

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي
المصري للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بمسيرة
للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى
للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
للتوفى سنة ٦٧٦ هـ

في فقه الشافعية

تنبه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحاشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

الجزء الرابع

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث شريف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسرهما قاله الجوهري . وقال الأزهري : الكسر أكثر ، وأصلها الإباحة ، وتعنيها أحكام النكاح ، وهي لغة المرة . من الرجوع ، وشرعا ما ذكره الشارح ، وتؤخذ أركانها الثلاثة مما ذكره : وهي صيغة ، وعمل ، ومرتجع ، وهي كابتداء النكاح تارة ، وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم مما يأتي (قوله بالغا عاقلا) شمل المحرم والسفيه والعبد ومطلق أمة تحته حرة والسكران ، ويشترط الاختيار أيضا كما يأتي (قوله فلا تصح رجعة مرتد) وفارق المحرم بأن الردة تزيل النكاح (قوله ولا صبي) أي فرضا أو بنحو وكالة أو بعد حكم حاكم بطلاقه (قوله ولوطن لجن الخ) سكت عن ولي الصبي لعدم تصوره فلو وجد جار بشرط المصلحة كابتدائه أيضا (قوله بأن يحتاج الخ) اقتضى هذا وجوب الرجعة له كابتداء النكاح ، وقال بعضهم : لا يجب لامكان أن يزوجه غيرها ، ونظريه بأن فيه غرامة لصدائق آخر من غير حاجة إليه ، والولي ممنوع من مثله فتأمل (قوله والخلاف مبنى الخ) يشير الى أن الخلاف هنا طريقان : فلا يناسب تغييره بالصحيح (قوله راجعتك) ولو قال للضرب مثلا إلا أن قصد الضرب وحده فلا تحصل الرجعة (قوله وهذه الثلاثة صريحة) ومثلها كل ما اشتق من الرجعة كأنت مراجعة ويقوم مقام الضمير هذه أو فلانة ولو حاضرة فلا يكفي راجعت فقط وهل

كتاب الرجعة

هل هي كابتداء النكاح أوكدوامه . قال الشيخان : لا يطلق الترجيع بشئ لاضطراب فروعه . قال الزركشي : وسكتوا عن سببها لاختلاف ذلك بحسب الحال [قوله ولا صبي] أي بأن يوكل فيه مثلا أي فالصبي لا يتصور طلاقه [قوله على الصحيح] نوقش من وجهين . الأول : أن المقابل بحث للرافى . قاله الزركشي : وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فان تصرف الولي أقوى من تصرف الوكيل لأنه بالولاية فالظاهر الجواز وإن منعنا التوكيل في الرجعة . الوجه الثاني : اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشي وغيره أيضا بأنه إنما يتجه إذا قلنا الرجعة كابتداء . فان قلنا كالدوام : فقد يقال بكتفي بالمصلحة وإن توقف الابتداء على الحاجة لأن الابتداء يلزم بخلاف قرب مصلحة تنهض بالتسوية في الدوام دون الابتداء [قوله صريحة] أي لشيوعها ودورودها

(كتاب الرجعة)

هي الردة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة كما يؤخذ مما سباني (شرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغا عاقلا فلا يصح رجعة مرتد ولا صبي ولا مجنون (ولو طلق لجن فلولي الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه كما تقدم والخلاف مبنى على الخلاف في جواز التوكيل في الرجعة فالصحيح جوازه كتوكيل في ابتداء النكاح لأن كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرم (وتحصل) الرجعة (براجعتك ورجعتك وراجعتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها كأن يقول راجعتك الى أولى نكاحي (والأصح أن الردة والامساك)

كقوله رعدتك أمسكتك (صريحان) أيضا لورودهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أي في العدة إن أرادوا إصلاحا أي رجعة كما قال الشافعي رضي الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان والثاني أنهما كنايةتان يحتاج معهما إلى النية لأن الأول لم يكرر في القرآن والثاني يحتمل الإمساك في البيت أو باليد (وأن التزوج والنكاح) كقوله تزوجتك أو نكحتك (كنايتان) والثاني هما صريحان لأنهما صالحان لابتداء الحبل (٣) فلأن يصلحا للتدراك أولى برفع هذا

بأن ما كان صريحا في بابه لا يكون صريحا في غيره كالطلاق (وليقل ردها إلى أو إلى نكاح) بناء على أن الرد صريح ولم يقتضيه وقيل لا يشترط الإضافة المذكورة كإلى لفظ الرجعة وقرئ بينهما بأن لفظ الرجعة مشهور في معناها بخلاف لفظ الرد المطلق لإيهامه المعنى المقابل لقبول أو الرد إلى الأبوين بسبب الفراق قال الرافعي ويشبه أن يجيء خلاف اشتراط الإضافة في لفظ الإمساك بناء على أنه صريح والذي أورده في التهذيب أنه يستحب أن يقول أمسكتك على زوجتي مع حكاية الخلاف في الاشتراط في لفظ الرد وتبعه في الرخصة على ذلك وأفهم ما ذكرناه لا يأتي الاشتراط بناء على أنهما كنايتان لوجود النية (والجديد أنه لا يشترط الأشهاد) في الرجعة لأنها في حكم استعانة النكاح السابق والقديم المنصوص عليه في الجديد أيضا أنه يشترط أيضا

تسكني الإضافة إلى جزئها (قوله كقوله الخ) يفيد أن المراد المشتق منهما فإن الصادر كلها كنايات كالطلاق (قوله صريحان أيضا) هو المعتمد لكن مع شرط الرد الآتي في كلامه (قوله لورودهما) لأن المعتمد أنه يكفي في الصراحة الورود باللفظ في الكتاب مطلقا أو بالمعنى مع الشهرة ولا يشترط التكرار (قوله أحق) أي مستحقون إذ لاحق لغيرهم (قوله لا يكون صريحا) أي فهو كناية لأنه لم يجد نفاذا في موضوعه الذي هو الأجنبية (قوله أنه يستحب) أي فليست الإضافة شرطا في صراحته على المعتمد بخلاف الرد (قوله لأنها في حكم استدامة الخ) ولذلك لا يبحث بها من حلف لا يزوج على المعتمد ولوحلف لإبراجع حث برجعت بنفسه أو وكيله (قوله على الاستحباب) فيسن الأشهاد على الرجعة سواء كانت بلفظ صريح وهو واضح أو كناية على اللفظ المنطوق به كما قال الزركشي ويسن على الإقرار بها أيضا شباب على ذلك وإن كان فيه إرشاد لأنه ليس لمحض الإرشاد (قوله وتصح بغير العرية) وترجمة الصريح صريحة والكناية كناية وفي إشارة الأخرس هنا في غيرها (قوله ولا تقبل تعليقا) أي ولا نوقفنا نحو راجعتك شهرا مثلا (قوله إن شئت) بكسر الهمزة فلو فتحتها أو أبدلها بأذهمت من النحوى دون غيره وناء شئت مكسورة لأنه خطاب لها فلو ضمها فقال بعض مني غيبا بالصحة لأنه تصرع بالمقتضى وفيه بحث فتأمل (قوله بفعل) خبر كناية أو إشارة أخرى (قوله كوطه) خلافاً لني حنيفة فلو كانت شافعية فوطها وهو حنفى فله الطلب وعليها الحرب نعم لو وجد من كافر واعتقوه رجعة أقر ناهم عليه بعد الترافع أو الاسلام بخلاف ما لو تراضع حنفيان فلا تقرهم إلا أن حكمهما بصحته حاكم (قوله وتختص الرجعة الخ) جملة ما ذكره ستة شروط وهي كونها موطوءة مطلقة بمجانبة في العدة لم تستوف بددطلاقها قابلية للحل وسبأى كونها معينة (قوله بموطوءة) ولولم تزل بكارتها ولوفى الدبر واستدخال النوى ولوفى الدبر

في الأخبار وأفهم الاستناد إلى الضمير جواز الظاهر بالأولى ، ويغني أن تكون المصادر كناية كغايته من الطلاق (قوله بناء الخ) كلامه يورهم أن الخلاف السابق في صراحة الرد مع قطع النظر عن هذه الصلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشي عن الإمام التصريح بذلك فلنأمل الإمام يرى أنه صريح معتبر عند الصلة (قوله وعلى المفارقة) قد أجمعوا على أنه ليس بواجب على المفارقة فكان ذلك قرينة على عدمه فيما قرئ بها ولذا نقل الزركشي عن الشافعي استحباب الأشهاد لظاهر الآية اه (قوله على الاستحباب) لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الإقرار وجهان في الخاوى (قوله ولا تصح بها الخ) هو مستفاد من الفاء في المتن (فتبينه) اجراء هذا الخلاف بشكل على قولهم في البيع أن الذي يستقل به الشخص ينفذ بالكناية قطعا ولو اختلفت القرائن بالكناية هنا قال الزركشي صح قطعا كما قال في البيع اه أقول فيه نظر لا يشترط الشهود على قوله (قوله لأن ذلك الخ) عبارة غيره لأن الوطء يوجب العدة فكيف يقطعها بخلاف الوطء في زمن الخيار فانه لا يوجب الخيار بحال فإزان يقطعها ولأن الملك يحصل

لأن كونها بمنزلة ابتداء النكاح بل الظاهر قوله تعالى فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم أي على الاسلام الذي هو معنى الرجعة وعلى المفارقة واجب بحمل ذلك على الاستحباب كإني قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعتم للأمن من الجحود (فتصح بكناية) بناء على عدم الاشتراط ولا تصح بهامع النية بناء على الاشتراط لأن الشهود لا يطلعون على النية (فرع) تصح الرجعة بغير العرية وقيل لا وقيل إن أحسن العرية لم تصح بغيرها ولا تمت بها (ولا تقبل) الرجعة (تعليقا) كالنكاح فاذا قال راجعتك إن شئت فقلت شئت لا تحصل الرجعة (ولا تحصل بفضل كوطه) ومقدماته لأن ذلك حرم بالطلاق كما سيأتى ومقصود الرجعة حل فلا تحصل به (وتختص الرجعة

بمطوعة طلق بلاعوض لم يستوف عدداً لها (بقية في العدة) بخلاف من طلق قبل الوطء أو بعده بموضع أو بدونه واستوفى عدد طلاقها أو لم يستوف وانقضت عدتها (٤) لحصول البينة فيما ذكر وبخلاف من انفسخ نكاحها لاختصاص الرجعة

بالطلاق (محل الحل لا مريدة) فانها لا تحل لأحد كما تقدم في عمله فلا ارتدت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لأنها آتية الى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا ادعت انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وانكر صدق بيته) رجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه (أو وضع حل لمدة امكان وهي بمن تحيض لا آيسة فالأصح تصديقها بيمين) لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن والثاني لا يتطلب بالينة لامكانها فان القسائل تنهين الولادة غالباً أما الآيسة من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لانها لا تحبل وأما مدة الامكان فبينها بقوله (وان ادعت ولادة) وله (ثم فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح) لحظة الوطء ولحظة للولادة (أو ولادة) سقط مصور فاته وعشرون يوماً ولحظتان من وقت النكاح (أو ولادة) مضفة بلا صورة فثانون يوماً ولحظتان من وقت النكاح وهذه الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقض به العدة على خلاف في الثالث يأتي أن

كالوطء (قوله خلقت) ولو استتالا (قوله باقية في العدة) خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد قبل انقضاء عدتها كما أنار اليه الشارح فيدخل ما لو طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة وما لو وطئت في أثناء عدة الطلاق التي بغير الحمل بشبهة فحلت فله الرجعة فيها وان لم تكن في عدة الطلاق وله الرجعة قبل انفصال تمام الولد أو قبل ثلثي التوأمين نعم لا رجعة له مادامت فراشا للوطء ولو كان الوطء للشبهة منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تدخلت العدتان الان حلت فله الرجعة الى الوضع لوقوع الحمل عن العدتين معا (قوله من طلق) فلو شك في طلاقها فراجع ثم ظهر له الحال صح لأن العبرة بالواقع فيما لا يتوقف على نية (قوله قبل وطء) وتصديق في نفي الوطء ونفي استدخال المني فلا رجعة له (قوله وانقضت عدتها) ولو معايشرة (قوله فلا ارتدت) أو ارتد هو لم تصح الرجعة واستأنف لو عاد المرتد الى الاسلام (فتبينه) بقي شرط سابع وهو كونها معينة فلو طلق زوجته ثم راجع احداهما بمهمة لم يصح أو طلق احدي زوجتيه بمهمة ثم راجع قبل التعيين ولو بقوله راجعت المطلقة منكماً أو احداً كما لم يصح أو نسي المطلقة وراجع كذلك قبل البيان لم يصح خلافاً لابن حجر في هذه (قوله وأنكر صدق) وفي عكس هذه تصدق هي من حيث تطول العدة عليها فلا يجوز لها النكاح ولها النفقة ويصدق هو من حيث جواز نكاحه نحو اختياره خرج بأنكر ما لو مات فتعد ولو طاة ولا تصدق في انقضاء عدتها قبل موته ولا تزني قال الأذري فان كان الطلاق بانثاء صدقت ولو مات فادعى وارثها لا انقضاء قبل موته تصدق الوارث في عدة أشهر كما في غيرها (قوله فيه) أي الوقت كالطلاق (قوله تصديقها) أي من حيث انقضاء العدة وان خالفت عاداتها وخرج بالعدة غيرها كطلاقها وطلاق ضرمتها كإسقاط وكشوت الاستيلاد في الأمة والنسب للولد فلا بد من بيعة على الولادة لأن السيد والزوج ينكرانها ولهما فيه ان لم تقيم بيعة ولحق الولد الزوج بالفراش فيما لم ينكر وضعه (قوله أما الآيسة من الحيض) وكذلك الصغيرة ونحوها كقرب زمن الطلاق (قوله فلا تصدق) ويصدق هو بيمينه كما تقدم وقال بعضهم لاحاجة لليمين خصوصاً فيما لا يمكن عقلاً (قوله في دعوى الوضع) وأما الحيض فتقدم قبول الآيسة فيه (قوله ستة أشهر) قال شيخنا تبعاً للبطيनी عددية أخذاً بما بعده وفيه نظر مع الاستدلال بالآيتين وفي شرح شيخنا عددية هلالية وفيه نظر فراجع (قوله مصور) أي فيها صورة ظاهرة أو خفية بقول القوابل وهذه ثبت بها الاستيلاد ولا يجب فيها الغرة (قوله بلا صورة) أي لا ظاهرة ولا خفية لكن لا بد من شهادة القوابل أنها أصل آدمي

بالفعل كالسبي (قوله بمطوعة) قيل هو أحسن من قول غيره معتدة لشموله من طلقت في حيض فانها تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة بل في حكمها كما قال الزركشي (قوله باقية في العدة) لو وطئها في أثناء العدة استأنفت ودخل فيها بقية الأولى وراجع في تلك البقية لا غير كما سيأتي في المتن ولو خالطها في العدة لم تنقض وليكن الرجعة في زمن الأقراء والأشهر خاصة تعليظاً عليه (قوله فالأصح تصديقها) لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يتكمن الآية وله الرجعة بين التوأمين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها فاصر على باقي الولد دون النسب وكذا في استيلاد الأمة ونحوها (قوله فثانعة وعشرون يوماً) ذكر الرافعي في باب العدة أنه يصور في ثمانين وكذا قاله في الشامل والحاوي ونقل عن العراقيين قال الزركشي وبشهادة رواية في مسلم (قوله أو مضفة بلا صورة) اذا لم يكن فيها صورة ظاهرة ولا خفية فلا بد في انقضاء العدة بها

في بابها فان ادعت الوضع في أي قسم لأقل مما ذكر فيه لم تصدق ولكن للزوج رجعتها وقوله من وقت النكاح بناء على الغالب

من امكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كالشرقي مع المغربية تكون المدة المذكورة من حين امكان الاجتماع ودليل
للمدة الأولى أى اعتبار مدة الحمل ستة أشهر قوله تعالى وحله وفصله ثلاثون شهرا مع قوله وفصله في عابدين ودليل المدة الثانية والثالثة
حديث الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما من ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل
الملك فينفخ فيه الروح الى آخوه (أو) ادعت (انتقضاء أقرء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما
ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض (٥) يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر

والإم تقض بها العدة كالعلقة ويثبت لها حينئذ من الأحكام وجوب الفسل وثبوت النفاس وفطر
الصائمة (قوله من امكان الاجتماع) أى عادة ولا نظر لامكانه خرقا للعادة من نحو ولية (قوله وفصله)
أى وضاعه في عابدين أى مدة عابدين وهما أربعة وعشرون شهرا فإذا سقطت من ثلاثين شهرا بقي
سنة أشهر فهي مدة الحمل واعتبار زيادة اللحظتين لما مر (قوله إن أحدكم) أى كل واحد منكم
بابني آدم يجمع أى يضم ويحفظ خلقه أى مادة خلقه وهو المني أربعين يوما أى فيها بعد سبعة منها
أوفى آخرها ففي رواية ان اللطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشر اطارت في بشرة المرأة
تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فإذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى وفي رواية أنها تمسكت كذلك
أربعين ليلة ثم تصير دما في الرحم فذلك جمعها ثم تكون عقب ذلك الأربعين في ذلك الحمل علقه أى قطعة
دم تجمد شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثالثة يرسل
أى قطعة لحم قدر ما يعضغ وتقوى شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثالثة يرسل
الله الملك الموكل بالرحم ومعنى إرساله أمره بالتصرف فيها لما في الحديث إن الملك الموكل بالرحم من ابتداء
يقول أى رب نطفة أى رب علقه أى رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الإنسان الروح وهو ما يعيش
به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية أن إرسال الملك في أول الأربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى
في الثانية وفي أخرى في الأولى وقد انتشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها بأقوال مختلفة منها أنه بعد
الأولى تصور المني والثانية تصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لتنفخ الروح ومنها أنه بعد الأولى
لمبادئ تخطيطه الخفي وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا وانما ذكرنا
ذلك لمبس الحاجة اليه واضطراب الأحوال فيه فانه زبدة ما يحتاج اليه في ذلك وتعبير الأحاديث ثم
المتنضية للتراخي مؤول فراجعه (قوله لاستنبانة القرة) أى معرفة تمامه فلا رجعة فيها ويصح العقد
فيها لو وقع (قوله فسبعة وأربعون لحظة) ومثلها لو عاق طلاقها بولادتها ولم تر نفاسا وكانت معتادة
فتنقضى عدتها بذلك (قوله وأمة) أى من فيها رقى (قوله ولحظة) هى اللحظة الثانية في الحرة والأمة
أن يكون مبتدأ خلق آدمى بشهادة القوابل [قوله واللحظة الأولى الخ] كذلك لنا قول إن اللحظة
الثانية لا تنكفى بل لابد من مضي يوم وليلة لاحتمال انقطاع ذلك قال الزركشى وهو قوى نظرا
للاحتياط [قوله ويصور] أى يصور الامكان على هذا بهذا [قوله بأخر جزء] وهذا بخلافه على
الأول فانه لابد أن يبقى من الطهر بعد الطلاق لحظة وان أوهم قول المنهاج في طهر خلاف ذلك
[قوله أوحى الخ] لو شكك فلم تدرك هل هى طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردى حل أمرها
على الأقل وقال شيخه الصيمرى لم يخرج الايقين وهو الوجه

بطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة لاستنبانة القرة الثانى وهو نعام
عدة الأمة وقبل الحاجة الى اللحظة في الأول لما تقدم (أو) في (حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق
بآخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة
(فتبينه) قوله في طهر المستثنين أى مسبوق بحيض أمان من ابتداء الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة ثمانية وأربعون
يوما ولحظة وأمة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فیهما على الراجح أن القرة الطهر المحتوش بدین فان قلنا بالمرجوح

فلهم حكم من حلت قبل الطلاق وقد تقدم (وصدق) المرأة في ادعاء انقضاء العدة بأقل مدة الامكان يمينها (إن لم يخالف) فيها لصحة (قوله) لها (هاثرة وكذا ان خالف في الأصح) لأن العادة قد تتغير والثاني لا تصدق للهمة (ولو وطئ) (الزوج رجعية واستأنفت الأقراء من وقت الوطء (٦) راجع فيما كان بقي من أقراء الطلاق دون مايزاد عليها للوطء (وبمجرم

ولا حاجة لاعتبار اللحظة الأولى فيهما لاجتماع طلاقها في آخر جزء من الحيض ونظريه في شرح الروض ولوجهل المطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر جل الأمر على الحيض احتياطاً للانقضاء قال شيخنا وله الرجعة فيها ونظر بعضهم فيها راجعاً (قوله في ادعاء انقضاء العدة) وكذا في بقائها وان وصلت إلى سن اليأس وطأ النفقة (قوله بأقل مدة الامكان) فلا تصدق لو ادعته قبلها فان عادت وادعته بعده صدقت (قوله يمينها) ظاهر أنها تخلف وان لم تنهم وأنها لا يجب استقصاؤها وفي شرح شيخنا وجوب استقصاها وأما تخلف اذا انتهت (قوله رجعية) وفي نسخة بهاء الضمير بعد الفوقية ونقل أنه بخط المصنف فراجع (قوله الأقراء) خرج الحل فله الرجعة ما لم تضع كاسراً لأنه عن العديتين والأشهر كالأقراء (قوله من وقت الوطء) أي فراغها لتوقع الملاقاة قبله وبذلك فارق الصوم بل لا اشكال ولا فرق فتأمل (قوله دون ما زاد) فلا وطئها بعد مضي قرنين من عدة النكاح استأنفت ثلاثة أقراء والفرق الأول منها واقع عن العديتين فله الرجعة فيه دون القرنين الأخيرين لتحعضهما لعدة الوطء (قوله وغيره) منه النظر واليس (قوله فلاحه عليه) ولا عليها وان تكرر وعلم بالحرمه (قوله ولا يعز) هو مني للمجهول وضامره عائد للوطئ ومحل ان رفع الحكم بمعتقد التحريم وكذا يعزرمعتقد الحل اذا رفع لمعتقد التحريم أيضاً لأن العبرة بعقيدة الحال كما لو قرى يعز بالبناء للفاعل لشمس الصورتين وضامره للحاكم وكلام الشارح يخالفه فكان الأولى له حله على ذلك فتأمل (قوله ويجب مهر المثل) لبكر في البكر ونيب فيها ولا يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة وهو للشبهة لا للعقد نعم ان دفعه لها تكرار بقدر الدفع (قوله أنه لا يجب مهر) هو المعتمد كاذكراه (قوله أن أثر الردة) وهو القتل وحرمه الوطء وأثر الطلاق وهو نقص العدد فبالاسلام يبين حل الوطء بخلاف الرجعة فلا يجب المهر فيه بخلافها (قوله واذا ادعى والعدة منقضية) أي ولم تنكح غيره فان نكحت غيره فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتمد لاتفاقهما على زوجية الأول فان ادعى على الزوج فانكر صدق بيمينه لصحة العقد ظاهر بعد انقضاء العدة وعدم الرجعة فان أقروا بكل خلف المدعى بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استحقها المدعى والا فالأسمى أو نصف أحدهما ولا ترجع زوجته الا باقرار جديد

[قوله فالحكم الخ] أي فيكون للحرة اثنان وثلاثون يوماً لحظة وللأمة ستة عشر يوماً لحظة وقوله وقد تقدم أي في كلام الشرح قال الحمشي هذه حاشية صحيحة فينبغي تأملها [قوله ان لم يخالف عادة] وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة أو عادتها أقل الحيض والظهر أو لم تكن لها عادة أصلاً [قوله والثاني لا تصدق] قال الشيخ أبو محمد انه المذهب والرواية انه الاختيار في هذا الزمان قال الزركشي وحكاها الشيخ أبو محمد عن النص ونص عليه في الأم وهو الصواب لأنه يعضده أصل ظاهر اه ولو مضت العادة فادعت منيها وأن العادة تغيرت فنقل في العدد عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الأصحاب تصديقها وجها واحداً وعلى الزوج السكنى ثم أبدى الامام فيها احتمالاً بأن لا يصدقها لرجعتمادات إلى سن اليأس وفيه إجحاف بالزوج [قوله لا يرتفع الخ] أي لأن تلك المطلقة حسبت ولم تمسحها الرجعة ثم قضية اطلاق المتن أن المهر يجب ولو علمت الزوجة التحريم واعلم أن ابن عبد البر قال لأعلم أحداً أوجب مهر المثل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهته قوية لأنها محرمة عليه الإبرجة [قوله لبقاء الولاية عليها] ولأن

الاستمتاع بها أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مطرقة كالباثن (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد تحريمه لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أباحه قال بجله لحصول الرجعة به عنده (ولا يعز) الامتعتد تحريمه بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه (ويجب مهر المثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب) المنصوص والطريق الثاني لا يجب في قول محرز من نفسه فيما اذا اردت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلمت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول يوجب به من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالاستفاد بعقد آخر (ويصح إيلاء وظهار وطلاق ولعان) من الرجعية لبقاء الولاية عليها ملك الرجعة (ويؤثران) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة ما ذكره وتقديم مسئلتنا

التوارث والطلاق في بابها وستأتي الإشارة إلى المسائل الباقية في أبوابها والغرض من جمعهم الخمس هنا الإشارة إلى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسيأتي في التفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فانكرت فان اتفقا

على وقت الانتضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فكانت بل السبت صدقت بيمينها أنها لا تطعه راجع يوم الخميس لأن الأصل عدم الرجعة إلى يوم السبت (أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدق بيمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لأن الأصل عدم انقضائها إلى يوم السبت (وان تنازعا فيسبق بلا (٧) اتفاق) بأن اقتصر الزوج على

أن الرجعة سابقة والزوجة على أن انتضاء العدة سابق (فالأصل ترجيح سبق الدعوى فإن ادعت الانتضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة وسقطت دعوى الزوج (أو ادعاها) أي الرجعة (قبل انتضاء) العدة (فقال بعده صدق بيمينه أنه راجع قبل انقضائها) قلت فإن ادعى ما صدقت بيمينها والله أعلم) قبله الرافى عن البغوى وغيره وأسقط النووى العزم من الرضة ، والوجه الثانى تصديقها مطلقا ، والثالث تصديقه (ومضى ادعاها) أى الرجعة (والعدة باقية) وأنكر (مدق بيمينه) لقدرته على انشائها وقيل هى المصدقة لأن الأصل عدم الرجعة فإن أرادها أنشأها (ومضى أنكرتها وصدقت) كما تقدم (ثم اعترفت بها) (قبل اعترافها) كمن أنكر حقا وحلف عليه ثم اعترف به لأن الرجعة حق الزوج (واقفا طلق دون ثلاث وقال

منها أو حلفه بعد نكحها وان ادعى عليها فإن حلفت سقطت دعواه وان أقرت له أو نكحت خلف غمته مهر المثل لحيلولتها ينعو بين حقه باذنها في نكاح الآخر أو تمسكه ولا حد عليه لأن اقرارها لا يسرى عليه واذا مات أو طلق رجعت للأول ويرد عليها ما أخذت ولو أقام المدعى بينة برجعته قبل الانتضاء نزعت من الثانى وسلمت له ولها على الثانى مهر مثل ان وطئ والا فلا شئ (قوله على وقت الانتضاء) أى على وقت يحصل به الانتضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافى ما قيل انه كيف يدعى الزوجية مع موافقته على الانتضاء (قوله إنها ما انقضت) فلا يكتفى بالحلف على نفي العلم به هنا وما بعده وفارقا ما قبله ما بأنه حلف على فعل الغير (قوله سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق ولأنه ان سبقت فقدا اتفاقا على الانتضاء وان سبق فقدا اتفاقا على الرجعة على ما تقدم (قوله صدق بيمينه) سواء تراخى كلامها عن كلامه أولا على المعتد ويصدق هو أيضا فيها لو علم الترتيب في الدعوى وجهل أيها السابق أو علم ثم نسي ولم يرج بيانه والا فينبغى الوقف اليه (فتبينه) ما ذكره هنا لا يخالف ما ذكره في العدد فيما لو ولدت وطلقها واختلعا في المتقدم منهما من أنه لو اتفاقا على وقت الولادة صدق الزوج أو الطلاق صدقت الزوجة أو لم يتفقا صدق وان سبقت فهو على العكس مما هنا والولادة كالاتضاء والطلاق كالرجعة لأنهما نظرا للأصل في الموضعين كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وبأنهما اتفاقا على انحلال العصمة في الثانى ثم لا فرق في سبق الدعوى بين أن تكون عند حاكم أو محكم على المعتد (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف وعطف منى على ترجيح بعيد جدا (قوله لقدرته على انشائها) فدعواه اقرار لانشاء ويترتب على كونه اقرارا عدم الجواز له باطنا إذا كان كاذبا وعلى كونه انشاء الجواز مطلقا ولو وطئها في العدة وادعى سبق الرجعة عليه صدق ولا مهر ولو سأل الرجعية زوجها أو نائبه عن انتضاء العدة وجب عليها اخباره بخلاف الأجنبية لو سألهما ولو راجعها بعد اخبارها له بالانتضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها بحث الرجعة (قوله قبل اعترافها) وان تزوجت وتقرمه المهر كامرا وانما قبل اعترافها لأنها رجوع عن نفي لا يناقضه وبذلك فارق الأقرار (قوله صدق بيمين) وطأ الزوج حالا ويمتنع عليه نكاح أختها لأقراره (قوله لأن الأصل عدم الوطء) وفارق عدم قبولها في نفي وطء المولى والعين لأن النكاح فيها ثابت وهى تريد رفعه والأصل بقاؤه (قوله عملا بانكارها) ولا فتنة لها ولا كسوة ولا سكنى ولا توارث وإذا أخذت النصف ثم اعترفت بالوطء لم تأخذ النصف الآخر الا بأقرار جديد

لغة سباه يلا في قوله تعالى وبعوتن أحق بردهن فتثبت أحكام البعولية الا فيها استثنى كالوطء [قوله الانتضاء] المراد وجود ما به الانتضاء عادة لاحقيقة لأن دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفاقهما عليه حقيقة [قوله الأصل الخ] علل أيضا بأن دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله [قوله انها ما انقضت الخ] قضيته أنه لا يكتفى أن يحلف أنه لا يعلم انتضاءها يوم الخميس وكان الفرق بينه وبين ما سلف في الأولى من أنها تخلف على نفي العلم بالرجعة يوم الخميس كون الانتضاء ليس من الأفعال الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وإنما هو أثر الفعل وحكمه [قوله ان عدتها انقضت الخ] قضيته أنه لا يكتفى بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة [قوله صدق] اقتضى اطلاقهم

وطئت فى رجعة وأنكرت) وطأه (صدقت بيمين) أنه ما وطئها لأن الأصل عدم الوطء (وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) يشئ منه عملا بأقراره (والا فلا تطالبه الا بنصف) منه عملا بانكارها ، وترك المصنف ذكره اليين في بعض صور التصديق للمرجوع من البعض الآخر

ونظرفيه بعضهم بأنه في ضمن معارضة وفيها لا حاجة لافرار جديد فتأمل (تنبيه) ما ذكره المصنف في الصداق اذا كان ديناً فان كان عينا امتنع من قبول نصفه رقبته كافي الوكالة ليأخذه أو يبرئها منه فان صمم على الامتناع أعطاهما النصف ووقف النصف الآخر الى الصلح أو غيره والله أعلم .

(كتاب الايلاء)

بكسر الهمزة مصدر آلى بالمديولي اذا حلف فهو لغة الحلف وكان طلاقاً لرجعة فيه في الجاهلية فغير الشرع حكمه الى ماسيأتي وشرع الحلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مدة على ما يأتي وهو كبيرة كالظهار وقال الخطيب إنه صغيرة (قوله يصح طلاقه) ويمكن وطؤه أيضا (قوله من وطئها) أي المشرع لفظا أو تزيلا في مسألة لأوطوك الا في الدبر بخلاف غيرها وسيأتي ما فيه فخرج الاستمتاع بغير الوطء والوطء في نحو حيض أو دبر وسيأتي (قوله مطلقا) أي من غير تقييد بمدة أخذها بعده (قوله أو فوق أربعة أشهر) خرجت الأربعة وما دونها فليس بإيلاء وإن أتم به للإيلاء وهو دون أتم الايلاء . وقال في المطلب يجوز أن يكون فوقه لأنه في الايلاء يمكن زوال الضرر يطلبه بعد الأربعة بخلاف هذا فراجعته وشملت الزيادة ما لم تنسح الرفع الى القاضي وهو كذلك وان انحلت الايلاء بفراقها (قوله ويصح ايلاء العبد) والذي والمرضى والغصبي كما سذكره والعين (قوله من الأمة) أي من زوجها والذمية والمرضة ولو متحيرة ولا تحسب المدة الا من زوال المرض أو الشفاء من المتحيرة (قوله والصغيرة) ولو غير المحتملة للوطء ولا تحسب المدة الا من اطاعتها فان لم يبق بعدها قدر المدة فلا إيلاء (قوله أنه لا يختص بالحلف بالله وصفاته) لأنه ما يتعلق به حث أو منع كما سذكره فهو أعم من العين الذي لا يكون الا بالله أو صفته . وحيثما قلنا في الشرعي أعم من القوي وفي معنى الحلف الظاهر كأنه على كظهر أي سنة كما يأتي (قوله أو صوم) محله ان لم يقيد الصوم بكونه من المدة أو الايلاء لان انحلال العين قبلها ولو قال ان وطئتكم فعلي صوم الشهر الذي أطأ فيه فهو ايلاء فاذا وطئ في أتمه شهر لزمه مقتضى العين ويجزئه صوم بقية الشهر ويقضى يوم الوطء (قوله من وقوع الطلاق) فان لم يكن بصيغة التعليق بل بصيغة التزام كلي طلاقك أو طلاق ضرتك فلا يقع الطلاق لو وطئ لأن الطلاق لا يلزم بالنذر وهو مول وعليه كفارة وفي شرح شيخنا الليل الى عدم الايلاء من أصله (قوله أو التزام القربة)

هذا أن الحكم كذلك ولو كان وطؤها في العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لأن المرأة تحاول رخص النكاح فيها وهو ثابت وهنا قد وقع الطلاق وهو يذمى اثبات الرجعة بالوطء قبله والأصل عدمه [قوله لأن الأصل عدم الوطء] أي وان وقعت خلوة .

(كتاب الايلاء)

هو مصدر آلى بولي إيلاء أي حلف [قوله زوج] خرج به السيد والأجنبي (قوله من وطئها) أي المشرع خرج غيره من بقية الاستمتاع [قوله أو فوق أربعة أشهر الخ] الآية الكريمة تنفي أن الأربعة فما دونها الايلاء فيها وذلك لأن هذه المدة لا معنى لأمره فيها بالترتيب أربعة أشهر لأن المدة تنقضي قبل ذلك أو معه ويكون بعد ذلك متمناضير بين فلا يكون موليا وفي هذه رد على ابن حزم حيث زعم أن الايلاء يحصل بأي زمن وأما الترتيب حكم من الشارع بعد ذلك (تنبيه) قوله أو فوق أربعة أشهر في معنى هذا التعليق يستبعد الحصول فيها فلا يرد ذلك على الحد نعم قبل هولاء بجماع لعدم شموله ما لوعلق بالوطء التزام شيء ولا مانع لشموله لما جاز عن الوطء بحجب ونحوه قلت يحجب عن الشئ الأول بأن التعليق المذكور حلف فهو داخل وعن الثاني بأنه غير مراد بقربة ذكره في المتن بعد ذلك [قوله يؤلون من نسائهم] ضمن معنى الامتناع فعدي بمن وكذا يقال في استعمال الفقهاء ذلك [قوله والجديد الخ] أي لأن ذلك يسمى

(هو حلف زوج يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقلا (ليجتمع من وطئها) أي الزوجة (مطلقا أو فوق أربعة أشهر) كأن يقول والله لأطوئك أو والله لأطوئك خمسة أشهر فيمهل أربعة أشهر ثم يطلب بالوطء أو الطلاق كما سيأتي والأصل فيه قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم الآية ويصح إيلاء العبد والذي والمرضى كغيرهم وإيلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب وقدم صحة الايلاء من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي ضرب المدة من الرجعة ويصح الايلاء من الأمة والذمية والمرضة والصغيرة (والجديد أنه لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل ولوعلق به) أي بالوطء (طلاقا أو عتقا) كقوله ان وطئتكم فضررتك طالق أو فعدي حر (أو قال ان وطئتكم فله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان موليا) لأنه يجتمع من الوطء لما علق به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القربة كما يمنع منه بالحلف بالله تعالى والتقديم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لأنه المهود لأهل الجاهلية الحاكمين بأن الايلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم

هون الصفة بقوله الذين يؤلون من نسائهم الآية (ولولطف أجنبي عليه) أى على الوطء كان قال والله لا أطوك (فيمضى خمسة) أى خالية عن الإيلاء (فان نكحها فلا إيلاء) بحلفه المذكور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح أو بعده كفاية يمين في الحلف بالله تعالى (ولوأى من رتقاء أو قرناء أراى محبوب) أى مقطوع الذكركه (لمضى) هذا الإيلاء (على المذهب) لأنه لا يتحقق فيه الفرض في الإيلاء من قصد إيذاء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه والقول الثانى يصح لصوم الآية السابقة وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثانى وعلى الصحة لا تضرب مدة للرتقاء أو القرناء لأن الامتناع من جهتها قال ابن الصباغ وفائدة الصفة التأيم فقط ومن جبّ بعض ذكره وبقي منه قدر الحشفة يصح إيلاءه ولو بقي دون قدرها فكجب جميعه وانحصر يصح إيلاءه ومن جبّ ذكره بعد الإيلاء لا يبطل إيلاءه على الراجح (ولو قال والله لاوطئك أربعة أشهر فاذا مضت فوائده لاوطئك أربعة أشهر وهكذا مرارا فليس بمول في الأصح) لا انتفاء فائدة الإيلاء من (٩) المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد

مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب التين الأولى لا تحلها ولا بموجب الثانية لأنه لم يمض مدة المهلة من وقت انعقادها وبعدمضى الأربعة الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا إلى آخر حلفه والوجه الثانى هو مول بماقاله لا ضرارها به فإنه يتمتع به عن رطئها حذرا من الخنث وفائدة الإيلاء على هذا أنه يأثم به أتم المولى وعلى الأول هل يأثم أتم الإيذاء أولا يأثم أصلا لعدم الإيلاء احتمالا لان للإمام قال في الروضة الراجح تأنيجه (ولو قال والله لاوطئك خمسة أشهر فاذا مضت فوائده لاوطئك سنة) بالنون (فايلا أن لكل) منها (حكمه) فلها المطالبة في

فم ان خرج الى التبرك أن كانت مريضة مثلا وقال ان وطئت فعلى صوم مثلا وقصد المجازاة فلا إيلاء ولا أثم ويصدق في ذلك (قوله) محبوب لم يصح) أو أشل كذلك نعم ان تأخؤ ذلك عن الإيلاء لم يبطل حكمه وسيأتى (قوله) لامتناعه في نفسه) فهو يتمتع شرعا كما لو قال لا أطوك في المسجد أو في نهار رمضان أو في البر أو في الحيف وكذا لو قال لا أطوك إلا في ذلك على المعتمد عند شيخنا تبعا لشرح شيخنا وفي الخطيب خلافه واستوجهه بعضهم لأن فيه الامتناع من الوطء الجائز ضمنا فان أراد شيخنا أن يمينه لا تعتقد فهو ظاهر لكنه يبعد جدا نعم لو قال لا أطوك إلا في البر قول واستثنى هذا لمنعه في ذاته (قوله) من جهتها) ظاهره انها تضرب لنحو الميحب وفشته باللسان كما لوجب بعد الإيلاء وسيأتى (قوله) على الراجح) هو المعتمد (قوله) ولو قال الخ) أى قال ذلك بعضه متصل ببعض فان فصله بزيادة على نحو سكتة تنفص فليس واحد منهما إيلاء قطعاً (قوله) واذا مضت) لاحاجة اليه الا من حيث انه اذا حذفه تداخلت المدتان وانحلا بوطء واحد كما علمت (قوله) فوائده) ولوحذف لفظ الله فهو إيلاء واحد (قوله) الراجح تأنيجه) هو المعتمد ثم الإيذاء وهو دون أتم الإيلاء كما سر (قوله) بالنون) لأنه انتهى في الروضة وفي المحرسة أشهر وهي صحيحة لذكر المضاف اذ لو أمقطه احتمل ستة أيام أو جمع وليس مرادا ولذلك حل الشارح كلام المصنف على سنة بالنون ولو حله على ما في المحرر لكان أقرب (قوله) يستبعد الحصول) فحقق عدم الحصول بالأولى كصعود السماء (قوله) كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو حتى

حلفا فشملة الآية [قوله دون الصفة] أى الصفة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع من الوطء [قوله للرتقاء والقرناء] احتراز عن الميحب لأن المدة تضرب له ويطلب بالفيشة باللسان بأن يقول له في وقول لو قدرت لا صبتك (تنبيه) لو طرأ المجز بعد الحلف لم يبطل الإيلاء على المذهب وسيأتى تصرح الشارح بذلك في الجب الموهوم أن الرتق والقرن بخلافه وقد يوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه فيها اذ لا مطالبة مع قيام المانع والمعين بقاؤه فيها لاحتمال الزوال وان كانت المطالبة بمنعته مادام المانع في الزوجة قائما [قوله وهكذا مرارا] قبل الاحسن أن يقول وان قاله مرارا [قوله كنزول عيسى] قد يقال انه الآن محقق البعد نظرا الى ما ورد من تأخير عن الدجال [قوله] حيث تأخر الخ] يريد أن هذا هو محل الوجه

(٣ - (قريب وعبره) - رابع) الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفينة أو الطلاق فان طالبت به وفاء خرج عن موجبه بإقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الإيلاء الثانى فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبه كما تقدم فان أخرت المطالبة في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبه به لانحلاله وكذا اذا أخرت المطالبة في الثانى حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمستبعد الحصول في الأربعة) الأشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال كان قال والله لا أطوك حتى ينزل عيسى عليه السلام أو حتى يخرج الدجال (قول) لظن تأخر حصول المقيد به عن الأربعة الأشهر (وان ظن حصوله قبلها) أى حصول المقيد به قبل مضى الأربعة الأشهر كان قال في وقت غلبة الأمطار والله لا أطوك حتى نجي الأمطار (فلا) أى فليس بمول للظن المذكور وهو عاقد بيننا (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل مضى الأربعة الأشهر أو بعد مضيا لا يكون موليا (في الأصح) لا انتفاء ظن التأخر عن الأربعة الأشهر حتى لو تأخر عنها لا تطالبه

أموت أدخوني أو يموت فلان نعم إن بقي لزول عيسى دون الأربعة أشهر كالأيوم الثاني من أليم
الرجال أو كان فلان المذكور غالبا وبقي من مدة يحكم القاضي بموته فيها دون الأربعة فلا يلايه
فيها لعدم المدة كاسر (قوله) لا تنفاه تحقّق الخ) لو قال لا تنفاه عن التأخر المقضى للاضرار لو افق
ما قبله بل هو أول قتالته .

(تنبيه) إنما قيدت المدة بالأربعة أشهر لأنها المدة التي تصبر المرأة عن الجماع فيها وبمدها
يفق صبرها أو يقل كما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مرّ ليلة في شوارع المدينة فسمع
امرأة تفسد :

لقد طلق هذا الليل وازدرجاني وأرتقي أن لا تخيل الأعب
فواقة لولا الله تخشى عواقبه لحرك من هذا السرير جوابه
عخافة ربي والحياه بصدق عخافة بلي أن تنك مراهبه

فسأل عنها فقالوا ان زوجها في الغزاة فرجع الى ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألها كم
تصبر المرأة عن النكاح فقالت أربعة أشهر وبمدها يفق صبرها أو يقل فنادى حينئذ أن لا تزيد غزوة على
أربعة أشهر (قوله) ولطفه) ولو بالجمية حيث مرفعها على العتمد والافلاو كاللفظ الكتابي إشارة
الأخرس (قوله) ذكري) وأراد الخشفة أو أطلق الله عند الإطلاق عليها فان أراد جميع الذكريين فان قال
جميع ذكري أو كل ذكري فلا يلايه لدفع ضررها بإدخال الخشفة منه (قوله) فخرجك) ولم يقل أردت الدبر
والأدين فلا يكون موليا باطنا (قوله) لا أجامعك) أولا أجامع فربك أو نصفك الأسفل ولا يلايه في غير ذلك
من الأعضاء أو الأجزاء كيدك ورجلك وربعك ونصفك ولم يرد الأسفل (قوله) وهي بكر) وان كانت
غوراء وعلم حالها ولا تحصل الفية الإبزوال بكارتها كإباني (قوله) وكذا في الثالث) هو العتمد ومعنى
التدين مامر ومحل ذلك ما لم تقم قرينة على ما أراده والاقبل ظاهره ولا يدين في النيك كإباني التنبيه والخادى
(قوله) وتقيب الخشفة) فلو قال أردت خشفة ثم مثلا لم يقبل ويدين ولو قال لأجاء معك الاجاع - وه فان
أراد ما دون الخشفة قول أو غير ذلك فلا وفي شرح شيخنا مع هذه ما لا ينبغي القول به فراجع وتأمله (قوله)
فزال ملكه عنه) أي كله وانظر لزواله عن بعض مظاهر كلام الشارح بقاء الأيلاء لعل الله الكورة والموت والحياة
كلهم بخلاف الاستلاد والتدبير ونحوهما ولا يعود الأيلاء بموته بعد زوال ملكه كإذ كره (قوله) أو باعه
أي يباع لازما أو بشرط الخيار للشترى وحده ولا يعود الأيلاء بفسخه لتجدد الملك فيه (قوله) أو وهبه

المرجوح لا ما توجّهه العبارة من الحكم به حاله على هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة أنه بمجرد
التأخر عن الأربعة تتوجه المطالبة من غير توقف على مضي مدة أخرى وهو ظاهر (قوله) تنقيب ذكري
صوره الشارح فيما يأتي بأن يقول لا أغيب ذكري وهو الواقع في كلامهم قال ابن الرفعة وله تأويلان الأول
أن يراد لا أغيب شيئاً منه والثاني أنهم عبروا بالذكري عن الخشفة لأنها العمدية في ترتيب الأحكام انتهى
[قوله] واقتضاض بكر) لو كانت غوراء وعلم حالها قبل الخلف قال الزركشي فلا ينبغي أن يكون موليا إلا أن
يقال الفية في حق البكر بخلاف الفية في حق الثيب [قوله] فان قال أردت بالوطء الخ) اقتضى ضيقه أنه
لو قال أردت بالتغيب تنقيب جميع الذكريين وفيه نظر بل ينبغي أن يدين ولا يكون موليا في الباطن
[قوله] أو باعه) أي يباع لازما قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وان قلنا بزوال ملكه انتهى ذلك
أن تقول إذا زال ملكه لكون الخيار للشترى فقط ثم فسخ فكيف يفتق وقد تجدد الملك .

[قوله]

الحصول الضرر طلق
ذلك (ولطفه) أي اللطف
المستعمل في الأيلاء لافتة
معنى الوطء (صريح وكتابة
فن صريحه تنقيب ذكري
بمخرج الوطء وجاع
واقتضاض بكر) كان
يقول لو لا أن أغيب ذكري
بفركك أولا أطوك أولا
أجامعك أولا أفنضك وهي
بكر لا شتار ذلك في معنى
الوطء فان قال أردت بالوطء
الوطء بالقدم وبالجماع
الاجتماع وبالاقتضاض
الاقتضاض بغير الذكر
لم يقبل في الظاهر ويدين
في الأولين وكذا في الثالث
على الأصح كذا في
الروضنة وأصلها وفي
الكفاية في الثالث أنه
يقبل في الأصح وتقيب
الخشفة كتقيب الذكر
(والجدد أن ملاسة
ومباشرة ومباشرة وإتيانا
وغشيانا وفر بانا ونحوها)
كلين والافضاء كيقوله
والله لا أمك أولا أنضى
اليك (كنائك) مفترقة
إلى نية الوطء لعدم لشتارها
فيه والقسم أنها صراح
لكثرة استعمالها فيه
(ولو قال ان وطئتك فبدي
حرف زال ملكه عنه) كان
مات أو اعتقه أو باعه

أو وهبه (زال الأيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد إلى

ملكه لم يعد الأيلاء وفيه قول عود الحث (ولو قال) ان وطئتك (فبدي حرم عن ظهري

وكان ظاهر قول (لأنه وان لم يمتنع عن الظاهر فعن ذلك العبد وتجهيل متعه زبده على موجب الظاهر التزامها بالوطء فان لو طئ في حقة
الايلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره على الأصح وقيل لا يعتق عنه لأنه يتأدى (١١) به حق الحنث (والا) أي وان لم يكن

ظاهر (فلا ظهار ولا ايلاء
باطنا وبحكم بهما ظاهرا)
لا قراره بالظهار واذا طئ
عتق العبد عن الظهار
في الأصح (ولو قال) ان
وطئتك فعبدى حر (عن
ظهارى ان ظاهرتك فليس
بمولى حتى يظاهر) لأنه
لا يلزمه شيء بالوطء قبل
الظهار لتطبيق العتق
بالظهار مع الوطء فاذا اظهر
صار مولى واذا طئ في مدة
الايلاء أو بعدها عتق العبد
لوجود المعلق عليه ولا يقع
العتق عن الظهار اتفاقا
لأن اللفظ المفيد له سبق
الظهار والعتق إنما يقع
عن الظهار بلفظ يوجد
بعده (أو) لوقال (ان)
وطئتك فعبدى حر (ان)
قول) من المخاطبة (ان)
وطئ) في مدة الايلاء
أو بعدها (طلقت الضرة)
لوجود المعلق عليه
(وزال الايلاء) لانحلاله
(والأظهر أنه لوقال لاربع
وانه لا أجتمع فليس
بمولى في الحال) لأن المعنى
لا أطأ جميعا فلا يحث
بوطء ثلاث منهن (فان
جامع ثلاثا) منهن (قول
من الرابعة) لحصول

أي مع قبض لأنها لا تمك إلا به (قوله وكان ظاهر) أي وعاد (قوله فليس بمولى حتى يظاهر) قبل الوطء
هذا ان قال أردت أنه لا بد من تقدم الظهار الذي هو الشرط الثاني على الوطء الذي هو الشرط الأول فلذلك
لا يلزمه شيء من ايلاء ولا عتق واذا طئ قبل أن يظاهر لقوات الترتيب الذي اراده وان ظاهر بعده ومقارنة
الشرط الثاني للأول كتقدمه عليه فيما تقدم كما به عليه السبكي فان قال أردت أنه لا بد من تقدم الشرط
الأول على الثاني فعكس ما ذكرنا فاذا تقدم الظهار فلا شيء يلزمه لقوات الترتيب الذي اراده وان وطئ بعده فان
وطئ قبل أن يظاهر صار مولى لأنه يمنع من الظهار حيث خوف العتق وكذا لو قال ما أردت شيئا وتعدت
مراجعتي حلا على القاعدة فيما اذا توسط الجزاء بين شرطين بغير عطف فانه يكون الشرط الأول شرطاً لجهة
الشرط الثاني وجوابه كإفسار به آية بأيهما الذين هادوا وأما اذا تقدم الجزاء على الشرطين أو فآخر عنهما
اعتبر تقدم الشرط الثاني على الأول مطلقا نحو أنت طالق ان قلت زيدا ان دخلت الدار فلا بد في وقوع
الطلاق من تقدم الدخول على الكلام وكذا لو أخر أنت طالق عنهما (قوله لوجود المعلق عليه) وهو
الظهار والعتق جميعا مع الترتيب الذي اراده كما تقدم (قوله ولا يقع العتق عن الظهار) أي في هذه الأخيرة
وتقدم أنه يقع عنه فيما قبلها كما ذكره الشارح (قوله بلفظ يوجد بعده) حقيقة أو حكما كإسار (قوله فعبدى حر)
طالق) بخلاف فنى طلاق ضررتك كإسار (قوله فان جامع) ولو في الدبر أو بعد اليدين نعم ان وطئ في الثلاث في
عصمته قبل الباش زال الايلاء وكذا لو وطئها بعد أن تزوجها (قوله قول من الرابعة) وان فارق غيرها أو
مات بعد وطئ (قوله ومقابل الأظهر أنه مولى من الاربع في الحال) وبه قال الأئمة الثلاثة رضى الله عنهم
(قوله كل واحدة) وكذا لو قال لأجامع واحدة منكن الآن أراد واحدة معينة أو مبهمه اختص بها

(قوله وبحكم بهما ظاهرا) بحث فيه الزركشى بأن ظهارى مصدر مضاف وهو لا يقتضى الوقوع على
ما صرح به النحاة كصاحب البسيط منهم حيث قال اذا قلت بيجبني انطلاقتك فلا بد على الوقوع بخلاف
أنك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الموصول (قوله واذا طئ في مدة الايلاء) أي بأن يكون الوطء
بعد الظهار أما لو كان قبله ثم وجد فلم يصرح الشارح بحكمه وفي شرح الارشاد أنه يعتق العبد وبتبين
سقوط الايلاء ثم ساق اشكالا للرافعى فليراجع (قوله فعبدى حر) لوقال فعلى طلاق ضررتك أو فعلى
طلاقك فلا يكون مولى قاله الرافعى آخر الكلام على انعقاد الايلاء بغير الحلف بأنه تعالى قال الزركشى وهو
جار على ظاهر المذهب من أنه لا يلزم بمثل هذه الصيغة شيء اه أقول ووجه عدم لزوم أنها صيغة نذر
والطلاق لا يثبت في النمة فلا ينافى وقوع الطلاق بها ابتداء (قوله لأن المعنى الخ) قال الزركشى وكألو
قال والله لا أكلم زيدا وهما وبكرا (قوله فإن جامع ثلاثا) أي ولو بعد فراق الثلاث ولو في الدبر قاله
الزركشى (قوله ومقابل الأظهر) به قال الأئمة الثلاثة (قوله قول الخ) ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة
لا يرتفع الايلاء في الباقيات وهو مرجع الامام لان الصيغة تتضمن تخصيص كل منهن على وجه لا يتعلق
بصوابيتها لكن قال ان الاصح عندنا أكثرين الانحلال بوزوال الايلاء لأنه خلف أن لا يبطأ واحد وقد
وجد وبحث الرافعى انه ان أراد المعنى الذي قاله الامام فالوجه بقاءه والا فليكن كالأول لا أجتمع فلا يحث
الابوطء الجميع وفي كونه مولى في الحال بخلاف السابق اه قال الزركشى وفي من صور المسئلة ما لو قال
لا أجتمع واحدة فحكمه ما سلف أو واحدة معينة فواضح أو أطلق حمل على التعميم وقال قبل ذلك في هذه

الحنث بوطئها (فلومات بعضهم قبل وطء زوال الايلاء) لانحلاله بعدم الحنث بوطء من بقى ومقابل الأظهر أنه مولى من الاربع في الحال
لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محذور فتضرب لمن المدة واكل منهن المطالبة بعدها (ولو قال) لاربع
الله (لا أجتمع كل واحدة منكن

قول من كل واحدة) منهم في الحال لحصول الخنث بوطء كل واحد (ولو قال) والله (لا أجامعك إلى سنة الامرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لأنه لا يلزمه بالوطء مرة شيء لاستثنائها (فان وطئ و) قد (بقى منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول) من يومئذ لحصول الخنث بالوطء بعد ذلك وان بقى أربعة أشهر أو أقل فهو حالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الخنث فتضرب المدة وتطالب بعدها فان وطئ فلا شيء عليه ثم تضرب المدة ثانيا ان بقى من السنة مدة الايلاء (فصل بمهل) المولى (أربعة أشهر) ففدوجة (من الايلاء بلا قاض وفي رجعية من الرجعة) لا من الايلاء لاحتمال أن تبين وإنما لم يحتج في الامهال إلى قاض لثبوته بالآية الساطعة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها وقوله (١٢) من الايلاء أي في المطبقة للوطء أما غيرها كصغيرة أو مريضة فن حين اطاعة

الوطء كما يؤخذ مما سبأني (ولو لم يرد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت) لان النكاح بخنث بالردة فلا يحسب زمنها من المدة اذا أسلم في العدة (فاذا أسلم استؤثقت) فلا يحسب منها ما مضى قبل الردة لأن الاضرار إنما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم (رمانسح الوطاء ولم يخل بنكاح ان وجد فيه) أي في الزوج (لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون) أي بحسب زمنه من المدة سواء قارنها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أي في الزوجة (وهو حسي كسفر ومرض منع) المدة فلا يتبدأ بها حتى يزول (وان حدث في المدة) ككشور (قطعها) لا امتناع الوطاء معه (فاذا زال) أي الحادث (استؤثقت) ولا ينبي على

وللباقيات تحليفه في الأولى أنه لم يرد غيرها بخلاف الثانية والمدة فيهما من وقت اللفظ (قوله قول من كل واحدة) فلو وطئ واحدة انحل الايلاء في الجميع كما هو ظاهر كلام الشارح وهو المعتمد خلافا للإمام لأن الميمن واحدة وهذه من باب عموم السلب أي التي والتي قبلها من باب سلب العموم (قوله إلى سنة) فان لم يذكر لفظ سنة فحسب وطئ صار مولى (قوله أو أقل) أولم يأت أصلا في السنة (فصل : في أحكام الايلاء) من ضرب مدة وغيرها (قوله بمهل) وجو باولو بلا قاض (قوله المولى) ولورقية خلافا للمالك في اكتفائه بشهرين فيه (قوله في زوجة) ولورقية خلافا لأبي حنيفة في اكتفائه فيها بشهرين (قوله من الايلاء) أي من تلفظه ولو في شبهة عينها كإسار (قوله لا من الايلاء) وان وقع في حال الزوجية ووطء الشبهة كالطلاق الرجعي (قوله ولو لم يرد أحدهما في المدة) أي مدة الضرب وكذا بعدها كما في المنهج وغيره (قوله استؤثقت) ان بقى أكثر من الأربعة من مدة الايلاء وبهذا يقال رجل وقع منه ايلاء وضربه مدتان (قوله ولم يخل) احتراز عن الردة ونحوها (قوله كصوم واحرام) هذا مانع شرعي وأما المرض والجنون فمانع حسي (قوله منع) ان لم يمكن وطء معهما كإسار (قوله حدث في المدة) لا بعدها فلها الطلب (قوله يمنع) أي من حساب المدة تلبسها بما هو فرض من صوم ولو نفرا أو كفارة أو قضاء فور يوكذا قضاء موسعا على المعتمد خلافا لابن حجر والاعتساف الواجب كذلك وينبغي الاحرام ولو نفلا أو بلاذن على المعتمد ولا يكف في نحو الصوم الوطاء ليلا (قوله والنفس كالحيض) لا يمنع هو المعتمد (قوله فلها) لا لوليها ولا لسيدها مطالبته بعدها أي المدة خلافا لأبي حنيفة رضي الله عنه في أن الطلاق اذا علق به يقع بمضي المدة بلا طالب (قوله أو يطلق) أفاد أنها ترد الطلب بين الفسوة والطلاق وهو المعتمد خلافا لما في المنهج من أنها ترتب الطلب بالفسوة أولا ثم بالطلاق قال بعضهم ولعل قاعدة الخلاف أنه في

أي عند الاطلاق أنه لو وطئ واحدة انحلت الميمن في الباقيات [قوله ولو قال لا أجامعك إلخ] لو تركه الوطاء في جميع السنة فلا كفارة عليه على الأصح في زوائد الروضة لأن الفرض منع الزيادة (فصل بمهل أربعة أشهر إلخ)

[قوله ولم يخل بنكاح إلخ] احتراز عن مسئلة الردة والطلاق الرجعي السابقين [قوله كصوم] مانع شرعي ومرض مانع حسي [قوله كسفر ومرض] أي مانعين من ايلاج الحشفة [قوله وصوم قل] اقتضى صفيه عدمه من الموانع وهو لا يحسن لأن الزوج متمكن فيه من الوطاء [قوله ولا فلها مطالبته إلخ] خالف الحنفية وادعوا أنها تطلق بمضي المدة من غير طلب لأنه كان طلاقا في الجاهلية الا ان الله جعل الخلع منه

ما مضى لانقضاء المتوالي العتبر في حصول الاضرار (وقيل تنبي) عليه

(أو شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يمنع المدة أي بحسب زمنه منها لأنها لا تخلو من حيض غالبا وهو متمكن في صوم النفل من تحليها ووطئها (ويمنع فرض في الأصح) لا امتناع الوطاء معه وقيل لا يمنع لتمكنه منه ليلا والنفس كالحيض وقيل لا لئذنه (فان وطئ في المدة) فظاهر أن الايلاء انحل وتلزمه كفارة بين في الحلف بالله تعالى (والا) أي وان لم يأت بها (فلها مطالبته) بعدها (بأن يفي) أي يرجع إلى الوطاء الذي امتنع منه بالايلاء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الأمة مطالبته لأن الاستمتاع حقها وينظر بطريق المراجعة ولا يطلب لها وليا لما تقدم (ولو تركت حقها)

بالمدة

بعده) أى بعد الترتيب
لتجدد الضرر (وتحصل
الفيضة بتغيير حشفة
بقبل) ولا يكتفى في الدبر لأنه
مع حرمته لا يحصل الفرض
(ولا مطالبة ان كان بها
مانع وطء كحيض ومرض)
لامتناع الوطء المطلوب
حينئذ (وان كان فيه)
أى في الزوج (مانع طبيعي)
من الوطء (كمرض طويل
بأن يقول اذا قدرت
فت) لأنه يخفى به الأذى

(أو مرضى كاحرام فلذهب
أنه يطالب بطلاق) لأنه
الذى يمكنه حرمة الوطء
(فان عصى بوطء سقطت
المطالبة) والطريق الثاني
أنه لا يطالب بالطلاق
بخصوصه ولكن يقال له
ان فتت عصيت وأفسدت
عبادتك وان لم تنف طلقنا
عليك كمن غصب دجاجة
وثلوثه فابتعتها يقال له ان
ذبحتها غرمتها والاغرمت
الثلوثه (وان أى الفيضة
والطلاق فلا ظهر أن
القاضى يطلق عليه طلاق)
نيابة عنه والثاني لا يطلق
عليه لأن الطلاق في الآفة
مضاف اليه بل يحبس أو
يجزى لغيره أو يطلق (وأنه
لا يعمل ثلاثة) ليقى أو
يطلق فيها لزيادة الضرر
بها على الأربعه أشهر
والثاني يعمل ثلاثة أيام
قربها وقد يشترط فيها للوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة عينا)

التعبد اذا طلق الحاكم لابقع الطلاق فراجعه (قوله بان لم تطالبه) هو بيان لعنى الترك والافلها
للمطالبة وان أسقطت حقها باللفظ على المتمد ولو اعترفت بالوطء سقط حقها ولا ترجع الى المطالبة
(قوله بتغيير حشفة) ولو كان ناسيا أو مجنوناً أو نائماً أو جاهلاً أو مكرهاً ركعاً يقال فيها فلا
مطالبة لها ولا تنحل البين في ذلك كله وانما تسقط مطالبته له فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل
حشوزمه ما ألزم (قوله بقبل) أى مع زوال البسكرة ولو في الفوراء وينحل به الايلاء وان حرم الحيض
كأباً (قوله فلا يكتفى الوطء في الدبر) لكن ينحل به الايلاء لحشته اذا لم يقيد حلفه بغيره فلا
مطالبة لها بعده (قوله كاحرام) وصوم فرض وظهار (قوله يطالب بطلاق) نعم ان بقى من زمن الاسرام
أو الظهار دون ثلاثة أيام وطلب الامهال فيها أمهل وكذا يمهل في الصوم الى الليل (قوله ولا مطالبة)
أى بوطء ولا طلاق (قوله كحيض) نعم ان وقع الطلق قبله استمرت المطالبة فيه بالطلاق وهذا محل قولهم
طلاق المولى في الحيض ليس بدعياً (قوله بأن يقول الخ) وتسمى فيضة اللسان (قوله فان عصى
بوطء) بتغيير حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار عامد عالم وهو محرم أوصام أو غير ذلك من محرمات
الوطء أو في دبر كذلك بقية السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره ونعصى هى أيضاً بتكينه في ذلك
لأنه اعانة على معصية (قوله فلا مطالبة) ويتحل الايلاء بذلك .

(تنبيه) علم بما ذكر أن الوطء يحصل به الفيضة في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا ينحل البين
ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً ولا فينهل ولا يأم ان لم يعص بالوطء وان الوطء
في الدبر ينحل به الايلاء ولا تحصل به الفيضة . قال بعضهم : وما فائدة عدم حصول الفيضة مع سقوط
للمطالبة وانحل البين الا أن يقال المراد عدم حصول الفيضة الشرعية فراجعه (قوله وان أى الخ)
أى ثبت امتناعه عند الحاكم بحضور أو غيبة لنحو ترمذ أو توار أو تعزز (قوله يطلق عليه) بأن
يقول أو قمت على فلان طلاقاً أو حكمت عليه بطلاقه في زوجته أو نحو ذلك (قوله حلقة) ولا يزيد
عليها فان زاد لم يقع الزائد عليها ولو طلق المولى ولو جاهلاً بطلاق القاضى معه أو بعده وقع ما أوقعه
أيضاً بخلاف عكسه بأن طلق القاضى بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضى وكذلك لو طلق
بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فقياس ما مر من وقوع طلاقهما معا أن يقع هنا والوجه عدم
الوقوع تبعاً للخطيب هنا لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن فى وقوع طلاقهما اذا طلقا
معا نظراً إذ طلاق القاضى إنما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع فتأمل (قوله لا يمهل
ثلاثة) قال شيخنا الرملى بل دونها ولم يقده وفى المنهج يمهل يوماً فأقل كزوال نفاس أو فطر صائم
أو شبع جائع أو خضة لمرض وهذا في الفيضة بالوطء ، وأما فيضة اللسان فلا يمهل فيها مطلقاً (قوله اذا
وطئ) أى عندما عالماً مختاراً ولو بعد وطئه بغير ذلك كما مر (قوله لزمه) ان وطئ في المدة (قوله
كفارة عين) ان كان قد حلف بالله تعالى أو صفته فان كان بالقرام قرينة لم يرغب فيها لزمه ما ألزم
أو كفارة عين كسائر اللجاج فان رغب فيها لزمته عينا وان كان بتعليق عتق أو طلاق لها أو لغيرتها
وقع لوجود الصفة ويكفيه كفارة واحدة وكذا وطء واحد وان تعدد الايلاء قبلها وهو يتعدد اذا
كرره وقصد الاستئناس أو تعدد المجلس والابان قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو أطلق وان قصد
بلدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها . قال القاضى : وهذه دعوى عريضة من أين لهم أن الله
سبحانه وتعالى جعل المخلص بالدية فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان ضلوا به الايلاء فليس
فيه ذلك [قوله بتغيير حشفة] ولو بضعها ولو مكرهاً وان لم تنحل البين بذلك [قوله كحيض]
قال في البسيط ان الحب ان الحيض يمنع المطالبة ولا يقطع المدة [قوله والطريق الثاني] عبارة

قربها وقد يشترط فيها للوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة عينا)

والثاني لا يقره قوله تعالى فان قاموا فان الله غفور رحيم أي بغفر الخت بأن لا يؤخذ بكفارتها لدفعه ضرر الزوجة ولو وطئ في المدة قبل نجب الكفارة فلما لم يثبت بختيره وقبل فيه الخلاف بأنه باهر إلى ما يطلب منه (كتاب الظهار) هو مأخوذ من الظهور وصورة الأصلية أن يقول (١٤) زوجته أنت على كظهر أي فتلزمه كفارة بالعود ويحرم الوطء قبلها كما سيجيء

والأصل فيه قوله تعالى المجلس فلا يصدق حينه في قصد التأكيد كما يصدق في عدم الإيلاء أو في مدته بذلك والله أعلم .

(كتاب الظهار)

بكر الظاهر المشالة وذكر مصعب الإيلاء لمشاركته له فيما يأتي والمغرب فيه معنى اليمين وقيل معنى الطلاق (قوله هو) أي لغة مأخوذ من الظهور وخص الظاهر لأنه محل الركوب والمرأة مراكوب الزوج (قوله وصورة الأصلية) كافي القلموس وأما عرفاه فهو تشبيه الزوج زوجته بمحرمة كما يأتي (قوله وهو حرام) أي كبيرة وكان في الجاهلية وأول الإسلام طلاقاً أو حرمته مؤبدة كما يدل له السبب المذكور فغير الشرع حكمه بما يأتي . وسبب نزول الآية أن أوس بن الصامت ظاهراً من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حومت عليه فقالت انظرني أمري فإني لأصبر عنه ومضى أولادها فحار ان ضمنهم إليه ما هو لوان ضمنهم إلى جاءوا فقال لها حومت عليه فكورت وكررها فلما أيسمت عنه اشتكت إلى الله تعالى فأنزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله الآية (قوله كل زوج مكلف) وهو أحد أركان الأربع وبقي منها الزوجة والمشبّه به العيفة وستأتي في كلامه (قوله ولو ذمياً) أي كافراً خلافاً لأن حنيفة (قوله والمحبوب) والمسحوق (قوله والأمة) من زوجها لامن سيدها (قوله كيدماً) وان لم يكن لها يد لأنه من التعبير ببعض عن الكل وكذا ما يأتي في المشبه أيضاً (قوله دون الصورة) لم يقل دون الصفة كما صرح في الإيلاء لأن الإيلاء حاب فهو وصف والظهار صورة مذكورة

الزكشي وقيل لا يتعين طلب الطلاق وطلب منه الفدية باللسان كالمانع والطريق الثاني أن يقال الخ [قوله والثاني لا يلزمه] قال الزكشي ليس لنا حاشا تلزمه الكفارة جزأاً إلا هذا .

(كتاب الظهار)

[قوله وهو حرام] أي كبيرة قال القفال لأنكر من أن يعمد الإنسان إلى ما أحل الله له فيشبهه بمحرمة الله عليه من كل الوجوه وأقل ما فيه الإقدام على إحالة حكم الله تعالى وتبديله اه ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين ظاهراً مناسأت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حومت عليه فقالت انظرني أمري فإني لأصبر عنه فقال حومت عليه وكورت وكررها فلما أيسمت عنه اشتكت إلى مولاها فأنزلت [قوله ولو ذمياً] الأحسن ولو كافراً وانما تعرض له مع شمول الأول به لخلاف الحنفية فيه ناظرين إلى أن الكفارة تخرج إلى نية تأدية لفظ بقضى التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور ملكه المسلم فان لم يكن فيقال له أسلم وكفران شئت والافتقار بها وكذلك إذا أعسر بالعق وقد روى السوم لا يمكنه من العدول إلى الإطعام بل يقال له ما سلف [قوله لأنه الخ] عبارة الزكشي كما قال أنت طالق ولم يقل مني [قوله صريح] اقتضى كلامه أنه صريح وان لم يقل على ونحوها لكن انتهى في الشرح والروضة والمحرر ذكره على قال الزكشي وهو الظاهر لأنه مع تركها يحمل التشبيه في صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه [قوله والظاهر الخ] قال الزكشي لم يتعرضوا هنا لتكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية وقضية التشبيه هي اه وودعت لو كان به على ذلك عند قول المناج الآتي وقوله ورأسك أو ظهره أو

والأصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام قوله تعالى فيه وانهم يقولون منكراً من القول وزوراً (سبح من سلك زوج مكلف) أي بالغ عاقل فلا يصح من السبي والجنون والأجنبي حتى إذا ذككها لا يكون مظاهراً بما قاله وتقدم بحثه من الرجعية باب الرجعة وسبب أن الرجعة عود (ولو ذمياً وضمياً) فانه يصح الظهار منها ويصح أيضاً من العهد والمحبوب (ظهار مكلف كطلاقه) فيصح على الذهب ويصح من الصغيرة والجنونة والرقاء والقرناء والأسة والذمية (وصريحاً أن يقول زوجته أنت على أو مني أو مني أو عندي كظهر أي أي في التحريم) وكذا أنت كظهر أي صريح على الصحيح) لأنه يقابل إلى المحرم أن المعنى أنت على والثاني اه كناية لاحتمال أن يريد أنت على غيري (وقوله جسك أو بدئك أو فسك مكلفين أي

أوجسها أو جعلها صريح) تضمنه لظهر (والأظهر أن قوله) أنت على (كيدماً أو بطنها أو صدرها غيار) كقوله كظهرها والثاني أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار المعهودة لأصل الجملة المحاكين بأنه طلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظهرون الآية (وكذا) قوله أنت على

(كهنينا ان قصد ظهرا وان قصد كرامة فلا يكون ظهرا (وكذا ان اطلق في الأصح) حلا على الكرامة والثاني يصدق على الظاهر كقوله عليه (وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أي ظهاري في الأظهر) كقوله أنت والثاني المنع لأنه ليس على صورة الظاهر المعهود في الجاهلية (والتشبيه بالجدة) كقوله أنت على كظهر جدتي (ظهاري) سواء أراد الجدّة من قبل الأم أم من قبل الأب (والذهب طرده) أي الحكم بالظاهر (في كل محرم) يشبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرا تحريمها) على التشبه كاحتها وبنته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي فكحها قبل ولادته (لامرضعة وزوجة ابن) له طريق تحرر يحميها عليه وكذا أم زوجته ومقابل المذهب في محرم النسب قول قديم ان التشبيه بها ليس بظاهر لأنه ليس على صورة المعهود وفي محرم الرضاع قول وقيل وجه مفرغ مع مقابله على الجديد في محرم النسب ان التشبيه بها ليس بظاهر لأن الرضاع لا يحوي قوة النسب لاتقاء بعض أحكام النسب عنه كولاية والارت والتخفة وقطع بعضهم (١٥) بأنه ظاهر ومن طرأ تحررهما

بارضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظاهر وحكي بعضهم فيه اختلاف وعلم المصاهرة كحرم الرضاع في جميع ملاك فيها وقطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظاهر أصلا بعد المصاهرة عن النسب بخلاف الرضاع لتأثيره في انبات اللحم ولذلك يمتنع التحريم فيها إلى الامهات والأولاد ولا يمتد إلى المصاهرة من حليّة الأب والأبوين إلى أمهاتهما وأولادهما (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وبأب وملازمة ظفر) لأن الثلاثة الأولى لا يشبهن الأم في التحريم للزبد والأب أو غيره من الرجال كالابن والغلام ليس حلا

بقوله أنت على كظهر أي كما أشار إليه فيما تقدم (قوله رأسك) وشعرك وظفرك وفرجك وسائر الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة في المنسب والتشبيه فلا يظهر بها على المحرم وكأرأس الحيوان والروح حرام قصد بها الكرامة وخروج الأعضاء الفضلات كالابن والتي فلا يظهر بهما مطلقا (قوله كل محرم) وإن لم توجد أو فقدت أو بدت (قوله قبل ولادته) وكذا معها (قوله لامرضعة) وكذا بنتها قبل رضاعه بخلاف التي معه أو بعده (قوله مع مقابله) المعبر عنه بالمذهب (قوله وقطع بعضهم) فترى على الجديد (قوله بأجنبية) وكذا محرمية أو وثنية (قوله وأخت زوجة) وكذا زوجاته صلى الله عليه وسلم لأن تحررهن حرمتهم صلى الله عليه وسلم (قوله فظاهر) ولو متاخيا (قوله فدخلتها) أي عاودة طلاقه فخررة ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا يصير عاذا حتى يسكنها بعد زوال عذره زمانا يمكن فيه الطلاق ولو قال ان لم تدخلها فانت على كظهر أي حكمه قبيل الموت وحينئذ لا يحقر المود (قوله واليمين) كأن يقول والله لا أكذلك ان دخلت النار (قوله قابل للتطبيق) وكذا يقبل التأنيث كانت على كظهر أي برأها أو

يدك الخ [قوله كهنينا] مثله أنت كروحها كذا قاله جماعة [قوله ان قصد] أي قصد أنها حرام عليه كظهر أمه (قوله رأسك الخ) قضيت التخصيص بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الرواق واللباب قال الزركشي وهو غريب [قوله كقوله أنت] أي وقياسا على الطلاق [قوله بالجدّة] ويكون مظاهرا بالنسب لا بالتقليد على الأصح قاله في البحر [قوله ومقابل المذهب] الحاصل أن محرم النسب فيه قولان ومأخذه في طرق [قوله مع مقابله] هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله فيها يأتي وقطع بعضهم بأنه ظاهر فالراجح فيه ما ذكره في التولين وأما من طرأ تحررهما بالرضاع فظاهر من صريح الشارح الآتي أن المراد بالمذهب فيها طريق القطع وأما محرم المصاهرة فهي كحرم الرضاع في هذا الأمر الذي نهينا عليه [قوله وقطع بعضهم] يجب أن يكون هذا القطع مفرغا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا وجرى الخلاف هناك فتأمل [قوله بخلاف الرضاع] يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة يقطعون بتأثير التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه [قوله وظاهر] لو قال ثم ظاهر كان أول [قوله أو بعد نكاحها صار مظاهرا] يشهد لهذا كقول الزركشي قول النجاة ان الصفة في المعرفة

لاستمتاع والملازمة ليس تحررهما المؤبد للحرية والولاية (ويصح تعليقه كقوله ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فانت على كظهر أي فظاهر) من الأخرى (صار مظاهرا) ونهما) ولو قال ان دخلت النار فانت على كظهر أي فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب التطبيق وإنما يصح تعليقه لأنه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتطبيق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فانت على كظهر أي (وفلانة أجنبية غاطها بظهار لم يصرم مظاهرا من زوجته) لاتقاء المطلق عليه حرما (الآن يريد اللفظ) أي ان تلفظ بالظهار منها فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المعلق عليه (فلو فكحها وظاهر منها صار مظاهرا) من زوجته فك لوجود المطلق عليه (ولو قال) ان ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت على كظهر أي (فكذلك) أي ان ظاهرها بالظهار قبل أن يسكنها لم يصرم مظاهرا من زوجته الا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها صار مظاهرا (وقيل لا يصير مظاهرا وان فكحها وظاهر) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظاهر فلم يوجد المعلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المطلق عليه

شهرًا فلو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر فظهار مؤقت وإبلاء (قوله لتعريف لا للاستحاطة) وفارق ما لو حلف لا يكتم ذا الصبي فكلمه شيخا أي بالغًا حيث لا بحث بأنه يلزم على الشرطية هنا التعليق بالمحال ويعدل عليه (قوله فلفو) إلا أن يراد باللفظ كاسر (قوله لاستحاطة الخ) ولم يحمل على المجاز عند تعذر الحقيقة لضعف الظهار (قوله به) أي بما ذكره من جملة الصيغة المذكورة وضمير به الثانية كذلك (قوله الأوليين) وهما إذا لم ينو مجموع اللفظين شيئًا أونوى به الطلاق وينضم للثانية ما لنوى مع الطلاق غيره نحو العتق (قوله فلعمم استقلال لفظه) بعدم التلفظ بالمبتدا فيه والمقدر ليس كاللفظ فهو حيثئذ كناية ولم ينو نية الطلاق به لغو لما صر في الطلاق أنه ليس كناية فيه كمكسه فقول الرافعي أنه إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة ونوى الطلاق به يقع طلبة أخرى مردود كما قاله شيخنا الرملي وبه يعلم أيضًا رد قول شيخ الإسلام أنه صحيح إذا قصد به طلبة أخرى غير التي أوقعها على أنه كناية شيخنا عميرة لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال أنه يقصد طلاقًا آخر غير الذي أوقعه وقول شيخنا أن المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق باللفظ الأول وأن قصده الظهار فلا ينفي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد مع أنه مبني على كونه كناية وقد مر رده (قوله وأما في الباقي) وهو ثلاث صور الأولى إذا نوى بمجموع اللفظين الظهار والثانية إذا نوى به الطلاق والظهار معا وينضم إليهما ما إذا انضم إلى كل منهما غيرهما كاسر فهذه أربع صور مع الثلاثة السابقة جملة التعليق بمجموع اللفظين سبع صور والثالثة ما إذا قصد بكل من اللفظين معنى آخر وهي تتعلق بكل لفظ على أفرادها وهي صورة من اثنين وثلاثين صورة لا يقع الظهار فيها أيضًا كما ستعرفه (قوله لم ينو به لفظه) أي لم ينو الظهار في لفظه وحده (قوله أو الطلاق وحده) أومع غيره بأن طلق والظهار وحده أومع غيره بالباقي وهو لفظ كظهر أمي طلقت وحصل الظهار . والحاصل أن الطلاق يقع مطلقًا وأن الظهار لا يقع إلا لن نواه مع لفظه . وأعلم أن ما ذكره المصنف صورة من اثنتين وثلاثين صورة يقع فيها الطلاق والظهار جميعا بشرطه المذكور ويان ذلك أن يقال إن اللفظ الأول ما لن ينوى به الطلاق وحده أو الظهار وحده أوهما وحدهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع القبر المذكور أو الظهار معه أوهما معه أولم ينو شيئًا فهذه ثمانية أحوال في الأول ويأتي مثلها في الثاني فهي أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو مائيتان والظهار باللفظ الثاني يقعان فيها جميعا ونصفها وهو مائيتان في ذلك يقع الأول فقط فإذا ضم ذلك إلى السبعة السابقة المتعلقة بمجموع اللفظين حصل أحد وسبعون صورة فهذه نبذة بعض عليها بالتواجد والأنياب ، وقل أن يثر عليها في كتاب ، وما يعقلها إلا أولو الأبواب ، وجمع أفرادها من الحب الهجاب ، ولولا خوف التطويل والاسهاب ، لكشفت عن وجه إيرادها النقاب ، والله يقول الحق وهو يهدي إلى الصواب ، وما ذكره شيخ الإسلام في المنهج من بعض أفراد هذا الحساب ، وإن كان من جوامع الحكم الالفة بذلك الكتب

للتوضيح يجوز بد العالم وفي النكحة للتخصيص نحو صررت رجلًا طريفًا وقد أشار إليه الشارح في جوابه الآتي [قوله طلقت ولا ظهار] وجه انتفاء الظهار من الأولى ما قاله الشارح وبعبارة الزركشي لأن قوله كظهر أمي لا يفيد لانتقاعه عن أنت بالفاصل اه وأما الثانية وهو أن ينوى بمجموع اللفظ الطلاق بالمجموع وينبغي أن يكون الجبيع كذلك بمعنى أنها تحرم بالطلاق كظهر أمي ففسا قاله الشارح قال الزركشي ويكون كظهر أمي تأكيد للطلاق قال الماوردي ولا يأتى فانه إنما حرم محرمه لزوال الزوجية بخلاف ظهاره من حاجة أو معتبرة وصورة الثالثة أن ينوى بمجموع كلامه الظهار وحده والرابعة أن ينويهما بمجموعه

لتعريف لا للاستحاطة (ولو قال إن ظهرت منها وهي أجنبية بمفاتيح على كظهر أمي غلطها بظهار قبل النكاح أو بعده (لفو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لاستحاطة اجتماع ما طلق به ظهارا من ظهار فلا تة حال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلفظ بلفظ الظهار فيجاءع الأجنبية (ولو قال أنت طلق كظهر أمي ولم ينو به عتق (أونوى) به (الطلاق أو الظهار أوهما أو الطلاق بأن طلق والظهار بكظهر أمي طلقت ولا ظهار) أما وقوع الطلاق فلا تان به صريح لفظه وأما انتفاء الظهار في الأوليين فلعمم استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا تانه لم ينو به لفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظهار وعكسه كما تقدم في الطلاق (أو الطلاق بأن طلق والظهار بالباقي طلقت وحصل الظهار

(فتية) لو عكس ما ذكره المصنف كان قال أنت كظهر أمي طالق وقع الأول مطلقا لصراحته وكذا الثاني إن نوى معناه عند لفظه لأنه كناية والافلا وبأى فيه ما تقدم من التفصيل واعلم أنه سئل والله شيخنا الرمي رحم الله تعالى نرى قبورها ممن قال المزججه أنت حرام على هذا الشهر والثاني والثالث مثل ابن أمي فأجاب بأنه إن نوى بأنك على حرام الطلاق أو الظهار وقع ما نواه أو نواها ولم يرتبها تغيير أو نوى نحو تحريم غيرها أو أطلق لزمه كفارة ظهار إن وطئ قبل تمام الشهر الثالث لأنه حينئذ عائد انتهى وفيه نظر من وجوه منها أن التحريم فيم إذا نواها مرتباً بطريقة شيخ الإسلام وقد مر أن المعتقد أنه إن سبقت نية الطلاق وقع ولغا الظهار إلا في الرجعة أو الظهار وقما معا ولا يعود فليراجع من عجل ومنها أن اللبن ليس من الأعضاء الظاهرة بل ولا من الأعضاء مطلقاً فلا يكون نية التحريم به ظهاراً ، ومنها أن لبن أمه ليس حراماً عليه في ذاته بل ولا لعرض إلا من جهة منع الارضاع بعد الحلين على القول به ومنها غير ذلك مما يقتضيه الجواب المذكور مما يدرك بالتأمل والمراجعة فهو غير مستقيم .

(فصل) في أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحتة من قائله (قوله على المظاهر كفارة الخ) أى على التراخي كما سيأتى أنه المعتقد (قوله وهو) أى العود على القول الجديد من مذهب امامنا رضى الله عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما به قال الامام مالك وأحمد به بالعزم على الوطء وثانيهما بالوطء وبه قال أبو حنيفة والحسن البصري من أئمتنا ونقل البيضاوى عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر اليها (قوله أن يحسبها) ولو جاهدلاً أو ناسياً (قوله بعد ظهاره) المنجز وإن كرره قاصداً للتأكيد والافهوعائد بغير المؤكد أو بعد وجود الصفة وعلمه بها في المعلق بها ولو بفعله لها ناسياً أو جاهلاً (قوله زمن إمكان وجود لفظ يحصل به فرقة) أى شرعية فلو كانت حاضراً أو نفساً وإن لم يعلم به وأمسكها الزمن الطهر لم يكن عائداً إلا إن مضى من زمن الطهر ما يسمع الفرقه ولم يشارك فيه (قوله وجهان أحدهما الأول) أى أنها بالظهار والعود معاً وهى على التراخي على المعتقد فيهم لو أن عصى بالوطء (قوله اتصلت) أى عرفاً فلا

وأما الخامسة فبحث الرافى فيها بأنه إذا خرج كظهر أمي عن الصراحة ولم ينو به الظهار وانما نوى به الطلاق ينبغي أن يقع به طاعة ثانية إذا كان الطلاق رجعياً [قوله إن كان الخ] قيل مستدرك لأن الحكم بالحصول لا يكون إلا رجعية [قوله وقامت نيته الخ] عبارة غيره وهو إما على حذف المبتدأ أو على تعدد الخبر وعبارة الرافى كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظهار إذا نوى .

(فصل على المظاهر كفارة الخ) [قوله لما قالوا الآية] أى بالتدراك وذلك بنقض ما يقتضيه وبحصول ذلك بالامساك المذكور إذا التشبيه يتناول حرمة لصحة استثنائها عنه فهو أقل ما ينقض به قال البيضاوى بعد حكاية معنى هذا وعند أبى حنيفة باشتائه استمتاعها ولو نظر موعده مالك بالعزم على الجماع وعن الحسن بالجماع اه قيل ولفظة ثم من حيث اقتضاؤها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعى رضى الله عنه لنا أن المأمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شيء من ذلك منه وإيجابها قبل المسيس حجة على من اعتبر المسيس [قوله وهو أن يحسبها الخ] قيل يرد عليه ما لوكرر ألفاظ الظهار لتأكيد قيل أيضاً وقضية قوله زمن إمكان أنه لو قال عقبه أنت طالق كان عائداً لا مكان أن يقول بدله طالق من غير أن وفيه نظر لأنه أخذ في أسباب الفرقاء وقد صور في البسيط عدم العود بقوله أنت طالق فاعترضه ابن الرضا بذلك وهو مردود فقد قالوا لو قال غيب الظهار بإفلا نية فلان أنت طالق فليس يعود وكذا

ان كان طلاق رجعة
وقامت نيته بالباقي مقام
أن يقول فيه أنت فان كان
الطلاق باثناً فلا ظهار

(فصل) يجب (على
المظاهر كفارة إذا عاد)
لقوله تعالى والذين يظهرون

من نساءهم ثم يهودون
لما قالوا الآية (وهو) أى
العود (أن يحسبها بعد
ظهاره زمن إمكان فرقة)
لأن العود للقول مخالفة
يقال قال فلان قولاً ثم عادله
وعاد فيه أى خالفه وتقضه
وهو قريب من قولهم
عاد في هبته ومقصود
الظهار وصف المرأة
بالنحرى وأما كها تخالفه
وهل وجبت الكفارة
بالظهار والعود أو بالظهار
والعود شرط فيه وجهان
ومن قال يجب بالعود
اقتصر على الجزء الأخير من
الوجه الأول (فلو اتصلت
به) أى بالظهار (فرقة)

موت أوفسخ) من أحدهما بمقتضيه (أطلاق بأن أوجي ولمراجع أوجن) الزوج عقبه (فلاعود) لعلة والفرق في الأخير وفوات
الامساك في الأول واتفائه في غيرها (وكذا لوملكها) بأن كانت رقيقة (أولاعنها) عقب الظهار فلاعود (في الأصح) لا تقطع
النكاح بالملك والامان وقيل هو عائد في الأولى لأنه قلها من حل إلى حل وذلك امساك لها وقيل هو عائد في الثانية لتطو به بكلمات العان
مع امكان الفرقه بكامة واحدة وعلى الأول قال (بشرط سبق القذف ظهاره في الأصح) وكذا سبق المرافعة إلى القاضي قاله البغوي وجزم به في
الشرح الصغير وأصل الرضة لما في (١٨) تأخيره ذلك من الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ماذكر

يضر نحو سكتة تنفس ولا يفلانة بنت فلان وان أطال في نسبها خلافا لابن الرضة (قوله بموت) أي
لأحدهما (قوله أوفسخ) أو انفساخ بردة من أحدهما كما يعلم مما يأتي (قوله أطلاق) ولو بخلع
فلو لم تقبل فبت طلاقها لم يكن عائدا (قوله أوجن) أو أغنى عليه أو خرس ولا اشار له (قوله وكذا
لوملكها) أو ملكته برث أو قبول وصية أو بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وان تقدم الإيجاب
على قبوله ولا تقف المساومة ولا يكفي الملك بالهبة لأنها لا تخلك الأباقبض ولو تقديرا كأن كانت بيده (قوله
وكذا بشرط سبق المرافعة) هو المصتمد (قوله ولو راجع من طلقها الخ) وهو قيد لنوع الخلاف كما يأتي
(قوله بعد الاتفاق الخ) جواب عن المصنف وسيد كرامه (قوله تبديل الخ) والحل تابع له (قوله
ووجهان على هذا) فعلى مقابله يقطع بعدم العود وهو المعبر عنه بالذهب في كلام المصنف في مسألة الاسلام
وهو القاطع بالعود في الرجة المشار إليه بقول الشارح وقطع بعضهم بالأول والفرق فتأمل (قوله بعد العود)
ولو في الظهار الموقت (قوله ويجرم قبل التكفير) أي مطلقا في الظهار المطلق وفي المدة في الظهار
الموقت كما سيذكره (قوله لأنه تعالى أوجب التكفير قبل الوطء) وورد انتهى عنه بقوله صلى الله عليه
وسلم رجل ظاهر من زوجته وواقعها لا تقربها حتى تكفر رواه أبو داود وغيره (قوله جلا الخ) وصرح
شيخنا الرملي بأنه بالقياس وهو وجهان في الأصول بناء على أنه هل يحتاج لجامع أول أو سيأتي في الباب
بعده أنه عند الشارح من القياس فانظره مع هذا الآن يؤول (قوله وفيما بين السرة الخ) فيه أمور

لوطقتها على عوض فلم تقبل ثبت طلاقها مجانا (قوله بموت) منه أو منهما (قوله وكذا لوملكها) هو
شامل لما لوورثها ولا خلاف في أنه ليس عودا (فرع) لو اشتغل بالمساومة وتقرير النكاح فهو عائد في
الأصح (قوله ولو راجع) هو محترز قوله السابق ولمراجع ولذا قال الشارح من طلقها الخ والألف عبارة
شاملة لما إذا ظهر من رجعية ثم راجع وسيد كرامه الشارح بعد ويحكى فيها قولين كما هنا ويحتمل على بعد
أن تكون المسئلة الآتية لا طرق فيها بل فقط كما قد يرشد إليه قول الشارح فيها في الأظهر دون
المذهب وحيثئذ فيكون قول الشارح هنا من طلقها الخ لأجل التعبير بالمذهب (قوله امساك) زاد
الرافعي لأنها استحداث حل وذلك أبلغ في مخالفة الوصف بالتحريم من الامساك على حكم الحل الثابت
(قوله ليس بعائدهما) وجهه في الرجة أن العود هو الامساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح
(قوله ووجهان الخ) محصل ما في الرافعي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجة وهو مراد الشارح
من قوله ووجهان على هذا وقوله وقطع بعض الأول أي المذكور في المتن وأعلم أن في كل طريقين وأن
الأصح طريق الخلاف وأن صنيع الشارح أوفى في حكاية الخلاف باختصار واعلام بأن الطريق ترجع إلى
الأوجه الثلاثة (قوله ولا تسقط الخ) وذلك لاستقرارها كالدين لا يسقط بعد ثبوته (قوله لاتحاد الواقعة)

حتى لو اتصل مع كلمات
اللعان بالظهار لم يكن عائدا
لاشتغاله بأسباب القران
(ولو راجع) من طلقها
عقب الظهار (أو ارتد
متصلا) بالظهار بعد الدخول
(ثم أسلم) في مدة العدة
(فللذهب) بعد الاتفاق
على عود الظهار وأحكامه
(أنه عائدا للرجعة لا بالاسلام
بل بعده) والفرق أن
الرجعة امساك في ذلك
النكاح والاسلام بعد
الرد فتبديل للدين الباطل
بالحق فلا يحصل به امساك
وأنما يحصل بعده وقيل هو
عائدهما وقيل ليس بعائدا
بهما بل بعدهما وأصل
الخلاف قولان في الرجة
أظهرهما أنها عود ووجهان
على هذا في الاسلام بعد
الردة أحدهما أنه ليس بعود
وقطع بعضهم الأول والفرق
بينهما ولو ظاهر من
الرجعية ثم راجعها فهو
عائد للرجعة أيضا في الأظهر
(ولا تسقط الكفارة بعد

ولأنه

العود بفرقة) سواء فرقة الطلاق والموت والفسخ (ويجزم قبل التكفير وطء) لأن الله تعالى أوجب

التكفير قبل الوطء حيث قال فتحرير رقبة من قبل أن يمسها وقال فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يجامها أو يطعم حلالا لطلاق على المقيد لاتحاد الواقعة (وكذا المس) ونحوه (كالتوبة) (بشهوة في الأظهر) لأن ذلك يدعو إلى الوطء
ويضي إلى التماس في الآية بشمله (قلت الأظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجيعه عن الأكثرين والتماس في
الآية محمول على الوطء كقوله تعالى من قبل أن تمسوها وفيها بين السرة والركبة خلاف الحائض

تقدم في بابه (ويصح
الظهار المؤقت) كقوله
أنت عليّ كظهر أمي يوما
أو شهرا أو سنة (مؤقتا)
أي يصح ظهرا مؤقتا عملا
بالتأقيت (وفي قول) يصح
ظهرا (مؤبدا) ويلغو
التأقيت (وفي قول) هو
(لفو) لأنه باتقاء التأييد
فيه كالتشبيه بمن لا تحرم
عليه مؤبدا (فعل الأول
الأصح أن عوده) أي
العود فيه (لا يحصل بماسك
بل بوطء في المدة) لحصول
الخالف لما قلناه به دون
الامساك لاحتمال أن
ينظر به الحل بعد المدة
(ويجب السخف بمغيب
الحشفة) لحرمه الوطء قبل
التكفير أو انقضاء المدة
واستمرار الوطء وطء والوطء
الأول جائز فإذا انقضت
المدة ولم يكفر جاز الوطء
وبقيت الكفارة في ذمته
ولولم يوطأ أصلا حتى مضت
المدة فلا شيء عليه ومقابل
الأصح أن العود في
المؤقت يحصل بالامساك
كالملق وكذا ان قلنا المؤقت
يتأيد (ولو قال لأربع أثنت)
على كظهر أمي فظاهر منه
فإن أمسكهن فأربع
كفارات) كالوطء بأربع
كلمات (وفي القديم كفارة)
واحدة لأنه ظهرا واحد (ولو
ظاهر منه) بأربع كلمات

منها أنه جعل الخلاف في هذا أوجها وهو صريح في خروجه عن كلام المصنف المبرر بالأقوال وعلى
هذا فلا حاجة إلى الاعتراض على كلام المصنف ولا إلى تأويله أو حله أو غير ذلك مما أطلوا به الكلام
عليه ومنها أنه يقتضي أن الخلاف بين الأكثرين وغيرهم ليس فيما بين السرة والركبة كما تقدم ومنها
أنه يقتضي بطلان ما قلناه في المنهج من أن من حل الآية على الوطء ألحق به غيره من التمتع كما حرم به
القاضي وغيره ومنها أن ذكر المس ونحوه عقب الوطء يقتضي أنه في غير ما بين السرة والركبة لا يسمى
مباشرة ومنها أن ذلك يقتضي حرمة الوطء في ذلك الفقرة طما ولا قائل به ومنها غير ذلك مما يدرك بالتأمل
فراجعه (قوله والأصح فيه التحريم) وهو المتمد ومنه عدم حرمة النظر خلا لما يقتضيه كلام
المنهج والحاقي الظاهر بالحيف لشبهه به (قوله أو سنة) وهو في هذا إيلاء أيضا فلها المطالبة بعد أربع
أشهر كما هو إذا وطئ في السنة ولو لا طلب لزمه كفارة ظهرا مطلقا وكفارة يمين أن كان قد حلف بالله كونه
أنت عليّ كظهر أمي سنة (قوله مؤقتا) والمكان كالزمان كأنه عليّ كظهر أمي في مكان كذا والعود فيه
بالوطء في ذلك المكان دون غيره (قوله لفر) أي من حيث عدم الكفارة لمن حيث الأثم (قوله
الأصح) هو بالرفع مبتدأ كما يعلم من الشرح (قوله في المدة) لا ما بعدها كما يأتي ولا ما قبلها إذا لم
تصل بظهاره (قوله الحشفة) أو قدرها من فاقدها (قوله أو انقضاء) الأولى التعبير بالواو لا قضاءه
حل الوطء بعد التكفير مع بقاء المدة وليس كذلك بخلاف عكسه وسيد كره كذا ذكره غير واحد
وفيه نظر رانما مقتضى كلامه حرمة الوطء قبل التكفير وإن انقضت به أو قبل انقضاء المدة وإن كفر
وهو ظاهر فتأمل (قوله واستمرار الوطء) يفيد أن المراد بوجوب النزع عدم الاستمرار واستنسل
هذا بما صرحوا به في الأيمان من أن استمرار الوطء لا يثبت به لو حلف لا يوطأ وهو مجامع واستمر وقالوا
لستمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما صرحوا به في وطئك وطأ ما حيث لم يجرموا عليه الاستدامة وقالوا
إنها لا تسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأ وما
حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعييرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكما
بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الخالف والمعلق لفظ الوطء حل على ما يسهل
فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حل على الأهم وأيضا يقال هنا إن المظاهر ممنوع من المباشرة
بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة أن لم تكن أغلظ منها فتأمل
ذلك وعرض عليه فانه من أسرار ينوع الكلام وما عثرت عليه الأفهام (قوله والوطء الأول) أي
مغيب الحشفة الذي يحصل به العود وكذا النزع منه وبقية المباشرة لأنه قبل العود (قوله فان أمسكهن)
أي الأربعة فان أمسك بعضهم فعاد منه (قوله فأربع كفارات) وفارق ما لو حلف لا يكفم جماعة

ولأنه أولى بذلك لطول زمن الصوم [قوله ويصح الظهار المؤقت] أي تغليبا لشأبه اليمين كما
أنه لا يصح التوكيل في الظهار نظرا لذلك أيضا ودليل هذا أن سلمة بن صخر ظاهرا من زوجته حتى يسلمخ
رمضان فوطئها في المدة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير [قوله وفي قول مؤبدا] أي تغليبا
لشأبه الطلاق ويلغو التأقيت [قوله لفر] أي لا كفارة فيه وإن كان الأثم ثابتا [قوله لاحتمال أن
ينتظر الخ] أي وبالوطء اتنى هذا الاحتمال [قوله جاز الوطء] قال الزركشي ظاهرا النص بخالفه وظاهر
القرآن أيضا أقول وجه الأول أن الظاهر وقع مقيدا بالمدة فلا يمنع الوطء بعدها وأما الكفارة فقد استقرت
بالعود [قوله وفي القديم كفارة] قال الزركشي قلد الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أنه أقول فيه نظر فان الجهد لا يقدح بجهدنا واعلم أن الخلاف في هذه المسئلة مبنى على أن الغلب في

متوالية فاشهد من الثلاث الأول) لاسماك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه فان أمسك الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (ولوكرر)
 فظهور الظهار (في امرأة متصلا) (٢٠) وقصد تأكيذا فظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان فرقها عقبه فلا

شيء عليه وقيل يلزمه كفرة لأنه بالاشتغال بالتأكيذ عائد ودفع بأن الكلمات المكررة للتأكيد كالكلمة الواحدة في الحكم (أو استئنافا فالأظهر) التعدد (لظهار بعد) المتأخر والثاني لا يتعدد (و) الأظهر على التعدد (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول) لاسماك زمنها والثاني لا يكون عائدا بها لأنها من جنس الأول فلم يصرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيذا ولا استئنافا فالأظهر اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوته بإزالته الملك واحتراز المصنف بقوله متصلا عن للفصل فانه بتعدد الظهار فيه مطلقا وقيل بتعدد في قصد التأكيذ أي إعادة اللفظ الأول .

﴿ كتاب الكفارة ﴾

ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط وصدره بما يعتبر في أنواع الكفارة فقال (يشترط نيتها) أي كأن يعتق بنية الكفارة فلا يكفي بنية

﴿ كتاب الكفارة ﴾

وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لأن العود هتافى كل واحدة (قوله متوالية) تصوير للعود في كل واحدة بظهار من بعدها لأنه شرط لأن غيره بالأولى منه ووهم من جعل له محترزا فراجع (قوله لفظ ظهار) أي غير موقت لعدم العود فيه بخلاف الوطء كإمسك (قوله متصلا) وان تعدد المجلس (قوله) وقصد تأكيذا وان تعدد المجلس أيضا (قوله أو استئنافا) وان اتحد المجلس (قوله بالمرّة الثانية الخ) المراد أنه بكل مرة عائد في التي قبلها ولو قصد التأكيذ في بعض والاستئناف في بعض فلكل حكمه (قوله فالأظهر اتحاد الظهار) هو المعتمد (فرع) لو ظاهر من أمة وقال سيدها اعتقها عن كفارتها ففعل عتقت عنها وانسخ النكاح لتضمن العتق ملكه لها

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو أو عدم المؤاخذه أو الستر ومنه الكافر لأنه يستلحق بالباطل ومنه الزرع مثلالأنه يستلحق بالثرات وأملها ستر جسم لجسم وحينئذ فاطلاقها على غيره مجاز وأحقيقة عرفية وهي في حق الكافر ومسلم لا م عليه زاجرة وفي حق مسلم آثم جارية وزاجرة وهذا يجب الأصل لإلزام الجبر ولا يجوز في نحو الندوب كإيأى وتقدم أن كفارة الظهار على التراخي على المعتمد وكذا بقية الكفارات وان عصى بسببها أخلاقا فظاهر ما في شرح الروض من أن كفارة الجماع في الصوم على الفور وهي من العبادات لتوقفها على البية لكن المذهب فيها رعاية الرخى بالفقراء فصحت النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبده المسلم وزكاة المرتد عن ذلك وعن سله (قوله يشترط نيتها) وإن لم يلفظ بها أو لم تقترن بالفعل فتكفي عند عزل المال كافي الزكاة أو عند تعليق العتق (قوله فلا يكفي بنية العتق الواجب) نعم لو لم أن عليه عتقا وشك في سببه هل هو نذر أو كفارة قتل كفاه نية العتق الواجب للضرورة (قوله نازعة) أي مائنة الى تصرف المال وقد علم أنه لا يجب نية الفرضية فيها لأنها لا تنفع الا فرضا ونظرا فيه الزركشى بما قاله في الحج من نحو التصديق بلقمة كمن قتل نحو قتل وردة بعضهم بأن هذه صدقة لا كفارة فراجع

الظهار شائبة الطلاق أم شائبة البين [قوله متوالية] احترز من غير المتوالية فان الحكم ثابت فيها من غير خفاء [قوله فظهار واحد] أي كالطلاق [قوله والثاني لا يتعدد] أي لأن اللفظ الثاني لم يؤثر في التحريم فأشبهه بظهار الأجنبية [قوله لقوته بإزالته الملك] ولأن عدده محصور والزواج ملكه فيحمل تكرار على استيفاء العدد المملوك بخلاف الظهار في كل ذلك [قوله وقيل لا يتعدد] محل هذا اذا صبر قبل التكفير من الأول

﴿ كتاب الكفارة ﴾

قال الرافعي كفارة البين فعل ما يجب بالحنث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارتهم إطعام عشرة مساكين اه قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جارية الظاهر الثاني لأنها عبادات وقربات لا تصح الإبالية وقال الامام فيها معنى العادة من حيث الارتفاق وسد الحاجات ومعنى المؤاخذه والعقوبة وغرضها الأظهر الارتفاق اه ونبه صاحب التقریب على أنها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر [قوله يشترط نيتها] لحديث انما الأهمال بالنيات وقياسا على لزكاة [قوله والاطعام] هذا في العاجز عن الصوم أو في كفارة البين لما سيأتى أنه لا يلزم في الظهار ونحوه حتى

العتق الواجب لأنه قد يكون عن نذر وكذا يقال في الصوم والاطعام (لاتعينها) بأن يقيد بـ
 بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارتها فظهار وقتل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا عن واحدة منهما وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما يشترط تعيينها في النية بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصالها نازعة الى الغرامات فاعتق فيها بأصل النية فان عتق فيها

واخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظاهر لم يجزئه ما أتى به بثلثة النية مما عليه وتشترط نية القدي في الاعتاق والاطعام
 كما جزم به في أصل الروضة لصحتها منه ونبته للتمييز دون التقرب ويمكن ملكة للرقبة المؤمنة كأن يسلم عبده أو عبده مورثه
 فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لتخصه قربة ولا ينتقل عنه الا الاطعام (٢١) بقدرته عليه بالاسلام فيقال

له أمان أن ترك الوطأ ونسلك
 طريق حله من الصوم بأن
 تسلم وتأتي به ويقال له أيضا
 حيث لم تملك رقبة مؤمنة
 أمان أن ترك الوطأ أو نسلك
 طريق حله من اعتاق
 المؤمنة بأن تسلم فتملكها
 وتعتقها (وخصال كفارة
 الظهار) ثلاث لإحداها
 (عتق رقبة مؤمنة) قال
 تعالى والذين يظهرون
 من نسائهم ثم يهودون
 لما قالوا فتحرر رقبة الآية
 وقال في كفارة القتل
 فتحرر رقبة مؤمنة لحمل
 الشافعي رضي الله عنه
 المطلق في الأول على القيد
 في الثاني قياسا بجامع حرمه
 سببهما من الظهار والقتل
 (بلاعيب بخيل بالعمل
 والسكسب) ليقوم بكفائته
 فيستغفر للعبادات ووظائف
 الأحرار فيأتي بها تكميلة
 لحاله وهو مقصود العتق

(قوله وأخطأ) أو عين عن كفارة فبان عدمها لم يجز صرفه لقبها (قوله ولم يجزئه) وقع فلا
 لهم له الرجوع في الاطعام بشرطه في الزكاة وفارق عدم الاجزاء هنا صحة رفع الحدث في مثله لمافيه من
 رفع المانع الشامل لماعليه قاله شيخنا فراجع (قوله الذي) ومثله المرتد ويجزئه إخراجها حال الردة
 ظه الوطأ بعد الاسلام (قوله ويمكن ملكة للرقبة المؤمنة الخ) أوصل الخطيب كالتحرير حصول ملك
 الرقبة المسلمة للكافر إلى نحو أربعين صورة (قوله ولا ينتقل) أي إن لم يكن به عجز حتى كمرض (قوله
 بأن تسلم الخ) ويمكن الاعتاق بالبيع الضمني وفي الشارح أنه إذا عجز عن العتق لا يكتف بالصوم لأنه
 لا يصح منه ولا ينتقل إلى الاطعام لقدوته على الصوم بالاسلام فيقال له ترك الوطأ أو أسلم واعتق أو صم
 (قوله كفارة الظهار) خصه بالذكر لكونه المحدث عنه ولولم يذكره لشمول كفارة الجناح وكذا القتل
 وإن لم يكن فيها اطعام وليس من الاعتراض الآتي في كلامه (قوله مؤمنة) ولولم يذكره أو بالدار والمراد
 المسلمة وانما عبر بالإيمان تبعاً للقرآن (قوله قياساً) أي لالفاظ من باب القيد بالصلة من غير اعتبار
 جامع ومما قولان في الأصول كما س (قوله والقتل) أي من حيث هو إذ الآية في الخطأ وهو لا حرمه فيه
 (قوله والسكسب) هو من عطف الأعم أو المرادف أو المغاير لجهله انقص الوصف كالجنون وما فيه لنقص
 الذات كاليد واعتبر العيب هنا بما ذكر وفي الأنحية بما ينقص اللحم وفي السكسب بما يخيل بالجامع وفي البيع
 والزكاة بما يخل بالمال نظراً في كل باب بما يليق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع (قوله ليقوم
 بكفائته) فيه نظر بجزاء الصغير (قوله وهو) أي التكميل (قوله مغبر) ولو ابن ساعة أو يوم وبالبالغ
 أكل خروجا من عينه ولو بان فيه بعد كبره عيب نبين ههنا الاجزاء (قوله وأهور) عورا
 لا يخل وفارق عدم أجزاء العوراء في الأنحية لأنه ينقص لها بترك المرحى ولا يجرى الأعمى أي عتق
 العمى وإن أبصر حالاً لأن عود البصر نعمة جديدة فإن لم ينحق الصبي فبأنى (قوله بغير الإشارة)
 وتغهم عنه (قوله وأخشم) وأكوع أي أعوج السكوع وأوكع أي لثم أو كاذب (قوله لأن كلا من
 الصفات الخ) قال شيخنا وعطف هذه الصفات بالواو يفيد أنه لو اجتمعت كلها أو بعضها لم يضر وهو كذلك
 على المعتمد (قوله لازم) ومنه شلل الرجل مثلاً لأنه كمن به آفة تمنعه من السكسب وخرج به بالاجتماع ذلك
 فيكفي ويجزئ عتق الأجدم والأبرص والمحجوب والعين والفاسق وولد الزنا والأحمق والرقاقم والقرناء
 وضعيف البطش والرأى والأخرق وهو من لا يحسن صنعة وفاقد أسنانه كلها .

يسلم وقد سلف أن الكلام في مطلق الكفارة [قوله قياساً] أي لالفاظ بمعنى أن مجرد وجود اللفظ المفيد
 مقتضى لاعتبار القيد في المطلق من غير احتياج إلى جامع كإتياله ومنع الخفي الجدل للاختلاف فيبقى المطلق
 على إطلاقه والأدلة مبسطة في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها ثانياً
 مؤمنة خطايا لسيدها الذي ذكرناه عليه رقبة مؤبد لما جره أماناً رضي الله عنه [قوله يخل بالعمل
 والسكسب] قبل الأول يعني عن الثاني [قوله مثني] لأحسن تعربه [قوله وأخشم] هو فاقد الشم
 [قوله ولا فاقد رجل] حساً أو معنى [قوله خنصر] قضية كلام الجوهرى حيث ذكره في مادة خصر أن

صغير وأقرع وأعرج يمكنه تبعاً مثني) بأن يكون عرجه غير شديد (وأهور وأصم وأخرس) بينهم الاشارة (وأخشم وفاقد آفة و)
 فاقد (أذنيه وأصابع رجله) لأن كلاماً من الصفات المذكورة لا تخل بالعمل والسكسب (لازم ولا فاقد رجل أو خنصر
 ويضم من يد أو أعتلين .

(من) أصح (غيرها قلت أو أنة اجهل والله أعلم) لا خلال كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزى تقيد ولا فاقداً أصابعها ولا فاقداً أصبع من الإبهام والسبابة الوسطى وأنه يجزى فاقداً خنصر من يده بنصر من الأخرى وفاقد أكلة من غير الإبهام فلو فقدت أكلة العليان الأصابع الأربع أجزأ وتردد الامام فيه ولا يجزى الجنين وإن انفصل لمدون ستة أشهر من وقت الاعتاق لأنه لا يسطى حكم الحى وقيل إن انفصل كذلك نيبين الأجزاء (ولا) يجزى (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزى (و) لا (من) أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاستناد الى الزمان والأصل ولا من هو فى أكثر أوقاته مجنون بخلاف من هو فى أكثرها عاقل فيجزى قليلاً أكثر فى الشيق ومن استوى (٢٢) فيز من جنونه وزمن افاقته يجزى فى الأصح (ولا مريض لا برحى) برؤه

كما جبال السل فانه كالزمن بخلاف من برحى برؤه فيجزى (فان برأ) من لا برحى برؤه بعد اعتاقه (بان الأجزاء فى الأصح) لأن المنع كان بناء على ظن وقيل بخلافه (و) الثانى (لا) يجزى لأن بنية الكفارة بما يظن هدم برؤه غير صحيحة وإن مات من برحى برؤه بعد اعتاقه فقبل لا يجزى لتبين خلاف المقتون والأصح إجزاؤه وموته يحتمل أن يكون لمرض آخر ولا يجزى شراء قريب) يعق بمجرد الشراء بان يكون من الأصول أو الفروع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القربة فلا ينصرف عنها الى الكفارة (ولا) حتى (أم ولد) وذى كتابة صحيحة (عن الكفارة لأن عتقهما مستحق

(قوله من أصح غيرها) وكذا منهما (قوله الجنين) ولا من لم يتم انفصاله لعدم تحقق حياته (قوله عاجز) بقيد كأيديه كلام الشارح كشيخنا الرملى وابن حجر وقيل صفة كاشفة (قوله مجنون) أو مضى عليه (قوله) فى أكثرها عاقل (والعبرة بأوقات العمل ليلاً أو نهاراً وتقييد بعضهم بالنهار نظراً للغالب ولو كان فى أوقات الاقامة خلل لوضعه الى غير الاقامة كان أكثر لم يجزى وظاهر كلامهم أن المجنون لا يجزى وإن برئ أو ظن برؤه فراجع (قوله يجزى فى الأصح) هو المتمد (قوله على ظن) وبهذا فارق العصى كاسر ولو لم يتحقق العصى وأبصر أجزأ فهم سواء وعلى هذا يحمل ما فى الجناية (قوله والأصح إجزاؤه) هو المتمد ما لم يتحقق أن موته من مرضه كما يؤخذ من العلة (فرع) لا يجزى من نحم قتله بعد الرفع الى الامم بخلافه قبله ويجزى من قدم للقتل ما لم يقتل (تنبيه) الأعشى والأخض وهما من يبصر نهاراً فقط أو ليلاً فقط ان كان ذلك فى وقت كسبهما لم يكف والا كفى اعتاقهما ونقل عن بعضهم عدم الأجزاء مطلقاً (قوله وذى كتابة صحيحة) أى لم يسبقها تطبيق عن الكفارة كما لو قال ان دخلت الدار فأنت حر من كفارتى ثم كاتبه فإذا دخلها بغير اختيار سيده عتق عن الكفارة وبذلك علم أن اعتبار الصفات فى العبد بكنى بوجودها حال التعليق فلا يصح لو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فأنت حر عن كفارتى ومقتضاه أجزاء تطبيق حتى البصر عنها أو الصحيح كذلك ويجزى وإن عمى بعده أو مرض بما لا برحى برؤه وغير ذلك فراجع (قوله فيقع عنها) مطلقة بصد قصد (قوله ومعلق بصفة الخ) ومنه ذو كتابة فاسدة ويجزى مضروب وإن هجر عن تخليصه وحامل وبتبعها ولدها وإن استثناء وجان ومروهن حيث نفذ عتقهما لا وصى بمنعته ومؤجر (قوله فان فعل الخ) أشار الى أن ما فى كلام المصنف هو صفة المكفر وأن العتق يقع مشقفاً كافعاً وعليه لو ظهر عدم أجزاء أحد العبدين لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارين أى الوزن ففعل لكن صاحب المحكم ذكره فى الرباعى فالوزن ففعل [قوله بالاستناد] أى اسناد مجنون الى أكثر [قوله ولا مريض لا برحى] كالفالج وفى معنى هذا اعتاق من قدم للقتل [قوله غير صحيحة] قال فى التنقيح وهو قوى لأنه غير جازم بأنه مرسوق الزوال والتردد فى البنية قاصح [قوله شراء قريب] مثله ملك بغير الشراء كألبة [قوله لأن عتقه الخ] أى فكان نظيره ما لو استحق عليه الطعام فى النفقة فدفعه اليه بنية الكفارة [قوله والمدير الخ] يريد أنه تطبيق خاص فلا يرد أن ما قبله يبنى عنه .

[قوله]

بلا يلاذ والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما المكاتب كتابة فاسدة فيجزى

عتقه من الكفارة على الأصح لكمال رقه (ويجزى) مدبر ومطلق بصفة) ينجز عتقهما بنية الكفارة عنها لجواز التصرف فيها والمدير من عتق عتقه بموت السيد كأن يقوله إذا مات فأنت حر (فالو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل عتق المطلق كفارة) عند حصول الصفة بأن يعيد التعليق ويرد فيه من الكفارة وذلك مثل أن يقول ان دخلت الدار فأنت حر ثم يقول ان دخلتها فأنت حر من كفارتى (للمحرز) ما أراده فلا يعتق المطلق بالصفة عند حصولها لصفة من الكفارة لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (وله تعليق حتى الكفارة بصفة) كأن يقول ان دخلت الدار فأنت حر من كفارتى فيعتق عنها بال دخول (و) لا (اعتاق صبي عن كفارته من كل) منها (نصفها) العبد (ونصفها) العبدان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول المقصود من اعتاق العبدين عن الكفارتين بمقتضى

وعبد حتى عبد عن كفارة وعبد عن الأخرى وبقوا تعرضه للنصفين (ولو أعتق معسر نصفين) له من عهدين (عن كفارة) عليه
(فالأصح الأجزاء ان كان باقهما حراً) بخلاف ما إذا كان رقيقاً والفرق أنه حصل (٢٢٣) مقصود العتق من النكاح

من الرق في الأول دون
الثاني وقيل يجوز اعتاق
النصفين مطلقاً تزويلاً
منزلة الواحد الكامل وقيل
لا يجوز اعتاقهما مطلقاً
لأن المأمور به اعتاق
رقبة ولم يوجد في ذلك
(ولو أعتق) عبداً عن
كفارة (بعوض) على
العبد كأن قال أنت حر
عن كفارتي على أن ترد
على ديناراً (لم يجوز)
ذلك الاعتاق (عن
كفارة) لأنه لم يجرد
الاعتاق لما به ضم إليها
قصد العوض وقيل يجوز
هنا ويسقط العوض
واستطرد المصنف تبعاً لهم
بذكر مسائل فيمن
استدعى الاعتاق بعوض
فقال (والاعتاق بمال
كطلاق به) أي فهو من
جانب المالك مطروحة فيها
شأنه التعليق ومن جانب
المستدعى مطروحة فيها
شأنه الجمالة (فلو قال
أعتق أم ولدك على ألف
فأعتق نذراً الامتناع
(ولزمه العوض) المذكور
وكان ذلك افتداء من
المستدعى باختلاع الأجنبية
(وكذا لو قال أعتق عبداً

طاهراً فلو أعتق عبداً غيره مشقفاً كما فعل أولاً أجزاء (قوله وقيل يعتق) هو صريح في أنه لا خلاف
في الصحة وهو مافي كلام المصنف فلا اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف ولعله لما ذكر هذه لم يعلم غيرها
منها بالأولى ولذلك قيل فيها إنه يعتق النصف الأول يسرى إلى الباقي وإن ردت بأن الصيغة واحدة وبذلك
علم أن الخلاف في وقوع العتق مشقفاً أولاً وعلى هذا لو ظهر عدم أجزاء أحد العبدین وقع الآخر عن
واحدة من الكفارين وعلم من ذلك أنه لو قال أعتقت نصفكما عن كفارة قتلى ونصفكما عن كفارة
ظهارى أو قال أعتقتكما نصفكما عن كفارة نصفكما عن كفارة بغير مشقف قطعاً لعدم التصريح
بنصف كل من العبدین فإذ كره ابن حجر وغيره هنا غير مناسب لمن تأمله (قوله معسر) أي بقيمة
بقي العبدین أو أحدهما فإن أسير بذلك صح لكن لا يقع ماسرى عن الكفارة إلا أن نواها
عند الاعتاق تأمل (قوله باقهما) أي باقى أحدهما حر (قوله بخلاف ما إذا كان) أي باقهما معا
رقيقاً يجوز العتق عن الكفارة أى الآن فلو ملك بعض أحدهما بمذلل وعتقه عنها تبين الأجزاء
كما هو صريح كلام الروض وغيره ولو خرج أحد العبدین بغير صفة الأجزاء ففي باقى الآخر ما ذكر
كما مر (قوله على العبد) ليس قيداً كما يؤخذ من التعليل فلو قال لأجنبي أعتق عبيدى عن
كفارتي بأن عليك أو قال له أجنبي أعتق عبيدك عن كفارتك بكذا على قبل فيهما صح
العتق لاعتن الكفارة ويلزم المنزلة الحر العوض ويقع العتق عنه كما يأتي فإن كان بصيغة تطبيق
كأن قال لعبدى ان أعطيني كذا فأنت حر عن كفارتي أو قال لأجنبي ان أعطيني كذا فعبدى
حر عن كفارتي عتق عن كفارة المالك ولا عوض على العبد ولا غيره لكن بشرط لوجود العتق
حصول الصفة من إعطاء العوض المعلق عليه (قوله واستطرد) فهي في غير محلها لكن لها مناسبة بما هنا
(قوله قال أعتق أم ولدك على ألف) على لك فأعتق نفذ العتق ولزمه العوض ان لم يقل الطالب عني أو عنها
ولا عتقت ولا مال (قوله فأعتق) أي فوراً ولا اعتقت ولا مال (قوله ولزمه العوض المذكور) أي ان
كان صحيحاً والافقيتها على قياس ما يأتي في العبد (قوله أعتق عبيدك) ولم يقل الطالب عني أو عنه
أي قال أعتقته عنك بذلك أو أعتقته بذلك فإن سكنت عن ذلك قال بعض مشايخنا عتق عن الطالب ولزمه
قيمه فإن نوى العتق لنفسه أو قال أعتقته عني عتق عن السيد ولا شيء فإن قال عن كفارتي وقع عتقها لابه
وذلك لازم الطالب وإن قال أعتقته عنك فجاء عتق عن الطالب ولا شيء (قوله ولزمه العوض) على ما مر

[قوله بخلاف ما إذا كان الخ] أي فانه إذا كان الباقي لغيره فلا اشكال وان كان له سرى وأجزاء
النصفان وفي الأولى أعني إذا كانا لغيره لو أسير بعد ذلك أو ملك النصف الآخر ثم أعتقه أجزاء هذا حصل
مافي الزركشي والشارح رحمه الله قال فاسلفه قصده به تصوير المسئلة ما إذا كان الباقي رقيقاً لغيره ليصح
التفصيل بين من باقى حر وغيره [قوله على العبد] قال الزركشي لا فرق بين أن يكون على العبد أو غيره
كما عتقت عبيدى هذا عن كفارتي بأن عليك فيقول أو يقول لغيره أعتق عن كفارتك وعلى كذا
في فعل فإن العتق يصح لاعتن الكفارة ويلزمه العوض وكان الشارح إنما خص المسئلة بالعبد لأن جملة على
الصوم يرد عليه نحو أعتق عبيدك عن كفارتي على ألف [قوله على ألف] لو زاد لفظة عني نفذ العتق ولا
عوض [قوله والثاني لا يلزمه] عبارة الزركشي والثاني كقوله عني قرينة العوض وسيأتي [قوله عتق من

على كذا فأعتق] فانه كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه العوض (في الأصح) لالتزامه إياه والثاني لا يلزمه إذ لا اشتاء في ذلك لا يمكن نقل
ملك في العبد بخلاف أم ولد (وان قال أعتقته عني على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض)

بملكه بلفظ الاعتياق) من الجيب كقوله أعتقه منك لأنه الذي حصل به الملك (ثم جنى عليه) لتأخر العتق عن الملك وقبل يحصل الملك والعتق معاهذ فمالم يلفظ الاعتياق لم يحصل له ثم أخذ المصنف في بيان من يملكه العتق من الكفارة فقال (ومن ملك عبدا أو ثمة فاضلا من كفارة نفسه وعياله فقتله وكسوة وسكنى وأطعمه لا بد منه لزمه العتق) أي بخلاف من لم يملك ما ذكر بوضعه كمن ملك عبدا وهو محتاج إلى خدمته لمرض أو كبر أو ضغامة مانعة من خدمته نفسه أو منصب بأبي أن يخدم نفسه فهو في حق كالمعديم بخلاف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتياق في الأصح لأنه لا يلحقه به رف العبد إلى الكفارة ضرر شديد وإنما يفوته نوع رفاة وسكنوا عن تقديره مدة النفقة وما ذكر معها وجوز الرافى أن تقدر بالعمد الغالب وأن تقدر بسنة لأن المؤنات تتكرر فيها والصواب كقائه في الروضة الثاني (ولا يجب بيع ضيعة

ولوردة العتق العوض بعد الجواب ليقع العتق عنه ولو عن كفارته لم ينقلب فإن قاله حال الجواب وقع عنها كما تقدم (قوله لتضمن ما ذكره لبيع) قرينة ذكر العوض ويقع عن كفارته إن كانت ونواها كما تقدم ولولم يذكر العوض فإن قال عن كفارتي وقع عنها ولزمه قيمته والاعتق عنه ولا شيء عليه لأنه هبة هكذا قال بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها أيضا لأنه هبة ووقوعه عن الكفارة لا ينافيها فتأمل (قوله ثم) هي لمجرد الترتيب (قوله يعق عليه) فإن نواه عن كفارة عليه وقع عنها كما مر (فرع) لو قال أطعم من كفارتي ستين مسكينا كل مسكين كذا من جنس كذا صح وكذا الكسوة وإن نوى عند الإخراج الكفارة ولو كفارة اليمن فيهما فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع (قوله عن الكفارة) ولو كفارة اليمن أو الأذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام (قوله من ملك) ولو سفيا وفارق كفارة اليمن بأن ما هنا مدر بدوم ضرره (قوله فاضلا) حال متنازع فيها وفي جوازها في العرية خلاف (قوله وعياله) أي عونه وعن كتب فقيه وخيل جندی وآله محترف وغير ذلك كما في الفلاس (قوله ضغامة) أي ماله مرتبة بلا منصب أو عبالة البدن وكلام الشارح يبيل إلى الثاني (قوله أو منصب) بحيث يلام على مخالفة ذلك ومثله الضغامة على التفسير الأول والأفصح من هذا ويقال في احتياج بمونه كذلك وقال بعض مشايخنا برادى بمونه عدم القدرة بالفعل فراجع (قوله بالعمر الغالب) هو المعتمد أي بباقيه وبعده سنة بسنة (قوله ضيعة) هي ما يستقله الإنسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لأن الإنسان يضع بتركها (قوله لا يفضل الخ) فإن فضل لزمه بيع الفاضل إن كفى غن رقة والأفلا يلزمه أيضا ولو كفى الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها إلا أن كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب فراجع وقول شيخنا المراد بالفضل أن يكون لو أجز ذلك أو أنجزه سنة حصل له ما يكفي العمر الغالب غير واضح فتأمل (قوله ولا يبيع مسكن) قال شيخنا الرملي نعم لو اتسع المسكن جدا بحيث يكفيه بعضه بيع باقيه وفيه نظر لأنه إن لم يكن من ماله فهو يباع قطعا وإن كان منه لزم فوات الشرط فراجع

الطالب [قال الزركشى لأنه إذا عتق عن الغير في السراية بغير رضا المالك فلا يقع عنه برضا المالك من باب أولى قال وشمل كلام المصنف ما إذا كان على الطالب كفارة ونوى وهو كذلك] (قوله وقبل يحصل الخ) استشكله الامام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك وأما الأول فليس فيه سوى تأخير العتق عن الاعتياق بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن الغير ونوبه الزركشى على أنه يدخل في ملكه قطعا وإنما الخلاف متى يحصل وأن بعضهم استشكل تقدير المالك وقال المال دليل عليه قال الزركشى وحديث السراية هو الدليل وهو أصل في أن التقديرات الشرعية تقدم على كمال أسبابها قولية أو فعلية كتلف المبيع قبل القبض والذي استبعد في الأقوال قرب الأمر في الأفعال لأن موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فإن فرق بأن الأقوال قبل الأفعال بخلاف الأفعال فلذا احتج إلى الخروج عن الأصل أجيب بأنهم قد صرحوا بحصول العتق وانتقال الملك ولو لوحظ ذلك المعنى لما العتق ولم يملك [قوله وأمنه فاضلا] قال الزركشى هو حال من التمن والعبد اه وفيه نظر فإن العبد نكرة اللهم إلا أن يدعى أن ابتداءه بالمعرفة سهل مجي الحال منهما [قوله كمن ملك عبدا الخ] في جعل هذا خارجا عن أسلف نظر ظاهر فتأمل ولذا قال الزركشى المراد بالعبد في عبارته من لا يحتاج إليه لخدمة ونحوها اه وقد يستنصر عن الشارح بأن من يحتاج إليه في الخدمة مثلا غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لأنه غير مكفي في أمر النفقة إذا عدم من يخدمه فيها [قوله لا يفضل الخ]

لحصر مفارقة المؤلف ونفاستهما بأن يجذب من المسكن مسكنا يكفيه وعبد يعقته و بمن العبد عبد انجده وآخر يعقته والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبد يعقته ولا تنفك الى مفارقة المؤلف في ذلك أما إذا لم يأفهما فيجب بيعهما التحصيل عبد يعقته جزما (ولا) يجب (شراء بغير) كأن وجد عبد الا يبيعه مالكة الابن غال (وأظهر الأقوال اعتبار البسار) الذي يلزمه الاعتاق (٢٥) (بوقت الأداء) لكفارة والثاني

بوقت الوجوب لها والثالث بأى وقت كان من وقت الوجوب والأداء والرابع بأى وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الأداء والأخيران مخرجان فالعسر وقت الأداء على الأول أو وقت الوجوب على الثاني وفي الوقتين على الثالث فرضه الصوم فان أعتق كأن اقترض الأول والثالث وأيسر الثاني أجزاء للترقى الى الرتبة العليا وقيل لالتعين الصوم عليه والموسر وقت الوجوب فرضه على الثاني وما بعده الاعتاق وان أعسر بعد ذلك والعبد المظاهر لا يتأى تكفيره بالاعتاق والاطعام لأنه لا يملك شيئا بتملك غير السيد ولا بتملك السيد في الأظهر كما تقدم في البيع وعلى الثاني اذا ملكه طعاما ليكفر به ففعل جاز أو عبدا ليكفر به لم يجز لاستعقاب الاعتاق للولاء ولأولاء للرقبى وتكفيره بالصوم للسيد تحليه منه ان لم يأذن فيه ثم أخذ المصنف في بيان التفصيلة الثانية فقال (فان عجز) أى المظاهر (عن عتق) حسا وشرا كما تقدم (صام) شهرين متتابعين بالهلال

(قوله لحصر مفارقة المؤلف) أى مع كونه هناله بدل فلا يرد بيع ذلك في الحجز والفسل (قوله ولا يجب شراء بغير) ولو غير فاحش ولا ينتقل الى البدل فيصير الى أن يجذب ما يباع بمن مثله لأنه المورط لنفسه أصالة ولهذا فارق المحصر وكذا غيبة ماله الى مسافة القصر فينتظره وان طالت المدة أكثر من شهرين (قوله بمن غال) أى غير لا تنفك بذلك الرقيق والأفندية الجال منها غال لكنه لا تنفك ما يجب شراءها ولا يجب قبول هبة الرقيق أو فقهه ولا قبول اعتاقه عنه بل يندب (قوله بوقت الأداء) أى وقت ارادته أداء الكفارة (قوله والأخيران مخرجان) ففسبتهما الى الامام لا يجوز ولله غلب الأولين فصح تعبيره بأظهر الأقوال (قوله فرضه الصوم) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتاق لم يلزمه العود اليه لكنه يندب ويقع ما فعله تطوعا كالوعد الى اليه ابتداء المنار اليه بقوله فان أعتق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم أو العتق (قوله للسيد تحليه منه) هذا في كفارة غير الظاهر وأما فيها فالمعتمد أنه ليس له تحليه منه ولا منعه منه ابتداء لتضرره بطول المدة والمبعض كالحزب الا في الاعتاق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشر للنية هو ولا اخراج وليه (قوله فان عجز) أى عن جميع الرقبة وان قدر على بعضها بخلاف الاطعام الآتى والفرق ظاهر لأن الاطعام لا يدل له ويعتبر الحجز ظاهرا وباطنا حتى لو صام فتيين يساره بنحو إرث قبل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتاق (قوله بنية كفارة) وان لم تعين كما صر فلو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الأول عن كفارة والثاني عن الأخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وبذلك فارق ما صر في العبدين وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق الحجز (قوله لتعذر الرجوع فيه الى الهلال) وعدم وجوب الصبر عليه الى الهلال (قوله ويزول التتابع) ويحرم قطعه بلا عذر لأن

أى بحيث لو كاف يبع ذلك عاد مسكينا وأما لم يلزم بذلك لأن عود المسكن أشق من مفارقة مبدو المسكن المؤلفين ولم يكاف بيعهما كما سيأتى قيل وهذا يقتضى أن يكون مبنيا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو خلاف مرجع النووي في باب الكفارة كما سلف (فائدة) الضبعة العقار [قوله بغير] قال الزركشى وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بألوف وهى قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة [قوله والثاني بوقت الوجوب] علل بأنه حتى يستوفى على جهة التطهير كالحديد فالوزن هو حرق أو عكسه أو وهو بكر ثم أحسن قال الرافى ما معناه إن القول الأول ناظر لثبوت العبادة والثاني لثبوت العقوبة اه وتوجيه الثالث أنه حتى يجب في الذمة بوجوب المال فاعتبر أغلظ الأحوال كالحج يجب متى تحقق البسار [قوله والأخيران مخرجان الخ] يشير الى تقدم على المؤلف من حيث ان المخرج لا تطلق نسبته للشافى من غير بيان الترجيع أقول لكن سهل ذلك اقتران المخرج هنا بالنصوص على أنه لم يصرح بالنسبة هنا [قوله وأيسر الثاني] لم يفرض في الأولين يسرا بغير اقتراض لأنه اذا ذاك فبوت صدر المسئلة لوجود البسر وقت الأداء فلا يكون منتقلا عن المرتبة الدنيا العليا [قوله بالهلال] أى لأنها الأشهر الشرعية لآية يسألونك عن الأهلة [قوله بنية كفارة] أى ولا يشترط تعيين المكفر عنه نعم لو جعل شهرا عن كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الأولى ثم آخر عن الأخرى لم يجزه بخلاف نظيره من العبدين لقوات الولاء في الصوم له في المطلب [قوله لأنه هينة] أى كالأداء في الصلاة وكذا الطهارة وغيرها من الشروط [قوله ليكون متعرضا الخ] أى كنية الجمع والقصر في الصلاة [قوله ويزول التتابع الخ] لو طوى المظاهر ليلا قبل مضى الشهرين عصي والتتابع

(٤ - (قلى وفي وعبره) - رابع) بنية كفارة) أى لصوم كل يوم من ليله كما هو معلوم في صوم القرض (ولا يشترط نية تتابع في الأصح) لأنه هينة في العبادة والمهينة لا يجب التعرض لها في النية والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا خاصة هذا الصوم (فان ابتداء) بالصوم (في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأما الأول من الثالث ثلاثين) يومًا لتعذر الرجوع فيه الى الهلال (ويزول التتابع فوات

صفا في تركه للأمورات وهل يبطل ما مضى أو ينقلب فلا فيه قولان (وكذا) بغيره (بمرض) بأن أفطر فيه (في الجديد) لأن المرض لا ينافي الصوم وإنما خرج منه بغيره والقديم لا يزول التتابع بالفطر للمرض لأنه أفطر بما لا يتعلق باختياره (لا يحض) في كفارة المرأة عن القتل لأنه ينافي للصوم ولا تخلو عنه ذات الأقراء في الشهرين غالبا والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر والنفس كالحيض وقيل يقطع التتابع لندرتها (وكذا جنون) فإنه لا يزول به التتابع (على المذهب) لمناقته للصوم كالحيض والطريق الثاني فيه قول المرض ثم أخذ المصنف في بيان الخصلة الثالثة فقال (فإن عجز عن صوم بهرم أو مرض قال أكثر من) من الأصحاب (لا يرجى زواله) وقال والأقلون كالإمام والفزلي يدرسون شهرين فما يظن بالعادة أو يقول الأطباء (أو لحقه بالصوم مشقة شديدة أو خلف زيادة مرض كفر بطعام ستين مسكينا) للآية السابقة (أو فقيرا)

الشهرين كيوم واحد يحرم الوطء فيهما ولو ليلًا لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافا لما لاك وأبي حنيفة ويعتبر الشهران بالليل فان صام في أثناء شهر حسب ما بعده بالليل وكل على الأول من الثالث ثلاثين يوما (قوله بلا عذر) بأن نسي النية ليلا أو علم الحرمة وإن جهل القطع ثم إن عذري الجهل لم يقطع على المعتد وليس من العذر المرض وإن جاز به الفطر بخلاف نحو الجنون كاعماه ولو غير مسوق حيث لم ينو ليلا (قوله وهل يبطل الخ) أي إذا وقع صحيحا ولو شرع في وقت يعلم أن في المدة يوما لا يصح صومه كالعيد فشرعه بالليل (قوله فيه قولان) أحدهما عن والشيخنا الرمي وقوعه نقلا وفي الآثار أن تعمد الفطر بطل والواقع نقلا واعتمده شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي والوجه الأول (قوله في كفارة المرأة عن القتل) هو اعتراض على المصنف بذلك وهذا مع تخصيص كلامه في الأول بالظاهر إلا أن يقال هو إضافة حكم زائد وهو غير معيب وعدل الشارح عن تصوير الزركشي له بصوم المرأة عنظهار قريبها الميت لأنه غير مستقيم وإن تبعه شيخنا الرمي فيه تبعًا لابن حجر لعدم وجوب التتابع عليها حينئذ (قوله ولا تخلو عنه الخ) يفيد أنها لو كان لها عادة تخلو فيها قدر المدة وشرعت في الصوم في وقت يطرأ فيه حبس لم يصح وبه قال شيخنا فقول الشارح على هذا غالبا لا مفهوم له (قوله لا يزول به التتابع) مالم يكن له عادة بالتخلو منه مدة نسع الكفارة كما مر في الحيض والاعماه كالجنون (قوله فإن عجز) في وقت أرادته كما مر وإن قدر في غيره كأن أراد في وقت الصيف وهو قادر في الشتاء (قوله عن صوم) فيه إشعار بأنه قادر على الإطعام بشرط كونه فاضلا عما سار في اعتبار العتق ومعادوم أنه لا يفي بقيمة رقيق يمتعه (قوله أو مرض) عطف عام (قوله وقال الأقلون) هو المتمدن وفارق غيبة المال كما مر لأن من شأن المال أن يقدر على احضاره ولأنه لا يقال معه أنه غير قادر (قوله بالعادة) أي الغالبة لذلك الشخص في ذلك المرض (قوله بقول الأطباء) أي عدلين منهم (قوله مشقة شديدة) بحيث لا تحتل عادة وإن لم تنبع التيمم ومنها شدة الشيق بفتح المحجمة والموحدة وهو القلمة بضم المحجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة إلى الوطء كما مر وانما لم يجعل عذرا في رمضان لجواز الوطء فيه ليلا ولأنه لا يبدل به ينقل إليه (قوله بالطعام) أي تلبسهم ولو بلا لفظ (قوله ستين) فلا يكفي أقل منهم وإن دفع له أكثر من ستين مدا ولا يشترط الإعطاء في وقت واحد ولودفع الأمداد للامام فتلفت قبل دفعهما لئلا يكن لم يحزنه إذ لا بد للإمام على الكفارات ولودفع المكفر لواحد منهم مدام اشتراه ودفعه لآخر ثم اشتراه ودفعه لآخر وهكذا إلى تمام الستين كفاه وإن كان مكررها (قائدة) ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكينا وهي ما قيل إن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعا من أنواع الأرض المختلفة كالأحر والأصفر والأسود والسهل والوعر والخالو والذهب وغير ذلك واختلقت أنواع أولاده كذلك فكان أن المكفر عم جميع الأنواع بصدقة والله أعلم ولا يبعد

بأن يحمله خلافا لآبي حنيفة ومالك رحمهما الله احتج الشافعي رحمه الله بأننا لو أوجبنا الاستئذان لوقع يوم الشهرين بعد التماس ولو لم نوجب له مكان بعضهم قبله وذلك أقرب إلى المأمور بمن الأول واحتج الأصحاب بأنه جاع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر في صفته كالأكل ليلا وجاع غير المظاهر عنها (فرع) لو أفطر نهرا ١٤٦ جاهلا بقطعه التتابع ففي فتاوى ابن البرزى تعليقنا الفزالي أنه لا يقطع التتابع وفيه نظر [قوله عن القتل] أما الظاهر فلا يتصور منها [قوله بهرم أو مرض] قال الزركشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا قول جالينوس المرض هرم عارض والهرم مرض طبيعي [قوله لا يرجى زواله] أي بخلاف الذي يرجى زواله فإنه لا يبدل به إلى الإطعام كالإمام القادر به على العتق [قوله كفر بالطعام الخ] فيه موافقة لنظم القرآن وقد جاء أطمع بمعنى ملك في قولهم أطمع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس

أن تكون حكمة كون الصومتين يوما كذلك (قوله كما في الزكاة) فلا يكفي الدفع لموالبهم
وسبأ في الشرح زيادة على ذلك (قوله ستين مدا) فلا يكفي أقل منها ولولا كثرتين ستين مسكينا
(قوله لكل واحد مد) هذا ربما يقتضى أنه لا يجوز دفع الجملة للجملة وليس كذلك فله أن يجمع
الأمداد والمساكين ويملكها لهم ولو بوضعها بين أيديهم ولهم بعد ملكها قسمتها ولومتفاضلا كما قاله
شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ زيادة عن المد شريكا بقدر ما أخذ لزم نقص غيره عنه
فلا يجوز أوشربكا بقدر المد فليس له أخذ الزائد لأنه ليس حقه وهذا قال الخطيب إلا أن يقال
أنه من حيث مسامحة غيره له بشئ من حصته فأناله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم
أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه ولم يقبضوه لم يجز قسمته متفاضلا لعدم ملكهم قبل القبض وصح
قبضهم بلا تقدير لأنه ليس في معاملة وإنما لم يجز دفع ثوب واحد لعشرة مساكين في كفارة اليمين
لأنه لا يسمى ثابا ولا لكل واحد ثوب وخروج بما ذكره ملو عندهم أو غداهم ولو بأكثر مما ذكر
فلا يكفي (فرع) دفع ستين مدا لضعفها مسكينا لم يكف لأنه يخص كل واحد نصف مد وكذا لو دفع
ستين مدا لأحد وستين مسكينا لنقص كل واحد عن المد فلو دفع ثلاثين مدا أيضا لستين منهم في
الأولى كفى وله استرداد الباقي بشرطه في الزكاة (قوله من الحب) ومثله اللبن والأقط على المعتمد كما
شمه كلام المصنف بجعله كالفطرة (قوله بلد المكفر) أى حال وجوب التكفير حين ارادة التكفير
وان كان في غيره والمراد بالمكفر من لزمته الكفارة لا نحو ولت (قوله ويقدم الخ) جواب عن
المصنف (قوله ولا من نلزمه نفقته) أى إن كفر من مال نفسه والابار دفعها له كما مر في الصوم
(قوله استقرت في ذمته) وحينئذ لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وإن لم يشق عليه
تركه فراجعه (قوله على خصلة) ولو الأخيرة ولا عبرة بقدرته على بعض خصلة من العتق أو الصوم
بخلاف الاطعام إذا قدر على بعضه ولو بعض مد لزمه اخراجه ويكون هذا من الشرع فيها فإذا
قدر على أعلى منها لا يلزمه العود اليه بل يندب كما تقدم .

(كتاب اللعان)

ومعه القذف أيضا فهو من الزيادة على الترجمة وهو غير معيب وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض
التعير فخرج الرمي بغير الزنا ولومن الكبار ففيه التميز لا الحد وخروج أيضا الشهادة والتعريح فيها
فم لو شهد دون أربع بالزنا حدوا واللعان مصدر لاعن أوجع اللعن ومعناه لغة الابعاد لأن الكاذب
منهما بعيد عن رحمة الله وأبعد كل منهما عن الآخرة في الدنيا اتفاقا وفي الآخرة على ما رجحه شيخنا الرمي
ولذلك اختير لفظ اللعن على لفظ الغضب والشهادة وإن اشتمل اللعان عليهما أيضا ولأن اللعن في الآية

(قريبه) لم يذكر هنا فضل الاطعام عن القوت كما في الصيام والظاهر مجيئه هنا قال الترمذى في جامعه
قال الشافعى وقول النبي ﷺ للرجل خذه فاطعمه أهلك يحتمل أن تكون الكفارة عمن قدر عليها
وهذا رجل لم يقدر فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ملكه إياه قال الرجل ما أجده أفقر إليه منا فقال
النبي صلى الله عليه وسلم خذه فاطعمه أهلك لأن الكفارة إنما تكون من الفضل عن القوت قال أعنى
الترمذى واختار الشافعى لمن كان على مثل هذه الحال أن يأكله وتكون الكفارة ديناعليه فتى ملكه
يوما كفر قال الزركشى وعبرة الروضة ملكهم وهو يقتضى اعتبار اللفظ [قوله ستين مدا] أى لما في
قصة الأعرابي من أن العرق فيه خمسة عشر صاعا [قوله لكل واحد مد] العبارة لا تقي بهذا صريحا
[قوله ولا من نلزمه نفقته] نائب الفاعل [قوله على خصلة] أى بخلاف بعضها الا الاطعام .

(كتاب اللعان)

كما في الزكاة (ستين مدا)
لكل واحد مد (كما يكون)
فطرة) من الحب الذى هو
غالب قوت بله المكفر كالبر
والشعير فلا يجوز
الحقيقى والسويق
وقيل يجوز أن يعطى كل
واحد طلى خبز وقليل أدم
وتقدم في قسم الصدقات
أن المكفى بنفقة قريب أو
زوج ليس فقيرا فى الأصح
فلا حاجة إلى أن يزداد على
النفقات هنا ولا من نلزمه
نفقته كالزوجة والتقريب
فانه لا يجوز الصرف اليه
لخروجه بذكر الفقير ولا
هنا اسم بمعنى غير ظهر
اعرابها فبأبعدها لكونها
على صورة الحرف وهو فى
معنى المستغنى ويزاد عليه
العبد والمكاتب فلا يجوز
الصرف اليهما وقد تقدم
في الصوم في كفارة الواقع
وهى ككفارة الظهار أنه لو
عجز عن الجميع استقرت في
ذمته في الأظهر فإذا قدر
على خصلة فعلها ومقابل
الأظهر السقوط فيلحق
ذلك هنا

(كتاب اللعان)

هو كما سيأتي قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله اني لمن الصادقين فما ربيت به هذه من الزنا الى آخره فذلك قال (يسبقه قذف وصرجه) أى القذف مطلقا (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو يزاني أو يزاينة) لشهرته فيه ولو كسر التاء في خطاب الرجل أوفتحها في خطاب المرأة أو قال للرجل يزاينة وللمرأة يزاني فكذلك لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم (والرأى بإبلاج حشفة في فرج مع وصفه) أى الإبلاج (بتحريم أو) إبلاج حشفة في (دبر صريحان) فإن لم يوصف الأول بتحريم فليس بصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وسواء (٢٨) خوطب بهما ذكر أم أشى كأن يقال له أوجت في فرج أودبر أو أوج في

دبرك ولما أوج في فرجك أودبرك وقوله صريحان خبر المبتدأ والمطوف عليه المقدر بأوال تقسيمه أى الرأى بكذا أو الرأى بكذا صريحان ولو قال صريح كان أخصرا وأوضح (وزنأت في الجبل) بالهمز (كناية) لأن الزنء في الجبل هو الصعود فيه (وكذا زنأت فقط) أى من غير ذكر الجبل (في الأصح) لأن ظاهره يقتضى الصعود والثاني هو صريح والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث أن أحسن العربية ومواضع الهمز وتركه فكناية والأفصح صريح (وزنت في الجبل) بالياء (صريح في الأصح) والثاني هو كناية لاحتماله أنه أراد الصعود ولين الهمزة والثالث أن أحسن العربية فصريح منه ولا يقبل قوله أودت الصعود وتركت

مقدم على الغضب ولأن لعانه قد ينفك عن اهانتها ولا عكس وشرعا كليات جعلت حجة لمن اضطر الى قذف من لطخ فراشه وألحق العار به أولئفى ولد وكانت في جانب المدعى ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان على الأصح بلفظ الشهادة كما في الروضة وأشار الشارح الى ذلك بقوله هو قول الرجل الخ والتقييد بالمضطر لا مفهوم له كما سيأتي وإنما هو بيان لحل السبب الواردة فيه الآيات وهو أن هلال ابن أمية قذف زوجته مع شريك بن سحماء بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له البينة أوحده في ظهرك فقال يارسول الله اذا وجد أحدنا رجلا مع امرأته ينطلق يلتمس البينة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البينة أوحده في ظهرك فقال والله يارسول الله انى صادق وليزاني الله ما يرى ظهري فزنت الآيات وهو أول لعان وقع في الاسلام ولم يقع بعده لعان الا في زمن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (قوله قول الرجل) المكلف المختار الملتزم للأحكام العالم بالتحريم المحض وكذا المرأة المشار إليها بقوله الخ سواء انفرد كل منهما عن الآخر أولا فلا لعان في ضد شئ من ذلك (قوله فذلك) أى لقوله فيما ربيت به هذه من الزنا الذى اقتضى وجوب وصفه بالزنا (قوله يسبقه قذف) ان لم يكن المراد منه نفى نسب ولد والافتاء بلا قذف (قوله مطلقا) أى ولو في غير اللعان (قوله لرجل أو امرأة) وكذا حتى ان قال له زنى فرجك فان ذكر أحدهما فكناية والمراد من يمكن وطؤه بال نحو صغير وصغيرة ففيه التعزير للإبداء كما بأتى (قوله يزاني الخ) أو باقحبة أو باعها أو بالانط بخلاف لوطى وسيأتى (قوله لأن اللحن) ان سلم وقد يوجه (قوله بتحريم) ولم يعمل على نحو حيض لذوره ولو ادعى ارادته صدق (قوله فليس بصريح) ظاهره أنه كناية فراجع (قوله كناية) وكذا بقاء ونحنت وعلق ومأبون وعرض ونخن وطحير وسوس ولوطى و بلاع للزب أو للعبير ولا تردى يدا لاس (قوله ولا يقبل) أى بغير عين ولا يقبل بها (قوله فوجهان) أرجحهما أنه صريح أيضا فالعتمد أنه صريح مطلقا (قوله يانبطى) هو نسبة الى الأنباط قوم من زولن البطائح بين العراقيين أى العرب والعجم سمو بذلك لاستنباطهم أى استخراجهم الماء من الأرض (قوله ولزوجته) أراجنية (قوله لم أجذك عذاره) ولم يعلم لها افتضاض قبل ذلك

[قوله فذلك الخ] دفع لما يقال الترجعة قاصرة عن الوفاء بما في الباب من أحكام القذف [قوله يسبقه قذف] لو كان هنا ولد زعم أنه من وطء شبهة لاعتن لفيه من غير قذف فاذا الشرط تقدم القذف أو نفى الولد ولا بد من بيان نفى الولد [قوله مطلقا] أى سواء كان من الرجل أو من المرأة بينهما زوجية أو لا فالضمير عائد على القذف من حيث هو والا فالسياق في المتن صورته أنه صدر من الرجل لامرأته لقوله يسبقه قذف فتأمل [قوله ولو كسر التاء الخ] جعله الزكشى داخلا في عبارة المتن قال ونسبة المصنف الى اعمال ذلك خطأ ونبه على أنه يشترط أن يكون الوصف بالزنا في معرض التعبير ليخرج الشاهد ونحوه وأن يكون يمكن الوطاء منه أو فيه

[قوله]

الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر

ولو قال زنأت في البيت بالهمز فصريح على الصحيح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البغوى وأن غيره قال ان لم يكن لا بيت درج يصعد اليه فيها فصريح قطعا وان كان فوجهان (وقوله) للرجل (يا فاجر يا فاسق) يا خبيث (ولها) أى لمرأة (يا خبيثة) يا فاجرة يا فاسقة (وأنت تحبين الخلعة ولقرشى يانبطى ولزوجته لم أجذك عذاره) أى بكرا (كناية) لاحتماله القذف وغيره والقذف في يانبطى لأم المخاطب حيث نسبته الى غيره من

نسب اليهم ويحتمل

أن يريد أنه لا ينسبهم في السر والأخلاق (فإن أنكر إرادة القذف) في الكتابة (صدق بيمينه) وليس له بحلف أن أكذب أفعالاً واحداً أو نحرزاً من
أعلم الإيذاء (وقوله) آخر (باب الحلال وأما أنا فاستبزان ونحوه) كقوله أي ليست بزانية (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لأن النية
إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي واحتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرائن الأحوال وقيل هو قذف إن نواه اعتماداً على الفهم
وحصول الإيذاء (وقوله) لزوجه أو لأجنبية (زيت بك إقرار بزنا) على (٢٩) نفسه (وقذف) للمخاطبة ومثله قولها

لزوجها أو لأجنبي زيت
بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة
للمخاطب ورأى الإمام أن
ذلك ليس صريحاً في القذف
لاحتمال كون المخاطب
مكرها وانتظام الكلام مع
ذلك (ولو قال لزوجه
يا زانية فقالت زيت بك أو
أنت أزني مني فقاذف
وكأنه) لاحتمال أن تريد
إثبات الزنا فتكون في
الصورة الأولى مقرة به
وقاذفة للزوج ويسقط
بإقرارها أحد القذف عنه
ويعزروا تكون في الصورة
الثانية قاذفة فقط والمعنى
أنت زان وزناك أكثر مما
نسبتني إليه وأن تريد نفى
الزنا أي لم يطأني غيرك
ومطؤك بشكاح فإن كنت
زانية فأنت زان أيضاً
أو أزني مني فلان تكون
قاذفة وتصدق في إرادة
ذلك بيمينها (فأما قالت) في
جوابه (زيت وأنت أزني
مني فقرة) بالزنا (وقاذفة)
له ولو قالت لزوجه يا زاني
فقال زيت بك أو أنت
أزني مني فهي قاذفة صريحة

والأفليس كناية (قوله) فإن أنكر الخ) يفيد أنه بمجرد اللفظ يحمل منه على القذف ويقام عليه الحد وبه
قال شيخنا الرمي وغيره واعتمدت على أن يدعى أنه يجب عليه التورية فيما علم أنه عليه فيه الحدود وكان صادقا
نحرزاً من الإيذاء (قوله) دفعا للحد في قذف يجذبه (قوله) أو نحرزاً في قذف لا حد فيه مما فيه تعزير
(قوله) من أتمام الإيذاء أي بالحد والتعزير المسبوق بالتعزير والإيذاء (قوله) ليس بقذف قال شيخنا ولا
يعزروا أيضاً وإن نواه (قوله) لأن النية الخ) علم بما ذكر أن اللفظ أن لم يحتمل غير القذف فصريح وإن احتمل
غيره معه فكناية والافتراض (قوله) وقيل فيه انتقاد على المصنف (قوله) إقرار بزنا أي أن فصل في
إقراره كإقراره في باب الزنا فيحمل ما هنا عليه (قوله) وقدف للمخاطبة قال الأذري فإن ظهر أنها زوجته
وأنه لم يعرفها صدق ولا حد على واحد منها فراجع (قوله) ورأى الإمام أي ما مر ومثله ما يأتي
وأجاب عنه في شرح الروض بقوله بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدوره
عن طواعية وإن احتمل غيره فراجع (قوله) لزوجه أو أجنبية كإقراره (قوله) وقاذفة للزوج نعم إن
أرادت زني قبل نكاحه وهو محزون مثلاً صدقت وليست قاذفة فتحد لا إقرارها وتعزير لا إيذائه وإن نكلت
وحلف فهي قاذفة فتحد للقذف (قوله) لاحتمال الخ) ويحتمل أيضاً نفى الزنى عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت
سرق فيقول سرق معك مثلاً ومراعاة نفى السرقة عنهما (قوله) ويقاس بما ذكر الخ) ولو قالت ابتداء
فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زناة وأنت أزني منهم فصريح بخلاف الناس زناة أو أهل البلد زناة وأنت
أزني منهم فليس قاذفاً لتحقق الكذب فيه وكذا عكسه (قوله) وجهان أرجحهما عدم الصراحة (قوله)
الآن يريد) فيكون قاذفاً لهما فيحدهما فإن كان القائل عالماً بثبوت زنا فلان المذكور عزله رحد

[قوله بيمينه] لو ترك ولم يحلف خفي عن الإمام عن الإمام عن الأصحاب أنه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي
منه الحد قال ويحتمل أن لا يجب لمافي من إيذاء المقذوف كذا قالا هنا ونقل الرافعي عن البغوي
في باب حد الزنا التصريح بعدم الوجوب [قوله] ليس بقذف وإن نواه أي كما أن التعريض في
المخاطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى لأن الحدود تدعى بالشبهات [قوله] إقرار [اعتراض بأنه غير مفصل
والتنصيص شرط] قوله ورأى الإمام الخ قال الرافعي وهو متين ويؤيده أنه لو قال زيت مع فلان
كان قاذفاً لما دون فلان اه وأجاب في الوسيط بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر
الفهم منه إلى صدوره عن طواعية وإن احتمل غيره ولذا يحد بالنسبة إلى الزنا وإن احتمل زنا العين
وتابعه الشيخ عز الدين في مختصر النهاية وقال نعم لو أول إقرار بتأويل بعيد لم يعد القبول إذ له الرجوع
عنه [قوله] لاحتمال أن يريد الخ [هذا الاحتمال ليس بمتعين إذ يحتمل أيضاً أن يريد أنها هي
الزانية دونه وعكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها
جارية في المستثنين حتى الأول يكون جارياً في الثانية أيضاً خلافاً لصنيع الشارح رحمه الله [قوله]
وأن يريد نفى الزنا أي لأن مثل هذا قد يقصد في المخاطبة للنفي .

وهو كان على وزن ما تقدم إلى آخره فلو قال في جوابها زيت وأنت أزني مني فهو مقرة بالزنا وقاذفة لها على وزن ما تقدم أيضاً ولو قال
لأجنبية يا زانية فقالت زيت منك وأنت أزني مني فهو قاذف وهي قاذفة في الأولى مع الإقرار فيه بالزنا وكناية الثاني في احتمال أن تريد
أنه أهدى إلى الزنا أو حرص عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يا زاني فيقول زيت بك وأنت أزني مني ولو قالت ابتداء أنت أزني
مني ففي كونه قاذفاً وجهان يأتيان في قوله لها ابتداء أنت أزني مني ولو قال آخر أنت من فلان فليس بقذف إلا أن يريد وقيل هو

قذف لها لأن ظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص المخاطب بزيد ويؤخذ مما ذكر في هذه المسئلة أن الراجح في التي قبلها عدم القذف أيضا وأنه على وجه القذف فيها يكون القائل مقرا بلزنا للعلامة المذكورة ودفعت بأن الناس في محاوراتهم في القسم والمشاخنة لا يتقيدون غالبا بالوضع الأصلي للفظ فلا يحتمل إطلاقهم في ذلك على مقتضاه وقد جاء أفضل في ذلك لغیر الاشتراك قال تعالى حكاية قول يوسف عليه السلام لاختوته أنتم شرمكانا (وقوله) لغیره (زنى فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو قبلك أو ذكرك (قذف) لأن ما ذكر آله الوطء أو محله (والذهب أن قوله) زنى (بدك وعينك) ورجلك (ولولده) لست منى أولست ابني كناية ولولده لغیره لست ابن فلان (٣٠) صريح الالتقي بلعان) أماني الأول فلان المفهوم من زنا الأعضاء المذكورة

للمخاطب (قوله الراجح) هو المعتمد كما تقدم (قوله عدم القذف) أي صريحا (قوله لغیره) ذكر كان أو اتى ولا بد في المختار أن يقول زنى فرجك كما سر (قوله أو قبلك) نعم لو قال رجل زينت في فرك لم يكن قذفا (قوله ولده الخ) ولأخيه لست أخى كذلك (قوله لست ابني) بخلاف باب الزنا بالولد الزنا فصريح في قذف أمه قاله الماوردي وفي كلام العلامة البرلسي الميل إلى عدم القذف فيه كالتدنى قبله وهو وجه (قوله صريح) ولا نظرا لاحتال كونه من شبهة فإن ادعاء صدق يجنيه فإن عين وطأ وادعاء عرض على القاتل ولو نكل حلفت ولزمه الحد كما يأتي (قوله وأول نص الكناية) وانظر ماذا نأويله (قوله لا يحتاجه إلى تأديب الخ) قال شيخنا وبلغني به كل من له التأديب (قوله فار قال الخ) وإن قال من شبهة فقد سر وإن قال من زوج قبل صدق ولم يكن قذفا وإن لم يعرف لمزوج وإن قال أنه مستعار صدق في نفي ولادته واتقى عنهما معا وإن نكل وحلفت ألحق به وإن نكلت اتقى عنهما أيضا وإن أقامت بينة بالولادة وألحقه بقاتل فله نفيه باللعان فإن لم يكن بينة ولا قاتل أولم يلحقه به رجوع إلى الحلف كما سر وإن قال ما أردت شيئا فلا حد (قوله فيقبل يجنيه) فإن نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحد أيضا وله اللعان لاسقاط الحد (قوله بوطء محرم مما لو كره) وكذا وطء حليلته في دبرها يخرجها عن العفة أيضا (قوله المنفى باللعان) أي قبل استلحاقه والافصريح فإن قال أردت حال نفيه صدق يجنيه فلا يحد ويمزور للإبذاء (قوله فليسأل) ولا يحد قبل

[قوله ودفعت] أي هذه العلامة التي استند إليها الوجه المقابل بالقذف [قوله ولولده لست مني] لو قال ولولده أنت ولد زنا كان قاذفا لأنه قاله الماوردي وبه أجاب ابن الصلاح تفقها وزاد أنه يعزور للمشتوم . أقول كثيرا ما يستعمل هذا اللفظ عند عقوق الولد وعدم اتياده لأمر أبيه وشحه عليه وإيصال به للأجانب دونه حيث أراد الأب هذا المعنى فلا إشكال في قبوله ظاهرا والله الموفق ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال لزوجه وأنت أيضا فالظاهر أنه كناية لاحتمال أن ير بد وأنت قريبة منها [قوله صريح] استشكل باحتال أن يكون من وطء شبهة ونحو ذلك . أقول قد يقال المفهوم منه عرفا إرادة الزنا مع الإبداء التام للام فلا تقبل إرادة مثل هذه كما أسلفنا نظيره عن الفزالي في مسئلة زينت بك

(فرع) قال لقرشي لست من قرشي فهو كناية عندهما ونزع فيه الزكشي ونسب للنص أنه صريح ولو قال لأخيه لست أخى فالظاهر أنه كناية [قوله ويحد قاذف محسن] ليد كضابط القاذف أعني كونه مكافئا لمترما مختارا لأنه سيد كره في باب حد القذف ولذا أهمل هناك شرط القذف وأحاله على ما هنا

الس والشي والنظر كما في حديث الصحيحين زنا العينين النظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح إلحاقه بالفرج وأما الثانية والثالثة فما ذكر فيها هو المنصوص وخرج بعضهم من كل منهما قولاً في الأخرى فحكى فيها قولين أحدهما أنه صريح في قذف أمه المخاطب لسبقه إلى الفهم وأقبسهما أنه كناية لاحتماله غير القذف وقطع بعضهم بالأول منهما وأول نص الكناية وبعضهم بالثاني وحل نص القذف على ما إذا أراد والأصح تقرير النصين والفرق أن الأب لا يحتاجه إلى توكيد ولده وزجره عما لا يليق بنسبه يعمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويستفسر فإن قال أردت أنه من زنا فهو

قاذف لأنه أرأته لا يشبهني خلقا أو خلقا فيقبل يجنيه وقول

[قوله]

المصنف الالتقي بلعان مستثنى من قوله صريح أي لو قال للولد المنفى باللعان لست ابن فلان يعني الملاحن فليس بصريح في قذف أمه فليسأل فإن قال أردت تصديق الملاحن في نسبة أمه إلى الزنا فهو قاذف لها وإن قال أردت أن الملاحن نفاه أو انتفاء نسبه شرعا أو أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا قبل يجنيه ويعزور عليه للإبذاء . ثم أخذ المصنف في بيان حكم القذف فقال (ويحد قاذف محسن ويعزور غيره) أي غير قاذف المحسن وهو قاذف غير محسن وسواء كان المقدوف الزوجة أو غيرها وسيأتي بيان الحد وشرطه في باب بيان التعزير في آخر الأشربة والأصل في ذلك قوله تعالى ولذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة

(والحسن مكلف) أى (حرم) بالغ عاقل عفيف عن وطء يحد به) بأن لم يطأ أصلاً لو طئ وطأ لا يجده بخلاف من وطئ وطأ يحق به الجنى
فليس بمحصن (وتبطل العفة) المعتبرة في الاحسان (بوطن محرم مأكوك) له كآخته أو عمت من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على
المذهب) سواء قيل بالقول المرجوح إنه يوجب الحد أم لا لدلالته على قلة المبالاة بالزنا وهو أغش من الزنا بالأجنبيات وقيل لا تبطل العفة
به على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على (٣١) خلاف اصطلاحه (لا) بوطن

(زوجته في عدة شبهة وأمة
ولده ومنكوحته بلاولى)
أو بلاشهود (في الأصح)
وان كان حراماً لقيام المك
في الأولى وثبوت النسب
فيها بعدها حيث حصل
علق من ذلك الوطء مع
انتفاء الحد في الجميع
والثاني تبطل العفة به
لحرمة وقوعه في غير
ملك في غير الأولى ووطء
زوجته أو أمته في حيض
أو نفاس أو أحرام أو صوم
أو اعتكاف لا يبطل العفة

وقيل فيه الوجهان
ومقتضات الوطء كالقبلة
واللس وغيرها لا تبطل
العفة بحال (ولو زنى
مقذوف سقط الحد) عن
قاذفه (وأرشد فلا) يسقط
الحد عن قاذفه والفرق أن
الزنا يكتم ما مكن فظهوره
يبدل على سبق مثله غالباً
والردة عقيدة والعقيدة
لا تخفى غالباً فإظهارها
لا يدل على سبق الاختاء
غالباً وفي الأولى قول قديم
بعدم السقوط لطرق الزنا
كلردة وفي الثانية وجه

السؤال (قوله) والحسن مكلف حرم عفيف الخ) وهذه الشروط تعتبر في حال القذف ولو باسناده الى
وقت اتصافه بها قبل قذفه (قوله بوطن محرم) ولو في دبرها (قوله لدلالة الخ) ومنه يؤخذ ابطال العفة
بإتيان البيعة (قوله على خلاف اصطلاحه) فيه نظر إذ على القول بوجوب الحد تبطل العفة قطعاً فأملاً
(قوله لا بوطن زوجته) أى في قبلها ففي دبرها تبطل العفة كاسر والمراد بالزوجة الحلية ويجرى مثل ذلك فيما
بعدها (قوله وهو أغش) الراجع أن زنا أغش (قوله وأمة ولده) ولو مستولمة ولا تبطل العفة به وكذا
أمة المشتركة أو المزدوجة أو من لم يستبرئها كذلك (قوله أو بلاشهود) أو بلاولى وشهود معاً ولو عالماً (قوله
ولو زنى مقذوف) أى مثلاً فإراد فعل ما يبطل العفة مما تقدم (قوله سقط الحد عن قاذفه) ولو بعد الشروع
فيه فلو كان القاذف زوجاً لم يلعن الاثني ولما كان (قوله وفي الأولى الخ) فيه اعتراض على المصنف
بعدم ذكر الخلاف (قوله ومن زنى) أى مثلاً كاسر والملة لا غلب (قوله لم بعد محصناً) قال بعضهم الأولى أن
يقول تبين عدم احصائه كاستبرائه الملة وفيه بحث لأن المقصود أن صلاحه بمنزله لا يجده احصاءه فأملاً
(قوله كمن لا ذنب له) خصوصاً إذا صلب مقبول الشهادة قال الأسنوي وهذا من حيث العقاب في الآخرة
(قوله يورث) ولو للإمام فيمن لا وارث له خاص كالقصاص فيستوفيه من يرث المرتد ولو لا الردة (قوله ويسقط
بغزو) أى يسقط حق العاقب عنه أو المراد بغزو جميع الورثة (قوله وتعزير القذف كذلك) أى يسقط

[قوله مكلف] أى لأن صورة الزنا من غيره لا توجب حدّاً فأشبهه ما لو نسب المكلف الى وطء
لا يجده وأما الحرية فلا لأن الرق لما منع كمال الحد عليه دل على أن الجنابة عليه بنسبته للزنا قاصرة
عن الحرية على بذلك (٧) وأما الاسلام فلحديث « من أشرك بالله فليس بمحصن » وإنما جعل
محصناً في حد الزنا لأنه اهانة له ، وأما العفة فلمفهوم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ، ولأنه يقال
شرط حد القاذف عدم اثباته زنا المقذوف

(فرع) لو أضاف زنا للزنى والمجنون الى حال الاسلام والافاقة حد [قوله عفيف] أى ولا يبحث
عن ثبوت العفة وغيرها تقييظاً على القاذف [قوله بلاولى] أى سواء كان عالماً بالتحريم أو جاهلاً
كأن الروضة قتلا عن البغوى ثم قال وينبغي أن يكون الجاهل كالواطئ بالشبهة [قوله وان كان حراماً]
كأنه يشير الى أن صورة مسئة المنكوحه بلاولى أو شهود أن الواطئ عالم بالتحريم [قوله مع انتفاء
الحد في الجميع] أى لعدم فائدة الحرمة أيضاً ولعدم الفحش الذى في الحرم المأكوك [قوله ووطء زوجته
الخ] هذه المسئلة فهم حكمها من التنا بالأولى [قوله ولو زنى مقذوف] مثل الزنا سائر الوطء المسقط للعفة
[قوله فإظهارها لا يدل على سبق الاختاء غالباً] ولأن حد القذف موضوع للحراسة من الزنا دون الردة
فإن يسقط بحدونه ذكره البارردى ولأن الزنا معنى يبطل ماضيه الحصانة فيزاد فيسقطها مستقبله
والكفر لا يؤثر ماضيه فكذا استقبله كالجنون (فائدة) يمكن تصور طرق الرق بعد القذف كأسير
قذفه شخص ثم اختار الامام رقه [قوله كل الورثة] لو قذفه شخص بعد موته فالظاهر أن أحد الزوجين

بالسقوط كالزنا (ومن زنى مرة ثم صلح) بأن تاب وحسنت حاله (لم بعد محصناً) فلا يحد قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا ثم زنا بعده أم أطلق
لأن العرض إذا انخرم بالزنا لم تفسد ملته بالعفة الطارئة وقال الامام ما رأى هذا يسلم من الخلاف فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحد
القذف يورث ويسقط بغزو) لأنه حق آدمى تتوقف استيفائه على مطالبة الآدمى به وحق الآدمى شأنه ما ذكر ونعزير القذف كذلك
(والأصح أنه يرثه كل الورثة) حيث مات المقذوف قبل استيفائه كالمال والقصاص والتلف يورثه غير الزوج والزوجة

لارتفاع النكاح بلوت وانقطاع واسطة التعبير (و) الأصح (أنه لو حذا بعضهم) أي بعض الورثة عن حقه من الحد (فلباق) منهم (كأنه) أي استيفاء جميعه لأنه حق ثبت لكل منهم كولاية الزوج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه كافي القصاص وفرق بأن القصاص بهذا يعدل اليه وهو الدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العاني ويبقى الباقي لأنه قابل للتسيط بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذي يقع (٣٢) فيه الشركة (فصل له) أي للزوج (قذف زوجة علم زناها)

بالعفو واستيفاء الامام له نظرا لحق الله تعالى (قوله لارتفاع النكاح بالموت) يعلم منه أنهما لا يرثان من قذف الميت شيئا (قوله عن حقه) فلو عفا واحد عن بعض حقه لغا وله استيفاء الكل (قوله فلباق) ولو واحدا ولو أقلمهم نصيبا

(تفنيه) لا يصح عفو صبي ومجنون وليس لولي استيفاؤه فينتظر كمالهما ولا يتوقف طلب غيرهما على كمالهما ومثل ذلك الغيبة فللكامل والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا يعاد التعزير أو الحد لما بعد كمالهما وان طلباه .

(فروع) لومات العبد المقذوف فلسيده استيفاؤه ولو قذف السيد عبده فلا يحد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا أنه ليس لوارث العبد لولا الرق كإبائه أن يطالب به فراجعه ولا يجب على الحاكم البحث عن حصانة المقذوف وللقاذف تخليف المقذوف أنه مازنى أو ما ارتكب مسقطا للعفة وكذاله تخليف وارثه أنه لم يعلم أن مورثه ارتكب ذلك

(فصل : في قذف الزوج زوجته)

(قوله له) أي فيما بينه وبين الله تعالى وأما بحسب الظاهر فلا يستل عن ذلك (قوله بزبد) مثلا (قوله رآهما) ولو مرة (قوله ومن صور الخ) صرح به مع دخوله تحت السكاف لدفع توهم أنه خبر واحد فلا يفيد الظن المؤكد ولأنه خبر من لا يقبل خبره فليس فيه ظن لا يقتضى تصديقه له (قوله والأولى) وتأكيد الأولوية عند الظن (قوله مع امكان كونه منه) أي وألحق به ظاهره والا كأن أنت به خفية بحيث لا يلحق به فلا حاجة لتفنيه (قوله فيلزمان) فقوله أولا له الخ جواز بعد منع فيصدق بالواجب أي فهو واجب في هذا وظاهر كلام الشارح أن هذه ليست من أفراد ماسبق (قوله فلا يقذفها) بل يقتصر على نفى الولد وجوبا

يرث أيضا والمسئلة فيها وجهان من غير ترجيح .

(تفنيه) لبعضهم الاستيفاء وإن كان الباقي صغيرا أو غائبا أو حاضرا كاملا ولم يطلب [قوله وأنه لو عفا بعضهم] قال العلماء لا نظير لذلك فان نظارها ما أن أسقط حصة العاني كالشفعة وما أن يسقط الجميع كالقصاص

(فصل : له قذف زوجة) استدل على الجواز بآية ولم يكن لهم شهاداء إلا أنفسهم ومباروى أبوداود من أن هلال بن أمية أتى أهله عشاء فرأى بعينه وسمع بأذنه جأه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم فأجابته فزلت الآيات وأما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقق وكفى بإيمان القسامة تنفي على القرائن نعم إيمان القسامة يكفي فيها بلاشاعة وقد منعوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب في هذه الفاحشة من السر [قوله بأن رآهما في خلوة] أي ولو مرة نعم قال الامام الذي أراه أنه لو رآه الزوج على استخلاه سر راقى موطن الرية فهو بمثابة الانضمام إلى الاستفاضة مرة واحدة اه وهو متين [قوله ومن صور الخ] قد أشار إليه المؤلف بالكاف من قوله كشيعاء [قوله والا فلا يقذفها] أي ولكن يلزمه النفي ويقول فيارميته به من اصابة غيرة لها على فراشي وإن الولد من تلك الاصابة كما سيأتى بيان ذلك في التفنيه

بأن رآه بعينه (أو ظنه ظا مؤكدا كشيعاء زناها بزبد مع قرينة بأن رآهما في خلوة) أو رآها تخرج من عنده ولا يكتفى بمجرد الشيعاء لأنه قد يشيعه عدو لها أو لم يطمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة المذكورة لأنه ربما دخل عليها تخوف أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد أن تخبره زناها فيقع في قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من يثق به وإن لم يكن عدلا وانما جازله حيثئذ القذف المرتب عليه اللعان الذي يخلص به منها لاحتياجه إلى الانتقام منها لتلطيفها فراشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو اقرار والأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا ولد تنفيه (ولو أنت بولد علم أنه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه تفنيه) لأن ترك النفي يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه

حرام وطريق تفنيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمان أيضا وانما

يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كما تقدم جوازه والا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوى وغيره (وانما يعلم) أن الولد ليس منه (اذ لم يطمأ) أصلا (أو) وطئ (ولده) لكونه ستة أشهر من الوطاء التي هي أقل مدة الحمل (أو فوق أربع سنين) التي هي أكثر مدة الحمل (فلو ولدته لما بينهما)

الآتي

أى بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم يستبرأ) بعده (بحيضة حرم النقي) للولد رعاية للفراش ولا عبرة برية يحددها في نفسه (وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النقي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأولى أن لا ينفية لأن الحامل قد ترى الدم والوجه الثاني أن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أو تيقنه جاز النقي بل وجب حصول الظن حيث قد بأنه ليس منه وان لم ير شيئا لم يجوز ورجح الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح (٣٣) الصغير والمحرر وليس في الكبير

ترجيح وحمل الخلاف كما يؤخذ من التعليل ما إذا أمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولدته ستة أشهر من الزنا فلا ولادة لزوجها من الزنا وفوقها من الاستبراء لم يجوز فيه جزا كما استدركه في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ وعزل حرم) النقي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح جعل الفزالي العزل مجوزا للنقي ولو وطئ في الدبر أو فيما دون الفرج فله النقي على الأصح (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن لم يستبرأ (حرم النقي) رعاية للفراش كما تقدم وإنما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القذف واللعان على الصحيح) ومقابله قول الامام القياس الجواز انتقاما منها كما إذا لم يكن ولد وعرض بأن

(قوله أى بين ستة أشهر) لو أتى كلام المصنف على ظاهره لوافق المعتمد من أن السنة ملحقة بما فوقها والأربع سنين ملحقة بما دونها (قوله من الاستبراء) وفي الروضة من الزنا بعد الاستبراء (قوله والوجه الثاني لا يحل النقي الخ) وهو المعتمد ولو حمل الشارح كلام المصنف عليه لكان أولى وكون الأول هو الذي في المحرر لا يقتضى بطلان الحل وما في شرح شيخنا كان حجة من حمل كلام المصنف على غير ذلك فيه نظر يعرفه نظره بالوقوف عليه (قوله بظهور دم الحيض) فلا يتوقف حسبان المدة على تمامه وهو المعتمد (قوله بعض المتأخرين) هو ابن النقيب شيخ الشارح لازالت سحائب الرحمة منصبة على مضجعهما وقيل أراد ابن الملقن وقيل أراد الزركشى رحم الله الجميع ورضى عنهم كسائر العلماء (فتنبه) استدخال النقي فيما تقدم كالوطء جوازا ومنعا (قوله على السواء) فإن ظنه منه حرم النقي قطعا وأوليس منه حل النقي كاسر (قوله القياس) على ما مر أول الفصل (فتنبه) وطء الشبهة كالزنا في لزوم النقي وحرمته كالقذف واللعان وليس اختلاف اللون مجوزا للنقي كوله أسود وكل من أبويه أبيض أو عكسه وإن أشبهه من تنهم به أمه كما قصة زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في كيفية اللعان وشروطه ونحوه . وأركانه ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه وزاد بعضهم رابعا وهو الحليلة (قوله فيأمر ميت الخ) ان كان رماها أو فيأمر ميت به عليها ان ادعاه عليها وأنكرت

الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني وقول الشارح لزم قذفها لك أن تقول لا يتعين خصوص القذف بل يكفي رميها بالعقوق من غيره [قوله حرم النقي] أى ولو علم زناها واحتمل كونه منه أيضا كما سيأتى التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها ٧ [قوله رعاية للفراش] روى النسائي أيضا رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو ينظر إليه أنه في حالة النظر إليه يكون أرق وأشفق فإذا جحدته وفضاه كان أبلغ في ارتكاب الجريمة [قوله والوجه الثاني] زاد الزركشى والثالث يجوز النقي سواء وجدت محبة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الرافعي والبغوي هذه الأوجه وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المحبة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فإنه يجوز مطلقا قال وكلام النهاية والبسيط صريح في ذلك وأنه أيضا على أنه يجب تقييد ما في المنهاج بما إذا كان هناك نعمة والافجود الاستبراء لا يصح قطعاه [قوله وحمل الخلاف الخ] هذا عند التأمل يقتضى أن قول المنهاج حل في الأصح. محله عند وجود محبة الزنا فلي تأمل [قوله بظهور دم الحيض] أى فتحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الأمر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتدؤها من الانقطاع وكأن الشارح رحمه الله عني ببعض المتأخرين الزركشى فقد بحثه في التكملة ويجوز أن يكون مسبوقا به [قوله ولو وطئ الخ] انظر هل مثل ذلك مالموطى ولم ينزل (فصل في كيفية اللعان)

(٥ -) (قليوبى وعميرة) - رابع) الولد بتضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان إذ يعبر بذلك وتطلق فيه اللسنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفراق يمكن بالطلاق (فصل) في كيفية اللعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فهؤلاء أحدهم أربع شهادات بالله (اللعان قوله) أى الزوج (أربع مرار أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا) أى زوجته ان كانت حاضرة

(فان غابت سهاها برفع نسبها بما يجزها) عن غيرها (والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيها رماها به من الزنا) ويشترط فيها في الحضور ويجزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع ويأتي بدل ضائر الغيبة بضائر التكلم فيقول لعنة الله على من كنت الخ (وان كان ولد ينفيه ذكره في الكلمات) الخمس ليقضي عنه (فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد) ان كان حاضرا (من زنا ليس مني) ولو اقتصر على قوله من زنا لم يكف في الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة زنا وصحيح البغوى أنه يكفي جلا لفظ الزنا على حقيقته وجزم بتصحيحه في الشرح الصغير وأصل الروضة ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف على الصحيح لاحتمال (٣٤) أن يريد أنه لا يشبه خلقا وخلقا ولو أغفل ذكر الولد في بعض

الكلمات احتاج لنفيه المداغة للعان ولا يحتاج المرأة الى إعادة لعانها وقبل تحتاج (وتقول هي) أربع مرار (أشهد بالله أنه من الكاذبين فيها رماها به من الزنا والخامسة أن لعنة الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشترط فيه في الحضور وتجزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التكلم فتقول غضب الله على آخره ولا يحتاج الى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل نذكره فتقول وهذا الولد وله ليستوى للعانان (نفيه) تقدم فيها اذا أنت بولد علم أنه ليس منه أنه لأيقدها اذا احتمل كون الولد من وطء شبهة وحديث يقول في اللعان لنفيه كما قاله المارودي أشهد بالله اني من الصادقين

كما يأتي (قوله غابت) أي عن مجلس اللعان (قوله والخامسة) وهي مؤكدة لمقاد الكلمات الأربع قبلها كما كررت الشهادة في الأربع لنا كدال الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود وهي إيمان في الحقيقة (قوله ولد) وحل كما يأتي (قوله ذكره في الكلمات الخمس) كالشارح وغيره أي في كل منها كما يأتي (قوله أن الوطء بالشبهة) أي الوطء الواقع منه لزوجه فقط بالعضم هنا (قوله وصحح البغوى أنه يكفي أن يقول من الزنا) وان لم يقل ليس مني وهو المتمد (قوله لم يكف على الصحيح) أي لا يكفي أن يقتصر على لفظ ليس مني وهو المتمد (قوله إعادة اللعان) بالكلمات الخمس لأجل نفي الولد ولا يحتاج الى عدله لغيره (قوله غضب الله عليها) وخصت بالفضب الذي هو البعد مع الانتقام وخص هو باللعن الذي هو الطرد والبعاد لأن جرمة الزنا أشد من جرمة القذف (قوله بالبناء للفعول) ليشمل الرجل والمرأة (قوله لفظ شهادة الخ) أولفظ الله بغيره كالرجل (قوله بين الكلمات) أي لا بين اللعانين من الزوجين (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وكذا كل ما يضر في قطع الفائدة قاله بعض مشايخنا وشيخنا قلا عن شيخنا الرملي (قوله أمر القاضي) ولو بنائه ومثله السيد في ملائمة رقيقه والمحكم كالحاكم الا في نفي الولد فلا يجوز التحكيم فيه لأنه حقائق نسبة فلا يسقط برضا غيره إلا ان كان بالغاً ورضى (قوله كلماته) أي الخمس (قوله فيقول قل الخ) ظاهره أنه لا بد من لفظ القاضي بها ولا يكفي الأمر منه بها وهو ما اعتمد عليه شيخنا وظاهر كلام الشارح خلافه حيث قاله على العين وذلك كاف فيها ولم يرضه شيخنا فتعليب المعنى الشهادة (قوله وأن تأخر الخ) فلو حكم كما تقدم به نقض حكمه (قوله وبلا من

[قوله فان غابت] أي بسبب حيض أو غيره من مرض أو موت ونحوه [قوله في الكلمات] أي في كل منها وذكر الزاني واجب أيضا ان أراد اسقاط الحد بسببه [قوله أن الوطء بالشبهة] يريد وطء نفسه [قوله لاحتمال الخ] أقول فلو قال من اصابة غيري أو من وطء غيري ونحو ذلك فينبغي أن يكون كافيا وحده لا انتفاء هذا الاحتمال والله أعلم [قوله ولا يحتاج المرأة الخ] لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانه على لعانها لأننا نقول قد تقدم وأوجب الحد عليها لولا لعانها وانما أعيد لنفي الولد خاصة هذا ما ظهر لي وهو ظاهر ان شاء الله [قوله وحديث الخ] لاحفاء أنه قد يجوز أن يكون من وطء شبهة وأن يكون من نكاح للغير سابق قال الزركشي وطريقه أن يقول من اصابة غيري له [قوله لم يصح ذلك] وكذا ذكر أسماء غير الجلالة من أسماء تعالى [قوله وقبل لا يصح الخ] لهذا قال الزركشي لو عبر في هذه المسئلة بالذهب لوافق اصطلاحه يعني أبدل لفظ الغضب بلفظ اللعان فان فيه طريقين [قوله ويلقن]

فيها رميها به من اصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة ما هو مني الى آخر كلمات مغل اللعان ولا تلاعن المرأة اذ لاحد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها ولم يذكر الشيخان ما قاله (ولو بدل) بالبناء للفعول (لفظ شهادة بحلف ونحوه) كأن قيل أحلف أو أقسم بالله الى آخره (أو) لفظ (غضب بلعن وعكسه) أو ذكرنا قبل تمام الشهادات لم يصح ذلك (في الأصح) اتباعا لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظرا للمعنى وقيل لا يصح أن يأتي بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لأن الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشتط الموالات بين الكلمات الخمس على الأصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أي في اللعان (أمر القاضي) به (ويلقن كلماته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله الى آخره لأن اللعان بين وبين واليمين لا يعتد بها قبل استخلاف القاضي وان غلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدي الا عنده بإذنه (وأن يتأخر لعانها عن لعانه)

لأن لعانها لا سقط الحد الذي وجب عليها بلعان الزوج (ويلاعن أخوس بإشارة مفهومة أو كتابة) كالبيع فإن لم يكن ذلك لم يصح قذفه ولا لعانه ولا غيرها لتعذر الوقوف على ما يرده (ويصح) اللعان (بالجمعة) وإن عرف العربية لأن المقلب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما باللغات سواء وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والنضب (وفيمن عرف (٣٥) العربية وجه) أنه لا يصح لعانه

بالجمعة لعنوله عما ورده
الشرع به مع قدرته عليه
وعلى الصحة بها إن أحسنها
القاضي استحب أن
يحضره أربعة من يحسنها
وإن لم يحسنها فلا بد من
ترجمه ويكنى من جانب
المرأة اثنان لأن لعانها تنفي
الزنا وفي جانب الرجل
طريقان أحدهما على
قول إن الاقرار بالزنا يثبت
بأثنين أو يحتاج إلى أربعة
لأن لعان الزوج قول يثبت
به الزنا عليها كأن الاقرار
بالزنا قول يثبت به الزنا
وأصحهما القطع بالاكْتفاء
بأثنين والأظهر ثبوت
الاقرار بأثنين (وبلفظ)
اللعان (بزمان وهو بعد
عصر جمعة) فيؤخر إليها إن
لم يكن طلب أكيد فإن كان
فبعد عصر أي يوم كان لأن
اليمين الفاجرة بعد العصر
أغلظ عقوبة لحديث
الصحيحين بالوعيد
الشديد في ذلك وبعد عصر
الجمعة أشد لأنه ساعة
الاجابة فيها عند بعضهم
وهما يدعوان في الخامسة
باللعن والنضب (ومكان
وهو أشرف بلده) أي
بلد اللعان (فيمكنه) بين

أخوس) أصلي الخرس أو طارئة ولم يرجزوا له قبل ثلاثة أيام والانتظر وقوله بإشارة تغليباً لجانب اليمين
الذي هو الأصح غالباً ولو قال بعده لم أرد القذف بإشارتي لم يصدق أو لم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتحريم
المؤبد والفرقة ويقتل فيها كشيوت نسب الولد ولزوم الحد له وله اللعان لتفهما حيث لم يفت ولو نطق
في أثناء اللعان بنى على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كتابة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها وإشارة للباقي
فلو في كلام المصنف مائة خلق ويكتب مع الكتابة إلى نويت كذا (قوله ترجمة الشهادة الخ) وكذا
لفظ الله كاس (قوله وأصحهما) هو المعتمد (تنبيه) ما ذكر في لعان الأخوس يجري في قذفه (قوله
وبلفظ) قال شيخنا والتفليظات منوطة بنظر القاضي ولا عبرة برضا الزوجين فيها ولا تغليظ فيمن
لا يعظم زماناً ولا مكاناً كالدهري والزنديقي فيلاعن في مجلس الحاكم كإسياني وبحسن أن يحلفه بالله الذي
خلقه ورزقه ونحو ذلك (قوله بزمان) ولولا كفر فيها يهظمه من الأوقات عندهم ومن الأوقات عندنا
الشريعة نحو رجب ورمضان والعيد وعاشوراء (قوله بعد عصر) أي بعد أول وقته فهو فيه وبعد فله
أولى وكونه بعد عصر الجمعة أكد (قوله عند بعضهم) وهو قول من أحد وأربعين قولاً فيها أربعاً منها
فما بين جالوس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كما صرح فيها (قوله أي بلد اللعان) ويحرم الانتقال من
بلده إلى غيره ولولا مكة والمدينة واللعان في الأماكن الآتية في كل بلدانها لم هو فيها (قوله الركن الأسود)
وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد بياضاً من اللبن
فسودته خطا بني آدم (قوله والمقام) أي المعروف بمقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من
الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدار ثم يهبطه (قوله وهو)
أي ما بينهما (قوله المسمى بالخطيم) لما قيل إنه حطم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم (قوله
وقبل في الحجر) بكسر الحاء والأصح أنه يسان عنه لأن غالبه من البيت وهو يسان عن ذلك لأنه أفضل من
المسجد حوله ولذلك قدم الخطيم وقيل إن في الحجر قبر اسمعيل وأمه هاجر (قوله بيت المقدس) ويسمى
إلياء بكسر الهمزة وتاءه مع المد (قوله عند الصخرة) وهي أشرف المسجد لأنها قبلة الأنبياء كما قيل وإن
نوزع فيه ولأنها من الجنة أيضاً (قوله ومحمه البقوى) هو المعتمد فإن لم يصعدا فصد المنبر من جهة المحراب
وهو في المدينة الشرقية من الروضة النيفة لأنها ما بين القبر الشرقي والمنبر برهي من الجنة أو تستبرج من
الجنة كما قيل وقد ورد أن الحلف فيها يوجب النار (قوله حائض) ولو متحيرة وكذا النساء ويثدب
ممن حاقبه ثم التفتين معتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط (قوله لأن لعانها الخ) استدل
الزركشي بقوله تعالى ويدراً عنها العذاب (قوله ويلاعن أخوس) أي بناء على أن المقلب كونه يميناً فإن
قلت الشهادة لم يصح منه (قوله أو كتابة) أي فيكتب كلمات اللعن أربع مرات ثم الخامسة (قوله وهو بعد
عصر جمعة) الأولى أن يكون بعد فعلها (لحديث الصحيحين) وفي هذا الوقت أيضاً تنزل الملائكة
وتصعد بالأعمال (قوله عند المنبر) روى ابن ماجه والحاكم وصححه لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة
ولو على سواك رطب الاوجب له النار ثم المراد عند المنبر بما يلي الحجر الشرقي وهو الروضة من الله علينا
برؤية ذلك قبل الممات ثم الجنة من غير سابقة عذاب آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (قوله
الصخرة) في الحديث الشريف الصخرة من الجنة (قوله لا يليق) أي لأنه رفعة وليس آمن أهلها (قوله وذمى)

الركن الأسود (والمقام) وهو المسمى بالخطيم وقيل في الحجر (والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر
الجامع) وهل يصعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أوجه أحدها ومحمه البقوى نعم لأن النبي ﷺ لا عن بين الجبلاني وأمر أنه على
المنبر رواه البيهقي لكن ضمنه والثاني لأن السجود لا يليق بحملها والثالث إن كثير القوم يصعدون بها والافلا (د) تلاعن (حائض)

باب المسجد) حرمة مكنتها فيه ويخرج القاضي إليها أو يبيت ثانيا (وذى في بيعة) لا ماري (وكنيسة) لليهود لأنهم يعظمونها
كعظيمنا المساجد (وكذا يفت نار مجوسى في الأصح) لأنهم يعظمونه فيحضره القاضي رعاية لاعتقادهم لشبهة الكتاب والثاني
لا لأنه ليس له حرمة وشرف فيلاعن (٣٦) في المسجد أو في مجلس الحكم (لا يبت أصنام وثني) لأنه لا حرمة له واعتقادهم

أما لها الزوال المانع (قوله) باب المسجد) فيخرج إليها الحاكم بعد فراغ لمان الرجل عند المنبر (قوله)
لحرمة مكنتها) أى لاعتقادها الحرمة فالجنب المسلم كذلك وهل يلحق بهما من به نحو جراحة نضاجة أو على
بدنه مثلا نجاسة غير معفوة وخرج المرأة الكافرة ولو تحت مسلم ولو حاضا الكافر الجنب فيدخلان المسجد
لعدم ما ذكر فيهما الادخول المسجد الحرام (قوله وذى) ومثله المأهول والمؤنن وكذا الذمية ولو تحت مسلم
كأمر ولو طلب الذى المسجد أجيب جواز لا ندبا (قوله بيعة للصارى وكنيسة لليهود) وهذا هو الأصل
والعرف الآن بعكس ذلك (قوله فيحضره القاضي) وكذا الجمع المتقدم نعم ان كان فيها صور محرمة
حرم الحضور فيها (قوله لأنه لا حرمة له) أى ليس لأهلها احترام وأن دخوله معصية (قوله فيلاعن في
مجلس الحكم) ومثله نحو زنديق ودهرى ممن لا يعظم زمانا ولا مكانا كأمر (قوله وصورته أن يدخل دارنا
بأمان) قال شيخنا وفي التصور نظر فلا يمكن من اتخاذ بيت نار عندنا ولو اتخذ هدم ولا تنتقل معه إلى
بلاده لأن النقل من بلد الملاءن إلى غيره لا يجوز ولو لمسكة والمدينة كاتقدم وحضور الأما كن المتقدمة فيها
انما هو لمن هو فيها وقت اللعان كأمر (قوله فان الزنا الخ) يفيد اعتبار كونهم من أهل الشهادة ومن يعرف
ألفه المتلاعنين (قوله وعظهما) بعد أن يأتي رجل من ورثته يضع يده على فيه وامرأة من ورثتها
كذلك كأمر به صلى الله عليه وسلم (قوله ويباغ) أى ندبا فهو عطف على وعظ (قوله ويجلس الخ) يفيد
أن كلامهما يكون بحيث يرى الآخر ويسمع كلامه وهو مندوب وخلافه مكروه ولا لعذر كسائر المندوبات هنا
(تنبيه) يكنى لمان واحد في الزوجة وان تعدد الزنا والزاني سواء طلب كل واحد منهما أو أحدهما ولو قبل
الأخر فله اللعان له دفع الزاني اذا طلب قبلها ثم لو ذكر بعض الزنا في لعانه فليغيره مطالبته وله اللعان أيضا لدفعه
وهكذا ولا يكنى لمان واحدا أكثر من زوجة بل لا بد من لمان لكل واحد وان اتخذ الزاني سواء قد فقه من معا
أم مرتبة أو رب اللعان ندبا في الرب وفي المعية يبدأ باجتهاد قاض أو رضامنه أو بقرعة ان تنازع عن (قوله
زوج) ولو فليأمرضى كما يعلم مما يأتي وخرج به السيد في أمته وسبائى (قوله ويهزر المميز) منهما فان كلا سقط
الأحسن وكتابي يشمل من دخل دارنا بأمان من أهل الكتاب (قوله لأنه ليس له حرمة وشرف) هذا هوهم
أن البيعة والكنائس لها حرمة وشرف وهو ممنوع فالأحسن ما قاله غيره لأنه لم يكن لها حرمة قط (فنييه)
الكافرة ففعل ذلك وان كان زوجها مسلما لكن قال الرافعى وغيره ان رضى الزوج فأفهم امتناع ذلك اذا
منع منه وعلى أن التغليظ عليها حقه فله تركه هذا محصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التغليظات
راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضا الزوجين (قوله في المكان) فيه أيضا طريفة بالقطع بالاستحباب
تدس لابن القاص لكهنا شاذة فلناتركها الشارح رحمه الله (قوله قاعين) الأوضح من قيام (قوله زوج)
بما خرج به السيد في الأمة (قوله يصح طلاقه) وذلك لأنه يمين فاشترط فيه ما اشترط في الخالف دون
الشاهد واحتج الأصحاب على كونه يميناً وليس بشهادة بما في الحديث في قصة هلال أحلف بالله الذى لا إله إلا
هو أنى لصادق وبأن المرأة تسادى الرجل وبأن الأيمان تكرر كافي القسامة بخلاف الشهادة قال النووي
لا يشهد لنفسه وبأن المرأة تسادى الرجل وبأن الأيمان تكرر كافي القسامة بخلاف الشهادة قال النووي

غير مرعى فيلاعن في
مجلس الحكم وصورته أن
يدخل دارنا بأمان أو
هدنة (وجمع) أى ويغلق
بحضور جمع من أعيان
البلد (الله أربعه) فان
الزنا يثبت بهذا العدد
فيحضرون اثباته باللعان
(والتغليظات سنة لا فرض
على المذهب) كغليظ
اليمين بتعدد أسماء الله
تعالى ووجه الفرض
الاتباع وهما قولان في
المكان طردا في الزمان
والجمع ومنهم من قطع
بالاستحباب فيها والأصح
القطع به في الجمع دون
الزمان (ويسن للقاضي
وعظهما) بأن يخوفهما
بالله تعالى ويقول لهما
عذاب الآخرة أشد من
عذاب الدنيا ويقرأ عليهما
ان الذين يشترون بعهد
الله وأيمانهم الآية (ويبلغ
عند الخامسة) منهما في
الوعظ فيقول له اتق الله
فان قوله على لعنة الله
نوجب اللعنة ان كنت
كاذبا ويقول لهما مثل
ذلك بلفظ الغضب لعلهما
يخجلان ويتركان فان أيا
لتهما الخامسة (و) يسن

(أن يتلعا قاعين) ليرامها الناس ويشتهر أمرها وتجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها
(ويهزره) أى اللعان (زوج يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقلا وسواء الذى والرفيق والمحدود في القذف والسكران وغيرهم
فلا يصح من صبي وجنون ولا يقتضى قد فقه لمانا بعد كالمهلوم يهزر للمبغض على القذف تأديبا ولا لعان

من أجنبي وتقدم محته من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي محته من البائن حيث كان ولد (ولو ارتد بعد طه فزذف وأسلم في العدة لا من) لبقاء النكاح (ولو لا عن) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي في العدة (صح) لعانه لتبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) على الردة حتى انقضت العدة (صادف لعانه بينونة) لتبين الفرقه من حين الردة فإن كان هناك ولم يقض باللعان فهو نافذ والاعتناء فساد ولا يندفع به حد القذف على الأصح (و يتعلق بلعانه فرقته) لحديث البيهقي المتلعتان (٣٧) لا يجتمعان أبداً ولولم تحصل الفرقه

كان الاجتماع حاصلًا وهي فرقته فسح كالأرض لحصولها بغير لفظ وتحصل ظاهراً وباطناً وقيل إن كانت الزوجة صادقة لا تحصل لبطان (وحمة مؤبدقوان أ كذب نفسه) للحديث المذكور (وسقوط الحد عنه) أي حد قذفها أو تعزيره إن كانت غير محصنة (ووجوب حد زناها) وسيأتي سقوطه بلعانه دل على ذلك كنه الآيات السابقة ، وسيأتي في أواخر الباب مستلثان لا يجب عليهما فيما حد الزنا ، والذمية يجب عليهما الحد بناء على وجوب الحكم بينهما إذا تراضوا البناء وهو الأظهر وعلى مقابله لا يجب حتى ترضى بحكمنا فإن رضيت ولم تلعن حدث (واتقاء نسب قضا بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج إلى نفي ممكن

التعزير اكتفاء بزاجر التكليف (قوله من أجنبي) منه السيد في إدامته فنيه بالاستبراء والخلف ولو ملك زوجته وأنت بولده يمكن من النكاح فقط فله اللعان لنفيه وتناهد الحرمة (قوله حال الردة) كلامه فيمن قذف حالة الردة والحكم لا يتقيد بذلك فلو قذفها قبلها أو لم يكن ولداً وكانت قبل الدخول كان كذلك وانما قيد المصنف بما ذكر لأنه الصورة التي يتبين فيها فساد اللعان حيث لا ولد وأصر واستدخل المني ولو في الدبر كالوطء (قوله بلعانه) ولو كاذباً ولم تلعن هي أولم يحكم الحاكم به (قوله لا يجتمعان) قال شيخنا الرمي كوالده لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى في الجنة (قوله وحمة مؤبدق) ولو ملك لها بعده أو كانت أجنبية كوطء الشبهة (قوله وإن أ كذب نفسه) لكن إذا أ كذب نفسه سقط الحد عنها وكذا عنه كافي المطلب ووافقه الخطيب (قوله حد قذفها) إن كانت محصنة أو تعزيره إن لم تكن محصنة والاعتبار في ذلك بحالة القذف لا ما بعده وأقبله وكذا حد قذف الزاني وقهره إذا ساء لعانه فلو عمم الشارح لكان أولى فإن لم يسمه أملاً لللعان لأجله ولو طلب الزاني حقه قبل طلبها فله اللعان لم دفعه ثم إذا طلبت لاعتن أيضاً كما مر (قوله مستلثان) وهو ما لو قذفها بزنى مطلق أو مضاف لما قبل نكاحها بناء في الثانية على مرجوح (قوله واتقاء ولد) ونسقط حصاتها إن لم تلعن وكذا إن لاعتن بذلك الزنا الذي عينه وأطلق ولا تسقط في حق غيره ولا في حقه بغير ذلك الزنا ولا تسقط حصاته الزاني مطلقاً (قوله يمكن منه) خرج المصحح ومن لم يبلغ تسع سنين (قوله بأن ولدته) وهو تام والافيعبر ما تقدم في الرجعة (قوله من العقد) الأولى من إمكان اجتماعهما ولا نظر لنحو إرسال مائه إليها أو وصوله بنحو ولاية كما مر (قوله والنفي على الفور) بأن أتى إلى القاضي

رجعه الله في التمتع والمرد بالزوج من له علقه النكاح فلا يرد محلة لعان الأجنبي بعد البينة لنفي الولد أو الحد ولا لعان من وطء بشبهة من ظنها زوجته أو أمته أو في نكاح فاسد ثم قذفها فانه يلعن لنفي النسب وقوله أو الحد أي فيما إذا قذفها حال النكاح ثم أبانها فانه يلعن [قوله حيث كان ولد] مثله ما لو قذفها في حال النكاح ثم أبانها كما سيأتي في أول الفصل [قوله والا تبتنا فساد الخ] هذا محله إذا كان القذف في حال الردة كما هو صورة المسئلة التي في المنهاج فإن كان في حال النكاح فهو صحيح كما لو قذف زوجة ثم أبانها [قوله فرقته] لا يشكل على ذلك قول عويمر لما لا تلعن اللعان لأنه يحتمل أن يكون ذلك لما وجد في نفسه الهل بصدقه وكذبها وجرأتها فطلقها جاهلاً بحكم اللعان قاله الشافعي رضي الله عنه [قوله وإن أ كذب نفسه] أي لا يفيد ذلك عود النكاح ولا منع التأييد لأنهم ما حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق النسب فانهم ما يعودان لأنهما حق عليه وأما حدها فهل يسقط قال في الكفاية لم أره لكن في كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تحدد ولا تحتاج إلى اللعان أقول وفي ذكر المتن وإن أ كذب نفسه قبل هذا إشارة إليه [قوله وسقوط الحد] لأن ظاهر قوله تعالى فنهاده أحدهم إلى آخره يفيد ذلك [قوله ووجوب حد زناها] أي إذا أضافه لحال الزوجية والانسائي [قوله أي فيه] أراد الشارح رجعه الله تعالى بهذا أن قول الشخص وأن هذا الولد ليس مني من جهة اللعان [قوله لا تتقاء زمن الخ] علة للتعذر وكذا الكلام في الاتقاء من الآتين [قوله لا تتقاء

منه فإن تعذر) كونه منه (بأن ولدته لسته أشهر من العقد) لا تتقاء زمن الوطء والوضع (أو) لأكثر من سنة أشهر بزمن الوطء والوضع (و (طلق في مجلسه) أي مجلس العقد لا تتقاء إمكان الوطء (أو نكح وهو بالشرق وهي بالغرب) لا تتقاء إمكان اجتماعهما في المدة المذكورة (لم يلحقه) لاستحالة كونه منه (وله فيه ميتا) لأن النسب لا ينقطع بالوطء بل يقال هذا الميت وله فلان (والنفي على الفور في الجديد) كالد بالعب بجامع الضرر بالامساك والقمع لأن أمر النسب خطير قد يحتاج فيه إلى نظر وتأمل فيمهل ثلاثة أيام أو له النفي متى شاء ولا يسقط إلا باسقاطه قولان (وبعد)

قول الفور (لعن) كأن بلغه الخبر بلا فأخبرني بصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جالعا فأكل أو مرينا أو هجوسا
أول يجد القاضي فأخبر لكن عليه أن يشهد أنه باق على النفي فإن لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير ولحقه الولد (وله نفي
حل وانتظار وضعه) لينتقل ويقتضى احتمال كونه رجحا فإن قال علمت أنه ولد وأخوت رجاء الاجهاض مينا فأكتفى كنف
الأمر ورفع السر بطل حقه من النفي في الأصح المنصوص لتأخيره بلا عذر مع علمه ، والثاني لأن الحمل لا يبين فلا أثر قوله
علمته (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيئته ان كان غائبا) قال في الشامل الا أن تستفيض وتنقش (وكذا
الحاضر) يصدق (في مدة يمكن جهله فيها) بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونهما في عللة أو عجلتين أو دار أودارين (ولو
قبل له تمت بولده أو جهله الله (٣٨) لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم تندر نفيه) تضمن ذلك للاقرار به

والاقرار لا يرتفع بالنفي
(وان قال جزاك الله خيرا
أو برك الله عليك فلا)
يقتصر نفيه لأن ذلك
لا يتضمن الاقرار به ،
والظاهر أنه قصد مكافأة
الله تعالى (وله اللعان
مع امكان بينة بزناها)
لأنه حجة كاليمين (ولها)
اللعان (لرفع حد الزنا
عنها بامانه) ولا يتعلق
باعتها غيره ذلك فان أثبت
زناها بالينة فليس لها
أن تلعن من دفع الحد لأن
اللعان حجة ضعيفة فلا
يقوم البينة .

(فصل : له اللعان لنفي
وله وان عفت عن الحد
فزال النكاح) بطلاق
أو غيره بل يلزمه اذا علم
أن الولد ليس منه كما تقدم
(ولدفع حد القذف وان
زال النكاح ولا ولد
وتعزيره) أي ولد دفع تعزير

ويقول له إن الولد ليس مني بخلاف اللعان (قوله لعن) قال شيخنا الرملي من أضرار الجملة الا
قليلا منها ، وظاهر قياسه على العيب كما سبق أن تعتبر اعذارا هناك وفي ابن حجر اعتبار الأضيق
فيهما فانظره (قوله بطل حقه) هو المعتمد (قوله جهلت الولادة) وكذا لو ادعى جهل النفي
أو الفورية فيه كمن أسلم وقرب عهده أو قال لم أصدق الخبر وهو غير عدل (قوله تندر نفيه) ملزم
يحمل على ولد آخره (قوله وان قال) أي في وقت لا ينافي الفور (قوله ولها) بل يلزمها ان صدقت
(نفيه) لو أسلم ذمى بعد نفي ولم ينبع في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمه تركته
على وورثته الكفار تبعه وحكم بسلامته ونقضت القسمة ورجع الارث له ولا نظر للنهية .
(فصل) فيما يترتب على اللعان وحكمه (قوله ولد دفع حد القذف) ان طوبى به كما مر (قوله غير
محسنة) أو مكروهة أو نائمة أو جاهلة بالحكم (قوله طفلة) وكذا عروس ورتقاء وقرناء ان لم يقيد بالبر
ويستفصل لو أطلق (قوله الا بطلبها) أي في غير الصغيرة ويستوفيه القاضي فيها ولا طلب لها لو بلغت بعده
امكان اجتماعهما في المدة [أي لأن من بالمشرك لا يمكن اجتماعه مع النفي بالمقرب والعكس في المدة المذكورة
وهي ستة أشهر ولحظتان أي لم يلحقه أي ولد استلحقه] قوله على قول الفور [صرح الزركشي بأنه يصدر
في التأخير لعذر من الثلاث على القول بها أيضا] قوله مع امكان بينة [ظاهر القرآن بخالفه ولكن صدق عنه
الاجماع قال الزركشي ومن أحسن الأجوبة أن شرط العمل بالفهوم أن لا يخرج على سبب وسبب الآية
كان الزوج فيه فاقد البينة] قوله ولها لدفع حد الزنا [ظاهر العبارة أن لها تركه وان كان الزوج كاذبا
لكن صرح الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب لئلا تجلد أو ترحم فتفصح أهلها .
(فصل : له اللعان لنفي ولد) أي ولومن وطء شبهة أو نكاح فاسد ، والغرض من هذا الكلام
أن ثمرات اللعان للتقدمة لا يضر تخلف بعضها في مثل هذا [قوله ولد دفع حد] لو أضاف الزنا إلى
ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم مما سيأتي [قوله ولتعزيره] أي لأنه اذا كان يسقط الحد فالتعزير
أولى ، والظاهر أن الفرقة ثبت بهذا اللعان وأنه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة
المنهاج نوههم خلاف الثاني [قوله تعزير تكذيب] كأن وجه النسيئة مافي التعزير من اظهار
كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن ثبت زناها [قوله عن الحد] ومثله التعزير

القذف بأن كانت الزوجة غير محسنة كالذمية والرقية والصغيرة التي يوطأ مثلها (لا تعزير تأديب لكذب) [قوله
علوم (كقذف طفلة لاوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بالبينة أو باقرارها والتعزير في غير ذلك يقال فيه تعزير تكذيب ولا
يستوفى الا بطلبها وتعزير التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعاه من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة المذكورة لا يستوفى الا بطلبها
على الصحيح (ولو عفت عن الحد وأقام بينة بزناها أو صدقته) فيه (ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تفسد (أو جنت
بصدقته) ولا ولدت في الصورتين أيضا (فلا لعان في الأصح) اهدم الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الأولى ولا تنفذ طلبه في صورتين
الأخيرتين والثاني له اللعان لفرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بإيجاب حد الزنا عليها ويستوفى في الجنونة بعد اقضائها ان لم تلعن وانما
كان في الصور الخمس وله اللعان لنفيه قطعا (ولو ألبسها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها بزنا مطلق أو مضاف إلى زمن على

(ما بعد النكاح) لأن كان ولد بلا حقه) يريد نفيه وقناه في لعانه كافي صلب النكاح ويسقط حد القذف منه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف إلى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانه ما إذا لم يكن ولد فلا يلحقه ويحد وقبل بلاعن أن أضاف الزنا إلى حالة النكاح ويدخل الولد الحمل فلاعن قبل انفصاله في الأظهر فإن لاعن وبأن أن لاجل بان فساد اللعان (فان أضاف) الزنا (الحق) أي ضمن (قبل نكاحه فلا لعان أن لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان) ولد (في الأصح) (٣٩) والثاني اللعان لأنه قد يظن

الولد من ذلك فزنا فينفيه باللعان وأوجب بأنه كان حقه حقيق أن يطلق القذف ولا يؤرخه (لكن له إنشاء قذف) مطلق (وبلاعن) نافية للولد ويسقط عنه بلعانه حد القذفين فإن لم يضمن حد وعلى مقابل الأصح ورجحه أكثرهم كقوله في الشرح الصغير إذا لاعن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لأنها لم تطلق فراشه حتى يتنقم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق ففي تأيد حرمتها عليه وجهان الأصح نعم وعلى مقابله قال في الروضة هل يقتصر إلى محلل كالطلاق الثلاث وجهان الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد توهمين) بأن ولدتهما معا أو أحدهما بعد الآخر وبينهما أقل من ستة أشهر لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع في الرحم وللعن ما هو رجل وولد من ماء آخر قال التوهمان من

(قوله ما بعد النكاح) أي بعد عقده فهو في حال نكاحه (قوله فلا بلاعن) هو المتمد (قوله في الأظهر) هو المتمد كما تقدم (قوله وكذا ان كان الخ) هو المتمد (قوله مطلق) أو مضاف لما بعد نكاحه كما مر (قوله في أحد الوجهين) هو المتمد (قوله الأصح نعم) المتمد بخلافه فلا تنأيد الحرمة (قوله الصحيح) المتمد بخلافه أيضا فلا بد من تحليل (قوله يجمع) وفي نسخة يجتمع وعلى الأولى بقرأ الفصل مبينا للجهول بدليل رفع ولد بعده (قوله لحقه الآخر) ويحد بقذفها مناقضة كلامه (قوله فسكت عن نفيه) أي لم ينفعه فوراً ومثله لومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفي الأول (قوله لحقه الأول) ولا يحد لقذفها في هذه لأنه بحكم الشروع وانما لم يذنب الثاني ببالا وللقوة الذنب فانه ثبت بغير استلحاق مع الامكان ولأنه ثبت بعد نفيه ولا عكس (قوله ستة أشهر فصاعداً) فيه مع ما قبله نظر إذ ما بين الستة ودونها يصدق بلحظة وكونه معها لا يجتمع ماء الرجلين وبدونها لا يحتمل ماؤهما تناقص لأنهما قد اجتمعا في جميع المدة قبل تلك اللحظة اتفاقاً وبذلك علم فساد قول بعضهم إن المراد أنه لا يجتمع ميان لتخليق أو أن في الرحم قوتاً متعددة إذا نزل المني في واحدة انسدت فتأمل ذلك وحرره وراجعته من مظاهر

(كتاب العدد)

اسم من اعتد أو جمع عدة بكسر العين فيها وهي لغة مأخوذة من العدد بفتحها لاشتغالها عليه غالباً وضمها لنحو أمة القتال وجمع هذه عدد بضم العين أيضاً (قوله وهي) أي شرعاً (قوله تعرف الخ) هذا هو الأصل فيها فإن أصل مشروعتها لصيانة الأنساب وصيانة اختلاط المياه وقد تكون للتعبد أو للتجمع كما سيأتي والطلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقرع مع حصول البراءة به (قوله حرة) ولو يظنه أو في الواقع فلو طوى أمة يظنها حرة اعتدت كحرة نظراً لظنه أو حرة يظنها أمة فكحرة نظراً للواقع (قوله بفرقة حي) ومنها مسخه حيواناً (قوله وفسخ) منه أو منها بالغيب مثلاً (قوله كالحان ورضاع) هما انقصاص كالردة لافسخ فإن كانا مثاليين للفسخ فالمراد به ما يميم الانقصاص فتأمل (قوله بعد وطء) ولو نفي دبر أو بد كخصي أو صغير يمكن وطء كباقي أرد ذكر أشل أو زائد على سمت الأصلي فقط وضبط الزكشي الوطء الموجب للعدة بما لا يوجب الحد على الواطئ وإن أوجب على الموطوءة نعم قال شيخنا لا تجب العدة بوطء المكره

[قوله ما بعد النكاح] أي بعد عقده [قوله كافي صلب النكاح] قاله الزكشي وأولى لأن اللعان حجة ضعيفة فإذا أثرت مع قيام الفرائض فبعد انقطاعه أولى [قوله فان أضاف] مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال الزوجية وأضافه إلى ما قبل النكاح [قوله في أحد الوجهين] لعل سبب التعريف أنها وجهان مذكوران في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد إذا كان هناك ولد ثم قذف ولاعن فإن الظاهر أن في وجوب الحد عليها خلافاً وأن الأصح عدم الوجوب لعدم تلطيف الفرائض [قوله فسكت عن نفيه] جعل الزكشي مثل ذلك ما لو مات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفي الأول .

(كتاب العدد)

[قوله النكاح] خرج الوطء في غير النكاح فلا عدة فيه إلا في وطء الشبهة .

ما هو رجل واحد في حل فلا يصح أن يبنى أحدهما ولو قناه باللعان ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفي أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت نفيه لحقه الأول مع الثاني أما إذا كان بين وضئ الولدين ستة أشهر فصاعداً فهما حلالان يصح نفي أحدهما (كتاب العدد) جمع عدة وهي مدة قتر بص فيها المرأة لتعرف براءة رجها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حي بطلاق وفسخ) كالحان ورضاع (وإنما تجب بعد وطء) بخلاف ما قبله لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن

فالمسلم طهر من عدة (أواستدخل منه) لانه كالوطء (وان يتيقن براءة الرحم) كافي الصغير تعبد (لا بخلو في الجديد) والقديم حكم
مكلم الوطء لأنها مظنة (وعدة حرة ذات اقراء) بأن كانت نجس (ثلاثة) قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والقروء) الذي هو
واحد الأقراء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمان الطهر لأن الطلاق في
الحيض حرام كما تقدم وزمن العدة يعقب زمن الطلاق وقد يراد بالقرء الحيض كافي حديث النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقراءها
والقروء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل إنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان
طلعت طاهرا) وقد بقي من زمن (٤٥) الطهر شيء (انقضت بالطنن في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة في ذلك

بان يحسب ما بقي من الطهر
التي طلعت فيه قروءا سواء
جامع فيه أم لا ولا بعد في
تسمية قروءين وبعض
الثالث ثلاثة قروء كإفسر
قوله تعالى الحج أشهر
مطلوبات بشئوال وذی
القدمة وبعض ذی الحجة
فلن يبين من زمن الطهر
شيء كان قال أنت طالق آخر
طهره فانما تنقض عتبتها
بالطنن في حيضة رابعة
(أو) طلعت (حائضا في
رابعة) أي فتقضي عتبتها
بالطنن في حيضة رابعة
لتوقف حصول الأقراء
الثلاثة على ذلك (وفي قول
بشروط يوم وليلة بعد
الطنن) في الحيضة الثالثة
في الأولى والرابعة في الثانية
ليعلم أنه حيض وعلى الأول
أي الاكتفاء بالطنن
نظرا إلى أن الظاهر أنه دم
حيض لو انقطع لدون يوم
وليلة ولم يعد حتى مضى
خمس عشر يوما تبينا أن

ولمحقته الولد كإفسر لأن سقوط الحد عنه لشبهة الإكراه لأنه مباح له بل هو آثم فراجع (قوله) أواستدخل
منه (ولو في البدر أو من محبوب أو خصي أو غير مستحكم لا من مسموح والمراد المنى المحترم بأن لا يكون حال
خروجه محرما لذاته في ظنه أو في الواقع فشمّل الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلا أو باستمناء يبيدها أو
بوطء أجنبية يظنها حليلته أو عذسه أو بوطء شبهة كمنكاح فاسد أو بوطء الأب أمة ولده ولومع علمه بها فإذا
استدخلته امرأة ولو أجنبية عالمة بحاله وجب به العدة ولحقه به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء
وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كزنا والاستمناء بيد غير حليلته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر أو
الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظننه غير محرم كافي شرح شيخنا لكن تقدم عن
الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب إليه وهو ظاهر من حيث الفرائض وبما ذكره علم
أنه كان الأولى للصنف اسقاط الضمير في منية قائل (قوله كافي الصغيرة) أي التي يمكن وطؤها إذا فلا عدة
به وكذا الصغير الذي لا يمكن وطؤه صرح بذلك المتولي في الأولى والزركشي في الثانية فراجع (قوله) وعدة
حر ولو في ظنه وان خالف الواقع أو عكسه كإفسر أو التحقت بدبر الحرب بعد ذلك واستترت ولو في أثناء
العدة (قوله ذات اقراء) ولو باقراها ولا يقبل رجوعها بعده (قوله بأن كانت نجس) وان كانت حاملا من
زنا ولو احتملا لا فيصبح نكاحها بعد الأقراء ويجوز وطؤها ولومع الحمل وان اتقى الحد في المحتمل للشبهة (قوله
ثلاثة) ولو مستحاضة غير متحيرة بأقراءها المردودة إليها وان جلبت الحيض بدواء (قوله والقروء بضم القاف
وفتحها مشترك) قال ابن الحاجب وعليه أجمع أهل اللغة (قوله ويجمع الخ) وقال ابن الأنباري إن الظاهر جمعه
فردء كافي الآية والحيض جمعه أقراء كافي الحديث المذكور (قوله في حيضة) قال في الروضة ولا عبرة بالطنن
في النفاس فيما هنا وما يأتي (قوله ثم لحظة الطمن) أي على أقول الأول أو اليوم والليلة على القول الثاني (قوله

[قوله وان يتيقن] أي لأن الانزال خفي فأدير الأمر على السبب الظاهر وطرده في سائر الوطئات العموم مفهوم
قوله تعالى من قبل أن تمسوهن [قوله مقام الوطء] قال بذلك عمر وعلي وقول الصحابي حجة في القديم [قوله
والقروء الطهر] قال الغزالي رحمه الله تعالى يشهد لذلك أن العدة وجبت تربصا عن النكاح وذلك جدير بأن
يكون في وقت الاستمتاع بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض [قوله الذي هو الخ] يريد أن الذي يحكم
عليه بالطهر هو هذا والا فالقروء لغة سيأتى تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك [قوله والقروء بالفتح الخ]
يريد أن ماضى تفسير مراد وهذا تفسيره الغزوي [قوله وقد بقي] أي هذا هو المراد وان كانت
العبارة صادقة بغيره أيضا [قوله وفي قول الخ] هذا الخلاف جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض

[قوله]

العدة لم تنقص بما ذكر ثم لحظة الطمن أو اليوم والليلة ليستا من العدة بل يتيقن بهما

اقتضاؤها وقبل ههنا فتصح فيها الرجعة على هذا دون الأول (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عتبتها بالأشهر
(قروء اقروا) بناء على أن القروء انتقال من طهر إلى حيض أم طهر مختوش (يفتح الواو بدمين) ان قلنا بالأول فيحسب وتنقض عتبتها
بالطنن في حيضة ثالثة أو بالثاني فلا يحسب وانما تنقض عتبتها بالطنن في حيضة رابعة (والثاني أظهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في
كيفية اعتبار الطهر المفسر به القروء هل هو طهر بين دمين أو طهر ينتقل منه إلى دم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني
واستمر نفس الانتقال قروءا حتى

اكتفى في انقضائه عدة من قال لها أنت طالق في آخر طهره أو معه بالظن في حيضة ثالثة وعلى الآخر أنما تنقض عدتها بالظن في حيضة رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا سنيا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدمين يصدق بدمي الحيض و بدم النفاس ودم الحيض كما في القرء الأول لمن طلقت في طهرها من نفاس ثم حاضت ولو قال في القول الأول الى دم لصدق بدم النفاس أيضا فيمن بلغت الحمل دون الحيض ولو قال لها حالة حملها أنت طالق في كل قرء طلقها بناء على أن القرء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق طلقه في الحال لأنه ظهر ينتقل منه الى دم النفاس وعلى أنه الطهر بين الدمين لا تطلق حتى تنزع وتظهر من النفاس كذا إذا كرفى الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولى وأقره (عدة مستحاضة) غير متحيرة (بأقرائها المردودة) هي (البا) حضا (٤١) وطهرها وقد تقدم في الحيض أن المعتادة ترد إلى عاداتها في

الحيض والطهر والميزة إلى التمييز الفاصل بينهما والمبتدأة ترد في الحيض إلى أقله وفي قول إلى غالبه وفي الطهر إلى باقي الشهر أي الثلاثين يوما من حين رأت الدم فتتقضى عدتها بثلاثة أشهر عديدة (ومتحيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقعها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها بطول الانتظار والتعطل وعلى الثاني لا يزداد في ثبوت الرجعة وحق السكنى على الثلاثة أشهر بخلاف حرمة نكاح غير الزوج لها احتياطا فما يتعلق بها والاعتبار بالأشهر الحلالية فعلى الأول أن انطبق الطلاق على أول الهلال فذاك وإن وقع في أثناء الشهر الهلالي فإن بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب

بفتح الواو) لأنه أحاط به غيره وبكسرها للحيض بغيره (قوله بدمي الحيض) وكذا بدمي نفاسين (قوله وعلى أنه الخ) مرجوح والمعتمد وقوع الطلاق في الحال كالثاني قبلها والاحتواش إنما اعتبر للتكرار لا للتسمية ولذلك كانت من لم تحض تعدد بالأشهر وإن سبق لها نفاس على المعتمد (قوله ومتحيرة) وكذا مجنونة لم يعرف لها حيض ولا طهر (قوله أكثر) أي يوم وليلة فأكثر على المعتمد (قوله أو خمسة عشر) أو أكثر منها بأقل من يوم وليلة كما تقدم (قوله قال أكثرهم) هو المعتمد وإنما لم يعتبر لحظة من الشهر الرابع لاحتمال أن آخر ما قبله طهر (قوله بأن عتق بعضها) دفع به التكرار في كلام المصنف (قوله بقره بن) نعم لزوج لقيطة فأقرت بالرق اعتدت للحياة كحرة نظرا لحقه وللموت كأمة نظرا لحق الله تعالى وإنما اختلفت العدة في الحررة والرقبة مع أنها من توابع الأمور الجبلية لأنه لما كان المقصد الأصلي من العدة براءة الرحم وهي تحصل بقره واحد وقد ورد الشرع بكونها في الحررة ثلاثا احتياطا وكانت الأمة على النصف منها اعتبر فيها قرآن وإنما كانت القرء الثاني لتعذر معرفة نصفه قبل تمامه (قوله ثلاثة أقوال)

[قوله بناء الخ] هذا البناء زيفه الإمام بأن القائل بالانتقال يشترطه من الطهر إلى الحيض والذي تقدم للمصنف لم يكن طهرا قال ابن الرفعة لأنه من طهرت وذلك إنما يكون حقيقة بعد حيض ولم يوجد ومقتضى ذلك أن لا يعتد به قرءا على القولين اه قال الزركشي ومقصود التصحيح في المنهاج المسئلة المبني عليها ليعلم حكم المبني [قوله والثاني أظهر] استشكله الرافعي وكذا النووي بوقوع الطلاق في الحال على من قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلقه وأجاب باحتمال أن ترجيحهم فيها لمضي يخصها لا تكون القرء هو الانتقال وبين الزركشي المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لأجل براءة الرحم ورجح الطلاق في مسئلته لوجود الاسم ثم لا يخفى أن هذا الحكم الذي ذكره الرافعي رحمه الله تعالى يشكل على مسئلة الشارح الآتي نقلها في الروضة عن المتولى [قوله إلى دم] لم يقل إلى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية [قوله بثلاثة أشهر] وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبني على وجوب الاحتياط عليها فإن قلنا كبتدأة بثلاثة أشهر جزما أي هلالية لا على الوجه الآتي في كلام الشارح رحمه الله تعالى لأنها إذا جعلت كبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الهلال لأنه الغالب كما سلف في باب الحيض فتكون عدتها في الحقيقة بالأقراء لكن ابتداء حيضها من أول الشهر [قوله على الخلاف الآتي] أي والأصح منه الأول [قوله كالقنة] روى أبو داود طلاق القنة طلقتان وعدتها حيضتان وفيه راتوكتام فيه لكن اعترض برواية أخرى وأيضا الأمة على النصف من الحررة في الحد والقسم فكذا هأنتم لا فرق في الأمة المذكورة بين الوطء واستدخال الماء ونحو ذلك مما سلف في الحررة

(٦ - قلوبني وعبرة - رابع) ذلك قرء لا اشتاله على طهره لا محالة وتعد بعده بشهرين هلالين أو خمسة عشر يوما فنادونها فني وجه يحسب قرءا أيضا لأن الغالب أنه طهر وأن الحيض في أول الهلال والأصح لا يحسب قرءا لاحتمال أن يكون حيضا وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية لأن الأشهر ليست متأصلة في حقها حتى تنفي على المنكسر وأشار بعضهم إلى تأصلها في حقها كمن لم تحض أو يشئت وعلى هذا تمسكت شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو تمسكت تسعين يوما لمن الطلاق على الخلاف الآتي قريبا في الآيسة (وأمره ومكاتبه) ومدة (ومن فيها رق) بأن عتق بعضها (بقره بن) كالقنة (وإن عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الأظهر أو بينونة فامة في الأظهر) ويتحصل من جميع المسائلين ثلاثة أقوال أحدها تكمل

حرة مطلقا لوجود الحق في العدة والثاني عدة أمة مطلقا وطرق الحق لا يغير ماوجب والثالث الأظهر نسكامل الرجعية عدة حرة لأنها كالزوجة فكأنها اعتقت قبل الطلاق والبائن عدة أمة لأنها كالأجنبية فكأنها اعتقت بعد انقضاء العدة (وحررت لم تحض) أصلا (أو يشتت) من الحيض (ثلاثة أشهر) (٤٢) قال تعالى واللاتي يشسن من الحيض من نساكنكم ان ربنكم فعدهن ثلاثة

أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدهن كذلك والولد بالأشهر الحلالية والأمر ظاهر ان انطبق الطلاق على أول الشهر كأن علقه به أو بانسلاخ ماقبله (فان طلقت في أثناء شهر فعده هلالان وتكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع وقبل بانكسار شهر ينكسر ما بعده لأن المنكسر يتم بما يليه فينكسر أيضا فتعدت بنسعين يوما من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنتقل إليها كالتيتم إذا وجد الماء في خلال التيمم (وأمة) لم تحض أو يشتت (بشهر ونصف) على النصف من الحرة (وفي قول شهران) لأنها مبدل عن القريين في ذات الأقراء (وفي قول ثلاثة) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعد ما فان الولد يتخلق في ثمانين يوما ثم

وفي أفراد كل على حديثها قولان وهذا في غير المتحيرة وأما هي فان طلقت في ابتداء شهر فكذلك أوفى أثناؤه فان بقي منه أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر هلالى فقط وأودونها لها واعتدت بعده بشهرين هلالين على المتمد (قوله لم تحض) وان ولدت وراثت فاسا كما مر (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخونه والاقتلانة بالأهلة كما في السلم (قوله حاضت فيها) خرج ما بعدها فلا يؤثر في انقضاء العدة كذا في شرح شيخنا الرملى والخطيب وغيرهما وهذا فيمن لم تحض أصلا قبل الفرقة فتعدت بالأشهر اذا لم تحض فيها وان لم تصل الى سن اليأس أو حاضت بعدها كذلك وأما الآية بعد الحيض فسيأتي حكمها وهو أنه اذا حاضت ولو بعد الأشهر تعود الى الحيض مالم تنزوح (قوله وما يتعلق بالطبع الخ) تقدم الجواب عنه (قوله ومن انقطع دمها) حرة وأمة سواء انقطع قبل الطلاق أو بعده في العدة على المتمد كما يأتي (قوله فتعدت بالأشهر) وعلى هذا فيمتد زمن الرجعية الى اليأس قاله شيخ شيخنا البرلسى وأصدق في بلوغها سن اليأس يمينها على المتمد قالوا وهذه امرأة ابتليت فلتصبر (فتبينه) يظهر أن نفقة هذه المرأة ونحوها في المدة التي هي غير محسوبة من العدة لا تلزم الزوج على نظير عدة شبهة تخلت في عدة طلاق وقد يفرق لكون سيأتي أنها لا تلزمه فراجعه وحرره (قوله وفي القديم) وبه قال الامام مالك وأحمد (قوله وجبت الأقراء) فان انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت الأشهر الثلاثة ولا تلقى العدة فلو عاد الدم آمنت على الأقراء للماضية

نعم لو وطئت بشبهة تلك الميمن وجب الاستبراء به بقوله فقط (قوله عدة حرة مطلقا) رجعه العراقيون وغيرهم قال الزركشى ونص عليه وهو المختار لأن ما اختلف به العدة ينظر فيه لانتهاه دون الابتداء كعتدة بالأشهر اذا عرض الأقراء في أثناءها ولأن الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للعقد (قوله لم تحض) هو شامل كما قال الزركشى قلاعن الروضة لمن ولدت ولم تنز فاسا ولا حيضاسا بقا فتأخذ بثلاثة أشهر (قوله وجبت الأقراء) ولا يحجب ما مضى قراء في الأولى وكذا الثانية إلا إذا كانت تحيض قبل اليأس (قوله في ذات الأقراء) أي في الحرة ذات الأقراء فانها عند اليأس تعتد بثلاثة أشهر بدلا عن ثلاثة أقراء فالشهران بدل عن قريين (قوله لأن الماء الخ) أي طارق انقضاء عدتها بقريين لأن الحيضة الواحدة تدل على البراءة والزيادة عليها تعبد موضوع على التفاضل فطارقت الحرة فيه الأمة (قوله تصبر الخ) قضى عثمان رضى الله عنه في المرض بذلك برأى على وزيد رضى الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالاجماع من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين (قوله أو نياس) انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضى بثلاثة أشهر كخطيره السالف في المتحيرة الظاهر الأول (قوله أو لأهلة) فكذا في الجديد [أي لأن الأشهر لم يجعل الامن لم تحض وللأيسة وأيضه فلا بد للاقطاع من سبب وان خفي (قوله فتعدت بالأشهر) ظاهر الخلاف كغيره أنه لا فرق في ذلك بين الاقطاع بعد الطلاق وقبله وحينئذ فلا يلحقها ثم حاضت مرتين مثلا ثم بلغت سن اليأس وانقطع الحيض تعتد بثلاثة أشهر وهو موضع نظرو الوجه أن يحسب لها القراء أن ثم نسكامل العدة بشهر ويحمل كلامهم هذا على من انقطع حيضها قبل الطلاق (قوله تسعة أشهر) استدلل له في القديم بما رواه سعيد بن المسيب عن عمر قال البيهقي عاب الشافعى على من خالف أثر عمر وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه فكيف

يبين الحمل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع بالرق والحرية (ومن انقطع دمها لجة) تعرف (كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعدت بالأقراء (أو نياس فبالأشهر) وان طالت مدة الانتظار (أو لأهلة) تعرف (فكذا في الجديد) تصبر حتى تحيض فتعدت بالأقراء أو نياس فتعدت بالأشهر (وفي القديم) قد يص تسعة أشهر) مدة الحمل غالبا (وفي قول) من القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أمره فيها وجبت الأقراء

ثم تعبد بالأشهر) الخالم يظهر هل (فصل) الجديد ولو حاضت بعد اليأس في الأشهر وجو على الأصل وحسب ما مضى من الطهر قرأ (أو بعد ما قاله) أقهر ما ان نكحت) زوجا آخر (فلاشي) عليها (والأقراء) عليها والثاني لاشي عليها طلقا لا قضاء عدتها في الظاهر بالأشهر والثالث عليها أن تعبد بالأقراء مطلقا لتبين أنهما من ذوات الأقراء لا آيسة فيتين بطلان النكاح والأول في قوله لاشي عليها أن نكحت نظر إلى انقضاء عدتها في الظاهر مع نطق حق الزوج بها وما ذكره على الجديد بعد اليأس بأن مثله على القديم بعد التبرص (ع ٤٣) فلا حاضت بعده في أشهر العدة انتقلت

إلى الأقراء أو بعده قبل أن تنكح انتقلت إلى الأقراء أيضا على الأصح ونسب إلى النص وقيل لاشي عليها أو بعد أن نكحت فلاشي عليها ويستمر النكاح وقيل يتبين بطلانه وعليها أن تعبد بالأقراء (والمتبر) في اليأس على الجديد (يأس عشرين) من الأبوين لتقاربهن في الطبع فإذا بلغت السن الذي ينقطع فيه حيضهن فقد بلغت سن اليأس (وفي قول) يأس (كل النساء) بحسب ما يبلغ من خبره ويعرف وأقضاء اثنتي وستون سنة وقيل ستون وقيل خمسون (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم) ونقل ترجيعه في الشرح الصغير من الأكثرين وقال في الكبير إيراد أكثرهم يقتضي ترجيعه وفي المحرر أن الأول أقرب إلى الترجيح (فصل عدة الحامل بوضعه) أي الحمل قال تعالى وأولات الأنجال أجلهن أن يضعن جنهن (بشرط نسبه إلى ذي العدة ولو احتمالا كمنى بطلان) فإذا لاعت الحمل ونفي الحمل انقضت عدتها

(قوله حق الزوج) خرج به السيد فلا يعتبر حقه فتعود إلى الأقراء ولو فارقه الزوج هل تعود إلى كل العدة لزوال المانع أولا لأنه أتى راجعه (قوله من الأبوين) الأقرب فالأقرب (قوله من خبره) عائد إلى كل أفراد ما لم يغير أهل زمانها كما قاله الأكثرون وخرج عن بطلان خبره طوف نساء العالم فلا يشترط وإنما اعتبر انتقالها إلى الأقراء وإن خالفت عادة النساء على خلاف ما في الحيض لأن الاستقراء فيه أتم منه هنا (قوله وأقضاء اثنتي وستون سنة) هو المصنف

(فصل في انقضاء العدة بالحمل وما مضى) (قوله بوضعه) وإن ماتت عقبه أو كان وجوده بعد مضى الأقراء أو الأشهر أو طالت مدته وتبين به وجوب النفقة وغيرها بما مضى (قوله ذي العدة) زوجا كان أو ذا شبهة ولو بدعواها كما يأتي (قوله والمرأة مصدقة الخ) ولقد كانت لو أنت بولم أر مع سنين فأكثر وقتنا لا تنقض به وادعت أنه راجعها أو جسد كسها أو وطئها بشبهة وأمكن انقضت عدتها به وإن اتفق عنه لأنه لا يلحقه إلا بحدوثه فتقوله كمنى بطلان مثال الاستقضاء خلافا لبعضهم (قوله فإن لم يمكن نسبه) أي لم يعلم نسبه إليه بأن علم أنه من زنا أو جهل حاله فلا تنقض به (قوله من لا ينزل) أره سوج وكذا يجب لو لا يمكن استدخال منه والاعتقاده به وعلى هذا يحمل التناقض وخرج بقوله لا ينزل ما لو أمكن إزاله فتتقضى العدة بوضعه ويلحق به الولد لإحكام ما يوضع بالزنا لا بفراجه (قوله وانفصال كنه) ولو جسد موته كيباني خلاف انفصال بفسه كغالب الأحكام (قوله ثانی نوسمين) وكذا الثالث حيث كان بينه وبين الأول دون سنة أشهر والأفلات توقف العدة عليه وإن اتبع النوام الثاني (قوله وتنقض بميت) بعد انفصاله وإن مات في بطنها

يجوز خلافه قال الباقري وأفتيت به لما فيه من دفع الضرر عن النساء لا سيما في الثوب وكما في المتغيرة تعبد بثلاثة أشهر وأعلم أن محصل أقوال القدماء المذكورة اعتبار مدة الحمل الغالب أو الأكثر أو الأقل [قوله ثم تعبد بالأشهر] أي تعبدوا أو استظهارا [قوله ويحسب ما مضى] هذا إن كانت رأيت الدم فها مضى والأفلا بدم ثلاث كذا استدركه الزركشي وصورته فيمن شرعت في العدة بالأشهر بعد سن اليأس أو قبله ثم حاضت قبل فراغه الكن لا يحن أن كلام المنهاج هنا فيمن كانت تحيض وأما هذه الصورة فهي السالفة في قول المنهاج وهل بحسب طهر من لا تحض قرأ قولان الخ وفي قوله وسرة لم تحض مع قوله فإن حاضت فيها وجبت الأقراء (قوله من الأبوين) الأقرب فالأقرب بخلاف مهر المثل فإنه يعتبر فيه نساء العصابات ولو اختلفت عادتهن فينبغي مراعاة الأكثر فإن لم يكن أكثر فيحتمل أقلهن عادة ويحتمل أقصاهن (فصل عدة الحامل بوضعه) [قوله إلى ذي العدة] زوجا أو غيره [قوله باعان] كذلك المني عنه بغير ذلك فيالأوت به لأكثر من أربع سنين وادعت أنه راجعها أو وطئها بشبهة وأنكر فانه لا يلحقه وتنقض به العدة وإلى هذا ونحوه أشار بالسكاف في قوله كمنى [قوله وانفصال كنه] قال ابن أبي الدم لوفصل بين ما انفصل غالبه وغيره لكان متجهوا أعلم أن سائر أحكام الجنين باقية ما لم انفصل كمنى نورته وسراية الفتق إليه وتبعيته للام في البيع وعدم الاجزاء عن الكفارة وإيجاب الفدية ونحو ذلك لكن ذكر في باب الفدية ما يخالفه [قوله دون سنة أشهر] جعل في الوسيط للسته حكم مادونها وظلها الرافق ورد ابن الرضة

بوضعه وإن اتفق عنه في الظاهر لا يمكن كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند الامكان فإن لم يمكن نسبه إلى صاحب العدة فلا تنقض بوضعه كمنى طالت حتى لا ينزل وأما ما جعل فتتقضى عدتها بالأشهر لا بوضع الحمل لا تنفاه عنه وكذا من مات أو طلق زوجته وأنت بولم تلد ست أشهر من النكاح لا تنقض عدتها بوضعه لا تنفاه عن الزوج (وانفصال كنه حتى ثانی نوسمين) للظاهر الآية (ومنى تحلل دون سنة أشهر) من نوسمين (نوسمين) بخلاف ما إذا تحلل ست أشهر فأكثر فالثاني محل آخر (وتنقض بميت) كالملى لا طلاق الآية (لاسلطه) لأنها

لا تسمى حلالاً ولا يقين كونها أصل الولد (و بمحضة فيها صورة آدمى خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عندهن كلك كانت ظاهرة عند غيرهن
أضاً يظهر بداً وأصبح أو ظهر أو غيرها (فان لم تكن صورة) أصلاً لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمى) لو ثبت
لتصورت (اقتضت) بوضعها (على المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم وفي قول لا تنقض به خرج من نصه على أن أمية الولد لا تثبت
بذلك لا تنقضاء اسم الولد وقطع بعضهم بالأول ولو شكك القوابل في أنها لحم آدمى لم تنقض بوضعها قطعاً (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر رجل للزوج
اعتدت بوضعه) ولا اعتبار بما مضى (٤٤) من الأقراء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو ارتأيت فيها) أى في العدة المذكورة

ولم يثبت وجوب نكاحها (لم
تصح) آخر بعد تمامها
(حتى يزول الريبة) فان
نكحت فالتكاح باطل
للتردد في انقضاء العدة
(أو بعدها) أى ارتأيت
بعد العدة (وبعد نكاح)
الآخر (استمر) النكاح
لا نقضاء العدة في الظاهر
وتعلق حق الزوج الثاني
(الآن تلد لهن ستة أشهر
من عنده) فيبين بطلانه
والولد الاول بخلاف
ما إذا ولدت ستة أشهر
فأكثر فالولد الثاني (أو
بعدها قبل نكاح) الآخر
(فانصهر) عن النكاح
نكاحاً (لنزول الريبة فان
نكحت) قبل زوالها
(فالذهب) المنصوص
(عدم ابطاله في الحال)
لأننا حكمنا بانقضاء العدة
في الظاهر ولا تنقض الحكم
بمجرد التمسك بل نقف (فان
علم مقتضى) أى مقتضى
ابطاله بأن ولدت لهن ستة
أشهر منه (أبطلناه) والا

ومكث أعواماً كثيرة ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة وضاع صدقت جينها (قوله) ولا
يقين الخ) فيه بحث من وجوب الفصل بها وإيجاب النفاس عقبها (قوله) أخبر بها) ولو ضمير لفظ
شهادة الا عند حاكم (قوله) القوابل) المراد أهل الخبرة بذلك ولو ذكورا وأقلامهم في النساء أربع
ويكتفى اخبار واحدة في الجواز باطنا (قوله) من نصه على أن أمية الولد لا تثبت بذلك) ومن نصه
على عدم وجوب الفرة فيها ولذلك تسمى هذه مسألة النصوص ، وفرق بأن المدار هنا على براءة
الرحم وأصل آدمى أول من الحيض كذا قالوا وفيه نظر لوجود مثل ذلك في العلة مع عدم
الانقضاء بها كإمساكها وتعليقها بعدم يقين أنها أصل آدمى يجري هنا لأن قول القوابل ان المحضة أصل آدمى
لا يفيد اليقين ولذلك لم يعتبروه في العلة فتأمل (قوله) لم تنكح) فيحرم عليها ذلك (قوله) باطل) أى
ظاهراً فلو تبين عدمها صح كإلحاق مال مورثه أو زوج أمته طائفاً بحياته فإن ميتاً طاف شيخنا (قوله)
والولد الاول) ان أمكن كونه منه دون الثاني (قوله) فالولد الثاني) ان أمكن كونه منه وإن أمكن
كونه من الأول لقيام فراشه فان لم يمكن من واحد منهما فالصحيح لا يبطل النكاح كإي شرح الروض
وبه قال شيخنا وكالتا وطه الشبهة (قوله) ندبا) فيكره نكاحها وفي الروضة أنه خلاف الأولى (قوله)
أبطلناه) ان أمكن إلحاق الولد بالأول أخذاً بقوله علم (قوله) والا) بأن لم يعلم مقتضى البطلان بأن لم تلد أصلاً أو
ولدت ولداً لا يلحق بواحد منهما بأن كان بينه وبين الأول فوق أربع سنين وبين الثاني دون ستة أشهر فلا
ينبطه كاتقدم (قوله) لحقه) وان أقرت بانقضاء عدتها قبله ولو بالأقراء لأن حق الولد في النسب لا يلحق
بأقرباها (قوله) سياق كلام المصنف) بقوله أي أنها فلذلك حله عليه (قوله) وفيه تساهل) لعل المراد بالتساهل

ما قاله الرافعي بأنها إذا ولدت ستة أشهر فقط لا يكون أقل مدة الحمل حاصل لعدم وجود لحظة الوطء وإذا سقط
منها لحظة الوطء خرجت عن أقل مدة الحمل فكلام الوسيط صحيح (قوله) أخبر بها القوابل) حكى أن ذلك وقع
في زمن الاصطخرى فأنكره عليهم ففسلها فظهر التخطيط (قوله) وقلن هي الخ) قال الردياني كأن طريق
علمهم بذلك أن يشاهدن شيئاً من العروق والأعصاب الدالة على أنها حية ولد (قوله) فالتكاح باطل) أى
ولو انكشفت بعد ذلك عدم الحمل (قوله) فلتنصرب ندبا الخ) أى لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك الى
ما لا يريبك (قوله) فان نكحت الخ) مثله ما لو راجعها (قوله) نقف) قال القاضي ليس هذا كإلحاق على
القديم لأن مقتضى هنا بالصحة ثم رفع العقل ليعني يظهر (قوله) لأربع سنين) استشكله الشيخ عز الدين من
حيث كثرة الفساد في هذا الزمان (قوله) فلا يلحقه) ولكن تنقض به العدة ان ادعت وطء الزوج لها
بنسبة وان أنكر ومثله لو كان الطلاق رجعيًا وادعت رجعة وان أنكر (قوله) قبل الابانة) عبارة

فلا ينبطه والطريق الثاني في ابطاله قولان للتردد في انتفاء المانع في الحال وان بان انتفاؤه بناء على
القولين فيمنع باع مال مورثه على ظن حياته فإن ميتاً وظهر مما الصحة كاتقدم في باب (ولو أناتها) بخلع أو غيره (فولدت لأربع سنين) فما
هوها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أو الأكثر) منها (فلا) يلحقه لأن مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق
أكثرهم الأربع سنين من وقت الابانة كما هو سباق كلام المصنف أيضاً قال الرافعي وفيه تساهل والقول بمائة أبو منصور التميمي حنرفا
عليهم من وقت الحمل قبل الابانة والازدات مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجعيًا) والحال ما تقدم من الايمان بولده لأربع سنين
أو لا أكثر (حسبت العدة من الطلاق) لأن الرجعية كالإيمان في تحريم الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجته

كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم أنه قد يوجد قبل وقت الابانة زمن كأيام أو شهور مثلا لا يمكن فيه الاجتماع وإذا انضم ذلك إلى الأمر بعة المعتبرة من الابانة لزم زيادة مدة الحمل عليها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدريب وما سلكه شيخ الاسلام في المنهج في معنى التسهل غير موقوف بالمراد إن لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله وفي اطلاق القولين) وهما اعتبار الطلاق على الأول وانصرام العدة على الثاني (قوله التسهل) فالحق اعتبار إمكان الاجتماع وفيه بحث أذكر بما يلزم حالة الخلاف فتأمل (قوله هذا) أي عدم الحلاق على القول الثاني (قوله وحيث حكمنا) أي على كل قول من الأقوال السابقة (قوله ولها السكنى والنفقة) وغيرهما مما يقتضيه أحكام الزوجية (قوله فكأنها لم تنسكح) أي من حيث لحوق الولد وعدمه كما أشار إليه بقوله أو يكون الخ وأما ذلك كاح فصحيح كما قلناه في المطلب فراجع مع ما تقدم (قوله فاسدا) أي في الواقع لأن ظن الواطئ والجهو زان وعليه الحدود عليها ان علمت أيضا وخرج به نكاح الكفار إذا اعتقدوا محتمة فهو كالصحيح عندنا فهم ولا يحتاج لقافت (قوله بوضعه) أي أن فرق بينهما قبله (قوله لحقه) وانقضت عدته بوضعه بشرطه المذكور (قوله البائن) وكذا الرجعي على المعتد خلافا لليقيني (قوله وقد تقدم حكمه) ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرطه المذكور (قوله فان لم يكن قاطف) أي في دون مسافة القصر (قوله انتظر بلوغه وانفساه) ولا تتوقف العدة على ذلك بل إن أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم ينف عنهما اعتدت به عن أحدهما ثم تعد للآخر بثلاثة أفرأ بعده والا فان اتفقت عنهما اعتدت لكل بثلاثة أفرأ وتقدم عدة الأول.

(فرع) الحمل المجهول لا تحدد المرأة به لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقض به العدة ولا يمنع محبة النكاح كالمزور ولا يمنع الزوج من الوطء معه كالمزور لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو استدخلت ماء وشكت هل هو محترم أو من زوج

غيره قبيل الابانة [قوله وفي قول الخ] على هذا القول تكون فواشافي عدة الرجعية [قوله وعلى الثاني الخ] عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد أطلق الشيخ أيوب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين أحدهما يلحقه معنى أنت به من غير تقدير لأن الفرائض على هذا انما يزول بانقضاء العدة والثاني أنه اذا مضت العدة بالأقراء أو الأشهر ثم ولدت لأكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه لأنها محققا أنه لم يكن موجودا في الأقراء والأشهر فتبين بانقضائها وتصير كالمزور بالاطلاق ثم ولدت لأكثر من أربع سنين وهذا الثاني هو الأصح عند الأكثرين وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه وذلك أن قول هذا وإن استمر في الأقراء لا يستمر في الأشهر فان التي لا تحمل تعد بالأشهر فإذا حلت بان أن عدتها لا تنقض بالأشهر اهـ [قوله أو أكثر] أي فإذا كان لأكثر هل يبطل النكاح الثاني حلا على أنه من وطء شبهة من غيره أم يصح حلا على الزنا أو وطء شبهة منه محصل ما في شرح الروض عن ابن الرفعة والأذهرى والزر كشي الثاني [قوله لحقه] أي فتتقضى عدته بوضعه ثم تعد للأول بعد النفاس [قوله أيضا لحقه] أي إذا ألحقه بالثاني قال البند نيجي فلا تنقض عدة المطلق بهذا الوضع وإن احتمل كونه منه لأن الحلاق بغيره مانع [قوله انتظر بلوغه الخ] قال البند نيجي وعليها بعد وضعه أن تستأنف ثلاثة أفرأ احتياطا لأنه إن كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو من الأول فقد أوتت عدتها من الثاني ولا يمكن أن تبقى العدة حتى يتبين أمره للضرر وعبرة الروضة فإذا وضعت ومضت ثلاثة أفرأ حلت للأزواج قالوا إذا نفيها عنهما فمن الشيخ أبي حامد تكمل العدة عن الأول ثم تعد للثاني قوله في الحاشية ثلاثة أفرأ احتياطا حتى لو سبق قبل الحمل قرأ أن مثلا فلا عبرة بهما ونستأنف ثلاثة أفرأ احتياطا وله الرجعة قبل وضعه لا بعده لاحتمال كونه منه فتكون عدته قد انقضت به

التسهل الذي تبين في الشرح الصغير وعلى الثاني إذا أنت بولدا أكثر من أربع سنين من وقت انقضاء العدة بالأقراء لا يلحقه لأنها تتحقق انقضاء الحمل في الأقراء فتبين بانقضائها هذا إن أقرت بانقضائها والا فالولد يلحقه وإن طال الزمان لأن الطهر قد يتباعد سنين فتتمت عدة لطوله وحيث حكمنا بنبوت النسب تكون المرأة معتدة إلى الوضع فيثبت للزوج الرجعة إن كانت رجعية ولها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لبون ستة أشهر) من النكاح (فكأنها لم تنسكح) ويكون الحكم كما تقدم في الابانة بولود لأربع سنين أو أكثر إلى آخره (وان كان لستة) فأكثر (فالولد للثاني) لقيام فراشه وإن أمكن كونه من الأول (ولو نكحت في العدة فاسدا فولدت للامكان من الأول) دون الثاني (لحقه) وانقضت عدته (بوضعه) ثم تعد للثاني أو للامكان من الثاني) دون الأول (لحقه) كان أنت به لأكثر من أربع سنين من الطلاق البائن (أو) للامكان (منهما عرض على قاطف

فإن لحقه بأحدهما فلا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وإن ألحقه بهما أو أشبه الحال عليه أول لم يكن قاطف انتظر بلوغه وانفساه بنفسه

وان أمت به لزمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده لثبوت سنة أشهر من نكاح الثاني ولا كفر من أرجع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحدا منهما (فصل) اذا (لزمها عدتا شخص من جنس) واحد (بأن طلق ثم وطئ في عدة أقراء أو أشهر جاهلا) في بائن أو رجعية بأنها المطلقة (أو عالما في رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئ زنا لا سرمة له (فقد اختلفا فبقيت عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطئ) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق (وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها (٤٦) وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق بالوطئ وتسقط بقيتها قال وقياس ذلك أن

أو أجنبي (قوله البائن) وكذا الرجعي على العتمة كما تقدم (قوله لا يلحق واحدا منهما) ولا يبطل به النكاح كما مر.

(فصل) في فداخل العدين وهدمه (قوله جاهلا بأنها المطلقة) أو جاهلا بالتحريم وقرب عهد أو نسا بعبادة من العلماء والأفهور زان في عدة له شيخنا فراجع (قوله وقال الحلبي) مرجوح لأن عدة الطلاق أقوى فلا يرفعها الأضعف (قوله قال) ظاهر كلامه أنه راجع للحلبي وفي الروضة أن قال ذلك العبادي ورد عليه دعوى الاجماع (قوله وبالمرجوح) هذا هو الراجح المقتضى في المذهب وهل الشارح أغتر بتجميع الشيعين المبني على الضعف ولم يتقنه البناء (قوله بالأصح) هو مرجوح وبتأويله على ما ذكره قبله وكذا ما بعده مبني عليه أيضا (قوله لشخصين) أي محترمين أما الحر يان فان أشعلت مع أحدهما أو ترافعا إليها اعتلت للثاني فقط خلافا للباقيين ولتبقى عدة الأول إلا ان كانت حاملا فتعتد بعبدة للثاني

(قوله فظاهر الخ) قال في الروضة واذا اتقيناها عنهما فمن الشيعين على ما عدته أنه لا تنقضي العدة بوضعه من واحد منهما بل بعد الوضع فتكمل العدة عن الأول ثم تعتد عن الثاني اه

(قائلة) الحمل المجهول كما هنا يحمل بالنسبة للعدة على الزنا كما نقلناه عن الروباني وأقراء وأخيه به اتفاق وحمل الأمة المجهول لما ذكره ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقتلنا الحامل نجبض وهو الظاهر حل للسيد الوطئ والا فلا بد من حيضة بعد الوضع والطهر من النفاس هكذا في بعض الشروح لكن سيأتي في باب الاستبراء أنه يحصل بوضع حل زنا في الأصح قلت لا إشكال لأن المجهول يحتمل أن يكون من شبهة فيكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وجعله على الزنا في مسألة العدة هو الاحتياط أيضا.

(فصل لزوما إلى آخره) (قوله وقال الحلبي) مقالة الحلبي زيفها الإمام بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تعاقب بالأضعف وقيل البقية تتحصن للأولى ثم بتدري عدة الوطئ وأفنده في البسيط لأنه لو لم يبق إلا نصف قرء فهو الواجب ولا عدة بوجوب نصف القرء (قوله لكن الاجماع إلى آخره) سيأتي فيها لو وطئها الزوج في العدة فملت كتابته وجهه بعدم الرجعة بناء على سقوط بقية الأولى قال الزركشي وهو يرد على العبادي في حكاية الاجماع هنا (قوله والأخرى أقراء) زاد في الأنوار وأشهر (قوله وهي ترى الدم الخ) قيد في المستلحقين فان قلت ما الحامل له على هذا التقيد اللازم له جعل التداخل في المتن مفرعا على مرجوح. قلت قول المتن قد اختلفا (قوله أول شخصين) انظر هل الأولى أن يقول أو شخصين

لا يرجع في البقية لكن الاجماع صدقته وقد ينقطع أثر النكاح في حكم دون حكم (فان كانت أحدهما حائلا والأخرى أقراء) بأن طلقها حائلا ثم وطئها في الأقراء وأحبلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدم مع الحمل وقتلنا بالراجح أنه نجبض وبالمرجوح ان العدة لا تنقضي بالأقراء مع وجود الحمل لانها لا تبدل على البراءة (فداخلنا) أي دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لاتحاد صاحبهما (فتتصيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي هو امتكان الحمل من الوطئ أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطئ فلا) يراجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطئ ومقابل الأصح أنها لا تنقضان لاختلاف

جنسهما وعلى هذا إن كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء وله الرجعة (قوله

قبله أو لعدة الوطئ أمت بعد وضعه بقية عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البقية وكذا قبل الوضع لأنها لم تنكحل عدة الطلاق وقيل لا لأنها في عدة الشبهة أما إذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطئ ومنعت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطئ وعليها بقية عدة الطلاق والزوج الرجعة قبل الوضع وبعد ما إلى تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومنعت الأقراء قبل الوضع فذلك أول من أكلت باقي منها بعد الوضع وله الرجعة إلى الوضع (أمر) لزمها عدتان (لشخصين) بأن كانت في عدة زوج أو شبهة غوطت بمسألة

أونكاح فاسدا وكان تزوجة معتدة من شبهة فطلقت فلا تدخل (لعدة المستحق بل تمتد لكل منهما عدة كاملة (فان كان حل قدمت عدة) حاجبا كان أم لا فعلا لأن عدة الحل لا قبل التأخير فان كان من المطلق تم وطئت بشبهة فأنقضت انقضت عدة الطلاق ثم قدمت بالأقراء للشبهة بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروائي (٤٧) الاوقت وطء الشبهة لخروجها

حينئذ عن عدته بكونها فراشا للواطئ وان كان الحل من وطء الشبهة قلنا وضعت انقضت عدته ثم تأتي بعدة المطلق أو بقينها بعد الطهر من النفاس وله الرجعة في البقية وفي وقت النفاس لأنه من العدة كالحيض الذي يقع فيه الطلاق (والا) أي وان لم يمكن حل (فان سبق الطلاق) وطء الشبهة (انقضت عدته) لقوتها باستنادها الى عقد جائز (ثم استأنفت الأخرى) أي عدة وطء الشبهة عقب عدة الطلاق (وله الرجعة في عدته) وبأني وفي وقت الوطء ما تقدم عن الروائي (فاذا راجع انقضت وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة (وان سبقت الشبهة) الطلاق (قدمت عدة الطلاق) لقوتها كما تقدم (وقيل) عدة (الشبهة) لسبقها وسيأتي أنه لو كان الوطء بنكاح فاسد انقضت به عدة الطلاق أي الى أن

يفرق القاضي بينهما

(فصل عاشرها)

(قوله أونكاح فاسد) عطف خاص (قوله وللزوج الرجعة) لأنها استدامة وليس له التجديد لأنه ابتداء (قوله الاوقت وطء الشبهة) فليس له الرجعة فيه والمراد به ما دامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء أخذنا من العلة وهما سبب كره بعد وان طالبت المدة بينهما سواء في النكاح الفاسد أو غيره كما يأتي (قوله) لأنه من العدة (الح) فيه تساهل والأولى قول غيره لأن عدة الحل لم تنقض (قوله وله الرجعة في عدته) وله التجديد في الباقين بدون ثلاث لأن العدة له (قوله فاذا راجع) أو جدد انقضت ولا يسقط باقيا كما يعلم عما يأتي ولو اشبه الحل جدد مرتين قبل وضعه وبعده (قوله وشرعت في عدة الشبهة) ما لم يكن حاملا من الزوج والافتتاح شرع الأبعد النفاس (قوله ولا يستمتع) شمل النظر ولو بلا شهوة (قوله وسيأتي (الح) فلا يرد على المصنف على أن كلام المصنف في عدتين وهذه عدة فرائش لأعدة فيه وهذه من أفراد ما تقدم عن الروائي أيضا (قوله الى أن يفرق القاضي) خرج به غيبته عنها مثلا إلا أن عزم أن لا يعود فهو كالنفرق ومثله أيضا اتفاقهما على الفرقة وموته وطلاقه على ظن الصحة وإذا وجد التفريق المذكور كانت عدة الطلاق ثم تشرع في عدة الشبهة (نفيه) يقدم في عدتي الشبهة المطلق على غير مطلق الأسبق إن لم يكن حل وهل فراش أحدي الشبهتين يقطع الأخرى الى التفريق قياسا ما مر في النكاح القطع بالأولى هنا فراجع وحرر (فصل في حكم معاشرة المعتدة) (قوله عاشرها) أي الرجعية كما يأتي ولو في أثناء العدة أو مع علمه بالتحريم وليس زانيا بوطئها ولا حد عليه به كافي شرح شيخنا وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لما منع من حسيان عدتها لأن الطلاق مدتها لأنها في فراش أجنبي بوجود طلاقها لكنها كالاعتدة لأنها خرجت منها الى فراش المأشورة بالتفريق بينهما وطئها في مقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيما بعد ذلك حكم البائن لا في حقوق الطلاق وما لحق به وإذا انقضت المعاشرة تشرع في عدة الطلاق كلها إن لم يسبق منها شيء على المعاشرة والافتقار كلها ولها في حكم البائن فلا يصح رجعتها فيها وتنقض به عدة وطء قبلها وإن تكررت دخولها فيها فتأمل ذلك وراجع (قوله كزوج) أي كمعاشرته لما قبل طلاقه لأنه زوجها ولو أسقط الكاف لكان أنسب فالمراد بالمعاشرة أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا أو نهارا وخلوة بها كذلك وغير ذلك (قوله بلاوطء) قيده لأجل استمرار العدة مع المعاشرة لأن الوطء شبهة فيوجب عدة أخرى ويتداخلان فلا تكون عدة طلاق فقط ومثل عدم الوطء مالموطئ غير شبهة كما يأتي (قوله ولا رجعة) هو المعتمد وكذا لا تنفقه لها ولا كسوة فم يجب لها السكنى كافي شرح شيخنا ولا يصح منها لعان ولاظهار ولا إيلاء ولا نورث ولا تنقل لعدة وفاة لومات منها وليس له زوج نحو أخنها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها ولا يصح

[قوله فلا تدخل] قال الرافعي إن العدة نوع حبس استحققه الرجل على المرأة فلا يجوز أن تكون محبوسة للثنين في وقت واحد كالنكاح [قوله بكونها فراشا للواطئ] قضية هذا أنه لو كان بنكاح فاسد لا يرجع حتى يفرق بينهما وبه صرح في شرح الإرشاد [قوله وله الرجعة في البقية (الح)] وكذا له الرجعة قبل الوضع دون تجديد النكاح في البائن [قوله عدة طلاق] أي إذا كانت بقية حل .

(فصل عاشرها (الح))

[قوله أي مطلقة] أي ولو مع علم التحريم [قوله ولا رجعة] لو مات عنها انتقلت الى عدة

أي مطلقة (كزوج بلاوطء في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أمهما إن كانت بائنا انقضت والا فلا) والثاني تنقض مطلقا والثالث لا تنقض مطلقا لأنها بالمعاشرة تنسب الزوجات دون المطلقات والثاني نظرا إلى أن القصد من العدة مضى المدة الدالة على براءة الرحم وذلك حاصل مع المعاشرة والأول نظر إلى قيام شبهة الفرائش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر)

فان لم تنقض بهما العدة احتياطاً (قلت و يلحقها الطلاق الى انقضاء العدة) كما ذكره الرافى وقال إنه مقتضى الاحتياط (ولو طهرها أجنبي) بلاوطه أو معه (انقضت واقعة أعلم) ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالماً انقضت لأنه وطئ بالاحرمه له وأجاءهلاً والرجعية مطلقاً فقط تقدم في الفصل السابق أن الوطء (٤٨) يجب به عدة تبدأ منه وتدخل فيها بقية الأولى لكن لا تشرع الرجعية فيها

مادام الزوج يطؤها كما قاله في التهمة ولو كانت المعاشرة في عدة حمل انقضت بوضعه بلاشك مطلقاً (ولو نكح معتدة بظن الصحة وطئ انقطعت) عدتها (من حين وطئ) لحصول الفرائض بالوطء (وفي قول أوجه من العقد) لأنها بمعرضة عن العدة وتعود اليها من حين التفريق بينهما وقيل من آخر الوطء الواقعة في النكاح واذالم يطأ لم تنقطع العدة لانقضاء الفرائض وقيل تنقطع لما ذكر من الاعراض عنها بالعقد (ولو راجع حائلاً ثم طلق استأنفت) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم نبي) على ما سبق من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ بعدها (أو) راجع تنقض عدتها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا فلو وضعت بعد الرجعة ثم طلقها (حائلاً) ثم طلقها (قبالوضع) فلو وضعت ثم طلق استأنفت) عدة بالأقراء سواء وطئها بعد الوضع أم لا لعودها بالرجعة

خلعها وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه وتقدم أنه لا يجب بوطئها (قوله) فان لم تنقض بهما العدة (أى من حيث حقوق الطلاق كما علم (قوله) و يلحقها الطلاق) أى بلاعرض كإصر ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق أيضاً لأنه تغليظ و يلزمه عدة لهذا الطلاق قاله شيخنا مرامر وانظر ما فائدة هذه العدة (قوله الى انقضاء العدة) أى بالتفريق بينهما و يلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الأولى أو لم تنصل كما مر ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها ان وجد وليس لها أن تزوج فيها كما قبلها والظاهر أنه لا سكنى لها فيها وأنه لا يمنع عليه نحو أختها بعد التفريق فراجع ذلك (قوله) ولو عاشرها أجنبي انقضت) وليس منه السيد فمعاشرة لأمته المطلقة من زوجها كمعاشرة الزوج سواء بوطء أو غيره وظاهر كلام شيخنا الرملى إنه في معاشرة السيد لا فرق بين الطلاق الرجعى والبائن ولم يوافق شيخنا في البائن لأنه بالأولى من الزوج بل أنه توقف في الحاق السيد بالزوج اذ لا علة بينه وبين الفارق فراجع (قوله أو معه) أى بلاشبهة والافسيائى (قوله) جاعلاً أو بشبهة كإسيائى (قوله) مادام الزوج يطؤها) أى مادام معاشراً لها ولو بلاوطه لكن بعد وجود وطء كما يؤخذ مما يأتى قريباً وما مر آنفاً (قوله) في عدة حل انقضت مطلقاً) وان كان الحمل من وطئها بعد المفارقة لاتحاد صاحب العدة فيهما (قوله) وتعود اليها) أى على القولين وان لم يطأ بعد الوطء الأول الى التفريق (قوله) واذ لم يطأ) أى ولو مع المعاشرة لم تنقطع العدة كما مر (قوله) ولو راجع حائلاً) خرج ما لو طلقها بالرجعة فيكفيها عدة الطلاق الأول عنهما وكأنتهما وقعا معا وان كان الثاني بهوض (قوله) فلا عدة) وعلى هذا يقال لانه عدة من زوج انقضت والزوجة في عصمته (قوله) بناء على الخ) يفيد أن هذا الوجه مبنى على مرجوح وأنها على الراجح تستأنف هنا قطعاً فتأمل (قوله) لتعذر الخ) هو عدة لعدم القول بالبناء هنا المنطوى تحت عدم العدة فافهم (قوله) بعد الوضع) مفعول لقوله (قوله أو قبله) مفعول لزيد (قوله أو حذفه) عطف على زاد (قوله) موطوءة) أى لمرشمل وطء الشبهة فراجع (قوله) استأنفت عدة) من الطلاق بعد الوطء (قوله) ودخل فيها البقية من العدة) لأنها انقطعت بمجرد العقد

الوفاة وهل يثبت التوارث قال الزركشى سكتوا عنه والقياص عدم ثبوته (قوله) وقال الخ) أخذ ابن الرفعة رحمه الله تعالى من ذلك عدم جواز الخلع كما لا تستحق الرجعة (قوله) ثم طلق) خرج ما لو طلق الرجعية من غير مراجعة فان العدة كافية من غير استئناف (قوله) فلا عدة) قال الزركشى أى ويحكم على هذا الوجه بأن قضاء عدتها بالوضع تحت الزوج اه قال الرافى في توجيهه ويجوز أن تنقض العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر فقله ويحكم بانقضاء عدتها أى عدة الطلاق الأول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر بعد الرجعة وقبل الرجعة ثم رأيت في الرافى واذا قلنا بالبناء فراجعها في خلال القرء الثالث مثلاً فهل يحسب ما مضى منه قرءاً حتى المؤقت يعنى الغزالي فيه وجهين أحدهما نعم لأن ما بعد القرء نازل منزلة لجمعه فعلى هذا اذا طلقها بعد ذلك لاشئ عليها على قول البناء لنظام الأقراء لما مضى والثانى لا وعليها قرء ثالث فان بعد الطهر الأول لا معنى لجمعه قرءاً والظاهر هو الوجه الثانى (قوله) بناء على أن الحامل الخ) أعلم أن غرض المشرح من هذا الكلام أن هذا الذى فى المتن وجه

مرجوح

الى النكاح الذى وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلا عدة) عليها بناء على

أن الحامل نبي لتعذر بناء الأقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها أنه ان وطئ قبل الوضع أو بعده استأنفت فان لم يطأها فكذلك وقيل لا عدة عليها فتنى الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلوزاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو حذفه كما فى الحرر لوفى بما ذكر (ولو خالع موطوءة ثم نكحها) فى العدة (موطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة

تدخل في غيرها ولو طلق قبل

الوطء بنت على ماسبق من العدة وأكثتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

(فصل عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر

وعشرة أيام بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون

منكم ويذرون أزواجا يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا أى عشر

ليال بآيامها وتستوى في ذلك الصغيرة والكبيرة

والمدخل بها وغيرها وذات الأقراء وغيرها

وزوجة الصبي وغيره لاطلاق الآلة المحمولة على

الغالب من الحرائر الحائلات وتعتبر الأشهر بالأهلة

ما لم يكن فان مات أول الحمل فواضح أوفى خلال

شهر بقي منه عشرة أيام أو أقل ضمت الى ذلك

أربعة أشهر بالأهلة وأكثت بقية العشر بما بعدها

أو أكثر من عشرة أيام ضمت الى ذلك ثلاثة أشهر

بالأهلة وأكثت عليه بما بعدها بقية أربعين يوما

وقيل اذا انكسر شهر اعتبرت الأشهر كلها بالعدد

ثلاثين ثلاثين (وأمة) حائل (نصفها) وهو

شهران وخمسة أيام بلياليها ويقاس الانكسار بما تقدم (وان مات عن رجعية

ولو قبل الوطء وقال ابن سريج لا تنقطع قبل الوطء كما في الأجنبية ورد بأنه لا يجوز أن تكون معدة عنده منه أى لعقد صحيح فلا ينافي ما تقدم (قوله والوطء) ذكره مضر أولا حاجة إليه لأنه ان اعتبر وجوده في نفي العدة اقتضى بقاءها بعد العقد اليه وتقدم رده وان اكتفى بالعقد في نفسها فلا حاجة إليه فتأمل (قوله بنت) أى بعد الطلاق الثاني (قوله على ماسبق) قبل عقد النكاح الثاني من عدة الطلاق الأول (قوله وأكثتها) أى عدة الطلاق الأول (قوله في نكاح جديد) أى وطلق فيه قبل الدخول (قوله بخلاف ما تقدم في الرجعية) بقوله بعدوها بالرجعة الى النكاح الذى وطئت فيه فتأمل ولو كانت حاملا بعد التجديد انقضت بوضعه وتستأنف بعد الطلاق الثاني عدة

(فصل) في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها (قوله حرة) أى ولو في ظنه وان خالف الواقع كما في عدة الحياة قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا الزيدى (قوله أربعة أشهر وعشرة أيام) وحكمة ذلك أن الحمل يظهر في الأربع أشهر فلو كان ثم حل لظهر وجعلت العشرة استظهارا (قوله أى عشر ليال) فسر العشر بذلك لتأنيها والمراد أيامها وانما اعتبر الليالي لأنها غرر الشهور والأيام وأشار بقوله بآيامها الى دفع ايها المخرج اليوم العاشر من العدة فتأمل (قوله لوقال لها أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعيا ويؤخذ بما يأتى أنه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما تقدم (قوله وأمة) أى من فيها رق ولومبعضه وفيها لوطنها حرة ماسم (قوله عن رجعية) أى في العدة فخرجت العاشرة بعدها فلا تنقل كما مر (قوله وسقطت بقية عدة الطلاق الخ) وتسقط نفقتها أيضا ولو حاملا وعدة الفسخ كالطلاق (قوله فلا تنقل) فلا تسقط نفقتها لو كانت حاملا ولا يلزمها الاحداد ومثلها في ذلك أم الولد والمفارقة عن نكاح فاسد والموطوءة بشبهة لأن عدة الوفاة والاحداد من خواص النكاح الصحيح ودخل في البائن ما لعلق طلاقها

مصحوح مفرع على قول البناء وأن الأصح على البناء وجوب الاستئناف وعبرة الرافعي فان لم يحسها وقلنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالبناء يقدر بناء الأقراء على الحمل وفيها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجه والثاني لأعدة عليها وتيقضى عدتها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الأقراء والأشهر اه ملخصا [قوله بنت على ماسبق] قال الرافعي رحمه الله اذا نكح التي خالها في العدة فعن ابن سريج لا تنقطع المدة ما لم يوطأ كنكاح الأجنبية فيها جاهلا والصحيح لا تنقطع بنفس النكاح واذا صارت المرأة زوجة لم تجز أن تكون معدة منه فلو طلقها بعد التجديد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا فان لم يدخل بها ثبت على العدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية اه أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الأقراء والأشهر بعد التجديد وقبل الطلاق المذكور فلا بد من البناء على الأقراء والأشهر ومن الاستئناف في مسألة الحمل وينبغي أن يجري فيها وجه بسقوط العدة كنظيرها من الرجعية وهذا كله أخذته من نظيره في مسألة الرجعية السابقة عن الرافعي على قوله بناء على أن الحامل الخ

(فصل : عدة حرة الخ) [قوله أى عشر ليال بآيامها] ذهب الأذرى الى عشر ليال وتسعة أيام لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام ورد بأن العرب تفضل التأنيث في اسم العدد إذا أريد الليالي والأيام تقول سرت عشرا وقوله تستوى في ذلك الخ أى بخلاف عدة الطلاق لأن مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج باظهار التمتع لأنها غير محفوفة بالطلاق ولذا وجب الاحداد وثلاث يتخذ انكار الإصابة ذريعة ولا منازع ولأن الموت يقرر المهر كالدخول وتضاف مالك عند رؤية الدم في الأشهر [قوله انتقلت الخ] أى بالاجاع وتسقط النفقة من وقت الموت ويلزمها الاحداد

[قوله أو بائن] فلو علق الطلاق البائن بالموت فينبغي أن تعدل للوفاة وان كانت لا تترث احتياطا في الموضعين

بل تكمل عدة الطلاق (وحامل بوضعه) بقوله تعالى وأولات الأحال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لطلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كاه ونسبته الى ذى العدة ولو احتمل كنفى بلعان (فلومات صبي عن حامل قبل الأشهر) لا بالوضع لأن الحمل منى عنه لعدم انزاله (وكذا مسح) أى مقطوع الذكر والأنثيين فإنه اذا مات عن حامل اعتدت بالأشهر لا بالوضع (اذلا يلحقه) الولد (على المذهب) لأنه لا ينزل ولم تجر العادة بأن يتخلقه ولد وقال الاصطخري وغيره يلحقه لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من تقيبه الى الظاهر وهما باقيان (٥٠) ويحكى ذلك قولاً للشافعى رضى الله عنه فتقتضى عدتها بالوضع على هذا (و يلحق بمجربا

بقي أنشاء) لبقاء أوعية المنى وقد يصل الى الرحم بغير ابلاج (فتعتد) زوجته الحامل (به) أى بالوضع لو فاتته ولا عدة عليها لطلاقه لأنه لا يتصور منه الوطء (وكذا مسلول) خسيته (بقي ذكره) يلحقه الولد (على المذهب) وقيل لا يلحقه لأنه لاماه له ودفع بأنه قد يبالغ في الابلاج فيلنذ وينزل ماء رقيقا وإدارة الحكم على الوطء وهو السبب الظاهر أولى من ادارته على الانزال الحنفى فتعتد زوجته الحامل بالوضع لو فاتته وطلاقه على اللعوق وبالأشهر للوفاة وبالأقراء لا لطلاق على عدم اللعوق (ولو طلق احدى امرأته) معينة أو مبهمه كأن قال لها احدا كطالتي ونوى معينة أولا (ومات قبل بيان) للعينة (أو تعيين) للبهمة (فان كان لم يطأ) واحدة منهما (اعتدنا لوفاة) لأن كل واحدة

بموته فتعتد للوفاة ولا ترث احتياطاً قاله شيخ شيخنا عميرة (قوله وحامل) حرة أو غيرها (قوله بوضعه) ولا ثاني توهمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه مالومات في بطنها فلا بد من انفصاله وان مكث سنين كما مر (قوله فهو مقيد) ولا يناسب اعتبار الغالب كما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه مخصص فتأمل (قوله كنفى بلعان) هو تقيم لمقاد الشرط السابق في كلام المصنف وان لم يتصور هنا وقال بعضهم هو تنظير وليس بسد بصدوره شيخنا الرملى هنا بما لو لا غن حامل لنفى ولدوله زوجة أخرى حامل ثم طلق احدهما ومات قبل التعيين وفيه نظر وصوره غير بما لو رماها بوطء شبهة رأيت بولدولاعها لنفيه فانها لا تبين منه على قول ضعيف (قوله فلومات صبي) لم يبلغ أوان الاحتمال (قوله وغيره) منه القاضيان والصيدلاني والصيرى وأبو عبيدة قاضى مصر فانه قد ألحق ولدان خصى فحمله على كتفه وخرج ينادى بين الناس بقول ان القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الحصيان (قوله وقد يصل الخ) يفيد أنه لا فرق بين أن يعلم استدخال مائه أولا وفي شرح شيخنا تقييده بما اذا علم ذلك والا فلا يلحقه ولا تعتد به فراحه (قوله ولا عدة عليها لطلاقه) أى ما لم تستدخل ماءه وتحمل منه ولا اعتدت له به (قوله وينزل ماء رقيقا) وقولهم ان الحصى العيني لئى واليسرى للشعر ولذلك لالحية لخصى لعله لا أغلب اذ قد شوه خلافه (قوله وان وطئ كلا منهما) أو احدهما وهى ذات أشهر مطلقا أو ذات أقراء في طلاق رجعى ويمكن ادخال ذلك في كلامه (قوله أخذنا بالاحتياط) هذا انما يحتاج اليه اذا مضى قبل الموت أكثر من قدر عدة الرجعية وما ذكره بقوله وقد تقدم الخ انما يأتي اذا لم يمض قبل الموت قدر عدة الرجعية أيضا (قوله من الطلاق) وانما اعتبرت لأقراء من الطلاق في المبهمه مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين لأنه لما أس منه اعتبر بسببه وهو الطلاق وقال البلقيني قبحا للبعوى وان الصباغ يجعل الموت كالتعيين (قوله بالأكثر) قال في السكافية والنظر لم يرجع الى بيان الوارث كما مر وقد يقال احتياطاً لحق الله تعالى في العدة وأما أجل الارث فهو معتبر لأنه الذى قد مر

[قوله بل تكمل عدة الطلاق] قالها وطأ النفقة ان كانت حاملا وذكر في النفقات خلافه وقوله الطلاق مثله الفسخ [قوله فهو مقيد الخ] هذا قد يخالفه جعلها فيما سبق محمولا على الغالب لأنه حينئذ ينفى عن التقييد [قوله لأنه لا ينزل] زاد غيره لأن الأنثيين محل المنى يندفق بعدا انفصاله من الظهر [قوله وغيره] أى كالقاضيين والصيدلاني والصيرى وأبو عبيدة بن جريحه حكي أنه ولي قضاء مصر فقضى باللعوق فحمله لخصى على كتفه وخرج يقول القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الحصيان [قوله لبقاء أوعية المنى] زاد غيره وما فيها من القوة المحيية للدم [قوله وان احتمل الخ] هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعية اذا كان الموت بعد اقضاء الأشهر والأقراء والا فلا يصح فرضه لا تنقأها الى عدة الوفاة [قوله بالأكثر] لان الأقراء إن كانت أكثر

منهما كما تحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق تحتمل أن تكون مفارقة بالموت فأخذنا به احتياطاً فان (وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذواتا أشهر) سواء كان الطلاق بائنا أم رجعيا (أو أقراء والطلاق رجعى) فانها يعتدان عدة الوفاة وان احتمل أن لا يلزمهما الاعدة الطلاق التى هى أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وكذا ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يغلو عن حيض وطهر أخذنا بالاحتياط أيضا وقد تقدم أن الرجعية تنقل الى عدة الوفاة أيضا (فان كان) الطلاق في فوائى الأقراء (بائنا اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقراءها) احتياطاً أيضا (وعدة الوفاة من الموت والأقراء من الطلاق) فلومضى قرء أو قرأ أن قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة من قرءين أو قرء

(ومن غاب) بسر أو غيره (واقطع خبره ليس لزوجه نكاح) غيره (حتى يتيقن موته أو ملاقاه) لأن النكاح معلوم بيقين فلا يزول الا بيقين وعن القفال لو أخبرها عدل بوفاة حل لها أن تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي القديم تبرص أربع سنين ثم تعتد لوفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضى الله عنه رواه مالك وتحسب المدة من (٥١) وقت اقطاع الخبر لكن ففتر

الى ضرب القاضى لماضى الأصح فلا يحسب ماضى قبله وإذا ضربها بعد ظهور الحال عنده ففتت فلا بد من الحكم بوفاة وحصول الفرقة فى الأصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة ظاهرا وباطنا كالفسخ بالعنة أو ظاهرا فقط وجهان مسند الثاني أن عمر رضى الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواه البيهقي (فلو حكم بالقديم) أى بما قيل فيه من الوفاة وحصول الفرقة بعد المدة (قاض تقض) حكمه (على الجديد فى الأصح) لخالفته لقياس الجلى فانه لا يحكم بوفاة فى قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثاني لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة فبان) الزوج (ميتا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (في

(قوله ومن غاب) كلامه فى الزوج ومثله الزوجة (قوله ليس لزوجه نكاح) والمستولته (قوله) يتيقن بمعنى ما يشمل الظن لشموله حكم الحاكم وإخار اليقنة على ما مر فى الفرائض (قوله) وعن القفال لو أخبرها الخ) هو المعتمد وحزم به ابن المقرئ (قوله) عدل) ولو رواية كعبد وامرأة وهل يلحق بذلك غير عدل اعتقدت صدقه واجعه (قوله حل لها) اسكن لا تفر عليه ظاهرا فيفرق الحاكم بينهما اذا علمهما (قوله) وفى القديم) ونقل أن الشافعى رضى الله عنه رجع عنه لما علم أنه من قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأن المجتهد لا يقلد مثله (قوله قبله) أى قبل ضرب القاضى كما صرح به ابن حجر (قوله) مكنه من أخذ زوجته) وهو صريح فى أن الفسخ ينفذ ظاهرا فقط فهو المعتمد من الوجهين ولكن لا يستمتع بالمفقود بها حتى تنقضى عدة وطء النكاح بها ولا حد عليه به ولا عليها كإتق (قوله) للقياس الجلى) مع الاحتياط للإبضاع (قوله) بعض التبرص) لاجابة اليه بل هو تصوير وإنما المدار على كون النكاح بعد العدة سواء قبل ضرب القاضى أو بعده على ما مر عن القديم ولا يقال عطف المدة على التبرص تفسير لأنه غيرها كما صرح (قوله ميتا) قبل النكاح بمقدار العدة وخرج ماله بان حيا فهو له على ما تقدم (قوله) وقت الحكم) أيضا يفيد أن ما ذكره المصنف مبنى على القديم والحكم بالصحة مبنى على الجديد وصح هنا لخفاء أثر الشك فلا ينافى ما مر فى المرتبة (قوله) فى الواقع) أى مع الاستناد الى سبب خفى فلا ينافى ما مر فى المرتبة لاستناده الى سبب ظاهر (قوله) لا يبطؤها) ولا يستمتع بها كإمساكها ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطنا فى الثاني ولشورها على

فان كانت هى المطلقة فعلى عدتها وان كانت هى الزوجة فقد حصلت الأشهر فى ضمنها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هى المطلقة فقد حصلت الأقراء وان كانت هى الزوجة فقد عدتها الأشهر قال فى الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسألة على أن الوارث هل يقوم مقام المورث فى البيان وكان ينبغي بناؤها على ذلك [قوله] حتى يتيقن موته الخ] رواه الشافعى عن عمر رضى الله عنه ومثله لا يقال من قبل الراى والقياس الجلى كما سيأتى فى كلام الشارح اذ كيف يقول لا تراث وتنقض عدتها منه [قوله تقض] قال القاضى والامام رجع الشافعى عن القديم لإذباله أن تقليد الصحابي لا يجوز لا يجتهد [قوله] بعد التبرص والعدة] أى وبعد ما سلف من ضرب القاضى وحكمه هذا مراده فيما يظهر هذه الحاشية سطرها بحثا قبل اطلاعى على تصريح الشارح بمناها فى قوله الآتى وقت الحكم بالفرقة فله الحمد [قوله] صح النكاح الخ] نظره فى الزركشى بما سلف من عدم صحة نكاح المرتبة اذا حصلت الرية وان بان أن النكاح صادف البينة قال وقد جعلوا من موافق النكاح الشك فى حل المنكحة كإلوانكح من لا يدري أم معتدة أم لا وهل هى أخته من الرضاع أم لا اه أقول لا اشكال لأن الأمر هنا متنا كد بضرب القاضى وحكمه فأقل مراتبه أن يكون كإلوان حدث الرية بعد انقضاء العدة وهو لا يضر كما سلف [قوله] ويجب الاحداد] من أحد وهو المنع لأنها تمنع نفسها التزين وتمنع الخضاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكنت أربعة أعوام هل تعددتها أو ولدت عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أمان تعدد بال أكثر من الأقراء والأشهر لو فرض

الأصح) لخلقوه عن المانع فى الواقع والثانى لا يصح لا تنقضاء الجزم بخلوه عن المانع وقت عقده ولو بان الزوج حيا بعد أن نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديد لتبين الخطأ فى الحكم لكن لا يبطؤها حتى تعتد للثانى وقبل هى زوجة الثانى لا ارتفاع نكاح الأول بناء على نفوذ الحكم ظاهرا وباطنا وقيل الأول مخبر بين أن يزعمها من الثانى وبين أن يتركها ويأخذ منه مهر مثل لقضاء عمر رضى الله عنه بذلك رواه البيهقي (ويجب

الاحكام على معتدة وفاة) لحديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر
وهو أي فانها يحل لها الاحداد عليه أي يجب بالاجماع على ارادته (لارجحية) أي لا يجب عليها التوقع الرجعة قال بعضهم الأول أن تزين
بما به عوار الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي أنه يستحب لها الاحداد (و يستحب لبائنه) بخلع أو ثلاث (وفي قول يجب)
كل متوفى عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح وفوق بأنها عجوة بالطلاق فلا يليق بها ايجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها (وهو
ترك لبس مصبوغ زينة وان خشن) لحديث الصحيحين عن أم عطية كنهاه أن تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر
وعشرا وأن نكتحل وأن تنطيب (٥٢) وأن تلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نسج) كالبرود لا تتقاء

الزينة فيه بخلاف ما صبغ
بصد النسج كالمصفر
والمزغفر (ويباح غير
مصبوغ من قطن وصوف
وكتان وكذا ابريسم)
أي حرير (في الأصح)
كالكتان اذا لم تحدث فيه
زينة كنقش والثاني
يحرم لأن لبسه تزين
فعل هذا يحرم العنابي
الذي غلب فيه الابريسم
ويباح الخنزق لانه لا تتار
الابريسم فيه بالصوف
الذي هو سداه (و) يباح
(مصبوغ لا يقصد زينة)
بل اصبية أو احتمال وسخ
كالأسود والكحل لا تتقاء
الزينة فيه وان تردد
المصبوغ بين الزينة وغيرها
كالأخضر والأزرق فان
كل برا لاصافي اللون حرم
لانه مستحسن يتزين به
أو كدرا مشجعا فلان
للمشع من الأخضر يقارب
للأسود ومن الأزرق

الأول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلمها وجبت من حيث (قوله الاحداد من)
أحد ويقال الحداد من حد ويقال بالجيم بدل الحاء وهوافة المنع وشرعا منع مخصوص من الزين والنكاح
ونحوهما وقال بعضهم انه اتفق فيه اللتان (قوله على معتدة وفاة) ولو صغيرة ومجنونة بلزام ولهما ورقية
وذمية ولو على ذمي والمعاهد والمؤمن كذلك في الشقين وقيد الأذرى بما اذا ترافعا واليها والا فلا تعرض لهم
وخرج بمعتدة الوفاة ما زاد على الأشهر فيمن تعدد بالأكثر منها ومن الأقراء فيما رومالو ولدت عقب الموت
وتأخر فيها بعضهم ومالو كانت حاملا من شبهة عند الموت فلا تعدد الا بعد الوضع نعم ان كان الحمل عن الشبهة
والوفاة وجب الاحداد ولا تمنع منه الشبهة وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع ولو لأربع
سنين فراجع (قوله تؤمن الخ) هو الغالب كما علم عامر (قوله للاجماع) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن
البصري في ذلك (قوله قال بعضهم) أي الأهباب كافي الروضة (قوله والأولى أن تزين الخ) حل على ما اذا
كانت ترجو رجعة ولم تكن ربية في فرجها بطلاقه (قوله يستحب لها الاحداد) هو المعتد اذا لم ترج
رجعة كالبائن وخرج بهما المعتدة عن شبهة أو نكاح فاسد ولو بالوت فيهما وأم الولد فلا يندب لمن
الاحداد كما (قوله لبس مصبوغ) ولوليا ومستورا نعم يكفي ستره اذا لبسته حاجة (قوله زينة) أي
ما جرت العادة أن يتزين به اقشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها (قوله كالبرود) وهي
المشهور بالطرح أو نحو القلعة بضم أرله (قوله وكان) بفتح الكاف وحكى كسرهما (قوله أي حرير)
فسره الابريسم اشارة لشموله للقر ومحل ما لم يحدث فيه ما يفيد الزينة من صبغ وغيره (قوله كالأسود)
اذا لم تكن عادتهم التزين به والإكثار من اعراب فيحرم (قوله مستحسن يتزين به) أي ان جرت عادتهم به
والأفلا وكذا ما بعده والطارز كالنسج وحواشي العنابي كالنسج أيضا (قوله ويحرم حلى الخ) أي نهارا
وبكره ليلا لاجابة قول كراهة، (قوله وغيرها) كالقرط وهو حافة الأذن والسماع وهو سوار اللغد
والتحلى بنحو النحاس ان كان للزينة أو اشبه بالنسج حرم (قوله وقال الامام الخ) هو مرجوح (قوله

زيادة الأقراء فالوجه سقوطه في الزائد لأن تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم [قوله على معتدة وفاة]
هذه العبارة تفيد مسئلة حسنة وهي لومات عنها وهي معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى تشرع
في عدة الوفاة بعد الوضع [قوله بالاجماع] نقل ابن المنذر أن الحسن البصري خالف اه ومن الأدلة على
الوجوب أن الاحداد كان متمعا فاذا جاز وجب كقطع يد السارق [قوله وأن نكتحل] كأن هذا من
عطف الجمل والمعنى ونهى أن تفعل كذا على زوج [قوله وكتان] هو بفتح الكاف وحكى كسرهما

[قوله]

يقارب الكحل (ويحرم حلى ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لا تلبس

المصفر من الثياب ولا المشقة والحلى ولا تختضب ولا تكتحل رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر
الميم وهي القرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويستوى في الحلى الخلل والسماع وغيرها لاطلاق الحديث وقال الامام
والغزالي يجوز لها التخنم بخاتم الفضة كالرجل وانما يحرم عليها ما تختص النساء بحله (وكذا) يحرم (لؤلؤ في الأصح) من تردد
للانام وجزم به الغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لأنه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الروائي ولو نعلت بنحس
لورصاص عمه بذهب أو فضة أو مشابه لهما بحيث لا يعرف الا بعد التناول

لم يجز والافان كانت من قوم يزنون مثله لم يجز أيضا أو يستعملون لمنفعة يتوهمونها فيه جاز (و) يحرم (طيب في بدن ونوب) لحديث
 لم عطية السابق وأن تطيب (وطعام ومكحل) غير محرم قياسا على البدن والتوب (و) يحرم (اكتحال بالأمه) وأن لم يكن فيه طيب لحديث
 أم عطية السابق وأن نكتحل (الاحاجة كرمد) فتكتحل به ليلا ونحوه نهارا فإن دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه والكحل الأصفر
 وهو الصبر بكسر الباء كالأمه في الحرمة لحديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم (٥٣) دخل على أم سلمة وهي حادة

على أبي سلمة وقد جعلت
 على عينها صبرا فقال ما
 هذا بأمر سلمة فقالت هو
 صبر لا طيب فيه فقال
 اجعليه بالليل وامسحيه
 بالنهار أما الكحل الأبيض
 كالتوتيا فلا يحرم لأنه
 لازينة فيه وقيل يحرم على
 البيضاء حيث تزين به
 وقيل لا يحرم الأصفر على
 البيضاء وقيل لا يحرم
 الأمه على السوداء لأنه
 بسواده لا يفيد جالا
 (و) يحرم (اسفيداج)
 بالفتح المجهمة (ودمام)
 بضم المهملة وكسرها وهو
 المسمى بالحرمة لأنهما يزين
 بهما الوجه وكذا يحرم
 الامتد في الحاجب لأنه يزين
 به (وخضاب حناء) ونحوه
 لحديث أبي داود السابق
 ولا تختضب وذلك فيما يظهر
 من البدن كالوجه واليدين
 والرجلين ولا يحرم فيما تحت
 الثياب ذكره الروياني
 (أو يحل تحمیل فراش
 وأثاث) بأن تزين بيتها
 بالفراش والستور وغيرها
 لأن الحداد في البدن لاني

و يحرم لؤلؤ) أي نهارا كالمس وكذا ابقية التحلي نعم ان دعت ضرورة الى لبسه نهارا كاحرازه جاز (قوله
 لم يجز) هو المتمدوك اذا ما بعدهم والتخويه ليس قيد ونحو الصدق والعاج والودع كذلك لمن يزين بها (قوله
 ويحرم طيب الخ) أي ليلا ونهارا والمراد بالطيب ما يحرم على المحرم نعم يجوز نحو قسط أثر حيض وشملت
 الحرمة الابتداء والدوام وهو كذلك ولو اوجبت اليه فهو كالاحاجة للاكتحال الآتي والحرمة كالحدثة في
 استعمال الطيب ابتداء لا دوما كما يأتي (فرع) يحرم دهن شعر رأسها ولحيتها وبقي شعور الوجه لأنه
 زينة لاهن بقية البدن (قوله احاجة) قال شيخنا والمراد بها هنا الضرورة فراجع (قوله الأصفر) ولو
 للبيضاء والأسود ولوللأسوداء كاستنثار اليه (قوله بكسر الباء) أي مع فتح الصاد وباسكان الباء مع فتح
 الصاد وكسرها (قوله فقال اجعليه) وفي رواية فقال لافانه يشب الوجه أي بوقده ويحسنه (قوله فلا يحرم)
 ولونهارا (قوله ويحرم اسفيداج) افظة مولدة (قوله دمام) قال الأسنوي بكسر الدال المهملة وبميمين
 بينهما ألف وفي الشرح جواز الضم أيضا (قوله المسمى بالحرمة) بالحاء المهملة المضمومة (قوله الوجه)
 شمل اللثة والشفة والحدق والذقن وغير الدمام مثله في ذلك (قوله يحرم الامتد في الحاجب) وغير الامتد مثله
 ويحرم تصغير الحاجب أيضا بالفاء خضابه بالصفرة لا تصغيره بالعين المهملة وقيل يحرم أيضا وقال شيخنا
 كالخطيب وأما ازالة شعر الاط والعانة والرأس وغيرها فلا حرمة كازالة الأوساخ والاستحمام وغسل
 الثياب ونحو ذلك (قوله حناء) هو مذكر ميموز معدود واحد حناء بالهمزة والمد أيضا (قوله ونحوه) منه
 النقش والتطريف في الأصابع وتصفيف الشعر وتجهيده (قوله بأن تزين بيتها) إشارة الى أن نسبة
 التجميل الى الفراش مجازية والمراد أنها تتجمل بالفراش ومنه الوسائد والألحاف (قوله أثاث)
 بثلاثين أمثلة البيت وسكت عن معنى التجميل فيه وفي دخوله فيما قبله بعد فتأمله (قوله في البدن) يفيد أن
 الفطاء بنحو الاحاف كالثياب وبه قال شيخنا تبعنا ابن الرفعة فيحرم ولو ليلا (قوله ليس من الزينة) أي
 المقصودة للزوج فلا ينافي إطلاق الزينة على ذلك في الجمعة (قوله عصمت) ان دللت وهي مكلفة والامتنع في غير
 المكلفة على ولها ان علم (قوله أي المرأة) لا للرجل فيحرم عليه ولو على نحو زوجته لفقد قوة الصبر في حق
 التي طلب الاحاد لها في النساء وجوز الامام له ثلاثة أيام ولم يوافقوه عليه (قوله احداد) أي تحزن بغير تغير
 ملبوس ونحوه ما يدل على عدم الرضا بل يحرم (قوله على غير زوج) ممن يطلب الحزن عليه ولو اجنبيا

[قوله ويحرم طيب] لو كانت تحترق فيه فحل نظر [قوله واسفيداج] هو يؤخذ من الرصاص وهي
 لفظة مولدة [قوله حناء] هو مذكر معدود ميموز واحد حناء [قوله فراش] هو ما رقد عليه
 من مرتبة ونطع ووسادة فأما ما تنطى به فقال ابن الرفعة الأشبه أنه كالثياب لأنه لباس [قوله من
 الموتى] قال الزركشي من الأقرب

الفراش والمكان (و) يحل (تنظف بفسل رأس وقلم) لأظفار (وازالة) وسخ قات ويحل امتشاط وحامان لم يكن فيه خروج محرم
 واستعداد فان ذلك كله ليس من الزينة كما ذكره الرافعي في الشرح وسكت عن التقييد في الحمام (ولو تركت الاحداد) الواجب عليها كل
 المدة أو بعضها (عصمت واقضت العدة كالوفارقت المسكن) الذي يجب عليها ملازمته كإسباتي فاتها تهي وتنقضي عدتها بمضي المدة
 (ولو بلغت الوفاة بعد المدة) أي مدة عدة الوفاة (كانت متقضية) لمضي مدتها (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من غيرها

(ثلاثة أيام) فخلعونها (وتحرم الزيادة) عليها (واقعة أعلم) وذلك ماخوذ من حديثي الصحيحين السابقين وقد ذكر هذه المسائل الرافعي في الفرح ولم يصرح بحرم الزيادة (فصل: يجب سكنى المعتدة طلاق ولو بآئن) بخلع أو ثلاث - أملا كانت أو حثلا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناشرة) (٥٤) بأن طلقت حال نشوزها فانها لا سكنى لها في العدة كافي صلب النكاح قال

في التتمة ولو نشزت في العدة سقطت سكنها فان عادت الى الطاعة عاد حتى السكنى وقيل ان نشزت على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستصحت عليه من كل وجه فلا سكنى لها وتستثنى الصغيرة التي لا تحتمل الجماع فانها لا سكنى لها بناء على الأصح أنها لا تستحق النفقة - حالة النكاح وكذا تستثنى الأمة حيث لا يجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (وللمتدة وفاة في الظاهر) لحديث فريرة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ترجع الى أهلها وقالت ان زوجي لم يتركني في منزل عليه فأذن لها في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد عاني فقالا مكنتي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه

بلا رية كصديق وعالم وصالح وصهر وسيد وملاك (قوله ثلاثة أيام) قال شيخ شيخنا حميرة وقد مر في التعزية اعتبار الثلاث من الموت أو الدفن فينبغي أن يأتي مثل ذلك هنا راجعه وقال بعضهم يبغي هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب في الموت (قوله وتحرم الزيادة) أي بقصد الاحداد والا فلا .

(فصل) في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك (قوله يجب) وان أسقطتها عن الزوج لمافيا من حق الله تعالى ولأنه إسقاط للمالم يجب لوجوبها يومافيوما (قوله المعتدة) خرج أم الولد والمفسوخة بهيب أو غيره كردة (قوله طلاق) خرج وطء الشبهة ولومن نكاح فاسد وان وجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة وعليها أجرته وللزوج اسكانها (قوله بآئن) مرفوع خبر مبتدأ محذوف ولم يقدره الشارح كعادته لما قيل إنه وجده مجرورا بضبط المصنف بالقلم وعليه فهو صفة لطلاق محذوف وقول شيخنا الرمل إنه نعت لطلاق المدكور فيه نظرمع الفصل بلو تأمل (قوله فان عادت) ظاهره أنه راجع لنشوزها في العدة ويجوز رجوعه للأولى أيضا ويصرح به ذكر الخلاف بعده (قوله عاده حق السكنى) وللوليوم الذي عادت فيه وان لم يجب نفقتها فيه اذ لا تلازم بينهما كافي معتدة الوفاة ورجع عليها بأجرة المسكن في مدة النشوز وإن كان لزوجها وله اخراجها اذا نشزت ويجب عودها اذا عادت (قوله وقيل ان نشزت الخ) وبه قال الامام مالك ولا يكون ماذ كر الا اذا نشزت حال الطلاق (قوله وتستثنى الصغيرة) ويتصور وجوب العدة عليها باستدخال مائه (قوله وكذا تستثنى الأمة) نعم للزوج اسكانها بعد فراغ خدمة السيد صونا لمائه (قوله للمتدة وفاة) أي غير ناشرة أيضا وكذا معتدة الفسخ الآية (قوله في الحجرة) أي محض دار المسجد بجوارها وهي محل القبر الشريف الآن (قوله أرجح) لأنه الأصل فيه ما يعارض (قوله وفسخ) بالمعنى الشامل للانقضاء بدليل ما بعده (قوله ورضاع) ولعان (قوله في ارتفاع النكاح) خرج ما لو كان لها مدخل في العدة كأن طلقها وادعت الاصابة وأنكرها فهي كالناشرة على المعتقد (نفية) انما وجبت سكنى معتدة الوفاة والبائن الحامل لأنها لصيانة الماء المحتاج اليها وبذلك فارق عدم وجوب النفقة لأنها

[قوله وتحرم الزيادة] قال الامام لأن في ذلك اظهار عدم الرضا بالقضاء والأليق التلغع بجلباب الصبر ورضخ في الثلاث لأن النفوس قد لا تستطيع ذلك فيها ولذا شرعت التعزية فيها لأن أعلام الحزن تنكسر بعدها اه وقد سلف أن مدة التعزية من الموت وقيل من الدفن فينبغي أن يحصى مثله هنا .

(فصل يجب) [قوله ولو بآئن] بالجر قال الزركشي والوجه نصبه [قوله وكذا تستثنى الأمة] لكن هل يجب عليها ملازمة المسكن لو أراد الزوج - حتى الرافعي عن الامام إن بينا في صلب النكاح أن تكون في المسكن الذي يعينه الزوج وجبت الملازمة وان قلنا يجب السيد فوجهان وقضية البناء ترجيح وجوب الملازمة كما قال الزركشي [قوله وللمتدة وفاة] لو طلقها قبل الموت طلاقا رجعا ثم مات في أثناء العدة وجب لها السكنى قطعا [قوله الحجرة] أي محض الدار [قوله وعيب] لم يذكر فرقة العان لأن البغوى جزم فيها بالاستحقاق فليست من محل الخلاف (قاعدة) حيث قلنا لا تستحق فلواراد الزوج الاسكان وجب عليها

الاجابة

الفرمضى وغيره والثاني لا سكنى لها كما هو قضية اذن النبي لفريرة

أولا وقوله لها ثانيا مكنتي في بيتك محمول على التدب جمعا بينهما وبجواب بأن حمله على الوجوب أرجح (وفسخ على المذهب) كالطلاق جامع فرقة النكاح وفي الحياة وسواء الفسخ بردة أو اسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا يجب لأن وجوبها بمنزول النكاح مستبعد والنص إنما ورد في المطلقة فينبغي غيرها على الأصل والثالث ان كلن لها مدخل في ارتفاع النكاح كأن فسخت

بغير العتق أو عيب الزوج أو ذبح هو بيعها فلا سكنى لها قطعا وان لم يكن لها مدخل في ارتضاعه كان انفسخ بسلام الزوج
أورنه والراضع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شقة الأول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في
مسكن كانت فيه عند الفقرة وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلا تفتق مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير
حاجة لم يحز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجب في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا يخرجن واضافة البيوت البين من جهة أنها مسكنهن قال في النهاية والرجعة كغيرها (٥٥) في ذلك قال في المطلب

ونص عليه في الأم وفي
الحاوي والمهذب أن الزوج
أن يسكنها حيث شاء
كالزوجة وحزم به المصنف
في نكته التنبيه (قلت ولها
المخرج في عدة وفاة وكذا
بأن في النهار لشراء طعام
وغزل ونحوه) لحاجتها
الى ذلك وعبر في الروضة
كأصلها بشراء طعام أو قطن
أو بيع غزل (وكذا ليلا
الى دار جارة لغزل وحديث
ونحوهما) للتأنس فيها
لكن (بشرط أن ترجع
وتبيت في بيتها) وفي البائن
قول قديم أنها لا تخرج
لما ذكر بخلاف المتوفى
عنها لما ورد فيها من حديث
مجاهد أن رجلا استشهدوا
بأحد فقالت نساؤهم
يا رسول الله اننا نتوحش
في بيوتنا فبيت عند
احدهن فأذن لمن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
يتحدثن عند احدهن
فلذا كان وقت النوم

للسلطنة المنتفية فيهما (فرع) حيث لم تجب السكنى نذب للإمام اسكانها ولالزوج اسكانها أيضا
ولأجنبي أيضا حيث لاربية وتجب عليها الاجابة اذا طلبت منها خصوصا اذا كانت في مسكن فورقت
فيه (قوله قال في النهاية والرجعية كغيرها) هو المعتمد (قوله ولها) أي المعتدة حيث لم تجب
نفقتها (قوله لحاجتها الى ذلك) فلواحتاجت ليلا جاز كالنهار قاله شيخنا واذا لم تحتاج لم تخرج أصلا
ولو لزيادة أو زيارة أو تجارة أو تمية مال (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف
إلا أن يؤول الشراء في كلامه بما يشمل البيع كذا قيل والوجه خلافه بل يجعل ونحوه عائدا الى
الشراء أولا لما ذكر من الشراء وغيره نعم كون الغزل للبيع أقرب من كونه للشراء فتأمل (قوله
الى دار جارة) والمراد بها الملاصقة وملاصقتها لأماني الوصية (قوله للتأنس) أي ان احتاجت
إليه (قوله وفي البائن الخ) فيه اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف (قوله بأحد) اسم الجبل
الذي كانت عنده الوقعة (قوله أما الرجعية) ومثلها البائن الحامل (قوله الاباذنه) أي فيما
يتعلق بالنفقة لوجوبها عليه أما غيرها فغلها المخرج لما تحتاج اليه كالتأنس مع الجارة وغيرها
مما مر (قوله وتنتقل من المسكن) أي الى أقرب المساكن إليه حيث أمكن وجوبا (قوله ومالها)
وان قل واختصاص (قوله أذى) بفتح الهمزة منونا أي ايداء شديد بحيث لا يحتمل عادة نعم ان تعدت
عليهم منعها الحاكم منه ومن المخرج (قوله للحاجة الى ذلك) أي الخروج وكذلك لو أسلمت بدار الحرب
ولم تأمن مع الإقامة أو لزمها أحد أو دعوى أو بين وليست مخدرة أو لزمها تعزيب في زنا (قوله الأحكام) أي
غير أبو يها نعم لو كان المسكن لها أو ضاقت الدار عنها وعندهم وطال التأذي منها لم أو عكسه فقلوا عنها وجوبا
وأما الأبوان فلا يجب نقلها عنهما لأن المشاحنة بينهما لا تطول بل يندب نقلها فقط وقولهم وضائق الدار عنهم
صريح في أنها اذا اتسعت لا يجب النقل وفيه بحث فراجع (قوله الى مسكن) أي في البلد (قوله قبل وصولها)

الاجابة وينبغي أن يكون مثل ذلك ارادة الوارث في المتوفى عنها على القول بعدم الوجوب [قوله
لم يحز] قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضي فكذا توابعها بما فيه حتى لله تعالى [قوله مسكنهن]
أي لامن حيث انها ملوكة لمن والا لما اختص الحكم بالطلقات [قوله وكذا بائن] روى مسلم عن
جابر رضى الله عنه قال طلق خالتي سليمي فأرادت أن تجذخلها فزجرها رجل أن تخرج فجاءت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بل تجذني نخلك فانك عسى أن تنصدي أو تنعلى خيرا قال
الشافعي رضى الله عنه ونخيل الأنصار قريبة من منازلهم والجذلا يكون الانهارا .

قأوى كل امرأة الى بيتها رواه الشافعي والبيهقي أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الاباذنه كالزوجة اذ عليه القيام بكفائتها (وتنتقل
من المسكن لخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو مالها (أو على نفسها) من فساق مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم
بها أذى شديدا والله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كله الرافعي في الشرح وما يصدق به الجيران الأحكام وقد فسر
قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة بالزيادة باللسان على الأحكام (ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل
وصولها إليه اعتدت فيه على النص) لأنها مأدورة بالمقام فيه وقيل تعتد في الأول لأنها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل
تتخير بينهما لأنها غير مستقرة في واحد منهما حالة الفراق ولها تعلق بكل منهما

وقيل تمتد في أقربهما إليها عند الفراق وإن استويا تخيرت أما إذا وجبت العدة بعد وصولها إلى الثاني فتعد فيه جزأين
لم تنقل الأمتعة من الأول (أو بغير إذن في الأول) تعدد (وكذا لو أذن موجب قبل الخروج) منه فانها تعدد فيه (ولو أذن في الانتقال
إلى بلد فكمسكن) فيما ذكرنا وجبت العدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق عمراته اعتدت في مسكنها منه أو بعد الخروج منه وقبل
الوصول إلى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول إليه اعتدت فيه جزأ (أو) أذن (في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها
الرجوع والمضي) وهي معتدة (٥٦) في سبيلها (فان مضت) وبافت المقصد (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع)

أي وبعد خروجها من البيت والواجب بقاؤها فيه وسيأتي (قوله وإن لم تنقل الأمتعة) وكذا لو
عدت إلى قتلها (قوله في الأول) ما يراعى لسان الإقامة في الثاني (قوله قبل الخروج منه) وإن بعثت
أمتعتها (قوله في انتقال) أو مطلقا (قوله قبل فراق عمراته) أو سورة إلى محل تقصر فيه الصلاة (قوله في
الطريق) أي بعد ما ذكر (قوله فلها الرجوع) وهو أولى (قوله أقامت فيه) أي بقدر الحاجة من تمام
الحج أو غيره وإن زاد على ثلاثة أيام أو بقدر مدة قدرها لها وبغفرها عما بعد ما إلى ما دون الثلاث أو إلى
وجود رفقة إن احتاجت إليهم ونحو من طريق (قوله لزمنها العود) وفي هذه والتي قبلها لو كانت أحرمت
بالحج أتمته بعد العدة إن أمكن والاحتياط وعليها القضاء ودم الفوات هذا ما اعتمدته شيخنا الرمي (قوله
والعمرة كالحج الخ) نعم لا يتصور فيها الفوات وغير سفر الحج والتجارة مثلهما ولو لغير حاجة أو لضرورة ولو
سافرت معه فوجبت العدة في الطريق أوفى مقصد الزوج لزمنها العود حالا بالشرط السابق لا تقطاع بغيره
مع عدم الإذن وما في المنهج من اغتفار مدة المسافر غير مراد (فرع) لو جهل حال السفر والإذن فيه
حمل على النقلة (قوله وقال) أي الزوج ومثله في هذه وأرنه (قوله وما قولنا الخ) لعله إشارة إلى أن المراد
بالمذهب الراجح بدليل تعديده كالمصنف لا يعني أن الخلاف طرق وقيل إشارة إلى أن أحد الخلافين مبنى
على الآخرفاشبه الطرق فتأمل (قوله لأنها أعرف) أي مع اتفاقهما على الإذن وبذلك فارتقت ما قبلها وهل
تسقط سكنها إذا لم تصدق هي في المستلزمين راجعه (قوله وبينها من شعر) تفسير لما قبله والشعر مثال
ويوت الحلة كيوت القرية والحلتان كالقريتين فيما تقدم وكذا بيوت الخان والسفينة فإن عدت
بيوت السفينة ولها محرم فيها مثلاً أخرج الزوج منها فإن تعدد أخرجها أخرجه هي إلى أقرب شرط تأمن
فيه فإن تعدد اعتدت فيها مع الاحتياط من النظر والحلوة مثلاً (قوله قومها) أي أهلها وغيرهم (قوله
للضرورة) فيتمين أقرب محل تأمن فيه (قوله أو أهلها) أي ارتحلوا لامع رجاء عودهم والا كان
هر بوا من عدو مثلاً ويعودون وجب عليها الإقامة حيث أمنت وكذا لو ارتحل بعض أهلها (قوله
والأصح تنخير) هو المعتد ولو رجعة خلافاً للماضي (قوله مملوكا) ولومن حيث المنفعة (قوله
ولا يصح بيعه) أي لغيرها ثم أوسق العدة رهن وتعد الوفاء من غيره بيع فيه أوسق حجر فلس فهمي
[قوله وقبل تعدد الخ] قال ابن أبي الدم الأقيس ويشهد له حديث الرجل الذي خرج ثائباً فأتته واختصمت
فيه الملائكة [قوله ففيه الخلاف] قال الإمام ولو أرادت الإقامة في بلدين بالبلدين لتقضى عدتها فيه لم يجز
اتفاقاً [قوله أو تجارة] مثله النزهة [قوله لم يجب الرجوع] أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام [قوله لأن الأصل الخ]
أي وكما لو خاطبها بكناية الإطلاق واختلاف في النية ولأن القول قوله في أصل الإذن فكذلك في صفته [قوله والأصح
تنخير] خالف ذلك في الحضرة فتأمرها الإقامة وتختلف الحضرة أيضاً لو أذن الزوج للبدوية في النقلة
من - إلى - له - لم تطلق في أثناء الطريق فلها الإقامة في قرية أو حلة بينهما ولا كذلك الحضرة [قوله ويليق بها]

في الحال (لعتد البقية في
المسكن) فإن كانت العدة
تنقضي في الطريق وجب
الرجوع أيضاً في الأصح
للقرب من موضع العدة
وإن لم تخص اعتدت البقية
في مسكنها ولو وجبت العدة
قبل الخروج من مسكنها لم
تخرج منه أو بعد الخروج
منه للسفر ولم تفارق عمران
البلد لزمنها العود إليه
لأنها لم تشرع في السفر
وقيل تنخير بين العود
والمضي لتضررها بتركه
للفوت لضررها وقيل في
سفر الحج تنخير وفي سفر
التجارة يلزمها العود
والعمرة كالحج في جميع
ما ذكر (ولو خرجت
إلى غير الدار المألوفة)
لكنها (فطلق) وقال
ما أذنت في الخروج صدق
بجيبه) لأن الأصل عدم
للإذن فيجب رجوعها في
الحال إلى دار المألوفة ولو
وافقها على الإذن في
الخروج لا يجب الرجوع

في الحال (ولو قالت قلت) أي أذنت لي في النقلة إلى هذه الدار فأعتد فيها (فقال بل أذنت) في الخروج إليها (لحاجة) قال
ذكرها فاعتدى في الأولى (صدق) بجيبه (على المذهب) لأن الأصل عدم الإذن في النقلة ومقابلته تصديقها بجيبها لأن الظاهر معها بكونها
في الثالثة وما قولنا محكيان فيما لو اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقها لأنها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج
(ومنزله بدوية وبينها من شعر كتركها - حضرة) فعلها ملازمته إلى انقضاء عدتها فإن ارتحل في أثناءها قومها ارتحل معهم للضرورة
أو أهلها فقط وفي الباقي قوة وعدد فقيل تعدد بينهم لتيسره والأصح تنخير بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة الأهل عسرة
موحشة (وإن كان المسكن) مملوكاً (له) ويليق بهاتين) لأن تعدد فيه لما تنسم (ولا يصح بيعه إلا في عدة ذات أشهر فكمسكناً)

فيصح في الأظهر كاقدم في باب الأجرة (وقيل باطل) قطعا والفرق أن المستأجر يملك المنفعة والمدة لا ملكها فكان المطلق باعواستحق
منفعته لنفسه مدة معلومة وذلك باطل (أو استعار الزمتها فيه فان رجع العبد ولم يرض بأجرة قتلت) بخلاف ما إذا رضى بها فنزح المطلق ولا تنقل
(وكذا مستأجرا نقضت مدته) فانه إذا لم يرض ماله بتهديد أجارة تنقل منه (٥٧) بخلاف ما إذا رضى بذلك (أو) مملوكا

(لها استمرت) فيه لزوما
(وطلبت الأجرة) من
المطلق قاله صاحب المذهب
والتهذيب وقال صاحب
الشامل وغيره وصححه
في أصل الروضة تنخير
بين الاستمرار فيه بأجرة
أو أجارة وهو أولى وبين
طلب النقل الى غيره (فان
كان مسكن النكاح نفيسا
فله النقل الى لا تقي بها أو
خديسا فلها الامتناع) من
الاستمرار فيه وطلب النقل
الى لا تقي بها وحيث تنقل
ينبغي أن تنقل الى قريب
من المنقول عنه بحسب
ما يمكن وظاهر كلامهم أن
ذلك واجب واستبعد
الغزالي الوجوب وتردد في
الاستحباب (وليس له
مساكنتها ومداختها)
حيث فضلت الدار على
سكنى مثلها لما يقع فيها
من الخلوة بها وهي حرام
كالخلوة بأجنبية (فان كان
في الدار محرم لها يبرز كز
أو) محرم (له) يبرز (أنتي أو
زوجة أخرى) كذلك
(أو أمأة أو امرأة أجنبية
جاز) ما ذكر لا تقناه المحذور
فيه لكن يكره لأنه لا يؤمن

كالفرء. وتقدم هي على الفرء والورثة في غير ذلك و يصح بيعه لها مطلقا (قوله فيصح في الأظهر) وان
توقعت الحيض فيها بنحو بلوغ تسع سنين مثلاً وإذا طرأ الحيض فيها تنخير المشتري (قوله قطعا) إشارة إلى
أن المبرع عنه بقيل طريق قطع وهو معلوم من التشبيه قبله ولكنه مخالف لاصطلاحه (قوله والفرق) أي
من حيث الخلاف (قوله مستعارا) ولو بعد الفرقة (قوله رجع المبرع) أو خرج عن الأهلية بنحو جنون
أو فقه أو زوال ملكه عنه (قوله قتلت) ولا يلزمها العود له ورضي بعدها (قوله فنزح المطلق) فهي غريبة
لازمة من جهة بالزام الشارع (قوله بخلاف ما إذا رضى) فيلزم المطلق الأجرة ولا يجوز له نقلها (قوله
وطلبت الأجرة) أي أجرة قدر ما يليق بها منه وسواء طلبت بنفسها أو أوليها فالولم تطلبها فلا أجرة حيث كانت
رشيدة كالمسكن معها في بيتها باذنها مدة ولم تطلبها وان كانت امتعته في محل وحدها فان لم تأذن له فلها
مطالبته بها (قوله وصححه في أصل الروضة) أي صحح أنها تنخير وهو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف وان
أمكن حمل كلامه على الجواز دون الوجوب بأن يقال استمرت ان شاءت (قوله وظاهر كلامهم أن ذلك
واجب) أي نقلها الى قريب أي تعين القريب وهو المعتمد (قوله وليس له) ولو في رجعية (قوله ومداختها)
أي ولا مداختها وكان المناسب للشارح ذكرها (قوله حيث فضلت) قيد للجواز الآتي فغيرها يمنع مطلقا
(قوله ذكر) ليس قيدا كما يشير إليه الشارح ولا بد في المحرم وغيره عن يأتي أن يكون ثقة وقال شيخنا في
محرمها يكفي أن يكون له غيره ولو غير ثقة ولا بد فيمن ذكر أيضا أن يكون بصيرا وقال شيخنا يكفي أعمى قوي
الادراك (قوله أو امرأة) أو وسوخ أو عبدها (قوله اشترط محرم) أو غيره ممن تقدم (قوله وينبغي) أي
يجب (قوله أن ينفق) وأولى منه أن يسهر وأولى منه أن ينفق (قوله كما اشترطهما) أي الفلاني وعدم
المروء وهو المعتمد وفي كلامه اعتراض على المصنف (قوله وعلا) والأولى اسكانها فيه لأنه أبعد عن الاطلاع
عليها (فرع) محرم خلوة أمر دأمر د وان تعدد أو رجل بأمر د وان تعدد أو بنسوة غير ثقات كذلك

قال الماوردي وغيره من العراقيين انه يعتبرها في ملازمة المسكن أن يكون لا تقاها قال ويخالف سكن
النكاح الذي يراعى فيه حال الزوج دونها لما توجه في هذه المسكن من حق الله تعالى قال الزركشي بعد
سوقه في النفقات ما يخالفه [قوله وطلبت الأجرة] أي أجرة المسكن الذي يكفيها منه .

(فتفيه) لومضت المدة من غير طلب فلا أجرة كالمسكن في صلب النكاح بخلاف النفقة [قوله فان كان في الدار
الح] أي حيث فضلت عن سكانها ثم الظاهر أن صورة المسئلة أن الدار مع كونها فاضلة ليس فيها بيت
واحد والا لا تحدث مع المسئلة الآتية الآن مثل هذا التصویر لم يكتفوا فيها بالمحرم الامع بناء حائل [قوله
ذكر] قال الزركشي يكفي الأتي بالأولى ولو كانت أجنبية فكذا تلك تكفي على الأصح في الروضة [قوله
والا فلا يشترط] استشكل ما ذكره المؤلف في الشقين أما الأول فلأن المحرم قد لا يكون معها عند
قضاء الحاجة ولا يلزمها على الدوام وأما عدم اشتراطه عند التعدد فلأنه قد لا يكون ثم سكان والمحدور
موجود فيها إذا كانت الدار كبيرة ذات مرافق وليس فيها غيره فالتجته حمل كلامهم على غيرها.
(فتفيه) لو كانت المرافق عند التعدد خارج المحجرة في الدار لم يجوز لأن الخلوة لا تمنع مع ذلك .

(٨ - (قبوي في دعيه) - رابع) معه النظر ولا عبرة بالمجنون والصبي الذي لا يميز (ولو كان في الدار حجرة فسكنها أحد هما والآخر
للآخر فان اتحدت المرافق كطبخ ومستراح) وصعد الى السطح (اشترط محرم) حذرا من الخلوة فيها ذكر (والا فلا) يشترط (وينبغي أن
ينفق ما بينهما من باب وأن لا يكون عز أحدهما) يرفيه (على الأخرى) كما اشترطها صاحب التهذيب والمنفعة وغيرهما حذرا من الخلوة في ذلك
وأنهم من لم يشترط الثاني كافي لليتين من الخلق (وسفل وهو كدار وحجرة) فيلزم كرمين أنه إن اتحدت المرافق اشترط محرم ولا يشترط

نعم ان لم تكن رية كشارع ومسجد مطروق فلا تحرم

(باب الاستبراء)

هو بالدغة طلب البراءة وشرعا ما سجد كره وهو في الأمة كالعدة في الزوجة ولذلك ذكر عقبها وخص بهذا الاسم لأنه اعتبار أقل ما يدل على البراءة (قوله التبرص بالبراءة) الأولى تبرص المرأة والمراد بها الأمة ولو عبر بها لكان أنسب (قوله بسبب الخ) هذا هو الأصل والمراد حل الاستمتاع كما سيأتي ولو بلا حدوث أوزوال أو إرادة تزويج كافي المكتوبة ونحوها وتزويج موطوءة (قوله أوتعبدا) عطف على تعرف منصوب بنزع الخافض وقيل غير ذلك (قوله بسببين) أي بأحد سببين أصالة كما مر فلا يراد بوطء أمة غيره بظنها أمة (قوله أمة) ولو احتملا فشمّل الجنثى وهل يكفي استبراءه قبل اتضاعه راجعه وينبغي أن يجري فيه ماني المجوسية الآتية (قوله أوهية) أي مع قبض أو أوارث ولو قبل قبض أو بيع بعد لزومه لاقبله (قوله أوسي) أي بعد قسمة أو اختيار تملك كافي الجهاد (تفسيه) قال شيخنا الرملي يجوز بوطء السراري المجبوبة الآن من الردم لاحتمال أن من جلبها لا تخميس عليه وفيه نظر ذكراه في محله من كتاب الجهاد (قوله أورد) بعيب) خرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبراءها وما في الردة مبنى على مرجوح (قوله أوقبول وصية) أو رجوع مقرض أو بائع مفلس أو والدي هبة فرعه أو أمة قراض بعد فسخه لأمة تجارة بعد إخراج الزكاة كما مال اليه شيخنا الرملي وتوقف فيه شيخنا الزيادي والتوقف ظاهر خصوصا مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل (قوله ومن استبراءها البائع) ويجوز في هذه تزويجها من غير المشتري ومنه ان أعنتها قبل الاستبراء ومثلها المملوكة من صبي أو امرأة (قوله فيها) الأولى فيه لأنه عائد إلى الغير ويحتمل عود الضمير لجميع المذكورات (قوله أوطاس) بضم الهزة أفصح من فتحها اسم واد من هوازن عند حنين (قوله وألحق) أي الزافي أي قاسن كما ذكره قبله والمغايرة تفنن (قوله في مكتوبة) أي كتابة صحيحة وكذا أمة مكاتب عجز (قوله محجرت) بضم العين وتشديد الجيم مبنيًا للجهول بدليل تفسير الشارح المذكور (قوله وكذا مرتدة) وكذا ردة السيد أو هامة قال البلقيني ولو أسلمت أمة كافر ثم أسلم بعدها وجب الاستبراء (قوله لعود الخ) يفيد أن المراد بحدوث الملك فيما تقدم ملك الاستمتاع لملك اليمين فتأمل قال شيخنا وما ذكر من حيث حل الفتح وأما التزويج فإن كان قد وطئ قبل الكتابة أو إرادته وجب الاستبراء والأفلا فراجع (قوله بذلك) أي المذكور من الصوم والاعتكاف والأحرام ولو اشتراها كذلك كفي الاستبراء في زمنه على المعتد ولا يتوقف على زواله (قوله لاذنه) قيد للحرمة فالولم تحرم عليه لعدم إذنه فيه فهو أولى بعدم الوجوب

(باب الاستبراء)

[قوله أوسي] أي مع القسمة ثم محس الاكتفاء بالاستبراء إذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما سيأتي في المجوسية ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء زمن الأحرام لم يكف ولا بد من إعادته [قوله ومن استبراءها البائع] أي لكن هذه يجوز تزويجها لغير المشتري وله ان أعنتها من غير تجديد استبراء وكذا المملوكة من صبي أو امرأة بخلاف المستولدة إذا استبراء ثم أعنتها لا يصح نكاحها لغيره إلا بعد الاستبراء لشبهها بالحرار كما سيأتي [قوله لعود ملك الاستمتاع] عبارة غير لأنها بالكتابة كالخارجة عن ملكه في تحريم الاستمتاع وإيجاب المهر بوطئها [قوله وكذا مرتدة] لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلقيني فالظاهر أنه لا بد من الاستبراء ولو زوج الشخص أمة فطلقت واعتدت وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة والأفلا شبهها بالحرار [قوله بعد حرمتها على السيد بذلك] احتراز به عن التي اشتراها محرمة ونحوها فإنه

(ب) بسببين أحدهما ملك أمة بشرأ أو إرث أو هبة أو سبي أو رد بعيب أو تخالف أو أقالة أو قبول وصية (وسواء بكر ومن استبراءها البائع قبل البيع ومتتقة من صبي وامرأة وغيرها) أي غير المذكورات ويدخل فيه الصغيرة والآيسة والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في سبأيا أوطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حل حتى تحيض حيضة رواه أبو داود وغيره وقاس الشافعي رضي الله عنه غير المسبية عليها بجامع حدوث الملك وأخذ من الإطلاق في المسبية أنه لا فرق بين البكر وغيرها وألحق من لا تحيض من الآيسة والصغيرة بمن تحيض في اعتبار قدر الحيض والطهر غالبا وهو شهر كما سيأتي (ويجب) الاستبراء (في مكتوبة محجرت) أي محجزة السيد لعود ملك الاستمتاع بعد زواله بالكتابة وكذا لو فسخت الكتابة يجب (وكذا مرتدة) عادت إلى الاسلام فإنه يجب استبراءها (في الأصح) لعود ملك الاستمتاع بعد زوال البراءة والثاني لا يجب لأن الرقة لا تنافي الملك

لا
مختلف الكتابة (لأنه خلعت من صوم أو اعتكاف أو أحرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لاذنه فيه فأنها يجب استبراءها لأن حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف الكتابة (في الأحرام) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة كما ذكره المحقق

لأنه لم يتجدد بالفراش حل
وانما استحب لتمييز ولد
النكاح عن ولد ملك اليمين
فانه في النكاح ينقصد لمولود
ثم يعق في الملك وفي ملك
اليمين ينقصد حراً ونصير
أمة أم ولد (وقيل يجب)
الاستبراء لتجدد الملك
(ولو ملك من زوجة وامعتقة)
عن زوج أو وطء شبهة
وهو عالم بالحال أوجاهل به
وأمنى البيع (لم يجب) في
الحال استبراء لأنهما مشغولة
بحق غيره (فان زال) أى
الملك كوران من الزوجية
والعدة بأن طلقت قبل
الدخول أو بعده أو أختضت
العدة أو أختضت عدة الشبهة
(وجب) الاستبراء (في
الظهار) لحدوث الملك
والثاني لا يجب لأن حدوث
الملك بخلاف عنه حلها فيفسق
أثره (الثاني زوال فراش
عن أمة موطوءة) غير
مستولدة (أو مستولدة
يعق أو موت السيد)
فيجب عليها الاستبراء كما
تجب العدة على المفارقة
عن نكاح (ولو مضت
مدة استبراء على مستولدة
ثم أعتقها) سيدها (أو
مات) عنها (وجب) عليها
الاستبراء (في الأصح)
لما تقدم والثاني لا يجب

(قوله وقطع الجمهور) فالأولى التعمير بالذهب (قوله ولو اشترى) أى الحر الكامل زوجته استحب
الاستبراء بخلاف المكاتب لامتناع الوطء عليه مطلقاً ولو باذن السيد ومثله البعض (قوله فانفسخ)
يفيد أنه لا اختيار في البيع أو الخيار له فقط والافله الوطء في خيار البائع وحده لبقاء الزوجية ويمتنع اذا
كان الخيار لهما لجلل المبيع (قوله لأنه لم يتجدد الخ) فلو تجدد كان ملك معتدة منه وجب الاستبراء
بعد العدة ولو رجعية (قوله لتجدد الملك) ولعل عدم النظر اليه اسبق الحل المستمر عليه (قوله ولو
ملك) وسيأتى لأعق (قوله أو وطء شبهة) وان تعددت فلو وطئ شريكاً أمة مشتركة بينهما ولو في
نحو حيز أو وطئ اثنان أمة رجل ظنها كل منهما أمة ثم استبراها في صورتين أو أراد أن تزويجها وجب
استبراء أن كعدتين لاثنين ويقدم الأسبق ان كان ويجب استبراء ثالث لمن ملكها ولو اشترىها من شريكين
لم يبطأ واحد منهما أو اشترىها من نساء أو صبيان هل يتعدد الاستبراء بتعدد البائع أو يكفيه استبراء واحد
فيه نظر (فتبينه) يجب على السيد استبراء أمة المزوجة غير مستولدة حالاً اذا طلقت قبل الوطء وبعد
اقتضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقاً وهذا بالفسبة لحل الوطء أمال أو أراد
تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقاً سواء أم الولد وغيرها كما سرى في المسكينة والمرتدة قياساً عليهما (قوله عن
أمة موطوءة) أى له أو مستولدة بخلاف غير الموطوءة فلا استبراء لتزويجها وكذا الموطوءة لغيره اذا تزوجها
من الوطئ الذى الماء منه أو من غيره والماء غير محترم أو كان استبراءها من انتقلت منه اليه (قوله يعق)
أى فيهما (قوله أو موت) أى فيهما أيضاً وقال بعض مشايخنا تبعاً للبرامى انه راجع للمستولدة فقط وأما
الأخرى فهو من حدوث الملك للوارث ولا استبراء من حيث الموت وفيه نظر فراجع (فتبينه) يلحق
بما ذكر زوال الفراش عن وطء شبهة بنكاح فاسد بالتفريق بينهما أو بزوال الوطء عن نحو جارية ابن
(قوله ولو استبرا أمة موطوءة) أى له والافسكاً تقدم (قوله لما تقدم) بقوله كما يجب الخ (قوله فأعتقها)
أى لم يجب الاستبراء وخرج ما لو مات عنها لأنها تنقل للوارث فلو لم تنقل له كدبرة فكالمتولدة فيجب

لا يكفي الاستبراء قبل زوال ذلك لأنه يصدق أن تحررها على السيد لأجل الاستبراء لأجل الملك كوراث
وأيضاً فحل الوجه الآتى في المحرمة اذا كان الاحرام بغير الاذن [قوله ولو اشترى زوجته] بشرط الخيار
قال الرافى فليس له الوطء أضعف الملك [قوله لتجدد الملك] قال الرافى لأن الموجب وجد ولم يمكن ترتيب
حكم عليه حالاً اذا أمكن رتب ولا بد في تراخي الحكم عن السبب كافي المعتدة عن نكاح اذا وطئت بشبهة
فتد بعد الفراغ من عدة النكاح عن الشبهة [قوله موطوءة] خرج غير الموطوءة اذا أعتقها فلا استبراء
عليها إلا أن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرئها قبل البيع فانه لابد من استبرائها ما لم يرد تزويجها من البائع
المدكور ومن ثم تعلم أن تعبيره بزوال الفراش أحسن من تعبيره بزوال الملك ثم قوله يعق أو موت السيد
فيه نوع قصور إذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الأب عن وطء جارية الابن ونحو
ذلك كان الحكم كذلك [قوله أو موت السيد] الظاهر أن هذا خاص بالمستولدة فان غيرها ينقل
الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم إلا أن يريد المدبرة
والمستولدة [قوله فأعتقها] لم يقل أومات عنها لأنها تنقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم
الأول ولا بد فيه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت نعم للوارث تزويجها من الغير بلا استبراء وكذا من
نفسه اذا أعتقها وقولنا لأنها تنقل الى الوارث بدتنى المدبرة فاما تعق بموته ويكتفى فيها بالاستبراء السابق
كأنى أعتقها فيا يظهر [قوله لم يجب عليها الاستبراء] ولو أنت بولد بعد ذلك لم يلحقه لكن هل يشترط في عدم

ويكتفى بمضى (قلت ولو استبرا أمة موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها الاستبراء (وتزوج في الحال اذا شبه منكوحة)
بخلاف للمستولدة ذكره الرافى في الفرح (واقه أعلم).

وبحرم تزويج أمة موطوءة) غير مستولدة (ومستولدة قبل الاستبراء حذر من اختلاط المائين ولو أعتق مستولده فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كإنكاح المعتدة منه والثاني لأن الاعتاق يقتضي الاستبراء فيتوقف نكاحه عليه كتزويجها لغيره (ولو أعتقها لومات) عنها (وهي مزوجة) في المستثنين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشا للسيد (وهو) أي والاستبراء في ذات الأقراء (بحره) وهو حيضة كاملة في الجديد) لما تقدم في الحديث السابق والقديم أنه طهر كافي العدة وفرق على الأول بأن العدة تتكرر فيها الأقراء فتعرف برأبناظرهم بالحيض المتخلل بينهما وهنا لا تتكرر فيعتمد الحيض الدال على البراءة وبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه قبيلتها فلا ينقض (٦٠) الاستبراء حتى تظهر منها ثم تحيض ثم تظهر وعلى القديم لو وجد السبب

في أثناء الطهر اكتفى ببقائه على أحد الوجهين كافي المذخور جرحه في السبط ويجزم البعوى بأنه لا يكفي ولا ينقض الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تظهر ثم تحيض ويرجع في الشرح الصغير وطارق العدة بأن فيها عددا جاز أن يعبر بلفظ الجمع من اثنين وبعض الثالث (وذات أشهر) وهي الصغيرة والآيسة (بشهر) لأنه بدل عن القوم حيضا وطهرا في الثالث (وفي قول بثلاثة) نظرا إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يبدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحررة والرقبة (وطامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحلق لما تقدم في الحديث (وان ملكك بشراء) وهي في نكاح أو عدة (فقد

الاستبراء (قوله وبحرم تزويج أمة موطوءة) له وفي غير الموطوءة لما تقدم (قوله ولو أعتق مستولده) وكذا موطوءته فله نكاحها بلا استبراء (قوله يقتضي الخ) ظاهره أن الخلاف في الوجوب وأن التنبؤ لا خلاف فيه فراجع (قوله ولو أعتقها) أو مات وهي مزوجة أو معتدة عن نكاح لاعتن شبهة (قوله فلا استبراء عليها) أي لاحالا ولا مالا كافي شرح شيخنا .
(فروع) لومات سيد أمة مستولدة وزوجها فان سبق موت الزوج اعتدت له ولا استبراء عليها الا ان مات السيد بعد فراغ عدتها فيجب الاستبراء وان سبق موت السيد أو ماتا معا فكحرة ولا استبراء عليها أيضا ، وان أشكل الأمر اعتدت بأربعة أشهر وعشر من وقت موت آخرهما الا ان تخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام يقينا فاعطيا حيضة وان لم تحض في العدة ولا تراث ولها تخفيف الورثة أنهم لا يعلمون حريتها عند الموت (قوله ثم تحيض ثم تظهر) فأقل الاستبراء اذا وجد سببه في آخر الطهر يوم ليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ولا يقطع الاستبراء وطه السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله وهي الصغيرة) وكذا المتحيرة ومن لم تحض أيضا لكن لوحضت هذه ثم انقطع فلتصبر إلى سن اليأس كافي العدة (قوله بوضع جززنا) أي ان لم تحض قبل وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهرا في غيرها والا اكتفى بذلك كافي العدة (قوله بدليل محبة يبعه) فكل ما صح به قبل قبضه كذلك كوصية بعد القبول وهبة فرع بعد الرجوع (قوله لتنام الملك ولزومه) بأن لم يكن خيارا وكذا لو كان الخيار للشترى وحده (قوله وتصح الخ) يمكن أن يقال يحمل كلامه على القول بمصير الملك فيها بالعقد ويعلم منه مقابله بالأولى أو يقال لا هبة وان قلنا نكح بما ذكر فأنمله (قوله ولو اشترى مجوسية أو مرتدة) وكذا معتدة عن زوج أو شبهة أو أمة مأذون عليه دين قبل سقوطه لم يكف الاستبراء قبل

الحقوق أن ينفية أو يكفي دعوى الاستبراء لظاهر الثاني [قوله وهي مزوجة] مثلها المعتمدة [قوله حلزنا] سواء كان مقارنا أم حدث ولو حاضرت في زمنه أو مضى شهر فيمن لم تحض فهل يكفي بذلك مع وجوده قضية ما في الروضة أن ذلك لا يكفي الا على القول بعدم كفاية وضع حل الزنا نعم رأيت في شرح البهجة نقلا عن فتاوى الزركشي انها لو كانت من ذوات الأشهر ثم طرأ حل زنا لا يوجب منعاً فالقراغ منه لا يوجب حلا وبه أفنى القفال [قوله بارت] الحق بعضهم به ما في معناه مما يسوغ التصرف فيه من غير توقف على القبض كرجوع الوالد في هبته وقبول الوصية ونحو ذلك قوله أو مرتدة أو محرمة أو اشترى مكاتب أمة بل جعل

سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالها في الأظهر فلا يكون الاستبراء هنا بالوضع لأنه لما غير الجرجاني واجب أو مؤخر عن الوضع (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (يحصل الاستبراء بوضع حلزنا في الأصح والله أعلم) لا إطلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاصلة به والثاني لا يحصل الاستبراء به كالأنتقضي به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بالتأكد بهليل اشترائط التكرار فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب ان ملك بارت) لأن المملوك بدلنا كد الملك فيه تزلزلة منزلة القبض بدليل محبة يبعه (وكذا اشار في الأصح) لتنام الملك ولزومه والثاني لا يجسب لعدم استقرار الملك (لا هبة) فانه اذا مضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يجسب لتوقف الملك فيها على القبض في الأظهر كما تقدم في بابها وتسمع هنائي التعبير فيها مع غيرها بالملك قبل القبض لا على الاختصار (ولو اشترى مجوسية) أو مرتدة أو محرمة أو اشترى مكاتب أمة بل جعل

لا يستحب حل الاستمتاع الذي هو القصد من الاستبراء وقيل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطء) لما تقدم (وغيره) كقبلة ولمس ونظر بشهوة قياسا عليه (الامسية فيجعل خبر وطء وقيل لا) يحل فيها أيضا كغيرها وعلى الأول فارق الوطء غيره صيانة لما نه عن الاختلاط بماء الحربي لحرمة ماء الحربي (واذا قالت) علوكة في زمن الاستبراء (حضت صدقت) فان ذلك لا يعلم الامنها ولا تخلف فاتها لونهكات لم يقتر السبد على الحلف (ولومنت السبد فقتل) لها (اخبرني تمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها (٦١) بعد الفصل لأن الاستبراء مفوض

الى أماته ولهذا لا يحال بينه وبينها بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تخليف وجهان الأصح في الروضة نعم قال وعليها الامتناع من التمكن اذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان أبحناها له في الظاهر (ولا تصير أمة فراشا الابوطء) ويعلم الوطء باقراره وباليينة عليه (فاذا ولست للامكان من وطئه لحقه) وان لم يعترف به وهذا فائدة كونها فراشا بالوطء وقيل لا فراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فاتها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولست للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعترف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح الاستمتاع والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك اليمين وقد قصد به التجارة

الاسلام فيجب بعده وبعد فراغ المعدة وبعد سقوط الدين بخلاف مرهونة وأمة مفاس فتعد فيها بالاستبراء قبل فك الرهن أو الحجر (قوله) ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) خرج المشتري لأن الاستبراء بعده لأمه خلافا لما توجه به بعض أكابر الفضلاء ومن الاستمتاع النظر وسبأ (قوله بوطء) وتقدم أنه لا يقطع الاستبراء وان حرم نعم ان حلت منه قبل تمام الاستبراء انتقلت اليه فلا تحل إلا بوضعه (قوله قياسا عليه) فيه نظر مع أن الواقعة في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا تقياس حينئذ ولا اجاع فراجه (قوله الامسية فيجعل غير وطء) وكذا المشتراة من حربي (قوله صيانة لما نه) أي أصالة فلا يرد البكر وما نقل عن نص الشافعي رضي الله عنه من حرمة التمتع فيها بغير الوطء كغيرها أجيب عنه بالاجاع على خلافه في قصة ابن عمر رضي الله عنهما وأيضاً قد صح الحديث الدال بمفهومه على جوازها ومذهب الامام الحديث اذا صح كما ذكره بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله صدقت) ويحرم عليه ان كذبها وتصدق هي أيضا في عكس هذه بأن ادعى أنها حاضت وأنكرت (قوله صدق) كما يصدق فيها لو رثت أمة وادعت انها حرام عليه بوطء مورثه وأنكر لأن الأصل عدم الوطء (قوله لا يحال بينهما) وان كانت جملة جدا وهو مشهور بالزنا وعدم المسكة كمال اليه شيخنا (قوله الأصح في الروضة) هو المعتمد فقوله صدق أي باليمين (قوله الابوطء) أي في القبل ومثله ادخال التي فلا حلق بالذرفه ما على المعتمد (قوله أو اليينة عليه) أي الوطء وقيل راجع للافرار والأول صريح كلام المنهج (قوله ونفي الولد) قال شيخ شيخنا عميرة أوسكت عنه وكذا الاستبراء فالجع بينهما تصوير وأحدهما كاف في النفي (قوله لسته أشهر) خرج دونها من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء (قوله المنصوص) فالمناسب التعبير بالنص (قوله ومنهم من خرّج الخ) فصار في كل من المستثنين قولان بالنص

الجرجاني من ذلك أيضا ما لو اشترى صغيرة لا تحتمل الوطء فاستبرأها بشهر ثم أطاقت بعد ذلك [قوله لا يستحب حل الاستمتاع] علل أيضا بأن هذا الوصف لو عرض في دوام الملك وزال أوجب الاستبراء فكيف اذا اقترن ودوام [قوله وغيره] أي لا احتمال أن تكون أم ولد لبائعها أو حامل بحر من وطء شبهة فلا يصح البيع على التقديرين ولأنه يدعو الى الوطء بخلاف ولد الحربي في المسئلة فانه لا يمنع الرق ولا حرمة لما نه [قوله غير الوطء] قضية هذا الاطلاق الحل حتى فيما تحت الازار وقد تردد الامام في ذلك وإيراد البند ينبغي يقتضي الحل [قوله صيانة لما نه] هذا لا يأتي في البكر مع أن حكمها كغيرها [قوله ونفي الولد] ظاهره أنه لو سكت عن النفي والاستلحاق أنه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر [قوله لسته أشهر] خرج ما لو أتت به لدهونها فانه يلحقه ولا يصح نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا [قوله المنصوص] وفي قول يلحقه نحر بها الخ [قوله به تعلم أنه كان من حق العبارة أن المؤلف يقول على النص] [قوله وقد عارض الوطء] أي لم يبق بعد المعارضة

والاستخدام فلا يكتفي فيه إلا بالامكان من الوطء (ولو أقر بوطء ونفي الولد وادعى استبراء) بعد البوطء بحضة وأقوى الولد لسته أشهر من الاستبراء (لم يلحقه على المذهب) المنصوص وفي قول يلحقه نحر بها من نصه فيما اذا طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه والفرق على الأول أن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه للمحقوق ومنهم من خرّج في مسئلة الزوجة من نص الأم قولاً بعدم الحقوق (فان أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه) ولا يجب التعرض للاستبراء (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) أيضا وقيل يكفي الحلف على الاستبراء من غير تعرض لنفي الولد وقيل يصدق باليمين ولهذا

حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأنا قبل سنة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد سنة أشهر بعد استبرأنا فيه وجهان (ولو ادعت استيلادا فأنكر) (٦٢) أصل الوطء وهناك ولم يحلف على الصحيح لموافقته للأصل من عدم

الوطء والثاني يحلف لأنه لو اعترف ثبت النسب فإذا أنكر حلف وإذا لم يكن له لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحق في الأصح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم وهو لا يحسن به الثاني لا يلحقه كدهوى الاستبراء

﴿ كتاب الرضاع ﴾

تقدم الحرمة كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة بعد النكاح وغير ذلك على ما ثبت بلبن امرأة حبة بلغت تسع سنين فلا يثبت بلبن رجل لأنه لم يخف لفظه الولد ولا بلبن خشي ما لم تظهر أنوثته ولا بلبن بهيمة حتى إذا هرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لفظه الطفل صلاحية ابن الآدميات ولا بلبن ميتة كأن ارتضع منها طفل أو حلب وأوجره لأنه من جنة منسكة عن الحل والحرمة كالبهيمة ولا بلبن من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تحتمل الولادة والبلن المهرم فرعها بخلاف من بلغها الوصولها لبن الحبيص وسواء فيها

والتخريج والمعتمد النص فيهما (قوله حلف) فإن نكل توقف لحرق الولد على يمينها على أوجه الوجهين كما في شرح الروض فإن نكلت أيضا رجع إلى يمين الولد بعد بلوغه ونقل عن شيخنا الزبدي لحرق الولد بمجرد نكول السيد (قوله وجهان) المعتمد الاكتفاء بكل منهما فالخلاف لفظي (قوله لأنه لو اعترف الخ) يفيد أن الخلاف فيما إذا كان المراد إثبات النسب فإن أريد نفي الاستيلاد حلف قطعا

﴿ كتاب الرضاع ﴾

يفتح الرأ أفصح من كسرهما ويجوز الحاقه تاء تأنيث فيقال الرضاة ويجوز ابدال ضاعه بمشنة فوقية أيضا وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه وشربا حصول ابن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه فأركانه ثلاثة رضيع ولبن ومرضع وله شروط تأتي قال بعضهم وعلم عما ذكر أن المعنى اللغوي أخص من الشرعي على خلاف الغالب فيهما فليراجع (قوله تقدم الحرمة به) والمحرمية المفيدة لجواز النظر والحلوة وعدم تقض الوضوء باللس ولا يثبت له من الأحكام غيرها فلا توارث بينهما ولا نفقة به ولا عتق بملكه ولا لعان لنفيه ولا سقوط قود ولارده شهادة (قوله امرأة) اسم خاص بالآدمية كالرجال والنساء قاله ابن القيم وغيره ويدل له ما سيذكره الشارح وأما لفظ ذكر وأنثى فعام في الجن والانس وغيرهما وحكم الجنينة هنا كالآدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتمد عند شيخنا الرملي وأتباعه حيث علمت أنوثتها وإن لم يكن ثديها أو فرجها في محله المهود أولم تكن هي على الصورة المعهودة للآدمي وخالفه العلامة الخطيب في الجن مطلقا (قوله حبة) أي حال انفصال اللبن منها بشرب أو غيره مما يأتي حياة مستقرة فإن وصلت إلى حركة مذبح فكذا ذلك إن كان عن مرض فإن كان عن جراحة لم يحرم كاليتة فإن شفيت حرم (قوله بلغت تسع سنين) قرينة تقويية كما في الحيض (قوله ولا بلبن خشي ما لم تظهر أنوثته) ولو بعد لارضاع بانضاجه بهانم بكرة له كالرجل نكاح من ارتضعت بلبنهما (قوله ميتة) خلافا للائمة الثلاثة وبكرة عندنا كراهة شديدة (قوله ولو حلبت لبنها) أي من محله المهود فلو خرج من غيره فقال بعضهم ينبغي أن يجري هنا ما في النفي في الفسل ووجهه العبادي والذي يتجه أنه إن كان من صورة الثدي المهود ومن محل يمكن فيه خروج اللبن منه أعطى حكمه والأفلا فراجع وحرمه (قوله وهو حلال محترم) وبما يفيد هذا أن لبن الميتة نجس وليس كذلك فاعل المراد من

سوى مجرد الامكان وهو غير كاف في ملك اليمين [قوله حلف] قال القاضي انما سمعنا يمينه لأنه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أي كما في نفي ولد الحر واستنساكه في المطالب من حيث أن يمينه ليست منطبقة على دعوى الاستبراء الذي هو متعلق النفي قال ولذا قالوا إذا أجاب بنفي المدعي لم يحلف الأعلى ما أجاب ولا يكفيه أن يحلف على أنه لاحق له على إلا أن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فإن نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه إلى ذكره [قوله وهناك ولد] قال الرافعي أما إذا لم يكن ولد فلا يحلف بالاخلاف وقال ابن الرفعة بل يحلف بالاخلاف إذا عرفت على البيع ونحوه لأن دعوها تنصرف إلى حريتها دون ولدها [قوله لم يحلف] وجهه المتولى بأنه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضي نسبا فلا معنى للتعليف

﴿ كتاب الرضاع ﴾

[قوله لبن امرأة] لو افتح لها موضع من غير الثدي ونزل منه لبن قال بعضهم اتج قياسه بالألف المفتحة

البكر والحلية وغيرهما (ولو حلبت) لبنها وماتت (فأوجر بعد موتها حرم)

بالتسديد (في الأصح) لا تنصه منها وهو حلال محترم والثاني لا يحرم لبعده اثبات الأمومة بعد الموت (ولو جبن لوزع منه فرجه)

وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التغذية به (ولو خلط بمائع حرم أن يلبس) ففتح اللبن على المائع (فإن غلب) بضم اللين بأن زالت
أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب الكل قيل أو البعض حرم في (٦٣) الأظهر) لوصل اللبن إلى الجوف والثاني

لا يحرم لأن الغلوب
المستهلك كالمعدوم والأصح
أن شرب البعض لا يحرم
لانتفاء تحقق وصول اللبن
منه إلى الجوف فإن تحقق
كأن بقي من الغلوب أقل
من قدر اللبن حرم جزاً
على الأظهر (وبحرم)
بالتشديد (بإجماع) وهو صوب
اللبن في الحلق ليصل إلى
الجوف لحصول التغذية
بذلك (وكذا إسماعيل)
وهو صوب اللبن في الأنف
ليصل إلى الدماغ فإنه يحرم
(على المذهب) لأن الدماغ
جوف للتغذية كالعدة
والطريق الثاني فيه قولان
أحدهما لا يحرم لانتفاء
التغذية به (لاحقة في
الأظهر) لانتفاء التغذية بها
لأنها لا سهال ما نفقد في
الأعضاء والثاني يحرم كما
يحصل بها الفطر (وشروطه
رضيع حي) يعني أن يكون
الرضيع حياً فلا أثر لوصول
اللبن إلى المعدة الميت لخروجه
عن التغذية (لم يبلغ
ستين) فإن بلغها لم يحرم
ارضاعه لحديث لارضاع
الأم إذا كان في الحولين روله
البهيقي والدارقطني وتعتبر
الستين بالأهله فإن انكسر
الشهر الأول كمل بالعدد

حيث حمة الإجارة عليه لامن حيث الطهارة والنجاسة (قوله وأطعم) أي اللبن أو المزروع زبد وهو الخيض
وكذا الزبد لبقاء اللبن فيه والقشطة الأولى بخلاف السمن الخالي عن اللبن والمصل كذلك فافهم (قوله
ولو خلط) أي اللبن المحلوب في خمس مرات كما هو معلوم ظاهر لا يحصى عنه ولا يجوز العدول إلى فهم خلافه
وعمره به كذلك بدليل حمة نسبة التحريم إليه المعلوم بما يأتي وحله على المرة الأخيرة المبني عليه ما أطال به
بعضهم هنا من الاشكال من باب التحريف والاستسكال وما قيل إن كلام ابن حجر مخالف لذلك أو لبعضه
مردود بالفهم السليم فراجع وافهم وحرر ويكتفي في كل مرة قدر ما يدركه الطرف انقصالاً ووصولاً (قوله
بمائع) شمل لبن امرأة أخرى ولا مانع منه ويحصل التحريم بهما معاً والجامد كالمائع (قوله حرم أن
غلب) اللبن بأن بقي وصف من أوصافه الآتية فإن زالت أوصافه كلها حساً أو تقديرًا فبالأشد كإسار (قوله
وشرب الكل الخ) أي أن شربه في خمس مرات كما تقدم وكذا البعض على المرجوح (قوله أقل من قدر
اللبن) بما يمكن أن يكون في خمس مرات على ما تقدم (قوله في الحلق) قيد لتسميته بإجماعاً والافيكفي وصوله
بقينا إلى الجوف من منفذ مفتوح ولو من جافة مثلاً وهذا يشمل وصوله من قبة في البطن أو الرأس قائمة مقام
فرج منسد أو غير قائمة مقامه فهل هو كذلك راجع لأن وصوله من الفرج لا يحرم ولو قليلاً (قوله ليصل إلى
الجوف) فإن عاد بالقي قبل وصوله إليه لم يحرم (قوله لحصول التغذية) أي بحسب الشبان والغالب فلا ينافي
كونه قليلاً (قوله في الأنف) خرج به الأذن والعين والمسام نعم أن وصل من الأذن إلى محل يفطر به الصام
حرم (قوله لاحقة) ولو من القبل ويمكن جريان العلة المذكورة فيه (قوله كما يحصل به الفطر) وفي تعليل
الأول بالتغذية المعتبر هنا الجواب عن هذا .

(تنبيه) علم بما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالجوف وأنه يحصل التغذية بالواصل إليهما
فاعلم ذلك (قوله يعني الخ) تأويل لفساد الحمل إذا الرضيع ركن كإسار والشرط حياته فتأمل
(قوله الميت) ولو حكمًا كمن في حركة مذبوح على ما تقدم (قوله لم يبلغ) أي في ابتداء الرضعة الخامسة
فيحرم المقارن لتمامها وما ورد مما يخالفه منسوخ أو خصوصية ويعتبر الحولان بالأهله ويجم الأول
إن انكسر ثلاثين بما بعدهما من الشهر الخامس والعشرين (قوله بنها ٤) أي الولد أي انفصال جميعه
كما هو المتمد (قوله وخمس رضعات) وحكمتين أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس والرضعات
جمع رضعة فاعتبر فيها الفرق واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة (قوله فنسخن بخمس معلومات)
وتعم الحديث فتوى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن قال شيخ الإسلام وضمير وهن
عائدة إلى الخمس بمعنى أن من لم يبلغه الفسخ لتأخره أو قرب عهده بالسلام يقرأ خمس رضعات يحرم من فلما بلغه

في نقص الخارج منها وعنده (قوله وأطعم الطفل) أي ذلك اللبن والزبد أو اللبن والمزروع منه الزبد
فإن العبارة صادقة بذلك (قوله لحصول التغذية به) قال بعضهم بل هو أبلغ في حصول التغذية من مائع اللبن
والحاصل أن الشافعي رضى إذا عنه لم ينظر إلى اسم اللبن واعتبر اسم الرضاع وإنما عول على حصول عين
اللبن وما في معناه في الجوف (قوله لأن الغلوب المستهلك كالمعدوم) أي كإسار إذا استهلك في ما لا أحد
فيها وكذا النجاسة المستهلكة لا أثر لها وكذا الطيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه (قوله فإن
تحقق الخ) أي فتكون هذه الحالة كما لو شرب الكل (قوله يعني أن يكون) تصحيح للعبارة ودفع
لما يقال الرضيع ركن لا شرط (قوله رضعات) لا بد من اشتراط التفرق كما يرشد إليه جمع الرضعة

من الشهر الخامس والعشرين وأبداً منهما من وقت انفصال الولد بتمامه (وخمس رضعات) روى مسلم عن عائشة كلن فيها
أثزل عشر رضعات معلومات فنسخن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف فلو قطع

أمرأته أو لولده أو لغيره من ندى إلى ندى فلا تعدد (ولو حلب منها ذقة وأوجره خسا أو كسبه) أي حلب منها في خمس مرات وأوجره في مرة (فرضه) نظرا إلى انفصاله في المسئلة الأولى وإيجاره في الثانية (وفي قول جنس) نظرا إلى إيجاره في الأولى وانفصاله في الثانية (ولو شك هل) رضع (خسا أم أقل أو هل رضع في الحولين أم بعد فلا تحريم) (الشك في سببه) (وفي الثانية قول أو وجهه بالتحريم) نظرا إلى أن الأصل بقاء المدة (وتصير الرضعة أمه والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مسئوليات أو أربع (٦٤) نسوة وأم ولد فرض طفل من كل رضعة صار ابنه في الأصح) لأن ابن الجميع

منه (فيحرم من على الطفل لأنهن موطوءات أبيه) ولا أمومة لمن من جهة الرضاع والثاني لا يصير لبنه لأن الأبوّة تابعة للأمومة من حيث انفصال اللبن عنها مشاهد ولا أمومة فلا أبوّة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل للمسئوليات بنات أو أخوات) فرض طفل من كل رضعة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (في الأصح) لأن الجدودة للام أو الخولة إنما تثبت بتوسط الأمومة ولا أمومة هنا والثاني تثبت الحرمة فلا لبنات أو الأخوات مسئلة الواحدة كما في المسئوليات وعلى هذا قال البقوي يحرم للمرضعات لكونهن أخوات الطفل لو جهته واعتضه الرافعي والمصنف بأن ذلك إنما يصح لو كان الرجل لوليس بآب وهو ما جمل أم أو حل فينبى أن يقال يحرم من

الفسخ يرجع عن تلاوتها وهذا لا يوافق جوابه في المنهج بقوله نبي حكهم وفيها ما نظر إذا الحس ليس فيها تلاوتها مطلقا ولذلك ترجع العبادى عود الضمير والعشر وقدم هذا الحديث على مفهوم حديث مسلم لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاد هذا بأصل عدم التحريم (قوله أعراضا) أو نوما (قوله تعدد) ان لم يبق الندى في فيه وإن عاد فورا كافي شرح شيخنا والافلا بتعدد (قوله أو تحول) أو حوته أو قطعت لسفل أو نحوه فلا يتعدان قصر زمن ذلك ولا تعدد (قوله من ندى إلى ندى) شمل ما لو تعددت الرضعة وغيره في المنهج بقوله إلى ندى ها وقال هو أولى من تعبيره بندى أي لأنه إذا تعددت الرضعة تعدد قطعاً فراجع (قوله منها) قيد للخلاف فالو حلب من خمس نسوة وأوجره ذقة أو خسا حسب من كل رضعة قطعاً بل قال بعضهم في الثانية بحصول خمس رضعات من كل منهن وهو وجه حيث امتزج لبنهن فتأمله (قوله نظرا إلى انفصاله الخ) فتعتبر الخمس انفصال ووصولاً على الراجح في المذهب ومن تعدد الانفصال ما لو خرج من الثدي بالقبض عليه خمس قطرات في خمس مرات كما قاله شيخنا الرملة وظاهره يخرج ما لو كانت القطرات الخمس من قبضة واحدة لتقطعه عند خروجه لتحجود أو برد وفيه نظر فراجع (قوله ولو شك) منه ما تقدم في المحلوط إذا بقي قدر اللبن فأكثر (قوله هل رضع الخ) أو هل حلب في خمس أو أقل أو هل قطع أعراضا مثلاً أو هل طاله الزمن أو لا ويمكن شمول كلام المصنف لذلك (قوله فهم أخوة الرضيع) صريح في أن ضمير أولاده عائداً إلى ندى اللبن وفي شرح شيخنا الرملة أنه عائداً إلى الرضيع قال وهو أولى أي لاتحاد الضمائر ولاقتصار المصنف على الأولاد دون الأصول والخواشي وأعدم ذكره أولاد الرضيع فيما بعد كذا قالوا فراجع (قوله لأن ابن الجميع منه) فلو كان من غيره وارضعت طفلة لم تحرم عليه وما في الروضة مبنى على مرجوح وقول الأسنوى وثبوت

﴿فائدة﴾ فظة إذا كان اسماً أو مصدراً فتحت عينه في الجمع كعرفات وصخرات وركعات وإذا كان وصفاً سكنت نحو ضغمت [قوله ولو حلب منها] خرج ما لو حلبه من خمس وأوجره فرضه فانه يحسب من كل رضعة [قوله فرضه وفي قول جنس] اعلم أن في صورة الأولى طريقة قاطعة بأن ذلك رضعة وكذا في الثانية لكن المرجح في الأولى طريقة الخلاف وفي الثانية طريقة القطع وتعمير المصنف يقتضى استواءهما في ترجيح طريق الخلاف [قوله نظرا إلى أن الأصل الخ] به تعلم أن الشك في الثانية من تعارض الأصلين وبحث ابن الرضا ثبوت الحرمة دون المحرمة لأن الأصل عدم المحرمة والأصل في الارضاع التحريم [قوله والذي منه اللبن أباه] منه تعلم أن المرأة إذا نزلها لبن بعد بلوغ التسع وقبل الولادة ثبتت الحرمة بالنظر لها دون الزوج [قوله لأن لبن الجميع منه] به تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة مدخول بهن فتى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحريم [قوله مسئلة الواحدة] أي البنت الواحدة أو الأخت الواحدة [قوله كافي

المسئوليات

لكنهن كالتفلات لأن بنت الجد للام إذا لم تكن أمّا تكون خالة

وكذا أخت الخال (وأباه الرضعة من نسب أوضاع أجداد الرضيع) فان كان أشي حرم عليهم تنكاحها (وأمهاتها) من نسب الرضيع (جداته) فان كان ذلك حرام عليه تنكاحهن (وأولادهما من نسب أوضاع أخوته وأخواتها) من نسب أوضاع (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخواله وخالاته (وأبوهي اللبن) أي أبو المنسوب إليه اللبن (جده وأخوه معه وكذا الباقي) فأنه جفته

وهو أخوه أو أخته وأخوه وأخته عمه أو عمته وأولاد الرضيع من نسب أو رضاع أحفاد الرضعة والفحل (واللين لمن نسب إليه ولم ينزل به
بنسكاح أو وطء شبهة لازنا) لأنه لا حرمة للبن الزنا فلا يحرم على الزاني أن ينسكح (٦٥) الصغيرة الرضعة من ذلك اللين

لكن يكره (ولو نكح) أي

نفي الزوج الولد (بلحقه) أي

اللين (النازل به) حتى لو

ارضعته به صغيرة حلت

للتاني فلو استلحق الولد

لحق الرضيع أيضا (ولو

وطئت منسكحة) أي وطئها

واحد (بشبهة أو وطئ

اثنان) امرأة (بشبهة

فولدت) بعد ذلك الوطء

ولدا (فاللين) النازل به

(لمن لحقه الولد) فها ذكر

(بقائف أو غيره) بأن

انحصر الامكان فيه في

الصورة الأولى وكذا الثانية

والقائف حيث لا ينحصر

الامكان في واحد فالرضع

من ذلك اللين وله رضاع

لمن لحقه الولد (ولا تنقطع

نسبة اللين عن زوج مات

أو طلق) وله لبن (وان

طالت المدة) كعشر سنين

بأن ارضع منه جماعة

مترتبون (أو انقطع اللين

(وعاد) لأنه لم يحدث

ما يحال عليه اذ الكلام في

الخلية وقبل ان عاد بعد

أربع سنين لا ينسب إليه

كالوأنت بولدها (فان

نسكحت آخر ولدت منه

فاللين بعد الولادة له وقبلها

لأول ان لم يدخل وقت

ظهور لبن حل الثاني)

ويقال ان أقل مدة يحدث

الأبوة دون الأمومة مشكل فقد قالوا لوارضع صغيران على بهيمة لم تثبت الأخوة لأنها فرع الأمومة
واذا لم تثبت الأصل لم تثبت الفرع مردود لأن الأبوة أصل كالأبوة (قوله) وأخوه وأخته عمه وعمته
ذكر الأخ مكررا لتقدمه في كلام المصنف وقد يقال ذكره لاضماره للعممة وقيل المراد أخو الجد وأخته
عمه وعمته بواسطته (قوله) وأولاد الرضيع الخ) خرج به أصوله وحواشيه فلا حرمة بينهم وبين
الرضعة وذو اللين وفارق أصولهما وحواشيها بأن اللين جزء منهما وهما وحواشيها جزء من
أصولهما فسرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعه فسرت الحرمة اليهم فقط وقد
نظم الامام جلال الدين القزويني ذلك بقوله :

وينتشر التحريم من مرضع الى أصول فصول والحواشي من الوسط

وعن له درة الى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط

(قوله) نسب اليه ولد) أي أطلق به ولو بمجرد الامكان من حين العقد ولا يشترط اقرار بوطء أو استدخال منى
خلافا لابن القاص رحمه الله (قوله) بنسكاح) ولو فاسدا بالأولى من وطء شبهة بل هو منى واستدخال منى
كالوطء كما مر ومثل وطء شبهة ملك اللين (قوله) على الزاني) فلا تثبت الأبوة ولا أخوته وخرج الأم فثبتت
أموئها وأخوة الأم منها (قوله) حلت للتاني) أي ان لم يكن وقع منه وطء للرضعة بأن لحقه بمجرد الامكان
(قوله) منسكحة) أي بنسكاح فاسدا لأن النكاح الصحيح يلحق به الولد متى أمكن ولا عبرة بالقائف فيه
فتأمل (قوله) بأن انحصر الخ) بيان للغير ولو عبر بالكاف كان أولى ليدخل ما لو توقف القائف أو لحقه
بهما أو لم يوجد في مسافة القصير فإنه يؤمر الولد بعد بلوغه وجوبا بالانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له
الانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب بالشبهة بل بميل الطبع وبلحق اللين من انتسب اليه فان لم
ينسب ببق الاشكال كما لو تعدد الولد وانسب بعضهم لواحد وبعضهم لآخر ولأولاد الولد بعد موته حكمه
فيما ذكر ولا يجب الأمر بالانتساب في ولد الرضاع ولو بقائف لأنه لا دخل فيه (قوله) فان نسكحت) مثال فالمراد
وطئت ولو بشبهة أو ملك بين أو زنا فاللين للواطئ وان انقطع وعاد وطأت مدته حتى تلد (قوله) بعد الولادة)
أي تمام انفصال الولد (قوله) أي للواطئ أو للولد ولو من زنا كما مر (قوله) ويقال ان أقل مدة يحدث فيها اللين
للحمل أربعون يوما) وقال الماوردي أول حدوده عند استكمال خاق الحمل وقال الامام والغزالي يرجع الى قول

المستولدات [فإنه ينزل منزلة المستولدة الواحدة اذا أرضعت خمس رضعات] (قوله) ولده أخوه أو أخته
هذه تقدمت بعد قوله وتسرى الحرمة الى أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء للأقسام كلها [قوله) لمن نسب
اليه ولد] يقتضي أن الأمر كذلك ولو كانت نسبة الولد اليه بالامكان من غير أن يثبت وطء كافي ولد النكاح
لكن خالف في ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة وله بنى مخالفة على أن المهر لا يستقر بذلك أما اذا
قلنا يستقر فينبغي أنها تثبت أبوة الرضاع الآن يقال ان ذلك انما يثبت ويستقر بعد الحين لأجل المهر وعين
الرضاع لا يدخل ليمين المرأة في اثباتها وأفادت عبارة المنهاج أيضا أن اللين لو نازر بالوطء قبل الحمل لا يثبت
الأبوة وهو كذلك [قوله) فان نسكحت آخر الخ] مثله وطء شبهة اذ حلت منه وولدت وأما لو حلت من الزنا
وولدت فهل يستمر اللين للزوج قال ابن أبي الهم لم أرفيه فلا ولا يبعد أن ينقطع عن الزوج كالشبهة قال
ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمة له قال وهذا ضيف بدليل أن الزانية لو ارتضعت صغيرا بلبنها ثبتت الأخوة
بينه وبين ولدها من الزنا [قوله) ويقال ان أقل الخ] وقال الشيخ أبو حامد يرجع الى قول القوابل وعلى ذلك

(٩ - قليوبى وعيمره) - رابع)

فيها اللين للحمل أربعون يوما (وكذا ان دخل) وقته يكون اللين

لأول دون الثاني لأن اللين غذاء الولد لا للحمل فينبغ المنفصل وسواء زاد اللين على ما كان أم لا وسواء انقطع وعاد للحمل أم لا

(وفي قول الثاني) فيها إذا انقطع ثم عاد للعمل (وفي قولهما) وفي قول أن زاد قلها والافلا أول (فصل : تحته صغيرة فأرضعتها أمه لواجته) من نسب أوضاع (أوزوجة ٦٦) أخرى له (انفسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت

زوجته من الكبيرة لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة نصف مهرها) المسمى أن كان صحيحا والا نصف مهر مثلها (وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كله) لأنها أنفقت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والأول اعتبر بما يجب له بما يجب عليه (ولو أرضعت من نائمة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لأن الانفساخ حصل بفعلها وذلك يسقط للمهر قبل الدخول (ولو كان تحته زوجتان كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الأظهر) لأنها صارتا أختين ولا سبيل إلى الجمع بين أختين والثاني يختص الانفساخ بالصغيرة لأن الجمع حصل بوضعها (وله) على الأظهر (نكاح من شاء منهما) لأن المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (وتفرع به المرضعة ماسبق) فله للصغيرة نصف المسمى الصحيح وله على المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (وكذا الكبيرة أن

القبائل وانظر هل الأربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي المتقدم يعضد الثاني .

(فصل : في طرقة الرضاع على النكاح وغيره (قوله أمه الخ) لو قال فأرضعتها من يحرم عليها بنتها كان أعم وأولى فيشمل زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم (نفيه) تقدم في العدد أن استدخال المني كالوطء وقيد شيخنا الرملي كما مر بمن بلغت حد الوطء ولم يوافق شيخنا (قوله وللصغيرة نصف مهرها) على الزوج الحر في ماله والريق في كسبه وله كذلك أن لم يأذن ولم تكن المرضعة مملوكة له والمفروم للعبه لسيده (قوله وله على المرضعة نصف مهر) ولو مكروه أو لزمها الرضاع أو مملوكة لغيره ولو مكاتبه أو مبيعة والغرم على المملوكة في رقبتهما في المبيعة بالقسط وقرار الضمان في المكروه على من أكرهها ولو حلت لبها وأمرت غيرها بإيجاره فإن اعتقد وجوب الطاعة فعملها والافعليه (قوله وفي قول كله) كالأول رجوع شهود الطلاق قبل الدخول وفرق بتحقيق الفرقه هنا (قوله اعتبر الخ) أي من حيث الجزئية وإن اختلف المقدار ولا يرجع على الكبيرة بمهرها ثلاثي النكاح عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله من نائمة) وكذا مستيقظة ساكنة وقولهم التحكين من الرضاع كفعله هو من حيث التحريم به وفارق ضمان المحرم شعره إذا تمكن من دفع حالته بأنه في يده أمانه (قوله ولا مهر للرضعة) بل عليها في مهرها مثل الكبيرة أو نصفه ولو حلت الرجح اللبن فلا غرم على أحد (نفيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلا بدت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة إذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما قل عن شيخنا الرملي فيها لو كانت تحته صغيرة وكبيرتان فأرضعتها أحدهما رضعتين والأخرى ثلاثا أن الغرم عليهما سوية كالألف العتق وقيل بعدد الرضعات فراجع

جوى إمام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يبحث الاعتدال استكمال خلق الحمل وجوز دلالة [قوله وفي قول لهما] أي فيجوز أن يكون له أبوان من الرضاع وإن لم يجز مثله في النسب . (فصل : تحته) اعلم أن الرضاع الطاريء يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبدة أو تحريم جمع وسبائي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأخته لو قال فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أوزوجة من يحرم عليه نكاح ابنته لكان أعم لشموله الجدة والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة أبيه أو ابنة أو أخيه إذا أرضعت بلبانهم [قوله أوزوجة أخرى] هذه الزوجة تحرم أبدا سواء أرضعت بلبنه أو بلبن موطوءة غيره لأنها صارت أم زوجته وأما الصغيرة فإن كانت الكبيرة موطوءة حوت أيضا أبدا لأنها بنت موطوءة سواء أرضعت بلبنه أو بلبن غيره وإن لم تكن موطوءة فالتحريم تحريم جمع فقط لأنها ربيبة لم يدخل بأمرها وسبائي ذلك في المتن ثم الكبيرة إذا كانت مدخولا بها فلهما المهر والافلا [قوله ومن الكبيرة] هذه الكبيرة إذا كانت موطوءة فلهما جميع المهر لكنها أنفقت عليه بضع نفسها ووقته قال الأئمة ومع ذلك لا يرجع عليها بمهرها ثلاثي النكاح خاليا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المرضعة أم الكبيرة كما سبائي [قوله وله على المرضعة] أي ولا يمنع من ذلك تعيين الرضاع عليها عند خوف تلف الصغيرة [قوله وفي قول] هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعا وفرق بأن الفرقه هنا حقيقية بخلاف تلك فإن النكاح باق بزعمهم وقد حالوا بينه وبين الزدج [قوله فله على المرضعة الخ] (فرع) تحته كبيرتان وصغيرة فأرضعت من واحدة رضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل الغرم على عدد

والثاني لاشئ عليها أن البضع بعد الدخول لا يقوم للزوج (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمت أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أم امرأتها) فتحرّم عليه أبدا (ولو نسكحت مطلقته صغيرا وأرضعته بلبنه حرمت على المطلق والصغير أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبده الصغير) بناء على القول المرجوح أنه يزوجه (فأرضعته لبن السيد حرمت عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه (ولو أرضعت موطوءته الأمة صغيرة تحتها بلبنه أولين غيره) بأن تزوجت غيره (حرمتا عليه) أبدا بصيرة الأمة أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءته (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها أنفسختا) لصيرة الأمة الصغيرة (٦٧) بنتا للكبيرة واجتماع الأم

والبنت في النكاح تمتع (وحرمت الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الارضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فربيبة) له فإن دخل بالكبيرة حرمت عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغيرات فأرضعتن حرمت أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصغيران إن أرضعتن بلبنه أو لبن غيره وهي موطوءة) لأنهن بناته أو بنات مدخولته وسوا أرضعتن معا أم مرتبا (والا) أي وإن لم تكن موطوءة (فإن أرضعتن معا باجتماعهن الرضعة) الخامسة أنفسختا (لصيرورتهن أخوات ولا اجتماعهن مع الأم في النكاح ولا يحرم من

(قوله والثاني الخ) قياسا على ما لو نسكح امرأة على أختها ورد بأن نكاح الثانية باطل فلم يجتمع مع الأولى بخلافه هنا (قوله أم زوجته) أي بواسطة (قوله بنت زوجته) أي بواسطة فهمي ربيبة بواسطة ولا مانع من تسميتها بذلك (قوله بلبنه) خرج لبن غيره فلا تحرم على المطلق (قوله بابن السيد) خرج ابن غيره فلا تحرم عليه وإن انفسخ النكاح (قوله ولو كان تحتها الخ) هذه تقدمت وإنما ذكرها هنا لأجل ما بعدها (قوله أرضعتن مرتبا الخ) ولو أرضعت ننتين معا ثم الثالثة انفسخ نكاح من هداها لا لفرادها أو وأرضعت واحدة ثم ننتين انفسخ لكل كما علم (قوله كالو نسكح امرأة على أختها) وتقدم الجواب عنه آنفا .

(تنبيه) حيث لم يحرم كما مر فله نكاح من شاء منهن من غير جمع كما قاله فيأمر وتبعه في المنهج وما اعترض به عليه في غير محله فراجع .

(فصل : في الاقرار بالرضاع ومآله) (قوله حرم تناكحهما) خرج به المحرمية بينهما فلا تثبت وتحريم أصول كل منهما وفروعه على الآخر فلا تثبت ولا يقبل رجوعهما خلافا لأبي حنيفة حيث قال بصحة الرجوع وانفساخ النكاح وفارق الرجعة بدوام الحرمة هنا ثم لو أقر الولي برضاع محرم بين موليته والخطاب ثم رجع فله تزويجها منه ويجبر عليه ويصير عاضلا إن امتنع قاله البغوي والقاضي الحسين (قوله باقراره)

الرءوس أم لي عدد الرضعات في المسئلة وجهان وقضية نظيره من العتق ترجيح الأول [قوله أم زوجته] أي جده وزوجته [قوله فلا تحرم] أي لأن الربيبة لا تحرم إلا بالدخول [قوله فتحرّم عليه أبدا] أي ولا نظر إلى طرؤ الأمة بعد النكاح الحاقا للطاري بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد [قوله فأرضعته لبن السيد الخ] احتراز عن غير لبنه فإن النكاح ينفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجة ابنه [قوله أنفسختا] هذه الصورة تقدمت أول الفصل وذكرنا هنا لبيان تأييد التحريم وعدمه وهناك لبيان الغرم .

(فصل : قاله الخ) [فرع] قال الأب بينها وبين الخطاب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وجب أن يجوز له التزويج منه فلا يصح أن يجبر أن يمتنع ففاضل وأجاب القاضي الحسين بنحوه [قوله حرم تناكحهما] لو رجع هو أو هي عن الاقرار لم يقد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فانها تصدق والنرق تأيد الحرمة فكان كالاقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال

مؤبدا لا تتقاء الدخول بأهمن فله تجديد نكاح كل منهن من غير جمع بين بعضهن (أو) أرضعتن (مرتبا لم يحرم من) مؤبدا لما ذكر (ونفسخ الأولى) بارضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح (والثالثة) بارضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (ونفسخ الثانية) بارضاع الثالثة لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قول لا ينفسخ) لأن اجتماع الأختين إنما حصل بالثالثة فيختص الانفساخ بها كالو نسكح امرأة على أختها (ويجوزى القولان فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتبا أنفسختان أم الثانية) فقط الأنظر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتن معا بالطريق السابق انفسخ نكاحهما جزما لما تقدم والمرضة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته

(فصل : قال هند بنتي أو أختي رضاع أو قالت هو أختي) أو ابني رضاع (حرم تناكحهما) مؤاخذه لكل منهما باقراره

بشرط الامكان فلو قل فلانة بنتي وهي اكبر سنا منه فلفو (ولو قل زوجان يتنا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر المثل ان وطئ) (٦٨) وان لم يبطأ فلا يجب شيء (وان ادعى رضاعا فأنكرت الفسخ) النكاح مؤاخذه

له بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تحليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان مهر المثل أقل من المسمى فان نكحت حلف هو ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء قبله (وان ادعت) أي الرضاع (فأنكر صدق بيمينه ان زوجت برضاها) منه لتضمن رضاها الاقرار بحلفها (والا) بأن زوجها المجبر (فالأصح تصديقها) بيمينها والثاني بصدق هو بيمينه وحمل الخلاف اذا لم يمكنه فان مكنته فكالمورضيت (ولها) في صورتين (مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء لها) عملا بقولهما فيما لا تستحقه والورع للزوج فيما اذا دعت الرضاع أن يدع نكاحها بطلقة لتحل لغيره ان كانت كاذبة (و يحلف منكر رضاع على نفي علمه ومدعيه على ب) رجلا كان أو امرأة لأن الرضاع فعل الغير وفعله الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سيأتي في حله ولو نكل المنكر أو المدعي عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت

وينسخ النكاح ظاهرا و باطنا ان صدقة الآخر والا فظاهرا فقط (قوله بشرط الامكان) أي حسا وشرعا ولم يذ كر محترز الشرعي قال ابن حجر وغيره اعلم اعدم تصوره هنا فراجع (قوله زوجان) وان قضت العادة بجهلها لشروط الرضاع (قوله وسقط المسمى) ان لم يكن الرضاع مضافا لما بعد الوطء والاوجب (قوله ووجب مهر مثل) ان لم تكن عالة والا فلا شيء لها (قوله انفسخ) وان كذبت المرأة المنسوب اليها الرضاع (قوله ولها المسمى الخ) أي ان كانت معذورة (قوله ولزمه مهر المثل) ان لم تكن مفوضة والا فالتعاقب فقط (قوله صدق بيمينه) فدعواها مسموعة وان لم تذ كر عذرا خلافا لما في الروضة وتبقى الزوجية وعليها الامتناع ان كانت صادقة وعليه مؤتبعها على المعتمد لاستمتاعه بها نعم ان امتنعت من الذهاب الى محل طاعته فلا نفقة أي المالم يستمتع بها كما في شرح شيخنا الرملي (قوله برضاها) ولو بسكتها في البكر قال العلامة البراسي والصورتان هما رضاها وعدمه (قوله منه) خرج به المالك ان إذنها لغير معين فهو كالمورضت بغير رضاها (قوله فان مكنته) أي عالة لانحوطلة (قوله مهر مثل) ان لم تكن قبضت المسمى والا فلا يسترد ولوزاد مهر المثل على المسمى لم تطالب بالزائد في حلفه (قوله فلا شيء لها) نعم ان كانت قبضت المسمى لم يسترد منها (قوله عملا بقوله ما فيها تستحقه هكذا) في المنهج وغيره وهو الصواب بمعنى أنه عمل باقرارها فسقط المسمى التي يستحقه وفي نسخة فيما لا تستحقه بزيادة لا وقد يوجه بأن الرضاع لا يصح معه النكاح فلا يستحق معه المهر وقد أقرت بذلك (فرع) لو أقرت رقيقة بأخوة بينها وبين سيدها ولو قبل ملكه لم يقبل على المهر وقد أقرت بمصاهرة كأن كانت زوجة أبيه ولو قبل ملكه أيضا قبلت كالرضاع لم يسبق غيرها فكيف يمكن له بلا عذر (قوله رجلا كان أو امرأة) راجعان لمنكره ومدعيه ولا يضري عدم تصور الحلف من الزوج المدعي له أو عدم الرد عليه لأنه معلوم مما تقدم في مؤاخذه بأقراره والمراد في الجملة فلا ترد أيضا وتصور شيخنا الرملي له في الدعوى بما لو ادعى حبة على غائب بينه وبين زوجته رضاع محرم فانه يحلف مع البينة يمين الاستظهار على البت وفي الرد بما لو زوجت بالاجبار ولم يسبق منها مناف ثم ادعت رضاعا محرم ما وردت اليين على الزوج تكلف غير محناه اليهم مع أن المدعي حبة لا يمين عليه فراجع (قوله فعل الغير) ولا نظر للارتضاع لأنه كان في الصغر (قوله لاختصاص النساء الخ) منه الشهادة أن هذا من لبن فلانة

يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة أن المحرمية لا تثبت عملا بالاحتياط قال ولم أوه منقولا [قوله وسقط المسمى] لو كان الرضاع مضافا لما بعد الوطء ووجب المسمى [قوله ووجب مهر المثل] أي اذا كانت جاهلة عند الوطء [قوله انفسخ] أي ولو كذبت المرأة التي نسب الرضاع اليها [قوله صدق بيمينه] أي فقسم دعواها لتحليفه لكنه في الروضة قبيل الصدق قيده بـ لو أدعت عذرا من نسيان ونحوه ثم الظاهر أنها تستحق النفقة لأنها محبوسة عنده لحقه [قوله برضاها] انظر هل منه ما لو اسؤذنت البكر فسكتت مهر أبت في كلامهم أنه كالنطق في هذه المسئلة [قوله فلا يصح تصديقها] لأنها ادعت أمرا محتملا ولم يسبق منها ما يناقضه فكان كالوذكرت ذلك قبل النكاح [قوله في صورتين] ظاهره أن الأمر كذلك في الأم ولو كان المسمى أنقص من مهر المثل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الأذرعى فقال يجب تقييده بما اذا كان دون مهر المثل أو مثله أما اذا كان زائدا فلم يس لها المطالبة بالزائد [قوله حلف على البت] أي لأنها مثبته [قوله وبأربع] خالف أحد رضى الله عنه فأثبت به المرضعة وحدها لظاهر حديث رددي ذلك وحله أمحنا على الورع (فرع) لو كان الشرب من ظرف لم يكف النساء المتمحضات كذا قل في التتمة

(ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه غالبا كالو لا بد فكل اثنين رجل وامرأتين فيه النساء قبل فيه الرجال والنوعان (والاقرار به شرطه رجلان) لأنه مما يطلع عليه الرجال غالبا

(وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولا ذكرت ضلها) كأن شهدت بأن بينهما رضاعا بوصفه الآتي (وكذا ان ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتي (في الأصح) لأنها غير متممة في ذلك (٦٩) والثاني لا تقبل لذكرها فصل نفسها

كالوشهدت بولادتها و فرقت الأول بانها مياها في الولادة اذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط النصاص أما اذا طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لانها مياها بذلك (والأصح أنه لا يكفي) في الشهادة أن يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف المذاهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت) للرضاع للاحتراز عما بعد الحولين (وعدد) للرضعات للاحتراز عما دون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب) بفتح اللام (وايجار وازدراد أو قرآن كالنكاح مدي ومعه وحركة حلقه بتجرع وازدراد بعد علمه أنها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أخذا بظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرآن بل يعتمد ما يحزم بالشهادة ومقابل الأصح أنه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن أن يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أي بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله

نعم لا تقبل شهادتهم على الشربله من ظرف بل لابد من الرجال (قوله) وتقبل شهادة المرضعة) بأن كانت تمام النصاب ولا تسكني شهادتها وحدها خلافا للإمام أحد (قوله ان لم تطلب) أي ان لم تذكر حال شهادتها استحقاق الأجرة لو كانت مستأجرة بأن سكنت عنها ولا يضر طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها (قوله بوصفه) يفيد أنه لابد من تفصيلها في الشهادة كغيرها (قوله طلبت على ما تقدم) وهل من الطلب ما لو قالت وما أخذته من الأجرة حتى أولت طالوني به راجعه (قوله لانها مياها) لعود نفعه عليها (قوله بل يجب الخ) ولومات الشاهد مثلا قبل تفصيله وجب التوقف على المعتمد (قوله وعدد الرضعات) ولابد من ذكر التفريق مع العدد للاحتراز عن اعتقاد تعددها باعتبار المصات أو التحول من ندى الى آخر مثلا ويمكن أن تدخل في كلام المصنف ولا يمنع منه اقتصار الشارح في المحترز فتأمل (قوله يخوفه) بالمعنى الشامل لسماحه كإمام (قوله ويعرف ذلك) أي الوصول (قوله بفتح اللام) كما في خط المصنف ويجوز اسكانها بمعنى الفل (قوله وابعجار) قيد في الحلب (قوله أو قرآن) لأنها تنفد الظن أو العلم (قوله عدم اللبن) مع احتمال نحو تعلل (قوله ويحرم) ولا يضر ذكر القرآن بعد الجزم على أنها مستندة لآعلى وجه الرية (قوله قال الرافعي ويحسن الخ) هو المعتمد (قوله العارف) عند القاضي الموافق له مذهبه وليس في المسئلة اختلاف ترجيح وشرط ابن الرفعة كونهما مقلدين لأن الاجتهاد قد يتغير وهو واضح (قوله والاقرار بالرضاع لا يشترط الخ) هو المعتمد فهو كالشهادة (قوله والثاني لا يشترط) هو المعتمد فلا فرق بين الفقيه وغيره (قوله تبعاله) فالعتمد القبول مع الاطلاق كما في قبول الاقرار كذلك قاله شيخنا وتقدم أن الاطلاق إنما يقبل من العارف وحينئذ فالشهادة على الرضاع وعلى الاقرار به كالاقرار به فتأمل .

(كتاب النفقات)

من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخبر وعلى صرف الشيء في غيره أو فراغه نحو أنفق عمره في كذا ونفقت بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للاشارة الى عدم كونه من أسبابها لكان أنسب وقد يقال أخرها عنه للاشارة الى أنها يجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتضى فتأمل (قوله وأسبابها) اشارة لوجه جمعها (قوله ثلاثة) وما زيد عليها اما خاص لأسباب خاصة أو على قال الأذرى والذي فيها أن لا يقبل الا الرجال [قوله ان لم تطلب أجرة] أي وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه ما ثبت لها بذلك من جواز الخلوة والمسافرة كما أن الشهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح [قوله لأنها غير متممة] أي ولأن فعلها غير مقصود ولأنها تشهد على الوضع الذي هو فعل الغير [قوله بل يجب الخ] ضيعه يومهم إيجاب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراد فان الوصف بالتحريم حكم لا يجب التعرض له [قوله أو قرآن] لأنها تنفد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة بل قال الامام ان القرآن قد تنفد اليقين [قوله بعد علمه] أي لأنه قد يلتم نديها ليعمل به كما يفعل بالمفطوم وتكون المرأة غير ذات لبن [قوله قال الرافعي ويحسن الخ] قال في المطلب وكونه فقيها لا يكفي بل ينبغي أن يكون على مذهب القاضي وكلاهما مقلد فلو كانا مجتهدين ففيه نظر لأنه قد يتغير اجتهدا أحدهما عند الشهادة [قوله وفي قبول الشهادة الخ] المرجح في الشهادة على الاقرار بالرضا الاشتراط وقد سوى بينهما المتولى في الخلاف .

(كتاب النفقات)

فبالأخبار بنجاسة الماء والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة والثاني لا يشترط لأن المقرر لا يحتاج فلا يقرأ الا عن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان تبعاله جمع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك الميراث وقرابة البعوضة وسنأتي (كتاب النفقات)

وبدا بأولها فقال (على موسر لزوجته كل يوم مد طعام ومعر مد ومتوسط مد ونصف) واحتج الأصحاب لأصل التفاوت بقوله تعالى لينفق فوسعة من سعته الآية واعتبروا النفقة بالكفارة بجامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الزمة وأكثر ماوجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك (٧٠) في كفارة الأذى في الحج وأقل ماوجب فيها لكل مسكين مد وذلك

مرجوح كما يعلم من السير (قوله وبدأ بأولها) وهو ملك النكاح لكونه الأغلب والأكثر ولا يسقط بمضى الزمان (قوله كل يوم) بيليته المتأخرة عنه أخذاً بما يأتي (قوله واعتبروا) أى قاسوا (قوله ماينهما) وهو نصف ماعلى كل منهما (قوله ولا تعتبر كفايتها) خلافاً لأبي حنيفة وإن قيل أنه قول قديم عندنا وجرى عليه السلف والخلف (قوله والمد مائة الخ) تقدم في الزكاة اعتبار الكيل فيأتى مثله هنا وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعى بمائسة رطلاً وثلاثاً من حب الشعير وقد مر أنه نصف قدح بالكيل المصرى (قوله ومن فوقه) منه من يلك أو يكسب قدر كفايته مع أنه من المعسر هنا فالرأى من فوقه مافوق هذا (قوله بالرخص والغلاء) وقلة العيال وكثرتهم (قوله والمبعض) وجعله موسراً في الكفارة ونفقة القريب لأن الاعسار يسقطهما (قوله البلد) أى محل الزوجة وقت الوجوب وإن لم يلق به واعتبر ابن سريج قوت الزوج (قوله وجب لائق به) يساراً وعدمه ولا عبرة بأسرافه وتقديره (قوله طلوع الفجر) أى فجر كل يوم بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فإن لم يفضل عنه شئ أو فضل دون مد ونصف فمعسر أومد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغهما فأكثر فموسر ويعتبر الفاضل من كسبه جميعاً لأنها أنواع ثلاثة [قوله وبدأ بأولها] أى لأنه ماوضا ولا يسقط بمضى الزمان بخلاف الأخيرين [قوله كل يوم] أى بيليته أعنى المتأخرة صرح بذلك الرافعى في الفسخ بالاعسار فقل واليوم الثالث إلى انقضاء اليوم والليلة بعده لأن النفقة لهما وبمضيها تستقراهُ أقول وبه تعلم أنهم ألغوا نذر الليلة المستقبلية سقطت نفقة اليوم قبلها [قوله واعتبروا النفقة الخ] وأيضاً فقد اعتبر الشارع جنس طعام الكفارة بنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وذلك يدل على المقارنة والمشابهة بينهما قال الامام ولأن نفقة الزوجة ليست على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشبهها فإذا بطلت الكفاية حسن تقريرها من الكفارات [قوله وذلك في كفارة الأذى] أى الحاق [قوله وعلى المتوسط ماينهما] أى وهو نصف ماعلى هذا ونصف ماعلى هذا [قوله ولا تعتبر كفايتها الخ] هذا الذى قيل عندنا ينسب للقديم قال الزركشى وهو القوى في الدليل وحديث هند يشهد لذلك وهو مذهب أبى حنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقباس على الكفارة لا يصح لأن الله تعالى جعل الكفارة فرعاً لنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وقيل الاعتماد على فرض القاضى وعليه أن يحتج به بقدر [قوله والمد مائة الخ] قد سبق في الزكاة أن المدار على الكيل وينبغى أن يكون هنا كذلك وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعى بمائسة رطلاً وثلاثاً من حب الشعير [قوله ومسكين الزكاة معسر] قيل العبارة مقالوبة والأصل والمعسر مسكين الزكاة [قوله وقيل يرجع إلى العادة] به قال المتولى واقتضى كلام البغوى أنه المذهب وقال في المطلب وهو الذى يقتضيه كلام الأكثرين حيث لم يتعرضوا للضبط اتسكالا على العرف انتهى وقال الزركشى إن الأول من نفقة الامام وكلام الأصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الاعسار هنا وإن أخرجت عن استحقاق سهم المساكين [قوله غالب قوت البلد] أى لا ماخرجه ابن سريج من أنه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله في القدر الحاقاً

في كفارة اليمين والظهار ووقوع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ماينهما كما تقدم يستوى في ذلك الزوجة المسلة والذمية والحررة والأمة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشبهها (والمد مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهم) لأنه رطل وثلاث بعدادى ورطل بعداد مائة وثلاثون درهماً كما تقدم في زكاة النبات (قلت الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما رجحه هناك من أن الرطل مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات أنه من قدر على مال أو كسب يقع موقفاً من كفايته ولا يكفيه (معسر) ومن فوقه إن كان لو كاف مدين رجح مسكيناً فتوسط والا فموسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقيل

الموسر من يزيد دخله على خرجه والمعسر عكسه والمتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل لجنسها يرجع في الثلاثة إلى العادة وتختلف باختلاف الأحوال والبلاد (فرع) العبد ليس عليه الا نفقة المعسر وكذا المكاتب والمبعض وإن كثرت مالهما ونصف ملك المكاتب ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الحنطة وغيرها (قلت فإن اختلف) غالب قوت البلد أو قوتها من غير غالب (وجب لائق به) أى بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله أعلم)

لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالموسر حينئذ عليه نفقة البسار وإن أعسر في أثناء النهار والموسر بعكسه ذكر ذلك كله
الرافى في التمرح (وعليه تملكها حبا) كالكفارة (وكذا) عليه (٧١) (طحنه وخبره في الأصح)

للحاجة اليهما والثاني
لا كالكفارة وفرق الأول
بأنها في حبسه والثالث أن
كانت من أهل القرى الذين
عادتهم الطحن والتجيز
بأنفسهم فلا الأقم (ولو
طلب أحدهما بدل الحب)
من خبر أو غيره أى طلبته
هى أو بذله هو بالمعجمة
(لم يجبر المستمع) منها
(فإن اعتاضت) عنه شيئا
(جاز في الأصح) لا خبرا
ودقيقا) فلا يجوز (على
المذهب) أما الجواز في
غيرهما كالدرهم والدنانير
والثياب فلائنه اعتياض
عن طعام مستقر في الذمة
لمعين كالاعتياض عن
الطعام المنسوب المتلف
ووجه المنع القياس على
المسلم فيه والكفارة فانه
لا يجوز الاعتياض عنهما
قبل قبضهما وانفصل الأول
في قياسه عن ذلك بأن
المسلم فيه غير مستقر وطعام
الكفارة لا يستقر لمعين
وأما الجواز في الحبس
والدقيق الذى قطع به
البغوى فلائنه تستحق
الحب والإصلاح وقد فقه
فاذا أخذت ما ذكر فقد
أخذت حقها لا عوضه

كل يوم على مؤنة مؤنه فيه كذلك (قوله لأنه الوقت الذى يجب فيه التسليم) أى من حيث أن لها
المطالبة به ولا يلزمها الصبر عليه وليس لها حبسه ولا للحاكم إجباره لأنه واجب موسر وليس لها
مطالبته بنفقة مستقبله وإن أراد سفرا على المعتد عند شيخنا الرملى ولو وقع التمكين في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة
اليوم واليلة فإن كانت قبضتها فله استردادها (قوله تملكها) أى الدفع اليها ولو كانت أولى وليها
أوسيد غير المكتوبة ولو بالوضع بين يدي المدفوع له (قوله وكذا عليه طحنه الخ) أى بنفسه أو
نائبه فإن اعتادت أكله حبا أو باعته أو طحنته بنفسها مثلا فلها مؤنته (قوله فإن اعتاضت عنه)
أى الحب وكذا عن مؤنته وكذا عن الكسوة كما سيأتى (قوله جاز) بشرط القبض في المجلس
خروجا من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع دين لمن هو عليه (قوله لا خبرا الخ) أى إلا أن لزم
وجود ربا (قوله مستقر) ولو بحسب المالك فيدخل نفقة اليوم الحال كما باتى فهو كالمقيم في زمن
الخيار (قوله المنع لأنه ربا) هو المعتد كما تقدم (قوله الماضية أو الحالية) ولها في الماضية
مطالبته بالحكم والزامه بها بخلاف الحالية كما مر وما يقع من تقرير مقدار معين عليه في الوثائق
كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول (قوله فلا يجوز
الاعتياض عنها) أى من الزوج كما هو سياق كلامه ولا من الأجنبي بالأولى (قوله ولا يجوز
الاعتياض) من غير زوج قطعا أى فيما يجوز فيه الاعتياض من الزوج فيدخل الماضية والحالية
وهو صحيح في الثانية ، وأما الماضية فيصح الاعتياض من الأجنبي عنها على المعتد والاعتياض
عن الكسوة كهو عن النفقة .

(فرع) من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام فهو تملك وهو مقدر بالكفاية وجسه من
مالح أو عذب ما يلبق به بعادة أمثاله (قوله أكلت) خرج ما تولفت أو أعطت غيرها فلا تسقط
نفقتها وعليها الضمان (قوله معه) أى عنده وكذا لو أضافها أحد أكرامه ولو أياها فإن قصد
إكرامها فبالقسط (قوله سقطت) فما أكلته بدل عن الواجب كما هو أحد الوجهين ومحل
السقوط أن أكلت قدر الواجب فأكثر والارحمت بقدر ما بقى من الواجب وتصدق بيمينها في قدره

لخصها بقدرها [قوله وعليه تملكها] أى الواجب الدفع ويكفى الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب
والقبول فليس بشرط لأن هذا وفاء عما وجب في ذمته [قوله جاز في الأصح] شمل إطلاقه
الاعتياض من المؤن فإن قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال في صحة الاعتياض والاثار
خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفة كذا في المطلب وقوله والامعنا أن يعتاض عن
الجميع وتجمم الاعتياض يسقط ما يقابل المؤن لأن منعهما من ذلك إنما يتم بالبيع فيجوز خلاف تفريق
الصفة [قوله ولا يجوز الاعتياض] انظر ما وجهه [قوله سقطت نفقتها] قلت هو كذلك ولكن هل
الواجب أحد الأمرين التقدير أو الكل أو الواجب المقدر وهذا بدله اغتفر رفقا ومساحة احتمالا لأن في
المطلب ولو أضافها إنسان أياها فالظاهر السقوط ولو اختلفا فقالت قصدت التبرع وقال بل على النفقة
صدق الزوج بلا يمين كما لو دفع اليها شيئا وادعت أنه هدية وقال بل عن المهر قاله الزركشى

ورجح العراقيون وغيرهم من الوجهين في ذلك المنع لأنه ربا هذا كله في الاعتياض عن النفقة الماضية الحالية وأما المستقبل فلا
يجوز الاعتياض عنها قطعا ولا يجوز الاعتياض من غير الزوج قطعا (ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها في الأصح) لا كقضاء
الزوجات به في الأهرار والأمصا وجريان الناس عليه فيها والثاني لا تسقط

لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الآن تكون غير رشيدة ولم ياذن وليها والله أعلم) في أكلها معه فانها حينئذ لا تسقط عنه جزما كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف ما إذا أذن الولي ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياض الخبز وأن يجعل ماجرى قائما مقام الاعتياض يعني أن لا يلاحظ ماجرى عليه الناس في الأعصار كما تقدم (ويجب آدم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وعمر) وخل (ويختلف بالفصول) فيجب في كل فصل (٧٢) ما يناسبه (وبقدره قاض باجتهادهم يفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فينظر ما يحتاج

(قوله وتطوع بغيره) أي من حيث الدفع والافهم مضمون عليها كما قتله البلقيني عن الأصحاب (قوله غير رشيدة) أي محجور عليها والمهمة كالرشيدة (قوله لا تسقط عنه جزما) ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد أنه عن النفقة والا فلوليه الرجوع في الأولى ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلايين في قصده ذلك أن أنكرته وأدعت نحو الهدية كما مر في المهر (قوله أذن الولي) أي صرح باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وسيد الأمة المطلق التصرف أولوية كالولي ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه والامسح بالاذن ويأتي مامر وتردد العلامة والشيخنا الرملي في المراد بالولي ومال شيخنا إلى أنه ولي المال وهل ينقطع الاذن بموته تأمله (قوله ففيه الخلاف) والمعتمد منه السقوط كما مر (قوله يعني أن المالح) قيد للتفريع أي فإن لاحظ ذلك لم يكن مفرعا على ما ذكره (قوله آدم غالب البلد) أي بلد الزوجة أي محلها كما مر فإن لم يكن آدم غالب فبالقرب له لاجلها ولو تعدد الأدم وجب الجميع كاختيار وجبن ولولم يحتاج الواجب إلى آدم لم يجب آدم غيره (قوله ويقدره قاض) أي عند تنازعهما ولو تبرعت من الأدم فلها إبداله إن شامت ولا يلزم الزوج إبداله إلا أن كان غير مميزة أوسفية وليس لها من يقوم بأمرها فاللاق أنه يلزم الزوج إبداله قاله الأذرعى وأقره (قوله أوقية) وهي أر بعون درهما (قوله ويجب لحم) يفيد بطفه على الأدم أنه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه وقياس مامر في الحبس لزوم ما يتعلق به مما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ معه من نحو قرع وكرنب وقياس مامر في الأدم لزومه عليه لها وإن لم تأكله وأنه يقدره القاضي عند تنازعهما فيه وأنه يفاوت في قدره كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله ويشبه أن يقال المالح) حل شيخنا الرملي الأول على ما إذا كفى اللحم للفداء أو العشاء والثاني على ما إذا لم يكف لهما ولم يخلفه شيخنا (قوله وكسوة) بكسر الكاف وضمة (قوله تكفيها) لأن التمتع بجميع بدنهما فوجب كفايته ولا يجب لمادونه وإن كانت عادتهم

[قوله لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره] ظاهر هذا التعليل أنه يذهب بحجنا ونقل البلقيني عن الأصحاب الضمان [قوله الآن تكون المالح] قيل هذا يشكل على ما سلف من التعليل بجريان الناس على ذلك فانهم جروا على ذلك في الرشيدة وغيرها فلامعنى لاعتباره في شيء دون شيء [قوله ولم ياذن وليها] انظر كيف الاذن في الصغيرة وكذا أنهم جعلوا الزوج كالوكيل عن الولي [قوله بخلاف ما إذا أذن الولي] لو أذن ثم مات هل ينقطع الاذن وما المراد بالولي [قوله ويجب آدم] أنه الزر كشيء على وجوب المشروب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا نظر قال الرافعي وقد تغلب الفواكه في وقتها فتجب قال القاضي الرطب في وقته واليابس في وقته قال الزر كشيء مرادها إذا غلب التأدم بها والافتسح به صاحب الترغيب اه وفيه نظر [قوله أي أوقية] حكى الحلي عن بعض الأصحاب أن المراد الأوقية الحجازية وهي أر بعون درهما وهو ظاهر فإن العراقية لا تقني شيئا [قوله وجب الأدم] كذا قطعوا به ولوقيل أنه تفرع على المذهب من عدم لزوم الكفاية لكان متجها [قوله تكفيها] أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم بالاجماع

إليه المدفوع فرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على التوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكبة زيت أو سمن أي أوقية فتقريب (و) يجب (لحم) يلقى بيساره وأعصاره كعادة البلد وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حمل على المعسر وجعل باختيار ذلك على الموسر وطلان وعلى التوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة البلد وقال البغوي يجب في وقت الرخص رطل على الموسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى التوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الفلاء في أيام مرة على ما يراه الحاكم وقال القفال وغيره لا مزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلاد لأن فيه كفاية لمن قطع قال الرافعي

وتبعه المصنف ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم

ولم يتعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة (ولو كانت فأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولا نظر إلى عاداتها والأصل في وجوبه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من المعاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) أي على قدر كفايتها ويختلف ذلك بطولها وقصرها وهزالها وسمنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف

بخلاف

هذه الكسوة يسلم الزوج واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قص وسراويل رخار) للرأس (ومكعب) أو نحوه
يدلس فيه هذا في كل من فصل الشتاء والصيف كما يؤخذ مما سياتي أنها تعطى الكسوة أول شتاء وصيف (وتزاد في الشتاء) على ذلك (جبة)
محمودة أو نحوها للحاجة الى ذلك فإن لم تكف لشدة البرد بدعائها بقدر الحاجة وقيل لا يجب السراويل في الصيف وفي الحاروى أن نساء أهل
القرى إذا لم تجرعاتهن أن يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن (٧٣) شئ (وجنسها) أي الكسوة

(قطن) فتكون لامرأة
الموسر من لينه ولامرأة
المعسر من غليظه ولامرأة
المتوسط مما بينهما (فإن
جرت عادة البلد لثله) أي
الزوج (بكتان أو حرير
وجب في الأصح) وبفاوت
بين الموسر والمعسر في
مراتب ذلك الجنس والثاني
لا يجب بل يكفي الانقصار
على القطن لأن غيره رعونة
(ويجب ما تقعد عليه
كزلية) بكسر الزاي أي
لامرأة المتوسط (أولده)
في الشتاء (أو حصير) في
الصيف كلاهما لامرأة
المعسر وللموسر طنفسة في
الشتاء ونطع في الصيف
(وكذا فراش للنوم في
الأصح) فيجب مضربة
وثيرة أو قטיפه والثاني لابل
تنام على ما تقعد عليه نهاراً
(ومخدة وحلف) أو نحوه
(في الشتاء) في البلاد
الباردة وذكر الفزالي
الملحفة أي في الصيف
وسكت غيره منها وفي البحر
لو كانوا لا يعتادون في
الصيف لنومهم غطاء غير

بل لو طلبت التطويل ولولنحو ذراع أجبت (قوله عدد الكسوة) بخلاف جنسها ونوعها كما يأتي
والعبارة في التعدد بأحالتها ولو انتقلت الى بلد اعتبر أهله (قوله قصص) وبقبعه ما يحتاج اليه من
خيوط ونحوه كإزار فيلزمه وأن لم يخط به كما مر في الطحن ونحوه ولو دفعه لها مخطط لم يلزمها قبوله ويكفي
ليس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد (قوله وسراويل) هو اللباس المعروف وبقبعه تكته وما
يخط به ويلحق به الأزار والرداء (قوله وخار للرأس) هو ما تغطي به ويلحق به الكوفية ونحوها
(قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه مثقالاً وبكسر فسكون مخففاً هو المداس (قوله أو نحوه) كالنعل
والخف والقباب وما يتبع ذلك وجب ما ذكر حيث جرت العادة به وكذا جميع ما يأتي ولا يحتاج لذكرها
في كل موضع (قوله بقدر الحاجة) فلوجرت بخطب أو غم أو سرجين وجب أيضاً (قوله لم يجب
لأرجلهن شئ) هو المعتمد (قوله عادة البلد) أي محل الزوجة (قوله لثله) أي مع مثلهما فكل منهما
مراعى هنا (قوله بكتان) أحرير أو شعر أو صوف أو آدم نعم لو اعتادوا رقيقاً لا يستر العورة وجب
صفيق يستر (قوله رعونة) أي نقص عقل وهي بضم أوله المهملين (قوله زلية بكسر الزاي) وبشدديد
اللام والتحتية المشددة أيضاً مضربة وقيل بساط صغير (قوله طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما
وضمهما وكسر الطاء وفتح الفاء وهي بساط صغير ويجب ما يفرش تحته من نحو حصير (قوله نطع) بفتح
النون وكسرهما مع سكون الطاء وفتحها (قوله وثيرة) بالمثلثة لينة الحشو (قوله قטיפه) هي الدية
(قوله ومخدة) بكسر الميم وفتح الخاء المحجمة سميت بذلك للاصقها للخذ ولا يجب أكثر من واحدة
وان جرت العادة بالأكثر قاله شيخنا ويجوز مثله في اللحاف وغيره مما ذكر (قوله في البلاد الباردة)
وقت البرد ليلاً ونهاراً ويلحق به زيت سراج ومنارته وآنيته ونحو قفيلته (قوله الملحفة) وهي المعروفة
بالملاباة الآن فتجب لها ان احتاجت للخروج لنحو حمام مثلاً يفي عنها الإزار المعروف (قوله لم يلزم
شئ) هو المعتمد (قوله كشط) وخلال وسواك (قوله ودهن) ولو لجمع البدن أو مطبياً (قوله وما
يسل به الرأس) وكذا ما يسل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو أشنان (قوله ونحوه

بخلاف الكفارة ووجهه البقوى بأنه يستمتع بجميع بدننها فعليه كفاتها [قوله وسراويل] مثله المتر في
حق من اعتاده [قوله لثله] قضينه النظر الى الزوج ودونها قال الزركشي وليس كذلك فإن كلام الرافعي
وغيره مصرح بأن اللزوم على عادة البلد والمراد به لثله من ثله وقد نص الشافعي في البويطي على اعتبار
كسوة بلدتها بملها [قوله وثيرة] هو بالثاء المثلثة وهي الرطبة من كثرة حشوها [قوله على ما تقعد عليه
نهاراً] أي من الذي سلف قريباً [قوله ومخدة وحلف] لم يذكرها فيها الخلاف في التي قبلها لأنه لا غنية
ههنا بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما تجلس عليه نهاراً [قوله ودهن] وينبغي أن يجب للسراج
على العادة وأما الصابون والأشنان فقد صرح القفال بوجوبه قال حتى لو احتاجت الى خلال وجب عليه
[قوله ومرتك] هو معرب [قوله هياها] فإذا هياها وجب عليها استعماله [قوله لأنه لحفظ البدن] أي فلا

(٩٠ - (قليوبي وعميرة) - راجع) لباسهم لم يلزم شئ آخر وليكن ما يلزم من ذلك لامرأة المعسر من
المرتفع ولامرأة المعسر من النازل ولامرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه (آلة تنظف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وما يصل
به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرتك ونحوه لدفع صنان) إذا لم ينقطع بالماء والتراب (لا لكل وكضاب ومايزن) بفتح الباء غير
مذكور فإنه لا يجب فإن أراد الزينة به هياها لها تزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وفائد فلا يجب ذلك لأنه لحفظ البدن

كاسفيذاج وتونيا وراسغت (قوله وأدومها) وكسوتها وآلة تنظيفها ودهنها وغير ذلك من جميع ماسر (قوله في كل شهر مرة) والمعمد اعتبار العادة فيه ولو باخلاته لها (تفيه) دخول الحمام جاز لمن بلا كراهة حيث لا ريب ولا مصيبة (فرع) لهوطه زوجته وان علم عدم اغتسالها الصلاة الصبح مثلا والام عليها (قوله ماء غسل جاع ونفاس) أي زوجته لا من زنا وشبهة وتغييره بالماء أولى من تغيير غيره بمن الماء لأن الماء هو الواجب أصالة وله اجبارها على قبوله وله دفع عنه برضاه وكذا كل ما وجب لها ما ذكر خلافا لبعضهم (قوله لا حيض واحتلام) فلا يجب ماؤها ومثلها ادخال ذكره في نحو نوم (قوله ماء الوضوء) وباريقه ويلحق به ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة مندوبة (قوله بلعسه) ولو معها بأن تلامسا (قوله لا غيره) أي غير لسه بأن يكون بلعسا وحدها أو بغير لمس (قوله عليه آتاكل) ويعتبر فيها عدة أمثاله كخرف أو خشب أو نحاس أو صيني أو غيره ويلحق به ايامات الفسيل ونحوها (قوله وشرب) بفتح أوله وضمة زادا بن حجر وكسره وله منعها من أكل ذي ربح كره به أولسه مثلا ونحو ذلك وان خالفت نشزت (قوله وقصة) بفتح أولها .

(تفيه) جميع ما وجب لها ماسر اذا دفعه لها يجوز أن تمنعه من استعماله ولو في نحو أكل وشرب ولها أن تطالب به ولو بالحاكم ولو بعد فراقها ولا يسقط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر شيء مثل لامل يجب ابداله الا في وقت جرت العادة ابداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها مما يناسبه بقسط ما بقي منه ان أمكن التقييط والاسلمه لها ويحاسبها بما زاد عما يلزمه في الفصل الذي بعده وهذا قياس ماسر في النفقة قاله شيخنا ثم رأيت في كلام العلامة ابن قاسم أنه يلزمه قسط ما بقي منه من قيمة ما كان يلزمه فيه وهو أوضح مما تقدم وأولى الا ان تراضيا بالأول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا يفتي المصير اليه ولا التعويل عليه ولو نشزت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كاسر في النفقة (قوله ومسكن) حضرية كانت أو بدوية (قوله أو غيرها) كسعر أو دوف أو خشب أو قصب وان كانت من قوم لا يعتادون السكنى على المعتمد (قوله يليق بها) وفارق اعتبار غيره بالزوج لأنه امتناع وغيره تعليق ولأنه يمكنها ابداله بخلاف المسكن ومنه يعلم أن له نقلها من بلد لبلدية حيث لاقت بها وان خشن عيشها وليس له منعها من نحو غزل الا في وقت استمتاعه ولا سطقات المسكن الا لريبة أو نظر أجنبي فيجب سدها وله منع نحو أبوابها وولدها من دخوله لا خادها وله منعها من الخروج ولو لمرض أو غيرها أو لولدها أو لولدها (قوله ومستعارا) ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أبيها ثم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروج زوجته الأجرة كاسر (قوله لمن) أي لحره كإسائتي (قوله في ذلك) أي في كونها بمن يليق بها أن تخدم نفسها (قوله في بيت أبيها) أي كون مثلها تخدم عادة في بيت أبيها وان لم تخدم بالفعل ليجل من أبيها مثلا قال العلامة البرلسي وكذا لو اعتادت أن تخدم في بيت زوج قبله ومنه بالأولى يعلم أن بيت أبيها كذلك (قوله بحرة أو أمة) وكذا ذكر محل نظره

يجب كالاتج عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فانها نظير غسل الدار وكفها (قوله ولها طعام) مثله آلة التنظيف والكسوة (قوله بحسب العادة) قضية صانع الشارع أن المراد العادة في أصل الدخول وأما قدره فسيأتي من الماردي (قوله والثاني لا يجب) أي الحاقا له بالطيب وعليه فيجب ما ذكره من الوسخ من الماء (قوله وشرب) قال الزكشي هو بالفتح المصدر والقصة بالفتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب (قوله والعبرة في ذلك بحالها) لو اعتادت ذلك في بيت الزوج دون أبيها ثم طلقت

فان كانت ممن لا تعتاد دخوله فلا تجب والثاني لا تجب الا اذا اشتد البرد وعسر الفصل الا في الحمام وعليه الغزالي وحيث وجبت قال الماردي انما تجب في كل شهر مرة (و) الأصح وجوب (نمن ماء غسل جاع ونفاس) اذا احتاجت الى شراؤه (لا حيض واحتلام في الأصح) والفرق أن الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون عن لسه وغيره ومقابل الأصح في الأول ينظر الى وجوب التمكن عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على أنه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعا أخذنا من سياق كلام الرافعي كما أخذنا من المهر والخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى الفقهاء (ولها) عليه (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقسعة وكوز وجرة ونحوها) كدفرة (ومسكن) أي ولها عليه نهضة مسكن (يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها (ولا بشرط كونه ملكة) بل يجوز

وتزوجت

كونه مستأجرا ومستعارا (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها اخذها)

لأنه من العشرة بالمعروف المأمور بها والعبرة في ذلك بحالها في بيت أبيها متلادون أن ترتفع بالانتقال الى بيت زوجها (بحرة أو أمة)

لومستأجرة أو بالاتفاق على من محبتها من حرة أو أمة لخدمة) انرضى بها (وسواء في هذا مومر ومعر وعبد) ومكاتب وليس له أن
يخضعها بنفسه في الأصح لأنها تستحي منه وتعتبر بذلك كصب الماء عليها وحلها اليها المستحى أو الشرب ونحو ذلك وله أن يفضل ما لا تستحي
منه قطعا كالسكنس والطبخ والفسل (فان أخذها بجرة أو أمة بأجرة فليس (٧٥) عليه غيرها) أي غير الأجرة

(أو بأتمه أنفق عليها بالملك
أو بمن محبتها لزمه فقها)
ولزوم فقها تقدم فهو
مكرر (وجنس طعامها)
أي المصحوبة (جنس
طعام الزوجة) وقد سبق
(وهو) في القدر (مد
على معسر) كالخدمة
لأن النفس لا تقوم بدونه
غالبا (وكذا متوسط)
عليه مد (في الصحيح
وموسر مد وثلاث)
بثلاثي نفقة المخدمة فيهما
وقيل على المتوسط مد
وثلاث كالوسر وقيل
وسدس ليحصل التفاوت
بين المراتب في الخدمة
كالخدمة وقيل على كل
من الثلاثة مد فقط (ولها)
أيضا (كسوة تليق بحالها)
من قيص ومقنعة وخف
وملحفة لحاجتها الى
الخروج وجبة في الشتاء
لا سراويل عند الجمهور
ويجب لها ما تفرشه
وما تنقضي به كقطعة لبد
وكساء في الشتاء ويأتي في
الصيف ومخدة ويكون
ذلك دون ما يجب للخدمة
جنسا ونوعا (وكذا) لها

كصغير لا يميز ويمسح ومحرم وشمل ما ذكر المسلم الذي في مسئلة أو ذمية وفهم من كلامه أنه لا يلزم أكثر
من واحدة وان كانت عادتيا أكثر فهو كذلك اللحو مرض لا يكتفى فيه واحدة مثلا وتعيين الخادم
ابتداء اليه وفي الانتهاء اليها كأن ألتهم لم تكن رية (قوله) وليس له الخ) أي لا يجبرها على أن يخدمها
بنفسه وطعامه منها فتجوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وليس لها إجباره على دفع أجرة الخادم لها
وتخدم نفسها ولا تجبر على الرضا بخدمة متبرعة عن الزوج لئلا كذا قالوا وفيه نظر كما مر في دفع الأجنبي
النفقة عنه ولأن المنة عليه لا عليها فراجع (قوله) وله) أي يجوز له ذلك برضاه ولا تجبره عليه ولا تمنعه منه
ولا يلزمها فعله لأنه ما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر من التقرير سقط ما لبعضهم هنا فراجع (قوله) فهو
مكرر) كذا قاله تبعاً لغيره قال شيخنا الرملي وهذا استرواح أي أخذ الشيء على الراحة من غير تعب بفكر
وتأمل بل ذلك لبيان أقسام الخدمة وهذا البيان ما يلزمه لها إذا رضى بها أو قال بعضهم هو توطئة لما بعده وفيه
تسليم للاعتراض (قوله) لأن النفس الخ) دفع لعدم اعتبار النسبة الآتية في المعسر كغيره فتأمل (قوله)
اعتبارا الخ) وذلك لأن للخدمة والمخدمة في النفقة حالة كمال وحالة نقص وهما مستويان في الثانية ويزاد
في الأولى للمغضولة ثلث ما يزداد للفاضلة كالأبوين في الارث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند
وجود الفرع الوارث الذكر وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث للاب فيها ثلثان وللأم ثلث فقط زيد
للأب ثلث ما لا ثم فتأمل (قوله) ومقنعة) وهي الخمار المتقنم في المخدمة وقيل انها فوق الخمار (قوله)
لا سراويل عند الجمهور) اعتبارا بما كان في الزمن الأول وقد جرث العادة الآن به فالمعتمد وجوبه (قوله)
وبارية) بقنديد التحية كافي الباقى وحكى تخفيفها نوع ينسج من قصب كالخصير (قوله) ذلك) أي
ما يجب له من الكسوة (قوله) آدم) ومنه اللحم حيث جرت العادة به قاله شيخنا (قوله) وقدره بحسب
الطعام) فيكون بقدر ثلثي ما يجب للخدمة كافي النفقة (تفسيه) كل ما وجب لها بما ذكر يجب
ما يتبعه كزهر القميص وخيطه وتكة السراويل وظروف الأكل والشرب والطبخ وغير ذلك (فائدة)
علم بما ذكره أن نفقة المخدمة مساوية لنفقة المخدمة في الجنس والنوع ونافعة في القدر وأن الأدم
مساوية في الجنس ونافعة في القدر والنوع وأن الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية ونافعة
في الجنس والنوع وينبغي أن تكون نواحيها مثلها وكذا نواحي غيرها مما مر من الظروف وغيرها فتأمل
(قوله) وتأذت) أي المخدمة الأتني ومثله المذكور (قوله) ومن تخدم نفسها) أي من لا يجب أخذها (قوله)
وجب أخذها) أي بقدر الحاجة ولو أكثر من خدمة (قوله) لقيقة) أي من فيها رقة وان جرت عادة
وتزوجت غيره فالظاهر وجوب الأخدام ومثل ذلك يقع في الجوارى البيض كثيرا (قوله) أو مستأجرة)
قال الامام والفزالي يشترط أن لا يزيد الأجرة على نفقة الخادم والا فلا يجب الاستئجار (قوله) في القدر]
تصحيح لعود الضمير فانه عائد على الجنس (قوله) وكذا متوسط] استشكل الحاق المتوسط بالمعسر هنا
بخلافه في نفقة المخدمة (قوله) لا سراويل] أي لأنها لكمال السردون أصله (قوله) وكذا آدم على الصحيح]
سكت عن اللحم وبناءه الرافعي على الخلاف في مساواة آدمها لأدم المخدمة يعني جنسا ونوعا وقصبت عدم لزومه

(آدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه ويكون من جنس آدم المخدمة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام والثاني لأدم لها
ويكتفى بما يفضل عن المخدمة (لا آلة تنظف) لأن اللاتقي بها أن تكون شعبة ثلاثتها اليها الأعين (فان كثر وسخ وتأذت
بقمل وجب ان تره) بما يزيل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العلة ان احتاجت الى خدمة لمرض
أفراطه وجب أخذها) كذا ذكر حرة كانت أو أمة (ولا اخدام لقيقة)

باخدامها (قوله حيث لا حاجة) فان احتاجت فهي كالتي قبلها (قوله انقصها) أي عن الحرقة به برد على الوجه المذكور بعده (قوله ويجب في المسكن امتناع) وكذا الخادم أخذنا من العلة (قوله وفيما يستهلك الخ) لوقال وفي غير المسكن والخادم لكان أولى وأخصر وأعم وقد أشار الشارح اليه وما قبل من الاعتذار عن المصنف بذلك الخلاف مردود لعدم تمكنه من الوفاء به بأخصر مما ذكره فتأمل (قوله تملك) وان كان ذلك عن زمن مستقبل كالزكاة المججلة لأن التمدد سبب أول وله استرداده اذا عارض مانع ولا يحتاج في تملكها الى ايجاب وقبول لأنها تملك بدفعه لها بشرطه الآتي وتملكه بزيادته المتصلة كحرر بدلا عن قطن بخلاف المنفصلة كإتباع من لزمه أحدهما فلا تملك الآخر الا بلفظ أو صدقة أو هدية منه لها (قوله كالكفارة) يفيد أنه لا بد من قصد دفعه عما وجب عليه والا فلا يقع عنه ويبقى الواجب ديناً عليه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بعد فينبغي الاكتفاء بقصد هاء ما جرت العادة أنه يدفع عنها فراجعهم ان قصد به التصديق عليها فظاهر (قوله فلو قترت) أي ضيق (قوله بما يضرها) أو يضر الزوج أو يضرهما أو الخادم (قوله المملوكة لها) أنتى كانت أو ذكراً كإمر (قوله أو الحررة) خالف ذلك شيخنا الرولى في شرحه واعتمد أنه يملكها للخادمة والمالك فيها لها لكن للخدمة مطالبة الزوج بدفعها للخادمة ولا تطالبه بنفقة مملوكته ولا أجرة مستأجرة (قوله ولها أن تنصرف الخ) أي بناء على ما ذكره من أنها ملك للخدمة (قوله تملك كالنفقة) فيجوز فيه ما مر آنفاً ولها منعه من الانتفاع بجميع ما تملكه من الفرش والأواني وغيرها كإمر (قوله شتاء) وهو ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة للسنة باعتبارها فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويتبدأ بعد تلك البقية فصول كوامل دائماً بما ذكره من أن ما يضره المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التمكين الذي رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود تمكين في أثناء فصل اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما لزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلاً لزم أنه لا تم الستة أشهر الا في نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وزجيج بلا مرجح وأيضاً قد علم أن يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف ويلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف بباقي فصله بطل ما قاله ورجع الى قائل الأول فلعمري أن هذا الراد أما جاهل أو غافل أو ذاهل

لأن الأدم دون آدم المخدمة نوعاً [قوله وفي الجلية وجه] بحث ابن الرفعة جريانه في الحررة الجلية التي لا يجب اخداها بالاولى [قوله كما تقدم الخ] إشارة الى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق [قوله بما يضرها] مثله ما يضره دونها كأن تبع آلة التنظيف وتجلس شعبة [قوله تملك] هذا قد بدعي فهمه من قوله فيما سلف ان عليه تملكها حياً ويجب أن الغرض هناك بيان الجنس وهنا بيان صفة الاعطاء [قوله تملك] وجه في الكسوة بأن لغة سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلاً للكسوة في الكفارة كالطعام والطعام تملك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائده جواز كونه مستترا وعنده غير ذلك ونزع الزركشي في ظروف الطعام والفرش قد كرر أن الوجه أن يكون امتناعاً وأطال في ذلك

حيث لا حاجة لنقصها جلية كانت أم لا (وفي الجلية وجه) لجران العادة باخدامها (ويجب في المسكن امتناع) لا تملك كما تقدم أنه لا يشترط كونه ملكه (و) في (ما يستهلك كطعام تملك) كالكفارة وألحق به نحوه كأدم ودهن (وتنصرف فيه) أي فيما يستهلك بالبيع وغيره للملكها له (فلو قترت بما يضرها منها) من ذلك ويملكها أيضاً نفقة مصحوبتها المملوكة لها أو الحرقة لها أن تنصرف في ذلك وتكفيها من مالها (ومادام نفقه ككسوة وظروف طعام ومشط تملك) كالنفقة (وقيل امتناع) للانتفاع به مع بقاء عينه كالمسكن والخادم فيجوز كونه مستأجراً ومستعاراً على هذا دون الأول (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) من كل سنة

وطبق سنة فأكثر كالفرش وجبة الحرير يحدد وقت تجديده على العادة (فان تلفت فيه) أى فى الشتاء أو الصيف أى قبل مضى (بلا تقصير
لم تبدل ان قلنا تمليك) فان قلنا امتاع أبدلت (فان مات فيه لم ترد) على التمليك (٧٧) ورد على الامتاع (ولولم يكس مده

فدين) على التمليك ولا
شئ على الامتاع .

﴿ فصل : الجديد أنها ﴾

أى النفقة (نجب) يوما

فيوما (بالتمكن لا العقد)

والقديم نجب بالعقد وتستقر

بالتمكن فلو امتنت منه

سقطت (فان اختلافه)

أى فى التمكين (صدق)

على الجديد لأن الأصل

عدمه وصدقت على القديم

لأن الأصل بقاء ما وجب

(فان لم تعرض عليه مده)

وهو ساكت عن الطلب

أبضا (فلا نفقة فيها) على

الجديد (لانتفاء التمكين)

ونجب نفقة تلك المدة على

القديم إذ لا يسقط (وان

عرضت) عليه كأن بثت

اليه اتي مسلة قضى اليك

والتفريع على الجديد

دهى عاقلة بالغة (وجبت)

نفقتها (من بلوغ الخبر)

له (فان غاب) أى كان غائبا

عن بلدها ورفضت الأمر

الى الحاكم مظهرة له القسم

(كتب الحاكم لحاكم

بلده ليعلمه) الحال (فيجىء)

لها يتسلسلها (أو يوكل) من

يجىء لها يتسلسلها ونجب

النفقة من وقت القسم

حيث لم يميز بين السلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله وما يبقى الخ) وأما ما لا
يبقى سنة فيجدد على العادة فيه كالدهن وماء العسل (قوله كالفرش) وآلة الطبخ والأكل والشرب
(قوله تلفت) أو تلفت كذلك ويلزم المتلف الضمان (قوله بلا تقصير) قيد للخلاف فلا تبدل فى التقصير
قطعا (قوله مات فيه) أومات هو أو طلق أو ولدت الحامل البائن وخرج بذلك ما لو نزلت فيسترد ما أخذته
وان أطاعت فى أثناء الفصل كما مر كالنفقة فان كان النشوز فى أثناء بعض الفصل الذى مكنت فى أثناءه
رجع بالنسب الذى دفعه لها عنه ﴿ تنبيه ﴾ سياتى فى آخر اليناث أنه لو اختلف الزوجان أو وارثهما أو
أحدهما ووارث الآخر فى أمته دار فان صلحت لأحدهم فقط فهو والا فكل تخليف الآخر ان لم تكن بينة
ولا اختصاص بيد فان حلفا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بها قال شيخنا الرملى
واعتمده (قوله ولولم يكس) وكالكسوة جميع ما مر غير الاسكان والاخذام لليلة المذكورة .

﴿ تنبيه ﴾ لو تصرفت فيما أخذته ثم ثبت استرداد رجوع فى بدله ولا يبطل النصرف كذا قال شيخنا
هنا وسياقى قريبا عنه وعن شيخنا الرملى وابن حجر خلافة فى النفقة فراجع .

﴿ فصل ﴾ فى موجب المؤن ومسقطاتها (قوله أى النفقة) لو قال أى المؤن لكان أولى لبشمل الأدم
والكسوة وغيرهما وعذره قول المصنف الآتى فلا نفقة (قوله يوما فيوما) وان أراد سفرا ولوطويا خلافا
لابن حجر (قوله بالتمكن) أى الناشئ عن العقد فلا يرد نحو وطء الشبهة ومنه النكاح الفاسد بعد علمه
بافساد لاقبله كما سياتى (قوله وصدقت على القديم) كالأختلاف فى النشوز والنفقة وفرق بالنظر الى
الأصل فى الجميع (قوله فان لم تعرض عليه) أولم يعلم بالعقد (قوله من بلوغ الخبر) ان كان المخبر ثقة أو صدقه
الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للخبر (قوله كتب الحاكم) وجوب بان عرف محله والا كتب لحاكم
البلاد مع القوافل وينادى باسمه فان لم يعرف فرضها قاض من ماله ان رجده مال ويسلمها لها يكفيل
لاحتمال طلاقه أو موته فان لم يوجد له مال اقترض لها وأذن لها فى الاقتراض على الوجه المذكور فى الاقتراض
للأصل ويفرضها نفقة موسران علم يساره والا فصر ولومنه عذره عن الحضور لم يفرض القاضى عليه شيئا
لعدم تقصيره (قوله حين علمه) بما تقدم فى الخبر (قوله بل قالوا تنجب الخ) وهو المعتمد عند شيخنا الزيدى

[قوله كالفرش] مثل ذلك آلة الطبخ والشرب والأكل كما يؤخذ من الحلاقهم [قوله فان قلنا امتاع
أبدلت] وأما اذا كان بتقصير فلا بد ال على الأول بالأولى ويبدل على الثانى وعليها غرم القيمة [قوله فان
مات فيه لم ترد] مثله موته وطلاقة وولادة الحامل البائن صورة والمسئلة فيها بعد القبض وأما لو عرض
مثل ذلك قبل الاعطاء فالأقبس كما قال الزركشى أن الحكم كذلك واستبعد فى الطلب أن يوجب
عليه كسوة فصل اذا طلق مثلا فى يوم النكاح ونحوه قال والأولى أن يجب لها من قيمة الكسوة
ما يقابل زمن العزمة وهو ما عليه قضاء زماننا اه قال الزركشى وبه صرح الصيمرى .

﴿ فصل : الجديد ﴾ [قوله بالتمكن] دليله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم له نفقة النفقة قبل البناء بها
ولأن المقدي يوجب المهر فلا يوجب عوضين مختلفين لكن جعل الثانى قد بما فيه نظر فى مختصر البوطى
آخر قولى الشافعى لها النفقة من يوم عقد النكاح وهو أحب التويلين الى لأنها منوعة عن الرجال بحسبه
اه ومن فوائد الخلاف صحة الضمان وأخذ الرهن على قدرتها والحوالة بها وعليها [قوله لا العقد] الذى
حاول ترجيعه فى المطلب الوجوب بهما قال إذ لو وجبت بالتمكن المجرد لوجب فى وطء الشبهة اه والذى
قلناه الموردى عن جعل التمكين أصلا أنها تنجب بالتمكن والعقد شرط [قوله والقديم نجب] حجة وجوبها

ما ذكر (ومضى زمن وصوله) اليها (فرضها القاضى) فى ماله وجعل كالمنسلم لها لأن المنافع منه ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى
الحاكم وكتبه بل قالوا تنجب النفقة من حين يصل الخبر اليه ويمضى زمان امكان القسم عليها حكاه فى الروضة نفعنا الله شرح (والخبر فى مخنونة

ومرافقة عرض ولي) لهما ولاجرة بمرضهما أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المرافقة نفسها فسلمها الزوج ونقلها المهر وجبت النفقة (ونسقط) النفقة (بنشوز) أى (٧٨) خروج عن طاعة الزوج (ولو منع لمس بلا عذر) أى تسقط نفقة كل يوم

بالنشوز بلا عذر فى كله وكذا فى بعضه فى الأصح ونشوز المجنونة والمراقة كالعاقلة البالغة (وعبالة زوج) أى كبرآله بحيث لا عملها الزوجية (أو مرض) بها (بضر معه الوطء عذر) فى النشوز عن الوطء (والخروج من بيته بلا إذن) منه (نشوز) لأن له عليها حق الحبس فى مقابلة وجوب النفقة (الا أن يشرف على انهدام) فتحرج خوفا من الضرر (وسفرها باذنه معه) حاجته أو حاجتها (أو) وحدها (لحاجته لا يسقط) النفقة (ولحاجتها يسقط فى الأظهر) لا تنقضاء التمكين والثانى لا تسقط لإذنه فى السفر ومنهم من أجرى القولين فى سفرها لحاجتها معه (ولو نشزت فغاب فطاعته) كان خرجت من بيته بفراذه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها من الطاعة (فى الأصح) لا تنقضاء التسليم والتسليم والثانى تجب لعودها الى الطاعة (وطريقها) على الأول فى الوجوب (أن يكتب الحاكم) بعد رفعها الأمر

تبعاً للبلقينى واعتمد شيخنا الرملى ما فى المنهاج من اعتبار الرفع الى القاضي (قوله ومرافقة) الصواب أن يقول ومعصر لأنه وصف الاناث والأول وصف الذكور عند أهل اللغة (قوله فسلمها الزوج) ولو ضمرا أرمجوناً أو تسلمها مكرهة والمجنونة مثلاً (قوله ونقلها) ليس شرطاً على المعتمد كما علم (قوله وتسقط النفقة) وبقيّة المؤن (قوله بنشوز) ومنه ما وجبته ولو بنحى أو حبسها هو ولو ظلمها قاله شيخنا الرملى ومنه كونها معتدة عن غيره كوطء شبهة ومنه دعواها طلاقاً مثلاً وهل منه ما لو لم تكن فى عدة قبل عدته نحو من انقطع حبسها وأمرت بالصبر الى سن اليأس لتعتد بعده بطهر نعم فراجع وتقدم أنها كذلك لا تنزىم الزوج ولو صرف لها المؤن غير عالم بالنشوز ثم علم فله الاسترداد ولو تصرف فيه لم يصح لأنه باق على ملكه كما سيأتى ولو استمتع بها فى حالة النشوز لحظة من نهار وجبت نفقته أومن ليلة وجبت نفقتها قاله ابن حجر وتبعه شيخنا فى شرحه ويجرى ذلك فى سائر صور نشوزها وسيأتى (قوله خروج عن طاعة الزوج) وإن لم يخرج من بيته أو قدر على تسلمها نعم لو استمتع بها حالة النشوز لم تسقط مؤنتها فيجب مؤنة زمان استمتع بها فيه من ليل أو نهار كما مر آتفاً عن ابن حجر وشيخنا (قوله بمنع لمس) أو نظر بنحو نقطية وجهه لا لدلال (قوله كل يوم) وهو النهار وليلته (قوله وكذا فى بعضه فى الأصح) هو المعتمد وكسوة الفصل كنفقة اليوم ويرجع فيها دفعه لها عن ذلك ويدين أنه على ملكه ولو تصرف فيه تبين بطلانه كما تقدم ولا تعود بعودها للطاعة فى بقيّة الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على المعتمد كما تقدم (قوله ونشوز المجنونة الخ) وإن كان لا إثم عليهما (قوله وعبالة الزوج) عذر لا تسقط به نفقتها وتثبت باقراره أو بأمر نسوة ينظرنه منشراً ولا يحرم ذلك عليهن لأجل الشهادة ولا يمنعهن من نظره لذلك (قوله عن الوطء) لاعتنا الاستمتاع (قوله والخروج) طائفة أو مكرهة بنحى والام تسقط مؤنتها للعذر (قوله بلا إذن) ولا علم رضائه ولا ما جرت به عادة الحكماء ولا خروج لتعلم أو استفتاء لغيرها ولا لغيره أبو يها متلاقبل منعه منها ولا لطلب حق عند قاض (قوله خوفا من الضرر) وبلحق به خوفها من سارق أو فاسق أو من ضرر به المبرح (قوله وسفرها الخ) هذه تقدمت فى باب القسم والنشوز بأولى مما هنا (قوله باذنه معه) لاحاجة لإذنه فى سفرها معه نعم إن نهاها عن السفر معه ولم ترجع فهي ناشزة وإن قدر على ردها ما لم يستمتع بها كما مر (قوله حاجتها) ولو مع حاجتها (قوله لحاجتها) أى فقط وحاجة الأجنبية بسؤال أحدهما كحاجة المسئول وخروج بالسفر خروجها فى البلد ولو اصناعت باذنه أو علم رضاه فليس مسقطاً (قوله كأن خرجت) فلازم خروج وجبت النفقة بمجرد اطاعتها كرتدة أسلمت (قوله وطريقها الخ) بناء على ما تقدم من اعتبار الرفع الى

لإرضاء واقامة عدم النشوز مقام عدم التمكين (قوله ومرافقة) قال الزركشى فيه خلل من جهة اللغة فإن ذلك من وصف الذكور وأما الأنثى فيقال فيها معصرة ذكره الجوهري وغيره وقال الخليل يقال امرأة معصرة إذا بلغت عصر الشباب (قوله ولو منع لمس) أى كقبلة ونحوها قال الامام لأن يكون امتناع دلالاً ولو منعه من نظرة لوجهها أو غيره بلا عذر فناشزة (قوله بلا إذن) لو خرجت بلا إذن لزيارة أبيها أو عيادتهما فليس بنشوز كما سيأتى (قوله ولحاجتها) لو تزوج امرأة بغير إدارهى بالكوفة ثم ذهب الى الموصل وطلبها فسفرها من الكوفة الى بغداد لا نفقة فيه لأن التسليم لم يحصل ومن بغداد الى الموصل لها النفقة لأن العبرق التسليم ببلد بغداد وهى بعدها مسافرة باذنه حاجته وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بالتسليم ببلد العقد ولم يوجد قبل وصول بغداد (قوله فغاب) مثله لو حصلت الغيبة قبل النشوز ثم عبارته ففهم

ولو خرجت غيبته لزارة لأهلها (ونحوها) كهيادة لهم (لم تسقط) نفقتها مدة ذلك قاله البغوي (والأظهر أن لانفقة الصغيرة) لا تحتمل الوطء لعدمه إني فيها كالناشرة والثاني تستحقها وهي معذورة في فوات وطئها كالربضة والرقاء وفرق الأول بأن للرض بطلاً وبزول والرقق مانع دائم قدرضى به والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلمت له والأفاحكم ماسبق في الكبيرة وشملت العبارة ما إذا كان الزوج صغيراً أيضاً وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الأظهر أنها تجب (٧٩) لكبيرة على صغير) لا يتأتى منه

الجماع وقد عرضت نفسها على وليه لأنه لا مانع من جهتها والممانع من جهته والثاني لا تجب وهو معذور في فوات الجماع عليه (واحرماها بحج أو عمرة بلاذن) من الزوج (نشوز ان لم يملك تحليلها) بأن كان مأحومت به فرضا على قول (وان ملك) تحليلها بأن كان مأحومت به تطوعاً وفرضا على الأظهر كما تقدم في الحج (فلا) أى فليس احرماها بنشوز (حتى تخرج فساورة لحاجتها) فان سافرت باذنه سقطت نفقتها في الأظهر كما تقدم أو بغير اذنه فناشرة كما تقدم أن خروجها بغير اذنه نشوز (أو) أحرمت بما ذكر (باذن في الأصح لها نفقة مالم تخرج) لأنها في قبضته والثاني لانفقة لفوات الاستمتاع بها وفتح بان فواته لسبب اذن هو فيه فاذا خرجت فساورة لحاجتها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب والافسقط على الأظهر كما

الحاكم الذي اعتمد شيخنا الرملي (قوله ولو خرجت في غيبته) أى من غير اذن أو منع قبل غيبته والا لم تسقط في الأول مطلقا وتسقط في الثاني كذلك على ماسر قريبا والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد (قوله لأهلها) ولو غير محارم على المعتمد حيث لا ريبه وخروج بهم الأجانب مطلقا (قوله كهيادة لهم لم تسقط) قال شيخنا الرملي وكذا ان شيع جازتهم وخالفه شيخنا الزبائدي ولو في نحو أبيها قاله الكافي عنده استقصائية وخروج بما ذكره وجه الزارة قبورهم فلا تجوز كغيرهم (فرع) لو انتمت زوجة غائب من حاكم ليفرض لها عليه نفقة فان لم يكن له مال حاضر لم يفرض لها شيئا اذا قانده له والا فرض لها نفقة معسر بشرط اثباتها نكاحه وإقامتها في منزله وحلفها على أنها تستحق النفقة وانما لم تأخذ منه قبل غيبته نفقة مسبقا (قوله وشملت العبارة) في كلام المصنف باطلاقها في الزوج كما تقدم (قوله وهو أولى) قال بعضهم بل العكس أولى إذ في الكبيرة نفقة ممكنة حيل بينه وبينها بخلاف الصغيرة فتأمل (قوله لكبيرة) أى من تحتل الوطء ولو لم تبلغ (قوله على صغير) ومجنون وغيره (قوله واحرماها) وان لم تخرج على هذا من البيت نشوز قال شيخنا الرملي مطلقا ولائم عليها اذا لم ينهها بخلاف الصوم الآتي فراجع (قوله على قول) هو مقابل الأظهر كما يأتي (قوله باذنه) ومثله علم رضاه كما قاله شيخنا كاسر (قوله لسبب) هو منون وأذن بعده فعل ماض (قوله بأن لم تسقط) مالم ينهها كاسر (قوله صوم) مثال فشكل نقل مطلق من غيره كذلك (قوله لا متناعها الخ) فيه اشعار بأن الكلام في تمكين يمكن وهو متمكن منه وأراد فعله فيخرج بالأول صوم نحو رتقاء وثلثاني من هو في اعتكاف واجب واعتمده شيخنا الرملي فيهما خلافا لابن حجر في تميمه لجواز تحليلها مطلقا وبالاثبات مالم يرد التمتع بها فلا تمنع منه ولم يرتضه شيخنا الزبائدي والرملي

انها لو نشزت في البيت من غير خروج فغاب ثم أطاعت لا يكون الحكم كذلك كما لو ارتدت ثم أسلمت وهو ظاهر لأنها لم تخرج من يده [قوله قله البغوي] يستثنى منه مالم ينهها عن الخروج ولو مطلقا فانه يفتى أن يكون الخروج مع ذلك مسقطا [قوله والأظهر الخ] يجزى بان في تسليم المهر أيضا [قوله ماسبق في الكبيرة] أى عند عدم التسليم من مجيء القولين وعدم الاستحباب على الجديد [قوله نشوز الخ] أى لأنه أبلغ في ذلك من النشوز بالفعل أعنى في الحالة التي يكون الاشتغال به نشوزا ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالا أو محرما أيضا [قوله كما تقدم] أى في الأظهر وكذا المذهب . فان قلت لم يتقدم التعبير بالمذهب في سفرها معه . قلت بلى لما قال السارح فيما سلف ومنهم من أجرى القولين في سفرها معه ثبت بذلك أن في سفرها معه طريقين أرجحهما القطع بعدم السقوط هذا مراده رحمه الله [قوله وسواء الخ] يفتى أن يكون راجعا الى مسألة الأظهر يعنى أن الخلاف ثابت سواء خرجت الخ ويجوز رجوعه أيضا الى مسألة المذهب لكنه حينئذ باعتبار آخر كلامه يوم أن سفر المرأة مع الزوج بغير اذن في الخروج والاحرام الأول مسقط وهو ممنوع فتأمل [قوله فان أبت فناشرة] أى ولو كان به مانع من الاستمتاع هذا

قدم وسواء خرجت باذنه أم بغير اذنه لوجود الاذن في الاحرام (وبمعناها) الزوج (صوم نقل) مطلق وله قطعه ان شرعت فيه (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منه (فناشرة في الأظهر) لا متناعها من التمكين بما فعلته والثاني لا لأنها في قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرر في حكاية الخلاف قولين وهو في الروضة والشرحين وجهان وصوب (والأصح أن قضاءه لا يتضييق) كأن لم يصنه بالقطر وقد بقي من شعبان أكثر من الفائت (كنفل فيمنعها) منه إلى أن يتضييق وله إلزامها الفطر ان شرعت فيه قبل التضييق فان أبت فكما تقدم والثاني أنه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وعلى هذا في سقوط النفقة بفعله وجهان

لا تجب نفقة قضاء ما تعدت فيه بالخطر لتعديها (د) الأصح (أنه لا يمنع من تجهيل مكتوبة أول وقت لتحوز فضيلة أول الوقت (وسنن راتبة) لتأكيدها بخلاف النفل المطلق ومقابل الأصح ينظر إلى أنه نفل

(فرع) صوم الاثنين والجميس كالنفل المطلق فيمنعها منه قطعا وصوم هرفة وعاشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه في الأصح وصوم النذر المفشأ بغير إذنه كصوم النفل فيما تقدم فيه (ويجب للرجعية المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته (الامؤنة تنظف) فلا تجب لها لامتناع الزوج عنها وسواء في الوجوب الحرية والأمة والحائل والحامل (فلو ظنت حاملا فأفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها) وتصدق في قدر أقرائها باليمين أن كذبها والا فلا يمين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لا نفقة ولا كسوة) لها لا تنفاه سلطنة الزوج عليها (وتجبان لحامل) لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضعن حملهن (لها) أي لنفسها بسبب الحمل

(وفي قوله للحمل) نفسه وهي طريق في الوصول إليه لأنه لا يتعدى بغائها (فعلى الأول

وقال لأنه قد يطرأ له إرادته فيمتنع منه حياه ومروءة قال شيخنا ويؤخذ من ذلك منعها من تعليم صفار لأنه يحشم عن أخذها من عندهن قضاء وطره بخلاف نحو خياطة (قوله أمههما) هو المعتمد على المرحوح (قوله أما الأداء) أي المؤقت أخذا بما يأتي في النذر بعده (قوله وفي وجه) هو مرحوح (قوله لتحوز فضيلة أول الوقت) ربما يفيد أنه لو كان التأخير أفضل كإبراد أن له المنع ولم يرتضه شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي والتأخير المذكور لا يفوت فضيلة أول الوقت لمن عجل فافهم ولوصلت ثم قالت كنت محدثة مكنت من الثانية ولا يسقط من نفقتها شيء وفارق سقوط ما يقابل الثانية من أجره الأجير في نظيره مع وجوب الإذن له بأن ما هنا مستدرك بخلاف الأجير (قوله وسنن) عطف على مكتوبة أي لا تمنع من تجهيلها أول الوقت ويعلم منه عدم المنع من فعلها بالأولى وقيل عطف على تجهيل وتقتصر في الفرض والنفل المذكور على ما يطلب لإمام غير المحصورين قال بعض مشايخنا ولعل ذلك إذا كان معها في الدار وليس مشتغلا بغيرها بحيث لا يبالي ببعدها عنه وهو أصح (قوله راتبة) ولو غير مؤكدة (قوله بخلاف النفل المطلق) يفيد أن المراد بالراتبة ما عداه فيشمل العبد والضحي والكسوف وغيرها (قوله فيمنعها منه) لتكرره فالأيام البيض مثلا من كل شهر كذلك (قوله فلا يمنعها منه في الأصح) هو المعتمد لعدم تكرره فالأيام البيض من شوال كذلك (قوله وصوم النذر) وكذا اعتكافه وصلاته (قوله بغير إذنه) أي سواء كان مطلقا أو مهيئا بكان أو زمان نعم إن شرعت فيه باذنه فليس له قطعه أما النذر باذنه فله منعها منه مالم تشرع فيه أيضا نعم ليس له منعها من نذر مهيئ أذن لها فيه وفي تعيينه (تفنيه) لافرق في جميع ما تقدم بين البالغة وغيرها ولو ادعت فساد شيء مما لا يمنعها منه أذن لها في قضائه أو إعادته كما مر .

(فرع) لو كان النذر قبل النكاح معينا فكالمفروض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها به ولا خيار له لو جهله ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الاجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردي في الحاوي وله الخيار إن جهل لقوات التمتع عليه وإن رضى المستأجر بتمكنه لأنه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بأن هنا بدا حائلة (قوله ويجب للرجعية المؤن) نعم إن ادعت طلاقا بانئا أو ولادة وادعى الرجعة قبلها صدق ولا مؤن لها وإن راجعها مالم تصدق ودخل في الرجعية المطلقة عن نكاح فاسد لم يعلم بفساده أخذا من العلة (قوله فلو ظنت حاملا) ومثله لو كانت صغيرة وظنها مطيعة فأنتق فبان خلافا فبرجع أيضا بخلاف ما وقع عليها طلاقه ولم يعلم به إلا بعد العدة والمنكوحة نكاحا فاسدا إذا لم يعلم به إلا بعد الاتفاق لوجود حبسها له كما مر (قوله في قدر أقرائها) إن عرفتها والا فيما زاد على قدر عاداتها إن لم تختلف والا فيما زاد على قدر أقرائها فإن نسبها فبازاد على ثلاثة أشهر كما في الروضة (قوله بخلع أو ثلاث) أوفسخ أو انفساخ ولو بعارض على المعتمد كردة ورضاع (قوله وتجبان) أي النفقة والكسوة وكذا الأدم والخادم قاله شيخنا الرمي

قضية الملاقهم [قوله مكتوبة أول وقت] في فتاوى القفال رحمه الله تعالى لوصلي الأجير ثم قال كنت محدثا مكن من الاعادة وتسقط من الأجرة بقدر الصلاة الثانية قال الزركشي وقياسه أن يجبي عنها اه أقول ما يجبي وجوب الإذن في الثانية فظاهر وأما سقوط ما يقابلها من النفقة ففعل نظر [قوله راتبة] انظر هل يشمل الرواتب الزائدة على العشر نعم يشملها بدليل قول الشارع بخلاف النفل المطلق [قوله إلى أنه] أي المذكور من التجهيل والسنن راتبة [قوله وتجبان لحامل] قال القاضي حسين المعنى فيه أنها مشغولة بمائه فهو مستمتع برحماها فكان كالاستمتاع في حالة النكاح إذا نسل مقصوده كالوطء ولو نشزت الحامل سقطت

لا تجب لحامل من شبهة أو نكاح فاسد) وتجب على الثاني لها على الواطئ لأن الحمل له (قلت لا نفقة المعتدة وفاة وإن كانت حاملا وإسقاطا)
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها باتت والحمل القريب يسقط نفقته بالموت (٨١) (ونفقة العدة مقدرة كومن النكاح

وقبل تجب الكفاية) فيزاد وينقص بحسب الحاجة والراجح في الروضة وأصلها القطع بالأول (ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل) سواء جعلت لها أمه (فأذا ظهر وجب) دفعها (يوما بيوم وقيل) إنما يجب دفعها (حين تضع) فتدفع دفعة واحدة والأول مبنى على أن الحمل يعرف وهو الأظهر والثاني على مقابله وفي الروضة وأصلها حكاية خلاف المستلذين قولين (ولا تسقط) نفقة العدة (بعضى الزمان على المذهب) وقيل في الحمل خلاف مبنى على أن النفقة لها أو للحمل إن قلنا بالثاني سقطت لأن نفقة القريب تسقط بعضى الزمان

(فصل : أعسر بها) أى بالنفقة كأن تلف ماله أو غصب (فإن صبرت) بها بأن أنفقت من ماله أو مما اقترضته (صارت ديناً عليه) والأفلهما الفسخ على الأظهر) كما تفسخ بالجب والعنة بل هذا أولى لأن الصبر عن الاستمتاع أسهل من الصبر على النفقة والثاني لافسخ لها لأن المعسر منظر لقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

(قوله لحامل) بآئن نعم إن كانت الفروقة فيها بفسخ أو انفساخ بمقارن لم يجب لها شيء فله شيخنا الرملي (قوله لها) هو المعتمد ولذلك نلزم المعسر وتسقط بالنشوز كامتناعها من مسكن لائق بها ولا تسقط بعضى الزمان ولا يموتة في أثناء العدة لأنها لا تنتقل امدة الوفاة كما مر (قوله وفي قول للحمل) فعليه كالقول الأول لا تجب لحامل بحمل نفاه فلا يستلحقه ولو بعد الرضاع رجعت عليه وعلى ولدها بعده بأجرة الارضاع وبما أنفقته الى وقت الاستلحاق كما لو أنفق على ولده لظنه معسرا فبان موسرا (قوله لحامل عن شبهة) أى لا تجب على الواطئ ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منكوبة (قوله للمعتدة وفاة) وإن انتقلت إليها كرجعية بخلاف بآئن حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنتقل فليست معتدة وفاة كما تقدم (قوله والراجح الخ) هو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف (قوله ظهر) أى باعتراف الزوج أو بيينة ولو أربع نسوة (قوله يوما بيوم) أى من وقت الظهور ويجب دفع ما قبله من حين العلوقة دفعة واحدة (قوله يعرف) أى يعطى حكم المعروف وهو الراجح (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض من حيث الخلاف (فرع) لو أنفق أم ولده الحامل لزمه نفقتها حتى تضع أو أنفق يملوكته الحامل منه فلا شيء عليه لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة * (قوله أعسر) أى الزوج ولو صغيرا أو مجنوننا نعم إن كان للزوج ضامن بالأذن وهو موسر فلا يفسخ أو ضمنها أب عن محجوره وهو موسر فلا يفسخ أيضا ويثبت اعسار الصغير باليئة كغيره واعسار غيره بها إن عرف له مال والاكتفى باليئة على المعتمد (قوله بالنفقة) قال بعض مشايخنا أو بما يتبعها كأجرة الطحن وغيره لا بنحو ظروف ولا بالأعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده لأمع عدمه ومنه علم أنه لا يفسخ بالجزء عن الخادم من أصله (قوله صارت ديناً) إن لم تمنع نفسها منه زمن الاعسار (قوله والأفلهما) ولورجعية (قوله أن لا يفسخ لها بمنع موسر) ولا متوسط سواء حضر أو غاب وإن انقطع خبره بأن توصلت القوافل الى الأماكن التي يظن وصوله إليها ولم تجرب به وإن وإن لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وإن شهدت بيينة بأنه غاب معسرا وهذا ما اعتمد شيخنا الزيادى وشيخنا الرملي وقال الأذرى أنه نص الشافعى وما نقل مما يخالف ذلك مردود نعم لو شهدت البينة أنه معسر الآن اعتمادا على اعساره السابق على غيبته من غير أن تصرح بذلك قبلت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الإسلام فى المنهج وغيره وتبعه العلامة الطبرلاوى

نفقتها [قوله لا تجب لحامل عن شبهة) أى لا تجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيها لو كانت منكوبة] قوله وقيل تجب الكفاية [أى نظرا الى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعية الحامل فلا تزاد بلا خلاف] قوله على المذهب [أى سواء قلنا النفقة لها أم للحمل لأنها التي تنتفع بها وتسقط ببراءتها فلم تجزى نفقة القريب .

(فصل : أعسر بها) [قوله صارت ديناً عليه] أى بشرط أن لا تمنع نفسها منه زمن الاعسار [قوله فلها الفسخ] أى ولورجعية [قوله كما تفسخ بالجب والعنة] استدلل أيضا بما روى البيهقي عن أبي هريرة يرفعه في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وقد كتب عمر رضى الله عنه الى أمراء الأجناد يأمرهم بأخذ الفتنة إن وجدوها والطلاق إن لم يجدوها قال الشافعى ولا أعلم أحدا من الصحابة خالفه [قوله لأن المعسر الخ] أى وكما لا يفسخ بشوزها فلا يفسخ بهجزه ، [قوله لا يفسخ لها بمنع موسر] لكن قالوا له امتناع من الاستمتاع قال الزركشى وهل ثبت نفقتها مع

(١١ - قلوبى وعجبة - رابع) (والأصح إن لا يفسخ) لها (بمنع موسر) حضر أو غاب) بأن يعرفها

حقها لاقتفاء الأعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم والثاني لها الفسخ لتضررها بالمنع

(ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر) فافوقها (فلها الفسخ والا) بأن كان دونها (فلو يؤمر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول) لما فيه من (٨٢) منة التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان يكسب كل يوم قدر

و غالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا لوالد شيخنا الرملي في بعض الحواشي وهو غير معتمد له (تفنيه) لو حضر بعد الفسخ بشهادة بينة الاعسار وادعى أن له مالا بالبلد خفي على بينة الاعسار لم يقبل الابينة ولا يشترط أن تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيفت يفتين بطلان الفسخ قاله شيخنا الرملي وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا (قوله وغاب ماله الخ) ومثل غيبته ما لو كان ديننا غير متيسر الحصول بأن كان على غير مؤسر مقر بأذل وغيبة مال مدينه كغيبته ماله وتقدر بيع ماله كأن كان عروضا كغيبته أيضا ولوطب الامهال لاحضار ماله الذي في مسافة القصر أمهل ثلاثا فان لم يحضره أمهل ثلاثا أخرى التي هي مدة الفسخ ثم تفسخ (قوله بمسافة القصر) وهي مرحلتان فأكثرو هذه ليس لما فوق وقول الشارح فما فوقها يقتضى حمل كلام المصنف على الأول وهو غير مستقيم فتأمل (قوله فلها الفسخ) وفارق عدم الفسخ بغيبته هو بأن العذر في غيبة ماله من جهته وفي غيبته من جهتها (قوله بأن كان دونها) أى مسافة القصر فلا فسخ ومثله لو كان مؤجلا بقدر مسافة الامهال فأقل أو كان على مؤسر مقر بأذل كما علم محامر أو تعدر احضار ماله لنحو خوف (قوله رجل) ليس ولدا عن والد لزمه اعفاهه ولا ولدا عن ولد في حجره ولا سيديا لأتمته أو عن عبده فيلزمها القبول في ذلك ولا تفسخ وهذا ما اعتمدته شيخنا الزبدي وشيخنا الرملي وقول الأذرى بلزوم القبول أيضا في ولد عن والد لا يلزمه اعفاهه غير معتمد وان تبعه والد شيخنا الرملي في بعض حواشيه (قوله عنه) خرج ما لو دفعها له فيلزمها القبول لأن المنة على الزوج لا عليها لأنه ملكها بأخذها (قوله على الكسب) أى الحلال الاثنى به فخرج بالأول الكسب بالجنور وآلات الملاهي وصناعاتها وبالكهانة والتنجيم ونحو ذلك فلها الفسخ مع قدرته عليه وبالثاني غير الاثنى كفعالة لدى هيئة وقول بعضهم لاعبرة بكونه لاثنا به محمول على ما إذا حصل منه الكسب بالفعل والكلام هنا في القدرة عليه (قوله فلو كان يكسب) لو قال فلو كان يقدر الخ لكان أنسب بكلام المصنف ولأن القادر اذا امتنع من الكسب لم يكن لها الفسخ لأنه كال مؤسر الممتنع قاله شيخنا الرملي (قوله أو ثلاثة أيام) أو أكثر ولو لنحو أسبوع (قوله اليسير) لو سكت عنه كان أولى لما علم أن الاعتبار كون كسبه يفي بمأمضى ولو لم يكسب بعد تلك المدة لعارض ثبت لها الفسخ أولا امتناع فلا كما علم ولو عجز عن الكسب لمرض يرجى زواله في نحو ثلاثة أيام فلا فسخ والافلها الفسخ ولو عجز عنه لعدم من يستعمله فان كان نادرا فلا خيار والافلها الخيار (قوله والاعسار بالكسوة) أى بأقلها وهو ما لا يستغنى عنه كالتقميص بخلاف نحو السراويل والفرش أخذنا من العلة ويقال في المسكن كذلك وان لم يلق بها فليس لها الفسخ (قوله أظهرها تفسخ) سواء كان الامتناع في ذمته قياسا ما قالوا في المعسر عدم الثبوت وفيه نظر اه أقول قياس قولهم بالاستحقاق عند المنع لاجل عدم اقباض المهر الاستحقاق هنا مع الامتناع [قوله ولو تبرع الخ] مثله أداؤها بضمن التبرع فيما يظهر [قوله كالمال] فعلى هذا لو امتنع كلف الكسب كما يكلف المؤسر اعطاء المال والافسخ (فروع) الكسب الحرام كالعدم لكن لو كان يكسب بصنعة الملاهي مثلا لم يستحق المسمى ولكن له الاجرة على تقويت عمله قاله الماوردي والرويانى قال الزركشى وهذا سردود مخالف لكلام الاصحاب اه قال أعني الماوردي والرويانى وكسب المنجم والكاهن قد بذل عن طيب نفس فليلتحق بالهبة [قوله متى ثبت] لو علموا اعساره

النفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي ثلاثة أيام ثم لا يكسب في يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي الأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تشق الاستدانة لثقل هذا التأخير اليسير (واعلم تفسخ بعجز عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة المؤسر أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والاعسار بالكسوة كهو بالنفقة) لأن النفس لا تتبع بدونها (وكذا بالأدم والمسكن في الأصح) للحاجة اليهما والتضرر بهما (قات الأصح المنع في الأدم والله أعلم) لقيام النفس بدونه ووجوب المنع في المسكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي اعساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل وطه لا بعده) لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع في يد المفلس وتلفه والثاني تفسخ في الحالتين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جميع الوطآت ولم تستوف كبقاء بعض المبيع في يد

(ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره) باقراره أو بينة فلا بد من الرفع الى القاضي (فيسخه) بعد الثبوت (أو يأذن لها فيه) وليس لمسلم عليها بالجزم الفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعده قبل اذنه فيه (ثم في قول (٨٣) ينجز الفسخ) للاعسار بالنفقة وقت

وجوب تسليمها وهو طالع الفجر ولا يلزم الامهال بالفسخ (والأظهر امهاله ثلاثة أيام) ليتحقق عجزه وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته (الآن يسلم نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى يومان بالنفقة وأتفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين وفسخت صبيحة الخامس (وقيل تستأنف) الثلاثة فلا تفسخ الا صبيحة السابع (ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة) بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لانتهاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها الرجوع ليلا) لأنها وقت الدعة قال الروائي وليس لها منعه من الاستمتاع بها وقال البغوي لها منعه قال في الروضة وهو أقرب (ولورضيت باعساره) العارض (أو نكحته علنة باعساره) فلها الفسخ بعده (لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت باعساره أبداً فإنه وعد لا يلزم الوفاء به) (ولورضيت باعساره بالمهر فلا) أي فليس لها

الاعسار بكله أو بعضه على المعتمد وان قبضت بعضه الآخر (قوله ولا فسخ) أي في جميع ما تقدم من النفقة والكسوة والسكن والمهر حتى يثبت عند قاض أو محكم اعساره فتفسخ بعد الثبوت ولو في غير محاسن القاضي وفسخه يأذن في خط المصنف بالرفع على الاستئناف ويجوز التصب أيضاً (قوله وليس لها الخ) نعم ان فقد القاضي والمحكم أو كان يقرهما ما فلاها الاستقلال بالفسخ قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق اذلا عبارة بمهلة بلا قاض وفسخها ينفذ ظاهر أو باطنا قاله شيخنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها (قوله للاعسار بالنفقة) قيده بهذا مع شمول كلامه لغير النفقة من الكسوة والسكن كما يأتي لما تقدم أول الفصل (قوله امهاله) أي في النفقة وغيرها ولو المهر على المعتمد خلافاً لما في الروض وغيره (قوله أن يسلم) أي بالفعل أو بالقدرة عليها (قوله نفقته) أي الرابع ولو أراد جعلها عن غير الرابع لم يقبل الا برضاها وما بعده كالخامس والسادس مثله (قوله بما مضى) من الايام الثلاثة أو غيرها الامع البناء الآتي ولو تراضيا على جعل النفقة المذكورة عمداً قبل مدة الامهال فإياها الفسخ على المعتمد في الخامس وكذلك لو جعلوها عن بعض مدة الامهال لأنها تنفي كإمسا (قوله وعجز عن الرابع الخ) وكذلك لو أتفق الثالث والرابع وعجز عن الخامس اذ الضابط أنه متى أتفق ثلاثة أيام متوالية استأنفت والا فتبني قال بعض مشايخنا ولو فسخت فقدر في بقية اليوم على نفقته لم يبطل الفسخ وفيه نظر (قوله ولها الخروج) وان أمكنها السكسب في بيتها (قوله النفقة) وغيرها مالم لها الفسخ به (قوله وليس لها منعه الخ) حل شيخنا الرمي الأول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقتها بمنعه فيه والثاني على وقت التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعه فيه (قوله العارض) دفع لتكرار ما بعده معه (قوله بعده) أي بعد الرضا أي ان أعسر ثلاثة بعد يوم الرضا (قوله ولورضيت باعساره بالمهر فلا) فسخ قال بعضهم وان كان الرضا قبل العقد فيمن اعتبر رضاها فيه فراجع (قوله وكذا الخ) ايراد على كلام المصنف ليناسب ما قبله أو من حيث الخلاف (قوله مهر ونفقة) وكذا غيرها ويصير ذلك ديناً على الزوج كما هو ولو أتفق عليهما الأب ليرجع فله الرجوع قاله شيخنا الرمي (قوله زوج أمة) ولو مكاتبه لكن لا يلجئها أو بعضها في قدر حصته وله الجأؤها فيها (قوله بالنفقة) خرج المهر فلا يسد الفسخ به لأنه حقه في غير المكاتبه وللمبعضه الفسخ بالمهر بناء على جواز الفسخ ببعضه وهو المعتبر كإمسا (قوله فلها الفسخ) وان لم يرض به السيد مالم يسلمها النفقة كما مر (قوله لأنه حقه) الأنسب لأنها عائد على النفقة ولها مطالبة الزوج بها أو مهرها ويرأى تسليمها لها ولا تدخل في ملك السيد الا بعد تسليمها فلا يصح ابرأه منها قبله ولا يتصرف فيها بعده الا ان أبدلها بغيرها وهذا في غير النفقة الماضية أما هي فالحق فيها للسيد فله ابراء

قبل سفره لم يكف أن يشهدوا بذلك بل لابد أن يشهدوا بالاعسار من غير إضافة لذلك الزمن ويجوز لهم ذلك استصحاباً لما كان [قوله بنفقته] أي لا بالمدة الماضية لأن الماضي لا يفسخ به وان توقف عليه الفسخ [قوله ولا فسخ بما مضى] أي في حالة التاميم وعدمه ولذا عبر بالوادون الفاء [قوله وقيل تستأنف] أي لأن القدرة الكائنة به قطعت ما قبلها ورضه الامام لأنه يؤل إلى أن ينفق يوماً ويترك ثلاثاً وهكذا فيتخذ عادة قال وما عندي ان صاحب هذا القول يسمح بذلك وانما يقول به اذا لم يتكرر ذلك ويقتضيه الى الاعتقاد [قوله زمن المهلة] وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيها للورضيت بالمقام معه في غير زمن المهلة [قوله لها منعه] أي ولا نفقة عند المنع [قوله ولا أثر لقولها رضيت] يستثنى يوم القول المذكور فإنه يؤثر فيه [قوله ولورضيت الخ]

الفسخ بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته علنة باعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الأصح (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة باعسار بمهر ونفقة) لأن الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع وهو للراة لا مدخل لولي فيه وينفق عليهما من مالهما فان لم يكن لهما مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ) لأنه حقه

(فانرضيت) باعساره (فلافسخ السيد في الأصح) والثاني له الفسخ لأن المالك في النفقة له وضرب فواتها يعود إليه وأجاب الأول بأنها في الأصل لها وبتلقاها السيد من حيث (٨٤) أنها لا تملك (وله) أى للسيد بناء على عدم الفسخ (أن يلجئها إليه)

أى الى الفسخ (بأن لا ينق عليها ويقول) لها (افسخى أو جوى) فلما فسخت أنفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه مؤنتها (فصل يلزمه) أى الشخص ذكر أو كان أو أنثى (نفقة الوالد وإن علا) من ذكر أو أنثى (والولد وإن سفل) من ذكر أو أنثى والأصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الأول عليه بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الوالد أعظم والوالد بالتعهد والخدمة أليق (وإن اختلف دينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعضية (بشرط يسار المنفق بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه) وليتسه ما يصرفه لى من ذكر فإن لم يفضل شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المروسة (ويبيع فيها ما يبيع في الدين) من عقار وغيره لشبهابه وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يبيع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا يفعل ذلك لأنه يشق ولكن يفترض عليه الآن مجتمع ما يسهل بيع العقاره (ويلزم كسوبا كسبه في الأصح) كما يلزمه ان

منها والتصرف فيها وغير ذلك (تنبيه) تصدق الأمة في عدم قبضها من الزوج إذا ادعاه في قبضها منه إذا أنكره السيد والكسوة وغيرها في جميع ما تقدم كالنفقة (قوله فانرضيت) أو كانت صغيرة أو مجنونة (قوله ان يلجئها) ما لم تكن صغيرة أو مجنونة أو مكاتبة (كأمر (قوله أو زوجها من غيره) (فرع) لا يلزمه تزوج مستولدة ولا عتقا ولا يبيعها من نفسها ويحجران لم ينق عليها على تخليتها للكسب أو إيجارها فإن تعذر أفعلى بيت المال نفقتها فإن تعذر كل ذلك فقال المتولى ترجع الى تزويجها ولومع غيبة سيدها وأقر ذلك شيخنا في شرحه (فصل) في مؤنة القريب أى في لزومها وقدرها ونحو ذلك (قوله يلزمه أى الشخص) دفع به إرادة الذكرك فقط أو الفروع فقط أو الأصل فقط والمراد به الحر أو المبعوض بخلاف الرقيق لأنه لا ماله له وكذا المكاتب كالأفققة له على غيره نعم عليه نفقة ولده من أمته أو من زوجته المملوكة لسيدته وليست مكاتبة له (قوله نفقة) وكذا كسوة وأدم وسكنى وغيرها ولو نحو دواء وأجرة طبيب وخادم احتاجه ولولمصب ومؤنته وزوجة لزم اعفافه بها فلو عبر بالمؤنة لكان أولى وظاهر كلامهم عدم وجوب آلة تنظيف ونحوها غسل أو وضوء وتفكه ونحو ذلك فراجع (قوله الوالد) أى المصوم الحر ولومبعضا وكذا الولد فخرج تارك الصلاة والزانى المحض والمرد ونحوهم وخرج الحواشي فلاتجب نفقتهم على بعضهم خلافا لأبي حنيفة (قوله والأصل في الثاني الخ) قال شيخ الإسلام كذا استدلووا بهذه الآية والأولى الاستدلال بآية فإن أرضعن لكم فآتهن أجورهن لأنه إذا لزمه أجره أراضعه فنفته ألزم وفيه نظر اذ لا يلزم كإسباى (قوله المنفق) من الولد لوالده (قوله عن قوته) أى المنفق والمراد من القوت المؤنة الشاملة للكسوة والسكنى والأدم وما يتعلق بذلك لا عن دينه (قوله عياله) قال الأذرى وهم زوجته وخادمها وأولاده (قوله يومه وليته) المتأخرة عنه كفى نفقة الزوجة فيعتبر ذلك اليسار عند فجر كل يوم ولا يعتبر كون ذلك فاضلا عما يكفى للعمر الغالب بخلاف ما سرى في الزوجة نظر الحرمة البعضية ولعدم الدينية فبأنها كإبناى فكل موصر في الزوجة موصر هنا ولا عكس (قوله ما يصرفه) سواء كفاه أولا وما بدل من فاضل أو معمول له بناء على أن يفضل (قوله من عقار وغيره) كالخادم أى اذ لم يحتج الى ذلك كافى باب الفس فليراجع من محله (قوله وجهان) المعتمد منهما الثاني في كلامه (قوله ويلزم الخ) هو في النفقة الحالة إذا طلبت كالدين ودخل في ذلك نفقة حليلة أصله وخادم أصله وغيرهما مما سرى وغير النفقة من المؤن مثلها (قوله والثاني الخ) وأجيب بأن ما هنا في المؤن الحالة والافهى من الدين المأكور (قوله مكتسبها) أى قادر قد يستشكل بمالوا انقطع المسلم فيه ورضى المسلم بذمة المسلم اليه بأن له الفسخ بعد ذلك وأجيب بأن المالية هنا لما كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يغتفر في المسلم فيه .

(فصل : يلزمه نفقة الوالد) وكذا عبده المحتاج اليه وزوجته وغير الأصول والفروع لا وجوب عليهم عندنا خلافا لحنفية استدلووا بقوله تعالى وعلى إوارث مثل ذلك وأجاب الشافعى رحمه الله تعالى بأن المراد فى أمر المضارة قال كذا فسر ابن عباس رضى الله عنهما وهو أعلم بكتاب الله تعالى [قوله والولد] خرج به الحمل [قوله لوجود البعضية] أى وأحكامها كالعق وردد الشهادة واعموم الأدلة [قوله عياله] قال العراقى لا يقدم على القريب الا الزوجة ولفظ العيال يومهم خلافا له . أقول مثلها خادها فيما يظهره الدليل ما روى مسلم أبدا بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فلا هلاك فإن فضل عن أهله شيء فلذى قرابتك ثم الذى يحسن رأيت في الخادم بعد ذلك منقولا والمستولدة كالزوجة اه [قوله من عقار وغيره] كالخادم [قوله ولا مكتسبها]

ذلك لأنه يشق ولكن يفترض عليه الآن مجتمع ما يسهل بيع العقاره (ويلزم كسوبا كسبه في الأصح) كما يلزمه ان الكسب بنفقة نفسه والثاني لا كما يلزمه الكسب لقضاء الدين (ولا تجب لك كفايته ولا مكتسبها) لا تنفاه حاجته الى غيره (وتجب لتقير

على كسبها لامن اكتسب بالفعل لأنه من أفراد ما قبله والكلام في كسب حلال لا يتق به كاسر في الزوجة على
 للعنة خلافا للآذرى (نفيه) قدرة الأم وأب البنت على الزوج لا تسقط المؤنة الا اذا تزوجت ومكنت
 لوجوب مؤنتها حينئذ على الزوج ولو معسرا (قوله غير مكسب) أى بالفعل بدليل ما بعده من التفصيل
 (قوله زنا) أى به أمة تمنعه من الكسب فصح عطف الصغير عليه أو من هو عاجز عن الكسب فعطف الصغير
 عليه خاص والالحاق المذكور بعده يؤيد الأول (قوله المريض والأعشى) وكذا المتصرف في مال ولده
 والمستقل بعم شرعى والكسب بمنعه منه (قوله لافرع) بل يكلف الفرع الكسب لأجل أصله ولو بأمر ولده
 (قوله الكفاية) بأن يطعمه ولو بأكله معه أو بوكيله ما يقدر معه على التردد عادة لانهاية الشيع ولودفعها له
 لم يجز له التصرف فيها بغير الأكل فان أسير قبل أكلها لم ترد ولودفعها للفرع ثم تلفت ولو باتلافه لزم الدافع
 بدلها لسفيه ونحوه لالرشيد وبضمن الفرع مادفع له ان كان رشيدا أيضا وما ذكر في نفقة البعض وأما
 نفقة الحمل فثل أمه وأما نفقة زوجة الأب فتقدر بنفقة المعسر كاسر وكذا نفقة خادها هو وبني أن يكون
 خادم البعض مثله مقدرا بالكفاية وأما غير النفقة فبقدر الحاجة (قوله ولا تصير) أى النفقة وكذا غيرها من
 المؤن المتقدمة دينا وان تعدى بمنها نعم تقدم أن نفقة الحمل والمنفى اذا استلحقه ولو بعد سنين تصير دينا
 وترجع بها الأم ان كانت باذن الحاكم أو شهدت عند فقده والافلا (قوله بفرض قاض) بالقاض ليس المراد
 به أن يقول القاضى فرضت له في ماله كل يوم كذا لأنها لا تصير دينا بذلك بل المراد أن القاضى يقتض من
 شخص مالا ثم يأذن لذلك الشخص بعد عودته اليه أن يعطى للاب مثلا كل يوم كذا ولو حل السراح كلام

ان أريد من حصلها بالكسب رجع الى الأول وان أريد القادر وهو الذى في الشرحين والروضة
 لم يصح ذلك مطلقا على طريق الرافعى وبالنسبة للاصول على طريق النووى كما سيأتى في قوله والا
 فأقوال الخ فانه مفروض في القادر على الكسب كاهو صريح تعليل القولين الاولين وبجواب اختيار
 الشق الأول ويمتنع رجوعه الى ما قبله واختيار الثانى ويريد بالمكسب من هو شأنه وعادته بخلافه
 فيما يأتى لكن هذا الثانى يلزم عليه أن الوالد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر [قوله
 أو صغيرا] أو بلغ مبلغا يحسن فيه الاكتساب كأولاد المحترفة فحكمه كالكبير نعم لو هرب وترك
 الحرفة لزم الولى النفقة [قوله أحسنها نجب] .

(نفيه) قدرة الأم والبنت على النكاح ليست كالقدرة على الكسب لأن حبس النكاح أمده طويل
 فلا يزوج وتاسقط الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسرا . أقول فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف
 على الارسال له ليحضر فتجب من وقت حضوره والمنته أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح
 أقول على هذا تعليل ماسلف بقولهم ثلاثا يجمع بين منفقين وكافى الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها [قوله
 وهى الكفاية] أى لقصة هند رضى الله عنها مع خالوها عن شائبة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها
 ما يستقل به لا تصرف والتردد لا الشيع ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم وخالف البغوى في الأدم
 ويجب أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الأدوية والمسكن والفراش لكن مسكن المتفق يقدم به بلا
 ريب على مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون محله بالنظر الى الكفاية في القوت
 ونحوه [قوله لا يجب فيها التملك] فعليه لو قال كل متى كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام ولو أعطاه نفقة
 أو كسوة لم يجز أن يملكها غيره فلو لم يأكلها حتى عرض البسار له لم يجز له الرجوع فيها ولو نفي الولد ثم رجع
 رجعت الأم عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تسقط بمضى الزمان [قوله أو اذنه الخ] أى لم
 يحصل ذلك لأنها تستقر بمجرد الاذن هذا هو الظاهر خلافا لظاهر العبارة ثم المحصر يرد عليه ما لم يكن

غير مكسب ان كان
 زنا أو صغيرا أو مجنونا
 لهجزه عن كفاية نفسه
 وألحق البغوى بالزمن
 المريض والأعشى (والا)
 أى وان لم يكن كذا ذكر
 (فأقوال أحسنها نجب)
 لأنه يتبع أن يكلف بعضه
 الكسب مع اتساع ماله
 والثانى لا تجب للقدرة على
 الكسب (والثالث) تجب
 (الأصل لافرع) لعظم حرمته
 الأصل (قلت الثالث أظهر
 والله أعلم) وإيراد الرافعى
 في شرحه شعر بترجيحه
 (وهى الكفاية وتسقط
 بفواتها ولا تصير دينا عليه)
 لأنها مواساة لا يجب فيها
 التملك (الافرض قاض)
 بالقام (أو اذنه في اقتراض)
 بالقاف (اغية أو منع)
 فانها حينئذ

تصير دينا في القصة وصبر ورتها دينا بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشبغ أبو اسحق في التذكرة
والبنديجي وغيرهم لاتصير (٨٦) دينا لا بذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولدها اللبن) بالمر من غير مد لانه

المصنف على هذه وجهه بالقاف لوافق المعتمد الذي هو المنقول لأن الأول بحث للغزالي كما ذكره في شرح
الروض والمراد بقوله أو أفاده أن القاضي يأذن اللاب مثلاً أن يقرض من شخص مالا وبأذن له بعد القرض
أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا فلا بد من وقوع القرض أيضاً قبل الاذن والافلاتصير دينا هكذا قررهم
شيخنا واعتمده وفي شرح شيخنا وفاقته وكذا في شرح الروض وغيره والشرحين والروضة واعتراض في
شرح الروض وشرح المنهج وغيرهما على النووي في تعبيره بالقائه نعم سيأتي أن إذن القاضي لأجنبي في
الاتفاق تصير به دينا وهذه غير ما هنا فتأمل (فروع) له أن يأخذ من مال قريبه قدر نفقة كل يوم عند
امتناعه ولا يجوز مع عدم الامتناع الا باذن الحاكم وكذا لو كان المزموم مجنوناً نعم للاب وإن علاه إلى مال
طفله أن يأخذ قدر نفقته بلا حاكم كما تقدم بخلاف الأم والولد ولو فقد الحاكم فأفق القريب على نفسه
باقتراض رجع إن قصد الرجوع وأشهدوا بالأفلا واكتفى شيخنا بغيره بقصد الرجوع من غير ائتمان
فراجعه واللاب والجدا بجار فروعاً لنفقتهما كاسر (قوله لاتصير دينا الا بذلك) أي الاقتراض والاذن فيه
على ما تقدم تصويره (فتبينه) قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة شائبة
امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة اباحة من حيث عدم تصرفه فيها بغير أمه وشائبة تملك
من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم ارتدادها منه لو أيسر فياً كلها (قوله وعليها ارضاع الخ)
ولها أخذ الأجرة عنه وطلبها لأنه الذي ملكها (قوله لأنه لا يعيش الخ) فلو امتنعت فماتت قل بعض مشايخنا
فعليها الضمان قال وما نقل عن ابن أبي شريف من عدم الضمان انما هو في المسئلة الآتية بعد هذه وقال شيخنا
بعد الضمان في هذه أيضاً ويشارك ما لو شئت رائحة فاجهضت حيث تضمن جنيناً بأن سبب الموت هنا ترك
وهناك فعل لما به الرائحة وفيه نظر ظاهر ثم عاد ومال إلى الأول فراجع (قوله ومدته يسيرة) ويرجع في
قدرها إلى أهل الخبرة من كونه مرة أو أكثر ولا يتقيد بزمن وقيد بعضهم بثلاثة أيام فتعديده بالمدة المطلقة
فيه تجوز فتأمل (قوله وجب ارضاعه) أي مع الأجرة كاسر بالأولى وفي هذه لو امتنعت فمات فلا ضمان
عليها اتفاقاً (قوله منسكوحة أيه) خرج منسكوحة غيره فله منعها ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نسكاحه
(قوله ليس له منها) ولو بطلب أجرة المثل لكن لانفقة لها أن نقص استمتاعه بها (قوله وطلبت)
خرج ما لو سكنت فلا أجرة لها (قوله أجيبت) أي الأم ولو خلية وفرضه في الزوجة محل الخلاف
(قوله وكذا ان تبرعت الخ) ويصدق بيمنه في وجود المتبرعة ونحوها (قوله لانجاب الأم الخ) نعم
لو تضرع الرضيع بغير ابن أمه أجيبت الأم بالأجرة بخلاف (فتبينه) المراد بأجرة المثل فيما ذكر أجرة
مثل الأم وتجب في مال الرضيع أن كان له مال والا فعلى من عليه نفقته والكلام في ولد وأم بالزوج
أحراراً ولا تزوج الحرة المنع مطلقاً والمحب السيد في الأمة مطلقاً (قوله ومن استوى فرعاه) أي في القرب
حاكم فان الأم تنفق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الاشارة على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم
غيرها من مستحق الاتفاق (قوله أو فوقها فلا) هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة وكان
غيرها الموجود أجرة مثله خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لأن ارتفاع أجرة الأجنبية لمصلحة هناك
من جودة اللبن أو غيره (قوله بأقل) لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة
الأم وجهان وقضية المتن اجابته أعنى الأم اذا لم ترض الأجنبية بدون أجرة مثلها والمتجه عدم
لزوم اجابة الأم لما فيه من الكفاية عليه والفرض كفايته بالارضاع وهو حاصل بما ذكر (قوله من
أجرة المثل) الظاهر أن المراد أجرة مثل الأم (قوله والثاني نجاب الأم) لو كانت الأجرة من مال

لا يعيش غالباً الاب وهو
اللبن أول الولادة ومدته
يسيرة (ثم بعده) أي بعد
ارضاع اللبن (ان لم يوجد
الاهي أو أجنبية وجب
ارضاعه) على من وجده
منهما ابقاه له (وان وجدنا
لم نجبر الأم) على الارضاع
سواء كانت في نكاح
أيسه أم لا لقوله تعالى
وان تعاسرتم فسترضع
له أخرى (فان رغبت) في
لوضاعه (وهي منسكوحة
أيسه فله معها) من
لارضاعه (في الأصح) لأنه
يستحق الاستمتاع بها
وقت الارضاع لكن يكره
له المنع (قلت الأصح ليس
له معها ومصححه الأكثرون
والله أعلم) لأنها أشفق
على الولد من الأجنبية
ولنبا له أصلح وأوفق
(فان اتفاقاً) على ارضاعه
(وطلبت أجرة مثل) له
(أجيبت أو فوقها فلا)
نجاب إلى ذلك (وكذا ان
تبرعت أجنبية أوزيت
بأقل) من أجرة المثل
لانجاب الأم إلى طلب
أجرة المثل (في الظاهر)
لقوله تعالى وان أردتم أن
تسترضعوا أولادكم فلا
جناح عليكم والثاني نجاب

اختلفا فيما ذكر بأن كلن

أحدهما أقرب والآخ
وارثا (فالأصح أقربهما)
لأن القرب أولى بالاعتبار
من الارث (فان استوى
قربهما فبالارث في
الأصح) لقوة قرابته
وقيل لا أثر للارث لعدم
توقف وجوب النفقة عليه
(والثاني بالارث ثم القرب)
هذا مقابل قوله فالأصح
أقربهما فيقدم على هذا
الوارث البعيد على غيره
القرب فان استويا في
الارث قسما أقربهما
(والوارثان) على الوجهين
(يستويان أم نوزع
بحسبه) أي بحسب الارث
وجهان) وجه الاستواء
اشتراكهما في الارث
ودرجة التوزيع اشعار
زيادة الارث بزيادة قوة
القرابة وسيأتي ترجيحه
في المسئلة بعد هذه (ومن
له أبوان فعلى الأب) نفقته
صغيرا كان أو بالغا أما
الصغير فللقوله تعالى فان
أرضن لكم فآتوهن
أجورهن وأما البالغ
فبالاستصحاب (وقيل
عليهما البالغ) لاستوائهما
في القرب وهل يسوى
بينهما أو يجعل بينهما
أثلاثا بحسب الارث وجهان
رجح منهما الثاني (أو

والارث أو عدمه أنفقا معا والا فالمتبر القرب ثم الارث ثم يوزع بحسبه ومثله الأصول (قوله وان
تفاوتنا في اليسار) أو كان يسار أحدهما بمال والآخ بكسب ولو غاب أحدهما أخذ الحاكم
قسمة من ماله ان وجد والا فاقترض الحاكم عليه فان لم يتيسر أذن الحاكم فللمحاضر أو لأجنبي أن
ينفق بقصد الرجوع عليه اذا حضر أو على ماله ان رجد واعتبار قصد الرجوع مع اذن الحاكم تأكيده
نعم لو لم يكن المحاضر مؤثما دفع الحاكم ما يأخذه منه أو من الأجنبي لعدل بنفق عليه (قوله هذا
مقابل قوله فالأصح أقربهما) أي وصرح به لقوته وان كان المعتمد الأصح المذكور وأما المقابل
لقوله في الأصح فقد ذكره الشارح عقبه (قوله فان استويا) أي على هذا الوجه (قوله في الارث)
أي في وجوده لاني قدره كيف وبنت ابن أخذا مما بعده (قوله والوارثان) وان اختلف فقرا الارث أيضا
(قوله على الوجهين) يعلم أنهما استويا قربا أيضا (قوله وجهان) أطلقهما هنا اعتمادا على المسئلة الآتية
فان المرجح فيها على المرجوح هو المرجح في هذه على المعتمد وهو كونها توزع بحسب الارث قال
بعضهم ولم يقع للمصنف اطلاق الخلاف من غير ترجيح في المنهاج الا في مواضع ثلاثة هذا واحد منها
والثاني في شروط الاقتداء والثالث في باب الدعوى بناء على المرجوح وتقدم في شروط الاقتداء ما فيه
زيادة على ذلك فراجعه (قوله وجه التوزيع) هو المعتمد كما علم (قوله وسيأتي ترجيحه) أي بناء
على المرجوح فيها كما علم أيضا (قوله أبوان) أي أب وان علا من جهة الأم أو الأب وأم وان علت من
جهة الأب أو الأم (قوله فعلى الأب) هو المعتمد (قوله لبائع) أي عاقل والمجنون كالصغير (قوله رجح
منهما الثاني) وهو كونه عليها بحسب الارث على هذا الوجه المرجوح (قوله أجداد وجدات) المراد
أجداد فقط أجدات فقط فان اجتمعا فعلى مامر في الأبنين فيقدم الأجداد على الجدات وان كن
أقرب منهم وعلى كل اذا تساوا أو تساوين في القرب والارث أو عدمه اتفقوا أو اتفقت معا والاقدم الأقرب
ثم الوارث ثم يوزع كما مر وفي الروضة استواء السك والضعف (قوله كالخلاف في طرف الفروع) يعلم أنه أن ذلك
عند الاختلاف في القرب والارث معا بأن اجتمع وارث بعيد مع غير وارث قريب كأي الجد مع أي الأم
فبالقرب فان استويا في وجود الارث واختلفوا في القرب كأم أم الأم وأم الأب فعلى الأقرب قطعا أو استويا

الطفل وهناك متبرعة فلا وجه لجريان هذا (قوله وقيل لا أثر الخ) رد بأنه لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفردا
أن لا يعتبر مرجحا لغيره ثم قوله لا أثر الخ معناه أنهما يستويان على هذا الوجه فاعلم ذلك فانه ينفعك في فهم
الحاشية الآتية على قوله والا فبالقرب (قوله فان استويا في الارث) مثاله بنت وبنت ابن (قوله فعلى الأب)
أي وان علا (قوله لبائع) أي غير مجنون (قوله والا فبالقرب) قد سلف أن الجد مقدم على الأم في إيجاب
النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالأولى فليخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبو الأب والأم قال
الرافعي ان اكتفينا بالقرب - وبنا بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أبي الأب اه . أقول اذا
قدم أبو الأب على الأم فهلا تقدم على أيها ثم رأيت الأذرع في شرح المنهاج تعرض لذلك واعترضه بعين
ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويمكن أن يقال بل يتعين أن قضية قول الرافعي المذكور انما هي
تقديم الأب لأنهما استويا قربا وعند الاستواء في القرب يراعى الارث كما أرشد اليه قول الشارح السالف
كالخلاف في طرف الفروع فيكون قوله اذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الأصح القائل بأنه لا أثر
للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان (قوله وقيل بولاية المال) قال في البسيط مستند هذه
الطريقة أن الشافعي رضى الله عنه قطع بأن الأب أولى في حالة الضعف مع التردد في البالغ قال الرافعي والمراد

أجداد وجدات ان أدلى بعضهم ببعض فالأقرب (منهم عليه النفقة) (والا فبالقرب وقيل الارث) كالخلاف في طرف الفروع (وقيل بولاية المال) فانها تشعر بتفويض الترية اليه

هو من أصل و فرع في الأصل على الفرع وان بعد) لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمته والثاني أنها على الأصل استصحابا لما كان في الضرر والثالث أنها عليهما لا اشتراكهما في البعضية مثاله أب وابن جد وابن أب وابن ابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على كتابتهم (يقدم زوجته) لأن نفقتها (٨٨) أكد (ثم الأقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في

في القرب واختلفوا في الارث وعدمه كأبي الأب وأبي الأم فعلى الوارث على المرجح (قوله أصل و فرع) سواء بعد كل منهما أم لا وسواء استويا في القرب إليه أم لا كما يؤخذ من أمثلة الشارح الآتية (قوله مثاله) أي اجتماع الأصل والفرع (قوله فعلى الفرع) وفي تعدده ما تقدم وكذا في الأصل (قوله محتاجون) من الأصول والفروع أو أحدهما فذكر الزوجة لأحاجة إليه بل هو مضر لاقتضائه تقديمها على نفسه وليس كذلك (قوله ثم الأقرب) من الأصول والفروع ولا يقدم أصل على فرع استويا قربا وحيث يوزع الواجب عليهما أن سد مسدا والا أقرع والكلام في المستوين في الكمال أو عدمه والافيدم الولد الصغير أو المجنون ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير والأوجه استواء أب ومجنون مع ولد صغير أو مجنون ويقدم في المستوين أبواب على أبي أم وذو صغر أو مرض أو ضعف على غيره كذا قال ذلك كله شيخنا الرملي فراجع وتأمله .

(فصل) في الحضانة هي بفتح الحاء لغة مأخوذة من الحضن بكسرها وهو الجنب لضم الحضنة المحضون إليه وتنتهي بالبلوغ وبعد التمييز تسمى كفالة أيضا (قوله الحضانة) أي شرعا (قوله حفظ الخ) عبر بالمصادر فاجرة الحضنة والأعيان اللازمة خارجة عنها فهي في مال المحضون إن وجدوا لفعلى من عليه نفقته ولذلك ذكرت عقب النفقات (قوله من لا يستقل) شمل الذكر والأنثى والصغير والبالغ والمجنون والحرة والرقيق نعم حضانة المزوجة لزوجها إن أمكن وطء كعكسه وبنت المجنون تقدم على غيرها وحضانة الرقيق لسيده وحضانة المبعوض لسيده وقريبه على ما تراضيا عليه من مهابة بينهما أومن غيرها أو غيرها فإن تنازعا أخذها الحاكم منها وأعطاه لحاضنة وألزمها أجرتها وللرجل حضانة ولد أمته وله نزع من أبويه الحرين وتسليمه لغيرهما لجواز التفريق (قوله بما يصلحه) ويدفع عنه الضرر بضل جسده وثيابه ودهنه وكله وربطه في المهد وتحريكه لينام وهذه الحضانة الكبرى كما سيأتي (قوله والاناث بها أئني) أي من الذكور والمراد الاناث والذكور من النسب إذ لاحق فيها محرم رضاع ولا مصاهرة (قوله أشفق) ولا نظر لانحو عطية وقوة سلطنة (قوله بدلين بالأم) يفيد أن المراد الخالات والأخوات من جهتهما فقط (قوله على عمه) وتقدم بنت أتي كل جهة على بنت ذكرها

بالولاية الجهة التي يعتد بها لانفس الولاية التي قديمع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول المنهاج بولاية المال على حذف مضاف أي بجهة ولاية المال [قوله استصحابا لما كان الخ] رجع أيضا بأن الوثوب على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها .

(فصل : في الحضانة) [قوله لأنهن أشفق] أي ولا يقدح في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة ومؤنها على الأب كالتفقة ولهذا ذكرت ذبلا للنفقات وقيل لأجرة لها بعد اللطام واعلم أنه قد سلف أن الأم التي تحت والد المحضون ليس له منعها من الرضاع ولكن إذا نقص الاستمتاع بذلك فلا نفقة لها مع الأجرة فهل الحضانة كالرضاع فيما ذكر هو محتمل [قوله ووجه القديم الخ] وجه أيضا بأن الأخوات اجتمعن مع الولد في الصلب والبطن وبما روى البخاري الخالة بمنزلة الأم [قوله بدلين بالأم] منه تعلم أن المراد الأخت لأبوين أو لأم [قوله لأنها أقرب منها] أي ووارثة [قوله وبنت أخ وأخت] خالفاً بين الرفعة وقدم العمة وكذا الروايات والمأوردى قال ابن الرضا وظاهر

طرق الفروع والأصول (وقيل الولي) في الأصول كما تقدم .

(فصل : الحضانة حفظ من لا يستقل) بأموره (وتريته) بما يصلحه (والاناث أئني بها) لأنهن أشفق وأهدى إلى الترية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لو فور شفقتها (ثم أمهات) لها (بدلين باناث) لأنهن يشاركنها في الارث والولادة (يقدم أقر بهن) فأقر بهن (والجديد يقدم بعدهن أم أب ثم أمهاتها المدليات باناث ثم أم أبي كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث (ثم أم أبي جد كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث يقدم من كل من الأمهات المذكورة القربى فالقربى وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهم في الارث لأنهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهات (والقديم) تقدم (الأخوات والخالات طعين) أي على أمهات الأب والجدة المذكورات

النص

وجه الجديد أنهن أقوى قرابة لأنهن يعتقن على الولد ووجه القديم أن الأخوات والخالات

يبدلين بالأم وهي مقدمة على الأب فليدا يقدم من يبدل بها على من يبدل به (وتقدم) جزما (أخت على خالة) لأنها أقرب منها (وخالة على بنت أخ و) بنت (أخت) لأنها تدل بالأم بخلافهما (وبنت أخ و) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الأخ في الإرث

على العم (وأخت من أبوين على أخت من أحدهما) قوة قرابتها (والاصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوة ارتباطها والثاني عكسه لادلاء بالام (وخالة وعمة لاب عليهما لام) لقوة جهة الابوة والثاني عكسه رعاية لجهة الامومة (وسقوط كل جمة لاترت) وهي التي تدلى بذكرين اثنين كأم أبي الام لادلائها بمن لاحق له في الحضانة على الاصح والثاني لاتسقط لولادتها وشمول احكام الاصول لها في العتق ولزوم النفقة وغيرها لكن تتأخر عن (٨٩) جميع المذكورات لضعفها وفي

معنى الجودة الساقطة كل
محرم تدلى بذكر لا يرث
كبت ابن البنت وبنت
الم للام (دون أختي غير
محرم كبت خالة) وبنت
همة وبنتي الحال والم
أى الأصح لا تسقط بكونها
غير محرم لشفقتها بالقرابة
وهدايتها الى التربة
بالأنوثة والثاني تسقط لان
الحضانة تخرج الى معرفة
بواطن الامون ويقع فيها
الاختلاط التام فالاحتياط
تخصيصها بالمحارم (وتثبت)
الحضانة (لكل ذكر
محرم وارث) كالأب
والجد والأخ وابن الأخ
والم لقوة قرابتهم بالمحرمة
والأرث والولاية (على
ترتيب الأرث) حالة
الاجتماع وقد تقدم كيفيته
في باب (وكذا غير محرم)
وهو وارث (كأب عم)
فإن له الحضانة (على
الصحيح) لو فور شفقتة
بالولاية (ولا تسلم اليه
مشتاة بل) تسلم (الى ثقة
يعنها) هو كيفته وغيرها

(قوله وأخت من أبوين) وكذا عمه وخالة (قوله لقوة جهة الابوة) أى بعد جهة الامومة وأوغالبا (قوله كل جدة) ولومن جهة الأب (قوله عن جميع المذكورات) أى من الاصول والافهى مقدمة على الاخوال والخالات (قوله وبنت الم للام) قال شيخنا الرملى فى شرحه هو عطف على كل محرم اذ لا محرمية لها وخرج بها بنت الخال وبذلك علم أن من أدلت بذكر غير وارث لاحق لها ان كانت محرما أو كانت بنت عم للام والافلها حق تأمل (قوله الاصح لا تسقط) هو الاعتماد وان كان المحضون ذكرا فان بلغ حدا يشتهى فيه ماسياتى وفارقت بنت الم للام كامر بقرب الخال للام مع ادلائها بجھتين تأمل (قوله وتثبت) أى عند فقد الاناث (قوله حالة الاجتماع) نعم يقدم الجد على الاخ مطلقا ويقدم الاخ للاب على الاخ للام فلو قال على ترتيب النكاح لسكان أولى (قوله غير محرم) أى من القرابة لامن العتق وغيره كما تقدم (قوله بالولاية) وبهذا فارق بنت الم للام كامر (قوله كبنته وغيرها) بشرط كونها ثقة وظاهر كلامه تسليم الذكوله ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث لاربية وهذا يجمع التناقض (قوله أوالارث دون المحرمية) أو عكسه كالعتق (قوله وأبى الأم) أى أوابن الأخ من الأم كما فى شرح شيخنا

النص يقتضيه [قوله للدلاء بالام] أى كما تقدم أم الام على أم الاب ورد بأن الجدة من جهة الأم مساوية للجدة من جهة الأب فى الميراث بل أقوى لأنها لا تسقط بالاب بخلاف أمهاتها وامتازت بالادلاء بالام التى هى أهل للحضانة وفى الأخت من الأب زيادة فى الميراث وقد تصير عصبة وأيضا الجدة فيها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجيح من اعتبار صفة فى غيرها . أقول وهذا التوجيه يرد عليه ماسياتى من تقديم الخالة والعمة لأب عليهما لام [قوله لقوة جهة الابوة] ربما يرد على هذا تقديم أم الأم على أم الأب [قوله رعاية لجهة الامومة] أى وليس هنا ميراث مرجح كما فى الأخت للاب مع الأخت للام [قوله كام أبى الأم] هذه العبارة تشمل التى من جهة الام والتى من جهة الاب وهو كذلك [قوله لكن تتأخر] أى عن الاصول والافهى مقدمة على الاحوات والخالات على هذا [قوله وبنت الم للام] كذا فى عدة نسخ ولعله تحريف فانها غير محرم [قوله وبنتي الخال والم] منع فى بنت الخال اراففى فى الشرح وخافه وغيره لادلائها بذكر غير وارث [قوله وتثبت] لما انتهى الكلام على اجتماع محض الأناث شرع فى اجتماع محض الذكوله أحوال أربع اجتماع الارث والمحرمية كالأب والارث دون المحرمية كابن الم فقدما كابن الخال فقد الارث فقط كالخال [قوله وكذا غير محرم] يرد عليه المعتق [قوله لضعف قرابته] أى بدليل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أى الدية كمن يبنى تقديم هذا على المسئلة قبلها لان الخلاف فيه متماسك لمكان المحرمية والمرجح فى الاولى طريق القطع [قوله ثم الأب] يقتضى على أمهاته لادلائهم به [قوله وقيل تقدم عليه الخ] الخلاف متفرع على الجديد السابق فى قوله والجدة يقدم بعدهن

(١٢ - (قليوبي وعميرة) - رابع) والثاني لاحضانه له لانتفاء المحرمية (فان فقد) في الذكر (الارث والمحرمية) كابن الخلال وابن العمدة (أوالارث) دون المحرمية كاخلال والم للام وأبى الام (فلا) حضانه له (في الاصح) لضف قرابته والثاني له الحضانه لسفقهه بالقرابة (وان اجتمع ذكر كوراءات فالام) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الاب وقيل تقدم عليه الخالة والاخت من الام) لادلائهما بالام بخلاف الاخت للاب لادلائها به وهو مقدم على أمهاته وبعدهن أجد أبوه وهو مقدم على أمهاته وبعدهن أجد الجدة وهو مقدم على أمهاته (ويقدم الاصل) من ذكر أوانتي

على ما تقدم (على الحاشية) كالأخ والأخت وابن تقدم خلاف بتقديم الأخت (فإن فقد) الأصل من الذكر والأنثى وهناك حواشي (فالأصح الأقرب) فالأقرب منهم فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهم كالحالة والعمة (والأ) أى وإن لم يكن فيهم أقرب بأن استوفوا في القرب (فالأنثى) فتقدم (٩٠) الأخت على الأخ وبنت الأخ على ابن الأخ (والأ) أى وإن لم يكن فيهم

أبى كأخوين وابن أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الأصح وجهان أحدهما تقدم الأنثى مطلقا فتقدم العمة والحالة على الأخ والم والثاني تقدم العصبات على غيرهم لقيامهم بالتأديب والتعليم فيقدم الأخ والم على الأخت والحالة (ولا حضنة لرفيق ومجنون وفاسق) لأنها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لأنه لا ولاية عليه وسواء فيما ذكر الذكر والأنثى ورفيق الكل والبعض وذو المجنون الدائم والمتقطع إلا إذا كان يسيرا كيوم في سنة (وناكحة غير أبى الطفل) لأنها مشغولة عنه بحق الزوج وإن رضى (الأعمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا (في الأصح) لأن لكل منهم حق في الحضنة بخلاف الأجنبية والثاني لا حضنة لها في ذلك كالأجنبي (فإن كان) الطفل (رضيعا اشترط) في نبوت الحضنة لأمه (أن

(قوله على ما تقدم) أى من الترتيب قطعا أو على الراجح (قوله الأقرب منهم) ومنه تقدم الحالة على بنت الأخ وبنت الأخت خلافا لما في الروضة (قوله فالأنثى) أى يقينا إذا الحى هنا كالأخ فان ادعى الأنثى صدق بيمينه (قوله على الأخ) ولو شقيقا (قوله وبنت الأخ) ولو من الأم (قوله على ابن الأخ) ولولا بون (قوله ولا حضنة لرفيق) نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبعها ولدها وحضنته لها كما في الروضة وأصلها لفراغها بمنع السيد من قربانها قاله الأسنوى فإن فكحت انتقلت الحضنة لأهلها المستحقين لها لا للاب لكفره (قوله ومجنون) ومثله البرص والاجذم وتارك الصلاة وذو مرض دائم يشغله عن أحوال المحضون والسفيه والصغير والمغفل سواء الذكر والأنثى في جميع ذلك (قوله على مسلم) ولولا لفظ من وصف الإسلام من أولاد الكفار انتزع وجوباً منهم احتراماً للكلمة قاله الأذرى (قوله الذكر والأنثى) والأعمى والبصير (تنبيه) علم بما ذكر أنه لا يضر العمى لكن يستنبط الحاكم عنه وأنه يكتفى بالعدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في بقائها بعده فإن نوزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة بالجرح (قوله وناكحة الخ) نعم لو خالته على حضنة الطفل ولومع مال آخر لم تسقط حضنتها بالسكاح لأنه عقد أجارة وهو لازم (قوله أبى الطفل) أى جده وإن علا (قوله وإن رضى) أى ولم يرض الأب المذكور والاستمرت لها ولا حتى لناكحة أبى الأم كما فهم من كلامه (قوله الأعمه الخ) المراد من له حق الحضنة ولو غير من ذكر كما يؤخذ من العلة أى لو كان منفردا قاله شيخنا الرملى فلو فسق المم مثلاً انقطعت حضنة الأم وخالفه شيخنا لأن الحضنة لغيره حقيقة (قوله وابن أخيه) صورته شيخنا الرملى بما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لأمه بآبى أخيه لأبيه فأنها تقدم على ابن أخيه لأبيه في الأصح أه فتأمله (قوله أن ترضعه) ولو بالأجرة فإن امتنع من إرضاعه سقط حقها (قوله عسر عليه) أى مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لزم الأب ذلك وإن عسر عليه (قوله طلقت) ولورجعي أو رضى المطلق بدخوله بيته (قوله حضنت) أى حالاً بلا تولية كما كتبت الضمائر نظراً للأنات الأغلب والأفلاراد من الخ [قوله بتقديم الأخت] انظر لم يقل والحالة [قوله فالأصح الأقرب فالأقرب] برده عليه ما جزم به من تقديم الحالة على بنت الأخ والأخت على القولين الجديد والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة الجديد ولذا قال الزركشى لا يقال بنت الأخ والأخت ليست أقرب من الحالة لانا تقول معارض بالمثل فتأتى القرعة وبالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك [قوله فتقدم الأخت على الأخ] قضية عبارته كما ترى أن الأخت ولو من الأم تقدم على الأخ ولومن الأبوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقس عليه ما يشابهه كبنات الأخ وغيرها [قوله ولا حضنة الخ] عبد الماوردى والقاضى من الموانع السفه وأما العمى فالظاهر أنه لا يقدح بخلاف الجزام والبرص فالظاهر أنها قاذحان [قوله وفاسق] ظاهره الاكتفاء بالعدالة الظاهرة فلا يكلف الثبوت عند القاضى لكن عبر في الحرر بالعدل والمذكر في الحاوى وتهذيب الشيخ نصر الاكتفاء بالستر لكن أفتى النووي بأنها إذا ادعت عليه الحضنة وأنكر الزوج لم تقبل الابينة وبحث في باب الحجر الاكتفاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشى في الحضنة أولى [قوله وناكحة غير أبى الطفل] أى بمجرد العقد وإن كان الزوج غائبا [قوله أبى الطفل] أى وإن علا كما في زوجة الجد أبى الاب وصورته إن يزوج ابنه بنت

زوجته

ترضه على الصحيح) والثاني لا يشترط وعلى الأب استئجار مرضعة ترضعه عند أمه والاول

قال في تكليف الاب ذلك عسر عليه حيث تقتل المرضعة الى مسكن الام (فإن كملت ناقصة) بأن عتقت أو أفاقت أو تابعت أو أسلمت (أو طلقت منكوحة حضنت) لزوال المانع (فإن غابت الأم

لو تمتعت من الحضانة (فلجدة على الصحيح) كالمات أوجنت والثاني لابل تكون للسلطان كالغلب الولي للنكاح أو عضل طفل
الولاية للسلطان لئلا بعد وأجيب بأن القرى أشفق وأكثر فراغ من السلطان (هذا) الذي تقدم (كله في) طفل (غير ميمز والمميز إن اتفق
أبواه) من النكاح (كان عند من اختار منهما) لأنه صلى الله عليه وسلم خير (٩١) غلامين أبيه وأمه حسنة الترمذي

(فان كان في أحدهما جنون
أو كفر أو ورق أو فسق أو
نكحت) أجنبيا (فالحن
الآخر) فقط ولا تخير
(ويخير بين أم وجد) لأنه
بمغزلة الأب (وكذا أخ
أو عم) مع الأم (أو أب
مع أخت أو خالة في الأصح)
والثاني يقدم في الأولين
الأم وفي الآخرين الأب
(وان اختار أحدهما)
أي الأبوين أو من لحق بهما
كما ذكر (ثم الآخر حول
اليه) لأنه قد يظهر له الأمر
على خلاف ما ظنه أو يتغير
حال من اختاره أولا ولو
رجع عن اختيار الثاني إلى
الأول أعيد اليه كما تصدق
به عبارة المصنف (فان
اختار الأب ذكر لم يمنعه
زيارة أمه) ولا يكفها
الخروج لزيارته (ويمنع
أنتي) من زيارة أمها لتألف
الصيانة وعدم البروز
والأم أولى منها بالخروج
لزيارتها (ولا يمنعه) أي
الأم (دخولا عليهما زائرة
والزيارة مرة في أيام) على
العادة لاني كل يوم وفقا
لأمر لا تطيل المكث
(فان مرضا فالأم أولى

له حق الحضانة من تقدم (قوله أو تمتعت) ولا تخير الا اذا لزمها نفقة المحضون ومثل الأم في ذلك كل من له
حق الحضانة (فرع) لو قام بهم كلهم مانع منها عين الحاكم وجوبا من تصلح منهم أو من غيرهم (قوله غير ميمز)
ومنه من بلغ سفيها (قوله والمميز) وهو من وصل إلى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي
وحده ولا يتقيد بسبع سنين (قوله عند من اختار) وان أسقط حقه قبل كفالته ولا يخبر عليها وان
اختاره الا اذا لزمته نفقته ولو امتنع ما عاينها انتقل الاختيار لمن بعدهما ان كان والا أجبر الحاكم من تلزمه
نفقته عليها ولو عاد الممنوع منها عادله التخير (قوله مع الأم) وكذا يخير بين مستويين كأخوين أو أختين
على المعتمد (قوله أو أب) ومنه بقية العصبية ومثله العمة أيضا (قوله مع أخت) أي الغير أب فقط .
(فتيه) دخل في العصبية ابن العم لكن لا تسلم له كإسراء بل توضع في موضع يراقبها فيه أو يكون
عنده امرأة ثقة (قوله حول اليه) وان لم يطلبه (قوله أعيد اليه) نعم لو ظهر أن تكرره لقله
عقله فهو كغير المميز في موضع عند من كان عنده قبله .

(فتيه) علم بما ذكر أن من بلغ رشيدا ولو أتى لا يمنع من اعتزال أبويه وغيرها من له الحضانة
في نوم وغيره ما لم تكن ربية ويصدق مدعيها عن ذكر يمينه فيها (قوله كما تصدق به عبارة المصنف) بأن
يقال اختار أحدهما ولو تأتيا وأكثر وحيث قد فقيده الشارح باختار الأول ليس مرادا (قوله لم يمنعه) أي
يحرم منعه (قوله أنتي) ومثله الخنثى هنا في جميع ما يأتي (قوله من زيارة أمها) خرج به التمر يض فيجب
تمكين أنتي من تمر يض أمها حيث أحسنه ولا يجب تمكين ذكر وان أحسنه وعلم أنه لا يمنعه من
عبادتها (قوله ولا يمنعه الخ) قبل يشكل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب بأن في هذا
مظنة الفساد عليه (قوله لاني كل يوم) أي ان لم تجر به عادة والاجاز أخذ من العلة (قوله فان مرضا)
فلو ماتا أو أحدهما فليس للأب منع الأم من حضور تجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولو تنازعا في محل
دفنه أجيب الأب (قوله في الشقين) وهما زيارة الأم في الصحة وعبادة الأب لهما في المرض أوهما
التمر يض في بيته أو في بيتها وهذا أقرب لكلامه وان كان حكم الأول كذلك (قوله وعند الأب) وان
علا ومثله الوصي والقيم والمراد بالليل عدم وقت الحرفة ولونها راء وعكسه (قوله ويسلمه) وجوبا (قوله
لمسكتب) ظاهره أنه يفتح الميم وسكون الكاف وتخفيف الفوقية وأنه اسم للعلم كما يصرح به كلام
الشارح وقال بعضهم انه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الفوقية اسم للعلم أيضا وهو الذي أراده الشارح
وأما الأول فهو اسم محل التعليم وقد يقال هو على حذف المضاف بدليل عطف حرفة عليه وهو الوجه ليساوي
الآخر وعلى الأول يقال له كتاب بضم أوله مثقالا (قوله حرفة) أي غير دينية ان لم تكن حرفة أبيه وعلم بما
ذكر أنه تراعى مصلحة الولد فلا وكان أبوه في غير بلد أمه ولزم على اقامته معها ضياعه فالحضانة لايه كما أفق

زوجته من غيره فتقدمته ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده [قوله أو تمتعت] منه تعلم عدم
الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المأوى عليها فقد الأب فلا اشكال في التعيين به عليه ابن الرضا [قوله
بأن القرى] أجيب أيضا بأن الممنوعة صالحة للحضانة في حال الامتناع بخلاف الولي الغائب لتعذر الوصول
اليه [قوله أو عم] مثله ان العم لكن ان كان المميز أنتي فالأم أحق قطعا [قوله حول] أي بخلاف اختيار

تخير بينهما) لأنها أهدى اليه من الأب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذلك (والا فقي بيتها) ويعودهما ويحقر في الشقين
من المخلو بها (وان اختارها) أي الأم (ذكر فعندها ليلا وعند الأب نهارا يؤدبه) بالأمور الدنيوية والنيوية (ويسلمه
لمسكتب أو) ذي (حرفة) يتعلم منها المكتبة والحرفة (أو أي فعندها ليلا ونهارا

يزورها الأب على العادة) ولا يطلب احضارها عنده (وان اختارها أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت قرعته منهما (وان لم يختار) واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضانة (٩٣) لها ولم يختار غيرها (وقيل بقرع) بينهما لأن الحضانة لكل منهما هذا

به ابن الصلاح (قوله) يزورها الأب) ويختار في زيارتها كأم نعم لو كانت مزوجة ومنعه الزوج من دخول بيته خرجت الى الباب لبرها وبفقدها (قوله) وان اختارها) وهو عيز (قوله) ولو أراد أحدهما) فلأرادا معا سراً واختلافاً بقاوم قصد الفلام أولى وان طال السفر نعم ان كان طريق الأم مثلاً غير مأهون أوفيه أضعافاً للولد قدم الأب عليها (قوله) مع المقيم) ينبغي ان خلت الإقامة عن مثل ما تقدم وكان فيها مصلحة للولد والا كان مع المسافر (قوله) ثقة) ويصدق في قصدها فان رد عليها الميمن حافت وأمسكتها (قوله) أولى من الأم) نعم ان سافرت معه استمر حقها كما يعود لها اذا عاد من سفره (قوله) أو نحوها) كعدم صلاحية البلد بحر أو برد أو ضرر بغير الطاعون وان كان في أمثاله فليس عذراً لا مكان تخلفه (قائدة) يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها لغير حاجة ملحة (قوله) فهم في ذلك أولى من الأم) نعم ان كان واحد منهم مقيماً في بلد الأم لم ينزع منها الا في الأب والجد لأنها أصل النسب فينقل مع الأب وان بقي الجد ومع الجد وان بقي الأخ ولو جعل الناحية الأب شاملاً للجد هنا وفيما قبله لكان أنسب فتأمل (قوله) بقته) أي الثقة كأم وغير البت من المحارم مثلاً (قوله) اليها) أي ان لم تكن في رحله والاسلمت اليه (فصل) في مؤنة المملوك وملعبها (قوله) عليه كفاية) يفيد اعتبار نفس المملوك زهادة ورغبة وان زاد على كفايته أمثاله (قوله) نفقة وكسوة) لو سكت عنهما لكان أولى بشمل غيرها كما به طهارة وتراب تيم وأجرة طبيب وعن دواء وغير ذلك وقد يقل اقتصاره عليهما به الحديث ولأنهما أهم وأدوم نصيبهما في كلامه ينزع الخافض الخافض الباء أو من أو على التمييز يجعل كفاية بمعنى كاف أو غير ذلك (قوله) وان كان (٩٤) أوزنا أو مدبراً أو مطلقاً أو مستولداً أو مؤثراً أو مؤجراً أو وصياً بمنفعته أو وصيراً أو معارفاً أو آقياً أو جانياً ولو على كفايته أو مرته أو كسوبا وان امتنع من الكسب أو مريضاً بقسطه أو في نوبته أو مرضوباً وكذا من زوجة لم تسلم لزوجها ليلادها لأنها في مقابلة الملك المتمكن من ازالته وبذلك طريق نفقة الزوجة السائرة لأنها في مقابلة السلطنة وثقة القريب المشروط فيه العصمة لعدم تمكنه من ازالة القرابة (تراه) لا كتاب) مالم يجهز نفسه وان لم يجهزه السيد قاله شيخنا الرمي خلافاً للخطيب وشمل الكتابة الفاسدة وهو كذلك لاستقلاله بالكسب وانما وجبت فطرته فيها لأنها في مقابلة كسابه (قوله) من غالب قوت رقبتي البلد) قال بعضهم هي عبارة مقلوبة والمراد من قوت غالب أرقاء البلد وفيه نظر والصواب الأول والمراد ببلد إقامة العبدادة (قوله) من الخطئة الخ) ويدفع له جميع ذلك مهياً وفارق الزوجة باشتغاله بخدمة السيد ولا يبدل طعامه ولو بعد دفعه إلا ان حصل له مشقة بتأخيرها عن وقت حاجة الأكل مثلاً أو غيره (قوله) في اليسار والاعصار) لاني الزهادة والبخل والاسراف كما يأتي ويراعى أيضاً أمثال ذلك السيد

مجهول النسب لا يصح رجوعه عنه لتعلق حق الغير [قوله فالأب أولى] أي ولو كان سفره الى بادية والأم في مدينة ولا فرق أيضاً بين أن يكون الأب في البلد التي فيها الأم أم لا (قوله) قيل وسافة قصر قال الرافعي يشبه أن يكون مفتاً الخلاف النظر الى حفظ النسب أو التأديب والتعليم فمن نظر الى الثاني لم يشترط ومن نظر الى الأول اشترط لا مكان معرفة الأحوال بورود القوافل والاخبار عند القرب اهـ ولولمات الولد فاختلفاً في محل دفنه فالظاهر أن الأب يجب

(فصل : عليه كفاية رقيقه)

كله في المقيمين (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر فخطر السفر وسواء طال مدته أم لا (أو سفر ثقة فالأب أولى) من الأم بالحضانة حفظاً للنسب وان كان هو المراد للسفر لكن (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قيل وسافة قصر) بين البلدين فكالمقيمين مادونهما فالأب أولى والأصح لا فرق ولو كان الطريق مخوفاً أو البلد المقصود غير مأمن لغارة ونحوها لم يكن له انزعاج الولد واستصحابه (ومحارم العصبية) كالجد والم والأخ (في هذا) المذكور في سفر الثقة (كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضانة حفظاً للنسب (وكذا ابن عم لذكر) كذلك أيضاً (ولا يعطى أئمة) حذراً من الخلوة بها لانتفاء الحرمة بينهما (فان رافقته بنته مسلم) الولد الاتي (اليها) وبذلك تؤمن الخلوة.

(فصل : عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة وان كان أعشى

وزمناً ومدبراً ومستولداً) لحديث مسلم للمملوك طعامه وكسونه ولا يكف من العمل ما لا يطيق ولا شيء على السيد (لكتاب لاستقلاله) من غالب قوت رقبتي البلد وأمه هو كسوتهم) من الخطط والشعر والزيت والقطن والكتان والصوف وغيرها ويراعى حال السيد في اليسار والاعصار فيجب ما يطيق بحاله من رفع الجنس الغالب وخسيسه (ولا يكتفى) الاقتصار على (مخراصة) قال الفزالي

المحمول على الاستحباب ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللاتق به المعتاد غالبا خلا أو رباضة قيل له الاقتصار في رقيقته على ذلك والصحيح لا يلزم رعاية الغالب (ونقطه) بمعنى الزمان وبيع القاضي فيها ماله) إن امتنع منها كما في ثقة القريب (فإن قد مال امره يبيعه) أو أجارته أو (اعتاقه) فإن لم يفعل بامه القاضي أو أجره وهل يبيعه شيئا فنيئا أو يستدين عليه إلى أن يجتمع شيء صالح يبيع ما يبيع به وجهان أحدهما في الروضة الثاني (ويجبر أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومضغها له (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) لبنها لما قسم (و) على (قطعه) قبل حولين (إن لم يضره و) على (إرضاعه بعدهما) إن لم يضرهما (وليس لها استقلال بنظام ولا إرضاع ولا حرمة حتى في الترية فليس لأحدهما) أي الأبوين الحرين (قطعه قبل حولين) من غير رضا الآخر (ولهما) ذلك (إن لم يضره ولا أحدهما) قطعه (بعد حولين) من غير رضا الآخر لأنها مملوكة للرضاع التام (و) وما

وإن تعدد وبراى كل سيد بحسب حاله وبراى أمثال ذلك الرقيق جالا وغيره فيفضل الجليل ونحو المأذون في التجارة والنفيس ذكر أو أتى على غيره (قوله يلاذنا) أفاد اعتبار كل بلد بما يناسب أهلها (قوله بلاد السودان) أي ونحوهم فيكتفى بستر العورة عندهم حيث جرت به العادة والمراد بالعورة ما يحرم نظره في الامة البرزة جميع البدن نعم يجب ستر عورة لا تنقيد بالنظر مطلقا نظرا الحق الله تعالى (قوله يناولوه) أي قسرا بسدسا وبسن أن يجلسه ليأكل معه خصوصا في معالج الطعام مالم تكن ربة (قوله على الاستحباب) أو على قوم أقواتهم متقاربة أو على جواب سائل علم صلى الله عليه وسلم حاله فأجاب بمتقضاء (قوله دون اللاتق الخ) ولو كان يأكل ويلبس فوق اللاتق به فله فعل ذلك مع أيضا الأرية وله اعتبار الغالب كاسر (قوله وبيع القاضي فيها) أو يؤجر ماله ويقدم الجارة على البيع ويقصر على بيع قدر الكفاية أو أجارته فإن عسر آخره حتى يجتمع قدر يسهل به ذلك فإن عسر باع الكل قال بعضهم بل الوجه بيع كله ابتداء لتلايا كل نفسه وهو ظاهر (قوله كافي ثقة القريب) راجع للسنتين قبله فيفيد أنها لا نصير دينا لا باقتراض القاضي لفية السيد مثلا كما قدم ومنه أن يقول القاضي للرقيق استدين وأتفق على نفسك قاله بعض مشايخنا وفيه نظر ويغني للاحاكم أن يأمر الرقيق بالا كفسا إذا كان قادرا عليه مقصدا على اقتراضه فليراجع (قوله فإن فقد المال) أي من سلطنة الحاكم (قوله امره يبيعه) في غير المولد (قوله) أو أجارته أو اعتاقه (ولو في أم الولد) نعم قدر أمته لا يجبر فيها على العتق ولا التزوج بل عليه تخليتها لتكسب وتتفق على نفسها فإن تضرر كسبها فنفقتها في بيت المال أو على أغنياء المسلمين كما يأتي (قوله بامه القاضي أو أجره) لكن يجب أن يقدم أجارته على بيعه كما مر ويضرب في محجور الاحتفاظ فإن تضرر بالبيع والأجارة قال شيخنا أو كان السيد محتاجا إليه فكفايته في بيت المال بخلافه إن كان السيد فقيرا والاقتراض على السيد فإن تضرر بيت المال فعل أغنياء المسلمين كذلك (قوله أحدهما في الروضة الثاني) هو المعتمد (قوله ويجبر أمته) أي لا يجبرها على إرضاع ولدها لأن اللبن ملكه فان تعيقت وجب الانقضاء استمتاعه (قوله أو من غيره) ولو حوا وليس له منعهما منه إلا إذا لم يكن مملوكا (قوله وكذا غيره أي غير ولدها) وله منعهما منه (قوله إن لم يضره) أو يضرها أو يضرهما فإن تعارض ضررهما رويته هي قاله الشمس المطلب (قوله إن لم يضرها) أو يضره أو يضرهما (قوله وليس لها الخ) فيحرم عليها ذلك إلا بدنه إن وجدوا إلا فاذن حاكم إن وجد والاظهار الاستقلال مع المصلحة (قوله وللحرمة) قال بعض مشايخنا لو قال ولزوجتي كان أولى لبشمل الامة فراجع مع كلام الشارح (قوله فليس الخ) مقتضاه الحرمة (قوله أي الأبوين) وكذا كل من له حق في الحضنة (قوله قطعه) أي منه من الإرضاع ولو على غير أمته وإن لم يكن ضروريا (قوله من غير رضا الآخر) فإن تنازعا عمل بالأصح (قوله إن لم يضره) ولم يضرها ولم يضرهما (قوله ولا أحدهما قطعه) أي ندبا وإن لم يرض الآخر بعد الحولين حيث لا ضرر والأجبره الحاكم عليه ولو بأجرة (قوله ولهما) أي مع الكراهة اللازمة (قوله ولا يكلف رقيقه) لو قال مملوكه لكان أولى فإن غير الآدمي منه (قوله لا عملا يطيقه) بأن لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة وقال شيخنا الرمل يبيع التيمم وهو يقتضي تخصيصه بالآدمي ويلزم عدم معرفة مثله في غيره قاله الأول فراجع أما لا يطيقه فيحرم تكليفه به وإن رضى المملوك به والمراد على الدوام كيوم أو يومين أو ثلاثة ثم يجزى بعد ذلك مطلقا أو يوما متلاوة تكليفه

[قوله وإن فضل عنه] عمله إذا كان الولد منه أو مملوكه والأفقه إرضاعها الغير [قوله فليس لأحدهما الخ] تهليل عليه قوله تعالى فإن أرادوا فسادا عن راض منهما وتناور فلا جناح عليهما قال الامام وظاهر الآية الترخيصة أما لفرق بين أن تربي الأم استحكال إرضاع الحولين بنفسها أو غيرها لأن المؤنة على الأب في

الزيادة) على الحولين (ولا يكلف رقيقه الا عملا يطيقه) الحديث السابق (ويجوز

عملا شاقا في بعض الأوقات ويجب على الرقيق بذل جهده في خدمة سيده وترك الكسل فيها ولا يمنعه سيده من فعل راتبه ولو في أول وقتها كالقرض إلا أن اتسع الوقت واحتاج إليه ويجب عليه إراحته في وقت جرت العادة بالراحة فيه كاركابه في سفر عند تعبته ولو جهده سيده على الفساد أو كلفه مامرا أجبر على بيعه إن تعين طريقا (قوله) مخارجته بشرط رضاها (لأنها معاوضة فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين فلا بد من أهليتهما للتصرف وهي قد جازت من الجانبين فلكل فسحة ما تتي شاء (قوله) وهي خراج أي ضرب خراج (قوله) كل يوم أو أسبوع) أي مثلا (قوله) عما يكتسبه أي من كسب حلال والامنع كأمرا ولا بد من كونه فاضلا عن مؤنته أن جهلت من كسبه وله التوسط بما زاد عن مال مخارجته لا التصديق به ونحوه ويجبر النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ومن الكسب ما يحصل بالبيع والشراء وغيرهما من العقود فله ذلك كالأذن وللولى مخارجة رقيق محجوره إن كانت مصلحة (فرع) يكره أن يقول عبدي وأمتي بل يقول غلامي وفتاى وجاريتي وفتاى ويكره للوك أن يقول ربى بل يقول سيدي ومولاي ولا يكره أن يقال رب الدار ورب الدابة ويكره أن يقال لهم في دينه سيد وسيدة ويكره الدعاء على النفس والرقيق والمال والخدام والولد ويحرم الأذى لهم بلا سبب وأما حديث إن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيه فضعيف باتفاق المحدثين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الأنصاري على النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن لى بنات وأنا أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدعو عليهن بالموت فإن البركة في البنات هن الحملات عند النعمة والمنعيات عند الصيبة والمرضات عند الشدة تقاهن على الأرض ورزقهن على الله اه (قوله) ودوابه أي المحنونة ولو عيما زمتي فملظة ككلب ويقدم على الزانى المحسن ويندب قتل غيرها لا بنحو جوع وعطاش (قوله) بسكون اللام الخ) لعله ليناسب ما بعده وبتحننها ما تعلق به ويعتبر بقدر ما يندفع به ضررها وبغنى عنه تخليتها للرعى فإن لم يكفها وجب أتمها ويقال في السقي كذلك وقال العلامة السباطي يعتبر العرف فيهما وكالعلف ما يدفع الحر أو البرد عنها ويقدم المأكل على غيره ويجب ذبح المأكل إذا عجز عن نفقته مع غيره وله استعمالها ولو في غير ما هي له عرفا كفرس لخل وبقرة لركوب (فرع) له حبس حيوان ولو لسماع صوته أو الفرج عليه أو نحو كلب للحاجة إليه مع اطعامه (قوله) إن ألفت ذلك) فإن لم تألفه فعل بها ما تألفه (قوله) على بيع) أو أجارة (قوله) أو ذبح) ويتعين عند تعذر غيره (قوله) وفي غيره على بيع) أو أجارة كما تقدم وله البيع هنا ابتداء بخلاف الرقيق صونا لا دمي عن شبهة السلق (قوله) على ما يراه) ويقدم غير المأكل على كونه عليه فإن تعذر فكفايتها في بيت المال ثم على أغنياء المسلمين بحانا أو قرضا كما تقدم في الرقيق (فرع) يذبح المأكل لا لكل غير المأكل كالأمان احتاج للمأكل كعبري برية يحتاج لركوبه (تنبيه) له غصب العلف والماء والمخيط لأكلها وشرها وجرحها السكن يبدله (قوله) ولا يخلب) أي يحرم كما قاله شيخنا ولو احتاج لغير اللبن وجب أيضا ويجب في التحل ما يدفع ضررها كبقاء غسل أو نحو دجاجة مشوية بعلقها باب الكوارة وفي دود الفز كذلك من ورق نوت أو غيره وبيع ماله لذلك ويجوز زينة لأخذ الحر يرعنه وإن مات فيه لأنه كذبح المأكل كذبح المأكل (فرع) قالوا يحرم ذبح غير المأكل ولو لتسهيل خروج روحه كالذي في حركة المذبح فراجعه (قوله) ما يفضل عنه) أي عن كفايته بما لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة ويجب حلب ما يضر بقاؤه ويندب أن لا يستقصى الحالب بل يبق في الضرع شيئا وأن يقص أظفاره دفعا للأذى عن المخالب (فرع) يحرم

مخارجته بشرط رضاها
وهي خراج معلوم (يؤديه
كل يوم أو أسبوع) مما
يكفبه حسبما يتفقان
عليه (وعليه علف دوابه)
بسكون اللام كما ضبطه
المصنف مصدرا (وسقيا)
لحرمة الروح ويقوم
مقامهما تخليتها لترعى وترد
الماء إن ألفت ذلك (فإن
امتنع أجبر في المأكل
على بيع أو علف أو ذبح وفي
غيره على بيع أو علف)
صونا لها من التلف فإن لم
يفعل تاب الحاكم عنه في
ذلك على ما يراه ويقضيه
الحال (ولا يخلب) من لبنها
(ما ضررها) وإنما يخلب
ما يفضل عنه (وما لا روح
له كقتاة ودار

الحالين اه أي إذا امتنع من النظام قبلهما شرط رضاها أي وإن يكون الكسب في ذلك عادة
بعد اخراج كفايته منها وحلالا اه

ضرب العارية على وجهها أو مقلتها مطلقا وعلى غير ذلك لغير حاجة ويحرم جزئيا نحو الصوف من أصل الظهر تكلفه لأنه يؤدي والكرهية في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه محمولة على كراهة التحريم .

(فرع) يحرم التهرش بينهم وانزاع خيل على بكر ويكره انزاع حجر على خيل ونحو ذلك ويطلب الانزاع في غير ذلك (قوله) لا تجب عمارتها أي بل تندب ويكره تركها اذا أدى الى الخراب والمرد من حيث الملك لحق الله تعالى والمال لا تجب قيمته وخرج بحق الله تعالى حق الآدمي فيجب على الناظر عماره الموقوف من ريع الوقف أو من جهة شرطها الواقف ويجب على الولي عماره مال موليه منه أو من غيره مما هو له ويجب على الراهن عماره المرهون إن لم يتراضا على الترك كما يأتي وتجب العماره على الناظر في المشترك بطلب شريكه سواء الموقوف والمملوك لنحو مسجد لا عكس ذلك وكذا على ولي المحجور ويجب على الحاكم في مال غائب أو ميت لا وارث له خاص وعليه ديون (قوله) ويكره ترك سقي الزرع والشجر أي إن كان عليه أوفيه ثم يفي بمؤنة السقي ولم يحتج لتجفيفه لنحو وقود والافلا كراهة ويجب السقي في مرهون حفظا لحق المرتهن مالم يتراضا على تركه كما مر خلافا للدارمي (قوله) حذرا من اضاعه المال أي بغير الفعل أما اضاعته بالفعل فحرام مطلقا كالقلاء متاع في البحر بلا خوف كما صرح به الشيخان وبذلك يجمع التناقض في كلام الأنحباب (فرع) لا تتركه العماره بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع والنهي عنها محمول على ما لنحو قفاخر أو تعاطم وأما الزيادة على قدر الحاجة فغلاف الأولى وقيل مكروهة (تنبيه) ورد في الحديث الحسن أو الصحيح خلافا لمن زعم خلافه إذا أراد الله عبدا شرا خضره في الماء والطين حتى يئتي وفيه أيضا كل بناء وبال على صاحبه الاهاوها يعني الا في نحو المساجد مما يطلب وفيه أيضا العبد اذا تناول في البنيان ناداه الملك الى أين يا عبدا والله وفيه أيضا ان تناول في البنيان من علامة الساعة وروى أيضا من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين .

(كتاب الجراح)

بكسر الجيم وأصل مشروعيته حفظ النفوس لأن القاتل اذا علم أنه يقتل انكف على القتل وهو معنى آية ولكم في القصاص حياة وهو أحد الكليات الخمس كما يأتي والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر وهو يوجب العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ولا يتحتم به لغير مستحله خلود في النار ولا دخولها ولا عقوبة لا مكان العفو ويسقط حق الآدمي بالعفو أو بالقود أو بأخذ الدية فلا مطالبة له في الآخرة ويسقط حق الله بالتوبة الصحيحة لأنها صحيحة منه على الراجح المعتمد أو بالحج على الصحيح أيضا لا بتسليم نفسه للقتل (قاعدة) قال بعضهم ينقسم القتل الى الأحكام الخمسة واجب كقتل المرتد وحرام كقتل المعصوم بغير حق ومكروه كقتل الغازي قريبه اذا لم يسمعه يسب الله مثلا ومندوب كقتل الغازي المذكور اذا سمعه يسب الله أو رسوله ومباح كقتل الامام الأسير عند استواء الخصمال في الأخطية فراجع (قوله) جمع جراحة وهو جمع كثرة وجمع القلة جراحات وأما جروح فجمع جرح للكثرة (قوله) أو غير ذلك كاللوحمة وماءها (قوله) أي الجراحة أو الجراح لأنه جماعة (قوله) وغير ذلك كالتجويع والسحر ولوعبر بالجناية لشم كل ذلك بعد تخصيصها بالأبدان فلا ترد

(كتاب الجراح)

جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار افرادها قيل التعبير بالجنايات أولى لعمومها وأوجب بأن الترجمة بها باعتبار الأغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة [قوله] أو غير ذلك [كالسحر وشهادة الزور] (قوله) الفعل للزهرق هو شامل للباشرة والسبب ومخرج لغير الزهرق مما يتناول جنس الفعل لكن

لا تجب عمارتها ولا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حذرا من اضاعه المال والله أعلم
(كتاب الجراح)
جمع جراحة وهي لما مزهقة للروح أو مينة للعضو أو غير ذلك ويأتي معها غيرها كالقتل بمقتل ومسموم وغيب ذلك والترجمة للأغلب

(الفعل المزهق) الروح (ثلاثة عمد خطأ وشبه عمد) وسيأتي التمييز بينها ووضح الاخبار بها عن الفعل لأن المراد به الجفص (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص (٩٦) بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جارج) بالجور بدل من ما كيف (أو منقل)

الجناية على الأموال مثلا وبذلك علم أن تعبير المنهج الجناية معترض أيضا فدعواه الأولية في غير محلها فكل من العبارتين أولى من الأخرى من وجه فأتى (قوله النعل) أى بمعناه اللغوى الشامل للتول لأنه فعل اللسان كالأقرار والسحر لكن قيل وصف القول بالزهرق بعيد وخرج بذلك القتل بالعين أو بالحال وسيأتي (قوله المزهق) أى المسرع لوت (قوله الا في العمد) ومنه قصد أى واحد من جماعة (قوله قصد الفعل) أى وجوده أيضا اذ لا يلزم من قصده وجوده (قوله والشخص) أى الانسان المعين ولو ضمنا (قوله عدوانا) أى من حيث القتل لا من حيث الفعل وان كان حراما أيضا غير كبيرة كإيائى (قوله أى الفعل أو الشخص) بيان للأحد وهو صادق بفقد معا وهو المراد بقوله بأن وقع الخو ليس في كلام الشارح الآتى معارضة له كاستعرفه ومثل لفقد الشخص وحده بقوله أورمى شجرة الخ وبقول الشارح أو رمى شخصا الخ وزاده ليفيد أن الشجرة غير قيد وأشار بقوله وظاهر الخ الى عدم تصور وجود القتل مع فقد قصد الفعل أى عدم وجود الفعل مع قصد الشخص الشامل له كلام المصنف فهو معلوم الانتفاء وأشار بقوله وأن الوقوع الخ الى أن تلك الصورة من أفراد الفعل المتقدم في كلام المصنف ليصح التقسيم كما صرح به مع قطع النظر عن التصديفها اذ ليس فيها قصد كما تقدم فلا تدافع ولا تعارض ولا اعتراض فانهم وثقوا بالله الموافق (قوله أوعصا) أى لم يقرن بهما يقتضى القتل غالبا كحر أو برد أو توال (قوله ودليها) أى الدية في شبه العمد والخطأ فدلّل مفرد مضاف لأن دليل الخطأ الآية ودليل شبه العمد الحديث وأخرو دليله مع تقدم ذكره فيما مر مراعاة لشرف الآية وللاختصار (قوله وأجمعوا الخ) هو مفهوم ما في الدليلين السابقين (قوله وظاهر الخ) هو توطئة لما بعده وفيه استدراك على تعبيره بالزهرق فيما قبله فكان الوجه اسقاطه (قوله ابرة) المراد به ابرة الحياطة لانحوارة خياطة الظروف كالسلة لأنها تقتل غالبا (قوله بمقتل) بفتح الفوقية والميم (قوله والمحصرة) والاحليل والثانية (قوله ان تورم) مستدرك اذ المدار على التألم الآن

سيأتى أن غير المزهق ينقسم الى الثلاثة أيضا وأورد على التعبير بالفعل القول كشهادة الزور فلو عبر بالجناية وحذف وصف الازهاق لتناول ذلك مع الجناية على مادون النفس [قوله ثلاثة] الحصر فيها ظاهر وذلك لأنه اما أن يقصد الفعل والشخص أولا الثانى الخطأ والأول ان كان بما يقتل غالبا فعمد والافشبه عمد [قوله ولا قصاص الا في العمد] قال الزركشى سواء مات في الحال أم بالسراية وسواء النفس والطرف وفيه نظر لأن المقسم الفعل المزهق [قوله عدوانا] أى ويكون العدوان أيضا من حيث القتل [قوله فقتله] عطف على قصد الفعل أى وهو ان قصد الفعل الخ فقتله وانما قيد الشارح بهذا وكذا قوله جارج أو مقتل وهو نصريح بما شملته العبارة لبشير الى خلاف أبى حنيفة رضى الله عنه في المتقل لتأحدث الجارية التي رضى رأسها بين حجرين ثم ان عبارته كالمتن اقتضت أن الغلبة وصف للاكف ولو جعلت وصفا للفعل كان أولى ليشمل قتل الابرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتها لذلك [قوله بالجور] ويجوز الرفع [قوله فأتى] في الخطأ وشبه العمد الآتين لأن المقسم هو الفعل المزهق [قوله أورمى شخصا الخ] فيه رد على الزركشى حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق [قوله أورمى شخصا فأتى غيره] لو رمى شخصا ظنه زيدا فاذا هو عمرو وجب القصاص [قوله وظاهر أن فقد الخ] ليس الفرض من هذا إرادته على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بفقدهما وانما غرضه إضاح الكلام وتحقيق المرام [قوله ومنه الضرب بسوط أو عصا] خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير

بفتح التثنية واقاف الشدة أى قتل كأن رضى رأسه بجركبير (فان فقد قصد أحدهما) أى الفعل أو الشخص (بأن وقع عليه فأتى أورمى شجرة فأصابه) فأتى أورمى شخصا فأصاب غيره فأتى (خطأ) وظاهر أن فقد قصد الفعل يلزمه فقد قصد الشخص وأن الوقوع منسوب للواقع فيصدق عليه الفعل المقسم (وان قصدهما) أى الفعل والشخص (بما لا يقتل غالبا) عدوانا فأتى (فنبه عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا) وسيأتى في كتاب الديات أن فيه وفي الخطأ الدية ودليها آية ومن قتل مؤمنا خطأ فحجر بر رقة مؤمنة ودية وحديث قتيل الخطأ شبه العمد قتيل السوط والعصا فيه مائة من الابل رواء أبوداود وغيره وصححه ابن حبان وغيره وأجمعوا على وجوب القصاص في العمد بشرطه وظاهر أن الفعل غير المزهق ينقسم الى الثلاثة أيضا (فلو غرز ابرة بمقتل) كالساغ والعين والخلق والمحصرة فأتى

مقتل

(فعمد) لخطر الموضوع وشدة تأثره (وكذا) لو غرزها (بغيره) أى غير مقتل كالآية والفخذ (ان تورم وتألم حتى مات) فعمد لظهور أثر الجناية وسرايتها الى الهلاك

في البدن مقاتل خفية وموته في الحال يشمر باصابة بعضها (وقيل لاشئ) فيه من قصاص أودية لأنه لا يقتل مثله فالوت بسبب آخر (ولو غرزها فيها لا يؤلم بجلدة عقب) ولم يتألم به فوات (فلاشئ) فيه (بحال) من قصاص أودية لأنه لم يمت به والوت عقبه موافقة قدير (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب) لذلك (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حراً وبرداً ففقد الماء في الحر ليس كهو في البرد (والا) أي وإن لم تمض المدة المذكورة (فان لم يكن به جوع وعطش سابق) على الحبس (فنبه عمد وان كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد) لظهور قصد الاهلاك (واد) أي وإن لم يعلم الحال (فلا) أي فليس بعمد (في الأظهر) لأنه لم يقصد اهلاكه ولا أتى بهلاكه والثاني هو عمد لحصول الهلاك به والأول قال حصل به وبما قبله فيجب فيه نصف دية شبه العمد (ويجب القصاص بالسبب)

يقال انه علامة عليه (قوله فان لم يظهر أثر) أي قويّ اذ لا يغلو عن ألم أصلاً (قوله في الحال) أي بحسب العرف ولو بعد زمن يسير (قوله فنبه عمد) ويقال خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (قوله لأنه لا يقتل الخ) فلو كان يقتل مثله غالباً كصغير فعمد وهو كذلك كما قاله العبادي (قوله حبسه) لاجابة إليه أو احترازهم به عما لو أخذ طعامه في مفازة غير مستقيم لأن حبسه مع عدم منعه من الطلب غير مضمن فالوجه أنه خارج بمنعه (قوله الطعام) ومثله منع استغلال في حر وليس عار في برد وشد محل فصد (قوله والشراب) الواو بمعنى أو هنا وفيما يأتي في الجوع والعطش (قوله والطلب) لاجابة اليه ان أر يد منع التناول والابأن أر يد منع احضار طعام له فهو محتاج إليه لكن يخرج عن المقصود لأن المنوع حيثذ وهو المطلوب منه لا المحبوس على أنه لا يلزم من منع الطلب عدم الحضور فتأمل (قوله فان مضت مدة) قدرها الأطباء باثنين وسبعين ساعة وهي ثلاثة أيام بلياليها وليس مراداً اذ المدار على مامن شأنه أن يكون مهلكاً لمثل ذلك الشخص غالباً ولذلك لو اعتاد الجوع مثلاً أياماً كثيرة لم يعتبر (قوله فان لم يكن به جوع وعطش) لا يخفى أن الواو في هذا على بابها من حيث الحكم وبمعنى أو من حيث الوصف يسابق وعليه يحمل كلام ابن حجر أو يجعل فاعل سابق كل منهما (قوله فنبه عمد) أي ان كانت المدة مما يمكن احواله الهلاك عليها والاكساعة فهدر لانه موافقة قدر قاله ابن حجر (قوله وان كان به بعض جوع وعطش) سواء كان بحبس أولاً والواو بمعنى أو كما مر (قوله فعمد) فعلى الحابس القصاص فان عفا فدية كاملة ان كانت المدة السابقة قصيرة كساعة والآن نصف دية ويهدر النصف الآخر المقابل للجوع والعطش السابق ان لم يوجد فيه حابس والافعليه القصاص أو نصف الدية أيضاً كما يأتي بوزيها على المدتين ولا نظر لطول احدهما على الأخرى كذا قالوا وهو بظاهره يشمل ما لو كانت مدة الحبس قصيرة كساعة في القصاص والدية وفيه بعد والوجه ان تقيد بما ينسب اليها الهلاك مع انضمامها لما قبلها والافلاشئ على الثاني على نظير ما مر وظاهر كلامهم أنه لا قصاص على الأول في الموت بالمدتين وفيه نظر والوجه وجوبه عليه كالثاني كالمشركين في القتل (قوله وان لم يعلم الحابس الحال) ويصدق يمينه في عدم العلم به (قوله فلا) أي فليس بعمد بل هو شبه عمد فعلى الحابس نصف دية شبه العمد مطلقاً بشرطه السابق (قوله والثاني الخ) خصه بما بعد الاو في الروضة رجوعه لما قبلها أيضاً وهو ظاهر فراجع .

(تنبيه) ما ذكر من الحبس وما بعده في الحر لأن الرقيق يضمن بوضع اليه عليه مطلقاً (قوله بالسبب) وهو ما يؤثر في القتل ولا يحصله وهو اما شرعى كالشهادة أو عادى ويقال عرى كالضيافة

مقتل والمضروب غير صغير ولا ضعيف ثم حكمة التنصيص على السوط والعصاذ كرهما في الحديث الآتي [قوله فان لم يظهر أثر] نفي الظهور دون الوجود يفيدك أن أصل الأثر لا عبرة به [قوله ومات في الحال] أما لو تأخر الموت زماناً طويلاً فلاشئ قطعاً [قوله ولو غرزها فيها لا يؤلم] قال الزركشي ولم تتجاوز القوى [قوله ولو حبسه ومنعه] خرج ما لو منعه فقط بأن كان في مفازة مثلاً فأخذ طعامه وشرابه حتى مات فلا ضمان [قوله والافلا في الأظهر] الملائم لعبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعاً لهذه الحالة والتي قبلها [قوله لحصول الهلاك به] أي فكان كما لو ضرب مريضاً ضرباً يقتله دون الصحيح وان جهل حاله فانه يجب القصاص ويحجب بأن المرض يظهر حاله بخلاف الجوع (تنبيه) عبارة الروضة فان كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص ثلاثة أقوال أمحها ان علم الحابس الحال لزمه القصاص والافلا والثاني يجب في الحالين والثالث عكسه ثم ان أوجبنا القصاص وآل الأمر الى الدية وجب في حالة العمد دية عمد كاملة وفي حالة الجهل دية شبه عمد وان لم نوجبها فلا يظهر نصف دية العمد أو شبه العمد [قوله ويجب القصاص بالسبب] منه مسئلة

وترك علاج الجرح أوحى كالا كراهة واللقاء من شاق أو في ماء (قوله كالباشرة) وهي ما تؤثر في القتل وتحصله ومنها ترديه في نحو البئر وأما الشرط فهو مالا ولا ولكن يحصل التلف عنده كالخفر والامساك وليس من ذلك راوي الحديث والمفتي وتقديم الباشرة ثم السبب ثم الشرط عند الاجتماع غالبا كما يعلم مما يأتي ولعل المصنف استغنى عن الضمان بالشرط مع ذكره له لجعله من السبب كما يأتي (قوله على رجل) وهو أولى من شخص لاطلاق القصاص في كلام المصنف فتأمل (قوله بقصاص) ويسمى قودا لأنهم كانوا يقودون الجاني بجبل ونحوه لحمل قتله والقصاص من القص وهو القطع ومنه القص أو من قص الأثر (قوله وقال تعمدنا) فإن قال أحدهما أخطأ صاحبي أو أخطأت أو أخطأنا أو قال أخطأنا فلا تقود على واحد منهما فإن رجع أحدهما اقتص منه إن قال تعمدت وتعمد صاحبي والا فلا (قوله بعلمه) أي حالة القتل (قوله وعلمنا الخ) جعله ابن حجر قيدا وتبعه شيخنا في شرحه وفيه نظر مع ما بعده إلا أن يخص بمن يخفى عليه فتأمل (قوله فإن قال) وكذا لو سكتا فيه التفصيل المذكور بالأولى خلافا لابن حجر نعم لولا ظاهر لنا ما يقتضي رد الشهادة فالقاضي هو المقصر وعليهما دية العمد (فتبينه) ذكر هذه المسئلة هنا لأجل بيان السبب والافتتائي في رجوع الشاهد في كتاب الدعوى ومعه رجوع الزكي ورجوع القاضي اجتماعا وانفرادا (قوله ولوضيف) الضيافة قيد وسيأتي محترزها وهي من السبب العرفي كما مر وهل منها مناولته له بيده على وجه الأكرام أو يشه له إلى محله مثلا راجعه (قوله بمسموم) أي بسم منفردا أو مع غيره ولو في أطعمة متعددة لكن شرطه في التعدد أن يقدم له المسموم منها وليس أدون من غيره قاله شيخنا وفيه بحث واضح فراجع (قوله صبيا أو مجنوناً) مراده غير المميز ويقابله ما بعده كما أشار إليه (قوله وجب القصاص) إن كان السم يقتل غالبا وعالم به والأفنبه محمد في الأول وخطأ في الثاني (قوله وإن لم يقتل هو مسموم) قيل الصواب عكس هذه الغاية لأنها تقتضي أن وجوب القصاص مع القول بأنه مسموم أولى منه مع السكوت مع أن الأمر بالعكس لأن في القول تنفيرا واعلاما بالقاتل واختلف الناس في الجواب عن ذلك فقيل وهو الوجه إن الضيافة احسان والقول المذكور يناهضها فهو أولى بوجوب القصاص لأنه حينئذ يسمى بخلاف السكوت الموهوم بهم بقاء الضيافة فهو محسن وقيل إن السكوت يقتضيه من شريك الخطي وقيل إنه يقر به من أخذ الطعام في المفازة وقيل لعدم الإغراء فيه الذي يوجد مع القول وقيل المراد من العبارة التعميم لا الغاية وقيل المراد منها نفي ما يتوهم من جريان الخلاف مع السكوت وقيل المراد منها عدم الأمر بالكل أي وإن لم يقتل له كل من هذه الطعام وقيل غير ذلك مما يعلم بالوقوف عليه (قوله ولم يفرقوا) هو مرجوح والمعتمد التقييد المذكور بعده بقوله تقييد المجلس السابقة فكان ينبغي تأخيرها عن هذا [قوله فلو شهدا بقصاص الخ] قال الزركشي أما لو توقف الحاكم في الحادثة فروى له فيها عدل خبرا فقتله ثم رجع الراوي وقال تعمدت الكذب ففي فتاوى البغوي ينبغي وجوب القود كالشاهد وقال القفال والإمام المنع فإن الخبر لا يخص بالواقعة حكى ذلك الرافعي قبيل الديات [قوله لزمهما القصاص] قال الإمام هو أولى بذلك من الإكراه فإن المكروه قد يحتمز ويؤثر هلاك نفسه وليس للقاضي محيص عن الحكم بالشهادة قال العراقي المقتضى لوجوب القصاص رجوعهما مع الاعتراف بالتعمد لا كذبهما حتى لو شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لاحتمال عدم التعمد [قوله أي فلا قصاص لهما] لأنهما لم يبلغا الولي لذلك في هذه الحالة حسا ولا شرعا فصار قولهما شرطا محضا كالامساك مع القتل [قوله ولوضيف بمسموم صبيا] مثله الأنهمي الذي يعتقد وجوب طاعة الأمر فتكون هذه الصورة واردة على كلامه الآتي [قوله وإن لم يقتل هو مسموم] وجه هذه الغاية أن حالة عدم القول قوية الشبه بشريك الخطي .

كالباشرة (فلو شهدا) على رجل (بقصاص) أي بموجبه (قتل) بأن حكم القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقال تعمدنا الكذب) فيها (لزمهما) القصاص إلا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهما فيها أي فلا قصاص عليهما وعلى الولي القصاص وفي الروضة كإصلاها بعد تعمدنا وعلينا أنه يقتل بشهادتنا فإن قال لم تعلم أنه يقتل بها فإن كانا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهما أو ممن يخفى عليه لقرب هدمه بالإسلام فشه محمد (ولو ضيف بمسموم صبيا أو مجنوناً) فأكله (فإن وجب القصاص) وإن لم يقتل هو مسموم ولم يفرقوا بين المميز وغيره ولا نظروا إلى أن عمده عمد وللنظر فيه مجال كذا في الروضة كإصلاها وعن القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والمنزلي وغيرهم تقييد الصبي بغير المميز

الصبي بغير المعبر ومثله المجنون بأن لا يكون له نوع تمييز وكذا أعجمي يعتقد وجوب الطاعة (قوله أو بالغا عاقلا) أعني عجزا ولو غير بالغ لأنه الذي يقال في عمده عمد ولأنه في مقابلة غير المعبر قبله وهو عطف على صبياف ضيف مقدرفيه وخرج به ما لو قال البالغ عاقل كل هذا فأكله فهو هدر وإن لم يقل هو مسموم فإن أكرهه على أكله وجب القود إن جهل الأكل كونه مسموما وإلا فهو هدر وإن جهل كونه قاتلا ويصدق في دعوى جهل كونه ساما خفي عليه (قوله ولم يعلم حال الطعام) هو قيد لجريان الأقوال والأفهدر قطعاً (قوله فدية) أى لشبه العمد (قوله بالضم والفتح) وبالكسر أيضاً (قوله في طعام شخص) أى يميز وخرج به ما لو دسه في طعام نفسه فأكله من يعتاد الدخول اليه مثل غلات فهو هدر (قوله الغالب أكله منه) قيد للخلاف لأنه شرط للقول بوجوب القصاص والأفالحكم أنه شبه عمد، طلقاً فذكر المنهج له ليس في محله وغير المميز يجب فيه القود مطلقاً (فرع) لو كان في دهليزه مثلاً بر ودعاً عجمي أو بصيراً جاهلاً بها وهي مفطرة وقوعها ضمنه إن كان معينا وليس له مندوحة عن المرور عليها والأفلاضمان وإذا ضمن فهو بالقود في غير المميز وبديهة شبه العمد فيه ومثل البئر بطكب عقور ببابه وقال شيخنا لا يضمن هنا غير الأعجمي لأن البصير مقصر (فرع) لو أنهش حية ضمنه أو ألقاها عليه أو عكسه فلا روى مضيق ولو أنهش سبعاً وألقاه عليه أو عكسه أو أغراه عليه في مضيق لا يمكن فيه التخلص ضمنه والأفلا لأن شأن الحية النفور من الآدمي (قوله ولوترك الخ) هو من السبب العادي ويقال له العرفي كما مر (قوله لأن البراء الخ) يفيد أنه في نحو النصد لاضمان (قوله ولو ألقاه) هو من السبب الحسي قال في شرح شيخنا أنه غير قيد فلا يأخذ نحو جراب من عائم عليه ففرق ضمنه ولم يرتضه شيخنا الزبدي قال لأنه كمن أخذ طعامه في مفازة قال بعض مشايخنا وقد يفرق والفرق ظاهر لأنه قادر في المفازة أن ينتقل إلى محل يجدفه ما يقيه من الجوع وليس قادر أن يهرب من المكان فينتقل إلى محل يقيه من الفرق ولأن من شأن الماء الإغراق وليس من شأن المفازة الإهلاك فتأمل (قوله في ماء) هو عمدود مفرد المياه وهو صريح كلام الشارح بعده وظاهر قول المصنف سباحة أيضاً وقيل إن ما موصول أنكره بمعنى شئ فيشمل نحو بحر من زنبق وعلى الأول فالحكم واحد (قوله بسكون الغين) ونقل عن المصنف أنه يقتضيهما مع تشديد الراء المكسورة (قوله لأنه المهلك نفسه) منه يؤخذ أنه متمكن من خلاص نفسه والاكتفى فهو عمد (فرع) مثل ذلك ما لو ألقاه مكتوفاً في محل لا ماء فيه ذلك الوقت فطرقه الماء ففرق به فإن غلب وجود الماء فيه فعمد أو ندر فشبه عمداً وعرض نحو سبيل خطأ (قوله عوم) هو علم لا ينسى (قوله عارض فشبه عمد) خرج ما لو كان وجود حال اللقاء فهو عمد (قوله وإن أمكنه) ويصدق

[قوله أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية] أى دية شبه عمد [قوله في قول قصاص] احتج له بما روى أبو داود في قصة اليهودية التي سمت من أنها لما قتلت مات بشر بن البراء رضى الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمخفوظ ما خرج البخاري من عدم قتلها لكن جمع البيهقي بينهما بأنه لم يقتلها أولاً فلما مات بشر قتلتها قال في البحر الاستدلال به ضعيف فإنها إنما قدمت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزم فيه قصاص اهـ نعم القول بالقصاص نص عليه الشافعي رضى الله عنه ورجحه الروياني والغبوري والصيمري [قوله لتناوله باختياره] فتغلب المباشرة [قوله ولودس سما] وجمعه سام وسوموم [قوله فعلى الأقوال] لكن هنا طريقة قاطعة بعدم الضمان [قوله ولوترك المجرع علاج جرح مهلك] خرج به ما لو فسد عرقه بغير أن ذنه فترك عصب نفسه حتى مات وأيضاً السلامة موثوق بها عند الربط [قوله فكش فيه مضطجعا] أى والفرض إمكان الحركة [قوله وإن منع منها عرض] أفهم أنه لو ألقاه مع قيام الريح وهيجان الأمواج وجب القود وهو ظاهر [قوله وإن أمكنه فتركها] أى لغضب مثلاً استشكل هذا بإيجاب القصاص على الصائل إذا أمكن

(أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام) فأكله فدية (فدية وفي قول قصاص وفي قول لاشئ) لتناوله باختياره والثاني قال لتعريضه الأول قال يكفي في التعريض الهبة (ولودس سما) بالضم والفتح (في طعام شخص الغالب أكله منه فأكله جاهلاً) بالخالفات (فعل الأقوال) وجهه الثاني التسبب والأول قال يكفي فيه الهبة (ولوترك المجرع علاج جرح مهلك فدية وجب القصاص) ولا يمنع منه ترك العلاج لأن البراء غير موثوق به لو عالج (ولو ألقاه في ماء لا يبعد مغرة) بسكون الغين (كسبسط فكش فيه مضطجعا) أو مستقلاً (حتى هلك فهدر) لأنه المهلك نفسه (أو ماء مفرق لا يخلص منه إلا بسباحة) بكسر السين أى عوم (فإن لم يحسنها أو كان مع احسانها) مكتوفاً أو زمناً فهلك (فعمد وإن منع منها عرض كرمع وموج) فهلك (فسبه عمد) ففيه الهبة (وإن أمكنه فتركها)

الوارث اذا ادعى عدم الامكان أو وجود العارض المتقدم (قوله يمكن الخلاص الخ) فان لم يمكنه الخلاص فهو عمد وفيه القصاص (قوله فكث فيها) أي بلا عارض والا فنبه عمد كما مر قبله في الماء (قوله الأظهر عدم الوجوب) هو المعتمد (قوله واحترز الخ) لوجعل هذا المحترز راجعا للماء أيضا لكان أولى كذا قيل وهو مردود لما فيه من لزوم التكرار فتأمل (قوله ولو أمسكه) ولولغير القتل وهذا من الشرط كالخفر بعده (فرع) لو قدم صبيا لهدف فأصابه سهم رام فعلى الرامي الضمان بالتقودان علم به قبل رميه والخطأ فان قدمه أحد بعد ابتداء رمى الرامي فالضمان بالتقود أو بالدية على المتقدم قال شيخنا الرمي وفيه تقديم الشرط على المباشرة فراجعه والوجه فيه وجوب القصاص على المتقدم وجوب نصف دية خطأ على الرامي (قوله فرداه) هو من المباشرة بعد الشرط فان قتله غير المردى فهو المباشرة والمردى سبب ومنه يعلم أن الشيء الواحد يكون مباشرة نارة وسببا أخرى ولا مانع منه (قوله أو ألقاه) هو من السبب المحسوس وتلقيه من المباشرة (قوله فلتقاء آخر) أي لم يعلم به الملقى حال إلقائه والافعليهما التقود كالأدفعه على من ييده سكين فلتقاء بها لأنه قتل تعاون عليه اثنان وفيه مساواة السبب للمباشرة وليس كالأكره فراجع (قوله أي قطعه نصفين) أصل القتل لفة الشق طولا والقط القطع عرضا والقطع بعهما وهو المراد هنا فلذلك حل الشارح كلام المصنف عليه بل المراد الأعم من ذلك وهو حصول قتله به وحيد فقتله نصفين ليس قيداً وله احترز به عن نحو قطع أصبع مثلاً فتأمل (قوله فالتقصص على القاتل الخ) هو لف مرتب وهذا ان كانوا أهلاً للضمان فان كان واحداً منهم حرياً فلا ضمان على شريكه لقطع أثر فعله بمن هو من جنس من يضمن ولا عليه لعدم التزامه وان كان مجنوناً أو نحو سبع فالضمان على المسك والحافر والملقى وهو بالدية في الكل أو بالتقصص

الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مسئلة الصيال لم يتصل بالبدن قال ابن الرفعة فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا تقود . قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي ألقى صار لا يمكنه الكف وقضيته أن الصائل لورمى بسهم فثبت الموصول عليه مع امكان التحرك لا ضمان وقد يلتزم [قوله ولاقصص في الصورتين] أي ولو قلنا بوجوب الدية [قوله وفي الناروجه] أي كالموترك الشخص مداواة جرحه والفرق أن السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة .

(نبيه) اذالم نوجب الدية في النار وجب على الملقى أرض ماعلق فيه النار الى وقت امكان التخلص فان لم يعرف قدره فلا شيء سوى التعزير [قوله فالتقصص على القاتل الخ] دليل الأول حديث ورد بمعنى ذلك وقياساً على المرأة تمسك لزنا الغير وسواء أمسكه للقتل أم لا خلافاً لما لك رحمه الله تعالى فان كان المقتول عبداً جاز مطالبة المسك والقرار على القاتل بخلاف ما لو أمسك المحرم صيداً فقتله حلال فالضمان على المحرم وذلك لأنه ضمان بدلا ضمان اتلاف واعلم أنهم لم يلغوا فعل المسك في السلب بل سقوا بينهما ثم هذا كله اذا كان القاتل مكافاً ما لو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فالتقصص على المسك وأما الثانية فتتديماً للمباشرة اذلا أثر للشرط معها وأما الثالثة فتتديماً للمباشرة على السبب ولأن الالتقاء اذا طرأت عليه مباشرة مستقلة انقلب شرطاً محضاً ثم محل الخلاف اذا كان الشاهق يموت منه غالباً قال الامام في باب وضع الحجر ولو ألقى انساناً على سكين بيد انسان فلتقاء صاحب السكين بها فالضمان عليهما وافرقت ابن الرفعة بأن التلب فيها حصل بنوع واحد تعاوناً عليه وهناك قصد الملقى الاهلاك بالصدمة والقاذ بالسيف فتعارضوا في النظر في تقديم الأقوى ولو كان القاذ مجنوناً فالضمان على الملقى بالتقصص

فهو (فلا دية في الأظهر) لأنه المهلك نفسه بأعراضه مما ينبجيه والثاني يقول قد يعمه منها دية وعارض بلحسن (أو في نار يمكن الخلاص منها فكث فيها) حتى هلك (في الدية القتلان) أظهرهما عدم وجوبها (ولاقصص في الصورتين) أي الماء والنار (وفي الناروجه) بوجوبه بناء على وجوب الدية بخلاف الماء والفرق أن النار تؤذي بأول المس جراحة يخاف منها بخلاف الماء وقيل بوجوب القصاص فيه أيضاً واحترز بقوله يمكن الخلاص منها عما لا يمكن لعظمها أو كونها في وحدة أو كونه مكتوماً أو زماناً فلت بها فعليه القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر أو خفر بترافدها فيها آخر أو ألقاه من شاهق) أي مكان عال (فتلقاء آخر فقتله) أي قطعه بالسيف نصفين (فالتقصص على القاتل والمردى والقاذ فقط) أي دون المسك والحافر والملقى (ولو ألقاه في ماء

وجب القصاص في الأظهر) لأن الالتقاء بسبب الهلاك والثاني تجب الدية لأن الهلاك من غير الوجه الذي قصد (أو غير مفروق) فالتقمة الحوت (فلا) يجب قصاص قطعاً وتجب دية شبه العمد (ولو أكرهه على قتل) فأتى به (فعله) أي المكروه بكسر الراء (القصاص وكذا على المكروه) بفتحها (في الأظهر) لأن الأكره بقوله مثلاً اقتل هذا والاقتلتك يولد ادعية القتل في المكروه غالباً ليدفع الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فهما شريكان في القتل ومقابل الأظهر وجه بأن المكروه آلة الكره ودفع بأنه آثم بالقتل قطعاً (فان وجبت الدية) بأن عني عن القصاص اليها (وزعت) عليهما (فان كافأ أحدهما فقط فالقصاص عليه) دون الآخر فإذا أكره حرم عبداً أو عكسه على قتل عبد قتلته فالقصاص على العبد (ولو أكره بالغ مرافقاً) على القتل فنته (فعل) البالغ القصاص ان قلنا عمد السبي عمد وهو الأظهر) فان قلنا خطأ فلا قصاص على البالغ لأنه شريك مخطئ ولا قصاص على السبي بحال ولو أكره

في غير المخطئ أو بالقصاص في الكل فيه تردد وصرح مافي حاشية شيخنا الثالث فراجعه نعم ان كان الامساك والالتقاء لنحو دفع صيال فلا ضمان أصلاً (قوله مفروق فالتقمة حوت) أي حيوان قاتل ولو غير حوت وهذه المسئلة من توابع مسئلة الماء التي تقدمت فكان ذكرها معها أنسب ولعل عذرهم مسئلة النار الى الأولى لتاسيها في الخلاف فتأمل (قوله وجب القصاص) سواء علم بالحوت أولاً أو اذن له في الالتقاء أولاً (قوله أو غير مفروق) فلا يجب قصاص وتجب دية شبه العمد ومحل ان لم يعلم بالحوت والاوجب القصاص كما علم (ففيه) لو قذفه الحوت سالماً قبل القصاص امتنع أو بعده وجب على من اقتص دية عمد في ماله لورثة المقتص منه ولا قصاص للشبهة (قوله فعلية أي المكروه بكسر الراء القصاص) وان تعدد أو كان بواسطة (قوله مثلاً) راجع للقول المفسر بالجلة بعده فيشمل أمر من تخشى سطوتهم فانه أكره وأشار نحو أحرص بذلك (قوله اقتل هذا) خرج مالو قال قطع يده فقتله فليس من الأكره بل القصاص على القاتل وحده لأنه عدول عن المأمور به الى أغلظ بخلاف ما لو أمره بالقتل فقطع يده لأنه من جملة المأمور به فهو مكره سواء مات منه أم لا قاله شيخنا الرملي وقال شيخنا الزيدى ليس من الأكره اعدوله كاتى قبلها (قوله قتلتك) خرج مالو قال أتلقت مالك أو قتلت ولدك مثلاً فليس أكرهاً ولو ذكر له ما يتضمن تعذيباً نحو قطعك أرباً أرباً أي قطعاً متعددة فهو أكره أيضاً كما يأتي (قوله بأنه آثم بالقتل) أي ولو كان آثماً بآثم ومنه يعلم أن القتل لا يباح بالأكره ومثله الزنا لكن لا حد عليه للشبهة بخلاف سائر المحرمات (قوله بأن عني) الأولى كأن أخذها بعده لأن من لا يجب القصاص عليه يلزمه نصف دية عمد في الحرق ونصف قيمة في العبد (قوله وزعت عليهما) ان عني عنهما معاً وكانا اثنين فان عني عن أحدهما لزمه حصته أو زادوا على اثنين وزعت عليهم (قوله مرافقاً) المراد به وبالسبي المذكور بعده غير البالغ والمجنون كالسبي وقال ابن عبدالحق ان عمد غير المعين منهما كالخطأ وهو كذلك كما صرحوا به لكن من حيث انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل نصف دية عمد في ماله (قوله فعل) البالغ القصاص وعلى الآخر نصف دية عمد في ماله كما مر (قوله شريك مخطئ) أي شريك من نزل فعله منزلة فعل المخطئ لأنه ليس من المخطئ في الظن بخلاف ماسياتي

[قوله لأن الهلاك الخ] أي فصار شبهة دارته للقصاص ثم هذا الثاني خرج به الرابع من الالتقاء من شاقق والأصحاب بين راد لهذا التخرج ومضعف له وذلك لأن الملقى لا قصاص عليه ولا دية وهما تجب الدية عند انتفاء القصاص قال الزركشي فظهر الفرق بينهما وهو أن الإرسال في الهواء لا يقتل مالم يصب فلهذا اعترضه معترض نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلكاً لمحالة قال ثم لا فرق بين أن يلتقمة الحوت قبل وصول الماء أو بعده اهـ وقوله ثم لا فرق الخ يشكك على الفرق فتأمل مما رأيت هذا الذي ظهر لي مسطوراً في الزايفي ثم قل عن الامام الفرق بأن الحوت ضار بطبعه وليس له اختيار فكان كالألة [قوله أو غير مفروق فالتقمة الحوت] أي ولم يعلم به الملقى والاوجب القود [قوله وكذا على المكروه في الأظهر] محل الخلاف اذا كان المكروه على قتله غير نبي والافيحج القصاص قطعاً [قوله ومقابل الأظهر وجه الخ] أي فكان كما لو ضربه واحتج له أيضاً بحديث رفع عن أمي الخطأ الخ [قوله ولو أكره بالغ مرافقاً] أي بالغ عاقل [قوله فعل) البالغ القصاص] أي وعلى السبي نصف دية مغلظة [قوله ان قلنا عمد السبي عمد] أي الذي له نوع تمييز وهو الأظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى أن ننقل فعل المكروه الى المكروه على صفته أم نجعل المكروه المباشر للقتل وننظر الى صفة فعل المكروه قال الرافعي رحمه الله وهذا يقدح في معنى الشركة اهـ يريد أن يراجع كون المكروه بالفتح شريكاً وهذا يقتضي ترجيح القول بأنه آلة [قوله فان قلنا خطأ] عبارة

به فلاقصاص على المراهق وعلى البالغ القصاص في الأظهر ان قلنا عمدا لصبي عمد فان قلنا خطأ فلا قصاص قطعا (ولو أكره على رمي شاخص علم المسكره) بكسر الراء (أنه رجل وظله المسكره صيدا) فرماه فمات (فالأصح وجوب القصاص على المسكره) بالكسر ووجه المنع أنه شريك مخطئ (أو على رمي صيد فأصاب رجلا) فمات (فلاقصاص على أحد) منهما لأنهما لم يتمم قتله (أو على صعود شجرة فزلق ومات فشبهه عمد) لأنه لا يقصد به القتل غالبا (وقيل) هو (عمد) فيجب به القصاص (أو على قتل نفسه) بأن قال اقتل نفسك والاقتلتك فقتل نفسه (فلاقصاص في الأظهر) لأن ما جرى ليس باكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فمكانه اختاره والثاني يمنع ذلك (ولو قال اقتلني وإلا قتلتك فقتله) المقول له (فالمذهب لاقصاص) عليه لا لاذن له في القتل وفي قول من الطريق الثاني عليه القصاص بناء على أنه ثبت لولوث ابتداء (والأظهر) على عدم القصاص

(قوله علم المسكره بكسر الراء أنه رجل) فعليه القود إن كافأه أو لا نصف دية عمد وعلى المسكره بالفتح نصحية خطأ (قوله أنه شريك مخطئ) ورد بأن الخطأ في الظن لا يعتبر كما تقدم (قوله لأنهم لم يتمموا) فهو خطأ فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الخطأ (قوله على صعود شجرة) ومثله نزول نحو بشر (قوله فزلق) وان لم تكن مما يزلق عليها غالباً على المعتمد والتقييده عندهم ذكره لتحريم مكان الخلاف وذكره في بعض نسخ المنهج لا محل له (قوله فشبهه عمد) فعلى عاقلة المسكره بكسر الراء دية شبه العمد كاملة (قوله وقيل هو عمد) هذا رأى الغزالي ان كافأه أو الدية أو القيمة (قوله فقتل نفسه) أي وهو عجز حر والأقاقدود على مكروهه (قوله فلاقصاص) وعليه نصف دية عمد وكفارة خلافا لابن حجر (قوله لاتحاد المأمور به والخوف به) يؤخذ منه أنه لو قطع طرف نفسه لم يكن أكرهاها قطعاً وأنه لو قال أقطع طرف نفسك والاقتلتك كان أكرهاها قطعاً وأنه لو هدهد بقتل يتضمن تعذيباً كان أكرهاها أيضاً وهو كذلك وصرح بهذه في الشرح الصغير (قوله والثاني يمنع ذلك) هل المراد يمنع الاختيار أو يمنع عدم الإكراه أو بمنعهم ارجاعه (نفيه) لسلك من المسكره بفتح الراء والمسكره على قتله دفع المسكره بكسر الراء ولا ضمان فيه لو قتله (قوله فقتله) وكذا لو قطع طرفه لأنه من الجلة المأذون في اتلافها قاله ابن الرفعة وتبعه شيخنا الزبيدي وقال شيخنا الرمي بضمان العضو وقد تقدم عنهما قريباً عكس هذا فراجع (قوله لاقصاص) سواء انحدر رقا وحرية أو اختلفا لشبهة الاذن

الزركشي فان قلنا عمده نخطأ البالغ [قوله وعلى البالغ القصاص في الأظهر] هذا هو الأظهر السابق حكايته في وجوب القصاص على المسكره بالفتح [قوله قطعاً] صرح هنا بالقطع لأنه رتبة المسكره في المؤاخذه دون رتبة المسكره بالكسر بدليل ما سلف في المتن [قوله فالأصح وجوب القصاص على المسكره] أي وعلى عاقلة الظان نصف دية مخففة خلافا لما في الروضة من أنه لا شيء عليه [قوله ووجه المنع الخ] كذا في الروضة ووجه الأول أن المسكره هنا لما جهل الحال وظن حل الفعل كان كالآلة للجاهل وأشبهه مالم أمر صبياً لا يعقل ثم الوجوب منسوب للتنبية والتهديد قال البلقيني وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون المسكره كالآلة قالوا والمعتمد في الفتوى أنه لاقصاص لأنه شريك مخطئ ثم حكاه البلقيني عن تعليق القاضي وتعليق البغوي والنهاية والبيضاوي ومنع بعضهم محبة تفرعه على المرجوح قال فان محل الخلاف بين الراجح والمرجوح يصور بما اذا كان المسكره والمسكره عالين فرجوا فيه كون المسكره شريكاً لا آلة لظهور ايثار نفسه أمام جهل فلا يثار فهو بالآلة أشبه وهذا التقرير تعلم أن وجوب القصاص هنا لا يشك كل بماسلف من أن البالغ لو أكره صبياً وقلنا ان عمده خطأ لاقصاص وذلك لأن جهل الحال هنا يقتضي إلحاق المسكره بالآلة مفقود في صورة الصبي المذكورة لأنه عالم بالحال [قوله فلاقصاص على أحد] أي وعلى عاقلة كل نصف الدية وأطلق انتولى أن الحكم يتعلق بالرامي ولا شيء على المسكره [قوله وقيل هو عمد] أي كافي جهل المسكره السابق قال الزركشي وهذا مراده وليس بوجه [قوله أو على قتل نفسه] خرج الطرف وكذا الولد [قوله والثاني يمنع ذلك] علله الرافعي بأنه بالجائه وحمله قاتله [قوله فالمذهب] نظريه الزركشي بأن محل الطرفين الاذن المجرد ومع الإكراه فيه خلاف مرتب على الاذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف اذا أمكن دفعه بغير القتل والأفلا ضمان جزماً لأنه دفع صائل ولو عبدل عن قتله الم قطع طرفه فمات قال القاضي سألت عنها الفقهاء فرجها على مالو وكله في الشراء بألف فزاده هل يجوز أولاً ونارح ابن الرفعة في ذلك وقال الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان خلافاً لتخرج الفقهاء [قوله بناء الخ] علل أيضاً بأن القتل لا يباح بالاذن فكان كاذن المرأة في الزنا لا يسقط الحد أقول في التشبيه بالمرأة نظر لانه

(قوله لادية) يفيد أنه في الحروب يجب في الرقيق قيمته لأنه لا عبرة بأذنه في المال (قوله غير الاثم) ظاهره أنه آثم وإن علم هو أو المأمور أنه ليس باكره فراجعه .

(فصل) في الجنابة من اثنين وماسعا (قوله معا) أي في وقت واحد (قوله فعلان) هو للجنس فيشمل مالوكا فعلا واحدا منهما كأن رميا عليه صخرة ويشمل ما زاد على الفطين من المتعددين أومن أحدهما (قوله مزهقان) أي يقينا وعلم من كلامه أن المزهق أعم من المذفق (قوله ماسيائي) بقوله وإن جنى الثاني الخ (قوله هو القاتل) وعلى الآخر ضمان جرحه قودا أودية أو حكومة (قوله رجل) أي مثلا فالرأه وغير البالغ وغير العاقل كذلك ولو قال شخص لكان أعم ولعل المصنف أراد اثبات الحكم في غير الرجل بالأولى لأنه من البرهان فتأمل (قوله إلى حركة مذبوح) أي يقينا ولو بأخبار عدلين وكذا لو شك على ما هو الوجه لأن شغل ذمة الثاني مع الشك بعيد مع تحقق جنابة الأول (قوله ابصارونطق) هما غير منوبين على نية الإضافة لما بعد الثالث ولذلك عبر بعضهم باختيارات ومن ذلك ما لقطع رأسه وأقطع نصفين مثلا وصار بعد ذلك يتكلم فلانظر لكلامه ولا يعتبر وإن انتظم لأنه اتفقا ومنه ما حكى أن رجلا قد نصفين وصار يتكلم وطلب الاستقاء وسقى وما حكى أن رجلا قطع رأسه ووقع منه مثل ذلك وأنه لصق رأسه بيده فالتصق وحلت فيه الحرارة فعاش زمنا طويلا فلا يسقط القود عن قاطعه ويرث ماله ولا يعود إليه ونخرج زوجه عنه عصمته ولا يعدن إليه كما هو الوجه الوجه فراجع (قوله أقطع الأول يده الخ) قال الزركشي والقطعان من يد واحدة وكلام الشارح ظاهر فيه ثم قال ولا يقال إن فعل الثاني قطع أثر فعل الأول كالحز بعد القطع لا انتشار الألم إلى الأعضاء الرئيسية بالقطع الأول من القطعين أي مع نسبة الموت إليهما معا فلا يرد المشبه به فليراجع (قوله ولو لوقد مريضا) ولو بضرب يقتله دون الصحيح وإن جهل مرضه كما يأتي لأن جهله لا يبيح له الضرب فيجب القصاص عليه ولو عفا عنه وجبت دية عمد في ماله وفارق عدم لزوم القود فهاو كان به جوع سابق وجهله لأن الضرب ليس من جنس المرض ولذلك لو ضرب من به جوع ضرر باقتل مثله وجب القود ويؤخذ من التعليل السابق أنه لو أبيع له الشرب لنحو مؤدب لم يجب القود وهو كذلك ويلزمه دية عمد وقال ابن حجر دية شبه عمد (قوله بخلاف من وصل بالجنابة الخ) وهو المتقدم في قول المصنف وإن أنهاء الخ وذلك لوجود السبب فيه دون المريض ولو أنه مات جروح جنائته واسترحموا حتى مات فإن قال عدلان إن موته من الجنابة وجب القود والافلاشي فيه (فتنبه) من وصل إلى الحالة المذكورة لا يصح منه اسلام ولاردة ولا وصية ولا لعان ولا قذف ولا عقد كبيع ولا حل كعتق كإمير لكن لا تشريع زوجته في العدة ولا تنقض عدنها لو ولدت حيفا ولا تجب مؤنة تجهيزه ولا يجوز تجهيزه فلا يكفي غسله

حق الله تعالى وهذا حق الآذن [قوله فليس باكره] خالف في ذلك القاضي وتبعه ابن عبد السلام فلم ير الإبهام مسقطا لآلة الاكره قال ابن الرفعة وعليه فلا يجب القود على المكره بناء على اشتراط قصد العين .

(فصل) هو معقود لطريان المباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فيهما تقديم الأقوى والقسوية بين المتعادلين كذا قاله الزركشي . أقول وكأنه لم ينظر إلى ما في صدر الفصل لأنه مقدمة لما بعده [قوله إذا] قدره المكان الفاء في قوله فقتلان [قوله مذفان] هو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للفطين لأنهما ينقسمان إلى المذفق وغيره ولا يصح أن ينقسماهما إلى المذفق وغيره لأنه يفسد بذلك قوله الآتي والا فقتلان [قوله فقتلان] أي لأنه لا يمكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه [قوله عيش مذبح] عبارة الامام لو انتهى إلى سكرات الموت وبدت أماراته وتغيرت أفعاله لا يحكم له بالموت بل يلزم

(فليس باكره) فن قتله منهما فهو مختار لقتله فيلزمه القصاص له ولا شيء على الأمر غير الاثم (فصل)

إذا وجد من شخصين (مع فعلان مزهقان) للروح (مذفان) بالمهجمة والمهملة أي مسرعان للقتل (كحز) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أي غير مذففين (كقطع عضوين) مات منهما (فقتلان) فعليهما القصاص وإن كان أحدهما مذفقا دون الآخر فقياس ماسيائي أن المذفق هو القاتل كذا في الروضة كأصلها (وإن أنهاء رجل إلى حركة مذبح بأن لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالأول قاتل) لأنه صبره إلى حالة الموت (ويجز الثاني) لهتك حرمة ميت (وإن جنى الثاني قبل الانتهاء إليها فإن ذفق كحز يهد جرح فالثاني قاتل وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال) ولا نظر إلى سرية الجرح لولا الحز لاستقرار الحياة عنده (والا) أي وإن لم يذفق الثاني أيضا ومات المجنى عليه بالجنابتين كأن

أبجاءه وأقطع الأول يده من السكر (والثاني من الرفق) (فقتلان) بطريق السرية (ولو قتل مريضا في الفرج وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص لأنه قد بعث بعيش بخلاف من وصل بالجنابة إلى حركة مذبح)

ولا تصح الصلاة عليه ولا يجوز دفنه نعم تعتبر أفعال المريض من حيث الضمان مثلا ولا ينتقل ماله للوارث بخلاف الجريح فيهما فراجع .

(فصل) في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاءة في القتل وغير ذلك مما سيأتي (قوله قتل) أي مسلم أو ذمي استعنا به والاوجب القود (قوله مسلما ظن كفه) أي حرابته بمعنى أنه تردد في حرابته وعدمها كاسلامه أو ذمته فالمراد بالظن مطلق التردد هنا وفيما يأتي ويصدق في ذلك إن ادعاء (قوله زى الكفار) بكسر الزاى المجعلة أى عليه هيئة الحر بين لأنهم المراد وعلم بذلك أن ذلك ليس بردة خلافا لمن زعمه بدارنا ومثله تعظيم آلتهم بدارهم (قوله بدار الحرب) ومثله صفهم في دارنا لوجود المعنى فيه فهو هدر أيضا (قوله للعذر) أي بالتردد المذكور وخرج ما لو عهده حر بيا فبان مسلما فان قتله بدارهم فهو هدر بالأولى من الظن أو بدارنا وجبت دية شبه عمدا لا قصاص على المعتد كذا قالوه والوجه في هذه القطع بعدم وجوب القصاص فتأمل (قوله أو بدار الاسلام وجبا) أي وجب القصاص ان وجدت شروطه والافلاكية (قوله وفي القصاص قول أنه لا يجب) قال العلامة البرلسي محل هذا فيما لو عهده حرابته فان ظنها وجب القصاص قطعاً وصرح كلام المصنف والشارح خلافاً وهو الوجه وقد مرّت الإشارة اليه فراجع (قوله من عهده مرتداً) أو ظنه بالأولى (قوله أو ذميا) المراد غير حر في كافر (قوله أو ظنه قاتل أبيه) ولا يتصور فيه خلف العهد وخرج بما ذكره المولن أو عهده اسلامه فقتله ولو بدارهم ففيه القود قطعاً فان شك فيه وقتله بدارنا مطلقاً أو بدارهم وعلم مكانه فكذا في الاقهار وهذه مستثناة من عموم التردد السابق فتأمل فانه فيه نظر (قوله فالذهب وجوب القصاص) ينبغي تقييده بما تقدم في المسلم فتأمل (قوله وفيما عدا الأولى قول الخ) فالعبر عنه بالمذهب أحد القولين الموافق لطريق القطع في الجميع أصلاً وطردا (قوله بحث الرافعي الخ) فاجراء المصنف الطرق فيها نظراً لذلك البحث أو تعليلاً وهو الوجه إذ الرافعي ليس من أصحاب الوجوه (فتبينه) شمل ما ذكره المولن قاتل المرتد هو الامام وبه قال الخطيب وهو الوجه وخالفه غيره (فرع) لو ترس الحر بيون بمسلم فان قتله من علم اسلامه بدارهم وجبت الدية والافلاكية شيخنا الرملي فراجع مع ما سيأتي

(فصل) اذا قتل مسلماً ظن كفه) بأن كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لادية في الأظهر) للعذر والثاني عليه الدية لأنها تثبت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجبا) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) أنه لا يجب ونجيب الدية (أو قتل) من عهده مرتداً أو ذميا أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافاً فالذهب وجوب القصاص عليه وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي بجيشه في الأخيرة (ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لأن جهله لا يبيح الضرب

قاتله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المقدود اهـ هذا ولكن كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا وصرح بذلك جماعة من الأصحاب ولو ضرب مريضاً به إلى حركة المذبوح فظاهر أنه كالجريح

﴿ فصل قتل مسلماً ﴾

[قوله لا قصاص وكذا لادية في الأظهر] اطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقریب الجزم بوجوب الدية إذا علم أن فيها مسلماً أو قصد عين شخص يظنه كافراً وان انتفى الأمران فلا دية جزماً وان وجد أحدهما فلا دية على الأظهر ونفي الدية لقوله تعالى وإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة قال الرافعي رحمه الله تعالى من بمعنى في أي في عدوكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة لأنه أسقط حرمة باقته بدار الحرب ووجوبها لأن ظاهر حال من في الدار العصمة [قوله وفي القصاص قول] هذا القول قال الزركشي هو الأقرب لأن من خرج في دارنا على زى الكفار لا يرتاب في كونهم منهم . أقول فيه نظر لأن فرض المسئلة في الحر بين والذي في دارنا يظن أن يكون بأمان فاتجه وجوب القصاص عند تبين الاسلام [قوله من عهده مرتداً أو ذمياً] لو كان بدل العهد فيما ظن قال الرافعي فالمتجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين [قوله ولو ضرب مريضاً الخ] من نظائر المسئلة لو وطئ أجنبية يظنها أمته المشتركة أو سرق نصاباً يظنه دونه بل قالوا في هذه الأخيرة يقطع قطعاً وينبئ جربان خلاف القصاص فيها ومحله في غير المؤوب والافلاقص

في القتل اسلام أو أمان) في القتل الذي والمعاهد (فيهدد الحربي) لانتهاء الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيدكر في حق ذمي ومرتد (ومن عليه قصاص كغيره) فيلزم قتله القصاص (والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) لأنه لا تسلطه على المسلم (أو مسلم فلا) يقتل به (في الأصح) نظرا الى استيفائه حدا لله والثاني قال استيفاء الحد للامام دون الآحاد وفي الروضة قال القاضي أبو الطيب الخلاف اذا قتل قبل أن يأمر الامام بقتله فان قتل بعد أمر الامام بقتله فلا قصاص قطعا (و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون (والمذهب وجوبه على السكران) لتعديبه وألحق به من تعدي بشرب دواء من قبل العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب وفي قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذا بما تقدم في كتاب الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل صيا أو مجنونا صدق بيمينه ان أمكن

في الجهاد) قوله ويشترط لوجوب القصاص) ومثله الدية وانما قيد به لعطف ما بعده عليه الآتي (قوله) فيه حر في أي مطلقا والقيد بعده في المرتد (قوله ومن عليه الخ) جملة مستأنفة (قوله والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) وكذا ان قتله مرتدا أو زان محسن مثله والعلة قاصرة (قوله أو مسلم فلا) أي لا يقتل به مسلم غير محسن ولو زانيا ولا محسن غير زان وأخذ البلقيني بما ذكر أنه لا يقتل كافر غير محسن بقتله كافرا محسنا .

(تنبيه) شمل الزاني المحسن ما لو ثبت زناه باقراره وان رجع وحكم الحاكم بصلحه رجوعه وعلم القاتل بذلك وهو كذلك لسقوط حرمته (قوله نظرا الى استيفائه حدا لله) أي في الواقع وان لم يقصده بل وان قصد خلافه نظرا الى أن شأن المسلم أنه من أهل استيفائه ولذلك لو لم يكن من أهل استيفائه كذمي قتل به (قوله ومجنون) نعم ان تقطع جنونه وجنى حال إفافته وجب القود عليه ويقتص منه حال جنونه وسكت كغيره عن المغمي عليه والنائم والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمد في مالهما (قوله والمذهب الخ) كان الأولى التعبير بالأظهر أو المشهور را حدم الطرق كما أشار اليه الشارح (قوله لتعديبه) فالمراد به من سكر تعديا أما غيره فهو من أفراد من قبله (قوله كالمستثنى) وليس مستثنى حقيقة لعدم أدلة الاستثناء (قوله كالمجنون) يفيد أن محل الخلاف اذا وصل الى حالة الجنون والافيجب القود قطعا ولو اختلفا في أنه جنون أو سكر صدق القاتل بيمينه (قوله يوم القتل) أي وقته (قوله وعهد الجنون) ولو مرة وان طال عهدها ولو تعارض بينتان بجنونه وعقله تساقطا ووجب القود نظرا لحالة التكليف قاله شيخنا وغيره وفيه تأمل v بوجوب الدية فقط (قوله أنا صبي الآن) أي وأممكن فلا قصاص ولا يحلف وحيث سقط القصاص عن الصبي والمجنون وجب دية عمد في مالهما (قوله ولا قصاص) أي ولاديه (قوله على حربي) أي بلا أمان وان أسلم بعد ذلك أو كانت عاتته نابتة بخلاف ما مر في

[قوله وقيل لا] أي كالجوع جوعا لا يقتله وكان هناك جوع سابق جهله والفرق أن الضرب ليس من جنس المرض بخلاف الجوع فإنه من جنس الجوع السابق وأيضا الجوع يخفى بخلاف المرض السابق [قوله لوجوب القصاص] ولو قال لوجوب الضمان كان أولى بدليل قوله فيهدد ولكن الحامل على ذلك قوله بعد وفي القاتل وكذا قوله ومكافأة وقوله اسلام أو أمان مراده أن العصمة محصورة في هذين ويرد ضرب الرق على الأسير الوثني ونحوه لأنه داخل في الثاني [قوله به] أي الا أن يكون مثله [قوله في الأصح] أي سواء ثبت بالينة أو بالاقرار خلافا لما في التنبيه تبعه لما وردى من اختصاص ذلك بالأول ثم حاصل ما في الزركشي عدم الوجوب فيما لو قتله بعد الرجوع لاختلاف العلماء في محته ثم رأيت الأفرعى قال اذا قتله بعد العلم بالرجوع وجب القصاص قطعا [قوله بلوغ وعقل] أي ليدخل في أدلة القصاص ثم اذا وجب وطرا الجنون بعد ذلك استوفى منه حال الجنون ولو كان ثبوته باقراره (تنبيه) ينبغي أن يزيد وعصمة لماسياتي في الحربي [قوله أخذا بما تقدم] أي وهو انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف وما نقله في الروضة عن أصحابنا في الأصول من أنه غير مكلف وأن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر [قوله ولا يحلف] عبارة المحرر ولا يمكن تخليفه قيل وهي أحسن لاشعارها بالعلة [قوله على حربي] أي اذا أسلم بعد ذلك أو عقده ذمة ولو كان اسلامه بين جرحه وموت المجروح [قوله يجب القصاص على المعصوم] قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم مع بعض فسأقي قال والدليل حديث من اعتقل مسلما وقتله فهو به قود [قوله والمرتد] هذا العطف يقتضي أن المرتد لا يدخل في إطلاق المعصوم

وبه علة الاسلام في الثاني (ومكافاة) بالهمز من المقتول القاتل (فلا يقتل مسلم بذي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (و يقتل
 ذي به) أي بمسلم (و بذي وان اختلفت مله) كيهودي أو نصراني (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذي ذميا وأسلم
 الجرح ثم مات الجرح (١٠٦) فكذا) أي لم يسقط القصاص (في الأصح) للمكافاة وقت الجرح والثاني

ينظر الى المكافاة وقت
 الزهوق (وفي الصورتين
 أما يقتص الامام بطنب
 الوارث) ولا يفوض اليه
 حذرا من تسليط الكافر
 على المسلم (والأظهر قتل
 مرتد بذي) والثاني
 لالبقاء علة الاسلام في
 المرتد وعورض بأنه غير
 مقرر بالجزية (و بمرتد)
 والثاني لاذ المقتول مباح
 الدم (لاذ بمرتد) والثاني
 يقتل به لبقاء علة الاسلام
 فيه وعورض بما تقدم
 (ولا يقتل حر بمن فيه رق)
 لعدم المكافاة (ويقتل
 قن ومدير ومكاتب وأم
 ولد بعضهم ببعض)
 لتكافئهم بشاركتهم في
 الملوكية (ولو قتل عبد
 عبدا ثم عتق القاتل أو)
 جرح عبد عبدا ثم (عتق)
 الجراح (بين الجرح
 والموت فكك حدوث
 الاسلام) للذي القاتل
 أو الجراح فيما تقدم وهو
 عدم سقوط القصاص في
 القتل وكذا في الجرح في
 الأصح (ومن بضه حر
 لو قتل مثله لأقصاص وقيل
 ان لم تزد حرية القاتل)

الجرح لأن القتل فيه معلق بالبلوغ (قوله) وبقاء علة الاسلام) فهو ملتزم للأحكام حكما وليس له تأويل
 وبذلك فارق ما لو قتل باغ عادلا في القتال حيث يهدر (قوله) ومكافاة) وأصلها في اللغة المساواة والمراد بها
 هنا أن لا يزيد القاتل على المقتول بإيمان أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (قوله) فلا يقتل مسلم) ولو
 زانيا محصنا أو رقيقا (قوله) بذي) كغيره من الكفار أو لم تبلغه الدعوة بالأولى ولعله ذكره لرد على أبي
 حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه (قوله) وبذي) وبمعاهد ومؤمن وكذا يقال فيما بعده (قوله) وأسلم
 الجراح) خرج ملوا أسلم قبل الجرح ولو بدعواه لأنه المصدق فيها فلا قصاص وكذا لو أسلم بعد الرمي لم يجب
 قصاص أيضا كما يعلم مما يأتي من أن المكافاة تعتبر من أول أجزاء الجناية الى الزهوق (قوله) والأظهر قتل
 مرتد بذي) وبمعاهد كاسر ويقدم قتله قصاصا على قتله بالردة لأنه حتى آدمي فان عني عنه قبل موته قتل
 بالردة ولأرض ولادية للعاني لأنه لا يجب شئ منهما في مال المرتد على الراجح المعتمد الان عني بعد اسلامه
 (قوله) وعورض الخ) بل هو مردود لأن بقاء علة الاسلام فيه توجب زيادة في اهداره بدليل عدم محبة
 بيع مرتدة وعدم محبة تزويجها من كافر وشمل ذلك ما لو أسلم المرتد بعد جانيته وهو كذلك كما تقدم (قوله)
 ولا يقتل حر) ولو ذميا برقيق ولو مسلما خلافا لأبي حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه كاسر ودليل عدم
 القتل حديث لا يقتل حر بعد ما ورد بخلافه لم يثبت أو منسوخ أو مقيد (قوله) بمن فيه رق) ولو بالشك فلو
 قتل حر عبدا من ثلاثة أعبد عتق أحدهم مبهما وخروج الحرية للمقتول لم يجب قصاص وكذا الوشك في
 أنه حر أو رقيق نعم ان قتله بدارنا وجب القود وكذلك القبط (قوله) ومكاتب) نعم لا يقتل مكاتب بقتله عبده
 وان كان أصله على المعتمد نظرا للسيادة فيه (قوله) ومن بضه حر لو قتل مثله لا قصاص) والثالثة من حيث
 التبعض لا المقدار كما يدل له الخلاف المذكور وفي التساوي قال شيخنا الرمي يتعلق ربع الدية وربع القيمة
 بماله ور بهما برقبته وبذلك علم محبة ما أفتى به العراقي وغيره من أنه لو قطع من نصفه حر يد نفسه لزمه من

[قوله فلا يقتل مسلم بذي] نص عليه خلاف أبي حنيفة وغيره يفهم بالأولى وكذا حكم المسلم اذا
 قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به [قوله والثاني الخ] أي هو كما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد
 الجرح ومات ويجب بأن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا [قوله قتل مرتد بذي] أي لأن
 المرتد أسوأ حالا منه [قوله والثاني] قد يؤيد بعدم محبة بيع العبد المرتد للذي [قوله وبمرتد] فككون
 عصمته بالنظر الى اسلامه السابق وقد يقدح في قصر العصمة على الاسلام والأمان [قوله لاذ بمرتد]
 الخلاف في هذه بناء الفقهاء على الخلاف في عكسها وكما لا يقتل به لا يضمه [قوله يقتل به] أي وطلبه
 للامام [قوله وعورض] قال الزركشي منشأ الخلاف أن المرتد مهدر في نفسه أم معصوم عن غير المسلمين
 لأن قتله تصرف شرعي [قوله وغارض نافي القصاص الخ] مما يدل له اتفاقهم على أنه لو آل الأمر الى
 الدية وكانا نصفين تعلق ربع الدية وربع القيمة بماله ومثلها برقبته .

«فرع» شخص له عبيد ثلاثة أعنتق واحدا منهم ومات واحد وقتل واحد قبل موته يقرع بينهم
 فان خرج العتق لأحد الحيين فظاهر وان خرج على المقتول بأن أنه قتل حرا وكانت الدية لورثته قال
 القاضي ولا قصاص على ظاهر المذهب لأن الحرية لم تتمتع عليه وقت الموت بخلاف ما لو قال أنت حر قبل

على حرية المقتول بأن كانت قدرها أو أقل منها

(وجب) القصاص لأن المقتول حيثئذ مساو وأفاضل وعارض نافي القصاص بأنه لا يقتل بجزء الحرية و بجزء الرق جزء
 فرق بل يقتل بجمعه بجمعه حرية ورعا شالعا فيلزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع

جرح

(ولا قصاص بين عبد مسلم وحرمي) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل بالذمة والحر لا يقتل بالبدن ولا تجبر النفس في كل منهما
قيصته (ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) لحديث لا يقاد لابن (١٠٧) من أبيه صححه الحاكم والبيهقي

والبغت كالابن والأم كالأب
قياسا وكذا الأجداد
والجدات وان علوا من
قبل الأب أو الأم والمعنى
فيه أن الوالد كان سببا في
وجود الولد فلا يكون
الولد سببا في عدمه (ولا)
قصاص (له) أي الولد على
الوالد كأن قتل عتيقه
أوزوجة نفسه وله منها ابن
(ويقتل بوالديه) بكسر
الهمزة أي بكل منهما
كغيرهم (ولو تداعيا)
مجهولا فقتله أحدهما فإن
أخذه القاتل بالآخر
اختص أي الآخر لثبوت
أبوتيه (والا) أي وان
لم يلحقه به (فلا) يقتص
لعدم ثبوت أبوته وبعبارة
المرحور وغيره أن أخذه
بالقاتل فلا قصاص وفي
الروضة كأصلها لو أخذه
بغيرهما اقتص أي ان
ادعاه (ولو قتل أحد
أخوين) شقيقين (الأب
والآخر الأم معا) والمعية
والترتيب الآتي برهوق
الروح (فلكل) منهما
(قصاص) على الآخر لأنه
قتل مورثه (وبقدم)
للقصاص (بقرة) أحدهما
(فان اقتص) الآخر (بها)

قيمت لسيده (قوله) ولا قصاص بين عبد مسلم وحرمي وهذا تصريح بما هو معلوم من عموم كلامه المتقدم
كما حرت الإشارة إليه (قوله) ولا يقتل ولد) أي لا يقتل والدان علا بقتل ولده ولو منفيا بلعان على المعتمد
وينقض الحكم بقتله إلا أن الان أضجعه وذبحه كالبيضة لقول الامام مالك به حينئذ (قوله) ولا قصاص (له) أي
لو ورث الولد قصاصا على والده لم يقتص منه بل قال ابن الرضا ولا يرث القصاص أيضا لقارنه المسقط للسبب
(قوله) ولو تداعيا) هي من أفراد ما قبلها لا فائدة أن الأصالة تسقط القود وان ثبتت بعد ما لا جتهاد وتقدم
البينة على القاتل وان تأخرت عنه وعلى الانتساب بعد بلوغه أيضا (قوله) وان لم يلحقه به) سواء أخذه
بالقاتل أو بغيره أو لم يلحقه بأحد أو تحير فلا قصاص فهي أعم من عبارة المرحور وشاملة أيضا لما في الروضة ولو لمع
الشرط الذي ذكره الشارح فهي أولى من عبارتهما جميعا فتأمل (قوله) شقيقين) زاد في المنهج حائرين
وهو لا بد منه لدفع احتمال أن للأب زوجة أخرى غير أمهما وأحتمل شقيق ثالث لم يقتل مع أخويه فقول
المرسلي لم أفهم للتقييد به معنى غير مستقيم (قوله) معا) أي يقينا على الأوجه وقال شيخنا ولو احتملنا بأن شك
في المعية وفيه نظر لا احتمال السبق في كل منهما فلا قصاص عليه ولو علم السبق ورجى وقف الأمر إليه
ولا فالصلح فراجع (قوله) فلكل قصاص) فان عفا أحدهما اقتص منه دون الآخر (قوله) بقرة) أي
وجوباً في فعلها والتقديم بها (قوله) أحدهما) هو نائب فاعل يقدم وهو المقتص منه ولا ينافيه المبادرة
المذكورة لأنها قبل القرعة كما ذكره الشارح خلافا لما ذكره بعضهم فراجع (قوله) أرجعهما في الروضة
الثاني) أي تقديم البادى بالقتل للاقتصاص وهو المعتمد ولا يصح التوكيل لبطلانه بالموت وللإمام

جرح فلان لك يوم فاذا جرح ومات وجب القصاص وهذا الذي قاله حكاه الرافعي عن بعض الأصحاب [قوله] ولا
قصاص بقتل ولد [نقل الشافعي رحمه الله تعالى في ذلك الاجماع ومراده في الجملة والافتقار خلف مالك فيما لو ذبحه
كالثاة ولو قتل في قطع الطريق ففيه قولان حكاهما النووي رحمه الله ولو كان منفيا بلعان فلا قصاص بقتله
أي لأنه بصد أن يلحقه بالاستيلاء [قوله] وان سفل) لأنه حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيه السافل والعالي
كالارث وغيره كالنفقة [قوله] ويقتل بوالديه) لأن أخذ الأقتص بالأكل اقتصار على بعض الحق وعكسه
استفضال عن الحق قاله الماوردي [قوله] فقتله أحدهما) أي ولو قبل العرض على القاتل لجواز العرض
بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له إذ لو قتله فلا امر كذلك لأن شريك الأب يقتص منه
[قوله] اقتص) أي ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل ان يكشف الحال خلافا لماوردى وقوله أي
الآخر إشارة إلى أن اقتص مبنى للفاعل فيكون قوله الآتي فلان لا يقتصاص الآخر فقط لا مطلق القصاص
فلا بد ما قاله بن التراكح من أن عبارة المنهاج تقتضي أنه لو أخذه بغيرهما لا يقتص منه لأنه انما يتوجه اذا
كان اقتص مبنيا للجھول [قوله] لعدم ثبوت الخ) من هنا تعلم أنه لو رجع القاتل عن الاستعفاف اقتص
منه وان لم يلحقه القاتل بأحد من لوزوجت امرأتى العدة وأتمت بولده يمكن أن يكون من كل منهما فانها
كأنى قبلها الا في شيء وهو أن الجھود لا يبيد التني لثبوت النسب بالفراش فلا يسقط بالجھود [قوله] فلا
قصاص [تتمه] عبارة المرحور وان أخذه بالآخر اقتص [قوله] شقيقين) شرط الصحة قوله فلشكل
منهما القصاص على الآخر وبغير ذلك مما يأتي وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي [قوله] الآخر
جعل الفاعل فيهما ضمير أحدهما وجعله فيما هنا ضمير الآخر والصواب أن يقول بدل الآخر من

لومباردا) أي قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتل بحق) وهو الراجح (وكذا ان قتل مرتبا ولا زوجية)
بين الأب والأم أي فلشكل منهما القصاص على الآخر ويقدم له بالقرعة أو من ابتدأ بالقتل وجهان أرجعهما في الروضة الثاني
ولو جحد من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أو لا بد منه بالقتل فقتل الآخر

فظهر قتل (والا) أي وإن كانت زوجية بين الأب والأم (فعل الثاني فقط) القصاص لأنه إذا سبق قتل الأب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والأم وإذا قتل (١٠٨) الآخر الأم ورثها الأول فتنتقل إليه حصتها من القصاص ويسقط باقيه

قتلهما معا (قوله فعلى الثاني فقط) نعم قال البلقيني لو وجد مانع من تقديم أحدهما مع الزوجية كعدم إرثها أو بغيره كالدور فعلى كل القصاص منه كأن كان ولدان من أمته التي أعتقها في مرض موته وتزوج فيهما (قوله حصتها) وهي الثمن ويلزمه لورثة أخيه الباقي وهو سبعة أثمان الدية (قوله وسواء) أي في القتل وتوزيع الدية كما تصرح به عبارة المنهج (قوله ولا يقتل شريك مخطئ) خرج بالقتل القطع وسيأتي والمراد بالمشاركة نسبة الموت إلى فعليهما مع لا حقيقة المشاركة من وجود فعليهما معا كما يعلم مما بعده وشمل المخطئ نحو الأب في قتل ولده خطأ فيغلب جانب الفعل ومنه شريك صبي ومجنون لا يميز لهما لأن غيرهما عمده عمد كإمر ومنه شريك سبع أوحية كما في الأنوار وقيد شيخنا بما لا يقتل غالبا منها واعتمده مخالفا لما في حاشيته ولا يقتل شريكهما والوجه التعميم كافي الحاشية لأنه لا يميز لهما فلا يقال عمدهما عمد فتأمل (قوله بعد القطع) هو قيد لتسميته شريك قاطع لا للحكم بل هو عام شامل للعية والقبيلة ويمكن دخول المعية في كلامه بأن يكون المراد بعد الشروع في القطع فيشملهما ويعلم وجود القود في القبيلة بالأولى (قوله بعد جرح الدافع) فيه ما ذكر قبله ولو كان الثاني دافعا أيضا لم يضمن كالأول (قوله وفرق الخ) قد يقال لأحاجة لفارق لعدم الجامع إذ لا يشبه من لا يضمن أصلا بمن هو ضامن بالمال إلا أن يقال ذكر الفرق لإفادة القاعدة وهي أن من امتنع قتله لعني في فعله لا يقتل شريكه ومن امتنع قتله لعني في فعله أو لعني في ذاته يقتل شريكه ومنه ما للورميا مسلما في صف كفار وأحدهما عالم به دون الآخر فيقتل العالم لا الجاهل لعنره بالجهل وهو معنى في ذاته وأوليس في فعله ومنه ما لو أكرهه على رمي شخص ظنه المكروه بفتح الراء صيدا فيقتل المكروه بكسر الراء دون المكروه بفتحها لعنره كإمر ومن هنا يعلم أن الأولى في القاعدة أن يقال يقتل شريك من امتنع قتله لعني في فعله كما مر فتأمل (قوله أورث الخ) أي فالزهرق حصل بما يجب فيه القود وما لا يجوز فيه القود فهو من قاعدة اجتماع مقتض ومانع فغلب الثاني وليس ذلك في القاعدة الثانية لأن المانع فيها أمر خارج عما حصل به الزهرق فتأمل ثم اللازم للمخطئ حصته من دية المخطئ على أحدهما لأنه لا يصح تقدير الآخر مع قوله به فإن قيل قوله ويتقدم للقصاص معناه ويقدم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعا على المستوفى منه لا على المستوفى قلنا لكن ينقل الاشكال إلى قوله أو مبادرا فتأمل [قوله فلورثه] أي الآخر [قوله ورثها] أي فبث ثمن القصاص ويجب عليه لأخيه الذي قتل الأم سبعة أثمان الدية [قوله واستحق قتل أخيه] أي ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور ثلاثة أرباع الدية [قوله ويقتل الجميع بواحد] قال الزركشي بشرط أن يكون فعل واحد أو انفرد لقتل آه ويجب تقييده بما إذا لم يتواطأوا على أنه سيأتي في مسألة السياط الآتية اشتراط التواطؤ مع أن صورتها أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشي وفارق الجراح حيث لا يشترط فيها ذلك لأن الجرح يقصد به الهلاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل في التلف [قوله وعن جميعهم] هذا يفهم بالأولى [قوله ويقتل شريك الأب] خلافاً لآي حنيفة رحمه الله لما لو عفا أحد الشريكين وما للورميا ثم مات أحد الراميين قبل الإصابة [قوله بعد القطع] أفهم عدم القصاص في المعية والسبق وليس مراداً فيما يظهر [قوله بعد جرح الدافع] فيه نظر [قوله لأنه شريك من لا يضمن] عبارة غيره لأن من لا يضمن أخف حالا من ضمن المخطئ وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضموم [قوله بأن المخطئ شبهة في الفعل]

ويستحق القصاص على أخيه ولو سبق قتل الأم سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه (ويقتل الجميع بواحد) كان أقوه من شاق أو في بحر أو جرحه جراحات مجتمعة ومتفرقة (وللولى) العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار (الرموس) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فعل الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخش أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضعيفة لا تؤثر في الزهرق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها (ولا يقتل شريك مخطئ و) شريك (شبه عمد ويقتل شريك الأب) في قتل الولد (وعبد شارك حرافى عبد وذمى شارك مسلما في ذمى وكذا شريك حربى) في مسلم (و) شريك (قاطع قصاصا أو حدا) بأن جرح المقتول بعد القطع فأت منها (وشريك النفس) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فأت منها (و) شريك (دافع الصائل)

أي

بأن جرحه بعد جرح الدافع فأت منها (في الأظهر) والثاني لا يقتل في الصور المذكورة لأنه شريك لا يضمن كعبد المخطئ وفارق الأول بأن المخطئ شبهة في الفعل أورث في فعل الشريك

عاقلة واللازم في شبه العمد حصته من دية العمد على عاقلة واللازم لشريكهما حصته من دية العمد في ماله
 وظاهر كلامهم أن الدية موزعة عليهما نصفين وهو واضح إن استويا في الجناية كأن قطع أحدهما يده
 والآخر اليد الأخرى والا كأن قطع أحدهما يده والآخر أصبه مثلا فيذني أن يجب على كل واحد بقدر
 جنايته وقيل لو أوجبت جناية أحدهما قودا كأن قطع يده عمدًا وآخر يده الأخرى خطأ ومات بهما فلا قود
 في النفس وعلى الخطي نصف دية الخطأ ويقاد من العمد في اليد ولا شيء عليه من الدية فإن كان المقطوع عمدًا
 أصبا اقتص منه فيه ولزمه أربعة أعشار الدية كذا نقلوه فراجعوه وحرره فانه غير مستقيم (قوله ولو جرحه
 الخ) هذه من أفراد ما تقدم ذكرها لدفع توهم أن الشخص لا يسمى شريك نفسه (قوله في الأولى)
 وعليه فيها نصف دية مخففة على العاقلة ونصف دية مغلظة في ماله قال شيخنا الرمي مع قود الجرح إن كان كما
 قالوا وفيه نظر بما مر آتاهل هو سهو لأنه شريك خطي لما فيه من تضاعف الغرم فراجعوه والذي يتجه أنه
 مع قود الجرح إن قتل به لا غرم فيه كما تصرح به عبارة الخطيب وغيره وقد تقدم عن شيخنا فراجع وتأمل
 (قوله فيما بعدها) وعليه فيه ضمان جرحه حالة العصمة قودا أو مالا (قوله ولو داوى) هو مثال فالخياطة
 والسكى ونحوهما كذلك (قوله جرحه) خرج به ما لو داوى جرح غيره في المذنب يجب عليه القود
 وحده وعلى الأول ضمان جرحه من المال قاله شيخنا وظاهره عدم وجوب القود فيه وإن كان عمدًا
 وأمكن وفيه نظر فراجعوه وفيما يقتل غالبا وعلمه يجب القود عليهما والافدية شبه العمد عليهما كذا قاله
 شيخنا وفيه نظر والوجه أن على الأول ضمان جرحه من دية العمد وعلى الثاني حصته من دية شبه العمد
 إن لم يقتل غالبا وعلمه والافدية الخطأ فتأمل (قوله مذهب) ولو جاهلا بحاله (قوله فلاقصاص على
 جرحه) أي من حيث النفس ولاديه أيضا من حيث النفس ويلزمه ضمان جرحه فقط قودا إن علم المجرور
 الحال والافدية العمد فقول شيخنا على جرحه نصف دية شبه العمد فيه نظر فراجعوه (قوله فشريك
 جرح نفسه) أي جرحه شريك جرح نفسه فعليه القصاص كامر (قوله أمحها) أي الأوجه يجب
 أي القصاص على السكل إن تواطوا فإن حصل عفو عنهم وزعت دية العمد عليهم على عدد الضربات
 لأعلى عدد الرءوس وفارق الجراحات فيما مر بأن الضرب لا يقصده الإهلاك غالبا ولا يعظم تأثيره لكونه في
 ظاهر البدن ولو حصل العفو عن بعضهم فعليه ما يخصه بعدد ضرباته (قوله بخلاف الخ) أي إذا لم يتواطوا
 لأقصاص عليهم وعلى كل حصته من دية شبه العمد بعدد الضربات أيضا (قوله عن القاتل) أي واحتز
 بقوله وضرب كل واحد غير قاتل عمالو كان ضرب كل واحد قاتلا لو انفرد فعليه القصاص فإن وجد عفو
 أي فكان كالو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد [قوله فيه] أي في الفعل فالضمير فيه راجع
 لقوله شبهة في الفعل [قوله ١٤٠ خطأ] هو بدل من قوله جرحين [قوله وهو قاتل نفسه] سواء
 أعلم بحال السم أم لا وكما يفتي القصاص لاديه أيضا ولكن عليه قصاص الجرح أو رأسه [قوله
 لم يقتل] أي جزأ [قوله لقصد التداوى] هذا الوجه زيفه الروايات بأنه لا يعتبر قصد الفاعل بل
 كون الفعل ما يقصد به القتل غالبا ثم من تعليل هذا الوجه يستفاد أن محل الخلاف إذا قصد
 الإصلاح فلو استجمل لراحة نفسه مثلا فهو شريك قاتل نفسه قطعاً .

(فائدة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية [قوله حال السم] أي في غلبة القتل به وعدمه
 [قوله بخلاف الخ] قيده المتولى بما إذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو كالو حبسه في
 بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الامام لأصل المسئلة أن تكون جلة السياط بحيث يقصد
 بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الامع التواطؤ .

(فائدة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية [قوله حال السم] أي في غلبة القتل به وعدمه
 [قوله بخلاف الخ] قيده المتولى بما إذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو كالو حبسه في
 بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الامام لأصل المسئلة أن تكون جلة السياط بحيث يقصد
 بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الامع التواطؤ .

(فائدة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية [قوله حال السم] أي في غلبة القتل به وعدمه
 [قوله بخلاف الخ] قيده المتولى بما إذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو كالو حبسه في
 بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الامام لأصل المسئلة أن تكون جلة السياط بحيث يقصد
 بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الامع التواطؤ .

(فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين) في المسائل (التي) قتل) أخذ من الرافعي في الشرح (فلو قتل غير الأول) في الأولى (عصى ووقع) قتله (قصاصا للأول دية والله أعلم) ولو قتل غير من خرجت قرعته فظاهر أن الحكم كذلك .

فصل

إذا جرح حريا أو مرتدا أو عبدا نفسه فأسلم (الحربي أو المرتد) (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) من قصاص أودية اعتبارا بحالة الجنابة (وقيل تجب دية) اعتبارا بحالة استقرار الجنابة (ولو رماها) أي الحربي أو المرتد (فأسلم) (وعتق) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتبارا بحال الإصابة وقيسل لانجب اعتبارا بحال الرمي والخلاف مرثب في الشرح على الخلاف فيما إذا أسلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تفسير المصنف فيه بالمذهب أنك وقوله مخففة على العاقلة هو

فكاسر ولو اختلف ضربهم فلكل حكمه في القصاص والدية وقيد شيخنا وجوب القصاص في هذه من علم بضرب غيره وفيه نظر فراجع (قوله أو أشكل) هو عطف على مرثب دليل جمع المسائل بعده ولو عطف على ماتوا أو أريد بالمعية ما يشمل المحتملة لكان جائزا لكنه خلاف الظاهر (قوله فبالقرعة) وهي واجبة لقطع النزاع (قوله كذلك) أي يقع قتله قصاصا وإن أساء في هذه كالتي قبها أو لغيره الدية ولو قتل أولياء القتل أو بعضهم أساءوا وحصل لكل منهم بقدر حصته من عددهم وله المطالبة بما بقي فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث دية مقتوله من قدرها ولا قصاص عليهم لأن قتلهم بحق .

(تنبيه) الدية الواجبة يعبر في قدرها عن نفس المقتول لا القاتل كما سيأتي في العفو وتؤخذ من تركه الحر إن كانت والا في ذمته حتى يطالبه المجني عليه بها في الآخرة وفي رقبة الرقيق فإن مات فالمطالبة عليه في الآخرة أيضا (فصل) في تغير حال المجروح ومما به . ومسائله مبني على ثلاث قواعد أولها كل جرح وقع غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء ثانيا كل جرح مضمون في الحالين فالعبرة في قدر الضمان بالانتهاء ثالثا أن يعتبر في وجوب القودا المكافأة من أول أجزاء الفعل إلى الانتهاء وبقي حال رابع وهو عكس القاعدة الأولى أي أن كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال كالردة بعد الجرح كما يأتي (قوله جرح) أي معصوم حريا أو مرتدا وفي عكسه بأن جرح حربي أو مرتد معصوما عليه من مسلم أو ذمي أو مرتد وأسلم الجارح فلا شيء على الحربي ويجب على المرتد القودان عفا عنه فالدية (قوله هو أرجح الأوجه أنهادية خطأ) وهو المعتمد على وجه الوجوب الرجح هنا المبرعنه بالمذهب (قوله بالأول) وهو أنهادية خطأ على وجه الوجوب المرجح المتقدم بقوله وقيل تجب دية أي إذا قلنا بوجوب الدية على ذلك الوجه فنقطع

[قوله ومن قتل جمعا مرتبا] قد ذكر المصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد لثلاثتهم أن الواحد يكتفى قتله عن الجماعة .

(فرع) لو ضربه أحدهما خمسين سوطا ثم ضربه الثاني ثلاثة أسواط مثلا وهو عالم بالأول فعليهما القصاص وإن كان جاهلا فلا قصاص على أحد وإن انعكس الأمر فلا قصاص مطلقا لأنه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطؤ شرح الروض [قوله بين الترتيب والمعية] هما معتبران بالزهرق لا بالفعل [قوله عصي] هذا يفيد أن القرعة واجبة وهو كذلك [قوله وللأول دية] أي دية قتيله لادية القاتل .

فصل : إذا جرح الخ

محصل ما فيه بيان تغير حال المجني عليه بين الفعل والموت [قوله أو مرتدا] أي إذا لم يكن الجارح مرتدا مثله [قوله فلا ضمان] أي كافي قطع يد السارق إذا مات منه [قوله وقيل تجب] اعترض الزركشي بأن في كل مسألة طريقين أحدهما في الأولين وجهان وفي الثانية القطع بنى الدية وفي الثالثة القطع بانتي والثانية فيها قولان [قوله تجب دية] أي مخففة [قوله أي الحربي أو المرتد والعبد] معنى كلام الشارح أن أحد الأمرين من الحربي والمرتد جزء المتي والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو فانك إذا أردت تفسير المتي من قوله إذا جاء زيد وعمرفأكرمهما تقول أي زيد وعمرا ولا يصح أن تقول أي زيد وعمرا والله أعلم [قوله والمذهب الخ] فضيته استواء المسائل في الخلاف مع أن إيجاب الدية في عهد نفسه أولى لأنه معصوم بالكفارة كذا قال الزركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقيل تجب [قوله دية مسلم] أي حر [قوله بحال الإصابة] والرمي كالقدمة قال الزركشي يخرج من هذا التفسير طريقة قاطعة بالوجوب [قوله مخففة] يريد أن تعير المتي يفيد جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب

على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجزم به في الشرح الصغير (ولو ارتد المجروح ومات بالسراية فالنفس هدر) أي لا يجب لها شيء (ويجب قصاص الجرح) كاللوحمة وقطع اليد (في الأظهر) اعتبارا بحالة الجنابة والثاني يعتبر حالة استقرارها (يستوفيه قريه المسلم) للثني (وقيل الامام) لأنه لا وارث للرتد (فان اقتضى الجرح (١١١) ملاوجب أقل الأمرين من أرشه

وبدیه) للنفس (وقيل) الواجب (أرشه) بالغ ما بلغ في قطع اليد نصف الدية وعليهما وفي قطع اليدين والرجلين دية على الأول ودبتان على الثاني (وقيل) هو (هدر) تبعا للنفس لا يجب به شيء وعلى الوجوب فالواجب في لا يأخذ القريب منه شيئا (ولو ارتد ثم أسلم فلت بالسراية فلا قصاص) لتخلل حالة الأهدار (وقيل ان قصرت الردة وجب) القصاص ولا يضر فيه تخللها (وتجب الدية) على الأول لو قوع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزيعا على حالي العصمة والأهدار وفي ثالث ثلثها توزيعا على حالي العصمة وحالة الأهدار والاقوال فيها اذا طالت الردة فان قصرت وجب كل الدية قطعا وقبل هي في الحالين (ولو جرح) مسلم (ذميا فأسلم أو حر عبدا فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) لأنه لم يقصد

بأنه دية خطأ ولعل هذا توجه آخر لتعريف المصنف بالمذهب وان سكت عنه الشارح أي اذا قلنا بأن الدية مخففة على وجه الوجوب الراجح في مسائل الرمي هنا فتنقطع بأنها كذلك على وجه الوجوب المرجوح في مسائل الجرح السابقة فالمعبر عنه بالمذهب أحد الوجهين في وجوب الدية وعدمه وعذره في التعبير به ترتب الخلاف وأحد الأوجه الثلاثة في كونها مخففة أولا ولم يذكروا الشارح عذرا في التعبير به فيها اما اكتفاء بالعذر الأول أو لعدم محته هنا لعدم قطع الامام والغزالي في المسئلة السابقة لاقى هذه لأن ترتيب الخلاف فيهما بعكس الأول ويمكن كونه توجيها كما مررت الاشارة اليه فتأمل (قوله ومات بالسراية) فان اندمل جرحه ولم يمت فله الاستيفاء بنفسه فان مات قبله فلوارثه (قوله ويجب قصاص الجرح) فان وجب مال وقب كفية أمواله (قوله يستوفيه قريه المسلم) وهو وارثه لولا الردة وله العفو على مال كما يأتي وينظر كماله فان لم يكن وارث فلامام القود والعفو (قوله وعلى الوجوب) أي وجوب المال ابتداء أو بعضه يكون فينا (قوله ولو ارتد) أي المجروح وحده أو مع الجراح معاون عادا الى الاسلام معا فلا قصاص على الوجه الوجيه وقول شيخنا الرمي ببقاء القود في الثانية فيه نظر لمخالفته للعلة وللقاعد السابقة اذ ليس معنى المكافأة المساواة كما توجه بل عدم نقص المقتول عن القاتل بواحد مما مر فتأمل (قوله وتجب الدية) وهي دية عمد حالة في ماله (قوله والأقوال) أي الثلاثة من وجوب كل الدية أو ثلثها أو نصفها (قوله وقيل هي الخ) أي الأقوال المذكورة ولو قال المصنف وتجب الدية وان قصرت زمن الردة على المذهب لكان أنسب (قوله وتجب دية مسلم) أي مغلظة حالة في ماله (قوله وهي لسيد العبد) فهو يطالب الجاني بها لا بقيمته لكن لو دفع الجاني القيمة وجب على السيد قبولها وان كانت الدية عند الجاني (قوله فالزيادة) أي على قيمة العبد من الدية لورثته بالقرابة الخاصة وهذه على العكس فيما لو جرح ذميا ثم استرق كما مررت الاشارة اليه (قوله ولو قطع الخ) أي فالذي مر في جرح لا مقداره (قوله الواجبة) قال العلامة البرلسي كالزكشي

[قوله على وجه الوجوب] هو قول المتن وقيل تجب دية [قوله ولو ارتد] هذا عكس ما تقدم [قوله أي لا يجب لها شيء] كما لو قتل في هذه الحالة وأولى [قوله والثاني يعتبر حالة استقرارها] وذلك لأن الجنابة قد صارت نفسا فكما لا شيء في النفس بثلث الجراحة والنفس هنا مهتدة فلو أدرجنا لأهدارنا جعلت الردة قاطعة قائمة مقام الاندمال [قوله ولو ارتد] هذه الحالة متوسطة بين ماسلف [قوله تخللها] لأنه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية ورد بأن السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فأنهضت الشبهة [قوله ولو جرح الخ] هذه في الحقيقة نظير التي ابتدأ الفصل بها لكنها تافرقها من حيث ان المجروح مضنون في أول الأمر [قوله فليسيد الأقل الخ] فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو أرش الجنابة على ملكه وما زاد في حال الحرية لاحقه فيه وان كانت الدية أقل فما نقص عن نصف القيمة نقص بسبب من جهته وهو الاعتناق [قوله الواجبة] مستتركة [قوله ونصف قيمته] احتراز عن قيمة النصف [قوله وفي قول الخ] الذي ظهر لي أن هذا الوجه لا يتجه غيره قياسا على المسئلة قبله والافاق الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على كون الارش هنا مقترنا وفي الأولى غير مقدر فليتأمل [قوله بأن بقدره موت المقطوع]

بالجنابة من يكافؤه (وتجب دية مسلم) لأنه في الابتداء مضمون وفي الانتهاء حر مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته أو نقصت عنها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لأنها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبد فعتق ثم مات بسراية فلا سيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) أرش اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع (وفي قول الأقل من الدية وقيمته) لأن السراية حصلت بمضمون السيد فلا بد من النظر إليها في حقه بأن يقتصر موت المقطوع رقيقا

معهم بأن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان كانت للدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الجاني غيرها ومن اعتاق السيد جاء النقصان (١١٢) وإن كانت أكثر من ذلك فلا زيادة لورثة المقتول كما تقدم وإن كانت

ساوية له فظاهر (ولو قطع يده فمقتل جرحه آخر) كأن قطع أحدهما يده الأخرى والآخر رجله (ومات بسرانهم) أى بسراية قطعهم (فلاقصاص على الأول إن كان حرا) لعدم الكفاءة (ويجب على الآخرين) لوجودها والسيد على الأول أقل الأمرين من ثلث الدية وأرض القطع في ملكه وهو نصف القيمة وفي قول الأقل من ثلث الدية. وثالث القيمة

(فصل - يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء كاليد (وبسرح) بضم الجيم (ماشرط للنفس) من كون الجناية عمدا وعدوانا والجاني مكافئا لمازما والمجنى عليه معصوما (ولو وضعوا سيفا على يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا) بشرطه (وشجاج الرأس والوجه) بكسر الشين جمع شجة بفتحها (عشر حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلا) نحو الخدش (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم أوله أى تدمى الشق من غير سيلان الدم وقيل معه

لامعنى له انتهى وفيه نظر فراجع (قوله ويجب) أى القود على الآخرين فإن وجد عفو وزعت الدية أثلاثا فعليهما ثلثاها للورثة وعلى الأول ثلثها يأخذ السيد منه الأقل منه ومن أرض جنائيه وهو نصف القيمة وما زاد للورثة أيضا ولو جرحه الأول أيضا بعد العتق فالسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة (فتفيه) لولم يمكن وارث أخذ السيد الزائد أيضا بالولاء لأنه الوارث الآن (فصل) فَيَايَعْتَبَرُ فِي قُودِ الْأَطْرَافِ وَالْجَرَاحَاتِ وَالْمَعَانِي وَمَا بَعَهَا (قوله يشترط لقصاص الطرف) ولو طرف عبد المسكاتب خلافا للبقين نعم قد يوجد قصاص النفس حيث لا يوجد قصاص الطرف كالمقطع حديد عبد ثم عتقه سيده ثم مات سراية وكفى لشل بعض الأعضاء فإنه يقتل السليم بالأشل ولا يقطع به ولا يشترط في القتل الانضباط بخلاف الطرف فتأمله (قوله بفتح الراء) وهو بسكونها للبصر (قوله بضم الجيم) وهو بفتحها نفس الفعل أو محله والمعاني كالجرح (قوله معصوما) ومكافئا أيضا (قوله وضعوا) أى كلهم أو بعضهم أو غيرهم (قوله سيفا) مثله كل محدّد يقطع ومنه منشار تجاذبوه فان أمسك بعضهم عن الجذب عند جذب غيره فلا قود وبهذا يجمع التناقض (قوله وتحاملوا) أى كلهم فقط (قوله عليه) أى السيف (قوله دفعة) بفتح الدال المرة وبضمها ما ينصب من مطر أو أمانه مرة وكل صحيح هنا وخرج بهما لوتيميز قتل بعضهم فلا قصاص على واحد منهم ويجب على كل حكومة تليق بفعله ويجب بلوغ مجموع الحكومات يد اليد على المعتمد وفارق وجوب القصاص في الجراحات بأنه لا يقال هنا إن كل واحد منهم قطع يدا (قوله وشجاج الرأس والوجه) اضافتهما لبيان الواقع لأنه في غيرهما يسمى جرحا لاشجة وأما الاسماء الآتية من الحارصة وما بعدها من العشر فلا يختص بالرأس والوجه (قوله عشر) من حوص القصار التوب شقه وتسمى قاشرة أيضا (قوله وقيل معه) وتسمى حينئذ دامة بمهمات وبه مع القاشرة تكون الاسماء اثني عشر اسما (قوله ومتلاحة) تفاؤلا بالتحامها (قوله وسمحاق بكسر السين) مأخوذ من سحاق البطن وهو الشحم الرقيق فيها ويقال لها لاطية وملطاة وملطة وبذلك تكون الاسماء خمسة عشر (قوله وتسمى الجلدة به) وكذا كل جلدة رقيقة (قوله تظهره) بمعنى تصل اليه ويعلم وصولها اليه أى بقدر موته حرا وموته رقيقا ونوجب للسيد أقل العوضين [قوله ويجب] أى القصاص قطعاً وكذا النفس على الأصح [قوله لوجودها] ولا يضرها شركة الأول كما في شركة الأول

(فصل يشترط لقصاص الطرف) دليل القصاص فيها قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط ماشرط للنفس من كون الجناية عمدا الخ فلا أن الشرع معان بصيانة النفوس أعنى فاذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ وشبه العمد ففيها دونها أولى ولو قال يشترط لقصاص مادون النفس لشمّل المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السلمية لا تقطع بالسلاء والكمال الأصابع لا تقطع بناقصتها ولو قتل لقتله لأن قصاص النفس لصيانة الروح وقد استويا فيها والشلل والنقصان لا يخلانها وقصاص الطرف لصيانته وقد تفاوتا فيه اه قال الغزالي هو يفارق النفس في شيئين أحدهما أن قصاص النفس يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنائيتها الانضباط بخلاف مادون النفس .

(فرع) لو قتل السيد مكاتبه فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا يلغزه [قوله قطعوا] كالنفس [قوله عشر] الدليل على ذلك الاستقراء [قوله أى تظهره] أى بحيث يصل اليها ما يوضع في الجرح وإن لم ير العظم (وباضحة) بموحدة ومججمة ثم مهملة (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحة) بالمهملة (تغوص فيه) أى اللحم [قوله] ولا تبلغ الجلدة بعده (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملتين (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وتسمى الجلدة به أيضا (وموضحة توضع العظم) بعد خرق الجلدة أى تظهره (وهاشمة تهشمه)

أي مكسره (ومنقطة) بالتشديد (تنقله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (ومامومة) بالهمز (تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به المسماة أم الرأس (ودامة تخرقها) وتصل الدماغ وهي، مذقفة عند بعضهم والعشر تصور في الجبهة كالرأس ويتصور ما عدا الأخيرين منها في الخد وفي قسبة الأنف واللحي الأسفل (١١٣) (ويجب القصاص في الموضع فقط) لتيسر ضبطها

بفتح غزير مثلاً (قوله تكسره) ولو بلا انفصال ولا إضاح (قوله تنقله) بضم أوله وكسر القاف المثقلة وقيل بفتح أوله وضم القاف المخففة وهو لا يناسب اسمها المذكور وإنما يناسبه لو قيل لها ناقلة والمراد بنقله إزالته عن محله ولو بلا همز ولا إضاح (قوله الدماغ) وهو الدهن المجتمع في داخل تلك الخريطة . (ففيه) علم بما ذكر أنه اجتمع في الرأس اثنا عشر اسماً للمسميات ستة متلاصقة مع بعضها فالجلد اسم لما نبت فيه الشعر المحلوق والاحم اسم لما تحته والسمحاق واللاطية والملطاة والملطاة اسم للجلدة التي تحته والقحف والعظم اسم لما تحته وأم الرأس والخريطة وآلة بالمد اسم للجلدة التي تحته والدماغ اسم للدهن فيها (قوله عند بعضهم) وسيأتي أنه مردود (قوله وفي الخد) وكذا في سائر البدن (قوله لا مكان الخ) ورد بأن الامكان لا يكفي بل لابد من التيسر كما سيذكره (قوله أو أذن) وكذا حشفة ولسان وشفة واطارها وهو المحيط بها الاطار الدبر لعدم ضبطه وعليه يحمل ما في الروضة إذ الاطار ما أحاط بغيره كما في الصحاح (قوله ولم يفته) بأن بقي زيادة على الجلد ولم يلتصق بجمرة اللحم بعد فان التصق بها وجب حكمه فقط وان بقي الجلد فقط أوفضه وجب القصاص قطعاً وان عاد والتصق (قوله وقول الخ) هو مبتدأ خبره لا يضر لأنه لا تلازم بين الأرض والقصاص فان الأصبع الزائدة فيها القصاص فان لم يجب فحكمه لأرض والجانقة فيها الأرض دون القصاص (قوله بالجزئية) لا بالمساحة اثلا يلزم أخذ عضو كامل ببعض عضو وسيأتي فيه كلام (قوله مثله) أي الى قدر ما بقي من الجلدة المعلقة ثم يفعل ما هو الأصلح لنفسه بقول أهل الخبرة من إبقائها أو عدمه ويجب إزالة المتحتم بعد إنباته لاقبلها ولا قود بقطع ذلك المتحتم (قوله أصل غدد) وهو مشقوق الورك (قوله ومنكب) هو مجمع ما بين العضد والكتف (قوله فلا يجب) ان لم يمت الجني عليه والواجب لأن النفس مستوفاة نعم ان قال ان لم يمت لم يقتله لم يكن منها (قوله وقال أهل البصر) أي عدلان من أهل الخبرة وأوجب بأن ذلك تخمين والجراحات لا تكاد تنضبط قوة وضعفاً (قوله تعويرها بالعين المهملة) أي فلا يتوقف على فقها بالفضل (قوله وقطع أذن الخ) هذا معلوم مما قبله الا أن يقال لا تلازم بين البعض والكل (قوله أي جلدتي البيضتين) فسر الأنثيين بذلك لأنه معناه لغة وليناسب التعليل المذكور الشامل

[قوله ويجب القصاص في الموضع] أي ولا ينظر الى غلظ ما فوقها من اللحم ورقته كالعضو الكبير الصغير [قوله لا مكان ضبطه] هذا مردود فانا نعتبر المائلة بالجزئية لا بالمساحة والا لأدنى الى أخذ موهجة بمتلاحة واذا كان كذلك فكيف ينتهي الى غاية العظم لتنضبط بالجزئية [قوله وما بعد الموهجة] محله اذا لم يكن مع الذي بعدها إضاح والافله أن يوضح ويأخذ باقي الأرض كما سيأتي [قوله أو قطع] قيل الأحسن شق [قوله لا يضر] أي كما أن اليد السلاء والأصبع الزائدة فيهما القصاص بمثلهما وان لم يكن فيهما أرض مقدر [قول بالجزئية] أي لا بالمساحة كما في الموهجة تقدر بالمساحة [قوله والثاني يمنعه] أي ويجعله قدر المتلاحة مثلاً [قوله فلا يجب على الصحيح] نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الأرض كما سيأتي [قوله أهل البصر] أي عدلان منهم [قوله وقطع أذن] ولوردها في حرارة اللحم فالتصق [قوله بفتح الجيم] وحكى كسرهما أيضاً وهو غطاء العين من فوق وأسفل [قوله أي جلدتي البيضتين] عبارة الزركشي هما البيضتان وجعل الخصيتين تفسيراً للجلدتين

(١٥) - (قلوبى وعبره) - رابع)
مثل تلك الجائفة وجب لأن الجائفة هنا تامة لا مقصودة (ويجب القصاص (في فقه عين) أي تعويرها بالعين المهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكر وأنثيين) أي جلدتي البيضتين

لأن لما نهلت مضبوطة
(وكذا ألبان) فتش
لمحزة متى ألبه وهو
من النوادر وهما موضع
القدود (وشمران)
بضم الشين حرفا الفرج
(في الأصح) لما ذكر
فالثاني قال لا يمكن
استيفاءها الا بقطع غيرها
والخلاف جار في الشفة
والسان بضم السين ولا قصاص
في كسر الظلام لعدم
الوثوق بالمائة فيه (وله)
أي الجني عليه (قطع)
أقرب مفصل الى موضع
الكسر وحكومة الباقي
وه أن يصفو ويعدل الى
المال كافي الروضة كأصلها
وظاهر من ذكر القطع أن
مع الكسر قطعاً ومن ذلك
قوله بعد ولو كسر عضده
وأبانه الى آخره المشتل على
زيادة (ولو أوضعه وهشم
أوضح) الجني عليه (وأخذ
خسة أجرة) أرض المشتل
(ولو أوضح وقل أوضح)
الجني عليه (وله عشرة
أجرة) أرض التثقل
المشتل على المشتل (ولو
قطعه من الكوع فليس له
القطا أصابعه فإن فعله عزز
ولا هزم) عليه لأنه يستحق
الكلب الجلة (والأصح أن
له قطع الكف بعده)

لها ولأن شرط وجوب القصاص في البيضتين قطع جلدتهما سواء قطعتهما معهما أو وقتنا بأنفسهما
بعده والافيهما دية لا قصاص وكذا نودقهما كما قاله الرازي وبما ذكر علم أن إطلاق الأثنين على
البيضتين مجاز للجاورة وأنه مشترك وصريح كلامه الآتي يدل عليه (قوله وهو) أي مشاهما مع
حذف الفوقية الخالف للقباس وإن كان هو الأوضح كما قاله الجوهري (قوله موضع القدود) بن الظهور
والفخذ (قوله بضم الشين) أي هو الفصيح وفتحها اسم لشفرى العين (قوله بضعف) أي فهو كالصم
فربلتفت اليه المصنف (قوله لعدم الوثوق الخ) فإن أمكن وجب كافي السن على المعتمد بأن تفسر بمشتر
مثلا وهو بنون بعد الميم أو تحتية أو همزة (قوله أقرب مفصل) بفتح الميم وكسر المهملة وإن تعدد
كان كسر عظم الكوع فله لقط الأصابع قاله ابن حجر وابن عبد الحق وسيأتي ما فيه (قوله وظاهر الخ)
هو جواب عن اعتراض على المصنف بأن الكسر في الجني عليه ليس فيه إبانة ولا يجوز قطع عضواً جاني
بدونها وبأن ما هنا مكررمع ماسيأتي وقرير الجواب أن يقال إن قطع الجاني يعلم منه أن الكسر
في الجني عليه مشتمل على الإبانة فلا حاجة للتصريح بها وأن ماسيأتي فرد من أفراد ما هنا مشتمل
على زيادة كقطع المفصل الأبعد فلان تكرار فتأمل (قوله المشتمل على المشتل) أي بالفعل وقول
بعضهم غالباً غير مستقيم مالم يرد به ذلك ولولم يشتمل عليه لزمه خسة أجرة فقط أرض التثقل وحده
وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد أو مؤول ولو أوضح وأتم أوضح وأخذ ما بقي من أرض
المأومة وهي ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث بغير لأن فيها ثلث الدية كما يأتي ومعنى أوضح فيما ذكر
استحقاق الإيضاح فلا ينافي ما يأتي أنه يوكل فيه وأن له العفو عنه (قوله من الكوع) أي مفصله
وهو العظم الذي يلي الإبهام الى المفصل ويسمى الكعك أيضاً وما يلي الخنصر يسمى الكرسوع
وما بينهما يسمى الزدغ بالجملة آخره وما يلي إبهام الرجل يسمى البوع وأما الباع فهو مد اليدين
بيننا وشمالاً ولذلك يقال للجني لا يعرف كوعه من بوعه ونظم بعضهم ذلك بقوله :

وعظم يلى الإبهام كوع وما يلي الخنصره الكرسوع والرسغ ماوسط

وعظم يلى إبهام رجل ملقب ببوع نخذ بالعلم واحذر من الغلط

والأربعة مضمومة الاول (قوله فليس له النطاق أصابعه) أي ليس له النطاق شيء منها ولو أتملة فهو مفرد
مضاف فيم (قوله فإن فعله) أي اللقط ولولا أصبح عزروان عفا عن الباقي ولو قبل اللقط (قوله والأصح أن
له قطع بقية الكف بعده) أي لا طلب حكومة قد خولها في قطع الأصابع كالوقوفه فقطع رجله أو يديه ثم أراد

[قوله مضبوطة] أي وكانت بمنزلة الأعضاء التي لمفاصل [قوله بضم الشين] أما بالفتح فهو ذهب العين ثم
حكى القتيبي هنا أيضاً [قوله والخلاف جار] يريد ليس الخلاف مختصاً بما بعد كذا كما ترجمه العبارة فم هو
خلاف غير هذا الخلاف [قوله وله قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي] خالف في ذلك أبو
حسيف رحمه الله تعالى نظراً الى أنه لا يجمع بين القدود والمال ونظر الشافعي رحمه الله تعالى الى أن ذلك أقرب الى
المائة وأيضاً لو منع من ذلك لاتخذ الناس ذريعة الى القصاص في الأطراف [قوله ومن ذلك الخ] جواب
عما يقال هذا يضي عما يأتي [قوله من الكوع] هو العظم الذي في مفصل الكف وما يلي الإبهام وما يلي الخنصر
كرسوع والبوع هو الذي عند أصل الإبهام من كل رجل وقال صاحب تقييد السنان الكوع رأس الزند مما
يلي الإبهام والباع ما بين طرف يدي الإنسان أو أحدهما وبيننا وشمالاً [قوله والأصح أن له الخ] استشكل
هذا بما قلناه فيما لو قطع من نصف الساعد وأراد اللقط فإنه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضاً
أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حقه وهو موضع الجنابة فلا يقاس بغيره لا يستشكل

اليدين (قطع من المرفق) لأنه أقرب مفصل إليه (وله حكومة الباقي فلا طلب الكوع) لقطع (ممكن) منه (في الأصح) لجزئه عن محل الجناية ومساخته والثاني لا يحدوله عما هو أقرب إلى محل الجناية ولو قطع من الكوع على الأول فله حكومة الساعد مع حكومة المرفق من العضد (ولو أوضعه فذهب ضوؤه أو فذهب ذهب الضوء) فظاهر (والأذهب بأخف يمكن كتقريب حديدة بمحاة من حدقه) أو وضع كافر فيها (ولو لطمه لطمه فذهب ضوؤه غالباً فذهب لطمه مثلاً فإن لم يذهب أذهب) بالمعالجة كما ذكر (والسمع كالبصر يجب القصص فيه بالسراية) في الأصح لأن له محلاً مضبوطاً (وكذا البطش والنوق والشم) يجب القصص فيها بالسراية (في الأصح) لأن لها محلاً مضبوطاً ولأهل الخبرة طرق في إبطالها والثاني يقول لا يمكن القصص فيها (ولو قطع أصبعاً فتأكل غيرها) كأصبع أو كفه (فلا قصاص في التأكل)

الضروع النفس على الدية لم يجب له شيء بالعمول لأنه استوفى قدرها كذا قالوا وفيه نظر لما سيأتي أن حكومة الكف تدخل في دية الأصابع لأن قطعا والقياس المذكور لا يصح لأنه لا يمكن الزيادة في القتل على دية النفس (قوله) لأن من مستحقه أي مع وصوله به إلى تمام حقه فلا رد ما يأتي (قوله) ممكن منه في الأصح هو العتد وخرج بالكوع والمرفق ما لطلب لقط الأصابع فلا يمكن إلا من لقط أصبع فقط لتعدد الجراحة فإن لقط أكثر منها عزز كأمير عن ابن جبر وابن عبد الحق بتعذر مفصل أقرب هناك بخلافه هنا وفيه نظر مع العلة المذكورة فراجع (قوله) وله حكومة الساعد أي مع حكومة الباقي من العضد السابقة فلو طلب حينئذ القطع من المرفق لم يمكن منه لتعدد القطع مع عدم وصوله إلى تمام حقه قال بعضهم والضابط لذلك أن من أخذ مسمى اليد امتنع عليه القود والأفان وصل بالقيود إلى تمام حقه ممكن منه والأفان .

(فتفيه) لو جنى عليه بقطع من المرفق فطلب القطع من الكوع أو لقط الأصابع ولو أصبعاً واحدة لم يمكن منه لقتونه على استيفاء تمام حقه فلو قطع منه أو لقط الأصابع عزز وليس له طلب قطع الباقي ولا حكومة له لأنه استوفى ما يسمى بدماغه بضمير كذا قاله شيخنا فأنظر مع ما مر (قوله) ضوؤه هو بفتح الصاد وضوؤها هذا خروج في وجوب القود في المعاني ومنها الكلام وسيأتي اللبس ولم يذكر كونه دخولاً في البطش فإن أمكن زواله وحده وجب فيه القود خلافاً للظاهر ومنها العقل وسيأتي ولا وصول إلى القود فيه للاختلاف في عمله ولا وصول إلى زواله بالسراية (قوله) أو فذهب (قوله) ابن جبر بالشرط المذكور في اللطمة وسيأتي (قوله) لطمه مثله أي أن زال الضوء من عينه جميعاً أو من أحدهما وقال أهل الخبرة إن اللطمة تذهب ضوؤها فقط والامتنع اللطم ووجب المعالجة فإن لم يمكن أضافاً إليه كالممكن إذا ذهب الضوء بالإذابة الحدقة وخرج باللطمة الموضحة فله استيفاءها مطلقاً خلافاً لابن جبر في التسوية بينهما وإن تبعه شيخنا في شرحه وخرج بهما نحو الماشية فيمتنع مطلقاً ويرجع للمعالجة كما مر (فائدة) الحدقة اسم لسواد العين كله والنظر اسم للسواد الأصفر في وسطه والمثاق اسم للسواد واليباض جميعاً (قوله) والسمع كالبصر صريح بذلك أنه لا خلاف في وجوب القصص فيه كالبصر لكن قال ابن الرقعة إن نص الشافعي وقول الجمهور أنه لا قود فيه قال وهو المذهب وضعفه (قوله) فتأكل أو شل (قوله) فلا قصاص في التأكل بل فيه دية مغلظة في

بما لو قطع من المرفق فاقصص من الكوع فإنه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لأنه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكومة (قوله) ممكن [فلو أراد بعد ذلك القطع من المرفق لم يمكن قيل ويشكل تمكنه من قطع الكف بعد لقط الأصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية التي على قول المتن والأصح أنه] (قوله) أو فذهب غير الموضحة مثلاً وإنما خصها الثلاثيهم ابتدأ به فيها كذا في الزركشي ومراده مثله أي أن الضوء الذاهب بها يجب فيه القصص والأفان زال بالشم لا يهشم والثاني لا وعليه جماعة من الأصحاب [قوله] أو فذهب [أنما شرع القصص في المعاني لأنه يمكن استيفاءها بالجناية على عملها فكانت كالروح] (قوله) من حدقه الحدقة هي السواد الأعظم الذي في العين والأصفر الناظر والمثاق شعاع العين الذي يجمع السواد واليباض ذكره ابن قتيبة [قوله] لطمه مثلاً لا يشكل هذا بما لو هشمه فذهب ضوؤه فإنه لا يهشم بل يعالج بعد ذلك فإن الفرق لا فتح وإن كان هذا وجهاً استحسنته الشيخان [قوله] وكذا البطش هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والنوق بها على الفم والشم بها على الرأس [قوله] بها أي بالسراية .

بالسراية وخرج فيه القصص من ذهاب الضوء بها وخرج بأن الضوء ونحوه من المعاني لا يباشر بالجناية بخلاف الأصبع ونحوها من الأجسام فيقتصد بعمل الضوء مثلاً نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلاً غيرها .

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) وغير ذلك على ما سأتى بيانه في الجميع (لا تقطع يسار يمين) من بدو أورجلين مثلا (ولا شفة سفلى بعليا) (١١٦) وعكسه) أى يمين يسار وشفة عليا بسفلى (ولا أئمة) (فتح الهمة)

ماله ولو اقتص في الأصبع فتأكل غيرها من الجاني لم يقع قصاصا ولا يسقط شيء في مقابلته بل لو حلف المجنى عليه عن الأصبع لزم الجاني أربعة أخماس دية الكفان تأكلت الأصابع الأربع من المجنى عليه .

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

والقصاص من قص بمعنى قطع واقتص بمعنى تبع وبعبر عنه بالقود كإسار والمراد بالكيفية ما يميز المماثلة والاستيفاء وقدم المستوفى هنا لأنه قد يوجد الاستيفاء من غير اختلاف مع قصر لفظه وآخره فيما يأتى لأنه مع الاختلاف لا يكون إلا بعد مع طول الكلام عليه ووقوعه بعد الأمرين جميعا (قوله وغير ذلك) كالعفو المذكور في الباب وسكوته عنه هنا ليس معينا (قوله لا تقطع) الأولى لا تؤخذ كما في النهج ليشمل المعاني ولا عبرة برضا الجاني أو المجنى عليه بذلك وتجب في الثاني دية وكذا الأول ويسقط القصاص فيه لأن الرضا بغيره يتضمن العفو عنه (قوله يمين) وإن فقدت يمين الجاني بعد الجناية أو لم تكن وكذا جميع ما يأتى ودخل في كلام المصنف جانب الرأس فلا يؤخذ الجانب الأيمن عن الأيسر ولا عكسه وكذا مقدمه ومؤخره وظهر عضو وباطنه ونحو ذلك والقاعدة المنع عند اختلاف الاسم أو المثل (قوله ولا زائد الخ) ولا أصلى زائد وإن اتحد المثل ولا حدث بعد الجناية بما قبلها ولا رائد زائد وأصلى دونه كأن يكون لرائد الجاني ثلاثة مفصل وزائدة المجنى عليه أو أصلية مفصلان ولا بد من مستوى الأصابع والكف يدا أقصر من أختها ولو خلقة على المعتمد (قوله في محل آخر) فإن كان في محله أخذه إن لم يكن دونه كإسار يؤخذ زائدا بأصلى ليس دونه إن اتحد محلا كأن تقع أصبعه ونبت له غيره في محلها ثم يقطع نظيرتها الأصلية من غيره وصوره في الروضة بأن يخلق بأربع أصابع ثم ينبت له أصبع في محل المفتوحة ثم يجنى على نظيرتها من غيره وفيه نظر اذهذه أصلية تأخر وجودها فراجع (قوله وطول وقصر) أى في الجاني والمجنى عليه حيث ساوت كل يبدأ أختها كإسار والأفلا قصاص وتجب دية ناقصة حكومة إن كان القصير بجناية مضمونة والأفدية كاملة وكذا يقال في الضعف المذكور بعده (قوله بالموسى) أى لا يسف وحجروا ن أوضح بهما لاحتمال الخيف قال الخياط فإن أمن الخيف جاز وإنما اعتبرت المساحة هنا لأنه في وصف للعضوان لزم استدعاء عضو ببعض آخر فلا يخالف ما مر من اعتبار الجزئية في الأعضاء والجواب بغيره هذا فيه نظر إن لم يؤول به فأنمله (قوله ولا يضرب تفاوت الخ) وكذا لا يضرب وجود شعر وعدمه ويجب إزالة شعر بخشي مع بقائه خيف عند الإضاح نعم لو كان منبت رأس المجنى عليه فاسدا امتنع القود على المعتمد (قوله ولا تتمه من الوجه والقفا) وكذا عكسه فلا تنهم الجبهة من الرأس

(باب كيفية القصاص)

من القص وهو القطع قاله الأزهري ولما كان القصاص تارة يستوفى وتارة يعفى عنه بدأ الآن بكيفية استيفائه ثم يذكر بعد ذلك فضلا لحكم العفو عنه [قوله ومستوفيه] هو عطف على كيفية ولو أخره عن الاختلاف كان أولى لأن فصل الاختلاف الآتى سابق على فصل المستوفى [قوله لا تقطع يسار يمين الخ] هذه الأمور في الأطراف بمنزلة الكفاءة في النفوس ولو قال لا تؤخذ ليشمل فق العين ونحوه كان أولى [قوله ولا زائد زائد] كالأصلى [قوله لأن المماثلة الخ] أى ولا إطلاق آية وكتبنا عليهم فيها الآية ولأن في اعتبار ذلك إبطال مقصود القصاص ولذا قتل وقطع العالم بالجاهل والصانع بالآخر [قوله والثاني الخ] علل بأنه ليس للزائد اسم مخصوص يوجب النظر إلى القدر ومراعاة الصورة [قوله ولا تتمه من الوجه والقفا] أى ولا من غيرها [قوله لو وزع] أى الأرض على جميعها أى الموضع

[قوله]

وضم الميم في الأنصع (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا زائد زائد في محل آخر) كزائد يجنب انحصار وزائد يجنب الإبهام لاتقاء المساواة في الجميع في المثل المقصود في القصاص (ولا يضرب) فيه حيث اتحد الجنس (تفاوت كبر) وصغر (وطول) وقصر (وقوة بطش) وضعفه (في) عضو (أصلى) وكذا زائد في الأصح (لأن المماثلة فيما ذكر لا تكاد تتفق والثاني في الزائد قال إن كان أكبره في الجاني لم يقتص منه أو في المجنى عليه اقتص منه وأخذ حكومة قدر النقصان (ويعتبر قدر الموضع) في قصاصها (طولا وعرضا) فيقاس مثله من رأس الشاح ويخط عليه بسواد أوجرة ويوضح بالموسى (ولا يضرب تفاوت غلط لم يوجد) في قصاصها (ولو أوضح كل رأسه ورأس الشاح أصغر استوعبناه) أيضا (ولا تتمه من الوجه والقفا) لا تأخذ قسط الباقي من أرض الموضع لو وزع على جميعها (فإن كان الباقي قدر الثلث

فأخذ ثلث أرضها) (وإن كان رأس الشاح أكبر أخذ) منه (قدر رأس المشجوج فقط

والصحيح أن الاختيار في

موضع إلى الجاني) والثاني
إلى الجني عليه (ولو أوضح
نافية ونافية أصغر ثم)
عليها (من باقي الرأس)
من أي موضع كان (ولو
زاد المقتص في موضحة على
على سعة) عندا (لزمه
قصاص الزيادة) ويقتص
منه (بعد اندمال) موضحة
(فان كان) الزائد (خطأ
أو عني على مال وجب)
له (أرض كامل وقيل قسط)
منه بأن يوزع عليهما (ولو
أوضحه بجمع) بأن تحالوا
على الآلة وجروها معا
(أوضح من كل واحد مثلها)
أي مثل موضحة (وقيل
قسطه) منها لا مكان التجزئة
(ولا تقطع صحيحة) من
يد أو رجل (بشلاء)
بالمسد (وان رضى) به
(الحاق فلو قل) من غير
أذنه (لم يقع قصاصا بل
عليه دينها) وله حكومة
(فلا سرى فليته قصاص
النفس) فان كان قطع
بأذن الجاني فلا قصاص
في النفس ولادية في الطرف
ان أطلق الأذن ويجعل
مستوفيا لحقه وان قال
أقطعها قصاصا ففعل قليل
لا شيء عليه وهو مستوف
لحقه وقيل عليه دينها وله
حكومة وقطع به بغوى
كذا في الروضة كما أصلها
(وقطع الشلاء) من يد أو رجل

(قوله أن الاختيار في موضعه إلى الجاني) هو المعتمد لأنه حق لزمه وجب على رأسه محل لجواز أدائه فله قضاؤه
من أي محل أراد وهذا في حالة الاستيعاب وسيأتي البعض (قوله ولو أوضح نافية الخ) يفيد أنه لا يجوز
أخذ قسرا للنافية من غيرها كخز الرأس أو أخذ جانبيه وهو كذلك كما لا يجوز أخذ جانب يسار عن يمين
وعكسه كما علم بماسر (قوله من أي موضع كان) أي مع الاتصال والامتنع ولو بالرضا (قوله المقتص) أي
الجني عليه بأن فعل قهرا أو برضا الجاني فلا يخالف ما يأتي من وجوب التوكيل من الامام (قوله خطأ) أي
بغير ولو باضطراب منه فان كان باضطرابهما معا بدر نصفها ان وجب قصاص فيقتص بقدر نصفها بالساحة
فان وجب مال وجب أرض كامل لأن نصفها موضحة كاملة لو انفرد كما يعلم مما يأتي بذلك صرح الخطيب
وغيره وفيه نظر لأنه حينئذ لا معنى لاسقاط النصف المذكور فتأمل ولو كان الزائد باضطراب الجاني وحده
فهو ردي ويصدق أنه بغير اضطرابه لأن الأصل عدم اضطرابه (قوله أوضح من كل واحد مثلها) كما سرفي
قطع عضو منه وإذا وجبت الدية فعلى كل واحد منهم أرض موضحة كاملة على المعتمد لأن ما يخص كل واحد
لو انفرد به كان موضحة كاملة ولأنه قد لزم كل واحد منهم موضحة كاملة وبذلك تفرق بين الدية نعم
يشكل على ما هنا ما سرفي أخذ القسط إذا قصت رأس الشاج وقد يجاب بأنه لما كان فيهما استيفاء عضو
كامل كان في إيجاب الأرض الكامل يشبه تضاعف الغرم فتأمل (قوله ولا تقطع صحيحة وان شئت) بفتح
الشين بعد الجانية لعدم تقطع القصاص بها ابتداء ولا عبرة بحديث الجناية وبذلك فارق ما لو قطع ناقص
الأصابع كاملة ثم قصت الأصبع المائة للناقص حيث تقطع الآن لأن القصاص يتعلق بالأصابع الأربع واما
كان عدم القطع مانع وهو الأصبع الخامس وقد زال فتأمل (قوله من يد أو رجل) فليته بذلك المناسبة
ظاهر كلام المصنف المذكور بعده والافيرهما كذلك الألف وأذن وكذا لو سرى القطع مطلقا (قوله
به) أي بالقطع (قوله بل عليه) أي الجني عليه دية الصحيحة التي قطعها من الجاني وله على الجاني حكومة يده
الشلاء التي قطعها الجاني ولا قصاص هنالعدم وجود مماثل (قوله فليته) أي الجني عليه قصاص النفس أي
نفس الجاني وتسقط به دية الصحيحة لدخولها في النفس فيقتل الجني عليه في الجاني فان عطف وجب دية
كاملة على الجني عليه وعلى الجاني أوفى تركته حكومة الشلاء للجني عليه أو لورثته لا لغيرهما فتأمل
وجوبها واليه يشتر قول المصنف قصاص النفس فتأمل (قوله فلا قصاص في النفس) اقتصر على فليته لأنه
المثبت في كلام المصنف والافلا دية فيها أيضا كما صرح به جعله مستوفيا لحقه (قوله ولادية في الطرف)
ومعلوم عدم القصاص فيه كما تقدم (قوله ان أطلق الأذن) راجع للقصاص والدية (قوله وان قال الخ) هو
مقابل للاطلاق (قوله وقيل عليه الخ) هو المعتمد أي على الجني عليه دية الصحيحة للحاق وله على الجاني
حكومة الشلاء ولو سرى إلى نفس الجاني هدرت للأذن قال شيخنا وفيه نظر لأن اعتبار الأذن بسقوط دية
الصحيحة أيضا وقال ابن عبد الحق بوجوب الدية على الجني عليه والأذن أسقط القصاص فقط ولعل المعنى

[قوله والصحيح الخ] علل ذلك بأن جيع رأسه محل الجناية ومنعه الزركشي قتل وتوجيها قال لأن
الحق عليه فيؤديه من حيث شاء كالحقوق المالية أقول هذا التوجيه يقتضي أن الحيرة للجاني لأنه
نظير من عليه الدين ثم صوب أن الحيرة للجني عليه لذلك ونقله عن العراقيين وغيرهم قال
فكيف يرجع الأول ويعبر بالصحيح [قوله لزمه قصاص الزيادة] أي لأن قدرها لو انفرد كان
موضحة ولا يمكن بقاؤه على الأول لأن ذلك استيفاء حق وهذا فعل على وجه التعدي [قوله وقيل قسط]
لانحاء الجراحة والجراح ثم هذا ينسب للقتال وقيل انه رجع عليه [قوله مثل موضحة] أي كما قبل الجمع
بواحد [قوله وقيل قسطه] كاتلاف المال قال الزركشي هذا احتمال الامام والمقول هو الأول

(الصحيحة إلا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم يند فم العروق بالحسم فلا تقطع حنرا من استيقاء النفس
 بالطرف ونجودية الصحيحة (١١٨) (ويقع بها) لو قطعت (مستوفيا) ولا يطلب أرشا للشلل وقطع شلا. بشلا.

على هذا وجوب نصف دية على دية الصحيحة أو وجوب دية وتسقط دية الصحيحة لدخولها فيها فتأمل
 وإفهم (قوله أهل الخبرة) أي اثنان منهم (قوله بشلا) نعم لو حمت لم تنتع القطع لتبين أن لاشلل وبذلك
 فارق ما لو أسلم الكافر أو عتق العبد قاله العلامة ابن عبد الحق وفيه بحث لأن محنتها بعد قطعها لا تتصور وإن
 حمت قبل قطعها فهي من قطع صحيحة بصحيحة لأن الاعتبار بماتلتها وقت الجناية فتأمل فلهذا من سبق فم
 نشأ من توهم أن المقطوعة هي الصحيحة (قوله والشلل بطلان العمل الخ) وإن لم يزل الحس والحركة ومنه
 ما ساقى في كلام المصنف (قوله تشنج) بمثابة مفتوحة فحمة كذلك فنون مشددة مضمومة لجم أي
 ييس وقيل الحسم ميل وإعوجاج في الرسغ والأعصم من به شيء من ذلك وقيل من عمله يد. إره. أكثر ويقال
 له الأعصر (قوله أو قصر الخ) فيه نظر بما مر أنه لا تؤخذ به مستوية بيد أقصر من أخنها إلا أن يحمل
 ما هنا على ما إذا كان الصم في يديه جميعا وهو خلق أيضا أو أن هذا بيان لمعانفة وليس مرادها هنا فليراجع
 (قوله ولا أر الخ) ما لم يكن بجناية أو قوى استحشافها والافلا يؤخذ السليمة منها (قوله ذاهبة الأظفار)
 ولو غير خلقة وله حكومة الأظفار (قوله وهو القطع الخ) فيه تصريح بأنه كان الصواب عدم ذكر الخلاف في
 الأولى والتعير بالذهب في الثانية (قوله والذ كرمه وشلا كاليد) ونصب ما على الحال المقدمة على صاحبها
 الذي هو ضمير الخبر عند الجمهور أو من المبتدا على رأي سيبويه وخروج به تغير الأظفار فليس داخل في
 التشبيه مع أنه معلوم الاتقاء هنا فتأمل (قوله والأشل الخ) ظاهر كلامه أنه ما تالد كرمه فقط والأول عموم
 لكل ما فيه تقاض وانحسار وعلى كل هو من أفراد الشلل المتقدم تعريفه (قوله منقبض) أي منكش
 وفيه إجماع إلى أنه لا بد من ييس أو استحشاف كما قاله الخطيب (قوله أي جلدا الخ) الذي دل عليه ما ذكره
 أن الخصة اسم مشترك بين البيضتين والجلدتين وأن الأثنين اسم للجلدتين فقط كما مر وأن مثني خصة
 أن كان مع التاء فهو اسم للبيضتين أو بدونها الذي هو من النواذر فهو اسم للجلدتين فراجع ذلك

[قوله ولا يطلب أرشا الخ] لاستوائهما في العضو ومجرد الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كأخذ الصاع
 الردي بدل الجيد [قوله بطلان العمل] أي وإن لم يزل الحس وقيل يشترط زوال الحس ولم
 يرجع الشيطان شيئا من الوجهين ورجع ابن الرفعة الأول [قوله تشنج] أي ييس [قوله ولا أر
 الخ] عليه الإمام بأن منفعة اليد الظاهرة البطش وهو موجود فيها وظله في الأم بأن ذلك علة
 ومرض في الظفر. أقول قضية العلة الأولى أن التي لا ظفر لها تؤخذ بها ذات الظفر وهو احتمال
 للإمام سيأتي [قوله بها شيء] أي من اليد [قوله كرمه وشلا] حال من ضمير الخبر [قوله وللإمام
 احتمال في الثانية] قال الزركشي هذا الاحتمال إنما فرضه الإمام في ذاهبة الأظفار خلقة وقول المان
 ذاهبة الأظفار تصوير آخر [قوله كاليد] اعترض الزركشي بأن الأ كثر شلا من اليد لا يؤخذ
 بالأقل منه وهنا يؤخذ مطلقا نسب ذلك لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع.
 أقول وقول السارح الآتي بالشرط السابق إذا نظرت له مومه وجدته مخالفا لمقالة الماوردي المذكورة وأما
 أعلم [قوله لا ينسبط] أي ولا حركة هناك أصلا [قوله لأنه لا خلل في العضو] فكان كأذن الأصم وأنت
 الأحنم بخلاف اليد الشلاء وقوله نصف الخ ظاهره رجوعه لسلك منهما وقد جعل ذلك غير مبراجا للصين
 خاصة [قوله كالأثنين] أي فانهما جلدا للبيضتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سلف. والماصل أن جلدي

مطلها أو أقل شلا إن لم
 ينفذ زف الدم كما تقدم
 والشلل بطلان العمل
 قاله الإمام (ويقطع سليم)
 يدا ورجلا (بأصم
 وأخرج) والصم مهملتين
 مفتوحتين تشنج في
 المرفق أو قصر في الساعد
 أو العضد (ولا أر غصرة
 أظفار وسوادها) المزبلين
 لضررتها فيقطع بطرفها
 الطرف السليم أظفاره
 منها (والصحيح قطع
 ذاهبة الأظفار بسليمتها
 دون عكسه) أي لا تقطع
 سليمة الأظفار بذاهبتها
 لأنها أعلى منها ولا قائل
 في الأول بعدم القطع
 لاتقاء وجهه وللإمام
 احتمال في الثانية بالقطع
 لأن الأظفار زوائد ثم
 الذبة بدونها والبغوى قال
 ينقص منها شيء وهذا
 الاحتمال مقابل الصحيح
 وهو القطع في الثانية
 كالأولى (والذكر كرمه
 وشلا كاليد) كذلك فيها
 تقدم فلا يقطع الصحيح
 بالأشل ويقطع الأشل
 بالصحيح والأشل بالشرط
 السابق (والأشل منقبض
 لا ينسبط أو عكسه) أي

منسبط لا ينقبض (ولا أر لا لشعر وعدهم فيقطع خل بخصي وعين) أي
 ذكر الأول بذكر كل من الآخرين لأنه لا خلل في العضو وتعذر الانتشار لضعف في القلب أو الصماغ والخصي من قطع خصيه أي
 جلدها البيضتين كالأثنين متى خصة وهو من النواذر والخصيتان البيضتان والعين العاجز عن الوطء.

(و) قطع (أو صحيح)

عما (بأختم) أى غير علم
 لأن الشم ليس في جرم
 الأنف (وأذن سمع بأصم)
 لأن السمع لا يعمل جرم
 الأذن (لا عين مصححة
 بحدقة عمية) مع قيام
 صورتها (ولالسان ناطق
 بأخس) لأن النطق في
 جرم اللسان ويجوز
 العكس برضا المجنى عليه
 (وفي قلع السن قصاص لاني
 كسرهما) لعدم الوثوق
 بالمعالة فيه (ولو قطع سن
 صغير لم ينشر) بضم أوله
 وسكون ثانيه المثلث وفتح
 نائه المجهم أى تسقط
 أسنانه الرواضع التي من
 شأنها السقوط ومنها
 المقلوعة (فلاضمان في
 الحال) لأنها تعود في جلة
 الرواضع غالبا (فان جاء
 وقت نباتها بأن سقطت
 البواقي وعدن دونها
 وقال أهل البصر فسد
 الميت وجب القصاص
 ولا يستوفى له في صفه)
 فيؤخر حتى يبلغ فان مات
 السي قبل بلوغه اقتصر
 وارثه في الحال أو أخذ
 الأرض (ولو قطع سن مثفور
 فنبت لم يسقط القصاص
 في الأظهر) لأن العود
 نعمة جديدة والثاني قال
 العادة قائمة مقام الأولى
 وعلى التويلين للجنى عليه

(قوله عما) خرج به نحو استحشاف فهو كاليد الشلاء فيأمر وكذا الأذن (قوله وأذن سمع بأصم) ولا يمنع
 القودق ب الأذن وان التحمت ولا خرمها ان لم يذهب به بعضها ولا قود بقطع الأذن المنصقة (قوله بحدقة)
 لو أسقطه كان أخصر وأولى لأن الحدقة اسم لسوادها فقط كما مر ولأن نسبة العمى الى الحدقة دون جميع
 العين تحكم لأنه عدم الابصار من الناظر الذي هو السواد الأصفر في داخل الحدقة فافهم (قوله مع قيام
 صورتها) لعله احتز به عن فقد بعض الأجفان أو فقد الهدب فانه مانع من القود ولومع الابصار [قوله
 ولالسان ناطق] ولو حكما كالصغير (قوله بأخس) يقينا بأن بلغ أو ان النطق ولم ينطق (قوله فيهما) أى
 العين واللسان (قوله برضا المجنى عليه) ويقنع به لا يطلب أرشا (قوله وفي قلع السن قصاص) بمنته نزلها
 (قوله لاني كسرهما) نعم قد مر وجوب القصاص فيه ان أمكن منه نحو نشر (قوله ولو قطع الخ) حاصله أن
 القالع والمقلوع اما مثفوران أو غير مثفورين أو القالع غير مثفور فقط أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل امان
 يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغير دون الآخر فهو ستة عشر صورة وحكمها أن غير المثفور ينتظر
 فيه القود وأن المثفور لا ينتظر فيه ذلك (قوله بضم الخ) فهو مثل يضرب مبنيا للفعول لأنه من باب (قوله
 الرواضع) المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التي تنبت أولا من أعلى وأصل المسألة بالثنايا وتسمية
 غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله فلاضمان في الحال) لكن يعزى (قوله دونها) فان عادت سليمة فلا شيء
 عليه أو معية وجب قسط وأرض بحسب الحال (قوله أهل البصر) أى الخبرة والمراد اثنان منهم (قوله
 وجب القصاص) فلا تقتصر ثم عادت وجبت دية المقلوعة قصاصا (قوله فان مات قبل بلوغه) أى وبعد
 الحكم بالباس من عودها كما هو فرض المسئلة والا فلا قصاص قطعاً ولادية على الأصح بل تجب حكومة
 فقط قاله شيخنا فراجعه (قوله للمجنى عليه) أى ان كان بالغاً والا انتظر بلوغه فان مات فلوارثه
 ما ذكر (قوله أن يقتصر أو يأخذ الدية في الحال) فلو عادت بعد ذلك فعلى الأظهر هي نعمة جديدة
 فلا رجوع عليه بدية ولا بما أخذ من الدية والقياس على القول الآخر أنه يرجع بدية المقلوعة قصاصا
 أو بالدية التي أخذت منه فراجعه (تنبيه) لو عادت سن الجاني بعد قلعها قلعت ولو أكثر من مرة
 على ما في شرح شيخنا كابن حجر وقيد شيخنا الزبدي بمرّة فقط نعم لو كان الجاني غير مثفور ورضى
 المجنى عليه المثفور بقلع سنه فقلعها ثم عادت لم تقلع ثانياً لأنه رضى بدون حقه مع جواز عدوله الى الدية

البيهني لما اسمان الحصينتان والأشبان هذا مراده والله أعلم [قوله بقطع الخ] قبل ان كان الشم والجمع
 لا يشبان عند نقل الآفة المذكورة فلا يتجه القطع [قوله لا عين مصححة الخ] علل ذلك بأن البصر في العين قال
 الامام وهو يخالف قول الأطباء ثم قال لكن الأمر الشرعي لا يدار على الأمور الخفية ثم قوله لا عين تقديره
 لا تؤخذ عين اذ تقدير القطع غير صالح في العين [قوله ويجوز العكس فيهما] أى وهو أخذ العمياء بالصحة
 والأخس بالناطق برضا المجنى عليه وهو ذوالعين المصححة واللسان الناطق [قوله وفي قلع السن] قوله تعالى
 والسن بالسن [قوله لأنها تعود] خالف هذا في الموهمة حيث يقتصر حالا وان غلب الالتحام لثلاثي
 الضمان في غالب الوصحات [قوله لأنها تعود الخ] قريب من قول غيره لأن القصاص إنما وجب في السن
 لفساد الميت فكانت كالشعر [قوله وعدن دونها] قبل كان ينبغي وعادت لأن جمع الكثرة لغبر العاقل يختار
 فيه فقلت على فعلن [قوله ولا يستوفى له الخ] قيل هذا يأتي في قوله وينتظر غائبهم وكما صبيهم ورد بأن
 ذاك في الوارث وهذا في المستحق [قوله لم يسقط القصاص في الأظهر] محل الخلاف اذا نبتت قبل القصاص
 أو أخذ الدية [قوله لأن العود الخ] أى فهو كانهما الموهمة [قوله ولا ينتظر العود] لكن لو فعل ثم عادت
 قلنا بالثاني فليس للجاني قلع العائدة وهل يستحق أرض سنه ويسترد اذا كان دفعه فيه القولان

أن يقتصر أو يأخذ الدية في الحال ولا ينتظر العود (ولو قصفت يده أصحاً فقطع كافة قطع

وعليه أرض أصبع) ولجنى عليه أن يأخذ دية اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة فان شاء المقطوع أخذ دية أصابعه الأربع وإن شاء قطعها) وليس له قطع اليد الكاملة (والأصبع أن حكومة منابتين يجب أن تقطع لأن الحكومة من جنس اليد دون القصاص فدخلت فيها دونه ومقابل الأصبع في القصاص على الدية وفي الدية قال تختص قوة الاستتباع بالكل (و) الأصبع (أنه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل أصبع (١٢٠) نستمتع الكف كما تستمتعها كل الأصابع أى فلاحكومة في المسئلة أصلا (ولو قطع

كف بلا أصابع فلاقص) لأنه مخبر بينهما كما قبله الشيخان عن ابن كج (قوله وعليه أرض أصبع) أى ناقصة حكومة خمس الكف الذى استوفاه بالقطع (قوله فان شاء الخ) علم أنه ليس له قطع الكف لاشتغالها على الأصبع الزائدة فلوسقطت تلك الأصبع قبل أخذ الأرض جازله قطع الكف كإسار (قوله مثلها) ولو بعد الجناية بأن سقطت أصابعه مثلا قاله شيخنا الرملى وقدم ما يشير إليه (قوله قطع) أى الكامل كفه أى الناقص وأخذ أى الكامل دية الأصابع لكن ناقصة حكومة الكف الذى قطعه (قوله المختلفا الترجيح) من حيث أن الأصبع الاشتتباع في الدية دون اللقط .

(تنبيه) لو عكس ما ذكره بأن قطع كامل الأصابع يدا مشاولة أصبعين فله لقط الثلاثة الصحيحة وحكومة المشاولين وله مع ذلك حكومة جميع الكف لأن الحكومة لاستتبع مثلها لضعفها بخلاف الدية كإسار .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله قد) أى قتل إذا القد الشق طولاً والقط عرضاً والقطع يعهما كإسار وليس خصوص واحد منهما مراداً (قوله ملفوفاً) ولو على هيئة الأموات واللف ليس بقيد وإنما هو لإفادة الحكم في غيره بالأولى (قوله صدق الولي) وإن لم يسل دم أو قال أهل الخبرة أنه عدم الموق (قوله يمينه) وهى يمين واحدة هنا وفيما يأتى خلافاً للبقينى وقيل الشهادة بحياته ولو اعتمدا على أنهم رأوه يتلف ولا تصح بأنهم رأوه يتلف لأنه لازم بعيد (قوله لأن الأصل بقاء الحياة) قال البلقينى يؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن علمت له الحياة والا كسقط صدق الجاني قطعاً وهو المعتقد (قوله وهذا لا أصل له) هو كذلك (قوله فالواجب الدية) أى دية عمد وهو المعتقد (تنبيه) دعوى حرته ورقبته كدعوى حياته وموته (قوله به) أى بالأصل فيه أى العضو وكذا لو ادعى حدونه بعد جنايته

(فصل) إذا (قد ملفوفاً) (قوله وعليه أرض أصبع) بخلاف الشلاء يقع بهما الكاملة إذا رضى الجاني بأخذها نظير ذلك من أتلف صامحاً بر فوجد للتلغ صاعاً أخذته ويطلب ببديل الباقي وإن أتلف له صاعاً جيداً فوجد له صاعاً رديئاً فليس له الأخذ مع الأرض (قوله أصلاً) أى للاحكومة خمس الكف ولا حكومة منابت الأصابع إذا قطعها (قوله فلاقص عليه) لو سقطت الأصابع فالظاهر وجوب القصاص كتنظيره فى الأمانى ويتأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجناية مستحقة القطع بجناية أخرى (قوله ولو قطع فاقد الأصابع الخ) هذه مكررة مع قوله ولو قصت يده أصبعاً فقطع كاملة قطع وعليه أرض أصبع (قوله فقطع يدا الخ) لو كان شلل الأصبعين متأخراً عن القطع فالحكم كذلك بالأولى (قوله وإن شاء قطع يده) بقياس الأولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع الصحيحة .

(فصل قد ملفوفاً) (قوله لأن الأصل الخ) أى ورجح هذا على الأصل الآتى لاعتضاده بوجود الجناية وهذا المعنى تجده ملحوظاً فى المسائل الآتية وهو النافع فى دفع اشتباهها (قوله فالواجب الدية) لأن اليمين من المدعى لا تثبت القصاص (قوله ولو قطع طرفاً) أهم من هذا ولوجنى على مادون النفس

كف بلا أصابع فلاقص) عليه (الا أن تكون كفه مثلها) فعليه القصاص فيها (ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه وأخذ دية الأصابع) نص عليه (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعها فقطع يدا كاملة فان شاء) الجنى عليه (القط) الأصابع (الثلاث السليمة وأخذ دية أصبعين وإن شاء قطع يده وقطع بها) وفى استتباع الثلاث حكومة منابتها واستتباع دية الأصبعين حكومة منبتهما الخلفان السابقان المختلفا الترجيح

(فصل) إذا (قد ملفوفاً) فى ثوب (وزعم موته) حين القد وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه فى الأظهر) لأن الأصل بقاء الحياة ووجه مقابله أن الأصل براءة النمة وقيل يفرق بين أن يكون ملفوفاً على هيئة التكفين أو فى ثياب الأحياء قال الامام وهذا لا أصل له قال فى الروضة وإذا صدقنا

الولى بلا يمينه فالواجب الدية جون القصاص (ولو قطع طرفاً وزعم نفسه) كشلل أو فقد أصبع (قال المذهب تصديقه إن أنكر أصل السلامة فى عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف به فيه أو أنكره فى عضو باطن كالكسر (فلا) بصدق وصدق الجنى عليه والفرق عساقامة البيئة فى الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثانى يصدق الجاني مطلقاً لأن الأصل براءة ذمته والثالث يصدق الجنى عليه مطلقاً لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال مختصرة من طرق ومعلوم أن التصديق باليمين

(قوله وأن لاقصاص) هو المعتمد (قوله ما يعتاد ستره مروه) هو المعتمد

(نفيه) دعوى عدم العضوية التفصيل المذكور كولو ادعى أنه أزال ذكره وأنه يهـ فأنكر أحدهما فقط (قوله وزعم سراية) أو قلا قبل الاندمال (قوله يمكن) وصدق مدعى عدم الاندمال أو عدم الامكان منهما (قوله أم لا) قال شيخنا ولا بد من امكان الاندمال هنا أيضا لأن إيهام السبب أضعف الاستناد اليه فراجع وحره (قوله بلايين) نعم إن أبهم الولي السبب وادعى الجاني أنه قتله عقب قطعه فلا بد من البين (قوله سبب الموت) عينه أولا (قوله تصديق الولي) إن لم يمكن الاندمال والاصدق الجاني (قوله لأن الأصل الح) ولم ينظر لهذا الأصل في جانب الولي فيما مر لاشتغال ذمة الجاني ظاهرا بديتين (قوله بأن قصر الزمان) هو اصلاح لكلام المصنف المقتضى ظاهرا أن يقال صدق إن أمكن كونه قبل الاندمال والايمن ذلك صدق الجريح وهذا غير صحيح ولذلك لم يذكر الشارح ما بعد الافتأمل وافهم (قوله يمينه) أي إن أمكن الاندمال والاصدق بلايين ويجب أرش فقط (قوله لرفع الح) أي أن الأرض الثالث وجب لأجل الرفع الذي ثبت بيمين الجريح أنه وقع بعد الاندمال الذي وجد قبل ذلك الرفع فرفع متعلق بثالث وبعده متعلق برفع وقبل متعلق باندمال ويمينه متعلق بالثبوت الواقع صفة للرفع المعلوم من الوجوب فتأمل ذلك وافهم فانه محتاج الى دقة فهم .

(نفيه) محل الخلاف اذا اتفق الرفع والجناية في العمد أو غيره والاوجب الثالث قطعاً

(فصل في مستحق القود ومستوفيه (قوله الصحيح ثبوته) أي تلقيا على المعتمد كما رجع اليه شيخنا آخر الآية مثله ومحل الخلاف في قصاص النفس وأما غير هاتين للورثة تلقيا بخلاف ولا يصح العفو فيه على مال قبل الاندمال (قوله لكل وارث) بحسب الارث ودخل في الوارث وارث من ارتد وإن خرج عن الارث ودخل فيه أيضا ذوو الأرحام لأن أخذهم المال بالارث على الراجع فتخصيص الشارح ليس

(قوله فالاصح تصديق الولي) ظاهره ولو كانت المدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن ظاهر كلام ابن الرفعة تصديق الجاني واعتمده شيخ الاسلام [قوله يمينه] أي ولوطات المدة جدا بحيث لا تتخلف عادة عن الاندمال فلا تسقط اليمين المذكورة ثم انظر ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المويختين الآية [قوله سببا] عينه أو أبهم كما سبق [قوله ووجه الثاني] عبارة الزركشي ووجه الثاني أن الأصل براءة الذمة قال فالمسئلة اذا من تعارض الأصلين فلم قدم الأول وأجاب بأن الأصل عدم وجود سبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجناية اهـ وبه تعلم أن هذه المسئلة لا تشكل على قطع اليدين والرجلين السابقة لأن ما زعم فيها معترض أيضا بالجناية [قوله صدق أن أمكن] استشكل هذا بما لو قطع أطرافه ثم قتله وقال قتله قبل الاندمال فعلى ذمة وقال الولي بل بعد فعلك ديات والزمان يحتمل الاندمال فإن الولي يصدق في بقاء الديات أقول لحل هذا محمول على ما إذا طال الزمان نعم مسئلة الكتاب قد تشكل بمسئلة قطع اليدين والرجلين السابقة [قوله والا] لم يقل والابأن لم يمكن لانه مشكل اذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة أروش بلا شك قطعاً وأما المراد بقوله والا أن يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال [قوله لرفع الحاجز] عبارة الزركشي لانه ثبت رفع الحاجز باعتباره وثبت الاندمال بيمين المجني عليه فقد حصل موضحة ثالثة وجه الاصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجز قبل الاندمال حتى لا يلزمني الأرض فاذا لم يقبل قوله في الاتحاد وجب أن لا يقبل في الثالثة وامل لا زائدة [قوله بعد الاندمال قبل الرفع يمينه] يريد أن الاندمال كائن قبل الرفع باليمين فقوله باليمين متعلق بمقدر .

(فصل : الصحيح) [قوله ثبوته] أي بعد ثبوته للمجني عليه قيل الموت لكن جزم الرافعي بخلافه

(أو) قطع (يديه ورجليه) ذات وزعم) القاطع (سراية والولى اندمالا) يمكننا قبل الموت (أوسببا) آخر للموت عينه أم لا (فالأصح تصديق الولي) يمينه لان الأصل عدم السراية فتجب ديتان والثاني تصديق الجاني يمينه لاحتمال السراية فتجب دية واحترز بالممكن عن غيره لقصر زمنه كيوم ويرمين فيصدق الجاني في قوله بلايين (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم سببا) للموت غير القطع (والولى سراية) من القطع فالاصح تصديق الولي يمينه لان الأصل عدم وجود سبب آخر ووجه الثاني احتمال وجوده فيجب على الاول دية وعلى الثاني نصفها (ولو أوضح مويختين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه قبل اندماله) أي الايضاح ليقصر على أرش واحد (صدق ان أمكن) بأن قصر الزمان يمينه (والاحلف الجريح) أنه بعد الاندمال (وثبت) له (أرشان قبل وثالث) لرفع الحاجز بعد الاندمال قبل الرفع يمينه ودفع بأنها دافعة للنقص عن أرشين فلا توجب زيادة

كالدية وقيل للعصبة خاصة لأنه لدفع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لأنه للفشنى والسبب ينقطع بالموت فلا حاجة إلى الفشنى (ويستظر غائبهم) إلى أن (١٢٣) يحضر (وكمال صبيهم) بالبلوغ (ومجنونهم) بالافاقة (ويحبس القاتل)

في المسائل الثلاث ضيطا
لحق القتل (ولا يخلى
بكتفيل) لأنه قد يهرب
وبقوت الحق (وليتفقوا)
أي مستحقو القصاص
(على مستوف) له أحدهم
أو غيره بالتوكيل وليس
لهم أن يجتمعوا على
مباشرة استيفائه لأن فيه
تعذيبا للمتص منه (والا)
أي وإن لم يتفقوا على
مستوف بأن أراد كل
منهم أن يستوفيه بنفسه
(فرعة) بينهم فن
خرجت له تولاة باذن
الباقين (يدخلها العاجز)
عن المباشرة (ويستنيب)
إذا خرجت له (وقيل لا
يدخل) لأنها إنما تجري
بين المستوين في الاهلية

وفي أصل الروضة أنه أصح
عند الأكثرين ورافعي
قل ترجيحه عن الامام
وجاءه وزجيج الأول عن
البعوى وهو أوجه (ولو
بدر أحدهم فقتله فالأظهر
لاقصاص) عليه لأن له
حقا في قتله (وللباقين قسط
الدية من تركته) أي
المقتول وله مثله على المبادر
(وفي قول من المبادر) لأنه
أنلف ما يستحقه هو وغيره
فلزمه ضمان حق غيره

للقيد (قوله وقيل للعصبة) أي مطلقا أو الذكرا خاصة ومن العصبة ذوو الارحام على الأصح ومنهم
الامام إذا لم يكن وارثا ولم يكن مستقرا فاستوفيه مع الوارث (قوله ويستظر) وجوب غائبهم حتى يحضر
أو يأذن (قوله وكمال صبيهم بالبلوغ) ولوسفها لأن عفوه عن القصاص صحيح وكمال مجنونهم بالعقل نعم
لولى الأب والأجد فقط أن يعفوا عن الدية عند حاجته بخلاف ولى الصبي لأن له أمدا يستظر ويراعى الجنون إذا
اجتمع مع الصبا قاله شيخنا الرملى والزيادى والوجه انتظار بلوغه فإذا لم يقع عمل بمقتضى الجنون فراجع
(قوله ويحبس) ولو بلا طلب الا فى حامل كما يأتى والا فى غائب قتل عبده فلا بد من اذنه قاله الأذرى والا فى
قاطع طريق تحتم قتله فللامام الاستيفاء مطلقا (قوله القاتل) أى الجاني ولو من طرف أو معنى (قوله لحق
القتيل) يفيد أن الحابس الحاكم وأنه لا يحتاج إلى طلب كإمساك فلا حاجة لما استشكل به من أنه لا ولاية
لحاكم على أموال الغائبين (قوله على مستوف) أى غير كافر في مسلم (قوله أحدهم أو غيره بالتوكيل)
من باقيةهم أو منهم وهذا في قصاص النفس أى غيره فيعين بتوكيلهم غيرهم كما يأتى (قوله لأن فيه تعذيبا)
يؤخذ منه جواز الاجتماع في نحو غرق وهو كذلك (قوله فرعة) أى وجوب جواز لقطع النزاع (قوله باذن
الباقين) لاحتمال العفو وبذلك فارق ولاية النكاح (قوله وقيل لا يدخل) وهو المعتمد حتى لو خرجت
لقتادرفجيز أعيدت بين الباقين ولا ينافى ذلك اعتبار اذنه المأمور وسيأتى (قوله فالأظهر لاقصاص) نعم
ان جهل تحريم المبادرة فلاقصاص جزما وسيأتى أو حكمها كمعنه وجب القصاص جزما أيضا (قوله وله)
أى لورثته (قوله فان جهله) أو حكمها كمعنه على عاقلة لأن الجهل كالحطأ قاله شيخنا
ولو قتله أجنبي لزمه قصاص أودية لورثته وحق الآخرين في تركته ولا مطالبة لهم على الأجنبي (قوله لزمه
القصاص) وأما حصته من الدية فلورثته في تركته الجاني وكذا بقية المستحقين ومنهم العاق ان عفى على
الدية والا فلا شيء له وعلم أنه لو قتل بعد عفو نفسه لزمه القصاص بالأولى ولا شيء لورثته ان كان قد عفى مجانا
والا فكماس (قوله وهذا صادق الخ) وذلك لأنه جعل الضمير في به عائدا لنفى القصاص والمعنى أن

في الكلام على قوله اقتلنى والاقتلتك ثم ان المراد أن القصاص يثبت لجلتهم لأن كل واحد يثبت له كل
القصاص ولو كان الوارث يبت المال فليل لاثبت له القصاص لأنه يلزم ثبوته لكل المسلمين وفيهم القاصر
والصحيح الثبوت لأنه للجهة [قوله كالدية] بجامع أن كلا حق موروث واقوله صلى الله عليه وسلم من قتل
له قتيلا فأهله بخير النظرين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا أخذوا الدية وجه الدلالة أنه خبرهم بين القتل
والدية والدية تثبت لجلتهم أنفا فكذا القصاص [قوله وقيل للعصبة] أى الذكور اكن ظاهر
كلام الامام أن أصحاب الولاء يدخلون على هذا الوجه [قوله ويحبس القاتل] أى كإلوا وجد الحاكم
مال ميت مفسونا والوارث غائب فانه يأخذه حفظا لحق الغائب [قوله وقيل لا يدخل العاجز الخ] وهو
المعتمد [قوله ولو بدر] أى أسرع [قوله في قتله] أى فكان كوطء الجارية المشتركة لاحد فيه
ولأن مالها يجوز لكل الانفراد [قوله فلزمه ضمان حق غيره] أى كما في اتلاف المال المشترك بين
المتلف وغيره [قوله لأنه استوفى أكثر من حقه] أى فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف
[قوله فله قسطه] حاصل هذا أنا اذا قلنا يجب القصاص تعلقت الدية بتركة الجاني دون المبادر قطعا
[قوله وهذا صادق بنى العلم] في صدق العبارة على هذا والذي يليه خفاء فان جعلت الواو بمعنى أو توضح

ومقابل الأظهر عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه ومحلله اذا علم تحريم القتل فان جهله فلاقصاص قطعا ولولا
وعلى وجوبه ان اقتص منه فله قسطه من الدية في تركته الجاني كالباقيين (وان بدر بعد عفو غيره لزمه القصاص) اذا لاحق له
في القتل (وقيل لا) قصاص (ان لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أى بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم والحكم

وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الاولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى أن لكل من الورثة الانفرد باستيفاء القصاص حتى لو عني بعضهم عنه (١٢٣) كان لمن لم يعف أن يستوفيه (ولا يستوفى قصاص الابن

الامام) أو نائبه لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل) به مستحقه (عزّر) واعتدبه (و يأذن لأهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس لاطرف في الأصح) ولا يأذن لغير أهل كالشيخ والزمن والمرأة أو يأذن له في الاستنابة وعدم الاذن في الطرف لأنه لا يؤمن أن يز يد في الايلام بترديد الآلة فيسرى ومقابل الأصح لا ينظر لذلك (فان أذن) له (في ضرب رقبة فاضاب غيرها عمدا) بقوله (عزّر) ولم يعزله لأهليته (ولو قال أخطأت وأمكن) بان ضرب كتفه أو رأسه بما يلي الرقبة (عزله) لأن ساه يشعر بعجزه ويحلف (ولم يعزّر) اذا حلف (وأجرة الجلاد) وهو المنصوب لاستيفاء الحدود والقصاصات وصف بأغلب أوصافه (على الجاني) في القصاص (على الصحيح) لأنها مؤنة حتى زمه أدائه والثاني على المقصود والواجب على

الحكم بعدمه لم يوجد معلوما فالقول بالقصاص مقيد بما اذا وجد العلم بالعفو ووجد الحكم بعدم القصاص معار الا فلا وهذا من دقائق الشارح رحمه الله تعالى قصده الرد على من اعترض على كلام المصنف فله دره ما أدراه بأساليب التراكيب وانتزاع محجّات الأساليب (قوله الابن الامام) نعم لا يحتاج لاذنه في سيد في قتل عبده وفي قاتل في الحراة وفي مستحق مضطراً ومفرد بحيث لا يرى سواء عجز عن الاثبات أو لا بعد عن الامام أولاً (قوله عزّر) ان علم (قوله واعتد به) أي بالقصاص وخرج به حد القذف والتعزير فلا يعتد بهما ولو باذن الامام لعدم تعلقهما بمحل معين مع امكان التدارك فيهما (قوله لأهل) أي من المستحقين حيث جاز أو من غيرهم سواء وجدت قرعة أولاً (قوله ويأذن له) أي لغير الأهل في الاستنابة سواء قلنا يدخل في القرعة على المرجوح أو لا اذلا بد من أنه يوكل بالتوقف الاستيفاء على اذنه فما أطال به بعضهم هنا غير مستقيم فراجع (فتبينه) لا يأذن الامام لسافر في مسلم كافر ولا لعدو في عده والايضاح والمعاى كالطرف المذكور فلا يأذن للمستحق فيهما (فرع) يجوز للامام أن يأذن للشخص أن يستوفى من نفسه في قتل وقطع ولو في سرقة لاني جلد ونحوه لايهم عدم ايلام نفسه وظاهر من الجواز أنه لا يأثم بقتل نفسه هنا (قوله بقوله) لأنه لا يعلم الامنة (قوله وأمكن) فان لم يكن فكالمعد فيعزله ولا يعزله (قوله عزله) مالم يكن ماهرا (قوله على الجاني) ان لم يرزق الجلاد من بيت المال من سهم المصالح فان تعذرت على الجاني بأن كان غير موسر بما في المفطرة وتعذريت المال فعلى أغنياء المسلمين (قوله في القصاص) شمل النفس والطرف والتقييده لأجل قول المصنف الجاني فغير القصاص كذلك كما يدل له ما ذكر قبله بقوله وهو المنصوب الخ (قوله ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك ان شاء بخلاف المال كالأرش أو الحكومة فلا يجب دفعه الا بعد الاندمال كما قاله الزركشي وقد مر أنه لا يصح الفعوى الجرح على مال قبل الاندمال (قوله فان التجأ الى المسجد الحرام أخرج) أي وجوبا فيحرم الاستيفاء فيه ان خيف تلوينه بالدم وإلا كره (قوله أو غيره من المساجد) أي ففيه ما ذكر من التفصيل والمقابر كالمساجد (قوله وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه) أي المسجد الحرام ويحجب عن قول الله تعالى ومن دخله كان آمناً بأنه مقيد بغير الجاني كما في حديث الصحيحين إن الحرم لا يعذفارا أو على أن المراد الأمن في الآخرة (قوله ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً) أي فيحرم الاستيفاء فيهما بخلاف ظاهره وإن أمن التلوين وهو غير بعيد لشرف الكعبة ولذلك لم يجوز فيها خلاف المسجد

ولو لا في تصريح الشارح لم لا يمكن أن النبي في عبارة المنهاج صرف الى المجموع فيصدق بما قاله الشارح اللهم الا أن يحتدر بأن تقدير لم البيان الاعراب فقط وقوله وهذا راجع لعبارة المنهاج مع قطع النظر عن التصريح لم في المعطوف [قوله ويأذن له] أي ولا يجوز الاذن لعدو الجاني [قوله ولم يعزله] أي بأن يكون الذي فعله فعلا لم يحصل به الاستيفاء [قوله وأجرة الجلاد] ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصاً بهذا الباب [قوله في القصاص] انظر ما حكمه تقييده بالقصاص [قوله لأنها مؤنة حق] أي فكان ذلك كالحلق والختان [قوله والواجب على الجاني التمكن] والأول يقول لا يحصل التمكن الا بابانة العضو عن الجنة [قوله أي للمستحق ذلك] ولا يقال يؤخر قدر مدة سرية الجرح الى نفس المقتول ولا يؤخر في الأطراف الى الاندمال قاله الزركشي [قوله وفي الحر] ظاهره ولو كان الجاني فعل ذلك

الجاني التمكن (ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من المساجد أخرج منه وقتل صيانة للمسجد وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً (د) في (الحر والبرد والمرص)

وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب (وتحبس الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعها اللبن) جهز من غير مد وهو اللبن أول النتائج لا يعش الولد بدونه غالباً (١٢٤) (و يستغنى بغيرها) صيانة له (أو فطام) له (لحولين) ان لم يوجد

ولأنه في ذلك الغير استعماله ولذلك لم يجز فيه خلاف أيضاً (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب) أي الحرم والحرم والبرد والمرض وحمل على الذنب أو على حدوده كالجذدي الزنى أو الرجم فيه فإنه يجب تأخيرها لذلك لبنائها على المساحة .

(نفيه) قتل النفس كالتقصاص وقطع السرقة وجلد القذف كقصاص الطرف هنا (قوله) وتحبس وجوبا ان طلب المستحق ولو بولي ومنه الحاكم فيمن لا ولي له والا فلا رعاية للحمل ومنه علم أنها لا تحبس في حقوق الله تعالى (قوله) الحامل ولو من زنا أو مرتدة أو حدث الحمل بعد وجوب القود وعبر في المهج بذات حمل ولله لكون لفظ الحامل مذكراً لعدم هاء التأنيث أو لشمول الحمل لغير الجنين كشئ على رأسها مثلاً أو لكون الحامل تطلق على غير العاقلة كالهيمة أو لأن وصفها بالحامل في دعواه كما يأتي ليس حقيقة فتأمل (قوله) لحولين) ليس قيداً فيجوز قبلها ان لم يضر ويؤخر عنهما ان احتاج اليه ولا عبرة بالتوافق على النقص أو الزيادة (قوله) من مرضعة) تعينت أولاً يجبر الحاكم المتعينة أو واحدة منهم عند امتناعهن لكن بأجرة فيما ولولم يوجد الا زانية محصنة قتلت وأخرت الحامية لذنب العفو في الجنابة (قوله) أو بهيمة) نعم يندب صبر الولي حتى توجد امرأة (قوله) تصديقها) ان أمكن الحمل والا كآيسة فلا تصدق (قوله) بغير مخيلة) أي أمانة على الحمل ومعها للاحتياج الى يمين وإذا صدقت لم تستحق الصبر الى ظهور الحمل لا إلى أربع سنين قاله شيخنا الرمي (نفيه) لا يمنع الزوج من وطئها وان أدى الى عدم القود (فرج) لو قتلها المستحق أو غيره قبل الولادة فعليه غرة ان انفصل الحمل ميتاً أو دية ان انفصل حياً متألمات وان انفصل سالماً أو لم ينفصل ففلا شيء وعلى قاتلها غير المستحق القصاص بشرطه وان قتلت بعد الانفصال وقبل استفتاء الولد فمات وجب فيه قصاص ولو على جلاذ فان أكرهه الامام فعليهما ما (قوله) خنق بكسر النون مصدر) قال المصنف وبسكونها وفي المضارع مضمومة فقط (قوله) ونحوه) منه القاؤه في نار وعكسه وسم الامهر بالميم يقتل به وسهم مسموم وذبح كالهيمة وكسر عضد ورجم في شهود رجعوا وإنه اشبه حية قاله شيخنا الرمي وخالف شيخنا في هذه (قوله) اقتص به) ان علم تأثيره في الجنائي والا كضرب يقتل مرصاً تعين السيف (قوله) أو بسحر) وسياق ما يتعلق به في فعل ما يثبت به القود والمال (قوله) وكذا خبر) يتعين فيه السيف ومثله بول وماء متنجس لكن على جوازه يبدل بظاهر وبه العدول عن الملح للمذهب لا عكسه (قوله) وفي قول السيف) هو الماعتمد (قوله) أي قطع رأس لا ذبح (قوله) للمائة) يفيد أنه لا تقطع يسار عن يمين وعكسه وقال بعضهم له ذلك لأن له آلاف الجملته والنفس

في وقت الاعتدال [قوله] وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب [نصره] الزركشي وقوله من صاحب البحر وغيره وأيده بقولهم فيما لو قطع اليسار ويق قصاص اليمين لا يجوز استيفاؤه حتى يندمل قطع اليسار [قوله] وتحبس الحامل [ولو من زنا] [قوله] في قصاص النفس [قوله] تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف لأن فيه هلاك نفسين وخرج بهذا حدود الله تعالى فلا تحبس فيها بل ولا تستوفى مع وجود مرضعة لبنائها على المساحة فترضع هي ثم يسلم للسكافل فان لم يوجد امتنع إقامة الحد عليها [قوله] والصحيح تصديقها [لقوله] تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ومن حرم عليه السكتمان وجب قبول قوله في الاظهار كالشهادة وقوله أيضاً تصديقها قال الماوردي باليمين قال الرافعي في باب الفرائض وظهور مخايل الحامل كاف في الصبر وان تدعى المرأة فتتظر المخيلة الى مدة الحمل وهي أربع سنين [قوله] مصدر [أي خلق] يخنق بضمها في المضارع وجوز المصنف فتح النون [قوله] وله القطع ثم الحز [لا يلزم من هذه العبارة أن

لا يستغنى به عن أمه من مرضعة أو لبن هبيمة يحل شره به (والصحيح تصديقها في حملها بغير مخيلة) لأن له أمارات تخفى تجدها من نفسها فتتظر المخيلة والثاني قال الأصل عدم الحمل (ومن قتل بمحدد) كسب أو مطلق (أو خنق) بكسر النون مصدر (أو تجويع ونحوه) كإغراق وإلقاء من شاهق (أقصر به) رعاية للمائة وسياق أن له العدول عن غير السيف اليه (أو بسحر فسييف) لأن حمل السحر حرام ولا ينضبط (وكذا خبر) بأن أوجرها (ولو لا) بأن لا يصغر (في الأصح) والثاني في الخبر يؤخر مائلاً كحل أو مائة وفي اللواط بدس في دبره خشبة قريبة من آله ويقتل بها (ولو جوع) كتجويعه فزعت زيد تجويعه حتى يموت (وفي قول السيف) يقتل به (ومن عدل الى سيف عن غيره مما ذكر) كتخني وتجويع (فله) ذلك لأنه أسهل وأسرع قال البغوي وهو الأولى (ولو قطع فسرى) القطع الى النفس (فقلو حرقته) تسهلاً

يكون

عليه (وله القطع) للمائة (ثم الحز) للسراية (وان شاء انتظر) بعد القطع (للسراية)

تسكمل المائة (ولو مات بجائحة أو كسر عضو فالحز) فقط للولي

(وفي قول) له (كفعله) أى الجاني فيجنيه أو يكسر عضده وإن لم يكن في الجانفة والكسر لو لم يسر بأقص والأول نظر إلى عدمه فيها (فإن لم يمت) بالجانفة (لم تزد الجوائف في الأظهر) بل تحز رقبته والثاني تزد حتى يموت والأول من الخلاف الأول قال الرافعي الشرح أظهر عند البغوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أبي حامد وغيره من العراقيين والروائي وعبر في الروضة بدلمهم بالأكثرين وبعبارة الحرر فيستوفى القصص بمثل ذلك أو بالسيف فيه قولان رجح كثيرون الثاني وكأنهما تقدم (١٢٥) عنه في الشرح سبق قلم متى

عليه في المنهاج ولم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد (ولو اقتص مقطوع ثم مات سرية فلوليته حقه نصف دية) واليه المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو قطعت يده فاقص ثم مات) سرية (فلوليته الحرفان عن فلاشي) لأنه استوفى ما يقابل الدية (ولو مات جان من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وان ماتا) أى الجاني القاطع والمجني عليه المقتص (سرية) معاً أو سبق المجني عليه فقد اقتص (بالقطع والسرية) (وان تأخر فله نصف الدية) في تركه الجاني (في الأصح) والثاني لا شيء له لأن الجاني مات من سرية بفعله وحصلت المقابلة ودفع بأن القصص لا يسبق الجناية وفي سبق المجني عليه وجه أن له نصف الدية لأن سرية الجاني مهددة (ولو قال مستحق يمين أخرجها فأخرج يسيراً وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فهدرة) أى

مستوفاة والمائلة من حيث سرية لا مقابلة سرية فراجع (قوله وفي قول له كفعله) هو المتمد (الان قال إذا لم يمت لم أقفله فيمنع ويتعين السيف (قوله لم تزد الجوائف) هو المتمد (قوله بل تحز رقبته) وإن امتنع عزز (قوله والأول) الذى هو الحز (قوله من الخلاف الأول) الذى هو الحز ومقابلة (قوله سبق قلم) فكان الصواب أن يقول رجح كثيرون الأول الذى هو بمثل ذلك الذى هو الثاني في المنهاج المعبر عنه بقوله وفي قول كفعله الذى هو المتمد فسبق القلم منسوب إليه أيضاً وزاد في الاعتراض على المصنف بقوله لم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد فهو أقوى بالاعتراض من الرافعي (قوله ولو اقتص الخ) محل هذه والتي يدها فيها لوتساوي في الدية والا كاهراً قطعت يد رجل فقطع يدها ثم مات فالعفو بثلاثة أرباع الدية لأن يد المرأة بقدر ربع دية الرجل وفي عكسه لا شيء في العفو (قوله لا يسبق الجناية) فلواعتبه كان كالمسلم في القصص وهو بمنع (قوله وفي سبق المجني عليه) فيه اعتراض على المصنف من حيث عدم ذكر الخلاف (قوله ولو قال الخ) أى وكل منهما بالغ عاقل حرفه لو كان المستحق مجنوناً أهدرت اليسار أو أخرج مجنوناً فكالدخلة أو رقيقاً لم تهدر اليسار وإن قصد إباحتها (قوله وقصد إباحتها) أى علم أنها اليسار وأنه لا تجزئ وتبرع بتسليمها للقطع (قوله فهدرة) وكذا نفسه لو سرى إليها (قوله فكذب) ليس قيداً فالتصديق كذلك (قوله في الظن المرتب الخ) أى فلا حاجة للجمع بين الظن والجعل ولا عبرة بالتكذيب في الجعل (قوله فلا قصاص في اليسار) أى مطلقاً وان علم القاطع أنها اليسار أو أنها لا تجزئ (قوله وتجب دية فيها) أى اليسار بلا يمين إلا إذا أدى القاطع أن أخرجها فأبداً من يمينه أنه لم يجدها فان رد اليمين على القاطع حلف وأهدرت (قوله وبقى قصاص اليمين) ويلزمه الصبر به إلى اندمال اليسار ثلاثين بالمؤالة نعم إن ظن القاطع أجزاء اليسار أو أخذها عوضاً سقط قصاص اليمين وتجب ديتها (قوله دهشت) وكذا لو قال لم أسمع منه أخرج يمينك (قوله ظننتها اليمين) أو ظننت أنها تجزئ فان قال في حال دهشة أخرج ظننت أنه أباحها أو علمت عدم أجزاءها أو دهشت لزمه يكون الولي يمكن من مباشرة الطرف فيخالف ما أمرت لناوجه قائل بذلك في مثل هذا (قوله لم تزد الجوائف في الأظهر) [اختلاف تأثير الجوائف باختلاف عملها والثاني تزد أى طلباً للمائلة] (قوله والأول من الخلاف الأول) هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي قول له كفعله لأنه قطع بحق روى البيهقي عن عمرو على رضى الله عنهما من مات في حد أو قصاص فلا دية له لأن الحق قتله اه وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية (قوله وقصد إباحتها) أى مع علمه بأنها اليسار (قوله فهدرة) قضيت ان قطعها لو سرى إلى النفس فلا ضمان فيه (قوله فكذب) قضية هذا أنه لو صدقه يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص في اليسار وبقى قصاص اليمين إلا إذا أخذها عوضاً وهذا الاستثناء عام في الأحوال كلها وليس يلزم من أخذها عوضاً أن يظن أنها اليمين بخلاف ما لو ظن أنها تجزئ عن اليمين (قوله لا قصاص) أى سواء قال القاطع ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أم ظننت أنها اليمين أم أخذتها عوضاً وفي الأخيرة يسقط قصاص اليمين (قوله ظننتها الخ)

لا قصاص فيها ولادية سواء تلفظ بالاذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع أنها اليسار أم لا وعز في العلم (وان قال) أخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الإخراج (عن اليمين وظننت أجزاءها) عنها (فكذب) المستحق في الظن المرتب عليه الجهل المذكور (فالأصح لا قصاص في اليسار) لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً (وتجب دية) فيها بالجعل المذكور ومقابل الأصح فيها القصص لان قطعها بلا استحقاق (ويبقى قصاص اليمين) في هذه المسئلة على الوجهين وفي المسئلة قبلها (وكذا لو قال) أخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثانيه (ظننتها اليمين وقال القاطع) المستحق أيضاً (ظننتها اليمين) أى فلا قصاص فيها في الأصح وتجب ديتها وبقى

قودها (تنبية) متى وجبت الدية فهي في ماله لا على عاقلة وحاصل مسألة الدهشة المذكورة أن يقال إن
 الميمن فيها القود إلا أن ظن القاطع أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد
 المخرج الإباحة مطلقا وفيها القود إن دهشا معا أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن إباحتها
 والافادية (تنبية) علم مما ذكر أن المخرج له أربعة أحوال قصد الإباحة قصد العوضية الدهشة عدم
 السماع وأن الحكم في اليسار إهدارها في الأول ووجوب ديتها في الثاني مطلقا وكذا في الآخرين أن
 ظن القاطع أنها الميمن أو ظن أنها تجزئ والافقها القود وفي الميمن مامر والله سبحانه وتعالى أعلم .
 (فصل : في موجب العمد) أي فيما يلزم الجاني في جنابة القتل والقطع عمدا وفي العفو عنها (قوله) بفتح
 الجيم) أي واجبه أما بكسرهما فهو الفعل المترتب عليه الوجوب ويقال له السبب والآخر السبب (فائدة)
 روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في شريعة موسى صلى الله عليه وسلم تحتم القود وفي شريعة عيسى
 صلى الله عليه وسلم تحتم الدية تخفف عن هذه الأمة بتغييرها بين الأمرين لما في الزام أحدهما من المشقة
 فراحه (قوله بدل عنه) أي عن القود الذي هو بدل نفس المجنى عليه فهو الواجب وبدل البدل يسمى
 بدلا فيجب على امرأة قتل رجلا دية رجل وعلى رجل قتل امرأة دية امرأة وهذا هو المعتمد الذي عليه
 الشافعي وأصحابه (قوله بغیر عفو) بأن مات الجاني أمانى نحو الأب فالواجب الدية ابتداء وقد يقال وجوبها
 ابتداء لعارض لا يمنع كونها بدلا كما في التيمم للعاجز عن استعمال الماء وكفى الفدية للعاجز عن الصوم ونحو
 ذلك وهو الوجه (قوله لا بعينه) فهو المراد وفهم المصنف اتحادهما مع إهمام فعبه عنه مراعاة الاختصار
 فيه نظر فإن أحد الميمين قد لا يكون مغاير الحقيقة الآخر وأشار الشارح إلى أن المراد من العبارتين القدر
 المشترك أي الحصة التي متى نسبت إلى أحدهما كانت هي المقصود (قوله للولى عفو) ومعناه على
 الثاني العدول إليها وغلب عليه معنى الأول فعدى العفو بعلى بقوله على الدية أي على كل الدية أو بعضها (قوله)
 أن قبل الجاني) أي باللفظ لأنه صالح فلا بد له من صيغة (قوله بأن لم يتعرض للدية) بأن سكت بعد أن قال

خرج ما لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظنفت الإباحة أو دهشت فإن قصاص اليسار واجب
 وبقي حالة رابعة وهي أن يقول لم أسمع منه إلا أخرج يسارك فأخرجها قال الشيخان في كتب
 الأحكام أنه كحالة الدهشة لكن قضية قولهم أن الفعل المطابق للسؤال كالإذن يلتحق بصورة
 الإباحة اهـ والحاصل أن المخرج أن قصد الإباحة هدرت يده والافقها مضمونة بالدية إلا في حالة الدهشة
 على ماسلف فبالقصاص والميمن قصاصها باق إذا أخذ اليسار عوضا

(فصل : موجب العمد القود) الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل فأوجب القصاص
 ولم يذكر الدية بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستدل الثاني بحديث من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين
 إما أن يودي وإما أن يقادله ورد بأن ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما أن ماسح الخف مخير بين
 المسح والغسل والغسل هو الأصل قال الامام ولوقلنا بالثاني فلسنا نسكر كون القصاص مقصودا لغرض الزجر
 [قوله بغیر عفو] كأن مات الجاني [قوله وهو القدر المشترك] بريد أنه ليس واحد أمعينا منهما ولكنه
 مبهم علينا بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعينه الذي يتحقق في ضمن أي
 معين منهما [قوله وعلى القولين] قال الامام رحمه الله إذا كنا نخير على القولين ونرجع للدية عند الموت
 ففي العبارة المشهورة ترجحة القولين تكافؤ العبارة الناصة على المقصود أن يقال العمد يقتضى ثبوت المال
 لا محالة ولكنه معارض ومواز للقصاص فهل يثبت تبعوا بدلا لأصلاوه معارض قولان [قوله للولى عفو]
 لو كان للولى السلطان فالظاهر تعين الدية على الثاني دون الأول [قوله وعلى الأول] سكت عن التفريع
 على المرجوح لانه طويل ولا عمل عليه [قوله فالذهب لاديه] لکن له اختيارها عقب ذلك ولو فرغنا

قصاص الميمن

(فصل موجب العمد)

في نفس أو طرف وهو

بفتح الجيم (القود) بفتح

الواو أي القصاص وسمى

قودا لأنهم يقولون الجاني

بجبل وغيره له الأزهرى

(والدية بدل) عنه (عند

موقوفه) بغیر عفو أو

بغفوه عنها (وفي قول)

موجه (أحدهما مبهما)

وفي الحر لا بعينه أي وهو

القدر المشترك بينهما في

ضمن أي معين منهما

(وعلى القولين للولى

عفو) عن القود (على

الدية بغیر رضا الجاني)

لأنها بدل القصاص على

الأول وأحد ما صدق

موجه على الثاني (وعلى

الأول لو أطلق العفو) عن

القود بأن لم يتعرض للدية

(فالذهب لاديه) وفي قول

أو وجه من طريق تجب

لأنها بدله والاول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولوعفا عن الدية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليها) لان الاغنى كالصوم
(ولوعفا) عن القود (على غير جنس الدية ثبت) الغير المعفو عليه (١٢٧) (ان قبل الجاني) فذلك وسقط

القصاص (والافلا) ثبت
(ولا يسقط القود في
الاصح) لان العرض م
يحصل والثاني يسقط لرضاه
بالصلح عنه وعلى هذا قال
البغوي هو كما لو عفا مطلقا
أى فيأتى فيه الخلاف
السابق (وليس لمحجور
فلس عفو عن مال ان
أوجبنا أحدهما) للتفويت
على الغرماء (والا) بأن
أوجبنا القود بعينه (فان
عفا) عنه (على الدية ثبت)
وان أطلق (العفو) فكما
سبق (أى أن المذهب
لاديه) وان عفا على أن
لامال فالمذهب أنه لا يجب
شئ) وقيل تجب الدية بناء
على أن اطلاق العفو
يوجبها فليس له تفويتها
ودفع بأن المفسر لا يكاف
الاكتساب (والمنذر)
بالمجعة (في الدية كفلس)
فلا تجب في صورتي العفو
(وقيل كصبي) فتجب
(ولو تصالحا عن القود على
ماتى بعير لغا ان أوجبنا
أحدهما) لانه زيادة
على الواجب (والا) بأن
أوجبنا القود بعينه
(فالاصح الصحة) لانه

عفوت لأنه ينصرف للقصاص والدية معا أو بعد أن قال عفوت عن القصاص زمانا يقطع القبول عن
الاجاب في البيع والاوجبت (قوله يمنع البدلية) اهل المراد يمنع ايجابها (قوله بعده) ولوعلى التراخي
(قوله ولوعفا) على كل من القولين (قوله لمحجور فلس) ومثله المريض فيما زاد على الثلث (قوله
فكما سبق) أى لأن المحجور لا يكاف المكسب والعفو اسقاط للقود الثابت والدية تابعة له فيه لاثبات
للدية المدومة كما أشار اليه الشارح بقوله بناء الخ (قوله وقيل تجب الخ) قال بعضهم فيه إشارة الى
أن في المسئلة وجهين فلا يناسب التعبير بالمذهب وفيه نظر لاحتمال أنه أشار الى الطرق بالبناء المذكور
فعلى أن العفو يوجبها يجرى وجهان في الوجوب وعدمه وعلى مقابله يقطع بعدم الوجوب فالعبر عنه
بالمذهب اما طريق القطع الموافق لأحد الوجهين من الحكاية أو عكسه فتأمل (قوله لا يكاف الخ)
أى شأنه ذلك فلا يرد أنه يصح عفو وان كان عليه دين عصى بسببه وان كان يجب عليه الاكتساب
له (قوله في الدية) أى في ايجابها بالعفو المذكور كما أشار اليه الشارح (قوله لأنه زيادة) أى متعينة
وبذلك فارق مامر في غير الجنس (قوله رشيد) المراد به البالغ العاقل الحر ولوسكران أو سفيا
فاذن الصبي والمجنون كالعدم واذن الرقيق يسقط القصاص لا المال (قوله وفي قول تجب دية) أى
كاملة في القتل ونصفها في القطع وان سرى وقيل دية كاملة فيهما (قوله عن قوده) والعفو مطلقا
ينصرف اليه كما في الأم لا للأرض أى لأنه لم يجب لسكونه قبل السراية فان أطلق في العفو بعدها انصرف
للقود أيضا وتبعه الأرض فكأنه عفا عن القود والأرض معا كما مر وكلام المصنف في الحالة الأولى
لأن العفو صادر من المقتوع ولذلك كان تارة بلفظ الوصيه وتارة بلفظ غيرها كما يأتى فقول شيخنا
صورة كلام المصنف أن يقول عفوت عن قوده على الدية أو على الأرض ثم يقول عفوت عن

على الثاني تعينت الدية [قوله لأنها بدله] أى ولظاهر قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ الآية وأوجب بأنها
محمولة على العفو على الدية [قوله لغا] لوفرعنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني
وجبت أو عفوها عليها فلا قود ولوترأخي الزمن [قوله ولوعفا الخ] قال الزركشى هو تقرير على القولين
خلاف ما توهمه العبارة أقول لكن الشارح حل العبارة على التقرير على الأول خاصة بدليل قوله فيأتى
فيه الخلاف فتأمل على أن الزركشى ذكر آخر أمثل هذا [قوله لرضاه بالصلح] فهو نظير ما لو صالح عن الرد
بالعيب على مال قال الزركشى قضية التظهير أنه لو وقع الصالح مع العلم بفساده سقط القود قطعاً قال وهو متجه
[قوله فالمذهب الخ] قال الرافعي ان قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالمقيد بالنفي أولى وان قلنا بوجوبه
فهنأ وجهان أحدهما لا يجب اذ لو كافى المفسر أن يطلق ليثبت المال لسكان تكليفا لا اكتسابا فلهذا
عبر المؤلف بالمذهب [قوله وقيل تجب] لأنه لو أطلق العفو لوجبت نظرا للبنى عليه فيكون النفي
كلا اسقاط بماله حكم الوجوب [قوله في الدية] أى بخلاف القود [قوله وقيل كصبي] أى لأن حجره
لحق نفسه فتلغو عبارته كالصبي قال الامام ولا وجه لغير هذا لانه لو وهب له شئ أو وصى له به لم يصح
رده قال غيره كما لا يصح اعراضه عن الغنيمة بخلاف المفسر في كل ذلك [قوله على ماتى بعير] أى
بالصفة الواجبة [قوله لانه الخ] أى فكان كالصلح من مائة درهم على مائتين عن الواجب وهو
القود [قوله وفي قول تجب دية] أى كاملة في الثانية ونصفها في الاولى أما القود فلا يجب قطعاً .

بدل عن الواجب بالاختيار والثاني يقول الدية خلفه فلا يزداد عليها (ولو قال رشيد) الآخر (اقطعني ففعل فهدر) أى لا قصاص فيه
ولاديه (فان سرى) القطع (أو قال اقلني) فقتله (فهدر) للاذن (وفي قول تجب دية) بناء على أنها تجب للوارث ابتداء (ولو
قطع) بالبناء للمفعول أى عضوه (فعفا عن قوده

وأرشه فان لم يسر القطع (فلاشئ) من قصاص أو أرض فيه (وان سرى) الى النفس (فلاقصاص) فيه في طرف ولا نفس لأن السراية من مفعوعنه (وأما أرض الضوفان جرى) في لفظ المفعوعنه (لفظ وصية كأوصيته بأرض هذه الجنابة فوصية لتناول) الأظهر صحتها كما تقدم في بابها فان أبطلت لزمت أرض العضو وان (١٢٨) صححت سقط أرشه ان خرج من الثلث والاسقط منه قدر الثلث (أو) جرى

(لفظ ابراء أو اسقاط أو عفوسقط) قطعاً (وقيل) هو (وصية) لاعتباره من الثالث اتفاقاً ودفع بأنه اسقاط ناجز والوصية (ماتعلق بالموت) وتجب الزيادة عليه (أى الأرض) (الى تمام الدية) للسراية (وفى قول ان تعرض في عنوه) عن الجنابة (لما يحدث منها سقطت) أى الزيادة وهذا ومقابله الراجع القولان في اسقاط الشئ قبل ثبوته ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية كقوله أوصيت له بأرض هذه الجنابة وأرشد ما يحدث منها أو تسرى اليه بنى على القولين في الوصية للقتال ويجيء في جميع الدية ما تقدم في أرض العضو في الوصية ولو قطعت يده ففعا عن أرض الجنابة وما يحدث منها فان لم تصحح الوصية وجبت الدية بكاملها وان صححت سقطت بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححت الإبراء عما لم يجب أم لم تصححه لأن أرض الدين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شئ (فلاسرى)

أرشه كما نقله عن شيخه الطنطاني ليس على ما ينبغي فراجعه وحرره وخرج بالقود مالا فود فيه كجائفة وان عفا عن أرضها صح العفو وان عفا عن قودها لم يصح لأنه لا فود فيها وان عفا عن قودها لو سرت فسرت الى النفس فالقود لأن عفا عنه قبل وجوبه وهو لا يصح أيضاً مما علم أن صيغة عفوه لها أنواع لأنه اما أن يقول عفوت عن قوده وأرشه أو يقول عفوت عن قوده وأرشه وأرشد ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرشه أو عفوت عن قوده وأرشد ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأبرأته مثلاً من أرشه أو من أرشه وأرشد ما يحدث عنه ونحو ذلك مما سيذكره وحاصله أنه يصح العفو عن قود ذلك الجرح مطلقاً وعن أرشه كذلك ويسقط حالا ان لم يكن بلفظ وصية والافله حكمها وأنه لا يصح العفو عما يسرى اليه ذلك الجرح من قود أو أرض الا ان كان بلفظ وصية وله حكمها فراجع ذلك وتأمله (قوله وأرشه) عطف على قوده أى فهو من العفو عنه لكن بغير لفظ وصية (قوله فان جرى الخ) أى وان كان حين عفا عن أرض العضو بعد العفو عن قوده أتى بلفظ وصية فله حكمها والاسقط حالا (قوله سقط قطعاً) أى ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث الزائد كما أشار اليه فهي طريقة قاطعة ومقابلها الحاكية المشار اليها بقوله وقيل الخ فالخلاف من حيث انه اسقاط ناجز أو معلق بالموت والافلا أرض معتبر من الثلث فيهما لأنه كبراء المريض غرماء من دينه عليهم (قوله للسراية) أى في مقابلتها أو لأجلها سواء تعرض في عفوه لما يحدث أو لا ما سرأته قبل وجوبه ويدل له ما بعده (قوله ولو قطعت يده الخ) هو مفهوم ما ذكره قبله بقوله وتجب الزيادة المتقدمة (قوله ففعا) ولو بلفظ غير الوصية لأنه وصية حكماً فسقط ما لبعضهم هنا (قوله بكاملها الخ) عمله ان تساوت الديتان كما سر (قوله في الأصح) تقدم أنه في النفس يضمن بالاخلاف (قوله بسراية) قيد خرج به المباشرة فلو قطع طرفه ثم خرزقته [قوله الى النفس] أما السراية الى العضو فستأتى [قوله ولا نفس] شرط هذا أن يكون ذلك العضو ما يجب فيه القصاص فلو أجافه ففعا عن قودها ثم سرت وجب القصاص في النفس لأنه عفا عن قود مالا فود فيه [قوله اتفاقاً] أى سواء أكان بهذه الألفاظ أم بلفظ الوصية [قوله وتجب الزيادة] أما اذا لم تعرض لها بالعفو فواضح وأما لو تعرض فكما سيأتى [قوله في عفوه] أى اذا كان بلفظ ابراء أو اسقاط بدليل ما أتى عن الشارح قرياً من قوله ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية [قوله فان لم تصحح الوصية الخ] كذا هو في الرافعي وسكتوا ٤ ولو كان ذلك بلفظ الإبراء لوضح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححت الإبراء عما لم يجب أم لا هذا ما تبين لي وهو ظاهر [قوله سواء الخ] انظر كيف وجه هذا مع فرض المسئلة بلفظ الوصية [قوله في الأصح] وجهه أنه عفا عن الجنابة في الحال فيقصّر أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعاً وكأنه والله أعلم لضعب العفو هنا بواسطة عدم الاندمال [قوله في الأظهر السابق] مراده بذلك القولان في اسقاط الشئ قبل ثبوته [قوله ومن له قصاص] ما تقدم في عفوا الجنى عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفوا الوارث بعد موت الجنى عليه [قوله بسراية] احتراز عن المباشرة كأن قطعه ثم قتله فانه إذا عفا عن أحدهما لا يسقط الآخر

[قوله] قطع العضو المفعوعن قوده وأرشه (إلى عضو آخر) كأن قطع أصبعه فتأكل باقي الكف (وان دمل) القطع السارى الى ما ذكر (ضمن دية السراية في الأصح) والثاني ينظر الى أنها من مفعوعنه ويضمنها أيضاً في التعرض في العفو لما يحدث من الجنابة في الأظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع

(أو هنا من النفس فلاقطع له) لأن مستحقة القتل وقد عفا عنه (أو) هنا (من الطرف فله حر الرقبة في الأصح) لاستحقاقه والثاني يقول استحقته بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا (١٢٩) عن النفس مجانا فان سرى القطع بان

بطلان العفو) ووقت السراية قصاصا (والا) أي وان وقت (فيصح) العفو (ولو ذك) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقض الوكيل جاهلا) عفو (فلاقصا عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وأنها عليه لاعلى عاقلته) أي فتكون حالة في الأصح مغلظة في المشهور وهي لورثة الجاني (والأصح أنه لا يرجع بها على العاق) لأنه محسن بالعضو والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفو بعد خروج الأمر من يده لعفو والخلاف

في قوله وأنها وجهان في الروضة كأصلها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فكسحها عليه جاز وسقط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الأرض وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة بترجيح الأول أيضا والرافعي في التشرح عزا ترجيحه للبغوي وقال في المحرر رجع الأول

(كتاب الديات)

جمع دية والماء عوض من وافاء الكلمة يقال ودبت القليل أعطيت دبته وبيانها يأتي (في قتل الحر المسلم مائة بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أي حاملًا) لحديث الترمذي بذلك (وسواء أوجب) القصاص فعن عن الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبحر يطلق على الذكر والأنثى والخلفه بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء (وعصمة

فنفوه عن أحدهما لا يسقط الآخر فلو قطع طرف عبد فمقتى خنز رقبتة فقصاص الطرف للسيد والنفس للورثة (قوله أو عفا) أي وارثه أو أن من واقعة على الوارث (قوله فلاقطع) على المتمد خلافا للبلقيني (قوله ولو قطعه ثم عفا الخ) أي لومات المجني عليه بقطع طرفه سراية فقطع وليه طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا القطع إلى نفس الجاني ومات به تبين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس المجني عليه (قوله مجانا) ليس قيذا وتظهر فائدته فيما لو كان العضو بعوض فانه لا يلزم ويلزمه أنه كان قبض (قوله ووقت السراية قصاصا) لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو (قوله والأصح العفو) أي وان لم يسر قطع طرف الجاني إلى نفسه بل استمر حيا صح العفو عنه فلا يلزمه شيء في عقابته نفس المجني عليه بخلاف ما قبله لأن العفو إنما يؤثر فيما بقي لأفيا استوفى (قوله لعذره) أي الذي هو غير مقص فيه فلا يرد قتل المبادر من الورثة لتوقفه على الإذن واقتل من عهدته حريا لعدم التثبت فهما مقصران ولذلك لو قصر الوكيل بأن أخبره بالعفو من وقت به ولو عفا سق لزمه القود قطعاه لدم جهله حينئذ (قوله فالأظهر وجوب دية) وان تمكن الموكل من اعلامه بالعفو لأنه لا يلزمه (قوله مغلظة) فهي دية عمد في ماله (قوله وجهان) فالتعير بالأظهر في غير محله لكنه تغليب (قوله قصاص عليها) أي في نفس أو طرف أو غيرها سواء كانت الجناية على الزوج بغير القتل أو على مورثه مطلقا (قوله جاز) أي صح النكاح والصداق وخرج بالقصاص ما لو زنحاله دية فنكحها عليها فيصح النكاح ويفسد الصداق لعدم محبة الاحتياض عنها وسواء في المرأة الحرة والرقبة ولو كانت الجناية على الزوج فسرى إليه ومات فإزاد على مهر مثلها وصية لقاتل قاله شيخنا فراجع (قوله رجع بنصف الأرض) هو المتمد

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله كأمرو جميعا باعتبار الأشخاص أو باعتبار النفس والأطراف بناء على أن الحكومة أو الأرض تسمى دية وهو الأصح فهي شرعا للمال الواجب بالجناية على حر في نفس أو غيرها وغلبها على القيمة في غير الحر لشرعها (قوله والماء عوض من وافاء الكلمة) فأصاها ودي بكسر الواو وسكون الدال المهملة كوعدا مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة وهو دفع الدية (قوله في قتل الحر المسلم) أي المصوم لا الزاني المحسن وتارك الصلاة بعد الأمر لأنهما هدران وان وجب القصاص فيهما لو كان القاتل مثلها كافي المرنه لثله (قوله خلفه) جمعها خلف بكسر ثم ففتح أو خلفات من لفظها أو حوامل من غير

[قوله مجانا] كذلك الحكم لو كان على عوض [قوله والأظهر وجوب دية] استثنى ابن أبي عصرون ما إذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدور القتل قال فالعفو لعفو ولا ضمان لكن الأصحاب أطلقوا القولين [قوله وجوب الدية] لأنه بان أنه قتله بغير حق [قوله وهي لورثة الجاني] غرضه من هذا أن العاق لو عفا عن مال لم يستحق الذي على الوكيل وإنما هو لورثة الجاني [قوله لاعلى عاقلته] لأنه عائد في فعله غاية الأمر أن القصاص سقط للشبهة وعلة مقابلة أنه فعل معتقدا الإباحة [قوله جاز] أما النكاح فواضح وأما الصداق فلأن ما جاز الصلح عنه صح جعله صداقا .

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله [قوله في قتل الحر] خرج الرقيق فانه غلب فيه المالية فوجب القيمة [قوله خلفه] في الحديث في بطونها أولادها قال الرافعي اختلف فيه فقيل تأكيد وقيل اسم الخلفة يقع أيضا

(١٧) - (قليوبي وهجره) - (راجع)

ودبت القليل أعطيت دبته وبيانها يأتي (في قتل الحر المسلم مائة بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أي حاملًا) لحديث الترمذي بذلك (وسواء أوجب) القصاص فعن عن الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبحر يطلق على الذكر والأنثى والخلفه بفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء (وعصمة

لفظها ومن كلامه يعلم اعتبار كون المائة اثنا (قوله جمع حقة وجذعة) يشير إلى أنها جمان لمؤث وفي كلام شيخنا الرملي مانصه أن الأول جمع لذكر والمؤث وأن الثاني جمع لذكر فقط وانما ذكر الشاوح ذلك إشارة إلى اعتبار كونها في الدية اثنا لا يقتضى خروج الشارح عن نهج اللغة إلى الخطأ المحض فيها فراجعه (قوله فان قتل) أو قطع أو جرح لذكر أو أتى مسلم أو غيره من الأحرار كإيائى وكذا في المعاني (قوله في حرم مكة) ولو بقطع هوائه بالسهم وإن مات خارجه بخلاف عكسه قال شيخنا في شرحه وقال شيخنا يلفظ مطلقا والتقليط في هذا خاص بكون المجنى عليه مسلما (قوله أوفى الأشهر الحرم) ولو بقطع السهم لبعضها على ما ذكر (قوله ذى القعدة) وهو أولها على المعتمد فهي من سقتين ويلفظ في هذا وما بعده في المجنى عليه المسلم وغيره ولا تقليط في العبد قتل أو جرحا ولا في قتل الجنين بالحرم ولا تقليط في الحكومات (قوله والحرم) خص بوصف التحريم لما قيل إن الله حرم فيه الجنة على إبليس وقيل لأن أول نحررم القتال وقع فيه وآل فيه لأصح الصفة وخصته لأنه أول السنة كأنه قيل الشهر المعروف نسكه الخ وأضيف إلى الله دون غيره كيقال شهر الله الحرم لما ذكر ولأنه اسم إسلامي وكان يسمى قبل ذلك صفرا الأول قاله الجلال السيوطي (قوله محرما ذارحم) لو قال محررم رحم بالاضافة كما فعل غيره كشيخ الإسلام في المنهج لكان أخصروا وأولى يخرج به نحو بنت عم هي أم زوجته أو مرضعتها (قوله ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة) ولومع القرابة كما سر (قوله ووجه) بالنصب حال من فاعل الظرف وقيل بالرفع خبر (قوله أى ديته) لم يقل مثل ذلك في الخطأ مع أنه المراد لمكان الشرط عقبه المانع منه (قوله لماسيأتى) وهو خبر الصحيحين أن امرأتين اقتتلتا خذفت بائنا والذاه المجهتين احدهما الأخرى بحجر أى لا يقتل غالبا أخذ من لفظ الخذف فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أى القاتلة وقتلها شبه عمدها كعلم في الخطأ أولى والمعنى في ذلك أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم من أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحميلهم بغير العمد لكثرته خصوصا بمن يتعاطى الأسلحة لحسنت عاداته ثلاثا يضرر بما هو معذور فيه وأجلت عليهم

على التي ولدت ومعها أولادها اه ثم قيل جمعها خلف بكسر الحاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمرأة تجتمع على نساء [قوله في الخطأ] ولو بفعل صبي عمدا إذا جعلنا عمده خطأ وجوز أن الرفع أن يلفظ بالتثنية قال غلظ به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الأشهر الحرم مثلا [قوله جمع حقة وجذعة] يريد أن الذكر منهما لا يجزى [قوله فان قيل خطأ] خرج غيره فإنه لا يزداد تقليطه بذلك لأن المكبر لا يكبر كما في غسلات الكلب لا يطلب فيها تثنية [قوله في حرم مكة] سبب التقليط فيه تأمينه لداخله فاذا غلظ على الأمة في شأن طيره وصيده فالضمان بالآدمى أولى بالتقليط [قوله ذى القعدة الخ] قال في شرح مسلم الأخبار تظافرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف من بدأ بالحرم لتكون من سنة واحدة اه واختص الحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون دائما أول العام [قوله المدينة] قال بعض الأصحاب إلا أن قلنا بضمان صيده قال بعضهم ولو ضمنا لاختصاص مكة بالنسك [قوله لماسيأتى في بابها] منه إن شبه العمد مردد بين العمد والخطأ فأعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر من جانب وحديث الحائل التي ماتت برمية الحجر [قوله بميت الرد] إنما ألحقته به لأنها تشبهه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الأضحية مثلا [قوله ومريض] من عطف الخصاص على العام نه عليه ثلاثتهم محبة أخذه من الإبل

في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وبنو لبون وحقاق وجذاع جمع حقة وجذعة لحديث الترمذى وغيره بذلك (فان قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على المشهور فيهما (والحرم ورجب أو محرما فإرحم) كلام والأخت (فتلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بحرم مكة حرم للمدينة ولا الأحرار ولا بالأشهر الحرم رمضان ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة ولا تقرب غير محررم كولد العم (والخطأ وإن تلث) دية بما ذكر (ففى العاقلة) ديته (مؤجلة) لماسيأتى في بابها (والعمد) أى ديته (على الجاني مججلة) على قياس ابدال المتلفات (وشبه العمد) أى ديته (مثلثة على العاقلة مؤجلة) التثنية لحديث النسائي وغيره والباقي لماسيأتى في بابها (ولا يقبل معيب) بميت الرد في الرد في البيع (ومريض الأبرض) أى

(والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) وإن كان الغالب أن الثقة لا تعمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها حكاية لخلاف قولين (ومن لزمته) الهدية من العاقلة أو الجاني (وله ابل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب ابل بلده) إن كانت ابله من غير ذلك ومثل البلد القليلة (والا) أي وإن لم يكن له ابل (فغالب) بالجر ابل (بلدة بلدي) أو قبيلة بدوي (والا) أي وإن لم يكن في البلدة أو القليلة ابل (فأقرب) بالجر (بلاد) أي من غالب ابل الأقرب ويلزمه النقل إن قربت المسافة فإن بعثت بأن كانت مسافة القصر وعظمت المؤنة والمنفعة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالابل (ولا يعدل الى نوع وقيمة الا براض) فيجوز العدول به قال في البيان هكذا أطلقه وليكن مبنيًا على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة فقها (ولو عدلت) الا بل في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن النقل (فمقتصر) الواجب (قيمتها) بلغة

وفقاهم (قوله المستحق) أي الاهل وعطف المريض خاص (قوله بأهل خبرة) أي اثنين منهم ويكفي تصديق المستحق بأنهم احوال فان تبين عدم الحمل ردها وأخذ بدلها ولومات وتنازع في أنها حوامل شق جوفها فان ظهر عدم الحمل فكما مر فان ادعى الدافع إسقاطها عند الأخذ صدق بيمينه إن أخذت بتصديق الآخذ في جاهلها أو بعدلين به وأمكن والاصدق بلايين (قوله قبل خمس سنين) أي قبل تمام الخامسة منها (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض من حيث الخلاف (قوله ومن لزمته الدية) أي الكاملة المنصرف اليها الاسم عند الاطلاق وما يخرج من لزمه الأرض أو القيمة أو الحكومة فيخبر بين التقدير والابل (قوله فقها) أي من ابله أي من نوعها ولا تعين عينها بل يتعين غيرها لو كانت معينة وكذا يقال فيما يأتي وظاهر كلامه أنه لا يجوز العدول الى ابل بلده الا عند عدم ابله وفي الروضة أنه غير بينهما قال شيخنا وهو المعتمد (قوله بلده) أي بلد اقامته وإن لم يكن محل الجناية وكذا ما بعده ولو لم يكن له بلد ولا قبيلة اعتبر غالب ابل الناس وكذا لو وجبت في بيت المال لأن جهة الاسلام لا تختص وقول البلقيني بوجوب القيمة في هذه مرهود (قوله فأقرب بلاد) فلا يعتبر قرب القبيلة في البلد وعكسه ولو استوى اليه بلدان ولم يختلف نوع الغالب فيهما فخير كذا قال شيخنا وفيه نظر لأنه مع اتحاد نوع الغالب في ابل البلدين لا يتصور التخيير لأن الذي يخرج من مساوئ كل من النوعين وانما يتصور التخيير إذا اختلف نوع الغالب في البلدين والتخيير حينئذ ظاهر فتأمل (قوله وعظمت المؤنة والمنفعة) قال شيخنا ما عطف على بعدت به يعلم اجتماع الأمور الثلاثة وفيه نظر بل أحدها كاف في سقوط الطلب بهامع أنه قد يجعل عظمة المؤنة أو المنفعة ضابطا للعدم قال والمراد بالمؤنة أن تزيد على قيمتها وهو بعيد جدا بل الوجه أن يراد بهما لا يحتمل بذله عادة في مثل ذلك وبالمشقة لا يحتمل تكلفه كذلك (قوله ولا يعدل الى نوع) ولو أعلى قال شيخنا الرمي (قوله والأصح منه) هو المعتمد وأخذ من التعليل بجهالة صحتها جواز الصلح عنها إذا علمت وهو كذلك وعلمها بما يأتي في أخذ قيمتها على الجديد (قوله بأكثر الخ) لعله بقدر لا يتقارب به (قوله أو اثنا عشر) هي للتوزيع فالذهب من أهلها والفضة من أهلها وانظر ما المراد بالأهل فيهما (قوله والجديد قيمتها) أي إن لم يصبر المستحق الى وجودها (قوله بنقد بلده الغالب) اقتصر المصنف على بلده لأنه المتصور إذ اعتبر غيره انما يوجد عند وجود الا بل فيه فقول شيخنا الاولي أن يقول بنقد محل الوجوب ليشمل غير بلده كإعفل شيخ الاسلام وغيره فيه نظر (قوله وقيمة الباقي) سواء كان البعض الموجود من ابله أو ابل بلده أو ابل أقرب البلاد اليه

المريض كالزكاة كذا قبل وفيه نظر فان المعيب بغير المرض كذلك يؤخذ في الزكاة من مثله [قوله في الزمة] كالمسلم فيه إشارة الى الفرق بين هذا وبين الزكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين [قوله بأهل خبرة] الحاقا لذلك بالتقويم [قوله والأصح اجزاؤها الخ] أي لصدق الاسم عليها [قوله فقها] أي تيسيرا عليه [قوله من غالب ابل بلده] أي لأنها عوض متلف فاعتبر الغالب لا بلد المتلف [قوله فأقرب] كما في الفطرة [قوله ولا يعدل الى نوع] ظاهره ولو كان أعلى وبه صرح الرافعي رحمه الله تعالى لكن نقل النص عن الاجزاء فيه ونسب لجمع من الأصحاب [قوله هكذا أطلقوه] الضمير فيه يرجع الى قوله فيجوز [قوله بالتقديم الخ] ظاهره التخيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافه أي الدناير على أهلها والورق على أهلها فأدنى كلامه للتوزيع [قوله أو اثنا عشر ألف درهم] قضيته أن الدينار يقابل اثنا عشر درهما [قوله لحديث] لكن مرسل [قوله بنقد بلده] أي كافي بلد المتلفات [قوله أخذ] لأن الميسور لا يسقط بالميسور [قوله وقيمة] أي على الجديد وعلى التقديم قسطه من النقد

لواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) فضة لحديث بذلك رواه ابن حبان وغيره (والجديد) الواجب (قيمتها) بلغة ما بلغت يوم وجوب التسليم (بنقد بلده) الغالب (وإن وجب بعض منها) (أخذ وقيمة الباقي

وظرة (الختى) في الدية
 نصف دية الرجل والختى
 بنفسها جرحها بها الختى
 نكاحا وجرحا لأن زواجه
 عليها مشكوك فيها (و)
 دية (يهودى ونصرانى
 قلت) دية (مسلم) أخذنا
 من حديث جمهور بن شعب
 عن أبيه عن جده أنه
 صلى الله عليه وسلم فرض
 على كل مسلم قتل رجلا من
 أهل الكتاب أربعة آلاف
 درهم وراه عبد الزقاق
 في مصنفه وقال به عمر
 وعثمان رضى الله عنهما
 (و) دية (مجوسى) ثلث
 عشر (دية مسلم)
 كمال عمر وعثمان وابن
 مسعود رضى الله عنهم
 ثمانمائة درهم ويعبر عن
 ذلك بخصم دية الذى وهو
 من له كتاب ودين كان
 حقا وتحمل ذبيحته
 ومناكحته ويقر بالجزية
 وليس للمجوسى من هذه
 الخمسة إلا الخامس فكانت
 دية خمس دية (وكذا
 ونهى) أى عابد وثلاثة
 لى صنم (له أمان) بأن
 دخل لنا رسولا فقتل
 ومنه عابد الشمس والقمر
 أى دية دية مجوسى
 والمرأة في الأربعة على
 النصف من ذكر (والمذهب
 لى من لم يبلغه الإسلام)
 وقتل (أن تمسك بدين
 لم يبدل فدية دية)

(١٣٣)

(كنصف) دية (رجل نكاحا وجرحا) بضم الجيم وروى البيهقى حديث فدية المرأة

فان وجد بعض من كل منها فان اتحدوا فدية واحدة والافله الاتمام من التأخر إن كان أعلى والارجح
 الى القيمة وهذا كله على الجديد وأما على القديم فيؤخذ بالقسط من النقد المذكور وهل القسط
 باعتبار عدد المائة من الابل أو باعتبار قيمة المأخوذ والمردوم لوجبت أو باعتبار نقص قيمة المأخوذ
 عن الألف حتى لو ساواه فلا شيء راجع ذلك (قوله والمرأة) أى الأنثى وهى مبتدأ والظرف بعدها
 الخبر كما أشار اليه الشارح والختى عطف عليها (قوله نكاحا وجرحا) وطرفا ومعنى نعم في حلة الختى
 وهذا كبره وشغره الأقل من دية امرأة وحكوة كل منها (قوله ودية يهودى الخ) أى له كتاب ودين
 يقر عليه بالجزية ويشترط أن يكون له أمان وإن نحل منا كخته والاهدر فى الأول ووجب دية مجوسى
 فى الثاني ويقاس بالدية غيرها كذا قاله شيخنا وفى الثاني نظر لأن الدية معتبرة بأغلظ الأصل كما يأتى
 فظاهر كلام المصنف أن لفظ يهودى وما بعده مرفوع عطفا على المرأة وأخرجه الشارح عن اعرابه
 بتقدير لفظ دية قبله وهو معيب وقيل غلظه عدم صحة الاخبار عنه بما بعده وأوجب الامام مالك
 فى نحو اليهودى نصف دية مسلم وأوجب أبو حنيفة فيه دية مسلم كاملة وأوجب الامام أحمد دية المسلم
 فى العمد ونصفها فى الخطأ وشبه العمد (قوله ثلث عشر) الأصغر ثلث خمس مسلم قال الخطيب لعدم
 تكرار الثلث وتصويب الحساب (قوله وهو) أى الذى (قوله أى صنم) وقيل الوثن ما يكون من
 نحو نحاس والصنم ما يكون من حجر وعلى كل منهما فالكوكب لا تسمى بواحد منهما وإن اتحد
 حكم الدية فى الجميع (قوله له أمان) لما تقدمت الإشارة اليه وإن كان ظاهر كلامه رجوعه للوثنى
 وحده (قوله والمرأة) ومثلها الختى كما فى المسلم (قوله أن تمسك) أى يقينا فان شك هل بلغته دعوة
 نبي أولا فهدر على المعتد (قوله بدين لم يبدل) أى عند أهله أو باعتبار اعتقاده بأن لم يبلغه فأسخ له
 (قوله وقيل دية مسلم) فالتميز بالمذهب ليس فى محله (قوله وقيل دية ذلك الدين) وفيه طريق قاطع
 بالأول وأهل تعيير المصنف بالمذهب لأجلها وجع الأولى معها تغليباً وكان حق الشارح أن ينبه على ذلك
 (ففيه) بجري فى هذه الديات التغليب فى العمد وشبهه وفى الخطأ فى الأشهر الحرم وفى الرحم المحرم لاقى
 الحرم كما شرت الإشارة اليه فى قتل كتابى مثلاً عمداً أو فاحرم أو فى الأشهر الحرم من كل من الحقات
 والجذعات عشر ومن الخلفات ثلاث عشرة خلفه وثلث خلفه وفى قتل نحو مجوسى كذلك جذعتان
 وحقتان وخلفتان وثلثا خلفه ويعتبر فى المتولد أكثر أصوله دية أبه أو أمه حلت منا كخته
 أولاً كما فى جزاء الصيد نظراً لفتح ابتداء والله أعلم .

[قوله والمرأة الخ] لما فرغ من مغلطات الدية شرع فى منقاصاتها فنها الأنوثة ثم الكفر الى آخر ما قرره قوله
 نكاحاً أى بالاجاع [قوله وجرحاً] أى بالقياس [قوله أربعة آلاف] قال الزركشى فاعتبر الثلث فى البراهم
 فقسنا عليه الابل وذهب أبو حنيفة الى إيجاب دية مسلم ومالك الى إيجاب النصف ومنهم من أوجب الثلث
 فأخذه الشافعى للاتفاق عليه ومنه تعلم أن دليل إيجاب الابل فيه الاجاع [قوله أيضاً أربعة آلاف] ولما
 إيجاب الابل فيه فدليله الاجاع لأنه أقل مما قيل [قوله ويعبر عن ذلك] أشار بهذا الى القياس الذى ثبت
 به الحكم المعتد بقول الصحابة [قوله أى عابدون] (ففيه) المتولد بين مختلفى الدية يلحق بأغظهما
 قبل وبشكل بالختى حيث الحق بالمرأة قال السهيلي ولا يقال وثن الألمان فان من غير صخرة كالنحاس
 وغيره [قوله له أمان] ظاهره عوده الى الوثنى فقط وينبغى عوده الى الكل [قوله والافكم مجوسى] اعلم
 أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم يبلغه دعوة نبي أصلاً وفيه طريقان أحدهما
 قولان أرجحهما وجوب الاخص والثانى دية مسلم والثانية القطع بالأول فتعير المصنف بالمذهب صحيح

لم يبدل فدية دية (والا) بأن تمسك بدين بطل (فكم مجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين بالنظر

(فصل : في موهجة الرأس أو الوجه لمسلم) أي منه (خسة أبيرة) لحديث في الموهجة خمس من الابل رواه القزويني والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكر والأنثى (و) في (هاشمة مع إضاح عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرة من (١٣٣) الابل ورواه الدارقطني والبيهقي

(فصل : في حكم واجب مآدون النفس في المسلم وغيره من الذكر والأنثى والخنثى والحرة والرقق (قوله في موهجة الرأس) ومنه البياض خلف الأذن هنادون الرضوء لتعلقه فيه بالشعر (قوله أي منه) أشار إلى أن اللام بمعنى من لدفع توهم أنه المستحق لها بالجناية على غيره ولا فائدة أن الظرف متعلق بالرأس والوجه فتأمل (قوله خسة أبيرة) لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أولى لأن الخسة مثلية أو خمسة كما يأتي ولكن أهم لانه المعتبر وسيأتي (قوله والثلاثة) هم أبو داود والنسائي وابن ماجه (قوله والبعير يطلق على الذكر والأنثى) وهذا الإطلاق لغة ولو سكت عنه لكان أولى لأن المعتبر هنا الأنثى كما تقدم في الدية وسيأتي الإشارة إليه (قوله مع إضاح) ولو لحاجة إليه لإخراج العظم المهشوم ولو وصلت الهاشمة إلى وجحة أو فم أو الموهجة إلى أنف وجب مع الأرض حكومة أيضا ومحل ما ذكر في رأس أو وجه غير زائد يقينا والا فالواجب حكومة لأرض (قوله أخذا بما ذكر قبل) من أن شرط وجوب العشرة اجتماعهما والواجب في شيئين يقتضي التوزيع عليهما (قوله فهشم) الواو أولى (قوله وأم رابع) بفتح الهمزة وتشديد الميم فعل ماض فلودمع خامس فان قلنا بالرجوع إن الدامعة مذقة فهو القاتل فعليه الدية وعلى كل من قبله ضمان جرحة والا فان مات بجراحاتهم وزعت الدية على الخمس وسقط مقدار الجروح الأول والأفعلى الخامس حكومة فقط فراجعه (قوله وهذا كله الخ) أي كما صرح به المصنف أولا وتؤخذ المذكورة من تذكرة لفظه المتقدم وسكوت الشارح عن الحرها مع ذكر المسلم لأوجه له فتأمل (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) هو صريح في اعتبار التثليث والتخميس ففي الموهجة عمدا خمس أبيرة اثاث مثلية حقوق نصف وجدة ونصف وخلفتان وفيها خطأ خمس نخسة بفت مخاض وابن لبون وبت لبون وحقة وجدة فراجع ذلك وحرره (قوله والذي) أي الذكرا ما ذكره وفي الدية نصف وثلاث بغير وفي المجوسية سدس بغير وانظر كيف التثليث والتخميس فيها وغيرها (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس غير الموهجة من الهاشمة وغيرها عليها في تلك النسبة فتأمل (قوله ان عرف) يقينا (قوله وجب قسط) أي ما لم تكن الحكومة لواعترفت أكثر منه والواجب فان استوى تخير (قوله وفي جاتة ثلث دية) وكذا في دامعة بل هي منها كما يأتي وفي مأمومة كما مر بالنظر خلفا فيندفع الاعتراض بان الخلاف في غيره أوجه وبقي من المنقصات الرق والاجتبان وسيأتيان .

(فصل : في موهجة الرأس)

[قوله أخذا بما ذكر] وذلك لأن الواجب في شيئين يوزع عليهما عند الانفراد [قوله وقيل حكومة] على هذا هل تبلغ أرض موهجة ترد فيه جواب القاضي ثم قال لا يبلغ بها [قوله خسة عشر] لو قل من غير إضاح فهل يجب عشرة أبيرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في المهشم المنفرد عن الإضاح [قوله فهشم] الاتيان بالواو أولى [قوله حكومة] أي ولا يجوز أن يبلغ بها أرض الموهجة [قوله ففيه حكومة] وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتمالهما على المحاسن والحواس ولشلا يلزم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه

والمجوسية ثلث بغير وعلى هذا القصاص (والشجاج قبل الموهجة) من الحارصة وغيرها المتقدم (ان عرفت نسبها منها) أي من الموهجة بان كان على رأسه موهجة اذا قيس بها الباضعة مثلا عرف أن المقطوع ثلث أو نصف في عمى اللحم (وجب قسط من أرضها) أي الموهجة (والا) أي وان لم تعرف نسبها منها (فحكومة كجرح في سائر البدن) أي باقية كالأضاح والمهشم والتخيل ففيه حكومة (وفي جاتة ثلث دية) لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه النسائي وابن حبان ولما لم يوافق

كالستى عاقبه (وهى جرح ينفذ) بالمهجمة (الى جوف كبطن وصدر وثقرة نحر) بضم المثلثة (وجبين وخاصة) أى كداخل المذكورات
وصور في الجبين بما قبل منهم من (١٣٤) أن الجرح النافذ منه الى جوف الدماغ جاففة ووجهه بالدول عن قول المهر وغيره

الجنيين المفهوم مما ذكر
مع ومته الورك ولبس من
الجوف داخل القم والأف
(ولا يختلف أرى موضحة
بكبها) فالكبيرة وغيرها
سواء في أرشها المتقدم
(ولو أوضح موضعين بينهما
لحم وجلد قليل أو أحدهما
فوضعتان) وجهه في
الثانية وجود حاجز بين
الموضعين والأسح فيها
واحدة لأن الجنبانية أت على
الموضع كله كاستهابه
بالإصبع ولو عاد الجاني
فرفع الحاجز بينهما قبل
الانفصال لزمه أرض واحد
على الصحيح وكذا لو
تأكل الحاجز بينهما لأن
الحاصل بسراية فعله
منسوب اليه (ولو اقتصمت
موضعه عمدا أو خطأ
أوشملت رأسا ووجهها
فوضعتان وقبل موضحة)
نظرا للصورة والأول نظر
الى اختلاف الحكم أو المثل
(ولو وسع موضحة فواحدة
على الصحيح) كما لو أتى به
ابتداء كذلك والثاني
فتان (أو) موضحة
(غيره فتان) لأن فعله
لا يبنى على فعل غيره
(والجاففة كموضحة في
التعدد) وعدمه فلا أباه

(قوله كالستى) لعدم أداة الاستثناء فيه والذي قبله خرج سائر البدن (قوله وخاصة) ومثانة
ومجان بكسر أوله الممثل وهو ما بين الخصية والهر (قوله جاففة) وهى الدامغة السابقة فى كلام
الشارح ولم يذكرها المصنف هناك لدخولها فيما هنا (قوله الجنيين) بنون بعد الجيم مثى جنب
(قوله مما ذكر معه) وهو الخاصة بعده والبطن قبله (قوله ومنه) أى ما ذكر (قوله داخل القم
والأف) وكذا العين والفتحة والذكر فالمراد بالجوف ما فيه حالة الغذاء أو الدماء أو ما هو طريق
له غير المذكورات (قوله لزمه أرض واحد) ان اتفقت الجنباتان عمدا وغيره ولا تعددت كما يأتى
ولو رفعه غير الجاني لزمه أرض ولزم الأول أرضان ولو رفعه مع غيره فكذلك كذا قالوا وقياس
ما يأتى فيما لو أومعه جمع أنه يلزم الجاني ثلاثة أروش ويلزم من شاركه فى رفع الحاجز أرض واحد
ولو اشتركا فى الموضعين ورفع أحدهما الحاجز لزم الراجع أرضان والآخر أرض واحد كذا قالوه
وقياس ما يأتى فيما لو أومعه جمع أنه يلزم الراجع ثلاثة أروش ويلزم الشريك فى الموضعين أرضان فتأمل
(قوله ولو اقتصمت الخ) يشير الى أن الموضحة كالجاففة تعد بصورة ومجلا وحكما وفعلا (قوله شملت)
بكسر الميم أفصح من فتحها (قوله أو موضحة غيره) فغير محذور عطفها على ضمير موضحة من غير إعادة
الجار وهو طريق المصنف تبعاً لشيخه ابن مالك ولم يجعله عطفاً على ضمير وسع مع محته لمنع العطف عليه
من غيرنا كيد اتفاق مع غير وجدت فى خط المصنف مجرورة (قوله فى التعدد) ثم لو وسع جاففة غيره
من داخل فقط أو من خارج فقط لحكومة فقط (قوله وكذا الخ) أى هما جافقتان فالتشبيه

[قوله كالستى] وذلك لأن جروح باقى البدن ليس فيها مقدار الجاففة [قوله مما قبله] الذى قبله قول
للقن كجرح [قوله وهى جرح ينفذ الى جوف] أى ولو كان ذلك بارة ونحوها [قوله وثقرة نحر] كأنها
الثقرة التى فى أعلى الصدر بين الترقوتين [قوله وصور فى الجبين] لك أن تقول هذا التصور يرجع الى
أن ذلك مأمومة فالخفى ما فى المهر الآن يقال لابد فى الجاففة من خرق الجلد أعنى خريطة الدماغ فان قيل
هذه تكون دامغة قلنا نعم ولكن الدامغة لا يتقدم لها دية فى المتهاج [قوله المفهوم مما ذكر] الذى ذكر
قول المتن كبطن الى قوله وخاصة الا قوله وجبين فليس مما ذكر [قوله ومنه] الضمير فيه يرجع الى قوله
مما ذكر [قوله موضحة] غيرها مما لم يذكر كذلك وعلى ذلك النظر الى الاسم [قوله لأن الجنبانية] عبارة
الامام لأنه مبالاة أحدهما أثبت الجنبانية على الموضع كله ولو أوضح جميع ذلك لم يجز أكثر من أرض الموضحة
فأولى [قوله عمدا وخطأ] نصب إمام على نزع الحافض أو صفة مصدر محذوف [قوله أوشملت رأسا
ووجهها] خرج ما لوشملت رأسا وقافلا خلاف فى إيجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ما لوشمت
الجهة والمخ فوضحة واحدة ثم شملت بكسر الميم على الأفصح [قوله أو موضحة غيره] أى غيره محذور
ويجوز أيضا رفعه عطفاً على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه إقامة له مقام المضاف اليه [قوله كموضحة] من
جهة ما دخل فى التشبيه بعدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها
الشارح وقد تعرض لها الزركشى فقال لو وسع غيره الجاففة من الظاهر والباطن تعددت والاختكومة
على الموضع [قوله وكذا لو اقتصمت عمدا وخطأ] ظاهره اتحاد الجاففة بذلك وهو خلاف ما فى
الروضة وأصلها حيث قال ويجزى فى اختلاف حكم الجاففة واقسامها الى عمد وخطأ ما تقدم فى الموضحة
والجواب عن الشارح رحمه الله تعالى ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أى فهما جافقتان

[قوله]

فى موضعين بينهما لحم وجلد قليل أو أحدهما جافقتان ولو رفع الحاجز بينهما
أو تأكل فراحدة على الصحيح وكذا لو اقتصمت عمدا وخطأ (ولو تلفت) بالمهجمة (فى بطن وخرجت من ظهر جافقتان فى الأسح)

اعتبروا الخارجة بالداخلة والثاني في الخارجة حكومة (ولو أصل جوفه سناله طرفان فثقتان) حيث الحائز بينهما سليم (ولا يسقط الأرض بالتحام، وموهبة وجائفة) لأنه في مقابلة الجز. الذاهب والألم الحاصل (والذهب أن في الأذنين دية لا حكومة) وهو قول أوجه مخرج وجه بأن السمع لا يحلها وليس فيها منفعة ظاهرة واستبدل الأول بحديث عمرو بن حزم وفي الأذن خسون من الأبل رواء البارقطني والبيهقي وسواء فيه المقطع والقطع والسمع والأصم (وبعض) منهما (بقسطه) من الدية وهو صادق بواحدة ففيها النصف وبه صرح في المحرر وبعضها ويقدر بالمساحة (ولو أيسهما) بالجناية (فدية وفي قول (١٣٥) حكومة) لأن منفعتهما لا تبطل

بذلك وهي جمع الصوت ليعمل إلى الصلح وعمل السماع وعورض بيطان المنفعة الأخرى وهي دفع الهواء بالاحساس (ولو قطع يابستين حكومة وفي قول دية) الأول مبنى على الأول والثاني على الثاني كما في المحرر (وفي كل عين نصف دية) لحديث عمرو بن حزم في العين خسون من الأبل رواء مالك وحديثه أيضا وفي العينين الدية رواء النسائي وابن حبان والحاكم (ولو) هي (عين أحول وأعمش وأعور) أى ذى عين واحدة ففيها نصف الدية لان المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر إليه (وكذا من بعينه بياض لا ينقص الضوء) فيها نصف الدية (فان نقص فقسط) منه فيها ان انضبط النقص بالاعتبار بالصحة التي لا يبايض فيها (فان لم ينضبط) النقص (حكومة)

راجع لقوله لو أجافه في موضعين فثأومه بعضهم هنا ليس في عمله (قوله أن في الأذنين دية) ولو تعددت الأذان فان كانت كلها أصلية أو اشتبهت تعددت الدية فان علم زيادة بعضها ففيه حكومة وكذا جميع ما يأتي (قوله وهو) أى اقاتل بالحكومة قول أوجه مخرج ومقابله المعبر عنه بالذهب نص فالتعير بالذهب ليس في عمله (قوله وليس فيها منفعة ظاهرة) هو مردود بأن دفع الهواء وجمع الصوت من المنافع المقصودة خصوصاً جمال الاعتبار معهما (قوله وسواء الخ) ولو حصل مع ذلك إيضاح وجب أجره أيضا (قوله وبعض الخ) يجوز فيه الرفع على الابتداء لوصفه المقدر كما ذكره الشارح والجوع عطف على الأذنين ولكن يبعده حرف الجر بعده ولزوم جر يان الخلاف السابق فراجع (قوله من الدية) اقتصر عليه لأنه الراجح وكان المناسب أن يزيد أومن الحكومة فتأمل (قوله ويقدر) أى البعض بالمساحة لعرفه الجزئية المعبرة في أجزاء الأطراف كما مر بخلاف السكل لا اعتبار المائلة وفي اعتبار المساحة ما مر في الموهبة فراجع (قوله وعورض الخ) مراده رد القول ببقاء منفعتهما لأن هذه المنفعة توجب الدية وحدها كما نومه بعضهم ولو أسقط لفظ الأخرى لكان وانما لأن المنفعة واحدة لهاجهتان جمع الصوت ودفع الهواء فتأمل (قوله الأول مبنى على الأول) لنقص المنفعة عنده والثاني مبنى على الثاني لزوال جميع المنفعة هنده كذا قالوا وفيه على الثاني بحث دقيق فتأمل وعمل القولين في قطع غير عمد أو عفا على مال والأوجب القود كما لا يقال المعفو عن القود يقتضى وجوب الدية لأنه لا تلازم بينهما كما لو قتل مرتد مثله فيجب القود ولا شيء لو عفا وكما لو قطع يديه فسرى كما تقدم (قوله ولو هي) قدر المبتدأ دون كان امالأنه وجدعين مرفوعة في كلام المصنف أولأنه أحصر (قوله ففيها نصف الدية) خلافا للأئمة الثلاثة (قوله باقية في أعينهم) نعم لو كان نحو العمدش بجناية نقص لأجله حكومة (قوله أم الناظر) وهو السواد الأصفر الذى هو محل الابصار في وسط السواد الأعظم (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وفي هدبه حكومة ان فسد المنبت والافاتعزير فقط (قوله على قياس الخ) اذ لانص في ذلك خلافا لمن زعمه ويندرج في الدية حكومة الاهداب (قوله وفي مارن) ولو باشلاله وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد

[قوله اعتبارا الخ] أى كما أن الداخلة جائفة كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها [قوله لأنه في مقابلة الخ] وفارق ذلك سن غير المنفور وان كان الغالب على الموهبة الاتحام لئلا يلزم اهدار الموهبات دائما بخلاف السن فان المنحى عليه ينتقل الى حالة أخرى يضمن فيها [قوله بقسطه] وقيل حكومة فلا آخر الماتن قوله لا حكومة الى هنا لا فاد ثبوت الخلاف في البعض [قوله لحكومة] هذا يشكل على قطع الصحيحة بها [قوله وفي كل جفن] وان لم يكن هدب [قوله على قياس الخ] يريد أنها لم ترد في كتاب عمرو بن حزم ولهذا قالوا أغرب الماوردي في قوله أنه ورد في كتاب عمرو [قوله وقيل في الحائز الخ] على

فيها وسواء كان البياض على البياض أم على السواد أم الناظر (وفي كل جفن ريم دية ولو) كان (لاعمى) ففي الأربعة الدية على قياس أن في المتعدد من جنس الدية تقسم على أفرادها كالعينين والأذنين (و) في (مارن) وهو مالان من الالف مشتبل على طرفين وحائز (دية) لحديث عمرو بن حزم وفي الالف اذا استوصل المارن الدية الكاملة وحديث طاوس عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الالف اذا قطع مارنه مائة من الأبل رواءهما البيهقي ولا يزداد في قطع القصبة معه شيء وتدرج حكومتها في دية في الاصح (وفي كل من طرفيه والحائز ثلث) من الدية (وقيل في الحائز حكومة وفيهما) أى في الطرفين (دية) لان الجال والمنفعة فيهما وقال الاول وفي الحائز

(و) في (كل شفة نصف) لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) في (السان) لناطق (ولو لا لسان وأوت) بالثنية (والتخ) بالثنية (وطفل دية) لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية رواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهور أثر نطق بتحرر يكمل بكاء ومص) فان لم يظهر فحكومة (ولا خرس حكومة) فان ذهب ذوقه وجبت الدية (و) في (كل سن) لذكر حرم صلح خمسة أبعرة) حديث (١٣٧)

وفي السن خمس من الابل رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون واجماد الخاء وهو أصلها المستر بالجمع (أوقلعه به وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص للمنافع (فكصحيحة) تلك السن (وان بطلت للمنفعة) بشدة الحركة (فحكومة) في سنها (أو تنقص) المنفعة بالحركة (فالأصح) سنها (كصحيحة) ففيها الأرض والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو قلع سن صبي لم ينفر) بضبطه المتقدم أي من أسنانه التي تسقط وتعود غالبا (فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت وجب الأرض) السابق (والاظهر انه لو مات قبل البيان للحال) (فلاشئ) لان الاصل براءة الذمة والظاهر العود لو عاش والثاني يجب الأرض لتحقيق الجناية والاصل

الوجه (قوله وفي كل شفة) ولو باشلال وهي ما بين الشدين مما يستر الاسنان والثة ويندرج فيها حكومة الشارب ونحوه (قوله نصف) نعم لو كانت مشقوقة قصت حكومة (قوله وفي الشفتين الدية) أي مع القياس المتقدم في التعدد وقال مالك بوجوب ثلثي الدية في الشفة السفلى (قوله وفي لسان دية) وان كان له طرفان أصليان فان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا ففي الأصلي الدية وفي الآخر حكومة تنقص عن قسط قدره من الأصلي (قوله لناطق) ولا عبرة بالذوق معه كذا في شرح شيخنا وفي العباب خلافه فراجعوه وتأمله وسيأتي قريبا ما يؤيده (قوله والتخ) فعلم أنه لا يضرتقص بعض الحروف حيث لم يكن بجناية (قوله من ذكر قبل) وهم النسائي وابن حبان والحاكم (قوله وطفل) نعم ان بلغ أوان النطق ولم يظهر فحكومة بلا خلاف وفي لسان أصم لا يحسن الكلام دية على الأصح في الأنوار (قوله فان ذهب ذوقه) أي الأخرس وجبت الدية ويدخل فيها حكومة للسان ولو ذهب ذوق الناطق مع كلامه فديتان على المعتمد ولا حكومة للسان .

(فرع) لو عاد اللسان بعد قطعه لم يسقط الدية ولا الأرض وكذا سائر الاجرام الا في ثلاثة سن غير المنغور وسلخ الجلد والبكارة وأما المعاني فيسقط الأرض بعودها مطلقا لأن ذهابها مظنون (قوله وفي كل سن) أصلية تامة مشغورة متميزة خمسة أبعرة لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أعم وأولى ولو كانت أسنانه صفيحة واحدة وجب دية صاحبها فقط على المعتمد وفي ابطال منفعة السن أرض كامل كقلعه على المعتمد (قوله واجماد الخاء) ويقال بالجيم (قوله أوقلعه به) أي معاقب لوقلعه وحده بعدها وجب فيه حكومة كما لوقلعه غيره وفي جعل إزالة السن دون نسخها قلما تجوز لأنه كسر لاقط فتأمل (قوله وفي سن زائدة) أي خارجة عن سمت الاسنان والافئها أرض كامل كما في الأصبع الزائدة ولو قلع مع السن شئ من عظم الرأس وجب له حكومة ولو طالت السن بحيث لا تصلح للضع ففيها حكومة فقط كما لو كانت ناقصة عن أختها (قوله وان بطلت المنفعة) أي كلها اذا قلعه وهي كذلك (قوله أو تنقص) أي بغير جناية والافئها أرض ناقص حكومة (قوله ولو قلع الخ) تقدم ما فيه (قوله أي من أسنانه) بيان للقاعدة (قوله الأرض السابق) وان عادت ناقصة وجبت حكومة للنقص وكذا لو عادت كاملة تجب حكومة لأجل الألم قاله شيخنا فراجعوه (قوله وهي ثنتان وثلاثون)

هذا لو قطع طبقة مع الحاجز وجب نصف الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من التفتيحات محل الخلاف اذا أفرد الحاجز بالجناية لكن عبارة المصنف في حكاية الوجه تتناول ما لو قطع أحد الطرفين مع الحاجز وواجبه نصف الدية وحكومة [قوله وفي كل شفة] خالف مالك فقال في السفلى الثلثان أي لحركتها وفي العليا الثلث [قوله وفي اللسان] نقل الشافعي في الأم وكذا ابن المنذر فيه الاجماع [قوله سواء الخ] لو أبطل نعمها بالكلية فكذلك [قوله أو تنقص] ظاهر مولو بجناية [قوله ففيها الأرض] لنقص البطش [قوله فلاشئ] يعني لادية والافئ الحكومة واجبة [قوله والثاني يجب] أي لو عاد بعضها مهمات فالظاهر عدم مجئ هذا القول [قوله وهي ثنتان وثلاثون] أربع ثنايا وأربع رابعيات وأربع ضواحك لعله

عدم العود (و) الاظهر (انه لو قلع سن منغور فعادت لا يسقط الأرض) لأن العود نعمة جديدة والثاني وأربع

قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا يزيد على دية إن اتحد جان وجناية) كان بسطة لها بضربة ولو أسقطها بضربات من غير تغلل اندمال ففيها القولان وقيل زاد قطعا كما لو تغلل الاندمال بين كل سن وأخرى أو تعدد الجاني (و) في (كل لحى) بفتح اللام (نصف دية) كالأذن والحيان منبت الأسنان السفلى (ولا يدخل أرض

عشرة (في دية اللحيين في
 الأصح) والثاني يدخل
 اتباعا للأقل الأكثر
 ففيهما بأسنانها على
 الأول مائة وثمانون
 بعيرا وعلى الثاني مائة وقد
 لا يكون عليهما أسنان
 كلحي طفل لم تنبت أسنانه
 أو شيخ تنازت أسنانه
 (وفي كل بد نصف دية ان
 قطع من كف فان قطع من
 فوقه فحكومة أيضا) (في
 كل أصبع عشرة أبخرة)
 في (كل أئة) من غير
 ابهام (ثلث العشرة و)
 في (أئة ابهام نصفها
 والرجلان كاليدين) في
 جميع ما ذكر في قطع كل
 رجل من القدم نصف دية
 ومن فوقه حكومة أيضا
 وفي كل أصبع منها عشرة
 أبخرة وأنامل أصابع
 الرجل كأنامل أصابع
 اليد كذا قالوا روى
 النسائي وغيره من حديث
 عمرو بن حزم في اليد الواحدة
 نصف الدية وفي الرجل
 الواحدة نصف الدية وفي
 كل أصبع من أصابع اليد
 والرجل عشر من الأبل
 (وفي حلمتها) أي المرأة
 (ديتها) في كل واحدة
 وهي رأس الثدي النصف
 لأن منفعة الارضاع بها
 كمنفعة اليد بالأصابع
 ولا يزداد قطع الثدي معها

غالباني آدمي نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالأربعة
 التي في مقدم الفم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المرادة
 بالنواجذ في ضحكه صلى الله عليه وسلم لأن ضحكه تسم والتي تليها تسمى الأنياب وبعدها اثنا
 عشر ضرسا ويلها أربعة تسمى النواجذ وهي من الأضراس يقال لها أضراس العقل ولا مانع من
 ارادتها في ضحكه صلى الله عليه وسلم وهذه الأربعة مفقودة في الخصى والكوسج فأسنانها ثمانية
 وعشرون سنا قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنا وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقر أربعة وعشرون
 سنا وأسنان الشاة إحدى وعشرون سنا وأسنان التيس ثلاث وعشرون سنا وأسنان الغنم تسعة
 عشر سنا (قوله وهي ست عشرة) أي في كل لحي ثمانية كما مر ولو ذكر جميع الأسنان لكان
 أنسب لكنه لما خص الكلام باللحيين الأسفلين اقتصر على ما ذكره ولا يقال لما عليه الأسنان
 العليا لحي (قوله وكل يد) وان تعددت سواء علمت الأصالة في الكل أو أشبه الأصل إلى غيره
 ففي كل واحدة القود أو نصف الدية وان علمت زيادتها بقول أهل الخبرة لنحو قصر فاحش أو قلة
 بطش ففيها حكومة (قوله من كف) أي كوع دفعة واحدة فلو قطع أصابعه قبل كفه لزمه
 دية كاملة للأصابع وحكومة للكف ولو سلخه غيره أو هو قبل قطعه نقص منه حكومة الجلد ولو قطع رجله
 واحدة يديه أصابعها قاله شيخنا وخالفه غيره ثم قطع اليد الأخرى تعديا وبما بذلك لزمه ثلث الدية لليد
 قاله شيخنا وفيه نظر فراجعه وانظره (قوله وفي كل أصبع عشرة أبخرة) وان زادت على العدد الأصلي
 حيث كان السكك أصليا أو أشبهه فان علم زيادتها كما مر في اليد ففيها حكومة (قوله وفي كل أئة ثلث
 العشرة) فان زادت الأنامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الأصبع فلو كانت أربع أنامل
 للأصبع وجب في كل أئة أربع العشرة الا ان علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الأصابع فانه يجب
 دية كاملة للأصبع الزائدة حيث لم تميز زيادتها بقصر فاحش أو انحراف مثلا ولا ففيها حكومة كما مر فلو كان
 له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو أشبهت وجب فيها ستون بعيرا وما في المهج مرجوح
 أو مؤول بعود الضمير فيه على الأنامل دون الأصابع فراجعه (قوله وأنامل أصابع الرجل الخ) ففي كل أئة
 من غير الإبهام ثلث العشرة وفي أئة الإبهام نصفها (قوله كذا قالوا) تبرأ منه لما قيل ان في خنصر الرجل
 أئمتين فقط والواقع أنها ثلاثة وان كانت غير ظاهرة في الحس (قوله وهي رأس الثدي) فهي
 منه ولونها مخالف للونه وحوها دائرة كذلك ولا يزداد بقطع الثدي معها شيء كالتدكر مع الحشفة

وأربع أنياب واثنا عشر رحي وأربع نواجذ وهي أقصاها وآخرها نباتا ويسمى ضررس الحلم وفي الغالب
 لا تنبت الا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج
 له اثنان فتكون ثلاثين قال بعضهم وفي الحديث حتى بدت نواجذه يريد بها الضواحك وانما وجب في
 زائد هنا بحجة لأن نباتها مختلف ويتأخر بخلاف الأصابع مثلا (قوله وفي كل يد) نقل ابن
 المنذرفيه الاجماع (قوله ان قطع) ذكره على ارادة العضو ثم هذا القيد بالنظر الى قوله فان قطع فوقه
 والا فلو لقط الأصابع وجبت دية اليد (قوله فحكومة) هذا يشكك بما صححه في الروضة من أن
 القصة تنبع الأنف (قوله وفي أصبع) فيها وكذا الأئة تسع لغات شهيرة وتزيد الأصبع عشرة وهي
 أصبوع (قوله ثلث العشرة) أي بالاجماع (قوله ومن فوقه) أي ولو من الفخذ (قوله وفي كل
 أصبع) أي وكما قسمت دية اليد على الأصابع كذلك تقسم دية الأصابع على أناملها وتركه الشارح
 للحلم به من هذا (قوله وهي رأس الثدي) هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول

الرجل (حكومة وفي قول دية) كالمرأة و الفرق الأول بانتفاء المنفعة فيه (وفي أثنيين) أي جلدتي البيضتين (دية وكذا ذكر) لحديث
 حماد بن حزم في الذكر وفي الأثنيين (١٣٨) الهية رواء أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (ولو) كان

الذكر (الصغير وشيخ
 وعين) فيه دية (رحمته)
 كذا ذكر) فيها دية لأن
 معظم منافع الذكر وهي
 لذة المباشرة تتعلق بها
 (وبعضها بقسطه منها وقيل
 من الذكر) لأنه المقصود
 بكمال الدية (وكذا حكم
 بعض مارن وحلمة) أي
 يكون بقسطه من المارن
 والحلمة وقيل بقسطه من
 جميع الأنث والتدنى بناء
 على اندراج حكومة قصبة
 الأنث وحكومة التدنى في
 دية المارن ودية الحلمة
 وقد تقدم (وفي الأثنيين)
 وهما موضع القعود (الدية)
 كالأثنيين والمرأة كالرجل
 ففي البيهات وفي الواحدة
 النصف ولو قطع بعض
 أحدهما وجب قسطه إن
 عرف قدره والافالحكومة
 (وكذا شفرها) أي المرأة
 وهما حرفا الفرج فهما
 ديتها كالأثنيين (وكذا حكم
 صلح جلد) في دية المسالوخ
 منه (ان بقي) فيه حياة
 مستقرة وخز غير السالخ
 رقبته) بعد السالخ أي ان
 فرض ذلك والا فالصلح
 قاتل له وجعل في وجوب
 الهية كواحده وجبت فيه
 من البدن كاللسان والذكر

ولو أيسر التدين فدية أو قطع لبيها أو أرغامها لحكومة (قوله أي الرجل) ولو احتل
 فشم الحنفي (قوله أي جلدتي الخ) تقدم ما فيه ومحل وجوب الهية ان سقط البيضان والا ففي
 الجلدتين حكومة ولو سل البيضتين فدية ناقصة حكومة الجلدتين (قوله وكذا ذكر) بقطعه
 أو إعلاله وفي تعذر الجاع به حكومة فلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية على التعبد قال شيخنا
 وفيه نظر فراجع (قوله فيها دية) ولا يزداد بقطع الذكر معها شيء كما علم (قوله بقسطه منها) فلو
 اختل معه مجرى البول وجب الأكر من قسط الهية وحكومة فساد المجرى كما في الروضة (قوله
 وفي الأثنيين) ومثلها الاحتمان الناثان بحسب سلسلة الظاهر ففيهما الدية (قوله وخز غير السالخ
 رقبته) أوزها السالخ واختلفت الجنابة عمدا وغيره ولو نبت الجلد استردت الدية كما تقدم آنفا
 (قوله فرع) التعبير به أنسب من التعبير بالفصل كما لا يخفى وزاد الترجمة به لطول الكلام قبله وهو في
 إزالة المعاني المعبر عنها بالمنافع (قوله المنافع) ذكر منها ثلاثة عشر ومحل الوجوب فيها ان لم يرجع
 عودها بقول اثنيين فأكثر من أهل الخبرة فان لم تعد أومات بعد مضي زمن قدره وجبت الهية
 والا فلا كما مر (قوله في العقل) سمي بذلك لأنه يعقل صاحبه أي يمنعه عن ارتكاب ما لا يليق
 والكلام في العقل الفرزي اذا زال كله وهو ما عليه التكليف وقد مر أول الكتاب أنه غريزة
 يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس وعمله القلب على الراجح وله شعاع متصل
 بالماغ وقيل عمله الدماغ وعليه أبو حنيفة وجاعة وقيل عمله هما معا وقيل لا عمل له قال الامام فان
 زال بعضه وعلم كأن صار يحسن يوما ويقبح يوما وجب قسطه وإلا لحكومة كافي العقل المكتسب وهو
 ما به حسن التصرف (قوله أي إزالته) كذا عبر به هنا وفي الشم وعبر في البصر بالانهاض معا
 والإزالة وفي السمع وغيره بالابطال فقيل هو تفنن في التعبير بدليل تغييره أولا في الجيع بأزالة
 المنافع وبدليل أن المصنف لم يعبر بالابطال ولا بالمذهب وقيل وهو الأقعد إن هذه الألفاظ الثلاثة
 قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه غيره منها كما يقال لمن صرف ماله في شيء أذهب ماله
 في كذا ولا يقال أبطله ولا أزاله ويقال لمن أفسد صلاته أبطلها ولا يقال أذهبها ولا أزالها ويقال لمن قتل
 شيئا من محل إلى آخر أزاله ولا يقال أبطله ولا أذهبه فلعن المصنف والشارح نظرا إلى مثل ذلك فتأمل
 (قوله كأن ضرب رأسه أو لطمه) أي أو مكن زواله بذلك والا كضربه بقلم فزواله بهما موافقة قدر لاضمان

غيره بعد هذا الذي يلتزمه المرضع اه قال الامام ولونها في الغالب يخالف لون الثدي وحولها دائرة عل
 لونها وهي من الثدي لامن الحلمة [قوله وعين] أي لأن العنة ضعف في القلب لافي نفس الذكر [قوله لأن
 معظم منافع الذكر] أي فهي كالأصابع مع الكف [قوله منها] أي كالسن [قوله وهما حرفا الفرج] هو
 تابع للآزهرى حيث قال الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران أطرافهما كما أن أشفار العين أهدابها وقال
 غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج إحاطة الشفة بالفم (فرع في العقل دية) قد مر لأنه
 أشرف المعاني [قوله وجبا] أي لا اختلاف إلحس ثم اعتل محله القلب وقيل الرأس وقال الامام لا عمل له معين
 [قوله وفي قول يدخل] وجه هذا بأن العقل يشبه الروح من حيث زوال التكليف بزواله ويشبه ضوه
 البصر من حيث إنه يبقى الجلال في الأعضاء مع زواله كما يبقى الجلال في الحديقة بعد زهاب الضوه فتشبيهه
 بالروح يدخل ارش الجنابة في دية اذا كان الأرض أقل ولشبهه بالضوء لا يجمع بين بدله وارش الجنابة على

(فرع) في إزالة المنافع (في العقل) أي إزالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية وقتل
 ابن المنذر فيها لاجاع ولا يزداد عليها ان زال بحناية لأرض لها ولا حكومة كأن ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بمجرع له أرض
 أو حكومة وجبا) أي الدية والأرض أو الحكومة (وفي قول يدخل

الأقل في الأكثر ففي زواله بالإصباح يدخل أرض الموصفة في دية وفي زواله يقطع الدين والرجلين تدخل دية في ديهبط (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) أي العقل بالجناية وأنكر الجاني (فإن لم ينظم قوله) أي المجنى عليه (وفعله في خلواته) بأن يوجب فيها (فه دية بلايين) لأن يمينه تثبت جنونه والمجنون لا يحلف وإن انتظم قوله وفعله في خلواته صدق الجاني بيمينه وإنما حلف لاحتمال صدور المنتظم اتفاقاً أو جوا على العادة وفي قوله ادعى المدلول اليه عن قول المحرر وغيره أنكرك الجاني نصريح بالدعوى الأصل الانكار وفهم من السياق أن المدعى المجنى (١٣٩) عليه واستشكل سماع دعواه

المتضمنة لزوال عقله وأول
بأن المراد ادعى عليه ومنه
منسوب الحاكم (وفي
السمع) أي إبطاله (دية)
روى البيهقي حديث في
السمع الدية وقيل ابن
المنذر فيه الإجماع (و) في
إبطاله (من أذن نصف)
من الدية (وقيل قسط
النقص) منه من الدية
(ولو أزال أذنيه وسمعه
فديتان) لأن السمع ليس
في الأذنين (ولو ادعى زواله

معها فتأمله (قوله في الأكثر) وكذلك تساوى على هذا الوجه (قوله لأن يمينه تثبت جنونه) ولا يقال بيمينه
ثبت عقله لا مكان صدور اتفاقاً (قوله والمجنون لا يحلف) يعلم منه أنه في زوال كل العقل والاحلف زمن
اتفاقته (قوله وفي قوله الخ) جواب عن عدول المصنف المقتضى للأشكال المذكور المحجج للتأويل ولو بني ادعى
في كلامه للجهول لم يحتاج لذلك فتأمل (قوله المتضمنة لزوال عقله) صوابه أن يقال المتضمنة لبقاء عقله أو
المتضمنة لعدم زوال عقله أو المنافية لزوال عقله فتأمله (قوله وفي السمع) وهو أفضل من البصر وغيره من
الحواس على المعتمد خلافاً للطبيب ولذلك قدم على البصر في كلام الله ورسوله غالباً ولأنه يدرك به من
سائر الجهات (قوله أي إبطاله) خرج ما لو ارتق بقول أهل الخبرة فيه حكومة فأنزج عوده فلا شيء يكسر
(قوله يحلف الجاني) أن سمعه باق ولا يكفيه أن يحلف أنه لا يلزمه شيء (قوله حلف) ولا بد أن يقول أنه زال
من جانب هذا (قوله وان قص) أي من الأذنين أو من أحدهما وسيأتي الثاني في كلامه وما ذكره يصدق
بواحدة من الأذنين وفيها نصف الدية ولا يتعدد السمع لأنه واحد تعدد منفذ بخلاف البصر فإنه متعدد
وعمله الخدقة كذا قاله الطبيب فراجع (قوله ان عرف) ولو بقوله ولا بد في محبة دعواه من تعيين قدر
(قوله بفتح القاف) وحكى كسرهما ويسمى بأكسر المشاة الفوقية وسكون الراء المهملة قبل الموحدة
(قوله كل عين) ولو عين أحول أو أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وأخفش وهو من لا يبصر نهراً ولو أعشاه

الجرم كالأبصار بين دية الضوء وأرض العين القائمة وإن كان بفوات العين القائمة تجب الحكومة بل يدخل
الأقل في الأكثر (قوله تدخل دية) أي وعلى الأول تجب ثلاث ديات (قوله الأصل للانكار) أي لأنه
لا يصلح الإبداء (قوله وأول الخ) لهذا قال بعضهم ينبغي أن يكون ادعى في كلام المقتضى مبنيًا للجهول أي فلا
يحتاج إلى تأويل (قوله وفي السمع) جعل الماوردي من طرق إبطاله الصوت الهائل المخارق للعادة (قوله
ومن أذن نصف الخ) قياساً على غيره من المتعدد في البدن قال وقد يقال يجب فيه أي في الذاهب من إحدى
الأذنين الحكومة فإن السمع واحد وربما كان الذاهب بانسد إحدى الأذنين دون النصف أو يزيد
ولكن لما مضى ضبط قصه جعل المنفذ ضابطاً لأنه أقرب بخلاف ضوء البصر فإن تلك اللطيفة متعددة
وعملها الحقة اه ولو ارتقت الأذن فتعطل السمع بعدم وصول الهواء أول طبقة تليق بقول أهل الخبرة
فالحكومة (قوله وقيل قسط النقص) أي لأن السمع واحد (قوله السمع) أي من أذنيه (قوله أنه كان
بسمع الخ) أي عرف منه ذلك قبل الجناية وقس على نظيره الآتي (قوله بفتح القاف الخ) أما بكسرهما فهو
المكافي ثم طريق الاعتبار بالقرن أن يجلسا معاً ويؤمرن برفع صوته ويناديهما من مسافة بعيدة
لا يسمع فيهما واحد منهما ثم يقرب شيئاً فشيئاً إلى أن يقول السليم سمعت فيعرف الموضع ثم يديم النداء وهو
يقرب إلى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من نظير تلك المسافة من جهات أخرى لا يكذب تكثير الأرض هذا
كتبته قبل رؤيته في كلام الشارح (قوله سدت الخ) بقي ما لو ادعى زواله من إحدى الأذنين قال الشافعي

(الحكومة) فيها (باجتهاد قاض وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح القاف وسكون الراء أي من له مثل سنه (في محبة وضبط التفاوت
بين سمعها) وذلك بأن يجلس قرنه بجنبه ويناديهما من يرفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادي
شيئاً فشيئاً إلى أن يقول القرن سمعت فيعرف الموضع ثم يديم المنادي ذلك الحد من رفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجنى
عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أي ويؤخذ بنسبته من الدية (وان نقص) السمع (من أذن سدت وضبط منتهى
سماع الأخرى ثم حكس) أي سدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العليقة (ووجب قسط التفاوت) من الدية فإن كان النصف
وجب ربع الدية (وفي ضوء كل عين)

أي اذهابه (صف دية) ذكروا فيه حديث معاذ في البصر الدية وهو غريب (فلو قضاها لم يزد) على النصف بخلاف قوله الألف وإبطال السمع منها لما تقدم (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يراجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته (أو يمتحن بتقريب عقرب أو حديد من عينه بفتة ونظر هل يزعج) أولا فان ازعج فالقول قول الجاني بيمينه وان لم يزعج فقول المجني عليه بيمينه وفي الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الأم وجاعة والامتحان عن جاعة ورد الامر الى خبرة الحاكم بينهما عن المثولي (وان نقص) الضوء (فكالسمع) في نقصه فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الامن نصفها مثلا فقصته من الدية (١٤٠)

فانصف دية أو أخفشه أو أعماه أو أجهره أو أشخص بصره لحكومة والفرق احتمال أن عدم قوة الابصار لضوء النهار (قوله أهل الخبرة) ويكنى اثنان منهم واذا شهدوا بذهابه أخذت الدية بلا تخليف بخلاف الامتحان الآتي (قوله اذ لا طريق لهم الخ) فيه نظر بما مر أن لهم معرفة بتوقع عوده إلا أن يقال لا يلزم من معرفتهم ببقائه لنوع من الادراك معرفتهم بزواله لعدم علامة عليه (قوله أو يمتحن) أي بعد السؤال على المعتمد فأوللتنوع وأما الوجه الثالث وهو رد الأمر الى خبرة الحاكم فهو مؤخر عنهما على الرجوع لأنه أضعفها (قوله ويؤمر أن يقاعد الخ) تقدم في السمع عكس هذا بتقديم التباعد على القرب ولعله تفنن لقادة جواز كل من الأمرين في كل من الحالتين وهذا لا يخالف ما في شرح شيخنا الرمي من ذكره لذلك حكمة فراجعها .

(ففيه) متى اتهم المجني عليه في شيء مما ذكر امتحن بتخالف المسافة في الجهة أو بتغير نحو ملبوس وغير ذلك حتى يظهر صدقه وكذا ما يأتي (قوله وعلم قدر الذاهب الخ) أي بما مر في السمع لأنه مثله ولادخل لأهل الخبرة فيه أيضا (قوله وفي الكلام الخ) أي بعد امتحانه وحلفه (قوله ثمانية وعشرون) في الأم ان كانت الصحيحة اذا سدت بشئ عرف ذهاب سمع الأخرى سدت وان كان لا يعرف فالقول قوله بيمينه ويجب له نصف الدية اه قال الماوردي وما ذكر من التجربة لا يكتفي مرة بل لابد من مرات يزول بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف حل على أقل الوجوب [قوله لم يزد] هو كذلك واذا قلعت الحدقة مع ذلك وجب لها حكومة [قوله سئل أهل الخبرة] أي ولا تخليف [قوله ورد الأصرار الخ] أي وهو الذي في المتن [قوله والاختصاص في الأصح] ومقابله يعتبر بقرنه [قوله عصبت الخ] أي ويفعل ذلك مرات وينظر قدر المسافات هل اتحدت أم اختلفت كما سلف نظيره في السمع [قوله وعلم قدر الذاهب] قال الزركشي ويمتنع عند التنازع بسد أخذ المنخرين كما تقدم في السمع اه ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بأن علمنا انه كان يشم من مسافة كذا وصار يشم من نصفها وجب القسط والاختصاص هذا من جملة مراد الشارع فيما يظهر [قوله ربع سبع] لأن الواحد من ثمانية وعشرين ربع سبع [قوله وقيل لا يوزع] قال الاصطخري وابن أبي هريرة وأفسده الماوردي لما قاله الشارع فيما يأتي ولأنه يلزمه ما ضامن الحروف الشفهية فان التزم ذلك والافسد التعليل [قوله في لغة العرب متعلق بالموزع] أي تفقيد العبارة أن غير لغة

في موضع براه ويؤمر أن يقاعد حتى يقول لا أراه فتعرف المسافة ثم تصب الصحيحة وتطلق العلية ويؤمر الشخص بأن يقرب راجعا الى أن يراه فيضبط ما بين المسافتين ويجب قسطه من الدية (وفي النسم) أي ازالته بالجناية على الرأس وغيره (دية على الصحيح) ذكروا فيه حديث عمرو ابن حزم في النسم الدية وهو غريب والثاني فيه حكومة لانه ضعيف النفع ودفع بأنه من الخواص التي هي طلائع البدن فكلن كغيره منها وفي ازالته من أحد المنخرين نصف الدية وان نقص وعلم قدر الذاهب وجب

العرب

قسطه من الدية وان لم يعلم لحكومة (وفي الكلام) أي

ابطاله بالجناية على اللسان (دية) روى البيهقي حديث ابن عمر في اللسان الدية ان منع الكلام ونقل الشافعي في الام فيه الاجماع (وق) ابطال (بعض الحروف قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) أولها في الذكر عادة ألف أي همزة ففي ذهاب نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفهية والحلقية) والاولى البلاء والفاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملتان والفاء والغين والحاء المهملتان لأن الجناية على اللسان يوزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتناء في جميعها على اللسان وبه يستقيم النطق والحلقية منسوبة الى الحلق والشفهية الى الشفة وأصلها شفة وقيل شفوة وعليه قول المحرر الشفوية وقوله في لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أي ان كان في البعض الباقي كلام مفهوم فان لم يكن فيه ذلك

فأحد الوجهين وجوب كمال الدية لأن منفعة الكلام قد فانت وجزم به البغوى وقتل الروباني إله المذهب والثاني وجوب القسط
وماتصل به من المنفعة لا يجب به شئ كلكو كسر صلبه فتقطع منبه قال المتولى وهو المشهور ونصه في الأذم كذا في الروضة وأصلها
(ولوحظ عن بعضها) أى الحروف (خلقة) كالآرت والألتغ. (أوبآفة) (١٤١) سبابة فدية (في إبطال كلامه

لأنه مفهوم (وقيل قسط)
منها بالنسبة الى جميع
الحروف (أو بجناية
فالمذهب لا تكمل دية)
في إبطال كلامه لثلاث
يتضاعف الغرم في القدر
الذى أبطله الجاني الأول
وقيل تكمل والخلاف
مرتب على الخلاف
فما قبله قاله الرافى أى
فإن قلنا بالقسط هناك
فهنا أولى أو بالكمال
هناك فهنا فيه وجهان
وحاصله طريقان قاطعة
وحاكية الخلاف ولوأبطل
بعض ما يحسنه في المسائل
الثلاث وجب قسطه
مما ذكر على الخلاف
فيه (ولو قطع نصف
لسانه فذهب ربع كلامه
أو عكس) أى قطع
ربع لسانه فذهب نصف
كلامه (فصنف دية)
اعتباراً بأكثر الأمرين
المضمون كل منهما
بالدية ولو قطع النصف
فذهب النصف فنصف
دية أيضاً وهو ظاهر
(وفي الصوت) أى
إبطاله مع بقاء اللسان

ولام ألف مكررة فلاشئ فيها استقلالاً وفي غير لغة العرب يوزع عليها قلت أو كثرت ويوزع على
أكثر اللتين لمن عرفهما أن كان الحرف الذى أزيل من المشترك بينهما والا فعلى لغة هو منها
واصبر شيخنا الزيدى العربية مطلقاً متى اجتمع مع غيرها (قوله فأحد الوجهين) هو المعتقد (قوله
أو بجناية) أى من جنس من يضمن كالحربى والجنابة سبع فكألفه فقوله اثلاً يتضاعف الغرم
أى فى نفسه بمن شأنه الغرم سواء ضمن أم لا كمبد إذا جنى عليه سيده وسواء أخذ أولاً (قوله
وجب قسطه) ويوزع فى الججز الخلقى والآفة على ما يحسنه إن أخل كلامه بالمقصود والواجب جميع
الدية وتوزع فى الجنابة على الجميع قاله شيخنا ولا يجبر حرف حدث أو أكثر أروى حرف ذهب
الجنابة ويوزع على ما كان وقت الجنابة (قوله بما ذكر) وهو ثمانية وعشرون حرفاً أو غير
الشفهية والحلقية ما يحز عنه أو بغير جنابة أو بها (قوله المضمون كل منهما بالدية) أى الكلام واللسان
بوصف النطق فيه فلا يخالف مامر من أن فى لسان الأخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه
بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف
كلامه فاقص بقطع نصفه فذهب ربع كلامه وجب ربع الدية ولو ذهب ثلاثة أرباع كلامه فلاشئ
لأن المتولد من القصاص هدر (قوله مع بقاء اللسان الخ) ومع بقاء مبلع الطعام صحىحاً أيضاً فلو ضاق
بأعوجاج عنق مثلاً وجبت حكومة ولو أنسد فقال الغزالي وإمامه وجبت دية وإن لم يمت أو مات بغير عدم
الطعام وهو المعتقد (قوله وهذا من الصحابى الخ) هو مردود لأن زيدا المذكور تابعى لصحابى وقد
يقال مراده أن هذا لفظ الصحابى حكاه التابعى عنه فاعنى وهذا اللفظ الذى ذكره التابعى هو لفظ الصحابى
النقل عنه وهو من الصحابى الخ فتأمل (قوله وفى الذوق الخ) أى الذى هو أحد الحواس الظاهرة ومحلها

العرب لا يوزع على هذه الحروف بل تعتبر حروف تلك اللغة وإن كثرت كما يشير لذلك قول المناهج الآتى ولو
عجز عن بعضها خلقة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثر مما حروفاً وقيل على
أقلها [قوله خلقة] دخل فى هذا من كانت لغته كذلك كالفارسية فإن الفارسية ليس فيها ضاد ولا حاء ولا طاء
ولا ظاء ولا عين فضية عبارته ثبوت الخلاف والمعروف القطع بكمال الدية [قوله لأنه مفهوم] ولأن ضعف
منفعة الضوء لا يقدر فى كماله كضعف البصر وسائر المعانى [قوله لثلاث يتضاعف الغرم] قضيت أن جناية الحربى
كألفه وفيه نظر [قوله على الخلاف وفيه] أى فعلى الراجح ينسب فى مسألة الجنابة الى جميع الحروف وفيما
قبله الى ما يحسنه وقيل العكس [قوله فيه] الضمير فيه يرجع الى قوله مما ذكر [قوله فذهب ربع كلامه] يريد
ربع الحروف [قوله اعتباراً بالأكثر] قال الزركشى لأن الجنابة لو لم تؤثر الا فى أحد همال كان مضموناً بالدية
فاذا آرت فى كل منهما وجب أن ينظر الى الأكثر وغيره وكما لو أبطل البطش بقطع بعض الأصابع
تجب دية ولو جاء آخر وقطع باقى اللسان وجب عليه ثلاثة أرباع الدية أخذاً بالأغظ أيضاً ولو ذهب
نصف الكلام بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر فعليه دية كاملة [قوله أى إبطاله مع بقاء
اللسان على اعتداله الخ] كذا صور فى اللطاب قال وبهذا يتبين أن مراد الأصحاب بزوال النطق
فوال الكلام وإن وجد معه صوت لا يفهم واللسان معنى الأمرين واحداً [قوله فحجز]

على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد (دية فإن بطل معه حركة لسان فحجز عن التقطيع والترديد فديتان) لأنهما منفعتان
فى كل منهما دية (وقيل دية) لأن المقصود الكلام ويفوت بطريقين انقطاع الصوت وعجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان
روى البيهقى عن زيد بن أسلم قال مضت السنة فى الصوت إذا انقطع بالدية وهذا من الصحابى فى حكم المرفوع (وفي الذوق)
أى إبطاله (دية) كغيره من الحواس ويبطل بجناية على اللسان أو الرقبة أو غيرها

(وتنكر به حلالة وجوزة ومراة وملوحة وعقوبة وتوزع) الدية (عليهن) فإذا أبطل ادراك واحدة وجب خمس الدية (فان قص)
الادراك فلم يترك الطعوم عن إكمالها (حكومة) في القص (وتجب الدية في المضغ) أي إبطاله لأنه المنفعة العظمى للأسنان وفيها أهمية
فكنا منفعها كالصبر مع العينين (و) تجب (في قوة إتمام) أي إبطالها (بكر صلب) لقوات الماء المقصود لذلك (و) (في قوة حمل) أي
إبطالها من المرأة لقوات النسل وهي (١٤٢) دية المرأة (و) في (ذهاب جاع) بجناية على صلب مع بقاء الماء وسلامة

الذكر كاصوره فيكون المراد بطلان الاتخاذ بالجماع وعبر الامام بشهوة الجماع واستبعاد ذهابها مع بقاء النحي وحلت المسئلة بأن الجلاء من المنافع المقصودة ولو أنكر الجاني ذهاب الجماع صدق الجني عليه بيمينه لأنه لا يعرف الاثمة (وفي إفضائها) أي المرأة (من الزوج وغيره) أي من أي منهما (دية) أي ديتها (وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودبر وقيل) مدخل (ذكر و) مخرج (بول) وهو فوقه واقتصر في الروضة كأصلها على الثاني في كتاب النكاح في مسئلة لا يثبت الخيار بكونها مفضاة قال الماوردي وعلى الثاني تجب الدية في الأول من باب أولى وعلى الأول تجب في الثاني حكومة وقال المتولي الصحيح أن كلامهما إفضاء موجب لدية لأن الاستمتاع يختل بكل منهما فلا يزال الحائزين لزمه ديتان وسكت على مقالته في الروضة كأصلها بعد

اللسان لأنه مفروض في سطحه على المعتمد وقبل في طرف الخنجره (قوله) وتذكر به حلالة (الح) فالحلالة كالصبر والجوزة كالخل والمرأة كالصبر والملوحة كالملح والعذوبة كالماء ويصدق في زوال ذلك بيمينه فان اتهم امتحن بالطعومات (قوله فان قص) أي ولم يعلم قدر النقص والواجب القسط (قوله عن إكمالها) أي مع ادراكه لأنها فان ذهبت لنتها وجبت الدية (قوله) وتجب الدية في المضغ (الح) قد خالف في تعبيره بهذا أسلوبه السابق ولعله للاختصار باسقاط لفظ الدية في جميع ما بعده ويصدق الجني عليه في هذا وما بعده بيمينه وسيصرح الشارح ببعضه (قوله أي إبطاله) بنحو تخدير الأسنان أو صلب مغرس اللحين بمنع حركتهما وفي قص ذلك حكومة كغيره (قوله كالصبر مع العينين) أي من حيث إنه المنفعة العظمى فيهما لان حيث الحكم كالم (قوله أي إبطالها) بأن لم يبق له مني يخرج أصلا وكذا منع إقباله مع خروجه ففيه دية أيضا قال الأذهرى ما لم يظهر للأطباء أنه عقيم والافلاشي (قوله صلب) فيه لغات ثلاث ضم أوليه وفتحهما وضم فسكون ويقال صلب أيضا (قوله وفي قوة حمل) أي ما لم يظهر للأطباء أنها عاقرة (قوله) وعبر الامام بشهوة الجماع وهي المرادة سواء من الرجل والمرأة فذكر الشارح الاول تصوير (نفيه) في إبطال اللبن بالجناية على الثديين مثلا حكومة كما سر وفارق النحي بأنه وصف ذاتي واللبن يطرأ ويذول (قوله وفي إفضائها) أي ان لم يتحتم والا الحكومة كاضاء الخنثى وزوال بكارته لأنه جراحة (قوله ديتها) ويندرج فيها أرض البكرة لان المهر ان أزالمها بوط لا اختلاف جهة الوجوب ولو لم يستمسك الغائط وجب حكومة أيضا (قوله) وهو رفع (الح) هو المعتمد (قوله وعلى الأول الح) هو المعتمد على المعتمد (قوله فلا يزال) أي قول المتولي المرجوح وسكونه في الروضة وأصلها على مقالة المتولي هذه بوجوب ديتين للإشارة إلى أنه وجه ثالث للاعتناء وفي بعض النسخ سكت عنه بمعنى أسقطه (قوله ولا يلزمها) بل ولا يجوز فيحرم عليها (قوله إقتضاضها) بالقائم والقاف (قوله فارشها وهو الحكومة) نعم لو أرألتها بكر وجب القود عليها (قوله كنكاح فاسد) العتد فيه وجوب مهر بكر فقط (قوله فلا مهر) ولورقيقة (قوله ولا أرض) أي في الحرمة وبجيب الرقيقة المراد بهذا عدم النطق [قوله كالصبر الح] أي وكالشلل مع اليد [قوله صلب] هو بضمهما وفتحهما وضم الأول مع سكون الثاني وصالب [قوله وفي إفضائها] علله الماوردي بأنه يقطع التنازل لأن النطفة لا تستقر في محل العلوق فكان كقطع الذكر وقد روى الحاكم ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ثم هو مأخوذ من القضاء بمعنى السعة ولولا التحتم سقطت الدية بخلاف الجائفة [قوله دية] أي ويدخل فيها أرض البكرة [قوله وقيل مدخل ذكر] أي لأن إفضاء ما بين القبل والوبر عسر على الآلة فكان مرادهم بالإفضاء هذا [قوله بالإفضاء] أي سواء التفسير الأول والثاني [قوله فارشها] يستثنى ما لو كان هذا المزيل يستحق عليها القصاص في نفسها [قوله أو بكر] ولو بحائل كما هو مقتضى الإطلاق [قوله لشبهة أو مكرهه] يجب أيضا أرض البكرة عند انتفاء الأمرين اذا كانت رقيقة وقتلنا بعدم اندراج أرض البكرة في المهر وهو الأصح [قوله فمهر مثل]

الوجهين السابقين وسواء الإفضاء بالوط وغيره كأصبح وخشبة والوط بشبهة وزنا (فان لم يكن الوط) للزوجة الذي وأرض موحى الزوج (الإفضاء فليس للزوج) الوط ولا يلزمها ما تمسكه (ومن لا يستحق إقتضاضها) أي البكر (فأزال البكرة بغير ذكر) كأصنع وخشبة (فارشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كإسياني (أو بكر لشبهة) كنكاح فاسد (أو مكرهه فمهر مثل يجب وأرض) البكرة (وقيل مهر بكر) ولا أرض وان طأوعته فلا مهر ولا أرض (ومستحقه) أي الإقتضاض وهو الزوج (لاشئ عليه في إزالة البكرة بذكر)

لغيره (وقيل إن أزال بفرد كرفأرض) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له والأول يمنع اقتضاء العدول أرشاً (وفي البطش) أى بطله بأن ضرب يديه فسلتا (دية وكذا المني) أى بطله بأن ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من المنافع الخطيرة (و) (في) (نقصه) (ماحكومة) ومن قص المني أن يحتاج فيه إلى عصا (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجاعه أو) (١٤٣) مشيه) (ومنيه فديتان) لأن

(قوله أو غيره) ويحرم أن تضررت به (نفسه) لو كانت يفضيها كل أحد فلزوج الخيار في فسخ النكاح لأنه من الرق قاله الرافعي قال شيخنا وقياسه بثبوته لها إذا كان هو يفضي كل امرأة فراجعها فإن فيه نظراً ظاهراً (قوله بأن ضرب يديه فسلتا دية) هو صريح في أن بطش كل عضو مضمون بما ضمن به ذلك العضو من مقدار أو حكومة فراجعهم (قوله بأن ضرب صلبه) أى ولم يكسره والا فلا تجب الدية إلا بعد الاندمال لاحتمال عود السلامة فلزوج أو حصل شين في حكومة فقط (قوله وفي نقصهما حكومة) أى إن لم يعرف والا فقسطه (قوله وجاعه) أى لذته كاسر (قوله فديتان) فإن أزال ذكره مع ذلك فدية ثالثة فإن شلت جراحه فدية رابعة وهكذا (قوله فرع) هذه ترجمة ذكر فيها اجتماع جنائيات ما تقدم (قوله إذا) قدرها الشارح لأجل الجواب بعدها ويقال للقاء أنها الفاء النصيحة (قوله أزال أطرافاً ولطائف) أى أعضاء ومعاني من آدمى حتى حقيقة ولورقيقاً ويجب في الهيمة قيمتها وقت الموت مع أرش أطرافها ولا يندرج الأرض في القيمة وفارقت الأدمى بأن فيه نوع تعبد (قوله ديات) فيه تغليب على قيمة العبد (قوله فأت منها) أى مجموعها إذ لا يتصور من اللطائف سرابة (قوله بعد الاندمال) أى لجمعها وكذا لبعضها فتجب دية ما ندمل زيادة على دية النفس (قوله أى لا يدخل مادون النفس فيها) أى ولا يدخل بعض مادون النفس في بعض مع اختلاف الجنابة عمداً وغيره أيضاً كما علم مما مر في الموصحة (قوله تسقط الديتان) أى دية الخطأ في الأولى ودية العمد في الثانية لأنهما ديتا غير النفس فيها .

(فصل) في الجنابة التي لا يتقدر أرشها وفي الجنابة على الرقيق (قوله تجب الحكومة) سميت بذلك لتوقفها على حاكم أو محكم حتى لو وقعت باجتهاد غيرها لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لأنه لا يبعد أن يقال بعدم وقوعها في الموقع لودفها الجاني أو أخذها المجنى عليه منه بلا حاكم على أن في دخول الحاكم فيها نظراً لأنها تعتبر فيها النسبة التي مرجعها إلى أهل الخبرة لا إلى الحاكم نعم توقف ما لا نسبة فيه على الحاكم ظاهر كما سيأتي في نحو أئمة لها طرفان الواذا لم يوجد نقص فراجعهم (قوله فيما لا مقدر فيه) أى من الأطراف واللطائف

وأرش البكارة الأولى للاستمتاع والثاني لزوال البكارة ووجه الوجه الثاني أن الفرض الاستمتاع [قوله أو غيره] استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثوب بعد أن كان مهر بكر [قوله وقيل دية] محل الخلاف إذا كانت الرجل والذكر مع ذلك سليمان لاشلل فيهما والافيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنا للصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فإنها تدخل في الدية والفرق أن فوات المسمى عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف إلى كسر الصلب [قوله فرع أزال أطرافاً ولطائف الخ] أى وأما غيرها فدخولها بالأولى [قوله منها] خرج ما لومات من بعضها بعد اندمال البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً فإن أرشه لا يدخل قال البلقيني لكن نص اللطائف في الثانية يقتضي الاندراج [قوله وكذا لوحه الخ] أى لأن دية النفس وجبت قبل استقرار بدل الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كالوشرت [قوله فلا تدخل] لأنه إنما يليق بالتفقات دون المختلفات وهذا عكس الراجح في نظيره من العدد ومقابله جعلهما كالعمدين والخطأين [قوله تسقط الديتان فيهما] المراد بهما دية الخطأ ودية العمد .

(فصل تجب الحكومة)

لما انتهى من الواجب المقدر شرع في الواجب غير المقدر [قوله لا مقدر فيه] ولو بكارة [قوله من الدية]

الخطأ وما قسم من العمد والخطأ فلو قطع يديه ورجليه خطأ ثم حرقته ٤ إذا أقطع من عمداً ثم حرقه خطأ وعفاي العمد فيهما على دينه وجب في الأول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا عمد ودية خطأ وعلى التداخل تسقط الديتان فيهما (ولو حرق) الرقبة (غيره) أى غير الجاني المتقسم (صعدت) أى الدية ولا يدخل فعل إنسان في فعل آخر (فصل : تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه) من الدية

(وهي جزء نسبتها الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة نقصها) أى الجناية (من قيمته لو كان رقيقا بصفاته) التي هو عليها فلا كانت قيمته بدون الجناية عشرة (١٤٤) وبعد الجناية تسعة فالنقص العشر فيجب عشر دية النفس وقيل عشر

والجراحات ولم يقع فيه قود وأما الشعور فلا قود فيها مطلقا وتجب الحكومة فيما شأنه الزينة منها كالحية ولو لاسر أو تعبيرها بلحية رجل كبير وفي غيره التعزير فقط راجعه (قوله وهي جزء نسبتها الى دية النفس) أى في الحر ونسبتها الى القيمة في الرقيق لأن المعتبر في الرقيق القيمة ولا يقيم الا بالنقد والمعتبر في الحر الدية ولا يقوم الا بالابل أصالة وبجوز اعتبار النقد فيه أيضا نعم لو قطع أنملة لمسا طرفا ونوجب مع ديتها حكومة باجتهاد قاض لا بالنسبة لعدم امكانها (قوله أى لاجله) أى الطرف أى الجراحة عليه ودفع بذلك كون الجناية بازالة الطرف والحكومة لازالته فتأمل (قوله اشترط الخ) أى على التولين فلا يبلغ جرح رأس أرض موشحة ولا جرح بطن أرض جائفة ولا حارصة أرض متلاحة وهكذا (قوله قال الامام) يعتمد (قوله فان لا تبلغ دية نفس) وهذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة فلما راد أنه لا يضر بلوغها أرض عضو مقدر كما أشار اليه الشارح وهذا في الحكومة الواحدة فلو تعددت ولو لجرح واحد جاز بلوغها دية النفس كما يأتي (قوله ويقوم بعد اندماله) الا ان مات المجروح بغير السراية أو دوام الجرح بالبرء فيقوم قبل اندماله (قوله أقرب نقص) أى أقرب وقت يوجد فيه نقص قبل وقت الاندمال اليه وهكذا الى حال سيلان الجراحة فان لم يوجد نقص أصلا فرض القاضي حكومة باجتهاده على المعتمد (فتفيه) اذا فرض القاضي حكومة في شخص لم تنصر حكما لازما في كل شخص لاختلاف أحوال الجراحات وبذلك فارق نظيره في جزاء الصيد (قوله يبقعه الشين) وهو ما تقدم في التيمم (قوله ولا يفرد الخ) أى ان اتحد المصل والا كموشحة رأس تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على المعتمد ولو أوضح جبينه فأزال حاجبه وجب الأكثر من أمور ثلاثة أرض الموشحة وحكومة الشين وحكومة الحاجب قيل وهذا مستثنى مما تقدم (قوله يفرد الخ) أى فيقوم غير مجروح ثم مجروحا بلا شين فمات نقص فهو حكومة الجرح ثم مجروحا مع شين فما نقص بعد النقص الأول فهو حكومة الشين ويجوز بلوغ ذلك دية النفس وله الفروع عن احادها فلا اشكال في ذلك كما زعمه بعضهم (قوله كما رجع به) أى بالأصح المذكور في الحر وهو المعتمد وفي ذلك تصريح بأن لفظ في الأصح ليس في عبارة الصنف وإنما ذكره الشارح اعتراضا عليه ونسبته الى الحرز بادة في الاعتراض فتأمل (قوله وفي غيرها) أى نفس الرقيق مما لا يتقدر من الحر وما نقص من قيمته نعم ان

برجع الى قوله تجب الحكومة [قوله فيجب عشر دية النفس] أى لأن جلته مضمونة بالدية فكذا أجزاءه يعتبر بها كالمبيع لما ضمن بالثمن كان أرشه جزءا من الثمن [قوله وقيل عشر دية العضو] أى فان كانت على يده وجب عشر دينها أو على أصبعه وجب عشر دينها وأفسده الماوردى من حيث ان التقويم لما كان للنفس وجب أن يعتبر بالنص بها وأيضا جناية الحكومة قد تقارب جناية المقدر كالسمحاق مع الموشحة فلو اعتبر النقص بعد ما بين الارشين مع قرب ما بين الجناتين قال الاصحاب وقوم الحر عبدا كما ألقنا العبد بالحر في تقدير أطرافه من قيمته وقد يستأنس أيضا بتقويم ما عتق بالسراية [قوله كالايد] أما الذي لا مقدر فيه فانه يعتبر من دية النفس بلا خلاف [قوله بعد اندماله] أى لأن الجراحة قد تسرى الى النفس أو الى عضو مقدر فلا يكون في واجبه الحكومة [قوله لا غرم] أى اعدم النقص [قوله فنسبته] الضمير فيه يرجع الى قوله ذلك الغير [قوله فنسبته من قيمته] لو قطع يد عبد قيمته ألف فترجع الى ثمانمائة غرم ثمانية خمسين فلو قطع آخر يده قبل الاندمال ثم اندملا لم نغرمه أر بعمانية بل نصف ما وجب على الأول وهو مائة وخمسون لأن

دية العضو المضمنى عليه كالايد (فان كانت) أى الحكومة (لطرف) أى لأجله (له) أرش (مقدر اشترط أن لا تبلغ) الحكومة (مقدرة) فان بلغت نقص القاضي (شيئا) منه (باجتهاده) قال الامام ولا يكفي حظ أقل ما يتحمل (أو) كانت اطراف (لا تقدر فيه كمنفذ) وظهر (فان) أى فالشرط أن (لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) ويجوز أن تبلغ دية طرف مقدر الارش كالايد وأن يزداد على ديته (ويقوم) لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لافيه ولا في القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه لنقص القيمة (الى الاندمال وقيل يقدره) أى النقص المذكور (قاض باجتهاده) لئلا تخلو الجناية من غرم (وقيل لا غرم) وحيفت يجب التعزير (والجرح المقدر) أرشه (كموشحة يبقعه الشين حواله) ولا يفرد بالحكومة (وما لا يتقدر) أرشه (يفرد) الشين حواله (بحكومة في الأصح) كما صرح به في الحر والثاني المذكور في الوجيز أنه يبيع

الجرح وفي الروضة وأصلها كلام آخر في المسئلة يوافقه الثاني (و) تجب في (نفس الرقيق) المثلث (قيمته) بالغ ما بلغت الجناية ليستوى فيه القن والمدير والمكاتب وأم الولد (وفي غيرها) أى النفس من الأطراف واللطائف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر) ذلك الغير (في الحر والا) أى وان قدر فيه كالموشحة وقطع الطرف وغيرها (فنسبته من قيمته) أى فيجب مثل نسبته من الدية من قيمة

كان الجرح على ماله أرض مقدر اشترط أن لا يبلغ أرضه أرض المقدر الذي هو عليه فان بلغه نقص منه القاضي كما تقدم في الحر قاله البلقيني واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وفي شرحه تبعنا ابن حجر خلافاً وفرق تبعاً له أيضاً بأن المنظور اليه في الرقيق أصالة نقص القيمة حتى في المقدر أرضه على قول بخلاف الحر .

(فيه) يعتبر المبعوض بقدر مافيه من الحرية من الدية وبقدر الرق من القيمة ففي قطع يد من نصفه ح ربع الدية وربع القيمة وفيما لا مقدر له يقوم كله رقيقاً سليماً بلا جرح ثم رقيقاً به ويوزع النقص نصفين فيجب نصفه من الدية ونصفه من القيمة وقال بعضهم يتجه أن يقدر حراً كله ثم رقيقاً كله وينظر الواجب لذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر رقيقاً وينظر ما نقصه الجرح من القيمة ثم يوزع كل منهما على الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حراً من نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة اه كلامه وفيه نظر وفساد ظاهر فراجع له وتأمله **(قوله يجب قيمتان)** نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يده مثلاً مرتباً قبل الاندمال لم يمت منهما لزم الثاني نصف ما وجب على الأول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالأول ثمانمائة لزم الأول خمسمائة ولزم الثاني مائتان وخسون لأربع مائة لأنه لما لم تستقر جنايته وقد أوجبنا على الثاني نصف القيمة فكان الأول انتقص نصفها فلو اندملت قبل جناية الثاني لزمه أربع مائة فتأمل ذلك فيه نظر ظاهر وفساد واضح .

﴿ باب موجبات الدية ﴾

بكسر الجيم أى الأسباب المقضية لا يجازيها **(قوله في الباين)** غلب الباب لسبقه على الكتاب ولدفع توهم عوده لكتاب الجراح **(قوله والكفارة)** عطف على الدية ولذلك سكت الشارح عنه بخلاف ما قبله ولا يخفى ما في كلام المصنف من القلقة وأشار الشارح بقوله وذكر فيه الخ إلى أنه من الزيادة على الترجمة وليس بمعيب **(قوله صاح)** ولو بلا آلة أوفى ملك نفسه **(قوله على طرف)** لا على غيره كوسطه إلا ان كان نحو جلون مدحرج **(قوله سطح)** أى عال بحيث ينسب للوقوع منه الهلاك **(قوله بأن ارتعد)** قال شيخنا هو قيد لوجوب الدية وفى ابن حجر خلافاً والوجه اعتبار نسبة الوقوع إلى الصباح سواء ارتعد أولاً ويصدق الصائح في عدم الارتعاد أى عدم نسبة الوقوع لصياحه بيمينه **(قوله بعد الوقوع)** قيد خرج به ما لو مات مكانه فهو بر فالمراد بعد ابتداء الوقوع وكلوت تلف بعض أطرافه أو لطائفه كزوال عقله فيه الدية أيضاً ويجرى هذا في المميز الآتي

الجناية الأولى لم تستقر كي يمكن اعتبار النقص وقد أوجبنا نصف القيمة فكان الأول انتقص نصف القيمة **[قوله يجب]** هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبارة المحرر جزء من القيمة نسبتها إليها نسبة الواجب في الحر إلى الدية **[قوله منها]** أى كما أن الواجب في الجثة القيمة **[قوله فلائني]** هذه المسئلة خالف فيها الحر لماسلف من أنه يجب في مثل هذا حكمه باعتبار إحدى الحالات إلى الاندمال ويخالف أيضاً في وجوب القيمة بالغة ما بلغت واعتبار نقصان أوصافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين الذكر والأنثى ووجوب نقد البلد دون الأبل ولو قتله بعد قطع يده وجبت قيمته مقطوع اليدين وهذا الأخير كأن المراد منه بعد اندمال اليدين .

﴿ باب موجبات الدية الخ ﴾

[قوله على صبي] أى ولو كان في ملك الصائح **[قوله بأن ارتعد به]** صرح به في المحرر **[قوله فأت]** في تصيره بالغاء ما يقتضى الفورية وليس مراداً والشرط أن يموت من ذلك ولو زال عقله لزمه دية

العبد ففي قطع يده نصف قيمته **(وفى قول)** يجب **(ما نقص)** منها نظراً إلى أنه مال وتقدم في الغصب أنه قديم **(ولو قطع ذكره وأثنياءه في الأظهر)** يجب **(قيمتان والثاني)** يجب **(ما نقص)** من قيمته **(فان لم ينقص)** عنها **(فلائني)** فيه على هذا القول

﴿ باب موجبات الدية ﴾

أى غير ما تقدم في الباين **(والعاقلة)** عطف على موجبات وسيأتي بيانهم **(والكفارة)** للقتل وذكر فيه قبلها الغرة وجناية العبد إذا **(صاح على صبي لا يميز)** كائن **(على طرف سطح)** أو برأونه **(فوقع بذلك)** الصباح بأن ارتعد به **(فأت)** بعد الوقوع **(فدية)** أى فيه دية **(مغلظة)** بالثلث **(على العاقلة وفى قول)** فيه **(قصاص)** لأن التأثير به غالب والأول يمنع غلبته

ويجعل مؤثره شبه عمد قوله لا يميز قوله (ولو كان) الصبي المصباح عليه (بأرض) ذات (أوصاح على بالغ بطرف سطح) ونحوه فقط ومات (فلا) (١٤٦) دية) فيها (في الأصح) والثاني في كل منهما الدية لأن الصياح حصل به في الصبي

ولو بالغ على المعتد (قوله) ويجعل مؤثره) هو بفتح التثنية بمعنى التأثير (قوله وقوله لا يميز الخ) يفيد أن المراد بغير المميز غير قوئ التمييز لأن التيقظ هو قوئ التمييز وما في الخطيب وغيره المخالف لهذا غير مناسب فراجعه وتأمله (قوله بالغ) أي قوئ التمييز فالجنون والبرص والمعتمد والناثم الموسوس كغير المميز (قوله) فلا دية ولا قصاص) بلا خلاف وسواء في جميع ما ذكر الواقف والجالس والمضطجع وغيرهم (قوله) وشهر سلاح) أي على بصبر برأمو التهديد كشهر السلاح ولو على أعمى (قوله ولو صاح) حلال أو محرّم على صيد أي مثلاً فاضطرب صبي ومات فدية غطاً (قوله لا يميز) بالهني السابقي والصبي مثال كما تقدم (قوله ولو طلب سلطان) أو غيره على لسانه باذنه أو كاذباً والمراد بالسلطان من تخشى سطوته (قوله من ذكر الخ) فغيرها بالأولى قال بعض مشايخنا ومثل الطلب المذكور ما لو أخبرها بموت نحو ولدها أو قذفها فأجهضت فيضمن الجنين فقط لأنه فيهما اه وفيه نظر والوجه خلافه فيضمنها أيضاً لأن الاجهاض سبب ظاهر للهلاك كما يأتي (قوله ضمن الجنين) وكذا أمه إن ماتت بالاجهاض (قوله على العاقلة) أي عاقلة السلطان إن كان بأمره ولم يعلم الطالب بظلمه والأفلى عاقلة الطالب إن لم يكن مكرها والأفلى عاقلةتهما معا كافي الجلاء (قوله) ولو وضع صبياً) أي حراً إذ الرقيق يضمن بوضع اليد مطلقاً (قوله في مسبعة) بفتح الميم وسكون السين المهمة وفتح الموحدة كما يدل له التفسير المذكور وقيل بضم أوله وكسر الموحدة (قوله موضع السباع) جمع سبع والمراد به الحيوان الضاري فيشمل نحو كلب عقور (قوله أم لا) أي أم لم يمكنه التخلص بذاته لصغر أو هرمه فإن كثفه مثلاً ضمنه وكذا لو أتى أحدهما على الآخر وهما في مضيق لاقى تسع لأن السبع ينفر من الإنسان بطبعه في المنسع وبذلك فارق ما لو أغرى نحو أجمعي ولو أنه شجبه لكان ألقى أحدهما على الآخر ولو في مضيق لأنها تنفر مطلقاً والضمان في هذه المذكورات بالقرد وقال شيخنا في السبع شبه عمد (قوله) ولم يوجد ما يلجئ السبع الخ) لهله احتراز عن القاء أحدهما على الآخر وقد تقدم (قوله فلا ضمان) وكذا لو كانت الأرض غير مسبعة وإن أكله سبع قطعاً (تنبيه) لو تلف الصبي بغير السبع كراو برد أو جوع قال شيخنا الرمي ضمنه كالفرق فراجعه (قوله ضمن) أي بدية شبه العمد على هذا المرحوح (قوله المضي الخ) أي مع عدم قصد هلاك نفسه (قوله انخسف به سقف) لا بفعل الحارب ولا كأن أتى نفسه عليه فلا ضمان (قوله ضمنه التاج له) أي بدية شبه العمد (قوله لما ذكر) وهو الجأزه إلى الحرب الخ (قوله) والثاني لعدم شعوره) أي التابع فلو شعر به كأن علم سخافة السقف أو قتل الحارب ضمنه قطعاً

[قوله لا يميز الخ] بر يد أن المراد بعدم التمييز من ليس مراهقاً مستيقظاً حاول بذلك دفع ما قبله ففهم عبارته في الميز غير المراهق متدافع (تنبيه) في فتاوى البغوى صاحب بداية الغير أهيجها بوثبة ونحوها فسقطت في ماء أو وهددة وجب الضمان كالصبي [قوله فلا دية] اقتصره على الدية يقتضى أنه لا قاتل هنا بالقصاص [قوله ولو صاح] أي ولو محرماً على صيد غير الصيد من الأدبى مثله فيما يظهر [قوله ضمن الجنين] أي لأن علياً أشار به إلى عمر رضى الله عنهما فدفعوا إليه فكان أجاباً ولو مات هي فلا شيء فيها إلا إذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلة ديتها وينبغي للحاكم إذا طلبت امرأة أن يسأل عن حلها ويكشف الحال [قوله لأنه باشر] أي والمباشرة مقدمة على السبب [قوله وكذا لو انخسف به سقف] قيد الامام هنا بما إذا كان الانخسف بسبب ضعف السقف بخلاف ما لو أتى نفسه في بئر ونحوها

كان الموضوع بالغاً فلا ضمان قطعاً (ولو نزع سيفه لم يضمنه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح) فهلك (فلا) [قوله ضمن] له على التابع لأنه باشر إهلاك نفسه مقصداً (فلو وقع) فبما ذكر (جاءه) به (عمى أو ظلمة ضمن) التابع له لجاته إلى الحرب المفضي إلى الهلاك (وكذا لو انخسف به سقف في حرب) فهلك أي ضمنه التابع (في الأصح) لما ذكر والثاني لعدم شعوره بالهلاك

الموت وفي البالغ عدم التماسك المفضي إلى الموت بأن موت الصبي بمجرد الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موته ما وافقه قدر (وشهر سلاح كصياح) فبما ذكر فيه (ومراهق متيقظ كبالغ) فبما ذكر فيه (ولو صاح على صبيد فاضطرب صبي) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكر) (مات) عنده (بسوء فأجهضت) أي ألقى جنباً فزعا منه (ضمن الجنين) بالبناء للفعل أي وجب ضمانه وسيأتي أن فيه الغرة على العاقلة (ولو وضع صبياً في مسبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أولاً (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن موضع الهلاك (ضمن) لأن الوضع والحال ما ذكر يعد أهلاً كاعرفاً والأول قال ليس بأهلاً ولم يوجد ما يلجئ السبع إليه ولو

وقى الصورة الأولى لو كان
الراى قسه صيا وقتنا
عمده خطأ ضمنه التاج
له (ولو سلم صبي الى سباح
ليعلمه) السباحة أى العوم
(ففرق وجبت دينه) لأن
غرقه باعمال السباح وهي
دية شبه العمد ومعلوم
أنها على العاقلة وأن
السلم الولي (ويضمن
بمخبر بئر عدوان) أى
الحفر مايتلف فيها من
المال بخلاف الحفر
فتضمنه العاقلة وكذا
القول فى الضمان فى جميع
المسائل الآتية (لا حفر
فى ملككم وموت) لتملك
أو الارتفاق فانه غدير
عدوان فلا ضمان فيه (ولو
حفر بدلهيزه بئرا ودعا
رجلا) فدخله (فقط)
فيما هو ملكه (فلا يظهر ضمانه)
لأنه فزه والثانى لا ضمان
فيه لأن المدعو غير ملجأ
(أو حفر بملك غيره أو
مشارك بلا اذن) فى
المستلئين (مضمون) أى
حفره فيما (أو حفر
بطريق ضيق يضر المرة
فكذا) أى هو مضمون
وان اذن فيه الامام وليس
له الاذن فيما يضر والثلاث
من الدولان (أولا يضر)
المارة (وأذن الامام) فيه

(قوله) وقتنا عمده خطأ أى على الرجوح اذا اعتمد أن عمده عمده فلا يضمنه التاج ومن ذلك يعلم أن الكلام فى
صبي له قصد والاضمنه قطعاً (قوله) ولو سلم صبي) فغير تسليم يكون مضمونا بالأولى وخرج بالصبي البالغ فغير
مضمون إلا إن دخر به السباح الى محل الغرق وتركه برفع يديه من تحته مثلاً فيضمنه بالقود لا العنصر كطبة
فلا ضمان قال شيخنا ولعل المراد لا ضمان بالقود ويبنى ضمانه بالدية لأنه مقصر بإدخاله لما ذكر فراجعه
(قوله) العوم) وهو علم لا يبنى (قوله) باعمال السباح) ومنه ما لو أمر شخص الصبي بدخول الماء فدخله
مخاراً فغرق فهو مضمون على الأمر قاله العراقيون ومضى عليه شيخنا الرملى لكن فيه نظر ظاهر لأن
عمده عمده الا ان جل على من يعتقد وجوب طاعة الأمر أو على غير يميز فليراجع (قوله) على العاقلة) أى
على عاقلة السباح فقط لا عاقلة الولي ولو منه دبا بتسليمه وكذا لو سلمه أجنبى ولو بغير اذن الولي لأن السباح
مباشر (قوله) وأن المسلم لولي) هو قيد لا مفهوم له من حيث الضمان كما علم بل من حيث الجواز اذا كان
للمصلحة (قوله) أى الحفر) أفاد أن لفظ عدوان صفة للحفر قبله لا مضاف للبئر ولا صفة لها لعدم مضمونها
لكن مقضاه تضمن المتأمر وسياق خلافه الآن يقال هو لا صلاح كلام المصنف لامن حيث الحكم
فتأمله (قوله) من المال) انما قيد به الضمان لاسناده الى الحافر بدليل ما بعده والمراد بالمال غير الرقيق لأنه
مضمون بالقيمة على العاقلة كالحفر (قوله) وكذا القول الخ) أى أن الضمان فى المال على الحافر ونحوه
وبالدية على العاقلة لأنه شبه عمده (قوله) لا فى ملكه) أى فيما يملك رقبته أو منفعته فيشمل المؤجر والمستأجر
والموصى له بالمنفعة والموقوف عليه لم لو حفر فى ملكه فى الحرم ووقع فيه صيد ضمنه (قوله) ودعا الخ) خرج
التعدي بدخول فهو غير مضمون وأورقياً (قوله) رجلاً) هو ثلث فاذنى والصبي والمميز وغيره سواء
أولاً فادع أن غيره بالأولى (قوله) لأن غيره) فهو جاهل بهامعذور فلو رآها أو أعلم بها أو كانت ظاهرة أو فى
منعطف وانحرف اليها فلا ضمان ومنه يعلم أنه لا ضمان بملك عقور مربوط بدلهيزه أو سقاية فيه أو على باب
فيهما ولا بتعلق قنديل كذلك ولا بفرض حصر أو حشيش كذلك ولا بنصب عود أو سقف كذلك ولا
بتطين جدار تلف به ملابس ملاحقه (قوله) والثلاثة من العدوان) فى أمثلة له والأنسب تقديمها على
الحفر فى ملكه ويزول التعدي فى الأولى بمنع المالك من طمها أو برضاها بيقاها أو بملك الحافر لطمها وكذا
يقال فى حصة شريكه فى الثانية وتصديق المالك على الاذن بعد التردى لا يدفع الضمان بل لا بد من بينة
(قوله) وأذن الامام) ولو بنائبه ومثله التاضى كما قاله الهروى وتقريبه كاذنه فان نهى ضمن الحافر مطلقاً
(قوله) سواء الخ) لعله يرجع الى المستلئين وسكوت الشارح عنه فى الأولى يرشد اليه (قوله) فلا ضمان) أى
ان أحكم أسما والافضمن مطلقاً ولو فتحها غيره بعد سدها أو حفرها بعد طمها فعليه الضمان وحده ولو زاد

[قوله وأن السلم الولي] فى الزكشى لو سلمها أجنبى فهما شريكان وفيه نظر [قوله عدوان]
أى لو كان التردى بعدهم وت الحافر ولو تردى فلم تمت ثم مات جوعاً فلا ضمان ولو زال التعدي كأن اشترى
البئر من مالكها أو رضى باقائها قال المتولى أو منعه من الطم فلا ضمان ولو حفرها فى أرضه
المؤجرة فلا ضمان وان تعدى بالحفر [قوله لتملك أو الارتفاق] قضيته أنه لو حفرها لاهذين
الفرضين يضمن وقد تبع فى هذا التقيد البقوى والمتولى لكن قال الامام مثل ذلك ما لو حفرها
فى الموات لا يفرض [قوله ودعا رجلاً] خرج به الصبي فان الظاهر ضمانه قطعاً ويحتمل جريان
خلاف نظراً الى أن عمده عمده أو خطأ [قوله فلا يظهر ضمانه] ظاهر اطلاقه أن الحكم كذلك ولو كان
الطريق واسعاً بحيث لا يغلب المرور على البئر لكن فى كلامهما على مسئلة الطعام المسموم صور المسئلة بما
لذا كان الغالب مرور عليها وكانت مغطاة ولم يعلمه [قوله وأذن الامام] تقديره بعد الحكم كاذنه ومثله

(فلاضيان) فيه قال في التهمة سواء حفر لصلحة نفسه خاصة أو لصلحة المسلمين (والا) أى وان لم ياذن (فان حفر لصلحته فقط)
(فلاضيان) فيه (أو لصلحة عامة) كالحفر للاستسقاء أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (في الأظهر) لجوازه والثاني قال الجواز مشروط
بسلامة العاقبة (ومسجد) (١٤٨) كطريق) فيما ذكر فيه من الحفر بتفصيله ومنه مافى التهمة لو حفر بقرى

مسجد ليجمع فيها ماء المطر فوقها انسانان فصل ذلك باذن الامام فلا ضمان فيه أو بغير اذنه فعلى القولين (وما تولد من جناح) أى خشب خارج (الى شارع فمضمون) وان كان اشراعه جائزا بأن لم يضر بالمرء لأن الارتفاق بالشرايع مشروط بسلامة العاقبة ولم يضر تقواي الضمان بين أن ياذن الامام فى الاشراع أولا والمتولد من جناح الى درب مفسد بغير اذن أهله فيه الضمان وبإذنه لا ضمان فيه (و يحل اخراج الميازيب الى شارع) للعاجزة الظاهرة فيه (والثالث بهامضمون فى الجديد) لما تقدم فى الجناح والقديم لا ضمان فيه لضرورة قصر يرف المياه ومنع الأول الضرورة (فان كان بعضه فى الجدار فقط الخارج) منه فان تلف شيئا (فكسك الضمان) به (وان سقط كله) فان تلف (فنصفه) أى الضمان (فى الأصح) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع على الخارج النصف والثاني

فى حفر غيره فطيهما معا سوية وان كان حفر أحدهما أكثر (قوله لجوازه) فهو المعتبر وبه يرد تعطيل الثاني كذا قالوه وفيه نظري سلم مما سياتى (قوله ومسجد كطريق) بتفصيله وحاصله أن الحفر فيه مضمون الا اذا لم يضيق على المسلمين وقد حفر لصلحة عامة ولو بغير اذن الامام أو لصلحة نفسه باذنه خلافا للزكشى فى هذه (ففيه) الحفر لصلحة كالحفر لصلحة نفسه فبإذن كره (قوله ومنه مافى التهمة الخ) فهذا المذكور فيها هذا الخلاف ما مر عنها خلافا لما زعمه (قوله فمضمون) أى على التفصيل الآتى فى الميزاب وان جاوز فى اخراجه العادة (قوله ولم يفرقوا الخ) أى لأن الاتفاص بالشرايع مشروط بسلامة العاقبة (قوله الى درب مفسد الخ) وكذا الى ملك غيره فبإذنه لا ضمان والا فلا ضمان ومحل فى الدرب اذا خلا عن نحو مسجد كبير مسبله والا فكل الشارع المتقدم (قوله ويحل) أى لغير كافر فى شوارع المسلمين (قوله الميزاب) جمع ميزاب من وزب يزب اذا مال وهو بتحتية بعد الميم أو بهزمة بدلها وكذا براه مهمة قبل الزاى وعكسه ففيه أربع لغات والأخيرة ذكرها ابن الأنبارى وهى المشهورة على الألسنة (قوله والثالث بهامضمون) وللنازل منها ولو بعد وقوعه على الأرض حكمها والضمان على مالكها كالجناح لاعلى ناصبها (قوله لما تقدم من الجناح) وهو شرط سلامة العاقبة (قوله ومنع الأول الضرورة) أى لجعلها حاجزة ظاهرة كحجر (قوله فأنلف) أى الخارج كله أو بعضه ولو بعد انفصاله من الداخل من الهواء بعد سقوطه كله (قوله بالداخل غير مضمون) ولو بعد انفصاله من الخارج من الهواء بعد سقوط جميعه (قوله وفى الروضة) وفى نسخة فى أصل الروضة وتقدم الفرق بينهما فى باب الحدث (قوله ترجيح الوزن) أى بناء على الوجه المقابل للأصح (قوله الى شارع) وكذا المسجد أو الملك غيره بغير اذنه لا باذنه فيه ولو مستأجرا (قوله مضمون) لتعديه بفعله مثالا وبذلك يجبره الحاكم على تقضه واصلاحه فان لم يفعل فللعامة تقضه حينئذ ككفى الأنوار (قوله قال الى شارع) وكذا الملك غيره لكن للمالك مطالبته بنقضه واصلاحه ولو لم يفعل فلا ضمان عليه ومثله أغصان شجرة مالت فى هواء ملك غيره (قوله لأن السقوط الخ) ولذلك لا يلزمه رفعه من

القاضى [قوله وان لم ياذن] أى ولم يملكه والاضمن مطلقا [قوله ولم يفرقوا الخ] قال الرافعى لأن الحاجة الى الجناح أغلب من الحاجة الى البئر وأكثر واذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا يحتمل اهداره اه وأسقط الفرق من الروضة قال الزكشى وضمان الجناح هذا كضمان الميزاب فان كان بالخارج فالكل أو بالجميع فالنصف قال ولو تولد التلف منه بصدمة راكب من غير سقوط فلا ضمان كالقاعد فى الطريق اذا تعثر به ماشى اه أقول يبنى تخصيصه بالجناح الذى فيه المصادمة [قوله الميازيب] قال المصنف فلا يقال من باب ورود بأنها لغة حكاهما ابن مالك عن ابن الأنبارى [قوله مضمون] ظاهر اطلاقه ولو بعد اجتماع الماء النازل منها فى الأرض [قوله ومنع الأول الضرورة] أى لا مكان تصريف الماء فى ملكه فى خد ونحوه [قوله الى شارع] مثله ملك الغير وكذا السكة المفسدة واعلم أن حكم المائل كالطرف البارز من الميزاب والجناح وحكم غير المائل كالطرف الداخل [قوله وقيل الخ] بمقال أبو اسحق وابن أبى هريرة والقفال وأبو الطيب والرويانى والمالوردى وغيرهم [قوله ولو سقط بعد ميله] أمالو بناء مثالا فالظاهر أنه يضمن من تعثر بالساقط كما يضمن ما تلف

بالسقوط

القطب قيل بالوزن وقيل بالساحة وفى أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من

الخرج (وان بنى جداره مثالا الى شارع فكجناح) أى فماتوا لعمته مضمون (أو) بناء (مستويا غال) الى شارع (وسقط) وأتلف شيئا (فلا ضمان) به لأن الميل لم يحصل بفعله (وقيل ان أمكنه هدمه أو اصلاحه ضمن) لتقصيره بترك التقض والاصلاح (ولو سقط) بعد ميله (بالطريق) فخر به شخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان فى الأصح) لأن السقوط لم يحصل بفعله والثانى الضمان لتقصيره بترك رفع ما سقط الممكن

فيما قبله (ولو طرح قامت)
بضم القاف أى كنت
(وقشور بطيخ) بكسر
الباء (بطريق) خصل بها
تلف لثى (فضمون هل
الصحيح) لأن الارتفاق
بالطريق مشروط بسلامة
العاقبة والثاني غير مضمون
لجريان العادة بالمساحة في
طرح ملأ كروا وطرح
في موات فلا ضمان (ولو
تعاقد سببا هلاك فعلى
الأول) المحالة وذلك بأن
حفر (واحد بئر) ووضع
آخر حجر اعدونا فحفره
بالبئر للفقول (وضع)
الماتر (بماضى الواضع)
الضمان لأن العتور بما
وضعه هو الذى الجاء الى
الوقوع فيها المهلك فوضع
الحجر سبب أول للهلاك
وحفر البئر سبب ثان له
(فان لم يتعد الواضع) بأن
وضع حجر فى ملكه وحفر
آخر بئر اعدونا فحفر
ثالث بالحجر ووقع فى البئر
فهلك (فالمقول تضمنين
الحافر) لأنه المتصدى قال
الرافى وينبى أن يقال
لا يجب عليه ضمان كما قالوا
فيما لو كان حصول الحجر
على طرف البئر بالسبيل
(ولو وضع) واحد (حجرا)
فى طريق (وآخران حجرا)
بجنبه (فحفرهما) آخر
فان (فالضمان) له

الشارع وان أمر به الامام ومنع الطروق خلافا لما فى الأنوار لم يجاوز العادة فى الطول نعم لو دق على الجدار
لاصلاحه فسقط فضمون (تنبيه) متى قبل بالضمان فيأمر من الجدار أو الميزاب أو الجناح لم يبرأ بيعة
مثلا إلا إن ملكه من مال الى ملكه ورضى به .

(فرع) لو سقط من سطح شئ أو انسان فى شارع مثلا فأنتف شئنا لم يضمنه ان كان سقوطه بانتهيار الجدار
تحتة والا فيضمن (قوله) فالمخلاف الخ أى فعل مرتبة الخلاف الأول من الخلاف الثانى لأنه عينه
بطليل اتحاد العلة فيهما ولذلك فرعه بالغاء فتأمل (قوله) ولو طرح (قوله) ولو وقع بنفسها فلا ضمان
وان قصر فى رفعها قاله شيخنا وفى شرح شيخنا أنه كالطرح (قوله) بكسر الباء أى على الأصح ويجوز
فتحها ويقال فيه بطيخ أيضا (قوله) بطريق (قوله) طرحها فى ملكه أو على بابه فيها ما مر فى وضع السقاية
مثلا وخرج بالقمامات الرش فغير مضمون ان كان لمصلحة عامة ولم يجاوز العادة وإلا فهو مضمون على
الرائى لأنه المباشر وهو غير مضبوط وبذلك فارق باقى نحو الجناح فيما تقدم

(فرع) ما تلف بوضع الطين والتراب فى الشارع مضمون ان خالف العادة والافلا وتكسيرا لخطب
فمضمون ان ضاق الشارع والافلا ووضع المتاع بباب الخانات مضمون وكذا مشى أعمى بلا قائد
(قوله) فمضمون) أى على الرؤوس لو تعدد الطارح كفى وضع الحجر الآتى (قوله) فى موات فلا ضمان) وكذا
لو تعدد الماشى المشى على القمامة أو كانت فى منعطف من الطريق وتقدم ما فى ملكه (فرع) ما تولد
من نحو سدر أو نخامة فى حمام فعلى الفاعل فى اليوم الأول وعلى الجاهل فيما بعده لجريان العادة بضله كل يوم
نعم ان منعه الفاعل من ازالته استمر الضمان عليه (قوله) سببا هلاك (قوله) خرج سبب اشترك فيه جمع فكما مر
فيما لو زاد فى حفر غيره والمراد بالسبب هنا ماله مدخل فى الهلاك لأن الحفر شرط كما تقدم (قوله) بأن حفر
واحد بئرا (قوله) ووضع آخر (قوله) ووضع آخر أى أهل للضمان والا كحرنى وسيل وسبع فلا ضمان على الحافر
أيضا (قوله) اعدونا قيد فى وضع وكذا فى حفر كما مر به فى المنهج لكنه غير محتاج اليه فى ضمان الواضع
المتعدى وبه فى عدم تعدى الواضع هنا كما مر (قوله) فوضع الحجر سبب أول للهلاك (قوله) أى لافى الوجود بل
هو بالعكس وفيه اشارة أيضا الى أن التعاقب المذكور ليس قيد فى الوضع فتأمل (قوله) لأنه المتعدى) أى
مع كونه كالماتر وكذلك لو وضع غيره سكين فى البئر تعدى فلا ضمان عليه بل على الحافر ولو لم يتعد الحافر هنا
فلا ضمان على واحد منهما ولو هوى أحد اثنين فى بئر فغذب الآخر فهو يامعافانا فكل منهما مضمون مضمون
كما لو تجاذبا حبلان فاقطع بينهما على التصيل الآتى نعم ان قصد الهادى بجذبه لآخر خلاص نفسه فهو
مضمون لا ضمان قاله الأذرى ولو ألقى شخصا على سكين بيد غيره ضمنه الملقى الا ان تلقاه الآخر به فاعليه
الضمان (قوله) قال الرافى الخ) وأجيب بأن السبيل ليس من جنس أهل الضمان كما تقدم (قوله) بجنبه) خرج
ما لو كان أحدهما أمام الآخر فالضمان على واضع الشئ الذى تليه البئر الأول لقطع أثره بالثانى قاله شيخ
شيخنا ابن رضى واعتمده شيخنا لكن قياس ما مر تضمنين الأول لأن الثلاثة أسباب للهلاك متعاقبة

بالسقوط (قوله) فالمخلاف هنا يرجع الى قوله الممكن (قوله) فحصل (قوله) فمضمون (قوله) فمضمون
[قوله فعلى الأول] لو تعادل السببان كأن حفر واحد وأعمق آخر فعليهما الضمان ولو رفع عبدا من بئر بحبل
فاقطع الحبل ومات ضمن قتله البغوى (قوله) لأن العتور أى فكأن العتور به بمنزلة الدفع من واضعه
[قوله] كما قالوا أقوى من هذا فى الاشكال عليه ما قتله من المتولى أنه لو حفر فى ملكه ونصب شخص فى
البئر جديدة ومات المتردى بها فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر فظاهر وأما الواضع فلا أن المتردى هو
المقتضى الى الجديدة ولهذا يقال كيف يقول الشيخان المتقول مع وجود مسئلة المتولى هذه (قوله) بجنبه

(الكلام) نظرا الى عدد الواضع (وقبل نصفين) على الأول نصف وعلى الآخر بن نصف نظرا الى عدد الموضوع (ولو وضع حجرا) في طريق
 (فصر به رجل فدرج به فصر به آخر) فهلك (ضمنه المدرج) لأن الحجرة إنما حصل هناك بفعله (ولو عثر) ماش (شاعدا أو ناهما أو واهبا
 بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان ان اتسع الطريق) كذا في المحرر ووجه الاشتراك في عدم التمديد (١٥٠)

فراجع (قوله) نظرا الى عدد الواضع ورد بأنه من باب الاتفاق (قوله) ضمنه المدرج) سواء كان عمدا
 أو سهوا أو جهلا أو قصد ازالته من الطريق لم يعطف فعاد اليها (قوله) بالطريق) أي لا في منقطع منها ولا
 لنفع عام أو دفع ضرر كذلك بالطريق متعلق بقاعد ونائم وواقف (قوله) فلا ضمان) أي على المشور به بل
 هو مضمون على العاثر كما يأتي لتقصيره والطلاق الشارح في كلام المصنف ليوافق أصله الذي في المحرر وكان
 الأولى له حل كلام المصنف على ما بعده المذكور في الروضة الذي هو المعتمد (قوله) اهدار العاثر) ولو أعمى
 أو في ظلمة (قوله) فان ضاق الطريق) قال الأذهرى أو اتسع ووقف لغرض فاسد (قوله) لا عاثر بهما) فهو
 مضمون عليهما (قوله) وضمان واقف) على العاثر به نعم ان انحرف اليه الواقف فكأنه بين اصطفا وسأى
 (فتبينه) الجالس في المسجد أو النائم فيه ان كان لما لا يبره عنه كاعتكاف وصلاة مضمون على العاثر به
 أو لما يبره عنه كنائم غير معتكف فيه تفصيل الطريق المذكور (قوله) على عاقلته) بالدية الشاملة لقيمة
 الرقيق تقريبا قال في المنهج في نصب الجناح ومثله وضع الميزاب وبناء الجدار لو كانت عاقلته يوم النصب
 غيرهما يوم التلف فالضمان عليه قاله بغوى وهو واضح وخص ما ذكر لعدم تصور مثله في غيرهما فتأمل .
 (فصل) فيما يوجب الشركة في الضمان وما يبقيه (قوله) كاملان) يبالغ وعقل وحربة وقيد به لئلا
 ينكر مع ما بعده وان اتخذا في الحكم وكان - فانه أن يقيد بغير الحاميين أيضا (قوله) ماشيان أو راكبان)
 وكذا راكب وماشى وكان الأول ذكره لأنه أخفى ما قبله لا يقال إنه راعى ظاهر كلام المصنف الآتي لأن
 مراعاة تخرج المشايين فتأمل (قوله) بلا قصد) لعنى أو غفلة أو ظلمة أو عدم قدرة على ضبط الهابة
 أو قطعها عنانها الوثيق أو نحو ذلك (قوله) فوقها وماتا) أشار بالفاء الى أن رب الموت على الاصطدام فورا أو مع
 بقاء الأم والأفلا والوقوع مثال (قوله) فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) خطأ في عدم قصد ونفسعية
 شبه العمد في القصد نعم هي مثله في العمد كما يأتي فان قصدا أحدهما دين الآخر فكل حكمه ومحل ذلك ان
 لم تكن حركة أحدهما ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع حركة الآخر والأفلا القوي هدر وعليه ضمان الآخر
 وهذا يجري فيما يأتي من الدابنين وغيرهما (قوله) لو ارتد الآخر) أي وقد يقع التقاص ان وجبت قيمة

وفي الروضة كإصلاها
 والشرح الصغير اهدار
 العاثر وضمان عاقلته المشور
 به أي نسبته الى تقصير
 (والا) أي وان ضاق
 الطريق (فالمذهب اهدار
 القاعد ونائم) لتقصيرهما
 (لا عاثر بهما لو ضمان واقف)
 لأن الوقوف من مرافق
 الطريق (لا عاثر به)
 لتقصيره والطريق الثاني
 ضمان كل منهما والثالث
 ضمان العاثر واهدار
 المشور به والرابع عكسه
 (فتبينه) ما تقدم من
 تعيين الواضع والخاف
 والمدرج وغيرهم النفس
 من الاستناد الى السبب
 والمراد وجوب الضمان
 على عاقلته بالدية بدلالة
 الترجمة وغيرها .

خرج به ما لو كان أحد المحجرين أمام الآخر ففتر بالأول ثم بالثاني فالدار على الثاني [قوله] ضمنه
 المدرج [لومات هذا المدرج من تلك العثرة فلاخفاء في ضمان الواضع له وذلك يوجب أن يكون
 المدرج مفسوبا الى الواضع معنى فهنا كان ضمان الثاني عليه [قوله] لتقصيره [أي ولأن التلف حصل
 بحركته فلا يشكل عليه كون المشى من مرافق الطريق كالوقوف [قوله] ضمان العاثر [علته أن
 الطريق للطرفين وهم بالعود ونحوه مقصرون [قوله] والرابع عكسه [علته أن القتل بحركة
 والمشى ارتفاق [قوله] وغيرها [منه قوله في مسئلة الامام الطالب للمرأة ضمن الجنين بالبناء للفعول
 ومن ذلك الحلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعلقه بالفاعل .
 (فصل : اصطداما) [قوله] فعلى عاقلة كل [من ثم تمل أنهما حران [قوله] فنصفها [على العاقلة
 [قوله] بناء الخ [أي فتكون الكفارة التي على كل واحد نصفها عنه ونصفها عن رفيقه لأنهما اشتركا

(فصل) اذا (اصطداما)
 أي كاملان ماشيان أو
 راكبان (بلا قصد)
 للاصطدام فوقها وماتا
 (فعلى عاقلة كل) منهما
 (نصف دية مخففة) لو ارتد
 الآخر لأن كلامهما مات
 بفعله وفعل صاحبه ففعله
 هدر في حق نفسه مضمون
 في حق صاحبه ضمان خطأ

(وان قصد) الاصطدام (فنصفها مغلظة) لأن القتل حيث يشبه عمد (أو) قصده
 (أحدهما) ولم يقصد الآخر (فلكل حكمه) من التخفيف والتقليظ (والصحيح أن على كل) منهما (كفارتيين) واحدة لقتل
 نفسه وأخرى لقتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تتجزأ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على
 الثاني (وان مات مع مكرهيهما فكذلك) دية وكفارة (وفي تركة كل) منهما

فيما ذكر فيهما ومنه
التقليط المبني على الظهور
أن عدهما عمد وسواء
ركبا بأنفسهما أم أركبهما
وليهما (وقيل إن أركبهما
الولي تعلق به الضمان)
لأن في الأركاب خطرا
والأول قال لاقتصر فيه
(ولو أركبهما أجنبي
ضمنهما ودائيهما) لتعديه
في ذلك والضمان الأول
على عاقلته ولا شيء عليهما
ولا على عاقلتهما (أو) اصطدم
(حاملان وأسقطنا) وماتتا
(فالدابة كما سبق) من أن
على عاقلة كل نصف الخ
(وعلى كل أربع كفارات
على الصحيح) لا اشتراكهما
في إهلاك أربع أشخاص
نفسهما وجنيتيهما والثاني
كفارتان بناء على التجزؤ
وان قلنا لا كفارة على
قاتل نفسه فثلاث على
الوجه الأول وثلاثة أنصاف
على الثاني (وعلى عاقلة
كل نصف غرق جنيتيهما)
لأن المرأة إذا ألفت جنيتها
بجنائيتها وجب على عاقلتها
الغرة كما لو جنت على
حامل أخرى (أو) اصطدم
(عبدان) ومات (فهدر)
لأن ضمان جنابة العبد
تتعلق برقه وقد فقت
وسواء اتفقت القيمتان أم
اختلفتا وإن مات أحدهما

الابل واتحدت وكان عاقلة كل ورثة الآخر وكذا يقال في جميع ما يأتي فتأمل (قوله نصف قيمة الخ) لقيمة
النصف كاقيل (قوله أي مركوبه) هو لمناسبة كلام المصنف قبله سواء كان مملوكا له أولا وتهدر حصه
كل في الأول ويجب في الثاني نصف قيمة كل من المركوبين في تركه كل من الرابين وسكت عمالومات
المركوبان أو أحد الرابين أو المركوبين لظهور حكمه بما ذكر (قوله إن عدهما) أي الصبيين
أو المجنونين عمد لكن بشرط وجود نوع تميز لهما (قوله وقيل إن أركبهما الولي) والمراد به على هذا
الوجه ولي التأديب واعتمده شيخنا الرمي وقال بعضهم ولي الأركاب فيدخل من لقي واحدا منهما في مفازة
وأركبه حاجته اليه (قوله لاقتصر فيه) يفيد أن محل الوجه الثاني فيما إذا لم يركبهما تعديلا ولا كأن أركبهما
جوحا لا قدرة لهم على ضبطها مثلا فعلى الولي الضمان لهما ولدائيهما قطعها كالأجنبي (قوله ولو أركبهما
أجنبي) ولو لمصلحتهما لكن بفرض أن الولي لمصلحة كما علم ضمنهما ودائيهما فإن أركبهما باذن الولي
لمصلحة تعلق الضمان وعدمه بالولي (قوله ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما) وإن قصدا الاصطدام وقتلنا
مهدما عمد على المعتد (فرع) لتجاذبا حبلا ولو اغيرهما فانتقطع فسقطا وماتتا فإن كان أحدهما
ظالم الماهر وعلى عاقلته نصف دية الآخر والأفعلى عاقلة كل نصف دية الآخر فإن قطعه غيرهما فعلى عاقلته
ديتهما وإن أركب أحدهما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر قاله شيخنا وفي نظر والوجه وجوب دية كلها
فتأمل (قوله وعلى الثاني كفارتان) المناسب لما سيأتي أن يقول أربع أنصاف (قوله نصف غرق
جنيتيهما) وهو غرة كاملة فلا دفاع أن يسلم لكل رقيقا كاملا يختص به كما قاله ابن يونس وله أن يسلم لكل
رقيقا مشتركا بينهما نصفه لهذا ونصفه لذلك (قوله عبدان) وكذا أمتان حاملتين أولا أو يراد بالعبد ما يشمل
الأمه كاتقدم عن ابن حزم (قوله فهدر) إن لم يوجد فيها أو في أحدهما غصب والالزام الغاصب ولو تعددا
فداء المقتضوب بالأقل من نصف قيمته وارش جنائيه وقيل من كل قيمته الارش وهو ظاهر ما في المنهج
ولم يعتمد شيخنا والاسيلاذ كالغصب فيلزم السيد الأقل بما ذكر وضمان الجنين الرقيق بعشر قيمة أمه
(قوله برقة الحى) الا في نحو المستولدة كما مر .

(تنبيه) لو اصطدم حر ورقيق فإن مات الرقيق فنصف قيمته على عاقلة الحر ويهدر باقيه أومات
الحر فنصف دية في رقة الرقيق ويهدر باقيه أيضا أوماتا معانصف قيمة الرقيق الذى على عاقلة
الحر السيد لكن يتعلق به نصف دية الحر ولورثته المطالبة به للتوق (قوله والملاحان فيهما المجران
لهما) أى المتعلق بهما إجراؤهما بنفسهما أو بغيرهما كالرجع سواء تعدد كل منهما أو انفرد وصفه
بالملاح من الملاحه لاصلاحه شأن السفينة وقيل أنه وصف للرجع سمي المسير لها للابسة وقيل أنه
ماخوذ من معالجة الماء الملح والمراد به من له دخل في سيرها الآن تعين كالمالك للدفعة فالضمان عليه وحده
في قتل زيد فكفارته عليها موزعة وفي قتل عمرو وكذلك [قوله نصف قيمة الخ] أى لقيمة النصف
(فرع) لو داس بمقدم مداسه على مؤخر مداس سابقه فتدرك لزمه نصف الضمان أيضا [قوله ضمنهما]
أى ولو تعددا [قوله نصف غرق الخ] قيل هذه العبارة تقتضى أنه يجب على كل واحد عدي نصفه لهذا ونصفه
لهذا وليس كذلك فالفرق بينهما أن [قوله وإن مات أحدهما] فلأثر الحى في الميت عيبا تعلق
أرشه بنصف هذه القيمة ويحصل التقاص في ذلك المقدار [قوله والملاحان] هو المصلح لشأن السفينة
فهو من الملاحه وقيل هو اسم للرجع سمي به الملاح وقيل لمعالجته الماء الملح [قوله كرايين] قضيته
أنهما لو كانا صبيين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشى والظاهر أنه لا يتعلق به ضمان
لان العمد من الصبيين هو الذى اقتضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كراكاب الدابة لأن الأركاب

وجب نصف قيمته متعلقا برقة الحى (أو) اصطدم (سفينتان فكدابتين والملاحان) فيهما المجران لهما (كرايين

(قوله فيما تقدم في ذلك) منه ضمان الولي اذا أركب صبيين أو مجنونين أو الأجنبي كذلك على ما مر منه تعلق
الضمان برقبتهما لو كانا رقيقين وغير ذلك (قوله نصف قيمة الحرة) أى استقرارها والافتقار إلى القيمة
ويرجع الغارم (قوله بما فيها) أى مع نصف قيمة ما فيها من ماله (قوله نصف دية الآخر) مخففة في الخطأ
ومغلظة في غيره على العاقلة في غير العمد وعليه فاعلم انه يجب فيه القود ان أمكن بعدم الموت (قوله نصف
ضمانه) بالمثل في المثل أو بالقيمة في المتقوم ولو كان فيهما أوفى أحدهما أرقاء ففهم من المال المذكور أو أحرار
فعلى عاقلة الضامن لهم نصف دية كل منهم في غير قصد الاصطدام والافتقار والقود ويقاد منه لو اُحْد بالقرعة والسبق
فيهم والبقية البيت في ماله أوفى تركته (قوله نصف قيمتهما) أى استقرارا كما مر (قوله فلا ضمان)
ويصدق بجميعه في عدم قصيره (فرع) خرق السفينة للإصلاح شبه عمد ولعمد يوجب القود واصابة
غير محل الخرق خطأ والضمان بالقسط على المعتمد فلو كان فيها تسعة أعداد فوضع عدلا عاشراف فرق فعليه
العشر فقط (قوله سفينة فيها متاع وراكب مثلا) أو متاع وحده أو راكب وحده (قوله على غرق)
أى له أو لمتاعها أو لراكبها أو لثنين منهم أو للكل (قوله جاز طرح متاعها) أى ان أذن من له تعلق
بذلك المتاع من مالك أو وليه أو سيد رقيق مع مرتبه في ماله أو غريم في مقلن وعلم الرضا كالأذن
ولا يطرح من متاعها الا بما يحتاج الى طرحه منه بحسب الحال (قوله لرجاء سلامتها) هو بيان تحمل الجواز
وهو مما تتوقف صحة الكلام على تقديره لأن قول المصنف لرجاء نجاته الراكب متعلق بقوله يجب كإبداله
مخالفة الأسلوب ولا يصح تعلقه بجواز أيضا ولا يجوز وحده وبذلك سقط ما لبعضهم هنا من لا يعول عليه فراجع
(قوله ويجب لرجاء نجاته الراكب) أى وان لم يَأْذَن المالك ولا غيره وصريح كلامه الآتى دخول المتاع في
الراكب وفي وصفه بالراكب يجوز نظرا للتغليب فلا يقطع على المتاع عطف عام أو من حيث وصفه بالالقاء
وعدمه ومنه يعلم وجوب القاء بعض المتاع لسلامة بعضه والقاء بعض غير المتاع كذلك والوجه أن يقال يجب
القاء غير الحيوان لسلامته والقاء غير المعصوم منه لسلامة المعصوم منهما والقاء بعض كل لسلامة بعضه ولا
يجوز لقاء الحيوان المعصوم لسلامة غيره ويجوز لقاء بعض المتاع المعصوم لسلامة بعضه كإلقاء لسلامة
السفينة كما تقدم فافهم (قوله اذا خيف هلاكه) أى وظنت سلامته فان اتنى الخوف امتنع الالقاء
ولولم لنفسه أو لم ترج السلامة امتنع الوجوب (قوله مالا روح فيه) قال شيخنا ولو نحو مصحف
(قوله ذى الروح) أى المعصوم ولو كلبا بخلاف الحربى والمرقد والزانى المحصن ويلقى كل منهم لنجاة غيره
ولو مالا أو كافرا معصوما ويقدم في الالقاء من هؤلاء الاخص أخذ من القاعدة هنا المبني عليها ما ذكره من
أنه يقدم الالقاء الاخص فالأخص في الأموال والأدمين نعم لا يلحق رقيق حر ولا كافرا لم وباقى أسير كافر
لنجاته غيره ولو متاعا ان رآه الأمير مصلحة (لطيفة) حتى أن بعض الملاحين الحذاق أشرفت سفينة
على الفرق وفيها مسلمون وكفار فتحير في أمره ثم اتفق معهم على أن يعجز بعضهم ببعض ويحطهم حلقة
ويدورهم بعدد مخصوص وكل من وقع عليه آخر العدد يلقى في البحر ففعل ذلك فوق العدد على جميع
الكفار فأقاهم ونجا المسلمون وصورة المزج تعلم من هذا البيت :

الله يقضى بكل يسر ويرزق الضيف حيث كان

فيما تقدم في ذلك ان كانتا
لهما فاذا تلفت السفينتان
بما فيهما الملوكتان
للملاحين الجريين وهلكا
أيضا بالاصطدام ففي تركه
كل منهما نصف قيمة سفينة
الآخر بما فيها وعلى عاقلة
كل منهما نصف دية الآخر
وفي مال كل منهما كفارتان
على الصحيح السابق
(فان كان فيهما مال أجنبي
لزم كلا) منهما (نصف
ضمانه وان كانتا لأجنبي
لزم كلا) منهما (نصف
قيمتها) ووجه الضمان
في ذلك أن الاصطدام
نشأ عن الاجراء فان
حصل بطلية الربح
وهيجان الأسواق فلا
ضمان في الظاهر ومقابلته
قيس على غلبة الدابة
لراكب و الفرق الأول بأن
ردها باللعن يمكن (ولو
أشرفت سفينة) فيها متاع
وراكب مثلا (على غرق
جاز طرح متاعها) في
البحر لرجاء سلامتها
(ويجب طرحه) لرجاء
نجاته الراكب اذا خيف
هلاكه) ويجب القاء مالا
روح فيه لتخليص ذى
الروح وتلقى الدواب

بحملها على السير والاتلاف [قوله فلا ضمان] أى والقول قوله في الغلبة قاله ابن المنذر [قوله جاز طرح
الح] أى بحسب الحاجة قال البلخنى في هذا ولا يجوز الا باذن صاحبه [قوله اذا خيف الح] قال الزكشى ينبغي
نزول هذه الحالة على ما إذا غلب الملاك والاولى على ما إذا غلبت السلامة اه أقول مثل غلبة السلامة استواء
الأمرين فيما يظهر ثم قضية كلام المصنف أن هذا الحكم لا يتوقف على اذن المالك وان توقف على عدم

طرح مال غيره بلا اذن
ضمنه (والا) أى وان طرحه
بأذنه رجاء السلامة (فلا)
ضمان (ولو قال) لغيره (أنى
متاعك) فى البحر (وعلى
ضمانه أو على أنى ضامن)
فألقاه فيه (ضمن) الملقى
(ولو اقتصر على) قوله
(أنى) مناسك فى البحر
فألقاه (فلا) ضمان (على
المذهب) وفى وجه من
الطريق الثانى فيه الضمان
كقوله أذ دبنى فأداه فانه
يرجع عليه فى الأصح وفرق
الأول بأن أداء الدين ينفعه
قطعا واللقاء قد لا ينفعه
(وانما يضمن ملتصق
لخوف غرق ولم يختص
نفع اللقاء بالملقى) فى غير
الخوف لا ضمان وكذا فى
الاختصاص بأن يكون
القاتل على الشط أو فى
سفينة أخرى وفى الأولى
المتاع وصاحبه فقط ولو
كان معه الملتصق أو غيره
قيل يسقط قسط المالك
وهو فى واحد معه مثلا
النصف والأصح المنع
(ولو عاد حجر منجنيق)
بفتح الميم والجيم (فقتل
أحدرماته هدر قسطه وعلى
عاقلة الباقي الباقي) من
ديته لأنه مات بفعله وفعلم
خطأ فان كان أحد عشرة
سقط عشر ديته ووجب
على عاقلة كل من التسعة

فكل حرف يهمل مكان مسلم وكل حرف يحجم مكان كافر والعدد بتسعة بعد تسعة من أوله إلى آخره مرة بعد
أخرى فافهم وتأمل (قوله فان طرح) ولو فى حالة الوجوب مال غيره المعصوم بلا اذن بمن تقدم اعتبار إذنه
ضمنه بما مر (قوله ولو قال لغيره) أى ولو فى سفينة أخرى (قوله ألقى متاعك) وان لم يكن معلوما ولا بحضوره
وفى شرح شيخنا تقييده بكونه معيناً أو مشاراً إليه وبأن لا يرجع القائل قبل اللقاء ومال شيخنا الزياى
الى الأول تبعاً للبقينى ولو قال لزيد ألقى متاع عمرو فالضمان على مباشر اللقاء (قوله على أنى ضامن)
ولا بد من ضمير مثلاً يعود الى المتاع أى ضامن له أو ضامنه والا فلا ضمان والضمان عليه وحده ولو قال
أنا وأهل السفينة ضامنون لزمه السكك الا ان أراد اخباراً عن أحد متهم أو كلهم وصدقه فعليه وعلى من
صدقه ويصدق منكراً الاخبار عنه بيمينه ويظهر أن الضمان فيه بعدد الروس فراجع (قوله ضمن
الملقى) بفتح القاف أى ضمن القائل المتاع الذى ألقاه المقول له وان لم يقل للقائل فيها شئ أو لم تحصل
النجاة باللقاء والضمان بماسماه ان كان سمي شيئاً كقوله وعلى ضمانه بكذا والاضمنه بيمينه أى بما
يساويه فى ذلك الوقت فى ذاته عند أهل الخبرة سواء المثل والمثقوم لأنها لا حيلولة ولذلك لولفظه البحر
وجب رده ويرجع بما دفعه وهذا ما اعتمدته شيخنا محالفاه لشيخنا الرملى كوالده فى قولهما يضمن
المثل بمثله مع موافقتهما على الرجوع اذ ارده (تنبيه) ألحقوا بهذا ما لو قال لغيره اعف عن هذا الأسير
ولك على كذا أو اعف عن قصاص هذا ولك على كذا أو اطعم هذا ولك على كذا فانه يلزمه ما التزمه لأنه
الترام لغيره بعوض صحيح وانظر لو قال فى ذلك وعلى ضمانه (قوله وانما يضمن ملتصق) أى بشرطين
أحدهما وجودى وهو المشار اليه بقوله لخوف والآخر عدى وهو المشار اليه بقوله ولم يختص الخ
وتقدم شرطان آخران أحدهما بقوله ألقى متاعك الى الآخر بقوله وعلى (قوله لخوف
غرق) أى للتمس لنفسه فقط أو مع غيره أو لماله فقط أو مع غيره أو مع مال غيره ويختص فيه خوف
غرق غيره فقط لأجل الشرط بعده فتأمل (فرع) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لرفيقه فى سفر مثلاً
خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى متاعك وعلى ضمانه ضمنه كما هنا وفيه نظر كما يعلم على أنى وبما تقدم
من الشروط فتأمل (قوله ولم يختص الخ) بأن اختص بالتمسق أو به أو بالملقى أو بأجنبى فقط أو به
وبأحدهما أو مع الثلاثة فهذه ست صور ذكرها شيخنا وفى دخول الثلاثة نظر مع فرض المسئلة فى خوف
التمسق الآن يقال هو من حيث محموم العبارة كما مر الإشارة اليه (قوله والأصح المنع) هو المعتمد
فيضمن الملتصق السكك كما علم وذكرها لعل الخلاف (قوله منجنيق) هو آلة ترمى بالحجارة واضطه فارسي
معرب ويقال منجلىق باللام ومنجنوق بالواو ويذكرو يؤث (قوله أحدرماته) وهم من مسك الحبل
ورمى الحجر لامن مسك الخشبة أو وضع فيه الحجر الا ان كان لهم دخل فى القتل (قوله خطأ) بالنصب حال

الضمان أى فى حال الثانى [قوله لبقاء الأديمين] ولا يجوز لقاء الكافر المعصوم لخلاص المسلم كما لا يجوز
قتله فى الخمسة [قوله أو على أنى ضامن] أى له [قوله ضمن] ان سمي قدراً لزمه والا فالظاهر القيمة مطاقاً
وأن تعتبر قبل الهيجان ولا بد أنه يقول ألقى هذا أو يكون المتاع معيناً معلوماً للقائل أو غير معلوم ولكن ألقاه
بحضوره وله الرجوع قبل اللقاء لأنه ليس على حقيقة الضمان بل افتداء كقوله أعنت عبدك عنى على كذا
ولولفظه البحر رد لصاحبه وأخذ الضامن ما غرمه [قوله ولم يختص الخ] تحت ست صور (فرع) قال لرفيقه
فى الطريق خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى وعلى ضمانه فالحكم كذلك [قوله لا ضمان الخ] والحال
أنه قال على أنى ضامن [قوله منجنيق] هو فارسي معرب ويقال فيه أيضاً منجنوق بالواو ومنجلىق
باللام [قوله فان كان] أى المقتول [قوله أو قصده] نظر بعضهم فى هذا بأن قصده مع فرض الغلبة كيف

فعمد) قبله (في الأصح ان غلبت الاصابة) والثاني شبه عمد لأنه لا يتحقق قصد معين بالمنجنيق والأول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فشبه عمده حتما (فصل: دية الخطأ أو شبهه (١٥٤) العمد تلزم العاقلة) كما تقدم أول كتاب الديات وذكر هنا توطئة لما بعده روى

الشبخان عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا نخدفت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها ومافى بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أى القاتلة وقتلها من صور شبه العمد وإذا ثبت أن الدية فيه على العاقلة في الخطأ أولى (وهم عصبته) أى الجاني من النسب (الا الأصل والفرع) أى الأب وان علا والابن وإن سفل في الحديث السابق في رواية وأن العقل على عصبته وفي رواية فيه لأبي داود وبرأ الولد أى من العتل ويقاس عليه الأصل وروى النسائي حديث لا يؤخذ الرجل بجريرة ابنه (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هو ابن ابن عمها) كإبلى نكاحها والأول يجعل البتة مائة هنا (ويقدم الأقرب) فالأقرب بأن ينظر في عدده والواجب آخر الحول وبوزع على العدد على ما يأتي بيانه (فان بقي شيء) من الواجب (فن يله) أى الأقرب بوزع

فالواجب دية خطأ موزعة عليهم نعم ان قصدوا معينا منهم وغلبت الاصابة فهو عمد فتجب دية عمد عليهم ولا يلزمهم قصاص لأنهم شركاء مخطئ وسكتوا عن ذكر هذا الشرط هنا لتحقيق الغلبة بخلاف ما بعده (قوله فعمد قتله) أى فعلهم القود فان آل الأمر الى الدية وزعت عليهم (قوله وان غلب عدم الاصابة) أو استوى الأمران فشبه عمد أيضا .

(فصل) في بيان العاقلة وكيفية تحملهم وسما بذلك أخذ من العقل بمعنى المنع لئلا يمتنع عنه أو بمعنى الدية لتحملهم لها أو بمعنى الحبس أو العقال لحبسهم لابل بقاء دار المستحق بعثها (قوله نخدفت) بالخاء والذال المجتمعتين كما ضبطه شيخ الاسلام وهو بمعنى الرمي لكن مع اعتبار كون الرمي به من الحصى الصغير أى مع نسبة القتل اليه وسكت في الحديث عن كون الغرة على العاقلة أيضا لأنه معلوم أنه لا يتصور فيه عمد كما سيأتي (قوله في الخطأ أولى) لوجود المعنى السابق فيه بعذره (قوله وهم عصبته) والمراد بهم عند الإطلاق المتعصبون بأنفسهم أصالة والمراد بهم هنا أعم من ذلك والتقيد بالجمع على إرتهم الخ للأغلب وليرتب عليه ما بعده كقوله المجمع على إرتهم الصالحون لولاية النكاح ولو بالقوة ليدخل الفاسق من حين الفعل الى القوات فلوارتد الجارج بعد جرحه وقبل موت الجرح فحلى عاقلته السالمين أرض الجرح والزائد في ماله فلو عاد الى الاسلام قبل موت الجرح فحلى الدية على العاقلة اعتبارا بالطرفين ولو ارتد الجرح فعلى العاقلة الأقل من أرض الجرح والدية والباقي في ماله كذا قالوا فراجعهم فان فيه نظرا من وجوه وقولنا عند الإطلاق لدفع إيراد الاخوة من الأم وذوى الأرحام لأنهم يعقلون كإسياتى (قوله أى الجاني) ربما يفيد أن الجاني عليه يعقل لنفسه اذا كان عصبه للجاني وأن الجاني لا يعقل وان كان عصبه للجاني عليه فراجعهم (قوله من النسب) الأولى إسقاطه ولا يعارضه الاستثناء بعده لأن الكلام في ضبط العاقلة لافي تقديم بعضهم على بعض فتأمل (قوله في الحديث الخ) أشار بالحديث الأول الى الدليل على تحمل العصبه والحديث الثاني الى إخراج الفرع عنهم وبالحديث الثالث الى إخراج الأصل وقدم القياس عليه لعدم محتم كما يؤخذ من صيغة التريض (قوله هنا) بخلافها في النكاح فهي غير مقتضية ولعل الفارق بينهما وجود النص هنا على الولد لا يعقل أولأن الأم أقوى شفقة على الولد فهي أشد اعتناء بدفع الضرر عنه (قوله نظرا الى أن الخ) ورد بأن قرابة الأم تمحضت للترجيح (قوله ثم معتق) أى يوزع عليه وان تعدد ما بقى بعد عصبه النسب (قوله ثم عصبته) أى المعتق فيوزع عليهم ما بقى بعدهم ويقدمون كفى النسب فيقدم اخوته ثم بنوهم ثم أعمامهم ثم بنوهم ويعقلون ولو في حياة المعتق (قوله ثم معتقه) أى المعتق على ما مر

يجرى فيه الخلاف نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين بالمنجنيق . (فصل: دية الخطأ وشبه العمد) أى أمال العمد ولو من ميم يرفع على الجاني على قياس المتلفات ولما قال ابن عباس رضى الله عنهما لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ثم محل اللزوم أن تشهد البيعة أو يعترف بالقتل ويصدقوه [قوله وهم عصبته] أى الذين هم بصفة الكمال أعنى من يصح أن يكون ولي نكاح بفرض الجاني أى من القتل الى الموت فن أسلم بعد الجنابة لاشيء عليه [قوله والأول يجعل البتة مائة هنا] لعموم الحديث [قوله ثم عصبته] توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بقاء شيء لأنه لا سبب ولا نسب وقال أيضا إن الأصح عموم الضرب على عصبه المعتق من غير اعتبار الأقرب فالأقرب

الباقي عليه وهكذا والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم هكذا كالآثار (و) بقدم (مدل بأبوين) على مدل باب (والقديم التقوية بينهما) نظرا الى أن المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصبه النسب (معتق ثم عصبته) من النسب الا أصله وفرعه في الأصح (ثم معتقه ثم عصبته) الا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أى وان لم يوجد معتق ولا عصبته

أى بعد معق الأب وعصبة معق الجد وعصبة الى حيث ينتهى ويعلم بما تقدم استثناء الأصل والفرع من عصبة معق الأب ومعق الجد على الخلاف السابق (وعتيقها) أى المرأة (يعقلها عاقلها) دونها (ومعتقون كمعتق) فبما عليه كل سنة لأن الولاء لجميعهم لا لكل واحد منهم (وكل شخص من عصبة كل معق يحمل ما كان يحمله ذلك المعق) قبل موته ولا يقال يوزع عليهم لأن الولاء لا يتوزع عليهم يوزعه على الشركاء بل ينتقل لكل منهم وسيأتى أن على الغنى من العاقلة كل سنة نصف دينار والمتوسط ربع دينار (ولا يعقل عتيق في الأظهر) لا انتفاء ارثه والثاني نظر الى أن العقل نصرة والعتيق أولى بنصرة معتقه (فان فقد العاقل) بمن ذكر (أولم يف) ما عليه بالواجب فى الجنابة (عقل بيت المال عن المسلم) الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الذى فله فى فله فالواجب فى ماله (فان فقد) بيت المال (فكله) أى الواجب بالجنابة (على الجاني فى الأظهر) بناء على أن الواجب ابتداء عليه ثم تتحملة العاقلة

(قوله فتق أى الجاني) ويعقل معق الأمهات أيضا على الترتيب فى معق الآباء لكن يقدم معق الذكر على معق الأنثى فى كل مرتبة تساويا فيها ويستثنى فيهم الأصول والفروع وعصبة معق الأمهات كعصبة معق الآباء أيضا مادام الولاء لهم فان انتقل عنهم سقط العقل عنهم بمعنى انتقاله الى عصبة الأب ان اكتفى بهم فلوزوج رقيق بعتيقة فالولاء على أولاده لمعتقها وعصبتها فيعتقلون عن الولد فان عتق الأب انتج الولاء عنهم لمعتق الأب وعصبته فيسقط التحمل عنهم على ما مر كإسيأتى فى كتاب العتق (قوله ومعتقون كمعتق فيما عليه) أى فليهم كلهم نصف دينار ان كانوا أغنياء أو ربعه ان كانوا متوسطين ويوزع ذلك النصف أو الربع عليهم بحسب الملك لا الروس فان اختلفوا غنى وغيره فعلى الغنى منهم حصته لو كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته لو كان الكل متوسطين (قوله وكل شخص من عصبة كل معق يحمل ما كان يحمله ذلك المعق) لكن بحسب حال كل منهم فالوكان الشخص من العصبة غنيا فعليه ما على المعق لو كان غنيا وعكسه وان كان المعق متوسطا فى الأولى أو غنيا فى الثانية (فتنبية) علم بما ذكر أنه لو كان له معتقان بالسوية أحدهما غنى والآخر متوسط فعلى الأول نصف النصف من الدينار وعلى الثانى نصف الربع منه وعلى كل من عصبة الأول مثله ان كان غنيا والآخر نصف الربع وعلى كل من عصبة الثانى نصف الربع ان كان متوسطا مثله والآخر نصف النصف فراجع ذلك وتأمله (قوله وسيأتى الخ) (فتنبية) او كان الفاضل بعد التوزيع على الأقرب أقل مما يلزم الأبعد كأن فضل عن الاخوة ثلاثين دينار أو ربعه وهناك عم غنى فالوجه أنه لا يطالب الابن فقط ولو كان الواجب أقل مما يقتضيه التوزيع فالوجه أن ينقص من حصته كل واحد بقدر النسبة فالوكان الواجب دينار بالجنابة وله أربعة من العصبة أغنياء فى درجة لزم كل منهم ربع دينار اذ لو أوجبنا على كل منهم نصف دينار لزاد على قدر الواجب ولو أوجبنا على أحدهم مثلاً نصفاً وعلى أحدهم ربعاً كذلك لكان من التحكم وهكذا فتمل ذلك وحوره (قوله ولا يعقل عتيق) وان سفل ولا عصبة (قوله بمن ذكر) أى من العصبة من النسب والولاء ولو سكت عن هذا لكان أولى ليشمل ذوى الارحام والاخوة فلازم لأنهم يعقلون بعد العصبة المذكورين ويقدمون على بيت المال الاجماع على تورينهم فى الجلبه وعلى كل واحد منهم نصف دينار أو ربعه كما تقدم (قوله عقل بيت المال) أى من سهم المصالح (قوله عن المسلم) أى غير اللقيط لأن وارثه بيت المال فلا فائدة فى أخذه منه وعودها اليه وكذا كل من ورثه بيت المال لعودها المذكور ما لم يظهر له وارث فترجع اليه (قوله بخلاف الذى) ومثله المؤمن وكذا المرتد لأن ماله فى ولا عاقلة له فالواجب بقتله خطأ فى ماله مؤجلاً فان مات سقط الأجل (قوله فكله) أو الباقي منه بعد التوزيع على الجاني ما لم يكن ذواً وأرحاماً من الاخوة للام أو غيرهم والافهم مقدمون عليه بناء على الراجح من تورينهم ويقدمون أيضاً على بيت المال اذالم ينتظم كافى الارث والى الكلام فى الذكور منهم غير الأصول والفروع بناء على أن الواجب ابتداء عليه وهو المعتمد فى الميرى وغيره أن الخلاف فى الروضة وغيرها وجهان ولم ينسب الشارح عليه فراجع (قوله وحيث الخ) فيه تنبيه على أن قول المصنف على العاقلة ليس قيداً فلو

هكذا فى شرح الزركشى [قوله والثاني] على هذا يتجه تأخره عن المعق وعصباته وأمعصباته عتيق فلا يتحملون قطعا وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وان كان الجاني يحمل عنه ويمكن جريان الخلاف فيه نظرا لذلك (فتنبية) قطع الشافعى رحمه الله بأن العتيق لا يرث وتردد فى تحمله العقل لأن الميراث مداره على النعمة والنعمة له على المعق والعقل على المناصرة وهى لاقعة به [قوله عقل بيت المال] لقوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه [قوله فكله] أى والفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيرا ثبت فى ذمته [قوله وحيث وجب] دفع لما عساه يتوهم من

والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون دينا فى بيت المال فى أحد وجهين وحيث وجب

في بيت المال أو على الجاني. فيتأجل تأجيله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثه (وتؤجل على العاقلة دية نفس كاملة) بالاسلام والله كورة
بصاحبة (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواء البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاء الشافعي في
المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث أخرسته وتأجيلها بالثلاث

لكثرتها وقيل لأنها بدل
نفس (و) تؤجل دية
(دخية سنة) لأنها قدر ثلث
دية المسلم (وقيل ثلاثا)
لأنها دية نفس (و) تؤجل
دية (امرأة) مسلمة
(سنتين في الأولى) منها
(ثلث) من دية الرجل
والباقي في الثانية (وقيل)
تؤجل (أثلاثا) لأنها دية
نفس (وتحمل العاقلة
للعبد) بالقيمة (في الأظهر)
لأنها بدل نفس والثاني هي
في مال الجاني حالة كبديل
البيمة وعلى الأول اذا
كانت قدر دية أو ديتين
(ففي كل سنة قدر ثلث دية
وقيل) كلها (في ثلاث)
لأنها بدل نفس (ولو قتل
رجلين ففي ثلاث وقيل
ست) تؤخذ ديتها في كل
سنة لكل ثلث دية على
الأول وسدس دية على
الثاني (والأطراف)
والأروى والحكومات
(في كل سنة قدر ثلث دية
وقيل كلها في سنة) قلت
أو كثر (وأجل النفس
من الزهوق) للروح
(وغیرها من الجنابة)
وقيل من الاندمال (ومن
مات) من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من تركته شيء
لكثرته في قول المصنف كاملة [أشارة لذلك] (قوله في ثلاث) أي لأن كل نفس متميزة عن غيرها وقيل ست
نظرا إلى أن النفس الواحدة تؤجل على ثلاث فيزداد بسبب الأخرى ثلاث [قوله من الزهوق] لأنه وقت
وجوب بدلها كما أن مادونهما من الجنابة لأنه وقت الوجوب وإن توقف الطلب على الاندمال [قوله من العاقلة]
خرج به الجاني فإنه يحل عليه [قوله سقط] أي لأنها مواساة وهذا شبه ذلك بتلف النصاب في أثناء الحول ثم
التصير بالسقوط يقتضي سبق الوجوب قال الرافعي رحمه الله وههنا مباحة للإمام رحمه الله قال لا يمكن أن

أسقطه لكان أولى وأعم نعم يخالف الجاني العاقلة بأنها يسقط الواجب عنها بموتها بخلافه وبأن الواجب عليه
كل سنة ثلث الواجب بخلاف الواحد منها (قوله في بيت المال أو على الجاني) وكذا على الأخوة للأم أو
على ذوى الأرحام كما تقدم (قوله وتؤجل) أي تثبت مؤجلة (قوله بعد الحربة) المعلومة من لفظ الدية
(قوله وعزاء الشافعي الخ) أفاد بهذا أن قضاء عمر وعلى به ليس عن اجتهاد منهما لأن الشافعي لا يستدل به
وحينئذ فكان المناسب إسقاطهما أو تأخيرهما ليقع تقوية لعز الشافعي المذكور فتأمل (قوله والظاهر
الخ) هو حكاية عن قول الأصحاب لا بحث من الشارح فتأمل (قوله لكثرته الخ) سيأتي ما يترتب على
الخلاف (قوله لأنها ثلث الخ) والقيمة والمعاهد والمؤمن والمجوسى ذكورا وإناثا كذلك لأنها ثلث أو
أقل من الثلث (قوله امرأة مسلمة) وخنتي كذلك (قوله وتحمل العاقلة العبد) بالمعنى الشامل للأمة أو
هي مثله والمراد قيمته بالجنابة عليه من الحر وأما الجنابة منه فهي تتعلق برقبته ولا يحملها سيده ولا عاقلة
ولا عاقلة سيده وهذا معنى قولهم لا تحمّل العاقلة عبدا كما لا تحمّل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا (قوله قدر
ثلث دية) أي دية نفس كاملة فإن كانت قدر نصف دية ففي السنة الأولى قدر الثلث وفي الثانية الباقي
وهكذا فإن كانت قدر ديتين ففي ست من السنين وكذا يقال فيما يأتي في الأطراف ومأمعها (قوله رجلين)
أي مسلمين (قوله في ثلاث) من السنين وكذا ثلاثة رجال وأكثر ولو قتل ثلاثة رجال واحدا فعلى
عاقلة كل منهم تسع دية في كل سنة من الثلاث (قوله من الزهوق) يزهق أو بسراية جرح (قوله من
الجنابة) لكن لا مطالبة إلا بعد الاندمال فإن حصل قبل تمام سنة من الجنابة طولبت العاقلة بواجبها
وإن مضت السنة قبل الاندمال سقط الطلب بواجبها عن العاقلة ويطلب به بيت المال أو الجاني فلو
مضى جميع السنين الثلاثة قبله فلا مطالبة على العاقلة بشيء هذا ما في الروضة وغيرها نعم لو جنى على
أصبع فسرى إلى الكف فأجل الكف من سقوطها لامن الجنابة على المعتمد (قوله من العاقلة)
خرج الجاني وقد مر أنه يؤخذ الجميع دفعة من تركته اذا مات (قوله فلا يؤخذ الخ) أفاد أن المراد
بالسقوط عدم الوجوب عليه (قوله ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (قوله من لا يملك) أي من ليس في ملكه
شيء زائد على ربع دينار فوق الكفاية المعتبرة في الكفارة على دوام بقية العمر الغالب فحق في ملكه
زائد على ذلك فليس فقيرا ثم إن كان الزائد قدر عشرين دينارا فأكثر فحق في أودونها وأكثر من ربع
دينار فتوسط فإن لم يكن أكثر منه فقير كما علم لأنه يدفع الربع يعود إلى وصف الفقير لعدم ملكه زيادة
على كفاية العمر الغالب وقد اعتبروا أن يبقى معه زيادة على كفاية العمر ولودون الربع ليخرج بها

يقال

مات) من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من تركته شيء
بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرفعة والمراد به هنا من لا يملك ما يفضل
عن كفايته على الدوام لامن لا يملك شيئا أصلا

(ورقيق) لأن غير المكاتب

لا ملك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصى ومجنون) وامرأة لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا مولاة بينهما فلا مناصرة (ويعقل يهودى عن نصراني) وعكسه في الظاهر (لا اشتراكهما في الكفر المقر عليه والثاني نظر الى انقطاع المولاة بينهما (وعلى الفتى) من العاقلة (نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو) أى المذكور (واجب الثلاث) والتقدير بالنصف لأنه أول درجة المواساة في زكاة الذهب وبالربع لحصول المواساة به من متوسط بين من لا شئ عليه ومن عليه النصف (ويعتبران) أى الفتى والمتوسط (آخر الحول) فقط (ومن أعسر فيه) أى في آخر الحول (سقط) من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل أو أيسر بعد ومن أعسر بعد أن كان موسرا آخر الحول لم يسقط من واجبه (فرع) من كان في أول الحول رقيقا أو صيبا أو مجنونا أو كافرا وصار في الآخرة بصفة

من فله الوصف وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله ورقيق) وكذا لبعض لكن يعقل عنه يعق بعضه كاعلم (قوله ومجنون) وان تقطع جنونه وكان قليلا (قوله وامرأة) كاعلم بممار من أنها لا تعقل عتيقا والخنى كلراة لكن اذ بان ذكوره رجع عليه بما كان يلزمه فيؤخذ منه ويدفع منه المستحق لا للعاقلة وترجع العاقلة على المستحق بقدره عماد فعوله (قوله ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه) والمراد بكل منهما غير الحر في يشمل المعاهد والمؤمن ويشترط في غيرهما اقامة جميع السنة التي يعقل فيها في دارنا وفيهما اقامة تلك السنة مع جزء مما بعدها كذلك فمن أقام منهما سنة فأقل ومن غيرهما دون سنة لم يطالب بشئ قاله الأذرى (قوله وعلى الفتى من العاقلة) أى ممن يؤخذ منه العقل من الورثة ليدخل ذوو الأرحام كاسر (قوله نصف دينار) أى مقداره اذ الواجب الابل فلوا أخذ منهم دراهم صرفت في الابل (قوله في زكاة الذهب) لأنه نصف مثقال من عشرين مثقالا (قوله لحصول المواساة) لأنه نصف ما بين النصف والعدم ولأن دون الربع لا تقع فيه بدليل عدم القطع به في السرقة وعن الامام مالك والامام أحمد أنه لا تقدير بل يرجع الى رأى الامام (قوله ومن أعسر في آخر الحول) وكذا من رقى أو جن فيه سقط عنه التحمل في ذلك الحول سواء الحول الأول أو غيره وكذا من كان كذلك في أثناءه ولو أعاد الشارح ضمير فيه الى الحول المضاف اليه لشملة (قوله من كان في أول الحول رقيقا الخ) وكذا من كان كذلك قبل أوله من حين الفعل فلورمى ذمى صيدا فأسلم فأصاب السهم انسانا لم يعقل عنه مسلم ولا ذمى ولو جرح ذمى انسانا خطأ ثم أسلم ثم مات المجروح سراية فعلى عاقلة الذمين أرض الجرح وعليه الباقي فان جرحه ثانيا بعد اسلامه ومات بالجرحين سراية فعلى عاقلة المسلمين نصف الدية من الباقي فان بقي منه شئ فعليه وتقدم أول الفصل لو ارتد فارجع اليه ان شئت (قوله رقيقا) ولو مبعضا أو صيبا ولو مرافقا أو مجنونا ولو كان جنونه منقطعا أو كافرا ولو مرتدا (قوله لا يدخل في التوزيع في هذا الحول وما بعده) كاسر وهو المعتمد (تنبيه) المعتمد أن الدعوى بالدية على الجاني وأن العاقلة يدفعونها ولا يدعى عليهم بها كذا قاله شيخنا وغيره والله أعلم .

(فصل : في جنابة الرقيق) هو من اضافة المصدر الى فاعله أى ضمان الجنابة الواقعة منه على غيره من نفس أو مال (قوله مال جنابة العبد) بالمعنى الشامل الائمة ولو أعجميا أو غير مميز لكن في هذين بأمر غيرهما يتعلق الضمان بالآمر ولو قطعا في سرقة ويلزمه الفداء بالأرض بالغا ما بالغ والمبعض في جزئه الحر كالحرفى الرقيق كالرقيق ولا نظر لمهاياة وبفديه السيد بالأقل من حصته وما يقابلها من الأرض

يقال حصة الحول من الدية لا تجب الا في آخره لأن موجب الدية القتل وهو متقدم ولو كانت واجبة على العاقلة وكان ضرب الأجل للتخفيف وجب أن لا يسقط بالموت وأن يحل الأجل كسائر الديون ويشبه أن يقال الدية واجبة في المال ولكن لا يضاف وجوبها الى العاقلة على التعيين بل ينظر آخر الحول فان كانوا بصفة التحمل تعين الوجوب عليهم والاتبين تعلق الوجوب ببيت المال أو الجاني اذالم يكن بيت المال اه (قوله نصف دينار) أو قيمة نصف دينار وكان ينبغي أن يقول أوستة دراهم أى على أهل الفضة

(تنبيه) الدعوى بالدية على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه تعلق بالحول فيستكرر كزكاة كذا علما به ونظر فيه بعضهم بأن الزكاة لا تتقيد بثلاث [قوله واجب الثلاث] فعلى هذا يجب على الفتى في كل سنة سدس والمتوسط نصف سدس [قوله آخر الحول] يفيدك عدم اعتبار غيرهما من الشروط بآخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو صيبا أو نحو ذلك ثم كل فلا شئ عليه مطلقا كجانبه عليه الشارح بالفرع الآتى .

(فصل : مال جنابة العبد)

الكامل لا يدخل في التوزيع في هذا الحول وما بعده وقيل يدخل فيما بعده وقيل فيهما (فصل : مال جنابة العبد) بأن كانت غير محمد

أو عمدا وعنى على مال
(يتعلق برقبته وليس له
يبيع له) أى لأجلها أو
تسليمه لبيع فيها (وفداؤه
بالأقل من قيمته وأرشها
وفي القديم) فديه (بأرشها)
بالفا ما بلغ لأنه لو سلمه
ربما يبيع بأكثر من
قيمتها والجديد ما يعتبر
هذا الاحتمال وتعتبر
القيمة يوم الجناية وقبل
يوم الفداء (ولا يتعلق
بذمته مع رقبته في الأظهر)
والثاني يتعلق بالذمة
والرقبة موهونة بما في
الذمة أى فان لم يوف الثمن
به طوب العبد بالباقي
بعد العتق (ولو فداه ثم
جنى سلمه للبيع) أى لبيع
أو باعه (أو فداه) كما تقدم
(ولو جنى ثانيا قبل الفداء
باعه فيها) أو سلمه
ليباع فيها (أو فداه بالأقل
من قيمته والأرشين)
في الجديد (وفي القديم)
فديه (بالأرشين) لما
تقدم (ولو أعتقه أو باعه
ومحتملها) أى قلنا
بصحتهما وهو القول
الراجح في اعتاق المورس
والمرجوح في بيعه (أو قتله
فداه) لزوما (بالأقل) من
قيمتها والأرض قطعا
تعتبر البيع باحتمال الزيادة
(وقيل) فيه (القولان)
أحدهما يفديه بالأرض

(قوله أو عمدا وعنى على مال) ولا يقال ان المال في العفو ثبت برضا مستحقه فيتعلق بالذمة نظر الأصل
سببه ولذلك جعله في المبيع غايته بتعين على المجنى عليه أو وارثه العن ولو سبقه غيره اذ لا طريق له سواء تقدم
غيره عليه (قوله يتعلق برقبته) لأنه من جنس العقلاء بخلافه مضافة اليه وذلك فارق البيعة وعلم من
إضافة التعلق إلى رقبته أنه لا يتعلق بجزء منها ولو مثل محل الجناية ولذلك لو عفا المستحق عن بعض حقه
محانا انفك من الرقبة بقسطه فليس كالمرهون لكون التعلق هنا قهرا (قوله وليس له يبيع) أى أن أذن
المستحق والافلا يصح البيع كالمرهون وله أن يبيع منه بقدر الواجب ان أمكن وجوده واغلب وعلم بما ذكر
أنه يوفى جميع الأرض حالا ولو في غير جناية العمد وهو الراجح المعتمد وقيل إنه يؤجل كالذمة في الحرف يباع
منه في غير العمد قدر ثلث الأرض في السنة الأولى وكذا في الثانية والثالثة ورد بأنه لا أجل في القيم (قوله لها)
أى للجناية أى لأجلها ونوقاله أى المال لكان أنسب (قوله أو تسليمه لبيع) أى ولا سيد تسليمه لمن شاء
ليبيعه لأجل الأرض ولو بعد اختياره الفداء كما يأتي (قوله وفداؤه) أى ولا سيد فداؤه ولو قهر على المجنى عليه
(قوله ربما يبيع بأكثر) فلو وجد المشتري بذلك اعتبر قطعا (قوله القيمة يوم الجناية) والمعتمد سواء
منع السيد من بيعه وقتها أولا (قوله ولا يتعلق بذمته مع رقبته) فلو بقي شيء من الأرض زائدا على قيمته
لا يبيع به بعد العتق وعلم أنه لا يتعلق بذمته فقط لا ضرر المستحق بفوت حقه أو تأخيرها إلى مجهول مع
عذره بعدم رضاه وبذلك فارق نحو القرض ولا يكسبه وحده أو مع ذمته أو رقبته أو مع ما ولا بذمة السيد
ولا بأمواله وإن أذن له في الجناية لأنه لو اعتبر أنه لما تعلق برقبته كالمعاملات نعم غير المميز ولو بالفا اذا جنى
بأمر غيره ولو سيده يتعلق الأرض بالأمر له كما مر آنفا ولو أقر الرقيق بجناية ولم يصدقه سيده ولا بينة
تعلق أرشها بذمة الرقيق كما مر في الإقرار ولو أقر السيد على لقطة في يده فتلقت وهو غير أمين أو تلفها
مطلقا تعلق المال برقبته وأموال السيد كما مر في اللقطة (قوله أى فان لم الخ) يقتضى أن تعلقه بالرقبة
ليس على معنى الوجوب الذي في المرهون والامساح العتق قبل الوفاء أو ألزم السيد بالوفاء فراجع
(قوله سلمه) أى ولو بعد منعه أو بعد اختياره الفداء ولو في الجناية الأولى لأنه وعد كما مر (قوله أى لبيع)
دفع لتوهم أن البيع وقع وهذا تسليم له (قوله بالأقل من قيمته) أى وقت الجناية كما مر لكن انظر
هل يعتبر قيمته وقت الجناية الأولى أو الثانية لاختلافها ويظهر اعتبار الأكثر منهما ان كان الأرض
أكثر منهما فراجع (قوله والمرجوح في بيعه) أى قبل اختيار الفداء والافلا راجع محبة البيع أيضا
وحمل عليها بعضهم كلام المصنف (قوله والأرض) لانه للجنس فيشمل صورة الارشين المذكورة
وتوزع قيمته أو الواجب منها أو مال الفداء عليهما بالنسبة .

(فقيه) لو باعه السيد بعد اختياره الفداء ثم تعذر الفداء بنحو غيبة أو إفلاس فسخ البيع وبيع في الجناية
قاله شيخنا وانظر هل ينسخ العتق أيضا لو كان أعتقه السيد بعد اختيار الفداء والقياس نعم لسبق تعلق حق
[قوله وليس له] أى لأنه متعلق الحق كالمرهون فيتعذر فيما ذكر [قوله ولا يتعلق بذمته الخ] أى لأنه
لوتعلق بها لم يتعلق بالرقبة كسائر ديون المعاملات [قوله فان لم يوف] ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك
على هذا القول ولو كانت الجناية خطأ وخالف في ذلك الجويني والغزالي لأن أرض الخطأ لا يجب على الجاني
ولا على عاقلة الرقيق [قوله ولو جنى ثانيا الخ] قال ابن القطان في فروعه لو كانت الثانية قتلا عمدا ولم يصف
بيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجاني خطأ ثم ارتد قال النلق عن ابن القطان فلو لم يجد من يشتريه لمكان
القود ففندى ان القود يسقط لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقه
فأصل الأمور أن تشتريه ولا تبذل اليه الا ترك القود والعفو

(فلوهرب) العبد (أومات)
 برى سيدة من علقته
 (الاذاطلب) منعه (فنه)
 فيصير مختارا لعدائه وغير
 ذلك صادق بأن لم يطلب
 منه أو طلب ولم ينعه (ولو)
 اختار الفداء فالاصح أن
 له الرجوع وتسليمه (ليباع
 والثاني يلزمه الفداء
 (ويبقى أم ولده) الجانية
 لزوما لامتناع بيعها
 (بالأقل) من قيمتها
 والارش قطعا (وقيل)
 فيها (القولان) أحدهما
 يفديها بالارش أبدا وتعتبر
 القيمة يوم الجناية وقيل
 يوم الاستيلاء (وجنايتها
 كواحدة في الاظهر)
 فيفديها بالأقل من قيمتها
 والارش فنشترك أصحاب
 الاروش الزائدة على القيمة
 فيها بالخاصة كأن تكون
 ألفين والقيمة ألفا والثاني
 يفديها في كل جناية بالأقل
 من قيمتها وأرش تلك
 الجناية والثالث كالثاني
 ان وقعت الجناية الثانية
 بعد فداء الأولى وكالأول
 ان أخّر الفداء عن الجنایات
 (فصل : في الجنين) الحر
 المسلم (غرة ان انفصل
 ميتا بجنابة) على أمه مؤثرة
 فيه كضربة قوية بالطمه
 خفيفة (في حياتها أو موتها

المجنى عليه فراجع) (قائدة) يقال فدا لمن دفع مالا وأخرج رجلا وأفدى أعكسه وفادى لمن دفع رجلا وأخذ رجلا (قوله فلوهرب العبد) ويلزم السيد عوده اذا عرف محله ولا مشقة فيه (قوله أومات) أى بغير جنابة مضمونة والاتعلق المجنى عليه ببذله فيلزم السيد تسليم الأرض منه أو من ماله فان أوجبت الجنابة فودا فللسيد أن يقتص ويقت حق المجنى عليه على المتمد وفي الروض أنه يلزم الفداء (قوله وغير ذلك) أى مفهوم كلام المصنف في الاستثناء (قوله صادق الخ) ولو قال مخرج لكذا أو مفهوم لكذا لكان أولى إذ الصديق على شيء لا يمنع من الصديق على غيره فراجع (قوله ولو اختار الفداء) ولا يكون الا باللفظ لأنه أمر ثبت بالشرع ولا يكون بالفعل كالوطء (قوله الرجوع) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كأن أبى أو هرب أو قصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يفرم السيد قدرا لنقص أو لزم ضرر للمجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه باذن المستحق بشرط الفداء (قوله لامتناع بيعها) أى وقت ارادته فيشمل ماله حدثا للاستيلاء بعد الجنابة ومثلها منذور العتق والموقوف وفداؤهما على التاذر والواقف ولو به موتها من تركتهما ويخرج ماله كانت المستولدة موهونة من معسر ويقدم بيعها للمجنى عليه على المرتين ويفديها في كل جنابة كغير المستولدة (نبيه) لاتعلق للمجنى عليه بحمل غير المستولدة بل هو للسيد فان لم يفدها بيعا مالا ولا سيد حصه الحل من الثمن يوم الجناية على المتمد كما تقدم ويظهر في تقويمهما ما مر في الرهن (قوله فيشترك أصحاب الأروش) وان ترتبت أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفا وجبت وكانت جنابتين مرتبا وأرش كل منهما ألف فلذلك خمسة آلاف كان الأول قبض الأول فجمع عليه الثاني بنصفه وان كان أرش الثانية خمسة آلاف رجعت ثلثه وان كان أرش الأول خمسة آلاف والثانية ألفا وقبض الأول الخمسة آلاف رجعت عليه الثاني بثلثها وعلى السيد بخمسة آلاف تمام القيمة ليكمل له ثلثا الألف ومع الأول ثلثه .

(فصل) في الغرة وهي لغة اسم للخيار من الشيء كإهنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمتي غرا أو مطلق البياض وذكر التحجيل على هذا لبيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الأمة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا بمعناه لغوي كما مر والرقيق خيار ما يملك الانسان أو لا اعتبار سلامته هنا (قوله في الجنين) ذكر أو أنثى أو حثى وهو اسم للولد مادام في البطن مأخوذا من الاجنتان وهو الخفاء ومنه الجن خلقا ثم عنا (قوله الحر المسلم) قيد بهما لأجل ما يأتي ولا بد من كونه معصوما ليخرج جنين حرة من حرة وجنين مريدة مملوك جلت به حال ردها ثم أسلمت ثم أجهضت (قوله بجنابة على أمه) ولو غير معصومة أو أمة (قوله كضربة) أو صوم أو جوع أو صلاة حيث

(قوله برى) لو علم مكان الهارب لزمه احضاره لأن التسليم واجب عليه كذا بحثه الزركشى وينبغي تخصيصه بما إذا لم تكن مؤنة (قوله أن له الرجوع) علل ذلك بأنه وعد لا أثر له ثم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف الموسر اذا عسر لا أثر لاختياره قطعا (قوله والثاني الخ) أى سواء قال اخترت الفداء أو قال أنا أفديه ولا يشترط صيغة التزام فلواتى بصريح الالتزام وفرعنا على تعلق الحق بذمة العبد مع الرقبة فالتى مال اليه الامام الصحة (قوله قطعا) استشكل الامام ذلك بأن الاستيلاء تصرف في ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضامنا اه ثم قضية كلامهم الضمان ولو مات عقب الجناية وأما معها فالظاهر عدمه (قوله وقيل القولان) قال الزركشى لعل مأخذها جواز بيع أم الولد (قوله فيفديها بالأقل) أى ولا تأنى الطرقتان خلافا لظاهر العبارة (قوله وأرش تلك الجنابة) لأن الاسترداد بعيد . (فصل : في الجنين غرة) أصلها البياض ولذا ذهب أبو عمرو بن العلاء أنه يجب أن تكون بيضاء (قوله كضربة) أو شرب دواء أو طلب سلطان أو نحو يف أو تهديد أو صوم يخشى منه ولو فرضنا

يتم فيها انفصاله (والا) أي وان لم ينفصل ولا ظهر بالجناية على أمه (فلا شئ فيه لأننا لم نتيقن وجوده) (أو) انفصل (حيا) بجناية على أمه (ويبقى زمانا بلا ألم ثم مات فلا ضمان) فيه لأننا نتحقق موته بالجناية (وان مات حين خرج أودام ألمه ومات فدية نفس) لأنما تيقنا حياته وقد مات بالجناية (ولو ألفت) أي المرأة بالجناية عليها (جنينين) ففرتان) فيهما (أو يدا فقرة) فيها لظن أنها بالجناية بأت من الجنين الذي تحقق بها (وكذا لحم قال القوابل فيه صورة خفية) أي على غير أهل الخبرة (قيل أو قلن لو بقي لتصور) أي فيه غرة وان شككن في تصوره لو بقي فلا غرة فيه قطعا (وهي) أي الغرة (عبد أو أمة يميز سليم من عيب مبيع) ولو رضى بقبول العيب جاز (والأصح قبول كبير لم يجهز بهرم) والثاني لا يقبل بعد عشرين سنة والثالث لا يقبل بعدها في الأمة بعد خمس عشرة سنة في العبد (ويشترط بلوغها) قيمة (نصف عشر الدية) وهو خمس من الابل (فان فقدت خمسة أبرة) بدلها

اقتضى ذلك الاجهاض أو شرب دواء كذلك نعم يجوز القاؤه ولو بدواء قبل نفع الروح فيه خلافا للفرأى (قوله متعلق بانفصل) أي لا بجناية لأنه لا شئ في جنين انفصل بجناية على أمه بعدموتها على المعتمد (قوله) بخروج رأسه مثلا ميتا) أي وان عاد أومات أمه قبل انفصاله لانه محل الخلاف فان انفصل بقيته وجبت الغرة بلا خلاف كما يعلم من الشارح (قوله لتحقيق وجوده) فلو خرج شخص رأسه حيا لزمه القود إلا ان كان في حركة المذبوح بالجناية (قوله لانام لتحقيق) وفي نسخة لم يتيقن وهي المناسبة لما بعده (قوله وان مات حين خرج) أي بعد تمام انفصاله ولو في حركة مذبوح لانحو اختلاج (قوله فدية نفس) قال بعض مشايخنا دية شبه عمده فراجعهم (قوله جنينين) أي مثلا فإزاد كذلك وكذا بدنين ولو برأس واحدة أو أكثر من بدن ولم تتحقق اتحاد الرأس أي فتجب غرتان (قوله أو يد فقرة) أي ان ماتت عقبها أو ألفت باقية والانفصاف غرة وفي بدنين ورجلين أو يدين فأكثر أو رجلين فأكثر غرة ولا يزاد حكومة للزائد على المعتمد (قوله فيها) أي اليد وكذا ضمير انها وبها المذكورين (قوله وكذا نجب الغرة في لحم قال القوابل) أي أربع منهن أو رجل وامرأتان أو رجلان فيه صورة ولولم نجد خفية أي على غير القوابل فيه الغرة بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا شئ فيه وان كانت تنقضي به العدة (قوله وهي عبد أو أمة) والخبرة للدافع (قوله بميزا) ولودون سبع واشترط شيخنا الطلأوى بلوغه سبعا أيضا (قوله سليم الخ) فلا يقبل كافر وعشي وحامل وخصي (قوله لم يجهز بهرم) فلا يجهز في الهرم هنا كافي الكفارة قال شيخنا على المعتمد فيها خلافا لشيخ الاسلام في المنهج والتعبير بعدم القبول في غير المميز وغير السليم وعدم الاجزاء في الهرم بفيد الاجزاء في الأولين مع القبول بخلاف هذا فراجعهم وبعضهم عبر في الهرم بعد لزوم القبول أيضا فيجوز في مافي الذي قبله وهو مفاد كلام المصنف (قوله والثاني الخ) علل بأخذه في النقص والثاني في الأمة كذلك وفي العبد بعد دخوله على النساء (قوله قيمة) هو منسوب على التمييز المحول عن المضاف اليه ونصف بعده منسوب على المفعولية بعد حذف المضاف والأصل قيمة نصف عشر الدية وادعى بعضهم أنه لا يميز هنا وأن قيمة مفعول مضاف الى نصفه يلزم عليه تغيير اعراب كلام المصنف فتأمله (قوله وهي) راجع الى نصف العشر المذكور وأنه لأجل الخبر كما هو الأولى (قوله نصف عشر الدية) أي دية الأب المساوي لعشر دية الأم كما سيذكره الشارح لأنه أولى (قوله خمس من الابل) ففي غير الخطأ حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان وفي الخطأ واحد من كل من الأصناف الخمسة فيه (قوله فان فقدت) أي الغرة العبد والأمة (قوله نخسة أبرة) على الوجه الراجح (قوله قيمتها) أي الغرة المذكورة على الوجه المرجوح (قوله) وهي لورثة الجنين) وفارقت حصته من مورثه الموقوفة له حيث تعود لورثة الميت الأول اذا انفصل هو ميتا

[قوله متعلق بانفصل] أي فلا يجوز ان يتعلق بجناية لقوله أو موتها [قوله انفصاله] أي وقوفامع الوارد [قوله] لم يتيقن وجوده [أي وان كان هناك قبل حوكة] [قوله فدية نفس] أي ولو كانت حركته حركة مذبوح [قوله عبد أو أمة] أي ولا بد من أن يكون سنه سبع سنين فلو ميز قبلها فلا يكفي في الغرة أي والخبرة للعارف [قوله عيب مبيع] أي كافي ابل الدية لأنه حق آدمي لو حظ فيه مقابل مافات من حقه فطلب عليه شاة المالية ثم ضابطه هذا يقتضي أن الحامل لا يجهز ويقتضي إجزاء الكافر لكن جزم الشيخان بأنه لا يجبر المستحق على قبول الكافر [قوله والأصح قبول كبير] لوجود المنفعة [قوله والثالث] رد بان السن كالم يختلف في ابتداء فينبغي أن لا يختلف بينهما في الانتهاء [قوله و بعد خمسة عشر] من اعتبر العشرين علل بالنقص بعدها ومن اعتبر الخمسة عشر علل بأنه لا يدخل على النساء [قوله فان فقدت الخ] مفرع على الاشتراط [قوله وقيل لا يشترط] أي لا طلاق الحديث [قوله فلفقد] مفرع على قوله لا يشترط [قوله وهي لورثة الجنين] قال الأصحاب لو كان قد مات مورث الجنين وأوقفنا شيئا فلا يجعل هذا الموقوف لورثة الجنين بل

(وقيل لا يشترط) بلوغها ماذكر (ظن فقد قيمتها) على هذا (وهي لورثة الجنين)

بنتقم أنفسه حيا مهموته (وعلى عاقلة الجاني) خطأ كانت جنايته أو شبه عمد أو عمدا بأن قصد غير الحامل فأصابها أو قصد لها إيذاء
الى الأجهاض غالبا أو بما يؤدى اليه (وقيل ان تعمد فعلية) والأول ينفي (١٦١) العمد في الجنين لعدم تحققه أو عدم

بما شرته بالجناية وظواهره
لاقصاص فيه ونص عليه
في الأم وتقدم حديث
الغرة مع الدية في فصل
لزومها العاقلة (والجنين
اليهودى أو النصراني قبل
كسمل وقيل هدر والأصح)
فيه (غرة كئلك غرة
مسلم) كما في ديته (و)
الجنين (الريقن) فيه
(عشر قيمة أمه) على
وزان اعتبار الغرة في
الحرب بشرية أمه المساوي
لنصف عشر الدية التقدير
(يوم الجناية وقبل) يوم
(الأجهاض) والقيمة في
الأول أكمل غالبا فلان
فرض زيارتها بعده اعتبرت
الزيادة فيعتبر أقصى القيم
من الجناية الى الأجهاض

(لسيدها) للملك الجنين
(فان كانت مقطوعة) أى
مقطوعة الأطراف
(والجنين سليم قومت
سليمة في الأصح) بأن
تقدر كذلك لسلامته
والثاني لا تقدر سليمة
لنقصها لأن الأعضاء أمر
خلق وفي تقدير خلافه بعد
ولو كان الجنين مقطوع
الأطراف والأم سليمة لم
تقدر مقطوعة في الأصح
لأن نقصان الجنين قد

بالعقوب على الجاني هنا (قوله جنايته) أى الجنين أى الجناية عليه (قوله كما في ديته) وقياسه
في الجنين نحو المجوسى كئلك عشر غرة مسلم كما مر في ديته أيضا (قوله والجنين الرقيق) هو مبتدأ
خبره الجلة بعده المحذوفة الخبر المشار اليه بقول الشارح فيه ويصح عطفه على اليهودى مع التقدير
المذكور والقول بأنه معطوف على الجنين أول فصل ليس بشئ فتأمله (قوله فيه) ولواتى كما مر (قوله
عشر قيمة أمه) ولأم ولد أو مكاتبه وقد عبر بعضهم في هذا بالشرط ومقتضاه عدم أجزاء مادونه فانظر
هل المراد ذلك أو المراد عدم لزوم القبول كما تقدم (قوله على وزان اعتبار الخ) فهذا هو الضابط كما مر
الإشارة اليه (قوله فيعتبر أقصى القيم) هو المعتمد نعم لو انفصل حيا مهم ماتت بالجناية اعتبر يوم انفصاله
قطعا (قوله لسيدها) فلو كانت هى الجانية أو سيدها فلا شئ فيه (قوله للملك الجنين) فالعقوب المالك
ولو لم يكن سيدها (قوله أمر خاتمي) يفيد أن النقص الطارىء بجناية يفرض عدمه قطعا (قوله في
الأصح) هو المعتمد فعمل أن الأم تقوم سليمة مطلقا وكذا تفرض كالأب دينا ان فضلها فيه .

(فروع) وكان الجنين مبعضا وزعت الغرة على قدر الرق والحرية على الأوجه ولو كانت الأم مبعضة
فهل المعتبر عشر قيمتها أو عشر ديتها أو عشرهما معا راجعه ولو كانت كافرة والجنين مسلم قدرت مسامة
أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجاني أصل الجناية أو أقرتها وأنكر الأجهاض
أو أقرتها وادعى نزوله ميتا أو ادعى موته بسبب آخر وأمكن لطول زمن صدق يمينه في جميع ذلك
وتقبل بينة الوارث ولو رجلا وامرأتين مطلقا وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة
وتشهد في الأخيرة بدوام الألم الى الموت ولو لم يمكن فيها ما ذكر صدق الوارث ولو أقاما بينتين في شئ
من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألقت جنين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو
غرة ودية أتى ولو ألقت حيا وميتا وماتت هى والحى وادعى الوارث الجنين سبق موتها ووارثها عكسه
فان حلفا أو نكلا فلا توارث والاقتضى للعالم

يرجع لورثة ذلك الميت بخلاف الغرة يقدر فيها حياته تعظيما على الجاني وانما نص الشيخ على أنها
لورثة الجنين لخروج ذلك عن القواعد من التضمن مع الشك في الحياة ولأن الليث بن سعد قال يصرف
للأم خاصة لأنه بمنزلة عضومنها وعن على للعصبة وعن زبيدة لابن يونس قال البندنجي ويقدر ملك
الجنين لهأم يورث كما في الدية [قوله وقيل ان تعمد الخ] قبل قضية هذا التعبير تصور العمد فيه وأنه
مع ذلك يجب على العاقلة على الراجح وليس كذلك لأن من يقول على العاقلة يمنع تصور العمد . أقول
لا يلزم من قوله تعمد وجود حقيقة العمد المانع من تحمل العاقلة فليتأمل [قوله قيل كسمل] أى لاطلاق
الخبر وقيل هدر أى لأن التسوية غير لائقة والباب باب تعمد فلا يصار الى التجزئة فيكون هدر ا قال
الزركشى والتجوير في حكاية الوجه الأول أن يقال نجب غرة نسبة قيمتها الى دية البصرية كنسبة الخمس
من الأبل الى دية المسلم [قوله وقيل يوم الأجهاض] لومات قبل الأجهاض على هذا فهل يرجع الى يوم
الجناية أو تقدر حياتها يوم الاقاء أو نعتبرها قبيل الموت احتمالات الأولان الامام والأخير لان الرفع
[قوله لسيدها] أى لأنه المالك للجنين غالبا فلو كان لغيره فهو للمالك الجنين [قوله أمر خاتمي] كأنه يشبر
بهذا الى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين القص الخلق والنقص بغيره تقدر فيه السلامة قطعا

(٢١ - (قلوبى وعمره) - رابع)

يكون من أثر الجناية والالتق الاحتياط والتعظيم (وتحمله) أى العشر

في الجنين الرقيق (العاقلة في الأظهر) هما القولان السابقان في حل العاقلة العبد . ثانيهما أنه في مال الجاني

(فصل نجب بالقتل)

هدم أو شبه همد أو خطاً
(كفارة) قال تعالى ومن
قتل مؤمناً خطأ فتمح بر
رقبة الآية وغير الخطأ أولى
منه (وان كان القاتل صبياً
ومجنوناً) فتجب في الملهما
فيقتل الولي منه (وعبداً)
فيكفر بالصوم (وذمياً)
وتكفيرة بالعتق بأن يسلم
هبد فيعتقه (وعامداً
ومخطئاً) كتوسط بجنابة
شبه العمد (ومتسبياً)
كباش (يقتل مسلم ولو)
كان (بداًرحوب) بأن ظن
كفره لكونه على زنى
الكفار (وذمياً وجنين)
لضمانهما (وعبد نفسه
ونفسه) لحق الله تعالى
(وفي نفسه وجه) أنه لا تجب
لها كفارة كما لا يجب
ضمانه (لا امرأة وصبي
حريمين وباغ وصائل
ومقتص منه) أي لا تجب
الكفارة بقتل واحد من
الخمسة لعدم ضمان الأولين
ولاحاجة إلى دفع الاثنين
بعد ما ولاستحقاق القصاص
في الأخير (وعلى كل من
الشركاء) في القتل (كفارة
في الأصح) لأن كلامهم
قاتل والثاني على الجميع
كفارة (وهي كظهار) أي
ككفارته المقدمة في بابه
(لكن لا اطعام) فيها
(في الأظهر)

(فصل) في كفارة القتل وتقدم معناها في بابها والمراد هنا من تلزمه وهو غير حر في لا أمان له بقتله معصوماً
عليه (قوله نجب) أي فوراً في العمد على العتد (قوله بالقتل) خرج به الأطراف والمهاني والجروح
فلا كفارة فيها (قوله صبياً ومجنوناً) أي لهما نوع مميز مطلقاً أولاً بأمر غيرهما والافعلي الأمر لهما كإس
(قوله فيعتق الولي) ولو غير أب وجد ومنع الولي من العتق محمول على عتق التبرع (قوله منه) أي ما لهما
وللاب أو الجد أن يكفر من ماله فان لم يكن لهما مال بقيت في ذمتهم ولو صام الصبي أجزاء والسفيه كالصبي فيها
ذكر (قوله وعبداً) بالمعنى الشامل للأمة ويكفران بالصوم (قوله وذمياً) ومعاهداً ومؤمناً لا حرياً
(قوله بأن يسلم الخ) أو يبيع ضمنى (قوله وعامداً) ومنه جلاد علم ظلم الامام (قوله ومتسبياً) بالمعنى الشامل
للشرط كحافر بئر ولو بعد موته وشهادة ضرور ولا تجب على المتسبب مع المباشر قال شيخنا وفيه نظر فراجعهما
يأتي في الشركاء (قوله ولو بدارحوب) وان هدر (قوله وذمياً) ومعاهد ومؤمن وفي مرتد بقتله مرتداً
آخر (قوله وجنين) ولو بقتل أمه له في اصطدام (قوله ونفسه) ان كانت معصومة أخذ من العلة بخلاف
قتل مرتد نفسه أو زان محسن كذلك أو تارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف قتل واحد منهم لا آخر كما يعلم
مما أمر لأنه معصوم عليه وهذا المذكور موافق لما قاله ابن حجر في باب التيمم وقال شيخنا الرملي وأنبأه ان
كلام من المذكورين معصوم على نفسه (قوله لا امرأة وصبي) ومجنون كذلك لأنه مهتر (قوله وباغ)
قتله عادل أو عكسه (قوله ومقتص منه) ولو بوكالة أو جلاد في غير ما أمر أو منفرد بلا إذن الامام .
(فرع) لا كفارة على عاتق يقتل بعينه كما لا قدود لا دية عليه لأن القتل عندها لا يبال لأنه يفضل عنها جواهر
لطيفة غير مرمية تتخلل المسام ويندب للعاكم حبسه ولو أبداً وله تعوير عينيه ويندب للعائن أن يدعو
للعين فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره ما شاء الله لا قوة الا بالله حصنك بالحى القيوم الذى لا يموت أبداً
ودفعت عنك السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لوروده في بعض الأخبار (قوله لا تجب الكفارة
بقتل واحد من الخمسة) وهم المرأة الحرة والصبي الحر والباغى والصائل والمقتص منه وبقي المجنون
الحرى وعادل قتل باغ كإسرونى الوجوب المناسب لكلام المصنف إردبه عدم الطلب ولوندا أوجوازا
(قوله ولا استحقاق القصاص) أي كله أو بعضه (قوله وعلى كل من الشركاء كفارة لأن كلامهم قاتل) أي
مع عدم الدل هنا وبذلك فارق جزاء الصيد حيث وزع جزاؤه على قاتليه (قوله والثاني على الجميع كفارة)
قال شيخ شيخنا عميرة ويظهر لزوم رقبة كاملة على الجميع ولا يتجزأ اعتاقهم (قوله لا اطعام فيها) أي
(فصل نجب بالقتل الخ) [قوله أولى منه] ذهب مالك وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب في العمد لأنها عقوبة
فلا يدخلها القياس [قوله ومجنوناً] وكذا ذكره [قوله منه] كذا يعتق من ماله عنها ان شاء اذا كان
أباً أو جدّاً ولو صام الصبي أجزاء في الأصح وسكتا عن السفيه وقد ذكرنا في كفارة البين أنه يكفر فيها بالصوم
لكن صرح الصيمرى في باب الحجب بأن كفارة القتل تلزمه في ماله [قوله ومتسبياً] أي ولو شرطاً كالخفر
والبهيمة [قوله ولو كان بدارحوب] أي فانه لا يجب فيه قصاص ولا دية [قوله وذمياً] لقوله تعالى وان كان
من قوم بينكم وبينهم ميثاق الآية [قوله كما لا يجب ضمانها] ولأن في الكفارة معنى العادة فيبعد أن
تثبت على الميت [قوله وباغ] كذا القول الباغى العادل لا كفارة عليه كما لا يضمنه قاله الزركشى [قوله
وعلى كل من الشركاء] أما في العمد فكالتقود ولأن فيها معنى العادة وهي لا تتوزع بخلاف الدية وفارق
جزاء الصيد لأنها لملك الحرمة لا بدل بخلاف الصيد ولو كان بعضهم حرياً مثلاً فالظاهر عدم التجزؤ
قطعا بخلاف نظيره من الصيد لأنه يقبل ذلك بخلاف الكفارة [قوله والثاني] عليه يتجه أن يجب
على الجميع تحصيل رقبة ولا يتجزأ اعتاقهم ثم نعيه بالأصح بخلاف تعبيره في اصطدام الحاملين
بالصحيح [قوله والثاني على الجميع كفارة] أي كما في جزاء الصيد

التصلا على الوارد فيها من اعتناق رقة مؤمنة فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين والثاني فيها الاطعم ككفارة الظهار الوارد فيها فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وتقدم الكلام على ذلك (كتاب (١٦٣) دعوى الدم والقسم)

بفتح القاف وهي الأيمان
قسم على أولياء الله
قاله الجوهري وعبر عن
القتل بالدم للزومه له غالبا
والدهوى به تستنج
الشهادة به الآتية في الباب
(يشترط أن يفصل) مدعى
القتل (ما يدعيه من همد
وخطأ) وشبه عمد (واقتراف
وشركة) فلن الأحكام
تختلف باختلاف هذه
الأحوال (فان أطلق
استفصاه القاضي) بما ذكر
لتصح بتفصيله الدعوى
(وقيل يعرض عنه) ثلاثا
ينسب الى تلقين وفي الروضة
كأصلها في كلام الأئمة
ما يشعر بوجوب الاستفصال
وقال الماسرجسي لا يلزم
الحاكم أن يصح دعواه
وهذا أصح أي فلا يلزمه
الاستفصال فيكون أوله
(وأن يعين المدعى عليه
فلو قال) في دعواه في
جاعة حاضرين (قله
أحدهم) فأنكروا وطلب
تحليفهم (لم يحلفهم القاضي
في الأصح) أي لا تحليف
لإبهام المدعى عليه والثاني
بحلفهم أي يأمر بحلفهم
للتوصل الى اقراء أحدهم
بأقتل واستيفاء الحق ولا
ضرد عليهم في عين صدقة

من المكفر فلوله بعد موته أن يكفر عنه بالاطعام لكنه بدل عن الصوم (قوله على ذلك) ومنه أن القياس لا يقع في الأصول وإنما يقع في الأوصاف كالأيمان للرقبة .

(كتاب دعوى الدم والقسم)

أي دعوى القتل والإيمان عليه وعبر بالدم للزومه القتل غالبا كإسداء كره وبالقسم لأنها صارت حقيقة عرفية على المسلمين بينما من جانب المدعى ابتداء كإسائي (قوله وهي) أي لغة واصطلاحا وقيل لغة قسم للأولياء (قوله وعبر عن القتل بالدم) لأنه لا قسم في غيره من الأطراف والجراحات والمعا في (قوله تستنج) فسكوته عنها في الترجمة غير معيب (قوله في الباب) قال بعضهم فيه إيماء الى أن التعبير به كان أنسب من التعبير بالكتاب الذي سلكه المصنف أي لأنه من جملة ما قبله (قوله يشترط الخ) الحاصل من الشروط ستة تعتبر في كل دعوى ولو غير القتل كما يؤخذ من كلامه الآتي وهي كونها مفصلة مأثومة معلومة غير متناقضة من معين ملتزم على مثله وبأخرج عن ذلك مستثنى لا يرد عليه (قوله أن يفصل) أي في غير القتل بالسحر ادم الاطلاع عليه فيعمل بتغيير الساحر (قوله من عمد الخ) أي مع وصفه الامن فقيه موافق للقاضي في مذهبه (قوله وشركة) أي وذكرك عدد الشركاء ولو بغاية كقوله لا يز يدون على عشرة ويطلب المدعى عليه بحصته من ذلك العدد كالعشر من العشرة نعم ان أوجب القتل قودا لم يمتنع الى عدد لا يوجب على كل واحد (قوله الماسرجسي) بمهملتين مفتوحة فساكنة فميم مكسورة عند الأنسوى أو مفتوحة عند السرخسي ثم سين مهملة (قوله فلا يلزمه الاستفصال) فهو مندوب وهو المعتمد كما أشار اليه بقوله فيكون أولى نعم ان كان الذي أغفله من الشروط امتنع استقصاه . (فرع) كتب ورقة وقال ادعى بما في هذه الورقة كفي على المعتمد ان قرئت بحضرة خصمه (قوله أي لا تحليف) أشار الى أنه لا يحلف واحدا منهم لعدم صحة الدعوى وفي شرح شيخنا أنه يحلفهم اذا كان لوث فاذا امتنع واحد منهم مثلا أقسم الولي عليه واستحق الدية وكذا لو حلفوا كلهم وظهر للولي تعيين واحد ولم ير فضه شيخنا الزايدى تبالا بن حجر (قوله أي يأمر بتحليفهم) لاجابة الى هذا التأويل على ذلك الوجه بل فيه إيهام أن القاضي لا يحلفهم بنفسه وليس مرادا فتأمل (قوله للتوصل الخ) فالو حلفوا كلهم على هذا فقيه ما ذكر قبله قاله شيخنا البرلى أيضا فراجع (قوله وسائر المعاملات)

(كتاب دعوى الدم الخ)

شطر بيت موزون [قوله تستنج الخ] أي فلا يعترض بعدم الترجمة عنها [قوله من ١٤٤ الخ] لا بد من تفصيل حقيقة العمد وغيره أيضا [قوله في جاعة حاضرين] عبارة الزركشي محل الخلاف اذا انحصر والافلايالى بقوله ولا يشكل بقصة خير لاحتمال أن تكون الدعوى على قوم معينين منهم .

(نفيه) انما قدر الشارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولأن القسم في الدعوى على الغائبين مختلف فيها وان كان الأم ح ساءها [قوله لم يحلفهم] لعدم صحة الدعوى [قوله أي لا تحليف] لم يقل أي لم يأمر بحلفهم كإسائي نظيره لا يابهم أن لهم الحلف من غير أمره بعد طلب الخصم [قوله والثاني يحلفهم] هذا يؤيد بصحة الوصية مبهمة [قوله ولا ضرر] أي بخلاف المدعى فعليه الضرر بعدم التحليف فلونكوا جميعا قال في الوسيط استنسكت العين المدونة على الدعوى المبهمة [قوله بخلاف الخ] ولونشأت تلك المعاملة عن وكيله أو وليه أو مورثه أو عبده ومات العامل فهل يجري الخلاف أولا لكون أصلها معلوما محل نظر

(ويجوز أن في دعوى غصب وسرقة وانلاف) على أحد حاضرين بخلاف دعوى اقترض والبيع وسائر المعاملات لأنها تنشأ باختيار المتعاقدين وشأنها أن يضبط كل منهما صاحبه (وإنما نسع) الدعوى (من مكلف) أي بالغ عاقل

(مقدم) كاذب بخلاف الحرق (على مثله) أى مكلف ملزم ومنه فى الشقين محجور بسفه أو فليس (ولو ادعى) على شخص
(أو اقترعه بالقتل ثم ادعى على آخر) (١٦٤) الشركة أو الانفراد (لم نسمع الثانية) لأن الأولى تكذبها ولا يمكن

من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمدا ووصفه بغيره لم يبطال أصل الدعوى فى الأظهر) لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعتمد وصفه والثانى يبطل لأن فى دعوى العمد اعترافا ببراءة العاقلة (وثبتت القسامة فى القتل بمحل لوث) بالثلاثة (وهو) أى اللوث (قرينة لصديق المدعى بأن وجد قتيل فى محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو فرق عنه جمع) ولو لم يكونوا أعداءه وفى الروضة كأصلها وصف محلة بمنفصلة عن بلد كبير (ولو تقابل صفان لقتال واقتلوا) وانكشفوا عن قتيل (من أحد الصفين) (فإن التحم قتال) بينهما أو وصل سلاح أحدهما إلى الآخر كفى الروضة وأصلها (فلوث فى حق الصف الآخر إلا) أى وإن لم يتحم قتال ولا وصل سلاح (فلوث) فى حق صفه (أى القتييل) (وشهادة العدل) الواحد بأن شهد أن زيدا قتل فلانا وكذا عبيد أو نساء) أى شهادتهم

(قوله ملزم) هذا يفتى عن التكليف ويكون شاملا للسكران فلا يقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره انما يترفع عند الدعوى ولو كان قاتلا عند الجناية [قوله أو ٦٤] ووصفه بغيره [قال الزركشى مثله عكسه وفيه الخلاف أيضا] [قوله أصل الدعوى] وهو مطلق القتل [قوله والثانى يبطل] أى فلا يعتمد وصفه ولا يمكن من الرجوع للعهد [قوله قرينة] حالية أو قالية [قوله لأعدائه] الضمير فيه يرجع إلى كل من قوله محلة أو قرية [قوله لأعدائه] محل هذا إذا كان يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح به فى الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون حينئذ شبيهة بالدار التى تفرق أهلها عن قتيل [قوله واقتلوا] انظر هذا مع قوله الآتى والا [قوله قتل فلانا] أى ولو بعد الدعوى [قوله لوث] قال الماوردى لو كانت شهادتهم فى قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يحلف معهار يستحق المال [قوله لا حتم التواطؤ] رد بأن ذلك كالتجسس الكذب فى شهادة العدل [قوله وكفار]

[قوله ملزم] هذا يفتى عن التكليف ويكون شاملا للسكران فلا يقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره انما يترفع عند الدعوى ولو كان قاتلا عند الجناية [قوله أو ٦٤] ووصفه بغيره [قال الزركشى مثله عكسه وفيه الخلاف أيضا] [قوله أصل الدعوى] وهو مطلق القتل [قوله والثانى يبطل] أى فلا يعتمد وصفه ولا يمكن من الرجوع للعهد [قوله قرينة] حالية أو قالية [قوله لأعدائه] الضمير فيه يرجع إلى كل من قوله محلة أو قرية [قوله لأعدائه] محل هذا إذا كان يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح به فى الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون حينئذ شبيهة بالدار التى تفرق أهلها عن قتيل [قوله واقتلوا] انظر هذا مع قوله الآتى والا [قوله قتل فلانا] أى ولو بعد الدعوى [قوله لوث] قال الماوردى لو كانت شهادتهم فى قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يحلف معهار يستحق المال [قوله لا حتم التواطؤ] رد بأن ذلك كالتجسس الكذب فى شهادة العدل [قوله وكفار]

هذا

لوث (وقيل يشترط تفرقهم) لا حتم التواطؤ حالة الاجتماع وهذا أشهر ومقابل

أقوى قاله الرافى واقتصر فى الروضة على التعبير بالأصح بدل الأقوى (وقول فسقة وميمان وكفار لوث فى الأصح)

لان اتفاهم على الاخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قتيل (فقال أحد ابنه قتله (١٦٥) فلان وكذبه الآخر بطل

الوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعي على هذا دون الأول (وقيل لا يبطل) اللوث (بتكذيب فاسق) لأن قوله غير معتبر في الشرع وهذا يخص القولين بالعدل والأصح لافرق (ولو قال أحدهما قتله زيد ومجهول وقال الآخر) قتله (عمرو ومجهول حلف كل على من عينه وله ربع الدية) لاعترافه بأن الواجب نصف الدية وحصة منه نصفه (ولو أنكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه) أي القتيل (صدق يمينه) وعلى المدعي اليقنة (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخطأ) وشبه عمد (فلا قسامة في الأصح) لأنه لا يفيد مطالبة القاتل ولا الهالة والثاني قال بظهوره خرج الدم عن كونه مهذرا (ولا يقسم في طرف) وجرح (وانلاف مال الا في عبد في الأظهر) بناء على الأظهر السابق أن العاقبة تحمله ومقابلة بني على أنها لا تحمله وعدم القسامة فيما ذكر لأنهما خلاف القياس يقتصر فيها على

(فيه) من اللوث الشبوع على السنة العام والخاص بأن فلانا قتله ونحو أمرضته بسحري ونحو تلطخ ثوبه أو نحو سيفه بدم وتحرك يده بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده بلا سلاح ولا تلطخ يد ولولعدو ولا قالوا قال قتلني فلان أوجرحني أودمي عنده لا احتمال ارادة ضرره لعداوة مع خطر القتل وبذلك فارق محبة اقراره بالمال ونحوه ولولوارث (قوله) وكذبه الآخر) أي صريحا والافلا يبطل وما هنا في الحاضر وسياق الغائب (قوله بطل اللوث) نعم بحث البلقيني أنه لو شهد عدل بخطأ أو شبه عمد بعد دعوى أحدهما لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فلمن لم يكذب أن يحلف خمسين يمينا ويستحق (قوله وله ربع الدية الخ) فلو قال كل منهما المجهول غير من عينه أخى رد كل ما أخذته لتكاذبهما ولكل تحليف من عينه وان قال كل منهما المجهول من عينه أخى حلف كل خمسين يمينا أخرى عليه وله كمال نصف الدية وان قال أحدهما شيئا ما ذكر دون الآخر فلكل حكمه (قوله صدق يمينه) وهي بين واحدة وقال شيخنا حسن وفيه نظر لأنها لدفع اللوث (قوله وعلى المدعي اليقنة) بأنه كان حاضرا قتله فان أقامها وأقام هو يينة بغيته قدمت هذه ان اتفقا على سبق حضوره على غيبته والاستقنا ولو أقام المدعي عليه وحده يينة بغيته سمعت وان اقتصر على قولها كان غائبا (قوله ولو ظهر لوث) بشهادة عدل مثلا ولو بعد دعوى منفصلة (قوله فلا قسامة) ولا يحلف مع شاهد لو كان لعدم مطابقته للدعوى (قوله يمينه) وهي خمسون يمينا في الطرف والجرح وبين واحدة في المال (قوله وهي) أي القسامة أي حقيقة عرقا (قوله أن يحلف المدعي) أي ابتداء خمسين يمينا والافلا تسمى قسامة (قوله على قتل) ولولكافر أو أتى أو جنين أو عبدا أو أمة كإمر (قوله خمسين يمينا) وحكمة كونها خمسين أن الدية تقوم بألف دينار أو أنها ألف دينار على القديم السابق وقد طلب التغليظ في عشرين دينارا فجعلوا لكل عشرين دينارا يميننا قال بعضهم وفي هذه الحكمة نظرم من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الفرة على نصف العشر منه وأن قيمة

هذا القسم لا تقبل روايتهم بخلاف العبيد والذماء فلذلك أفرد كلا عن الآخر [قوله بطل اللوث] فتحول اليمين على المدعي عليه [قوله وفي قول لا] أي كسائر الدعاوى [قوله والثاني قال بظهوره الخ] رجحه في المطلب وقال إنه ظاهر النص لاسيا اذا قلنا الوجوب يلاقيه ابتداء وعقد ذلك بكلام قتله عن الرافعي محمله أنه اذا ثبت الكذب في حق جماعة جاز تعيين بعضهم فكما لا يعتبر بظهوره فلما يرجع الى الاقرار والشركة كذلك صفة القتل من عمد وغيره قال وعليه يحكم بالأخف وهو الخطأ لكن تكون الدية في ماله ونقل الزركشي عن التهذيب مثله ثم قال فظهر بهذا فساد عبارة المتن بل متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعا وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الأصح ولا يقسم والثاني تسمع وثبت القسامة فيحبس المدعي عليه حتى يبين صفة القتل فان قال ما قتله عمدا لزم دية الخطأ في ماله اه [قوله وجرح] أي ومعنى [قوله لأنها الخ] وأيضا فالنفس أعظم حرمة بدليل الكفارة [قوله أن يحلف] أي ابتداء نخرج حلفه بعد نكول المدعي عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعي حلف المدعي عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعي في اليمين في كل ذلك خمسون ولا يسمى قسامة [قوله على قتل ادعاء] يفيد

مورد النص وهو النفس ففي غيره القول قول المدعي عليه يمينه مع اللوث وعدمه (وهي) أي القسامة (أن يحلف المدعي على قتل ادعاء خمسين يمينا) لحديث الصحيحين بذلك المخصص لحديث اليقنة على المدعي واليمين على المدعي عليه (ولا يشترط موالاتها على المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط

لأن لها أثر في الزجر والردع
والأول نظر إلى أنها حجة
كالشهادة لجوز قهرها
في حين يوم (ولو تخلفها
جنون أو غم أو غيب) بعد
الافاقه وان اشترطت الموالاة
قيام العذر (ولو مات)
قبل تمامه (لم ينعى وارثه على
الصحيح) والثاني صححه
الروائي (ولو كان للقتل
ورثة وزعت) الخمسون
(بحسب الارث وجبر
الكسر وفي قول يحلف
كل) منهم (خمين) لأنها
كيمين واحدة في غير
القسامة من جماعة والفرق
بأن الواحدة لا تتبع
ظاهر (ولو نكل أحدهما)
أي الوارثين (حلف الآخر
خمين) وأخذ حصته (ولو
غاب) أحدهما (حلف
الآخر خمسين) وأخذ
حصته (لأن الخمسين الحجة
(والا) أي وإن لم يحلف
الحاضر (صبر للغائب)
حتى يحضر فيحلف معه
ما يحصه ولو حضر الغائب
بعد حلفه حلف خسا
وعشرين كما لو كان حاضرا
ولو كان الوارث غير حاضر
حلف خمسين في زوجة
وبنت تحلف الزوجة عشرا
والبنت أربعين

الرفيق لا تفي به أراها تزيد على الدية وأن الإيمان هنا واجبة وأن التغليب لا يكون بأيمان مستقة
يقال إن الحكمة بالنسبة للدية الكامل ولا يلزم الطرادها وكونها بأيمان مستقة لفظ أمر القتل فتأمل .
(تنبيه) يجب في كل عين أن تفصل كما دعي من عمد أو شبهه أو خطأ أو أفرادا أو شركة وقال الخطيب إن
ذلك مندوب لأن يمينه منزلة على دعواه فيكنى أن يقول والله أن فلانا أو هذا قتل فلانا أو هذا ولا يكتفى أن
يكفر لفظ والله وحده اتفاقا (قوله ولو تخلفها جنون أو غم أو غيب) وكذا عزل قاض وعوده فان عودته
استؤقت (قوله لم ينعى وارثه) بخلاف ما للموت المدعي عليه قبل تمام إيمان توجهت عليه فان وارثه ينعى
لأنها إيمان نفى فتفديد مطلقا (قوله والثاني ينعى الخ) قيا على ما لو أقام شاهد ثم مات فأقام الوارث شاهدا
بعد موته والفرق ظاهر (قوله بحسب الارث) ولو عاتلا في زوج واختين لأب واختين لأم يحلف الزوج
ثلاثة أنساع الخمسين يعني ثلثها سبعة عشر يمينا وكل من الأختين لأب اثني عشر يمينا لأن لها تسعين من
أربعة أنساعها والأختان للآم اثني عشر يمينا كل واحدة ستة أيمان لأن لهما قدر تسعيهما ويكمل
المنكسر في الجميع وهذا في الارث التيقن أما في الشك فيحلف الأكثر يأخذ الأقل ففي ابن واضح وقوله
ختم يحلف الواضح ثلثي الخمسين أو بعد ثلاثين يمينا ويأخذ نصف المال ويحلف الختم نصف الأيمان
ويأخذ ثلث المال ووقف الباقي على المدعي عليه إلى البيان أو الصلح ولا تعاد القسمة بعد البيان فيعطى
الباقي لمن تبين أنه له بلا يمين ولو كان ختمين حلف كل أو بعد ثلاثين يمينا ثلثي الخمسين مع الجبر ويأخذ
ثلث المال وفي الباقي مامر . (فرع) لورثته بنون ثلاثة حلف كل منهما ثلث الخمسين سبعة عشر
فان لم يحضر الا واحد ولم ينظر حضور الاثنين حلف خمسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر حلف
خمس وعشرين وأخذ الثلث أيضا فان حضر الآخر حلف سبعة عشر فكل واحد يحلف بقدر
ما يحصه لو كان حاضرا مع من قبله قاله ابن حجر وغيره ولو أراد أحد الحاضرين أن يحلف الخمسين
مكن من ذلك قاله العبادي (قوله ولو نكل الخ) وإنما لم تبطل القسامة لأن نكوله ليس تكذيبا وإنما
يظهره التكذيب (قوله ولو غاب أحدهما) أو جن أو كان صغيرا (قوله حلف الآخر) أي الحاضر خمسين
فلو تبين موت الغائب قبل حلفه وكان وارثا للغائب أخذ الباقي بلا إعادة حلف وإن مات بعد حلف الحاضر
فلا بد من أن يحلف قدر حصته الغائب ويأخذها (قوله وإن لم يحلف الحاضر) ولو مع امتناعه بأن قال
لا أحلف الا فصرحتني لأن امتناعه ليس تكذيبا كما مر (قوله صبر للغائب) وإنما لم يكتف بالأيمان في
غيته بخلاف إقامة اليمين لأن اليمين حجة عامة (قوله تحلف الزوجة عشرا والبنت أربعين) لأن لهما
خسة من الثمانية هذا إن لم يكن رد لانتظام بيت المال والاحلف الزوجة سبعة أيمان بجبر المنكسر
لأن لها ثمن الخمسين لهدم الرد عليها وهو ستة وربع وحلفت البنت أربعة وأربعين بالجبر لأن لها الباقي
فرضا ورثا وفي زوجة مع بيت المال تحلف الزوجة خمسين وتأخذ الباقي ولا يثبت حق بيت المال بحلفها بل
ينصب الامام مسخر المدعي على المنسوب اليه القتل ويحلفه خمسين يمينا فان حلف لم يطالب بغير حصته الزوجة
أنه لا بد من التعرض في اليمين لما فصل في الدعوى وينبغي أن يكتفى بقوله مثلا القتل المدعي به [قوله لأن لها
أثر الخ] وأيضا كما هو من حيث الاحتياط في الأيمان من حيث الأنساب والمقربة [قوله والثاني صححه
الروائي] وجهه القياس على توزيع الأيمان على الورثة لأنه ينافي الحقيقة فالبناء على يمين المورث أولى
[قوله وجبر الكسر] فلو خلف تسعة وأربعين ابنا حلف كل واحد يمينين وإنما كان كذلك لأنها
لو أسقطناه نقص نصاب القسامة [قوله وفي قول يحلف] هما مبدان على أن الدية تثبت للورث
ابتداء أولا [قوله ولو نكل الخ] يريد بهذا أن التوزيع مقيد بعدم نكول بعضهم وعدم غيبت

(والذهب أن يمين المدعي عليه بلاوث و) اليمين (المردودة) منه (على المدعي أو) المردودة بشكول المدعي (على المدعي عليه مع لوث واليمين مع شاهد خسون) لأنها يمين دم والقول الثاني يمين واحدة في الأربع لأنها (١٦٧) ليست مماورد فيه النص باليمين

وفي الأولى طريقة قاطعة بأول أسقطها من الروضة وفي الثانية طريقة قاطعة بالأول هي الراجحة فقوله المذهب للجموع (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمد دية على العاقلة) مخففة في الأول ومغلظة في الثاني كما تقدم (وفي العمد على القسم عليه) ولا قصاص فيه في الجديد (وفي القديم) فيه (قصاص) كما في غير القسامة وقرق الأول بضعتها (ولو ادعى عمدا بلاوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خسين) كالأول (وفي قول خسا وعشرين) كما لو كان حاضرًا وحلف طليما خسين قال الرافعي في الحرر وغيره بحثنا هذا الخلاف (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمان) السابقة (والا) أي وان كان ذكره فيها (فينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعي عليه وهو الأصح) كاقامة البينة ومقابله وجه بضع القسامة والثالث اذا حضر يقاس بالثاني فيما ذكر فيه

وان امتنع من الحلف حبس الى أن يحلف أو يقر لأن المسعر لا يحلف (قوله أن يمين المدعي عليه) وان تعدد فيحلف كل واحد خسين يمينًا (قوله منه) أي المدعي عليه أي وان تعدد كما مر وظاهره سواء كان الذي رد كلهم أو بعضهم فراجع (قوله على المدعي عليه) وله ردّها على المدعي الناكل لأنها غير الأولى الأصلية عليه وكذا اليمين مع الشاهد لما ذكر وبذلك فارقت القسامة غيرها (قوله وتجب بالقسامة دية) عليه في العمد وعلى عاقلة في غير مخرج بها اليمين المردودة فيجب بها القصاص على المعتد لأنها كالقرار أو كالبينة (قوله ولا قصاص فيه في الجديد) لخبر البخاري ما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونا بحرب من الله وأما خبر تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فالمراد ببدل دمه جعابين الدليلين وقدم الأول لصراحته وأخذ الله به والدم يطلق عليها وعلى القود (قوله في غير القسامة) استبدل بالقياس دون الحديث لما تقدم (قوله كالأول) لكن لا يتجدد دعوى وإنما حلفه خسين لأنه لم يتجدد بل هو مدع واحد وحلفه على الحاضر الأول من المدعي عليهم لا يفيد وجوب استحقاقة على من بعده فهو يتجدد استحقاقتا وإذا حضر المدعي عليه الثالث من الثلاث حلف عليه كالذي قبله خسين أيضا لما ذكر ولذلك لو ذكر الاثنين القائمين في حلفه على الأول أو ذكر الثالث في حلفه على الثاني لم يتجأ الى إعادة الحلف على من ذكره كما قاله الرافعي وتبعه المصنف بقوله ان لم يكن الخ (قوله قال الرافعي الخ) هو إشارة الى أن القيد المذكور ليس من كلام الأصحاب وفيه اعتراض على المصنف حيث ساقه مساق المذهب (قوله وهو الأصح) هو المعتبر (قوله يقاس الخ) فيحلف خسين على مقابل الأصح ان ذكره وعلى الأصح ان لم يذكره ولا يحلف على الأصح ان ذكره (قوله ومن استحق الخ) ذكره توطئة لما بعده لعلمه بما مر في حلف المدعي ومخرج به من ارتد بعد أن جرح غيره ومات مرثدا فلا يقسم عليه لأن ماله فيه (قوله من وارث) ولو كافرا ومحجورا (قوله ولا يقسم سيده) نعم ان عجز نفسه قبل الحلف حلف سيده لأنه المستحق الآن ولو أوصى لأم ولده مثلا بقيمة عبده ان قتل فالحلف الوارث بعد دعواه أو دعوى الموصى له وهو غير مستحق فعمل أن الحالف قديكون غير مدع أو غير مستحق نعم قال ابن الرفعة لو كالموصى به في يد الموصى له فهو الحالف جزما فراجع

[قوله المردودة على المدعي] قال الزركشي فيه إشارة الى أنه اذا انكسر المدعي عن القسامة في محل اللوث فردت اليمين على المدعي عليه فنكل أنها رد على المدعي مرة ثانية ثم نقل عن الرافعي معنى ذلك وأن السبب الممكن للمدعي من الحلف أو لا اللوث والسبب الممكن هنا لشكول فصار تعدد السبب كتعدد الخصومة [قوله مع لوث] يرجع الى قول الشارح المردودة [قوله هي الراجحة] أي لقوله صلى الله عليه وسلم أفتبرئكم يهود بخمسين يمينًا قال القاضي في هذه المسئلة وأما يحلف يعني المدعي عليه بعد تجديد الدعوى هذا اذا كان واحدا فلو كاه واجاعة حلف كل خسين بخلاف تعدد المدعي والفرق أن كل من المدعي عليهم ينفي عن نفسه القتل المدعي كما ينفيه العدد واذا تعدد المدعي لا يثبت كل واحد لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد [قوله قصاص] أي شرطه [قوله كما في غير القسامة] منه تعلم أنه لو كان واجاعة قتل في القديم ثم قوله أولا بالقسامة يخرج به اليمين المردودة على المدعي فان القصاص يثبت بها لأنها كالأقرار والبينة [قوله فان حضر آخر أقسم عليه] قال الزركشي ادعى وأقسم عليه . أقول وهذا فيه نظري يعرف من قول المتن ادعى على ثلاثة ومن بحث الرافعي الآتي [قوله بحثنا] منه تعلم أن كلام المنهاج موهم [قوله وجه بضع الخ] عبارة غيره لأن اللوث ضعيف فلا ينضى قرينة حتى يسلم من قدح الخصم [قوله ومن استحق بدل الدم أقسم] خرج ما لو جرح

(ومن استحق بدل الدم أقسم) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب يقتل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما اذا قتل عبد المأذون له فان السيد يقسم دون المأذون له (ومن ارتد)

قبل أن يقسم (فالأفضل تأخير أقسامه ليسم) فإنه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فإن أقسم في الردة صح) أقسامه (على المذهب) لأن الحاصل به نوع اكتساب لئلا فلا يمنع منه (١٦٨) الردة كالاختطاب وغيره قال الرافعي هذا هو المشهور وعن المزني وحكي قولاً

(قوله قبل أن يقسم) فهو إنما ارتد بعد موت الجريح كما تقدم (قوله قال الرافعي الخ) يفيد أن في المسئلة قولين أو نصاً ومخرجا فلا يناسب التعبير بالمذهب وفي الزركشي أن الخلاف طرق وأما ذكر المصنف أحد طريقين وهي عامة أي سواء قلنا بزوال ملكه أولا والثانية إن قلنا بزوال ملكه لم يخلف أو بعدم زواله حلف وعلى هذا فتعير المصنف بالمذهب صحيح وكان حق الشارح التنبيه عليه فراجع (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله ويخلفه) فإن لم يخلف حبس إلى أن يقرأ ويخلف كما مر ولا يخلف المتصوب .

(فصل) فيما ثبت به موجب القود أو المال (قوله بكسر الجيم) لأنه بمعنى السبب المترقب عليه ذلك وهذا الترتيب يقال له الموجب بفتح الجيم وبذلك علم أن المراد بالإيجاب ترتيب الحكم المذكور فيجوز العفو أو يندب فتأمل (قوله القصاص) أي في النفس أو عضو أو جرح كالوضحة قال شيخنا ولا يقبل غير الرجال في الموضحة وإن أوجب مالا فراجع (قوله باقرار) ولو حكما فيشمل اليمين المردودة كما مر (قوله أو شهادة عدلين) ومثلا علم الحاكم (قوله من قتل) أي خطأ أو شبه عمدا أو عمدا لا قود فيه كقتل الوالد ولده (قوله موجب المال) إن ادعاه وهو ما عدا القتل العمد (قوله ولا يثبت الأول بالأخيرين) ولو تبعوا فلوا دعاهم على مال أو قصاص وأقام رجل وامرأتين ثبت له المال دون القصاص (قوله ولو عفا الخ) سواء قبل الدعوى أو بعدها والخلاف في الثانية ولا يقبل في الأولى قطعا وفي ابن حجر عكس ذلك وتبعه شيخنا في شرحه ولعله سهو (قوله لم يقبل) نعم ثبت بذلك لو ثبت له الحلف معه (قوله لأن العفو الخ) وبهذا فارق السرقة فانها ما يثبتان فيها معا ولو أقام بعدها العفو لرجلين قبلا (قوله بهاشمة قبلها إيضاح) أي شهد بهما معا وهما من شخص واحد في مرة واحدة والابن كأن من شخصين أو في مرتين من شخص ثبت أرش الهاشمة بذلك (قوله وهو مخرج) أي من نصه فيما لو نفذ السهم من شخص إلى آخر حيث عدت جافئة ثانية وأجيب بأن هذا خطأ فتأمل

مسلماً فارتد ومات فلا يقسم عليه لأن ماله في [قوله على المذهب] قال الزركشي اختلفوا على طريقين أحدهما تنزيل قسمته على الخلاف في ملكه إن قلنا لم يزل أعتد بها والا فلا والثانية الاعتداد بها مطلقا وهو الصحيح لأنه لا يمنع الاكتساب ثم قال وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجرور والا فلا قسامة لعدم الارث ولوعاد إلى الاسلام اعتبرنا ماصدر في الردة من القسامة .

(فصل : إنما يثبت الخ) [قوله باقرار] أي ولو حكما فيشمل الحلف بعد النكول نعم قد برد حكم القاضي [قوله عدلين] خرج الرجل والمرأتان أو واليمين فإن ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فإن المال يثبت وإن تخلف القطع لأن الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع ثبت المال ولا كذلك هنا لأن الواجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وإن لم تقبل تثبت لو [قوله لأن العفو الخ] مبنى على أن الواجب القود عينا أما لو قلنا الواجب أحدهما لا بعينه فبالعفو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولذا قال الزركشي إن الثاني مفرع على هذا (قوله وهو مخرج الخ) إيضاح ذلك أن الشافعي رضى الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زيد إلى عمرو أنه يثبت الخطأ في عمرو ورجل وامرأتين فقبل قولان بالنقل والتخرج والمذهب تقرير النصين والفرق أن الجنابة هنا متحدة فاحتيط لهما [قوله أرشها] أي الهاشمة وأما الموضحة فلا يثبت قودها ولا أرشها وقيل يثبت أرشها .

(فرع) لو ادعى رجل قصاصا ولا فنهده بذلك رجل وامرأتان قبلت في المال ولا يمنع من الرد في القصاص .

مخرجا لو منصوصاً أنه لا يصح (ومن لا ورث له) خاصا (لأقسامه فيه) لأن تخليف عامة المسلمين غير ممكن ولكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب إليه القتل ويخلفه

(فصل : إنما يثبت موجب للقصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (باقرار) به (أو شهادة عدلين) به (و) إنما يثبت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي باقراره أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو برجل ويمين) ولا يثبت الأول بالأخيرين ولا الثاني بامرأتين ويمين وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات فذكرت هنا تبعا للشافعي رضى الله عنه (ولو عفا) من القصاص (ليقبل لئلا رجل وامرأتان) أو رجل ويمين (لم يقبل) في ذلك (في الأصح) لأن العفو إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القصاص ولا يثبت بمن ذكر والثاني يقبل لأن قصد المال (ولو شهد هو وهما) أي الرجل والمرأتان (بهاشمة قبلها

[قوله]

إيضاح لم يجب أرشها) أي الهاشمة (على المذهب) لأن الإيضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت بمن ذكر وفي قول من طريقة وهو مخرج يجب أرشها لأنه مال ومثل المرأتين اليمين

(وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كاقول (فلو قال ضربه بسيف فجرحه فبات لم يثبت) قتله (حتى يقول فبات منه أوفقتك) لاحتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب رأسه فأدماه أوفاسالدمه ثبت دامية) بذلك ولو قال فسالدمه لم يثبت لاحتمال سيلانه بغير الضرب (و يشترط لموصفة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل (١٦٩) يكنى فأوضح رأسه) لنهزم المقصود

منه وهذا جزم به لو لا في الروضة كأصلها ثم ذكرنا ما قبله عن حكاية الامام والغزالي وعبره في المحرم بالأقوى (ويجب بيان محلهما وقدرهما) أى الموصفة (ليمكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر والاقرار أن يقول قتله بسحري فان قال بسحري يقتل غالبا فاقرار بالعمد أو يقتل نادرا فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ وفي الأول القصاص وفي الأخير الدية في حال الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقوه لأن اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد لموته) غير أصله وفرعه (بجرح قبل الاندمال لم يقبل) لأنه لو مات كان الأرض له فكأنه شهد لنفسه (و بعده يقبل) لا تقناه التهمة (وكذا) لو شهد له (بمال في مرض موته) يقبل (في الأصح) والثاني

(قوله وليصرح) أى وجوبا (قوله لم يثبت قتله) لكنه لو كانت قدم (قوله فبات منه) أوفات مكانه على المعتمد لو أنهر دمه فلو قال ابتداء أشهد أنه قتله كفى أيضا (قوله وقيل يكنى) هو المعتمد في علمي لا يعرف مدلول الايضاح الشرعي وإلا فلا كذا قاله شيخنا الرملى قال بعضهم وهذا جاع بين الوجهين لكن يلزمه إحالة الخلاف (قوله) ليتمكن قصاص فيها) فان أوجب ما لاوجب بيان محلها من كونه من الوجه أو الرأس أو غيرهما ولا يجب ذكر القدر في الأول لأن الأرض لا يختلف به ويجب في الثاني لا اختلاف الحكومة قاله شيخنا فراجع (قوله بالسحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه وشرعا مزاوله النفوس الخبيثة بأقوال وأفعال ليضأ عنها أمور خارقة للعادة وهو مذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة وأنه يؤلم ويمرض ويقتل وينفرد ويجمع وتعليمه حرام إلا التحصيل نفع أو دفع ضرر أو للوقوف على حقيقته. واختلف هل فيه قلب أعيان والأرجح لا والفرق بينه وبين الكرامة والمجزة توقفه على المزاولة المذكورة وتوقف المجزة على التحدى وعدم توقف الكرامة على شئ نعم قالوا إن السحر والكرامة لا يظهران إلا على يد الفساق وفيه نظر فان كتب القوم مشحونة بذكر الكرامات عنهم (قوله فان قال الخ) وكذا لو قال قتله بالنوع الفلاني وشهد عدلان بأنه يقتل غالبا فان قال لا يقتل غالبا فبشبه عمد ولو قال أمرضته بسحري فلم يثبت به فهو لو ثبت قسم الولي وأخذ الدية ولو لم يقل شيئا بل اقتصر على قتله بسحري وجب عليه دية خطأ جلا على اليقين وخرج بالسحر القتل بالحال أو بالعين فلا قود ولا دية ولا كفارة فيهما وقد مر ما يتعلق بالعين في فصل الكفارة أيضا ويلحق بهذين القتل بنحو أسماء الله تعالى (قوله ولو شهد) أى الوارث وقت شهادته وان لم يكن ولا رفاقه أو بعده (قوله كان الأرض له) أى أصالة فلا ير دعدم الصحة مع دين مستغرق (قوله و فرق الأول بأن الجرح الخ) وكذا يفرق بأن المال يجب حالا (قوله العاقلة) أى الذين هم في محل التحمل ولو فقراء لأن الغنى متوقع كل وقت كالولاية بخلاف الأبعد اذا وفي الأقرب ليه توقع الموت كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في عدم محبة رهن المدير وعلاوه بقرب الموت فراجع (قوله في المجلس) قال شيخنا الرملى أو بعده وأشار بقوله مبادرة الى أنها أخبار لا شهادة وقادنتها توقف الحاكم عن الحكم فعيا فله الحكم من غير توقف حيث علم باستمرار الولي على تصديق الأولين (قوله فان صدق الولي الأولين) أى دام على تصديقهما حكم بهما وكذا لو لم يكذبهما

[قوله قتله] خرج الجرح فانه يثبت بذلك وحيث ذل فلو اذاعهم بعد ذلك أن الموت منه أن يخلف حسين يمينا وتثبت الدية ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح فان الولي هو المصدق [قوله ويشترط لموصفة الخ] أى أمران الأول ما قاله الثاني ما في قوله ويجب الخ [قوله ليتمكن قصاص] قضيته ثبوت الأرض عند الاقتصار على الشرط الأول وهو الأصح لأن الأرض لا يختلف بموضع الموصفة من الرأس ومساحتها قال الزركشى وقياس هذا أن يثبت الأرض برجل وامرأتين وبه صرح في الحاوى الصغير واستنكره وكلام الرافعي هنا كالصرح في عدم الثبوت اه [قوله باقرار] أى ولو حكما ولو قتله بالعين فلا ضمان لأنه لا يقدر على القتل بها اختيارا قال الامام وإلا لقضينا بنظر من نظر الى من تنوق نفسه اليه أو بالحال فقال بعض المتأخرين يجري فيه تفصيل السحر [قوله والاقرار الخ] لو قال مرض بسحري ولم يثبت فهو لو

(٢٢ - (قليوبى وعميرة) - رابع) لا يقبل كالجرح للتهمة و فرق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل بحملونه) من خطأ أو شبه عمد لأنهم متممون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بذلك أو بينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الأولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الأولين) أى استمر على تصديقهما (حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين لأن الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع

بطلان أى الشهادة وهو ظاهر فى الثالث ووجهه فى الثانى أن فى تصديق أى فريق تكذيب الآخر وفى الأول أن فيه تكذيب الأركان وعداوة الآخرين لها (ولو) (١٧٠) أقر بعض الورثة بغير بعض) منهم عن القصاص وعينه أو لم عينه

(سقط القصاص) لأنه لا يقتص وبالأقرار سقط حقه منه فيسقط حق البالي وتبر العاني والعاني على الدية حقهما منها بخلاف من أطلق العفو فى الأظهر وإن لم يعين العاني أو عين فأكر ويسدق بيمينه فهو لكل (ولو اختلف شاهدان فى زمان أو مكان أو آلة أو هيئة) لاقتل كأن قال أحدهما قتله بكرة والآخر عشية أو قتله فى البيت والآخر فى السوق أو قتله بسيف والآخر بربع أو قتله بالحز والآخر بالقد (لقت) شهادتهما للتناقض فيها (وقيل) هى (لوث) للاتفاقى فيها على القتل والاختلاف فى الصفة غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم المدعى وقوله قبل مأخوذ من طريقها كية لقولن فى اللوث كقاطعة به وقاطعة بتفاله وعبر فى الروضة بالذهب

(كتاب البغاة)

جمع باغ (هم مخالفو الإمام بخروج عليه وترك الاقياد) له (أو منع حق توجه عليهم) كالزكاة (بشرط شوكه لهم وتأويل) لخروجهم على الإمام أو منعهم الحق

(قوله بطلان) أى وبطل حقه أيضا كما عبر به الجمهور (قوله للقتل) خرج به الاختلاف فى الأقرار فلا يطل الشهادة به إلا ان تعدد الجمع كأن شهد واحد أنه أقر بمكة يوم كذا والآخر أنه أقر بمصر ذلك اليوم فتبطل شهادتهما ولو شهد أحدهما بالقتل والآخر بالأقرار به فهو لوث وله الحلف مع أيهما شاء فإن حلف مع شاهد الأقرار فالدية على الجاني أو مع شاهد القتل فهى على العاقلة (قوله فيقسم المدعى) أى على هذا الوجه المرجوح مع أحد الشاهدين وبأخذ البديل وأجيب عنه بأن القسامة قد غلظ فيها بدليل تكرار الأيمان (قوله وعبر فى الروضة بالذهب) أى وهو الصواب الجارى على اصطلاحه السابق والله أعلم

(كتاب البغاة)

من البنى وهو مجاوزة الحد لغة ولذلك سموه فهم لغة قوم متجاوزون الحدود وأول من قاتل البغاة أى المرتدين منهم أمير المؤمنين أبو بكر الصديق رضى الله عنه وأول من قاتل غير المرتدين منهم أمير المؤمنين على رضى الله عنه وليس البنى وصفا مضموما لأنه يتأويل وماورد من ذمه محمول على ماقد شرطا ماسيا (قوله هم) أى شرعا مسلمون ولو قدامى فيشمل المرتدين كما مر على المعتمد (قوله مخالفو الإمام) ولو جازا أو فاسقا (قوله وترك الاقياد له) هو فساد ما قبله (قوله أو منع) عطف على ترك لأنه من الخروج عليه وسياق فى الشارح ما يصرح بأنه عطف على الخروج فهو من عطف الخاص (قوله كالزكاة) هو حق الله ومثله حق الأدبى بالأولى (قوله وشوكه) بحيث يحتاج الإمام الى احتمال كافة معهم نفسه أو برجله أو صرف أمواله أو نصب قتال وإلا كافر أدقية يسهل الظفر بهم فليسوا بغاة ولذلك اقتصر من عبد الرحمن بن ماجم بضم أوله وكسم الجيم قاتل على رضى الله عنه بقطع يديه ورجليه ورأسه وحرقه مع تأويله بكونه نابيا عن امرأة قتل على رضى الله عنه ولدها ومن قاتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو لؤلؤة عبد المغيرة ابن شعبة واسمه فيروز الفارسى وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكذا لو استولوا على حصن وتحصنوا به فإن استولوا على ماوراءه أيضا بغاة (قوله تحصل به قوة الشوكه) أشار به الى أن المطاع شرط فى الشوكه لاشترط مستقل (قوله منصوب) صفة كاشفة (قوله ولو أظهر قوم رأى الخوارج) أى اعتقادهم وأظهاره إما بالفعل أو بالقوة وقد أشار الى الأول بترك الجماعات وللثانى بالتكفير المذكور (قوله وتكفير ذى كبيرة) فيحكمون بأجباط عمله وخلوده فى النار ولا يسقون بذلك سواء قاتلوا أولا فى قبضتنا أولا وتأويلهم (قوله فلا تعرض لهم) أى بالقتل ان كانوا فى قبضتنا ولنا التعرض لهم بالدفع ان نضرنا بهم كإظهار بدعتهم

[قوله بطلان] ظاهره أن أصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر فى تكذيب بعض الورثة فيحلف الخصم لكن عبارة الجمهور بدل حقه [قوله ولو أقر] خرج ما لو شهد فلا يخفى حكمه [قوله للقتل] خرج ما لو كان الشهود به الأقرار فانه لا يؤثر الاختلاف فى الزمان ولا المكان وكذا الأقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر [قوله حق] فله تعالى أو لأدبى وما يدخل (كتاب البغاة)

فى هذا الضابط كما قال العراقى ما لو قاتل فثنان من المؤمنين فأصلح الإمام بينهما لأنه كان من حقهم هم المقاتلة والرفع الى الإمام فتترك ذلك والافتيات عليه منع حق متوجه عليهم [قوله حتى لا تتعطل الخ] كأنه يريد ما قال ابن الرفعة رحمه الله الخلاف فى الإمام لأجل تنفيذ الأحكام لاعداء الضمان [قوله والأصح عدم اشتراطه] أى بدليل أن أهل صفين وأهل الجبل لم ينصبوا لها إماما قاله إمام الحرمين [قوله تركوا]

وذلك

(ومطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكه (قيل وإمام منصوب) لهم حتى لا تتعطل الأحكام فيهم والأصح عدم اشتراطه ولا تعطل لها (ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذى كبير قولهم قاتلوا تركوا) فلا يتعرض لهم

(والا) أى وإن قاتلوا (قطع طريق) أى لحكمهم حكمهم كذا فى الروضة كاملها عن البغوى بعد قولهما عن الجمهور ولو
بعت الامام اليهم والياقتلوه فليهم القصاص وهل ينحتم قتل قاتله كقاطع الطريق لأنه شهر السلاح أم لا لأنه لم يقصد اخافة الطريق
وجهان زاد المصنف أمهما لا ينحتم (وتقبل شهادة البغاة) تأويلهم (١٧١) (وقضاء قاضيهما فيما قبل) فيه

(قوله والاى وان قاتلوا قطعاً) أى ان أشهروا السلاح وأخافوا الطريق والأفلا على هذا يحمل التناقض
الذكر (قوله أمهما لا ينحتم) هو المتمد بشرطه المذكور ولو سوا الأئمة عزروا (قوله الا أن يستحل) (قوله
ولو احتملوا المراد بغير تأويل ولا يقبل وبهذا يجمع بين الكلام المتخالف فى كلام النووى والرافى (قوله
دماءنا) أو لمواتنا كاسيد كرم (فيهم) قاضينا وشاهدنا فى هذا الاستحلال كذلك كما قاله الشافى رضى
الله عنه (قوله لا انتفاء العدالة) لم يقل لكفره لكان التأويل (قوله وكذلك الشاهد) أوردته مع شمول
كلامه له بجعل الاستثناء عائداً اليه أيضاً كما قال الزركشى نظراً للظاهر من كلامه ولعدم التثنية بعد العطف
بالولو ولو أوله بكل لكان أقرب (قوله والمال كالدم) وكذا بقية المسقات كالزكوى (قوله
وينفذ بالتشديد) ضبطه بذلك لأن الكلام فى عملناه لافى نفوذه فى نفسه (قوله جوارزا) فهو خلاف
الأول نعم يجب ان كان لواحد مناهى واحد منهم وكذا كتابه بسماع البيعة (قوله ولو أقاموا واحداً) أو تعزيراً
(قوله وأخذوا زكاة) ولو بمجة وإن زالت شوكتهم قبل وقتها (قوله صح ما فعلوه) ان كان من مطاعهم والا
فلا (قوله فى البلد) ليس قيدا (قوله وما أنفقه باغ) ولا يوصف اتلافهم بحل ولا حرمة لأنه خطأ معفو عنه
لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحربى وإن لم يضمن أيضاً وعكسه كذلك (قوله وجب ضمانه قطعاً)
لعدم المبيع له فى كل من الجانبين كما مر حتى لو وطئ أحد هاتمة الآخر بلا شبهة حدة ولزمه المهران لم يتطويعه
والوئدريق (قوله والمتأول بلا شوكة) أو بتأويل يقطع بطلانه ضامن لأنه ليس من البغاة (قوله فلا يضمن
الخ) قصر التثنية على هذا ليخرج قضاء القاضى وشهادة الشاهد وغير ذلك من فليسوا كالباغافيه فلا
يعمل به (فرع) المرتدون ولم يشركه طم حكم البغاة على الراجح كما مرّت الاشارة اليه (قوله ولا يقاتل
الامام) أى لا يجوز فيحرم حتى يبعث اليهم فيجوز أى يجب لأنه بعد منع فعل أن قتالهم واجب على الامام وكذا
البعث ويجب فى قتالهم ما فى قتال الكفار من صبر واحد من الاثنين وغير ذلك (قوله أمينا الخ) أى ندبا فى
الجميع نعم ان كان البعث للناظرة وجب كونه فطنا (قوله مظلمة بكسر اللام) اسم لما يظلم به فان
كانت مصدرا جاز الكسر والفتح (قوله أزالها) أى الامام ولو بنائبه المبعوث (قوله نصحبهم) أى ندبا

وذلك لأنهم ليسوا كفارا وقد قال لهم على رضى الله عنه لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله
أن تذكروا فيها اسمعوا ولا تعصموا النية مادامت يديننا فى أيديكم ولا تبدأ لكم بقتال (قوله وتقبل الخ) أعمال
يستثنى من الخطأ ما لو كانت الشهادة على موافقيه أو صرح بالسبب لا انتفاء التهمة حينئذ (قوله لتأويلهم) أى
فليسوا فاسقة (قوله فيما يقبل فيه) أى فلا يعضى اذا خالف نصاً أو قياساً جلياً ولا من جاهل وفاسق أو من تخلف
فيه شرط مع مكانه (قوله الا أن يستحل) يرجع الى كل من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهما (قوله
الا أن يستحل) أى بأن يعلم ذلك أو يشك فيه (قوله وكذلك الشاهد) حاول الزركشى أن يدخله فى عبارة
المرزوقى بجعل الاستثناء راجعاً للصنفين (قوله ولو أقاموا الخ) أى اذا كان المقيم لذلك ولاية أمورهم (قوله
ضمن) يستثنى من هذا ما لو أريد اضعافهم وهزيمتهم قاله الماوردى (قوله ودفع بشبهة تأويله)
استدل أيضاً بقوله تعالى فأصلحوا بينهما حيث لم يذكروا باعاً بدم ولا مال وكما فى حروب صفين والجل

على العادل لأنه مبطل ودفع بشبهة تأويله ولو كان الاتلاف لاسبب القتال وجب ضمانه قطعاً (والتأويل بلا شوكة يضمن)
مألفته من نفس ومال وإن كان فى قتال (وعكسه كباغ) فلا يضمن مألفته فى قتال على القول الراجح (ولا يقاتل) الامام
(البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فطنا ناصحاً يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلمة) بكسر اللام (أو شبهة أزالها فان أصروا) بعد
التركة (نصحبهم) بأن يعظهم ويأمرهم بالعود الى الطاعة (ثم) أى ان لم يرجعوا

(أذنهم) بلذ أي أهلهم (بالقتال فإن استعملوا) فيه (اجتهد) في الإيهال وعدده (وفعل ملأه صوابا) منها فإن ظهر له أن استعملهم لتأمل في إزالة الشبهة أهلهم أو لاستلحاق مدد لهم لم يملهم (ولا يقاتل) إذا وقع قتال (مدبرهم ولا) يقتل (مشخنهم) من أغتته الجراحة أضغته (وأسيرهم ولا يطلق) وإن كان صبيًا وامرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم إلا أن يطبع باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل ولما لصبي والمرأة فيطلقان (١٧٢) بعد انقضاء الحرب وذكر المحرر لهما بعد الرجل ظاهر في ذلك (ويرد

فله المبادرة إلى قتالهم إن كان في عسكره قوة ولا ينتظرها ولا يتقيد وجوب قتالهم حيث يذهب عنهم حقا ولا غير ذلك قاله شيخنا الرمي (قوله أذنهم بالقتال) أي بعد إعلامهم بالمناظرة أو بعد وجودها (قوله أهلهم) ولا يتقيد بمدة (قوله لم يملهم) وإن بذلوا مالا ورهنوا زرارهم ويقال لهم بالأهل فالأهل لأنهم كالصائل (قوله ولا يقاتل) أي يقتل كما أشار إليه الشارح (قوله مدبرهم) غير متحيز ولا متحرف ولا يقتل من ألقى سلاحه أو أغلق باب أو ترك القتال ولا قود لو وقع قتل في شيء من ذلك بل بحبدي وكفارة (قوله ولا يطلق) أي أسيرهم إن كان صبيًا أو امرأة أو رقيقًا من جنسه (قوله ويتفرق جمعهم) تفرقا لا يعود بعده (قوله وأما الصبي والمرأة) أي غير المقاتلين كما علم (قوله ويرد) وجوبا (قوله ولا يستعمل سلاحهم وخيلهم) فيحرم ويضمن ونزومة الأجرة ولوى الضرورة (قوله كما يرد غير ذلك) أي غير السلاح والخيل من أموالهم بمجرد انقضاء الحرب (قوله كنار) وتفرق وإلقاء حيات ولا يمنع طعام ولا شراب (قوله واحتج) يفيد أن المراد بالضرورة الحاجة (قوله ولا يستعان الخ) فيحرم بالضرورة (قوله ولا بمن يرى الخ) فيحرم إن لم يره الإمام كتحني (قوله إبقاء عليهم) وفي نسخة إبقاء لهم وفي أخرى إشفاقا عليهم (قوله وآمنوهم بالذ) والقصر صريح تشديد الميم من لحن العوام (قوله أي عقدوا الخ) يفيد أن الاستعانة في طلب عقد الأمان فهو من عطف الظرف على مظهره والأبأن لم يكن في صلبه نفذ الأمان علينا وعليهم وإذا قاتلوا انتقض عهدهم في حقنا وحقهم (قوله وقال الإمام الخ) هو المعتمد (قوله أهل الذمة) خرج أهل العهد والأمان فينقض عهدهم إلا إن ثبت بحجة أنهم مكرهون (قوله مكرهين) ولو بقولهم (قوله أو أنهم محقون) أو ظننا أنهم استعانوا بنا على كفر أو ما كن (قوله ويقاتلون الخ) خرج بالقتال غير من ضمان ما تلفوه نفسا ومالا فيلزمهم ولو قودا على الراجح .

سلاحهم وخيلهم إليهم إذا اقتضت الحرب وأمنت قائلتهم) بمودتهم إلى الطاعة أو تفرقهم كما يرد غير ذلك من أموالهم (ولا يستعمل) سلاحهم وخيلهم (في قتال الضرورة) بأن لم يجد أحدا ما يدفع به عن نفسه السلاحهم أو ما يركبه وقصروقتهم بمقتل الأصيلهم (ولا يقاتلون) بعضهم كنار (ومنجنق) بفتح الميم والجيم آلة رمي الحجارة (الا لضرورة) بأن قاتلوا به) فاحتجج إلى المقاتلة بملته دفعا كما أفصح به في المحرر (أو أحاطوا بنا) واحتجنا في دفعهم إلى ذلك كافي الروضة

وغيرهما (قوله ولا يطلق الخ) قال الماوردي وغيره المراد من ذلك حبسه وعلل بأنه امتنع من واجب عليه فيحبس به كالدبن وقال الجمهور لأنه يضعف البغاة وهو الصحيح لأنهم لو حبسوا لوجب البيعة لما جاز إطلاقهم إلا بها فعلى الأول يكون الحبس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا إلى رأى الإمام (قوله بمودتهم الخ) يفيد أن ذكر أمن العائلة هنا لا ينافي إهماله في الأسير لأنهم إذا تفرق جمعهم فقد أمنت عائلتهم (قوله ولا يستعمل الخ) لقوله لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه (قوله ولا يقاتلون الخ) لأنهم قد يرجعون فلا يجدون إلى النجاة سبيلا (قوله فاحتجج) قد يقال تغيير المصنف بالضرورة فيه تنبيه على ذلك ثم التقييد بعدم الضرورة ينبغي أن يأتي مثله في المعطوف الآتي (قوله كما أفصح به) يرجع إلى قوله فاحتجج وقوله كما في الروضة يرجع إلى قوله واحتجنا (قوله وآمنوهم) في كلام المتولى التصريح بأن الاستعانة تنفي عن التصريح بعدم الأمان فيكون في عبارة الكتاب تصريح بالالزام ثم ضبط آمنوهم بالذ كما في قوله تعالى وآمنهم من خوف وعي مكي من اللحن قصر الهمزة والتشديد (قوله أمكرهين فلا) قضية كلام الرافعي الاكتفاء بدعوى ذلك من غير احتياج إلى بيعة وصرح به ابن الصباغ وشرطه المزني والبندنجي

وأصلها (ولا يستعان عليهم بكافر) لأنه يحرم تسليطه على المسلم (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) كالخني إبقاء عليهم (ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم) بالذ أي عقدوا لهم أمانا ليقاتلوا معهم كما في الروضة وأصلها (لم ينفذ) بالمجعة (أمانهم علينا ونفذ عليهم في الأصح) والثاني المنع لأنه أمان على قتال المسلمين

فصل

وعلى الثاني قال البغوي لهم أن يكرروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقال الإمام ليس

لهم اغتيالهم بل يلفونهم المأمّن (ولو أعانهم أهل الذمة عاين بتحرير قتالنا) مختارين فيه (انتقض عهدهم أو مكرهين فلا ينتقض) (وكذا إن قالوا ظننا جوازهم) أي القتال اعانة (أو أنهم محقون) فلا ينتقض (على المذهب) وفي قول من طريق ينتقض لقصد ظنهم (ويقاتلون) أي من قلنا لا ينتقض عهدهم في المسائل الثلاث (كبغاة) لانضمامهم إليهم

(فصل : شرط الامام كونه مسلماً) ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكافئاً) ليلي أمر الناس (حواذ كرا) ليكمل ويهاب ويتفرغ ويحسن من مخالطة الرجال (قرشياً) لحديث الفسائي الأئمة من قرش عدلا يوثق به عالمنا (مجتهداً) ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يفوت الأمر عليه باستسكار المراجعة (شجاعاً) ليفزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة (ذا رأى وسمع وبصر ونطق) ليرجع اليه ويتأني له فصل الأمور وما اشترطه الماوردي من سلامته من نقص (١٧٣) يمنع من استيفاء الحركة وسرعة

التفوض داخل في الشجاعة كما دخل في الاجتهاد العلم والعدالة بناء على اعتبارها فيه (وتنقده الامامة بالبيعة) كما يبيع الصحابة أبا بكر رضى الله عنهم (والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) ولا يعتبر فيهم عدد والثاني يعتبر كونهم أربعين كالعدد في الجمعة والثالث يكفي أربعة أكثر نصب الشهادة والرابع ثلاثة لأنها جماعة لا يجوز مخالفتهم والخامس اثنان لأنهما أقل الجمع والسادس واحد لأن عمر بايع أبا بكر أولاً وافقه الصحابة رضى الله عنهم ويشترط في الواحد أن يكون مجتهداً (وشرطهم صفة الشهود) أى العدالة وفي الروضة وأصلها وأن يكون فيهم مجتهد لينظر في الشروط العترة هل هي حاصلة فيمن يولونه (و) تنقده أيضاً (باستخلاف

(فصل : في شروط الامام الأعظم وماءه) والامامة فرض كفاية كالتقضاء فيجوز فيها ما فيه من جواز القبول وعدده (قوله حرا) وأما حديث أطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الرقيق أو على الحث في بذل الطاعة أو نحو ذلك لأنها قضية شرطية (قوله ذكرنا) بقينا فالخشي كالمرأة وان بان ذكرنا (قوله قرشياً) فان فقد فسكننا فن بنى إسماعيل أوجرهمي فن بنى اسحق وقال ابن الرفعة لا يبعد التقدم بما في اثبت الاسم في الديوان (قوله مجتهداً) ويقدم المجتهد العدل على المجتهد الفاسق فان فقد المجتهد مطلقاً فعدل جاهل أولى من عالم فاسق ويقدم الأقل فسقاً عند عدم العدل (قوله البيضة) أى جماعة الاسلام (قوله وسمع) ولو بأذن واحد أو به قتل (قوله وبصر) ولو بعين واحدة أو هو أعشى (قوله ونطق) ولو مع تممة ولا يضر فقد الشم والذوق (قوله داخل في الشجاعة) فلا بد من اشتراطه ولا يحتاج الى التصريح به وهذا في الابتداء فلا يضر طرؤه ذلك كما لا يضر طرؤه فسق أو قطع يد أو رجل أو جنون قليل أو اغماه و يضر طرؤه قطع اليدين أو الرجلين (قوله بناء الخ) هو مرجوح من حيث ذلك الاعتبار ولا بد من وجودها هنا (قوله بالبيعة) والمعتبر عدم الرد لا القبول ويشترط الاشهاد في تولية الواحد لا الجمع (قوله يتيسر اجتماعهم) بلا كلفة والمراد حل الأمور وعقدها (قوله ولا يعتبر فيهم عدد) فيكفي واحد ولو غير مجتهد على المعتد (قوله ويشترط) أى على الوجه السادس المرجوح (قوله وفي الروضة الخ) مبنى على المرجوح من اشتراط العدد (قوله من عينه) وكل منهما أهل ولو أمله أو فرعه أو جماعة مرتبين (قوله أى جعله الخ) أى أن يعقد له في حياته ليكون خليفة بعده ويشترط عدم الرد قبل موته من عهد له ولو غاب المعهود له بعد الموت وتضرروا بغيته فلم ياقم نائب عنه مكانه ينزل بقدمه ويعتبر ترتيبه ولومات مقدم تولى من بعده وإن صار الأمر اليه تولية غيرهم (قوله فيرضون) ان ارادوا ولو في حياته (قوله بين ستة)

(فصل) لما كان البقي الخروج على الامام ناسب ذكره عقبه [قوله مكافئاً] لماولى المقتدر الخليفة كان سنة ثلاث عشرة ألف الصوفي كتاباً احتج فيه على ولاية الصغير بأن الله سبحانه وتعالى نبأ يحيى بن زكريا صلى الله عليه وسلم وهو صبي وأن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الصبيان في أمور قال الزركشى وأظنه خرقاً للاجماع وما تمسك به لاحجة فيه [قوله من مخالطة الرجال] ففي الصحيح لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولو ولى الخشي ثم بان ذكرنا لم يصح [قوله قرشياً] وأما قوله صلى الله عليه وسلم أسعفوا وأطيعوا ولو ولى عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الامامة العظمى [قوله مجتهداً] أى ولو فاسقاً عند تعذر المجتهد العدل أى فهو مقدم على العدل غير المجتهد خلافاً لقضية كلام القاضي الحسين [قوله وسمع وبصر ونطق] اقتضى هذا أنه يجوز أن يكون فاقد الشم والذوق وهو كذلك قال الروباني ولا يجوز أن يكون أعور بخلاف القاضي [قوله ويشترط في الواحد] أى الذى ذكره السادس [قوله وباستخلاف] أى يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضاً ووقته بعده وموت المستخلف على وجه الصحيح ما بين الاستخلاف والموت [قوله فيرضون] ظاهره الوجوب وليس كذلك بل ان تركوا فسكنوا لأعهد

الامام من عينه أى جعله خليفة بعده ويعبر عنه بعده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضى الله عنهما (فلو جعل الأمر شورى بين جمع فسكنوا بخلاف) الا أن المستخلف غير متعين (فيرضون أحدهم) كما جعل عمر رضى الله عنه الأمر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضى الله عنه (و) تنقده أيضاً (باستبلاء جامع الشروط) بعد موت الامام من غير عهد ولابيعة بأن يقر الناس بشوكتهم وجنوده ليقتظم شمل المسلمين

وهم عثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم ومن بقية الصحابة أجمعين (قوله وكذا فاسق وجاهل) وكذا غيرهما ماعدا الكافر .

(فتنیه) ليس لغير الامام خلعه ولو عن ولاء ولا أن يخلع نفسه ولا ينفذ خلعه وإن رضى ولا خلع نفسه الا بسبب يقتضيه في كل ذلك ولو حجز عن القيام بأمر الخلافة انخلع (قوله ولو ادعى دفع زكاة الى البغاة) أى مطاعهم ولو نبأته (قوله صدق يمينه) ندبا ان انهم والاصدق بلابمين (قوله المسلم) خرج الكافر فلا يصدق بلا خلاف (قوله ويصدق) أى بلابمين (قوله في حد) أو تعزير (قوله وذکر هذه الخ) جواب عن اعتراض على المصنف (قوله من ذكر الرافعى لها) أى فى الشرح .

(كتاب الردة)

أعذنا الله وسائر المسلمين منها بمنه وجزيل كرمه وهى لغة المرة من الرجوع وشرعا ما ذكره المصنف وكان حدها القتل لأنه الممكن في قطع آلتها لأنها اعتقاد يخشى دوامه وهى أخش أنواع الكبار بعد الشرك بالله تعالى أو هى منه وهى أخش منه وبليها القتل ظلما ثم الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكلمات الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والنسب والعرض والمال وآخر الردة عن القتل مع أنها أخش منه كما مر اعمومه وكثرة وحصوله عن أن يوجد الردة منه واعلم أنها تحبط ثواب الأعمال مطلقا وكذا العمل ان اتصل بالموت اجاعا فيها ولو افا لا تحبط بمعنى أنه لا تزمه طاعة نحو صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه بوجوب الأعادة لأنها عند تحبط العمل أيضا وقيد بعضهم العمل الذى تحبط الردة بما وقع حال التكليف لاما قبله فراجع (قوله هى قطع الاسلام) أى بعد وجوده حقيقة فخرج المنتقل لأنه يبلغ المأمّن والزندق والمناقى لعدم سبق الاسلام لها وله المرتد كذلك ولكن لم يحكم المرتد فيها سائى ويعتبر في القطع المذكور كونه عمدا بلا عنركا يأتى فيخرج من سبب لسانه اليه أو وقع منه عن اجتهاد أو ذكره حاكيا له وإن حرمت حكايته عند غير القاضي ولغير نحو تعليم (قوله بنية كفر) أشار الى أن لفظ نية غير متون لقصد اضافة ما بعده اليه ولفظ فعل متون وإن اعتبر فيه القيد لعدم صحة اضافة ما سبقه اليه (قوله فى القول) قيد به نظرا للظاهر فى كلام المصنف فالنية والفعل كذلك فلو عممه وأراد بالقول ما يعين النية والفعل لصح ذلك كقول العرب قال سيده مثلا لو كان أكثر فائدة وأدفع للاعتراض نعم قد يكون قصد الشارح بالتيد الفرار من ركافة نسبة النية التى تدخل فى القول على ذلك التقدير الى الاعتقاد الذى هو معنى النية إذ يرجع الى أنه سواء نوى النية فتأمل (قوله استهزاء الخ) فخرج من يريد تعجيد نفسه أو أطلق كقول من

(قوله وجاهل) قال الزركشى الواو بمعنى أو فان الخلاف جار فى أحدهما قال وسائر الشروط كذلك ونبه على أن إطلاق المنهاج يشمل المتقلب فى حياة الامام قال والأمر كذلك ان كان الاصل متغلبا والا فلا يتعقد للثانى [قوله صدق يمينه] أى استحبابا وقيل وجوبا فلو نكل أخذت منه على الثانى دون الأول [قوله المسلم] خرج به الكافر فلا يصدق فى دفعه جزما .

(كتاب الردة)

قال لأصحاب الردة انما تحبط الأعمال بالموت عليها القول تعالى فيمت وهو كافر فعليه لا يجب اعادة الحج الذى فعله قبل رده اذا أسلم بعد ذلك خلا فالأبى حنيفة لكن نص الشافعى على أن ثواب الأعمال يحبط بمجرد ردها وهى فائدة جليلة [قوله الردة] هى لغة الرجوع عن الشيء وشرعا ما قاله المصنف [قوله هى قطع الخ] رد عليه من تردد وبحاجب بأن المراد قطع الجزم به مم فيه دور لأن الردة أحد أنواع الكفر فليحمل الكفر فيه على الأصل وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما تبعا لآيه غين بلغ وصف الكفر وكذا من حكم بإسلامه نجا لاسلام أحد أبويه فلما بلغ وصف الكفر أى أعرب به عن نفسه [قوله وهذا مثل الخ] أى فقد ثبت عن

تخصه باستيلائهما الموجود فيه بنية الشروط (فى الأصح) لما ذكر وان كان عاميا بفعله والثانى ينظر الى عصيانه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح فيما لو عاد البلد من البغاة اليها (لوادعى) بعض أهله (دفع زكاة الى البغاة صدق يمينه) لأنه أمين فى أمور الدين (أوجزية فلا يصدق) (على الصحيح) لأن الذمى غير مؤتمن فيما يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا خراج) أى لا يصدق المسلم فى دفعه (فى الأصح) لأنه أجرة (ويصدق فى حد) أنه أقيم عليه (لا أن يثبت يمينه ولا أثره فى البدن والله أعلم) فلا يصدق فيه ويصدق فيما أثر بالبدن وفى غير الآثار ان ثبت بأقرار لأنه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء الحد عليه كالرجوع وذكر هذه المسائل هنا أنسب من ذكر الرافعى لها عند قوله فى البغاة ولو أقاموا حدا الى آخره لتعلق الحقوق فيها بالامام

(كتاب الردة)

(هى قطع الاسلام بنية كفر) أو قول كفر أو (فصل) مفكر (سواء) فى

سئل عن شيء لم يردده ولو جاءني جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما قبلته واعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ لا تنفيد فيكفر بلطناً أيضاً وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا (قوله فاندفع الخ) أي لأنه يرجع إلى أنه لا تتعين المزمة إلا مع وجود أم وعكسه (قوله فمن نفي الصانع) هو الله تعالى وليس هذا من أسمائه لأنها توقيفية على الأصح (قوله أو الرسل) لانه للجفص والنبي كالرسل (قوله أو كذب رسولا) خرج ما لو كذب عليه ومثل تكذيبه لو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سبه أوسب الملائكة أو صدق مدعى النبوة أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكر غير جاهل معذور البعث أو مكة أو السكعة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحسب أو الثواب أو العقاب والوجه فيمن قال علم الله أو فيما يعلم الله كذا وكان كاذبا عدم الكفر بمجرد ذلك لأن غايته أنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أو جوز ذلك فلا شك في كفره .

(فرع) من صلى خوفاً من العذاب وأنه لولا ذلك عصى بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتقد عدم الاستحقاق ككفر (قوله بالاجماع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد من كونه معلوماً بالضرورة فخرج انكار أن يلفظ الابن السدس مع نفي الصلب فلا يكفر به ولو من عالم به خلافاً لبعضهم (قوله كالزنا) والمكس والربا (قوله كالنكاح) والبيع (قوله أو نفي وجوب مجمع عليه) وكذا لو نفي مشروعية نفل راتب كالعيد (قوله كركعة) أو سجدة (قوله كصلاة سادة) أو زيادة ركعة في واحدة من الصلوات (قوله أو تردد فيه) أي الكفر أي هل يكفر أولاً وبعضهم جعله شاملاً للتردد في إيجاد فعل مكفر أيضاً كالتردد في القاء مصحف بقاذورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجع (قوله ككفر) أي حالا وهو فعل ماض جواب من نفي وكفره بذلك لأن فيه تكذيباً للرسل صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم التكفير بتكذيب الله تعالى بالأولى كأن ينفي محبة أبي بكر رضي الله عنه أو ينفي ربه عنه عائشة عماراً أهلاً لله منه وخرج بذلك من سبه أو غيره من الصحابة كعمر بن الخطاب والحسن والحسين أو نفي وجود أبي بكر أو غيره من الصحابة وإن لم يزم عليه نفي محبة أبي بكر لأن لازم المذهب ليس بمذهب فلا يكفر بشيء من ذلك على الأصح المتمد (قوله وهو أعم) أي القول المزمع الذي هو النية لغة أعم لشمولها الحال كالاستقبال وخصوص العزم بالثاني فحمل بعضهم النية على العزم غير مستقيم في كلامه رد للاعتراض على المصنف بأن ذكر النية مستدرك وقيل الضمير قائم على العزم كما صرح به ابن حجر كما لا وردي وغيره فهو أعم من النية وفيه نظر واضح لأنهم صرحوا في

النية فلا يعترض [قوله الصانع] هذا شاملاً إطلاقه الاشتقاق من صنع الله الذي أتقن كل شيء ولا فليس من أسمائه تعالى وهو خارج عن الأسماء الحسنى [قوله أو كذب رسولا] أو نفي رسالة رسول بخلاف من كذب عليه خلافاً للجويزي [قوله أو حمل الخ] لحديث معاوية بن قرة عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم بعث أباه إلى رجل عرس بأمرأة أيه فضرب عنقه وأعطى ماله وحمل هذا على أنه استعمل ذلك [قوله أو نفي وجوب مجمع عليه] لقوله صلى الله عليه وسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة واعلم أن الامام استشكل تكفير مخالفة الإجماع بأن من خرق الإجماع ورده أصلاً لا يكفره وحمل كلام الأصحاب على ما إذا صدقوا المجمعين ثم خالف وأجاب الزنجاني بأننا نكفره من حيث مخالفة الإجماع وقال ابن دقيق العيد الحق أن المسائل الاجماعية إن صحها توارث ككفر جاحداً لمخالفة التواتر لأنهم ألفوا الإجماع والافتراق لا الزكشي وغيره وهو الصواب وقضية هذا أن لا يقول على حكم الإجماع في هذا الشأن ويجاب بأن وجه اختصاصه بالذكر كونه الغالب على المجمع عليه التواتر وعلمه من الدين بالضرورة [قوله ولم يذكره في الروضة] الضمير فيه يرجع إلى القول من قوله حمل عليها [قوله وهو أعم] وجه الأعمية شموله من نوى أن يكون كافراً حالاً من غير قول ولا فعل جوارح

فاندفع قصوب ذكر
المزمة بعد سواء ومقابلتها
بأم (فن نفي الصانع أو
الرسل أو كذب رسولا أو
حمل محرماً بالاجماع كالزنا
وعكسه) أي حرم خلافاً
بالاجماع كالنكاح (أو نفي
وجوب مجمع عليه) كركعة
من الصلوات الخمس (أو
عكسه) أي اعتقد وجوب
ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سادة (أو عزم
على الكفر غداً أو تردد
فيه ككفر) ومسئلة العزم
حمل عليها قوله بنية كفر
المزيد على الرافعي ولم
يذكره في الروضة وهو أعم

(والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا بالدين أو وجوده له كالكاهن مصحف بقاذورة) بالجزم الذال (وسجود لصنم أو شمس) فكل من الثلاثة ناشئ عن استهزاء (١٧٦) بالدين أو وجوده له واقتصر في الروضة كأصلها على الاستهزاء ومثل

بها (ولا تصح رد نفسي و) لا (مجنون و) لا (مكره) أي لا اعتبار بما يصدر منهم مما هو ردة من غيرهم لا تنفاه تكليفهم (ولو ارتد فجئ لم يقتل في جنونه) لأنه قد يعقل ويعود إلى الإسلام (والمذهب صحة ردة السكران وإسلامه) عن رده وفي قول لا تصح ردة وقطع بعضهم بسحتها وفي قول لا يصح إسلامه وإن صحت ردة وقطع بعضهم بعدم صحة إسلامه (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي على وجه الإطلاق (وتقبل يجب التفصيل) لاختلاف الناس فيما يوجبها والأول قال لخطرها لا يقدم الشاهد بها إلا عن بصيرة (فعلى الأول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة) فيلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال كنت مكرها واقتضت قرينة كأمر كفار) له (صدق يمينه) وحلف لاحتمال كونه مختارا (والأى وان لم تقتضه قرينة فلا يصدق ويجرى عليه حكم المرتد (ولو لا) أي الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إكراهها صدق مطلقا) بقرينة أو دونها

غير موضع بأن العزم مغاير للنية الشرعية كقولهم النية قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخي عنه سمي عزما فان قالوا هذا العزم الشرعي وأما القوي فهو شامل فيقال لهم النية لغة شاملة فهي مساوية له وحملها على الشرعية دونه ودعوى الأهمية فيه تحكم فتأمل (قوله والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا) خرج بالعمد والسهو والغفلة ونحو النوم والاستهزاء ونحو إكراه أو خوف كسجود أمير لصنم بحضرة كافر والقائه نحو مصحف بقاذورة خوفا من وقوعه في يد كافر قاله شيخنا الرملي وفيه نظر إذا لم يظن إهانتة له وبالصرح ما كان منه قرينة تصرفه عنه كالإصاق على اللوح لأجل مسح مافيه من القرآن (قوله كالكاهن مصحف بقاذورة) بالفعل أو بالعزم والتردد فيه ومسه بها كالكاهن فيها وألحق بعضهم به وضع رجله عليه ونزوع فيه والمراد بالمصحف مافيه قرآن ومثله الحديث وكل علم شرعي أو ماعليه اسم معظم قال شيخنا الرملي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة وإلا فلا وشملت القاذورة الطاهرة كبصاق ومخاط ومني (قوله أو شمس) وكذا كل مخلوق ولو حيا والركوع كالسجود ومنه الانحناء عند ملاقة العظماء وقيد شيخنا الرملي بما إذا قصد بذلك تعظيم الراكع له أو الساجد له كتعظيم الله تعالى وإلا فلا (قوله واقتصر في الروضة) أي فهو كاف عن الجرد فذكره في كلام المصنف مستدرك (قوله أي لا اعتبار إلخ) أشار إلى أن وصف ما ذكر بالصحة وتسميته ردة مجاز فيهما (قوله فجئ) أفاد بالناء أن الجنون لم يتأخر عن الردة وإلا بأن طوب وامتنع قبل جنونه فيقتل فيه حتما (قوله لم يقتل) أي لا يجوز قتله ولا ضمان على قاتله وإن أم (قوله صحة ردة السكران) أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق والأفضل تأخير استتابته إلى إفاقته (قوله وإسلامه عن رده) ولا بد من عرض الإسلام عليه بعد الإفاقة فان وصف الكفر فترد (قوله وقطع بعضهم إلخ) والمبهر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة الموافق لطريق القطع في الردة والمخالف لطريق الإسلام فتأمله (قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي بلا تفصيل هو المعتمد (قوله أي على وجه إلخ) أي فمطلقا ليس من صيغة الشهادة كما يشترط بل المراد عدم تفصيل الشاهد في شهادته فيكفي كفر بالله أو ارتد عن الإيمان وكذا كفر أو ارتد خلافا للرافعي ولو طلبوا من حاكم عصمة دمه خوفا من رفعه لحاكم لا يقبل التوبة بعد الشهادة أباهم ويمنع على الشاهد أن يشهد عنه من لا يرى التوبة (قوله وقيل يجب التفصيل) ومضى عليه شيخ الإسلام وتبعه الخطيب (قوله فيلزمه إلخ) فان أتى قتل فلوقال بعد الشهادة كنت مكرها صدق يمينه فان لم يحلف عمل بالشهادة ولا ضمان على قاتله (قوله لفظ لفظ كفر) أو فعل فعل كفر وادعى إكراهها

[قوله والفعل إلخ] قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا [قوله ما تعمد] خرج غير العمد كالسهو [قوله صريحا] خرج الفعل المرتد كشدة الزائر لمن دخل دار الكفر مثلا فلا ينصرف إلى صريح الكفر إلا بقرينة [قوله بالدين] متعلق بقوله استهزاء [قوله أي لا اعتبار] يريد أن الردة معصية على كل حال فكيف توصف بالصحة نفيًا وإثباتًا ثم دليل الإكراه قوله تعالى لا آمن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقضية الإطلاق الكتاب عدم اعتبار ردة الصبي ولو له ناصحة إسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجبوا قضاء الصلاة على المرتد إذا عرض له الجنون فهلا اعتبروا لفظه بالكفر تغليظا عليه أيضا [قوله بها] أي لعدم التفصيل لا انكار كما توجهه العبارة [قوله وإلا فلا] بحث ابن الرفعة أن الشهادة إن كانت على إقراره بالكفر

فأنكر المرتد (ولو لا) أي الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إكراهها صدق مطلقا) بقرينة أو دونها والحزم أن يحدد كلمة الإسلام (ولو مات معروف بالإسلام عن ابنين مسلمين قتل أحدهما ارتدت فوات كافرا فان بين سبب كفره) كسجود لصنم (لم يرتد ونصيه فيه) ليت المال

صدق أى جينه مطلقا بقرينة أودونها وفارق الطلاق في عدم القرينة وبأنه حق آدمي وبحقن الدماء هنا
 (قوله وكذا ان أطلق) مرجوح (قوله والثالث الأظهر الخ) هو المعتمد (قوله أو غير كفر) كشراب
 خمر أو زنى أو أكل لحم خنزير فان تعذر استقصاله ولو باصراره على عدم التفصيل لم يحرم من الارث
 على جميع الأقوال كذا في شرح شيخنا (قوله واقتصر في المحرر على الأولين) أى فالصنف تابع له وهما غافلان
 عما ذكرناه في الروضة وفي الشرح الصغير (قوله ونجى) هو المعتمد وكذا كونها في الحال (قوله فان
 أصرا قتلا) ودفنا بمقابر الكفار ويتولى القتل الامام ولو بنائبه لا غير الا السيد رقيقه ويعز غيرهما
 وإن اعتد به ولو ذكر عند ارادة قتله شبهة ناظرناه بعد اسلامه لا قبله أو جوعا أطعم لأجل المناظرة (قوله وان
 أسلم) بأن أتى بالشهادتين مرتبتين متواليتين ولو بالجمية وإن أحسن العربية وقال شيخنا لا تشترط
 الموالة وفيه نظر ولا بد من اعترافه بالرسالة ان كان ينكرها أو البراءة مما يخالف دين الاسلام ولا بد من
 رجوعه عن اعتقاد ارتد بسببه ولا بد من تكرار لفظ أشهد قال شيخنا أو اتيانه بالواو بدلها كما في تشهد
 الصلاة وبه يجمع التناقض ولا بد من مراعاة هذه الصيغة فلا يبدل لفظ منها ولو بمصادفه فلا يكتفى
 لا بصحة بحق الا الله أو لارحم الله أو لا اله الا الله أو أعلم أن لا اله الا الله أو أعلم أن
 محمدا رسول الله أو أشهد أن أحمد مثلا رسول الله أو أن محمدا عبده أو أن محمدا رسول الرحمن
 أو نحو ذلك وأفرد المصنف ضمير أسلم الراجع الى الشئ اما باعتبار المذكور أو كل أو عموم لفظ المرتد لا تثنى تغليبها
 (فروع) لا يعز مرتد أول مرة (قوله وترك) نعم ان كانت ردة بقذف حد بعد اسلامه (قوله
 هذا المقول) هو بالميم وفي نسخة بدونها وليس صحيحا وعليه فيراد المذكور (قوله الذين يبطنون
 الخ) هذا ما قاله الشيخان هنا وفي صفة الأئمة وفي القرائن وقال في اللعان الزنديق من لا يتنحل
 ديننا قال الأسنوى وهو الصواب (قوله وأنه المراد منه) أى وأن الباطن هو المراد من القرآن
 (قوله وولد المرتد) أى من غير كافر أصلي والا فكافر أصلي لأنه أشرف أبوه (قوله ان انعقد)
 أى حلت به أمه (قوله وأحد أبويه) ولو أتى أو من جهة الأم أو كان ميتا فالمراد بالأبوين الأصلان
 ولو بواسطة حيث نسب اليه ولونسبة اغوية (قوله أو أبواه مرتدان) أى وليس في أصوله المنسوب
 اليهم مسلم والا فهو مسلم (قوله الأظهر مرتد) ظاهره وإن كان في أصوله كافر أصلي فانظره مع
 مامر آتيا والوجه حل هذا على مامر (قوله وتقل العراقيون الاتفاق على كفره) ان أراد بالكفر الردة
 أو الأعم فهو زائد على القول باسلامه وتقوية لما رجحه وان أراد به الكفر الأصلي فقط فهو مرجوح

فأنكر أنه يقبل ذلك منه كمنظيره من الشهادة على الاقرار بالزنا (قوله ونجى استنباه) لأنه كان
 معصوما بالاسلام والثاني أن سبب ذلك عروض شبهة (قوله والمرتدة) كأنه يشير الى قول أبى حنيفة
 بعدم قتلها وإنما تجبس وتضرب (قوله وفي قول يستحب) أى لحديث من بدل دينه فاقتلوه
 ولم يذكر توبة (قوله في الحال) لظاهر قوله في الحديث من بدل دينه فاقتلوه ولأنه حد فلم يؤجل
 (قوله وفي قول ثلاثة) لأنه ورد عن عمر رضى الله عنه وعن الصحابة أجمعين (قوله وقيل لا يقبل اسلام
 الباطنية) كأن وجه دخول هذا في الخفي من حيث إنه خفي في ذاته وإن أظهره صاحبه (قوله
 أو بعدها) لوشك في القليلة والبعيدة كان الحكم كذلك لأن المحدث يقدر بأقرب زمن كذا بحثه
 الزركشى وبحث أيضا استثناء أولاد المبتدعة اذا كفرنا آباؤهم فلا يسرى لأولادهم (قوله وفي قول كافر
 أصلي) أى لأنه لم يثبت له حكم الاسلام (قوله على كفره) هو صادق بما رجحه بالكفر الأصلي ومحل ذلك كله

وانما ذكره مبالغة في الاعتراض على الرافعي في حكمه بالاسلام (قوله أبو الطيب) هو امام العراقيين فصح نسبة القتل اليهم (فتيه) لا يخفى أن هذا الخلاف بالنسبة لأحكام الدنيا أما الآخرة فمن مات من أولاد المرتدين أو الكفار الأصليين قبل بلوغه فهو في الجنة على الراجح خدام لأهلها (قوله عن ماله) أي المال المعرض للزوال الموجود قبل الردة لا نحو أموالهم ومكاتبهم ولا مملكتهم حال الردة بنحو اصطباذ لأن فيه وجهين هل يملكه أو باق على إباحته (فرع) لا بد من ضرب الحجر على المرتد من جهة الحاكم لأجل أهل النية ولا يصير محجورا عليه بنفس الردة (قوله يقضى الخ) ولو في حال حياته فيقضيه الحاكم وإن قلنا ببقائه على ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها للوارث قضاء دين الميت منها فلا اشكال على القول الأول والأظهر (قوله قبلها) ولو بغير اتلاف (قوله) ويلزمه غرم اتلافه فيها) أي الردة نفسها ومالا وتقييد الشارح له بالمال نظرا للظاهر لا يمنع ذلك (قوله ونفقة زوجته الخ) أي نفقة المومنين (قوله وقريب) وإن تعدد وتجدد وكذا أم ولد ورقيق (قوله وحكاية الخلاف الخ) أي فإن قلنا ببقاء ملكه لزمه ما ذكر قطعها (قوله وتدبير) وإلاد (قوله الأقوال) كلها استقدمة عند امرأة ثقة أو نحو محرم (قوله إلى القاضي) لانه لنساق قبضه ويعتق إذا أدى ولو أدى زكاة ماله حال رده اعتدبه وإن أسلم ونيته للتمييز

(كتاب الزنا)

أخوه عن القتل والردة لأنه دونهما وهو من أكبر الكبائر ومن السبع الموبقات ومن الكبائر الخمس كما مر وانما لم تقطع آله كالسرقة حفظا لبقاء الفسل مع أمن تهاديه لظهوره فلا ينافي ما مر في قتل المرتد

إذا لم يكن له أحد من أصوله مسلم [قوله عبارة الروضة] وجه سياقها أن الذي نقل الاتفاق القاضي أبو الطيب والمنسوبة للعراقيين القطع بذلك [قوله أظهر الخ] وجه ذلك القياس على بعض أمراته بعد الدخول ووجه الثاني أن العصمة تزول بالردة فكذا المال ووجه الثالث أن الكفر لا ينافي الملك وأعلم أن الثاني رجحه كثير من الأصحاب ونسب للصف قال صاحب البحر لأن حرمة النفس أعظم من حرمة المال وقد زالت لكفره فكذا حرمة مثله بالأولى ثم إن الأصحاب جعلوا معنى الزوال مما لا لا تنسخ النكاح قبل الدخول بالردة إلا ما ورد فيقول عن ابن سريج أن معناه زوال التصرف لأنه زال في نفسه والام بعد قال ابن أبي الدم وهو حسن جدا لكنه غريب ثم الظاهر جريان هذه الأقوال فيما اكتسبه بعد الردة باصطياد ونحوه وحيد فعلى قول الزوال هل ينتقل صيده لأهل نية أم يقول الصيد باق على إباحته لعدم أهليته للملك ذهب المتولي إلى الثاني ويحتمل ترجيح الأول كما في العبد يكتب لسيده لكن يابح فاق من حيث أن المرتد لا يقصد بالسكسب أهل النية بخلاف العبد [قوله والأول الخ] كأن وجه التعبير بالأول أنها محكمة في كلام الأصحاب على وجه جعل هذا أولا وما في المتن ثالثا فإبراج من كلام الأصحاب [قوله وعلى الأقوال] أما على قول الوقف والبقاء فظاهر وأما على قول الزوال فلا نغاية ذلك أن يكون المرتد كملت قضى ديونه من تركته وأذا مات وهناك دين هل نقول انتقل السكسب لأهل النية والدين متعلق به أم المشتق ماعدا قدر الدين القياس الأول [قوله والأصح الخ] قال الزركشي ظاهره أن الخلاف جار على الأقوال ولم يذكر الأصحاب الأعلى قول الزوال [قوله وإذا وقف الخ] أي أما لو أزلناه فواضح وإن أبقيناه منه اتصرفه نظرا لأهل النية فيضرب عليه الحاكم الحجر ولكن ينفذ تصرفه إلى أن يحجر عليه [قوله في الجديد] هما القول في وقف العتود [قوله وإن قلنا ببقائه] ولا يكتفى على هذا القول بالجعل بل لا بد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله .

(كتاب الزنا)

كأن قطع جميع العراقيين وقيل القاضي أبو الطيب في كتابه المجد أنه لا خلاف فيه في المذهب (وفي زوال ملكه عن ماله بها) أي الردة (أقوال أظهرها أن ملك مرتدا بان زواله بها وإن أسلم بان أنه لم يزل) والأولى زواله بها والثاني عدم زواله بها (وعلى الأقوال يقضى منه دين لزمه قتلها وينفق عليه منه) مدة الاستنابة (والأصح

يلزمه غرم اتلافه) مال غيره (فيها ونفقة زوجات وقف نكاحهن وقريب) والثاني لا يلزمه ذلك بناء على قول يزوال ملكه كما في الروضة وأصلها حكاية الخلاف على هذا القول (وإذا وقفنا ملكه فتصرفه إن احتمل الوقف كعتق وتدبير وصية موقوف إن أسلم نفذ) بالمهجمة (والا فلا يبيعه وهبته ورهنه وكتبته باطلة) في الجديد (وفي تقديم موقوفة) إن أسلم حكم بصحتها والأفلا (وعلى الأقوال يجعل ماله مع عائل وأمه عند امرأة ثقة) لتعلق حق المسلمين به وإن قلنا ببقاء ملكه (ويؤجر ماله) كمتارته ورفيقه (ويؤدى مكاتبه النجوم إلى القاضي) حفظا لها

(كتاب الزنا)

(ايلاج الذكرو فرج عزم لعينه خال عن الشبهة مشتهى) يعنى هو مسمى الزنا (بوجوب الحد) أى وهو الرجم القاتل فى المحسن والجلد والتغريب فى غيره كاسباقي والمعتبر ايلاج قدر الحشفة والمراد بالفرج القبل (ودبر ذكروا تى) أجنبية (كقبل) فيوجب الايلاج فيه وهو اللواط الحد (على المذهب) كالزنا فيرجم المحسن ويجلد ويغرب غيره وفى قول يقتل فاعله بالسيف محسنا كان أو غير محسن وفى طريق أن الايلاج فى دبر المرأة زنا (ولا حد بمخاضة) بالمجام الذال ونحوهما من مقدمات الوطه (ووطه زوجه) بهاء الضمير المتصلة بالجم وبالتاء الفوقانية المنوثة (وأمتة فى حيض وصوم واحرام) لأن التحريم لعارض (وكذا أمتة المزوجة والمعتدة) قطعاً وقيل فى الأظهر (وكذا مملوكته المحرم برضاع) أو نسب كأخته منهما وبنته وأمه من الرضاع أو مصاهرة كوطوءه أبيه أو ابنه (ومكره فى الأظهر) لشبهة الملك والاكرام والثانى ينظر إلى المحرمية التى لا يسقبح الوطه معها

(قوله بالقصر) أى على الأصح وهى لغة حجازية وبالدلالة تسمية وهواة مطلق الايلاج فى مطلق الفرج أوفى قبل الآدمى خاصة وكلام الشارح ظاهر فى هذا ولذلك يقال فى الدبر لواط وفى البهيمة اتيان وشرعاً ما ذكره قاله ابن حجر وكلام الشارح يوافقه بقوله وهو أى شرعاً ما ذكره الخ وفيه تأمل (قوله الذكرو) من الآدمى الأصل المتصل فى فرج مطلقاً أو من آدمى قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الايلاج منه فى غيره ومن غيره فيه كأن أوج ذكر نفسه فى دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البلقينى وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كفطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيهما مع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا الزبائدى وهو صريح ما فى شرح شيخنا الراملى (قوله مشتهى) أى جنسه ليدخل الصغيرة (قوله يعنى الخ) هو كالصرح فى فساد كلام المصنف وليس كذلك فإن اسمه معلوم من كونه المبوب له ويصرح به ما مر بقوله وهو ما ذكر مع أن وجوب الحد معلق به فكان حقه أن يعله به وقد يقال أشار بذلك الى استخراج اللواط الشامل له كلام المصنف من حيث التسمية لغة بدليل تقييده الفرج بالقبل المتفق عليه لأن فى الدبر طريقين فتأمل (قوله قدر الحشفة) الصواب اسقاط لفظ قدر لأن العبارة بها مع وجودها وإن خرجت عن حد الاعتدال وكذا يعتبر قدرها من مقطوعها ويعتبر قدرها معتدلة من أقران فاقدها خلقة فافهم (قوله والمراد الخ) خصه للتشبيه المذكور بعده ولأجل التسمية السابقة والافهم من جهة الحد المذكور من حيث الحكم (قوله أجنبية) أى غير حليلته أماهى فدبرها لا يوجب الحد مطلقاً ولكنه يحرم طلقاً ويغزى به فى غير المرة الأولى وليس كبيرة فى تلك المرة ونقل بعضهم جوازها عن بعض الصحابة كعلى رضى الله عنه ونوزع فى ذلك النقل وتبرأ شيخنا من تلك النسبة وشمل الذكر عبده فيحد بوطئه فى دبره (قوله كالزنا) ظاهره أنه لا يسمى زناً ويدل له ما ذكره بعد وهذا من حيث اللغة فهو زنا شرعاً ولذلك يبحث فيه من حلف لا يزنى (قوله فيرجم المحسن) أى الفاعل وأما المفعول فيجلد مطلقاً وفى كلام الشارح تصريح بأن ذكر الخلاف والتعير بالمذهب فى كلام المصنف غير مستقيم لأن وجوب الحد الذى هو المقصود لا خلاف فيه وأن كونه لا يسمى زناً لغة لا خلاف فيه أيضاً الا فى دبر الأتني فتأمل (قوله وبالتاء الفوقانية) أى بدلا من الهاء لامعها وكان حقه ذكر البدلية المذكورة أو التعبير بأو فتأمل رسوا فى الوطه المذكور فى القبل أو الدبر

(ففيه) أحكام الجن تبنى على حل منا كحتم وعدة ما قبل رجوع من محله (قوله وقيل فى الأظهر) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف الذى هو طرق وليس فى الفصل بكذا إشارة اليه بدليل ما بعده (قوله مملوكته المحرم) وكذا المشتركة ولو فى دبر هما بخلاف أمة بيت المال فيحد لضعف الشبهة فيها ومن ظاهراً مشتركة فبانت أجنبية فيحد بها لأن حقه المنع (قوله لشبهة الملك) راجع لأمتة المزوجة والمعتدة والمملوك المحرم والخلاف فى المحرم فقط بدليل المقابل ولورجع المسئلة للزوجة أيضاً ويراد بالملك ما يملك الرقبة والارتفاع لم يكن بعيداً ولا يتأفاه تعطيل الزوجة السابق وهذه من شبهة المحل وخروجها شبهة الظن كأن ظاهراً حليلته فلا تسقط الحد كما علم (قوله والاكرام) أى ولشبهة الاكرام فى المكره وهذا من شبهة الفاعل ويلزمه المهر ولا يثبت النسب وفى كون

[قوله خال عن الشبهة] قيد مستدرك لأن محرم يغنى عنه اذ وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا تحريم [قوله أو غير محسن] لحديث من وجدته يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه [قوله وفى طريق الخ] أى فيثبت له حكم الزنا بخلاف ثم من هنا تعلم أن مسألة دبر الذكرو ليس فيها طرق [قوله ووطه زوجه] شبهة محمل [قوله ومكره] شبهة فاعل [قوله ويقول الانتشار] منه تعلم أن محل الخلاف عند الانتشار وقضيته أيضاً عدم الخلاف فى المرة وفيه نظر (فائدة) الزنا لا يعمل بالاكرام قال الرافعى سواء الرجل والمرأة وبحث الزكركشى نفى الإثم

بمحال ويقول الانتشار الذى يحصل به الوطه لا يكون الا عن شهوة واختيار

(وكذا كل جهة أباح بها عالم كنسكاح بلاشهود) كذهب الامام مالك (أو بلا ولي) كذهب الامام أبي حنيفة لاحد بالوطء فيه (على الصحيح) وان اعتقد تحريمه لشبهة (١٨٠) الخلاف والثاني يحد معتقد تحريمه في النكاح بلاولي (ولا) حد (بوطء مينة

في الأصح) لأنه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الزجر عنه والثاني يحد به كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) لما تقدم لكن يعزى فيهما ومقابلة قيس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محصنا كان أو غير محصن وتذبح المأكولة وتؤكل وان كانت لصبر الفاعل وجب عليه الفأوت بين قيمتها حية ومذبوحة ولا تقتل غير المأكولة (و) يحد في مستأجرة (للزنا ومبيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كان تزوجها) وليس ما ذكر شبهة دافعة للحد (وشرطه) أي الحد في الرجل والمرأة (التكليف الا السكران وعلم تحريمه) فلا يحد السبي والمجنون ومن جهل تحريم الزنا قربا عهده بالاسلام وزاد على غير استئشاء السكران أي فانه يحد وهو غير مكاف لا تتقاء فهمه وحده من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم في طلاقه (وحد المحسن) رجلا كان أو امرأة (الرجم) لأمره

المكره بكسر الراء طر يقان في ضمان المهر وجهان (قوله لشبهة الخلاف) وهذه من شبهة الطريق ويؤخذ منها عدم الحد في النكاح الموقت لقول ابن عباس بجوازه وفي النكاح بلاولي ولاشهود معا لقول داود الظاهري به (قوله لاحد بالوطء فيه) أي في النكاح بلاولي بدليل المقابلة ففي كلامه إشارة الى الاعتراض على المصنف في تمام الخلاف لغيره وهذا من أسرار الشارح فتأمل وافهم (قوله ولا بوطء بهيمة) فاعلة كانت أو منفعلة (قوله لكن يعزى) أي الآدمي (قوله فيهما) أي الميتة والبهيمة (قوله وتذبح الخ) بناء على القول بقتل الفاعل (قوله ومبيحة) والقول بجله عن عطاء كذب عليه (قوله وليس ما ذكر) من الاجارة والاباحة والعقد في المحرم شبهة والراهن في محرمه المملوكة كما علم مما مر فذكر الغاية في كلام المصنف هو محل التوهم بعدم إيجاب الحد وبجواب الحد بوطء مطلقته ثلاثا وما لعته وزوجه غيره ومعتدة وخاتمة وأخت وزوجة ومرة وثنية قال البغوي وكذا عجوسية والمعتمد خلافه لما قيل بصحة العقد عليها (نفيه) لو آدمي سقطا للحد كجهل تحريم أو نسب مدق أن أمكن والا فلا (قوله وشرطه التكليف) يبلغ وعقل مع التزام الأحكام فيحدد ذمي ومرة لا حرة ونحو معاها (قوله فلا يحد السبي) وان بلغ في أثناء الوطء واستدامه للشبهة في الابتداء بخلاف ما لوطن أنه سبي فبان بالغافي يحد (نفيه) حكم الخنثى هنا مر في الفصل (قوله وحد المحسن) أي وقت وطء الزنا وان تغير بعده فيرجم حرا استرق لا عكسه ويرجم ذمي أسلم فلا يسقط حده بإسلامه وان ثبت باقراره على العتد والمبرة في صفة الحد بوقت الأداء فيحدد تخفيفا من السبيات وسدين تخفف بالشكال (قائدة) الاحصان لغة المنع وشرعا يطلق على نحو سبعة ما كان الاسلام والبلوغ والعقل وبكل منها فسر آية فاذا أحسن والحرية وبها فسر آية والمحصنات من النساء والعفة عن الزنا وبها فسر آية والذين يرمون المحصنات والاصابة في نكاح صحيح وبها فسر آية محصنين غير مسافحين وهذه المرادة هنا (قوله الرجم) واستغنى به عن قطع آية له خوفا من جلة بدنه المالك كما دخل فيه الجلد لسبقه كأن زنى بكرا ثم محصنا فيرجم فقط ولا يجلد ولا يقرب على قاعدة ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا بوجوب أدونهما بعمومه كافي الحد لا الأصغر مع الأكبر كذا قالوا هنا وفيه تأمل (قوله وهو) أي المحسن هنا مكاف يبلغ وعقل كافر وحرية كاملة ووطء في نكاح صحيح كما يأتي (قوله حرا) أي كامل الحرية (قوله ولو هو ذمي) هو قيد لوجوب الحد والافاخر في محسن كما قاله شيخنا الرمي لوجود ما يأتي فيه فلزنى بعد اسلامه رجم (قوله حال حرته) ولو

عن المرأة ونسبه للقضاء (قوله وكذا كل الخ) شبهة طريق (قوله أباح بها) أي الوطء ثم استثنى ما لو حكم القاضي بالصحة أو الفساد فلا يكون من هذا (قوله والثاني) الى قوله بلاولي فيفيدك أن على كلام المصنف مؤاخذاة في حكاية الخلاف في النكاح بلاشهود (قوله ويحد في مستأجرة) قل عن أبي حنيفة رحمه الله أن ذلك شبهة قال الزركشي لأننا لو كان شبهة ثبت النسب وهو لا يثبت باتفاق أو يقول يرد عليه ما سلف من أن الاكراه شبهة ولا يثبت الذنب على ما يحته ونقله عن صاحب التمهة ثم نبه على أن الجرجاني استثنى ما لو اعتقد الاباحة وأن قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله وان كان تزوجها) خلافا للحنفية حيث جعلوا العقد شبهة (قوله ومن جهل تحريم الخ) والظاهر أنه يحلف (قوله مسلم وغيره) قال ابن المنذر يجلد ويرجم أي حديث ورد بذلك (قوله وهو مكاف) هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالا حصان (قوله غيب حشفته) ظاهره ولو مكرها وليس بعيد ومثله التحليل فيما يظهر كذا حاوله الزركشي (قوله والثاني) عبارة غير

لأن صلى الله عليه وسلم به في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكاف حرا ولو) هو (ذمي غيب حشفته) قبل في نكاح صحيح لا فاسد) فانه فيه غير محسن (في الأظهر) نظرا الى الفساد والثاني ينظر الى النكاح (والأصح افتراء التخييل حال حرته

وتسليفه) والثاني يكتفى به
 في غير الحالين (و) الأصح
 أن السكامل الزاني بناقص)
 من رجل أو امرأة (محسن)
 نظر إلى حاله والثاني يشترط
 كمال الآخر (و) حد (البكر)
 من المكلف (الحرة) رجلا
 كان أو امرأة (مائة جلدة
 وتغريب عام) لأحد
 مسلم وغيره بذلك المريد
 فيها التغريب على الآية (إلى
 مسافة القصر فما فوقها)
 إذا رآه الامام (وإذا عين
 الامام جهة فليس له طلب
 غيرها في الأصح) والثاني له
 ذلك فيجب اليه (يفترق
 غريب من بلد الزنا إلى
 غير بلده) هو (فان عاد إلى
 بلده منع) منه (في الأصح)
 والثاني لا يترصده (ولا
 تغرب امرأة وحدها في
 الأصح بل مع زوج أو محرم
 ولو بأجرة) له عليها (فان
 امتنع بأجرة لم يجبر في
 الأصح) والثاني يجبر لاقامة
 الواجب وهذا وجه تغريبها
 وحدها (و) حد (العبد
 خسون ويغرب نصف
 ستة) على النصف من الحر
 (وفي قول سنو) (في قول
 لا يغرب) والمراد به الجنس
 الصادق بالذكور والأثني ومنه
 المدبر والمكاتب وأم الولد
 والمبعض (وبئس) الزنا
 (بيينة أو اقرا مرة ولو أقر
 ثم رجع سقط) الحد

حريا لأن أنسكتهم محكوم بصحتها (قوله وتسليفه) أي يشترط في التغيب الذي لا يصير به محصنان
 يوجد في حال حريته وتسليفه وان وقع عقد النكاح قبلهما (قوله بناقص) هو متعلق بكامل كما
 يصرح به كلام الشارح بالزاني كما ينوهم فسقط ما لبعضهم ١٠ لا يقول عليه (قوله مائة جلدة وتغريب
 عام) بأمر الامام. فلو فعلهما بنفسه أو فعلهما غيره به وليس نائبا عن الامام لم يعتد بهما ويصدق في مضي
 العام وينب تغليفه ان اتهم لأنه حق الله تعالى وابتداء العام من ابتداء سفره فيكفي ولو ذهابا وإيابا ولا يحتاج
 في عودته إلى اذن الامام ويكتفي حد واحد لمن زنى مرارا قبله (قوله إلى مسافة قصر) بشرط أمن الطريق
 والمقصود عدم طاعون حرمة دخول بلده وعدم اجارة على عينه لعمل يتعذر مع التغريب فيؤخر التغريب
 إلى زوال ما ذكر وله استصحاب أهلية يشترى بها أو زوجة فقط ومال للنفقة لا غيرها كأهل ومال يزيد على
 النفقة نعم لو خرج أهله معه لم ينعوا بل له استصحاب من يخاف عليهم بعده ويقيد إن خيف هو به أو عوده
 ويحبس إن خيف افساده للنساء أو الضلعان قال شيخنا الرلي وكذا كل من خيف منه هذا الأمر ولو غير
 زان قال وهي مسألة نفيسة (قوله جهة) خرج البلد فله الانتقال إلى أخرى بقر بها أو بعده من مثله (قوله إلى
 غير بلد) وجوبا (قوله فان عاد) أي إلى دون مسافة القصر مطلقا أو إلى بلده أي ببلدونه الأصلية أو إلى
 بلد غريب منه (قوله منع منه) أي منعه الامام وأعادته إلى ما كان فيه أو إلى مثله واستأنف المدة ومن لا وطن
 له يترك حتى يتوطن وان لزم فوات الحد لأنه بعيد ويفترق مسافر ولو لحج إلى غير مقصده وان فاتته الحج ولو
 زنى فيما غرب اليه نقل إلى غيره في غير جهة وطنه ولا تستأنف المدة عليه (قوله ولا تغرب امرأة) وخشى
 وأمر دجيل (قوله بل مع زوج أو محرم) أو بمسوح أو امرأة ثقة والمراد محبة من ذكر لها ذهابا وإيابا
 لا إقامة قاله شيخنا ونوزع فيه (قوله بأجرة عليها) ان قدرت عليها والافعل بيت المال والافعل المسلمين
 (قوله لم يجبر) ولا أم عليه وعلى هذا يتأخر التغريب إلى وجوده (قوله والمراد به) أي بالعبد الجنس ولو قال
 والمراد به الرقيق والمملوك أو من فيه رق أو ما يشمل الأمة لكان وانحاز في الصدق الذي ذكره تأمل
 ظاهر (قوله الصادق بالذكور والأثني) وبالمسلم والكافرو يأتي فيمن يصحب الأمرد أو الأثني ما مر في الحرة
 والحر الأمرد ولا نظر لضرر السيد بغيبته أو بقتله كافي قتله بالردة وقدر أن للسيد أن يحد عبده ولو كافرا
 لسكافر (قوله أو اقرار) أي حقيق فخرج ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه مازى في فرد عليه العيين وحلف
 فلا يثبت الزنا ولا الحد على واحد منهما ولا بد في الاقرار والبينة من التفصيل ولومن علم بذكر المزني بها وكيفية
 الادخال وزمانه ومكانه وكونه على وجه الزمانه بها (قوله سقط الحد) أي جيعه أو ما بقي منه ان رجع في أثناءه
 وان شهد حاله بكتبه وبالرجوع مندوب بل والسرا على نفسه ابتداء مطلقا ويندب للشاهد عدم الشهادة قوما

لأن الفاسد كالصحيح في العدة والنسب [قوله بناقص] متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبير
 فائدة بل يستغنى عنه وأما تلفقه بالزاني كما هو ظاهر العبارة فقد أفسده الزكشي من وجوه فابراجع وقد قال
 بعضهم الصواب الثاني بناقص [قوله من المكلف] من تبعية [قوله جلدة] قال الروياني وغيره سمي
 الجلد جلد لوصوله إلى الجلد [قوله لأحد من المسلم الخ] أي وإيس فيه نسخ للآية خلافا للحنفية
 ثم في عطفه الترتيب بالواد إشارة إلى عدم الترتيب ونقطة التغريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه لا يكتفى
 به وهو كذلك [قوله فما فوقها] أي لأن المقصود الابعاد [قوله لم يجبر] والظاهر أنه لا تملك ثم محل
 الخلاف اذا تعين [قوله والعبد خمسون] لقوله تعالى فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد
 الجلد لأن الرجم لا يبعث [قوله وفي قول سنو] أي كما أن مدة العنة والايلاء لم يفرقوا فيها بين الحر
 والعبد ووجه الثالث في التغريب من تغريب حق السيد ثم الظاهر أن الأمة بعينها محرم كالحرمة .

عين شاهد) من الأربعة

عين شاهد) من الأربعة
(زانية لزناه والباقون
غيرها لم يثبت) لعدم تمام
العدد في زانية (ويستوفيه)
أى الحد (الامام أو نائبه)
فيه (من حر ومبعض)
لجزؤه الحر (ويستحب
حضور الامام وشهوده)
أى الزنا استيفاءه وحضور
الامام شامل للاقرار (ويحد
الرفيق سبده) رجلا كان
أو امرأة (أو الامام) وقيل
في المرأة تعيين الامام (فان
تتنازعا) فيمن يحمله
(قال أصحاب الامام) لعموم
الولايته ورى أبو داود
والنسائي حديث أقيموا
الحسدود على ماملكت
بيمانكم (و) الأصح (أن
السيد يقره) لأن التفرغ
بعض الحد والثاني يحط
رتبة السيد عن ذلك (و)
الأصح (أن المكاتب) في
حده (حكر) لخروجه عن
قبضة السيد والثاني لا لأنه
عبد مابق عليه درهم
(و) الأصح (أن الفاسق
والكافر والمكاتب يحدون
بهيدهم) والثاني لا نظرا
إلى أن في الحد ولاية ولدا
من أهلها (و) الأصح (أن
السيد يميز) عبده في

حقوق الله تعالى كما يؤدبه في حق نفسه (ويسمى الهيئة بالعقوبة)
 أى موجبا والثاني قال الوزير غير مضبوط فيفتقر الى اجتهاد وسماع
 الهيئة من منصب القاضى ويعمل باقراره جزمًا وبمشاهدته
 له وقيل لابناء على عدم القضاء بالعلم في الحدود وقيم السيد معها .

قتل الردة قبل القطع والقتل قصاصا (والرجم) حتى يموت (بمدر وحجارة معتدلة) لا بحصيات خفيفة ولا بصخرة مذففة (ولا بحجر للرجل) إذا ثبت زناه بالبينة أو بالاقرار (والأصح استحبابه للمرأة ان (١٨٣) ثبت زناها (بينة) فان ثبت

بأقرار فلا يستحب لميكنها الحرب ان رجعت والثاني يستحب مطاوعة الى صدرها والثالث لا يستحب بل هو الى خيرة الامام (ولا يؤخر لمرض وسحر وبرد مفرطين) لأن النفس مستوفاة فيه (وقبل يؤخر ان ثبت بأقرار) لأنه لو لم يؤخر ربما رجع في أثناء الرمي فيعين ما وجد منه على قتله (و يؤخر الجلد للمرض) المرجو البرء منه (فان لم يرج برؤه) منه (جلد لا بسوط بل بمشكال) بكسر العين وبالثلاثة (عليه مائة غصن فان كان) عليه (خسون) غصنا (ضرب به مرتين وتمسه الأغصان أو ينكس بعضهما على بعض ليناله بعض الألم) فان اتقى المس والانكسار لم يسقط الحد (فان برأ) بفتح اراه بعد الضرب بالمشكال (جزاه) الضرب به (ولا جلد في حر أو برد مفرطين) بل يؤخر الى اعتدال الوقت (واذا جلد الامام في مرض أو حر أو برد) فهلك الجسد (فلا ضمان على النص فيقتضى أن التأخير مستحب) ومقابل النص قول مخرج

(قوله قبل والقطع والقتل قصاصا) المعتمد أن للسيد جميع ذلك كما تقدم

(تنبية) يشترط في الحد بالجلد نيته وان أخطأ فيه كأن جلده عن زنا فبان عن شرب وفي الاكتفاء في الخطأ نظر يعلم من قاعدة ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه فتأمل ولا يكفي الاطلاق ولأنه غير الحد كصدارة ولا يشترط للقتل نية ولا يضر نية غيره فلو قتله بقصد الظم فبان أنه قاتل أبيه اعتمد به (قوله والرجم) سمي بذلك لكونه بالرمي بالأحجار ولو قتل بسيف اعتمد به وان قلت الواجب (قوله بمدر) أي طين مسنحجر (قوله وحجارة معتدلة) قال الماوردي فالتحتمل أن تكون ملء الكف (قوله ولا يحفر للرجل) أي لا يندب فالامام مخبر فيه ولا يربط ولا يقيد (قوله والأصح استحبابه) أي الحفر للمرأة قال بعضهم ومثلها الأمر الجليل (قوله بينة) أولعان (قوله فلا يستحب) والحفر في قصة الغامدية مع أنها مفرة بيان للجواز

(تنبية) يجب في كل من الرجل والمرأة ستر عورة وأمر بسلامة دخل وقتها وتوقيض وجهه ويندب فيها ستر بقية البدن وعرض توبة أو اجابة لشرب لا أكل ولسادة ركعتين ولا يبعد الضارب عنهما ولا يدنو منهما (قوله ولا يؤخر) أي الرجم أي لا يجب تأخيره لمرض أو حر أو برد مفرطين نعم يندب التأخير لمرض يرجى برؤه ويجب الحبل ولو من زنا وفطم وغيره كما تقدم في القصاص وكذا سائر حدود الله تعالى (قوله ويؤخر الجلد) وجوبا للمريض وغيره كما يأتي ولا يجبس وان ثبت الزنا بالبينة وخيف هربه (قوله بكسر العين) أي على الأشهر وهو اسم للمرجون وعليه التمايز التي بها يحصل استيفاء الحد المذكور (قوله فان اتقى الخ) ولو احتمالا بأن شك في ذلك وفارق الأيمان باعتبار الزجر هنا (قوله برأ بفتح الراء) أي على الأفصح ويجوز الكسر (قوله بعد الضرب) أي بعد جميعه فان برأ بعد بعضه اعتمد بما مضى وجلد الباقي كالأصحاء (قوله واحد) أي جائز لأن الأصح وجوب التأخير كما يأتي وسكت المصنف عنه لأجل الخلاف الآتي (قوله يؤخر الى اعتدال الوقت) ولو ليلا وهذا ان أمكن ولا فلا يؤخر ولا ينقل الى بلد معتدل ولا يجبس لو أخر كاسر (قوله فيقتضى الخ) هو مرجوح كما يأتي (قوله ومقابل النص قول مخرج) أي من التعزير وسيأتي الفرق بينهما فهو هنا

الضمير فيه يرجع الى قوله في الحدود [قوله والرجم الخ] قال الأصحاب جميع بدنه محل للرجم والاختيار أنه يتوقى الوجه [قوله ولا يحفر للرجل] ظاهر كلامه امتناع الحفر لكن مال في شرح مسلم الى التخيير [قوله فان ثبت بالاقرار الخ] يحتمل أن يكون مثله ما لو ثبت بلعان لاحتمال أن تلعن فيسقط ويحتمل خلافه نظرا الى أن الرجوع على الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقا وبهذا جزم في شرح المنهج [قوله ولا يؤخر لمرض الخ] نعم تؤخر الحامل ولو من زنا حتى تقطم الولد ويوجد من يكفله [قوله وقيل يؤخر] ظاهر اطلاقه جريان هذا الوجه ولو كان المرض لا يرجى برؤه قال الزكشي وحكاية هذا الوجه يقتضى وجوب التأخير وليس كذلك بل قاله يحمل ذلك مستحبا كما في الجلد الآتي. أقول قضية التنبية وجوب تأخيرها عن الرجم [قوله ويؤخر الجلد] هل يجبس مدة التأخير هو متجه في اثبات البينة [قوله فان لم يرج برؤه جلد] لما روي أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلده على عظمه فوقع على جارية لبعضهم فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها مرة واحدة قال الشافعي رضي الله عنه وإذا اختلفت هيئة الصلاة باختلاف حال المصل فهذا أولى [قوله فلا ضمان] أي بخلاف ما لو ختنه الامام في

برجوب الضمان وهو جليعه أو ضعفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمن يجب التأخير أو يجوز التحجيل بشرط سلامة العاقبة وجهان زاد في الروضة

مرجوح أيضا والراجع بناء عليه من الخلاف المذكور الأول في الجميع (قوله المذهب وجوب التأخير) هو المعتمد ولا ضمان مطلقا على المعتمد أيضا فقوله مطلقا أي سواء قلنا بالضمان أولا كما صرح به الخطيب والدميري وفارق وجوب الضمان في التعزير والاحتياط بأنهما بالاجتهاد وهو قد يخطئ ولا كذلك الحدود لأنها مقطرة بالنص .

(كتاب بيان حد القذف)

آخره عن الزنا لأنه دون رتبة وقد رאו الحد من حيث هو لغة نهاية الشيء أو طرفه وشرعوا بمقدرة تجب على معصية مخصوصة حقا لله أو لآدمي أو لهما كالشرب والقصاص والقذف فإنه لهما والغلب فيه حق آدمي لمضايقته والقذف لغة الرمي مطلقا وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير لتخرج الشهادة به فذهب السراح له بالرمي بالزنا لا يناسب واحدا من التعريفين إلا أن يقال هو من التعريف بالأعم وسكت عنه هنا لذكره في اللعان وهو من أكبر الكبائر ومن السكيات الخمس ومن السبع الموبقات وفاء له فاسق بنص القرآن والنساء كالرجال بالأولى لأنهن أحوص على الزنا لنقصهن نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله والحفظ فلا يس بكيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه كما مر وكان حد القاذف دون حد الزاني لأنه أخف ودون حد المرتد لا مكان المرتد من دفع الحد عن نفسه باسلامه وإنما لم تقطع آله كالسرقة حفظا للعبادة والمعاملات وابقاء لأشرف نوع فضل به الإنسان كالم تقطع آله الزاني بقاءه للفلس كما مر (قوله شرط حد القاذف) أي شرط القاذف الذي يجب عليه الحد وهو أحد أركان الثلاثة وتقدم شرط القذف وأحال شرط المقدوف على مافي اللعان من كونه مكفلا حرا مسلما عفيفا (قوله التكليف) أي مع التزام الأحكام ولو حكما ليدخل المرتد وعبد الذمي ويخرج الحرب والمجاهدين (قوله فلا يحد المكره) أي بفتح الراء وكذا المسكره بكسر هاء لكن يعزى الثاني (قوله له نوع تمييز) قال شيخنا فيسقط بالكمال (قوله ولا يحد بقذف الولد) لكن يعزى وكذا ما ذنوبه في القذف لأنه لا يباح بالذن وبما سقط الحد للشبهة ومحل في اذن خال عن نحو قرينة استهزاء (قوله ذكر كان الولد أو أنثى) لو قال ذكر كان كل منهما أو أنثى لشم الوالد أيضا وكان أفيد (قوله كما لا يقتل به) يفيد أن مورث الولد مثل أن انحصر الارث فيه والافقير استيفاء الجميع كما يأتي لأن حد القذف يورث كالتعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولذلك لو مات المقدوف مرتدا فلوارثه لولا الردة استيفاء لأنه للثمن ولو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء ولو عفا وارث على مال سقط حقه ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يحد بقذفه بعده فراجع (قوله فالحر) أي كامل الحرية حالة القذف ثمانون وإن رق بعده كما مر (قوله فالعبد لا يقبل شهادته) أي عند غير الخاتبة وبذلك علم عدم صحة دعوى الاجماع كذا ذكره بعضهم واقتصر على العبد لأنه محل توهم قبول الشهادة فاخراج الأمة بالقحوى والمراد به ما يشملها (قوله والرقيق) أي من فيه رق حالة القذف أو يموت وإن عتق بعده كما مر (قوله الاحصان) ولا يلزم القاضي أن يسأل عن احصانه ولا عن غيره من نحو أصالة أو اذن حر أو برد فإنه يضمن بالدية وفوق بأن الخلق ثبت بالاجتهاد فأشبه التعزير فشرط فيه سلامة العاقبة بخلاف الحد ثم تخصيص الصنف المرض وما عطف عليه فيدرك أن نضو الخلق أي ضعفه لوجلد بغير المشروع كان مضمونا [قوله وجوب التأخير مطلقا] أي سواء قلنا بالضمان أم بعده .

(كتاب حد القذف)

[قوله فلا يحد المكره] أي لأنه معذور ولا المسكره لأنه لا يمكن أن يستعير لسان غيره ليقتل به بخلاف القصاص لا يمكن أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة إلى وجوبه على المسكره بالفتح كاقصاص [قوله كما لا يقتل به]

المذهب وجوب التأخير مطلقا

(كتاب حد القذف)

بالمهمة أي الرمي بالزنا (شرط حد القاذف التكليف إلا السكران) زاد استثناءه والكلام فيه كما تقدم في الباب قبل هذا (والاختيار) فلا يحد المسكره على القذف كما لا يحد عليه الصبي والمجنون (وبعز المميز) من صبي أو مجنون له نوع تمييز (ولا يحد بقذف الولد وإن سفل) ذكرنا كان الولد أو أنثى كما لا يقتل به (فالحر) حده (ثمانون) جلدة الآية فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد فيها الأحرار لقوله فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا فالعبد لا يقبل شهادته وإن لم يقذف (والرقيق) حده (أربعون) جلدة على النصف من الحر ومنه المدبر والمكاتب وأم الولد والبعض (و) شرط (المقدوف) الذي يحد قاذفه (الاحصان) وسبق (في) كتاب (اللعان) بقوله

(قوله والمحسن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحدبه) هذه الجملة مقول القول والقول مع مقوله بيان لما سبق (قوله ولو شهد) أى عند قاض أو لأعلى العتد (قوله دون أربعة بزنا حذوا) وكذا أربعة فيهم الزوج لأنه لا يتم به النصاب وينتدب للشاهد مراعاة المصلحة للشهود له وعليه من ستر أو عدمه ولا يحد بشهادته إذا صرح بالزنا فيها (قوله حدوا) نعم لهم تحليف الشهود عليه أنه مازنى فإن حلف حدوا والاحلفوا أنه زنى وسقط عنهم الحد كذا قاله شيخنا وهو يقتضى وجوب الحد عليهم إذا لم يحلفوا وفيه نظر والوجه سقوطه عنهم بامتناعه من الحلف لوجود الشبهة فراجع (قوله أربعة نسوة) لو أسقط لفظ أربعة لكان أخصر وأعم إذ الأقل والأكثر كذلك وكذا الجمع في عيب وكفرة (قوله من أهل الذمة) قيل وجوب الحد عليهم فلا حد على حرى ولو معاهدا أو مؤمنا كإمام (قوله يحدون) هو بيان للنسب وقبه فطلب الذكور ولو أعاذ العيب والكفرة الذكور الشهادة بعد الكمال بالحق والاسلام قبلت منهم (قوله ليسوا من أهل الشهادة) أى من أصلها فلا يرد ما لو شهد أربعة من الفسقة فإنه لا حد عليهم ولا تقبل منهم لو أعادوها بعد الكمال لا يهاجم تزويج شهادتهم الأولى وبذلك فارقوا ماسر (قوله فليس تقاصا) فيعز كل منهما (قوله والحدان لا يتفقان في الصفة) سكت عن الجنس المذكور قبله وهو يقتضى اتفاقهما فيه وقديقال عدم الاتفاق فيه معلوم بالأولى من عدم الاتفاق في الصفة وكذا النوع ان لم تشمله الصفة (قوله المرور وذى) بمهمة بعد الميم ساكنة فواو مفتوحة فمهمة ثقيلة مضمومة فواو ساكنة فذال مسجمة مكسورة فتحتية قيل هو من الزيادة في النسبة إلى مرو (قوله لم يقع الموضع) وإن أذن فيه القاذف ويضمنه المقدوف في غير الأذن لومات نعم لمن بعد عن السلطان وأعجز عن بيئة القذف الاستقلال ولو في البلد حيث أمن وكذا السيد العبد القاذف له وكذا لولى المحجور القاذف له (قوله من منصب الإمام) لكن لا يجوز للإمام الاستيفاء إلا أن طلب صاحب الحق (فيه) خرج بالقذف السب فلمن سبه شخص أن يسبه بمثل ماسبه به وهو المراد بقول المنهج بقدر ماسبه به بشرط أن لا يكون كذبا ولا قذفا نحو ظالم وأحق لأنه لا يخلو أحد عنهما ولا يجوز سب أمه ولا فرعه وإذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلامته وبرى الآخر من حقه ولا تعزير عليهما لكثرة وقوع ذلك وعلى الأول أتم الابتداء لحق الله تعالى .

(كتاب قطع السرقة)

آخرها من القذف لأنها دونها إذا اعتما بحفظ العرض أشد على أن المال وقايت له وسيأتى ولو أسقط لفظ قطع لكان أولى وقد أجاب عنه شيخنا في شرحه بأن القطع هو المقصود وفيه نظر فإن القصد لا ينافى الأولوية فتأمل الوجه أن يقال ذكره لصحة عود ضمير وجوبه عليه والتصريح بوجوده فراجع وهى من الكبائر أى قياس الأولى لأن القصاص يجب للكافر على الكافر وللعبد على العبد ولا كذلك القذف ثم الأم والجدات كالأب زاد الخلفاء سواء كان الأصول من جهة الأب أو الأم ثم قضية الاقتصار على نفي الحدوث التعزير قال الزركشى وهو المنصوص [قوله ولو شهد دون أربعة] دليل هذا أن عمر رضى الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا رواه البخارى ولم يخالف فكان اجبا [قوله والثاني ينظر إليها] وجهه أنهم جاءوا شاهدين لا هاتين قال الغزالي وهو الأقيس ثم محل الخلاف إذا كانت الشهادة في مجلس الحكم ومحلها أيضا إذا لم يكن هناك قرينة على عدم القذف كالمشهد بجرحه فاستفسره القاضى فأخبره بزناه فلا حد سواء كان بلفظ الشهادة أم لا [قوله وكذا أربعة الخ] هذا في نقص الصفة والأولى في نقص العدد قال الإمام ومحل الخلاف إذا شهدوا ثم انكشف نقص صفتهم والافهم قاذفون .

(كتاب قطع السرقة)

والمحسن مكلف حر مسلم عفيف عن وطء يحدبه وتقديم شرح ذلك (ولو شهدون أربعة بزنا حذوا في الأظهر) حذرا من الوقوع في أعراض الناس بصورة الشهادة والثاني ينظر إليها (وكذا أربعة نسوة وعيب وكفرة) من أهل الذمة فانهى في كل من المسائل الثلاث يحدون (على المذهب) لأنهم ليسوا من أهل الشهادة والطريق الثاني في حدهم القولان تنزيلا لنقص الصفة مغفلة نقص العدد (ولو شهد واحد على إقراره فلا حد عليه) ولو قاذفا فليس تقاصا لأن التقاص إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان في الصفة لاختلاف القاذف والمقدوف في الخلقة وفي القوة والضعف غالبا تفه الرافعى عن إبراهيم المروذى (ولو استقل المقدوف بالاستيفاء لم يقع الموضع) لأن إقامة الحد من منصب الإمام .

بفتح السين وكسر الراء (بشرط لوجوبه في المسروق أمور) الأول (كونه ربع دينار خالصا أو قيمته) أى مقومابه والدينار وزن متقال روى مسلم حديث (١٨٦) لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا والبخارى حديث تقطع اليد

لأنها نوع من الغصب وشرع القطع فيها لحفظ المال لأنها أحد الكليات الخمس ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع ألتها لأنها الأصل ولعدم تعطيل المنفعة عليه من أصلها (قوله بفتح السين وكسر الراء) وهو الأنصح ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها وهى لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ الشيء أو المال خفية من حرز مثله بلا شبهة ويعتبر في الأثم كونه عمدا ظلما وفى الضمان كونه مالا متحولا وفى القطع كون المال نصابا كإتأى وعلم بما ذكر أن أركانها ثلاثة سرقة وسارق ومسروق وقدي يعتبر الحرز فيكون رباعا (قوله كونه ربع دينار) أى يقينا فالوشك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقا ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقرب منهم إذا لم يحلف الآخذ على الأقل (قوله عن الغشوش) أى بما ليس من متقوما والاعتبرت قيمته وتضم اليه في النصاب (قوله فان بلغ خالص المسروق منه ربع دينار) أى وزنا وقيمة وكذا التبر والقراضة والسبيكة والحلى المذكورات (قوله والتقويم) أى لغير الذهب مطلقا وللذهب غير المضروب لأنه يعتبر بالمضروب (قوله شيئا) أى من غير الذهب (قوله يساوى) أى في الوزن أو القيمة أوهما (قوله ولا يبلغ) أى في القيمة (قوله ولو سرق ربعا) أى من الذهب وزنا (قوله ولا يساوى ربعا) أى في القيمة كما يصرح به ما علل به (قوله ولو سرق خاتما) أى من الذهب (قوله نظرا الى الوزن) هو صريح في أنه لو بلغ وزنه ربعا قطع به وهو يقتضى اعتبار قيمة الصنعة وفيه نظر فراجعه .

(تنبيه) علم مما تقدم أنه يعتبر في الذهب بلوغه ربعا وزنا وقيمة معا كما قاله شيخنا الرملى لكن لما كان لا يتصور نقص القيمة في المضروب اعتبر فيه الوزن فقط وأنه يعتبر في غير الذهب ولون من الفضة المضروبة أو من كتب حديث أو علم شرعى أو مصحف أو ثياب أو ماء أو تراب أو فاكهة أو بقول أو حشيش أو طعام ولو لم يمسرع فساده أو معدن بلوغه قيمته ربع دينار مضروب من الذهب وقولهم العبرة في التقويم بنقد البلد الغالب لى آخره لا حاجة اليه بل لا معنى له الا ان كان يتوقف عليه معرفة قيمته بالذهب المضروب فتأمل وحرر (قوله ولا أثر لظنه) أى لا عبرة به مع وجود قصد السرقة ولذلك لو ظن أنه له فبان لغيره لم يقطع (قوله ولو أخرج نصابا من حرز) أى بنقب الحرز أو نحوه لا بهدم جداره أو نحوه كما ساقى لأن هذا من ازالة الحرز لا من هتكه (قوله وفى أصل الروضة الخ) يفيد أن إعادة الحرز من غير المالك كالعدم وهو ما فى شرح

هى تعدى باللام وبمن وبالضمير كالحبة والحكمة في مشروعية هذا الحد لها صون الأموال عن أخذها خفية من حرزها لتعسرافامة البيئة على ذلك ولذا لم يقطع في الغصب لظهوره ولما قال للملحد : يد بخمس مئين عسجد وديت ما بها قطعت في ربع دينار أجابه السنى : عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

[قوله الأول] مبتدأ خبره قول المصنف كونه [قوله أى مقوما به] أى حال السرقة [قوله والبخارى حديث] وفى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا فى مجن أى ترس قيمته ثلاثة دراهم قال الشافعى ولا مخالفة بين الأحاديث فان الدينار كان اذ ذاك اثنى عشر درهما ولذا قومت الدية بثنى عشر ألف درهم من الورق أو أصد دينار من الذهب ولهذا كانت القيمة عندنا تختص باختلاف البلاد والأزمان قاله الزركشى [قوله من غير المضروب] متعلق بقوله يساوى ربع دينار [قوله لا يساوى] هو أفصح من يسوى [قوله قطع الخ] قال الرافعى لأن المذكور فى الخبر لفظ الدينار وهو منصرف الى المضروب [قوله والثانى ينظر الى الوزن] عبارة الرافعى لبلوغ العين فى ذلك النصاب كما فى نصاب الزكاة [قوله فان تخلل] أى وأمكن النهاب اليه

فى ربع دينار فصاعدا أو فيها قيمته ربع دينار فصاعدا واحتز بالخالص عن الغشوش فان بلغ خالص المسروق منه ربع دينار قطع به وكذا خالص التبر و يقطع ربع دينار قراضة والتقويم يعتبر بالمضروب فلا سرق شيئا يساوى ربع متقال من غير المضروب كالسبيكة والحلى ولا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به (ولو سرق ربعا سبيكة) أوحليا (لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع) به (فى الأصح) نظرا الى القيمة فيها هو كالصنعة والثانى ينظر الى الوزن ولو سرق خاتما وزنه دون ربع وقيمته بالصنعة ربع فلا قطع به على الصحيح نظرا الى الوزن والثانى ينظر الى القيمة (ولو سرق دنانير ظنها فلوسا لا تساوى ربعا قطع) ولا أثر لظنه (وكذا ثوب رث) بالثالثة فيهما (فى جيبه تمام ربع جهه) السارق فانه يقطع به (فى الأصح) ولا نظر الى جهه والثانى ينظر اليه (ولو أخرج نصابا من حرز مرتين) بأن تم بالثانية

قبل

(فان تخلل) بهما (علم المالك وإعادة الحرز) بإصلاح النقب أو إغلاق الباب مثلا

(فلا يخرج الثانى سرقة أخرى) فلا قطع فى ذلك وفى أصل الروضة وإعادة الحرز (والا) أى

وان لم يتخلل علم المالك أو تغفل ولم يعد الحرز (قطع في الأصح) ابقاء للحرز بالنسبة اليه والثاني ما يبقيه ورأى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لأن المالك مضيع وأسقط ذلك من الروضة وفي (١٨٧)

المريتين لم يقطع والقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الأولى قطع أو في ليلة أخرى فلا (ولو قب وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب) أي يقوم به وهو ربع مثقال كما تقدم (قطع) بذلك (في الأصح) لمنه الحرز الخارج به نصاب والثاني بنظر الى علم اخرجه (ولو اشتركا في اخراج نصابين) من حرز (قطعوا) بأن كان المخرج أقل من نصابين (فلا) يقطع واحد منهما توزعاً للمسروق عليهما بالسوية في الشقين (ولو سرق خرا وخزيرا وكبا وجلد ميتة بلا دغ فلا قطع) به لأنه ليس بمال وسواء سرقة مسلم أم ذمي (فان بلغ إناء الخمر نصاباً قطع) به (على الصحيح) نظرا الى أخذه من حوزة والثاني نظر الى أن مافيه مستحق الارقاق فجعله شبهة في دفع القطع (ولا قطع في سرقة طنبور ونحوه) لأنه من المالاى كالنكر (وقيل ان بلغ مكسره نصاباً قطع قلت الثاني أصح) وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين (واقعة أعلم) واختار الأول الامام (الثاني) من الشروط

شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزبدي (قوله وان لم يتخلل الخ) هو صريح في أن يتخلل أحدهما لا يمنع القطع خلافاً للبلقيني وان اشترى خراب الحرز عند الطارقين أو اختلفت الليلة كما يعلم مما بعده (قوله ولم يعد الحرز) هو مبنى للفاعل والحرز مفعوله على مافى الروضة أو المفعول والحرز نائب فاعله على مافى المنهاج فتأمل (قوله ورأى الامام الخ) فيه اعتراض على التعبير بالأصح في الثانية والجواب عنه بإسقاطه من الروضة (قوله وفي وجه) لم يقل والثالث لثابتهم رجوعه للصورتين وهو لا يصح لأن الثالث يعتبر اشتراط الحرز عند الناس الطارقين وعدمه والرابع يعتبر اختلاف الليلة وعدمه سواء وجد فيه ما علم المالك وإعادة الحرز أو لم يوجد أو كذا ما بعده (قوله والثاني ينظر الخ) هو شامل لما لو خرج دفعة أو شيئاً فشيئاً فقول شيخنا شيخنا عميرة ان الأولى ليست من محل الخلاف فيه نظر (قوله قطعاً) ان كانا أهلاً لم يقطع كل منهما محل النصابين فان كان أحدهما صيباً أو أعجمياً بأمر الآخر قطع الكامل وحده وكذا يقال فيما بعده ولونميزا في الاخراج قطع من أخرج نصاباً دون الآخر أخذاً من كلام المصنف والعله (قوله في الشقين) وهما ما قبل الاو ما بعدهما (قوله خرا وخزيرا الخ) في تعبيره بالواو إشارة الى أنه لا فرق بين سرقة الجميع أو بعضها وقول الشارح لأنه أى المذكور (قوله وجلد ميتة) وكذا جزء من حي كآلية نشاة لأنه ميتة نعم ان دغ الجلد قبل اخراجه من الحرز قطع به ومثله خر يتخلل ولو بلغ إناء الخمر نصاباً قطع به (قوله نظر الى أن مافيه مستحق الارقاق) فيه إشارة الى أنه دخل الحرز بقصد السرقة فان دخل بقصد الارقاق لم يقطع قطعاً لجواز دخوله لذلك وهو كذلك (فرع) قال شيخنا ويجرى ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته لجواز دخوله فلا قطع بها الا على من دخل بقصد سرقتها وفيه نظر والوجه أنه لا قطع بها مطلقاً لأنها غير محرزة فتأمل ولو كسر آلة اللهو أو إناء النقد قبل اخراجه من الحرز ثم أخرجه وبلغ نصاباً قطع به قاله الخطيب (قوله من المالاى) ومثلها كل محرم نحو صليب وكتب محرمة (قوله الثاني أصح) بشرطه السابق وهو أن يكون قاصداً للسرقة والابان قصد ازالة المسكر فلا قطع (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على الرافعي في تصحيحه ما ليس عليه المظلم (قوله ملك الغيرة) أى كاه يقينا (قوله فلو ملكه) كاه أو بعضه كما يأتي (قوله كسراء) ولو قبل تسليمه وكذا هبة ولو قبل قبضها وجود القبول وبذلك فارق

قبل السرقة الثانية كذا اضطره بعضهم [قوله وان لم يتخلل علم المالك] هذا يلزم منه عدم إعادة المالك للحرز لأنها غير ممكنة مع عدم العلم فتأمل [قوله ولو نهب الخ] يريد أنه لا يشترط الاخراج باليد ونحوها بان ما هو فيه معنى ذلك [قوله فانصب الخ] الذى في الروضة ان حصل الانصباب دفعة قطع أو على التدرج فكذلك على المذهب وقيل وجهان وبه تعلم أن على المنهاج تقدمان وجهين [قوله وهو ربع] الضمير يرجع الى قول المصنف نصاب [قوله الخارج به] يرجع لمنه [قوله فلا يقطع واحد منهما] أى هذا مراده فلا يرد ما قيل العبارة تصدق بقطع أحدهما دون الآخر على أن الزكشى اعترض هذا اليراد بأنه انما يتوجه في مطلق النفي لاقى النفي المنحط على اثبات شئ سابق كاهنا [قوله فلا يقطع واحد منهما] ولا يشكل بنظيره من القصاص لأن الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير مميز فهو كالآلة [قوله ولو سرق الخ] قيل الأحسن ولو أخرج لأنه ليس بسارق [قوله بلا دغ] أى ولو دخل حوزة افتقطع آية نشاة وأخرجها فلا قطع لأنها ميتة [قوله ولا قطع] كأنه يقول يشترط في المسروق أن يكون محترماً [قوله طنبور] هو فارسي معرب [قوله كونه ملكاً] كاه غيره [ولو سرق المشتري المبيع في زمن الخيار للبائع فلا قطع وان قلنا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل

(كونه) أى المسروق (ملكاً غيره) أى السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالمرتهن والمستاجر (فلم يملكه) بالمتة (وغيره) كسراء (قبل اخراجه من الحرز أو قص فيه

موصى به قبل قبوله ولو بعد موت الموصى فيقطع به الموصى له كغيره (قوله بأكل) ومنه باع نحو جوهرة أو دينار اذا لم يخرج بذلك فان خرج ولو ناقصا وجب القطع (قوله كاحراق) ومثله تضمنع بنحو مسك لأنه بعد تلفه (قوله وكذا ان ادعى الخ) يؤخذ من تعليل الشارح في هذه وما بعدها أنها من محترقات الشرط الثالث الآتي لعدم الشبهة وأهل ذكرها هنا لأجل الملكية فتأمل (قوله ادعى ملكه) أى لنفسه أو لمن لا يقطع بسرقة ماله كأصله وسيده (قوله أى المسروق) وكذا لو ادعى ملكا الحرز المسروق منه وان علم مالكه كإقاله شيخنا وانظره مع ما بعده وكذا لو أقر مالك المسروق أو المسروق منه بأنه ملك للشارق (قوله لأن مادعاء محتمل) أى في ذاته وان كذبه الحس أو الشرع أو قامت بينة بخلافه أو كذبه المقر أو المقر له وكذا لو ادعى أنه أخذ من غير حرز أو أنه دون نصاب أو أن المالك أذن له في الأخذ ولا يستفصل في دعواه بشئ من ذلك ان علم كذبه نظرا الى أن الحدود تدفع بالشبهات قال أبو حامد ودعوى المالك المذكورة من الحيل المحرمة ويسمى مدعيها بالشارق الظريف قاله الامام الشافعي وأمدعوى زوجية الزنى بها فهو من الحيل المباحة وفازت الأولى بأن فيها دعوى ملك ماله بمالكه لغيره بخلاف هذه وظاهر كلامه شموله لمن هي زوجة لغيره وظاهر العلة بخلافه فراجع ومحل عدم القطع بدعوى الملكية المذكورة قبل الرفع الى القاضي أما بعده ولو قبل الثبوت فلا يسقط القطع (قوله وحل النص) هو مبنى للفاعل والنص مفعوله وضيمه عائد للوجه أو القول بالخروج وبناءه للمفول بعيد جدا فتأمل (قوله لأنه مقر بتكذيب رفيقه) فان لم يكذبه بأن صدقه أو سكت أو قال لأدري فلا قطع عليه أيضا (قوله أنه ملكه) أى مال المسروق منه إن المسروق ملك للشارق فلا قطع وان كذبه الشارق ومثل ذلك الحرز (قوله لأنه في كل جزء حقا) هو يقتضى قطعه بحال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرقة من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما أو فيه ودخله بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سرقة نصف دينار) أو ما قيمته ذلك وأهل هذا هو الراد التأمّل (قوله لما بينهم من الاتحاد) شامل لما لو كان أحدهما رقيقا أو لم ينجب نفعه على الآخر وهو كذلك ومن غير وجودها يراه في الجملة نعم لو نذر عتق رقيق غير مبيع لصغر سرقة أصله أو فرعه قطع لعدم جواز تصرفه فيه (قوله وما لسيده) أى لا يقطع من فيه رق ولو مكاتباً ومجرباً بسرقة مال سيده ولا بمال أصل سيده أو فرعه أو غيره ممن لا يقطع السيد بسرقة ماله ولو سرقة السيد لمالكه أو ما ملكه البعض به من الحرز لا يقطع على الراجح (قوله أحد زوجين الخ) وفازت الزوجة العبد بأن نفعها دين على الزوج والدائن يقطع بسرقة مال مدنيه نعم ان أخفت مال الزوج عن نفقة لها ماضية ولو بدعواها فلا قطع أو أخذ الدائن مال مدينه قصد دينه فلا قطع ويصدق في دعوى جحد مدينه أو عاقلته (قوله فيها هو حرز عنه) ككونه في محل لا يجوز له دخوله أو في نحو صندوق مقفول أو خزانة كذلك والا فلا قطع (قوله لعدم الأدلة) لم يقل لعدم الشبهة الذي هو مفهوم الشرط المذكور فاقضى أنه يقول بوجودها كالقول الثاني لكنها لما ضاعت هنا كما علم من الفرق المذكور بينهما وبين العبد لم تعتبر القبض لا قطع بسرقة [قوله عن نصاب بأكل وغيره] هذا عده الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة ودعى الزوجية عند ثبوت الزنا من الحيل المباحة [قوله كاحراق ثم أخرجه] بخلاف ما نقص بعد الإخراج كصير تخمر خلافا لأنى حنيفة ثم هذه المسئلة كان ينبغي ذكرها في الشرط الأول [قوله ان ادعى] ومثله لو زعم المسروق منه أنه ملك للشارق وان كذبه لكن لا قطع في هذه. بلا خلاف [قوله ولو لا إتيان بالفاء أحسن] [قوله وما لسيده] أى بالاجتماع ولو كان العبد مكاتباً على الأصح [قوله للشارق] وكذا لا قطع بسرقة

الشارق (ملكه) أى المسروق لم يقطع (على النص) لأن مادعاء محتمل فيكون شبهة في دفع لقطع وفي وجه أو قول يخرج يقطع وحل النص على إقامة بينة بمادعاء (ولو سرقوا دعاء) أى المسروق (أحدهما له أو لهما فكذبه الآخر لم يقطع المدي) لما قسم (وقطع الآخر في الأصح) لأنه مقر والثاني لا يقطع المكذب لصوى رفيقه الملك له كإقرار المسروق منه إنه ملكه يسقط القطع (وان سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الأظهر وان قل نصيبه) منه لأن لكل في كل جزء حقا وذلك شبهة والثاني قال لاحق في نصيب شريكه فان سرق نصف دينار من المشترك بينهما بالسوية كان سارقا لنصاب من مال شريكه فيقطع به على الثاني (الثالث) من الشروط (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل و فرع) للشارق لما بينهم من الاتحاد (و) مال (سيد) للشارق لشبهة استحقاق للنفقة عليه (والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أى بسرقة ماله فيها هو

وكان الوجه في التحليل فافهم وتأمل (قوله ان فرز) أى أفوزه الامام ولو بناه وهذا القيد
 لاحاجة اليه كما يعلم بما بعده فتأمل (قوله لطائفة) وان لم يكن لهم سهم مقدر خلافا للامام (قوله كال
 مصالح) ولو غيا (قوله وكسدة) نحو كاة سواء سرق منها أو من مال وجبت فيه وان لم يكن من
 جنبها كال تجارة وذ كر الفقير ليس قيدا كما يؤخذ من كلام الشارح ليدخل نحو غارم وغازوء وثلفة
 فالمراد من يجوز له الأخذ منها (قوله والمذهب قطعه باب مسجد) أى عام فان خص بطائفة فلهم
 الحكم المذكور ويقطع غيرهم مطلقا قطعا (قوله فان لاسم الارتفاع الخ) وكل ما شأنه ذلك لا قطع به
 لأن له فيه حقا ومنه المسجد نفسه والبسط التي تفرش فيه والنبر والمئارة وكرسى مصحف ومصحفه
 وهذه المؤذن وسلمها ودلو بشر ورشاؤها وبلاطه ورخامه في أرضه وكذا بكرة وفي شرح شيخنا عدم
 القطع في البكرة في الذي أيضا وفيه نظر لأن عدم القطع على الذي إنما هو في الجهات العامة كما
 يأتي فان حل كلام شيخنا على ذلك فواضح وان كان بعيدا (قوله لتحسينه وعمارته) وكل ما شأنه
 ذلك به كسواريه وجدرانه وجفوعه وباب سطحه وسطحه وشبابيكه والوجه أن رخام جدرانه مثلها
 وكذا يقطع بستر الكعبة المحاط عليها ونحوه ان شد عليها ليكون محرضا قال الخطيب ومثله ستر المنبر
 وفيه نظر (قوله ورأى الامام الخ) أى ان الامام خرج من عدم القطع في نحو الحصر وجهه ونقله الى الباب
 والجذع بعدم القطع فيهما فصار فيهما وجهان فالتميز بالمذهب فيهما لا يصح الابتغال بما بهما عليهما
 (قوله وذكر) أى الامام (قوله في الحصر والقناديل وجهين) أى فهما طريقة حاكية مقابلة للمذهب
 الذي هو الطريق الجازم كما يأتي (قوله وثالثا) أى وحكى الامام وجهها ثالثا فضلا وهو المعتمد من
 حيث الحكم وفيه نظر من حيث الخلاف لأن قناديل الزينة ليست في كلام المصنف للتعديد بقوله تخرج
 فلا يصح دخولها في القاطعة المعبر عنها بالمذهب ولا في الحاكية المقابلة لها وقناديل الاستضاءة داخلة فيهما
 فلا يصح كون هذا الوجه مقابلا لهما . فان قيل الطريقة الحاكية شاملة للقسمين لعدم ذكر القيد المذكور
 فيها قلنا هذا لا يستقيم لأنه يلزم أن يكون هذا الثالث هو عين المعبر عنه بالمذهب لأن ذكر القيد فيه صريح في
 التفصيل المذكور ويلزم عدم صحة قول الشارح فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة
 ثم ان أراد بقوله كما يقطع الخ أنه داخل في الطريقة الجازمة لم يصح كما علمت من ذكر القيد وان أراد ان القطع
 فيه مفهوم من ذلك القيد فلم فتأمل (قوله المقابل لها الخ) فيه نظر لأنه ان أراد الاعتراض على المصنف
 فسلم وقد علمت فيهما وان أراد الجواب عنه فغير مستقيم لأنه لا يجوز أن يكون الوجه الواحد مقابلا لطريقة
 قاطمة ولا حاكية وبذلك علم رد ما قلناه بعضهم من أن تمير الشارح بقوله على الطريقة الأولى الجازمة وهي
 طريقة الجمهور إشارة الى الجواب عن تعبير المصنف بالمذهب فتأمل (تنبيه) قال شيخنا لا يقطع بواب
 المسجد بشئ مما ذكر فيه لأنه غير محرز عنه فراجع (قوله والذي يقطع في المسائل المذكورة) وهي ما يتعلق
 بالمسجد كما هو ظاهر كلام الشارح من تعيينه السابق بالمسلم والأولى عمومها لما قبلها فيدخل ما يتعلق بمال
 بسرقة بعض مال سيده [قوله وهو بملك الجبر عليها] زاد الزركشي برفعها بالمذهب مالك [قوله ومن سرق
 مال بيت المال الخ] ما ليس فيه سهم مقدرة لا يؤثر فيه الافراز نه على ذلك البلقي فلو أفروز لطائفة من
 العلماء مثلا فلا قطع بسرقة غيرهم [قوله وهو فقير] يرجع الى قوله وكسدة [قوله وان لم يكن له الخ] مثاله
 الغني يسرق مالا الصدقات [قوله والقناديل] وجهه القاطع فيها بأنه اذا ثبت في حق آدمي حق الله أولى [قوله
 كما يقطع فيه على الطريق الأولى] أى أخذ من مفهوم الشرح [قوله على الطريقة الأولى] وهي قول المصنف
 والمذهب قطعه [قوله ما رأى الامام] الذي رأى الامام قوله ورأى الامام تخرج وجه الخ [قوله وما ذكره الخ]

وهو بملك الجبر عليها
 (ومن سرق مال بيت المال
 ان فرز) بالفاء والزاى آخره
 (لطائفة ليس هو منهم
 قطع) إذ لا شبهة له في ذلك
 (والا) أى وان لم يفرز
 لطائفة (فالأصح أنه ان
 كان له حق في الموقوف
 كمال مصالح وكسدة وهو
 فقير فلا يقطع للشبهة
 (والا) أى وان لم يكن له
 فيه حق (قطع) لا تقفاه
 الشبهة (والمذهب قطعه
 بباب مسجد وبذعه)
 بأعجام الذال (لا يحصره
 وقناديل تسرج) فيه لأن
 لاسم الارتفاع بها بالفرش
 والاستضاءة بخلاف به
 وجذعه في سقف مثلا
 فانها لتحسينه وعمارته
 ورأى الامام تخرج وجه
 فيهما لأنهما من أجزاء
 المسجد والمسجد مشترك
 وذكر في الحصر والقناديل
 وجهين وثالثا في القناديل
 الفرق بين ما يقصد
 للاستضاءة وما يقصد
 للزينة أى فيقطع في الثاني
 كما يقطع فيه على الطريقة
 الأولى الجازمة المقابل لها
 ما رأى الامام تخرج وجه
 ذكره من الخلاف والذي
 يقطع في المسائل المذكورة
 بلا خلاف (والأصح

قطعه بموقوف سرقه) لأنه مال محرز (وأم ولد سرقها نائمة أو مجنونة) لأنها مملوكة مضمونة بالقيمة والثاني قال الملك فيها ضعيف وكذا في الموقوف بناء على أن الملك فيه للواقف أو للموقوف عليه وعلى القول بأن الملك فيه لله تعالى فهو كالمباحات (الرابع) من الشروط (كونه محرزا بملاحظة أو حصانة موضعه) فإن كان بصحراء أو مسجدا أو شارع وكل منها لاحصانة له (اشترط) في كونه محرزا (دوام لحاظ) بكسر اللام له (وان كان بحصن) كدار وحانوت (كفي لحاظ معتاد) ولم يشترط دوامه ومن الحصن حوز لمال دون مال كعما في قوله (وإصطبل) بكسر الهاء، حوز (حوز دواب) أي وان كانت نفيسة (لا آنية وثياب) وان كانت خسيسة (وعرصة دار وصفتها حوز آنية وثياب بذلة) بالمهجمة (لاحلى) وقد وثياب نفيسة (ولو نام بصحراء أو مسجدا) أو شارع (على نوب أو توسد متاعا فحوز فلو انقلب فزال عنه فلا) أي فليس حينئذ محرزا (وثوب ومتاع وضعه بقرية بصحراء) أو مسجدا (فإن لاحظته)

بيت المال أيضا ولا ينظر لا تنفع الذي بنحو الرابات والقطاير لأنه بالتبعية لنا ضرورة قامة بدارنا لا لحقه فيه ولا ينظر أيضا النفقة الامام عليه عند عجزه لأنها للضرورة بشرط الضمان عليه أي ان كان بالغافلا يرد مائة الرافعي أنه لا رجوع في نفقة الامام على اللقيط الذي (فرع) لو سرق من مال مرتد لم يقطع ان ملت على الردة والسارق حق في التمسك بالقطع قاله شيخنا وقد يقال لا يقطع مطلقا نظر القول بزوال ملكه بالردة فراجع (قوله قطعه بموقوف) أي على من يقطع بسرقة ماله فلا يقطع بموقوف على نحو أصله وسيد ولا بسرقة الموقوف عليه كله أو بعضه لأنه مستحق له وظاهر العلة قطع الواقف بما رققه وفيه نظر نظرا للقول بأنه ملكه (قوله وأم ولد) أي ويقطع بأم ولد (قوله سرقها نائمة أو مجنونة) أو غمى عليها أو سكرى أو مكرهة أو عبيد أو أعجمية تعتقه الطاعة (قوله مضمونة بالقيمة) أي وغير مستقلة بالتصرف ليخرج المكاتب والمبعض فلا قطع على سارقهما (قوله وكذا في الموقوف) أي الملك فيه ضعيف بناء على القولين الأولين القائلين بالملك فيه وعلى القول الثالث بعدم الملك فهو من المباحات فقوله وعلى القول الخ من تمة الوجه الثاني فتأمله (فرع) لا يقطع على مسلم ولا على ذمي بموقوف على الجهات العامة أو في وجوه الخير نحو بكرة بئر مسجلة وآلات رحا كذلك وفارق الذمي هنا ما سرق في نحو القناطر بأنه هنا داخل في الموقوف عليهم قصد من حيث العموم كما علم (قوله أو حصانة) بالصاد المهملة هي القوة والمنعة (قوله وكل منها) أي الصحراء والمسجد والشارع (قوله لاحصانة له) أي في نفسه ولذلك لو دفن ماله بصحراء فلا يقطع بسرقة لأنه مضيع له وقد قال الغزالي والحريز ما لا يعد المالك أنه ضيع لئله فيه ومرجه العرف لأنه ليس له ضابط لغة ولا شرعا كالقبض في المبيع والاحياء في الموات (قوله دوام لحاظ) أي عن استحضاره صاحب المتاع والافليس محرزا قاله شيخنا أخذا من مسألة الحمام فراجع فان فيه نظرا ظاهرا ولا يضر في دوام الفترات العارضة عادة ولو تغفله السارق فيها قطع ولا ينظر لعدم رؤية الملاحظ خلافا للقبيني (قوله بكسر اللام) اسم مؤخر العين ويقابله الموق وهو مقدمها الملاحظ لا تنف والمراذع مطلق النظر منها (قوله وإصطبل بكسر الهجمة) قال الزركشي وهي حمزة قطع أصلية (قوله حوز دواب) ان اتصل بالدور مطلقا والافلابد من غلق الباب وملاحظة كاسياتي (قوله خسيسة) أي ولم تجر العادة بوضعها فيه والا كعباءة برذعة ونحو سطل وسرج غير نفيس فهو حوز لها (قوله حوز آنية) يتجه أنه غير منون لنية اضافة بذلة اليه خلافا لظاهر كلام الشارح لتخرج الآنية النفيسة لأنها في معنى الحلى كما صرح به الزركشي (قوله لاحلى الخ) أي لأن حوزها بيوت الدور والخانات والأسواق المنية (قوله أو توسد) أي مثلا فنه الختام في الأصبع وليس مخاضلا ولو بقص نمين والسوار في اليد ونحو الخللخال في الساق والعمامة على الرأس والملاس في الرجل والمترز مترزا به والرداء متوحشا به (قوله متاعا) أي مما يعد التوسد حوزا له لا نحو كبس جوهر أو نقد فحوزه شده بوسطه لانومه عليه (قوله فلو انقلب) ولو بقلب السارق ومثله رمية عن دابة وهدم حائط دار واسكاره حتى غاب عقله لأن

الذي ذكره قوله وذكر في الحصر [قوله بموقوف] احتراز به عن غلة الوقف فيقطع بها بلا خلاف ولو كان وقفا على القمامة مثلا يقطع ولو كان ذميا [قوله وعلى القول] هو أيضا من تقاريع الضعيف [قوله أو حصانة] أي مع لحاظ معتادا وبدونه وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور وعند اغلاقها وقديره بأن هذا لم يخل عن أصل الملاحظة نعم قد يمثل بالراقد على المتاع [قوله وان كان] أي قوله متاد يفيدك أن الدفن لئال في الصحراء ليس بمحرز [قوله واصطبل الخ] أي واللحاط المعتاد لا بد منه ولو لحظ الحيران مع الاخلاق في المتصل بالعمارة نهرا كذا ينبغي [قوله بكسر الهجمة] وهي حمزة قطع أصلية قال أبو عمرو وليس هو من كلام العرب [قوله حوز دواب] أي لأنه في الحديث جهل المراح حوزا للماشية [قوله بذلة]

كما تقدم (عمرز والا فلا) ولوكثر الطارقون مع الاحاط خرج بزحمتهم عن كونه محرزاً في الأصح (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثته) فان كان ضعيفاً لا يبالى به السارق والموضع بعيد (١٩١) عن القوت فليس محرز (ردار

منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه (الا) أى وان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن القوت كما تقدم أو قوى تامم (فلا) أى فليست حرزاً مع فتح الباب واغلاقه وفي وجه أنها في اغلاقه مع النوم حرز قال في الشرح الصغير وهو الأقرب وفي الروضة وهو أقوى وحزم الراقى في المحرر بمقابله انتهى ولا ترجيح في الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أى بدور أهله (حرز مع اغلاقه) أى الباب (وحافظ ولو) هو (تامم) ليلاً ونهاراً (ومع فتحه ونومه غير حرز ليلاً وكذا نهاراً في الأصح) والثاني هو حرز في زمن الأمن اعتماداً على نظر الجيران ومراقبتهم (وكذا يقظان تغفله سارق) فانها في ذلك غير حرز (في الأصح) لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب والثاني بنى التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة ولو بالغ فيها فاتهمز السارق فرصته قطع بلا خلاف (فان خلت) أى الدار المتصلة من حافظ فيها (فان ذهب أنها حرز نهاراً

ذلك من زوال الحرز لا من هتكه (قوله كما تقدم) أى لحاظاً دائماً وفيه إشارة الى أن هذه المسئلة هي السابقة بقوله فان كان بصحراء الخ والتصرح بالقرب هنا معلوم من الملاحظة ولذلك قال شيخنا الرملى ان ذكرها ايضاح (فتبينه) من هذا يعلم أن ثياب القصارين والصباغين ونحو ثياب أيام الزينة ولو نفيسة ونحو خشب أو جذوع خفيفة مرمية في الأزقة ولو على باب دار ما لكها غير محرزة بلا حافظ وأما الثقيلة فمحرزة في الأزقة ولو بلا حافظ لافي الصحارى الا بحفاظ (قوله وإلا فلا) أى وان لم يلاحظه فليس بمحرز فلا قطع وان أغلق باب المسجد ودخله بقصد السرقة لا باخذ خوله (قوله ولوكثر الطارقون) وكذا الواقفون كرجة نحو خباز أخذاً بقوله خرج عن كونه محرزاً بزحمتهم (قوله وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق) أى على منع السارق بالفعل وان ضعف عن غيره فلو وضع مناعه بموضع فتغفله سارق أضعف منه قطع أو أقوى منه فلا قطع (قوله أو استغاثته) بمجئمة فثلاثة أو هائلة فنون (تنبيه) لا يشترط في الملاحظ أن يراه السارق على المعتمد و يشترط كونه يقظان (قوله ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز الخ) سواء زمن أمن أو خوف ليلاً أو نهاراً ولو لاق محرزة كان أولى لبشملها وما فيها نعم هي محرزة دون ما فيها زمن أمن بلا حافظ (قوله وفي وجه الخ) هو المعتمد وفي ذكره اعتراض على المصنف فتأمل وخرج بقوله بها ما لو كان خارجاً عنها فلا بد من يقظته كما تقدم (قوله أى بدور أهله) بمد الهمة المفتوحة وكسر الهاء وفتح اللام أى فيها أهلها (قوله حرز مع اغلاقه) ومثل اغلاقه ما لو كان له صرير يوقظ النائم أو كان نائماً خلفه بحيث لا يمكن فتحه إلا بإيقاظه (قوله وحافظ ولو هو تامم) وكذا ضعيف (قوله في زمن الأمن) هو قيد لجريان الوجه المرجوح فزمن الخوف غير حرز قطعاً (قوله اعتماد الخ) يؤخذ من علة هذا الوجه ضعفه لعدم نظر الجيران ما في الدار وأمان نفس الدار فمحرزة بذلك وكذا أبوابها المركبة عليها المنصوبة ومساييرها المثبتة وسوقها كذلك اتفاقاً (قوله وكذا يقظان تغفله سارق) أى بغير الفترات القليلة المغفلة فيما مر فالمراد أن الغفلة في نفس الحافظ اليقظان تزول الحرز وخرج بهما لو اتهمز فرصته فيقطع كما سبذ كره (قوله فانها في ذلك غير حرز في الأصح) لعل اسم الإشارة عائد لزمان الحافظ الذي توجد منه الغفلة والتشبيه من حيث جريان الخلاف فيه فلا يقال مقتضى التشبيه إنها غير حرز ليلاً قطعاً فتأمل (قوله والثاني بنى الخ) صريح كلامه أن الثاني لا يشترط دوام المراقبة فلا يجعله مع الغفلة مقصراً والأول بشرطها فيعده مقصراً ومنه يعلم عدم توارد الخلاف على محل واحد فتأمل وإفهم (قوله نهاراً) ويلحق به ما قبل الشمس من الاسفار وما بعد الغروب الى انقطاع الطارقين (قوله واغلاقه) وليس مفتاحه موضوعاً بقربه ويلحق باغلاقه ما مر آتفاً من صريره ونحوه (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف

يرجع الى كل من قوله آنية وثياب [قوله محرز وإلا فلا] ثم لا فرق في الصحراء بين الموات والملك كما يحسنه الراقى رحمه الله [قوله سارق] قيل يؤخذ من التشكيك أنه لو كان ضعيفاً ولكن السارق أيضاً ضعيف يجب القطع وان كان لو سرقة في هذه الحالة قوى لا قطع ثم انظر ما ضابط المفارقة التي بها يقطع هل تحصل ولو بخطوة أو يشترط مفارقتها لذلك الموضع عرفاً أو يكفي دفعه بالأرض وأن يفارق الموضع الظاهر الأخير ولو تنازعا في اللعاط فالقول قول السارق حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كنهت غافلاً صدق أيضاً [قوله مع فتح الباب] قاربن سراقاً إلا أن يكون تامماً على الباب [قوله والثاني هو حرز الخ] محل ضعف هذا الوجه ان لم يكن المتاع في بيت من الدار مغلق وإلا وجب القطع [قوله بعدم اشتراط دوام المراقبة] ظاهره أن هذه القلة متفق عليها هنا وحينئذ فيشكل [قوله أو الوقت ليلاً] من ثم تعلم أن ما يسرق من الأسواق المحكمة

زمن أمن واغلاقه) أى الباب (فان فقد شرط) مما ذكر بأن كان الباب مفتوحاً أو الزمن زمن خوف أو الوقت ليلاً (فلا) أى فليست حرزاً وعبر في الروضة بالذهب أيضاً وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل

(وخيمة بصحراء ان لم تشد أطنابها وترخي أذيالها) بالمجوعة (فهى وما فيها كتاب بصحراء) فيشترط في كون ذلك محمزا دوام لفظه (والا) بأن شدت أطنابها وأرخت (١٩٢) أذيالها (غرر بشرط حافظ قوى فيها ولو) هو (نأتم) وفي الروضة

بكونه عبر بالذهب مع عدم الطرق بل عدم الخلاف من أصله وبجعله مقول الأصحاب مع أنه بحث للرافى
(قوله وخيمة بصحراء) خرج مالوكا بالعمران ولو في مسجد أو شارع فهى محمزة والصحراء هنا قيد
فلا بد في كونها وما فيها محمزين من دوام لحاظ لعدم هية المروحين (قوله وفي الروضة الخ) يفيد أن
كون الحافظ فيها ليس قيدا وهو كذلك (قوله وترخي بالرفع) لعل الملقى له إلى ذلك رسمه بإياه التي يجب
حذفها مع الجزم ولو جعله محمزا على لغة من يجزمه بحذف الحركات أو على خطأ الكاتب بإثبات إياه أو نحو
ذلك لسل عما أتى من الاعتراض عليه بقوله هو من عطف جملة على جملة توجيه الصحة الرفع وفيه نظر لأنه ان
أراد بالجملة الثانية الجازم ومدخوله لم يصح كونه في حيز النفي الذي ذكره وان أراد بها الفعل ونائبه لم يصح الرفع
لقول النحاة بوجوب جزمه لأنه فعل مضارع تسلط عليه جازم واختيار بعضهم الثاني وأن المراد بالثاني معناه
غير شديد وتصريحه بانتفاء الشد والارخاء معا فيقبل الإرجاع بشمول ما بعدهما وجود أحدهما دون الآخر
أيضا وهو فاسد إذ مع انتفاء الشد وحده تكون كالألفيا معافهى كتاب بصحراء فلا بد من دوام الاحتفاظ
ومع انتفاء الارخاء وحده يكون ما فيها كذلك وتسكون هي محمزة بمحافظ ولو نأتما فتأمل (قوله ولو صرح
الخ) هو مسلم من حيث كونه بصير من عطف المفرد لا من عطف الجملة فيسلم من حيث الاعتراض في الأعراب
وأما الاعتراض من حيث الحكم فباق فتأمل (تنبيه) اكتفى هنا بالنأتم بقرب الخيمة كافى الروضة كما
تقدم بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفوس منها أربح فراجعه (قوله بأبنية) ولو من نحو حشيش
أو قصب والسكلام فيما إذا أحاطت الأبنية بجميع جهات محل المشاية من سائر جوانبه فلا اتصل جانب منه
بالبرية ففيه ما أتى بعده (قوله محمزة بلاحافظ) ظاهره ولو ليلا مع عدم الأمن وفي شرح شيخنا تقييده بالنهار
والأمن (قوله ولو كانت الأبواب مفتوحة) هو مفهوم مغلقة اشترط حافظ مستيقظ ويكفى عنه قرب غوث
أو نومه في الباب (قوله مثلا) يحتمل رجوعه لابل وترعى فيشمل بقية المشاية كاهو المقصود ويشمل
مالوكا كانت في مراح لكن يشترط في هذه كونها معقولة أيضا (قوله لم تكن محمزة) نعم يكفي في كونها محمزة
وجود الطارقين للرعى مثلا (قوله ففي المذهب الخ) مرجوح (قوله ومقطورة) أى وابل مقطورة كاهو
صرح كلامه وليس هو قيدا بل غير الابل وغير المقطورة كذلك لأنه لا يمتنع المقطورة ولا عدد القطار الا في
الابل والبغال حالة كونهما في العمران (قوله تقاد) انما يقيد به لابل كلام المصنف بعده والافالسائق كالقائد
(قوله التفات) ويكفى عن التفاته مرورها بين الناس في نحو الأسواق (قوله فائدها) وسائقها وراكب
آخرها كذلك (قوله نسعة) اعتمده الخطيب ومن تبعه وفي المنهج اعتبار سبعة بتقديم السين واعتمده
شيخنا الرملى ومن تبعه وفي شرحه موافقة السرخسى في التفصيل وسيأتى (قوله في الأصح) مرجوح

كأصلها أو نام بقربها وقوله
وترخي بالرفع من عطف جملة
على جملة في حيز النفي أى
ان انتفى الشد والارخاء ولو
صرح بالثاني في المعطوف
كالحرر وغيره كان واحدا
(وماشية بأبنية مغلقة)
أبوابها (متصلة بالعمارة
محمزة بلاحافظ وببرية
يشترط) في احرازها (حافظ
ولو) هو (نأتم) ولو كانت
الأبواب مفتوحة اشترط
حافظ مستيقظ (وابسل
بصحراء) زعمه مثلا (محمزة
بمحافظ يراها) فان لم ير بعضها
لكونه في وهدنة مثلا فذلك
البعض غير محمز ولو نام
هنا أو تشاغل لم تكن
محمزة له ولو لم يبلغ صوته
بعضها اذا زجوها ففي
المذهب وغيره أن ذلك
البعض غير محمز وسكت
آخرون عن اعتبار بلوغ
الصوت لا مكان العدو إلى
عالم يلفسه ولا ترجيح في
الروضة كأصلها
(ومقطورة) سائرة تقاد
(يشترط) في احرازها
(التفات) قائدها إليها كل
ساعة بحيث يراها (وراكب
أولها) كقائدها فان لم ير
بعضها لحائل فهو غير محمز
(وأن لا يزبد قطار على

نسعة) للعادة الغالبة فان زاد فكغير المقطورة أى فلا زائد غير محمز (وغبر مقطورة)

بأن تساق (ليست محمزة في الأصح) لأن الابل لا تسير هكذا غالبا

والثاني حمزة بناتها المنتهى نظرها إليها كالقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الأول في الحرر بالأشبه ومنهم من لم يقيّد المقطورة بعدد وتوسط أبو الفرج السرخسي فقال في الصحراء لا يقيّد القطار بعدد وفي العمران يعتبر ما جرت به العادة فيه وهو ما بين سبعة إلى عشرة فان زاد لم تكن الزيادة حمزة قال الرافعي وهو الأحسن وعبر (١٩٣) عنه في أصل الروضة بالأصح (وكفن في قبر بيت حمز) ذلك

البيت (حمز) ذلك الكفن (وكذا) كفن في قبر (بمقبرة بطرف العمارة) أي حمز (في الأصح) للعادة والثاني ان لم يكن هناك حارس فهو غير حمز كتناح وضع فيه (لا بمضيعة) بكسر الضاد وبسكونها وفتح الياء أي بقعة ضائعة كافي الحرر وغيره فانه غير حمز (في الأصح) إذ لا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه والثاني قال القسبر حوز للكفن حيث كان لأن النفوس تنهاب الموتى ولو كان بمقبرة محفوفة بالعمارة يندر تخلف الطارقين عنها في زمن يتأتى فيه النشأ أو كان عليها حراس مرتبون فهو حمز جزما

(فصل : يقطع مؤجر الحوز) المالك له بسرقة منه مال المستأجر لأنه مستحق لمنافعه ومنها الارحاز فخرج بهذا التوجيه من استأجر محوطا للزراعة فأوى فيه ما شئت مثلا فلا يقطع مؤجره بسرقتها (وكذا معبره) أي الحوز

يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الأصح) لاستحقاقه منفعة والثاني لا يقطع لأن له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حوزا لم يقطع ماله) بسرقة منه لأن له الدخول فيه (وكذا أجنبي) أي لا يقطع بسرقة منه (في الأصح) لأنه ليس حوزا للغاصب والثاني قال ليس للأجنبي الدخول فيه

(قوله والثاني حمزة الخ) هو المعتمد (قوله بساتها) ومثله راكب آخرها (قوله وتوسط أبو الفرج السرخسي) بأنه لا يقيّد القطار في الصحراء بعدد وفي العمران يقيّد بما بين سبعة إلى عشرة واعتدده شيخنا الزايد ونقله عن شيخنا الرمي وهو لا يخالف ما مر عنه فراجع (فتية) لصوف الدواب وشعرها ووريرها ولبنها والأمتعة عليها حكمها في الارحاز وعدمه فلو جلب من لبنها ناضا بقطع لكن قيده بعضهم بما اذا اتحد مالك ما حلب منه أو كان مشتركا أو الاكشائين كل منهما ولو احدى فلا قطع فراجع (قوله وكفن) ولو غير مشروع (قوله وكذا كفن) أي مشروع ولو من غير مال الميت أو من بيت المال وليس من نحو غصب (قوله في قبر) أي مشروع لان نحو مغبوب ولا على وجه الأرض ونصب أحجار عليه نعم ان تعذر الحفر قطع سلقه (قوله حمز في الأصح) فيقطع سارقه ان أخرجه من جيع القبر لا من اللحد في هواء القبر (قوله لا بمضيعة) ولا بلقائه في بحر وان غاص فيه (قوله عليها حراس) وان زاد الكفن على المشروع (فتية) لا قطع على حافظ القبر بسرقة الكفن منه لأنه غير حمز عنه ولا سرقة مال من ادعاه لدخول داره أو حانوته ولو لنحو شراء (فرع) المالك في الكفن اصحابه وهو الخاصم به لو سرق ولو أكل الميت نحو سبع عاد لماله سواء كان المالك بيت المال أو أجنبيا من ماله أو وارثا من التركة أو من ماله .

(فصل) فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حوزا للشخص دون آخر أو لمال دون آخر وما يتبع ذلك (قوله يقطع مؤجر الحوز) اجارة محيضة قبل انقضاء المدة (قوله المالك له) أي لمنفعته (قوله لأنه مستحق لدافعه) وبذلك فارق عدم حد السيد بوطء أمته المزوجة (قوله فلا يقطع مؤجره) ولا غيره أيضا وكذا بعد فراغ المدة (قوله لاستحقاقه منفعة) يفيد أن العارية محيضة مستمرة وأن المسروق مما يستحق وضعه فيه والا فلا قطع وقال شيخنا الرمي ان لزمته الأجرة كأن أحدث وضع الأمتعة فلا قطع والاقطع ان لم يؤمر بالرد راجع ذلك (فرع) لو أعار عبده لحفظ مال غيره أو رعى دوابه ثم سرق السيد من ذلك شيئا أو أعار ثوبا لشخص ثم سرق شيئا من جيبه أو سرق من دار اشتراها قبل استحقاق قبضها قطع في المسائل الثلاث فان استحق القبض بأن وفي الثمن أو كان مؤجلا فلا قطع بسرقة مال البائع منها وقيده شيخنا

سلفنا لأن الكلام في السائرة [قوله وتوسط الخ] بذلك على أن قولك ومقطورة لافرق بين الصحراء والعمران [قوله وكفن] خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا إلى أن للنابش إغمايخصه . لنا حديث من ينش قطعناه وسواء قلنا ملك الكفن لله تعالى أم للكفن كتنظيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا إلى أن تعيينه للميت واختصاصه به معتبر والقطع في هذه خاص بالكفن الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائدا كإنبه عليه الشارح بالقياس الآتي [قوله بكسر الضاد] أي والأصل مضيعة بسكون الضاد وكسر الياء ثم نقلت الكسرة إلى الضاد .

(فصل : يقطع مؤجر الحوز) لا يشك على هذا عدم حد من وطئ أمته المزوجة وقوله مؤجر أي اجارة محيضة [قوله فخرج بهذا التوجيه الخ] هذا قد يشك بأن يد المستأجر على الحوز ولا حق للمؤجر في منافعه تلك المدة وليس كغاصب الحوز لأنه لا يد له [قوله وكذا معبره] لو أعاره قيصا فطوى المعبر جيبه

(٢٥) - (قليوبى ومعبره) - (رابع)

يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الأصح) لاستحقاقه منفعة والثاني لا يقطع لأن له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث ان دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حوزا لم يقطع ماله) بسرقة منه لأن له الدخول فيه (وكذا أجنبي) أي لا يقطع بسرقة منه (في الأصح) لأنه ليس حوزا للغاصب والثاني قال ليس للأجنبي الدخول فيه

(ولو غصب مالا وأحرزه بحرزه فسرقت المالك منه مال الغصب أو) سرق (أجنبي) منه المال (المغصوب فلا قطع) على واحد منهما (في الأصح) أما المالك فلأن له دخول الحرز لأخذ ماله والثاني نظر إلى أنه أخذ غير ماله وأما الأجنبي فلأن الحرز ليس برضا المالك والثاني فيه نظري أنه حرز في نفسه والحصم (١٩٤) عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقته (ولا يقطع مختلس

ومنتهب وجاحد وديعة) وفهم حديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي والأولان يأخذان المال عيانا ويعتمد الأول على الحرب والثاني على القوة والغلبه يدفعان بالسلطان فيهره بخلاف السارق لأخذه خفية فتشريع قطعه زجرا (ولو قب) في لية (وعاد في لية أخرى فسرق قطع في الأصح قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) أي بأن علمه المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعا والله أعلم) لانتهاك الحرز ومقابل الأصح وجه بأنه عاد بعد انتهاك الحرز والأصح أبقى الحرز بالنسبة إليه ولو لو قب في أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا ويأتي فيه خلاف مما تقدم في إخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فانه هناك تم السرقة وهنا ابتدأها (ولو قب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد

بأن دخل لا بقصد السرقة والاقطع أيضا فراجع (قوله ولو غصب مالا) أي وإن قل وكذا اختصاصا ما خرج بالغصب من عنده مال قراض أو وديعة أو رهن فسرق ماله معه مال العامل أو الوديع أو المرتهن فانه يقطع إن دخل بقصد السرقة والا فلا كما مر (قوله المال المغصوب فلا قطع) أي على الأجنبي فلو أخذ مال الغاصب ولو مع المغصوب قطع كما يؤخذ من التعليل بخلاف المالك للغصوب وإن دخل بقصد السرقة فلا قطع عليه (قوله والثاني فيه) أي الأجنبي (قوله وجاحد وديعة) ومثلها العارية والأمانة (قوله والأولان الخ) وسكت عن الثالث وهو الخائن المفسر بجاحد نحو الوديعه لعدم أخذه المال من ماله فهر عليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين السارق كاذ كره بخلاف الأولين فتأمل (قوله قطع في الأصح) إن لم يعد الحرز والابان أعيد الحرز ونقبه ثانيا وأخذ المال فانه يقطع قطعا (قوله لا انتهاك الحرز) أي بظهوره للمالك أو للطارقين واكتفي بذلك في عدم القطع هنا لعدم الشروع في السرقة بخلافه فيما مر فاعتبر مانع قوي بأعادة الحرز فيه وبهذا تعلم أن ماله ماله الشارح في توجيه الأولوية غير مستقيم (قوله وأخرج غيره) ولو جنى بالقسم عليه أو مكرها أو حيوانا معلما كقر دأ أو مجميا لا يعتد الطاعة فان اعتقد الطاعة أو كان آدميا غير مبرر قطع الأمر وافرقت ما هنا وجوب القود على المسكره بكسر الراء وعلى من أمر نحو قود بالقتل لأن القود يجب بالسبب والقطع هنا إنما يجب بالمباشرة أو ما في حكمها مما تقدم .

(فرع) لا يقطع أعمى حل بصيرا معه مال مسروق حامل له (قوله فلا قطع) أي بالمال المخرج على أحد فلو بلغ قيمة نحو الآجر الذي أخرج من الجدار نصابا قطع الناقب وحده لأنه أخرج من حرزه بنقضه له وإن لم يأخذه أولم يمنع المالك منه فتأمل (قوله تعاونوا في النقب) أي من موضع واحد فلو تقيا من موضعين معا قطع من أخرج نصابا منهما أو من أحدهما أو مرتبا فلا قطع على الثاني لأنه لم ينقب حرزا وكلامه شامل لما لو نقب أحدهما نصف عرض الجدار مثلا والآخر باقيه فراجع (قوله ناقب) لو أسقطه لاستغنى عن القيد الذي ذكره الشارح عن الروضة وأصلها (قوله ولو وضعه) أي أحد الناقبين بوسط نقبه أي في أجزاءه وأخذه الآخر لم يقطعها وكذا لو ناله فيه لصاحبه فان ناله له أو وضعه خارج النقب فيها وأخذه الآخر قطع الداخل أو داخل النقب قطع الآخذ الخارج ولو قال أو بدل لو لاستغنى عن ما ذكره الشارح (قوله ولورماه إلى خارج حرز) أو أخرج يده به من الحرز قطع

وسرق منه قطع بلا خلاف [قوله ولا يقطع مختلس الخ] لما انتهى الكلام في شأن المسروق شرع يتكلم في شأن السرقة مشيرا إلى تعريفها [قوله وجاحد وديعة] لو قال وجاحد عارية كان أولى لأن الامام أحمد خالفنا فيها وقال بالقطع مستمسكا بحديث المرأة التي كانت تستير المتاع وقطعت وسلف لنا جوابه [قوله ولو نقب واحد وأخرج الخ] قال الشافعي رحمه الله لو بلغت قيمة الآجر الذي أخرجه من النقب مقدارا يجب به القطع قطع [قوله ولو تعاونوا] أي بأن يتحاملا على الآلة معا ويخرج هذا لبنه وهذا لبنه على الأصح [قوله وهو في الثانية الخ] لو قال المصنف الآخر بالتعريف لوفى بهذا الغرض وبعضهم لأجل تناول هذا القيد جعل قوله وضعه معطوفا على انفراد وكذا يقال في المسئلة الآية [قوله حرز] الأحسن الحرز معرفا

منها لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولو تعاونوا في النقب وانفرد أحدهما بالاخراج) قوله أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج وهو في الثانية يشريك في النقب كفاي الروضة وأصلها (ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خراج وهو يسوى نصابين لم يقطع في الأظهر) لأنهما لم يخرجاه من تمام الحرز والثاني يقطعان لاشتراكهما في النقب والاخراج كذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ أن الخلاف في المشتركين في النقب (ولو رماه إلى خارج حرز

من الحرز (قطع) لأنه أخرجه من الحرز بماء جار (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع (في الأصح) لأن لها اختيارا في السير والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج في الماء إلا كد الابتعير به فان حركة فخرج قطع (ولا يضمن حر بيد ولا يقطع سارقه) لأنه ليس بمال (ولو سرق صغيرا بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الأصح) لأنها في يد الصبي محرزة به والثاني جعل سرقته سرقة لها (ولو نل عبد على بعير فقاده وأخرجه عن القافلة قطع) لأنه أخرجه من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الأصح) لأن البعير في يد الحر محرز والثاني قال أخرجه من الحرز (ولو نل من بيت مغلق إلى محسن دار بابها مفتوح قطع) لأنه أخرجه من حظه إلى محل الضياع (والا) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا أو كما مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع ووجهه في

وان أعاده به أو تلف بالرمي كإحراق ناروان عليها أو أعاده إلى حظه بعد الرمي أو أخذه غير الرمي ولو مالكة أو وقع في حرز آخر لملك وقول شيخنا عميرة لا قطع لو أخذه المالك لتوقف القطع على الطلب فيه نظر وقول شيخنا الرمي بعدم القطع في وقوعه في حرز المالك يحمل على ما إذا لم يخرج من حزمته ولم يتخلل بينهما غير حرز كالأخرجه من صندوق في بيت هو حوزة أيضا فتأمل (قوله أو وضعه بماء جار) ولو حكما كالورى شجرة فسقط ثمرها في الماء المذكور فيقطع بشرط كون الرمي داخل في حرز الثمرة (قوله سائرة) أي لجهة محل الخروج والافسكالواقفة (قوله لرفع هابته) أي بالفعل بخلاف ما لو طرأ بهو بها (قوله) لأنه أخرجه من الحرز) وان لم يأخذه وأخذه غيره كإمساك (قوله فلا يقطع) وان استولى عليها بعد خروجها أو وقع لها بالامتناع فخرجت منه خلافا للقبين (قوله لأن لها اختيارا في السير) شمل ما لو أشار إليها بنحو حشيش أو سارت مثقلة أي فلا قطع وخروج ما لو ساقها أو قادها فيقطع ومن هنا يؤخذ أنه لو سرق شاة لا تساوي نصابا فتعجزها ما يكمل به النصاب من ولدها أو غيره فلا قطع (قوله فان حركة فخرج) بالمسروق قطع وان حركة غيره قطع المحرك ان كان مشاركا كالآخرة في النقب معا والافلاوان حركة نحو سبل أو ربح فلا قطع (قوله ولا يضمن حر بيد) ومثله ببعض ومكان كتابة جميعه (قوله ولو سرق صغيرا) ولو نالها (قوله بقلادة) أي مثلاً فتشابه ونحو دابة هورا كذا قطع (قوله لأنها في يد الصبي محرزة) فان نزعها منه قطع والكلام في قلادة لا ثقة به والافلا قطع إلا ان أخذها معه من حزمته فيقطع ومثله من أخذ قلادة نحو كلب من حزمته ولو معه وعلم من كلامه أن حرز القلادة هو نفس الصبي فتقول بعضهم انه لو نزعها بعد إخراجها من الحرز قطع والافلا غير مستقيم (قوله ولو نال عبد) ولو قويا ومثله عبد متيقظ غير مميز أو مميز وأكرهه والافلا بغير محرز معه (قوله قطع) أي بالعبد أو البعير أو بهما معا (قوله لأنه أخرجه) أي المذكور من الحرز إلى غير حوز وان أدخله بعد في حرز آخر كقافلة أخرى نعم ان اتصلت القافلتان فلا قطع حتى يخرج منهما كإمساك الإشارة إليه (قوله أو حر) أي لو أخرجه من القافلة حراناً معاً على بعير فلا يقطع ولو غير مميز ومثله ببعض ومكان إمساك (قوله لأن البعير في يد الحر محرز) ولو رماه عنه فان كان قبل إخراجها من القافلة قطع أو بعده فلا (قوله وبإهمافتح) أي لا يفتحه والام يقطع حتى يخرج من الباب (قوله قطع) ان لم يكن هو البواب أو أحد السكان وليس المال محرزاً عنه ولذلك لودخل داراً خفت به مال وهو فيها فأخذه وخرج به لم يقطع لأنه أخذه من غير حوز الآن (قوله من بعض حظه) وبه يعلم أن الكلام في مال يكون محسن الدار حوزاً له والافلا قطع بخلاف (قوله وبيت خان) ومثله نحوه مدرسة وورباط وحوش فيه

[قوله فشت بوضعه] أي ولو كان ذلك عقب الوضع خلافاً للصحيح في نظيره من فتح قفص الطائر [قوله ولا يضمن حر بيد] خرج الرقيق فان كان غير مميز ولو مجنوناً فأخذه من حزمته ولو من فناء دار سيده ولو خدعه قطع بخلاف ما لو كان خارج الفناء وأما المميز فان كان نائماً أو سكران أو حوله مربوطاً قطع وكذا قوى على الامتناع أخرج من الحرز بالسلاح ونحوه وأنام على بعير بقلادة كسبائي هذا حصل ما في شرح الارشاد ومنته وفي الزركشي لو حمل العبد فلا قطع في الأصح [قوله ولو سرق صغيراً] مثله لو سرق الأمتعة من عليه ولم يكن المحل الذي وقع فيه القطع حوزاً لتلك الأمتعة [قوله وأخرجه عن القافلة قطع] قال الزركشي لو كان العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومنته خلافه [قوله أو حر فلا] أي ولو أنزله من على البعير وهو نائم بعد إخراجها من القافلة فلا قطع لأنه رفع الحرز ولم يمسكه قاله البغوي [قوله أو مغلقين] أي ولو كان محسن الدار لا يصلح حوزاً لذلك المتاع

المفتوح أنه غير حرز (وقيل ان كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حظه والأول قال من بعض حظه فان الباب الثاني منه (وبيت خان ومحنة كيت و) محسن (دار في الأصح)

فيقطع في القسم الأول دون الباقي على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه قطعاً لمن ائتمن مشترك بين السكان
(فصل : لا يقطع مبي ومجنون) لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء لشبهة الاكراه بالدافعة للحد وقطع السكران على الخلاف فيه
 من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (١٩٦) (و يقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أي كل منهما لالتزام الذي

الأحكام كالسليم (وفي
 معاهد أقوال أحسنها إن
 شرط قطعه بسرقة قطع
 والا فلا) يقطع والأول
 يقطع مطلقاً والثاني عدسه
 (قلت) كما قال الرافعي في
 الشرح (أظهر عند
 الجمهور لا قطع) مطلقاً
 (والله أعلم) قال فيه
 والتفصيل حسن وفي المحرر
 أحسنها (وثبتت السرقة
 بين المدي المردودة في
 الأصح) فيقطع بها لأنها
 كالينة أو كقرار المدي
 عليه وكل منهما يقطع
 به والثاني لا يقطع بها لأن
 القطع حقه تعالى كذا
 في الروضة كأصلها وفيها
 في الدعوى الجزم بالثاني
 (و بقرار السارق) ولا يشترط
 تكريره (والمذهب قبول
 رجوعه) كالزنا وفي قول
 لا كلال والطريق الثاني
 القطع بقبول رجوعه
 فلا يقطع وفي الغرم قولان
 أظهرهما وجوبه وفي طريق
 ثالث القطع بوجوب الغرم
 أيضاً (ومن أقر بعقوبة
 لله تعالى) أي بوجوبها
 بكسر الجيم كالسرقة
 والزنا ابتداء أو بعد

مساكن متعددة (قوله فيقطع الخ) هو المتمدن

(فصل : فيما ثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به وغيرها) وعلم من كلامه أن شرط المقطوع كونه ممكناً
 مختاراً ملتزماً عاماً بالتحريم ولو حكماً لا شبهة له وليس أصلاً ولا مأذوناً له ويعزران (قوله لعدم تكليفهما)
 ويعزر من له نوع تمييز منهما (قوله ومكره بفتح الراء) ولا يعزر أيضاً خلافاً لبعضهم ويعزر المكره بكسر
 الراء ولا قطع عليه الا اذا أمر من يعتقد الطاعة على ماسأى (قوله على الخلاف فيه) التعمد منه وجوب
 قطعه (قوله كل منهما) عائداً الى كل من السارق والمسروق منه دفع به توهم الاجتماع وكان الأولى التعبير
 بأوفيها (قوله وفي معاهد) ومؤتمن (قوله لا قطع) أي على المعاهد أو على المؤتمن بسرقة ولولمالمثله
 ولا على غيره بسرقة ماله ولومسأى (قوله قال فيه) أي الشرح وفيه إشارة الى مخالفة عبارة المحرر والنهاج
 كالمحرر فالاعتراض عليه أقوى (قوله مطلقاً) أي سواء شرط عليه القطع أو لا نعم ينتقض عهد من شرط
 عليه و يبلغ المأمن (قوله وثبتت السرقة) أي المرتب عليها القطع كما سيذكره وسكوته عنه هنا لعدم
 القطع في البعض كما يأتي (قوله فيقطع بها) أي اليقين المردودة وهو مرجوح (قوله والثاني لا يقطع بها) وهو
 المعتد ولا خلاف في وجوب المال المسروق مطلقاً (قوله وبقرار السارق) أي ثبتت السرقة به لكن لا بد
 في القطع من وقوع الإقرار بعد دعوى لتوقفه على طلب المال كما يأتي ويشترط في الإقرار التفصيل كما في
 الشهادة الآتية (قوله والمذهب قبول رجوعه) أي من حيث القطع ويجب المال قطعاً في هذه الطريق كما
 في الطريق الثالث لأنها قاطعة بقبول الرجوع وبغرم المال أخذ من تعبيره بقوله أيضاً الطريق الثاني عكس
 الأولى فقوله وفي الغرم قولان أي على الطريق الثاني فتأمله (قوله كالزنا) يفيد صحة الرجوع في أثناء القطع
 فلا يبقى ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل عوده الى الإقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر
 وأقيمت عليه بينة حكم حاكم عليه ففيه ما مر في نظيره في الزنا فراجع (قوله ومن أقر بعقوبة لله الخ)
 خرج بالاقرار اليقينة والعقوبة المال وبالله الآدمي فلا يحل التعريض في شيء منها (قوله أن للقاضي أن
 يعرض له بالرجوع) جوازاً بعد الإقرار ونداً قبله ليمتنع منه كما قاله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال
 بعدم اقراره في الثانية فراجعه الآن يحمل على عدم اقرار المال كما يأتي وكذا له أن يعرض للشهود ليمتنعوا
 من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يعيد ما بعد الانكار وكذا في قيد الانكار كما مر نعم ان خيف
 انكار المال لم يحل التعريض (قوله والثاني لا يعرض) قال شيخنا فيحرم كما يحرم التصريح على جميع
 الأوجه (قوله ما خالك سرقت) بكسر الهمزة وبنو أسد تفتحها وهو القياس قال الزركشي

(فصل : لا يقطع مبي) [قوله ومكره] كما في الزنا [قوله ان شرط قطعه] قضيته عدم الاكتفاء على
 هذا القول بشرط عدم السرقة من غير تعرض للقطع [قوله مطلقاً] كذلك لا يقطع المسلم بسرقة ماله قال
 الامام من المستحيل أن لا يقطع المعاهد بسرقة مال المسلم ويقطع المسلم بسرقة مال المعاهد [قوله لأن القطع
 حق لله] كالأدعي عليه أنه زني بأمته مكرهه وحلف اليقين المردودة [قوله القطع بوجوب الغرم أيضاً]
 يريد أن هذه الطريقة مراد المثل وأن الامام نسبها للحققين لكنه نبه بعد ذلك على أن المرجح في الرافعي
 طريق الخلاف وقد راجعت الرافعي فوجدت الأمر كذلك [قوله فالصحيح الخ] أما التعريض بالانكار

دعوى (فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) عن الإقرار (ولا يقول) له
 (الرجوع) عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع والثالث يعرض له ان لم يعلم أنه له الرجوع وان علم فلا يدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم
 لما عقر القربان لما عقر القربان أو غزرت أو نظرت رواء البخاري ولمن أقر عنده بالسرقة ما خالك سرقت رواء أبو داود وغيره

قبل

وصريح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد والمناسب أن يقول لعلك غضبت أو أخذت بأذن المالك أو من غير حزم أو نحو ذلك فتأمل .

(تنبيه) لا يجوز القطع إلا بعد طلب المالك ماله بمعنى الدعوى به وإثباته وإن لم يأخذه وانما توقف على الطلب لاحتمال أن المالك يقر باباحته للسارق بذلك أو غيره فيسقط القطع ولا يكفي العلم بعدم عفو المالك بماسر قبل الدعوى لاحتمال عفو عند إرادتها (قوله ولو أقر بلا دعوى) ليس قيدا (قوله أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع) ومثله الصبي والمجنون وكذا السفيه على المعتمد وينتظر كالمحضور الغائب لاحتمال أن يملكوا المال للسارق قبل الرفع للقاضي فيسقط القطع عنه (قوله بل ينتظر حضوره) لكن يحبس المقر إلى حضوره وكذا إلى كمال من ألحق به عن مر (قوله أو أقر أنه أكره أمة غائب على زنا) هو قيد لوجوب المهر لها وعدم الحد عليها لالوجوب الحد عليه الذي الكلام فيه فلا وسطه . كان أنسب بقوله حد في الحال و يتوقف المهر إلى حضوره (قوله وقفها عليه) بناء على الرجوع من عدم الحد على الموقوف عليه بوطء الموقوفة عليه والمعتمد وجوبه عليه كما مر في باب (قوله) ويشترط ذكر الشاهد الخ) ظاهره ولو علما بشروطها فرجعه ولا مدخل لشهادة الحسبة في المال فلا شهدت بالسرقة ثبت القطع دون المال كذا قاله شيخنا وانظر مع ما تقدم من اعتبار طلب المال وتوقف القطع عليه (قوله المسروق منه) أي هل هو زيد أو عمرو مثلا بدليل ما بعده (قوله وغير ذلك) مجرور عطفا على السارق لإفادة ذكر ما بقي من الشروط كيان السرقة وكونه لاشبهة للسارق فيه كاذ كره في شرح الروض وغيره والكاف في قول الشارح كاتفاق الشاهدين قياسية وقول بعضهم إن غير ذلك مرفوع عطفا على قول المصنف ذكر وهو توطئة لما بعده والكاف للتمثيل غير مناسب فافهمه قال شيخنا ولا يشترط ذكر كون المال نصبا لأنه لنظر الحاكم ولا لكونه لغير المالك لأن المالك يثبت ماله بغير هذين الشاهدين (تنبيه) لا يصح الشهادة على الغائب في ذلك إلا إن ادعى عليه قبل غيبته لأن حقوق الله تعالى لا تثبت بالدعوى على الغائب ومثل الغيبة التعرز والتواري (قوله أي أحدهما) خرج ماله شهدا معا أنه سرق بكرة وآخرا أنه سرق عشية فان اتفقا على عين واحدة تساقطا ولا حكم ولا ثبت ما شهد به كل وثبت القطع (قوله أن يحلف مع أحدهما) أي مع كل منهما إن وافق دعواه ويفرغه ما شهد به معا كأن ادعى بدينار وعشرة دراهم فشهد أحدهما بالدينار والآخر بالدرهم ولو اختلفا في الحزم أو المسروق منه فباطلة أيضا فان وافق أحدهما الدعوى حلف

قبل الاعتراف فهو جائز قطعا بل جزم الماوردي والقاضي وغيرهما بالاستحباب كذا في التكملة للزركشي رحمه الله (قوله لم يقطع في الحال) أي ولكن يحبس إلى حضوره (قوله وأنه أكره) لو أقر أنه زني بها ولم يتعرض للاكراه كان الحكم كذلك لكن فائدة ذكر الاكراه ثبوت المهر (قوله ثبت) ولو شهد رجلان حسبة من غير دعوى ثبت القطع دون المال أي ولكن لا قطع حتى يطلب صاحب المال بدليل ماسلف في مسئلة الاقرار بسرقة مال الغائب بل يحتمل أن نقول هنا لا قطع حتى يثبت المال ولو باقرار أو رجل وامرأتين (قوله شروط السرقة) لأنه قد يظن ما ليس سرقة وسرقة ولا اختلاف العلماء في الموجب للقطع ومن جهة ماسافة الرافعي هنا أنه يشير إلى السارق إن كان حاضرا ويرفع نسبه إن كان غائبا قال الزركشي وهو مشكل إذ حدوده والله تعالى لا يقضي فيها على غائب أقول يمكن حل كلام الرافعي على شخص ادعى عليه بالسرقة فأنكر ثم غاب في البلد مثلا فشهدت عليه البيعة فان الظاهر قبولها في مثل هذا ولا يشترط تسمية بالوغه النصاب ولا عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كذا في الزركشي وفي التصحيح في اشتراط الأخير خلاف فليراجع (قوله وغير ذلك) كأنه بالرفع عطف على ذكره توطئة لما بعده (قوله أي لا يترتب عليها) يريد أنه ليس المراد بالبطان عدم

(ولو أقر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الأصح) لاحتمال أن يقر أنه كان أباحه له والثاني يقطع في الحال لظهوره وموجه (أو) أقر (أنه أكره أمة غائب على زنا حد في الحال في الأصح) والثاني ينتظر حضوره لاحتمال أن يقر أنه كان وقفها عليه (وثبت) السرقة المرتب عليها القطع (بشهادة رجلين فلو شهد رجل وامرأتان) بسرقة (ثبت) المال ولا قطع (وكذا شاهد وبمين المدعى بها) ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة (الموجبة للقطع ببيان السارق والمسروق منه والمسروق وكونه من حزم بتعيينه أو صفته وغير ذلك كاتفاق الشاهدين بها) ولو اختلف شاهدان كقوله (أي أحدهما) سرق بكرة والآخر عشية فباطلة (أي لا يترتب عليها قطع ولا غوم ولا شهود له أن يحلف مع أحدهما فيفرغه

أبو داود وغيره (وتقطع
يمينه) أولا (فان سرق
ثانيا بعد قطعها فرجله
اليسرى وثالثا يده
اليسرى ورابعا رجله اليمنى
وبعد ذلك يعزرو ويقص
عمل قطعه بزيت أو دهن
مغلي لتسد أفواه العروق
ويقطع الدم (قيل هو
قحة للحد) لأن فيه مزيد
إيلام (والأصح أنه حق
للقطوع) لأن الفروض
المعالجة ودفع الهلاك عنه
ينزف الدم (فتؤنه عليه
وللامام إجماله) وعلى
الأول ليس له إجماله ومؤنته
كمؤنة الجلاء (وتقطع اليد
من كوع والرجل من
مفصل القدم) من الساق
(ومن سرق مرارا بلا
قطع كفت يمينه) لاتحاد
السبب (وإن نقصت أربع
أصابع قلت) أخذا من
الرافى فى الشرح (وكذا
لو ذهب الخس فى الأصبع
واقه أعلم) والثانى يعدل
الى الرجل (وتقطع يد
زائدة أصبعا فى الأصح)
والثانى لابل يعدل الى
الرجل (ولو سرق فسقطت
يمينه بأفة) أو جناية
(سقط القطع) ومن
لا يمين له تقطع رجله (أو)
سقطت (يسره) بأفة
(فلا) يسقط قطع يمينه

(على المذهب) وقيل يسقط فى قول

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

المدعى معه وغرمه ولو شهد واحد بكيش مثلا والآخر بكيشين ثبت واحد وقطع به إن باغ نصابا ولم الحلف مع
الآخر وأخذ الثاني (قوله وعلى السارق رد ماسرقة) غنيا كان أولا وقطع أولا وقال مالك إن كان غنيا غرم والا
فلا وقال أبو حنيفة إن قطع لم يغرم وإن غرم لم يقطع (قوله وتقطع) بعد جلوس المقطوع وضبطه للثابت محرك
أى يقطع الامام ولو بنائبه أو نحو السيد من عبده ولو قطع السارق يد نفسه باذن الامام كفى أو بغير اذنه لم يقطع
حدا و يؤخذ مما ساقى أنه إن قطعها بعد ثبوت المال سقط القطع عنه أو قبله عدل الى الرجل (قوله يمينه)
أى إن كانت موجودة حال السرقة ولو شاء أن أمن نزف الدم أو ناقصة بعض الأصابع أو زائدتا خلقته أو
عرضا ولو تعددت قطعت الأصلية إن تميزت والاكتفت ولا يقطعان معا ولو سرق بعد ذلك قطعت
الأخرى ولا يعدل الى الرجل ولو تعذر قطع أحدهما عدل الى الرجل ولو زادت على اثنتين فعل
ما ذكر ولو قطع الامام يده اليسرى أولا فقياس ما يأتى فى قاطع الطريق الأجزاء لأنه حد تام وإن
أساء (قوله فرجله اليسرى) أى بعد اندمال يده وجوبا وفارق الخرابة بأن اليد والرجل فيها حد
واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها (قوله بعد ذلك) أى بعد فقد الأربع ولو بغير
قطع أو كان فى ابتداء السرقة وحكمة اختصاص القطع باليد والرجل لأنها آلات السرقة بالأخذ
والتمشى وقدمت اليد لقوة قهرها وقطع من خلاف لبقاء جنس المنفعة عليه وإنما لم يقطع ذكر
الزاني إبقاء للنسل ولللسان القاذف إبقاء للعبادة وغيرها كما مر والأمر بقتل السارق منسوخ ومؤول
بمن استحله أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لأصل له (قوله ويقص) أى ندبا على ما يأتى
وهذا فى الحضرى ويحسم البدوى بالنار نظرا للعادة فيهما (قوله مغلى) بضم الميم وفتح اللام والقصر
من أغليت وفتح الميم وكسر اللام لحن لأنه لا يقال غليت (قوله أنه حق) أى مصلحة (قوله فتؤنه
عليه) أى على التفصيل فى مؤنة الجلاء كما سيذكره (قوله وللإمام إجماله) نعم إن كان غير عيزر بلا كافل
وخيف هلاكه وجب الحسم على الإمام وكذا على غيره ممن علم وقدر كذا استدركه بعضهم فخره
(قوله كفت يمينه) وكذا غيرها (قوله لاتحاد السبب) أى مع كونه حق الله تعالى فلا يرد تعدد الفدية
فى الحج لأنها حق الفقراء (قوله وكذا لو ذهب الخس) ولومع بعض الراحة أيضا (قوله والثانى)
ببنى هو وما بعده على القياس على القود ورد بعدم اعتبار مماثله هنا (قوله واو سرق فسقطت يمينه)
قال شيخنا الرملى بعد طلب المال وثبوته والتقييد بيمينه فى المرة الأولى وكذا الحكم فيما بعدها
(قوله سقط القطع) لأن الحق تملق بعيها وقد زالت (قوله ومن لا يمين له) أى حال استحقاق القطع
كأعلم أو تعذر قطعها كما مر أو شلت ولم يؤمن نزف الدم تملق الحكم بما بعدها وكذا ما بعدها .
﴿ فرع ﴾ لو أخرج المقطوع يده اليسرى للجلاء فقطعها فإن قال أخرجهما نظى أنها اليمين أو أنها
تجزئ أجزأته والأفلا على المعتمد قاله شيخنا الرملى والوجه ضمها بما فى القود فى مسألة الدهشة .

من القطع بمعنى المنع لما يترتب عليه من منع سلوك المارة فهو البروز لأخذ مال أو قتل أو إرهاب على ما يأتى

الاعتبار أصلا وعبرة المحرر لم يثبت بشهادتهما شئ [قوله وعلى السارق] خالف الحنفية فقالوا إن قطع
لم يغرم وإن غرم لم يقطع وقال مالك إن كان غنيا ضمن والأفلا لنا أن القطع لله والغرم للآدمى [قوله
وتقطع يمينه] أى ولو شاء [قوله بعد قطعها] خرج ما لو تكررت السرقة قبل قطعها كما ساقى [قوله والثانى
يعدل الى الرجل] أى لفقد مابه البطش [قوله والثانى لا] كالنصاص [قوله سقط القطع] أى لفقد اليد .

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

[قوله]

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

على قوة وقدرة يظنون بها حيث لا غوث كإسائي (لا محتسبون يتعوضون لآخر قافلة) يسلبون شيئا (يعتمدون الهرب) يركض الخيل أو العدو على الأقدام فليسوا قاطعا لا تنافا الشوكه (والذين يغلبون شرذمة) باهجام الذال (بقوتهم قطاع في حقهم لا) قطاع (لقافة عظيمة) سلبوا منهم شيئا بل محتسبون (وحيث يلحق غوث) بالثلثة (ليس) ذو والشوكه بما ذكر (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمارة (أو اضعف) في أهلها مع القرب عن الأغاثه (وقد يغلبون) أي ذوو الشوكه (والحالة هذه) أي الضعف (في بلد فهم قطاع) وعبارة المهرر فلهم حكم القطاع ولا تشتط فيهم الذكوره فالنساء قاطعات طريق والواحد اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وتعرض للنفس والأموال مجاهرا فهو قطاع طريق والكفار ليس لهم حكم القطاع وان أخافوا السبيل وقتلوا والمراهقون لاقوبة عليهم (ولعلم الامام قوما يخيفون

وفيه قطع الأيدي والأرجل وقدر النصاب في السرقة فذكر معها وأخر عنها لأنها كجزئه وعبر بالقطاع دون القطع لأجل ما بعده والمراد بالاطريق محل المرور ولوفي داخل الأبنية والدور ولهم باعتبار فعلهم أربعة أحوال من أصل تسعة لأنهم من ضرب ثلاثة القتل وأخذ المال والاخافة في مثلها يسقط منها خمسة كل واحد مع نفسه والاخافة مع القتل أو مع أخذ المال ويبقى أربعة كل واحد منفرد أو جمع القتل مع أخذ المال فتأمل ويثبت رجلين لرجل وامرأتين أو يمين (قوله مسلم مكلف) ولورقيا وسيأتي محترزهما (قوله بجماعة) قيد لمناسبة ما بعده وسيدكر محترزه (قوله للأموال) قيد للغالب كما علم (قوله شرذمة) ولومساوية لهم (قوله بالثلثة) والبالغين المحجمة وقيل بالمهله والنون (قوله ذور) براوين جمعا وفي نسخة بواو مفردا في معنى الجمع وفي نسخة ليسوا وهي أوضح لمناسبة الخبر ولا حاجة للتأويل الذي ذكره الشارح معها وأراد بما ذكر القوة ولوجعل ضمير ليس عائدا للذين المذكور قبله لكان أقرب فتأمل (قوله لضعف في أهلها) أي بالنسبة للقطاع وان كانوا أقويا في ذاتهم ولذلك لودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولومع قربه وقوته فهم قطاع في حقهم كما علم (قوله أي الضعف) وسكت عن البعد عن الغوث وكان الوجه ذكره وما قيل انه سكت عنه لعدم تصوّره ممنوع اذا لا يبعد استغاثة أهل بلد بأهل بلد أخرى فتأمل (قوله وعبارة المحررا) وهي أولى من عبارة المنهاج (قوله والواحد) ولو أتى وهذا مفهوم ما سبق بقوله بجماعة (قوله والكفار) ولو واحد وهذا مفهوم مسلم فيما مروكونهم ليس لهم حكم القطاع محله في غير من لهم ذمة والافلهم حكم المسلمين فيما ذكر (قوله والمراهقون) ولو واحد وهذا مفهوم مكلف فبما مر واستثنائهم من القطع فقط كما أشار إليه بقوله لاقوبة عليهم وان كان لهم حكم القطاع من حيث غرامة المال وبذل النفس (قوله ولعلم الخ) فله الحكم بعلمه (قوله قوما) ولو واحدا (قوله ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (قوله عزهم) وجوباً لأن المصلحة في عدمه (قوله بحبس في غير موضعهم) كافي الروضة والأولى استدلاله الى ظهور توهمهم (قوله نصاب السرقة) فيعتبر فيه القيمة بالذهب المضروب وان كان النصاب من جمع مشتركين فيه وكون أخذ المال من حرز مسلم وعدم الشبهة ويؤخذ منه توقف القطع على طلب المال وسقوطه بما يسقط به القطع في السرقة وثبوته بما ثبت به كما مر الإشارة إليه (قوله يده اليمنى) أي لئلا كسر السرقة ورجله اليسرى للحجارة ولو تعددت اليد أو الرجل فكما مر في السرقة ولو فقدت احدهما اكتفى بالباقية ولو فقدت ما عاتق الحكم بما بعدهما ولو عكس ما ذكر كأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أولا أجزأ لأنها حد تام وإن أساء أو أجزأ ولا ضمان ولو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى أولا لم يمتد بقطع رجله وفيها الضمان بما مر في مسألة الدهشة ولا يسقط قطع رجله اليسرى وفارق ما قبله لأن

[قوله هو مسلم] خرج الكافر وقوفامع مورد الآية اكن اعتماد الزكشي وغيره اعتبار الالتزام بالأحكام ليدخل الذي [قوله فليسوا قاطعا] أي بل حكمهم في القصاص والضمان كغيرهم [قوله والذين يظنون] بين بهذا أن شرط الشوكه بالنظر لمن يخرجون عليهم لا مطلقا [قوله بما ذكر] راجع لقوله الشوكه [قوله لاقوبة عليهم] أي ولكن يضمن النفس والمال وانما اختص المعتمد القوة بالتغليظ لفظ جنائيه حيث اعتمد قوته بخلاف من يعتمد الهرب [قوله ولعلم] يقتضي الحكم بالعلم هنا وقد يقال ما فيه من حق الأدعى سوغ ذلك [قوله قوما يخيفون] الأول مفعول أول والثاني منقول مان واعترض بأن قوما نكرة فلا يصح كونه مفعولا أول لعلم [قوله ولا قتلوا] يجوز أيضا أن يضمن بأخذوا معنى يتلفوا فيستغنى عن هذا [قوله بحبس وغيره] ظاهره وجوب ذلك كقتل غيره وقطعه والواو في عبارته بمعنى أو

الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا (نفسا عزهم بحبس وغيره) والحبس في غير موضعهم أولى (واذا) أخذ القاطع نصاب السرقة قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراه ويمتأه

وإن قتل قتل حتما لا يسقط بوجه (وإن قتل وأخذ مالا) ربع دينار (قتل ثم صلب) بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه (ثلاثا ثم ينزل وقيل يبق حتى يسيل صديده وفي قول يصلب قليلا ثم ينزل فيقتل) ويسفل ويكفن ويصل عليه (ومن أعانهم وكثر جمعهم) ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (عزير مجس وتغريب وغيرهما) (٣٠٠) أي بواحد مما ذكر برأى الامام (وقيل يعين التغريب الى حيث يراه) وإذا

فيه تبعية خصله لم تعهد مركبة من خصلتين (تنبيه) يؤخذ مما مر في السرقة أنه لو سقط العضو المستحق قطعه بعد طلب المال واثباته سقط القطع أو قبله لم يسقط وينقل لما بعده فراجع (قوله قتل) لأجل القتل احتمالا لأجل المال إن كان حال قتله ملاحظا لأخذه سواء أخذه أم لا ولا فلا يتحتم قتله ويصدق في عدم الملاحظة قبل أخذه وفيما بعد أخذه نظرا لـ (الأذرع) (قوله ثم صلب) أي حتما (قوله بعد غسله وتكفينه) والصلاة عليه في محل غاربه إن كان في محل مرور الناس والأفنى أقرب محل إليه مما هو من محال مرورهم ندبوا ولمات حتف أنه قبل صلبه لم يصلب (قوله ثلاثا) أي من الأيام بلياليها وجوبا ولا يجوز الزيادة عليها ولو خيف انفجاره قبل تمامها أنزل وجوبا أيضا (قوله ومن أعانهم) ولو بدفع سلاح أو مركوب أو تبييت ولو اضافة وليس معذورا بخوفه منهم مثلا (قوله عزير) أي عزره الامام وجوبا بما ذكر مما يراه (قوله بتغريب) وسيأتي أنه دون عام في الحر ودون نصفه في الرقيق (قوله وهل يعزير في البلد الخ) هو تغريب على الوجه المرجوح المعين للتغريب والمتمتع عليه ما صححه في الروضة (قوله قتل القاطع يوجب فيه معنى القصاص) هو المتمتع لأنه حتى آدمي اجتمع مع حق الله تعالى (قوله لا يقتل الأب بولده) ولا يغير كف وهل يتحتم قتله كافي العفو الآتي راجعه (قوله ولو عفا) أي ولو بلا مال لم يسقط قتله أي عن المحاربة ويسقط قتله عن القصاص (قوله لتحتم قتله) ولذلك لا يسقط بأقراره ولا يصح الرجوع فيه لو ثبت بالأقرار ولا شيء على قتله بعد العفو وتجب دية قبله لو رثته ودية المقتول في تركته (قوله وعلى الثاني) وهو كون المقلب معنى الحد والخامسة فيه القتل بمقتل أو بقطع عضو والرابعة العفو من الولي والثالثة قتل الجمع والثانية الموت والأولى في قتل نحو ولده وذكرها على ألف والنشر غير المرتب لأنه الأولى (قوله ولا قيمة فيها) أي في الثانية في قتل العبد (قوله كالجائفة واجبه المال) أي جزما ولا قتل فيه مطلقا (قوله والسارى) أي من الجروح قتل لشمول القتل لما بالسراية (قوله لا بعدها) ما لم يثبت توبته قبلها بينة بعد دعواه بها (قوله في الشقين) وهما قبل التوبة وبعدها والمعتبر عنه بالذهب فيهما طريق القطع (قوله ودليل السقوط الخ) أي ولأنه قبلها غير متمم فيها بخلافه بعدها قال شيخنا في شرحه والمراد بما قبل القدرة أن لا يعتمد بهم يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع وقال الخطيب قبل الظفر بهم وهو الأقرب فراجع

عين صوبا منه العذول الى غير موهل يعزير في البلد المنتقى اليه بضرب وجس وغيرهما وجهان قال في الروضة الأصح أنه إلى رأى الامام وما اقتضته المصلحة (وقتل القاطع يوجب فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحد) حيث لا يصح العفو عنه ويستوفيه السلطان (فصل الأول لا يقتل بولده وذمي وعبد ولومات) من غير قتل (فدية) في الحر وقيمة في العبد من تركته (ولو قتل جمعا قتل بواحد وللباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالأول ولو عفا وليه لم يسقط قتله لتحتمه (ولو عفا رليه) أي المقتول (بمال وجب) المال (وسقط القصاص ويقتل حدا) لتحتم قتله (ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل بالسيف في هذه الخامسة ولها العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل في الأولى (ولو

جرح فاندمل لم يتحتم قصاص في الأظهر) فالقاطع فيه كغيره والثاني يتحتم كالقتل والثالث يتحتم في الدين والرجلين المشروع فيهما القطع حدا دون غيرهما كالألف والأذن والعين والقصاص على الأقوال المقابلة بل للقتل ولا قصاص فيه كالجائفة واجبه المال والسارى قتل وقد تقدم حكمه (ونسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب) في الشقين وقيل في كل منهما قولان ودليل السقوط قوله تعالى الا الذين

[قوله]

كجوا من قبل أن تقدرُوا عليهم الآية وقد تقدم ما يخصه من قطع اليد والرجل وتحتم القتل والصلب (ولا يسقطه سائر الحدود) أي بقيها وهو حدود الزنا والسرقة والشرب والقتل (في الأظهر) في حق قاطع الطريق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق (فصل) في اجتماع عقوبات على غير قاطع الطريق (٢٠١) (من لزمه) لآدميين

(قصاص) في النفس

(وقطع) لطرف (وحد

قذف وطالبوه جلد ثم

قطع ثم قتل ويأمر بقتله

بعد قطعه لاقطعه بعد جلده

ان غاب مستحق قتله) لأنه

قد يهلك بالموالة فينفوت

قصاص النفس (وكذا

ان حضروا قال عجلوا القطع)

فانا لانجعله (في الأصح)

خوفا من الهلاك بالموالة

والثاني قال التأخير كان

لحقه وقد رضى بالتقديم

(واذا أخر مستحق النفس

حقه جلد فان برأ) بفتح

الراء (قطع) ولا يقطع قبل

البرء خوف الهلاك به (ولو

أخر مستحق طرف) حقه

(جلد وعلى مستحق النفس

الصبر حتى يستوفى الطرف)

حذرا من فواته (فان بادر

فقتل فلمستحق الطرف

دينه) لفوات استيفائه

(ولو أخر مستحق الجلد)

حقه (فالقصاص) مما سبق

(صبر الآخرين) فلا

يقتل ولا يقطع قبل الجلد

(ولو اجتمع حدوده

تعالى) على واحد بأن

شرب وزنى بكرا أو سرق

وارتد (قدم الأخف) منها

(قوله فان تابوا) اعلم أن التلاوة الا الذين تابوا فلهه سهو من الشارح أو تحريف من الناسخ واعلم أن التوبة لغة الرجوع مطلقا وشرا الرجوع عن الطريق المعوج إلى الطريق المستقيم قال العلامة الخطيب ولا يستدعي سبق ذنب وشروطها في حقوق الله تعالى النذب والاقلاع والعزم على عدم العود ويزاد في حق الآدمي رد المظالم اه فراجعه لأن رد المظالم شرط للتوبة مطلقا (قوله من قطع اليد) في المرة الثانية والرجل أي في المرة الأولى لأن ذلك هو المأخوذ للمحاربة وهو جزاء وعقوبة وقع تابعا لاختلاف الجهة (قوله ولا يسقط سائر الحدود أي باقيا) وان ثبت بالاقرار نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وتارك الصلاة بفعلها ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة (قوله وهو حدود الزنا) ولو من كافر أسلم على المعتمد فيحده بعد اسلامه جلدا ورجا وقتلا وقطعا وتقدم أن الحد يتعدد إن حد عقب كل مرة والا كفي حد واحد ويدخل الجلد في الرجم لمن زنا بكرا ثم محصنا لمن زنى محصنا كافرا ثم رقى ثم زنى فلا يدخل على المعتمد كذا قاله شيخنا فراجعه (قوله أي بالتوبة) والتفصيل المذكور بالنسبة للظاهر والا فهي تسقط العقوبة مطلقا في الآخرة كالأقيمت عليه الحدود في الدنيا نعم لا بد في هذه من التوبة عن العزم والاقدام .

(فصل : في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الآدمي أو لهما) فهي أقسام ثلاثة سواء في قاطع الطريق وغيره والتقييد بقوله على غير قاطع الطريق ليس في محله ولعله ناظر إلى الخلاف فليتناقل (قوله قصاص الخ) وكذا تزيير فهي أربعة ويقدم التعزير على الجلد لأنه أخف (قوله ويأمر بقتله) وجوبا (قوله لاقطعه بعد جلده) فيه هل وجوبا إلى أن يبرأ (قوله لأنه قد يهلك) فالوعم عدم هلاكه مجمل قال العلقمي نعم ان خيف بالامهال فوت ما بعده نحو من به مرض مخوف طلب التججيل قال شيخنا وجوبا (قوله خوفا الخ) فان لم يخف موته عجل جزما (قوله وعلى مستحق النفس الصبر) لأن العفو مندوب اليه ورميا يشول اليه الأمر فسقط ما لا امام هنا (قوله فان بادر فقتل) جعل مستوفيا لحقه لكنه يعزر (قوله صبر الآخرين) وجوبا (قوله ويجهل) أي وجوبا والتعزير بين الجلد والقطع على المعتمد (قوله بأن انضم إلى ما ذكر) وهو الشرب وزنا البكر والسرقة والرادة وانما ذكر القذف دون غيره لذكر المصنف له (قوله ثم يقتل) أي بلامهلة (قوله لأنه حق آدمي) والقاعدة أن حق الآدمي

[قوله من قطع اليد] اعترض المنهاج بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد لأنه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن النووي اختيار عدم سقوط اليد [قوله ولا يسقط الخ] أي سواء ثبت بالبينه أم بالاقرار [قوله والقذف] نازع الزركشي في ثبوت الخلاف فيه وخصه بحدود الله سبحانه وتعالى [قوله الثاني يسقط بها] ظاهره عدم التوقف على صلاح حاله .

(فصل : من لزمه قصاص) [قوله جلد فاذا برأ قطع] هذا قد يغني عن قوله السابق لاقطعه بعد جلده الخ الا ان ذكره هنا استيفاء للتقسيم [قوله دينه] أي في تركة المقتول [قوله على حد زنا]

(٢٦) - (قيلوبى وعميرة) - رابع)

(فالأخف) وجوبا وأخفها حد الشرب فيقام ثم يجهل

وجوبا حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ويجهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتمع (عقوبات لله تعالى ولآدميين) بأن انضم الما ذكر قذف

(قسم حد قذف على) حد (زنا) لأنه حق آدمي وقيل لأنه أخف (والأصح تقديمه على حد شرب

مقدم مطلقا ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا أو قطعاً قاله شيخنا الرملي وبه صرح شيخ الاسلام ولعله للأغلب كما يعلم بما يأتي فلو اجتمع قطع قصاص وقتل ردة قدم القطع أو اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما لاستواء الختين قطعاً اذا المقلب في المحاربة القود ورجله للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة عمل الامام بالمصلحة في أيهما يقدم لاستوائهما في كونهما حقين لله تعالى أو قطع سرقة وقتل محاربة قطع ثم قتل وصلب للمحاربة وقدم حق الله هنا لعدم فوات حق الآدمي به ولو اجتمع قصاص بلا محاربة وقتل محاربة قدم أسبقهما لاستوائهما في كونهما حقا للآدمي فان لم يكن سبق أقرع بينهما ولو اجتمع قتل قصاص وقتل ردة قدم القتل على القصاص وان سبقت الردة لأنه حق آدمي ولا نظر الى مصلحة أخذها مما سبق في القاعدة وقد ينظر فيه بما مر في قطع اليد اليمنى عن السرقة والمحاربة معا الا أن يقال لا يتصور في قطع اليد حقيق لتوقفهما معا على طلب المال فتأمل (قوله وأن القصاص الخ) تقدم المعتمد فيه عن شيخنا .

(كتاب الأشربة)

أى بيان حقيقتها وحدودها ومستحقها وفيه بيان التعزير ومستحقه لأنه قد يكون على مشروب أو لتغليب الحد عليه اسكونه عقوبة أولغير ذلك (قوله جمع شراب بمعنى مشروب) وحقيقته المتخذ من ماء العنب والخق غيره به وقيل الخ حقيقة في الجمع ولاختلاف أنواعها جمعها كالنعالير والمراد بالمشروب مايمع الماء كحول (قوله أسكر) أى بأن كان فيه شدة مطربة في ذاته لاما فيه تخدير كالبنج والحشيش كما يأتي (قوله حرم) للاجتماع على تحريمه الواقع آخر في غزوة خير لا تحريمه في ثالث سني الهجرة بعد أن كان حلالا قبلها في أول الاسلام ثم أحل بعده ثم حرم ثم أحل ثم حرم مرتين أو أكثر فهو مما نكرو عليه النسخ كاسر في النكاح وشربه كبيرة وان مزجه بمثل من الماء ويكفر مستحله الا قدرا لا يسكر من غير العنب لقول أبي حنيفة بحله (قوله وحد شاربه) وان لم يسكر حيث كان مكفا مسلما مختارا عامدا عالما به وبتحريمه وتعاطاه شرابا صرفا بلا شبهة ولا يرد حد الحنفى لما يأتي ويتعدد الحد لمن حد عقوب كل مرة والا كفى حد واحد كاسر (قوله وحريا) ولو معاهدا كالذمي بالأولى (قوله وعدم الزام الخ) أى بسبب عقد الجزية فلا يرد عقابهما في الآخرة ويجب على كل منهما أن يتقايها وكذا كل مكاف ولومكرها كما اعتمده شيخنا ويندب لصبي ومجنون ولو بعد افاقته ويصدق المكروه بيمينه (قوله لوجهين) أحدهما وجوب الحد بناء

وأن القصاص قتلا وقطعا
يقدم على (حد (الزنا)
تقدما لحق الآدمي والثاني
العكس تقدما للأخف
(كتاب الأشربة)
جمع شراب (كل شراب
أسكر كثيره حرم قليله)
وكثيره (وحد شاربه)
قليلا كان أو كثيرا من
عنب أو غيره (الاصبا
ومجنونا وحريا وذميا
وموجرا) أى مصوبا في
حقه قهرا (وكذا مكروه
على شربه على المذهب)
فلا يجدون لعدم تكليف
الأولين والآخرين وعدم
الزام المتوسطين حومة
للشراب ومقابل المذهب
طريقى حاك لوجهين
(ومن جهل كونها) أى
المر

أى زنا البكر [قوله تقدما للأخف] هذا قاصر على جلد الزنا وكأنه فرّ بهذا عن قول البلقيني ان كان حد الزنا رجلا فلا خلاف في تقديم القطع عليه اه وعلى قياس ما قاله البلقيني حد القذف مقدم على الرجم قطعاً ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أيضا أى فيقدم على حد القذف لأنه أخف لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع .

(كتاب الأشربة)

[قوله وحد شاربه] ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادته عدم سكره بشرب الخمر [قوله الاصبا الخ] الظاهر أن الاستثناء من الحد خاصة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لأن الصحيح أن السكفار مخاطبون بفروع الشريعة [قوله وكذا مكروه الخ] نقل في شرح المذهب عن الأكثرين أن عليه أن يتقايها سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات من الماء كحول والمشروب والفى في البحر وغيره الاستحباب [قوله لوجهين] أحدهما يحذرنه على أن شربها لا يباح بالأكراه .

وهي المستندة من صبر العنب (خبر) فشر بها (لم يجد) لغزها (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يجد) لجهله (لو) قال بعد علمه بتحريمها (جهلت الحد حدث) لأن حقه أن يتمتع (ويحد) (٢٠٣) جردى خبر) وهو ما يبق

في أسفل انائها نخينا
(لا يخبر عن دقيقه بها
ومجهون هي فيه)
لاستهلاكها (وكذا
حقنة وسعوط) بفتح
السين أى لا يجد بها
(في الأصح) لأن الحد
للزجر ولا حاجة فيهما الى
زجر والثاني يحد بهما
للطرب بهما كالشرب
والثالث يحد في السعوط
دون الحقنة (ومن غصن)
بفتح الغين (بقمة أسافها
بضم ان لم يجد غيرها)
وجوبا ولا حد (والأصح
تحريمها لدواء وعطش)
اذا لم يجد غيرها لعدم
النهي عنها والثاني جوازها
لذلك والثالث جوازها
للتداوى دون العطش
والرابع عكسه والجواز في
التداوى مخصوص بالقليل
الذى لا يسكر وبقول
طبيب مسلم ويرفع الجواز
في العطش الى الوجوب
كتناول الميتة للضطر
وعلى التحريم قبل يحد
وقيل لا وعلى الجواز لاحد
(وحد الحر) أربعون ورقين
عشرون (على النصف
من الحر) (بسوط أو أيد
أو نعال أو أطراف ثياب
وقيل يتعين سوط) لاقتصار

على أنها لا تباح إلا كراه (قوله) وهي المستندة (الخ) هو بيان لحقيقة الحرة والمراد هنا المسكر مطلقا كما مر
ويصدق في جهله بمينه نعم ان نشأ بين المسلمين بحيث لا يخفى عليه لم يصدق ويحد (قوله) انائها) أضافه نظرا
لما الكلام فيه والافالردى اسم لما يرسب في أسفل اناه كل مائع (قوله) نخينا) فهي خرة معقودة وحده
بها نظرا لأصلها كما لا يحد بالحشيش والبنج ونحوهما ولو مذابة نظرا لأصلها ما لم تصل الى الشدة المطربة
(قوله) لاستهلاكها) راجع للخبز والمجهون ولا يتقيد الحكم بهما أخذنا من القلة ظاهرا ونحوه كالعسل
كذلك والمراد باستهلاكها عدم ظهور عينيها بالرؤية (قوله) والثاني يحد (الخ) صريح في أن الخلاف في
الحد أو ما الحرمة فهي باقية اتفاقا وهو كذلك في هذا وكذا ما قبله أيضا لا ننحوته أو كما يأتي (قوله) في السعوط)
نظرا لكونه في الدماغ فلا يسمى شرابا (قوله) ومن غصن بفتح الغين) أى المجبة ويجوز ضمها وبعدها
صاها معلقة بقية بمعنى شرب (قوله) ان لم يجد غيرها) مما يقوم مقامها ولو من بول نحو كلب فهو قيد للوجوب
ولا يلزم عدم الحرمة وعدم الحد والا فلا يجب بل تحريم ولا حد للشبهة (قوله) تحريمها لدواء) أى وهي صرفة
والا فيجوز التداوى بما هي فيه كصرف بقية النجاسات (قوله) اذا لم يجد غيرها) أى بما يغني عنها ولو من
مغلف كما تقدم وهذا قيد للخلاف فان وجد غيرها حرمت قطعا ولكن لاحد كما مر (قوله) والجواز في
التداوى (الخ) هو قيد للجواز المبني على الوجه الثالث المرجوح (قوله) ويرفع الجواز في العطش) أى على
الوجه الثاني والرابع وكذا على الأول والراجح والثاني لأن حالة الاضطرار لا خلاف في الجواز فيها فلأسقط
لفظ الجواز من عبارته لكان صوابا فتأمل (قوله) الى الوجوب) وحيث لا حرمة فيها كما مر ومثل العطش
غيره مما تقدم (قوله) وقيل لا) أى لا يحد وهو المعتمد (قوله) وعلى الجواز) أى فيما ذكر من الوجوه الأربعة
لاحد بلا خلاف نعم يحد حتى يشربه ما يقول بجواز زجرا لميل الطبع اليها لأنها من باب درء المفسدة ولذلك
لا تزد شهادته (فرع) يجوز إزالة عقل لنحو قطع سلعة بنحو بنج لا يسكر على المعتمد (قوله) وحد الحر
أربعون) وقال الأئمة الثلاثة ثمانون (قوله) ورقيق) ولو مبعضا عشرون على النصف من الحر وقياس
ما ذكر عن الأئمة الثلاثة أن حده أربعون وهو معطوف على الحر وعدم تعريفه المناسب رعاية للاختصار
وهو يشمل الذكر والأنثى فيهما (قوله) لاقتصار الصحابة عليه) أى على السوط بعده صلى الله عليه وسلم
(قوله) فانه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) كان يضرب) أى بأمره بالضرب كما مر فلا يحدث كلها بيان
لمطلق الضرب من غير تقدير كما سبذ كره (قوله) بأن سأل) أى أبو بكر من حضره في مجلسه أو من

[قوله ولو قرب اسلامه] يستثنى المخالط للعلماء كأهل القبة بمصر [قوله انائها] أضافه لقول المتن جردى خبر
والافالردى ما يرسب في أسفل المائع مطلقا [قوله ولا حاجة] أى لأن النفس لا تدعو الى ذلك [قوله والثالث
يحد] كما يحرم في الرضاع السعوط دون الحقنة [قوله بفتح الغين] أى وفيه الضم أيضا [قوله وعطش] بحث
الزركشى جواز كل النبات المحرم عند الجوع اذا لم يجد غيره ومثله بالحشيش قال لأنها لا تزيد الجوع وفيه
نظر يعرف بالنظر في حال أصلها عندئذ كلها [قوله والثاني جوازها لذلك] كغيرها من النجاسات واحتج
الأول بأن الله لما حرّمها سلب نفعها بأن شر بها شر العطش بعد ذلك [قوله أربعون] أى خلافا للأئمة الثلاثة
حيث قالوا إنها ثمانون [قوله وقيل يتعين سوط] فلا يجوز الأيدي والنعال ومراذه بالسوط ما يشمل العصا
لا خصوص المتخذ من سبور في الحديث آتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته

الصحابة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه آتى بشارب فقال اضربوه بالأيدى والنعال وأطراف الثياب رواء الشافعي وفي
صحيح البخارى نحوه وفيه وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يضرب بالجر يد والنعال وقد ذلك الضرب للشارب
بأربعين في زمن أبي بكر رضي الله عنه بأن سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين الى أن

فاستشار جلدته ثمانين قال
على رضى الله عنه لأنه إذا
هرب سكر واداسكر هذى
وإذا هذى افترى (ولو)
رأى الامام بلوغه ثمانين
جلزنى (الأصح) كما فعل
عمر رضى الله عنه والثاني
المنع لأن عليا رضى الله عنه
رجع عن ذلك فكان يجلد
في خلافته أربعين (والزيادة)
عليها (تعزيرات وقيل
حد) بالراى (ويحد باقراره
أو شهادة رجلين لا بربع
آخر وبسكرة) لا احتمال
كونه غالطا أو مكرها (ويكنى
في اقرار وشهادة شرب
خرا وقيل بشرط وهو عالم
به مختار) لا احتمال أن
يكون جاهلا به أو مكرها
عليه ودفع بأن الأصل عدم
الجهل والا كراه (ولا يحد
حال سكره) بل يؤخر الى
أن يفيق ليرتدع (وسوط
الحدود) في الشرب والزنا
والقذف (بين قضيب
وعصا ورطب ويابس)
للاتباع (ويفرقه) أى
السوط من حيث العدد
(على الأعضاء) ولا يجمع
في عضو واحد (الامقاتل)
كشجرة النحر والفرج
ونحوهما (والوجه قبل
والرأس) لشرفه كالوجه
والأصح لا والفرق أنه مفضى
قلبا فلا يخاف تشويهه
بالضرب بخلاف الوجه

حضر الجلد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم ولعل المسئول أجاب بالأمر بعين أخذها
به أى أجابه بذلك اجتهدا ووافقه عليه الحاضرون ففعله أبو بكر وقيل أجابه برواية مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم كان يضرب في الحجر بالجريد والنعال أربعين وعلى هذا ففعل أبو بكر لم يكن بلغه ذلك حين سأل
وفيه نظر والوجه أن هذه الرواية لم تثبت وأن كانت في مسلم ولا ماسياقى عن علي رضى الله عنه كما يصرح به
قول الشارح وقد رد ذلك الخ إذ لو ثبت لكان عدم بلوغها للخطأ الأربعة ولمن حضر من الصحابة أبو بكر
حين سؤله عن ذلك من أبعاد البعيد ولما استفسر الامام عمر رضى الله عنه من حضره في كم يضرب ولما وسعه
الاختاراد بمخالفها بالزيادة عليها ولما وسع الامام عليا أن يقول كل سنة فتأمل وافهم وراجع والخق أحق من
المراء (قوله تابع الناس) أى أكثرهم الشرب (قوله فاستشار) أى عمر كما هو الظاهر أى شاور من حوله
في الزيادة على الأربعين إلى الثمانين فقيل لم يشير وأعليه ففعلها باجتهاده وهو الموافق لما سياتى وقيل أشاروا
عليه بما هو افقهم ولذلك قال علي رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
ثمانين وكل سنة وهذا أى الأربعون كما قاله ابن حجر وغيره أحب إلى تبعاله صلى الله عليه وسلم (قوله قال علي
رضى الله عنه الخ) هو بيان لمستند الامام عمر في ضربه ثمانين لأن ذلك لازم (قوله هذى) من الهذيان
وهو التكلم بغير روية (قوله افترى) أى قذف وحد القذف ثمانون (قوله كما فعل عمر رضى الله عنه)
باجتهاده ولم تثبت عن الصحابة موافقته عليه فدعوى الاجماع عليه مدخولة فلذلك رجع عنه على رضى الله
عنه كما ذكره به (قوله والزيادة الخ) هو جواب عن الواقع من عمر رضى الله عنه باجتهاده وأمع موافقة
الصحابة عليه أو مع وجود النص بخلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر كما قيل فيما مر (قوله عليها)
أى الأربعين إلى الثمانين فقط ولا يجوز الزيادة بعدها لقيام الاجماع على منع الزيادة عنها (قوله تعزيرات)
أى أكثر من تعزير على وجه مخصوص فلذلك بلغت قدر الحد وامتنعت الزيادة فافهم (قوله وقيل حد
بالراى) أى وقيل الزيادة حد برأى الامام الذى يأمر بالحد لا بالنص عليها لعدم الاتفاق على ثبوته كما مر
فهو مخالف لبقية الحدود لجواز ترك بعضها وعدم تحقق مقتضيه (قوله ويحد باقراره) أى الحقيق ومثله
علم السيد في عبده لا غيره (قوله ولا يحد حال سكره) فيحرم ولكن يجزئ لو وقع مالم يصرف مطلقا كالخشبة
ويكره في المسجد ويحرم أن لو تبه بنجس (قوله وسوط) هو فى الأصل سيور تلف وتلوى سمي بذلك لأنه
يسوط الجلد أى يشقه ويكون السوط بين ما ذكر واجب كما قاله الزركشى وقيل مندوب (قوله الحدود)
لوقال العقوبة كان أولى ليشمل التعزير (قوله فى الشرب والزنا والقذف) أشار إلى أنه لا يوجد تعين
الجلد في غيرها فالمراد بالزنا في البكر (قوله قضيب) هو عصا رقيق جدا (قوله وبفرقه) وجوبا (قوله
من حيث العدد) لامن حيث الزمان أو الخفة والنقل (قوله الامقاتل) فيحرم ولا ضمان لومات (قوله
والوجه) فيحرم (قوله والأصح لا) قبله بعضهم بغير نحو محلو وأقرع والا فيجذب قطعا ومنى
وضع يده على محل لم يعد عليه الضرب ولا يلطم وجهه فيحرم أن تأذى به ويجلد الرجل قائما يدا والمراة جالسة

فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولأن فأمر به وجلد [قوله لأن عليا رضى الله عنه رجع عن ذلك]
لأن نقول ان كان الذى صدر من عمر اجاعا فكيف ساغ لعلى المخالفة وان كان غير اجاع فكيف احتج
به الأصحاب وبجواب بأنه اجاع على جواز الزيادة لاعلى تعينها لما سياتى أنها تعزيرات [قوله تعزيرات]
أى لأنها لو كانت حدا ما جاز تركها ووجه الثاني أن التعزير لا بد من تحقق سببه وأيضا لو كان تعزيرا لما
جاز بلوغه أربعين ورد أن ذلك تعزيرات واعترض الرافى بأن الجنابة المتولدة منه لا تنحصر بجلز
بما ورد في الثمانين [قوله ويحد باقراره] أى الحقيق [قوله قضيب] وهو النسن أى فيكون ضعيضا .

كذلك ويلف عليها ثيابها وجوبا ويلفها نحو امرأة ومحرم والخش كالمراة ولا يلف ثيابه الا محرم
(قوله ولا تشديه) أى المحدث ولو أنى واليد مفرد مضاف فيشمل اليدين معا فيحرم شدهما عند شيخنا
الرملى ويكره فقط عند الخطيب والأول موافق لما مر من تركه من وضع يده على ما يؤله ولا يتولى الجلد
الرجال ولومن أتى وخشى ويجلد ذوالهيئة في محل خال واستحسن الماوردى ما أحدثه أهل العراق
من جلد المرأة في نحو غرارة لأنها أستر لها (قوله ولا تجرد) فيكره (قوله دون نحو جبة) فيجب
نزعها (قوله فلا يجوز) أى عدم نوايه فيحرم ولا يعتد به نعم إن بقي ألم الأول عند الضرب الثانى
كفى قاله الامام ورجحوه

(ولا تشديه) بل ترك
يداه مطلقتين حتى يلقى
بهما (ولا تجرد ثيابه) بل
يركز عليه قص أو قبضان
دون جبة محشوة أو فرة
(ويولى الضرب) عليه
(بحيث يحصل زجر وتنكيل)
فلا يجوز أن يضرب في
فى كل يوم سوطا أو سوطين
(فصل) فى التعزير
(يعزى فى كل معصية لاحد
لها ولا كفارة) كباشرة
الأجنبية فيما دون الفرج
وسرقة مادون النصاب
والسب بما ليس بقذف
والتزوير وشهادة الزور
والضرب بغير حق (بحسب)
أضرب أو صفع أو توبيخ
بالكلام (ويجتهد الامم
فى جنسه وقدره وقيل ان
تعلق بالآدمى لم يكف
توبيخ) فيه بخلاف
المتعلق بحق الله تعالى وله
أن يجمع بين الحبس
وغيره وله فى المتعلق بحق
الله خاصة العفو ان رأى
المصلحة فيه

(فصل : فى التعزير) من العزير وهو مفرد التعازير كإمام ويطلق لغة على التعظيم والتفخيم والتأديب
والاجلال والرد والمنع والضرب الشديد ودون الحد وشرعا تأديب على ذنب لاحد فيه ولا كفارة غالبا
وهو آفة آدمى ولا يستوفى ما يتعلق بالآدمى الا بعد طلب ذلك الآدمى كفى حد السرقة وغيره ويلزم الامام
إجابه المصلحة (قوله فى كل معصية الخ) هذا الضابط للغالب فقد يشرع التعزير ولا معصية كآدمى
طفل وكافر وكن يكذب بالآلهة ولا معصية فيها قد يفتنى مع انتفاء الحد والكفارة كقطع شخص أطراف
نفسه وكصغيرة صدرت من ذى هيئة قبل نهى الحاكم له وان تكررت ومثله وطه حليته فى ديرها لذا تكررت
وتكليف المالك ماله ما لا يطبق وقد يجمع مع الحد كما فى من تكررت منه الردة لأن الاصرار على الردة
ردة ويعزى بعد اسلامه وقد تجتمع مع الكفارة كما فى الظهار واليمين الغموس وفساد صومه يوما
من رمضان بجماع منه لحليته وقد يجمع الثلاثة نحو من زنى بأمة فى رمضان زاد ابن عبد السلام وهو
صائم معتكف محرم فى جوف الكعبة قال فيلزمه العتق والفدية ويحد الزنا ويعزى لقطع رجه واتهاك
الكعبة (فرع) يعزى من وافى الكفار فى أعيادهم ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول
لدى حاج ومن سعى زائر قبور الصالحين حاجا (قوله كباشرة الأجنبية) من رجل بوطه أو غيره وان
أوهم كلامه الأول والمراد بالأجنبية غير حليته ولو محرما له (قوله والتزوير) هو محاكاة خط الغير (قوله
بحسب) وله ادامة حبس من يكثر أذاه للناس ولا يكفه التعزير حتى يموت (قوله صفع) هو الضرب بجمع
الكف أو ببطنها (قوله أو توبيخ بالكلام) وبالقيام من مجلس وخلع ملبوس ويجوز يركب دابة نحو
حمار مقولوا ودوران بين الناس وبكشف رأسه وخلق رأس لمن يكرهه ويصاحب دون ثلاث وتقريب دون
عام فى الحرودون نصفه فى الرقيق ولا يجوز منع طعام أو شراب أو صلاة أو خلق الحية وان قلنا بالأصح انه يكره
حلقها لنفسه من نفسه وخلق رأس المرأة كاللحية ولو عزى به فيهما كفى ومنع شيخنا الرملى تبعا لابن
دقيق العيد الضرب بالردة المعروفة الآن لدى الهيات لأنه صار عارا فى ذريتهم فراجع (قوله ويجتهد
الامام) وكذا غيره ممن يجوز له التعزير من نحو كافل صبي أو مجنون أو سفیه وسيد فى رقيقه ومعلم
لمتعلم منه لكن باذن ولي محجور وزوج لحن نفسه (قوله وله أن يجمع الخ) هو دفع لما توهم من أن
أو لأحد الاشياء فيفيد أنها للإباحة فله جمع نوعين فأكثر وتجب مراعاة الأخف فالأخف كالصياح
(قوله وله فى المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة) بخلاف المتعلق بالآدمى كما مر الإشارة اليه

(فصل : يعزى بحسب أو ضرب الخ) وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والحبس قال ابن الرفعة
لكن ينبغي أن ينقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصانا لا يبلغ مع الذى ضم اليه من ألم الحبس
مثلا أدنى الحدود ثم من الأنواع التى يعزى بها النقي أيضا ولا يجوز خلق لحيته وفى تسويد وجهه
وجهاه والأكثر على الجواز ولا يجوز على الجديد بأخذ المال .

(فإن جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلدة و) في (حر من أربعين) جلدة أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (ويستوى في هذا (٢٠٦) جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لابل يعتبر كل معصية منها بما

يناسبها مما يوجب الحد
فتعزير مقدمات الزنا
أو الوطء الحرام الذي
لا يوجب الحد ينقص عن
حد الزنا لاعتدال حد القذف
والشرب وتعزير السب
بما ليس بقذف ينقص
عن حد القذف لاعتدال
حد الشرب وتعزير سرقة
مادون النصاب يعتبر
بأغلب حدود الجلد وهو
مائة جلدة لأن القطع أبلغ
منها (ولو عفا مستحق
حد) عنه كحد القذف
(فلا تعزير للإمام في
الأصح) والثاني له
التعزير لحق الله (أو)
مستحق (تعزير فله)
أي للإمام التعزير (في
الأصح) والفرق بين
الأصحين أن الحد مقدر
لا يتعلق بنظر الإمام فلا
يسيل إلى الحدود إلى غيره
بعد سقوطه والتعزير
يتعلق أصله بنظر الإمام
فإن أن لا يؤثر فيه إسقاط
غيره

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية

(له) أي الشخص (دفع
كل سائل) مسلم وذمي
حرو عبد ومعي ومجنون

(قوله فإن جلد) وغير الجلد مثله كالمس (قوله ولو عفا مستحق حد عنه فلا تعزير) ولا تجوز الشفاعة
في ترك الحدود إن بلغت الإمام أو كان المحدود صاحب شر والواجبات وتجوز الشفاعة في التعزير
مطلقا إلا لذى شر أيضا (قوله فله الخ) أي للإمام أن يعزير من لزمه التعزير بعد عفو مستحقه
لما فيه من الإصلاح وقد فرق الشارح بينه وبين الحد .

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية وكذا ضمان غيرهم وحكم الخائن وسكوته عنهما غير معيب والصيال لغة الاستطالة والثوب
وشرعا استطالة مخصوصة (قوله له) أي إن لم يكن من الولاية والواجب الدفع عليهم ولو عن المال وفي غير
الصيال ولهم وكذا لغيرهم عند الأمن على المعتمد المجمع على فاعل المعصية كشرب خمر في بيته كما قاله الإمام
وتفسير الضمير بالشخص يشمل دفع ذمي أو حر في مسلم صالح على كافر ولو حريا أو على مسلم ولو غير
معصوم أو على بضع أو مال ولو حرية أو حر في قال شيخنا وهو كذلك إلا أنه لا يجوز لغير المعصوم نحو القتل
على ما يأتي (قوله مسلم الخ) سواء الذكر والأنثى ولو أدبية حاملا وأصل والفرع نعم لا يدفع مضطر ولا
مكره على اتلاف مال غيره وقيد شيخنا الرمي بما إذا كان الإكراه بالقتل أو القطع فإن كان بآلاف ماله
جاز للمالك دفعه ولكل من المسكر بفتح الراء والموصول عليه دفع المسكره بكسر الراء ولا ضمان وإن ظهر
الإكراه بعد القتل مثلا (تنبيه) لا يخفى أن الاختصاص كالمال فيما ذكر فيه (قوله على نفس) ولو
مملوكا للصائل وكذا ما بعده وأوجب أو نداء فن رأى شخصا يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رأي يرد
قتل مملوكه أو رآه يزني بمملوكه وجب دفعه عنه (قوله أو بضع) وكذا مقدماته (قوله إذا كانت الخ) هو
قيد لوجوب الدفع وعدم الضمان ويجوز الدفع عن غير المعصوم الابن نحو قطع أو تلف منفعة عضو نعم قال
شيخنا يجب الدفع عن بضع الحرية ولو بالقتل قال ودخل في المعصوم الكتاب المحترم فيجب الدفع عنه ولو
كان الصائل عليه مسلما معصوما وأدى إلى قتله وتقل عن الخادم ما يخالفه فراحه (قوله فإن قتله) أي
قتل الدافع الصائل لم يضمنه وعكسه بأن قتل الصائل الدافع فيضمنه ولو بالقودوان لم يوجب الدفع على المعتمد
(قوله فلا ضمان) وفارق قليل المال هنا ما في السرقة لوجود المبيع هنا (قوله ولا يجب) أي على غير الولاية
كالمس (قوله الدافع عن مال) المقتصص كولي في مال محجوره ووديع وكالمرهون ولو على غير المرتين وكما
أولزم على عدم الدفع قص جاءه أو نصب أو خسارة أو نحو ذلك وإخبار الفزالي وجوب الدفع عن المال مطلقا
كما ذكره شيخنا في شرحه والاختصاص كالمال ويشترط الأمن كما يأتي في نحو النفس (قوله وكذا نفس)
كلا أو بضا أو منفعة وأول ذمي (قوله كافر) ومثله مسلم غير معصوم أيضا (قوله أو بهيمة) أي صائلة
كما هو الفرض نفوج به ماله وحالت بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلفت بدفعه
(قوله فيجوز الاستسلام) إن لم يمكن هرب أو نحو استغاثة والواجب ذلك فإن قاتل مع ذلك صار ضامنا له
(قوله وفي حر عن أربعين) لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد الخمر ثمانين لأنها عزيرات لا تدور وواحد

(كتاب الصيال)

(قوله كل سائل) دخل المرأة الحامل وبحث بعضهم تخريبها على تنرس الكفار بالمسلمين وكذا يأتي مثل
هذا في دفع المرأة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرم ذبح الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول (قوله
فلا ضمان) أي جواز القتل بنافي ذلك ولأنه أبطل حرمة دمه بصياله (قوله وكذا نفس) بحث الزركشي
استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لاتقاء علة الوجوب هنا (قوله فيجوز الاستسلام) منه ما وقع

لعنان

(على نفس أو طرف أو بضع أو مال) وإن قل إذا كانت المذكورات معصومة (فإن قتله فلا ضمان)

فيه بقصاص ولادية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مال) لا روح فيه (ويجب عن بضع) قال البغوي بشرط أن لا يخاف
على نفسه (وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة) أي يجب الدفع عنها (لا مسلم في الأظهر) فيجوز الاستسلام له

بعض مشايخنا نعم لا يجوز استسلام من به نفع عام كعالم أو شجاع قاله شيخنا (قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه الخ) أي ذاتها أو متعلق بها من مال وغيره مما تقدم وأشار بقوله فيجب نارة إلى الأول وبقوله ولا يجب أخرى إلى الثاني لكن كلام المصنف ظاهر أو صريح في إرادة الأول وعلى كل فهذا داخل فيما قبله ولعل ذكره لأجل مخالفة الخلاف فتأمل (قوله ولا يجب الدفع عن المال بشرطه) وفارق حرمة كتمان الشهادة المؤدى للضياع بوجود الصيال هنا (قوله فيها) ضميره في الموضعين عائد إلى أخرى للإشارة إلى أن في الدفع عن المال طريقين وأنه لا خلاف في الدفع عن النفس خلافا لما يرويه كلام المصنف (قوله ضمنها) أن كانت موضوعة بحق على هيئة لا يتخفى سقوطها والاكتصوب أو نحو ميل فلا ضمان لها بل يضمن واضعها ما أنلفته (قوله ويدفع الصائل) ويصدق في دعواه عدم الصيال وفي مراعاته الممكن بيمينه فهما مالم تقم قرينة قوية على صياله كهجوم بنحو سيف وضعف المصول عليه عنه (قوله بكلام أو استغاثته) فهما سواء إلا أن لزم على الاستغاثته ضرر من نحو ظالم فيجب تأخيرها عن الزجر (قوله بالمجمة والمثلثة) لا بالمهملة والنون فانه لا يصح لشموله الاستغاثته بمن يقتله أو يضر به مثلا (قوله وتحريم قتال) وكذا غيره من نحو ضرب أو قطع فإن خالف ضمن ولو بالتصاص على العتد أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالبا كما يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثته من حيث الحرمة إذ لا ضمان فيهما وكذا غيرها مما فيه الترتيب وخالفه فسقط ما لبعضهم هنامن الاعتراض فراجعوه ولو أمكن المصول عليه خلاص نفسه بهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاتلة .

(تفنيه) محل مراعاة الترتيب عند امكانه فالويل بحدا الاسكينا أو سيفا ابتداء فله الدفع به أو التحم قتال واشتد الأمر سقط الترتيب أو كان المصول عليه غير معصوم كحربي فكذلك قال شيخ الإسلام وكذا في الفاحشة كأن رآه قد أوجع في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه ولم يعتمد شيئا تبعنا الشيخنا الرملي ونقل عن

والثاني يجب دفعه (والدفع عن غيره كهو عن نفسه) فيجب نارة ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب) فيها (قطعا) لأن له الأثر بالحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما إذا لم يخف على نفسه قال الرافعي كذلك بقيد الشيخ إبراهيم المرور وذو وغيره وسكت في الروضة عن المزو (ولو سقطت جرة) من علو على إنسان (ولم تدفع عنه إلا بكسرها) فكسرها (ضمنها في الأصح) والثاني لا تنزيلا لها منزلة البهيمة الصائلة ودفع بأن للبهيمة اختيارا (و يدفع الصائل بالأخف) فالأخف (فإن أمكن بكلام أو استغاثته) بالمجمة والمثلثة (حرم الضرب أو بضرب يبد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فإن أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال) والقول الثاني

لعثمان رضي الله عنه [قوله والثاني يجب] أي أقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وكلما يجب عليه إحياء نفسه بالطعام [قوله والدفع عن غيره الخ] اقتضى هذا الكلام أولا وآخرا أن من رأى إنسانا يتلف مال الغير أو مال الرأى وتمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل بتحريم كتمان الشهادة بل صرح الغزالي بالوجوب ثم لا يخفى أن إزالة المنكر من فروض الكفايات فلعل المنقح هنا الوجوب العيني ثم ظهر لي أن هذا الجواب غير صحيح لأن وجوب الدفع عن البضع من فروض الكفايات ويجوز أن يقال في إزالة المنكر بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فإن توقف التخليص على دفع وقتال كان ذلك في الأموال ونحوها جائزا لا واجبا كما بين في هذا الباب وبهذا إن شاء الله تعالى يزول الاشتكال [قوله فإن أمكن هرب] أي إذا كان الصيال على النفس أو غيرها وأمكن الحرب به [قوله فالذهب وجوبه] إذا تأملت هذه العبارة استفدت منها أن معنى جواز الاستسلام السابق أنه إذا دار الأمر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما إذا أمكن الحرب فانه يجب ويحرم الثبات والا لكان من حق المؤلف أن يقدمه على تحريم القتال ولا بد ذكر وجوب الحرب وهذا ظاهر إن شاء الله ولكن بقي شيء وهو أنه لو تمكن من الحرب فلم يفعل هل يكون مضمونا للظاهر نعم ولا يشكل على هذا ما لو ألقاه في ماء مفرق فترك السباحة وهو يحسنها

لا يجب والطريق الثاني حل نص الحرب على من يتيقن النجاة به ونص عدمه على من لم يتيقن (ولو عشت يده خصها بالأسهل من فكه لحية وضرب شذقيه) بكسر الشين (٢٠٨) (فان مجزئتها فندرت أسنانه) بالنون أى سقطت (فهدر) لأن العوض لا يجوز بحال

شيخنا الرملى حل كلام شيخ الاسلام على المحسن (قوله عشت) قال أهل اللغة العوض بالاضاد المجعمان كان بالجراحة والاقبال الماشاة نحو عظم الزمان (قوله بالأسهل) فيقدم الانذار ثم الزجر ثم الفك ثم نحو بهج بطنه أو عصر خصيته ثم ضرب شذقيه ثم فقه عينه فالواو بمعنى الفاء (قوله فهدر) أى ان كان العضوض معصوماً وحراً يوان كان العاض مظلوماً والاكتارك صلاة بعد الأمر بها وزان محصن ومرد فلا يهدر (قوله لأن العوض لا يجوز بحال) أى حيث أمكن التخلص بغيره والا فهو حقه فله فعله (قوله) ومن نظر بالبناء للفعول لأن بناءه للفاعل فاسد ويشترط كون النظر لا لغرض كخطبة وليس النظر أصلاً ولا فرعاً للنظور اليه ويصدق ان ادعى غرضاً ممكناً (قوله الى حرمة) جمع حرمة من الاحترام ولو خشي أو أمر دولو مستورة (قوله فى داره) ولو عارة أو وجرة ومثاله الخيمة فى الصحراء وخرج بهما غيرهما كالسجد والشارع ونحوهما (قوله من كوة) أى غير واسعة وكذا من نحو منارة بمال يد صاحب الدار مقصر ابفتحته بخلاف باب مفتوح أى بغير فتح الناظر (قوله عمداً) خرج مالو وقع اتفاقاً أو خطأ ويصدق الرامى فى ذلك لو خالفه الناظر وخرج مالو كان الناظر مجنوناً أو أعمى أو فى ظلمة فهو مضمون وان تبين بعد الرمى (قوله أى الناظر) ولو مؤجراً أو غيراً أو امرأة وصيباً (قوله بخفيف) لا بشقيل الا اذا لم يجد فيه فهدر رمية به فان لم يندفع به استعاث عليه بنحو سلطان فان تعذر فله ضرب به بسلاح ورميه بنبل (قوله وزوجة) أى حليلة ولو أمة أو متاعاً (قوله قيل وعدم استتار الخ) هو مرجوح فى رمى ولو مستورة كما تقدم (قوله قيل) وشروط انذار الخ) اعتمد شيخنا الرملى ان ظن أنه يفيد والا فلا يشترط وهو جمع للتناقض (فنييه) متى قصر الرامى فهو ضامن مالا أو قوداً (قوله ولو عزز ولى ولده) أى موليه (قوله وزوج زوجته) أى الحرة وكذا الأمة بلاذن سيدها (قوله ومعلم صبية) الأولى متعلمة منه ولو غير صبي وسواء أذن له الولي أو لا إذله التأديب ولو بالضرب بغير اذن الولي على المعتمد (قوله فمضمون) نعم لاضمان على سيد أو أمأذونه فى عبده بالضرب أو بنوع مخصوص منه فان قال عززه وأطلق فهو مضمون ولا على من عزز غيره باذنه مطلقاً أو بنوع مخصوص ولا على من عزز متعاضداً من اداء حق عليه وان أدى الى قتله كحمار فى الفلس عن شيخنا الرملى ولا على مكرتدابة بضر بها المعتاد (قوله على العاقلة) فهو ضامن شبه عمد نعم ان ضر به بضر باقتل غالباً أو بما يقتل غالباً أو قصد قتله وجب القصاص أو دية مغلظة فى ماله كذا قاله بعض مشايخنا فليراجع (قوله اذا حصل به هلاك) منه يعلم أنه لاضمان بنحو تو بيخ بكلام وصفه (قوله ولو وحدها مقدر افلاضمان) ولو فى حراً أو برد أو مرض يرجى رؤوه (قوله بالنص) بيان للراد من المقدر فيخرج به ما بالاجتهاد وسياً فى (قوله دون الشرب) قيد لعدم الخلاف لا لاخراج من الحكم كما يعلم عما بعده (قوله ضرب) مبنى للجهول وكذا ضر بها المذكور بعده (قوله بأن يتعين السوط) اذا تأملت ما ذكره الشارح فى تقرير الخلاف ظهر لك أن المعبر عنه بالصحيح

(ومن نظر) بالبناء للفعول (الى حرمة) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (فى داره من كوة) بفتح الكاف طاقه (أو ثقب) بفتح المثناة (عمداً فرماه) أى الناظر صاحب الدار (بخفيف كحصة فأعماه) أو أصاب قرب عينه فجرحه فأت فهدر بشرط عدم محرم وزوجة للناظر (لأن له معها) شبهة فى النظر (قيل و) عدم (استتار الجرم) بالثياب لأنه مع استتاره لا يطلع على شيء فلا يرمى ودفع بأنه لا يدري متى يستتر ويتكشفن فيحسم باب النظر (قيل و) شرط (انذار) بالمجعة (قبل رمية) على قياس دفع الصائل أولاً بالأخف وهورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو هزرولى) ولده (ووال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما يتعلق به من شوز وغيره (ومعلم) صبية ويسمى فى غير الوالى تأديباً أيضاً (فمضمون) تعزيرهم على العاقلة اذا حصل به هلاك لأنه مشروط بسلامة العاقبة

لأن الفعل وهو الالتقاء قد انقطع بخلاف الصيال والله أعلم [قوله لا يجب] لأن اقلته بذلك المكان جائزة فلا توجب مفارقتها [قوله فأعماه الخ] قضيته التخير والمنقول أنه يقصد العين ثم لا يضر اصابته ما بقر بها خطأ [قوله فهدر] خالف فى ذلك مالك وأبو حنيفة [قوله واستتار الجرم] عطف على قوله محرم [قوله وانذار] عطف على قوله عدم [قوله فمضمون تعزيرهم] قال الزركشى لو كان الضرب يقتل غالباً وجب القصاص [قوله ولو وحدها] أى الامام ولو جلد المقذوف القاذف باذنه فأت فلاضمان والاوجب الضمان بالقود [قوله مقدر] هو تأكيد فان الحد لا يكون الامقداً لكن أشار الشارح الى الجواب بقوله بالنص [قوله بالنص]

(ولو وحدها مقدر) بالنص كذا القذف دون الشرب فهلك (فلاضمان) فيه والحق قتله (ولو ضرب شارب بنعال وثياب) دفع فهلك (فلاضمان) فيه (على الصحيح) والثانى فيه الضمان بناء على أنه لا يجوز أن يضرب هكذا بأن يتعين السوط (وكذا أو بهون سوطاً)

بها اجتهادى كما تقسم (لو

أكثر) من أربعين فلت
(وجب قسطه بالعدد) فلي
أحد وأربعين جزء من
أحد وأربعين جزءاً (وفى
قول نصف دية) لأنه مات
من مضمون وغير مضمون
(ويجوز أن فى قاذف جلد
أحداً وثمانين) ففى قول
يجب نصف الدية والأظهر
جزء من أحد وثمانين جزءاً
منها (ولمستقل) بأمر نفسه
(قطع ساحة) منه وهى
بكسر السين غدة تخرج
بين الجلد واللحم إزالة
للشئ بها (إلا مخوفة) من
حيث قطعها (لا خطر فى
تركها أو الخطر فى قطعها
أكثر) منه فى تركها فلا
يجوز له قطعها بخلاف
ما الخطر فى تركها أكثر أو
فى القطع والترك منسوا
فيجوز له قطعها كغير
المخوفة (ولأب وجدة قطعها
من صبي) ومجنون مع
الخطر (فيه) (أن زاد خطر
الترك) عليه (لا سلطان)
بعدم فراغه للنظر الدقيق
الححتاج إليه القطع ولو زاد
خطره على خطر الترك أو
نسوايا امتنع القطع (وله)
أى للولى الأب أو الجد
(ولسلطان قطعها بلا خطر)
فيه (وفسد وحجامة فلو
مات) الصبي أو المجنون

طريق قطع بعدم الضمان فى الضرب بالسوط وأن المبرهنه بالشهور ومقابلته طريق حاكية مقابلة له وأن
مقابل المشهور طريق قطع بالضمان فى غير السوط وأن الصحيح ومقابلته طريق حاكية مقابلة فتأمل وافهم
والله الموفق (قوله أو أكثر من أربعين) لم يقل سوطاً على ما هو ظاهر العبارة ليفيد أن هذا لا يتقيد به
بل يجزى فى غير السوط مما تقدم فتأمل (قوله وجب قسطه) أى أن بقى ألم الضرب قبله وإلا فكل الضمان
به عليه (قوله فى أحد وأربعين) أى فى الحر وفى أحد وعشرين فى غيره جزء من أحد وعشرين جزءاً
من قيمته وهو ثلث سبعة (قوله والأظهر الخ) استشكله الزركشى بأن ألم السوط الأخير لا يساوى ألم
السوط الأول لأن هذا لاقى البدن جميعاً فيجب أن يسقط فإن جهل وجب النصف وأجيب بأن المراد بالألم
المعنوى وهو واحد فى كل ضربة وأما ألم الجسم فغير معتبر وإن كان واسطة فى التألم الأول ولذلك لم يوجبوا
كون الضربة الثانية مثلاً على محل الضربة الأولى فراجع (قوله ومستقل) وهو البالغ العاقل الحر ولو
صفياً ومثله المكاتب والموصى بعقته بعد موت الموصى ولو قبل اعتاقه (قوله قطع سلعة منه) بنفسه أو
بنائبه ولا ضمان عليه (قوله بكسر السين) على الأنصح ويجوز فتحها مع سكنون اللام وفتحها وهو
الأفصح فى الأمتعة (قوله غدة) أقلها كالحصاة وأعلاها كالبطيخة (قوله لا خطر فى تركها) أى والخطر
فى قطعها فقط (قوله بخلاف ما للخطر فى تركها أكثر) أو كان فيه فقط (قوله كغير المخوفة) بأن لا يكون
خوف فى تركها ولا فى قطعها فجاءه الصور ستة بمنع القطع فى اثنتين منها بأن يختص الخطر بالقطع أو يكون
فيه أكثر ويجب فى اثنتين أيضاً بأن يختص الخطر بالترك أو يكون فيه أكثر كما قاله البلقيني وأقره شيخنا
فى شرحه ويجوز فى الباقيتين فقوله فيجوز هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب فتأمل وبقي ما لو جهل خطر
الترك أو القطع أوهما معاً وفى ابن حجر جواز القطع فى الأولى دون البقية كذا قالوا وفيه بحث واضح لأنه إذا
جهل خطر الترك فاما أن يعلم خطر القطع أولاً والقطع فى الأول بمنع والثانى هو جهلها معاً وإذا جهل خطر
القطع فاما أن يعلم خطر الترك أولاً والقطع فى الأول بمنع والثانى هو جهلها معاً وبما ذكر علم أن ما عدا
جهلها معاً داخل فى كلامهم السابق لأن قولهم إن الخطر يختص بالترك شامل لما إذا علم عدم خطر القطع
أو جهل وقولهم إن الخطر يختص بالقطع شامل لما إذا علم عدم خطر الترك أو جهل فلم يخرج عن كلامهم
إلا مسألة جهل خطرهما معاً والظاهر فيها عدم القطع لاجتماع مقتضى والمانع فراجع وتأمله ويعلم الخطر
بقول أهل الخبرة ولو واحداً أو بمعرفة القاطع بنفسه أو بمعرفة الولي إذا كان عارفاً بذلك (قوله ولأب
وجدة) ومثلهما أم لها وصاية وقم ووصى والجواز هنا بمعنى الوجوب لأنه بعد منع كما مر فيجب بالأولى
عند اختصاص الخطر بالترك وحده (قوله لا سلطان الخ) ظاهره وإن اختص الخطر بالترك فراجع
مع ما أتى (قوله أو نسوايا امتنع القطع) بخلاف المستقل كما مر لأنه يتصرف فى نفسه (قوله الأب أو
الجد) وكذا من ألحق بهما كما مر ولسلطان علاج لا خطره فى أى العلاج ومنه سلعة لا خطر فى تركها ولا فى
قطعها كما فى المستقل كما مر ومنه ثقب الآذان وإن كره فى الذكر وخروج بالولى والسلطان غيرهما كالأجنبي
ومنه أب رقيق أو سفيه ومنه سيد فى رقيقة فليس لهم علاج مطلقاً ويضمنون قوداً أو مالا (قوله كالعزيز)
وفرق بخوف الملاك هنا (قوله ولو فعل سلطان) وكذا غيره ممن مر بصبي أو غيره ما منع منه فدية مغفلة

دفع لما يقال ذكر التقدير فى المتن مستدرك [قوله فلت] أى بالجميع [قوله أحداً وثمانين] ذكر
باعتبار السوط [قوله ومستقل] بأمر نفسه أى وهو الحر المكلف ولو سفيهاً [قوله والثانى الخ] أى
فتجب الدية قال الزركشى وتكون شبه عمد [قوله فدية] ظاهره ولو كان الخطر فى القطع أكثر أولاً

ولا قصاص ولو كان ذلك بغير الأب أو الجدة فدية في ماله والمجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام في حد وحكم فعلى عاقلته وفي قول
في بيت المال) مثال الحدة ضرب في (٢١٠) الحمر ثمانين فئات في محل ضمانه القولان (ولو حده بشاهدين فبانا

في ماله وسيد كرا الشارح بعضه (قوله ولا قصاص) نعم لو عالج بقطع سلعة الخطر في قطعها فقط أوفيه أكثر
وجب القصاص قاله البلقيني وأقره شيخنا في شرحه وخالفه الخطيب (قوله وما وجب) أي من غير الكفارة
(قوله بخطأ امام في حد وحكم) ومنه التعزير (قوله فعلى عاقلته) أي الامام (قوله فبانا) أو أحدهما
(قوله فان قصص) قال شيخنا الرمي بأن لم يبحث أصلا (قوله والأظهر وجوبه على عاقلته) هو المعتمد
إذا لم يبحث أصلا كإس (قوله فلا رجوع على الذميين) وكذا لا رجوع على المراهقين وكذا لا رجوع
على الفاسقين إلا أن كانا متجاهرين بفسقهما بغير الكفر كإس وهذا هو المعتمد لأن تدليسهما الظاهر
أثني تقصير الامام فعليهما القصاص أو المال (قوله ومن حجم أوفسد) أي مثلا فكل علاج كذلك
بجراحة أو دواء (قوله باذن) بحيث ينسب الفعل اليه (قوله بمن يعتبر اذنه) ومنه الولي فيما يجوز له
فعله بنفسه (قوله لم يضمن) ان كان عالما ولم يخطئ أو قاله ارض داو في هذا الدواء مثلا فان أخطأ
أو كان غير عالم بالطب ضمن مطلقا وكذا ان قاله أفسد في مثلا ان رأيت مصلحة وكان غير حاذق بقول
أهل فنه قاله شيخنا الرمي (نتيجه) يحرم على المتألم قتل نفسه وان زاد ألمه ولم يطقه لأن برأه مرجو نعم له
مراعاة أهون مهلكين كان يلقي نفسه من نار في ماء أو يعدل الى السيف (قوله وان علم ظلمه وخطأه)
الواو بمعنى أوفقه بخلاف الاعتقاد كأن أسراما حنفي جلادا شافعيًا بقتل مسلم في ذمى فان أكرهه الامام فلا
ضمان على واحد منهما وإلا فعلى الجلاذ وحده وفي عكس ذلك لضمان على الجلاذ وان لم يكرهه الامام
(قوله ويجب ختان) الأولى ختن لأن الختان محل القطع من الذكر والأنثى ويندب اظهار ختن الذكور
واخفاء ختن الاناث وأول من اختن من الرجال إبراهيم الخليل بالقدوم ومن النساء حليته هاجر أم ولده
اسماعيل والقدوم مخففا اسم آلة التجار على الأرجح وقيل اسم مكان وكان عمره ثمانين سنة وقيل مائة
وعشرين سنة وحل بعضهم الأول على ما بعد النبوة والثاني على وقت الولادة وفيه نظر فليتأمل (قوله
اللاحمة) المسماة بالظفر بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة وهي فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل
الذكر وخروج بالرجل والمرأة الختن فيحرم ختنه لأن الجرح مع الاشكال ممنوع على المعتمد في الروضة
والمجموع ومنه يعلم أن من له ذكران مثلا لا يجوز ختن واحد منهما إذا اشتبها فان علم الأصل ختن وحده
أو كانا أصليين ختنهما ولو خلق مخنونا سقط الوجوب وقدوله مخنونا من الأنبياء أربعة عشر وقال السيوطي
سبعة عشر وهم آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهود وصالح ولوط وشعيب ويوسف وموسى
وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة وعيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم وقد نظمهم الجلال المذكور بقوله :
وسبعة قد رويوا مع عشرة خلقوا وهم ختان غدا لا زلت مأنوسا

خطر في الترك لكن قطع الماوردى هنا بوجوب القصاص [قوله وفي قول في بيت المال] لأن الوقائع تكثر
والعصمة لا تطرد فابجابه على العاقلة اجحاف [قوله لأنهم يزعمون] أي ولأنه أيضا مأثور بالبحث [قوله
وعلى الأول] يتعلق بقوله بذمتها [قوله وعلى الأول الخ] هذا يشبه قول الأصحاب لو أتلف العبد الوديعة
فان قلنا الصبي يضمنها لو أتلفها لتعلق برقبة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة [قوله بمن يعتبر اذنه] شمل
اذن الولي فيما يجوز له فعله [قوله ويجب ختان] قيل الصواب الختن مصدر لأن الختان موضع الختن
ومنه اذا اتى الختانان [قوله بعد البلوغ] أي على الفور إلا لعذر ولو بلغ مخنونا فلا وجوب قتل

عبيدين أو ذميين أو
صهاقين) فئات (فان
قصر في اختبارهما الضمان
عليه وإلا فالقولان) وفي
الشيء الأول قال الامام يتردد
نظر الفقيه في وجوب
القصاص فيحتمل أن
لا يجب للاستناد الى صورة
اليقينة والأظهر وجوبه
لمجمومه (فان ضمنا عاقلة
أو بيت مال فلا رجوع على
الذميين والعبيدين في
الأصح) لأنهم يزعمون أنهم
صالحون والثاني نعم لأنهم
غروا القاضي والثالث للعاقلة
الرجوع دون بيت المال
وعلى الرجوع على العبيدين
يتعلق القرم بذمتهم وقيل
برقبتهما وعلى الأول
لا رجوع على المراهقين
لأن قول الصبي لا يصلح
للالتزام وعلى الثاني ينزل
ما وجد منهما منزلة الاتلاف
(ومن حجم أوفسد باذن)
من يعتبر اذنه فأقصى الى
تلف (لم يضمن) وإلا لم
يفعله أحد (وقتل جلاذ
وضربه بأمر الامام كباشرة
الامام ان جهل ظلمه
وخطأه) فالقصاص والضمان
على الامام دون الجلاذ
(وإلا) أي وان علم ظلمه

وخطأه) فالقصاص والضمان على الجلاذ ان لم يكن أكره من الامام وان أكرهه فالضمان عليهما
والقصاص على الامام وكذا الجلاذ في الأظهر (ويجب ختان المرأة بجزء) أي بقطع جزء (من اللحمه بأعلى الفرج والرجل بقطع
ما يقابل حشفته) حتى ينكشف جميعا (بعد البلوغ)

محمد آدم ادریس شیت ونو ح سام هو دشعب یوسف موسی
لوط سلیمان یحیی صالح زکریا حنظلة مرسل للرسول مع عیسی

نعم فی ذکر سام معهم نظر لأنه لبس نبیا الا ان كان مراده مطلق من ولد محتونا وغلب غیره علیه .
(فرع) يجب قطع السر من المولود بالأولی من الختان لتوقف الحياة علیه غالبا وهو بضم السين ثم المهمة
المشددة ويقال له السر (قوله الذي هو مناط التكليف) أى فاستغنى بذلك عن التكليف الذى هو المراد
ولا بد من الاطاعة أيضا والسكران كالسكران وخرج بذلك الصبي والمجنون ومن لا يطيقه فلا يجب ختنهم وقال
شيخنا يجب على ولى المجنون ختنه ولا يجوز ختن الميت وان تعدى بتركه لسقوط التكليف عنه وعلم من
وجوبه أنه يجبره الامام علیه لوامتنع وأنه لا ضمان لومات به الا ان كان فى نحو حر فعلیه نصف الضمان قاله
شيخنا (قوله للأمر به) علة للوجوب بقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان كما مر وأمرنا
باتباعه أمرنا بفعل تلك الأمور فهو من شرعنا وليس أمرنا بها صبرها شرعا لنا (قوله وعدم الخ) دفع
لما يقال لا يلزم من الأمر باتباع الملة الوجوب لاشتمالها على الواجب والمندوب والجواب أن هذا قطع
جزء ولا يخلف ولولم يكن واجبا لما جاز كما فى قطع اليد أو الرجل فى السرقة (قوله فى سابعه) ويكره
قبله والكلام فى المطبق (قوله سابع يوم من الولادة) أى بعده فلا يحسب من السبع يوم الولادة بخلاف
العقبة والفرق لا يخفى فان أخر فالى الأربعين ثم الى السنة السابعة (قوله أخر) وجوبا (قوله حتى
يختنهم) بقول أهل الخبرة (قوله وعليه الدية) مغلظة فى ماله لأنها دية عمد (قوله أى أب أوجد)
وكذا وصى وقيم وكلام الصنف يشملهما (قوله أجنبي) أى غير من له ولاية بغیر اذن وليه أو باذنه
وهو عالم بعدم اطاقته فان جهل فالضمان على الولي ويصدق فى دعوى جهله بيمينه (قوله ضمنه) أى
بالقود وان قصد اقامة الشغار نعم ان ظن الجواز فلا قود وتجب الدية المغلظة (قوله وأجرته) وبقية
مؤنه (قوله فى مال المختون) فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب أو بيت مال أوسيد فى رقيقه .

(فصل فى بيان حكم ما تنفله الدواب (قوله مع دابة) الأولى معه دابة وولدها السائب معها مثلها كما
سأى (قوله ضمن) ولو صيبا أو قنا فى رقبة ولو باذن سيده (قوله اتلافها) أى ما تلف بها أو بما عليها
لو وقع على شئ أو بسببها كأن ازعج بها فتلف وضمان النفس على العاقلة (قوله أم غاصبا) قال شيخنا
وكذا المكروه لكن قرار الضمان على المكروه بكسر الراء فراجعه (قوله وسواء الخ) وسواء البصير
والأعمى أيضا وهذا إذا اتفرد من ذكر فلا اجتماعا أو اثنان منهم استوى السائق والقائد ويقدم الراكب
عليهما قال ابن يونس الا إن كان زمامها بيد غيره فعليه لاعلى الراكب فراجعه ولو تعدد الراكب فعلى
المقدم ان نسب اليه فعل لا نحو مريض ولوركب ثلاثة فى الجانيين والوسط فقال شيخنا الزبدي والعلامة
ابن قاسم كالطبلوى ضمنوا سواء وقال شيخنا الرملى كوالده بتضمنين الذى فى الوسط وحده ولو تعدد

الشارح الذى هو مناط التكليف كأنه يشير الى ذلك [قوله ويندب تحجيله] أى ولو لأثنى [قوله
فلا ضمان فى الأصح] [تمة] كما يجب الختان يجب قطع السرقة لأن الطعام لا يستقر بدون ذلك قال
الغزالي وثقيب أذن الصغيرة لتعلق الحلق حرام لأنه جرح لم تدع اليه ضرورة الآن ثبت فيه شئ من
جهة الشرع ولم يبلغنا ذلك واعترض بمحدث أم زرع قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كباى زرع الخ
وقد نص الامام أحمد على جوازه للصبية لأجل الزينة وكرهته فى حق الصبي [قوله والثانى الخ] هذا
يرشدك الى شمول عبارة المنهاج لمن بلغ مجنوننا وإن أياه قول الشارح السابق وهو فى الصغير أسهل .

(فصل من كان معه دابة أو دواب)

الذى هو مناط التكليف
للأمر به وعدم جوازه ولولم
يكن واجبا (وينسحب
تحجيله فى سابعه) أى سابع
يوم من الولادة (فان ضعف
عن احتماله) فى السابع
(أخر) حتى يختنهم (ومن
ختنه فى سن لا يختنهم)
من ولى وغيره فمات (لزمه
قصاص الا والدا) فلا وعليه
الدية (فان احتمله وختنه
ولى) أى أب أو جد أو اطم
ان لم يكن له ولى غير مفات
(فلا ضمان فى الأصح) لأنه
لا بد منه وهو فى الصغير
أسهل والثانى نظر الى أنه
غير واجب فى الحال وان
ختنه أجنبي فمات ضمنه
فى الأصح (وأجرته فى مال
المختون) لأنه لمصلحة

(فصل من كان معه دابة
أو دواب ضمن اتلافها نفسها
ومالا ليلا ونهارا) سواء
أكان مالكها أم أجيره أم
مستأجرا أم مستعبرا أم
غاصبا وسواء أكان سائقها
أم راكبها أم قائدها لأن نهي
يده وعليه تهدها وحفظها
(ولو بالثأر أو رات) بالثأر

(بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان) لأن الطريق لا تخلو عنه والمنع من الطروق لا يسبيل اليه (ويحتجز عما لا يعتاد كركض شديد في وحل قلن خالف ضمن ما تولد منه) لخالفته المعتاد (ومن حل خطبا على ظهره أو بهيمة خلك بناء فسقط ضمنه) لأن سقوطه بفعله أو فعل دابته المنسوب اليه (وان دخل سوقا فتلف به نفس أو مال ضمن) ذلك (ان كان زحاما) بكسر الزاي (فان لم يكن وتمزق) به (توب فلا) يضمنه (الا توب أعمى ومستدبر البهيمة فيجب تنبيهه) أى كل من الأعمى والمستدبر فان لم ينبهه ضمنه (وانما يضمنه) أى ما ذكر (اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بأن وضعه بطريق أو عرض له الدابة فلا) يضمنه (فان كانت الدابة وحدها فألتفت زرعاً أو غيره نهاراً لم يضمن صاحبها أو ليلاً ضمن) لأحدث الصحيح في ذلك رواه أبو داود وغيره وهو على وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهاراً والدابة ليلاً (الا أن لا يفرط في ربطها) بأن أحكمه وعرض حلها (أو حضر صاحب الزرع وتهاون

أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الريموس نعم لو سقطت الدابة بمرض أو موت أو الرأكب كذلك فتلف بهما شيء فلا ضمان قال الزركشى وكالمرض الرجح الشديدة وخالفه ابن حجر ولو غلبت ركبها وألتفت شيئاً ضمنه لتقصيره بركوبه ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارتقت السفينة وخرج بقلبيته مالها وانفلتت قهر عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث (تنبيه) لو أركب أجنبى أو ولي صبياً أو مجنوناً دابة ضمن المركب وان أمكنهما ضبطها على الاعتماد ولو تخسها انسان بفراذ من معها ضمن الناحس وان كان رفيقاً ولو غلبت ركبها فردها انسان بغير اذنه ضمن الراد حيث نسب ردّها اليه ولو بإشارة فان رجعت فزاعمته فلا ضمان عليه (تنبيه) ضمان النفس ونحوها في هذا الباب على العاقلة (فرع) لو كان خلف الدابة تبع لها كولهذا ضمن ما يتلفه ان كان له يد عليه بلك أو غصب أو إعاقة أو ودعة أو استحفاظ والا فلا يضمن ذلك كالأضمنه أيضاً (قوله فتلف به) أى بالبول أو الروث حال وجوده أو بعده نفس أو مال فلا ضمان هو الاعتماد خلاف ما في التمتع (قوله في وحل) أو في زحمة للناس فيضمن ومثله في الضمان سوق نحو غم أو بقر أو ابل غير مقطورة في الأسواق قاله شيخنا الرملى وخالفه شيخنا (قوله لخالفته المعتاد) فإعتاد من الركض وغيره لا ضمان فيه نظراً للعادة (قوله ضمنه) أى بمثله لأن اللبنة مثلية لصحة السلم فيها وضربها عن اختيار وما قبل من ضمانه بالقيمة يحتمل على مال ولم يكن بناؤه لبنة نعم لا يضمن جدار بنى مائلاً (قوله ان كان زحاما) أى حال دخوله فان طرأ الزحام فلا ضمان (قوله فان لم يكن) أوطراً كما علم (قوله الا توب) أى مثلاً والمراد ماعيهما وكذا أنفسهما (قوله أعمى) وكذا معصوب العين (قوله ومستدبر الخ) أى مطلقاً وكذا ما قبل غير مبرأصبا أو جنون وغافل ومفكر مطلق وملفت وكذا لو لم يجد من عرفاً يشرف اليه (قوله ضمنه) أى كلاً من المذكورين وماعيه ولو نحو مداس ووجب لكل الضمان وان لم يكن من صاحب المتاع جنب والا فمليه نصف الضمان ولو شك في فعل أحدهما رجع الى القرينة (قوله بأن وضعه بطريق) ولو واسعا وباذن الامام ومنه بظ دابة بباب داره أو على حائوته فيضمن مطلقاً أيضاً ومن التقصير في المار مالو أراد أن يسبق دابة عليه احطب فتمزق به توبه فلا ضمان فيه (قوله صاحبها) أى من معها ولو غاصبا كما مر (قوله على وفق العادة الخ) فلو جرت بالحفظ نهاراً دون الليل فعليه أو بالحفظ فيهما ضمن فيهما أو بعده فيهما لم يضمن فيهما مساواة البنيان والصحراء قاله شيخنا كابن حجر وقال شيخنا الرملى انه يضمن في البنيان مطلقاً (قوله أو حضر صاحب الزرع) أى حافظه ولو فقير مالكة وتهاون في حفظه مع تمكنه من الدفع فلا ضمان والا ضمن صاحبها ولو أرسلها في مكان مغصوب فان نشرت لغيره وأفسدته ضمنه المرسل ليلاً ونهاراً ولو وجدها في زرعه فان لم يلزم على إخراجها دخولها في زرع غيره فله إخراجها الى حديقته فيها عودها الى زرعه فان زاد عليه ضمنها ان لم يكن مالكها سبيها ولو أمكنه منعها من الأكل بنحو ربط فها وأمن تلف شيء ببقائها لزمه بقاؤها فان أخرجها ضمنها بشرطه المذكور فان لزمه على إخراجها دخولها في زرع غيره ولو زرع مالكها لزمه بقاؤها اذ لا ضرر عليه لأنه يفرم مالكها ما ألتفتت الا ما أمكنه منعها منه

أى ولو مقطورة (قوله بطريق) احتزبه عن ملكه [قوله ضمن ذلك] أى مطلقاً عن التقييد بالأعمى والمستدبر [قوله اذا لم يقصر الخ] ألحق القفال بالتقصير مالو كان يمشى من جهة وجار حطب من جهة أخرى فر على جنب الحمار وأراد أن يتقدمه فتمزق توبه بالحطب فلا ضمان لأنه جان بمروره وجعل من ذلك مالو كان الحطب موضوعاً بالطريق الواسع فربه انسان وتعلق به [قوله لم يضمن صاحبها] محله اذا أرسلها في الصحراء دون العبد والمراد بصاحبها ذواليد لكن قال البغوى ان المودع والمستأجر يضمنان نهاراً وتوقف فيه الشيخان [قوله رواه أبو داود] وهو حديث البراء السابق وعلى التهازل

في دفعها) فلا يضمن

(وكذا ان كان الزرع في

محوطه باب زر كمفتوحا)

فلا يضمن (في الأصح)

والثاني يضمن لخالفته

للعادة في ربطه البلا (وهرة

تتلف طيرا أو طعاما ان عهد

ذلك منها ضمن مال الكفاي

الأصح ليلا ونهارا) لأن

هذه يبنى أن تربط ويكف

شرها والثاني لا يضمن ليلا

ولا نهارا لأن المادة أن

الهرة لا تربط (والا) أي

وان لم يعهد ذلك منها (فلا)

يضمن (في الأصح) لأن

العادة حفظ الطعام عنها

لا ربطها والثاني يضمن في

الليل دون النهار كالنابة

﴿ كتاب السير ﴾

بكسر السين وفتح الياء

هو مشتمل على الجهاد وما

يتعلق به المتأني من سير

رسول الله صلى الله عليه

وسلم في غزواته فترجم بها

ومنهم من ترجم للجهاد

(كان الجهاد في عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم) بعد

الهجرة (فرض كفاية

وقيل فرض (عين)

لقوله تعالى الا تنفروا

بمذبحكم عذابا أليما ومن لم

يخرج من المدينة كان

يحرسها وحراسها نوع

من الجهاد والأول يمنع

حراسة الجميع (وأما بعده

فلا كفار حالان أحدهما

يكونون ببلادهم (فرض كفاية) يجب في كل سنة مرة

بنحو ما مر لتفريغه فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ما تملكه من زرع غير مال الكفاي لتعديبه ولو نذر
بغيره وأتلف شيئا كزرع فلا ضمان وكذا لو انقضت دابته من يده أو تفرقت الدواب لنومه أو غفلته أو اشتغاله لتعديبه .

﴿ تنبيه ﴾ يستثنى من الدابة الطيور كحمام وان أرسله مال الكفاي وأتلف شيئا أو التقط حبا فلا ضمان عليه
ليلا ولا نهارا لجران العادة به وان جازجسه مع تعهده بما يحتاجه نعم ان أرسله لشيء بعينه ضمنه .
﴿ فرع ﴾ لو حلت الرمي ثوبا وأشرف أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه (قوله)
وهرة) ومثلها كل حيوان عاد الا الطيور كحمار ومنها النحل على المعتمد عند شيخنا الزايدى فلا ضمان
فيما أتلفه مطلقا وبه قال العلامة الخطيب تبعا للامام البلقيني ونقل شيخنا الرمي خلافه (قوله عهد) ولو
مرة واحدة (قوله ضمن مال الكفاي) ما لم يفرض مال الكفاي والمراد بمالكها ذواليد عليها ولو بأبواه أو لنحو
تأديب نعم ان انقضت قهرا فأتلف شيئا فلا ضمان فيه كما مر .

﴿ تنبيه ﴾ يدفع ذلك الحيوان بالأخف فالأخف وجوبه وان أدى الى قتله كالمائل قال بعضهم لو كان يدفع
بالزجر لكنه يعود ويكلف ما يدفع عنه مع التفاؤل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله
لأنه لا يكف شره الا بالقتل فراجعه .

﴿ كتاب السير ﴾

أي الجهاد بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر السين وسكون الياء وهي لغة الطريقة أو السنة أو التبع
أوالد كالحسن عند الناس واصطلاحا ما يؤخذ بما ذكره الشارح توجيهها للتعبير بالسيرة التي ليس هذا محلها
وانما المناسب هنا التعبير بالجهاد والكتاب شامل للغزوات وهي ما خرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم
وكانت ستا وعشرين وقيل سبعا وعشرين ورجح ولم يقاتل بنفسه الا في واحدة منها وهي غزوة أحد وقيل
انه قاتل في تسع أو أكثر وحمل على معنى عزمه على القتال أو على ما لو احتيج اليه لقاتل ولم يقتل بنفسه الا
واحدا وهو أتي بن خلف في غزوة أحد وشامل للبعوث والسرايا وهي ما لم يخرج فيها بنفسه صلى الله
عليه وسلم وكانت سبعا وأربعين (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكل ممنوعا مطلقا وله بعدها ثلاثة أحوال
لأنه أبيع له أو لا قتال من قاتله لا الابتداء به ثم أبيع له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أبيع له مطلقا وليس
فرض الكفاية الا في الثالثة فيحمل قولهم انه بعد الهجرة فرض كفاية عليها فكذا قال بعد الهجرة وبعد
إباحته مطلقا فامل وافهم (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين ﴿ فرع ﴾ قال شيخنا الزايدى تبعا
لشيخنا الرمي المعتمد أن القيام بفرض العين أفضل من القيام بفرض الكفاية (قوله الأول يمنع الخ)
أو يقول فرض العين على من عينه النبي صلى الله عليه وسلم للخروج لأن الامام اذا عين شخصا للقيام
بفرض الكفاية يتعين عليه ولا يجوز له انابة غيره فيه ولا أخذ أجره عليه (قوله وأما بعده) لو أسقطه كان
أصوب أو هو الصواب لأن الحالين المذكورين في عهده أيضا (قوله يجب في كل سنة مرة) وتجوز الزيادة

حديث « الجهاد جبار » أي هدر .

﴿ كتاب السير ﴾

جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم الغنائم تتداخل فصولها فانا نقص من أحدهما
فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غداة خير من الدنيا وما فيها [قوله فرض كفاية]
وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يغز فيه بنفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على
المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم [قوله وأما بعده الخ] اعترض بأن الحال الثاني

يكونون ببلادهم (فرض كفاية) يجب في كل سنة مرة

عليها ويقع الزائد فرض كفاية كما هو قضية كلام السبكي وكما في صلاة الخنازة ويجوز ترك المرة لعذر كعصف بنا أو رجاء اسلامهم (قوله اذا فعله الخ) وينفى عن ذلك أن يشحن الامام الثغور بمقاتلين مع إحكام الحصون أى الثغور وتقليد الأمراء ذلك أو بأن يدخل الامام أو نائبه دار الكفار بالجيوش لقتالهم فأحد هذين الأمرين كاف عن الفعل المتقدم على المعتمد (قوله من فيهم كفاية) ولو من صبيان وأرقاء ونساء لأنه أكثر نكبة للكفار وبذلك فارق عدم الاكتفاء بغير المكلف في احياء الكعبة في الحج ورد السلام ونحوهما (قوله سقط المخرج) أى الاثم عن الباقيين فيأثم الجميع بتركه حيث كانوا من أهل الوجوب (قوله الحجج العلمية) وهى البراهين على اثبات الصانع عز وجل وما يجب له من الصفات وما يستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى اثبات ما ردد به الشرع من المعاد والحساب وغير ذلك (قوله وحل المشكلات) أى الأمور الخفية المدرك لقوته (قوله ودفع الشبه) وهى أمور باطلة تشبه بالحق (قوله بما يتعلق بهما) أى من علم العربية قال الزحشرى والعربية تنقسم الى اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ وأما البديع فهو ذيل البلاغة (قوله بحيث يصلح للقضاء والافتاء) بأن يكون معه زيادة على ما لا بد منه فلن قدر على الترجيع دون الاستنباط فهو مجتهد الفتوى وان قدر على الاستنباط من قواعد امامه ومضوابطه فهو مجتهد المذهب وأعلى الاستنباط من الكتاب والسنة فهو المجتهد المطلق وهذا قد انقطع من نحو الثمانمائة فلبلة البلادة على الناس ولا يشترط في المجتهد حربة ولا ذكورة ولا عدالة على الراجح ويجب تعدد المفتي بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد وتعدد القاضى بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحد (قوله لما ذكره بعد) وهو بحيث الخ وهى عطف على تفسير والكاف استقصائية ولا يصح عطفه على ما لم يعمد لما لا يخفى (قوله وأسقط أى المصنف من عبارة المحرر الفتوى ولعله استغنى بذكر القضاء عنها (فائدة) قال الشافعى رضى الله عنه طلب العلم أفضل من صلاة النافلة والجهاد (قوله والأمراخ) ولا ينسكرا الأعلى فاعل بعقد التحريم ولا عذره وان لم يعتقد المنكر التحريم ويعمل الحاكم بعقيدته فيعز شافعى حفيارفع اليه في شرب نبيذ مسكر وشرط وجوب الأمر سلامة العاقبة ولو في العرض وعدم جراءة الفاعل وارثا به أقوى مما أنكر عليه فيه ونحو ذلك ولا يجنب الانسكار على فاعل المكروه وتارك المندوب من الشعائر الظاهرة (قوله واحياء الكعبة) أى يجمع يحصل بهم الشعائر من هم أهل للفرض لا غيرهم واكتفى العلامة السبكي بواحد ولو من أهل مكة (فائدة) عدد الحجاج في كل عام ستون ألفا فان نقصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع (قوله بأن يؤتى بالحج والعمرة) فهذا هو المراد من الزيارة في كلام المصنف ولا يكفي نحو صلاة واعتكاف ولا حج من غير اعتبار أو عكسه (قوله ودفع ضرر المسلمين) أى كل مسلم من المعصومين وكذا كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضا [قوله بحيث يصلح للقضاء] احتراز عن القدر الضروري فانه فرض عين [قوله والافتاء] يريد أن القاضى يرجع اليه الناس في فصل الخصومات والمفتى يراد لفرض آخر فلا يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامهم عدم حصول المقصود بالمجتهد المقيد وينفى أن يحصل بذلك الفرض الفتوى وان لم يحصل به فرض الكفاية في احياء تلك العاوم التي يستمد منها المفتى [قوله وأسقط من المحرر] فاعله التووى رجه الله [قوله وأسقط الخ] معطوف على قوله وعرف [قوله أى الأمر] بواجبات الشرع الخ قد يشكل على هذا ما سلف من أن دفع الصائل عن غير النفس والبضع جائز ليس بواجب وقد تعرضنا للجواب في الورقة السابقة عند قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه [قوله بأن يؤتى بالحج]

(اذا فعله من فيهم كفاية)
سقط المخرج عن الباقيين
كما هو شأن فرض الكفاية
بناء على قول الجمهور انه
على الجميع (ومن فرض
الكفاية القيام باقامة الحجج)
العلمية (وحل المشكلات
في الدين) ودفع الشبه (و)
القيام (بعلوم الشرع
كتفسير وحديث) بما
يتعلق بهما (والفروع)
الفقهية (بحيث يصلح
للقضاء والافتاء للحاجة
اليها وعرف الفروع دون
ما قبله لما ذكره بعده
وأسقط من المحرر الفتوى
(والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر) أى الأمر
بواجبات الشرع والنهي
عن محرماته (واحياء
الكعبة كل سنة بالزيارة)
بأن يؤتى بالحج والاعتبار
كافي الروضة وأصلها بدل
الزيارة الحج والعمرة
(ودفع ضرر المسلمين)

كافر معصوم (قوله ككسوة عار) بما يقى بدنه عما يضره من نحو حر أو برد (قوله والطعام جائع) بقدر الكفاية (قوله بزكاة) أو بندر أو وقف أو كفارة أو وصية (قوله بأن لم يكن فيه شيء منه) أى من سهم المصالح (قوله أهل الثروة) أى المال بأن يملك ما يبدله زيادة على كفاية سنة فقط لا العمر الغالب خلافا للبقينى وبقدم حاجة مسلم على كافر وكالكسوة والطعام أجرة طبيب ونحو دواء لمريض وخادم لمقطع وحمل عاجز عن المشى وحمل متاع عاجز عن حمله ويحرم المنع على من سئل وإن كان ثم غيره دفعا للتواكل (قوله ونحمل شهادة) أى إذا حضر محل التحمل أو دعاه معذور جعة أو امرأة (قوله والصنائع) عطف خاص على الحرف لأن الصناعة ما كانت بالآلة والحرفة أعم منها وسميت بذلك لانحراف الشخص عنها لأجل الكسب غالبا كما سر في الكفارة (قوله وماتم به المعاش) أى ما به قوام الدين والدنيا وعطفه على ما قبله مرادف (قوله وجواب سلام) أى مطلوب كل منهما بصيغة شرعية ولو من مصل علم قصد به أو بغيره العربية لقادر عليها فرج جواب أنى مشتهر لرجل ليس بينهما نحو محرمية فلا يجب بل يحرم عليها الرد كالابتداء عليه ويكره له الرد والابتداء عليها ويجوز في نحو الجوز بلا كراهة ويندب في نحو المحرم ويجرم على كل من الخنئين مع الآخر ابتداء وردا والختنى مع الرجل كالأنتى ومع الأنتى كالرجل وخرج جواب كافر لمسلم لأنه يحرم على المسلم ابتداءه به حتى لو علم كفره بعد سلامه عليه وجب كقوله شيخنا ونذب كقوله شيخ الاسلام أن يقول له رد على سلامى ولو بالسعى خلفه وأما عكسه بأن سلم الكافر على المسلم ولو بصيغة شرعية فيجب الرد لكن بصيغة وعليكم فقط بالواو أو بدونها والميم ودونها وخرج نحو سلام الله عليكم أو الاسلام على سيدنا أو مولانا أو الاسلام على من اتبع الهدى أو الاسلام على المسلمين فلا يجب الرد لهم بصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لما ذكر لأن صيغته المطلوبة ابتداء السلام عليكم أو سلامى عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك ردا وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه الثانية تكفى في الابتداء أيضا فلوز كرها شخصان معا تلاقيا وجب على من لم يقصد الرد منهما أن يرد على الآخر ويندب كالميم فى الواحد وزيادة وحة الله وبركانه ابتداء وردا وخرج نحو الأكل بمن يأتى (قوله على جماعة) وهو قيد لفرض الكفاية وإن كان فى المسلم عليهم غير مكاف ولا يكفى رد غير المكاف منهم ولا رد غيرهم ممن لم يسلم عليه عنهم ولو مكافا وجواب الواحد فرض عين ويكفى جواب واحد لجماعة سلموا ولو مرتبا إذا لم يطل فصل سواء قصدهم أو أطلق (قوله ويسن ابتداءه) وإن ظن عدم إجابته لأن علمه وهو أفضل من الرد الواجب ولومن غير مكاف فيهما ومثله إبراء المعسر وانظاره ولأثاث لهما على الأصح وذكر شيخ الاسلام لهما ثالثا فى الصلاة بالسواك فى جواب اشكال فيه والأولى فيه فى الابتداء أن يكون من المار على غيره ومن ركب البعير على ركب الفرس ومنه على ركب الحمار ومنه على المشى ومنه على الجالس ونحوه وشمل الابتداء باللفظ أو بالكتابة لنحو غائب أو بإشارة حتى للأخس ويجب اتصال الجواب به كفى البيع ويجب به الإشارة لنحو أصم ولا عبرة بإشارة ناطق ابتداء ولا ردوا ولا بلفظ السلام وحده أو لفظ عليكم وحده كذلك لا يقدم الخطاب

ويبنى أن يشترط فى حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكفى واحد واثنان ونحو ذلك [قوله ككسوة عار] أى لجمع بدنه على العادة ولا يكفى ستر العورة وبختلف الحال شتاء وصيفا ثم قضية كلام الرافعى الاكتفاء بسد الضرورة دون الارتقاء الى كفاية الحاجة (فرغ) يجب على الأغنياء فك الأذى ولا يجب من بيت المال [قوله وبيت مال] لو كان فيه ولكن تغذر الوصول اليه كان كالأذى ثم يحتمل أن يكون ذلك حيث يفرض على بيت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام [قوله ونحمل الشهادة] أى إذا حضر المتحمل عليه أو كان الطالب قاضيا أو مأمورا [قوله وأداؤها] لا يخفى أنه فرض على المتحملين فقط بخلاف التحمل [قوله وجواب سلام] هو حق لله تعالى

ككسوة عار والطعام جائع
إذا لم يندفع بزكاة وبيت
مال من سهم المصالح بأن لم
يكن فيه شيء منه وهذا
حق أهل الثروة (ونحمل
الشهادة وأداؤها) للحاجة
اليهما (والحرف والصنائع
وماتم به المعاش) كالبيع
والشراء والحراثة (وجواب
سلام على جماعة) فيكفى
من أحدهم (ويسن
ابتداءه)

أي السلام على مسلم (الأعلى قاضي حاجة وآكلو) كائن (في حمام) يتنظف لأن أحوالهم لا تناسبه (ولاجواب عليهم) لو أتى به لعصم
 منه (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لضعتها عن القتال (ومريض) يتعذر قتاله أو يشق عليه مشقة شديدة
 ولا عبرة بالصداع والحمى الخفيفة (٢١٦) (وذى عرج بين) وإن قدر على الركوب ولا عبرة بيسر لا يمنع المشي (وأقطع

وأشلى) لأن كلا منهما لا يمكن من الضرب (وعبد) وإن أمره سيده (وعادم أهبة قتال) من سلاح وثققة وراحة في سفر القصر فاضل جميع ذلك عن ثققة من تلزمه ثققة وما ذكر معناه في الحج (وكل عذر منع وجوب الحج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار وكذا من لصوص مسلمين على الصحيح) أي فإن الخوف المذكور لا يمنع وجوب الجهاد لبنائه على مصادمة المخاوف ومقابل الصحيح يقيد بها بالكفار (والدين الحلال) على موسر (يحرم سفر جهاد وغيره) بالجر (الاباذن غريمه) أي رب الدين مسلماً كان أو ذمياً وله منه السفر بخلاف المفسر وقيل له منه لأنه زهر جوان موسر فيؤدى وفي الجهاد خطر الهلاك ولو استناب الموسر من يقضى دينه من مال حاضر جازله السفر (والمؤجل لا) يحرم السفر فلا يمنعه من الدين (وقيل يمنع سفرًا مخوفًا) كسفر الجهاد وركوب البحر (ويحرم)

فيهما إلا في تبليغ رسالة بأن يقول له السلام على فلان فبلغه له فإذا قال له فلان بسلام عليك كفاؤه أن يقول وعليه السلام فإن قال له سلم لي على فلان أو حملت السلام على فلان وجب على الرسول أن يقول السلام عليك من فلان ولا يكتفى فلان بسلام عليك ويجب الرد بقوله وعليك السلام أو عليك السلام أو عليك السلام ولا يكتفى غير ذلك قاله شيخنا فراجع (قوله على مسلم) تقدم مفهومه (قوله وآكل) بالمد أي متلبس بالأكل أن يسلم عليه حاله بلعه أو مضغه بخلاف ما يبدل بلع لقمة وقبل وضع أخرى (قوله ينظف) خرج غير المتنظف ومن بمسوخة (قوله ولا جواب عليهم) بل يكره قاضي الحاجة ومثله المجامع (قوله له دم سنه) قضية هذا لعدم وجوب الرد على فاسق لعدم ندمه عليه وعلى مستمع الخطبة لكرهاته عليه والمعتد فيها وجوب الرد للعلة للأغلب والأصل (قوله ولا جهاد) أي واجب أو جاز على ما يأتي (قوله وامرأة) ومنها المخنث والكافر (قوله وأقطع) يدا أورجلا (قوله وأشلى) يدا أورجلومه يعلم عدم الوجوب على الأعمى وقائد الأصابع من إحدى اليدين قال في العباب وكذا أقدم كثيراً ما يده (قوله وعبد) أي من فيه رق ولومكانا وبعضا يحرم أيضاً بغير اذن السيد (قوله وعدم أهبة) وله الرجوع بعد فراغها ولو من الصف ما يلزم فشل المسلمين وسواء سفر القصر ودونه فياذن كرا في عدم الركوب فيعتبر كون السفر سفر قصر (قوله والدين الحلال) وإن كان به ومن أو كفيل أو كان قليلاً كدهرم (قوله يحرم سفر جهاد) وكذا الجهاد أيضاً وأما لم يذكره لعلهم بالأولى لأنه أشد خوفاً منه والمراد بالسفر هنا ما يجوز فيه النفل على الرحلة قاله شيخنا فراجع فله عيب (قوله الاباذن غريمه) أو يعلم رضاه (قوله وله منعه) وإن حدث الدين في السفر نعم لا يحرم دوماه ينبر منع بعد الحدوث فيه وكالدين الحلال مؤنة أصل أو فرع واجبة وإن سلم مؤنة يوم سفره وقال البلقيني لا يحرم في يوم سلم مؤنته ومال إليه شيخنا (قوله والمؤجل لا يحرم السفر) وإن قصر الأجل وله المنع بعد حاوله في أثناء السفر (قوله ويحرم على الرجل) قيده لأنه محل الوجوب وبه يعلم الحرمة على غيره بالأولى (قوله جهاد) أي نفسه وسفره كما يعلم بما بعده فليس ساكتاً عنه كما قيل وسواء فيه وفيما بعده السفر الطويل والقصير حيث كان مخوفاً ويعتبر في الطويل الاذن ولو غير مخوف أيضاً والقصير أقل ما يحل فيه التنفل على الدابة كما مر (قوله بغير اذن أبويه) وكذا عاقبة أصوله ولو مع وجود الأقرب ذكوراً وإناثاً (قوله إن كانا مسلمين) خرج الكافر من أصوله فلا يعتبر اذنه أي بالنسبة للجهاد فهو في غيره كالسلم ولو أسلم بعد سفره فينبغي أن يكون ككوث الدين فيمنع كما تقدم وشمل الأصل الحر والرقيق والمراد بالولد المهر والمبعض ويعتبر في البعض اذن سيده أيضاً ويعتبر في الرقيق اذن سيده فقط (قوله لا سفر تعلم فرض عين) وكذا كفاية على المعتد فلا يحرم السفر لهما ولو نحو صنعة ومثلها آلتها (قوله جائز) أي إن أمن الطريق ولو منفردا وليس في بلده من يقضيه ويعتبر في فرض الكفاية أن يكون رشيداً وليس أمرد جليلاً (قوله فإن اذن أبواه) أي جميع أصوله كما مر (قوله والغريم) مخرجوا بعد خروجه قيده به لمناسبة ما بعده فقبله يتمتع بالأولى (قوله إلا أن يخاف على نفسه) كلاً أو بعضها ذاتاً ومنفعة ولو لم تكن الإقامة في طريقه في محل إلى رجوع من يأمن معه لزموا لافله المضي [قوله وثققة] ذهاباً وإياباً وكذا إقامة ويكتفى في تقديرها غالبية الظن بحسب اجتهاده قلته بحثنا وهو ظاهر [قوله من تلزمه ثققة] أي حين يحضر [قوله سفر جهاد الخ] الظاهر أنه يمنع الجهاد كما يمنع السفر للجهاد لكن لم يظهر

على الرجل (جهاد الاباذن أبويه) وإن كانا مسلمين) ولو كان الحى أحدهما فقط لم يجوز الاباذنه أيضاً (لا سفر تعلم فرض عين) فإنه جائز من غير اذنها (وكذا كفاية في الأصح) كطلب درجة الفتوى والثاني يقبسه على الجهاد ورفق الأول بخطر الهلاك في الجهاد (فإن تذن أبواه والغريم) في الجهاد (مخرجوا) بعد خروجه وعلمه (وجب) عليه (الرجوع) إن لم يحضر الصف إلا أن يخاف على نفسه

أولاه فلا يلزمه الرجوع (فان) حضرو (شرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الظاهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث
يتخير بين الانصراف والمصاهرة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال وأوجه (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فلازم
أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن) على كل منهم (٢١٧) (حتى على قدير وولد ومدين وعبد

بلاذن) من الأبرار
وزب الدين والسيد (وقيل
ان حصلت مقاومة بأحرار
اشترط) في العبد (اذن
سيده) فلا يجب عليه
والنسوة ان كان فيهن
قوة دفاع كالعبيد والا فلا
يحضرن (والا) أى وان
لم يمكن تأهب لقتال (فن
قصد دفع عن نفسه بالممكن
ان علم أنه ان أخذ قتل)
يستوى فيه الحر والعبد
والمرأة والأعشى والأعرج
والمرضى (وان جوّز
الأمر) والقتل (فله
أن يستسلم) وأن يدفع
عن نفسه (ومن هودون
مسافة القصر من البلدة
كأهلها) فيجب عليه أن
يجىء اليهم ان لم يكن
فيهم كفاية وكذا ان كان
في الأصح مساعدة لهم
(ومن) هم (على المسافة
يلزمهم الموافقة بقصر
الكفاية ان لم يكف أهلها
ومن يليهم قيل وان
كفوا) يلزمهم الموافقة
مساعدة لهم (ولو أسروا
مسلمًا فالأصح وجوب
النهوض اليهم لخلاصه

(قوله أولاه) ظاهره وان قل فراجع (قوله فان حضر) قيد به لمناسبة المقام والا فالشرع ولو بلا سفر كذلك
(تفيه) هذا الخلاف والتفصيل خاص بالفرع والمدين كما هو صريح كلام المصنف فغير مما له
الرجوع والانصراف مطلقا إلا مع الفضل كما مرّت الإشارة اليه آنفا (قوله بلدة لنا) مما مثّل اذ غير البلد
كالجبل والخراب القريب منها كذلك وبلاد الذميين كبلادنا لأنه يلزمنا الذب عنهم كما يأتي (قوله
ان علم الخ) أول تأمن المرأة والأمرد فاحشة لو أخذنا (قوله وان جوّز الخ) أو أمن من ذكر الفاحشة
ولو حال القتال وله الدفع اذا أريدت منه بعدة الأسر (قوله فله أن يستسلم) لأنه قد أمن المخدور الآن
وقد يستمر وبذلك فارق ما لو صل عليه كافر فتأمل (قوله في الأصح) هو المعتمد والكلام فيمن يلزمه
الجهاد ابتداء وليس لمن بلغه الخبر تأخير لترقب خروج غيره بلا خلاف (قوله بقدر الكفاية) فهو فرض
كفاية في حقهم وفيمن بلغه الخبر بما علمت (قوله ولو أسروا مسلما فالأصح وجوب النهوض اليهم)
ولو على رقيق ونحوه بلاذن (قوله ان توقعناه) أى خلاصه والا كان توغلا في بلادهم تركناه للضرورة
(فصل) فيما يكره من الغزو ومن يكرهه وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم وما يتبع ذلك
والغزو لغة الطلب لأن الغارى يطلب اعلا كلمة الله تعالى واصطلاحا يعلم مما يأتي (قوله يكره) أى في
المتوقعة وبحرم في المرتزة بلاذن نعم ان كانت المصلحة في الغزو لكن تركه الامام وجنده بقابلهم
على الدنيا أو امتنع من الاذن فيه أو كان انتظار الاذن يفوت مقصودا لم يكره بغير اذنه (قوله) ويسن
أن يؤمر الخ) نعم إن لزم على عدم الامارة خلل في القتال وجبت ويسن منع مخذل أو مرجف من الخروج
ومن الجهاد بل يجب ان لزم على خروجه فساد في القتال أو طمع في المسلمين (قوله اذا بهت سرية)
سميت بذلك لأنها تخرج سرا أولا غالبا وتعود الى الجيش وأقلها مائة أو أكثرها أر بعامة والمراد
بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والكتيبة والفئة وهى مادونها الى الواحد ولما فوقها ويسمى
بالمسرى إلى ثمانمائة ثم بالجيش والخمس الى أربعة آلاف ثم بالجحفل لما زاد بلانهاية (قوله البيعة)
فتح الموحدة اليمن بالله (قوله بطاعة الأمير) ويحرم كونه مبتدعا نحو فاسق .

(تفيه) يجوز بل يندب لكل جماعة أرادوا سفرا ولو قصيرا أن يؤمروا عليهم واحدا منهم
ويجب عليهم طاعته وتحرم مخالفته (قوله وله الاستعانة بكفار) وان لم يخالفوا معتقد العدو على
المعتمد وسواء احتيج اليهم أولا ويراد بالمقاومة ولو بالقوة وشمل الكفار مالو كانوا نساء باذن

لى فرق بين لفظ السفر هنا واسقاطه في مسئلة الأصول الآتية [قوله قيل وان كفوا] قال الامام
هذا يلزمه الاجاد على كل الأمة لكن قاله بوجه على الأقربين فالأقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر
بأنهم قد كفوا وأخرجوا [قوله يلزمهم الموافقة] لم يقل بقدر الكفاية كما هو ظاهر العبارة ثلاثين دفع
(فصل: بكره غزو) [قوله بما فيه المصلحة] قيل محل هذا في غير المرتزة والا فيمتنع عليهم لأنهم بصدد
مهمات الدين التي تعرض فلا يفزون بغير اذن الامام [قوله البيعة] هى اليمن والخلف بالله تعالى وسميت
السرية سرية لأنها تسرى ليلا وقيل من الشئ السرى أى النقيض وقيل لأنهم يخفون سيرهم من السر وردة

(٢٨) - (قلىوبى وعيمره) - رابع) ان توقعناه) كما ينهض اليهم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لأن حرمة المسلم

اعظم من حرمة الدار والثاني قال ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد

(فصل: يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه) الأمير لأنه أعرف بما فيه المصلحة (ويسن اذا بهت سرية أن يؤمر عليهم يأخذ البيعة)
عليهم (بالتبات) وبأمرهم بطاعة الأمير وبوصيه بهم للاتباع (وله الاستعانة بكفار تؤمن خياتهم) أهل ذمة

أومشركين (و يكونون بحث لوانضمت فرقنا الكفرة وانماهم) قال في الروضة عن الماوردي و يفضل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من
الفر ليهمل جانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بين المسلمين (و) له الاستعانة (بعبيد باذن السادة ومراهقين أقوياء) في القتال
ويقتل بهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأهبة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الاعانة وكذا اذا بذل واحدا من
الرعية (ولا يصح استئجار مسلم للجهاد) لأحد لأنه بحضور الصف يتعين عليه فلاجرة له (و يصح استئجار ذمي للجهاد) (الامام قيل ولغيره)
من الآحاد والأصح المنع لأنه من المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويفتقر جهالة العمل لأن المقصود القتال على

(٢١٨)

أزواجهن (قوله أومشركين) أى أهل حرب ولوعبيدا ومراهقين بالاذن كما مر ويمكن شمول
ما بعدهم (قوله وبعبيد) ولومكانيين وموصى بمنعتهم ولوليت المال ذكورا أو إناثا وكذا ما بعده من
المراهقين ولا بد من الاذن في الجميع على المعتمد (قوله في القتال) أى فيما يتعلق به بدليل ما بعده (قوله
والسلاح) عطف خاص (قوله فينال الخ) يمكن رجوعه للمستثنين قبله (قوله ولا يصح استئجار
مسلم) ولوصفها ورقيقا على المعتمد والعلة للأغلب أو الأصل (قوله و يصح استئجار ذمي) أى كافر
مطلقا خلافا للامام مالك وأى حنيفة وتصح بلفظ المصلحة وتنفسخ بإسلامه وبالصلح على ترك القتال قاله
شيخنا وفي شرح شيخنا عدم الفسخ ولا توقف الاجارة على الحاجة واذا لم يخرج الكافر أو انفسخ رجع
عليه بما أخذه كله في الأولى وكذا في الثانية ان لم يعض من زمن الاجارة شيئا والافبالقسط كذا قاله بعض
مشايخنا فراجع (قوله والأصح المنع) أى منع محبة آجارة الكافر من غير الامام وهو المعتمد ولومن
نحو قضاة العساكر حيث لا نيابة لهم فيها (قوله لأنه من المصالح العامة) ولذلك صح الاستئجار للأذان
من غير الامام ولأن الأجير في الأذان مسلم فهو مأمون (قوله ويفتقر الخ) وأيضا يفترق في معاقبة الكفار
مالا يفترق في غيرها كما يأتي (قوله ويكره لهاز قتل قريب) وكذا محرم لأقربائه قاله شيخنا وعن شيخنا
الزملي خلافة (قوله وقتل محرم) أى قريب أيضا وكان الأدلى للشارح ذكره (قوله الآن يسمعه يسب
الله) أى يعلم منه ذلك (قوله أوردوه صلى الله عليه وسلم) ولو قال رسولا لكان أعم والنبي كالرسول
ولو عبر به كان أعم وأولى وكذا من سب الاسلام أو المسلمين قاله ابن حجر (قوله ويحرم قتل صبي
ومجنون وامرأة وخشي) ومن به رقة (قوله فان قاتلوا جاز قتلهم) وكذا من سب منهم الاسلام
أو المسلمين نعم لا عبرة بسب صبي ومجنون (قوله ويحل قتل راهب) هو عابد النصارى (قوله وأجير)
أى من استأجروه على قتالنا أو استأجروا لقتالهم ثم انضم اليهم نعم يحرم قتل الرسل منهم اليانا (قوله
وتفرع الخ) أى لعدم ذكر الخلاف فيه (قوله ونسب نسائهم) ولومترهبات وكذا خنائهم وأرقائهم
ومجانينهم (قوله ويجوز الخ) أى على قول الترك (قوله ويجوز رميهم بنار الخ) وان أمكن
بأن اللام في السرراء (قوله بعبيد ومراهقين) نه بالأول على ما في معناه كالمديون والولد وبالثاني على
ما في معناه كالنساء (قوله مسلم) أى ولو رقيقا لأن الأرقاء يجب عليهم اذا قصد الكفار دار الاسلام
بمثل ذلك حضور الصف (قوله و يصح الخ) الظاهر أنه لا بد منها من شروط الاستعانة بالكفار كإسلاف
ولو حصل صلح في أثناء الطريق قبل وصول دار الحرب انفسخت الاجارة وقضية نظيره من الحج عدم
الاستحقاق مطلقا (قوله من الآحاد) كالأذان (قوله على ما يتفق) أى يقع (قوله ومحرم) ظاهره وان
لم يكن قريبا والوجه خلافة بدليل تقدم الأتارب مطلقا في التصديق على محارم الرضاع (قوله ضعيف) هو
صفة لشيخ (قوله لا قتال فيهم) قال الزركشي ينبغي أن يرجع للشيخ وما بعده فان الأجير والراهب

ما يتفق (ويكره لهاز قتل قريب) له من الكفار
(و) قتل (محرم أشد)
مكرامة (قلت) كما قال
الرافعي في الترح (الا أن
يسمعه يسب الله تعالى
(لورسوله صلى الله عليه
وسلم والله أعلم) فلا يكره
قتله (ويحرم قتل صبي
ومجنون وامرأة وخشي
مشكل) انتهى في حديث
الصحيحين عن قتل
النساء والصبيان وإلحاق
المجنون بالصبي والخشعي
للراة فان قاتلوا جاز قتلهم
(ويحل قتل راهب) شيخ
أوشاب (وأجير وشيخ)
ضعيف (وأعمى وزمن
لا قتال فيهم ولا رأى في
الأظهر) لعدم قوله تعالى
القتلوا المشركين والثاني
لا يحل قتلهم لأنهم لا يقتلون
فن قاتل منهم أو كان له
رأى في القتال وتدير
أمر الحرب جاز قتله قطعاً
وتفرع على الجواز قوله
(فيسترقون ونسب نسائهم)

لا

وصبيانهم (و) نعم (أموالهم) وعلى المنع يرقون بنفس الأسر وقيل يجوز استرقاقهم وقيل
يتركون ولا يتعرض لهم ويجوز نسب نسائهم وصبيانهم واغتنام أموالهم في الأصح (ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وإرسال
الماء عليهم ورميهم بنار ومنجنيق وتبييتهم في غلظة) أى الاغارة عليهم ليلا وان كان فيهم نساء وصبيان قال تعالى وخذوهم وأحصرهم
وحاصرهم صلى الله عليه وسلم أهل الطائف رواء الشيخان ونسب عليهم المنجنيق رواء البيهقي وقبس عليه روى النار وإرسال الماء وأظفر
صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وسئل عن المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم رواها الشيخان

(فان كان فيهم مسلم أسعوا واجر جاز ذلك) أى الرى بما ذكر وغيره **(على المذهب)** وفيها اذالم يكن ضرورة اليه قول بحرمته هذه طريقة والطريقة الثانية ان علم هلاك المسلم لم يجز والا فتولان **(ولو التحم حرب فقتلوا بنساء وصبيان)** منهم ولو تركوا لغلوا المسلمين كالى الروضة كأصلها **(جاز رميهم)** في هذه الحالة **(وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم)** فالأظهر تركهم **(فلا رمون والثاني جواز رميهم ورجحه في الروضة)** **(وان تترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم (٢١٩) تركناهم)** فلا نرميهم **(والا) أى وان**

دعت الى رميهم بأن يظفروا بنالور تركناهم **(جاز رميهم)** في هذه الحالة **(في الأصح)** على قصد قتال المشركين وتتوفى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع اذالم يتأتى رمى الكفار الا برى مسلم **(ويحرم الانصراف)** عن الصف اذا لم يزد عند الكفار على مثليتها بأن كانوا مثليتها أو أقل قال تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خبر بمعنى الأمر **(الامتحرفا)**

ليكن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليقعه العدو الى منسع سهل للقتال **(أو متحيزا الى فئة يستجدها)** قليلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الا متحرفا الى آخره **(و يجوز الى فئة بعيدة في الأصح)** والثاني بشرط قربها ومن يجوز برض ونحوه الانصراف بكل حال **(ولا يشارك متحيزا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها)** ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها **(ويشارك متحيزا**

قتلهم بغير ذلك نعم يجب عرض الاسلام على من تبلفه الدعوة قبل قتاله ويحرم ذلك ان التجثوا نحو الحرم بلا ضرورة فيه **(قوله فان كان فيهم مسلم الخ)** ولو ظنا أو يقينا **(قوله جاز ذلك)** أى ولا ضمان في المسلم لأنه لم تعلم عينه كما هو فرض المسئلة **(قوله قول بحرمته)** المعتمد الكراهة فقط **(قوله والثاني جواز رميهم)** هو المعتمد حيث كانت حاجة ولو بلا ضرورة **(قوله بمسلمين)** أو ذميين **(قوله تركناهم)** وجوب باعلى المعتمد ولا عبرة بالحاجة هنا وفارق ما قبله بأن الحق في المسلم لله وفي نحو النساء للعائنين **(قوله وان دعت)** أى الضرورة جاز رميهم **(قوله ويحرم الانصراف)** أى على كل مكلف حريص عليه القتال كما هو وسيأتي في الشرح بعض مفهوم ذلك **(قوله من الصف)** خرج غير الصف فيجوز فرار مسلم من كافرين وان طلبهما وان لم يطلباه **(قوله اذالم يزد الخ)** ولا بد من اعتبار القوة أيضا فيجوز انصراف ما يقتضاه عن مائتين الا واحدا منهم أقويا **(قوله ليسكن)** مضارع كمن كنصر **(قوله من مضيق)** أو نحو شمس أو ربح **(قوله متحيزا)** ذاهبا **(قوله فانه يجوز)** و يصدق في قصده ذلك وان لم يعد لأنه لا يلزمه العود **(قوله بعيدة)** بحيث لو استغاث بها لم نسمعه **(قوله ولله الخ)** أو يحول على جاسوس أرسله الامام فانه يشارك مطلقا . والحاصل أن كلا من المتحرف والمتحيز يشارك فيما غنم قبل مفارقتها وحال مفارقتها و بعد عوده الا إن بعد **(قوله ولم يغب)** هو بيان لما قبله أولا حاجة اليه **(قوله ونص الخ)** ظاهره سواء بعد أو لا ومنه المتحيز **(قوله وواحد)** وكذا اثنان وثلاثة لا أكثر على المعتمد **(قوله ويجوز المبارزة)**

لا فرق فيما بين الشباب والشيخ . أقول اهل مراده لاقتال بالفعل فيعود للكل ويقتن به محل الخلاف **[قوله وفيما الخ]** أى وأما عند الضرورة فيجوز قطعا **[قوله والطريقة الثانية]** ظاهره أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وينبى اختصاص هذه الطريقة بحالة عدم الضرورة ثم رأيت الزركشى صرح بذلك بأن حالة الضرورة لا خلاف فيها **[قوله والا فتولان]** عبارة الزركشى نقلا عن الروضة قال قولان **[قوله وان دفعوا بهم]** عبارة أصل الروضة وان لم تدع ضرورة بأن دفعوا بهم عن أنفسهم اه لكن قال الزركشى إنه يعنى المنهاج احتز بهذا عمالو فعلوا ذلك مكرأ وخدعة لعلمهم بأن شرعنا لا يقتلهم فانهم يرمون قطعا ثم قال وما يقتضاه كلامه من أنه اذا لم تدع ضرورة ولكن لم يقصدوا الدفع لا يتركون غير صحيح . أقول تأمل الجمع بين كلاميه المذكورين **[قوله والثاني الخ]** قال الزركشى أى كما ينصب المتحيز وغيره عليهم وان كان فيهم ذرية **[قوله تركناهم]** أى قطعا **[قوله الامتحرفا لقتال الخ]** لو ادعى التحرف صدق بيمينه قال الغزالي وشرط فيه البغوى أى يعود قبل انقضاء القتال ومصححه في الروضة في باب قسم الغنيمة **[قوله نص عليه]** الضمير فيه يرجع الى كل من قوله يشاركه ولا يشاركه **[قوله ونص الخ]** هذا ساقه لأنه كالدليل على ما رجاء **[قوله والثاني بقف مع العدد]** أى ويقول تتبع الأوصاف عسر والأول قال يستنبط من النص معنى يخصه **[قوله المبارزة]** مأخوذ من البروز وهو الظهور .

الى قرية الجيش فيما غنم بعد مفارقتها **(في الأصح)** والثاني لا يشاركه لمفارقتها ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها قطعا والمتحرف يشاركه فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشاركه فيما غنم بعدها نص عليه ومنهم من أطلق أنه يشارك أهله فيمن لم يبعد ولم يغب ونص فيما اذا انحرف واقطع عن القوم قبل أن يضمنوا أنه لا يشاركهم **(فان زاد)** العدد **(على مثليتها جاز الانصراف)** الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحدة **مختار في الأصح)** نظرا الى الثاني يتف مع العدد **(ويجوز المبارزة)**

ولا يشعب ابتداءها ولا يكره (فان طلبها كافر استحب الخروج اليه) لها (وانما تحسن ممن جرب نفسه) وعرف قوته وجبراته فالضعيف
التي لا يتق بنفسه بكرمه ابتداء واجابة (و) انما تحسن (باذن الامام) فلو بارز بغير اذنه جاز ومثله الأمير المعبر به في الروضة كاصلها (و) يجوز
اتلاف بناتهم وشجرهم لحاجة القتال (٢٢٠) والظفر بهم وكذا) يجوز اتلافها (ان لم يرج حصولها لنا فان رجع نذب

الترك) والأصل في ذلك
حديث الشيخين أنه صلى
الله عليه وسلم قطع نخل بني
النضير وحرق فأزله الله
ما قطعهم من لبنه الآية
(ويحرم اتلاف الحيوان
الامايقاتلون عليه) كالخيل
فيجوز اتلافه (لفهمهم أو
ظفر بهم أو غنمنا وخفا
رجوعه اليهم وضروه) لنا
فيجوز اتلافه دفعا لضرره
(فصل: نساء الكفار
وصبياتهم اذا أسروا رقوا)
وكذا العبيد (يصرون
بالأسر أرقاء لنا) فيكون
الثلاثة ككسائر أموال
الغنمية الخمس لأهل الخمس
والباقي للغانمين (ويجنبد
الامام في الأحرار الكاملين)
اذا أسروا (ويفعل) فيهم
(الأحظ للمسلمين من
قتل) بضرب الرقبة
(ومن) بتخلية سبيلهم
(وفداء بأسرى) مسلمين
(أموال واسترقاق) للاتباع
ويكون مال الفداء ورقابهم
اذا استرقوا ككسائر أموال
الغنمية ويجوز فداء مشرك
بمسلم أو مسلمين أو مشركين
بمسلم (فان خفي) على الامام

نعم يحرم على فرع ومدين ورقيق لم يؤذن لهم في خصوصها وهي مأخوذة من البروز وهو الظهور بأن
يظهر اثنان مثلا كل واحد من صف للقتال بين الصفين مثلا (قوله) وانما تحسن) أى تجوز أو تستحب
(قوله نكركه له) وان أذن له الامام وطلبها الكافر (قوله جاز) أى مع الكراهة وان طلبها
الكافر. والحاصل أنها تباح لقوى أذنه الامام ان لم يطلبها الكافر منه وتسئل ان طلبها وتكره
في غير ذلك وتقسم ما يحرم فيه (قوله ومثله الأمير) لاجابة اليه لأنه من أفراد ما قبله ولعل ذكره
من الشارح للاعتراض على الروضة بذكره بعد ما قبله فتأمل (قوله نذب الترك) فيكره الاتلاف
نعم ان فتحنا بلادهم صلحا على أنها لنا أو لهم أوقهرا ولم نحتاج اليها حرم اتلافها (قوله والأصل الخ)
لا يخفى أنه ليس في الحديث تصريح بواحد من الأحكام الثلاثة المذكورة وهي حاجة القتال والظفر
بهم وعدم حصولها لنا فانظره (قوله ويحرم اتلاف الحيوان) أى المحترم فنحو خنزير يجوز اتلافه
مطلقا بل يندب .

(فصل) في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب (قوله نساء الكفار) وان كن حاملات بمسلم أو غير
كنايات والمراد غير المرتدات والغانى كالنساء (قوله يصرون الخ) فعنى الرق فيهم انتقاله لنا لأنه
مستمر وان كانوا مسلمين ولا يسرى في البعض رقه بل جزئه الحر حكم الحر على المعتمد والجانين كالصبيان
ذكورا وإناثا (قوله الكاملين) بذكورة يقينا وبلوغ وعقل وحرية ولولبعضه كاسر (قوله ويفعل)
وجوب بالحسب اجتهاده (قوله بأسرى مسلمين) وكذا بكفار وله فداء أسرانا بسلاحهم لأنه دوام بذلك
فارق عدم بيعه لهم ولو اختار خصلة ثم ظهر له غيرها جاز له الرجوع عنها الا ان كانت الخصلة التي اختارها
أولا قتلا والا فلا تغليب الحقن الدم ومعلوم أن البعض لا يقتل وله ضرب الرق على جزء الواحد ولا يسرى
لباقية على العتد كاسر (قوله ويكون مال الفداء) ولو سلاحا لأنه لا يرد اليهم اذا أخذ كائن . فيخمس
(قوله ولو أسلم أسير) كامل أو بذل الجزية بالتزامها عصم دمه وكذا ولده الصغير والمجنون أخذا مما
يأتى ومن التعليل بالاسلام لأنه صار مسلما تبعا وكذا ماله ان لم يختر الامام رقه لازوجه فلا يعصمها

(فصل: نساء الكفار الخ) لنا قول أن العربي الكامل لا يجوز ارقاقه فينبغي جر يان نظيره هنا لم يذكره
وخرج باضافة النساء الى الكفار نساء المسلمين الكافرات فلا ترق على ما يأتى بيانه وينبغى أن يجري
خلاف في سبي الراهية قاله الزركشى [قوله من قتل] قد فعله صلى الله عليه وسلم في عقبه بن أبى معيط
والنضر بن الحرث يندر وجعل المن ثمانية بن أمال وأنى عزة والفداء كثير قال تعالى فاما من بعد وإما فداء
والاسترقاق وقع في بني قريظة وفي بني المصطلق وحكى بعض الأصحاب فيه لاجماع [قوله لأنه لا يرق بالجزية]
أى وفي الاسترقاق تقرير ويحجب بأن كل من جاز المن عليه جاز استرقاقه [قوله وكذا عرى في قول]
ذكره الشافعي رضى الله عنه في موضع من الأم عن بعض العلماء وقالوا لأننا ثم بالتمنى لثمتنا أن يكون
الحكم كهذا انتهى والتأنيم بالتمنى فائدة جليلة ثم دليل المذهب سبي هوازن وغيرهم من قبائل
العرب كبنى المصطلق [قوله وفي قول الخ] وجهه أنه أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء

[قوله]

(الأحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفضله وسواء في الاسترقاق الكتابي

والرقيق والعربي وغيره (وقيل لا يسترق وثني) لأنه لا يقر بالحرية (وكذا عرى في قول) لحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير
عصم دمه) لحديث الشيخين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم (و) في الخيل
في الباقي وفي قول يتعين الرق) أى يصير رقيقا بنفس الاسلام

(واسلام كافر قبل ظفر به)
يعصم دمه وماله) للحديث
السابق ففيه وأموالهم
(وصغار ولده) عن السبي
ويحكم بإسلامهم تبعاً له
(لازوجه) عن الاسترقاق
(على المذهب) وفي قول
من طريق يعصمها لثلا
يبطل حقه من النكاح
(فان استرقت انقطع
نكاحه في الحال) قبل
دخول وبعده لامتناع
امساك الأمة الكافرة
للكساح (وقبل ان كان بعد
دخول انتظرت العدة فطلها
تعتق فيها) فان اعتقت
استمر النكاح وان لم تسلم
لأن امساك الحرمة الكتابية
جائز (ويجوز إرقاق
زوجة ذمي) اذا كانت
حرية وبنقطع به نكاحه
(وكذا عتيقه) الحرى
يجوز إرقاقه (في الأصح)
والثاني المنع لثلا يبطل حقه
من الولاء (لاعتيق مسلم
وزوجه الحريين) أى
لايجوز إرقاقهما (على
المذهب) وفي قول من
طريق يجوز (واذا سبي
زوجاً أو أحدهما انفسخ
النكاح) بينهما (ان كانا
حريين) صغرين كانا أو
كبيرين واسترق الزوج
لحدوث الرق (قبل أو
رقيقين) أيضاً لحدوث
السبي

بالأولى من زوجة من أسلم قبل الظفر به على ما يأتي (تنبيه) من قتل أسيراً بعد اختيار قتله فلا شئ
عليه أو قبله عزز فقط أو بعد اختيار رقه لزمه قيمته غنيمة أو بعد المن عليه لزمه ديتة لورثته ان قتله
قبل بلوغ مأمته والافهدر أو بعد الفداء فعليه ديتة غنيمة ان لم يكن قبض الامام فداءه والا لزمه ديتة
لورثته ان لم يبلغ مأمته والافهدر (قوله واسلام كافر قبل ظفر به) أى قبل أسره كاسر يعصم دمه وماله
وان كان بدارهم وليس معه (قوله وصغار ولده) وكذا حله والكبير المجنون من ولده أخذوا من
العمة والكلام في الأولاد الأحرار (قوله لازوجه) قال شيخنا أى الموجودة حال اسلامه ولو حاملاً منه
كاسر وقال شيخنا الرملى إنه يعصمها لأنها الآن زوجة مسلم وفيه نظر لأنه يلزم أن لا يوجد زوجة لمسلم غير
معصومة فان قيل يتصور في زوجة أسرت قبل إسلامه لأن اسلامه يهدأ أمرها لا يعصمها عن الاسترقاق
الذى حكم به قبل إسلامه ويؤول قول الشارح عن الاسترقاق بالسابق على اسلامه ويرده أن كلام
المصنف بقوله فان استرقت الخ صريح في خلافه فالوجه الذى لا يتجه غير ما يرد بزوجه المذكورة هنا
التي لا يعصمها أنها هي التي عصمت حين أسلم وبزوجه التي يعصمها كما يأتي هي التي تزوجها بعد
اسلامه أو هو مسلم أصلى لثلا يلزم على كلام شيخنا الرملى تضعيف كلام المصنف وكلام الأصحاب المرتب
عليه فتأمل وراجع وافهم والله الموفق للصواب (قوله فان استرقت) الأولى رقت لأنه لا يحتاج الى
ضرب رق كما تقدم وكذا يقال فيما بعده وغيره فراجع (قوله انقطع نكاحه في الحال) لأن المسلم لا يجوز له
نكاح الرقيقة الكافرة مطلقاً ولا المسلمة إلا بشروط هي معدومة هنا وبذلك علم رد الوجه المذكور
(قوله فان اعتقت الخ) أى على الوجه المرجوح (قوله ويجوز إرقاق زوجة ذمي) أى الحكم بالرق
لا ضرب الرق عليها كما هو معلوم في النساء كاسر قال العلامة السبكي لعل هذا في زوجة ليست تحت
قدرتنا أو في زوجة طرأت بعد عقد الحزب بقوله فلا ينافى ما قالوه ان عقد الذمة لكافر يعصم زوجته تبعاً
فراجع من محله وتأمله (قوله وبنقطع به نكاحه) أى الذمي لأن حدوث الرق نقص يمنع ابتداء
نكاحها وهذا شامل لما وكانت كتابية وقدمت جواز نكاح الكتابي الحر لها فراجع نعم سيأتي
أن حدوث الرق كالوت فلا فرق فتأمل (قوله وكذا عتيقه) أى الذمي يجوز إرقاقه وان أسلم الذمي
بعد أو كان العتيق عاقلاً كبيراً وبرق بنفسه الاسر كالرقيق الأصل على العتد فقوله الشارح يجوز إرقاقه
مرجوح أو مؤول بمراعاة كلام المصنف كاسر (قوله والثاني المنع) ولقد بأن سيده لو التحق بدار الحرب
جاز رقه فعتيقه أولى (قوله لا عتيق مسلم وزوجه) قال شيخنا الرملى أى الموجودين حال اسلامه وان كان
كافراً قبل وفيه نظر فالوجه أن يرد بعتيقه من أهقه بعد اسلامه أو هو مسلم أصالة وبزوجه كذلك كما
نقدم فلا تغفل (قوله ان كانا حريين) وكذا لو كان أحدهما ورق سبي أو إرقاق (قوله واسترق
الزوج) عائد لقوله كبيرين فقط وسواء فيما ذكر سبياً معاً أو مرتباً وسواء سبق سبي الزوج
أو الزوجة (قوله لحدوث الرق) أى وحدوثه كالوت كما صرحوا به وبذلك فاق جواز نكاح رقيق

[قوله ظفر به] وهو أسره [قوله عن السبي] وكذا لو كانت الأم هي التي أسلمت قبل الظفر [قوله لازوجه]
لاستقلالها [قوله حقه] أى كما في الولاء [قوله امساك الأمة] ولأنه زال ملكها عن نفسها فزوال ملك
الغير عنها أولى [قوله فان اعتقت الى آخره] هو من تمة الوجه [قوله زوجة ذمي] أى بخلاف زوجة المسلم
الآية لأن نكاح المسلم يتخيل فيه التأمين [قوله لا عتيق مسلم] أى ولو كان السيد حين الاعتاق كافراً
ثم أسلم قبل الأسر [قوله انفسخ النكاح] وذلك لأن السبي إذا أبطل ملك المال أبطل ملك النكاح [قوله
لحدوث السبي] عبارة غيره لأن السبي يقتضى في الحرمة ملكاً لم يكن فوجب مثله في الأمة واجتماع رقين

والأصح المنع أسلما أولا إذا لم يحدث رقة وإنما انتقل من ملكه إلى آخر فأشبه البيع وغيره (واذا أرق) حربي (وطيه دين لم يسقط فيقض من ماله إن غنم بعد إرقاقه) وإن زال ملكه عنه بالرق فإن غنم قبل إرقاقه أومعه لم يقض منه وفي العبة وجه فإن لم يكن له مال أولم يقض منه بقي في ذمته إلى أن يمتق فيطالب به هذا كله إن كان الدين لمسلم وبمثلته أجاب الامام إن كان لدى وذكر البغوي فيه وجهين وإن (٢٢٢) كان لحربي فعن القاضي حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال

لرققة أو حرقة ابتداء (قوله والأصح المنع) هو المعتمد فلا يفسخ النكاح بينهما سواء سيماها أو مرتبا لعدم حدوث الرق (قوله إن كان لدى) وكذا المعاهد أو مؤمن والمطالبة فيهما به وبودائعها ونحوها للامام (قوله وهو الظاهر) أي سقوط الدين إن كان لحربي هو الظاهر وهو المعتمد وكذا عكسه الذي في التهذيب وهو أرقاق الدائن أي والمدين حربي لأنه العكس (قوله لا يسقط) هو المعتمد فالحاصل أنه لا يسقط إلا الدين حربي على مثله بأرقاق أحدهما (قوله فيطالب) بكسر اللام سواء عتق أولا فإن مات قبل حقه فالطالب الامام (قوله ثم أسلما) أو أحدهما أسلما أو مرتبا (قوله أو قبل) أو أحدهما كذلك جزية أو أمانا أو عهدا كذلك دام الحق (قوله فأسلما) أو قبل جزية أو عهدا أو أمانا وكذا المتلف على ما تقدم وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والائلاف به دام الحق في الأول وعدم الضمان في الثاني كما علم (قوله وكذا يحكم بالغنيمة على ما أخذ) أي قهرا أو برضا في حال الحرب فبدار الحرب غير قيد (قوله واحد أو جمع) أي مسجون أما الذي فيملك ما أخذه (قائمة) قال شيخنا الرملي وأتباعه أخذوا بما ذكر إن السراي المجلوبة من نحو الهند والترك يجوز وطؤها والتصرف فيها لاحتمال أن السبي لها أولا ذمى لكن الأحوط شرأوها من أمين بيت المال فإن علم اسلام السبي امتنع ذلك حتى تخمس اه وفيه نظر ظاهر لأن الأضاع يحاط لها فلا يكفي احتمال الخ فيها ولأنها إن كانت مملوكة لكافر سبها فلا ولاية لأمين بيت المال عليها أو لمسلم وجب تخميسها ولا ولاية للأمين على أهل الخس إلا أن قال يحتمل أنه ملكها كافر ثم ملكها منه مسلم ثم رجع أمرها لبيت المال بنحو موته بلا وارث وفيه من البعد ما لا يخفى ودونه خرق القتاد وقدمر (قوله غنيمة) فيخير الامام في السكامل منها بما مر (قوله لمسلم) أو ذمى (قوله وفي المهذب والتهذيب سنة) هو المعتمد (قوله يعود فيه الخلاف) الأصح منه أنه غنيمة (قوله وللغنائم) ولو أغنياء أو ذميين ولو أجراء بغير إذن الامام أولم يرضخ لهم (قوله التبسط) أي التوسع (قوله قبل القسمة) أي قبل اختيار تلك الغنيمة (قوله بأخذ القوت الخ) أي بأن يأخذ كل واحد منهم ما يحتاجه من القوت لنفسه وعمونه لا لغيره (قوله يعتاد أكله) لا التدهن بنحو دهن (قوله وفي الحر الخ) وإل المصنف أسقطه لصحة جعله معمولا للمصدر أو صفة لمصدر محذوف (قوله وعلف الدواب) المحتاج إليها في الحرب لانتعوازينة (قوله بسكون اللام) مصدر عطف على أخذ فابعد معمولا ويجوز فتحها عطف على القوت وما بعده حال أو معمول لمحذوف أو بدلي على المحل واختيار الأول لأنه لا يشترط العلف بالفعل كما يؤخذ مما بعده (قوله للحمة) وكذا يجوز ذبحه لكل غير طه كجلده ويجب رد جلد لا يؤكل ولا يجوز جعله سقاء أو خفا كما لا يجوز الذبح لذلك

محال فقدم الأقوى المستند إلى السبي لتعذر إسقاطه [قوله ثم أسلما الخ] مثله لو عرض ذلك لأحدهما [قوله أو أسلم المناب] إنما قيد بذلك لأجل الخلاف [قوله من دار الحرب] مثله دارنا إذا دخلوها بأمان [قوله وعليه الامام والغزالي] بل ادعى الامام اتفاق الأصحاب عليه [قوله وذبح حيوان ما كول] استدلت بمفهوم

للإمام وفي التهذيب سقوط الدين في عكس هذه أيضا وهو أرقاق الدائن وقال الامام فيما إذا كان على مسلم دين قرض أو غنم حربي استرق لا يسقط وفي الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حربي من حربي أو اشترى منه ثم أسلما أو قبل جزية دام الحق) لا التزامه بعقد (ولو أطلق عليه فأسلما) أو أسلم المتلف (فلا ضمان) عليه (في الأصح) لعدم التزامه والثاني قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهرا غنيمة) كما تقدم في باب قسمها وذكر هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كمية للقطعة) مما يعلم أنه للكفار فأخذ فانه في القسمين غنيمة (على الأصح) بمعنى أنه يقسم قسمها خمسة لأهل الخس والباقي لمن أخذها والثاني يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (فإن

أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم) بأن كان هناك مسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوما أو يومين (قوله وفي المهذب والتهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق) (وللغنائم التبسط في الغنيمة) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد أكله عموما) وفي الحر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تجنا وشعبا ونحوهما وذبح حيوان ما كول للحمة والصحيح جواز الفاكهة) وهي مما يؤكل غالبا والثاني قال لا يتعلق بها حاجة

حاققة ولا يجوز الفوائد والسكر وماندر الحاجة اليه على الصحيح (د) الصحيح (أنه لا يجب قيمة المذبوح) والثاني يجب لنذور
الحاجة إلى ذبحه وضع الأول إلى نذورها (وأنه لا يختص الجواز بمحتاج إلى طعام وعلف) بفتح اللام والثاني يختص به فلا يجوز لغيره
أخذها لاستغنائه عن أخذ حق الغير والأول قال ليس فيما ورد في ذلك (٢٢٣) من الأخبار تقييد بالحاجة نعم

ليس له صرف الطعام مثلا
إلى حاجة أخرى بدلا
عن طعامه (وأنه لا يجوز
ذلك لمن لحق الجيش بعد
الحرب والحيازة ووجه
الجواز مظنة الحاجة)
وعزة الطعام هناك (وأن
من رجع إلى دار الاسلام
ومعه بقية) مما تبسطه
(لزمه ردها إلى الغنم) أي
الغنمية كما في الصحاح
والثاني لا يلزمه لأن المأخوذ
مباح والأول قال بقدر
الكفاية وهما في الروضة
وأصلها قولان ولا يملك
بالأخذ (وموضع التبسط
دارهم) أي الكفار كما
في المحرر وغيره دار الحرب
(وكذا) محل الرجوع
(مالم يصل عمران الاسلام
في الأصح) فان وصله
اتمى التبسط والثاني
قصره على دار الحرب
(ولغناهم رشيدولو محجورا
عليه بقلل الاعراض
عن الغنمية قبل قسمة)

ويضمنه ذابحه بقيمة لحمه وجلده (قوله حاققة) بمهمة ففاف مشددة أى قوية (قوله ولا يجوز
الفوائد والسكر) فن احتاج إلى ثمن منهما فله أخذه وبحسب عليه من قسمه وكذا يقال في الملبوس
والركوب فيلزم من استعماله أجرته إلا أن كان لضرورة القتال فلا والفوائد المراد هنا هو العسل
الأسود وخرج به عسل النحل فيجوز التبسط به لنص الحديث عليه (قوله وماندر الحاجة اليه)
أى لا يجوز أخذه كدواء وسقاء وخف ونحوها (قوله نعم ليس له الخ) أى لا يجوز لمن أخذ الطعام
الأكله فقط لأنه على سبيل الإباحة لا التملك كما سيأتي وله التزود منه لذابحه ورجوعه إلى ما يأتي
(قوله والحيازة) فقبل الحيازة له التبسط وإن لم يكن له حق في الغنم كما مر وفي شرح شيخنا منه
ولم يرتضه شيخنا (قوله إلى دار الاسلام) أى دار في قبضة المسلمين وإن لم يكن فيها مسلم (قوله
لزمه ردها) أى البقية إلى الغنمية قبل القسمة أو إلى الإمام بعدها ويقسمها الإمام إن أمكن والا
أخرج لأهل الخمس حصتهم منها وجعل الباقي للمصالح وكأن الفوائد أعرضوا عنه وكان عدم لزوم
حفظه له حتى يضم لغيره لأنه تافه (قوله كما في المحرر الخ) دفع به توهم عود الضمير إلى المسلمين
المفهوم من دار الاسلام (قوله مالم يصل عمران الاسلام) بالمعنى المذكور فيما مر نعم لو وقع القتال
في دار الاسلام وعز فيها ما تقدم فلم التبسط فيها (قوله رشيد) أى حال اعراضه ولو بقى أو بولغ
أو عقل طرا بعد القتال فيخرج ضدهم نعم يصح إعراض المكاتب واعراض البعض في جزء الحرية
أى أن لم يكن مهايأة وفي السكك في نوبته إن كانت صحيح وفي غير ذلك باطل لأن الرقيق لا يصح
اعراضه لأن الحق لسيدته (قوله قبل القسمة) أى واختيار التملك (قوله فلا يصح الخ) هو المعتمد
لأنه من التصرف في الأموال والمحجور ممنوع منها وبذلك فارق صحة إسقاطه القصاص وإنما صح
اعراض المفلس لأنه من الاكتساب وهو لا يلزمه قال شيخنا الرملى ومقتضاه أنه لو لزمه لوفاء دين
عصى به لم يصح اعراضه انتهى وفيه نظر بما قاله في باب المفلس أنه لا يلزمه التمسك لأجل الدين
وإن عصى به وإنما الزوم من حيث الخروج من العصيان فراجع من محله والصبي والمجنون
كالسفيه إلا أن كلاهما (قوله لأن حقه الخ) أى لأن الأخماس الأربعة باقية على الشيوع
(قوله لجميعهم) أى حيث كانوا كاملين وصيغة الاعراض أن يقول أعرضت عن حتى أو أسقطته
أو سأحت منه أو وهبته لهم وأراد الإسقاط فان أراد الهبة لم يصح وله الرجوع عن الاعراض قبل
اختيار تملك الفوائد ونقل عن شيخنا الرملى عدم صحة الرجوع مطلقا لأن المعرض عنه حق تملك
لا عين وبذلك فارق جواز العود بعد الاعراض عن نحو كسر الخبز والسنابل قبل أخذ غيره لهما

قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاهابها لم يرجع كفافا [قوله لا يجب قيمة المذبوح] وإلا لما جاز الذبح
[قوله وأنه لا يختص] تشبيهه بطعام الولائم لأن المأخوذ مباح كالصيد [قوله ولا يصح] استشكل بصحة
عفو عن القصاص مجانا وقد اعتمد الزركشى وغيره صحة عفو ونسب لقضية كلام الجمهور كالمفلس
(فرع) لو أعرض الشخص ثم رجع فيه تمتل الصحة قبل تملك الفوائد ويحتمل أن التملك بمنزلة القبض في الهبة
كالو أعرض عن كسرة ثم رجع إليها [قوله والثاني منع ذلك] لأنه يلزمه تعطيل الأخماس الأربعة [قوله بلا عمل]

يتعين منه والثاني لتمييز حق الفوائد (وجوازه لجميعهم) أى الفوائد وبصرف حقهم مصرف الخمس والثاني منع ذلك (وبطلانه
من فوى القربى وسالب) أى مستحق سلب والثاني صحته منهما كالفوائد وحدهم وفرق الأول بتعين حق السالب وبأن حتى فوى
القربى بلا عمل وحتى الفوائد بعمل حصل به المقصود الأعظم من الجهاد وهو إعلاء كلمة الدين والغنمية تابعة

وغير ذوى القرى من أصحاب الخس جهات علمة لا يتصور فيها اعراض (والمعرض كمن لم يحضر) فيضم نصيبه الى المقسم (ومن طلت ولم يعرض) (حقه لو ارثته) فله طلبه (٢٣٤) والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (الاقسمة ولهم) أى للعائنين (الملك)

قبلها (وقيل يملكون) قبلها بالاستيلاء ضعيفا يسقط بالاعراض (وقيل ان سلت الى القسمة بان ملكهم) بالاستيلاء (والا) بان تلفت أو أعرضوا (فلا) ملك لهم والملك فى الأول بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى طريق ثلث للكمهم (وذلك العقار بالاستيلاء كالنقل) الذى الكلام السابق فيه فى أحد أوجهه والتشبيه مزيد على المحرر مذكور فى الروضة كأصلها قرب به ملك العقار والاكتفاء فى ملكه بالاستيلاء (ولو كان فيها) أى الغنيمة (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية (وأراد به) بعضهم من أهل الجهاد أو الخس (ولم ينزع أعطيه والا) أى وان نازعه غيره (قسمت ان أمكن) قسمها عددا (والا أقرع) بينهم (والصحيح أن سواد العراق) من البلاد (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنة) بفتح العين (وقسم) بين العائنين (ممن يملوه) بالمجعة أى أعطوه (ووقف)

(قوله) وغير ذوى القرى (الح) هو جواب عن سكوت المصنف عنهم الموهوم لصحة الاعراض منهم وليس كذلك (قوله) الاقسمة أى ان قبل ما فرز له أو رضى به لا يبعد القسمة لأن المعتبر هنا هو اختيار التملك (قوله) والملك فى الأول) المتقدم بقوله ولهم التملك ولا بد من اللفظ كما أشار اليه بقوله كأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى ولا يملك بالاستيلاء (قوله) طريق ثان) أى على الوجه الثانى ومنفرد على الأول المتعمد (قوله) فى أحد أوجهه) وهو مرجوح والمتعمد باختيار التملك كما يؤخذ من التشبيه سواء قسم الامام أو غيره (قوله) قرب) يجوز بناؤه للجهور والمعلوم (قوله) تنفع) راجع لكل وكلاب وغلب الثانى وخارج ما لا ينفع فكالعدم (قوله) عددا) أى لقيمة لضعف الملك هنا بتوقفه على اختيار التملك وبذلك فارق اعتبار قيمتها عند من يراها فى الارث (قوله) سواد العراق) سعى سوادا لكثرة خضرتها بالأشجار والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لاستواء أرضه بخلافها عن الجبال والأودية وأصل العراق الاستواء وهو من اضافة الجنس الى بعضه لأن طول السواد والعراق واحد وهو مائتا فرسخ وعرض السواد مائة وستون فرسخا وعرض العراق منه مائة وخمسة وعشرون فرسخا فالسواد يزيد عليه فى العرض بخمسة وثلاثين فرسخا وجملة السواد بالكسبر عشرة آلاف فرسخ هذا ما فى شرح شيخنا فراجع (قوله) بفتح العين) أى قهرا لأنه لو كان صلحا لم يقسم وتفسير عنة بقهر هو المراد والافهوى يقال على الصلح فهو من أسماء الأضداد كما قاله بعضهم فراجع (قوله) بين العائنين) وأهل الخس ولعل اقتصار الشارح على العائنين لأجل ما بعده (قوله) ثم يملوه بعد قسمته) واختياره لملكه والبذل انما يكون ممن يمكن بذله وهم العائنون وذو القرى ان انحصروا بخلاف غيرهم من بقية أهل الخس فلا يحتاج الامام فى وقف حقهم الى بذله لأن له أن يفعل فيه بالمصلحة (قوله) وقفه عمر) بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه وهو أول وقف صدر فى الاسلام (قوله) وآجره لأهله) اجارته مؤبدا للحاجة والمصلحة السكية (قوله) وخواجه) المضروب عليهم بقدر معلوم لكل جريب وهو ثلاثة آلاف ذراع وستائة ذراع ولعل هذا فى اصطلاح الفقهاء بناء على أن القصة ستة أذرع فقط وفى شرح التوضيح للشيخ خالد أن القصة ستة أذرع وثلاث ذراع وضربها فى عشرة أقطاب هو عشر الجريب فيكون الجريب على هذا أربعة آلاف ذراع وأربعة مائة ذراع وأربعة وأربعين ذراعا وأربعة أمتاع من ذراع فراجع وتأمل والخراج المضروب على كل جريب قدر معلوم فعلى جريب الشعير درهمان والبرار بعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر

أى فكان كالارث (قوله) وقيل يملكون قبلها (الح) وجهه أن ملك الكفار قد زال ويبعد بقاءه بلامالك (قوله) بأن يقول كل منهم (الح) أى بخلاف القسمة فانها اذا حصلت مع الرضا كانت طريقا أيضا وان لم يوجد فيها هذا اللفظ ونحوه (قوله) وملك العقار) أى خلافاً لآبى حنيفة حيث خبر الامام بين قسمته أو وقفه وأورده على الكفار. لنا القياس على المنقول وقوله تعالى واعلموا أنما غنمنا من شئ الآبى وقسمة خير على العائنين ولو استولينا على البلد والعقار ثم أزالوا عنه بعد أيام مثلا فالوجه عدم انقطاع حقنا منه حتى لو فرض استيلاء غيرنا من المسلمين بعد ذلك عليه لا يخرج عن حق الأولين ثم المراد من كلام المتن أن الاستيلاء ثبت به حق التملك كفى المنقول وجعل الزركشى قوله كالمنقول إشارة للقياس (قوله) قرب به ملك العقار) وجه التقريب فى الاستيلاء أن المنقول أكل (قوله) فتح صلحا) أى ثم رده عليهم بخراج يؤدونه كل عام وقيل بعضه صلح وبعضه عنة وقيل بالوقف

[قوله]

هون مساكنه لما سأتى فيها (على المسلمين) وقفه عمر رضى الله عنه وآجره لأهله (وخواجه) بزرع أو غرس (أجرة تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين) والوجه الثانى فتح صلحا

(قوله وهو) أى السواد والمبدأ والغاية داخلان في الحدود المذكورة (قوله الموصل) سمي بذلك لأن نوحا صلى الله عليه وسلم لما وصل بسفينته الى الجودي أدلى حجارا في جبل ليعلم به قبر ما بقي من الماء فوصل الى الأرض في ذلك المحل (قوله القادسية) سميت بذلك لأن ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لها للتطهيس (قوله البصرة) بتثليث الباء والفتح أفصح والنسبة اليها بصري بالفتح والكسر لا بالضم وتسمى قبة الاسلام وخزانة العرب وخزانة العلم بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه قيل كان بها سبعة آلاف مسجد وعشرة آلاف نهر لكل نهر اسم مخصوص وبني بعدها الكوفة يستنبت على الأشهر في خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله بسمى الفرات) الصواب أن هذا هو نهر الصراة وما بعده هو نهر الفرات فذا ذكره الشارح فهما خلاف الصواب والفرات اسم مكان بهالأنه النهر المشهور (قوله أحياء المسلمين) وهم عثمان بن أبي العاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضى الله عنه (قوله بعد) أى بعد فتح العراق (قوله من الدور والمساكن) الا الخانات فانها من الوقف قال شيخنا وكذا الأشجار فهي وقف لدخولها في وقف الأرض فيمتنع التصرف فيها كان موجودا منها حالة الوقف وكذا يقال في بناء الخانات (قوله وفتحت مكة صلحا) أعلاها على يد الزبير رضى الله عنه وأسفلها على يد خالد بن الوليد رضى الله عنه لكن بعد وجود صورة قتال ابتداء من جهة خالد قبل التسليم له ثم سلموا فكف عنهم وبهذا يجمع التناقض في الأخبار والأقوال وفتحت مصر عنوة وقيل فتحت قراها صلحا وضعفه شيخنا الرملى وفتحت مدين الشام صلحا وقراها عنوة ورجح السبكي أن دمشق فتحت عنوة وسيأتى في الجزية زيادة على المذكور هنا فراجعه .

(فصل : في الأمان مع الكفار) وهو أحد العقود التي تقيدهم الأمان وهي ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأن العقد ان تعلق بمحصور أصالة فهو الأمان والا فان كان الى غاية الهدنة والافاجزية وهذان يختصان بالامام ونائبه وبوالى الاقليم في عقد الهدنة (قوله يصح) أى يعتبر الأمان ويعمل به ان وجس من مسلم مكلف مختار ولفظه كل لا حاجة اليه فان أمنه غير من ذكر بلغ المأمن ان ظن محته (قوله أمان حرى) وهذا من مقابلة الفرد بالفرد سواء كان كل منهما ذكرا أو أنثى (قوله وعدد محصور) وهذا من مقابلة الفرد بالجمع وعكسه أولى وأما مقابلة الجمع بالجمع كأن أمن مائة ألف منامة ألف منهم فقال الامام فكل واحد لم يؤمن من الواحدا منهم لكن محل الصحة ان لم يفسد باب الجهاد ولا يطل السكل ان وقع العقد دفعة واحدة فيصبح الأول فالأول الى

[قوله وهو من عبادان] ابتداء الغاية داخل في السكل وكذا انتهوا بها [قوله وهو من عبادان الى حدينة الموصل الخ] هو بالفراخ مائة وستون طولاً وعثمانون عرضاً [قوله أحياء المسلمين] ابتداء ذلك على يد عتبة بن غزوان وعثمان بن أبي العاص بعد فتح العراق وكان البناء في سنة سبع عشرة ولم يعبدها منهم قط ثم هذا لا يختص بالبصرة بل كل موطن كان في أرض العراق لا يدخل في هذا الحكم [قوله الصحيح] موضع الخلاف الأبنية التي كانت موجودة حين وقفها عمر رضى الله عنه فأما الحادث فلك قطعاً نعم استثنى بعضهم من الأبنية التي كانت الخانات ونحوها مما يستغل لجعله وقفاً كالأراضى والشجر ولو اتخذ من طين الأرض لبن وبني به فوقوف والشجر الذي غرس بعد ملكه ويجوز أن يبنى من طينها المساجد والرباط [قوله وأرضها المحياة] يبنى أن يرى يد الله التي كانت بحياة وقت الفتح ليكون للفناء معنى والافالموات وقت الفتح ملك من أحياء بعده سواء فتحت عنوة أو صلحا

(فصل : يصح من كل مسلم مكلف الخ) لو دخل دارنا وزعم رسالة لم يجز قتله وكذا من قال أردت سماع القرآن أو طلب مالي الذى عندكم وسيأتى ذلك في الجزية

(وهو من عبادان) والفرات

المشقة (الى حدينة

الفرات) بفتح الفاء والهم

(طولا ومن القادسية الى

حلبان) بضم الحاء (عرضا

قلت) أخذنا من الرامى

في الشرح (الصحيح أن

البصرة) بفتح الباء في

الأشهر (وان كانت داخلة

في حد السواد فليس لها

حكمه الا في موضع غربي

دجلتها) يسمى الفرات

(وموضع شرقيا) أى

لدجلة يسمى نهر الصراة

وما عدا ذلك منها كان

مواتا أحياء المسلمين بعد

ومن أدخله في الحكم متى

على التحديد المذكور

(و) الصحيح (أن ما في

السواد من الدور

والمساكن يجوز بيعه والله

أعلم) ومن منعه متى على

على أنه وقف (و فتحت

مكة صلحا ففدورها وأرضها

الحياة ملك يباع) ولم يزل

الناس يبيعونها

(فصل : يصح من كل مسلم

مكلف مختارا أمان حرى)

واحد (وعدد محصور)

منهم كعشر قوماً (فقط)

أى بخلاف

أهل ناحية و بلدة و دخل في الضابط المبدوء المرأة و المبحور عليه بسفه و غير هو خرج المكروا الصبي و الكافر (ولا يصح أنمان أسير لمن هو معهم في الأصح) و الثاني يصح دخوله (٢٢٦) في الضابط الأول نظر الى أنه مقهور في أيديهم (و يصح) الأمان (بكل قف

ظهور الخلل فيبطل ما زاد (قوله أهل ناحية و بلدة) أي لم يعلم عددهم فلا يصح ان انسداد الجهاد والا فيصح على المتمد كاعلم (قوله لمن هو معهم) ولاغيرهم أخذنا من العقو يؤخذ من ذلك صحة أمان الأسير المطلق بدارهم المنوع من الخروج منها ولا يصح أمان أسير معنا الا من الامام و نائبه وكذا من أسرهم ان لم يقبضه الامام منه و الا فلا على المتمد (قوله ولو كان الرسول كافرا) ولو صيا مأمونا قتلنا لحقن الدماء (قوله وكذا) أي لا يحصل الأمان للكافر ان لم يقبل في الأصح هو المتمد و به يعلم أن القبول على الفور (قوله من قدر على النطق) وهي كناية منه مطلقا ومن الأخرس فيها التفصيل المعروف و يصح بالجمية أيضا (قوله أن لا يزيد) أي في أمان الرجال أما النساء والخنا في فلا يتقيد الأمان لمن زمان لعنم انسداد باب الجهاد فيهن (قوله بطل في الزائد) ان لم يكن بناضع والا فيصح في الزائد بحسب الحاجة الى عشر سنين كما في الهدنة فان احتيج لزيادة عليها زيد بعد آخر أو أكثر ولا يزيد في كل عقد على عشر (قوله ولا يجوز أمان يضر المسلمين) ولو من الامام غير لا ضرر ولا يضر أحد نفسه ولا يضر غيره أولا يضر أحد غيره ولا يتضرار اثنان مثلا وقدر (قوله وطلبة) هي ما يتقدم على الجيش ليطلع على أحوال عدوهم ثم يخبرهم (قوله قال الامام الخ) هو المتمد (قوله وليس للامام نذ الأمان) ولاغيره بالأولى (قوله فان خافها بنده) أي الامام وكذا من أمته لاغيرهما (قوله ولا يدخل الخ) أي ان أمته غير الامام و نائبه وهو بدارنا (قوله ماله) أي ماله من المال سواء كان محتاجا اليه أولا وسواء كان له ولاغيره على المتمد (قوله وأهل) أي ولا يدخل ولده الصغير والمجنون ولا تدخل زوجته ولو بالنص عليها وكانت بدارنا (قوله بدار الحرب) وان شرط دخولها (قوله وكذا ماله) أي ما بدارنا من ماله وولده لا يدخل الا بشرط دخوله الا زوجته كاسر وما ذكره المصنف قسم من ثمانية أقسام لأنه اما أن يكون الكافر بدارنا أو بدارهم وعلى كل اما أن يكون ماله وأهل معه أولا وعلى كل اما أن يؤمنه الامام ولو بنائبه أو غيره وحاصل الحكم فيها أنه ان أمته الامام أو نائبه دخل ماله مع ماله وأهل وكذا زوجته هنا ولو بلا شرط سواء أمته بدارنا أو بدارهم ويدخل ماله مع ماله منها ان شرط دخوله والا فلا وان أمته غير الامام لم يدخل ماله مع ماله مطلقا ويدخل ماله مع ماله ان شرط دخوله والا فلا من لا تدخل زوجته هنا ولو بالشرط كما تقدم (قوله والمسلم بدار كافر) أو بدار الاسلام استولى عليها الكفار ولا تسمى دار كفر لأن الاسلام به لا (قوله استحب له الهجرة) أي ان لم يرج نصرته المسلمين بمقامه ولم يقدر على الاعتزال فان رجع ما ذكره فقامه أفضل أو قدر على الاعتزال حوت

[قوله لمن هو معهم] هو مستترك فغيرهم كذلك [قوله في الأصح] خص الامام بالخلاف بتأمين غير من أسره والا فيبطل قطعا ثم الامان من الأسير غير نافذ حتى في حق نفسه [قوله أو كناية] قال الماوردي لا بد من النية [قوله بكتابة] أي مع النية [قوله ولو كان الرسول كافرا] توسعة في حقن الدماء ولو كان الرسول صيا ففعل نظر [قوله فلا يدر مسلم الى آخره] ولو كان المؤمن ونزع الزكركشي في هذا الشرط واحتند الى ظاهر قصة أم هانيء عام الفتح [قوله وكذا ان لم يقبل] لوسق استيجاب أهني عن القبول [قوله والثاني لا يبطل بالسكوت] لبناء الباب على التوسعة كالمدينة عند قوتنا ما لم تبلغ سنة لأن الجزية تربط بالسنة فني استيفائها منع للجزية [قوله كالمدينة] أي على قول [قوله ولا يدخل الخ] لما فرغ من حكم النفس أخذ يتكلم على المال والأهل [قوله وكذا ماله] أي لأن اللفظ قاصر عن اقله ذلك ثم عبارة الكتاب تشمل مثل ثياب بدنه [قوله الا بشرط] راجع لما بعد كذا فقط

فيصغر صوره) صريح نحو أمتهك أو أجرتك أو أنت في أماني أو كناية نحو أنت على ماتح أو كن كيف شئت (و بكتابة) بالفوقانية (ورسالة) ولو كان الرسول كافرا (و بشرط علم الكافر بالأمان) بأن يبلغه فان لم يبلغه فلا أمان فلا يدر مسلم فقتله جاز وإذا علمه (فان رده بطل وكذا ان لم يقبل) بأن سكت (في الأصح) والثاني لا يبطل بالسكوت (ونكتفي اشارة مفهومة للقبول) من قدر على النطق وكذا في الإيجاب (ووجب أن لا يزيد ماله على أربعة أشهر وفي قول يجوز الأمان (ما لم تبلغ سنة) كالمدينة فلما زاد على الجائر بطل الزائد فقط تفريقا للصفة وإذا أطلق حل على أربعة أشهر ويبلغ بعدها المأمّن (ولا يجوز أمان يضر المسلمين كجاسوس) وطلبة فلا ينقد قال الامام وينبغي أن لا يستحق نبلغ المأمّن (وليس للامام نذ الأمان ان لم يخف خيانة) فان خافها بنده كالمدينة وهو جائز من جهة الكافر بنده متى شاء (ولا يدخل في الأمان ماله وأهل بدار الحرب وكذا

طعمه منها في الأصح الا بشرط) والثاني لا يحتاج الى شرط (والمسلم بدار كافر ان أمكنه اظهار دينه) [قوله] بل كن مطاعا في قومه أوله عشيرة يحمونه ولم يخف فتنة في دينه (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام لئلا يكيدوا له

(ولا وجبت ان أطاها) فان لم يقدر عليها فمذمور الى أن يقدر (ولو قدر أسير على حرب لزمه) فلو صبه به من قهر الأسير (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلوا وسبوا وأخذوا المال (أو على أنهم في أمانه) (٢٢٧) حرم) عليه اغتيالهم (فان تبعه

قوم فليدفعهم ولو قتلهم)
كالصائغ (ولو شرطوا)
عليه (أن لا يخرج من
دارهم لم يجز) له (الوفاء)
بالشرط (ولو عاقد الإمام
علجاً) وهو الكافر الغليظ
الشديد (بدل على قلعة)
فتفتح عنوة (وله الجارية
جائز) ذلك للحاجة اليه
معينة كانت أو مبهمة
رقيقة أو حرة لأنها تصير
رقيقة بالأسر والمبهمة يعنيها
الإمام (فان فتحت بدلالته)
وفيها الجارية (أعطيا أو
بغيرها فلا شيء له) (في
الأصح) لأن القصد الحمل
الموصلة الى الفتح والثاني
يستحقها بالدلالة (فان لم
تفتح فلا شيء له) لقوله فيها
(وقيل ان لم يعلق الجمل
بالفتح فله أجره مثل)
لدلالته (فان لم يكن فيها
جارية أو ماتت قبل العقد
فلا شيء له) (أو بعد الظفر
قبل التسليم وجب بدل)
جزماً (أو قبل ظفر فلا بدل
في الأظهر) لعدم القدرة
عليها والثاني يجب لأنها
حاصلة وتعتبر تسليمها
(وان أسلمت) بعد الظفر
أوقبله (فالذهب وجوب
بدل) وقيل في كل قولان
(وهو) أي البدل حيث

المهجرة ثلاث يستولى الكفار على محلها فيمنه دار الكفر (قوله وإلا وجبت) ولو على امرأة بلا حرم
(ففيه) كانت المهجرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلده اليه وبعده من بلاد الكفر الى
بلاد الاسلام كأمس وأما المهجرة من بلد يعمل فيها المعاصي ولم يقدر على إزالتها قتل شيخنا لا يجب
بل تندب وقال العلامة السفياطي مكفيرة يجب أيضاً (قوله لزمه) وان أسكنه اظهار دينه (قوله
اغتيالهم) والقبلة أن يخذله فيذهب به الى مكان فيقتله فيه (قوله على أنهم في أمانه) وكذا عكسه
فم ان قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك فله اغتيالهم أيضاً (قوله فليدفعهم) أي ندبا (قوله كالصائغ)
فليدفعهم بالأخف فالأخف مالم يحاربوه وإلا انتقض عهدهم وله قتلهم معاقبة (قوله لم يجز له الوفاء)
ان لم يمكنه اظهار دينه وإلا فله الوفاء ولو حلفوه مكرها لم تنعقد يمينه ومنه منعهم من اطلاقه من
الحبس إلا بالحلف بالله أو بالطلاق فلا كفارة ولا وقوع (قوله علجاً) من العلاج قوته في نفسه
والمراد به مطلق الكافر قال شيخنا وكذا السلم على المعتمد لكن تعطى له الجارية اذا أسلمت (قوله
قلعة) فتفتح القلاع مع فتح اللام وسكونها وأصلها الحصن المنيع سواء كانت معينة أو مبهمة في قلاع
محسورة (قوله منها) لا بما عنده الا ان علمت (قوله جائز) ان كان في دلالته كلفة كما في الاجارة على
المعتد والا لم يجز (قوله فان فتحت) على يد من عاقد عنوة بدلاتها أعطيا وان فتحت صلحا
أعطى بدلها الآتي ان رضى به والا فان رضوا بدفعها مجاناً أو ببذلها وهو من حيث يكون الرضخ
أعطيا ولا نبد الصلح وبلغوا المأمن (قوله أو ماتت) أو هربت قبل العقد فلا شيء له (قوله أو ماتت
قبله) أي الظفر وبعد العقد فلا شيء له أيضاً أو ماتت بعد الظفر وجب البدل بوسيان (قوله وان أسلمت)
أي بعد العقد سواء قبل الظفر أو بعده وجبت قيمتها (قوله وجوب بدل) قال شيخنا الرمي وهو من
أصل القنينة فان لم تسكن فن بيت المال (قوله في المعينة) وكذا في المبهمة بأن مات كل جارية
فيها وعينها الإمام (قوله وقيل قيمتها) وهو المعتد والحاصل أنه ان فتحت القلعة قهراً بدلالته وفيها
الأمة بعد الظفر حية أعطيا ان لم تسلم أو قيمتها إن أسلمت أو ماتت بعد الظفر وإلا فلا شيء له
(فرع) لو حاصرت قلعة فصالح زعيمها على نفى القتل عن مائة شخص منها مثلاً جاز فان قدسائة غير نفسه فذاق له

[قوله أو على أنهم في أمانه] مثله عكسه [قوله فله أجره مثل] قال ابن داود من خمس الخمس [قوله
لدلالته] برّد هذا بأن قوله منها في معنى التعليق على الفتح وان لم يصح به لفظاً [قوله أو ماتت الخ]
منه تعلم أن لو ماتت ثلاث أحوال [قوله فلا شيء له] أي وقد أخطأ ظنه وقيل يرضخ له لأنه أماننا [قوله
وجب بدل] لأنها حصلت في قبضة الإمام فكانت من ضمانه [قوله في الأظهر] هذا الخلاف مفرغ
على قولنا بعدم الاستحقاق اذا لم يفتح [قوله وتعدن] أي بالموت [قوله وان أسلمت بعد الظفر]
لو أسلم هو أيضاً في هذه الحالة فقط قال الماوردي وابن الصباغ ان تأخر اسلامه عن اسلامها لم تسلم
اليه ولا أسلمت [قوله أو قبله] بخلاف نظيره من الموت لأنها هنا موجودة حساً غاية الأمر ان الاسلام منع
(تنبيه) هل اسلامها قبل العقد كذلك أم يلحق بالموت الظاهر الثاني ثم رأيت شيخنا جزم به في
شرح المنهج وهو ظاهر [قوله وقيل الخ] جريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر بشكل على نظيره
من الموت فقد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصاً وقد قالوا بأن البدل
يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالجزم

وجب في المعينة (أجرة مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كأمسها أن الجمهور عليه فضيلتها ضمان يد وعلى الأول ضمان عقد وترجيحه
مضى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في تلف الصلح قبل قبضه وقسم ترجيحه في بابه

لم يجهل وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا يقر بالجزية (ولا تعد إلا اليهود والنصارى والمجوس وأولاد من يهود
أوتنصر قبل النسخ) لديه وإن كان بعد التبديل فيه (أوشككتنا في (٢٢٩) وقته) أي اليهود أو النصارى أو
قبل النسخ أم بعده (وكذا

المشعر بأن المراد ما منعه الخوف وذكره فيها منفردا خاص بعد عام لدفع توهم إرادة الجمع في الذي قبله
هكذا فهم والجاسوس صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير ولا تعد لأسير طلبها (قوله)
لم يجهل) فيحرم عقدها لهم كما يجب عليه إذا طلبوا مع الأمن (قوله قبل النسخ) وكذا معه كما يعلم
بما بعده والمراد من يهود قبل نسخ شريعة موسى ببيعة عيسى أو من تنصر قبل نسخ شريعة عيسى
بيعة نبينا ﷺ وقبل دعواه القبلية بلايين فإن تبين كذبه بشهادة عدلين فلا ملام له وإن لم
يشترط عليه في العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله وإن كان الخ) أفاد أن المعبر بالنسخ وأنه لا يعتبر
التبديل ولا عدم اجتنابه وكذا التحريف (قوله وكذا زاعم الخ) وطرق عدم صحة نكاح المتمسكة
بذلك بطلب حقن الدم هنا وأفاد بذلك الزعم أنه يؤخذ بقوله وإن لم يعلم صدقه وينبغي أن يعتبر في
التمسك المذكور كونه قبلبيعة كاسر (قوله بصحف إبراهيم) وهي عشرة صحائف ومثالا
التمسك بصحف ثبت وهي خسون صحيفة أو بصحف ادريس وهي ثلاثون صحيفة تنعقد الجزية
لجميع هؤلاء تغليا لحقن الدم كاسر وسكت عن صحف موسى وهي عشرة قبل التوراة للاستغناء عنها
بالتوراة (قوله أحد أبويه) المذكور والأخى والمعتبر من نسب إليه وغلب فيه حقن الدم نعم إن اختار دين
الوثني بعد بلوغه لم تعد له لأنه لا يقر ومافي المنهج مؤول فراجع والمراد بالكتابي هنا من له كتاب مما ذكر
(فتفيه) لو انتسب إلى أبوين من اليهود أحدهما تمسك قبل النسخ والآخر بعده فقياس ما ذكر أن
تعد له الجزية ويحتمل خلافه فراجع (قوله بعد النسخ) أي بقينا كما علم (قوله إن خلفوا الخ)
فلم هنا حكم مافي النكاح وأصل كل دين نبيه وكتابه كاسر (قوله وأدرج الخ) لوجعل هذا من
مدخول الثاني أو مقيسا على مافيه لكان أولى فتأمل (قوله وماروي) عطف على الدليل القرآني
قوله (قوله من مجوس هجر) وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب وأخذها أيضا من أهل نجران
(قوله ولا جزية على امرأة وخثي) فإن طلبا عقدها لهما أعدهما الإمام بأنه لا جزية عليهما فإن رغبنا في
بطلان عقدهما لهما وما يؤخذ منهما مابة ولوتين ذكرورة الخثي طوبى لهما من وقت العقدة ولا يغني عنها ما دفعه
أو لأعلى المعتمد ولولم تعد له لم يلزمه شيء على المعتمد (قوله ومن فيه رق) ولا تعد له لو طلبها نعم ينبغي أن
يكون المبعوض كالمرأة للملك ببعضه الحر ولو عتق الرقيق عقدته إن كان ممن تعدله وطلبها والبالغ
المؤمن سواء أعتقه مسلم أم كافر (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله)
ومجنون) ولا يصح عقوبته عنه كالصبي ولا يجوز عقبا السفيه ولا عقوبته بأكثر من دينار ولا عبرة بالسفه
الطارئ بعد الرشد حال العقد وسيأتي (فرع) لو عقد على الرجال على أن يذبلوا عن ذرارهم شيئا
غير ما عليهم جازولزمهم إن كان من المالم من مال الذراري (قوله كساعة من شهر) أي مثلالزمته والضابط
[قوله وأولاد الخ] قال العراقي يرد على عبارة المنهاج والتفيه والحاوي إذا تهود الأصل أوتنصر قبل النسخ
لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا يقر بالجزية كما نص عليه [قوله
أوشككتنا] هو عمدة الصحابة فيقرر بنصارى العرب [قوله بصحف إبراهيم] لشمول الكتاب في الآية
لها [قوله وعبر في الروضة الخ] كان يريد بهذا أن الأحسن إسقاط الحصر الذي في عبارة المنهاج [قوله
أي يلزمونها متقادين] الالتزام تفسير الاعطاء والالتقاء تفسير الصغار [قوله لأن آيتها السابقة الخ]
ولأن الجزية لحقن الدم وسكنى الدار والمرأة محقونة وتابعة لغيرها وكذا الصبيان

زاعم التمسك بصحف
إبراهيم وزبور داود صلى
الله عليهما وسلم ومن أحد
أبويه كتابي والآخر وثني
على المقصب في المستلثين
وهو في الأولى أصبح وجهين
قطع به بعضهم وفي الثانية في
أصل الروضة أصح الطرق
وقول من طريق ثان قطع
بعضهم بمقابله وعبر في
الروضة كأملاها في
المذكورين بأنهم يقرن
بالجزية ولا يقر بها أولاد
من يهود أوتنصر بعد
النسخ في ذلك الدين ولا
عبدة الأوثان والشمس
واللائكة والسامرة
والصابئون إن خلفوا
اليهود والنصارى في أصول
دينهم فليدوا منهم فلا
يقرن ولا غنم والأصل
في اقرار المذكورين
بالجزية قوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله إلى
قوله من الذين أوتوا
الكتاب حتى يعطوا الجزية
إلى آخره أي يلزموها
متقادين لحكم الاسلام
وغلب من أحد أبويه
كتابي وأدرج فيهم
التمسك بالصحف
والزبور وما روى البخاري

أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (ولا جزية على امرأة وخثي) لأن آيتها السابقة للذكور (ومن فيه رق) وقيل يجب
بسط حريمته (وصبي ومجنون) لعدم نكاحيهما (فإن تقطع جنوبه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم يوم) أو يومين (فالأصح

بلفظ الاقامة فاذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الأغلب فان استوى الزمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يبدل) بالمهضة أى ببط (جزية الحق بأمته) وان بذلها عقد له) وتقدم أن اعطاها بمعنى التزامها (وقيل عليه كجزية أبيه) ولا يحتاج (٢٣٠) الى عقد اكتفاء بعقد أبيه (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم

وأصحى ورأى وأجبر) لأنها كاجرة الدار (وفقير محزون من كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو مصر في نفسه حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير أن لا جزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول وغيره مشهور أنه لا جزية عليه وعلى هذا اعتدله على أن يفسلها عند القدرة فاذا أسير فهو أول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) وفي الشرح ومن الإقامة به واقتصر عليها في الروضة (وهو مكة والمدينة واليامة وقراها) كالطائف لمكة وخيبر المدينة (وقيل له الإقامة في طرقه الممتدة) لأنها ليست موضع إقامة الناس روى البيهقي عن أبي هيبدة بن الجراح آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجا اليهود من الحجاز وروى الشيخان حديث أخرجا للمفركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لأخرج اليهود والنصارى

أن تكون أوقاته لولفت لا تقابل بأجرة قاله شيخنا الرملي (قوله تلفق الإقامة) ان أمكن وإلا انسحب عليه حكم الجنون فيها (قوله الحق بأمته) فان مضت مدة قبله لزمه لها أقل جزية (قوله وتقدم المصالح) لتعريف المصنف بالبذل الذي فسره بالايعاض أى فالمراد منها عقد هاله (قوله وفقير) أى تلزمه الجزية لأنها أجرة والمراد به فقير الزكاة لو كان مسلماً وقيل الفطرة

(قوله) يدخل في عقد الجزية للذمي أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم وكذا من له به علاقة بقرابة أو مصاهرة من النساء والصبيان والمجانين والأرقاء ان شرط دخولهم (قوله ومقابل المذهب) فيه اعتراض على التعبير به (قوله) ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) والإقامة به معاقبة له بأخراج النبي صلى الله عليه وسلم منه كذا قيل فراجعه وسمى بالحجاز كاسم لجزيرة الحجاز والحجاز أولاً لأنه حجاز بين نجد ونهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر بما في الحديث أنه من اليمن الان حل على مجاورته وهو مقابل لأرض الحبشة من شرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب كما يأتي (قوله وفي الشرح ومن الإقامة به) وهي أدلى كما اقتصر عليها في الروضة ويمنع أيضاً من أن يشتري شيئاً منه أو يتخذة ولولسكني مسلم خلافاً لابن حجر ومن الإقامة بمجازاته ولوزخا ومن الإقامة في بحريه ولو في سفينة نعم له ركوبها خارج الحرم لافيه (قوله واليامة) اسم لأرض واسعة يغرب إليها مسيلة الكذاب وأصلها اسم لجارية زرقاء كانت ترى من مسيرة ثلاثة أيام ولاقتها بتلك الأرض سميت بها وهي حجاز كاذر وقيل يمن وقيل فاصلة بينهما (قوله كالطائف بمكة) ومثله وجع وجدة (قوله وخيبر المدينة) على ثمانية برد منها ومثلها الينبع وسكت عن قرى اليامة لعدم وجودها ففي الضمير العائد إليها تطلب فراجعه (قوله آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في شأن الكفار أو في شأن الحجاز أو المراد آخر ما سمعه الراوى المذكور فتأمل (قوله المشتمة) هي عليه لأنها من أقصى عدن الى ريف البحر اق طولاً ومن جهة قوموا والاها من ساحل البحر الى الشام عرضاً وسميت جزيرة لأنه أحاط بها أربعة أبحر دجلة والفرات وبحر فارس وبحر الحبشة كاسم (قوله أذن له) قال شيخنا وجوباً بسواء الذكروا أن في ذلك (قوله ما يحتاج اليه) هو مبنى للجهول أى ما يحتاج اليه المسلمون لأنهم المذكورون قبله (قوله لم يأذن) فيحرم ولومع مسلم لتجارة معهما أو لطلب أو مياغة نص عليه

[قوله فاذا بلغت سنة] أى هلالية فلو كان جنونه خمسة أشهر نواقص أخذنا قدر الناقص بعد ذلك من زمن الإقامة [قوله ولو بلغ ابن ذمي] ولو نبات العائنة [قوله ان اعطاها] أى المذكور في الآية أى فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام [قوله كجزية أبيه] لو كان أباه مفقودين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه أو أقربه كذا قاله الزركشى ولك أن تقول صورة المسئلة أنه ابن ذمي فلا بد أن يكون لأبيه جزية ولو فقد [قوله وشيخ] اذا لم يكن ذارياً والافقير جزءاً [قوله وفقير] وجهه أنها لحقن الهم والفقير والغنى يشتركان فيه [قوله ومقابل المذهب] عبارة الزركشى في حكاية هذا وقيل ينبغي على قتلهم وبالتأمل يظهر لك أنه مراد الشارح وأما الفقير فليس فيه قولان [قوله وقرأها] الضمير يرجع لمكة وما بعدها فقط [قوله وخيبر] منها أيضاً فذكره وقر يظنوا الضمير ويمنع من الحجاز أيضاً [قوله وقيل] هو خاص بغير الحرم [قوله آخر ما تكلم به]

من جزيرة العرب والقصد منها الحجاز المشتمة عليه (ولو دخله) الكافر (ضير) إذن الامام أخرجه وعزوه ان علم أنه مخنوع) منه (فان استأذن أذن له ان كان) دخوله (مصلحة للمسلمين كرسالة وحل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها كبير حاجة لم يأذن

الا بشرط أخذ شيء منها)

وقدره إلى رأى الامام (ولا
يقم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب
منها يوم الدخول والخروج
(ويمنع دخول حرم مكة
فان كان رسولا) والامام
في الحرم (خرج اليه الامام
أو نائبه يسمعه) ويجبر
الامام (وان) دخله
(و مرض فيه قل وان
خيف موته) من قتله (فان
مات) فيه (لم يدفن فيه فان
دفن فنش وأخرج) منه
(وان مرض في غيره من
الحجاز وعظمت المشقة في
قتله ترك والا نقل فان
مات) فيه (وتعذر نقله
دفن هناك) وليس حرم
المدينة حرم مكة فيها
ذكر فيه لاختصاصه
بالنسك وفيه حديث
الشيخين لا يبيع بعد العام
مشرك وغير الحجاز لسلك
كافر دخوله بالأمان .

(فصل : أقل الجزية دينار
لكل سنة) عن كل واحد
لقوله صلى الله عليه وسلم
لما ذل لما بعته إلى اليمن خذ
من كل حالم أى محتمل دينارا
رواه أبو داود والترمذى
والنسائى وصححه ابن حبان
والحاكم (ويستحب للامام
مما كسبه حتى يأخذ من
متوسط دينارين وغنى
أربعة) ولو شرط ذلك في
العقد جاز ويعتبر الفنى

وغيره

(قوله الا بشرط أخذ شيء منها) مرة في السنة فقط كالجزية نعم ان باع ما دخل به نهرجع واشترى غيره
أومثله بجنه ثم دخل به أيضا أخذ منه شيء آخر تانيا وكذا ثالثا وهكذا بخلاف ما لو لم يبعه ورجعه به ثم عاد به
ودخل فلا يؤخذ منه شيء تانيا (قوله وقدره) أى المأخوذ إلى رأى الامام ظاهره قدر العشر وفوقه ودونه
فراجع (قوله ولا يقيم) أى في موضع واحد فان تعدد فلا الإقامة ان كان بين كل موضعين مسافة قصر
والا فلا (قوله ويمنع دخول الحرم) ولو لمصلحة عامة أو بذل مال (قوله ويجبر الامام) فان امتنع الا
من أدائها مشافهة تعين خروج الامام له فان تعذر ذلك بها أو أساءها من يجبر الامام بها ولو كان طيبا
وجبا اخراج المريض اليه محمولا فان تعذر ذلك أو وصف له مرضه وهو خارج ولا يجوز اجابته وان بذل
مالا كاسر (قوله بنش) أى مالم يكن قد تهوى (قوله وعظمت المشقة) أو خيف موته من قتله أو زيادة
مرضه وهذا هو العتد وقيل يجب قتله مطلقا وقيل لا ينقل مطلقا (قوله وليس حرم المدينة حرم مكة
فيما ذكر فيه) أى من حيث الوجوب ولكن يندب ويجوز في غير الحجاز دخول كل كافر له بأمان
ولو لغير تجارة ونحوها كما ذكره .

(فصل) في مقدار مال الجزية وما يتبعه مما يأتي (قوله أقل الجزية دينار) أى عند قوتنا والا فيجوز
المقدم معهم بدونه والدينار هو المضروب من الذهب الناص فلا يجوز لنا العقد بغيره وان سلوا ما يجوز بعد
العقد أخذ غيره عنه عوضا بقيمته ولو نقضوا غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بشحو
عقد كسبة (قوله مما كسبه) أى مشا حولا لا يجوز عقدها بدونها حيث أمكن ولا يجوز عقد هالسيه بأكثر
من دينار احتياطا ولو لم يوجد حقت الدم به وبذلك فارق صلحه على القصاص بأكثر من الدية وان
حجر عليه بعد الدية بأكثر من ما عقده كما يأتي (قوله حتى يأخذ من متوسط دينارين) وضبط شيخنا في
شرحه تعالى ان حجر المتوسط والفنى بما ذكره في النفقة وهو أن المتوسط من تلك زيادة على ما بقي
عمره الغالب أكثر من مد ونصف الى مدين فان ملكهما أو أكثر فهو فنى وخالقهما شيخنا واعتمد
ضبطهما بالمعاقلة وهو أن المتوسط من تلك زيادة على ما بقيت بقية العمر الغالب أكثر من ربع دينار الى
عشرين دينارا فان زاد عليها فهو غنى (قوله ويعتبر الخ) هذا ان عقد على الأوصاف كأن يقول عند
العقد على المتوسط منكم كذا وعلى الفنى منكم كذا فان عقده على الأشخاص بالمما كسة عند العقد فقط
فلا يجوز أخذ زيادة على ما عقده كاسر فان فضل شيء مما عقده فدين ولا يتصور بقاء شيء في العقد على

لعل المراد فيما يتعلق بأمر الكفار [قوله لم يأذن الا بشرط الخ] قال الفزالي محل ذلك في الفنى وأما الحربى
فلا يمكن من دخول الحجاز للتجارة كما قاله البلقينى من النص قال البلقينى وجرى عليه الأصحاب .
(فصل : أقل الجزية دينار) أى فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الا عتياض عنه بعد العقد
بفضة أو غيرها [قوله عن كل واحد] أى ولو فقيرا أو سفيها [قوله ولو شرط الخ] انظر كيف هذا مع
قول الزركشى محل ذلك في الابتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلا مما كسة كأنص عليه الشافعى رضى
الله عنه اه والجواب عن هذا يعم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم أن غرض
الشارح من هذا الكلام أن معنى الملق تستحب المما كسة عند العقد ولا يتعين على الامام اجابة
الكافر الى طلب العقد بدينار بل يسن له أن يخالفه وبما كسه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون
العقد صادرا مع كل واحد [قوله ولو شرط ذلك في العقد جاز] معناه أن يعقده بدينار مثلا ويشترط في
العقد ان كان غنيا آخر احوال أخذ منه أربعة أو يقول مثلا عاقدتكم على أن على الفنى كذا والمتوسط
كذا والتقدير دينارا ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا [قوله ويعتبر] معطوف على قوله جاز

الأشهر جوهل بعضهم أن متوسط أوفير قبل قوله إلا أن تقوم بينة بخلافه (ولو عقدت بأكثر) من دينار (ثم علموا جواهر دينار
لزمهم ما التزموه فإن أبوا فالأصح (٢٣٢) أنهم ناقضون) للعهد والثاني لا ويقنع منهم بالدينار (ولو أسلم ذي

الأوصاف (قوله قبل قوله) أى فى أنه متوسط أوفير لكن يجينه (قوله ولو أسلم ذي أومات بعد سنين)
أخذت الجزية بطن منه أومات أوجن أو حجر عليه بسفه أوفلس أخذ جزية تين أى السنين الماضية من تركته
فى الموت ومن ماله فى غيره لأن الصحيح أن الجزية تجب فى العقد لا بأخر الحول وعمله فى الموت أن خلف
وارثا مستغنياً فإن لم يخلف وارثاً أصلاً سقطت أو غير مستغنى أخذ جميع ماضى قبل موته من السنين. قدما
على الارث وأخذت السنة الموت من الوارث من تركته بقدر ما يقابل حصته كىأتى وسقط الباقي سواء قبل
القسمه وبعدها على المعتد (قوله أوفى خلال) أى لو أسلم أومات أوجن أو حجر عليه بسفه أوفلس فى أثناء
سنة فقسط من الجزية بقدر الماضى منها كذا فى المنهج وياتى فى الميت ما حروا أخذ القسط فيه ظاهر وكذا
فى الجنون أن أطبق جنونه وأما مجبور السفه والفلس ففهما نظر لأنه ان كان المراد سقوط ما بقى من
السنة عنهما فلا قائل به وان أراد أنه يؤخذ منهما فى بقية السنة قسط السفه والفلس فهو مردود لأن المعتد
أنه يؤخذ منهما ما وقع العقد عليه به مطلقا كما صرح به شيخنا فى شرحه وغيره وقد يجاب بحمل كلامه على
ماله وقد على الأوصاف وكان المجبور قبل حجرة غنياً أو متوسطاً فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل
الحجور وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وحرره (قوله كالزكاة) يفرق بأن الجزية بمعاوضة (قوله وتؤخذ الجزية
باهانة) مالم تؤخذ باسم الزكاة كىأتى (قوله ويضرب) بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول
يا صدق الله أذ حق الله تعالى (قوله ودعوى استحبابها الخ) فدعوى وجوبها أشد وأعظم خطأ بل هى حرام
ان حصل بها إيذاء ولا كرهت (قوله المستند الى تفسير الصغار فى الآية) والصواب فى تفسيره أنه بالتزام أحكامنا

[قوله ناقضون] فليعلم لو طلبوا العقد بدينار بعد النقص بما ذكر هل تجب اجابتهن نقل الزكشى
عن النص أنهم ان دعوا الى ذلك قبل ظهور الامام عليهم لم يكن له الامتناع [قوله بعد] متعلق
بشكل من قوله أسلم أومات [قوله منه] متعلق بقوله أخذت [قوله والطريق الثانى] محصلها
تخرجه على الأقوال فى امتناع حق الله وحق الآدمى لكن الأصح هنا استواءهما نظراً لجانب الأجرة
والأصح فى الزكاة ودين الآدمى تقديم الزكاة .

(فرع) أسلم ثم مات وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيما يظهر [قوله بالحول] والأول يقول تجب
بالعقد وتستقر بمضى المدة كالأجرة [قوله ويقبض الآخذ لحيته] لو لم يكن له حلية فهل يأخذ بموضعها
هو محتمل [قوله من الجانبين] وهل يضربها فى الجانبين أو يكفى بجانب ظاهر المنهاج الأول وبحث
الرافى الثانى [قوله وكله مستحب] لأن الفرض أخذ المال وهو حاصل بدون ذلك [قوله وقيل
واجب] تحصيلاً لحق الصغار [قوله بخلاف الثانى] فلا يؤكل مسلماً ولا كافراً .

(فرع) لو وكل شخص شخصاً فى أمر الدعوى وجلس مع القاضى منع من ذلك ذكره الزبلى
فى آداب القضاء [قوله قلت الخ] قال الشافى رضى الله عنه فى الأم وان أخذ منهم الجزية أخذها باجبال
ولم يضرب أحدا منهم ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجزى عليهم الحكم لأن يضربوا ولأن يؤذوا انتهى
قيل ولو اطلع عليه المصنف لاستشهد به [قوله ودعوى استحبابها] لاشك أن الوجوب أولى بالانكار
فكان ينبغى أن يقول فضلاً عن وجوبها ثم وصفها بالبطان يقتضى أنها محرمة عنده [قوله عليها]
فى نسخة عليه وهو ظاهر الضمير على الخلاف وأما تأنيته فيعود للهية أو الآية [قوله المسائل المذكورة]

أومات بعد سنين أخذت
جزية تين) فى الاسلام منه
وفى الموت (من تركته
مقدمة على الوصايا ويسوى
بينهما بين دين آدمى على
المذهب) والطريق الثانى
قديم هى فى قول ودين
الآدمى فى قول ويسوى
بينهما فى قول (أوفى خلال
سنة فقسط) لما مضى
كالأجرة (وفى قول لاشئ)
بناء على أن الوجوب
بالحول كالزكاة (وتؤخذ)
الجزية باهانة فجلس
الأخذ ويقوم الذى
ويطأ طئ رأسه ويحنى
ظهره ويضعها فى الميزان
ويقبض الآخذ لحيته
ويضرب (لزمته) بكسر
اللام والزاي وهما مجتمع
الهم بين الماضى والأذن
من الجانبين (وكله مستحب
وقيل واجب) وهو معنى
الصغار فى قوله تعالى وهم
صاغرون عند بعضهم
(فلى الأول) أى الاستحباب
(له توكيل مسلم بالأداء)
للجزية (وحواله) بها
(عليه وأن يضمها) بخلاف
الثانى (قلت هذه الهيئة
بالطه ودعوى استحبابها
أخذ خطأ والله أعلم) وقال

فى الروضة لانعم أصلاً معتمداً ولم ينقل أن النبى صلى الله عليه وسلم ولا أحداً من الخلفاء الراشدين فعل شيئاً
منها وإنما ذكرها طائفة من أصحابنا الخراسانيين وقال جمهور الأصحاب تؤخذ الجزية برفق كأخذ الديون انتهى وفيه تحمل على
الكارين لها وللخلاف فيها المستند الى تفسير الصغار فى الآية بها المبني عليها المسائل المذكورة (ويستحب للامام الحق أمكنه

التي هي من طعم الطيب والحرارة بلدهم ضيافة من يمر بهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها ويجعل على الأول (على غنى) ومتوسط لا تقرب في الأصح) والثاني عليه أيضا كالجزية (وبذكر عدد (٢٣٣) الضيفان رجلا وفرسانا وجنس الطعام

والأدم من يمر بهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا بسفره (قوله من المسلمين) قيد للتنب لالاجواز ويجعل الاطلاق المار على المسلم سواء كان مسافرا أم غيرهم أو عكسه وسواء كان العقد بدارنا أو دارهم (قوله زائدا على أقل جزية) وهو الدينار فلا يجوز كونها منه إذا أمكنت من غيره (قوله وبذكر) وجوبا عند الضيفان وعدد أيام الضيافة كاتمة يوم في السنة مثلا وقدر الإقامة (قوله وجنس الطعام) ومنه الفاكهة والحلوى ونحوهما في كل زمان على العادة وبلد منهم أجرة طبيب وعين دواء (قوله وهلف السواب) أي جلتها أو لكل واحد واحد مثلا ويجعل الاطلاق عليها وهم في الجلة يوزعون فيها بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض وله أن يقارب بينهم في القدر كأن يجعل على واحد عشرة وعلى آخر دونها (قوله ومنزل الضيفان) ويشترط عليهم رفع يده ليدخله الفارس راكبا مثلا (قوله ولا يجاوز ثلاثة أيام) ندبا وعليهم أن يعطوا الضيف عند رحيله كفافة يوم وليلة ولولم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بدل الضيافة إلا إن شرط عدد مثلا في يوم وفات ذلك اليوم بغير ذلك العدد (قوله آية) بفتح الميمزة واللام وبينهما تحية ساكنة وآخره هاء هو اسم للوضع المعروف بالعقبة من منازل الحج المصري وهو المراد من القرية في قول الله تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآية وأما إيلياء بكسر الميمزة واللام وبينهما تحية وآخره ياء مفتوحة بعدها همزة ممدودة فهو بيت المقدس (قوله كالخبز والسمن) والزيت ونحوها لاذبح دجاج ونحوه (قوله والعلف كالتبن والحشيش) والقت ولا يحتاج إلى ذكره لأن الاطلاق يحمل عليه (قوله ولا يحتاج) أي إذا ذكر جنس العلف لا يحتاج إلى ذكر قدره (قوله وإن ذكر الشعير) هذا مستثنى من ذكر القدر أي لا يحتاج إلى ذكر القدر في شيء من أنواع العلف إلا في الشعير إذا ذكره قال شيخنا لكونه من الحبوب المكيلة وينبغي أخذنا من العلة أن القول ونحوه كذلك (قوله ولا يخرجون أهل المنازل منها) فيحرم ومنى امتنعوا من شيء مما شرطه عليهم مما ذكرنا انتقض عهد الممتنع منهم إلا إذا أمكن الأخذ منه بالاجبار (قوله ومقامهم بضم الميم) أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم) احتقره عنه بفتح الميم فانه اسم مكان الإقامة وهو مستثنى منه بقوله ومنزل الضيفان الخ (قوله بيسم صدقة) أي باسم زكاة لأنه المراد فلا يلزم إيجابهم جوازا (قوله فنسقط عنهم الإهانة) أي لا يطلب فيمتنع فعلها على القول بها السابق (قوله ويضعف عليهم) مرة ومرتين وأكثر بقدر إمكانه نعم لا يضعفز كذا الفطر وسأقي وجوب التضعيف إذا لم يفسد الأصل بالدينار (قوله كافل) أي أخذ كذلك عمر رضى الله عنه ولم يخالفه أحد فصار اجابا (قوله وخمس المعشرات) فيما يكون واجبه العشر وعشرها فيما واجبه نصف العشر (قوله لم يضعف الجبران) لأنه خلاف القياس ولثلاثين التضعيف ولأنه يؤخذ منا ومنهم فلو ملك ستون لآتين بغير اليس فيها بثلثون أعطى لثلاثين مخاض ومع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما أو أعطى حقين لنا وأخذنا لكل واحدة

أي في المثلن وهي التوكيل والحوالة والتضمين [قوله أن بشرط] متعلق بقوله يستحب [قوله في بلدهم] خرج بلدنا [قوله في الأصح] الخلاف مبنى على جواز كونها من الجزية وعدمه قال ابن الرفعة فإذا لا خلاف [قوله ولكل] قيل الواد مستدركة [قوله والأصل في ذلك] هو دليل على أصل المشروعية وعلى كون ذلك خارجا عن الجزية [قوله وخمس المعشرات] أي في المسقى بلامؤنة [قوله ولو وجب الخ] انما خص الخلاف بهذه الصورة إشارة إلى أنه لو دفع حقين من ست وثلاثين بدلا عن بئى اللبون لم

(٣٠ - (قيلوبى وجميعه) - رابع)

وخمس المعشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران) بدل بنتى لبون عند

اللهما (لم يضعف الجبران في الأصح) والثاني يضعفه فأخذ مع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربعين درهما

ما ذكر وهذا يقتضي أن الجبران يؤخذ عن الأصل وعن التضعيف وبه صرح شيخنا في شرحه فالمراد بمنع تضييع الجبران منع تكراره عن كل واحدة كما أشار إليه الشارح .

(تفسيره) الخبرة في الصعود والنزول هنا للامام ولو بناه لا مال لك كانص عليه الشافعي رضي الله عنه **(قوله)** لم يجب قسطه أي قدر قسطه ولا يجب شيء في الوقص ولا في مال غير كوى كالعوامل والمالوفة ويعتبر النصاب جميع الحول نعم لو تم الحول وليس عنده مال بركي أخذت الجزية من بقية أمواله **(قوله)** ثم المأخوذ جزية فيصرف كله مصرفها ولذلك قال عمر رضي الله عنه هؤلاء قوم حتى أبوا الاسم ورضوا بالمضى **(قوله)** كالمرأة والصبي فلا تؤخذ من ماله ما خلا فلا للامام مالك في الأخذ منهما ولأبي حنيفة في الأخذ من المرأة فقط **(فصل)** في بقية أحكام عقد الجزية مما يطلب منهم أو يكسبه أو يمنع كذلك **(قوله)** يلزما بعقد الجزية وإن لم يشترط **(قوله)** الكف عنهم سواء كانوا بدارنا أم لا **(قوله)** نفسا ومالا وعرضا وسائر ما يقرون عليه تكفر وخزير لم يظهر وهما **(قوله)** وضمان ما تلفه عليهم روى أبو داود حديثا حسنه غير واحد ولفظه لا من ظلم معايدا أو اتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذه شيئا بغير طيب نفس فأنما يجبه يوم القيامة اه قالوا وهذا يحتمل أن يكون الزجر عن التعرض لهم ويحتمل أنه على حقيقته ويكون حكمه صون أمته صلى الله عليه وسلم عن توهم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم في موقف الخاصة وهذا معلوم الاتقاء عنه صلى الله عليه وسلم لا يقال خصامته عن الكافر إن لم تكن باذنه فهو فضولي أو كانت باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لأننا نقول إن ذلك من الخيال الفاسد لأن الحاكم نائب الغائبين في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولي ولأن في خصامته المذكورة أوضح دليل وأقوى شاهد على أنه لا يراعى أمته في أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولأن فيه تنبيها للكافر على أنه لا ينبغي له أن يتعاشى عن طلب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يراعى أمته في عدم أخذه منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم نقص في مقامه كما علم مما مر فافهم وتأمل **(قوله)** ودفع أهل الحرب عنهم وكذا غيرهم من مسلم وذمى فلا يطلق الدفع كان أدى أو لم أو شرط عدم الدفع فسد العقدان كانوا بدارنا أو بمحل لو قصدهم عدوهم مرعلينا والأغلا ولا جزية عليهم مدة عدم الدفع حيث وجب **(قوله)** وفي الروضة الخ هو المعتمد **(قوله)** لا يلزما الدفع عنهم أي إن لم يكن معهم مسلم ولو أسيرا والأوجب الدفع عنه عنهم لأجله في الموضع الذي ينسب إقامته فيه عرفا وهذا المراد بجوار بلدهم لنا **(قوله)** في بلد أحدثناه أي وجدت عبارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله **(قوله)** كبغداد والقاهرة والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع أو ثمان وخسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعدها بستين في خلافة عثمان رضي الله عنه وهدم ذلك البناء قبل تفضهم العهد كما في الباب د يني ولو قبل بلوغهم مأمنهم والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود

يضف له الجبران قطعا وقول الشارح بدل الخ دفع لما عساه يقال عبارته تقتضي أن بنى الخاض تجبان عينا مع الجبران وهو لا يكون [قوله ولو كان بعض نصاب الخ] أي لأن الأثر عن عمر ليس فيه ذلك [قوله والثاني الخ] لو كان مالكا لما دون النصاب فهل يجري فيه ذلك تردد فيه ابن أبي الدم ولو وجب عليه نصف شاة بالخلطة أضعفت بلا خلاف .

(فصل يلزما الكف عنهم نفسا ومالا)

فيه الخلاف من الأول لدلالة الثاني وهو ضعيف [قوله ونعمهم أحداث كنية] أي وإن لم يشترط

[قوله]

(ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطه في الأظهر) والثاني يجب ففي عشرين شاة شاة وفي مائة درهم خمسة ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لا جزية عليه كالمرأة والصبي ويزاد على المذهب إن لم ينف بدنيار عن كل رأس إلى أن ينفى به ويجوز الاقتصار على قدر الزكاة ونصفها إذا وفي بالدينار **(فصل : يلزما الكف عنهم)** بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا **(وضمان ما تلفه عليهم نفسا ومالا)** أي ضمنه المثلث منا **(ودفع أهل الحرب عنهم)** كائنين بدار الاسلام أو منفردين ببلد **(وقيل إن انفردوا ببلد لم يلزما الدفع عنهم وفي الروضة كآصلها تقييد البلد بجوار الدار أي دار الاسلام والمستوطنون دار الحرب وبذلوا الجزية لا يلزما الدفع عنهم جزما ونعمهم أحداث كنية)** ويعة **(في بلد أحدثناه)** كبغداد

(أو أسلم أهله عليه) كالمين وما يوجد في الأول لا ينقض لاحتمال أنه كان في قرية أو برية قاصلة بحجارة المسلمين وإن عرف أحداث في
 قنص (وما فتح عنوة لا يحدون عنها ولا يقرون على كنيمة كانت فيه في الأصح) (٢٣٥) والثاني يقرون بالصلح (أو) فتح

(ملحاً بشرط الأرض لنا

وشرط أسكانهم) بخراج

(وابقاء الكنائس) والبيع

(جاز) وإن ذكروا أحداثها

جازاً أيضاً (وإن أطلق) أي لم

يشترط ابقاؤها (فالأصح

المنع) منه والثاني لا وهي

مستثناة بقرينة الحال

لحاجتهم إليها في عبادتهم

(أو) بشرط الأرض (لهم)

ويؤدون الخراج (قورت

ولهم الأحداث) أيضاً (في

الأصح) والثاني المنع لأن

البلد تحت حكم الاسلام

(و) يمنعون وجوباً وقيل

ندباً من رفع بناء على بناء

جار مسلم) وإن رضى لحق

الاسلام (والأصح المنع

من المساواة) أيضاً للتمييز

بين البناءين (و) الأصح

(أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة)

عن العمارة (لم يمنعوا)

من رفع البناء والثاني

يمنعون منه لما فيه من

التجمل والشرف (و) يمنع

الذي ركوب خيل) لأن

فيه عزا واستقنى الجوزي

البراذين الخسيسة (لاجر

و يقال نفيسة) وقيل يمنع

ركوب البغال النفيسة لما

فيه من التجمل (ويركب

بألف وركاب خشب

لا حديد ولا سرج) تمييزاً

له عن المسلم والألف بكسر

والبيعة بعد النصارى وقد انعكس العرف فيها والكلام هنا وما يأتي فيما ليس لنحو نزول المارة (قوله
 أو أسلم أهله عليه) كلهم أو المعتبر منهم (قوله كالمين) قال شيخ الإسلام والمدنية وهو مثال لما أسلم أهله
 عليه من حيث الاسلام والافهم ممنوعون من التجاز مطلقاً كما سر (قوله وما يوجد في الأول) وفي الثاني
 بالأولى لا ينقض إلا أن عرف أيضاً (قوله وما فتح عنوة) كعصر وأصهان والمغرب ومثله ما فتح صلحاً مطلقاً
 من غير شرط كون الأرض لنا أو لهم أو بشرط كون الأرض لنا مع السكوت عن أحداث وابقاء فلا يجوز فيه
 الأحداث ولا يقرب على الوجود (قوله جاز) أي الأحداث والابقاء قال شيخنا الرمي بشرط وجود ضرورة
 والأفلا يجوز (قوله أي لم يشترط ابقاؤها) وكذا أحداثها وإنما لم يذكره لمراعاة كلام المصنف (قوله
 فالأصح المنع) أي من الابقاء ومن الأحداث بالأولى كما سر والحاصل أنه لا يجوز الابقاء ولا الأحداث إلا فيما
 فتح صلحاً بشرط كون الأرض لهم مطلقاً أو لنا مع شرط ذلك (فرع) قال الزركشي وإذا حرم ابقاؤها
 أو أحداثها لم يحرم علينا دخولها بغير إذنه اه وفيه نظر لأن البناء ملك لهم واستعماله حرام فإن حمل عدم
 الحرمة على جواز اشغال الأرض التي ليس عليها نحو بلاط لهم فواضح فراجع (قوله قورت) يشير إلى
 أن المراد بالجواز المذكور إقرارهم على ذلك والافهم من المعاصي ولو تعدد الفتح واختلف الشرط كبيت
 المقدس اعتبار الأول (قوله و) يمنعون أي ابتداء أخذهم من ذكر البناء وكذا الإعادة بعد الهدم على المعتمد
 فخرج ما لو استأجره أو اشتراه ممن جاز له الرفع لا نعدوم والروشن كالبناء لكن يمنع فيها من إشرافه وأولاده
 على المسلمين حتى يجعل مانعاً ولو نحو بناء حاجر مرتفع فوق البناء ولم يمنع منه هنا لأنه لمصلحة قتل
 (قوله من رفع بناء) أي زيادة على قدر كفايته والجازة للحاجة إليه (قوله جار) المراد به أهل محله
 وملاصقه (قوله وإن رضى) لأنه لحق الاسلام ولذلك لا يسقط هدمه بوقوعه لإبيعه لكافر مطلقاً ولا لمسلم
 وإن حكم كما كمنع هدمه على المعتمد نعم يسقط الهدم بإسلامه ويرفع بناء المسلم عليه بعده (قوله بمحلة
 منفصلة عن العمارة) أي عمارة المسلمين بحيث لا يكون منهم إشراف على المسلمين ولا مجاورة عرفاً (قوله
 و) يمنعون وجوباً الذي أي الكافر ولو معاهد أو مؤمناً ذكر المكلف بخلاف غيره من ركوب خيل ولو في محلة
 افتردوا بها و) يمنعون وجوباً مطلقاً من الركوب في زجتنا ومن حمل السلاح ومن التختم ولو بفضة ومن
 استخدام للماليك ومن استخدام المسلم ومن خدمتهم للأمراء ولو بالرضا (قوله ويركب) أي ويؤمر
 وجوباً بركوبه بكاف الخ وبركوبه عرضاً سواء في طويل السفر وقصيره ونقل عن شيخنا الرمي جواز
 الركوب بغير العرض في الطويل (قوله لأحد يد الخ) فيحرم تمكينه من ذلك لمن قدر عليه من المسلمين
 (قوله ويلجأ) وجوباً فيحرم إثارته لمن قصد تعظيمه والأفلا (قوله ولا يوقر ولا يسدر في مجلس فيه
 مسلمون) ولو واحداً ولو طارناً وجوباً فيحرم ذلك بالضرورة ويحرم الميل إليهم بالقلب من حيث الكفر
 ويكره لغيره وتكره مهاداتهم إلا نحو رحم أو رجاء اسلام أو جوار (قوله ويؤمر) ولو أتى بالقيار
 ويضئ عنه العمارة ونحوها المعروف الآن ولا يمنع من لبس نحو ديباج أو طيلسان (قوله والزائر) ويضئ عنه
 نحو مندبل على الكتف مثلاً (قوله فوق الثياب) للذكر وتحت الأزارل للاثني والخمسين بحيث يظهر بعضه ليرى

[قوله ولهم الخ] قال الشافعي لأنها ليست أكبر من الشرك.

(فرع) لا يجوز لنا دخولها إلا بآذنه وإن كان فيها تصور حرم مطلقاً وكذا كل بيت فيه صورة [قوله
 وجوباً] ظاهر صفيه أنه لا خلاف في أصل المنع وليس كذلك [قوله للتمييز] أي كما يميزون في اللباس وغيره

الهمزة يطلق على البرذعة ونحوها (ويلجأ إلى أضيق الطرق) عند زجة المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهدة ولا يصدمه جدار روى الشيخان
 حديث إذا قُتِم أحدهم أي اليهود والنصارى في طريق فاضطروه إلى أضيقه (ولا يوقر ولا يسدر في مجلس) فيه مسلمون (ويؤمر
 بالهبل) بكسر المجهمة (والزائر) بضم الزاي (فوق الثياب) والأول ما يخالف لونه لونهما يغط على الكتف ونحوه والأول باليهودي الأصغر

وبالنصراني الأزرق والثاني خبط غليظ يشد به وسطه وهما للتمييز وجعلهما المنقول من عمر رضي الله عنه تأكيد والبيان واجب وقيل
مستحب (واذا دخل حماميه مسلمون) متجردا (أو تجردا من ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء
وكسرهما (أو رصاص) بفتح الراء (٢٣٦) (ونحوه) أي الخاتم كالجلجل وفي الحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويجمع من

(قوله وبالنصراني الأزرق) أو الأكلب وهو الرمادي والجبوسي الأسود وبالسامري الأحمر وقد وقع
الأمر بذلك في زمن المتوكل محمد بن المعتض بالله بن المكنى بالله سنة سبع مائة واستمر إلى الآن وخص
اليهودى بالأصفر لصفرة ألوانهم من الفس فيهم ولا يضر كونه كان شعارا لبعض الصحابة كاقيل للعلم بكلمهم
وبعد زمنهم عن البدع وينعون من العدول لغير ما أمروا به مما ذكر (قوله وجعلها الخ) فأحدهما
كاف قالوا بمعنى أوفى كلام المصنف (قوله والبيان) بالمعنى الشامل للزناز واجب هو المعتمد وهو في حق
البالغين العقلاء منهم (قوله فيه مسلمون) ولو واحدا (قوله جعل) وجوبا وكونه في عنقه مثلا أدى من
نحو يده (قوله بفتح الراء) قال شيخنا الرملي وكسرهما من لحن العوام فراجعه (قوله أي الخاتم) يفيد أن
نحوه معطوف على خاتم وهو مرفوع كما يدل عليه عبارة الحرر بكون جعل مبنيا للفعول أو منصوب بكونه
مبنيا للفاعل ويجوز جره عطفا على حديد أو رصاص (قوله وقولهم بالنصب) أي عطفا على شركا وهو
ضمير الجمع بعد الأفراد سائغ ولا يجوز فيه الجر عطفا على اسماء لأن القول من غير اسماء لا يمنعونه منه نعم
لوجوه عطفا على ضمير اسماء المضاف جاز ولا يضر عدم إعادة الجار الذي أوجه الجمهور لأن المصنف لا يوجب
كشيخه ابن مالك (قوله في عزير والمسيح) أي بأنهما ابنان لله مثلا وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت
النصارى المسيح ابن الله (قوله وناقوس) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وهو آلة من نحو خشب
تضرب بها النصارى لأعلام وقت صلاتهم مثلا (قوله وعيد) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وكذا
نحو قولهم ونوح وقراء ونحو تورات وأنجيل ولو بكنائسهم ولا يمنعونه مما يتدينون به من غير ما ذكر كعطوف
رمضان وإن حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع وبذلك حرم بيع المفطرات لهم فيه من علم ولو بالظن أنهم
يتعاطونها نهارا لأنه أمانة على معصية قوية على الدلالة بالتهاون بالدين وبذلك فارتد دخولهم المساجد
(قوله أظهاروها) بأن اطلع عليها المسلمون من غير تجسس (قوله لم ينتقض العهد) ففائدة الشرط
الارهاب والتخويف (قوله ولو قاتلونا) أي بلا شبهة كما مر في البغاة (قوله انتقض عهدهم) أي عهدهم
قاتل منهم وكذا من امتنع من إجماع الأحكام عليه أو من امتنع منهم عن الجزية نعم من أمكن أخذ الجزية
منه بالاجبار لم ينتقض عهده كإقدام وهو في الروضة (قوله ولو زنى ذمي بمسلمة) أو لاط بمسلم (قوله أي
باسمه) أي النكاح أي بلفظه من انكاح أو تزويج والتأويل باسمه لدفع إيهام محته ومحل النقض فيه لمن
كان عالما بامتناعه (قوله ودعا الخ) عطف تفسير (قوله أود كر رسول الله) أي واحدا من الرسل أو نبيا
أي أوالقرآن أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (قوله فالأصح) هو المعتمد (قوله أنه ان شرط الخ) أي وعلمنا
وجود الشرط يقينا فان شك فلا نقض وسواء قلنا بنقض عهده أو لا بقاء عليه موجب ما فعله من حد أو
تعزير (قوله جاز دفعه وقته) هو عطف تفسير وهو جواز بعد المنع فهو واجب لأن المعتمد وجوب قتله ولا
يلغى المأمن وظاهر أنه لا يجاب لو طلب تجديده عهده فراجعه (قوله لم يجب الخ) وفارق الهدنة بأنها محض
أمان وفارق بلوغ من آمنه صبي إلى مأمنه لأنه يعتقد لنفسه أمنا (قوله بل بخيار الخ) مالم يطلب تجديد
عهده والاوجب إجابه (قوله ومعلوم الخ) وحينئذ يتعين المن عليه فقط (قوله وإذا بطل أمان رجال لم
يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم) لوقال ذراريهم كان أعم ليدخل الخنثى والمجانين ولو طلب أحد من هؤلاء

اسماعه المسلمين شركا)
كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم)
بالنصب (في عزير والمسيح)
صلى الله عليهما وسلم
(ومن أظهاره خبر وخزير
وناقوس وعيد) فان أظهر
شيثا مما ذكر عزروا إن لم
يشترط في العقد (ولو
فهرطت هذه الأمور) في
العقد أي شرط فيها
(نفاقوا) بأن أظهاروها
(لم ينتقض العهد) لأنهم
يتدينون بها (ولو قاتلونا
أو امتنعوا من) إعطاء
(الجزية أو من اجراء حكم
الاسلام) عليهم (انتقض)
عهدهم بذلك لمخالفته
موضوع العقد ومقتضاه
(ولو زنى ذمي بمسلمة أو
أصابها بنكاح) أي باسمه
(أودل أهل الحرب على
هوية للمسلمين أو فتن
مسلمين دينه) ودعاه إلى
دينهم (أو طعن في الاسلام
أو القرآن أو ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بسوء فالأصح أنه ان شرط
انتقاض العهد بها انتقض
والأفلا ينتقض والثاني
ينتقض مطلقا لتضرر

المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تلحق بمقصود العقد ومعجمه في

باب

أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقته أو بغيره لم يجب إبلاغه بأمنه في الأظهر بل يختار الإمام فيه قتلا وركا وصا
وفعله من أصل قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقتل فيمتنع فداؤه أيضا ومعلوم امتناع
قتله (ولغا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم في الأصح) والثاني يبطل تبعاً لهم

كاتبهم في الأمان ويقع بأنهم لم يوجد منهم نقض (ولذا اختاروا نيل العهد والمعروف بدار الحرب بلغ المأمّن) أي ما بين فيه ليكون مع النبل الجائر له خروجه بأمان كدخوله (باب الهدنة) (٢٣٧) في الصلح مع الكفار على ترك القتال مدة معينة

من غير عوض أو معه كإسباني (عقد الكفار الاقليم) كالروم والهند (يختص بالامام ونائبه فيها) فيجوز لها (و) عقدها (بلدة) أي لكفارها (يجوز لوالى الاقليم) تلك البلدة كما في أصل الروضة (أيضا) أي معهما (وإنما عقد لصاحبه كضعفا بقية عدد وأهبة أو رجاء اسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل (فان لم يكن) أي ضعف كافى المحرر وغيره (جازت) بلاعوض (أربعة أشهر) لآية فسيحوا في الأرض أربعة أشهر (لا سنة وكذا دونها) فوق الأربعة لا تجوز (في الأظهر) والثاني تجوز لنقصها عن مدة الجزية والأول نظر الى مفهوم الآية (واضعف تجوز عشر سنين فقط) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشا في الحديبية على وضع الحرب عشر سنين وفي الروضة كأصلها أن العشر

بلغ المأمّن أوجب النساء والخنائى وكذا الصبيان بعد البلوغ والمجانين بعد الإفاقة وقبل ذلك لا يجابون إلا إن طلبهم من له الحضنة (قوله كاتبهم) أي من شأنهم التبعة وإن احتاجوا في التبعة الى شرط (قوله بلغ المأمّن) لأنه لم يوجد منه ناقض ولا خيانة وأمانه دار الحرب المشار إليها قوله ما يأمّن فيه أي على نفسه وباله وغيرهما ومن له أمانان اعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تغير الامام (باب الهدنة)

من الهدون وهذا السكون يسكون القتال بسببها فيها شبه بالجزية والأمان كما هو تسمى مهافنة ومسألة ومعاودة وموادة وأصلها الجواز وقد تجب (قوله هي) أي شرعا وأما لغة فاسر أو مطلق المصاحبة (قوله امام) أي لأهل العدل فلا يعقدها امام البغاة فلا يعقدها لمن ظنوا صحتها من بلغوا المأمّن كما هو عقدها الأحاد (قوله واثبه فيها) أي في عقدها ولو بالعموم (قوله وبلدة) أي يجوز لوالى الاقليم أن يعقدها لأهل بلد وكذا الاقليم بقدر الحاجة على المعتمد (قوله في الرجاء والبذل) وكذا في اعانتهم لنا أو عدم اعانتهم علينا أو بعد دارهم (قوله كافى المحرر) دفع به توهم عود الضمير للرجاء والبذل (قوله بلاعوض) أو معه (قوله أربعة أشهر الخ) هذا في حق الرجال وأما النساء ونحوهن والأموال فيجوز عقدها لهما مؤبدا (قوله فقط) فلا يجوز أكثر من العشر ولو في عقود متعددة فان احتيج بعد فراغ عقد جدد عقد آخر (قوله وفي الروضة الخ) هو المعتمد (قوله وأظهرهما) هو المعتمد ولو دخل اليها كافر بأمان لسباع كلام الله تعالى واستمع في مجلس لم يهل أربعة أشهر لحصول غرضه بدونها (قوله وإطلاق العقد يفسده) لأنه يقتضى التأييد وهو باطل وليس له مدة محققة يحمل عليها لاختلافها بحسب المصلحة وبذلك فارق الأمان (قوله بأن شرط الخ) ومن المفسد شرط اقامتهم بالحجاز أو دخولهم الحرم (قوله مال المسلمين) فصل اللام يقتضى أن المراد المال المضاف للمسلمين ووصلها يقتضى خلافه وعبرة المنهج مالنا والظاهر منه أن ما سلم موصول أي الذى للمسلمين من .

(باب الهدنة)

[قوله مع الكفار] أي سواء منهم من يقر على دينه ومن لا يقر قال الزركشى ومعناها في اللغة المصالحة أي وأصلها السكون [قوله أو معه] كأنه يريد المسئلة المذكورة في قول المنهاج الآتى أو بذل جزية فانه معطوف على رجاء لا على اسلامهم ببذل قول الشارح عقبه من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل اه والا لقال في الرجاء وأسقط قوله والبذل هذا ما ظهر في كلام الشرح وفيه نظر والله أعلم [قوله لتلك البلدة] يرجع لقول المتن الاقليم [قوله أي معهما] الضمير فيه يرجع لكل من قول المتن الامام واثبه [قوله كضعفنا] هذا مثال حاجة وهي أخص من المصلحة [قوله أو رجاء] عطف على ضعفنا هذا مثال لأربعة أشهر والذي قبله مثال لعشر سنين [قوله أو بذل جزية] معطوف على قوله أو رجاء اسلامهم [قوله أي ضعف] خلاف ظاهر العبارة من انتفاء كل ما تقدم [قوله لا سنة الخ] قضية العبارة عدم الخلاف في السنة وليس كذلك نعم لا خلاف فيما فوقها قال في الروضة لا يجوز فوق السنة قطعا ولا سنة على المذهب ولا ما بينهما وبين الأربعة على الأربعة [قوله بحسب الحاجة] متعلق بقول المتن الجائر [قوله على الصحيح] مقابلة يصح العقد ويلغو الشرط لأنها ليست عقد معاوضة حتى تفسد بفساد الشرط [قوله أو لتقدم] أي أو صلح لتقدم الخ

وملأها بحسب الحاجة (ومتى زاد على الجائر) بحسب الحاجة (فقولا تفريق الصفقة) في عقد أحدهما يبطل في الزيد وغيره وأظهرهما في الزيد فقط (وإطلاق العقد) عن ذكر المدة (يفسده وكذا شرط فاسد) يفسده (على الصحيح) بأن شرط منع فك لسرقتهم منهم (أو ترك مالنا) أي مال المسلمين في أيديهم (لهم أو تعتقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد

(أو يدفع مال إليهم) معطوف على بدون وسيأتي رد مسئلة تأنيبهم والتعير في التقديف بالأصح (وتصح الهدنة على أن ينقضها الامام متى شاء) فقام هذا القيد مقام تعيين المدة في المسئلة (ومتى صحت) أي الهدنة (وجوب الكف عنهم حتى تنقضي) مدتها (أو ينقضوها بتصریح) منهم (أو قتلنا أو مكاتبه أهل الحرب بعورتنا أو قتل مسلم) ومما تنقضي به المدة قد الامام في مسئلة التقييد بمشئته (وإذا انقضت) أي الهدنة (جازت الاغارة عليهم ويأتهم) (٢٣٨) بفتح الموحدة في بلادهم فلا كانوا بدارنا بلغوا مأمنهم (ولو هض بعضهم)

العهد (ولم ينكر الباقون يقول ولا فصل) بأن ساكنهم وسكنوا (انتقض فيهم أيضا) لاشعار سكونهم بالرضا بالنقض (وان أنكروا باعتزالهم أو اعلام الامام يقاثم على العهد فلا) ينتقض فيهم (ولو خاف) الامام (خياتهم) بظهور أمارة لا بمجرد الوهم (فله) فبذ عهدهم اليهم ويلفهم للمأمن) أي ما يأمنون فيه من المسلمين وأهل عهدهم (ولا ينفذ عقد النمة بنهضة) بفتح الهاء لأنه عقد معاوضة مؤبد (ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنيبهم) لا امتناع ردها لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وسواء الحرة والأمة (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح) أشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صورة قدمت بالصحيح المشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف (وان شرط) الامام لهم (رد من جاء)

مسلم ومال وغيرهما كرد مسلم أفلت منهم فاللام في ما لنا على الأول جزء كلمة وعلى الثاني حرف جر وهو الأنسب لعمومه لما تقدم فتأمل (قوله أو يدفع مال إليهم) نعم ان دعت ضرورة كفك أسرى يعذبونهم أو خوف استئصالهم لتأجل بل وجب دفعه اليهم لكن لا يملك كونه والعقد فاسد ومحل نذب فك الأسرى في غير المعذنين والأفواج بوجوب دفعهم اليهم على الامام والنذب على غيره فيه نظر (قوله معطوف على بدون) لا على دينار لأن العقد حينئذ صحيح (قوله وسيأتي الخ) يفيد أنه من جهة ما هنا والجواب عن ابراده لأجل نوع الخلاف وعن تأخير ضرورة التقسيم معه (قوله أن ينقضها الامام) وكذا ذكر عمل ذورأى في الحروب ولا مام حادث بعد الأول قضاه ان فسدت بنص أو اجاع وبذلك علم أنها لا تنقض بموت الامام ولا بعزله (قوله متى شاء) ولا يجوز أن يشاء أكثر مما يصح العقد به ابتداء ولا تصح مع متى شاء الله أو غيره الا ما تقدم (قوله وجب الكف) أي كف أذا ما وأذى أهل العهد لا الحر بين ولا بعضهم عن بعض (قوله أو مكاتبه أهل الحرب) أو إوائهم وان لم يشرط في العقد (قوله قتل مسلم) أو ذى بدارنا أو سب الله أو نبى له من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (قوله ومما تنقضي الخ) فهو من أفراد كلام المصنف وكلام المعين السابق (قوله انتقضت) وان لم يعلموا بالنقض (قوله بعضهم) سواء أميرهم أو غيره (قوله لاشعار الخ) وقارن مثل ذلك في الجزية لقوتها وكذا في المسئلة بعدها (قوله للمأمن) ومن له مأمنان يعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تخبر الامام فيهما كإمر (قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة) خرج شرط رد مسلم سواء قيده بذكره أو أطلقه فلا يفسد العقد كما سيذكره وخرج شرط رد كافر أو كافرة فلا يفسد بالأولى (قوله تأنيبا) وكذا لو أسلمت عندنا بعد مجيئها من عندهم (قوله وسواء الحرة والأمة) والواحدة والختى (قوله فلا تكرار) أي على ما هنا وفي الروضة التعير في هذه بالصحيح أيضا فهو مكرر مع قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنيبا أو أسلمت عندنا كإمر ولا يجوز ردها اليهم وان جنت بعد اسلامها أو شكتنا في جنونها هل هو بعد اسلامها أو قبله ولو كانت كافرة وجنت ووصفت الكفر ثم أفاقت ردت اليهم (قوله الصادق الخ) أي الأمر محتمل للوجوب ولعديه وهذا العدم موافق للأصل الذى هو براءة النمة وهو يصدق بالنذب ورجعوا هذا النذب لما ذكره فالصادق نعت سبى للنذب وضمير به عائليه وعدم فاعل بصادق والموافق نعت لعدم والضمير في رجعوه عائليه للنذب فتأمل

[قوله ومما تنقضي الخ] برد أن هذا لا يرد على عبارة المصنف بل هو داخل فيها [قوله ويأتهم] من عطف الخاص على العام [قوله لاشعار الخ] ولما أن هدنة البعض هدنة للكل [قوله ويلفهم] التبليغ واجب خلافا لظاهر العبارة نعم في نسخة ويلفهم للمأمن [قوله تأنيبا] مستدرك [قوله فلا ترجعوهن الى الكفار] هذه الآية نزلت بعد ما وقع في الحديبية من الشرط العام فهي ماسخة أو مخصصة هذا ان صح رواية التعميم وان كان الشرط الذى وقع فيها خاصا بالرجال كجروى فلا اشكال [قوله فسد] أي لأنه شرط أحل حراما [قوله والنذب] فيه نظر فانه حقيقة في الوجوب [قوله الصادق به عدم الوجوب] الذى في قول

منهم مسلما لينا (أول يذكر ردا لجأت امرأة) مسئلة (لم يجب) قول
 لم يقطع نكاحها بسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الأظهر) والثاني يجب على الامام اذا طلب الزوج المرأة أن يدفع اليه ما يملكه من كل الصداق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يبدل شيئا فلا شيء له وان لم يطلب المرأة لا يبطى شيئا قال صلى وآتوهن على الأنواج ما أنفقوا أى من المهور الأمر فيه محتمل للوجوب والنذب الصادق به عدم الوجوب الموافق للأصل

ورجعه على الوجوب لما ظم عندهم في ذلك (ولا يرد) ممن جاءنا آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (صبي ومجنون) وأنتاهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا عبثية له على المذهب) لضعفهم وقيل يرد (٢٣٩) الاخيران قوتهما بالنسبة الى غيرهما

وقطع البعض بالرد في الحر والجهور بعدهم في العبد (ويرد من له عبثية طلبته اليها لا الى غيرها) أي لا يرد الى غير عبثيته الطالب (الا أن يقدر المطلوب على قهر الطالب والحرب منه) فيرد اليه (ومعنى الرد أن يحل بينه وبين طالبه) كما في الوديع (ولا يجبر) الطالب (على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض له لا التصريح) به روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وأباصير وقد جاء في طلبه رجلان فرداهما فقتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر وروى أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يمرض له بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلارد (ولو شرط) عليهم في الهدنة (أن يردوا من جاءهم مرتدا منا لزيمهم الوفاء) بذلك (فان أبوا فقد قضوا) العهد (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) المرتد

(قوله لما ظم الخ) وهو عدم شغل القصة التي هو الأصل كاسم (قوله ولا يرد صبي ومجنون وأنتاهما) وحرهما ورفقهما فان كلا جاز ردهما حينئذ وان وصفا كفرا (قوله وكذا عبد) ويقتضيان جاء قهرا على سيده أو قبل عقد الهدنة (قوله عبثية طلبته) كلها أو من يحبه منها ولو واحدا برسول (قوله والحرب) الواو بمعنى أو (قوله ولا يجبر الخ) أي لأنه اذا لم يجبر المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في بلاد الاسلام فلا بد الكفر أولى فلو شرط على الامام بعثه فسد العقد (قوله ولا يلزمه الخ) بل عليه الحرب من البلد اذا علم بمجي من يطلبه خصوصا إن خشي فتنة (قوله وله قتل الطالب) قال شيخنا ان عجز عن غير القتل وهو يقتضى أنه كدفع الصائل فراجع (قوله ولنا التعريض له به) بقتل طالبه ولو بحضرة طالبه (قوله لا التصريح) فيمتنع نعم لنا التصريح لمن أسلم بعد عقد الهدنة قاله الزركشي وفيه نظر (قوله وأفلت) أي هرب (قوله) أن عمر قال (ولعل النبي صلى الله عليه وسلم سمعه وأقره أو علم به كذلك) (قوله من جاءهم مرتدا) حرا أو رقيقا ذكرا أو أنثى (قوله لزيمهم الوفاء) وهو الرد فيما يظهر وهل يكفي التخلية والتمكين كما سيذكره على القول الثاني فراجع (قوله والأظهر جواز شرط أن لا يردوا المرتد) لكن يفرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عدلنا رددنا عليهم القيمة دون المهر لأن الرقيق يصير ملكا لهم والمرأة لا تصير زوجة لهم كذافي الروضة واعترض بأن الردة تقتضي انفساخ النكاح أو توقفه على انقضاء الهدنة فلا وجه للفرم بأن صيرورة الرقيق ملكا لهم مبنى على جواز بيع المرتد للكافر وهو مرجوح وقد يجاب بأن استيلاءهم على المرأة منزل صفلة الشهادة بما يفسخ النكاح من نحو رضاع مجامع الحيولة وبأن استيلاءهم على الرقيق منزل منزل الملك لانهم ملك حقيق فراجع (تنبيه) يجوز شرأوه للمعاذ من معاذا آخر غير أبيه لأنه يملكه بالقهر لغير المعاهد لامن أبيه وان قلنا بالاعتماد أنه يملكه بالقهر ولا يجوز سبيهم وعلى هذا يحمل ما قاله الماوردي فراجع (كتاب الصيد والنباه)

ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالفروذ ذكره في الروضة وغيرها عقب ربح العبادات لأنه عبادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظرا لكونه فرضا فيه نظر فتأمل (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة وجعلها لاختلاف أنواعتها اما بذاتها كغنم وبرصيد وطير أو بهيمة ذبحها ككونه في حلق أولية أو غيرها كرمي بسهم أو بمحل ذبحها كالخيل واللبث وغيرهما أو بالآلة ذبحها كسكين وسهم وكتاب وجارحة والمعنى الأول هو المناسب لقولهم وافراد الصيد لأنه في الأصل مصدر وهو هنا بمعنى الصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة فهي أركان أربعة (قوله ذكاة الحيوان) هو لغة التطهير والتطيب والتحليل وشرعا ما ذكره والمراد الذكاة بالفعل أو بالآلة أو بالتبعية فلا

قول المتن لم يجب دفع [قوله ورجعه] الظاهر أن الضمير يرجع الى النسيب فتأمل [قوله وكذا عبد الخ] صورة المسئلة مع الشرط السابق والافلارد جزما [قوله ومعنى الرد الخ] علل بأن الشرط لم يجز معهم وتقديم انكاره صلى الله عليه وسلم على أبي بصير في امتناعه وقتله من قتله قال بعضهم ويجب عليه الحرب والتخلص من الطالب ان أمكنه (تنبيه) قولهم لأن الشرط لم يجز معهم قد رأيت منكره في كلامهم وفيه نظر فان قضيت عدم تعدى الحكم لمن ولد هنا بعد العقد

(كتاب الصيد والنباه)

[قوله ذكاة] الذكاة لغة التطيب ومنه رائحة ذكية أي طيبة والذكاة تطيب الحيوان

والثاني التح بل لا بد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليه فطهرهم التمكن منه والتخلية دون التسليم (كتاب الصيد والنباه) جمع ذبيحة (ذكاة الحيوان للمأ كول) البرى

المطالبة شرطا كذا تحصل (بذبحه في حلقه) هو أعلى الضيق (أولية) بفتح اللام هي أسفه (إن قدر عليه) وسيأتي أن ذكاته بقطع كل الخلق والموت فهو معنى الذبح (٢٤٠) وذالهما مجمة (والا) أي وإن لم يقدر عليه (فيعقر) بفتح العين

(صحيح) الروح (حيث) أي في أي موضع (كان) ذكاته (وشرط ذابح) وطهر (وصائد) ليحل طيبه وحقه ومقوره ومصيده (حل منا كته) بأن يكون مسلما أو كتيابيا بشرطه الله كور في كتاب النكاح قال تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم (وتحل) ذكاة أمة كتيابية) وإن لم تحل منا كته والفرق أن الرقاع في النكاح دون الذبح وهذا مستثنى من مفهوم الشرط وخرج به الجوسى وذبحه (ولو شاركه جوسى مسلما في ذبح أو اصطيد) قاتل كأن أمرا سكتنا على حلق شاة وقتلا صيدا سهم أو كلب (حرم) للذبح والمضطاد تطليا للحرام (ولو أرسله كلبين أو سهمين فإن سبق آلة السلم فقتل) الصيد (أو انتهاء إلى حركة مذبح حل ولو انكسر) لمذاكر (أو جرحه مما لا يهل) ذلك (أو سرتها ولم يذنب أجهما) بأجم وإعمال أي لم يقتل سر بها فهلك بهما (حرم) تطليا للحرام ومسئلة الجهل مزودة وفي الرخصة مكأصلها

رد الحنين (قوله المطالبة شرطا) دفع تحصيل الحاصل المأخوذ مما ذكر بأن معنى الذكاة والذبح واحد وقد دفع ذلك بتقييد الذبح بكونه في الحلق أو اللبة والمقيد غير المطلق وحكمة الذبح تمييز حلال اللحم من حرامه (قوله إن قدر عليه) أي حالة أصابه الآلة له ولا نظر لما قبلها فالجوسى سهم على صيد يعدو فوقه في حفرة مثلا وصار مقدورا عليه فأصابه السهم حيث نذ في ذبحه لم يحل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق حل المناكحة كما يأتي بأن القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال (قوله يقطع الخ) سواء في مرة أو أكثر بحيث يكون به في ابتداء المرة الأخيرة حياة مستقرة (قوله في أي موضع) لعله مما يفسب إليه الزهوق لانهو حافر وخف (قوله حل منا كته) من أول اجراء الفعل ولو بإرسال جارية إلى الزهوق فلو تخلل أو اقترن بجزء من ذلك مانع لم يحل والمراد حل المناكحة من حيث هي في ذات المنكوح فلا يرد الحرمة لعارض خاص كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ونحو المطلقة ثلاثا والملاعة والأمة السكتانية للنبي صلى الله عليه وسلم وقول بعضهم لأهل ملته لتدخل الأمة المذكورة معترض بدخول المرتد والمردة ولذلك لم يعتبره المصنف (قوله والفرق الخ) فيه أنه فرق بصورة المسئلة (قوله ولو شاركه جوسى) وإن أسلم بعد الشروع في الفعل كما تقدم وهذا فيما لو وقع الفعل منهما جميعا فأوأ كره الجوسى مسلما أو المحرم حلالا على الرمي أو الذبح كان حلالا كما في شرح شيخنا وانظر حكم عكسه (قوله حرم) ويضمنه الجوسى إن أزمه المسلم أولا (قوله وفي الروضة الخ) وهي أولى لشمولها للعبة والترتيب كذا قيل والوجه تساويهما لقول الشارح ذلك فذكره لصاروة الروضة استشهاده لكلامه فتأمل (قوله ويحل ذبح صبي مميز) هو من المصدر المضاف إلى فاعله ورعيه وإرساله جارية كذبحه كإسائه كره ولا يكره ذلك وكالمصبي في ذلك الأتي والخلفي والحافض والنفساء والأخرس والأفلف والمكره (قوله وكذا غير مميز) أي فهو عطف على مميز قبله فهو في المصبي ويدلله عطف ما بعده عليه ورجوع الخلاف للجميع ولا يختص بماله نوع تميز وقيل عطف على صبي فطفت ما بعده خاص بعد عام وعليه فيستثنى منه نحو النائم أخذ من العلة وعلى كل فلفظ غير مرفوع مبتدأ خبره كذا أو مجنون وسكران عطف عليه ولا يصح عطفهما على المضاف إليه (قوله لأن لهم) أي حالة الفصل قال بعضهم ومنه يتم عدم صحة من صار كالخشب الملقاة من السكران أو المجنون أو الغمى عليه لأنه حيثئذ أسوأ من النائم وهو واضح لكن تغييره يقوله في الجلة ربما بنافيه (قوله في الأصح) هو العتيد فانه لو خرجت روحه بغيرها كانت على تغيير لونه وطعمها [قوله بذبحه الخ] أي بالإجماع قيل الحكمة فيه أنه أسرع إلى خروج الروح وأخف ثم مراده بالذبح هنا مطلق القطع فلا ينافي ما سيأتي في قوله من يجر ابل وذبح بقر وغنم [قوله فيعقر] أي ولكن يستثنى عقور السكب للتردى كإسيأتى وهو خبر لمبتدأ محذوف وهو قول الشارح ذكاته [قوله حل منا كته] أي ولو كان يرى عدم حل ذلك المذبح كالابل خلافا لما لك رجاء الله ولو قال نكاحنا له بدل صيغة المفاعلة لكان أوضح ولو أكره الشخص على الذبح صح وحل أمكه [قوله أوتو الكتاب] المراد اليهود والنصارى روى الشافعى في الجوسى سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير آكلى ذبايحهم ولا نأكلهم نساءهم [قوله قاتل] خرج الاشتراك في مجرد الإصطيد أي الإصطيد غير القاتل [قوله صبي مميز] أي ولو كتيابيا قال الشافعى وذبحه وكذا ذبح الحافض أحبالى من ذبح الكتابى [قوله لأنه ليس له قصد] أي فصار كما لو أرسل السكب بنفسه

[قوله]

بجلبها ولو لم يعلم أيها قاتله غرام (ويحل ذبح صبي مميز وكذا غير مميز ومجنون وسكران

في الأظهر) لأن ثم قصدا وإرادة في الجلة والثاني لا يحل لفساد قصدهم (وتكره ذكاة أعمى) لأنه قد يخطئ المذبح (ويحرم صيده

يرى ذلك في الأصح) لأنه ليس له قصد صحيح والثاني يحل كذبحه أطلقه جماعة

فيحرم لأنه لا يرى الصيد فلا يمكن قصده (قوله وقيد الخ) أي فإذا لم يخبره أحد لم يحل جزأ (قوله والمجنون) والسكران أيضا على المرجوح (قوله والمذهب هنا الحل) أي لما صاده الصبي ولو غير مميز والمجنون كذلك والسكران كذلك سواء بالسهم أو بالجارحة وهو العتمد (فرع) لو أخبر بصير بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة فرما حل جزأ ولو أخبر فاسق أو كذاب أنه ذبح هذه الشاة مثلا قبلناه وحلت ولورأينا شاة مذبوحة ولم ندر من ذبحها فإن كان في البلد نحو مجوس لم تحل والاحلت وهذا بظاهره شامل لما قبل المجوس كواحد في بلد أو إقليم وليس كذلك خصوصا في نحو مصر وإقليمها فالوجه تقييده بما إذا لم يعلم من تحل ذبيحته وقيد بعضهم أيضا بجري العادة فيها بذبح نحو المجوس وهو غير بعيد وما إلى الشيخنا (قوله وتحل ميتة السمك) والمراد به حيوان البحر الذي عينه في البرعش مذبوح (قوله وكذا الدود المتولد من طعام) ومثله النحل الصغير في شمعته ونحو سوس باقلا أو ترغيفه فهو حلال معه ولو بطبخ أو أكل المتولد من غير الشيء كتمل في خل أو عسل فلا يحل إلا أن تهري ولو يطبخه معه أي ولم يغيره كما يعلم من باب الطهارة ويحل ما تهري من جراد وقع في قدر ويعنى عما في باطنه للشفقة كما يأتي في السمك (قوله ميتا) أو حيا أيضا (قوله ليس تميزه) أي شأنه ذلك (قوله أشار إليها المحرر الخ) أي لأن ما حلت ميتته لا حاجة لذبحه (قوله ولا يقطع الشخص بعض سمكة) أي يكره له نعم يسن ذبح سمكة كبيرة وأقلها كالقطع (قوله أو بلغ سمكة حية) أي فهو حلال وخرج الميتة فتحرم الكبيرة قطعاً وتعمل الصغيرة على أقرب الوجهين عند شيخ شيخنا عميرة (قوله لما في جوفه) ورد أنه معقود عنه وهذا في الصغير كما مر فلا يتنجس به دهن قلى فيه مثلا ولا يحرم قليه حيا على المعتمد نعم ما يقع الآن من تفقيع الصغير وجعله بسارية قبل استقصاء غسله فالوجه نجاسته ودهنه وما يتصل به فراجع (فرع) وجدت سمكة في جوف أخرى حلت ما لم تتغير (قوله وطرودوا الوجهين في الجراد) المعتمد أنه كالسمك في جميع أحواله

[قوله ميتة السمك] أي سواء مات طافيا أو راسبا خلافا لأن حنيفة. لنا قضية الضبر (نبيه) خالف مالك رحمه الله في صيد المجوس للجراد ويكره ذبح السمك الآن يكون كبيرا يطول بقاؤه فيستحب إراحته له [قوله ولا اعتبار الخ] قضية هذا الحل فيما لو صاده محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشى [قوله وكذا الدود الخ] يفيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه الحل في الصل قال في الأحياء إلا إذا وقعت نمل أو ذبابة وتهرت أجزاؤها فإنه يجوز انتهى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق في الجواز بين الذي يعسر تمييزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل [قوله وإن قيل بطهارته] هو رأى القفال [قوله وهذه المسئلة] مراده النى في قول المتن وكذا الدود [قوله كالسمك والجراد] تمة العبارة لا حاجة إلى ذبحه ثم الإشارة في الكاف الداخلة على السمك والجراد [قوله ولا يقطع] اقتضى هذا أن القطع حرام للتعذيب وإنما الخلاف في حل التناول واعتمده الزركشى وقال إنه وقع في الروضة ما يخالفه فلا تفرقه وأن قول المنهاج حل يؤيد به حل التناول اه أقول وقول الشارح ما ذكره مخالفه له فيما يظهر وبجواب قوله والثاني الخ يرشد إلى موافقته فتأمل والذي في الروض التصريح بالحل [قوله حل في الأصح] لو قطع بعض سمكة فانت بذلك حل المقتطوع [قوله كافي غير السمك] أي لعموم ما بين من حى فهو ميت [قوله لما في جوفه الخ] هذا لا يختص بالحية وعلمه بحديث أحلت لنا ميتتان لأنه يخرج هذا ثم الخلاف جار في القائه في الزيت المغلى وهو حى قال الزركشى ولو بلغ سمكة كبيرة ميتة حرم لتجاسة جوفها قال وفي الصغيرة كذلك وجهان وميلهم إلى الجواز

والمجنون بالسكب والسهم قال في شرح المذهب والمذهب هنا الحل قال وصيد المميز بهما كذبحه (وتحلى ميتة السمك والجراد) اجاعا (ولو صادهما مجوس) فتحل ولا اعتبار بشغله قال في الروضة ولو ذبح سمكة حلت (وكذا الدود المتولد من طعام كحل وفاكهة إذا أكل معه) ميتا يحل (في الأصح) يحصر تمييزه بخلاف أكله منفردا فيحرم والثاني يحل مطلقا لأنه جزء منه طبعا وطعما والثالث يحرم مطلقا لاستقذاره وإن قيل بطهارته وهذه المسئلة قال في الدقائق أشار إليها المحرر بقوله ما حلت ميتته كالسمك والجراد (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) حية (فإن فعل) ذلك (أو بلغ) بكسر اللام (سمكة حية حل) ما ذكر (في الأصح) والثاني لا يحل المقتطوع كما في غير السمك ولا البلوغ لما في جوفه قال في الروضة وطرودوا الوجهين في الجراد (وإذا رمى صيدا متوحشا أو بعيرنا أو شاة شرقت بسهم أو أرسل عليه جارحة فأصاب شيئا من بدنه ومات في الحال

وقد ورد بمعنى قتل الوحش واحترز بقوله كإصالة الزبد على الروضة وأصلها ومات في الحال عما إذا أدر كره فيه حياة مستقروا أم لا
ولم يذبح ولم يذبحه بغيره كإصالة (ولو تردى بغيره نحو في برولم يمكن قطع حلقومه فكناذ) في حله بالرمي وكذا بإرسال السكبان في رجه اختاره
البصريون (قلت الأصح لإيجال بإرسال السكبان ومعه الرواية والشاشي - إله أعلم) وقرروا بأن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة
وهقر السكبان بخلافه (ومتى تبسر لحوقه) أي الناد (بدو أداستعانة) بنون ومهملة (بمن يستقبله فقدور عليه) فلا يجعل إلا بالذبح في المذبح
(ويكنى في الناد والمتردى جرح بفضي (٢٤٢) إلى الزهوق وقيل بشرط مذهب) أي مسرع للقتل ليتزل منزلة

(قوله) وند وشرد بمعنى قتل الخ) لكن لا يستعمل ند إلا في الأبل خاصة (قوله) ولم يمكن) أي لم يسهل ذلك
الوقت وإن سهل بعد ذلك وقال شيخنا لا بد من التعذر (قوله) الأصح لإيجال) أي المتردى بإرسال السكبان
ونحوه وهو المعتمد (قوله) متى تبسر) أي بالنسبة لحال الطالب قوة وضعفا واعتبر شيخنا التعذر فيه
كأمر (قوله) أو استعانة) بمهملة فنون أو بمجمة فثلثة (قوله) جرح بفضي الخ) فإن نفذ إلى الجانب
الآخر فلا وصل بعد نفوذه إلى صيد آخر وأثر فيه كذلك حل حيث لا يحال موته على سبب آخر
(فرع) لو تردى بغيره من ملاء فوق بعضهما في نحو بثر فإن مات الأسفل بثقل الأعلى فلا يجعل بخلاف ما لو طعن
الأعلى بنحو سهم أو رمح فوصل إلى الأسفل وأثر فيه بقيتا فهما حلالان وإن لم يطمع بالأسفل (قوله) فإن لم يدرك
فيه حياة مستقرة) أي لم يضل على طيه إدراكه بها فلا تفلح إذا شك في وجودها فيه والحياة المستقرة ما يكون
معها حركة اختيارية وتعرف بالحركة القوية أو تفجر الدم أو القيام وتقدم أنه يكتفى بوجودها عند ابتداء
آخر مرة لتوعد القطع وهذه الخاتمة في ما إذا لم يكن سبب الموت أو كان بسبب يحال عليه الموت كجرح
وأكل نبات سمي وأكل ما يحصل به تنفخ أو مرض وصل إلى حركة مذبوح بالمرض فلا تعتبر فيه تلك الحياة
(قوله) بلا تقصير) يقينا فلو شك في تقصيره حل وليس من التقصير حيولة نحو سبي أو اشتغاله بنحو توجيهه
للقلة أو طلب مذبحه أو قلبه ولو وقع منكسافلا يحرم في ذلك (قوله) قبل القدرة عليه) ولا يكلف العدو
خلفه مثلا (قوله) لتقصيره) ومنه الذبح بظفر السكين وسميت سكيناً لأنها تسكن الحياة والحرارة الناشئة
عنها وتسمى مدية لقطعها مدة الحياة أيضا (قوله) غصبت) أي قبل الرمي فإن غصبت بعده فلا تقصير فيه
(قوله) أي علقت فيه) أي لا لعارض والافتحار (قوله) وفيها التذكير) وهو الغالب (قوله) في الحال) قيد لا بد
منه فإن تركه بعد قدرته عليه حتى مات لم يحل (قوله) وقبل يحرم العضو) هو المعتمد أخذنا من تصحيحه في
الروضة كأصلها (قوله) بقطع) يفيد أنه بمحدد من آلات الذبح فخرج نحو خنق وبندقية ونزع رأس نحو
عصفور يده (قوله) مخرج) أي مخرج الخروج ويلزمه الدخول فهو مساو لما في الروضة (قوله) يستحب الخ)

قطع الحلقوم في القيدور
عليه (وإذا أرسل سهما
أو كلبا أو طائرا على صيد
فأصابه ومات فإن لم يدرك
فيه حياة مستقرة أو أدركها
وتطرد ذبحه بلا تقصير بأن
سل السكين فأت قبل
امكان) لذبحه (أو استمع)
منه (بقوته ومات قبل
القدرة) عليه (حل) فيما
ذكر (وإن مات لتقصيره
بأن لا يكون معه سكين أو
غصبت) منه (أو نثبت)
بفتح النون وكسر الشين
للمجمة (في القدم) بكسر
المجمة الخلف أي علقت
فيه ففسر إخراجها وفيها
التذكير أيضا وسيأتي
(حرم) في الصور المذكورة
(ولو رماه فقتله نصفين
حالا) تساوبا أو تفاوتا (ولو
أبلى منه عضوا) كبد أو
رجل (يجرح مذهب) أي
مسرع للقتل فأت في
الحال كافي الروضة وأصلها
(حل العضو والبدن) أي
بقيه (أو بغير مذهب ثم

[قوله) وند وشرد] أي فلا ينبغي أن يتوهم مغايرتهما من ظاهر المتن [قوله تبسر] يريد أمكن
[قوله) يكنى الخ] دليله حديث لوطعت في نخذه لأجزاء وجرح الفخذ ليس مذهباً غالباً ثم قضية كلامه
أن الصيد لا يشترط فيه ذلك قطعاً مع محل الخلاف في الرمي أما الجراحة فلا يشترط ذلك فيها قطعاً [قوله
رمات] ولو ما لا فلا ينافي جعله من أقسام ما فيه حياة مستقرة [قوله السكين] سميت بذلك لأنها
تسكن حركة المذبوح [قوله قدر عليه] يرد عليه ما لو أخرج الجنين رأسه فانه يحل بذكاة أمه وإن
كان مقدورا عليه [قوله والريء] جعه مرو كسر ير وسرر [قوله وهما عرقان] قال الزركشي

ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مذهباً) فات (حرم العضو) لأنه أبين من حي (وحل الباقي) وحل في الصورة الثانية
فيما إذا لم يشته بالجرح الأول فإن أئتمته به تعين ذبحه ولا يجزئ الجرح لأنه مدة دور عليه ذكره في الروضة كأصلها (فإن لم يمكن من ذبحه ومات
بالجرح حل الجميع) كالموت كان مذهباً (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي ومعه في الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان) يرى (قدر عليه
بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفي الروضة كأصلها بجراحه خروجاً ودخولاً (و) كل (الريء) وهو مجرى الطعام (والشراب
وهو تحت الحلقوم) (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والبدال (وهما عرقان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالريء مؤاشر
بكل إلى أنه يضرب جاء يسير من أحدهما في الحل (ولو ذبحه من قفاه عصي فإن أسرع) في ذلك (فقطع الحلقوم والريء) وبه حياة مستقرة

حل (ولا فلا) يحل (وكذا ادخل سكين بأذن ثعلب) ليذبحه ان أسرع فقطع الحلقوم والمريء داخل الجلد وبه حية مستقرة حل
وإلا فلا يحل (و يسن نحر ابل) في الية (وذبح بقر وغنم) في الحلق للانباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أى ذبح
ابل ونحر بقر وغنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهى (وأن يكون البقر قائما معقول رقبته) روى الشيخان عن ابن عمر أنه
سنة أبى القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المذهب يستحب أن (٢٤٣) تكون العقولة اليسرى وقد ذكرت

في رواية أبى داود عن جابر
فإن لم ينحر قائما فباركا
(والبقرة والشاة مضجعة
لجنبها الأيسر) الذى عليه
عمل المسلمين لأنه أسهل
على الناحى فى أخذه السكين
باليمن وامسكه الرأس
باليمنى كما قاله فى شرح مسلم
(وتترك رجلها اليمنى) بلا
شد لتستريح بتحرركها
(وتشد باقى القوائم) لئلا
تضطرب حالة الذبح فيزل
الذابح (وأن يحد شفرته)
بضم الياء وفتح الشين
لحديث مسلم وليحد أحدكم
شفرته وهى السكين
العظيمة (ويوجه للقبلة
ذبيحته) بأن يوجه
مذبحها وقيل جميعها
ويوجه هو لها أيضا
(وأن يقول) عند الذبح
(باسم الله ويصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم ولا يقل
باسم الله واسم محمد) أى
لا يجوز ذلك لإيهامه
التشريك ودليل الإضجاع
والتوجيه والتسمية
الاتباع فى أحاديث الشيخين
وغيرهما فى الأضحية

ولا يحرم قطع مئزاد ولو بافتصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين ويسمان الوريدين دون
الحلقوم والمريء وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه بالتين من خلف وأمام فالتنيا
لم يحل على الأصح كما لو أخرج شخص حشوته أو نخسه فى خاصرته حالة ذبحه (قوله حل) أى مع
الصبيان والتعلب مثال (قوله نحر ابل) وكل ما عنته كذلك كالنعام لأنه أقرب لمفارقة الحياة (قوله
وذبح بقر وغنم) وكل ما قصر عنقه كالغنم (قوله لجنبها الأيسر) لا الأيمن وإن عسر عليه لكون
عمله بيده اليسرى بل يستحب غيره (قوله الذى عليه عمل المسلمين) المراد بيان عادة الناس لأنه دليل
(قوله وهى السكين العظيمة) بيان للشفرة لفة والمراد هنا الأعم ويندب استمرار الآلة برفق ذهابا وإيابا
وأن لا يعدها والذبيحة تنظره وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى بحيث تنظر إليها وأن لا يبين رأسها
وأن لا يزيد على القطع المطلوب وأن لا يكسر عنقها وأن لا يقطع عضوا منها قبل وقتها وأن ينقلها عن
محلها قبل موتها وأن يسوقها للذبح برفق وأن يعرض عليها ماء للتبريد (قوله وأن يقول بسم الله)
عند الذبح وأورسال الجارحة (قوله ولا يقل) هو نهى محتمل للحرمة والكراهة ويحتملها تغيير الشارح
بقوله لا يجوز الخ والحاصل أن يقال تحرم الذبيحة والقول عند قصد التشريك وإلا فلا تحرم الذبيحة
مطلقا ولكن يكرم القول أن قصد التبرك وبجرم أن أطلق ولو ذبح على اسم السكبة أو التقرب للجن
حرم المذبح فيها أو على قصد صرف الجن عنه لم يحرم المذبح لعدم قصد التشريك
(فصل فى الركن الرابع من أركان الذبح وهو آلة الذبح ومأمعها) (قوله يحل ذبح الخ) هو من إطلاق

هما الوريدان فى الأدبى ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحدى تحرم الزيادة
لأنها جرح بعد تمام الذبح [قوله ويجوز عكسه] أى خلافا لما لك حيث قال لا يجوز ذبح ابل
ولانحر البقر والغنم لكن قال ابن المنبر لأعلم أحدكم ذلك وإنما كرهه مالك فقط [قوله وأن يكون
البعير] أى لقول الله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاث قوائم [قوله
معقول] هو نصب على أنه خبر ثان لاعلى الحال لإضافته الى معرفة [قوله مضجعة] ثبت ذلك فى الشاة
وقيس به البقرة وحكى فى شرح مسلم الإجماع فى ذلك [قوله وأن يقول الخ] خاف أبو حنيفة فقال ان
تركها عمدا لم تحل لنا إنه يقال أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذبحون فى الحديث أيضا ان قوما من
الأعراب يأتونا باللحم لا ندرى اذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا وكلا
وأما الآية فتؤولة وكفكاف دليلا على صحة التأويل الإجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق
قال الزركشى وأحسن الأجوبة أن يراد بها ما أهل به لغير الله بملاحظة كون الواو للحال وقيل المراد
به الميتة قاله الامام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون الى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون
نأكلون ما قتلتم ولأننا نكون ما قتل الله يعنى الميتة [قوله من توجيه الذبيحة] أى الأمور به فى الأحاديث
(فصل : يحل ذبح الى آخره) قيل الأحسن المقدور عليه لا يحل الا بالذبح بكل محد الخ

بالضمان والحق غير ذلك به و يفهم من توجيه الذبيحة للقبلة توجه الذابح لها وسن الصلاة على النبي فى حالة الذبح كغيرها نص
عليه الشافعى رحمه الله (فصل : يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محد) فتح الدال المشقة
أى شيء له حد (بجرح كعديد) أى كعديد حديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة ورماسيد (لا تغلروا وسنا
وسائر العظم) لحديث الشيخين ما أنهر الله

وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر والحق بهما باقى العظام ومعلومهما سياتى أن ماقتله الكلب بظفره أو نابه حلال فلا حاجة الى استثنائه (فلو قتل بمثل (٢٤٤) أو قتل بمحمد كبنفقة وسوط وسهم بلائصل ولا حق) هذه أمثلة للأول

والسهم ينصل أوحده قتل بثقله من أمثلة الثاني (أو) قتل (بهم وبندقة أو جرحه فسدل وأثر فيه مرض السهم في ممروره ومات بهما) أى بالجرح والتأثير (أو انخسق بأحولة) وهى ما يعمل من الجبال للاصطياد ومات (أو أصابه سهم فوق بأرض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في المسائلين ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بأرض ومات حل) وفي السقوطين لا يدري للموت بالأول أو بالثاني وكذا في مسئلتى سهم وبندقة وجرح وتأثير فطلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمه المنخسق والمقتول بالمثل أو قتل المحدث لقوله تعالى والمنخفة والموقودة أى المقتولة ولو كانت إصابة السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم والمقتول بفتح القاف المشددة الثقيل (وبحل الاصطياد بجوارح السباع والطير ككلب وفهد وباز وشاهين) والمراد بحل المصطاد بها المدرك ميتا

المصدر على اسم المفعول اذ المراد أن المذبوح من الحيوان تحصل ذكاته الحلاله له بالفعل أصالة أو تبعا كما في الجنين الآتى في الأطعمة بكل آلة تجرح بجرحه بها فى أى موضع منه فى غير المقدور عليه ابتداء أو دوما أو بقطع الحلقوم والمرى المقدور عليه كذلك وإن حرم الفعل أو الآلة أو كانت نجسة أو متنجسة أو غير ذلك قال بعضهم ومنها خيط قطع بجرحه لا يخنق (قوله رذ كرا اسم الله عليه) هو قيد للآكل وضيمر عليه وكلوه للنهور رأى المذبوح المأخوذ من أنهر وحكمة المنع المذكور فى الظفر لأنه ممدى الجحوس والحق به السن وحكمة المنع فى العظم لأنه زاد الجن غالبا فلا ينحس عليهم وهذا ظاهر فى أنهم لا يأكلون لحم الميتة وحينئذ فالمنع فى عظمها حسا للباب (قوله فلا حاجة إلخ) لأنه لا يمكن الاحتراز منه والاستثناء عائدا إلى كلام المصنف والحديث ويؤخذ مما ذكر أنه لو قتله بعظم معلق فى قفلاته أنه لا يحل وهو محتمل فراجعه والوجه حرمة (قوله وبندقة) ويجوز الاصطياد بالبندق فى صيد لا يموت به وإلا فيحرم كالصافير والبندق شامل لما كان بواسطة نار أولا وهو مثال فكل مثقل كذلك (قوله عرض السهم) هو بضم العين بمعنى الجانب وفتحها مقابل الطول وكسرهما موضع المدح والذم من الناس (قوله بأرض عالية) المراد بهما ينسب موته إلى الوقوع منها على غيرها فدخل ما لو وقع عن غصن شجرة على آخر أو أصابه جدران حائط فى نحو بثر وقع فيها سواء كان بهما أو لا وما لو انفس فى الماء بوقوعه فيه أو بالسهم سواء كان هو أو الرامى فى هو أو الماء أو فى الماء أو خارجا عنه (قوله حرم فى المسائل كلها) نعم إن كان الجرح مدفقا فى المسائل كلها أو كانت الأحولة فى عنق الجارحة وإن علمت على الصيد بها أو ماتت بثقل الجارحة كإياى لم يحرم وخرج بسقط ما لو تدرج على الأرض أو الجبل فلا يحرم كالأول كان السقوط قريبا لا يؤثر فى الموت ولومات بشدة عدوه أو فرعا من الجارحة حرم (قوله فى الهواء) ولو باعانة الهواء للسهم وسياتى (قوله بأرض) فإن سقط بنار حرم أو بماء فقدس (قوله ككسر جناح) ومثله جرح غيره مؤثر وهذا تقييد لأصابة السهم فى كلامه (قوله ويحل الاصطياد) بغير المقدور عليه حال عدم القدرة عليه (قوله بجوارح) أى كواسب من قول الله تعالى ويعلم ما جرحتم أى كسبتم (قوله ككسب) أو خنزير وإن حرم اقتناؤه (قوله والمراد إلخ) فأطلق المصدر على اسم المفعول (قوله فى حركة المذبوح) فإن كانت حركته أقوى منها فان ذكى حل وإلا فلا (قوله وما علمتم من الجوارح مكليين) وهو مأخوذ من الكلب بفتح اللام بمعنى الاغراء وقيل من الضريرة بالضاد المعجمة بمعنى الاعتبار (قوله معلمة) ولو بتعليم نحو محموسى أو وثى (قوله صاحبه) ليس قيدانى هذا وما بعده (قوله ولا يأكل منه) عقب ما سأله أو قتله بلاذن من صاحبه أما بعده من طول أو باذن صاحبه فلا يضر وشمل الأكل من لحمه وكرشه وعظمه وأذنه وغيرها لا شعره وريشه وبره ولعق دمه كإياى لأنها غير مقصودة للصائد

[قوله أو انخسق] كان ينبغي ذكرها مع مسائل المقتول بسبب واحد [قوله عالية] فيه رد على من يقول تعبيره بالوقوع بالأرض غير مستقيم [قوله لا يدري] أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم قتلها لا يحرم على أن قوله وكذا قد يخالف قول المان أولا ومات بهما [قوله لقوله تعالى] استدلل أيضا بمجموع حديث ما نهر الدم [قوله بفتح القاف المشددة] فيه رد على الزركشى حيث قال بالكسر [قوله والمراد إلخ] يعنى (٢) أما وضع اليد على الصيد وملسكه بغير المذكورات أيضا حتى بالبندق خلافا لبعض الأصحاب [قوله ليأخذه الصائد] يعنى يشترط فى التعليم أن تمسك الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتى صاحبها فإخذه

أقوى حركة المذبوح كما فى الروضة كاصطادها والمحرر قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح [قوله] أى ميده (بشرط كونها معلمة بأن تفرج جارحة السباع بجزء صاحبه) فى ابتداء الأمر بعد شدة عدوه (ويسترسل بمرساة) أى يبيع باغراه (وبمسك الصيد) ليأخذه الصائد (ولا يأكل منه)

وهياد كرت كبر الجارحة وسيأتى تأنيها نظرا الى المعنى تارة والى اللفظ أخرى (و يشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الأظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لأنها لا تحتمل الضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف السكب ونحوه وفي الروضة كأصلها ويشترط فيها أن نهج عند الاغراء قال الامام ولا مطعم في انزجارها بمد الطيران ويبعد اشتراط انكشافها في أول (٣٤٥) الأمر انتهى (ويشترط تكرور

هذه الأمور بحيث يظن تأدب الجارحة) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط تكرور ثلاث مرات (ولو ظهر كونه معلما أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الأظهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحل أكله يحتمل أن يكون لشدة جوع أو لغيظ على الصيد اذا أتعبه ولو تكرور أكله حرم المأكل منه آخرها فيها قبله وجهان قال في الترخ الصغير الأقوى التحريم (ولا أثر للعق الدم) في كونه معلما لأنه لم يتناول ماهو مقصود الصائد (ومعص السكب من الصيد نجس والأصح أنه لا يعني عنه) والثاني يعني عنه للحاجة (و) الأصح على الأول (أنه يكفي غشله بماء وترايب أى سبعا إحداها بتراب) ولا يجب أن يقسور (ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفي الفصل لأنه تشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته بقتلها حل في الأظهر) كما لو قتله

(قوله نظرا الى المعنى) في الذك كبر بكونها كلبا أو بازا أو اللفظ في التأنيث بكونها جارحة (قوله وفي الروضة) هو اعتماد أن يريد غير الاغراء لأن المعتبر فيها أمران ترك الأكل وأن تهيج في الابتداء فقط (قوله ثم أكل) أى مما أرسل اليه حال صيده أو عقبه كما مر لا من غير ما أرسل اليه ولا منه بعد زمن كما تقدم وعليه حل خبر كل وإن أكل مع أنه قيل بضعفه واللحم ليس قيدا كما سبق آتقا (قوله لم يحل ذلك الصيد) أى الذى أكل منه لا مطلقه فهو حلال ولو حال الجارحة بين الصيد والصائد يمنع تسليمه له بطل تعليمها أيضا (قوله ومعص الخ) ذكره استطرادى وعمله باب النجاسة (قوله ولو كان الخ) شروع في أنه يشترط في الذبح الفعل أو القصد كما يستبرأ به بالعله (قوله باعانة ربح) خرج ما لو نسبت الإصابة الى الربح وحده فلا يحل أكله [قوله وفيما ذكر كبر الجارحة] أى في قول المتن بزجر صاحبه [قوله ثم أكل] لو اختلف غير ذلك كالانزجار مثلا قال الرافى فيذنب أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه وأكل لم يحل ولم يقدح في التعليم [قوله حرم المأكل منه آخر] أى جزأ وهي واردة على الكتاب وقوله وفيما قبله أى مما أكل منه كما رأيت في بعض الشروح منقولاً عن عبارة الشرح الصغير وحيث قد انظر بين ذلك وبين مسألة القولين هل اختلفا في أى صورة ولو سلم كون الوجهين في غير المأكل منه الماصين لاستقام ثم رأيت القنوى فرضها فيما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينعطف التحريم على ما اصطاده من قبل ما لم يتكرر منه الأكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذى أكل منه ان اعتدالاً كل لأن اعتياده يخرج عنه كونه معلما ثم رأيت الكمال المقدسى اعترض ما فى الحاوى الذى مشى القنوى على ظاهره وصوب أن الذى لم يأكل منه حلال سواء اعتدالاً كل أم لا ونقل ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الاشكال من أصله وهو أن قوله ولو تكرور الخ مفرع على مقابل الأظهر [قوله وفيما قبله] أى ما أكل منه كما صرح به في الشرح الصغير أما قبل ذلك فلا ينعطف عليه بالتحريم كما أشار اليه المصنف بقوله ذلك الصيد [قوله والثاني يجب] قال الامام هذا القائل بطرد هذا في كل لحم وما فى معناه بضعه السكب بخلاف مجرد ملاقة الاماب من غير عض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعنى عنه مع نجاسته طاهران أصابهما قانضا ان سرت النجاسة الى كل الصيد لم يحل والاحل يجب التقوير [قوله حل] قال الرافى رجه الله بقوله تعالى فكأولما أمسكن عليكم فلم يفرق بين ما قتله بناه أو ظفره أو قتله ولأنه يبعد تعليم الجوارح أن لا تقتل الا جرحا انتهى ولو مات فزعا أو من شدة العدو لم يحل قطعها [قوله كالاقتل بثقل السيف] رجه جماعة والقولان مبنيان على أن الصفات أعنى قوله تعالى من الجوارح حل هى للتخصيص أو للتفريق أقول وفى هذا أن الجوارح ليست بمعنى الكواكب وهذا الباء ينتسب للشافى رضى الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما نهر الدم ولو مات بالجرح والنقل حل قطعاً [قوله لا تنفاه الذبح] راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصده راجع لقول المتن أو احتسكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب [قوله صاحبه] مثله غيره [قوله فزاد] خرج به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلبا متلابعا من صاحبه حل الصيد كالسكين المنصوبة [قوله لم يحل الصيد فى الأصح] لاجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فغلب المحرم ولأن العدو ناشئ عن

بجرحها والثاني يحرم كالاقتل بثقل السيف والسهم (ولو كان بيده سكين فسقط وانجرح به صيد) ومات (أو احتسكت به شاة وهو فى يده فاقطع حلقومها ومريئها أو استرسل كلب بهمه فقتل لم يحل) واحد من الثلاثة لا تنفاه الذبح وقصده والارطال (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه) لم يحل الصيد (فى الأصح) والثاني ينظر الى الاغراء المزيد به العدو ويجلب بتضييب المحرم (ولو أصابه) أى الصيد (سهم باعانة ربح حل) إذ لا يمكن الاحتراز عن هبوجها

ينظر إلى قصد القتل دون
مورده (ولو رمى صيدا
قنه حجرا) حل ولا اعتبار
بظنه (أو سرب طباة فأصاب
واحدة حلت ولو قصد
واحدة فأصاب غير هاتحت
في الأصح) لوجود قصد
الصيد والثاني ينظر إلى أنها
غير المقصودة (ولو غاب عنه
الكلب والصيد ثم وجده
ميتا حرم) لاحتمال أن
موته بسبب آخر (وان
جرحه وغاب ثم وجده ميتا
حرم في الأظهر) لما ذكر
والثاني يحل جلا على أن
موته بالجرح ومعه
البغوى قال في الروضة
والنزالي في الأحياء وفي
شرح المذهب وهو الصحيح
(فصل: يملك الصيد بضبطه
بيده) وان لم يقصد تملكه
(و يجرى مذهب) أي
مسرح للهالك (وبازمان)
برمي (وكسر جناح) ويكفي
فيه إبطال شدة العدو
وصبر ورته بحيث يسهل
لخوقه (و بوقوعه في شبكة
نصبها) فهو له وان طرده
طارده فوق فيها (وبالجائه
إلى مضيق لا يفلت) يضم
أوله وكسر اللام أي ينقلب
(منه) بأن يدخله ميتا
ونحوه (ولو وقع صيد في
ملكه) كزرعة (وصار
مقدورا عليه فو حل وغيره

(قوله) ولو أرسل سهما لاختبار قوته) أو أرسل كلبا عبثا أو إلى حجر أو إلى ما لا يحل يقينا أي فأصاب
صيدا لم يحل في ذلك كله كما يأتي ولو أرسل سهما وكلبا على صيد فإن أزمته السكب ثم ذبحه السهم
حل والا فلا (قوله ظنه حجرا) أو ظنه لا يحل كذب فانه يحل ولا اعتبار بظنه أي لافئته بالاصابة
فلو أصاب غيره لم يحل لأنما خطأ في الظن والاصابة معا وبه يعلم أنه لو علمه حجرا أو ذميا وأصاب غيره لم
يحل بالأولى كما سر (قوله سرب) بكسر أوله فطبع وأصله جماعة (قوله) ولو قصد واحدة) أي برمي
أو برساله الجارحة (قوله فأصاب غيرها) واحدة أو أكثر أو أمسكت الجارحة كذلك أو أمسكت
واحدة بعد إرسال أخرى نعم ان أمسكت غير الأولى قبلها مع استدبارها حرمت المسوكة (قوله) وان
جرحه) أي جرحا غير مذهب والاحل قطعا (قوله حرم في الأظهر) هو المعتمد وفي كلام الشارح
إيماء إلى الاعتراض على التعبير بالأظهر .

(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذ كرمه (قوله يملك الصيد) الذي ليس بحرمي ولا به أثر ملك ونحوه
تكتسب وقص جناح فان وجد به ذلك فضالة أو لقطه أو هدى (قوله بضبطه بيده) أي بأخذه ولو بضرب اليد
وهو غير محرم ولا مرئد ولو لينظر إليه وان كان غير مرمي ولو بأمر غيره نعم ان قصد المميز ولو لم يميز غيره كان
للقصود بناء على ما سر عن شيخنا الرملي أنه يعتبر قصد الصبي في تلك المباحات وتقدم أنه منظور فيه
وعليه فيظهر أن يكون ذلك القصد مقارنا لأول الفعل لأنه لا يقدر على إزالته لملكه بعد ثبوته فتأمل (قوله
وان لم يقصد تملكه) بل وان قصد عدم التملك (قوله وكسر جناح) وكذا قص ريشه (قوله) ويكفي فيه
أي في الإزمان الموجب لذلك كاهو الظاهر أو في الملك الناشئ عن الإزمان وخرج بشدة العدو ماله وقت
إعياء أو عطشا لا عجزا فلا يملك به (قوله في شبكة) أي لم يفلت منها ولم يذهب بها أو ذهب بها ولم يقدر على
الامتناع بها والافلا يملكه (قوله نصبها) ولو غاصبها أي وكلن نصبها لأجل الاصطياد أولا بقصد شيء فان
قصد غير الاصطياد لم يملك ما يقع فيها وكذا لو قصد صيد نوع فوق غيره لا يملكه وعلى ما ذكر يحل ما في
المنهج وغيره وخرج بالنصب ماله وقت منه فتعز بها صيد فانه لا يملكه (قوله فهو له) أي فالصيد مملوك
لنائب وان كان الوقوع فيها يهدمونه فيكون تركه له (قوله إلى مضيق) بحيث يمكن أخذه بسهولة (قوله
ونحوه) أي البيت ومنه نحو بركة لأجل صيد سمك وحفرة لوقوع وحش (قوله) ولو وقع صيد) أو عشنش
في ملكه أي ما يستحق منفعة ولو بجارة أو اطاره (قوله لم يملكه) ولا ما حصل منه كبيض وفرخ (قوله
فان قصد به) أي قصد بالتو حل الاصطياد ومثله البناء لذلك وقيد شيخنا الرملي ما ذكر بما يعتاد
تو حله أو بناءه للصيد كالأبراج والافلا يملكه وان قصد به قال بعضهم وعليه فينبغي أن يقيد بما إذا سهل
انتزاعه منه والافهم من الجائنه إلى المضيق فراجعه وحيث قلنا لا يملكه فهو أحق به من غيره فليس ان غيره أخذه

الاسترسال المحرم وز يذنه بالاغراء لانتافيه [قوله) ولو أرسل سهما] قال صاحب المعتمد لو كان بدل السهم
جارحا لم يحل وجه واحد . أقول عبارة الروضة على المذهب [قوله) أو سرب] هو القطيع من التوحش
ومن غيره السرب بالفتح [قوله والثاني يحل] بعضه هذا مسألة الظنية وتصديق الولي في قد الملفوف
وبعض الأول امتشاط المحرم اذا حصل انتناف وشك هل هو منه أو من أمر سابق فانه لا فدية .
(فصل: يملك الصيد بضبطه بيده) أي كسائر المباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير [قوله
وكسر جناح] عطف على قوله برمي [قوله وكسر جناح] أي بأن تكون منفعة به فقط [قوله
في شبكة] ولو منصوبة [قوله في ملكه] حكم المستاجر والمعار كذلك

[قوله]

لم يملكه في الأصح) والثاني يملكه كوقوعه في شبكة وفرق الأول بأن سقى الأرض
النشئ منه التو حل لم يقصد به الاصطياد فان قصد به فهو كمنسب الشبكة

(وكذا) لا يزول (بارسال

المالك له في الأصح) كقول

سبب دابته فليس لغيره أن

يصيبه إذا عرفه والثاني

يزول كما لو أعتق عبده

لكن من صاده ملكه

والثالث أن قصد بارساله

التقرب الى الله تعالى زال

ملكه والا فلا على التقرب

قيل لا يعمل عبده كالعبد

المعتق والأصح في الروضة

حله لتلا يصير في معنى

سوانب الجاهلية وعلى

الأول لا يجوز ارساله لهذا

المعنى ولو قال عند ارساله

أبحثه لمن يأخذه حل

لأخذه أكله ولا ينفذ

تصرفه فيه (ولو غنول

حامه) من ربه (الى برج

غيره) المشتل على حامه

(لزمه رده) ان تميز عن

حمله وان حصل بينهما

بيض أوفرخ فهو تبع

للأثني فيكون للمالكها

(فان اختلط وعسر التميز

لم يصح بيع أحدهما وبه

شيئا منه ثالث) لأنه

لا يتحقق الملك فيهما

(ويجوز) بيع أحدهما

وبه ماله منه (لصاحبه

في الأصح) ويفتر الجهل

بعين المبيع للضرورة والثاني

ما يفتره (فان باعهما) أى

الحامين ثالث (والعدد

معلوم والقيمة سواء صح

البيع ووزع الثمن على

أى ولم تستوا القيمة أو استوت

بغير اذنه لكن إذا أخذه ملكه ومن هذا ما لو استأجر سفينة فنزل فيها سمك .
(فرع) لو اصطاد سمكة فوجد في جوفها جوهرة فان لم تكن من بحر الجوهر أو كان بها أثر ملك
 فهي لقطة والانيملكها ولو باع السمكة بها صارت ملكا للشئى تبعاً لكفى المعدن في الأرض التي
 ملكها جاهلا به وقضته أنه لو علم حال شرائها بالجوهرة فيها أنه لا يملك الجوهرة فيها فراجع **(قوله قاله**
في الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد **(قوله بافلاته)** لا ينحو قطع الشبكة كإمر أو بكسر باب حبس
 فيه ابتداء من غير ضبط ييد **(قوله والأصح في الروضة)** أى بناء على وجه التقرب المرجوح **(قوله**
وعلى الأول) الذي هو المعتمد من منع الإرسال مطلقا **(قوله لا يجوز)** أى فيحرم نعم ان خيف من
 حبسه هلاك له أو لغيره كإرضاع له أو منه وجب إرساله أخذاً من حديث الغزاة ولا يزول ملكه عنه
 بارساله نعم لا يجب إرساله ان كان ولداً مأكولاً فله ذبحه **(قوله حل لأخذه أكله)** أى العالم باباحته
(قوله ولا ينفذ تصرفه فيه) لغيره ولو بالأكل قاله شيخنا كوالده وفي شرح الروض جواز اطعام
 غيره منه واستوجهه العلامة العبادى وهو وجبه على به أسوة **(قوله لزمه رده)** أى ان وضع يده
 عليه والا فاللزم له التخلية والتحكين **(قوله لم يصح الخ)** نعم ان علما التقدر والقيمة صح قاله
 شيخنا الرمى تبعاً للزركشى وابن الملقن والكلام فيما اذا باع منه شيئاً بالنقص ولم يتبين أنه ملكه
 فان باع جزءاً معلوماً بما يملكه أوتيين أن ماباعه فلا مانع من الصحة حيثئذ وكذلك لو قاله أحدهما
 أو كل منهما بعتك الحمام الذى لى فيه بكذا **(قوله أى الحامين ثالث)** فيه إيماء الى أنه كان الأنسب أن
 يقول فان باع أى الحمام يبنى ثالث **(قوله والعدد معلوم)** أى عدد مال لكل واحد منهما منه معلوم كأشار
 اليه بالمثل **(قوله والقيمة سواء)** أى قيمة كل واحدة من أحد الحامين مساوية لقيمة كل واحدة من
 الحمام الآخر أو قيمة أفراد الحامين مساوية هذا ظاهر كلامهم وأصرح به وينبئ أنه كذلك فيبالو علم أن
 جهة قيمة حمام أحدهما قدر نصف قيمة جهة حمام الآخر مثلاً فالثنى ثلاث بينهما وكذا لو علم مساواة جزء
 متساوى الاسم لكل منهما كأن تكون قيمة كل واحدة من ثلث حمام أحدهما مساوية لقيمة كل
 واحدة من ثلث حمام الآخر وقيمة الثلثين الباقيين من كل منهما كذلك كالوكان لأحدهما تسعون حمامة
 منها ثلاثون قيمة كل واحدة درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم وللآخر ستون حمامة منها
 عشرون قيمة كل واحدة منها درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم فالثنى بينهما أخماس
 للأول ثلاثة أخماس وللثاني خمس وهكذا فافهم وتأمل والله يؤتى فضله من يشاء **(قوله أى وان جهل**
العدد الخ) قصر كلامه على هذه مراعاة لما في الروضة وأصلها وهو غير مناسب لأنه بما يكون عدول
 المصنف ٤ فيهما للعموم فإنه يدخل في كلامه هنا ما لو علم العدد وجهلت القيمة وما لو جهلا معا ونحو ذلك

[قوله لم يزل الخ] فهو كباقي العبد قال الشافعى رضى الله عنه لو كان هرب الوحشى يخرج به عن الملك لكان
 هرب الانسى كذلك قال الزركشى وأما في إرساله فكذا لو سبب دابته بل لا يجوز **[قوله لكن من صاده**
ملكه] استدراك على قوله كالأعتق عبده **[قوله وعلى التقرب]** أى على الوجه الضعيف الثالث كما
 في الروضة **[قوله وعلى الأول]** هو قول المتن في الأصح **[قوله لهذا المعنى]** أى لأجل هذا المعنى يحرم إرساله
 على الوجه الأول وقوله وعلى الأول بينهم الجواز على غيره من الأوجه وفيه نظر **[قوله بعين المبيع]** قال
 بعضهم لو علما القيمة والعددي هذه الحالة يبنى الصحة قطعاً قال الزركشى ثم ما صححاه هنا بشكل عليه أنه لو
 اختلط عبده بعبيد الغير فقال بعتك عبدي من هؤلاء فإنه لا يصح كما قاله البغوى والمتولى **[قوله باعهما]** قيل
 الأحسن أن يقول باعتهما للأفراد ليعود الضمير على الثالث المتقدم **[قوله ولم تستوا القيمة]** كأن المراد قيمة
 العبد فان كان أحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن اثلاثاً (والا) أى وان جهل العدد كفى الروضة كأصلها أى ولم تستوا القيمة أو استوت

فراجعه (قوله فلا يصح) نعم لو وكل أحدهما الآخر في بيع حمامه صح ولهما قسمة الثمن بالمصاحفة وفارق عدم صحة بيع عبده وعبد غيره بوكالته ولو مع اختلاطهما للضرورة هنا ولكثرة الاختلاط في الحمام ولتوافقا على قيمة الحمام ابتداء صح وإسكل التصرف فيما يخصه .

(فروع) لوشك في أن الحمام المختلط بحمامه مباح أو لاجاله التصرف فيه لأن الإباحة هي الأصل فلو ادعاه غيره لم يصدق والورع تصديقه مالم يعلم كذبه ولو اختلط حمام مباح غير محصور بحمام بلد ولو غير محصور جاز الاصطيد منه فإن كان المباح محصورا حرم ولو اختلط حمامة أو ثمرة مملوكة لغيره بحمام أو بئر له فله الأكل منه بالاجتهاد الواحدة ولو اختلط حمام أو دهن أو دراهم أو نحوها حرام بملكه فيزقد الحرام وصرفه في مصارفه جاز له التصرف في الباقي ولا يخفى الورع ولذلك كره بعضهم اصطيد الحمام والأكل منه وبناء الأبراج والأكل من حمامها بل الواقع الآن اختلاط حمام الأبراج يقينا وأن ما يصاد من حمام الأبراج المملوك يقينا لكن مالكة مجهول فلا يجوز صيده ولا يبيعه ولا يشرأوه ولا الأكل منه (قوله أو أزمين) أي الثاني فله الصيد وإن كان الأزمان بانضمام جرحه إلى الأول كما شملته العبارة قاله شيخ شيخنا عميرة وكلامهم صريح في خلافه كما سيأتي فيما لو أزمين أحدهما وذنب الآخر وغيره فراجعه (قوله وإن أزمين الأول فهو له) وهو حينئذ مقدور عليه فكذلك (قوله ثم إن أزمين الثاني) أي وفيه حياة مستقرة بقطع ما ذكر حل لوجود تذكيره وأرذف لابقطعها أو وصل إلى حركة مذبوح حال جرحه الأول لم يحل (قوله بقيته مزمنا) إن كان فيه حياة مستقرة حال تذييفه والا فلا يضمن الثاني أصلا (قوله وفي الجرح الخ) قال شيخنا هذا على الرجوح والمعتمد أنه إن ذبحه الأول المزمين بعد جرح الثاني لم يضمن الثاني ما قص من أرش كنه وجلد فقط وإن لم يذبحه مع تمكنه فقد قوت على نفسه فلا يلزم الثاني جميع القيمة بل زبادة على الأرض المتقدم بما يأتي وإن لم يتمكن الأول من ذبحه لزم الثاني جميع القيمة فلو كانت قيمته سلعا عشرة ومجروح الجرح الأول تسعة وجرحه الثاني وصارت قيمته مذبوحا ثمانية لزم الثاني في عدم تمكن الأول ثمانية ونصف لأن الدرهم التاسع فاب بفعليه ما يوزع عليهما والتمانية قامت بفعل الثاني وحده وفي التفويت تجمع قيمته قبل الجرحين وهو عشرة مع قيمته بعد الجرح الأول وهي تسعة فها تسعة عشر ويوزع عليهما ما قوتناه وهو العشرة فيلزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من

(فلا) يصح البيع للجهل بحصة كل بالغ من الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فإن ذنب الثاني) أي قتل (أو أزمين دون الأول فهو للثاني) ولا شيء على الأول بجرحه لأنه كان مباحا حينئذ (وإن ذنب الأول فله) الصيد وعلى الثاني أرش ما قص من لحمه وجلد له إن كان لأنه جنى على ملك الغير (وإن أزمين الأول) فله) الصيد (ثم إن ذنب الثاني بقطع حلقوم ومريء فهو حلال وعليه للأول ما قص بالذبح) عن قيمته مزمنا (وإن ذنب لابقطعها أو لم يذنب ومات بالجرحين غرام) لاجتماع المبيع والمحرم المقلب (ويضمنه الثاني للأول) في التذييف بقيته مزمنا وفي الجرح بنصفها وقيل بكلاهما

الأفراد (قوله أو أزمين) هو شامل لما إذا تحقق الأزمان بالثاني بأن كان الأزمان حاصلين بمجموع الجرحين والحكم فيها أنه للثاني كما اقتضت العبارة [قوله دون الأول] العبارة صادقة بما لو ذنب الثاني وأزمين الأول وليس مرادا وفي الجرح بنصفها أعلم أنه إن مات قبل أن يتمكن الأول من ذبحه قضية كلامهم يلزمه تمام القيمة مزمنا واستدرك عليهم صاحب التقريب أنه إذا كانت قيمته سلعا عشرة ومزمنا تسعة ومذبوحا ثمانية يلزم الثاني ثمانية ونصف وهذا الاستدراك هو الأصح وأما إذا تمكن من ذبحه قبل موته وترك فروجهما أحدهما لا شيء سوى الأرض لتقصير الأول والأصح يضمن زبادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة مزمنا والأصح أنه كالجرح عبد نفسه وجرحه غيره ومات بهما وكانت القيمة كذا كرمثا وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الأول خمسة أي فيسقط من هذا المثال لسكونه مالكا وعلى الثاني أربعة ونصف قاله ابن سريج وضغه الأئمة لأن فيه ضياع نصف دينار على المالك والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الإيضاح وأطبق العراقيون على ترجيحه أنه يجمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما قوتناه وهو عشرة فعلى الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من العشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من العشرة وهذا يحصل ما في الروضة والأوجه الستة مبسطة فيها فقول الشارح نصفها إنما يتخرج على الوجه

(وان جرحا معا وذقنا) (بحر جيمها) (أو أزمنا) به (فلهما) الصيد لاشتراكهما في سبب الملك (وان ذقف أحدهما أو أزمنا) في جرحهما ما (دون الآخر) (فه) أى لذقف أو لأزمنا الصيد لا لقواده بسبب الملك ولا شئ على الآخر بجرحه لأنه لم يجرح ملك الغير ومعلوم حل المذقف في المستثنين والتذفيف في المذبح أو في غيره (وان ذقف واحد) في غير المذبح (وأزمن آخر) مرتبا (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على المذهب) لا احتمال تقدم الأزمان فلا يحل بعده الا قطع الحقوق والموى ولم يوجد في قول من طريق ثان لا يحرم لاحتمال تأخر الأزمان ورجحان الأول للاحتياط في حل الصيد ومعلوم حله اذا كان التذفيف في المذبح .

(كتاب الأنحية)

بضم الهمة وتشديد الباء اسم لما يصح به كالتضحية (هى) أى التضحية كما في المحرر وغيره (سنة) في حقنا مؤكدة (لا يجب الا بالزمام) بالنذر

العشرة وهى أر بعشر درهم وأربعة عشر جزءا من تسعة عشر جزءا من درهم ويلزم الأول لو كان ضامنا عشرة أجزاء من ذلك فنقدر وهى خمسة دراهم وخسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من درهم وهذا ما صححه الشيخان كصاحب التريب (قوله وان جرحا معا) والاعتبار بالاصابة (قوله وذقنا) بأن كان جرح كل منهما لو انفرد مفضا وكذا فى أزمنا (قوله أو أزمنا) وكذا لو ذقف أحدهما وأزمن الآخر فان احتمل كون ماذ كرمهما أو من أحدهما فهو لهما وان علم تأثير فعل أحدهما وشك فى الآخر سلم النصف لمن علم تأثير جرحه ووقت النصف الآخر فان تبين الحال أو اصطلحا فواضح والاقسم بينهما وينب استحلال كل منهما الآخر (قوله ومعلوم الخ) قال فى المطلب ويكون الصيد بينهما وبقي أن يجرى هنا ما مر فى الاحتمال السابق .

(فرع) أرسل جماعة كلابهم على صيدم وجد ميتا فان علم قتل الجميع له كأن تعلق جميع الكلاب به فهو بينهم أو علم قتل بعضهم له كأن تعلق به كاب واحد مثلا فهو لصاحبه فان شك وقف الى الصلح فان خيف فساد بيع ووقف ثمة لذلك .

(كتاب الأنحية)

ذكرها عقب الصيد والذباح لاشتراكهما فى توقيت الحل على الذبح فى الجملة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وأول طلبها فى السنة الثانية من الهجرة كالعبد بن وزكاف المال والفطر (قوله بضم الهمة وتشديد الباء) أى على الأصح من لغاتها النحائية لأنه يقال فيها أنحية بضم الهمة وكسرهما مع تشديد الباء وتخفيفها وجعلها أضاحى ويقال أنحية بفتح الهمة وكسرهما وجعلها أنحى كأرطاة وأرطى ويقال أنحية بضم همز كاسيد كره بفتح الضاد وكسرهما مع تشديد الباء فبهما وجعلها أنحيا (قوله اسم لما يصح به) وهو ما يذبح من النعم تقر بالى الله تعالى فى يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة (قوله أى التضحية) وهو الفعل المفهوم من الأنحية اذ لا تطلق الأنحية على الفعل حقيقة ولا مجازا وما فى شرح شيخنا غير مستقيم (قوله سنة) لسم بل بالغ عقل حر ولو مبضاغى بأن ملكها زائدة على كفاية عمونه يوما وليلة كفى صدقة التطوع قاله ابن حجر وتبعه شيخنا الرملى واعتبر شيخنا الزيدى كفاية يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كملك وسملك وفطرة ونحوها وهى أفضل من صدقة التطوع لأنه قيل بوجوبه لوسياتى أنها كانت واجبة فى حقه صلى الله عليه وسلم وكان له أنحية مندوبة أيضا وأكاه صلى الله عليه وسلم من أنحيته محمول عليها ويكره تركها لقادر عليها وليس للولى فعلها من مال محجوره وبسن من ماله عن المولود لاعتنا الجنين (قوله فى حقنا) وأما هو صلى الله عليه وسلم فكانت واجبة عليه خصوصية له صلى الله عليه وسلم كالحرم والواجب عليه واحدة وما زاد عليها مندوب وسياتى كونها سنة كفاية أو عين (قوله لا يجب الا بالزمام بالنذر) وكذا

الوجه المذكور الذى ضعه الأئمة فليتأمل ثم تأملت الوجوه الستة التى فى مسئلة العبد فرأيت فيها أيضا وجها خلاسا ذهب اليه صاحب التريب وغيره واختاره الامام والقزالى هو أن على الجراح الأول خمسة ونصف والثانى أربعة ونصف ففعل الشارح رحمه الله اعتمد هذا الوجه ونهى كلامه عليه ولكن الذى اعتمده ابن الماترى وغيره وهو الذى فى مقن البهجة هو الوجه السابق والله أعلم [قوله فلهما] قال الزركشى محله اذا كان جرح كل واحد لو انفرد لأزمن أو ذقف [قوله وان ذقف واحد] قيل كان الأحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المعية .

(كتاب الأنحية)

[قوله لا يجب الا بالزمام] يريد به أن نية الشراء للأنحية لا توجبها وهو كذلك على الأصح [قوله بالنذر] أى

(ومن لم يدا أن لا يزال شعره ولا ظفرك في عشر ذي الحجة حتى يضحى وأن يذبحها) أي التضيعة (بنفسه ولا يفشيدها) روى الشيخان وغيرهما أحاديث تضحيته (٢٥٠) صلى الله عليه وسلم بنفسه وسلم حديث إذا رأيت هلال ذي الحجة وأراد

أحدكم أن يضحى فليمسك من شعره وأظفاره وفي رواية فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً حتى يضحى والحاكم حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة قومي إلى أميكتك فاشهديها فإنه بأول قطرة من دمها ينسرك ماسك من ذنوبك وقال صحيح الإسناد وهو لم سنة أرادوا سنة كافية وسنة عين ماسيأتي عنهم (ولا تصح) التضحية بها من حيث التضحية بها (الامن ابل وبقرو غنم) اقتصاراً على الوارد فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم (وشرط ابل أن يطعن في السنة السادسة وبقرو مع في الثالثة وضأن في الثانية ويجوز ذكروا حتى وخصى) والطاعن في الثانية هو الجذع والجذعة وفيما قبله الثاني والثنية روى أحد حديث نحووا بالذبح من الضأن فانه بائز ولا ينماجه نحوه وروى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بردة في التضحية بجذعة للمزولن تجزى عن أحد بعدك أي وإنما تجزى التنية والثني

ما لحقه (قوله لم يدا) سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا وما غيره فيذني على ماسيأتي من حصول الثواب له وحصول المضرة والعق فهو كالفاعل أو من سقوط الطلب عنه فقط فلا يكره له الإزالة (قوله أن لا يزال) فسكره الإزالة الألفرد وقال الامام أحمد تحرم الإزالة المذكورة (قوله شعره) ولو من نحو عانة وإبط (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة على الصمت لأن الأقل يراعى وحكمة ذلك شمول المضرة والعق من النار لجميع أجزائه (قوله حتى يضحى) ولو بواحدة لمن تعددت في حقه ويخرج وقت عدم الإزالة لمن لا يضحى بزوال وقت التضحية (قوله بنفسه) ولو مرأها وسفيها (قوله والوا) بأن وكل غيره أي استنابه ليذبح عنه والأفضل للراة والخني الاستنابة ويكره استنابة كافر ونحو صبي وأعمى فتصح استنابتهم والمراد بشهوده حضوره ولو أعمى (قوله تضحيته صلى الله عليه وسلم بنفسه) فقد نهي صلى الله عليه وسلم بمائة بدنة نحر يده منها ثلاثا وستين بدنة وأمر علياً رضي الله عنه فنهى عن الماتقوى ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم (قوله أن يطعن) يضم العين من باب نصر وخصت الأسنان المذكورة وهي تحديد بدنة لعدم الإزواء والحل فيها المؤدين إلى رداة لحما أو قلته (قوله وفيما قبله) أي قبل الطاعن الذي هو من الضأن المعلوم من تقييده بالثانية والذي قبله هو المذ والبقر والابل (قوله والخصي) أي يجزى وهو لغة وشرعاً من جمع ما ذكر وقدم لهذا من يديان في البليات وحصله أن المتني مع ثاء التأنيث اسم للبيضتين ومع عددها اسم للجلدتين وإن لزمه سقوط البيضتين وندوره عدم الثاء في مثناه (قوله عن سبعة) أي هنا وكذا في الكفارات والتمتع في الحج وارتكاب محظورات فيه وكذا كل أسباب مختلفة واجبة أو لائم المتولدة بين غنم ومز وأبل وبقر لا تجزى عن أكثر من واحد وسيأتي ويعتبر في السبعة أن يكون كل منهم مستقلاً سواء كان له أهل بيت أو لا ويظهر وجوب التصديق في كل واحد منهم بجزء من حسنة نيثا وخرج السبعة ما لو كانوا أكثر كمنابة واشتركو في بدنة أو بدتين فلا تقمع عن واحد منهم ولو مع الجهد بعددهم أو بالحكم أو ضم لها شاة كلوا اشترك اثنان في شاتين ولا يضر شركة غيره ضم معني الثواب في الشاة أو في البدنة ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال إن كان لا يحتاج إلى نية كمنذورة منه ذهبت فهر عليه ولا فليغيره أن يذبحها إن خيف خروج وقت التضحية نظر الوصول لحقه وإن فات كونها تضحية على الممتنع لتقصيره ويحتمل أنه يرجع الحاكم لينوي عن الممتنع كافي الزكاة فراجع ذلك ولشركاء قسمة اللحم لأنها أفرز لا يبيع مادام نيثا ولا فهو متقوم ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع سبعة من الواجب والباقي تطوعاً بخلاف ما لو أخرج بغيره من شاة في الزكاة كما مر وتقدم الفرق فيها بكونها في

وما لحقه به جعلتها تضحية أو هذه التضحية (قوله ومن لم يدا) لو دخل يوم جعة وهو يريد التضحية لم يطلب منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو أراد الإحرام بالعمرة أو أكرهه تحليل الحية كالحرم فيه نظر وظاهر أن طلب الترك يزول بأول شاة يذبحها ولو كان يريد التعدد (قوله وأن يذبحها بنفسه) نحر صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة من الهدى ثلاثا وستين بدنة وأمر علياً بنحرم ما غيره من المائة أقول فيه إشارة خفية إلى عدم أعوام حياته صلى الله عليه وسلم وفديته بنفسه وأبي وأعمى وولدي والناس أجمعين (قوله وشرط ابل الخ) قال الزركشي هذه الأسنان تجزى بالاجاع والمعنى فيه أن هذه الأسنان لا تحمّل أتاها ولا ينز ذكرها قبل ذلك (قوله وخصي) لأنه صلى الله عليه وسلم نهي بكباشين موجودين أي مخضبين وأيضاً فلان المحبطين غير ما كوتلين عادة بل قبل محرمتها وكذا الذكروا الفرج للاستقذار (قوله وفيما قبله) الضمير فيه يرجع إلى قوله

ويقتل بالمز البقر والابل والخصي ما قطع خصيله أي جلدتا البيضتين مثني خضية وهو من النوادر والمحبطين البهتان وجبر ما قطع من زبده لم يطبا وكثرة (والبقر والبقرة) أي كل منهما يجزى (عن سبعة والشاة) تجزى (عن واحد)

الزكاة أصلاً أو بدلاً بخلافه هنا (قوله وإن كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم) صريح هذه الجملة أن المراد بأهل البيت من تزم فقهم المضى وأن الثواب لهم كالمضى وأن المضى هو المتزوم بالنفقة وشيخنا وافق على الأول لأنه لو كان المراد بأهل البيت من اجتمعوا في المؤنة عرفاً أوفى السكنى قتال وإن كانوا أهل بيت وخالف في الباقي وقال أنه لا فرق بين أن يكون المضى هو المتزوم أو غيره منهم وأن الثواب خاص به هناك وإنما يسقط عن الباقيين الطلب كما هو شأن فرض الكفاية أو سنة الكفاية وكلام الشارح صريح في خلافه في هذه ومحمّل في التي قبلها (قوله وأفضلها) أي من حيث كثرة الثواب (قوله إذ لا شيء بعده) مردود إذ بعده شرك من بدنة ثم شرك من بقرة إلا أن يقال لا شيء بعده مع الأفراد أو لا شيء بعده في كلامه لأنه سيذكر المشاركة (قوله وسبع شياه الخ) واقتصاره على الله عليه وسلم على الكسبيين في بعض أحواله لأنها موجودة إذ ذاك فلا يعارض ما مر والسبع من الضأن أفضل منها من المعز قال العبادي ويظهر وجوب التصديق بجزء من كل واحدة من السبع والوجه خلافه إذ المضى واحد (قوله بقدرها) فإن زاد فهو أفضل على المعتمد واستكثر القيمة أفضل من العدد واللحم خير من النعم ويقدم الأقرون على غيره ويقدم السمن على اللون وأفضل الألوان البيضاء ثم الصفراء ثم العفراء ثم البقاء ثم الحمراء ثم السوداء والذكر أفضل من الأنثى ما لم يكن نزوانه وإلا فالأنثى أفضل والخنثى كالأنثى (قوله وشرطها سلامة) حالة الذبح فقط (قوله المخ) ويقال له النقي بكسر النون وسكون القاف وتفسيره بقوله والمخ دهن العظام يشمل غبار الرأس (قوله ومقطوعة بعض أذن) ففادتها ولو خلقة لا تجزئ بالأولى لأنها عضو لازم للحيوان وبذلك فارتفع نحو الألية كالضرع وقال أبو حنيفة يجوز مقطوعة ثلث الأذن وقال الإمام مالك يجوز مقطوعة الأذن لا مكسورة القرن وتجزئ فائدة الألية لا مقطوعتها إلا قلعة يسيرة أو ما يقطع من طرفها لأجل سمنها وخرج بالقطع الشق والحرق والتقب وسبأى وشلل الأذن كفقدها إن خرجت عن كونها مأكولة ولا تجزئ مقطوعة بعض اللسان (قوله وذات عرج) والبين فيه ما يتخلف به عن المشاية وقت الدهى لنحو المرمي وكذا يمنع العرج ولوحال الذبح فقد العضو بالأولى (قوله دعور) فالعمرى بالأولى ولم يقيد العور بالبين لأن فيه

والطاعن [قوله حصلت السنة لجميعهم] انظر هل يطلب من كل منهم ترك الشعر والظفر أم يختص ذلك بصاحب البيت يفتى الأول [قوله أي وسنة الخ] حكمة التعبير بأي أن ما بعدهما استفاد من المتن وما قبلها استفاد من الشرح [قوله وأفضلها] المراد الأفضلية بالنظر إلى إقامة الشعائر وإلا فلهضم الضأن أطيب من الجمع وروى البيهقي في البر البهائم والجهاداء وزعم أنه صحيح الإسناد واعترض بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن نسائه بالقر وهو لا يتقرب باللهاء [قوله أي الأنحية] يعني عند الأفراد فلا ينافى ما يأتي من أفضلية السبع [قوله إذ لا شيء بعده] لك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقرة [قوله وفي الشرح الخ] هي أحسن من عبارة المنهاج لأن قولهما والضأن من اللعز لا يرد عليه اعتراض الشارح فتأمل [قوله تقديم البدنة الخ] أي فيدل الحديث على الأفضلية على هذا الترتيب (فائدة) قال النووي وأما تضحيتها صلى الله عليه وسلم بكسبيين فلعلهم يتيسر لغيرهما في ذلك الوقت [قوله بقدرها] خرج المشاركة بأزيد فهي أفضل [لتجزئ] أما لو نذر معية فضعى بها أو قال جلتها أنحية فإنها تتعين ويجب ذبحها وقت الأنحية وتفرقة جميع لجها ولا تجزئ عن الأنحية المطلوبة شرعاً بخلاف السليمة المذكورة نعم لو نذر سليمة ثم عرض العيب فالظاهر الإجزاء عن الأنحية [قوله فتزول] بل الجنون نوع من المرض

فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أي وسنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البعير والبقرة والشاة يقع على الذكر والأنثى وإجزاء كل من الأولين عن السبعة مقبوس على ما في حديث مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة من سبعة والبقرة من سبعة أي في التحلل للاحصار عن العمرة والبدنة الواحدة من الإبل (وأفضلها) أي الأنحية (يعبر ثم بقرة ثم ضأن ثم معز) كذا في أصل الروضة ولا حاجة إلى ذكر الأخير إذ لا شيء بعده وفي الشرح والمحرو والبدنة أحب من البقرة والبقرة من الشاؤ والضأن من المعز وفي حديث الشيخين في الرواح إلى الجمعة المذكورة في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكباش (وسبع شياه أفضل من بعير) أو بقرة لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشاركة) بقدرها (في بعير) أو بقرة للأفراد بارقة اللحم (وشرطها) أي الأنحية لتجزئ (سلامة من عيب ينقص لجها فلا تجزئ محفاه) أي ذاهبة

للخ من شدة هزالها والمخ دهن العظام (ومجنونة) وهي التي تستدير في المرمي ولا ترمي الا قليلاً فتزول (ومقطوعة بعض أذن) وإن كان يسيراً وهو كما قال الإمام مالك لا يلوح النقص به من بعد وفيه وجه أنه لا يضر (وذات عرج ودور

ومرض وجوب بين) في الأربعة (ولا يضر سببها) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لا تنفاه قص اللحم (وكذا شق أذن
 وخرقها وقتها) لا يضر (في الأصح) إذ لا تقص فيها (قلت الصحيح المنصوص) المتقول في الشرح عن المعظم (يضر بغير الجرب
 والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والدوك ونج في المحرر الغزالي والأمام وفي السائل الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزئ في الأضحية
 الموراء الذين عورها والمريضة (٢٥٢) الذين مرضها والعرجاء الذين عرجها والجفاه ومعه ابن حبان وغيره

صفة كاشفة كافي الحديث ولا يضر ضعف بصر لا يؤثر في الرمي ولولولا وقال شيخنا لا يضر عدم الإبصار لولا
 (قوله مرض) والبين فيه ما يؤثر في المزال ومنها الهباء وهي التي تهيم في الأرض ولا ترمى ومنها التلواء
 ومنها المجنونة (قوله ولا فقد قرون) أي لا يضر في الأجزاء فيجزئ منها فاقد قرن واحد بالأولى وخرج
 بالفتد الكسر فيضركم وعملهم أن أثر في المزال أو قص اللحم به والافلا يضر ولا يضر السكت ولا فقد
 الأسنان كلها أو بعضها ولو طارئا إلا أن أثر في المزال (قوله وكذا شق أذن) لا يضر ولا خرقها ولا تقبها
 والشق ما فيه طول وانخراج والخرق فيه الأول والتقب ما فيه استدارة (قوله المنصوص) أي الراجح
 الاعتماد (قوله حديث الخ) ليس فيه دليل لمنع الجرباء إلا أن قيل بالقياص على الجفاه بدليل ما عمل به فيه
 (قوله إن الحامل الخ) ولو علقه ومضعفة ومثلهما قربة العهد بالولادة وفي شرح شيخنا أجزاء هذه (فرع)
 لا يجزئ المتولد بين نم وغيرهما يعتبر في المتولد بينهما الأقل فالمتولد بين غنم وبق يجزئ عن واحد فقط كما
 تقدم (قوله خفيفتين) لو قال خفيفات لكن أولى والخفة بأن يقتصر على الراجح فيهما وهي في عبارته
 قيد في الركتين والخطبتين كما أشار إليه الشارح وليس ذلك بمن باب الحذف من الأول لعلالة الثاني كما قيل
 وفي شرح شيخنا أن الثانية باعتبار أن الخطبتين واحد والركتين واحد فراجع (قوله أيام التبريق
 الثلاثة) قيدها بالثلاثة إشارة إلى رد قول الإمام مالك بأنها يومان (قوله طلوعها) أي طلوع جزء منها ويعتبر
 في النروب جميعها إلحاق الخفي بالظاهر فيهما (قوله مبنى على الخ) هو معتد مبنى على معتد (قوله ومن
 نذر) وهو رشيد مطلقا أوسفه أو عبد في ذمته والتعيين فيهما بعد الرشد والعق والسفيه التعيين قبله قال
 بعضهم وعليه فلا بمن إذن الولي له فيه فراجع ذلك (قوله أضحية) بأن قاله الله على أن أضحي أو أن أضحي
 بهذه وينصرف في الأول لما يجزئ أضحية وقت ذبحه وفي الثاني لما عينه على ما سياتي (قوله معينة) قال

وجه مقابل الأصح في
 شق الأذن ونحوه أن
 موضعه يتصل ويصبر
 جلدا (فيه) قل المصنف
 في لبز كاة الغنم من شرح
 المذهب عن الأصحاب أن
 الحامل لا تجزئ في
 الأضحية لأن المقصود فيها
 اللحم وهو يظل بسبب
 الحمل بخلاف الزكاة لقصد
 القتل (ويدخل وقتها) أي
 التضحية كما في المحرر
 وضبطه (إذا ارتفعت
 الشمس كرم يوم النحر)
 وهو العاشر من ذي الحجة
 وفي الشرح بدخول وقت
 صلاة العيد (ثم مضى فذكر
 ركتين) خفيفتين
 (وخطبتين خفيفتين
 ويقتى حتى تقرب) الشمس
 (آخر) أيام (التبريق)
 الثلاثة بعد العاشر (قلت
 ارتفع الشمس فضيلة
 والشرط طلوعها ثم مضى
 بعد الركتين والخطبتين
 والله أعلم) هذا مبنى على
 دخول وقت صلاة العيد
 بالطلوع كما تقدم في بابها
 والأول على دخوله

[قوله وجوب] هو نوع من المرض [قوله ولا فقد قرون] قال المالوري الحب أن مالكا رحمه الله يمنع
 مكسور القرن ويجوز مقطوع الأذن وذلك غير ما كوله هذه مأكولة وتجزئ الخالفة بلا أذن وبلا ألية
 [قوله وخرقها وقتها] مقابل الأصح تمسك بحديث رواد على رضي الله عنه ومال إليه ابن الرفعة والخرق ما هي
 صاحبة الخرق المستدير كذا فسر في شرح المذهب قيل فبشكل على تصحيحه أن بعض الأذن ولو يسيرا
 مضر قال الزركشي والخرق والتقب واحد فلو اقتصر على أحدهما سلم من التكرار [قوله كرم] وذلك أن
 ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلم يعتبر [قوله يوم النحر] لو غلطوا فوقوا الثامن وذبح في التاسع بناء على
 ذلك أجرا لأن الواجب يجوز تغديه على يوم النحر والخلوع يقع للحج ولو انكشف وأيام التبريق باقية
 لا يضر ذلك [قوله المحسكى هناك] يرجع أقوله على دخوله [قوله هنا] أي في اعتباره الارتفاع وهناك أي في
 اعتبار الطلوع [قوله واعتذر] أي بقوله أنه جرى هناك على رأى وفرع هناك على آخر [قوله واعتذر
 عنه] الضمير فيه راجع للوجيز [قوله معينة] لو قال جعلتها أضحية أو هذه أضحية كان الأمر كذلك
 أيضا بخلاف مجرد النية. والحاصل أنه لا بد من اللفظ بخلاف الإضافة إلى الله تعالى

بالارتفاع المحسكى هناك والمحرر تبع الوجيز هنا وهناك واعتذر عنه في الشرح بأن كلا على رأى وروى [قوله
 الشيخان حديث أن أول ما يبدأ به في يومنا هذا نصلي ثم زج فتحجر نحن فعل ذلك فقد أصاب سقنا وحديث أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يصلي العيدين قبل الخطبة فيؤخذ منهما أن أول وقت التضحية بعد الصلاة والخطبة وروى ابن حبان حديث في
 كل أيام القصر في ذبح (ومن نذر) أضحية (معينة فقال الله على أن أضحي بهذه) الشاة مثلا (لزمه ذبحها

شيئنا بشرط كونها من النعم ولو بشرط صفة الاجزاء ولا تقع أهمية بشرط الصفة وان مكث بعد النذر كحكمه ويلزمه ذبحها وقرقتها وعلم بمسار أنه لا يصح نذر التضحية بنذر النعم كالنزول ومقتضاه عدم وجوب ذبحه وقرقته فراجعه .

(تنبيه) قد تعين التضحية بنذر النذر كما تقدمت الإشارة اليه ومنه ما لو قال بعد شراء شاة مثلا هذه أهمية أو جعلتها أهمية وان جهل وجوبها بذلك فيتعين ذبحها وقرقتها جميعها نعم يفتى عدم الوجوب اذا قال وقت ذبحها اللهم هذه أهميتي فاجعلها خالصة لك ونحو ذلك لقريئة ارادة التبرك فليراجع (قوله في هذا الوقت) فان فات الوقت لزمه ذبحها قضاء وان ذبحها قبله لزمه نذرقتها كلها ولزمت قيمتها في أكثر الوقتين ويتصدق بها ولا يشترى بها غيرها (قوله وان أتلفها) حقيقة بقتل أو كل أو غيره أو أتلفها حكما كأن قصر حتى تلفت ولو بنحو سرقة أو اضلال (قوله فان كاتب الخ) فالمعتبر أكثر القيمتين من وقت الاتلاف ووقت وجوب النذير قال بعض مشايخناو يعتبر ما بينهما أيضا (قوله لزمته أن يشترى) بنفسه وان كان قد خان باتلافها (قوله كريمة) أو اثنين أو أكثر ولو بالشاركة (قوله أو أقل منه) أي لو كانت قيمتها أقل من ثمن مثلهما حصل به مثلهما ان كان هو المتلف فان كان المتلف أجنيا أخذ القيمة منه ثم اشترى بقدره مطلقا (قوله وان نذر في ذمته ثم عين) عنه بل لا تعيين قال شيخنا ولو لم يعيا على المعتمد وقدم أنه لا يقع أهمية ففعل الكلام هنا من حيث وجوب ذبحه وقرقته وفيه بحث ظاهر والأفضل أن يعين عنه سلبا والوجه أنه لا يعين الا السليم الجزى لأنه المنصرف اليه النذر كما سراج فراجعه (قوله لزمته ذبحه) فان ذبحه غيره لم يقع عنه لعدم النية ويلزم أمره أو قيمته ويعين للنذر غيره وجوبا (قوله فان تلفت قبله) ولو بلا قصبر أو بالتلف أجني أو تعينت بما يمنع الاجزاء بقي الأصل عليه ويلزم المتلف قيمتها للنذر ولو ضلت فعين غيرها ثم وجدها ولو قبل ذبح المعين على المعتمد يلزم ذبحها لأنها عادت للملكة والتقييد بقوله قبله ليس قيذا (قوله الذي قطع به الجمهور) هو اعتراض على المصنف في تعينه بالأصح (قوله ان لم يسبق تعيين) أي بصيغة نذر ابتداء أو بصيغة نذر عند تعيين مافي النذمة أو عند الجعل الآتي فلوزمها حينئذ أجني في الوقت كفي ويلزم المالك تفرقة لها ان تمكن ولو باسترداده من أخذه والافكاح ولو تلفت ويلزم الأجني الأرض بصرف كالأصل وقال بعضهم يلزمه قيمتها مذبحه يشترى بها لحم ويفرقه المالك واستوجه بعضهم صحة تفرقة الأجني وهو وجيه (قوله وكذا ان قال الخ) وكذا لو عينها عسافي النذمة لا بصيغة نذر ولو ذبحه أجني فكما سراج في المعينة عسافي النذمة للاحتياج الى النية كما تقدم (قوله عند اعطاء الوكيل) ولا يحتاج الى نية الوكيل ولا يشترط في هذه اسلامه ولا غيره لأنه لو لم يعلم أنه مضح لم يضمر (قوله وله تفويضها اليه) أي الى الوكيل بشرط كونه مسلمانا لا كافرا وسكران ونحوهما نعم يكره تفويضها لنحو صبي ولا أجني في واجب ولو هديا

[قوله قبله] مثله في قبل التحسكن [قوله ثم عين لزمته] وذلك لأن التعيين يؤثر من غير سبق التزام وقع سبقه أولى [قوله قبله] كذلك الحكم لو تلفت في الوقت أو بعده نعم يقتضي الخلاف اذا قصر بعد دخول الوقت حتى مضى [قوله لأنه عينه] أي وأخرج عن ملكه بالتعيين فمكان المعين في الدوام كالمعين في الابتداء [قوله والأول قال هو مضمون عليه] يعني أن هذا المعين مرصد لوفاء مافي النذمة فوجب أن يكون من ضمانه الى حصول الوفاء كالبيع يتلف قبل القبض وكان اشتراء بدين على البائع [قوله وتشرط النية] أي قصد لرافقة الدم للتقرب فلا يفتى منه التعيين السابق لكن وقع في كلام الشيخين ما يخالف هذا فيما لو ذبحها أجني [قوله في قيد اشتراطها الخ] أي الذي أفهمته عبارة المنهاج السابقة وهذا متعين والا فلا كتمان بها عند اعطاء الوكيل واشتراطها عند الذبح فيما ذبح بنفسه كما اقتضاه صنيع المنهاج مما لا وجه له

مثله (ويذبحها فيه) أي في الوقت المذكور فان كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر من ثمن مثلهما اشترى بها كريمة وأقل منه حصل مثلهما كلفي الروضة كأصلها وليس فيهما مسئلة المساواة (وان نذر في ذمته ما يضحى به) ثم عين (المندور له) (لزمته ذبحه فيه) أي في الوقت المذكور (فان تلفت) أي للمعينة عن النذر (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه في الأصح) الذي قطع به الجمهور والثاني لا يبق لأنه عينه فعين والأول قال هو مضمون عليه (وتشترط النية) للتضحية (عند الذبح) لما يضحى به (ان لم يسبق تعيين) لأنه أهمية (وكذا ان قال جعلتها أي الشاة مثلا) (أهمية) وهذا تعين بشرط فيه النية عند ذبحها (في الأصح) والثاني قال يكفي تعيينها هذا ان لم يוכל (وان وكل بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل) ما يضحى به (أو) عند (ذبحه) التضحية به وقبل لانكفي النية عند اعطائه وله تفويضها اليه أيضا وفي الروضة كأصلها يجوز تقديم النية على الذبح في الأصح المنبئ عليه جوازها عند اعطاء الوكيل فيقيد

اشتراطها عند الذبح بما لم تقدمه ولو نوى جعل هذه الشاة أهمية ولم يتلفظ بشئ

فالجديد أنها لا تصبر أن تصبر أن تصبر (وله) أي المضى (الأكل من أنصبة تطوع والطعام الأغنياء) منها (لا تملكهم) ويجوز تملك الفقراء منها لينصرفوا (٢٥٤) فيه بالبيع وغيره (وبأكل ثلثنا وفي قول نصنا) ويشترط بالباقي عليهما وفي قول يتصدق بثلث أو بأكل

أو كفارة (قوله) فالجديد أنها لا تصبر أن تصبر أي لا تصبر واجبة على المتدلل لأنه لا يحصل النذر ببر اللفظ فلا يحصل الجعل كذلك بالأولى (قوله) وله أي المسلم غير المرتد (قوله الأكل) ندبا (قوله) وطعام الأغنياء (بمافي الزكاة (قوله لا تملكهم) أي بنحو هبة أو بيع فيجوز إرسال اليهم منها هدية وبمتنع عليهم التصرف فيه ببر الأكل وكذا على رتبته ولا يجوز إطعام كافر مطلقا سواء المضى وغيره (قوله) وفي قول يتصدق بثلث الخ) وهذا هو المصنف (قوله والقانع) من قنع كضرب إذا سأل لا من قنع كعدم لأنه لمن رضى ومضارع كل منهما مفتوح العين والأصح وجوب التصديق بضعها ولو أقل متمول ويجب كونه نثا لا قديدا ولا يجوز التصديق به على كافر ومن تازمه ففقته كقوله شيخنا فراجع ولا تنفي الهدية عن التصديق وإذا لم يتصدق ضمن أقل متمول يشتري به شقصا (قوله ولا يكتفى عنه الجلد) ولا غيره كالكرش والرتة والسكبد والأذن وإن كانت من اللحم (قوله والأفضل التصديق بكلمها) ولا يجوز قتلها كزكاة لا ستداد الاطعام اليها بذلك فارقا الكفارة والنذر ويناب عليها ثواب الأنصبة كلها وثواب الصدقة على ما صدق به ولو كالأول ولا يكره ادخارها ولو في زمن غلاء وله اعطاء مكاتب منها لا عبد نفسه (قوله الاقما الخ) والأفضل كونها من السكبد اقتداء بقطعه وأمره صلى الله عليه وسلم ولعل حكمته كونها يقع بها إكرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد أن أولئك كرامه لهم بأكلهم يذرة كبدا الحوت (قوله ويتصدق) هو ومثله وارثه بجلدها قال شيخنا ولو على من تازمه ففقته ولا يجوز بيعه ولا جاراته ونحو عار ينمو لا أخذه التصرف فيه لا بنحو بيع ولا يجوز اعطاؤه أجرة للجزاء وجوز بضمهم لمن يأخذه التصرف بالبيع وغيره وهو وجه إن كان الفتي أخذه من الفقراء كافي من اللحم والأفلا فليراجع (قوله وله العينة) أي من غير نذر كأجل المتقدم (قوله) يذبح) وجوبه إذا مات أمه وفي أكله ما يأتي (قوله فإن الحمل الخ) فهي حين النضجة غير حامل أخذا من لفظ الولد (قوله وله أكل كله) هو المصنف والجنين كلوه وسواء مات أمه أم لا ولا كالأكل غيره كضيافة وتصديق لا بنحو بيع ولهم ركوب الأم حاجة بأن لم يجد غيرها ولو باجارتها ولا نظر للاطرة ولها ركابها لغيره لحاجة بشرط الضمان وليس له اجارتها ولا ولدها وإذا تلقا أحدهما فعلى المؤجر الاجارة والضمان وعلى الأجير

قوله يتصدق بثلث أو بأكل
قوله ويهدي إلى الأغنياء
قوله ودليلها القياس على
هدى التطوع الواردة في قوله
تعالى فكلوا منها وأطعموا
البائس الفقير أي الشريد
الفقر والقانع والمعتز أي
السائل والمعرض من غير
مؤال (والأصح وجوب
تصدق بضعها) وهو
ما ينطلق عليه الاسم من
اللحم ولا يكتفى عنه الجلد
ويكتفى بملكه لملك واحد
ويكون نثا لا مطبوخا
والثاني يجوز أكل جميعها
ويحصل الثواب براءة
لهم منة القرية (والأفضل)
التصدق (بكلمها الاقما
يتبرك بأكلها) فانها مسنونة
كالحق في أصل الرضوي
البيهي أنه صلى الله عليه
وسلم كان يأكل من كبدة
أنصبة (و) يتصدق بجلدها
أو يفتقه به) في الاستعمال
وله اعارة بدون بيعه واجارته
(وله) الأنصبة (الواجبة)
العينة ابتداء من غير نذر
أو به أو عن نذر في النعمة
(يذبح) مع أمه سواء
كانت حلالا عند التعيين
أم حلت بعده كافي الرضة
سكاملها وليس فيه
نضجة بحمل فان الحمل
قبل انقضائه لا يسمى ولها

[قوله من أنصبة] أنهم علم جواز الجمع أي في حقه وحق الأغنياء أيضا بقرينة عطف الاطعام على الأكل (فرع) لو فصح عن ميت حرم الأكل منها على المضى لأنها وقعت عنه فلا يأكل المضى إلا بلفظه وهو متغير فيجب التصديق بجميعها قاله انفعال [قوله لا تملكهم] أي لا يملكهم تملك تصرف بدليل صحة الإهداء لمسم [قوله منها] أي فليس له إطعام الجميع لهم [قوله وفي قول الخ] قال الرافعي يشبه أن لا يكون هذا مخالفا للأول بأن يكون من اقتصر على الثلثين ذكر الأفضل أو توسع فعد الهدية صدقة [قوله قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا] لم يحمل الأكل على الوجوب لأن أصل اخراجها ليس بواجب وكافي الحقيقة وبقي أمر الاطعام على ظاهره لأن الصدقة هي المقصود ونظير الآية كلاً من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه وقوله تعالى وكاتبوهم وآتوهم من مال الله . (فتية) قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير دليل القولين الأولين من حيث أنه جعل ذلك منقذين كما أن آية وأطعموا القانع والمعتز دليل الثالث من حيث أنه جعلها أقساما ثلاثة [قوله أو يفتقه به] وإن كان التصديق أفضل [قوله لا يسمى ولها] راجع لقول المتن الواجبة [قوله وله أكل كله] قال الزركشي هو مبنى على مرجوح وهو جواز الأكل من أمه

[قوله]

كذلك كراه في كتاب الوقت (وله) أي المضى (أكل كله) وقيل يجب التصديق بضعه لأنه أنصبة وصححه الروايات والاول الزلالي

(د) (قرب فاضل لبنا) من ولدها وقيل لا وفي أمهاتها قولان أو وجهان أحدهما في شرح المهذب لا يجوز وفي الروضة كالمصنف ترجيح كل منهما عن جماعة وأنه يشبه الجواز في المعينة ابتداء (٢٥٥) والمنع في الأخرى وإليه ذهب الماوردي وعلى الجواز في قدر ما يملكه الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنفر مجزأة كقوله إن شئ الله مريضى فقهى أن أضحية هذه الشاة أو بشاة لم يجز الأكل منها جزأ (ولا أضحية لرقبى) بناء على الأظهر أنه لا يملك خليك سيده (فإن أذن سيده) فيها (وقته) أى للسيد بشرطها وإن قلنا بملك خليك سيده وأذن له فيها وقعت للرقبى وسواء فيأذرك القن والمدير والمسئولة (ولا يضحى مكاتب بلاذن) من سيده فإن أذن له التضحية في الأظهر والثاني المنع لأنها تبرع وهو ناقص الملك والسيد لا يملك له في يده والأول قال له فيه حق فالحق لا يهدوهما وقد توافقا على التضحية فتصح ومن بعضه رقبى له التضحية بما ملكه بحريته ولا يحتاج إلى إذن (ولا تضحية من النبر) الحى (بنبرأته) وبأذنه تقسم (ولا عن ميت إن لم يوص بها) وبأصاته تقع له .

الأجرة فقط فإن علم فكلوا حرة والقرار عليه (قوله وله شرب فاضل لبنا) هو المتمد وإن كره والصوف ونحوه كالنبيذ كروى وقال الخطيب إن كان بقاؤه بضرها جاز أخذه والأفلا (قوله أمهمما) هو المتمد وجلدها وكبدتها وبقية أجزائها كاحمها فلا يجوز الأكل منها . (ففيه) وارث المضى مثله في جميع ما تقدم ويجزى في التصديق عليه مأمور في الجلد (قوله ولا تضحية لرقبى) أى غير مكاتب كسيد كره (قوله بشرطها) وهو أن ينوبها عن السيد وعن شيخنا الرملى أن الأذن للعبد متضمن لنية السيد فلا حاجة لنية العبد بل لو نواها العبد لنفسه وقعت عن السيد فراجع (قوله فله) أى المكاتب إذا ضحى بأذن سيده وقعت عنه لا عن السيد على الراجح (قوله ومن بعضه رقبى الخ) هو المتمد (قوله ولا تضحية من النبر) نعم يصح أن يضحى الولي من ماله عن محجوره واستثناء بعضهم تضحية الإمام عن المسلمين وتضحية واحد من أهل البيت وذبح أجني أضحية مندورة معينه ابتداء كغير صحيح لأنه ليس فيها تضحية عن الغير فانهم (قوله وبأصاته تقع له) قال شيخنا ويجب التصديق بجميعها على الفقراء ولا يجوز أكل الأغنياء منها ولا الناظر على وقفها ولا ذابجها لتعذر إذن الميت في الأكل نعم إن كان الذابح ممن فيه شرط الميت فينبى جواز أكله .

(فرع) نسن التسمية ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم التكبير ويسن التثليث في ذلك ثم يستقبل القبلة بنفسه ويوجهه ما يضامذبح ذبيحته ثم الدعاء بقوله اللهم هذا منك واليك فتقبل منى . (فصل في العقيقة) من العقـ بمعنى الشق لأن ما يذبح يشق نخره ويندب أن تسمى نسبه وذبيحة ويكره أن تسمى عقيقة لما فيها من التفاؤل وهى لثة شعر رأس المولود وشعر عا يذبح لأجله والمعنى فيها اظهار السرور ونشر الفسب غالباً فلا يراد ولد الزنا (قوله تسن) مؤكدة بمن تلزمه نفقته أن ملكها زائدة على ما في الفطرة قبل مضى أكثر مدة النفاس كالأهـ شيخنا وغيره ولا تطلب من أسر بهدا ولا يجوز من ملك المولود لأنها تبرع وصرفها عن الوجوب القياس على الأضحية لأن كلا منهما أراق دم بلا حنابة (قوله من مولود) ولوم من زانى حتى أمه إن لم يكن حار وإن مات قبل السبع (قوله من غلام) ولو احتال كالتثنية على المتمد (قوله بشاتين) وأفضل منهما ثلاث رماز أزالى سبع ثم يعبرن بقرق كالشاتين سبعان من تحبونه فأكثر ونحو مشاركة جماعة صعبة أقل في بدنة أو بقرق سواء كان كلهم من حقيقة أو بعضهم من أضحية أو لا ولا كالمرفوض الذكر كالبدية (قوله بشاة) فلو جمعها مع الأضحية بشاة كفى قاله شيخنا الرملى وهو جار على ما قلناه من تدخول الولام كالمرفوض ابن حجر وغيره خلافه وهو الوجه (قوله بأن يذبح) أى ما ذكر من الشاتين أو الشاة بنية العقيقة فلا يكتفى بدونها

[قوله وله شرب الخ] ولا يجوز بيعه قطعا واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الأصل عن ملكه بالتعيين [قوله بشرطها] أى من النية وغيرها ففيه دفع ما قيل كيف يقع عن السيد مع عدم النية [قوله ولا تضحية من النبر] أى لأنها عبادة [قوله وبأذنه تقسم] كان مراده بذلك التوكيل السائل في الحاشية على قوله فينبى اشتراطها الخ [قوله وبأصاته] أى والفرض أنها من غير ماله وبالأولى فيما إذا كانت من ماله وقال الرافى فينبى أن يقع له وإن لم يوص لأنها ضرب من الصدقة وحكى عن أبى العباس السراج شيخ البخارى أنه ختم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه مثل ذلك .

(فصل: يسن الخ) [قوله وجارية] قال القفال إنما كان كذلك لأن الفرض منها استبقاء النفس وفداؤها

(فصل في العقيقة) : (يسن أن يصفى عن) مولود (غلام) أى ذكر (بشاتين وجارية) أى أنثى (بشاة) بأن يذبح بنية العقيقة مذكور ويطبخ ككسبائى والحق

(قوله وسنها الخ) أى وهى كالأضحية فى سنها وسلامتها والاعطاء والتصدق وقدر الواجب وجسه ووجوبها بالتدبر أو الجعل واعتبار الأفضلية منها فقدر أو جنس أو مشاركة ولو ناجواز الأذخار من غير الواجبة ووجوب التصديق بجميع الواجبة وجواز كل ولدها وشرب فاضل لبنها وعدم حصة نحو البيع ولو جلدتها وغير ذلك نعم لا يجب التصديق بجزء منها نيا وبجوز بيع التنى ما أهدى له منها قال شيخنا (قوله ويسن طبخها) ولو من ذرة نعم يعطى نخعها نيا للقبالة والأفضل الأيمن (قوله يحلو) كسائر الولائم وبكبر بحامض ولو مع حلو (قوله ولا يكسر عظم) ولو بدنة شارك بسبعها ثلاثاً أو أكثر أو كلها عن واحد أو أكثر فإن كسر بخلاف الأولى لا مكروه ويندب العنق أول النهار عند طلوع الشمس ويندب لطخ رأسه بزعفران ويكره بدم الحقيقة ولم يحرم لحمه ورد فيه بل قيل بندبه ويحرم اطبخ الأبواب بدمها ودم الأضحية والأفضل بدمها إلى الفقراء لادعائهم اليها (قوله ولا تقوت بالتأخير) وإن مات المولود فإذا بلغ سقط العنق عن غيره وطلب منه عن نفسه ولا يقوت الحلق وماعه أيضاً بالتأخير ولا بالموت الإحلق بالموت كذا قاله شيخنا (قوله وأن يسمى) ولو سقطاً فإن جهلت ذكوره وأنوته سمي باسم يصلح لهما نحو هند وطلحة وأن يحسن اسمه وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الله تعالى غير الخاص به كالخاني كقوله النووي ولا باسم نبي أو ملك وتكره بعد النبي أو بعد علي وكل ما ينطير بنفيه أو إبانته كبركة وغنيمته ونافع ويسر وحرب وسرة وشهاب وشيطان وحمار وتشد الكراهة بنعوص الناس أو العلماء أو القضاة أو العرب أو الطبيب وتحرم تلك الأملاك ورفيق الله ونحوهما ويحرم التسمية بأبى القاسم مطلقاً ولا بأس بلقب حسن لا بما توسع الناس فيه مما يضاف إلى الدين كبد الدين وعبد الدين وأمين الدين فهو خلاف الأولى أو مكروه ويحرم التلقب بما يكره وإن كان فيه لا نحو نعيم كالأعمش وتحرم تسمية كافر ومبتدع وفاسق إلا لعذر لأنهم ليسوا من أهل التكرمة ويسن تسمية أهل الفضل ولو من النساء (قوله به) أى السابع ولا بأس بتسميته قبله ولو يوم ولادته كافى بعض الأخبار وقال النووي تسن فى السابع لمن أود العنق قبله لغيره ولو ولد ليلا حسب اليوم التالى لتلك الليلة (قوله ويحلق رأسه بعد ذبحها) أى كافى الحج ويأتى هناك فى كيفية الحلق (قوله أوفضة) هى للتزويج وعبرة الروضة فإن لم ينسرد ذهب وهبارة غير هاتين لم يرد بالذهب (قوله فى أذنه) أى اليمنى ويقام فى اليسرى ليكون أول ما يطرُق سمعه فى الدنيا ذكر الله تعالى ولأن فيه أماناً من تابعة الجن ولأن فيه طرد الشيطان من نفسه حالاً إذ لم يسلم منه إلا من هو أبنا كافى الأخبار (قوله بأن يصفى) أى يصفى رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على الخمر وبدمها حلوم غسه النار (قوله حنكه) أى المولود ذكر أو غيره (قوله التلام مرهون) أى لا يغمغمونه أو لا يشفع فى والديه يوم القيامة إذا لم يعق عنه وتقاس الغلام بالتلام فى هذا وغيره بما ذكر (قوله فلا كهن) من لا يك يلو كقيام يقوم أى مضغهن وفقر بفتح المجتمعين فتح وجه بالجيم أى قتل برقهو بصفه فيه وكان المولود ابن الأبي طلحة وسماه عبد الله (قوله وقبس عليها الذهب) وقسم عليها لأنه أكل ولعل أمره بها بالفضة كان لعدم وجود الذهب عندها (قوله يحصل أصل السنة بشاة) ويقبى أن مثله سبع من بدنة أو بقرة ولو عبر به كان أولى وعلم من كلامه أنه لا تحصل السنة ولا أصلها بغير ذلك من حيوان أو غيره وفارق الوليمة بالنص هنا يكسر (فائدة) يندب التهتة فى الولد للوالد ونحوه يذبح برك فاشبهت الذبى [قوله من تلمذه ثقة المولود] أى ولو بتقدير اعساره [قوله من ماله] الضمير فيه راجع لقوله المولود [قوله ويكون يحلو] ولا يكره بحامض [قوله ولا تقوت بالتأخير] كما يؤخذ من هبط أن يذبح على

منها (سكالاً أضحية) فى الله كورات (ويسن طبخها) ويكون يحلو فتأولاً بحلوة أخلاقه (ولا يكسر عظم) فتأولاً بسلامته من الآفات (وأن يذبح يوم سابع ولادته) أى المولود وبها يدخل وقت الذبح ولا تقوت بالتأخير عن الساب (ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بزنته) أى النسر (ذهباً أو فضة ويؤذن فى أذنه حين يولد ويحنك بتمر) بأن يصفى ويملك به حنكه داخل الفم حتى يفل إلى جوفه حتى منه ذكره فى شرح المذهب روى الترمذى وغيره حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق من التلام شاتان وعن الجارية شاة وحديث سمرة التلام مرهون بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى وحديث أنه صلى الله عليه وسلم أفن فى أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة وقال فى كل حسن صحيح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أتى بتلام حين ولدوا فقرأت فلا كهن ثم ففرقاه ثم مجه فيه وروى الحاكم ومعه عن علي

لن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقتل زنى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وقبس عليها الذهب وعلى الله كرفاً ذكر الأتى (فتبى) يحصل أصل السنة فى عقيقة الله كرفاً ذكر فى الروضة كأصلها

(كتاب الأضمة) أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه وإذا خرج منه كان ميتا عيش مذبح (السك منه) أي ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أي (٢٥٧) حلف الله أو بضعة أو صدمة أو انحسار ما لم يضر به صلبه

(وكذا غيره) أي غير السمك المشهور وحلال (في) الأصح وقيل لا يحل لأنه لا يدمى سمكا ولا أول يقال يساه (وقيل إن أكل مثله في البر) كقبر وغنم (حل) وإلا أي وإن لم يؤكل مثله في البر (فلا يحل) كسكب (وحار) الثاني زاده في الروضة وقال وإن كان في البر حراما والحش المأكول صرح به صاحب الشامل والتهديب وغيرها أي تقريبا لشبه الحرام وعلى الثالث ما لا نظير له في البر حلال (وما يعيش في بر) وبحر كضفدع) بكسر أوله ونائه (وسرطان وجة) وعقرب وسلحفاة بضم السين وفتح اللام وتمساح (حرام) وفي الأولين قول والآخرين وجه بالحلل كالسمك والحمرمة في الأربعة للاستحيات وفي الحية والعقرب للسمية (وحيوان البر) يحل منه الأنعام قال تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وهي الأبل والبقر والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمير رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية

الله لك فيه وبلغه رشده ووزقك بره والرد بنحو جزاك الله خيرا
(كتاب الأضمة)

جمع طعام بمعنى مطعم وذكرة عقب الصيد ليان ما يحل منه وما لا يحل كذا ذكر عقبه الأضمة لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى بهدالم بطلبها وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه أو أنه طعام حلال والحيوان طعام بحسب المسائل (قوله أي الحلال الخ) أي من حيث ذاته لا معنى خارج كغضب ونحوه كغيره وتسمى (قوله غيره) منه الدنيلس بنشديد النون المكسورة وهو المعروف بألم الخلول ومنه القروش العروف ويقال له لحم بلام ومجمعة مفتوح حين ومنه الدمايص ويقال له دود الماء (قوله المشهور) هو جواب عما ذكره بعده من التسمية بالسمك فيهما (قوله لأنه لا يسمى سمكا) فيه تصريح بأن الحل تابع للاسم على الوجهين والوجه أنه لا حاجة إليه على الأول (قوله وما يعيش في بر) أي ماشأته ذلك (قوله كضفدع) بكسر أوله ونائه وبكسر أوله وفتح نائه وتكسبه وضم أوله وفتح ثالثة ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه إذا كفى طشت في بركة هو فيها منع من نفعه فيها (قوله وسرطان) ويقال له عقرب الماء وهو يتولد من لحم الدنيلس غالبا (قوله وفتح اللام) أوضها (قوله وتمساح) ونسناس وترسة ويقال لها الأجهاء بالميم والمراد بالنسناس البري لأنه نوع من القروء بخلاف البحرى كما لم (قوله للسمية) الوجه أن هذه حكمة لا علة فإن الحرمة ثابتة وإن لم تكن سمية مع أن حيوان البحر الذي فيه السمية يحرم للضرر كما مر. نعم ما كان من هذا النوع له نظير ما أكل من البر كقروش البحر يحل بتدكيته لا بدونها على المعتمد (قوله وحيوان البر) أي ماشأته أن لا يعيش إلا فيه وعيشه في البحر عيش مذبح (قوله يحل منه) أي بذبحه بشرطه (قوله الأنعام) سميت بذلك لكثرة نعم الله على عباده فيها من دروسل وشعر وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله والخيل) وأصل خاقها من الرج وهي أربعة أنواع منها العتاق أبواها عربيان والمقرق أبوهم عجمي وأتبعه عربية والمجيين تكسبه ومنها البراذن أبواهم عجميان وسميت خيلا لاختياله في مشيها (قوله وبقر)

يسن ولومات طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما تطلب تسبته بعد الموت

(كتاب الأضمة)

[قوله أي ما هو بصورته المشهورة] ير بدفع ما قبل عبارة المتن تقتضى اختصاص اسم السمك بالذوق المشهور والأصح عدم الاختصاص [قوله وانحسار ماء الخ] قال أبو حنيفة بحرمة الذي مات طافيا واستدل أئمتنا بحديث العنبر وإطلاق حديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال القفال رحمه الله إنما اختص السمك بعدم اشتراط الذكاة لأنه لا دمه له يسيل وعيشه في الماء ينظفه ويطيبه وإذا فارقه لم يلبث أن تزهق روحه وقد لا تنبأ له آلات الذبح قبل موته بخلاف غيره أقول المبراد وجد في الشق الأول من كلامه دون ما بعده [قوله حل] أي بشرط الذكاة على هذا الوجه [قوله وما يعيش في بر الخ] لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان إلا في البحر حرمنا أيضا للسمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وذوات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء حل والعكس كالسلحفاة يحرم أن استقر فيهما ومرعاه فيهما ينظر أغلب أحواله فإن استقر فوجهان [قوله كضفدع] ورد النهى عن قتلها (فائدة) ذكر ابن مطرف أن السرطان يتولد من اللحم الذي في الدنيلس [قوله وبقر وحش وحماره] أي وإن استأنسا كما يحرم الأهل وإن استوحش

(٣٣) - (قليوبى وعبره) - رابع) وأذن في لحوم الخيل (وبقر وحش وحماره) روى الشيخان أنه

صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وقبس به الأول

سميت بذلك لأنها تبقر الأرض أي تشقها ومنه الجواميس كالعراب وقيده بلوحش لاخراج الأهل بل لعطف الحمار عليه (قوله وظلي) بالمعنى الشامل للزوال ومنه تيس الجبل بلجيم والوحدة المفتوحين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرها وضم الواو مع كسر العين ويسمى الخريت بمجمة فمجة فثنائين بينهما تحنية ويسمى الأيل بهمة مفتوحة فتحنية مشددة مكسورة (قوله وضع) هو اسم للذكر والأنثى وجمعها ضباع كسبع وسباع قاله ابن الأنباري وقال الأزهري هو اسم للأنثى فقط ويقال لها ضباعة وضبانة وجمعها ضبعانات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان بكسر فسكون ويقال للثني منهما أومن أحدهما الضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن شأنه أنه يحض ومن حقه أنه يقنوم حتى يصاد وهو سنة ذكر وسنة أنثى (قوله وض) وهو حيوان يشبه الورل يعيش نحو سبعمائة سنة ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة وأنه للأنثى منه فرجان وللذكر ذكران ومنه أم حنين بمجمة مضمومة فوحدة مفتوحة فتحنية ساكنة فنون دوية قدر الكف صفراء كبيرة البطن تشبه الحرباء وقيل هي الحرباء (قوله أكل على مائدة) ولم يأكل منه فقيل له أحرام هو فقال لا ولكنه ليس بأرض قومي فنفسى تعافه (قوله وأرب) وهو يشبه العناق غير أنه قصير اليدن طويل الرجلين كالبربوع ويقال للأنثى منه عكرشة ولولدها خرنق (قوله وتعلب) ويكنى أبا الحصين وأثاء يسفدها أي يطؤها العقاب كذا قاله وفيه نظر بما مر أن المتولد بين ما كويل وغيره لا يحل إلا أن يقال إن هذا أمر غير محقق فان تحقق عمل به فراجعه ومن شأنه الروغان وأثاء تعلبة وكنيتها أم هر بل قيل ومنه الثقا بالثلاثة ثم الفاء (قوله وبر بوع) نوع من الفأركابن عرس وحلها مستثنى منه والبر بوع قصير اليدن طويل الرجلين كما مر عكس الزرافة (قوله وفك) دوية يؤخذ من جلدها الفراء كالسمور (قوله وسمور) حيوان كالسمور ويحل القنفذ ومنه الدليل والوبر بموحدة ساكنة في شكل القنفذ ويسمى غنم بني إسرائيل وابن عرس والحوصل والقائم والسنباب وهو في شكل البر بوع وهذه الثلاثة يؤخذ منها الفراء كالسمور والأخيران من مغالب الترك وبحرم الير بموحدين مفتوحة فساكنة ويقال الفرقان بالفاء أوله وهو من السباع ويغادى الأسد وتحرم الزرافة على الأصح في المجموع وفي العباب أنها حلال وبه قال البغوي وصوبه الأذري والزكشي وهو حيوان طويل البدن قصير الرجلين عكس البر بوع ذكر أنها متولدة من سبع حيوانات لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة لها رأس كالابل وجلد كالغزال وذنب كالظبي وقرون وقوائم وأظلاف كالبقرة في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك وقيل متولدة بين ما كولين وهذا وجه القول بجلها المذكور (قوله وبحرم بزل) وإن حلت به فرس لأنه متولد منها ومن الحمار وأكثر شبهه بأمه وبحرم ذبحها مادامت حاملا لأدائه إلى موته نعم المتولد بين فرس وحمار وحش لم يحرم (قوله وحمار أهلي) وكنية الذكر أبو زياد والأنثى أم محمود (قوله وكل ذي ناب) وحي

(وظلي) بالاجماع (وضع) بضم الباء مثل جابر رضي الله عنه الضبع صيد يؤكل قال نعم قيل له أقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواء الترمذي وغيره وقال حسن صحيح (وض) روى الشيخان أنه أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأرب) لأنه بعث بوركه اليه صلى الله عليه وسلم فقبله رواء الشيخان زاد البخاري وأكل منه (وتعلب) ثلاثة (وبر بوع) بفتح الفاء والواو (وسمور) بفتح السين وضم الميم المشددة لأن العرب تستطيب الأربعة وظاهر أن المراد في كل مما ذكر الذكر والأنثى (وبحرم بزل) روى أبو داود عن جابر ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم من البغال ولم ينهنا عن الخيل واستأذنه على شرط مسلم (وحمار أهلي) حديث جابر السابق عن الشيخين (وكل ذي ناب من السباع

[قوله وضع] هو اسم للأنثى ويقال للذكر ضبعان [قوله وض] العرب تستطيبه وتعدده [قوله لأنه بعث] بوركه اليه الخ [لم يبلغ أبا حنيفة الحديث] قوله لأن العرب أي ونابها ضعيف أيضا [قوله والحمير] أي فتحريم الحمير يقع إلا في زمن خير وقيل كانت حلالا وبهذا رد على من تمسك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير لتركبوها من حيث إنه في معرض الامتنان ولم يذكر إلا كل وجه الرد أن الآية مكية فلودات على التحريم للزم تحريم الحمير قبل خير وهو ممتنع بالاتفاق [قوله وكل ذي ناب] قيل ينبغي أن يستثنى من ذي الناب الضبع والتعلب والبر بوع وقوله ناب المعنى فيه أن يعيش من فرسته التي يكسرها بنابه

وهب) بكسر الميم (من الطير) انتهى من الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الأول ما يدنو على الحيوان ويتقوى بنباه (كأسدونغر) بفتح النون وكسر الميم (وذنب) بالهمزة (٢٥٩) والهمز (ودب وقيل وقرد وباز وشاهين

وصقر ونسر) بفتح أوله (وعقاب وكذا ابن آوى) بالمد (وهرة وحش في الأسح) لأن الأول تستخيه العرب والثاني يعدو بنباه والثاني في الأول نظر إلى ضعف نباه وفي الثاني قاسه على حمار الوحش ونحرم الهرة الأهلية أيضا على الصحيح (ويحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب أبيض وحداة) بكسر الحاء وبالهمز (وفأرة) بالهمز (وكل سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف أى عاد فلعمرته سبيلان انتهى عن أكله والأمر بقتله روى الشيخان حديث خمس يقتل النراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور وفي رواية لمسلم النراب الأضع والحية بدل العقرب وفي رواية له أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس إلى آخره وفي رواية لأبي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الحية فأخذ من الأمر بالقتل حرمة الأكل (وكذا رخمة) غلبت غذائها بالجيف (وبنائة) بفتح الموحدة

لأن أكله من فريسته كذى الخلب كأسد وله سنانة اسم وثلاثون اسم (قوله) ومخلب من الطير) ومنه الوشق والقلق والشرشير والصرذ (قوله ونغر) بفتح النون وكسر الميم وسكون الميم مع فتح النون وكسر هاسمى بذلك لاختلاف لونه لا يزيل غضبان مجعاً بنفسه إن شبع نام ثلاثة أيام (قوله) وذنب) بالهمز وتركه وطبعه الانفراد والوحدة ونام بأحدى عينيه (قوله) وقرد) وطبعه ذكاه الفهم وسرعته والأنس بالناس والضحك ومنه الفسافس البرى كاسر وهذا آخر أمثلة ذى الناب (قوله وشاهين) هو فارسي معرب (قوله وصقر) بالصاد أو الزاي أو السين وهو من غطف العام (قوله ونسر) بفتح أوله وضمه وكسره (قوله) وعقاب) نوع من الحداة (قوله) وكذا ابن آوى بالمد) أى فى الهمزة أوله وهو مفرد وجهه بنات آوى سمي بذلك لأنه يأوى إلى جنسه ويعوى إذا استوحش لبلأوصياحه يشبه صباح الصبيان وهو كره الريح دوبرن السكب وفيه شبه من الذنب والعلب ومن خواصه أنه إذا مرحت حائط عليه دجاج تساقطت من شدة خوفه منه وهذا ما بعده ملحق بذى الناب وأفرده للخلاف فيه (قوله) وهرة وقوش) وهى المعروفة بالنس وقيل غيره فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بضم مضومة فقف ساكنة فهملة مكسورة فضاء محجمة أو بكسر الميم وفتح الراء ويقال له الدثى بضم فتحة وهو دوىبة أصفر من الفأر كلاء اللون طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرب النابت (قوله) ونحرم الهرة الأهلية) كالوحشية المقدمة وهى السور وفى تغييره بالصحيح فيها جواب عن تخصيص المصنف لها بالوحشية فيما مر (قوله) ويحرم ما ندب قتله) ومنه القمل والبرغوث والبق والبوض والزنبور (قوله) كحية وعقرب) هما اسم للد كروالأتى (قوله) وغراب أبيض) ويقال له الأسور لعدو بصره أو لكونه يفضض إحدى عينيه عند النظر وسيأتى آتفاً (قوله) وحداة) بوزن عنية (قوله) وفأرة) ومنها الجرذان (قوله) والكلب العقور) هذا القيد لمحل الذنب والافه وحرام مطلقاً ويحرم قتل غير العقور وقيل يجوز قتل ما لا نفع فيه ولا ضرر كما قل عن والد شيخنا الرملى نبالا لاسلم الشافعى رضى الله عنه (قوله) وكذا رخمة) طائر أبيض كبير بطيء الطيران مصفر المنقار (قوله) وبناة الخ) هى من البوم وهو حرام بأنواعه كلها ثم والصدى والضوع وملاعب ظله وغواب الليل ومنه الخفافش وهو الطوطاء نعم استثنى شيخنا الرملى من البغات الثورث : يسمى الجوزية فقال انه حلال ويحرم الرخ وهو أعظم الطيور جنة لأن طول جناحه عشرة آلاف باع المساوية لأربعين ألف ذراع (قوله) يقال له الزاغ) بمجهتين وقد يكون حجر المنقار والرجلين هذا أحد نوعيه والآخر أسود أو رمادى اللون ويسمى النذاف الصغير وهو حلال على الأصح المعتمد أيضاً (قوله) ويحرم الغراب الأسود الكبير) ويسمى

وهى مبتوكذا يقال فى ذى الخلب [قوله بفتح النون وكسر الميم] ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرها [قوله وشاهين] هو فارسي معرب [قوله وصقر] قيل الصواب أن هذا مع الذنب قبله من غطف العام على الخامس [قوله ونسر] قال ابن الصباغ لا يغلب له يعدو به واسكنه خبيث كالرخمة (قائدة) قال ابن مطرف الفسر مثلث النون [قوله وهرة] قال ابن الصلاح رحمه الله ويحرم الثمر لأن له ناباً يعدو به على الدجاج وهو أسوأ حالاً من الهرة [قوله لأن الأول تستخيه] زاد الزركشى من جنس الكلاب وله ناب يعدو به وبأكل النجاسات [قوله ويحرم ما ندب قتله] لأن الأمر بقتله أسقط احترامه ومنع اقتناؤه ولو وطئ شخص بهيمة ما كوله وجب ذبحها وحل أكلها [قوله كحية] هى وكذا العقرب تطلق على الذكر والأنثى [قوله بينا]

وبالهمزة والثلاثة طائر أبيض بطيء الطيران أصفر من الحداة أخفى بها (والأصح حل غراب زرع) وهو أسود صغير قاله الزاغ بمجهتين وقد يكون حجر المنقار والرجلين لأنه مستطاب بأكل الزرع والثاني نظر إلى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الكبير فى الأصح وقطعه بعضهم لأنه مستخيت بأكل الجيف (و) الأصح (تحريم بينا) بفتح الموحدين وقشيد الثانية وأجمل الثمن وبالقصر .

وهو المعروف بالردة
(وطاوس) لأنهما
مستخبان والثاني يمنع
ذلك (وتحل فاعمة
وكركي وبط) بفتح أوله
(داوز) بكسر أوله وفتح
ثانيه (ودجاج) بفتح أوله
(وحام وهو كل ما عب)
أي شرب الماء من غير
مص (وهدر) أي صوت
(وما على شكل عصفور)
بضم أوله (وان اختلف
لونه ونوعه كعندليب)
بفتح العين والهمال
المهملتين بينهما نون
وآخره موحدة بصد
تحتانية (وصعوة) بفتح
الصاد وسكون العين
للمهملتين (وزرزور) بضم
أوله لأنها من الطييات قال
تعالى أحل لكم الطييات
(لاخطاف) بضم الحاء
وتشديد الطاء في الصحاح
(ونخل ونخل وذباب) بضم
المهجمة (وحشرات) بفتح
السين (كخفساء) بضم
الحاء وفتح الفاء وبالمد
(وهود) أي فاتها لا تحل
لاستخبائها وفي التزويل
في حفة النبي صلى الله عليه
وسلم وعمرته عليهم الخبايا
وقدم حل أكل دوداغل
والفاكهة معه (وكذا
ما تولد من مأكول
وغيره) لا يحل

الضاد الكبير والجبل لأنه يسكن الجبال ويحرم بقية أنواع الغراب كالعقرو يقال القمقع وهو على قدر
الحامة طويل الذنب ذلونين أبيض وأسود قيل وهو الأفع السابقي والمعروف أن الأفع ملونه بسواد
ورماده يتشام العرب بصوته ويعرف بالأعور كاسر (قوله وهو المعروف بالردة) وليست من طيور
العرب بل تجلب من النوبة واليمن ولها قوة على حكاية الأصوات وقبول التلقين (قوله ووطاوس) وهو
ذو ألوان في ريشه يجذبها بنفسه وهو عفيف طبعاً لكنه يتشام باقتنائه (قوله وبط) هو من الأوز
فعضف الأوز بعده عام (قوله وحام) هو بتفسيره المذكور يشمل غير الحمام المعروف كالليمام واقطاً
والدباسي والبراج والفاخت والحباري والشرقي وأبو قردان والحجرة والحجل ويسمى دجاج البر والقمج
بالتاف والموحدة المفتوحين والجيم ويسمى ذكره بعقوب والقمرى ويقال لذكره ورشان وشفتين
بكسر الشين والنون وبينهما فاء ساكنة ويطلق على ذكر الليمام كاسر (قوله وهدر) هو لازم لعب
فذكره فأكيد (قوله وما على شكل عصفور) سمي بذلك لما قيل أنه يحسب نبي الله - ليان صلى الله عليه
وسلم وفرمته وكيفية أبو يعقوب ومنه الغر بضم النون وفتح العين المهجمة ويصغر على غير ومنه
حديث أبي عمير ما فصل النضر كاقيل والبليل بضم الموحدين ويقال له الهزار واتم بكسر المشاء
كالأوز والتهب بكسر المشاء أوله كاللقطي والتنوط بضم المشاء أوله وسكون النون وكسر الواو وقيل
بفتح المشاء أوله كالدياج (قوله بضم أوله) ويجوز فتحه (قوله كعندليب) وهو المعروف بالهزار
بفتح الهاء كاسر يلتد بصوته (قوله وصعوة) صبر أحر الرأس (قوله وزرزور) بضم أوله
وثالثه المهملتين سمي بذلك لأن صوته الزرزرة (قوله لاخطاف) وهو المعروف بصفوف الجنة
نسب إليها لزمده في أقوات الناس ويطلق الخطاف على الخفافش وهو الوطواط وهو حرام أيضاً
وكذا النمس والنحاس والضوع وملاعب ظله واللقطي كاسر (قوله ونخل) يحل قتل الصغير
الأحر منه لا يذاته وسمى بذلك لثقله بكثرة ما يحمل مع قلة قوائمه وهو لاجوف له وعينه
بالشم مع أنه أحرص الحيوان على القوت (قوله ونخل) جمع مفردة نخلة ويقال له البئر بفتح
المهجمة وسكون الموحدة أوحى إليه في يوم الرحة وهو عيد الفطر وهو حيوان في طبعه الشجاعة
والنظر في العواقب والفهم ومعرفة فصول السنة وأوقات المطر وتدير المرعى والرتع وطاعة الأمير
وبديع الصنعة وذكر أنه تسعة أصناف (قوله وذباب) مفرد جمعه أذبة كغراب وأغربة وقيل
جمع وهو أجهل الحيوان يلقي نفسه فيما يهلكه كاللار والمراد به المعروف ويطلق على ما يشمل
البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيرها فعطفه على هذا عام ومنه
الحديث الصحيح الذباب كله في النار إلا النحل أي تعذيب أهلها به لا لتعذيبه بها (قوله
وحشرات) ومنها الحرياء بكسر الحاء وسكون الراء وفتح الموحدة تمد وتقصر وهي كالنار
تنال بساتر الألوان ومنها حار قبان موحدة مشددة بعد القاف وهي دابة كالدينار ومنها
الحردون بمهملتين مكسورة فساكنة فذال مهجمة مفتوحة كالورل (قوله كخفساء) منها الزعزوق
ويسمى الجعلان بضم الجيم ومنها الجدجد بمهملتين مضمومتين وهو الصرصار (قوله ما تولد من
ما أكل) وإن كان على صورة المأكول ويحل ما تولد بين ما كولين ولو على غير صورة المأكول نحو كلب

قال الزركشي ليست من طيور العرب وإنما تجلب من النوبة واليمن [قوله وتحل فاعمة الخ] قال القاضي قاعدة
للسان في رضى الله عنه إن كل طير يأكل المأكل لا يكون منها شافع ولا يكون منها شافع حلال إلا ما استثنى [قوله ونخل ونخل] قال
الفتاوى الحكمة فيها أنه لا حلية فيها يتنع بها [قوله وحشرات] يستثنى منها القنفذ والبرج والوبر

تقليد الأصل الحرام (وما لانس فيه ان استطاع أهل بلد وطبع سليمة من العرب فسال رغبة حل وان استخشروه فلا وان جهل اسم حيوان استوائه وعمل بنسبتهم) له ما هو حلال أو حرام (وان لم يكن له (٢٦١) اسم عندهم اعتبر بالأشبه به) في

صوة أو طبع أو طعم لحم
(واذا ظهر نجس لحم جلاله)
من نعم أو دجاج وهي التي
تأكل العذرة اليابسة
أخذنا من الجنة ففتح الجيم
بالراحة والتن في عرقها
ونجسه (حرم) أكله (وقيل
يكره قلت الأصح يكره
والله أعلم) قتل الرافض في
الشرح عن إيراد أكثرهم
وتبع في المحرر الامام والنجوى
والتمزالي في ترجيحهم
الأول (فان علف طاهرا
فطالب لهما بزوال الرائحة
(حل) أكله بالذبح من
غير كراهة ويجرى الخلاف
في لبنها ويضاهى على الحرمة
يكون اللحم نجسا وهي في
حياتها طاهرة والأصل
فيها حديث ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن أكل الجلالة
وشرب لبنها حتى تطف
أو يمين ليقروا ما دارقطنى
والحاكم والبيهقي وقال
الحاكم صحيح الاستناد
والبيهقي ليس بالقوى ولفظ
نهى يصدق بالحرمة
والكراهة (ولو تنجس
طاهر) مائع (تقبل
ودبس ذائب) بالحمة
(حرم) تناوله لتعذر تطهيره
وفي وجهه يظهر للمع
كلزيت بنسبه كما تقدم

من شاتين (فرع) يراعى في المصنوع أصله ان بدلت صفته فقط فان بدلت ذاته كلبن صار دما ولو
كرامة لولى اعتبر حاله الآن في حرم أكله ويخرج عن ملك ماله كانه عاد ملك ماله كانه دغ
فيجبر دمه إليه ويحل تناوله ويخرج بالمصنوع مالم يمسح كلبن خرج من ذرعه دما ومعنى كذلك فهو باق
على طهارته مطلقا (قوله) نظيبا لأصله الحرام) ومنه النهاس ويقال له السمع بكسر السين من الضبع
والذئب والزرافة لما تقدم (قوله العرب) أى انان منهم ويقدم الأكره فخر يش والعبرة في كل زمن
بأصله ان لم يبق فيه حل عمن قبلهم أو حرمة فان لم يوجدوا فهو حلال نظر الأصل (قوله) في صورة أو طبع
أو طعم لحم) ويقدم الطبع فالطعم فالصورة (قائدة) قال القزويني ورد في الحديث عن عمر إن الله خلق
في الأرض ألفا سنة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان إن الله تعالى ثمانين ألف عالم
أربعون ألفا في البر وأربعون ألفا في البحر (قوله) وهي التي الخ) هو تفسير لمعنى الجلالة والمراد ما علفت
بنجس مطلقا ولو من غير العذرة لأنه يكره اطعامها ومنه شاة ارتضعت لبن نحو كلبه أو ثمان وسق الزرع
بالجس مثل العلف به على المعتمد وخرج بذلك يرض صلق بنجس وزرع نبت في نجس فلا يكره وخرج
بالنجس للنجس فلا يكره أيضا (قوله) والثاني عطفه على الراحة تفسير وكالرائحة الطعم واللون (قوله)
فان علفت طاهرا) وكذا بنجس أو متنجس وخرج بالعلق زوال التغير بالفصل مثلا فلا تزول به الكراهة
(قوله) ويجرى الخلاف في لبنها ويضاهى) وكذا عرقها وصفوها وشعرها وجنيها وولدها نعم لا كراهة في
لبن فرس ولدت بتلا ولو في نجس لحم ما كولة علفت حراما كنضوب ومسروق (قوله) حتى تطف أو يمين
ليلة) هذا بالنظر لأغلب من أن التغير يزول بذلك لأن كل أكلة يمكث فيها في البدن أربعين يوما فلا يزال
الغير بدون ذلك أو يغير علف زالت الكراهة نعم ما ذكر مندوب في البدنة ويندب في البقرة أن تعلق
ثلاثين يوما وفي الشاة سبعة أيام وفي الدجاجة ثلاثة أشهر ورد بذلك ولو عاد التغير عادت الكراهة (قوله)
يصدق بالحرمة والكراهة) وقدمت على الحرمة للاتفاق على طهارة المعلوفة بذلك حال الحياة ولأن التغير
كنتن اللحم المدكى وهو لا يحرم مالم يضر (قوله) مائع) قيد ليناسب كلام المصنف إذ الحكم في الجامد
كذلك (قوله) حرم) أى مالم يكن معضوعه كبول وروث بقر الدجاجة على الحب فله الأكل منه ولو
جبه الاماعلم نجسة قال شيخنا ويندبه اذا أكل مالم يطم طهارته أن يغسل فله منه احتياطا (قوله)
بمخاضة) أى بمباشرة ومخالطة والمراد بالنجس ما فيه نجاسة فيم المتنجس (قوله) كحجامة) لافساده
وحلافة ومشاطة لبدن أو غيره بطاهر وكلامهم شامل لكراهة ما كسب بالشبهة المصولة من شعر الخنزير
للكنان (قوله) وكفس لزبل) ودغ وجزارة وصباغة بغير طاهر لاصباغة لنحو حلى ولا حياكة ولا
نحوهما من سائر الحرف الخالية عن ذلك وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة (قوله) ونحوه)
أى الزبل كالعذرة والسرقة أو نحو الكفس مما تقدم والأول أولى لسلامته من التكرار (قوله) مكروه
للحرم) الكامل الاتقاع به كما فى (قوله) ويسن أن لا يأكله) أى لا يفتتح به الحرسواء الكسب له أو غيره

[قوله وما لانس فيه الخ] دليل هذا قوله تعالى قل أهل لكم الطيبات أى ما تستطيع النفوس والخطاب مع قوم
الرسول ﷺ وغيرهم لهم في ذلك تبع ويبنى الاكتفاء بقول شخصين منهم ولو اختلف خبران وخبران
فالظاهر التحريم كذا في الزكشي في التصحيح ما يخالفه فليراجع [قوله وقيل يكره] أى لأنها كاللحم
المتن [قوله فان علفت طاهرا] مثله المتنجس فيما يظهر ولو زالت الرائحة ثم عادت فينتجه عودا لنجاسة

في باب النجاسة فيحل بعد غسله (وما كسب بمخاضة نجس كحجامة وكفس) لزبل ونحوه (مكروه) للحرم كسبه حراما

عبد (ويسن أن لا يأكله)

وغيره حديث أنه صلى الله عليه وسلم مثل عن كسب العظام فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك (ويحل جنين ووجد ميتا في بطن مذكرة) بللجسة هوى أبو داود وغيره حديث أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله أنا نتحرر الأبل ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أنفقيه أم نأكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلت بغيرها وظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي للممكن الذبح فيه المعلوم أنه لا يحل إلا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت ليطابق السؤال (ومن خاف على نفسه ونا أو مرضا مخوفا) من عدم الأكل لنقد حلال يأكله ويسمى مضطرا (ووجد محرما) كينة ولم يخزير (لزمه أكله وقيل يجوز) له الأكل وتركه (فإن ترفع حلالا قريبا) أي على قرب (لم يجوز غير سدر الرق) وفي سده الوجوب وقيل الجواز أخذنا مما تقدم (والأ) أي وإن لم يتوقفه (ففي قول يشع) جوازا (والأظهر سد الرق) فقط لا ندفع الضرورة به فيجب في

ولو بغيره كل كسدة أو هدية فتكره له بذلك (قوله وأن يطعمه رقيقه الخ) المراد أن يملك الحر يفتن به سواء يملك الكاسب أو غيره ولم يكره له كالحرف لشرف الحر عليه (قوله فنهى عنه) وصرفه من الحرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الجحام أجرته وقال أطعمه رقيقك وناضحك فاعطاه الأجرة دليل على جواز أخذها والأصل فيما يجوز أخذه جواز الاتقاع به وأمره بطعامه لرقيقه وناضحه ليس صريحاً بمنعه منه وغاية ما يفيد الأولوية وهو المطلوب ولو كان تعاطي الجحامة حراما لم يجوز دفع الأجرة له لأن كل صنعة محرمة لا يجوز دفع أجره لفاعلها ولا يجوز لفاعلها أخذها كإن كل صنعة مكروهة يكره فيها ما ذكر (فرع) لا يحرم الأكل ولا المعاملة ولا أخذ الصدقة والهدية ممن أكرهه حرام الإيما علم حرمة ولا يخفى الورع (قوله جنين) أي ليسعلقة ولا مضغة ومات عقب ذبح أمه لأقبله حالا ولم ينفل من شيء قبل ذبحها أو بعده وفيه حياة مستقرة تخرج رأسه وإن عاد ولم ينسب موته إلى سبب كضره به ثم إن خرج رأسه وفيه حياة مستقرة فذبحت ومات قبل انفصاله حل أو خرج وفيه حركة مذبح كذا ولو شك في موته بذبحها أو لا لم يحل ولو مكث بعد ذكاة أمه زمانا طويلا حيا لم يحل (قوله في بطن مذكرة) بذكاة شرعية ولو لبهم أو بحارحة أو يموت بحتف أنفه كإن حيوان البحر ولو وجد جنين في بطن الجنين حل أيضا لشمول الحكم له (قوله إن شئتم) دفع لتوهم الوجوب من الأمر بالأكل أي أكله مباح لكم (قوله أي ذكاتها الخ) يفيد أن ذكاة أمه مرفوع خبرا لأن ويجوز نصبه بنزع الخافض الذي هو الباء الموحدة لا الكاف الذي ذهب إليه الحنفية من عدم حله الإبدية كما أنه إذا لم يكن فيه ذلك لم يصحج إلى السؤال عنه فهو من التهاوت الذي لا معنى له فتأمل (قوله ومن خاف) أي وهو معصوم ولو كافرا أغفر المرتد والحرى وتارك الصلاة وقاطع الطريق وقتل عليه قصاص وخرج نحو عاص بنحو سفر لا باقاة ومعنى خاف علم أوطن برجعنا أو استوى الأمران ولا يتوقف على قول نحو طيب (قوله مرضا مخوفا) وكذا غير مخوف مما يبيع التيمم ولو باقطة عن رقيقة أو بعه بره وإن دام زمانا طويلا (قوله ووجد محرما) بقسديد الرأء المفتوحة من ما كحل أو مشروب غير مسكر ويقدم غير المخلط عليه قال شيخنا رجوا بأو يخبر بين ميتة ما كحل وغيره ولم يعتمد الخطيب تقديم الأولى وجوبا (ففيه) يظهر من كلامهم وجوب الاجتهاد في اشتباه ميتة بمذكاة في اشتباه ميتة آدمي بغيرها وفي اشتباه ميتة غير مغلظ بميتة ولا يعارض ما مر في باب الاجتهاد من تصرفهم بمنع الاجتهاد في مثل ذلك لأنه في معرض التطهر والمالك وما هنا في معرض التخفيف في النجاسة مع أنه ربما يشمله قولهم أن يكون له أصل فيطلب منه الذي هو الأصل كل هنا فتأمل وراجع (قوله لزمه أكله) ولا يجب أن يتقيا ما إذا وجد طاهرا بعده وخرج بالأكل التمكن من الزنا فلا يجوز لضطره لأنه لا يباح بالأكراه (قوله سدر مرقه) بالسبب المهمة كما اختاره الأفرع فالمراد بالرق صبغة الروح وبالمهمة فالمراد بالرق قوة البدن (قوله فيشبع) هو المعتمد أي بقدر ما يظن أنه يكفيه لا بأن لا يجد للطعام مساعا (قوله) أي للضطر بل عليه إذا كان فيه نفع والا كان وصل إلى حالة الموت فلا يجوز (قوله) كل آدمي ميت أي غير ميتة نبي فيمتنع فيه مطلقا ولا يعارضه كون الأنبياء أحياء لأنه أمر أخروي ولا يجوز لأكافر

أكل ميتة مسلم مطلقا (قوله القياس تحريمه) هو المعتقد (قوله وقتل مرتد وحرابي) وكذا قتل من له عليه قصاص ومثلها زان محسن وتارك صلاة ولا يبذل لحم طعام لو اضطروا (قوله لأنهما) أى المرتد والحرابي سواء الذكرو والأُنثى وكذا من ألحق بهما (قوله الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون والكلام فمقابل الاستيلاء عليهم والافهم من المعصوم قال ابن عبد السلام ويقدم بالغ حرابي على صبي كذلك وكالصبي ما شبهه .

(قفيه) له الطبخ أو الشئ في ميتة غير الآدمي المحترم مطلقا وكذا فيه ان لم يتمكن من الأكل بدونه (قوله) ولو وجد طعام غائب الخ) أى ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدامها عليه كسيأتي آنفا والمراد الغائب المعصوم غير المضطر والاقبال في التصحيح يفصل بين ما قرب حضوره وغيره (قوله) وغرم قيمة ما أكله) الأذى بدله (قوله الخلاف السابق) والأصح منه وجوب الأكل بقدر سد الرق لا ان خاف تلفا في شبع (قوله) أو حاضر مضطر) أى وجد طعام حاضر معصوم ولم يجد ميتة ولا غيرها لم يلزمه بذله له وحضوره ولو في مال محجوره كحضوره في مال نفسه (قوله) ان لم يفضل عنه) أى قد ردت رفقته وعموم هذا شامل للموكان مسلمين أو كافرين أو مختلفين فراجع (قوله) فان آثر) أى صاحب الطعام الذى هو الحاضر المضطر اليه أيضا (قوله) مسلما) أى معصوما واحدا أو أكثر ويقسم بينهم ان أمكن والا قدم أب على ابن وعالم على غيره وكذا نحو جوار أو رحم والاختير فيه لمن شاء (قوله بخلاف الكافر) أى فلا يجوز إتيانه ظاهره وان كان صاحب الطعام كافرا أيضا فراجع اذ الذى يظهر أنهما حينئذ كالمسلمين (قوله) أو غير مضطر) أى وجد اضطراب طعام حاضر غير مضطر ولم يجد غيره من ميتة ولا غيرها لزم صاحبه اطعام المضطر مسلم أو ذمى (قوله) ونحوه) ككوثن والمراد المعصوم (قوله) إلا ان كان الخ) قال شيخنا تبعا لشيخنا الرملى ان الاستثناء عائد الى القهر والقتال أى ليس لغير المسلم أن يقهر المسلم ولا يقاتله وإذا قتله ضمنه بدبته في غير العمد وكذا في قتل العمد على العمد وظاهر كلام الشارح رجوع الاستثناء الى عدم الضمان ويفهم من الضمان منع المقاتلة وظاهره جواز القهر وبه قال ابن حجر قال لأنه هنا مقصر وبذلك فارق منع أكله ميتة المسلم كقديم (قوله) وانما يلزمه بعوض الخ) لعلة في مضطر لم يجب اطعامه على سائر المسلمين وصاحب الطعام ليس منهم فراجع (قوله) فبسيئة) قال شيخنا ولا يشتري جالا وان رضى بذمته لأنه لا يأمن مطالبته حالا وقال الزركشى وتبعه شيخ الاسلام يجوز اذ ارضى ويمنع من مطالبته الى يساره وعلى الأول ينبغي أن يستثنى الولي في مال محجوره والمراد بالعوض بمن مثلهم مانا ومكانا له بذل سترته في غنم طعامه ويصلى على بابلا اعادة

من بدن نفسه فقيمة من الارشاد الجواز وقضية من الحاوى وشرح القنوى الوجوب وقوله أكل يجب في هذا الاختصار على سد الرق قطعا ولا يجوز شيه ولا طبخه وقيد الرافى الجواز بما اذا لم يجد ميتة غيره أقول كان محصل تقييد الرافى وكذا امتناع الشئ في ميتة المعصوم [قوله جاز] أى لقوله ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة واعلم أن ذلك مستحب صرح به القاضى وغيره [قوله فان منع فله] ظاهره جواز ذلك للذمى وفيه نظر فقد قال النورى لو وجد الذمى ميتة مسلم فالقياس تحريمها عليه اه فقتل الحى أولى ويجوز أن يقول له ان تراعه ما لم يؤد الى قتله أو تلف عضده ويحتمل أن يمنعه مطلقا قال في التصحيح والأصح أنه يجب على المضطر قهر مالك الطعام وان تراعه اذ لم يخف وأما القتال فلا يجب وقوله فله الخ اقتضى أنه لا يجب ثم هل هذا اذا لم يجد المضطر ميتة فان وجد فليس له المقاتلة نص عليه وسيأتى الكلام فيه قريبا [قوله] والا فبسيئة [كذا قال الشيخان] وفرغ عليه أن المال لو كان لمحجور جاز لوليه البيع نسيئة قال الزركشى وهو كله متشكل والوجه أن له أن يمتنع الاباليع حالا ولكن لا يطلب الا عند القدرة لأجل الاضرار .

القياس تحريمه (وقتل مرتد وحرابي) بالغ وأكلهما لأنهما غير معصومين (لا ذمى ومستأمن وصبي حرابي) وحرية حرمة قتلهم (قلت الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين الاكل والله أعلم) قتل الرافى الحل عن الامام والحرمة عن البغوى زادنى الروضة الأصح قول الامام (ولو وجد طعام غائب أكل) منه (وغرم) قيمة ما أكله وفي وجوب الأكل والقدر المأكول اختلاف السابق (أو حاضر مضطر يلزمه بذله) بالمجته (ان لم يفضل عنه فان آثر) مالد في هذه الحالة (مضطرا مسلما جاز) بخلاف الكافر وان كان ذميا (أو غير مضطر لزمه اطعام مضطر مسلم أو ذمى) ونحوه (فان منع فله) أى للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولاشئ في قتله الا ان كان مسلما والمضطر غير مسلم ثم المقهور عليه ما يسد الرق وفي قول قدر الشيخ (وانما يلزمه) الاطعام (بعوض ناجزان حضر والافسيئة) ولا يلزمه بلا عوض (فلو أطعمه

العوض لأنه خلصه من
الملاك كما في العفو من
التصاص يلزم معه الدية
فيلزمه قبيحاً كل في ذلك
المكان والزمان (ولو وجد
مضطر ميتة وطعام غيره)
وهو غائب كما في الروضة
وأصلها (أو محرم ميتة
وصيدا فالذهب أكلها)
والثاني أكل الطعام والصيد
والثالث التخييس بين
الاثني في المستلثين فالأول
نجس لاضمان فيه والثاني
طاهر فيه الضمان والخلاف
في الأولى أوجه ويقال
أقوال وفي الثانية قولان
والثالث قول أو وجه وفيها
طريق قطع بالأول بناء على
أن ما يذبحه المحرم من
الصيد ميتة (والأصح) في
المضطر (تحريم قطع
بعضه) كاحمة من نظفه
(لأنه) بلفظ المصدر لأنه
قد يتوهم منه الملاك (قلت)
أخذاً من الرافعي في الشرح
(الأصح جواز) لأنه
اختلاف بعض لاستيفاء
الكل كقطع اليد
للأصم (وشرطه) أي
الجواز (فقد الميتة
وغوها) مما تقدم (وأن
يكون الخوف في قطعه
أقل) من الخوف في ترك
الأكل بخلاف ما إذا كان
مثلاً أو أكثر (ويحرم

فإن خاف من البرد لم يجز له بذلها (قوله) ولو لم يذ كر عوضاً ظاهره ولو مع الجزع مذكوره بجزءه عن النفاق
فراجعه ولو اختلف في ذكر العوض وقدره صدق المالك (قوله) يلزمه معه الدية أي على الوجه المرجوح (قوله)
ولو وجد مضطرمية) دل الزركشي من غير آدمي فراجعه (قوله) وهو غائب) قيد به لأجل كلام الروضة
وأصلها أولاً أجل التفصيل في مفهومه والا فالوجه اسقاطه أخذاً بهوم كلام المصنف إذا الحاضر المتمتع من
البذل كذلك وليس له قهره ولا قتله خلافاً لما في بعض المواشي (قوله) أو محرم الخ) قال شيخنا ويتخير
الحرم بين الصيد وطعام الغير وفيه نظر لأنه يقتله صار ميتة فهو من أفراد المسئلة فله فراجعه (قوله) فله أكلها
أي الميتة وهو جواز بعد منع فيجب فيها ولا يجوز قهره ولا مقاتلة كاسر (قوله) وفيها طريق) فظلت على
الأولى في التعبير بالذهب فيها لما ألجأه على طعام الغير (قوله) بناء على الخ) يؤخذ منه أن صيد المحرم
لحلال كذلك لأنه ميتة على المعتد وخرج بما ذكره كرمالو بذل الحاضر طعامه بجنا أو بمن مثله كاسر
أو بزيادة بتقاربها فلا تحل الميتة ويندب للمضطر شراء الطعام بالزيادة التي لا يتقارب بها وله أن يحتمل في فساد
العقد ليلزمه عن الثل ولو لم يجز المحرم إلا الصيدا والحلال إلا الصيد الحرام أكله واقتدى (قوله) بلفظ المصدر
احتماز عن اسم الفاعل أو عن السكل المقابل للبعض (قوله) جوازه) فليس واجبا خلافاً لبعضهم (قوله)
مما تقدم) كالرند والحري (قوله) أقل الخ) أو عدم الخوف من أصله (قوله) أو أكثر) أو كان الخوف في
القطع وحده بالأولى (قوله) ويحرم قطعه أي بعض الإنسان) أي المعصوم (قوله) لغيره) مالم يكن نياً فيجب
له في هذه والتي بعدها (قوله) ومن معصوم) أي على القاطع فيدخل امتناعه من أحد المهذرين لآخر
(كتاب المسابقة والمناخلة)

الأولى مأخوذة من السبق يسكون الموحدة وهو التقدم وأما فتح الموحدة فاسم لال الذي يجعل بين
القائمين والثانية وهي أفضل من الأولى كما يأتي مأخوذة من النضل وهو الغلبة يقال نضله غلبه وناضله غلبه
وزناو معنى ولم يسبق أحدهم الصنفين الإمام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الأنسب ذكره
قبل الجهاد لأنه كالوسيلة لنضه فيه إلا أن يقال آخراً للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ولا اشتماله على ما ينفع
فيه ولعدم توقف طلبه على المجاهد وذكره عقب الأئمة لوجوده لا كسباب فيه بالعوض وقدمه على الإيمان

[قوله] كما في العفو من التصاص) قال الزركشي كذا ذكره الرافعي هنا سكن الأصح في العفو المطلق عدم
لزم الدية [قوله] والثاني أكل الطعام [حل عينه] [قوله] طاهراً) أي بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد
ليس بميتة [قوله] والخلاف في الأولى الخ) أي بالنظر إلى اختلاف الأصحاب في نوع الخلاف سأل التفسير
بالذهب في الجملة [قوله] لأنه قد يتولد الخ) وكقطعه من غيره بجامع العصمة [قوله] ويحرم قطعه) أي لأنه
معصوم [قوله] ومن معصوم] لأن عصمة بعضه كعصمة كله قال العراقي وهو يفهم جواز قطع البعض
من غير المعصوم وليس كذلك للتعذيب صرح به الماوردي

(قمة) في إعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مذاهب حكاه الماوردي أحدها منها وقهرها كي
لا تنطق والثاني إعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبثالروايتها والثالث قال وهو الاشتباه التوسط لأن في إعطاء
الكل سلاطون في المنع بلادة [قوله] دل على ذلك] يريد أن هذا الحكم مذكور في الرافعي لم ينفرد النووي بزيادة
(كتاب المسابقة)

سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل التي ضمرت من الحيفاء إلى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم
تضم من الثنية إلى مسجد بني زريق والمسافة الأولى خمسة أميال وأربعة والثانية ميل

قطعه) أي بعض الإنسان من نفسه (قوله) أي المضطر (و) قطعه (من معصوم) لنفسه أي المضطر (والله أعلم) [قوله]
طاهراً] فله أكلها لا يجوز أن يقطع نفسه من معصوم غيره ولا لغيره أن يقطع من نفسه المضطر (كتاب المسابقة والمناخلة)

الأول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كما سيأتي (هما) إذا قصد بهما التأهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (ويحل أخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناظلة على سهام وكذا مزاريق ورمح ورمي بأحجار) باليد وبالقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجميم (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر (٢٦٥) (على المذهب) ووجه مقابلة في الأولين

بقلة الرمي بهما في الحرب وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع بالأول في الأمرين وفي الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني عما يشبه الأربعة فيأتي فيه الطريقان وإن لم يصرح به في الروضة كأصلها (لاعلى كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهما كرة عوض عن واو (وبندق وسباحة وشطرنج) بكسر أوله المعجم والمهمل في تسكئة الصغاني وغيره فتحه (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما ييده) من شفع ووتر كما في الروضة وأصلها من الفرد والزواج لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب (وتصح المسابقة على خيل) وأصل وهما الأصل فيها (وكذا فيل وبغل وحمار في الأظهر) الحديث لاسبق إلا في خفة أو حافر أو نضل رواه

لعدم الاحتياج اليها فيه (قوله الأول الخ) هو صريح في مغايرتهما وليس كذلك بل الأول أعم قال الأزهري التضاف في الرمي والزهران في الخيل والسباق فيهما قال تعالى إنا ذهبنا نستبق أي بالرمح فتأخر (قوله إذا قصد الخ) فإن قصد بهما محرم حرماً أو مباح أيباح كحالة الإطلاق (قوله سنة) أي للذكور المسلمين ويحرمان على النساء والخنا في بعض ويكرهان بدونه وأما الكفار فقييل بجواز هملهم لصحة بيع السلاح لهم وبه قال العلامة السباطي وينبغي أن يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تسكييفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والحمير والفيلة لا غيرها من الحيوان نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض (قوله كل منهما مسنون) لكن المناظلة أفضل ويكره تركها لمن تعلمها (قوله على سهام) والعربية منها تسمى النبل والجمجمة تسمى الفشاب قاله الأزهري (قوله ورمح) عطف عام لأن المزاريق رماح صغار (قوله ورمي باليد وبالقلع) أي يرى أيهما أبعد رمياً أما شيلها المعروف بالعلاج والمرامة التي تسمى الطابطة بأن يرمى كل منهما إلى الآخر فحرام إلا إن غلبت السلامة وكذا كل أنواع اللعب الخطرة ومنها اللعب بالحيات ويجوز التفرج عليها حيث جازت والإفلا (قوله ومنجنيق) عطفه خاص لأنه من آل الرمي بالحجارة كاس (قوله غير ما ذكر) كأنواع القسي والمسللة والابر (قوله لا على كرة الخ) أي لا تصح المسابقة عليها ونحرم أن كان بعض وكذا جميع ما يأتي لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولذلك قال ابن سريج لو تراهن اثنتان على رمي نحو جبل أو قتل صخرة أو حل كذا إلى موضع كذا أو السعي إلى موضع كذا أو أكل كذا أو شرب كذا كان حراماً لأنه ضلال وجهالة وأكل مال بالباطل مع ما فيه من ترك نحو صلوات وفعل منكرات (قوله صولجان) هو عصا طويلة يل طرفه معرج (قوله وبندق) قال شيخنا وهو ما يرمى به إلى الحفرة قال غيره وكذا بقلع أو قوس ولم ير فضه (قوله وسباحة) أي عوم وكذا القطس في الماء ولا يجوز على الدفاف كما قاله الأزهري واعتمده الخطيب كالأكام والعوم علم لا ينسى (قوله وغيره فتحه) مبتدأ وخبر (قوله وخاتم) ويقال له خاتم وخاتم وختم (قوله ووقوف على رجل) ومسابقة بأقدام أو سفن (قوله فصل) قال الرافعي شامل للسهم والسيوف والرمح والسكين ونحوها وزاد بعض السكذابين في الحديث أو جناح وله حكاية مشهورة (قوله وسابق) على الخيل فيمكن سباقه على المضمة منها من الحفياء بالحاء المهمة والمد والقصر اسم مكان ويقال له الحفياء بتقديم التحتية على الفاء أي ثنية أو دواع وبينهما نحو

[قوله على سهام] أي سواء العربية منها وهي النبل والجمجمة وهي الفشاب قاله الأزهري [قوله ورمح] من عطف العام على الخاص وما بعده عكسه [قوله وفي الشرح] قوته تعطي ترجيح الخلاف فلماذا اعتمده الشارح في حل عبارة المتن [قوله لا على كرة الخ] قال الزركشي بعده محله على عوض وإلا فيجوز قال ومنه يؤخذ جواز اللعب بالخاتم [قوله ونصل] قال الرافعي هو شامل لنصل السهم والسيوف والسكين والرمح واستدل للبطل بحديث ركه به عليه الصلاة والسلام لبغلة الشهباء يوم حنين (تنبيه) تعجب الزركشي من أعمال المؤلف الابل أقول لا تعجب فقد تبرك في ذلك بالاعتداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل [قوله وفتحها] منه يستدل على جواز العوضين [قوله قصر الحديث] رده الامام بأن العدول عن ذكر البعير والفرس إلى الخلف والحال مؤيد لإرادة التعميم [قوله وسابق] صلى الله عليه وسلم [ثبت أيضاً أن الناقة

(٣٤) - (قلوب في وعبره) - (رابع) الأربعة وحسنه الترمذي ومعه ابن حبان يروى سبق بسكون للوحدة مصدراً وفتحها وهو المال الذي يدفع إلى السابق والثاني قصر الحديث على الابل والخيل لأنها المقاتل عليها غالباً وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل رواه الشيخان (لا طير) جمع طائر كراكب وركب

(وصراع) بعوض فيهما (في الأصح) لأنهما ليسا من آلات القتال والثاني قال يقتنع بالغير في الحرب لانتهاء الأخبار وصرع النبي صلى الله عليه وسلم ركاة على شياه رواه أبو داود في مراسيله وأجيب بأن الفرض أن يريه شقيقته ليسم بدليل أنه لما صرعه فسلم ردة عليه غنمه ويصح عليهما بلا عوض جزما (والأظهر أن عقدهما) أي المسابقة والمناضلة بعوض (لازم) كالأجارة (لأجاز) وهو الثاني كالجعالة وبلا عوض (٢٦٦) جائز جزما وعلى لزومه (فليس لأحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل

شروع) فيه (وبعد ولا لاز يادق) لا قص فيه ولا في مال بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جيع ذلك وعلى القزوم لها فسخ العقد ولن له فضل منهما إذا لم يمكن أن يبركه الآخر ويسبقه ترك العمل لأنه ترك حق نفسه (وشرط السابقة) من اثنين (علم الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها (وتساويهما فيهما) فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجوز (وتعيين الفرسين) مثلا (وبتعيينان) فلا يجوز إبدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فان كان فوس أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو فاره يقطع بتقدمه لم يجوز ولو كان سبق أحدهما يمكننا على التدور ففي الاكتفاء به وجهان أحدهما المنع ولا اعتبار

خسة أميال وعلى غير المضمة منها من ثنية الوداع إلى مسجد بني زريق وبينهما نحو ميل (قوله وصراع) بكسر أوله وقد يضم ولا ترد مصارعه ^{ببطلان} ركاة على شياه لأنه كان لأجل أن يريه قوته ليسم ولما سلم ردة عليه غنمه (قوله لازم) أي من جهة ملتزم العوض ولو غير المتسابقين وإذا فسدت وجب أجرة التل على المعتد (قوله كالأجارة) نعم يفسخ العقد هنا بموت العاقد وتقل عن شيخنا خلافه فراجعه ولا يلزم تسليم العوض قبل المسابقة (قوله فليس لأحدهما) أي الملتزم منهما وكذا الأجنبي الملتزم ولو قال وليس للترتم فسخها لكان أولى ولغير الملتزم الفسخ (قوله وشرط المسابقة) هو مفرد مضاف فيم أي شروطها وهي ثمانية علم المبدأ والغاية وتساويهما وتعيين المراكز بين واتحاد جنسهما وامكان وصولهما ولم يذكر المصنف هذين ولمكان سبق كل منهما وعلم العوض المشروط (قوله علم الموقف والغاية) إما بالشرط أو بالعرف عند الإطلاق (قوله أو تقدم غايته) أو سبق بلا غاية أو وقوف المسبوق في أثناء المسافة (قوله مثلا) يحتمل أنه ذكره ليدخل البعيران والبغلان والحماران والبغل ويحتمل أنه ليدخل الراميان في المناضلة لأنهما مثلهما في جميع الشروط وهذا أفيد نعم وتناضلا على أن العوض لأبدهما ربما صح مع اتحاد القوسين (قوله أحدهما في أصل الروضة) نعم هو المعتد ولم يدخل ذلك في كلامه لأجل الخلاف ولومات أحد المراكز بين أو مجز مثلا جاز إبداله في الوصف دون العين وكذا أحد الراكبين حيث لا يفسخ ويقوم دارنه مقامه (قوله وامكان سبق كل واحد) فيه إشارته إلى اتحاد الجنس لا النوع نعم يجوز بين بطل وحار كاسر (قوله أحدهما المنع) هو المعتد (قوله والعلم بالمال الخ) أي جنسا وقدر في العين وصفة أيضا فما في الذمة كما في الأجرة (قوله بمحل) بكسر اللام ويقال له محل وحال سمي بذلك لأنه بسببه حل العقد وأخذ المال له ولغيره ويكنى واحد ولولا أكثر من اثنين (قوله فرسه كفءه) بثلاث أوله وكذا كونه كفوا لهما (قوله ان سبق الخ) قال شيخنا لابد من ذكر ذلك في العقد كما يرشد إليه كلام الشارح

العضباء كانت لا تسبق وأن أعرابيا جاء بقعود فسبقها [قوله كالأجارة] أي بجماع اشتراط العلم بالعقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجعالة النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا الأبق [قوله فليس لأحدهما] أي بغير العيب فلو بان في العوض المعين عيب جاز الفسخ كالأجارة [قوله وشرط المسابقة] ذكر من شروطها خمسة وقد استدرك الرافي على الوجيز استباقهما على الثابتين فلو أرسل الدابتين من غير راكب فلا يجوز ومن الشروط أيضا امكان قطع المسافة وتعيين الفرسان بالعين أي فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الغاية كذا بحته الزركشي وهو ظاهر [قوله وتعيين الفرسين] لأن الفرض امتحانهما وأيضا فليضمرنا ويرنا على العدو [قوله وتعيينان] اتباعا للشرط [قوله وامكان سبق كل] أي غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك إلا في البغل والحمار [قوله ويجوز شرط المال] كلامه في ذلك أن لاخراج المال ثلاث حالات

بلاحتال النادر (والعلم بالمال المشروط) عينا كان أو ديناً (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام [قوله] لو أحد الرعية من سبق منك فله في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التعريض على تعلم الفروسية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقتني فله على كذا أو سبقتك فلا شيء) لي (عليك) فان شرط أن من سبق مهما فله على الآخر كذا لم يصح (لأن كلا منهما مقدر بين أن يتم وأن يترجم وهو صورة القمار المحرم) (إلا بمحل فرسه كفء لفرسهما) ان سبق أحدهما ولما سبق لم يتم شيئا كما في الحرز وغيره فيصح

(فان سبقهما أخذ المالكين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر وقيل مال المتأخر للحلل والثاني لأنهما سبقاه وقيل لثاني فقط (وان سبقاه وجاء معا فلا شيء لأحد وان جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فقال هذا لنفسه ومال المتأخر للحلل والذي معه) لأنهما سبقاه (وقيل للحلل فقط) اقتصارا لتحليله على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فمال الآخر الأول في الأصح) لسبقه الاثنين والثاني له والحلل لسبقهما الآخر والثالث للحلل فقط لما تقدم والرابع لنفسه (٣٦٧) كمال الأول لنفسه (وان ساقى ثلاثة فصاعدا وشرط) بقيل

المال غيرهم (لثاني) منهم (مثل الأول فسد) العقد كالأول كانا اثنين وشرط مذكر لأنهما لا يجتهد واحد منهما في السبق وقيل جاز وهو الأصح في الروضة كأصلها لأن كل واحد يجتهد هنا أن يكون أولا وثانيا وان شرط لثاني أكثر من الأول لم يجز على الأصح في الروضة كأصلها (ودونه) أي وان شرط لثاني منهم دون الأول (يجوز في الأصح) كالأصح فيقالو كانا اثنين لأنه يجتهد ليفوز بالأكثر والثاني قال قد يتكامل عنه فيفوت مقصود العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكتف) وفي الروضة كأصها بكتف بفتح الفوقانية أشهر من كسرها وهو جمع الكتفين بين أصل العنق والظهر (وخيل بعنق) والفرق أن الأبل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبار رفعها والحيل تمدها فالتزم ببعض الكتف أو العنق سابق وان زاد طول أحد

(قوله فان سبقهما الخ) فيه صور ثمانية لأن المحلل إما أن يكون معهما معا أو مع الأول منهما أو مع الثاني أو بينهما أو متأخرا عنهما وجاء معا أو مرتبا أو سابقا لهما وجاء كذلك وحكم المال المذكور في كلامه ثم الأولى ليست في كلامه وحكمها لاشئ فيها لأحد (قوله وشرط الخ) بقيد الشارح بدون البازل غيرهم وليس كذلك فلو علمه لكان أولى (قوله فسد) مرجوح والمعتد بالصحة كما ذكره عن الروضة (قوله لم يجز) هو المعتد (قوله يجوز في الأصح) هو المعتد أيضا (قوله ابل) ومثله كل ذي خف (قوله بكتف) المراد منه ما ذكره في الروضة (قوله وخيل) وكل ذي حافر (قوله بعنق) ولو شرط خلاف شئ من ذلك فسد العقد وفي الإطلاق يحمل على العنق في الأبل والحيل قاله شيخنا وفيه نظر في الأول فراجع (قوله لأن الأبل ترفع أعناقها) فلو كانت تمدها فهي كالحيل على المعتد عند شيخنا بالشيخنا الرمي وفيه بحث فراجع (قوله فالسبق يتقدم الخ) وسبق الأقصر يتقدمه بجزء من عنقه زائد على قدر عنقه من الآخر (نتبه) لو شرط السبق بأقدام أو أذرع اعتبرت من آخر الميدان لا من أوله ولا وسطه ولو وقف أحدهما لغيره بعد جرحهما معافاهو مسبوق والا فلا (قوله ويشترط للناضلة) أي زيادة على الشروط السابقة كما مر شروط عشرة وهي بيان المبادرة والمحاطة وبيان عدد النوب وعدد الاصابة وقدر المسافة وقدر الفرض وارضاها وصفة الرمي وتعيين الفرس والسهم وبيان البادئ بالرمي والمعتد أنها مندوبة وليست شرطا للصحة الا ببيان البادئ وعدم الاصابة فقط (قوله أن يبدر) بضم الهمزة أي يسبق (قوله فن أصابها) ولو في

[قوله فان سبقهما الخ] ذكر المصنف أحوال أربعة أن يسبقها جاء معا أو مرتبا والثاني أن يسبقاه ويجيء مع الثالث أن يسبقاه مرتبين ويجيء مع الأول الرابع أن يتوسط مجيئه بينهما قال الزركشي والصور الممكنة ثمانية أن يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجيئوا معا. أقول حكم الأولين أن يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة الأول والخامسة كذلك والسادسة الأول والمحلل والسابعة الأول والثامنة لاشئ [قوله وقيل لثاني] كأن قال هذا يحمل دخول المحلل محلا لغيره منهما أخذ المال اذا سبق ونفسه أخذ المال اذا سبق ولم يكن بينهما سبق [قوله وجاء معا] قال الزركشي مثله ما لو ترتبوا وكان المحلل مع الثاني بخلاف ما لو كان فكلاه (٧) ومأقاه مردود وله تعريفي في النسخة فان الذي رأته في الروضة وغيرها السبق للأول في المسئتين [قوله مع أحدهما] أي السابق اقتصارا [قوله على نفسه] والأول مبنى على أنه محل لنفسه ولغيره وهو الأصح [قوله غيرهم] قيل بذلك لأن قوله لثاني مثل الأول لا يمكن صدوره الا من غيرهم [قوله وشرط ما ذكر] يرجع لقوله باذل وقوله قد يتكامل عنه الضمير فيه يرجع لقوله بالأكثر [قوله وسبق ابل بكتف] أي فلو شرط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد المحلل عليه عند الإطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما [قوله وقيل السبق بالقوائم] هي المعتبرة في ابتداء الميدان قطعا وبعبارة الروضة الأقدام [قوله يبدر] هو بالضم يسبق ومحل كونه ناضلا بعد استوائهما في عدد الرمي أو اليأس على تقدير المساواة

الصقين فالسبق يتقدمه بأكثر من قدر الزائد (وقيل) السبق (بالقوائم فيهما) لأن العدوبها (ويشترط للناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدر أحدهما مبادرة العدد المشروط) كخمسة من عشرين فن أصابها ناضل لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق المال المشروط في العقد (أو محاطة) بنشد البدطاء (وهي أن تقابل أصابتهما) من هدد معلوم كعشرين من كل منهما (ويطرح المشترك) أي ما اشتركا فيه من الاصطلاحات

(فن زاد) فيها (بعد كذا) تكس (فناضل) لا آخر فيستحق المال المشروط في العقد ثم اشترط بيان أن الرمي مبادرة أو محظرة أحد وجهين وأصحهما في أصل الروضة وعزاء الرافعي للنفى لا يشترط والاطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (وبيان عدد نوب الرمي) بين الراميين كأربع نوب كل نوبة خمسة أسهم (و) عدد (الاصابة) خمسة من عشرين (ومسافة الرمي) بالنرعان أو المشاهدة وإن كان فيها عادة غالبية ففي قول لا يشترط (٣٦٨) بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح في الروضة كأصلها (وقدر

أول العشرين ولا يحتاج إلى تمام باقيا مطلقا (قوله فن زاد) أول يمكن لصاحبه نتي (قوله وأصحهما) هو المعتمد وإن جهلا هالأنه نادر وتحمل على سهم فهم فإن ذكر قدرا أتبع خمسة ثم خمسة وهذه نوب الرمي المذكورة (قوله وعدد الاصابة) هو المعتمد ويؤخذ من مثال الشارح أن لا يكون نادرة كنسعة من عشرة ولا متعنة كأن تكون متوالية ولا متيقنة كواحد من مائة (قوله بالنرعان) والغالب وقوعها في مائتين وخسين ذراعا بذراع اليد (قوله وهو المرجح) هو المعتمد (قوله طولاً وعرضاً) وارتفاعاً وغلظاً (قوله كالشن) وهو بالشن المجمة ثم النون الثقيلة الجلد البالي والمراد ما يريده من أي نوع كان ويندب وقوف الرماة صفان تنازعوا في موقف وقفا وفيه واحد بعد واحد (قوله في الأصح) هو المعتمد ولا يضر في كل نوع ما بعده وبقي منها الحرم بالمجمة ثم المهمة وهو أن يصيب طرف الغرض فيخرمه والحواشي من حبالصبي وهو أن يقع السهم بين يدي الغرض ثم ثبت اليه (قوله بمحل الخ) لكن لا يأتي هنا جميع

[قوله تكس] لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئا أصلا فالظاهر أن الأول ناضل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط بعد طرح المشترك أن من فضل له شيء فهو ناضل هل يجوز ويكون محاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحقي بها [قوله نوب الرمي] هي المعروفة بالارشاق جمع رشق بكسر الراء ويجوز أن يتفقا على أن يرمى أحدهما جميع العدد ثم الآخر كذلك والاطلاق محمول على سهم قاله في الروضة وفي الصحاح الرشق بالفتح الرمي وبالكسر الأسهم وهو الوجه من الرمي [قوله وقدر الغرض] ويشترط أيضا إمكان الوصول إلى الغرض على تدوير قال الأصحاب ويجوز ما قفون المائتي ذراع وكذا المائتان على المشهور وكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا يجوز فلما زاد على ثلاثمائة وخمسين وفيما بينهما وجهان [قوله كالشن] قال المصنف وهو الجلد البالي [قوله صفة الرمي] أي كما يطلب بيان عددا لاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح في الاصابة دفع لما قيل هذا صفة الاصابة لاصفة الرمي كما عبر به الكتاب والشيخ النووي قد تبع صاحب التنبية في هذا التعبير والا فالذي في المحرر صفة الاصابة [قوله إن ثبت] لم يقل إن يتقنه ويثبت لأنه لو وقع في تقبة قديمة وثبت كفي وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها ثبت كإسباتي في المتن [قوله فان أطلق الخ] أفاد هذا أن الطلب الأول ندب لا وجوب [قوله من حيث] قال الزركشي معناه من جهة كذا لأن حيث في اللغة ظرف مكان والمكان مجاور للجهة [قوله رمية] يرجع لقوله يكون [قوله فلا يصح الإجماع] لو كانا خرين ولم يحلل واحد فهل يكفي مع أنه لا يأخذ إلا قدر حصته دون جميع المال فيه وجهان قاله الزركشي . أقول إسباتي قرياني كلام الشارح التصريح بأنه لا بد أن يكون عدده كعدد الحزب [قوله ولا يشترط الخ] لما ذكر ما يجتمعان فيه ذكر ما يشتركان فيه [قوله وجاز إبداله] قال الماوردي لكن يجوز تأخير الرمي لابداله إذا اختلف ولا يجوز إذا لم تختلف [فرع] يشترط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهم

الغرض) بفتح الغين المجمة والراء أي ما يرمى إليه (طولا وعرضا إلا أن يحدد موضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه) والغرض من خشب أو جلد كالشن أو قرطاس (وليينا صفة الرمي) في الاصابة (من قرع) يسكون الرما (وهو اصابة الشن بلا خدش) له (أو خرق) بالمجمة والزاي (وهو أن يتقنه ولا يثبت فيه أو خشق) بالمجمة ثم المهمة (وهو أن يثبت) فيه (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ) من الجانب الآخر ولا يشترط الأخير وكذا جمع ما قبله في الأصح وعليه قوله (فان أطلقا اقتضى القصر) لأنه المتعارف (و يجوز عوض الناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة بشرطه) أي عوض المسابقة فيجوز أن يكون العوض من غير الراميين ومن أحدهما ومنهما بمحل يكون أخذها مما تقدم وصرح ببعضه

الماوردي رمية كرميها في القوة والعدد المشروط بأخذ الملهما أن غلبهما ولا يلزم أن غلب صورة الأول أن يقول أو أحد الرعية ارميا عشرة فمن أصاب منها كذا فله في بيت المال أو على كذا وصورة الثاني أن يقول أحدهما رمي كذا فان أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وان أصبت أنا فلا شيء لي عليك وصورة الثالث أن يشترط كل منهما المال على صاحبه إن أصاب فلا يصح الإجماع كما تقدم (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامي (فان عين لنا وجاز إبداله) أن المعين (بنته) من نوعه وإن لم يحل فيه خلل يمنع من استعماله (فان شرط منع إبداله

فقد العقد) فساد الشرط بالتضييق فيه على الرأى فانه قد يمرض له أحوال خفية نحو حجه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد
وبتراضيان بعده على نوع مثلا ولوعين فيه نوع ثم يحز العدول عنه الى أجود منه أو دونه الا بالتراضى وذلك كالقسي والسهم الفارسية فهى
أجود من العربية (والأظهر اشتراط بيان البادى) منها (بالرأى) لاشتراط الترتيب بينهما حدرا من اشتباه المصيب بالخفى لورميها
والثاني لا يشترط بيانه ويقرر بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حضر جمع المناضلة فان نصب زعيان) منهم (بختاران أحما) بالتراضى
بينهم بأن يختار زعيم واحدا ثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزبين (جاز ولا يجوز بشرط تعيينهما) الأصحاب
(بقرة) ولأن بختار واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب (٣٦٩) الحداق والقرعة قد تجتمع في جانب

فيقوت مقصود المناضلة
وبعد تراضى الحزبين
يتوكل كل زعيم عن أصحابه
في العقد وبعده الزعيان
(فان اختار) زعيم (غريبا
ظنه راميا فلان خلافه)
أى أنه غير رام أى لا يحسن
الرأى أصلا (بطل العقد فيه
وسقط من الحزب الآخر
واحد) بازائه (وفى بطلان
الباقى قولاً) (تفسير
الصفقة) فى قول لا تفرق
فيبطل فيه وفى الراجح
تفرق فيصح فيه (فان
صحنا فلم يجبا الخيارات
فى القسح للتبعيض) (فان
أجازوا وتنازعوا فيمن
يسقط بدله ففسخ العقد)
لتعذر امضائه ثم الحزبان
كالشخصين فى الاشتراك
استوائهما فى عددهما عند
الأكثر وفى عدد الرأى
والإصابة وفى جواز شرط
المال من غيرهما ومن

الصورة السابقة فتأمل (قوله) ولا يشترط تعيين نوع فى العقد هو المعتمد وخرج بالنوع الجنس كقوس
ورج فلا بد من بيانه (قوله بيان البادى) أى بالشخص فلورمى غيره قبله لم يحسبه ولا عليه سواء أحملا
أو أصاب (قوله لأنه لا يؤمن الخ) يؤخذ منه أنه لو ضم حاذق الى غيره فى كل جانب جاز الاقراع اذ لا مانع
(قوله لا يحسن الرأى أصلا) خرج مالوكا يحسنه بضعف فلا خيار لحزبه أو فاره فلا خيار للحزب الآخر
و يستمر العقد على الصحة فبهما (قوله وتنازعوا الخ) يفيد أنه لا يتعين بطلان من فى مقابلته وعلى قول
البقيى بأنه يبطل مقابله لا تنازع فتأمل (قوله وفى عدد الرأى) ولا يشترط فيما يخص كل حزب ان ينقسم
على عدده صحيحا فراجع ذلك (قوله وقيل بالسوية) هو المعتمد كاذكره عن الروضة قال بعضهم وعلى
هذا فزعيم منع غير الحداق من حزبه عن الرأى بخلافه على الأول لما فيه من منعهم من المال فراجع (قوله)
وزع عليهم بالسوية) ظاهره وان قلنا ان الاستحقاق فى الحزب الناضل بحسب الإصابة فراجع (قوله)
بالنصل) بالصاد المهمة (قوله لا يمرض السهم) يضم العين أى جانبه ولا يفوقه بضم الفاء وله أى محل الورز
(قوله تلفوتر) ولومع خروج السهم من القوس (قوله من غير تقصير) قيد الحسبان له عدم حسبان عليه
فان قصر حسب عليه (قوله موضعه) أى موضعا لو كان باقيا أصابه فيه (قوله فلا يحسب عليه) أى ان لم يصب
الغرض فى الموضع المنتقل اليه فلا ينافى ما فى الروضة كأشار اليه الشارح فهمامسئلان هذا هو الوجه فى

ورماح [قوله فساد العقد] أى لأنه عقد معاوضة كالأجارة [قوله ويقرر] انما لم يعتمد هذا لأن هذا العقد
موضوع على الفشاط وقوة النفس والقرعة فى خروجها لالانسان كسر قلب لصاحبه فعت واشترط البيان فى
العقد قال ابن الرفعة [قوله فان نصب] أى ينصب القوم [قوله جاز] ويكون كل حزب فى الإصابة والخطأ
كالشخص الواحد [قوله وفى عدد الرأى الخ] لكن لو أراد الزعيم عند الرأى الاقتضار على الحداق من حزبه
ومنع غيرهم فالظاهر أن له ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرأى ينقسم عليهم محجبا بآبى ذلك [قوله]
بالنصل [أى لا يمرض السهم مثلا] [قوله وما بعد لا] المراد بالآبى فى قوله فلا والمراد بما بعده ما قوله بحسب [قوله]
ولا يرد على المنهاج] كأن وجه عدم الورود صدقه بها وبغيرها مثل أن يصيب محلا آخر غير الغرض وغير موضعه
وهذا الشق الثانى وان قال الزركشى وغيره إنه أولى بالحسبان عليه من مسئلة الروضة فكان الشارح رحمه الله
تمالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقد يوجه بأن أصاب الغرض فى غير موضعه فقد تعهد
وقصده فحسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الأصلى فان له عذرا ما خصوصا اذا كان تحول من محله

أحدهما ومنها ما جعل حزب ثالث يكافى كل حزب فى العدد والرأى كما صرح به الماوردى (واذا نضل حزب قسم المال) المشروط (بحسب
الإصابة) لأن الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الأول من لم يصب منهم لاشئ له والثانى هو المصحح فى الروضة كأصلها ومنه من قطع
به نظرا الى أن الحزب كالشخص وإذا غرم حزب المال المشروط وزع عليهم بالسوية (ويشترط فى الإصابة المشروطة أن تحصل بالنصل) لأنه
الغهيوم منها عند الاطلاق (فلو تلفوتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار فى حال الرأى من غير تقصير (أو عرض شئ انقدم به السهم) كهيئة
(وأصاب) فى المسائل الثلاث الغرض (حسب له والآبى) وان لم يصبه (لم يحسب عليه) لغيره فيعبد ربه (ولو نقلت رج الغرض فأصاب موضعه
حسبه) عن الإصابة المشروطة (والأفلا يحسب عليه) وما بعده لا من على الجور وفى الروضة كأصلها لو أصاب الغرض فى الموضع المنتقل
اليه حسب عليه لا يرد على المنهاج (ولو شرط خسق فتنب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) من غير ثقب (حسبه) اذ لا تقصيره

كلامه وان كان المعتمد حسابه عليه فيها فتأمل نعم ان عرضت الريح بعد الريح وكانت اصابت
للغرض في غير موضعه بواسطة الريح لم يحسب عليه وجل شيخنا الرملي كلام المصنف على هذه
(فرع) يندب حضور شاهدين عند الغرض ليشهدا على المصيب والمخطئ ويطلب منهما عدم مدح
الأول وعدم ذم الثاني .

(كتاب الإيمان)

بفتح الهمزة ولعل ذكرها هنا لعدم احتياج ما قبلها اليها كما مر وتوطئة لباب القضاء المحتاج اليها فيه
وذكرها التذلل لأن أحد قسميه يمين وفيه كفارته (قوله جمع يمين) وهي لغة اليد اليمنى وصيبت
بذلك لأنه كان في الجاهلية اذا حلف أحدهم أخذ يمين صاحبه يمينه واليمين والقسم والحلف والايلاء
ألفاظ مترادفة وفيه نظر بما مر أن الحلف أعم وشرعا تحقيق أمر محتمل بكسر الميم الثانية قيل
وبفتحها سواء كان ذلك الأمر ماضيا أو مستقبلا نفيًا أو اثباتًا فيهما علمنا به الحالف أو جاهلا فالمراد
احتمال الصيغة في ذاتها لأمر غير محقق الوجود أو العدم فخرج بالتحقيق لغو اليمين وبالمحتمل نحو
لأموتن لصدقه بتحقيق وقوعه مع عدم تصور الحث فيه وانما حثت في نحو لأقتلن الميت لعدم صدقه
بتحقق عدمه ففيه هناك حرمة اليمين (قوله بذات الله) خرج ذات غيره كالنبي والولي قال الشافعي
أخشى أن يكون معصية وجل على الزجر عنه والتفجير لأنه مكروه (قوله بأن يحلف) أي المكلف
المختار ولو حكما فدخل السكران ولا بد من قصد اليمين كإيائي (قوله بما مفهومه) أي بلفظ مسماه
الذات أو الصفة وظاهره أنهم ليسا يمينين كقوله بذات الله أو باسم الله أو بصفة الله كذا وبه صرح
الرافعي لكن اعتمد شيخنا خلافه وأن ذلك يمين (قوله أو الصفة) هي مانعة خلوفيدخل ما مفهومه
مما معا كالخالي (قوله والذات) وهي الاسم الدال عليها وحدها أو مع الصفة وهذا مبتدأ خبره
وما بعده كإذ كره لقابله بما يأتي بقوله والصفة وكان المناسب التعبير بالفاء بدل الواو ولا يصح عطفه على ما قبله
لاقتضائه أن الصفة وحدها لا تكون يمينًا وصرح بما يأتي بخالفه ويفتظر مما ذكره خمسة أقسام ما اختص
الله تعالى به وما هو فيه أغلب وما هو فيه وفي غيره سواء وما هو في غيره أغلب وما هو فيه له وادخل بعضهم
الراجح في الثالث نظرا لصحة الإطلاق المعروف كالعالم (قوله وكل اسم مختص به تعالى) ولو بالاضافة أو
مشقا أو من غير اسمائه الحسنى كما نفع الموجودات قال شيخنا الرملي ومنه الجنب الرفيع والاسم الأعظم
ومقسم الأديان وفي شرحه عدم الانقضاء بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية (قوله ولا يقبل قوله) أي الحالف
أي لا يخرج عن الحث دعواه أنه لم يرد به أي بهذا القسم كقوله الشارح يعني المختص به تعالى أي أنه

قبل إرسال السهم فهو معذور في عدم أصابة موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذي أصاب الغرض
فانه قد قصده فيحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما ظهر لي فليتأمل فقد تأملت بعد ذلك وليس بشئ .

(كتاب الإيمان الخ)

[قوله بذات الله] خرج بذلك الأنبياء والكعبة والملائكة وغير ذلك لحديث من كان حالفا فليحلف بالله
أو ليصمت قال الشافعي وأخشى أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والماوردي وقطع الامام
بعدم التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات في كلام المتكلمين والفقهاء
وقال ليست بهذا المعنى يعني الحقيقة معروفة في اللغة وانما هي بمعنى صاحبة [قوله بما مفهومه الذات] أراد
بهذا سائر ما يأتي الى قوله والصفة وذلك لأن الرازي والخالي ونحوهما مفهومها الذات لأنها أسماء لها
وهي المرادة منها وكذا الشيء والموجود ونحوه اذا أر بدبه الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة
والذات ناظر لقوله بعدد الصفة كوعظمة الله وذلك لأن الحالف بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة

(كتاب الإيمان)

جمع يمين (لاتنقد) اليمين
(الابدات الله تعالى أوصفة
له) بأن يحلف بما مفهومه
الذات أو الصفة والذات
(كقوله والله ورب العالمين)
أي مالك المخلوقات (والحلي
الذي لا يموت ومن نفسى
بيده) أي قدرته يصرفها
كيف يشاء (وكل اسم له
مختص به سبحانه وتعالى)
غير ما ذكر كلاله والرحن
وخالق الخلق (ولا يقبل
قوله) في هذا القسم (لم أورد
به اليمين) لاني الظاهر ولا
فيها يمينه وبين الله تعالى

(وما انصرف) من هنا

القسم (اليه سبحانه عند
الاطلاق كالرحيم والخالق
والرازق والرب) والحق
(تعتقد به اليمين الا أن ير بد
غيره) تعالى فانه يستعمل
في غيره مقيدا كرحيم القلب
وخالق الافلاك ورازق
الجيش ورب الابل (وما
استعمل فيه وفي غيره) تعالى
(سواء كائن في الوجود
والعالم) بكسر اللام (والحي)
والنهي (ليس بين (الابنية)
له تعالى فهو بها يمين وفي
وجه صححه الرافعي في
الشرح أنه ليس بيمين وصحح
في الروضة الأول (والصفة
ككوة عظمة الله وعزته
وكبريائه وكلامه وعلمه
وقدرته ومشيئته يمين) بأن
يؤتى بالظاهر بدل الضمير
في السنة (الا أن ينوي) أي
ير بد (بالعلم المعلوم والقدرة
المقدور) فانه يقبل فيه
ولا يكون واحد منهما يميناً
لأن اللفظ محتمل له (ولو قال
وحي الله فيمين) لفظة
استعماله فيها بمعنى استحقاق
الله الالهية (الا أن ير بد
العبادات) التي أمر بها
فليس يمين لاحتال اللفظ
لها (وحورف القسم) عند
أهل اللسان ثلاثة (باء)
موحسدة (وواو وقاف)
فوقانية (كبابه وواو الله
وتالفة)

لم يرد أي بأفراذه اليمين لأنه منصرف اليه من غير ارادته فلا ينصرف عن اليمين الا بصرفه بأرادة غير
اليمين فهما مستثنان عدم ارادة اليمين و ارادة عدم اليمين والذي في كلام المصنف هي الأولى و بقي مسألة
ثالثة ليست في المناهج وهي ارادة غير الله تعالى باسم من هذه الأسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله
في ذلك ومن قال ان هذه التي في المناهج يجعل ضمير به عائدا لاسم الله فقط وانه كان الصواب أن يقول لم يرد
به الله تعالى لأن ارادة غير اليمين مقولة غير مصب بل هو ساء أو غافل أو جاهل بأساليب الكلام بل
كلامه متناقض اذ مفاد لم يرد به الله ولم يرد به اليمين واحد وهو عدم الارادة المفيدة للاطلاق ومفاد
أردت به غير الله أو أردت غير اليمين اثبات للارادة المتعلقة بغير الله أو بغير اليمين فيبين المقادير مضادة
فالمناهج لو غير لفظ اليمين بلفظ الله لم يختلف الحكم فيه فإذ كره العترض على التعبير بقوله لأن ارادته
غير اليمين مقبولة غير مستقيم فبان بذلك فساد الاعتراض على المناهج وفساد التصويب عليه وان كلامه
هو الحق الذي لا غبار عليه ولذلك لم يعترض عليه هذا الشارح المحقق الذي هجرت العقول والافهام عن
ادراكه بأساليب الكلام فلا زالت سحائب الرضوان منهلة عليه ولا زال قبره روضة يابغة فوقه وحواليه
(قوله والرب) لأن آل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغاء القصد وبذلك فارتقت الاضافة فيما تقدم
(قوله والحق) والطالب والغالب والمدرک والمهلك (قوله الا أن ير بد به غيره) ظاهره ولومعه فليس
يميناً وهو محتمل فراجع (قوله سواء) نصب على الحالية أو بفتح الحافض أو المصدرية أي استعمالاً
سواء (قوله إلا بنية له) ظاهره ولومعه غيره وهو محتمل وفيه مع ما قبله تدافع في صورة اجتماع ارادته مع
غيره فراجع (قوله فهو بها يمين) هو المعتمد (قوله كوة عظمة الله) فالعظمة صفة محضة له تعالى
بحسب الوضع فقال بعضهم إنها لمجموع الذات والصفة فيه نظر بل هو فساد فلو كان كما قال لم تصح اضافتها
الى الله تعالى كما يقال خالق الله ولا رازق الله فتأمل وراجع (قوله وكلامه) ومنه مذكور التلاوة والتوراة
أو الانجيل كذا ذكره شيخنا هنا وهو لا حاجة اليه الا اذا أراد بد بالكلام ما صدقه فتأمل (قوله بأن يؤتى
الح) هذا شرط للصراحة فهو يمين مع الهاء بالية (قوله وبالقدرة الح) وبكلامه الحروف أو النقوش
وبالبقية ظهوراً ثارها وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين ما ير بد بالكتاب الحروف أو نحوها وبالقرآن
المحطبة أو نحوها بالمصحف الأوراق أو نحوها (قوله وحي الله فيمين) صريح إن جرح والافسكناية قاله
شيخنا الرمي وحي الكتاب أو المصحف أو القرآن كذلك ما لم يرد ما تقدم (تنبيه) هذا الذي تقدم في
والمضاف اليه مفهومه الذات وبالجملة فالمحل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك مفهومها
الصفة والذات بل الرب وأمانحو وعظمة الله فالخلاف به نفس العظمة مثلاً وهي محض صفة غاية الأمر أنه لا بد
من اضافتها وذلك لا يخرجها عن كونها هي المحلوف بها وليست الذات المقدسة من مفهومها فلي تأمل وعبارة
الحرر بذات الله أو صفته فالأول كالله أي أعبدته ومن نفس بيده الح والذي في الروضة أن يحلف بالله أو باسم
من أسمائه أو صفته من صفاته وأراد بالاول نحو الذي أعبدته أو الجدل أو فلق الحبة أو نفس بيده أو مقلب
القلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله والذات كقوله الح استثناءاً وحينئذ فيضح
الكلام ويزول الاشكال [قوله وما انصرف الح] قال الزركشي وجه اندراج هذه في القسم الأول وان
كانت صفات أنها غلبت عليها الاسمية [قوله سواء] نصب على الحال [قوله إلا بنية] فهو كناية وما قبله نص
أو صريح وظاهر ويجوز أن تقول الصريح قسمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والكناية [قوله
كوة عظمة الله] قال الزركشي علم مفسره به الصفة ان المراد بما سلف جميع أسمائه سواء اشتقت من صفة
ذات كالسميع والعليم أم من صفة فعل كالخالق والرازق [قوله الضمير في السنة] انظر لو أتى بالضمير بعد

الثاء) القوقانية (بالله)
والواو بالظهور وتدخل
الموحدة عليه وعلى المضمر
فهي الأصل وتليها الواو
(ولو قال الله ورفع أو نصب
أو جر) لأفعلن كذا
(فليس بين الابنية) لها
واللحن بالرفع لا يمنع انعقاد
اليمن والنصب ينزع الجار
(ولو قال أقسمت أو أقسم
أو حلفت أو أحلف بالله
لأفعلن) كذا (فيمين
إن نواه أو أطلق وإن قال
قصدت خبرا ماضيا) في
صيغة الماضي (أو مستقبلا)
في المضارع (صدق باطنا
وكذا ظاهرا على المذهب)
وفي قول لا دبه قطع بعضهم
لظهور اللفظ في الإنشاء
فإن عرف له بين ماضية
قبل قوله في إرادتها قطعاً
(ولو قال لغيره أقسم عليك
بالله أو أسألك بالله لتفعلن)
كذا (و أراد بين نفسه
فيمين) يستحب المخاطب
إبراره فيها (والا فلا)
ويجمل على الشفاعة في
فعله (ولو قال إن فعلت كذا
فأنا يهودي أو برى من
الإسلام فليس بين) ولا
يكفر به إن قصد تبديد
نفسه عن الفعل قال في
الروضة ويلقى لإله الإلهة
محمد رسول الله ويستغفر
الله وإن قصد الرضا بذلك
لأنه فهو كافر في الحال

صفات الذات الثبوتية القائمة به في الأزل أم صفاته السلبية وهي القائمة به كذلك كعدم جسميته وعرضيته
وصفاته الفعلية كخلقته ورزقه ورحته وهي الثابتة له فيأزال فتزدد شيخنا في الأولى وقال القاضي تنعقد
اليمن. وجرى عليه العبادي وحزم بعد انعقاد اليمن بالثانية تبعاً للإمام الرافي والجمهور خلافاً للخفاف
فراجعهم وأما نحو على عهد الله ويناقه وكفاله وأشهد بالله وعمر الله. كناية (فرع) لوقال إن فعلت كذا
فأيمان البيعة لازمة لي أو فأيمان المسلمين لازمة لي فإن أراد اليمن بالله أو أطلق لم تنعقد وإن أراد بيعة
الحجاج انقعدت على ما يأتي لأن البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصيغة فلما تولى الحجاج
رتبها إيماناً تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة المال وانظر ماذا يلزمه
منها ولو شرك في بيعة بين ما ينقذه وما لا ينقذه به كوالله والكعبة فقال العبادي المنعجه عندي الانعقاد سواء
قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالمجموع فراجعهم (قوله وتختص الثاء بالله) الأفصح ويختص
الله بالثاء وسمع شاذاً رب الكعبة والرحمن ونحياة الله ولا ينقذ بها اليمن وقيل هو كناية وحكمة
اختصاصها جبر ضعفها لأنها بدل عن الواو التي هي بدل عن الموحدة وخرج بهذه الثلاثة الفاء
والألن الممدودة والتحتية نحو والله وآله والله قال شيخنا غهي كناية وكذا به بتشديد اللام
وحذف الألف على المتمد (قوله أو جر) أوسكن أيضاً (قوله واللحن الخ) أي هنا وكذا في
سائر الأيمان الصريحة والكناية لا يمنع الانعقاد على أنه لا لحن لا مكان جعل الرفع على الابتدائية
لحذف أي الله أحلف به والنصب على نزع الخافض والتسكين على نية الوقف (قوله حلفت أو
أحلف) وكذا عزمت أو أعزم وأشهدت أو أشهد ولو حذف لفظ الله لم ينقذ يمينا وإن نواه
(قوله عليك) فلا سكت عنه فيمين مطلقاً (قوله بين نفسه) أي فقط (قوله يستحب الخ) أي مالم
يقع في مكروه أو حرام ولا يكره عدم إبراره إلا في السؤال بوجه الله وإن كان مكروهاً فيكره السؤال به
ورده (قوله وإلا) بأن أراد يمين المخاطب أو بينهما معاً أو الشفاعة أولم يرد شيئاً فلا يكون يمينا وفي الثانية
بحث يعلم بماسم (قوله ولو قال إن فعلت الخ) والحلف بذلك حرام ولو قال يعلم الله أو يشهد الله فإن كان صادقا
فلا بأس وإن كان كاذباً غرام بل إن قصد أن الله يعلم ذلك وهو كاذب فيه كفر كقوله النوى وتبعه شيخنا
(قوله إن قصد تبديد نفسه) أو أطلق (قوله لإله إلا الله) والأولى الاتيان بأشهد بل يتعين أن كان كفر

تقدم ذكر الظاهر هل يكفي [قوله وتختص الثاء بالله] قيل الصواب ويختص الله بالثاء لأن الباء مع فعل
الاختصاص إنما تدخل على المقصور [قوله فهي الأصل] قال النحاة أبدلوا من الباء واوا لقرب الخرج ثم
من الواو ثاء لقرب الخرج كفي ثاء وإنما اختصت الثاء بلفظ الله لأنها بدل من بدل فضايق التصرف فيها قال
ابن الخشاب هي وإن ضاق نصرت فها قد بورك لها في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها [قوله بالله] احتج
عن أن يقول أقسم فقط لكن أورد حديث الرؤيا التي فسرهما الصديق وقوله أقسمت عليك لتعبرني
فقال صلى الله عليه وسلم لا تقسم وأجب بأن المراد لا تقسم قسماً شرعياً كذا قال القاضي عياض لكن قال في
شرح مسلم هو مجيب فإن الذي في جميع نسخ مسلم فوالله يارسول الله لتحدثني [قوله أقسم عليك] أي
أما بدون عليك فيمين لا يأتي فيها هذا التفصيل [قوله ولو قال إن فعلت كذا] لوقال إن فعلت كذا فعلي
عتق أو صلاة مثلاً لزمه ما ألزم أو كفارة يمين ولو قال العتق يلزمني لأفعلن كذا فالظاهر أنه كذلك لأنه في
معنى انفعات كذا فعلي عتق [قوله فليس بين] لكنه حرام كما صرح به الماوردي والدارمي والنووي في
الأذكار وقوله فليس بين أي لأنه خال عن اسم الله تعالى وصفاته وعن التزام دعوي القرب [قوله
ومن سبق لسانه] قال الشافعي الأثر في كلامهم غير المعقود عليه ولهذا لو قصد إلى شيء فسبق لسانه

(قوله) كفه في حال غضب أو لجأ أوصلة كلام لا والله تارة وبلى والله أخرى (لم تنعقد) بينه ويسمى ذلك لقولهم المنصر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أبي داود (٢٧٣) والبيهقي (وتصح) البيهقي (على ما مضى

ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو ففعله والله لأفعلن كذا أو لا أفعله (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) كفعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه خطا (فإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى بحلفه ولزمه الحنث) بالثلاثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كالتلفات في الصلاة (سن حنثه وعليه كفارة) أو (على) ترك مباح أو (فعله) كدخول دار وأكل طعام وليس نوب (فالأفضل ترك الحنث وقيل) الأفضل (الحنث) لينتقم المساكين بالكفارة (فرج) الأيمان الواقعة في اللغو إذا كانت صادقة لا تنكرو ولا يكره اليمين لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة بغير صوم على حنث جائز) كالحنث في المباح (قيل و) حنث (حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام كالزنا (قلت هذا الوجه) (أصح) من مقابله وهو المنع

(قوله) بلا قصد أي لفظها **(قوله)** وبلى والله أخرى أدرج بينهما خلافا لابن الصلاح قال القاضي ومن لقوا اليمين ما دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا أقوم له وهو كثير وقم البايء به **(قوله)** وهي مكروهة أي في الحرام والمكروه صادقة كان أو كاذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا فتوهم اليمين النعوس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لامن حيث ذاتها فراجع ذلك وإنما كرهت اليمين لأنه ربما يهجز عن الوفاء بها ولكثرة تولع الشيطان به الموقع له في الندم كما في حديث الحلف حنث أو ندم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقة ولا كاذبا قط **(قوله)** فطاعة أي ليست بمكروهة ثم إن توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت **(قوله)** عصى بحلفه أي من حيث الترك أو الفعل لامن حيث اليمين كما تقدم قاله سببية نعم لو أمكن سقوط الواجب كقود أو كان كفاية لم يعص كذا قالوه وفيه نظر إلا أن أرادوا إمكان عدم الحنث كما لو حلف لا ينفق على زوجته فله طريق في أنه لا يبحث بأن يكفيها ويبرئها وتجربته **(قوله)** ولزمه الحنث وفي عكس ذلك يحرم الحنث ويحصل الحنث في ترك الواجب بفعله وفي فعل الحرام بتركه في وقت قيد به إن قيد وإلا فتركه مطلقا قال بعض مشايخنا ولا بد من العزم على الترك فراجع هذا كما ترى إنما يتصور في المستقبل أي فيما يمكن فعله أو تركه بعد حلفه وإن سبق سببه أم لو حلف أنه ترك واجبا معينا كاذبا أو فعل حراما كذلك فهو حنث بمجرد حلفه وهذه من الحلف على الماضي وتلزمه فيه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة **(قوله)** سن حنثه بالثلاثة وفي عكس ذلك يكره حنثه وفيه ماضى **(قوله)** فالأفضل الخ أي ينسب عدم حنثه تعظيما لاسم الله تعالى نعم إن تعلق به غرض ديني كأن لا يأكل كل طيب لا يلبس ناعما كره حنثه وفي عكسه حنثه قطعاهما سواء قصد التأسي بالسلف أولا وقال الشيخان بنظر أي قصد الحلف وهو المعتمد **(قوله)** إذا كانت صادقة لا تنكرو هذا وما بعده مستثنى من الكراهة السابقة بل لو توقف خلاص الحق عليها وجبت وقياس مأم أن الوجوب لامن حيث ذاتها بل من حيث التوقف **(قوله)** ولا يكره اليمين لتوكيد كلام اثباتا أو نفي ماضيا أو مستقبلا ومنه حديث والله لأغزون قريشا

(تنبيه) علم مما مر من كلامهم هنا ومن قولهم إن اليمين لا تقير حكم المحلوف عليه حراما أو غيره أنها لا تكون حراما مطلقا وإن وصفها بالوجوب وغيره لامن حيث ذاتها بل باعتبار ما هي وسيلة له إلى غيره كان من لقوا اليمين اه وجعل منه صاحب السكافى ما لو أراد صاحبه أن يقوم بخلف عليه أن يقعد نعم اللغو لا يجري في العتاق والطلاق لثعلق حق النبر قاله الرازي رحمه الله تعالى **(قوله)** لا والله تارة الخ لو قالهما في وقت واحد كانت الأولى لقوا والثانية منعقدة قاله الماوردي **(قوله)** المفسر به [قوله المفسر به] الضمير فيه يرجع لقوله لقوا **(قوله)** ومستقبل لو حلف لا يصعد السماء فلا حنث بل لا تنعقد اليمين للامتناع ولو حلف يصعدن انقضت وحنث حالا وفرق الرازي بأن هذا يخل بتعظيم اسم الله تعالى وحرمة بخلاف تمتنع الحنث كالتال الأول **(قوله)** وهي مكروهة كأنه أراد به ما يشمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجلة كافي المحرم **(قوله)** سن حنثه وتكون اليمين مكروهة في الحالين وإن بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لأنه في الأول **(قوله)** لينتقم المساكين وأيضا في إقامته تغيير لموجب الشرع **(قوله)** فرع الخ يؤخذ منه أن القسم الأخير في كلام المتن مكروه أيضا **(قوله)** جائز أراد به ما يشمل المندوب والواجب وغيره وأفهم قوله أن الأولى التأخير وهو كذلك خروجا من خلاف أبي حنيفة

كما تقدمت الإشارة اليه فراجع ذلك من محله وحوره (قوله وله تقديم الخ) فسلم التقديم أولى مطلقا
واذا قدم وفات التكفير بعدم الحث فله الرجوع بما في الزكاة المجلة فم لو كان التقديم بالحق
امتنع الرجوع ويقع ندبا وكذا لو خرج العبد عن الاجزاء في الكفارة المجلة قبل وقت الحث
فيكفر بعق آخر أو بغيره (قوله فلا يجوز التقديم على السببين) ولا مقارنة السبب الأول أيضا
كأن أعتق مع الشروع في الجرح ولو وكل معه لم يصح التوكل وعلم بما ذكر جواز العتق بعد
النذر في شفاء المريض ولو قبل الشفاء سواء قبله بوقت بعد الشفاء أولا (قوله على الموت) وكذا
غيره مما مر ولعل خصوص ذكره لعدم الاطعام فيه

(فصل : في صفة كفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو السر وأصله في اللغة
لا يطلق إلا على ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجاز أو حقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم
زاجرة في حق غيره وسميت بذلك للأغلب إذ لا إثم في نحو المباح كالندوب ثم إن كان عقد
اليمين طاعة وحلها معصية كأن لا يزني ثم زنى كفرت إثم الحث أو عكسه كأن لا يصلي فصرأ ثم صلاه
كفرت إثم العقد كذا قالوه وفيه نظر بما مر فإن كانا مباحين تعلقت بهما لكنها بالحنث أحق لأنه
الموجب لها كما يأتي قالوا وهي مخيرة ابتداء أي في الحاصل الثلاث الأول مرتبة انتهاء أي في المحلة
الرابعة التي هي الصوم لاعتبار توقفها على فقد الثلاثة قبلها (قوله بتخبر) أي المكفر الحر الرشيد
غير المقلد ولو كافرا (قوله بين عتق) أي عتاق وهو أفضلها ولو في زمن مجاعة على المعتد خلافا
لأبي عبد السلام (قوله واطعام) أي تملك أخذا بما يأتي (قوله عشرة مساكين) ولو في عشرة أيام
ولا يجوز أقل من العشرة (قوله كل مسكين مئة حب) فلا يكفي أقل من مئة لواحد (قوله من غالب الخ)
المعتبر ما في الفطرة (قوله بلده) أي بلد الخائف الذي حث فيه وإن لم يحلف فيه أو أدنى عنه غيره بلده
ويحتمل هو ضمير بلده للحنث المعلوم من المقام فيوافق ما ذكر وفي كلام شيخنا اعتبار وقت التكفير
فإن أراد به وقت وجوب التكفير فهو ما تقدم لأنه بالحنث وإن أراد وقت إرادة التكفير فقد يخالف ما مر
والوجه اعتبار وقت بلد الحنث حال إرادة التكفير وإن كان في غيره فتأمل (قوله أو كسوتهم) أي العشرة
فلا يجوز دونهم ولأن يطعم بعضهم ويكسو بعضهم لأنه تلقى من خصلتين (قوله بما يسمى كسوة) ولو
متنجسا أو من جلد أو لبد أو فروة حيث اعتيدوا وأوجب الإمام مالك وأجدستار العورة (قوله كقميص) ولو
بلا كم على المعتد أو كبير اجدا لواحد فلا يكفي دفعه لأكثر من واحد قبل قطعيه (قوله أو عمامة) أو
مقنعة أو طرحة لا قلنسوة وقبع وطاقيّة وفصاوية وعصابة والاكتفاء بالعرقية في المنهج وغيره محمول
على ما يحمل تحت سرج الفرس لا العرقية المعروفة بالطاقيّة كمر (قوله أو إزار) هو المئزر وهو ما يشتهر

[قوله إلى ارتكاب حرام] والأول نظر إلى أن التحريم ثابت قبل اليمين وبعده فالتكفير لا يفيد
الاستباحة (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنث وكان قد شرط الرجوع فيما دفعه رجع كل زكاة
وكذا قال الإمام لا فرق بين البايين . أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين
(فصل : بتخبر الخ) [قوله واطعام] لو أطعم خمسة وكسا خمسة لم يصح لأن هذا قسم رابع والتخبر في الآية
بين ثلاثة فقط [قوله قوت بلده] أي فلا يجوز قوت نفسه إذا خاف قوت البلد (ففيه) إنما اعتبر المقيم
أخذا من حديث العرق ولأنه سداد الرغبة وكفاية المقصد ونهاية الزائد والكسوة لا سبيل إلى ضبطها
لاختلاف الناس في الطول والقصر وغير ذلك وعن أبو بلي أن الواجب ساتر العورة وهو قول مالك وأحمد
قيل وهو قوي لأنها إحدى الحاصل فيجب تقديرها كالاطعام واعتذر عنه الأصحاب بأنه خارج عن اعتبار

إلى ارتكاب حرام والصوم
لا يجوز تقديمه على الحث
(و) له تقديم (كفارة تظاهر
على العود و) كفارة
(قتل على الموت و) تقديم
(متنور مالي) على الملق
عليه كشفاء المريض في
قوله إن شق الله مريض
فقه على أن أعتق عبدا
والولد في الجيع التقديم
بعد الحلف والتظاهر الجرح
والنذر الأسباب الأول
والحنث وما بعده الأسباب
التواني فلا يجوز التقديم
على السببين ولا يجوز
تقديم الصوم على الموت
وصوروا التقديم على العود
بما إذا ظهر من رجعة ثم
كفر ثم راجعها وما إذا
طلق بعد الظاهر رجعا ثم
كفر ثم راجع أما إذا أعتق
عقب الظاهر عنه فهو
تكفير مع العود لاقبله لأن
الحنث بالاعتاق عود

(فصل : بتخبر في كفارة
اليمين بين عتق كالظهار)
أي أعتق كفارته وهو
مستدقة مؤمنة بلا عيب
يحل بالعمل والكسب كما
تضمن في محله (و) إطعام عشرة
مساكين كل مسكين مئة
حب من غالب قوت بلده
أو كسوتهم بما يسمى
كسوة كقميص أو عمامة
(قوله إزار)

لهذه (لاخف وقنازين ومنطقة) بكسر اللام وقسم فسر الثلاثة في باب زكاة النقد ومحرمات الاحرام (ولا تشترط صلاحته) أي ما بكس (لأرفع اليه فيجوز سراويل صغير لكثير لا يصلح له و) يجوز (٢٧٥) (قطن وكتان وحرير لامرأة

ورجل وليس لمذهب
قوته فان عجز عن
الثلاثة) أي كل منها (لزمه
صوم ثلاثة أيام) ثلاثة (ولا
يجب تنابها في الأظهر)
لاطلاق الآية والثاني يجب
احتياطاً (وان غلب ماله
انتظره ولم يصم) لأنه واحد
(ولا يكفر عبد بماله) لأنه
لا يكفر (إذا لم يكسبه
طعاماً أو كسوة وقناينك)
فمالكه فانه يكفر به والأظهر
عدم ملكه فلا يكفر به
ولوملكه عبداً لبعثته من
الكفارة وقناينك فضل
لم يقع عنها لاستمتاع الولاء
للعبد وقيل يقع والولاء للعبد
(بل يكفر بصوم فان ضربه)
الصوم قال في المحرر لطول
النهار وشدة الحر (وكان
حلف وحنث باذن سيده)
فيهما (صام بلاذن) منه
(أو وحداً بلاذن) لم يصم
الاباذن منه لأن حقه على
القوم والكفارة على
الترخي (وان اذن في
أحدهما) فقط (فالأصح
اعتبار الحلف) فان كان
باذن صام بلاذن وان كان
بغير اذن لم يصم الاباذن
والثاني اعتبار الحنث فان
كان باذن صام بلاذن لو

على الوضوء لبستر العورة (قوله أورداه) وهو ما يجعل على الكتف كالقفوطة ويكفي التديل الذي
يجعل في اليد عند شيخنا الرمي وفيه نظر بما مر في العرقية (قوله لاخف) وجوب ومداس ونعل
ونحوها (قوله وقنازين) وخاتم وقصه (قوله ومنطقة) ودرع ولومن نحو حديد كالزردية المعروفة
(قوله فيجوز سراويل صغير) وقصه وعمامة ورداؤه ونحوها لكثير لانكسة السراويل ولا التبان
وهو سراويل لاتصل للمركبة صغير قاله شيخنا الرمي فراجعه (قوله فان عجز) وقناينه التكفير
بمحجر سفة أو غلس مطلقاً أو ورق على ما يأتي أو بعجزه عن قدر ما يخرج به زيادة على ما يكفي للعم
الطالب (قوله والثاني يجب) أي تنابها احتياطاً حلاً لاطلاقاً على القيد في كفارة الظهار ومنع
الحل بأن حنث الله أوسع (قوله انتظره) ولو فوق مسافة القصر وجوبا (قوله ولم يصم) أي لا يصح
صومه عن الكفارة (قوله ولا يكفر عبد بماله) ولو مكاتباً ولا يكفر سيده عنه به نعم للكاتب
التكفير بالطعام والكسوة باذن سيده وليسيده أن يكفر عنه بذلك باذنه ويمتنع بالحق مطلقاً (قوله
والأظهر) هو الاعتماد نعم لسيده بعد موته أن يكفر عنه بغير الاعتراف (قوله والولاء للعبد) على هذا
اقول المرجوح كذا في الروضة وفي نسخة منها والولاء للسيد وهو تحريف (قوله بل يكفر) أي العبد
(قوله بصوم) ومثله محجور النفس والفلس قبل فك الحجر عنه (قوله لطول الخ) كأنه احتراز
عن نحو المرض (قوله صام بلاذن) وليس له منعه والفرض أنه يضربه في خدمة سيده كاسيد كره
ولو باعه لم يكن لمشتريه منعه ولو آجره فلم يستأجر منعه ولا يصوم الاباذن (قوله فالأصح) مرجوح
(قوله والثاني اعتبار الحنث) هو الحنث (قوله والمراد الخ) فيه اعتراض على المصنف من اقتضاء
كلامه خلاف ذلك (قوله وفي الروضة الخ) تقدم ترجيحه (قوله ولوم يضربه) أي العبد ومثله الآية
التي لا نحل للسيد أمامن نحل له فلا تصوم الاباذن مطلقاً (قوله لاعتق) أي على المذهب كما مر في
الرقبي نعم ان قال له سيده ان أعتقت عن كفارتك فتصبي حر قبل عتقك أو معه كما قاله شيخنا
صح عتقه عنها (قوله ولا تصوم ماله) فلو لم يكن له مال فهو في نوبته كالمحرر وفي غيرها كالرقبي .

الاسم وهو أصل وعن اعتبار الكفائية وهو عرف [قوله ومنطقة] أي ولا قلناه وقولا خلاف في عدم اجزاء
المنطقة وأما الحلف فعلى الأصح ومثله التقايران فيما يظهر ووجه عدم الاجزاء أن ذلك لا يسمى كسوة [قوله
قطن] جمه أقطان كقفول وأقنات [قوله وكتان] أي وصف وشعر [قوله أي كل منها] أي لا مجموعها فان
المعنى عليه فاسد [قوله احتياطاً] أي وحل لهذا المطلق على القيد في كفارة الظهار أقول قد يمنع من الحل
أن الظهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى فجاز اعتبار التخليط فيما يترتب على ذاك دون هذا وأضاف ذاك
سبب حرام ومقار الصوم مختلف فيه [قوله لملك سيده] مثله غيره [قوله يكفر به] أي ان اذن له سيده
في التكفير بماله ككس [قوله لطول النهار الخ] كأنه احتراز عن أن يضربه لمرض [قوله والثاني اعتبار
الحنث] وذلك لأن الاباذن اذا صدر في اليقين لا يلزمه الاباذن فيما يترتب عليها لأنها عامة فمن الحنث قال ابن
الرفعة رحمه الله تعالى مأخذ الخلاف يلتفت إلى أن سبب الكفارة ما إذا ان قلنا الميم قطع كل المعبر الاباذن
فيها وان قلنا الحنث فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الأصح اتجه اعتبار الحنث اذا يلزم من وجود الاباذن
في قول السبب الذي ليس على سبب الآخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاباذن في أحد السببين ترتب

بغير اذن لم يصم الاباذن والمراد أن في كل من الحلف باذن والحنث بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جواز له والثاني
منه والترجيح مختلف وهو الجواز في الأولى والمنع في الثانية وفي الروضة كأصلها المنع في الأولى والجواز في الثانية ولو لم يضربه الصوم
في الحنث لم يمتنع الى اذن فيه (ومن يضربه حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا حق) لنفسه عن أهلية الولاء ولا صوم لماله

يحتل لو خرج وترك فيها
أهلها ومتاعه (فإن مكث
بلا عذر حث وان بحث
متاعه) وأهلها كالمقيم فيها
لأن حلفه على سكنها نفسه
وان مكث لعذر كأن أعلق
عليه الباب أو منع من
الخروج أو أخاف على نفسه
أو ما لو خرج لم يحنث (وان
اشتغل بأسباب الخروج
كجمع متاع وإخراج أهل
وليس ثوب) للخروج (لم
يحنث) بمكثه لما ذكر كالمقيم
عنده بعد الخروج في الحال
(ولو حلف لا يسكنها في
هذه الدار فخرج أحدها
في الحال لم يحنث وكذا لو بنى
بينهما جدارا أو لكل جانب
مدخل) لا يحنث (في الأصح)
لا يشغله برفع المساكنة
والثاني يحنث لحصولها إلى
تمام البناء من غير ضرورة
وفي الروضة كأصلها نسبة
تصميمه إلى الجمهور
وترجيح الأول إلى البغوي
(ولو حلف لا يدخلها وهو
فيها أو لا يخرج وهو
خارج فلا حث بهذا)
للكور لأنه لا يسمى
دخولا ولا خروجا (أولا
يخرج أولا ينظر أو
لا يلبس أو لا يركب أو
لا يقوم أولا يقصد فاستدام
هذه الأحوال) التي هو
عليها من التزوج إلى آخرها
(حنث قلت تخنيته
باستدامة التزوج والنظر)

(فصل) في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما (قوله فليخرج) على العادة فلا يحنث العذر في
منه لكن يشترط أن ينوي التحول ليميز عن الخروج المعتاد ولا يحنث أقرب البابين فله الخروج من
الأبد إلا أن كان يصعد نحو سطح (قوله فإن مكث بلا عذر حث) قال بعضهم وإن كان مكثه بقدر زمن
الاعتكاف وقال شيخنا يعتبر ما بعد مكثا في العرف (قوله أو منع من الخروج) قال شيخنا وليس من المنع
حلف غيره عليه بعد الخروج (قوله أو أخاف على نفسه) وكذا على نفسه أو عرضه أو على ماله أو أخذه معه
أو تركه فيما يظهر فإن لم يحنث لم يرد لئلا كان أو نهارا وإن اختص الأمن به ومن العذر ضيق وقت صلاة
(قوله لم يحنث بمكثه) وإن طال زمنه نعم أن أمكنه في جمع المتاع إنباه غيره في جمعه من يأمنه ولو بأجرة قدر
عليها ولم يفعل حث (قوله فإداليه) أي إلى جمع المتاع أي مع فقدان كاسر وخرج بالعود إليه ماله أو ولد بعد
تحويله ولو لم يفرغ فلا يحنث وإن طال مكثه (قوله ولو حلف لا يسكنها) أولا يسكن معه أو لا مساكنة
بينهما (قوله في هذه الدار) أو أطلق فإن نوى شيئا عمل به حتى لو نوى أن لا يسكنها في البلد حث بسكنها
فيها ولو في طرف بعيد عنه من طرفها (قوله فخرج أحدها) أي بنية التحول ولو إلى محل ملاصق لها من
نحو خان أو في دار كبيرة حيث استقل كل محل بمراقبته من نحو بالوعة وحش وصعد وسلم وغير ذلك (قوله
لم يحنث) فلو قال أردت مدة كسهر مثلا قبل منه في الميعين بأنه لا يطلق أو عتق ولو حلف لا يسكن زيدا
وعمرًا برّ يخرج أحدهما أو لا يسكن زيدا ولا عمرًا لم يحنث بذلك (قوله وكذا) لا يحنث على مرجوح
لو بنى بينهما جدارا أو لكل جانب مدخل في الأصح فيد أنه لو كانا معا في أحد جانبي الجدار حث قطعا ويظهر
أن جهة ولكل جانب مدخل جهة حالية ليفيد أن كلام المدخلين موجود قبل بناء الجدار بينهما وبمحتمل
عطف لكل على بينهما فيكون كل من المدخلين جدد بناؤه كالجدار فراجع (قوله لا يتقاه الخ) يفيد
أن محل الخلاف في تعاطيه البناء بنفسه فلو مكث حتى بنى غيره الجدار ولو بأمره حث قطعا أو خرج كاسر
حتى بنى غيره الجدار ثم عاد لم يحنث قطعا فراجع ذلك (قوله والثاني يحنث) وهو المعتبر عند شيخنا
(قوله ولو حلف الخ) اعلم أن هذه المسائل مختلفة في الحكم والمعنى لم يجعلوا لها ضابطا يجمع جزئيات أفرادها
فيرجع فيها إلى القول في كل واحدة منها (قوله أولا يقصد) أو لا يسافر أو لا يشارك أو لا يستقبل القبة
أو لا يسكن فاستدام هذه الأحوال حث فلو كرر الحلف فيها تكررا حث وكذا لو حلف عليها وشرع فيها
واستدامها في حث أيضا وهكذا فلو حلف بكلمة تكرر بكل لحظة حث فلو قال كلما لبث فأنطلق
طلعت ثلاثا بمضي ثلاث لحظات ولو حلف لا يلبس إلى وقت كذا فاستدامه لحظة حث أولا يقيم في محل كذا

الحكم عليه كالمقيم فيها .

(فصل : حلف لا يسكنها الخ) [قوله فإن مكث] أي ولو تردد في المكان واستدل لعدم اعتبار المتاع بآية
رب أنى أسكنت من ذر بنى فأطلق على ذلك أسكنا وليس معهم رحل ولا متاع واقتضى كلامهم أن المكث
ولو قل يضر قال الرافعي هو ظاهر أن أراد لا أمكث وإن أراد لا أتخذها مسكنا فينبغي عدم الحث بمكث نحو
الساعة ثم أجاب بأن مجرد النية لا يخرجها عن السكنى كالقيم لا يصير مسافرا بمجرد النية (فائدة) جل
الموارد من العذر ضيق وقت الفريضة [قوله لم يحنث] أي لأن المشتغل بأسباب الانتقال ليس ساكنا
هنا [قوله لا يسكنها] مثله لا يسكن معي أولا يسكن معه (فائدة) قال الزكشي من قال في مسئلة جمع
المتاع بهم الحث قال هنا كذلك ومن لا فلا لا الرافعي في الشرح الصغير فصحح هناك عدم الحث وصحح
هنا الحث وفرق الزكشي بأن قصد المساكنة موجود هنا وقصد التحول موجود هناك وفيه نظر [قوله
وكذا لو بنى بينهما الخ] أي بفعلها أو بأمرها أو بأمر الحالف أو فعله [قوله التي هو عليها الخ] قال

ثلاثة اليهم فالأما ولو متفرقة حث بخلاف عدم الكلام لأن المقصود منه المجر وهو لا يحصل بغير المتوالى
 (قوله لا نسمى زوجا) لأن الخلاف فيه منصرف إلى العقد وهو لا يتقدر بمدة قال شيخنا الرملي ويحتمل من
 حلف لا يتدري باستدامته مطلقا ووافقه شيخنا كابن حجر في التسري الشرعي وهو حجب الأمة مع الوطء
 بخلاف العرفي وهو حجبها من الابتداء فلا يحتمل باستدامته كالزوج فراجع (قوله وتطهرا) أي استدامة
 الطهر لا تسمى تطهرا لأنه منصرف إلى فعل الطهارة وهو لا يتقدر بمدة فلو حلف في أثناء الوضوء حث
 بتمامه قاله شيخنا وفيه نظر (قوله ليست تطيبا) لأنه ينصرف إلى الفعل (قوله وكذا وطء) أي لا يحتمل
 باستدامته لأنها لا تسمى وطئا وإن كان وطئا وتقدم الفرق بينهما في الظاهر فارجع إليه واستدامة الوطء بعدم
 الفرع وإن أتزل (قوله وصوم وصلاة) لا يحتمل باستدامتهما لأن الخلاف فيها ينصرف إلى انعقادها بالنية
 وهي لا تتقدر بزمن وقولهم صمت شهرا وصليت يوما مثلا لا ينافي ذلك (قوله بنسبائها) أو بإشارة أخوس
 (قوله والمسائل الأربع إلخ) وألحق بها النصب فلا يحتمل باستدامته من حلف لا ينصب (قوله لا يدخل
 دارا) ومثله الرباط والمدرسة والمسجد بخلاف البيت لا يحتمل بدخول دهليزه لأنه محل البيات (قوله حث
 بدخول دهليز إلخ) أي بنفسه حيث ينسب إليه فلو حلف إنسان بغير أمره وإن قدر على منعه أو ركب دابة
 فربما في يد غيره لم يحتمل فإن حلف بأمره أو كان الزمام بيده حث وقال بعض مشايخنا لا يحتمل
 في الحمل مطلقا ويحتمل في الدابة مطلقا ولفظ الدهليز فارسي معرب (قوله لا بدخول طاق معقود قدام
 الباب) ولا بدخول درب كذلك وإن نسب لها ودخل في حدها حيث لا باب في أوله ولا بدخول
 نحو إصطبل كبستان ليس داخلا في حدها ولا باب له منها (قوله لدخوله في البيع) وفرق بأنه من مسماها
 ولا يسمى دخوله دخولا لها كالذي بعده (قوله وكذا محوط) أي لا يحتمل بدخول المحوط الذي لم
 يسقف فإن كان مسقفا ولو لبعضه حث به وإن لم يدخل تحت السقف حيث كان للسطح مرفق
 من الدار والا فلا يحتمل به مطلقا (قوله لم يحتمل) نعم ان اعتمد على ذلك الداخل من رجليه أو رأسه
 أو يده فقط حث قال شيخنا ولو أدخل بدنه كله ولم يعتمد على شيء منه كأن علق بجبل مثلا لم
 يحتمل وفيه نظر ثم رأيت في شرح شيخنا أنه يحتمل فراجع وحره (قوله لبقاء اسم الدار) فالمراد
 بالأساس أسفل الحيطان كلها أو بعضها فوق الأرض لا ما تحتها من الأرض فإن لم يبق فوق
 الأرض شيء لم يحتمل بدخولها ولو بعد أعادتها زال المحلوف عليه وهو اسم الدار نعم إن أعيدت بنقضها وحده
 حث قاله شيخنا فراجع ولو لم يذكر لفظ الدار حث بدخول عرصتها (نبيه) السفينة والآدمي كالدار
 فلو قال لأركب هذه السفينة أو لأكل هذا الآدمي ففزع عنها بعض الألواح أو قطع منه بعض الأعضاء ثم
 ركبها أو أكله حث لبقاء الاسم بخلاف ما لو حلف لا يابس هذا الثوب ففزع منه بعض خيوطه لم يحتمل بلبسه لأن

تزوجت من شهر ولا يقال تزوجت شهرا وكذا الطهر والطيب [قوله بخلافها إلخ] أيضا حنه أن المحرم لا يجب
 عليه تطليق زوجته وكذا الطيب إذا أحرم وهو فيه لافدية عليه ولا يجب نزع الباس والفدية إن استدام قاله
 الزركشي [قوله ومن حلف لا يدخل دارا إلخ] [فرع] قال إن خرجت من الدار فأنت طالق ولها بستان
 ماله يفتح الباب فخرجت إليه فالذي يقتضيه المذهب أنه لا يحتمل أن كان بعد من مرافق الدار والافحتم
 قاله الشيخان [قوله أو بين يابن] ظاهره ولو طال ذلك الدهابز (فائدة) الدهليز فارسي معرب [قوله
 من الجوانب الأربعة] أما من بعض الجوانب فلا حث قطعا في الجانب الواحد وفي غيره ترد للإمام [قوله
 لبقاء اسم الدار] أي وصورها أن يبقى هناك رسوم وبعض جدر بخلاف ما لو بقي الأساس المدفون
 فقط فإن اسم الدار يزول وإن اقتضى كلام المنهاج خلاف ذلك أقول بل هو مراد المنهاج قطعا بدليل

فيهما لا يسمى تزوجا
 وتطهرا بخلافها في باقي
 الأحوال فتسمى لبسا
 وركوبا إلى آخرها
 (استدامة طيب ليست
 تطيبا في الأصح) فلا يحتمل
 بها الحالف لا يتطيب (وكذا
 وطء وصوم وصلاة وافقه
 أعلم) أي استدامتها ليست
 نفسها في الأصح فلا يحتمل
 باستدامتها الحالف لا يعضها
 ويتصور في الصلاة بنسبائها
 والمسائل الأربع ذكرها
 الرافعي في التشرح (ومن
 حلف لا يدخل دارا حث
 بدخول دهليز) بكسر
 الدال (داخل الباب) لا ثاني
 له (أو بين يابن لا بدخول
 طاق) معقود (قدام الباب)
 وقيل يحتمل بدخوله في البيع
 (ولا يصعد سطح) من
 خارجها (غير محوط وكذا
 محوط) من الجوانب الأربعة
 (في الأصح) والثاني يحتمل
 لاحاطة حيطان الدار به
 (ولو أدخل يده أو رأسه أو
 رجليه) فيها (لم يحتمل)
 لأنه لم يدخل (فإن وضع
 رجليه فيها معتدا عليهما
 حث) لأنه نوع من
 الدخول فإن مدحها فيها
 وهو قاعد خارجها لم يحتمل
 (ولو انتهت فدخل وقد
 بقي أساس الحيطان حث)
 لبقاء اسم الدار

حت بدخول ما يسكنها
بذلك لا باعرة واجارة
وغيب (الآن يريد) بدارة
(مسكنه) فيبحث بالملك
وغيره (ويبحث بما يملكه
ولا يسكنه الا أن يريد)
بدارة (مسكنه) فلا يبحث
بما لا يسكنه والأصل في
ذلك أن الاضافة الى من
يملك تقتضي الملك (ولو
حلف لا يدخل دار زيد
أولا بكم عبده أو زوجته
فباعهما أو طلقها فدخل
وكم يبحث لزوال الملك
بالباع والطلاق (الا أن
يقول دارة هذه أو زوجته
عنده أو عبده هذا فيبحث)
تظليا للاشارة (الا أن
يريد مادام ملكه) فلا
يبحث (ولو حلف لا يدخلها
من ذا الباب فترفع وسب
في موضع آخر منها لم يبحث
بالتاني ويبحث بالأول في
الأصح) فيهما جلالين
على المتقدم دون المنصوب
لخشب ونحوه والثاني
العكس جلا على المنصوب
والثالث لا يبحث بواحد
منهما جلا على المتقدم
والمنصوب معا هذا ان
أطلق فان قال أردت بعض
هذه الحائل حل عليه قطعا
(أو لا يدخل بيتا حث
بكل بيت من طين أو حجر
أو آجر أو خشب أو خيمة)

المعتبر فيه احاطة الحلف عليه بالبدن قاله شيخنا تاج الدين في السنية نظر (قوله أو يستأفلا
بحث) وكذا لو حلف غزنا ب أو غيره أو زرة بية لدواب أو طاحونا وان بقيت على هبتها وقت الحلف
وسواء أشار إليها وقت الحلف أولا أخذها مما سبأني (قوله دار زيد) أو خانوته (قوله لا باعرة واجارة
وغيب) أي لا يبحث بدخول دار تحت يد زيد بشئ من ذلك وان كان ساكنها فيها وكذا ما تحت يده بوقف
عليه أو بوصية له بمنفعها وقتل ابن الرقة من أئمتنا كالأئمة الثلاثة يبحث بالعار وغيره عما ذكر (قوله الا
أن يريد باع) هذا كله في الحلف بالله تعالى أما الحلف بالطلاق والعق فيقع بما يملكه وان لم يسكنه وبما
يسكنه ولو لم يملكه لأنهما حق آدمي والرجوع عنه لا يصح وان لم تكن ارادة الكل سواء في الحكم كذا
قالوا وفيه نظر فتأمل (قوله ويبحث بما يملكه ولا يسكنه) ومثله ما يعرف به كدار العدل ينفذ وهذا
راجع لما قبل الارادة اشارة الى أن قول المصنف ما يسكنها مستدرك وشمل الملك ما تجدد بعد الحلف زيادة
على الموجود وقته وهو كذلك على المتقدم واليه يرشد التعبير بالمضارع وهو نظير ما لو حلف لا يكلم عبدا
أولا بيس شعره فانه يشمل الموجود والمتجدد ولو بعد خلق شعره الأول لقدرة على اتحاد العبد وجريان
العادة بعد انشور في ز من يسير وبذلك فارق ما لو حلف لا يكلم ولز بدفانه لا يبحث بكلام الولد الحادث بعد
الحلف (قوله فباعهما) فيه التثنية بعد أو سواء باع الكل أو البعض ههنا أو شيوعا على الجميع غيره كوقف
وفرض أخذ من العلة (قوله لم يبحث) وان لم يعلم بالبائع أو الطلاق (قوله لزوال الملك الخ) يعلم منه أن
الكلام وقع بعد لزوم البيع من جهة البائع وأن الطلاق بائن (قوله أن يقول) أو ينوي (قوله تظليا
للاشارة) أي على الاضافة والاسم نعم ان زال الاسم كأن عتق العبد أو جعل الدار نحو مسجد كما لم يبحث
قاله شيخنا واعتد به ولو لم يذكر اسم الدار والعبد حث بدخولها مطلقا (قوله الا أن يريد) أي في اليقين
بالله كاتقدم (قوله جلالين على المنفذ) لأنه الحقيقة دون المنصوب لأنه المجاز (قوله والثاني العكس)
فيه تقديم المجاز على الحقيقة وهو خلاف الأصل في الألفاظ (قوله والثالث الخ) فيه حل اللفظ على حقيقته
ومجازه معا وهو ما عليه الامام الشافعي وموافقه (قوله أولا يدخل بيتا حث بكل بيت) أي ان حلف
بالعرية سواء كان حاضرا أو بدو ياتي جميع ما يأتي فان حلف بالجمية كقوله درخانه زروم أو نه خانه زروم
يبحث الا بالمبنى فقط وخرج بالبيت الدار وان أطلق عليها اسم البيت كافي مصر فلا يبحث بدخولها كعكسه
(قوله أو خشب) منه القصب والجر يدومحله ان أحكم البناء فيها لا نحو بيوت الرعاة من جر يدومحشيش كما
قاله الماوردي (قوله أو خيمة) والمراد بها العرفية المتخذة من نحو الثياب اذا نمت وشدت أطرافها وإن لم

قوله وان صارت فضاء [قوله المتن وان صارت فضاء] لو قال لا أدخل هذه حث بدخول العرصة وان
صارت فضاء [قول المتن ولو حلف لا يدخل دار زيد باع] لأن الاضافة تقتضي الملك الا ترى أنه لو قال هذه الدار
لا يدخلها حث بدخولها لو حلف لا يدخل دار زيد بطل إقراره للتناض (فرع) لو
قال لا أدخل حانوت زيد بقتنيه أن الأمر كذلك لكن ساق الزركشي كلاما طويلا فيها وكذا في الدار
للوجرة مثلا وحاول الحث نظرا الى عرف الالفاظ دون عرف اللفظ قال وقتل هذا في الشامل عن الأئمة
الثلاثة [قوله بلك وغيره] ولو منصوبا [قوله فلا يبحث بما لا يسكنه] أي بل يبحث بما يسكنه ولو منصوبا
[قوله من ذا الباب] مرجع الاشارة جهة المنفذ والباب وقوله فترفع أي الباب المنصوب وهذا ظاهر
والاعتراض عليه لوجه له [قوله لم يبحث بالتاني] ولوسد الأول [قوله ويبحث بالأول] أي لأنه هو المحتاج
اليه في الدخول والمخرج (فرع) حلف لا يدخل من باب هذه الدار فجدد لها بابا آخر حث على الأصح
(فرع) حلف لا يدخل هذه الخيمة فضربت في مكان آخر حث بدخولها [قوله أو خشب] فلا
يبحث ببيوت الرعاة من الجر يدومحشيش لأنه لا يراد للسكنى [قوله أو خيمة] قال الزركشي قضية كلامهم

بذلك (حت وفي قول ابن نوى الدخول على غيره دونه لا يثبت) كما في مسألة السلام الآتيه فرق بينهما بأن الدخول لا ينقض بخلاف السلام (فلوجل حضوره) في البيت (خلاف حث الناس) والجاهل في ذلك والأظهر منه عدم الحث أخذا من الرافعي في الشرح (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) علمه (واستثناءه) باللفظ أو بالنية (لم يثبت) وإن أطلق حث في الأظهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجميع والثاني وجه بأن اللفظ صالح للجميع والبعض فلا يثبت بالشك ولو جهل فهم لم يثبت في الأظهر أخذا مما تقدم

(فصل: حلف لا يأكل الروس ولانية له حث برؤس تباع وحدها) وهي رؤوس النعم والبقر والابل (لا برؤوس طير وحوث) وصيد الايبلد تباع فيه مفردة) فيحث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يثبت به في وجه صححه المصنف في تصحيح التنبية وفي الروضة كاصلا ووجهه الشيخ أبو حامد والروائي والأقوى الحث وهو أقرب

نرخ أذبلها وخرج بها القوية وهي ما تؤخذ من نحو أعواد وتسقف بنحو حشيش كاسر في بيوت الرعاة ويظهر أنه لا يثبت بدخوله تحت نحو بردة جعلت على أعواد لدفع حر الشمس مثلاً يردد القطر في بيوت الأهراب ويظهر الحث بها كالتخيمة وربما يشملها قول الشارح أو من شعر فتأمله (قوله) لأنها لا يقع عليها اسم البيت) نعم إن كان في واحد منها نحو خلوة حث بدخولها كفارجيل هي الليات والسكنى فيه (قوله) فدخل يتأفيه زيد وغيره) حث وإن استثناء بقلبه أو لسانه لأن الدخول لا يقبض بخلاف السلام كما يأتي ولو قال موصفاً لساكن أهم وأولى إذ غير البيت مثله الأنحور حمام أو مسجد لما لا يخصص بأحد عرفاؤه شيئا الرمي وحيث في مفهوم كلام المصنف تفصيل فتأمل (قوله) الأظهر منه عدم الحث) وهو المصنف ولا يلزمه بعد علمه الخروج حالا ولا تتحل اليمين (قوله) فسلم) أي ولو من الصلاة على قوم هو فيهم وقصد السلام عليهم وكان المحلوف عليه بحيث يسمع والافلا حث مطلقاً وإنما اعتبر القصد هنا بخلاف السلام من غير الصلاة لانصراف السلام فيها للتحلل منها (قوله) لم يثبت) لما تقدم وظاهره سواء حلف بالله أو بالطلاق فراجع (قوله) إن أطلق حث) أي في السلام من الصلاة كاسر. (فصل) في الحلف على الأكل والشرب وما يقتضيه بعض المأكولات وغير ذلك والقاعدة في ذلك العمل بالعرف فإن اضطرب عمل بالغة (قوله) حث برؤوس) أي بأكل ثلاث رؤوس إن حلف بالطلاق نظراً لتحقيق العصمة فإن حلف بالله حث بواحدة كلمة عند شيخنا وهو الوجه لما يأتي وقال الخطيب وابن عبدالحق يثبت ببعض واحدة أيضاً ولو حلف لا يأكل رؤوساً بالتسكير لم يثبت الا بثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النفي وأما في الإثبات كالو حلف لا يأكل رؤوساً أو رؤوساً فلا يبرأ الا بثلاثة مطلقاً كما ذكره الشيخان وفاقا لابن الصباغ وغيره وقال الماوردي والروائي إذا حلف على معدود في الإثبات نحو لا تأكل الناس أولاً تصدق على المسكين لم يبرأ الا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع وفي النفي يثبت بواحدة اعتباراً بأقل العدد والفرق أن في الجمع يمكن وإثبات الجميع متعذر فاعتبر في كل ما يناسبه اه لكن في جعل أقل العدد واحد انظر فراجع (قوله) تباع وحدها) أي شأنها ذلك (قوله) الايبلد الخ) أي الا إن كان الحالف من بلد تباع فيه مفردة سواء حلف فيه أو في غيره أكله فيه أو في غيره على المصنف من الخلاف المذكور بدمه (قوله) والأقوى الحث) هو المصنف (قوله) وهل يعتبر) أي على كل من الوجهين (قوله) وجهان) أحدهما الثاني كما تقدم (قوله) إذا حلف) أي ولانية له حث نوى شيئاً حمل عليه فلا يثبت بغيره وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله) على من ياب الخ) أي على بيض شأنه أن يفارق بياضه في حياته ولو غلب ما كول اللحم كغراب وحية لأن البيوض كلها مأكولة وإن حرمت لفزر كسم في بيض الحيات وسواء أكله وحده أو مع غيره ويحث ببعض بيضه لأنه اسم جنس سواء عرفه أو أنكره فإن قال بيوضاً لم يثبت الا بثلاثة مطلقاً ويشترط في الحث كونه يسمى حالة أكله بيضاً بأن

نصيرها بما إذا اتخذت مسكناً (قوله) ولا يثبت بمسجد (لأنه لو نواه فالظاهر الحث به صرح الجرجاني خلافاً لابن سراقه) (قوله) فلوجل حضوره الخ) لو قال والله لأدخل عليه عامداً ولا ناسياً حث عند دخوله جاهلاً بخلاف (قوله) لا تتحل اليمين بالنعل ناسياً ولا جاهلاً

(فصل: حلف لا يأكل الروس الخ) (قوله) ولانية له) قيل كان ينبغي أن يقول مثل ذلك في مسألة البيض الآتية (قوله) والبقر والابل) لأنها تفصل عن أبدانها وتباع وحدها (قوله) لاطير وحوث) قال الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى قاعدة الإيمان أتباع العرف مالم يضطرب فإن اضطرب اعتبرت اللغة (قوله) وصيد من عطف العام على بعض أفرادها (قوله) بخلاف أكلها) منفصلة أو متصلة (قوله) والأقوى الحث) عليه الزسكوني شارح التنبية بأن العرف إذا ثبت في موضع عم كخبز الرز بطبرستان فقول الشارح نقلاً عن الروضة

في ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي يثبت فيه العرف أم كون الحالف من أهله وجهان فإن قصد أن لا يأكل ما يسمى رأساً حث برأس السمك والطيور وغيره وإن قصد نوعاً خاصاً لم يثبت بغيره انتهى (والبيض) إذا حلف لا يأكله (يحمل على من يابيل) بقض في الحياة كدجاج

بفتح الهاء (ولطاعة وحلم لاسمك وجواد) لأنه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فيحنت بأكل القسم الأول من اللحم (والحسم) لذا حلف لا يأكله يحمل (على لحم) أي ابل وجر وغنم (وخيل ووحش وطير) ما كولين فيحنت بالأكل من مذكها على اللينة وما لا يؤكل كالثوب (٢٨٠) وجهان رجح الثقيل وغيره الحنث والشبح أبو حامد والروا في المنع قال في

الروضة المنع أقوى (الاسمك وجواد) لأنهما لا يفهمان من إطلاق اللحم حرفاً (وشحم بطن) وشحم عين لأنهما متخالفان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) ففتح أولهما وكسر ثانيهما (وطعاهل) بكسر الطاء (وقلب) ومعى ورتة (في الأصح) والثاني نظر إلى أنها مقام مقام اللحم (والأصح تناول) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وجلد وأكارع والثاني يقول لا يفهم من إطلاق اللحم حرفاً (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض النقي لا يخالطه الأحمر لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الحز والالتفات نظر الرأس الشحم وينبغي عليهما الخلاف في قوله (وأن شحم الظهر لا يتناول اللحم) إذا حلف لا يأكله (وأن الألية والسنام) ففتح أولهما (لبسا شحمها ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر لخالفته له في الاسم والصفة فلا يحنت بهما من حلف لا يأكل شحمها ولا لحما وقيل هما

يتصلب قشره لا بما يسمى عنقوداً في باطن السباجة ولا بما يخرج منها بلا قشر متصلب ولا بما تفرغ منه ولا بأكله في ناطق كحلاوة النقوش المعروفة (فائدة) البيض كله بالضاد المجهمة إلا من النمل فهو بالطاء المشالة (قوله بفتح أوله) أي على الأصح فهو مثلك الأول وهو اسم لآتي واسم الذكرك الذي يحنت ببيضه أيضاً وهو يبيض في عمره مرة واحدة ويضعه أوفى كل سنة يضعه واحدة (قوله لاسمك) أي يبيضه المعروف بالبطارخ (قوله من مذكها) سواء أكله مطبوخاً أو مشواً أو فئاً (قوله وما لا يؤكل) في اعتقاد الخالف (قوله المنع) أي منع الحنث في أكل لحم الميتة وغيره المأكول القوي وهو المعتمد (قوله لاسمك) أي حيوان البحر وإن لم يكن من السمك المعروف (قوله بفتح أولهما الخ) ويجوز سكنون ثانيهما مع فتح أولهما وكسره (قوله ومعى) هو مقصور بوزن رضا اسم المصارين (قوله ورتة) بالهمز وتركه وقائصة وذكروا ثنيين وأما الجلدان برق فكلاهما والافلا (فرع) لا يحنت من حلف لا يأكل ميتة ميتة سمك وجواد ولا من حلف لا يأكل دماً بكيد وطعاهل (قوله والدم) ويسمى الودك (قوله وشحم ظهر) و بطن وعين وجنب وفي تناوله لشحم الظهر والجنب نظر لما رأتها من اللحم وهو لا يتناول (قوله وكل دهن) قال شيخنا من حيوان كسمن وزبد وهو ظاهر وفي شرح شيخنا تناوله لدهن غير ذي الروح كسمسم وزيت ولم يرضه شيخنا وليس من اللحم البين والقشقة على المعتمد عند شيخنا (فرع) السمن والزبد واللبن والدهن متباينة لا يتناول واحد منها واحداً من البقية والقشقة متباينة للبز واللبن والدهن ما كان من ذي الروح المذكور فلا يحنت من حلف عليه بغيره والزفر يتناول اللحم والبيض ولو من سمك فيهما ويتناوله دهن الحيوان لا غيره ولادهن ميتة والرقما كان عن لحم وفيما كان عن نحو كرش وجهان والظاهر الحنث به والأدم والادام والتأدم سيأتي (قوله ولحم البقر يتناول جاموساً) أي دعرباً وهي البقرة المشهور ولا يتناول أحدهما الآخر ولحم النمل يتناول ضاً ناومعزاً ولا يتناول أحدهما الآخر (قوله مشيراً إلى حنطة) أي إلى قدرتها يمكن تناوله عادة ولو في مدة طويلة كافي شرح الروض لكن ينظر إلى قدر ذلك الطول بما إذا يقترن من الزمن (قوله لا آكل هذه) وكذلك آكل الحنطة هذه لأننا خبرنا الإشارة عن الاسم كالاتصار عليها هنا وفيما يأتي (قوله حنث بأكلها) أي جميعها ولو مقلية ويطحنها ولا يضر نحو بقاء دقيق نافع في الرخا ونحوها خلافاً للعلامة السفاطي والخطيب والبرلسي ولا يحنت بما ينشأ عنها الوزرعت (قوله لا آكل هذه الحنطة) بأن قدم الإشارة أولم يذكرها نحو لا آكل حنطة (قوله حنث بها مطبوخة) ما لم تصر عصيداً لأنها حينئذ كالحصوة الآتية وهل يعتبر نفس البدأ على الأول [قوله لاسمك] يبيضه هو البطارخ قال الزركشي ولا يجوز أن كل المصران الذي مع البطارخ في الجوف لأنه محتو على النجاسة [قوله كرش] يقال بفتح الكاف وكسر الراء وبسكون الراء مع فتح الكاف وكسرهما ومثلها السكد [قوله في الأصح] ولا يحنت أيضاً بالجلد قال بعضهم إلا أن كان صغيراً يؤكل معه ولا يحنت أيضاً بقائصة السباج ونحوه [قوله الذي لا يخالطه] أي أما ما يخالطه فلا حنث به قطعاً [قوله وقيل هما شحم الخ] وجه الأول أنها في معناه وجه الثاني أنها في اللحم وشبههما به في الصلابة [قوله وبطن] وكذا يتناول اللبن بالزبد دون دهن السمسم ونحوه لأن الدم مرتبط بذي الروح [قوله حنث بأكلها] أي كلها لكن في الماحن لا يمتن شيء يعلق في الرخا والظاهر عدم اغتفاره [قوله حنث

الروضة المنع أقوى (الاسمك وجواد) لأنهما لا يفهمان من إطلاق اللحم حرفاً (وشحم بطن) وشحم عين لأنهما متخالفان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) ففتح أولهما وكسر ثانيهما (وطعاهل) بكسر الطاء (وقلب) ومعى ورتة (في الأصح) والثاني نظر إلى أنها مقام مقام اللحم (والأصح تناول) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وجلد وأكارع والثاني يقول لا يفهم من إطلاق اللحم حرفاً (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض النقي لا يخالطه الأحمر لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الحز والالتفات نظر الرأس الشحم وينبغي عليهما الخلاف في قوله (وأن شحم الظهر لا يتناول اللحم) إذا حلف لا يأكله (وأن الألية والسنام) ففتح أولهما (لبسا شحمها ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر لخالفته له في الاسم والصفة فلا يحنت بهما من حلف لا يأكل شحمها ولا لحما وقيل هما

شحم وقيل لحم فيحنت (والألية لا تتناول سناماً ولا يتناولها) فلا يحنت من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر (والحسم يتناولهما) وشحم ظهر وبطن (وكل دهن) فيحنت بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دهما (ولحم البقر يتناول جاموساً) فيحنت بأكله من حلف لا يأكل لحم بقر ويحنت بقر الوحش أيضاً (ولو قال) في حلفه (مشيراً إلى حنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على ميتتها ويطحنها ونحوها) عملاً بالإشارة (ولو قال) فيه (لا آكل هذه الحنطة حنث بها مطبوخة ونية ومقلية) ففتح اللحم

(لا بطحينها وسويقها وجبنها وخبزها) لزوال اسمها (ولا يفتل رطب تمرا ولا بسرا ولا غب زيبا وكذا العكس) فلا بحث بأكل
 الخمر من حلف لا يأكل رطباً والعكس وكذا الباقي (ولو قال) في حلفه (لا أكل هذا الرطب فتمت فأكله أولاً أكلم فما العيب
 فكلمه شيخنا فلا بحث) به (في الأصح) لزوال الاسم والثاني بحث (٢٨١) بقاء الصورة وإن تغيرت الصفة

(وقوله لا بطحينها) أي لا بحث بأكله ويظهر أن منه الجربش وعطف سويقها يدل على أنه دقيقها فهو
 من عطف المعابر أو الأعم فتأمل (قوله وكذا الباقي) مما ذكره وغيره من قبلة أنواعه فإن أوله مطلق ثم خلال
 بفتح المجمة ثم بلع ثم بسر ثم رطب ثم غرولاً بحث في الرطب بالمشوخ بضم الميم وفتح المجمة والدال المشددة
 وآخره خاء مجمة ويقال به مصر المعمول وهو ما عولج حتى يترطب ويبحث في البسر والرطب بالمتصف ثم ان
 قال رطبة أو بسرة لم بحث به (قوله لزوال الاسم) لأنه المعتبر حيث أخر عن الإشارة فلما أخرها عنه وأقتصر
 عليها حث مطلقاً والمراد بالشيخ البالغ والعبد إذا عتق كالصبي إذا بلغ (قوله كل خبز) أي مخبوز ومنه
 الكنافة والقطائف والراق ونحوها وخرج به المقل كل لانية وما خبز تارة وبقي أخرى كالفسبوسك فلكل
 حكمه في بحث به مخبوزاً لا مقلماً (فرع) العيش والحلف بكسر الجيم وسكون اللام خاص بالخبز المعروف
 لانهو فطير ورقاق (فتبينه) ظاهر كلامهم أنه بحث في الخبز ولو ببعض رقيق والوجه أن يجري فيه ما يقال
 في الزموس فتأمل (قوله وسواء الخ) هذان من الحلف باقة أما بالطلاق فلا بحث إلا بأكله بعد مضغ لأنه الأكل
 لغة المعتبر في الطلاق (قوله لكن لو صار الخ) هو استثناء من التريده التي بحث به والرقعة في الأصل ماء بطبخ
 اللحم والمراد بها هنا أعم من ذلك (قوله كالحسو) هو بفتح الحاء ضم السين المهملة وتشديد اللام اسم
 للمزوج من الدقيق أو الخبز ونحوهما بالماء حتى يصير كالسائل (قوله فتحصاه لم بحث) وكذا الودقة ناعماً واستغنى
 لأنه لا يسمى الآن خبزاً (قوله سويقاً) هو دقيق الشعير أو مطلق الدقيق أو ما قل بنار قبل طبعه (قوله
 فبالعكس الخ) لأن الأكل في الجوامد والشرب في السائعات ولو حلف لا يطعمه حدث بكل منهما ولو حلف
 لا يفتق حث بوجود طعمه بضمه وإن مجه والإيجار في الحلق وأن وصل جوفه لا يسمى أكلاً ولا شرباً ولا ذوقاً
 فلا بحث به فيها (قوله لبنا) وهو ينصرف عند الإطلاق إلى الماء كقول من آدمى أو صيد بجميع أنواعه ولو في
 زبد أو قشطة ومنه اللبن الذي ينزل أول الولادة بخلاف المعمول في النار في الأواني وبخلاف اللبن والمصل
 والأقط والسمن واللبن غير الماء كقول كلان الأتان (قوله عينه ظاهرة) أي جرمه في العصيدة مثلاً مشاهداً
 صميم في الحس لاربحه وطعمه ولونه (فتبينه) لو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً أو قصباً أو نحوها فعضره وشرب
 ماءه أو مصه ورعى ثقله لم بحث لأن هذا لا يسمى أكلاً ومنه سكر وضعه في فيه وذاب بنفسه وبلعه فإن أذابه حدث
 بهما مطبوخة] أي مع بقاء الحبات [قوله لا بطحينها الخ] استشكل الزركشي ذلك بما لو قال إن ظهرت
 من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أمي ثم تزوجها وظهر منها فانه يكون مظاهراً من الأولى ويكون
 قوله الأجنبية تعريفاً قالها الفرق اهـ أقول الفرق أن الظهار لا يصح شرعاً إلا من زوجة فوجب
 انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف أكل الخنطة فانه يمكن مع وصف الخنطة بخلاف اعتبار وصف
 الخنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب [قوله فسكاه شيخنا] مثله البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه
 البقرة وأشار لسخلة حث بها بخلاف نظيره من البيع فانه يبطل لأن العصيدة إذا فسد بعضها فسد كلها [قوله
 ولو حلف لا يأكل سويقاً] من قوائد الباب أن الأفعال مختلفة الأجناس كالأقوال ثم ما صحح هنان أن
 الأكل لا يشترط فيه المضغ صحح في الطلاق خلافه [قوله أو حلف لا يأكل لبناً الخ] [فرع] حلف
 لا يأكل كل مما اشتراه زيد لا بحث بما اشتراه زيد مع عمرو [قوله إن كانت عينه ظاهرة] بحيث يرى جرمه

(قوله لا بطحينها) أي لا بحث بأكله ويظهر أن منه الجربش وعطف سويقها يدل على أنه دقيقها فهو
 من عطف المعابر أو الأعم فتأمل (قوله وكذا الباقي) مما ذكره وغيره من قبلة أنواعه فإن أوله مطلق ثم خلال
 بفتح المجمة ثم بلع ثم بسر ثم رطب ثم غرولاً بحث في الرطب بالمشوخ بضم الميم وفتح المجمة والدال المشددة
 وآخره خاء مجمة ويقال به مصر المعمول وهو ما عولج حتى يترطب ويبحث في البسر والرطب بالمتصف ثم ان
 قال رطبة أو بسرة لم بحث به (قوله لزوال الاسم) لأنه المعتبر حيث أخر عن الإشارة فلما أخرها عنه وأقتصر
 عليها حث مطلقاً والمراد بالشيخ البالغ والعبد إذا عتق كالصبي إذا بلغ (قوله كل خبز) أي مخبوز ومنه
 الكنافة والقطائف والراق ونحوها وخرج به المقل كل لانية وما خبز تارة وبقي أخرى كالفسبوسك فلكل
 حكمه في بحث به مخبوزاً لا مقلماً (فرع) العيش والحلف بكسر الجيم وسكون اللام خاص بالخبز المعروف
 لانهو فطير ورقاق (فتبينه) ظاهر كلامهم أنه بحث في الخبز ولو ببعض رقيق والوجه أن يجري فيه ما يقال
 في الزموس فتأمل (قوله وسواء الخ) هذان من الحلف باقة أما بالطلاق فلا بحث إلا بأكله بعد مضغ لأنه الأكل
 لغة المعتبر في الطلاق (قوله لكن لو صار الخ) هو استثناء من التريده التي بحث به والرقعة في الأصل ماء بطبخ
 اللحم والمراد بها هنا أعم من ذلك (قوله كالحسو) هو بفتح الحاء ضم السين المهملة وتشديد اللام اسم
 للمزوج من الدقيق أو الخبز ونحوهما بالماء حتى يصير كالسائل (قوله فتحصاه لم بحث) وكذا الودقة ناعماً واستغنى
 لأنه لا يسمى الآن خبزاً (قوله سويقاً) هو دقيق الشعير أو مطلق الدقيق أو ما قل بنار قبل طبعه (قوله
 فبالعكس الخ) لأن الأكل في الجوامد والشرب في السائعات ولو حلف لا يطعمه حدث بكل منهما ولو حلف
 لا يفتق حث بوجود طعمه بضمه وإن مجه والإيجار في الحلق وأن وصل جوفه لا يسمى أكلاً ولا شرباً ولا ذوقاً
 فلا بحث به فيها (قوله لبنا) وهو ينصرف عند الإطلاق إلى الماء كقول من آدمى أو صيد بجميع أنواعه ولو في
 زبد أو قشطة ومنه اللبن الذي ينزل أول الولادة بخلاف المعمول في النار في الأواني وبخلاف اللبن والمصل
 والأقط والسمن واللبن غير الماء كقول كلان الأتان (قوله عينه ظاهرة) أي جرمه في العصيدة مثلاً مشاهداً
 صميم في الحس لاربحه وطعمه ولونه (فتبينه) لو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً أو قصباً أو نحوها فعضره وشرب
 ماءه أو مصه ورعى ثقله لم بحث لأن هذا لا يسمى أكلاً ومنه سكر وضعه في فيه وذاب بنفسه وبلعه فإن أذابه حدث
 بهما مطبوخة] أي مع بقاء الحبات [قوله لا بطحينها الخ] استشكل الزركشي ذلك بما لو قال إن ظهرت
 من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أمي ثم تزوجها وظهر منها فانه يكون مظاهراً من الأولى ويكون
 قوله الأجنبية تعريفاً قالها الفرق اهـ أقول الفرق أن الظهار لا يصح شرعاً إلا من زوجة فوجب
 انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف أكل الخنطة فانه يمكن مع وصف الخنطة بخلاف اعتبار وصف
 الخنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب [قوله فسكاه شيخنا] مثله البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه
 البقرة وأشار لسخلة حث بها بخلاف نظيره من البيع فانه يبطل لأن العصيدة إذا فسد بعضها فسد كلها [قوله
 ولو حلف لا يأكل سويقاً] من قوائد الباب أن الأفعال مختلفة الأجناس كالأقوال ثم ما صحح هنان أن
 الأكل لا يشترط فيه المضغ صحح في الطلاق خلافه [قوله أو حلف لا يأكل لبناً الخ] [فرع] حلف
 لا يأكل كل مما اشتراه زيد لا بحث بما اشتراه زيد مع عمرو [قوله إن كانت عينه ظاهرة] بحيث يرى جرمه

(٣٦) - (قليوبي وعميرة) - (رابع) حلف (لا يشربه فبالعكس) أي بحث في الثانية دون الأولى (لو) حلف
 (لا يأكل سمناً فأكله بخبز جامداً أو ذائباً) بالمجمة (حث) كما لو أكله وحده (وان شربه ذائباً فلا) بحث (وان أكله في عصيدة
 حث إن كانت عينه ظاهرة) بخلاف ما إذا كانت مستهلكة (و يدخل في

كافسر والزبيب (قلت)
أخضع من الرافعي في الشرح
(وليمون ونبق وكذا
بطيخ) بكسر الباء فيها
(ولب فستق) بضم التاء
وفتحها (وبندق وغيرهما
في الأصح) فهو من يابس
الفاكهة والثاني ينفيها
عنه وعن البطيخ (لاقتاد)
بكسر القاف وبالثالثة والمد
(وخيار وباذنجان) بكسر
الذال المعجمة (وجوز)
فليست من الفاكهة (ولا
يدخل في التمار) بالثالثة
إذا حلف لاياً كلها (يايس
واحدة أعلم) وهي جمع تمر
(ولو أطلق بطيخ وتمر
وجوز لم يدخل هندي)
من الثلاثة فيها فلا يحث
بأكله من حلف لاياً كلها
والهندي من البطيخ
الأخضر (والطعام) إذا
حلف لاياً كله (يتناول
قوتاً وفاكهة وأدماً
وحلواء) وتقدم في باب الربا
الدواء وفيه هنا وجهان
(ولو قال) في حلفه (لا آكل
من هذه البقرة تناول
لحمها) فيحث به (دون
ولم) لها (ولين) منها فلا
يحث بهما (أو من هذه
الشجرة تمر) يحث به
(دون ورق وطرف غصن)
منها عملاً في الحث
بالتعارف في السلتين

قال شيخنا ولعله إذا كسره بأسنانه لأن أداره بلسانه حتى ذاب كما هو الوجه فراجعه

(فرع) لو حلف لا يفطر حث بكل مفطر ولو جامعاً لبردة وحيض وجنون ودخول ليل (قوله فاكهة)
وهي في الأصل اسم اسكل حلو لذيق الطعم ذي شجر (قوله وعنب وتين) ومنه الجيز المعروف أخفا
بإطلاقهم ويقال له التين الأحق وتوقف بعضهم في الحث به هنا وفي دخوله في التين عند إطلاقه
فراجعه (قوله بضم المعزة الخ) ويقال أترنج وترنج أيضاً (قوله ورطب) بفتح الراء ومحلله أن بلغ
أوان لذائذه وتموّهه لأنحو حصرم عنب ورمال (قوله ويابس) أن بقي فيه لذائذه لأنحو حشف تمر
ويايس بطيخ وطلع ليمون وحشفه ونحو ذلك (قوله وليمون) ونارنج واثبات نون ليمون صحيح لغة
خلافاً لمن منعه ولا يبحث بالزيتون على الاعتماد من وجهين (قوله وكذا بطيخ) وقصب سكر وموز
(قوله بكسر الباء فيهما) أي النبق والبطيخ ويجوز سكونها في الأول وفتحها في الثاني ويقال فيه
طبيخ بكسر الطاء وفتحها وتأخير الباء عنها وتشديد بها (قوله وبندق) بالموحدة أوّه وقد تبدل بالفاء
(قوله فهو) أي اللب فمطه تفصيل كالذي قبله (قوله لاقتاد) ومنها الققوس المعروف (قوله وخيار
وباذنجان وجوز) بفتح الجيم وكسرهما ثم زاي ثم راء فليست أي الأربعة من الفاكهة وهي أجناس
فلا يبحث من حلف على واحد منها بغيره منها (قوله جمع تمر) بفتح أوليه وهو جمع ثمرة وجمع التمار
تمر بضم أوليه وجمعه أثمار (قوله والهندي من البطيخ الأخضر) وهذا عرف قديم قد اختلف الآن
فيحث به دون الأصغر على الاعتماد (قوله قوتاً) منه التمر والزبيب والأدوم والأولان من الفاكهة
أيضا وقد تقدم والثلاثة من الأدوم عند ابن حجر ونوزع في الثلاثة منها فراجعه وفي شرح الروض أنه
لا يبحث بها إلا أن اعتاد التقوت بها والأفلا (قوله وأدماً) منه الفجل والشمندر والبصل والملح والخل
والشبرج والتمر بالثالثة الفوقية ونحوها (قوله وحلواء) قال المصيري بالمد وظاهر كلام الفقهاء خلافه
وهي ما يركب بصناعة من الحلوى وغيره بالنار كاللشع مع العسل والحلو بخلافها كالسكر والقانيد والمراد
هنا الأعم ومما تقرر يعلم أن قول شيخ الإسلام بشمول الفاكهة للأدوم والحلواء فيه نظر فتأمل
(فرع) لا يتناول الحلوى حامضاً من جنسه كالزمان والعنب والاحماض (قوله وفيه) أي في تناول
الطعام هنا للدواء وجهان أحدهما أنه لا يتناولها وقارق الربا بوجود هذه الطعم فيه (قوله لحمها)
وكذا بقية أجزائها (قوله دون ولد) وكذا جنين (قوله ولين) وما يتخذ منه كخبز (قوله تمر)
ومنه الطلع ومثله الجمار فيحث به قاله شيخنا فراجعه ولا يبحث بغير ما كوله منها ولا يصنعها ولا
بأكل تمر غصن زرع فيها أو تمر من غصن زرع منها وأتمر كما مر في الخنطة والبيض (قوله وطرف
غصن) أي لا يبحث بأكله إلا أن جرت العادة بأكله فيحث به (فرع) حلف لا يشرب ماء الليل
أو البحر أو الغدير أو البئر ولومع الإشارة لم يبحث بالشرب منه أو حلف لا يشرب منه حث بشر به منه
يبد أو قم أو كرج أو بانه وغير ذلك

(تنبيه) جيع ما تقدم عند الإطلاق فإن أراد الحالف شيئاً معيناً رجع إلى ما أراد

(فصل) في المسائل المنشورة (قوله التمرة) بالثالثة أو بالثالثة واختلطت بحرفها ولم تتميز وأمكن اشتباهها
(قوله إلا التمرة) أو بعضها غير ما يدق مدركه كما يأتي فإن أكله حثاً آخر جزء من آخر واحدة فتعنت
[قوله رطب وعنب ورمال] خالف في ذلك أبو حنيفة متمسكاً باللفظ في قوله تعالى فيها فاكهة ونخل
ورمال وقوله تعالى حبا وعنباً إلى أن قال وفاكهة وأبا ورد بأن ذلك تفسير قوله تعالى وملائكته
ورسله وجبريل أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام امتنان فتم

(فصل : حلف لا يأكل هذه التمرة الخ)

لمحت) لجواز أن تكون المفروكة هي الخلف عليها (أولاً لكنها فاختلطت) بحر (لمير بالاجمع) لاحتمال أن تكون المفروكة الخلف عليها (أولاً كما هذه المادة فاعماير بجميع حبا) ولو قال لا آكلها فترك حبة (٢٨٣) لمحت (أولاً ليس هذين لمحت بأحدهما) لأن الخلف عليهما (فإن لبسهما لو مرتباحث وألا ليس هذا ولا هذا تحت بأحدهما) لأنه يمينان (أو لا يمكن) ذا الطعام غدا فلت قبله (أي الند) (فلا شيء عليه) لأنه لم يبلغ زمن البر والحث (وإن مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حث) لأنه تمكن من البر (وقبله) أي التمكن (قولان ككسره) لأنه قوت البر بغير اختياره والأظهر فيه عدم الحث (وإن أكله بأكل وغيره قبل الغد حث) لأنه قوت البر بغير اختياره وهل الحث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد مجيء الغد فيه قولان أو وجهان وعلى أولهما لو كانت كفارته بالصوم جاز أن ينوي صوم الغد عنها وعلى ثانيهما حثه بغير زمن إمكان الأكل من الغد أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند البغوى الأول (وإن تلف أو أكله أجنبي) قبل الغد (فكسره) لما قسمه والأظهر فيه عدم الحث (أولاً قضين حثك عند رأس الهلال فليقتض عند غروب الشمس آخر الشهر) فوق القروب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على القروب (أو مضى بعد القروب فهو مكته) أي القضاء (حت) فينبى

في الطلاق من حيث (قوله لاحتمال الخ) يفيد أن المراد بالجميع ما أمكن اختلاطها به فلو اختلط بجانب من صبرة تعالى الحكم به ومثل التمر كل ما عجزت أفراد كغيف ولو حلف لا يأكل منه أو لا يأكل منه كغافه البعض حثا وبراً والمائع مثل ذلك أيضاً فلو حلف لا يشرب به أو لا يشرب به فاختلط بمائع آخر وانترج بجميع أجزائه لم يحن في الأول ولم ير في الثاني إلا يشرب الجميع أو لا يشرب من كغافه شرب بعضه فيها برا وحثا (قوله فترك حبة) وبعض الحبة مثلها برا وحثا الاملاق مدركه كاسر ولا عبرة بشحمها وقشرها (قوله أولاً ليس هذين) أو هذا وهذا (قوله لأنهما يمينان) لاعادة حرف النبي فإن لبسهما معا أو مرتبا زمه كفارتان ولو قال لأبسن هذين أو هذا وهذا لم ير بأحدهما أو لبسن هذا فهذا أو هذا ثم هذا فلا بد من الترتيب وهل يعتبر القور في الأولى والمهلة في الثانية ويظهر عدم اعتبارهما راجعه .

(فتية) لو كرر اليمين على شيء واحد فسيأتى فيه ما في الإيلاء وهو أنه ان قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة والأفلا (قوله فلت) أي لا بقوله نفسه والاحت لأنه قوت البر باختياره قاله شيخنا فراجع (قوله وإن مات) أو نسي حتى تلف الطعام وسواء تلف كله أو بعضه في جميع ما ذكر (قوله بعد تمكنه) بزمن يسع الأكل ولا ضرورة فإن كانت ضرورة كأن لم يجد مساعداً كل ولو بأكل طعام ساقى على الخلف لم يحن ولو حلف ليسافر غدا أو ليقضيه حقه غدا فهو كاطعام المذكور ولو حلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر فالحق قبل فراغه فإن مضى الشهر ولم يسافر تبين بطلان الخلع ويقع الطلاق الثلاث لأنه قوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا الرمي من أن الخلع لا يختص في الأتبات المفيد كالم في الخلع وتقدم عن شيخنا وغيره كالخطيب وابن حجر وابن عبدالحق أنه يخلص فيه (قوله بغير اختيار) يفيد أنه لو تلف بتقصيره حث (قوله وإن أكله) أي إذا كرر الحلف مختاراً أو الإفلا حث (قوله حث) خلافاً للثلاثة (قوله فيه قولان) المعتمد منهما الثاني وهو أنه لا يحن إلا بعد مجيء الغد (قوله أحدهما عند البغوى الأول) وهو حثه بغير زمن إمكان الأكل من الغد وهو المعتمد (قوله أكله أجنبي) ولم يقصر على منعه من أكله لم يحن (قوله عند رأس الهلال) أو مع أوله أو فيه أو مع رأسه ولو حلف لفظ رأس تعين من رؤيته (قوله فليقتض) وعليه السفر إليه لم يكن به عذر من أعذار الجمعة قاله ابن حجر نعم إن سافر الحالف حث لتفريطه البر باختياره (قوله فإن قدم) أي وليس ذمة الحالف أن لا يؤخر حقه عن الشهر وإلا لم يحن (قوله حث) أي إن لم يكن له عذر ولو بما يرخس في الجمعة غير نحو رجوعه فيه ومنه الاعسار بالدين

[قوله لم يحن] أي بخلاف ما لو أكل الجميع فإنه يحن بأخر مرة يأكلها [قوله لم يحن بأحدهما] أي كما لو حلف ليلبسهما (فرع) قوله لا لبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لألبس هذا وهذا قاله الرافعي وهو مشكل لأن الأتبات مبنى على النبي . أقول لو قال المريض لعبدية أعقت هذا وهذا وهما ثلثاه عتق الأول ولا يقرع وهذا يؤيد الفرع المذكور [قوله حث] أي حين التلف [قوله وقبله] قال الزركشي هو شامل للموات قبل التدمع أنه لا حث قطعا . أقول هذا عجيب فإن هذه قد سلفت في المتن فليست مرادة قطعا [قوله قبل الغد حث] أي إذا كان وقت الأتلاف ذا كرا لليمين وقال الأئمة الثلاثة لا حث لأن للفرض أن لا يؤخره عن الغد [قوله آخر الشهر] راجع لقوله الطعام (١) ليكفيه لا يتغير وفيه نظر

غروب الشمس آخر الشهر) فوق القروب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وإن قدم) القضاء على القروب (أو مضى بعد القروب فهو مكته) أي القضاء (حت) فينبى

(١) قوله النبي راجع لقوله الطعام الخ مؤكداً في النسخة التي بأيدينا وفيه سقط خبر اه

أن بعد الحلال ويترصد ذلك الوقت فيقتضيه فيه (وان شرع في الكيل) أو الوزن (حيث لم يفرغ لكثرة الأبد مدة لم يحنث) وبذلك
أجيب فيما ابتدأ حيث تقدمه (٢٨٤) القضاء كحمل الميزان (أو لا يتكلم فسيح) الله (أو قرأ قرآنا فلا حنث)

به لأن اسم التكلام عند الإطلاق ينصرف إلى كلام الأعميين في محاوراتهم وفي وجه أنه يحنث (أو لا يكابه فسلم عليه حنث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (وان كاتبه أو راحله أو أشتر اليه به أو غيرها) كراس (فلا) حنث به (في الجديد) اقتضارا بالكلام على حقيقته والتقدم لحنث حلاله كلام على المجاز مع الحقيقة وفي التنزيل للقديم وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فليجدد قلن أكرم اليوم إنسيا فأشارت اليه (وان قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءة لم يحنث) لأنه لم يكلمه (والا) أي وان لم يقصد قراءة (حنث) لأنه كلف (أو لامال له حنث بكل نوع وان قل حتى نوب بدنه) لصديق الاسم عليه (ومدبر ومطلق عتقه بصفة وما وصى به) من مال (ودين حلة وكذا مؤجل في الأصح) والثاني نظر إلى أنهم استحقاق المطالبة به كالسهم (لا يكتب في الأصح) لأنه كالحارج من ملكه والثاني يحنث به لأنه عبد مابقي عليه درهم (أو ليضربنه قابله) فيه

ومنه الشك في الحلال ومنه موت صاحب الحق ولا عبرة بوارنه لاستناد الخطاب إليه (قوله أن يمد) بضم أوله وكسر ثانيه من الأعداد لأن العدد (قوله حيث) أي في الوقت ولم يفرغ الأبد أو كان شروعه في قدر يعلم أنه لا يسمع القضاء لم يحنث ومثل الشروع في العد الشروع في احضار الحق أو احضار نحو الميزان كما قاله الشارح .

(فرع) لو حلف ليقضيه حقه إلى حين أو زمان أو دهر أو مدة قريبة أو بعيدة أو حقب أو أحقاب أو نحو ذلك حنث قبيل الموت ان تمكن من القضاء وقارق الطلاق بأنه تعليق وهناك لا يختص بزمن (قوله فسيح الخ) ضابطه أن لا يأتي بما يبطئ الصلاة ومنه اعتبار الخطاب ولو بغير العربية (قوله أو قرأ قرآنا) ولو جبا أو قرأ من التوراة ما لم يبقن تبديله (قوله وفي وجه الخ) هو استراض على المصنف (قوله فسلم عليه) ولو من صلاة مع قصده في السلام منها كما مر (قوله حنث) ان تلفظ بحيث يسعه وفيه قوة السماع وفهم الخطاب ولو بالقوة فدخل مالو كله ناعما وخارج مالو كان أصم أو مجنون أو مغمى عليه أو بعيد أو لا بد من مواجهته بالكلام أيضا فلو توجه إلى غيره ولو نحو جدار وخطب ذلك الغير لم يحنث وان صدق أهله مرافقه (قوله أو أشار إليه) ولو أخس وانما اعتد بها في نحو العقود للضرورة كما مر (قوله على حقيقته) أي التحوية لكونه لفظا مر كبا مفيدا كما قاله ابن حجر تبعا للزركشي وفي شرح شيخنا اعتبار حقيقته الشرعية وفيه نظر الا ان كان مقصوده منها اعتبار الخطاب في السلام كما مر (قوله والقديم الخ) وهو مردود بأن حمل الكلام على المجاز مع امكان الحقيقة وعدم قربته على المجاز ليس مقتضا والآية التي استدلل بها تدل على أن ذلك من الحقيقة وهو لا يقل به فتأمل (قوله وقصد قراءة) ولو مع التفهم كالمعنى (قوله أي وان لم يقصد قراءة) بأن قصد التفهم أو أطلق على المعتمد كالتقدم في الضابط فقوله أفهمه مقصوده بمعنى أي بما يفهم به مقصوده (فرع) لو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحنث بسماع قراءته أو حلف ليؤمن على الله أحسن التناء أو أكله أو أعظمه أو أحله كفاه أن يقول سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ولا يحتاج إلى زيادة بعضهم ذلك الجدي حتى رضى أولي محمدنه بمجامع الحمد أو بأجل الحمد أو أعظمها أو أكلها كفاه أن يقول الحمد لله جدا برأى نعمه ويدافع قومه ويكافى من يمدوه ولو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كفاه ما في التشهد (قوله وان قرأ) ولو غير متمول كما قاله ابن حجر وقال شيخنا يشترط كونه متمولا (قوله وما وصى به) وكذا مضروب وضال ومسروق وغيب قال شيخنا نعم ان جهل من هو عليه أو اقتطع خبره لم يحنث به وفي شرح شيخنا خلافه (قوله ودين) ولو على مكانته ولو بنجوم الكتابة على المعتمد وكذا على ميت قال شيخنا ان كان له تركه والا فلا يحنث به واعتمده ويحنث بما على المعسر (قوله والثاني الخ) ورد بالمؤخر (قوله لا يكتب) أي كتابة صحيحة فيحنث بالكتابة كتابة فاسدة كالاستولادة (قوله لأنه كالحارج عن ملكه) ولذلك لا يحنث به من حلف لا يعده أو لا رقبتي على المعتمد وسوا عتق أو عاد إلى الرق بتجهيز أو نحوه (فرع) لو حلف لا ملك له حنث ولو

والظاهر أنه مثل الشروع في احضار الكيل والميزان [قوله أو لا يتكلم] قال الزركشي ضابط الكلام فيما يظهر اللفظ المركب لافتادة الحنث بلفظه واعتبر الماوردى والفتال المواجهة به محتجا بقصة عائشة مع أم سلمة عند خروج عائشة ونهى أم سلمة لها [قوله أفهمه] الظاهر أن الشرط في الحنث قصد الافهم وان لم يفهم الخطاب [قوله وقصد قراءة] ولو مع قصد الاعلام

[قوله]

والثاني يحنث به لأنه عبد مابقي عليه درهم (أو ليضربنه قابله) فيه

(بما يسمى ضرباً ولا يشترط) فيه (إيلام) وقيل يشترط (ألا أن يقول ضرباً شديداً) فيشترط فيه الإيلام (وليس وضع سوط عليه
وهض وخفق) بكسر النون (وتنفشعر) بفتح العين (ضرباً قيل ولا لطم

(٢٨٥)

بنحو منصوب وآتي لا نجس ولا تنجس ولا تزجته ولو أمة (قوله بما يسمى ضرباً) أي عرفاً خرج نحو
وضع أصبع أو نحوه (قوله وقيل يشترط إيلام) وبه قال الإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله إلا أن يقول) أو ينوي
(قوله ضرباً شديداً) فيشترط فيه الإيلام قطعاً (قوله بكسر النون) وبالسكون لمن (قوله أي دفع) بيان
لإراد سواء بظهر الكف أو بطنها وأصله الضرب باليد مطبوعة (قوله والأصح أن كلامهما) أي اللطم
والوكز (قوله ضرب) فيترتب به وهو المعتمد وكذا الرقص والمكس والصفع والرمي بنحو حجر أصابه .
(نوع) قال الحنفية لو قال لأضربك حتى ينشئ عليه أو يقول حل على الحقيقة أو حتى أقفه أو يموت أو يقع ميتاً
حل على أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً واعتمده شيخنا الرملي قال
بخلاف ما لو قال لأجبرن مديني على الفرك فيجعل على مظهره فراحمه (قوله فوصله إلى السك) ولو بالاكس
بعضها على بعض ولم تمس البدن (قوله وفي الروضة) كأصلها تصحيح أنه لا يبرئ في قوله مائة سوط بالعشكال
وهو المعتمد لأنه ليس من جنس السياط فيكفيه أن يشد مائة سوط والمائة في ذلك مثال فلو كانت خمسين
ضرب بها مرتين وهكذا (قوله ولو شك) أي تردد ولو مع رجحان في عدم الإصابة حصل البر (قوله
مخرج) أي بما في الزنا من أنه لا يكفي العشكال حالة الشك ورفق بقوة إرادة التكيل فيه (قوله لأنه لم
يضر به المرأة) فلا بد من تعدد المائة ولو غير متوالية ولو حلف لأخيك تفعل كذا حل على منعه منه
مع علمه وقدرته (قوله منك) قيد به لأجل ما بعده فلو لم يقل منك كفى الاستيفاء من وكبه ومن الأجنبي
قال شيخنا وبالحالة إن قبض في المجلس (قوله فلا بحث بفعل غريمه) وإن أذن له فيه (قوله وكان
ماشين) ظاهره وإن فارقته لنحو قول بخلاف ما لو كانا واقفين أو قاعدين (قوله وفي المحرم) فهي أولى لعدم
العلية فيها (قوله حث) إن كان عامداً عالماً بغيره أو عالماً بالخطأ لم يكن أراد بالانقياء براءة الذمة منه
و صدق في إرادته ذلك ظاهره وأما (قوله فارقة) قيل لا حاجة إليه وسعره (قوله والأخيرة) نعم إن فارقته
فيها بأمر الحاكم لم يثبت لأنه إكراه (قوله وتفرقة في الثالثة) وكذا في الرابعة وأعماله كره فيها لأجل
الغلاف ومقتضى العلة أنه بحث بمجردها برأيه واحتياجه وهو مبني على الحث بتلف الطعام قبل التذفير
وهو مرجوح فلا بحث هنا إلا بعد المارقة لأنها كالتي فلا بد منها في الحث (أنبيه) لو قال لغريمه لا تفرقني

[قوله ولا يشترط إيلام] أي لصدق الاسم الآتري أنه يقال ضرباً ولا يبرئ من شيء لمن
الأم فلو وضع الأتلة على جسده فهو متلاعب لأضارب [قوله وقيل يشترط] هو مذهب مالك [قوله
ضرباً شديداً] قال الإمام ولا حد يوقف عنده في هذا لكن يرجع إلى ما يسمى شديداً وقتل الشيخين من
الحنفية أنه لو قال لأضربك حتى ينشئ عليه أو حتى يقول حل على الحقيقة أو حتى أقفه أو يقع ميتاً حل على
أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً اهـ [قوله بكسر النون] ولا يثبت
بكونها [قول المتن إصابة السك] يتصور بأن يمسها على الحصر ثم يضرب [قوله فوصله إلى السك]
لأن حياة البعض كحياة الثياب واعترض تغييره بالألم بأنه غير شرط كاسلف قال بعضهم الآن يقال
ذكر العدد في حلفه كان قرينة على إرادة الإيلام فيلحق بقوله ضرباً شديداً وبعبارة الروضة قل
السك [قول المتن حتى استوفى حتى] زاد الشراح منك وباعتبارها لا يبرأ إلا بالقبض منه وبدونها يصح
من الركيل ومن الأجنبي إذا أدى عنه [قول المتن فهرب ولم يمكنه الخ] مثله لو أذن له في المارقة [قوله
بخلاف ما إذا أمكنه] أي فاته بحث كظنهم في اقتطاع خيار المتبايعين [قوله لا بحث] مثل

أن كلامهما ضرب
(أو ليضربنه مائة سوط
أو خشبة فشد مائة) من
السياط أو الخشبات (وضربه
بها ضربة أو) ضربه
(بشكل) بكسر العين
وبالثلاثة أي عرجون
(عليه مائة شمران) بكسر
السين (بر) أن علم أصابه
السك أو زك كم بعض على
بعض فوصله إلى السك
وفي الروضة كأصلها تصحيح
أنه لا يبرئ في قوله مائة سوط
بالعشكال (قلت) أخذاً
من الرافعي في الشرح (ولو
شك في إصابة الجميع) حل
النس والله أعلم (وفي قول
مخرج أنه لا يبرئ) أولي ضربته
مائة مرة لم يبرئ بهذا
المدكور من العشكال أو
للمائة الشديدة لأنه لم
يضر به إلا مرة (أولا
لأفارقك حتى استوفى حتى)
منك (فهرب ولم يمكنه ابتاعه
لم يثبت) بخلاف ما إذا
أمكنه (قلت) أخذاً من
الرافعي في الشرح (الصحيح
لا بحث إذا أمكنه ابتاعه
والله أعلم) لأنه حلف على
فعل نفسه فلا بحث بفعل
غريمه والحث مبني على
حث المكره الرجوع
(وإن فارقته) الحالف (أو

وقف حتى ذهب) الغريم (وكما ماشين أو أبراه) من الحق (أو احتال) به (على غريم) للغريم (ثم فارق) في المستقين (أو أفلس)
هو أي ظهر أنه مفلس (فأفارقة ليوسر) وفي المحرم إلى أن يوسر (حث) في المسائل الخمس لوجود المارقة في الأولين والأخيرة
وتفرقة في الثالثة البر بختبره ولعلم الاستيفاء الحقيقي في الرابعة بالاحتياط وقيل لا بحث فيها

نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء (وان استوفى) حقه (وفارقه فوجده ناقصا ان كان من جنس حقه لكنه اردا) منه (لم بحث والام) وان لم يكن جنس حقه بان (٢٨٦) كان حقه الهراهم نخرج ما اخذه نحاسا أو منشوشا (حت عالم) به (ولى نجبه)

وهو الجاهل به (القولان) في حث الناسي والجاهل لظهورهما لاثم المفارقة المترتب عليها الحث على القاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لا أرى منكرا الارضه الى القاضي فرأى) ذلك (وتمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حث ويحمل على قاضي البلد فان عزل) وتولى غيره (فالبر بالرفع الى الثاني أو الارضه الى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو الى القاضي فلان فرأه) أي المنكر (م عزل) اقاضي (فان تولى مادام قاضيا حث ان أمكنه رفعه فتركه والا) أي بان لم يمكنه رفعه لموض أو غيره (فمكره) والأظهر عدم حثه (وان لم ينس) مادام قاضيا (بر) يرفع اليه بعد عزله) ويحصل الرفع الى القاضي باخباره برسول أو كتاب (وان لم يكن) مع صاحب المنكر .

(فصل : حلف لا يبيع أو لا يشتري بعتة نفسه أو غيره) بولاية أو وكالة (حت ولا بحث بعتة وكيله أو لا تزوج أو

حتى استوفى أو توفى حتى فهمي من الحلف على فعل غيره فان فارقه التريم وهو لا يبال بحلفه أو يبال وهو عامد عالم بخيار ولو بفرار منه حث فان فر الحالف منه لم بحث وان أمكن اتباعه كسر ولو قال لا تفرق أو لا تفرقنا حتى استوفى حتى فهمي الحلف على فعل كل منهما وقد علم (قوله) لكنه اردا منه لم بحث (وان لم يتسامح بمثله لأن القص فيه ظنون وبذلك فارقه من غير جنسه لأنه محقق (قوله) حث عالم به) أي قبل المفارقة (قوله) أظهرهما لا حث عليه) لجهله وهو المعتمد (قوله) بخيار المجلس في البيع) وهو المفارقة العرفية (قوله) لا أرى منكرا) أي فاعلهو يحمل على رؤية البصر لمن كان حال حلفه بصيرا والافضل العلم به والمراد منكرا في اعتقاد الحالف ولو وحده (قوله) حتى مات (اي الحالف (قوله) على قاضي البلد) قال شيخنا قاضي بلد الحلف وفي شرح شيخنا قاضي بلد الحالف وفي شرح الارشاد لابن حجر قاضي بلد المنكر وفي شرحه للأصل تفصيل يراجع منه وكل من اعتبر واحدا لا يحصل عنده البر بالرفع الى غيره ولا الى نائبه ولا اليه في غير محل ولايته ويتجه الاكتفاء بأي قاض منهم حيث كان له ولاية تأديب الفاعل لأن مقصود الحالف منع فاعله منه فراجعهم يلزم على ما ذكره أنه لو تعدد القاضي في البلد كفي الرفع لواحد وان لم يجب اجابته فراجعهم (قوله) فان عزل) أو مات وتولى غيره في محل ولايته فالبر بالرفع اليه في محلها (قوله) في ذلك البلد وغيره) وان لم تلزمه اجابته (قوله) وان لم ينو) بأن أطلق أو قصد عينه ويكون ذكر القضاء فيه للتعريف لا للتقييد (قوله) باخباره) أي القاضي (قوله) برسول أو كتاب) ولومن غير الراي أو يبرعله ويكفي علم القاضي من غير اخبار ولو كان الحالف هو فاعل المنكر لم يبر الرفع نفسه الى القاضي فلو كان هو القاضي فلا يبر الرفع نفسه لقاض غيره وعلم القاضي ولومن غير الفاعل كالرفع الا في رفع نفسه .

(فصل : في الحلف على أن لا يفعل كذا) والأصل فيه أن اللفظ يحتمل على حقيقته مالم يكن مجازا متعارفا ويريد به فلا بحث أمير حلف لا يني داره الا بفعله ولا من حلف لا يحلق رأسه بفعل غيره ولو بأمره (قوله) ففقد) أي بأن وجدت الصيغة الصحيحة الموجودة للامع أو مع خيارها مما سأتى أنه لا بحث بفساد الا إن أراد أنه لو كان في الشك (قوله) ولا بحث) بما ذكر ولا يبره وان لم يمكن من فعله بنفسه كسر الا إن أراد أن لا يفعله هو ولا غيره فيبحث بفعل غيره (قوله) فيبحث) وهذا يشمل من وكله فيه قبل حلفه ومنه ما لو أذن لزوجته في الخروج ثم حلف عليها أن لا تخرج الا باذنه فلا بد من الاذن بعد الحلف والواقع الطلاق على المعتمد في المثلتين ونقل عن شيخنا الرمي بعدم الحث في الأولى (قوله) بعقدوكيله) أي لا يرجعه له سواء قلنا انها ابتداء نكاح أو استدامة أموال حلف لا يرجع فيبحث برجعه بنفسه وبوكيله (قوله) لأن الوكيل الخ)

ذلك المكره على الطلاق اذا ترك التورية مع القدرة [قوله نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء] الصحيح الحث ولو جعلنا المحاولة استيفاء لأن ذلك باعتبار الحكم وليس على الحقيقة [قوله] ويحمل أي نظرا الى أن ال جنس قاضي البلد بقرينة كون الحالف منها [قول المتن وان لم ينو] صادق بالاطلاق وبقصد العين .

(فصل : حلف الخ) [قول المتن فوكل من فعله] لو كان المحلوف عليه لا ينطلي الا بالأمر دون المباشرة كالاحتحام والصد وحلق الرأس وبناء الدار حث وفي الروض خلاف هذا وجعل الرافعي بناء الدار من الذي لا بحث به وحكي في حلق الرأس طريقين من غير ترجيح وجزم بالحث فيه في مهرمات الاحرام [قول المتن لا بحث] ولو بحضرته [قول المتن الا أن يريد] بحث الزركشي استثناء ما لو وكل قبل الحلف ثم

لا يطلق أو لا يفتى أو لا يضرب فوكل من فعله لا بحث الا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره) فيبحث (أو لا ينكح حث بعقدوكيله لا يقبله هو لغيره) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير محض لا بد له من نسبة للوكيل

يؤخذ منه أن من لو حلف لا يزوج موليته من زبد فوكل زبد من قبله أن الولي يحث خلافاً لزم عم خلافه
 قاله شيخنا ولو حلف امرأة لا تزوج فأذنت لوليها فزوجه حثت كذا قاله فأنظره مع ما مر في حلق الرأس
(قوله لا يبيع مال زيد) أولاً يبيع لم يدا على المعتد **(قوله لفساد البيع)** ويؤخذ منه أن عدم الإذن
 مثال **(قوله وهو)** أي البيع وكذا غيره من سائر المحلوف عليه وإن أضافه إلى ما لا يقبله كأن حلف لا يبيع
 خراً أو مستولدة منزل على الصحيح ولو في العبادات إلا في النكاح فلو حلف على الفاسد كأن لا يبيع يباع
 فاسداً ففعله حث به وأعلم أن الفاسد غير الباطل فلا يحث الحالف على أحدهما بالآخر قاله شيخنا **(قوله)**
وصدقة وهدية مندوبين **(قوله لا اعارة ووصية ووقف)** وكذا اجارة وضيفة ومثّر وكفطرة وزكاة
 وهبة بثواب لأن الهبة ما فيه تملك تطوع في حياة **(قوله لم يحث بهبه)** ولا هدية وقرض وقراض وإن
 ظهر ربح وضيفة وعاريته يحث بصدقة فرض أو نفل ولو على غنى وذمّه يعق وأبراء ووقف وبذلك علم
 حث من حلف لا يتصدق على عبده فأعتقه أو على مدينه فأبراه **(فروع)** لو حلف لا يشارك فقارض
 حث قال الزركشي ومحلّه بعد ظهور الربح لا قبله فراجع **(تنبية)** قال شيخنا ليس لعين تابعة للوقف
 حكمه كباين الموقوف بوصفه ووبره خلافاً للبقيني فأنظره وتأمله **(قوله وقال الأول الصدقة أخص من**
الهبة) فالمراد بالهبة هنا ما قبل الصدقة والهبة وفيها ما يشملهما كاتقرر **(فروع)** حلف لا يرثه حث
 بنحو صدقة وإبراء لا نحو زكاة **(قوله أولاً يأكل الخ)** والبس والركوب كالأكل **(قوله شركة)** معا أو
 مرتباً لأن اليمين منزلة على ما اشتراه وحده بنفسه ولو سلم أو تولية أو مباحة أو إشرافاً وأقرض حصة أو
 اشترى باقيه وخرج ما اشتراه وكله وما لا يسمى يباع كارتبوصية وهبة ورد بهيد وصلاح وإقالة وقسمة نعم
 من الشركة مالم يملكه بقسمة رد كأن اشترى بإطبخة ورماته ثم رضايار دثنى عن إحدى الحصتين لأنها بيع
(قوله بمشترى غيره) أي بملك غيره وإن لم يكن بشراء وظاهر ذلك يشمل المائعات فراجع **(قوله يتيقن)**
 أي يظن واستشكل ذلك بمسئلة التمرة فيهما **(قوله أي بعضها)** قيد للظاهر والأفلا أخذها بشفعة جوار
 أو في مرتين أو أكثر فذلك **(فروع)** حلف لا يأكل مما يطبخه زبد حث بما أوقف عليه وحده حتى يضيغ
 لا يغير ذلك كقطع لحم ووضع ماء أو لا يأكل مما خبز حث بما وضعه في التنور ولا يقطع همد السكين فيغير
 أحدها من الجانب الآخر لم يحث أولاً يكتب بهذا القلم فدرأه بعد كسر الأولى لم يحث لأن القلم اسم لها لا
 للقبضة أولاً لبس حليا حث بخلخال وسوار ودمليج وطوق وخاتم سواء من ذهب أو فضة أو لا لبس خاتماً
 حث لبسه في الخنصر فقط أولاً يصلى حث بأحرام بفرض أو نفل لا بصلاة جنازة أو لا يزور فلانا فتبع
 جنازته لم يحث أولاً يشرب له ماء أو لا يأكل له طعاماً وأطلق فضيفه لم يحث بشرب مائه وأكل خبزه أو طعامه
 لأنه يملكه بوضعه في فقه على المعتد وهذا يشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجع قال شيخنا الرمي ولو
 حلف لا يشرب من مائه أولاً يأكل من طعامه فضيفه لم يحث لما روي وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر

فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حث كما قال القاضي فيما إذا حلف لا يبيع وجعل البقيني مثله ما لو حلف
 لا يخرج الإبذنه وكان قد أذن قبل الحلف في الخروج [قول الماتن بما اشتراه مع غيره] قال العراقي تبعاً
 لشيخه لو اشترى نصف الطعام مشاعاً ثم اشترى عمرو النصف الآخر مشاعاً فالحكم كذلك [قوله]
 كالسكف والكفين [هذا قال النووي رحمه الله أنه يشكّل على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة
 فاختلطت بتمر فأكله الواحدة **(تمه)** حلف لا يلبس هذا الثوب فصل خيطاً منه ثم لبسه فلا حث .
(فروع) حلف لا يصلى خلفه فوجده يصلى اماماً في الجمعة وقد ضاق الوقت محل نظر يحتمل أن
 يصلى ويحث ويحتمل أنه يصلى ولا يحث لأنه ملجأ .

يكون من ماله الآخر (أو لا يدخل داراً اشتراها زيد لم يحث بغير أخوها) أي بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها لا يسمى شراءاً

فتأكل ولو حلف لا يشرب له ماء فأكل خبزه أو لبس قميصه لم يحنث وكذا عكسه أو لا يأكل كل خبزه فلبس قميصه لم يحنث وعكسه .

(فرع) تقدم في الطلاق عن افتاء والد شيخنا الرملي أنه لو حلف لا يكتب مع فلان في شهادة لم يحنث ان كتب خطه قبل رقيقه الا إن أراد أنه لا يجتمع خلهما فراجعه أو ليفردن بعبادة فانه بطوف منفردا أو يتولى الامامة العظمى .

(كتاب النذر)

بالمهمة هو لغة الوعد بشرط أو التزام مالم يس بلازم أو الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قرينة لم تتعين أى شأنه ذلك فلا يرد أن نذر اللجاج مكروه وعلم من ذلك أن أركانه ثلاثة نافر ومنذور وصيغة وشرط النافر اسلام واختيار وقوفه تصرفه فيما يندره فيصح نذر سكران وسفيه مهمل ولو في الأموال ورقيق كضمانه ولا يصح نذر صبي ومجنون ومجبور وسفه وكافر ومكره مطلقا ولا محجور فليس في عين ماله وإنما صح وقف الكافر لعدم اعتبار القرينة في الوقف وشرط الصيغة لفظ يشتر بالتزام وفي معنى اللفظ إشارة الأخرس والكتابة مع النية ولو من ناطق فلا يصح بالنية وتقدم شرط المنذور في الحج (قوله لجاج) وهو التصادى في الخصومة وعطف غضب عليه تفسير ويقال له نذر غلق ونذر لجاج وغضب وغلق فهي ألفاظ مترادفة والتلق بالعين المهمة وفتح أوليه ويقال في في الجميع أنه ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر (قوله فته على) أوفى وان لم يقل لله بخلاف يلزمى أو لازم لى فلقو (قوله كفارة عين) قال الامام نعم ان قصد التقرب لزومه ما التزم عيننا فراجعه وشملت الكفارة ما لو كانت بالصوم فيخبر بين أن ينوى الكفارة أو النذر كالأو نذر العتق (قوله أو نذر) هو مجرور عطفا على عين مضافا الى كفارة أى فعلى كفارة نذر فلو قال فعلى نذر خبر في نذر اللجاج بين كفارة وقرينة من القرب ولزومه في نذر التبرر قرينة من القرب وتعيينها اليه ولو قال فعلى عين فلقو ولو قال فعلى كفارة فأنظره وله اذا اختار شيئا في جميع مامر الرجوع عنه الى غيره ولو أغلظ ولو قال نذرت لله بكذا فيمين الا إن نوى النذر ولو قال نذرت لفلان بكذا فصريح في الاقرار (قوله ونذر تبرر) سمي بذلك لما فيه من طاب البر وهو قرينة مندوب ولو مع التعليق

(كتاب النذر)

[قوله أو إن لم أخرج] أى وان لم يكن الأمر كما قلته لأن اليمين إما حث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور كاليمين [قوله فته على] أوفى [قوله وفي قول ما التزم] لحدث من نذر أن يطبع الله فليطعه أى وكما في نذر التبرر ووجه الثالث أنه أخذ شيئا من نذر التبرر من حيث إنه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا سبيل الى المنع ولا الى التعطيل فوجب التحجير وإنما خرج من حديث الوقاء بالنذر لشبهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد منع نفسه فان قصد التقرب لزومه ما التزم قول واحد أقول سكت عن حالة الاطلاق وينبغي أن تلحق بقصد المنع لأنه الغالب من هذه الصيغة والمتبادر منها [قوله بأن يلتزم الخ] اعلم أنه يقع عند القضاء لأن الإنسان يشهد على نفسه بما ناضه ان أحياني الله بقية هذا اليوم وطالب فلان فلانا بكذا كان على القيام له بنظره على وجه النذر وغرضهم من هذا التحيل على جعله من نذر المجازاة كي يلزمه ما التزم وفيه عندى بحث من ثلاثة أوجه الأول انهم شرطوا في نذر المجازاة حدوث النعمة قال في شرح الروض بخلاف النعم المستمرة كتظيره من سجدات الشكر وقوله ان أحياني الله معناه ان استمرت حياتي وحينئذ فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني أنا نسلم أنه من النعم الحادثة لكن قد قرنه بالمطالبة المانعة من لزوم خصوص للالتزم لكونها لجاجا والماتع مقدم على المتخفى الثالث أن في الروضة عن النزالي لو قال ان تظهر المبيع مستحقا فلك على كذا أنه لا يصح قال النزالي لا يقال المهمة قرينة لأنها قول يستقر بهنابل

(كتاب النذر)
بالمهمة (هو ضربان نذر لجاج) وغضب (كان كانه) أى فلانا أو ان لم أخرج من البلد (فته على عتق أو صوم) أو صلاة (وفيه) اذا وجد المطلق عليه (كفارة عين) لأنه يشبه اليمين (وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء) وعلى الأول حل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين (قلت الثالث يظهر) تعلق الروضة بـ (ورجحه العراقيون) كآله الرافعي في الشرح (والله أعلم) قال لكن رجح الأول البخاري والرواية وإبراهيم الترمذي والوقوف ابن طاهر وغيرهم (ولو قال ان دخلت البلد فعلى كفارة عين أو نذر لزمته كفارة بالخول) في الصورتين (ونظر يتر بأن يلتزم قرينة

صوم أو غيره (فيلزمه ذلك)
 إذا حصل المعلق عليه) قال
 صلى الله عليه وسلم من نذر
 أن يطعم الله فيلطمه ربه
 البخاري (وإن لم يطعمه
 بشئ كلفه على صوم
 لزمه ذلك (في الأظهر)
 والثاني لالعدم العوض
 (ولا يصح نذر معصية)
 كشرب الخمر أو الزنا الحديث
 مسلم لأنذر في معصية الله
 (ولا واجب) كالصباح أو
 صوم أول رمضان إذ لا معنى
 لا يجابه بالنذر (ولو نذر
 فعل مباح أو تركه) كقيام
 أو قعود (لم يلزمه الفعل
 أو الترك) روى أبو داود
 حديث لا نذر إلا فيما ابتغى
 به وجه الله (لكن إن
 خالف لزمه كفارة يمين على
 المرجح) في المذهب كافي
 المحرر وفي قول أو وجهه
 لا كفارة ويؤخذ
 ترجيحه من الروضة
 كأصلها حيث حكى
 الخلاف في نذر المعصية إن
 خولف ورجح فيه عدم
 الكفارة ثم أحيل عليه
 نذر الواجب ونذر المباح
 المذكور وفي شرح المهذب
 الصواب أنه لا كفارة في
 الثلاثة (ولو نذر صوم أيام
 نذر تجليها) مسارعة
 إلى برادة الذمة (فان قيد
 بتفريق أو موالاة واجب)
 (جازا) أي التفريق والموالاة

(قوله حدث نعمة الخ) خرج بالحدوث النعمة المستمرة والنعمة هنا أعم بما في سجود الشكر وكذا النعمة
 (قوله كان شفي الخ) وإن كرهه ولو بعد طول الفصل ويعلم الشفاء بقول عدل رواه في التجربة ما مرفى التيمم
 ولا يصح أن علق بمشيئة الله تعالى (قوله أو غيره) كعتق وصلاة وصدقة ومال للفقراء أو لمعين ولوجنين أو رقيقا
 ويشترط عدم ردّه لا ميث إلا في نحو مشهد صالح ينتفع به بسراج مثلا وللمعين المطالبة به ولو قال إن شفي الله
 مريضى عمريت مسجدا كذا أو دارى بدأ أوفى ألف دينار فلفنو وكذا القول العتيق يلزمى ما فعلت كذا أو فعلته
 أولا أفعله أو لا فعلته إذ لا تعليق ولا التزام والعتيق لا يحلف به لكن قال شيخنا الرملى إن نوى الالتزام تخير
 كندر اللجاج ولو قال مالى صدقة فلفنو أو إن دخلت الدار فمالى صدقة فكندر اللجاج أو إن شفي الله
 مريضى فمالى صدقة فنبهر فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالى طالق فإن نوى النذر فكلا اللجاج
 وإلا فلفنو ولو قال جعلت هذا لاني صلى الله عليه وسلم صح وصرف في مصالح الحجرة الشريفة ولو قال إن حصل
 لى كذا اجتله بكذا فلفنو (قوله فيلزمه ذلك) لا على الفور ولو بقر به مائة إلا لمعين وطالب كإمر وهذا
 يسمى نذر الجحازة لأنه في مقابلة غيره ومعنى لزومه تعلقه بذمته وبجب الوفاء به نعم قال الزركشى إن نوى به
 اليمين لزمه فيه كفارة فراجع (قوله ولا يصح نذر معصية) لذاتها ولازمها ولا مكروه كذلك ولا خلاف
 الأولى كذلك (قوله ولا واجب) أى عيني (قوله مباح) أى فى أصله وإن طلب ندبا لنحو تنقو على عبادة
 (قوله على المرجح) مرجوح والمعتمد أنه لا كفارة فيه وقول شيخنا الرملى يحتمل عدم الكفارة على
 ما إذا خلا عن حث ومنع وتحقيق خبر وإضافة إلى الله تعالى وإلا ففيه الكفارة وهذا جمع بين السكلايين
 انتهى غير مستقيم إذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم إحالة مالا كفارة فيه فيبطل الجمع
 المذكور مع أن في محبة النذر مع الحث ونحوه نظرا لأنه خال عن صفة الله تعالى وأبضا في جعل ما ذكر من
 نذر المباح نظر لأنه التزام قر به على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وإنما نذر المباح أن يقول الله على
 أن أقوم مثلا أو أن شفي الله مريضى فلفنو على أن أقوم وهذا لا كفارة فيه وكذا يقال في المعصية والواجب
 فتأمل ذلك وسوره فانه مما لا وجه للعدول عنه (فائدة) قال شيخنا في شرحه يقع كثيرا من اقترض من
 آخر مالا أن يندر لمقرضه كل يوم كذا مادام القرض أو شئ منه في ذمته والمرجح محته لأن فيه نعمتين
 القرض ودفع نعمة المطالبة به ولولم يقل أدنى منه ثم دفع منه شيئا بطل حكم النذر لا تقطاع ديومة الكل
 (فرع) لو جمع في نذر بين ما يصح وما لا يصح كقوله إن سلم مالى وهلك مال زيد أعقت عبدي
 أو طلقت زوجتى فلا بكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة (قوله صوم أيام) أى غير
 معينة (قوله نذر تجليها) لا لنذر أو فوات ما هو أهم (قوله وجب ذلك) أى التفريق أو الموالاة
 ولا يجزئ أحدهما عن الآخر فلو نذر عشرة أيام متفرقة فصام عشرة متوالية حسب له منها خمسة فقط وهي
 الأفراد والخمسة باطلة إن علم والا فنقل مطلق ولو نذر عشرة متوالية فصام عشرة متفرقة فالوجه أنه
 لا يقع شئ منها عن النذر لقوات الشرط مع عدم تصور القضاء وفي وقوعها فلا مامر نعم إن وصل اليوم
 الأخير بصوم تسعة بعده متوالية حسب من العشرة (قوله جازا) بألف التثنية بدليل تفسير الشارح
 وغيره وفي بعض النسخ سقوط الألف ولعله من الناسخ لتوهمه أنها مكررة مع الألف بعدها فراجع

هو من المباح انتهى والفرع المذكور من هذا الوادى فلي تأمل وفي فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطى
 الفقراء عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يلزم وهو يؤيد ما قلناه ذكره في شرح الروض [قوله إن حدثت
 نعمة] ظاهر إطلاقه أنه لا يشترط أن تكون تلك النعمة نادرة الحصول [قوله نذر تجليها] أى مالم يعارض
 معارض من جهاد أو مشقة في سفر [قوله بتفريق] ظاهره ولو لم يبين مقدار التفريق وهو ظاهر

(لومنة معينة) كسنة كذا أو سنة من القدر أو من أول شهر كذا (صامها) عن نذره إلا ما ذكر في قوله (وأفطر) أي منها (العبد) أي يرميه (والنشرقي) أي أيامه الثلاثة لأنها غير قابلة للصوم لحرمته فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لأنه غير قابل لصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النذر لأنه غير داخل فيه لما تقدم (وان أفطرت بحيض ونفاس) في السنة (وجب القضاء) لأيامهما (في الأظهر) لأنها قابلة للصوم (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأظهر لا يجب) وبه قطع الجمهور والله أعلم (لأنها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في نذرها (٣٩٠) (وان أفطرت يوما بلا عذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة

(قوله سنة معينة) ونحمل على الحلاية ان لم يقدر بنبرها (قوله لأنها) أي أيام الحيض والنفاس وهو شامل لما لو اختلفت عاداتها أو جلبت بدواء ونحوه فراجع (قوله بلا عذر) هل منه نسيان النية ليلا راجعه أما بالعذر فان كان لشقة تبيح الفطر للقيم كالمرض ونحوه فلا قضاء حضرا كان أو سفرا أو لعذر السفر مع عدم المشقة لو صام وجب القضاء قاله شيخنا تبعنا لشيخنا الرملي فراجع (قوله فان شرط التابع) ولو بنية لله شيخنا في شرحه (قوله وجب استئنافها) وان كان فطره لعذر كمرض وجنون كافى الكفارة قاله شيخنا أيضا تأمله (قوله عن فرضه) خرج ما لو صامه عن غير فطره باطل ويقع التابع حينئذ ويوجب الاستئناف وكذا لو أفطره وهذا شامل لجميع رمضان ولبعضه ولو يوما منه فراجع وحوره فان الوجه فيه أنه لا يقطع التابع مطلقا لأنه لم يدخل في النذر في وقته والتقييد بقوله عن فرضه بيان لما هو عنه لا قيد لخروج غيره فتأمل وراجع (قوله ويقضيها) أي أيام رمضان والعبد والنشرقي (قوله تباعا) أي متتابعة متصلة بالسنة ولا يضر لو تخللها ما لا يقبل الصوم مثلا (قوله ولا يقطع حيض) ومثله النفاس ولا يجب قضاؤه أيضا الحائض الذي شأنه التكرار وخرج بذلك المرض ولو جنونا والسفر فقياس ما مر وجوب الاستئناف فراجع (قوله فيصوم كيف شاء) فان صام شهورا ولو غير متوالية فهي اثنا عشر شهرا بالهلال ويقضى أيام العبد والنشرقي والحيض والنفاس ورمضان قاله شيخنا وفي قضاء الحيض والنفاس نظر كما مر نعم ان كانت تخلوع عنه في شهور وصامت غيرها فوجوب القضاء له وجه لتقصيرها وان صام أياما فهي ثلاثمائة وخمسة وأوستة وخمسون يوما لأن ذلك مقدار الاثني عشر شهرا العربية وقولهم يصوم ثلاثمائة وستين يوما فيه نظر لأنه ليس بمقدار السنة العربية كما علمت ولا مقدار السنة القبطية لأنها ثلاثمائة وستة وستون يوما فراجع ذلك وحوره (قوله وكأن وجهه الخ) مردود لأنه لم يعمد نعم نقل ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي أن حذفها وإثباتها

[قوله وأفطر العبد الخ] وذلك لأنها لا تصح عند التعيين فالأولى أن لا تدخل عند الإطلاق [قوله فان شرط التابع وجب] قال الماوردي ولو بالنية لكن صحح الرافعي أن نية تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيها لو نذرا اعتكاف شهر أقول له في غير المعين فلا تخالف [قوله ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه] خرج ما لو صامه عن نذر أو تطوع فانه لا يصح وينقطع التابع به قطعا [قوله أظهرهما لا يجب] لك أن تقول قضاؤه ما أولى من العبد ورمضان فلي تأمل [قوله فيصوم كيف شاء] أي اذا كان قد أطلق أمالو شرط التفريق فانه يلزمه كإسلف نظيره [قوله ان سبقت الكفارة] قال ابن الرفعة إلا اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لأنه حينئذ لم يتقدم ما قضى استثناء اه وهو محل توقف [قوله وأضافه المصنف الخ] الذي في الزركشي قلا عن

فان شرط التابع وجب استئنافها (في الأصح) وفاء بالشرط والثاني قال ذكره مع التعيين لم (أو غير معينة وشرط) فيها (التابع وجب ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والنشرقي ويقضيها بتابعات متصلة بالآخر السنة) ليني بنذره (ولا يقطع حيض) أي في زمنه (وفي قضاؤه القولان) أظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم بشرطه) أي التابع (لم يجب) فيصوم كيف شاء (أو يوم الاثنين أبدا لم يقض أثني رمضان) اللازمة وهي أربعة لعدم دخولها في النذر لما تقدم (وكذا العبد والنشرقي) الأيام الخمسة لا يقضى أثنائها (في الأظهر) لما ذكر والثاني يقضيها لأن مجيء الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف بترجيحه

(فلو لم يصوم شهرين تباعا لكفارة صامهما ويقضى أثنائهما) لنذره (وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر قلت ذا القول أظهر والله أعلم) رجحه في الروضة أيضا والرافعي في الشرح نقل ترجيح كل من طائفة الأول ناظر الى وقت الأداء والثاني الى وقت الوجوب (فتنبه) ذكر الجوهرى في جمع اثنين أثنين وبه عبر في التحرر وغيره معرطا باللام وأضافه المصنف هنا حاذفا نونه وقال في شرح المذهب قول الشيخ أثنين رمضان صوابه أثنان يحذف النون انتهى وكأن وجهه التبعية لحذفها من المفرد ووجه اثباتها أنها محل الاعراب بخلافها في المفرد وظاهر على المصنف بقاء يكون ليا. كما نقل عن ضبط المصنف في للوضعين

الفراء

لستان (قوله) وتقضى زمن حيض ونفاس في الأظهر (مرجوح والمعتمد عدم القضاء كاد كره عن الروضة (قوله) لم يصم قبله) فلا يصح عنه ويأتى أن علم (قوله) والصوم بعده قضاء عنه) سواء صام نظيره أو غيره وهذا أن عينه بوقته أو باسمه ووقته معا فإن عينه باسمه فقط كيوم خيس فله صوم أى خمس شاء ولا يتم فيه القضاء ولا يصح صوم يوم غيره عنه ويستقر في ذمته بمضى أول خيس بعد النذر فلومات قبل صومه عصى (قوله) بمعنى جمعة (بيان المراد من الأسبوع ولتصور القضاء فيه كذا قيل وهو لا يستقيم إذ الأسبوع والجمعة ليس فيهما تعيين وقت فلا يتصور فيهما القضاء إلا أن عينه كأول شهر كذا أو آخره وإنما حوله الشارح للأسبوع لأنه اسم للسبعة أيام ولا يلزم أن يكون آخرها يوم جمعة بخلاف الجمعة فتأمل (قوله) وهو يوم الجمعة) هذا بناء على أن أول الأسبوع يوم السبت وهو المعتمد وصح نذر يوم الجمعة لأنه مندوب في نفسه وإنما المكروه أفراده حتى لو قيد نذره بالأفراد لم يصح نذره (قوله) ومن شرع في صوم نفل ليس الشروع والصوم قيدا والمراد أن ينذر أتمام نفل شرع فيه سواء كان متلبسا به أولا أو كل نفل شرع فيه (قوله) لزمه الأتمام لأن صوم بل هو باق على النفلية وإنما يحرم الخروج منه ولا يجب فيه تبييت النية وفي تعليل الوجه الثاني نظر (قوله) بعض يوم) وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك نعم يصح نذر بعض الفسك وبعض الطواف قاله شيخنا وعليه فهل يلزمه الفسك كاملا والطواف كاملا أو أضافه يقع قدر ما نذره واجبا وغيره فغلا ويفرق بين الفسك والطواف والذي يتجه فيهما الثاني لكن لا يخرج عن النذر الإبهل الجيم في الفسك وكذا في الطواف أن قلنا بالمرجوح أنه لا يندب بالتقطع ينهجو طوفة منه وعلى هذا لو قصد في نذره الاقتصار على البعض الذي نذره لم ينقض نذره على نظير ما مر في أفراد يوم الجمعة فراجع (قوله) يوم قدوم زيد) خرج أمس يوم قدومه فلا يصح نذره على المعتمد الذي صححه في المجموع ونقل خلاف ذلك عنه سهو قاله شيخ الإسلام لكن الجواب الآتي ربما يخالفه فينتجه صحة نذره أيضا كما هو الوجه الوجه فراجع (قوله) أوليا أو يوم عيد) أو تشرى أو في يوم حيضها أو في نفاسها (قوله) فلا شيء عليه) قال الرافعي ويندب أن يصوم اليوم التالي لليل في الأول وبوماني الثاني شكرا لله تعالى (قوله) وهو مفطر) أى لا ينحو حزون والافلا شيء عليه (قوله) أو صائم قضاء) أو نذرا وجب يوم آخر قال الامام الشافعي رضي الله عنه وأحب أن يعيد ذلك القضاء والنذر لأنه تبين أن ذلك مستحق الصوم

الفراء أنه يجمع على اثنتين وأما في حذف النون وقال إنها في عبارة المصنف بفتح الياء ويجوز التسكين نحو أعطيت القوس بار بها (قوله) لم يصم قبله) كالواجب بالشرع (قوله) صام آخره) القياس صوم الأسبوع كله ولكن امتنعوا من ذلك لأن النية تكون مترددة لكن هذا قد يشكل بما لو نذر أن يصلى في ليلة القدر حيث قالوا يلزمه إيقاع تلك الصلاة في جميع ليالي القدر (قوله) وهو الجمعة) ذهب البيهقي إلى أن أول الأسبوع الأحد وأطال في بيان ذلك لكن حكى ابن النحاس قولاً أن أول الأيام الأحد وأول الجمعة السبت قيل وهو أحسنها وقد أيد كون الأول الأحد بأن الاثنين سمي بذلك لأنه ثاني الأسبوع وكذا سمي الخميس لأنه خامسه (قوله) وإن كان هو الخ) انظر كيف يصح نذر الجمعة مع أن صومه منفردا مكروه (قوله) وقيل ينقض) يحتاج الأول إلى جواب عما لو نذر بعض ركعة فإنه يلزمه ركعة على ما في تكملة الزركشي لكن الذي صوّبه غيره عدم اللزوم (قوله) أو نذرا (ظاهره ولو كان ذلك النذر تعلق بهذا اليوم بعينه وفي كلام الماوردي الخاق مثل هذا برضاه .

(فرع) لو كان مفطرا لجنون فلا قضاء (قوله) وقيل يجب تيممه) أى فلا بد من نية التبر من الآن .

ترجيح عدم القضاء ولعل السكوت عن زيادته للعلم به من الزيادة السابقة ولو كان له عادة غالبية فعدم القضاء فيما يقع في عاداتها أظهر (أو) نذر (يوما) بعينه لم يصم قبله) والصوم بعده قضاء (أو يوما من أسبوع) بمعنى جمعة (ثم) نسيه صام آخره وهو الجمعة) فان لم يكن هو وقع قضاء) وإن كان هو وقع أداء (ومن شرع في صوم نفل فنذر أتمامه لزمه على الصحيح) والثاني لا يلزمه لأنه نذر صوم بعض اليوم (وإن نذر بعض يوم لم ينقض) نذره لأنه غير مهيود شرعا (وقيل) ينقض (و يلزمه يوم) أقل المهيود (أو يوم قدوم زيد) فلا يظهر انعقاده) والثاني قال لا يمكن الوفاء به لانتفاء تبييت النية المشروط لانتفاء العلم بقدومه قبل يومه وأجاب الأول بإمكان العلم بقدومه قبل يومه فيبييت (فإن قدم ليلا أو يوم عيد أو في رمضان فلا شيء عليه) لعدم قبول الأولين للصوم والثالث لصوم غيره (أو) نذرا وهو مفطر أو صائم نذرا أو نذرا وجب يوم آخر عن هذا) نفوات صومه (أو وهو صائم خلا فكذلك وقيل) لا يل

(يجب تيممه ويكفيه) بناء على لزوم الصوم من وقت قدومه والصحيح أنه

بعده أى بعد قدومه (فقدما
في الأر بعاء وجب صوم
الخميس عن أول النذرين
وبقى الآخر) يوم .
(فصل) اذا (نذر المشى
الى بيت الله تعالى) ناويا
السكبة (أو اتيانه فالذهب
وجوب اتيانه بحج أو
عمرة) وفي قول من طريق
لا يجب ذلك جلالا لندرك على
الجازر والأول بحمله على
الواجب وان لم ينو السكبة
فقبل بحمل عليها والأصح
لا يصح نذره (فان نذر
اللاتيان لم يلزمه مشى) فله
الركوب (وان نذر المشى
أو أن يحج أو يعتمر ماشيا
فلا يظهر وجوب المشى)
والثاني له الركوب (فان
كان قال أحج ماشيا فن
حيث يحرم) من الميقات
أو قبله (وان قال أمشى
الى بيت الله تعالى فن
دورة أهله) بمشى (في
الأصح) والثاني بمشى من
حيث يحرم (واذا أوجبتنا
المشى فركب لعذر أجزاء
وعليه دم في الأظهر)
لتركه الواجب والثاني لادم
عليه كالأول نذر الصلاة قائما
فصل قاعدة الحجة لاشئ
عليه (أو بلا غير أجزاء
على المشهور) لأنه لم يترك
الاهية التزمها (وعليه

لغيرهما (قوله من أول النهار) وهو الذى تقدم ترجيحه لأن الصوم لا يقبض وبذلك فارق مالو
نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فاعلم يلزمه من وقت قدومه وعلم من الجواب المتقدم أنه لو أخر بقدموه
غدا وبيت النية صح صومه وأجزأه ان قدم ولا يضرك تردده في قدومه وعدمه حيث كان المخبر عدلا
أوصدقه كما مر في اخبار هلال رمضان (قوله عن أول النذرين) فان صامه عن الثاني أجزأه عنه مع
الائم ويصوم الذى بعده عن الأول (قوله ويقتضى الآخر) في كونه قضاء نظر فتأمله .

(فصل) في نذرتين الحرم المسكى أو غيره وما يحمل عليه ألفاظ نذر العبادة أو غيرها وما يذبح ذلك (قوله
نذر) ولو داخل المسجد أو السكبة (قوله ناويا السكبة) وكذا لو ذكرها بالأولى ومثل السكبة سائر
أجزاء الحرم كدار أو جبل أو قيس وخرج بما ذكر سائر المساجد ولومسجد المدينة والأقصى
فلا يصح نذر المشى إليها ولا اتيانها ولا زيارتها نعم يصح نذر زيارة من فيها كقبره صلى الله عليه وسلم وغيره
(قوله نذرتين) أو الذهاب اليه أو الانتقال اليه أو المضى اليه أو المشى اليه أو مسه ولو بشو به وبحرى ذلك
في سائر أجزاء الحرم كاسر ولو نذر المشى مثالا الى عرفات فان نوى الحج لزمه والا فلا (قوله بحج أو عمرة)
وان نفاه في نذره لأنه شديد التعلق وبذلك فارق بطلان نذر الأضحية مع نفى التصديق بها (قوله لا يجب
ذلك) أى الاتيان والفك فيندب وهو يفيد انعقاد نذره مطلقا وان الخلاف في الوجوب أو الندب فتأمل
(قوله فان نذر الاتيان) أى غير المشى وهذا تفصيل للذكر قبله (قوله أو أن يحج الخ) أو عكس ذلك
(قوله وجوب المشى) وصح نذره لأنه مندوب وان كان الركوب أفضل منه ولتلك لا يصح نذر الحفاء الا في
عمل يندب فيه وعمل محبة نذر المشى ان كان حال النذر قادرا عليه والا فلا ويلزمه النفسك راكبا ولادم عليه
وبذلك علم محبة نذر المندوب للنفسك وللمشى فيه ولا يلزمه المشى فان قيد فيه أن يفعل بنفسه لغا نذره له
(قوله والثاني له الركوب) كالأول نذر الصلاة قاعدا فله القيام وفرق بأن ما هنا يمكن تداركا به بالمال وبأن المنذور
هنا وصف وذلك جزء فهو كجزاء بدنة بدلا عن شاة منذورة (قوله أحج) أو أعتمر ماشيا أو أمشى حاجا
أو عتمرا (قوله أو قبله) وكذا بعده وان أتم تجاوزته الميقات مريدا للنفسك قال شيخنا ويلزمه اذا جاوزه
مريدا راكبا دمان للجواز وركوب وفي وجوب دم الركوب نظر فراجع (قوله من دورة أهله)
المراد من ابتداء مسيره للنفسك والأفضل له تأخير الاحرام الى الميقات (قوله فركب) ولو جزاء سيرا ولا يتعد
الدم بتعدد الركوب الا ان تخله مشى من المنذور لا نحو حوط وترحال ونزول لقضاء حاجة وهكذا متى فسد نسك
سقط عنه وجوب المشى فيه وانما يلزمه المشى في القضاء لأنه المجزئ عن النذر قال الدميرى وانما يلزمه المشى
في القضاء في محل ركب فيه في الأصل والا فلا وفيه نظر فراجع (قوله لعذر) وهو ما يبيح القعود في الصلاة
(قوله والثاني الخ) وفرق بأنه عهد لزوم الدم في الحج مع العذر .

(فصل : نذر المشى الخ) (قوله وجوه اتيانه) قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذرين يحمل على ما ثبت له
أصل في الشرع فن نذر أن يصلى يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد السكبة
لحج أو عمرة فحمل النذر عليه اه (قوله لا يجب ذلك) الظاهر أن مرجع الاشارة للحج والعمرة وأما الاتيان
فواجب ويحتمل عدمه أيضا (قوله وان نذر المشى) أو أن يحج ولو في حجة الاسلام (قوله وجوب المشى) أى
لأنه جملة وصفات العبادة كالأول نذر أن يصلى قائما (قوله فان كان قال أحج ماشيا فن حيث يحرم) مثله عكسه
(قوله أو قبله) قال الزركشى من تفقحه أو بعده (قوله والثاني الخ) به تعلم أنه مجزئ قطعا (قوله فصل قاعدة
الخ) والجواب أن الصلاة لا تصح بالمال بخلاف الحج أشار اليه الشافعى رضى الله عنه (قوله لترفعه بتركها)

دم) لترفعه بتركها والثاني لا يجزئه لأنه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المستلثين شاة وفي قول أى
بدنة ووجوب المشى فيها ذكر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التحلين وقيل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافضى

والقياس أنه إذا كان

يتردد في خلال أعمال
النسك لفرض تجارة
وغيرها فله أن يركب
ولم يذكره وسكت عليه
في الروضة (ومن نفر
حجا أو عمرة لزمه فله
بنفسه) ان كان صحيحا
(فان كان مضوبا استقناب)

كل في حجة الاسلام (ويستحب
تجهيله في أول زمن
الامكان) مبادرة الى
براءة التهمة (فان تمكن
فآخر فوات حج من ماله)
وان مات قبل التمكن فلا
شيء عليه كحجة الاسلام
(وان نذر الحج عامه
وأمكنه لزمه) فيه (فان
منعه مرض) بعد الاحرام
(وجب القضاء أو عذر)
أو سلطان أو رب دين
لا يقدر على وقائه (فلا)
قضاء (في الأظهر) أو
صده عذو أو سلطان بعد
ما أحرم قال الامام أو امتنع
عليه الاحرام للعدو فلا
قضاء على النص وخرج
ابن مريج قولا بوجوبه
وحكى الامام هذا الخلاف
في المرض وان لم يمكنه في
العام قال في التهمة بأن كان
مرضا وقت خروج الناس
ولم يتمكن من الخروج
معهم أو لم يجد رقة وكان
الطريق غسقا لا يتأتى
للاحد سلوكه فلقضاء

(قوله والقياس الخ) هو المعتمد وخلال النسك ليس قيذا بل المراد ما ليس من سير النسك .
(فرع) هل من الركوب السفينة تردد فيه شيئا ومال الى أنه ليس منه لأنه لا يسمى ركوبا
عرفا اذ لا يبحث به من حلف لا يركب وفيه نظر أما أولا فلأن المذكور هنا المشي وهذا لا يسمى مشيا
اتصافا وأما ثانيا فلأن المراد بالركوب هنا ما يقابل المشي وهذا ما يقابله قطعاً مع أن كون ركوب
السفينة لا يسمى ركوبا عرفا فيه منع ظاهر فان قيل لا يتبادر الى الفهم . قلنا يشاركه في ذلك ركوب
نحو غزال وقدر فتأمل (قوله لزمه) بحسب ما التزم مفردا أولا (قوله استقناب) فان عجز عن الاستقناب
أيضا وقت عام النذر قبل محته فلا قضاء عليه (قوله ويستحب) نعم ان خشي العضب وجب
التجهيل (قوله فان تمكن) بتوفر شروط الوجوب واذا شق المضروب بعد حج غيره عنه لم
يقع له بل للأجير ويلزمه الحج بنفسه ويرجع على الأجير بما أخذه كما قالوه في حجة الاسلام
وقد يفرق بأن تلك وظيفة العمر فراجع (قوله لزمه فيه) ويقع عن النذر ان لم يكن عليه حجة
الاسلام والواقع عنها وكأنه نذر تجهيلها فان لم يحج فيه أو لم يعين عاما لم يقع حجه عنهما بل عن
حجة الاسلام وان نوى به النذر وحده لأنه لا يقع عن غيرها مع بقائها (قوله فان منعه مرض
وجب القضاء) ومنه نحو الجنون والاعماء ومثله خطأ الطريق أو الوقت أو النسيان لهما أو لأحدهما
أو للنسك (قوله بعد الاحرام) قيد لوجوب القضاء (قوله أو عذر) عطف على مرض أى أو منعه
عدو فلا قضاء الخ فهو من المنع الخاص به بعد الاحرام (قوله أو صده) هو عطف على منعه وهذا
من المنع العام له ولغيره بعد الاحرام (قوله للعدو) ومثله السلطان وهذا يشمل الخاص والعام (قوله على
النص) هو المعتمد (قوله وخرج) أى من النص في قضاء نذر صوم يوم كاتقتم (قوله في المرض)
أى بعد الاحرام فيكون فيه طريقان والمعتمد منهما طريق القطع بوجوب القضاء كما تقدم (قوله
فان كان مريضا) هذا مفهوم التقيد المتقدم بقوله بعد الاحرام (قوله هذا) أى ما ذكره بقوله وان
منعه الخ وحاصله من حيث الخلاف أنه لا خلاف في المرض قبل الاحرام بعد القضاء وكذا لا خلاف
في وجوب القضاء فيه بعد الاحرام أو فيه طريقان وأن غير المرض ان كان خاصا وبعد الاحرام
فيه قولان والا ففيه النص والتخريج ومن حيث الحكم أنه لا قضاء الا في المرض بعد الاحرام
لأنه لا يجوز التحلل فيه الا بشرط بخلاف غير وقتهم بوجوب القضاء في النسيان وغيره مما ألحق به وقد كنت
ذكرت عن شيخنا ما يخالف هذا فليحذر وسكت الشارح عن ذكر مقابل الأظهر ما لعمد ذكر الروضة
له كما يؤخذ من الإشارة السابقة أوله من مقابل النص أوله بذلك (قوله أو نذر صلاة) أى معنيته بخلاف
ما لو نذر صلاة جميع النوافل دائما أو أن يقوم فيها كذلك أو سجد نحو تلاوة عند مقتضاها كذلك لم

أى كالحرم اذا تطلب [قوله وجب القضاء] كالو نذر الصوم سنة معينة فافطر فيها بعذر المرض قاله الزركشي
قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في التي بعدها قال أعنى الزركشي وأما في العدو فكأن حجة الاسلام
اذا صد عنها في أول سنى الامكان ويقارن المرض لاخصاصه بجواز التحلل من غير شرط بخلاف المرض
هذا هو النص وخرج ابن مريج قولا أنه يجب لأن باب النذر أوسع من واجب الشرع قال ومسئلة المرض
مقيدة بما بعد الاحرام بخلاف مسألة العدو [قوله أو عذر الخ] عبارة الروضة أو منعه عذو أو سلطان وحده
اه وبه تعلم الفرق بين المنع والصدى المراد بالمنع أن يمنع الشخص وحده وبالصد المنع العام له ولغيره [قوله
بأن كان مريضا] أى ولم يحرم [قوله هذا] أى ما ذكر في الشرح والمتن نعم عبر في الروضة في مسألة المرض
بالذهب الذى قطع به الجمهور قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في العدو اه وقد أشار اليه في المتن

عليه لأن المنصور خرج في تلك السنة ولم يقدر عليه كالأستقر حجة الاسلام والحالة هذه مع هذا ما في الروضة كما صلاها في المسئلة (أى غير صلاة أو صوما

ينعقد نذره لما فيه من إبطال رخصة الشروع (قوله في وقت) أي معين ولو نذر صلاة ركعتين فاحرم بأمر
 لم يصح على المعتد وقال النووي بجواز موله تشهدان أو تشهد واحد وان نذر تشهدين لزمه أو نذر صلاتين
 لم يكفه صلاة بسليمة واحدة (قوله فمعه مرض) أي من فعلها لم ينع عن فعل ذلك فيه ولا لم يصح النذر
 ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات أو أحبها إلى الله في ليلة القدر أو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها
 أحد فليطف وحده كأمس وعجزه عن القيام فيها بالمرض فله فعلها جالساً ومن المرض الاغماء وفارق عدم
 وجوب صلاة يوم استغرقه الاغماء بأن النذر لا يتكرر وعن شيخ شيخنا عميرة وجوب ما فات بنحو
 الحيض هنا لذلك وقياس ما مر خلافه وهو الوجه فراجع (قوله أو عبود وجب القضاء) للصلاة
 والصوم أما في الصلاة بأن منعه من فعلها كأمس أو أكرهه على فعل مبطل لها واستشكل منع
 العدو للصوم لأنه لا يمكن المنع من النية والا كراه على تعطى المفطر لا يبطله وقد يقال إن ذلك
 بيان لحكمه لو وجد أو أن هذا قول الرافعي القائل بطلانه بالا كراه كأمس في بابه والمصنف تبعه
 بذكره ولم يفتيه لما مر له من تصحيح خلافه كأنه لم ينع على ما تقدم في نذر صومه سنة معينة بأنه
 لا يجب قضاء ما فات منها بالمرض على الراجح المعتد فلعن ما هنا مبنى على المرجوح الذي هو
 طريقة الرافعي فافهم ذلك فانه مما قلّ العثور عليه إلا بتوفيق (قوله وجب القضاء) ويجب
 فعل الصلاة في الوقت المعين كيف أمكن كافي الفرض الأصلي (قوله هذا الثوب) يفيد أنه ليس
 المراد بقوله هدياً ما ينصرف إليه الهدى الشرعي وإنما المراد به التصديق بشئ مخصوص كزيت وشمع
 وغيرها سواء كان في الذمة أو معيناً ولو عين نجماً تعين ولو أطلق ما في الذمة كني أقل متمول من غير
 نجس وبما ذكر سقط ما لبعضهم هنا نعم في حجة نذر العين من النجس تأمل (قوله لزمه حله) إن أمكن
 ومؤنته عليه فإن عجز عنها بيع منه جزء لها (قوله إلى مكة) أي حرمها إن لم يعين موضعاً منه والا فإليه ولو
 عين وقتاً لم يتعين (قوله بعد ذبح الخ) قال شيخنا إن كان مما يجزى في الأنحية والازمة صرفه لم حيا فإن
 ذبحه ضمن نفسه وفيه نظر فراجع (قوله على من بها) ما لم يعين الناذر غيرهم كسترها وطيبها والواجب
 صرفه فيما نواه كزيت للوقوف إن احتيج إليه والبيع وصرف منه في مصالحها كافي العقار ونحوها مما ينشئ
 نقه وليس لحاكم مكة التعرض له فيه ولا أخذه (قوله من الفقراء الخ) وهم من يصح صرف زكاة المسكين
 عليهم ويعمم به إن انحصر وأمكن والا كفي ثلاثة منهم (قوله على أهل بلد) شمل ما لو كان فيهم
 كافر أو كانوا كلهم كفاراً وسأولك واجب الشرع بالنذر في نحو ذلك من حيث وجوب صرفه وتخصيص
 أهله ونحو ذلك كما يأتي في نذر الرقبة الكافرة في شرح شيخنا أن شرط صحة النذر أن لا يكون أهل
 البلد كفاراً لأن النذر لا يصرف للكفار فراجع (قوله لزمه) أي صرفه إلى فقرائه ولو بغير ذبح
 لأن نذر الذبح لا يصح إلا بالحرم ويعمم أهله كأمس ولا يجوز نقلها إلى غيرهم ولو نذر التصديق على ميت
 أو قبره فإن لم يقصد تملكه وجزى عرف بصرف ذلك لأهل عمله صح النذر والا فلا ولو نذر تصديق بشئ عن
 مريض إن شفى فشفى جاز صرفه له إن لم تلزمه نفقته (قوله في مكان) بخلاف الزمان كأمس (قوله
 المسجد الحرام) هذا الاستثناء من حيث الشخص فلو نذر فريضاً أو نقلاً في مسجد لزمه في أي مسجد شاء

في وقت فمعه مرض أو
 عبود وجب القضاء لتعين
 الفعل في الوقت (أو) نذر
 (هدياً) كأن قال لله عليّ
 أن أهدي هذا الثوب أو
 المشاة إلى مكة (لزمه حله) إلى
 مكة (والتصدق به) بعد ذبح
 ما يذبح منه (على من بها)
 من الفقراء أو المساكين
 (أو) نذر (التصدق على
 أهل بلد معين لزمه) سواء
 مكة وغيرها (أو) نذر
 (صوماً في بلد لم يتعين) فله
 الصوم في غيره سواء عين
 مكة أم غيرها (وكذا صلاة)
 نذرها في مكان لم يتعين
 (إلا المسجد الحرام) فيتعين
 (وفي قول ومسجد المدينة
 والأقصى قلت) أخذنا
 من الرافعي في الشرح
 (الأنظر

حيث لم يحك فيه خلافاً [قوله إلى مكة] قال الزركشي أو أطلق [قوله وكذا صلاة] فرق ابن الرضا بين ذلك
 وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن الشارع عهد به النظر إلى الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة فإنه
 لم ينظر فيها إلى مكان معين قال ولا يشك على الفرق لزوم الاعتكاف بالنذر لأن الشارع نظر فيه
 إلى أمكنة مخصوصة بخلاف الصلاة اهـ واعلم أن حكم الاعتاق في نذره في المساجد كالصلاة على الراجح .

تعيينهما كالسجدة الحرام والله أعلم) لاشتراك الثلاث في عظم الفضيلة ونظرا لقول الآخر إلى أنهما لا ينطبق بهما نسك بخلاف الأول وعلى التعيين يقوم الأول مقامهما في الأصح وبقوم أحدهما مقام الآخر في أحد وجهين وصحح في الروضة ثالثا زاده أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون عكسه كالصحح في نذر الاعتكاف وتقدم في كتابه حديث الشيخين (٢٩٥) لانتد الرحال إلى ثلاثة مساجد

ولا يتعين ما عينه (قوله تعيينهما) وخرج بهما مسجد قباء فلا يتعين وإن صح الحديث أن ركعتين فيه تعدل حمرة (قوله وصحح في الروضة) هو العتد (قوله وتقدم الخ) وتقدم هناك أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة صلاة في مسجد المدينة الشريفة وبمائتين في الأقصى وبمائة ألف فيما سواهما وأن الصلاة في مسجد المدينة بصلتين في الأقصى وبألف صلاة فيما سواهما وأن الصلاة في الأقصى بمئتي صلاة فيما سواها (قوله مطلقا) أي عن عدد وإن وصفه بدهر طويل أو حقب أو كثير بالثلثة أو الموحدة سواء ذكر ذلك معرّفا أو منكرا وقال شيخنا إن عرف الصهر والعصر جل على بقية حمرة (قوله أو أياما فثلاثة) وكذا الأيام وهو مشكل بما مر من الروي وقال الخطيب هنا يلزمه جميع الأسبوع (قوله صدقة) وإن وصفها بعظم أو نحوه (قوله فركعتان) أي سلام واحد فلزاد عليهما لم يصح أحرامه على المعتد عند شيخنا (قوله الثاني هنا أظهر) نظرا لتشوق الشارع إلى فك الرقاب (قوله أجزاء كاملة) وإن قدر على ما عينه (قوله تعينت) ولا يلزمه بدلها لو أنفلها هو أو أجني وله أخذ بدلها منه مكاله يتصرف فيه (قوله أو نذر صلاة قائما) أي نذر القيام في صلاة قليلين معينين فلا يرد ما اعترض به عليه (قوله طول قراءة) ويكتفى حصولها في الركعة الأولى كالجمعة وغيرها ما لم يرد أكثر ويكتفى فيه أقل زيادة على ما يندب لإمام غير محصورين على العتد (قوله أو الجماعة) سواء في الفرض أو النفل ما لم يكره تطويلها أو يصح نذر الحصة الطبية من خصال الكفارة الخيرة وهي العتد دون غيرها على المعتد ومتى خالف شيئا مما ذكر من الأوصاف وفات لا يقضى نعم لو نذر الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في غير القيام آخر قراءتها لما بعد السلام فلا خوت قبله وإن طال الفصل كما هو ظاهر كلامهم ويتجه أنه لا يلزمه قراءتها أصلا لأن طلبها صادف وقت كراهتها كمال نذره ابتداء ونظيره ما لو نذر أن يصلي ركعتين كلما عطس فعطس وقت الكراهة فراجعه .

(كتاب القضاء)

بالمدة الإلزام ونحوه وشرعا الحكم بين الناس كذا كرهه أو الإلزام بحكم الشرع وهو أفضل من الجهاد وبحاج المولود ومولود مولى فيه وعلى ولايته وصيغة المولى هو الإمام الأعظم أو نائبه عليه السلام وشرطه نفوذ تصرفه فيما نزل فيه وأهليته كإبائى والتولى هو النائب وشرطه صحة تصرفه فيما يتولى فيه واعتبار أهليته أيضا والمولى

[قوله بخلاف عكسه] (فائدة) لو قال بصيغة العموم لله على أن أصلى التوافل قائما لم ينقد لأن فيه إبطال رخصة الشرع كذا نبه عليه إبراهيم المروزي كعامة الأصحاب وقال البغوى والقاضى ينقد [قول المتن أو طول قراءة الصلاة الخ] قال في شرح الروض بشرط أن لا يندف فيه ترك التطويل [قول المتن لزمه] لو خالف سقط عنه النذر لأنه ترك الوصف الملتزم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها وأعلم أن صحة نذر تطويل القراءة والجماعة محله في الفرائض قال البلقيني ولا يلزم النذر في التوافل وإن شرعت الجماعة فيها [قوله وثاني قال الخ] (تتمه) لو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ولو قال إن شفى الله مريضى فطه على أن أتصدق بدينار فشفى جاز دفعه إليه إذا كان فقيرا ولا تلزمه نفقته .

(كتاب القضاء)

أصله قضاي من قضيت قلبت إلياء عليه السلام ثم تنظر فيها أثر ألف زائدة قال امام الحرمين هو شرعا أظهر حكم الشرع

بالقصة تعينت (تعلق النذر بالعين) (أو) نذر (صلاة قائما لم يجز قاعدا بخلاف عكسه) أي نذر الصلاة قاعدا فتجوز قائما (أو) نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه) ما ذكر لأنه طاعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء كجملته) لمريض (وتشيع جنازة والسلام) لأن الشارع رغب فيها فهي كالعبادة والثاني قال ليست على وضعها .

(كتاب القضاء) أي الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناحية

فيقول الإمام فيها أحدهم ليقوم به (٢٩٦) (فان تعين) لفيها واحد بأن لم يصلح غيره (لزمه طلبه) وقوله اذا وليه (والا)

أي وان لم يتعين له واحد في الناحية بأن كان معه غيره (فان كان غيره أصح (وكان) أي الأصلح (بتولاه) أي يرضى بتوليته (فللمفضول) وهو لمخير الأصلح (القبول وقيل لا) ويحرم طلبه وتوليته (و) على الأول (يكراه طلبه وقيل يحرم) والفاضل ينسب له القبول وقيل يلزمه ويستحب له الطلب وان كان الأصلح لا يتولى ذو كماله (وان كان) غيره (مثله فله القبول وينسب له) (الطلب ان كان خلا برجو به نشر العلم أو) كان (محتجا الى الرزق) ويحصل به من بيت المال (والا) أي وان لم يكن خلا ولا محتجا الى الرزق (فالأولى) له (تركه قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويكره) له الطلب والقبول (على الصحيح والله أعلم) والثاني هما خلاف الأولى (والاعتبار في التعيين وعنده بالناحية) كما تقدم أخذنا من هنا (وشرط القاضي) أي من يولى قاضيا (مسلم مكلف) أي بالغ عاقل (حر) ذكر عدل سميع بصير ناطق كاف) فلا يولاه رقيق وامرأة وناسق لتقصه ولا

فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جوازه شرعا وتعيينه من الأنسكة أو الدماء أو الأموال أو غير ذلك وعمل الولاية مكان نفوذ تصرفه بشرط تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة انجاب ولو بكتابة أو رسالة أو إخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليكت القضاء وخلفتك فيه واستنتبتك فيه واقض بين الناس واحكم بينهم أو كناية كاعتمدت عليك في كذا أو قوضته اليك وأنتك فيه ووكلتك فيه وقبول كالوكالة ولا يجوز عقد القضاء أو الامامة برزق أو نحوه ولو من غير بيت المال ولا يجوز لأحدهما أخذ شيء من بيت المال ان تعين وكان مكنتسا والا فله أخذ كفايته وعمونه (فرع) يجوز للإمام أن يرزق من بيت المال من عمله مصلحة عامة للمسلمين كأمر ومؤذن ومحتسب ومفت ومعلم قرآن أو علم شرعي (قوله فيقول الإمام) وجوبا لأنه في حق فرض عين كقباع الحكم بين المتخاصمين وعليه أن لا يخلى مسافة عدوى عن قاض كما لا يخلى مسافة قصر عن عالم يقضى (قوله لزمه) أي في الناحية فقط وهي مادون مسافة العدوى من وطنه ويجبر عليه لوامتنع ولا يفسق بامتناعه ولو توقف على بذل مال منه وجب بذله ولا يملكه الأخذ وبذله فلا يعزل كذلك ويندب بذله لعزل غير صالح ويحرم لعزل صالح ولو بأفضل منه وفسق طالب عزله ولو بغير بذل مال (قوله بتوليته) أي قبوله فيه استخدام (قوله يكره) هو المعتمد نعم ان كان أطوع للناس أو أقرب لقبول الناس أو أقوى على القيام بالأمر أو ألزم في الحكم فلا كراهة (قوله مثله) في المفضولية (قوله فله القبول) ندبا (قوله خلا) أي غير مشهور (قوله ويكره) ان جور أن غيره يقبل والا فلا كراهة (قوله بالناحية) فلا يلزمه في غيرها لأن أمد القضاء بطول غالبا وبذلك فارق نحو الجهاد بما يتوقف على سفر (قوله وشرط القاضي) ولو في الواقع ويندب فيه أن يكون قرشيا نسبيا ذاهل ولين وفطنة وثيقظ وواقر وسكينة كاتب صحيح الحواس والأعضاء عارفا ببلته أهل محل ولايته فتقوا سلبا من الشحاء صدوقا وافر عقل ولا يجوز له أخذ مال على القضاء إلا قدر أجرته ان لم يكن له شيء في بيت المال كاسر (قوله سميع) وان كان سمعه قتيلا (قوله بصير) ولو بعين واحدة أو لا يرى نهارا أو عكسه وفي شرح شيخنا أن من لا يرى نهارا كالأعمى وخالفه شيخنا لكن قال لا يحكم الا وقت إصابه وليس معزولا في غيره ولا يرد ولاية النبي ﷺ لابن أم مكتوم على المدينة لأنه ولأه في امامة الصلاة فقط كذا قالوا أو يقال انه كان قبل عماء أو هو خصوصية له وأنه منسوح (قوله ناطق) ولومع لسكنة وأفوها (قوله لارقيق) ولو مبعضا (قوله وامرأة) وخشي وان بان ذكرا (قوله وكافر) ولو على كفار فان وقع فهو تقليد سياسة لا ولاية والزامة لهم من اطاعتهم لامن حكمه (قوله وأخرس) وان فهمت اشارته (قوله ومغفل الخ) هو محتر كاف وسكت عن محترز مكلف لعلمه من ذلك بالأولى أو هو منه ولا يصح في محجور السفه دون محجور الفس لبحاله و يصح كونه أميا ولا يعرف الحساب كأعم (قوله هو متعلق الاجتهاد) وما بعده متعلق الكتاب والسنة قال الماوردي وآيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية وكذا أحاديث السنة وهذه المادة من معرفة الكتاب

في الواقعة من مطاع واحتراز بالمطاع عن المفتي واعتصر والوجه أنه الزام بمن له في الوقائع الخاصة بحكم الشرع لمعين أو غيره فخرج بالالزام المفتي وبخاصة العامة ومن ثم كان الحكم بثبوت الهلال بجزء ثبوت لأن الحكم على علم غير ممكن قال الغزالي وهو أفضل من الجهاد [قوله فيقول الإمام الخ] أي وجوب عين عليه (فتبينه) اعتبر الأصحاب بين المفتين فدر مسافة القصر قال الزكشي فينبغي أن يكون هنا كذلك وذكر الإمام أنه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن القاضي ونقله شرح والرد يأتي عن الاصطخري [قول المتن ويكره الخ] يجب فرضه فيها لو كان هناك من هو خامل أو يرجو الرزق [قول المتن عدل] هو ممن عن الاسلام

أصم وأعمى وأخرس ومغفل ومختل النظر بكبر أو مرض (مجنهد هو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام) هو [قول متعلق الاجتهاد (وخاصة وعامة) ومطلقه ومقيده (وبجملة ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أي الآحاد (والمتمثل والمرسل)

فهو غير المتصل (وحال الرواة قوة وضعفا) فيقدم الخلق على العام المعارض له والمقيد على المطلق والناسخ والمكمل والقوى (جاءت
 الحرب لفة ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم أجماعا واختلافا) فلا يخالفهم في اجتهادهم (والقياس بأنواعه) الأولي والسلوي
 والأدون فيعمل بها كقياس الضرب للوالدين على التأفيف لهما وقياس احراق (٢٩٧) مال اليتيم على أكله في التحريم

فيهما وقياس التنازع على
 البر في بلبال بإجماع العلم
 المشتمل عليه مع القوت
 والكيل البر (فان تعذر
 جمع هذه الشروط) في
 رجل (فولي سلطان له
 شوكة فاسقا أو مقلدا فقد
 بالمجبة (قضاؤه للضرورة)
 لثلاث تعطل مصالح الناس
 قاله في الوسيط تفقها قال
 في الروضة كأصلها وهذا
 حسن (ويندب للامام
 اذا ولي قاضيا أن يأذن له في
 الاستخلاف) اعانة له
 (فان نهى) عنه (لم
 يستخلف) ويقتصر على
 ما يمكنه ان كانت توليته
 أكثر منه (فان أطلق)
 توليته فما لا يقدر الا على
 بعضه (استخلف فيها
 لا يقدر عليه) لحاجته اليه
 (لا) في (غيره) أي ما يقدر
 عليه (في الأصح) والقادر
 على ما وليه لا يستخلف فيه
 في الأصح أيضا والثاني في
 المستثنين يستخلف
 كالامام بجامع النظر في
 المصلح العامة ولو أذن للامام
 له في الاستخلاف قطع ابن
 كعب بانه يستخلف في
 المقدور عليه كغيره وقال

والسنة التي يتوصل الى استنباط الأحكام الشرعية منها (قوله أي غير المتصل) فيشمل المصل والمنقطع
 والموقوف وغيره لأن المتصل ما لم يسقط أحد من رواته من ابتداء سنده الى انتهائه فان سقط فيه الصحابي
 فهو المرسل أو التابعي أيضا فهو الموقوف أو اثنان متصلين فهو المعضل أو واحد ولومن مكانين فهو المنقطع أو
 أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر شيء من الرواة فهو المرفوع (قوله لغة ونحوها) وبلاغة وصرفا
 وغير ذلك من علوم الأدب وهي اثناعشر علما كما قاله الزمخشري اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان
 والاشتقاق والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات والتواريخ وأما
 البديع فهو كالذي ليس لها (قوله وأقوال العلماء) أي في المسئلة التي يريد الخوض فيها (قوله تعذر) ليس
 قيدا (قوله فولي سلطان) خرج نائبه فلا يصح توليته لمن ذكر (قوله له شوكة) بيان للواقع في السلطان
 وفي كلام شيخنا الرمي الاكتفاء بأحدهما قال شيخنا رحمه الله ان اختصت الشوكة له على أهل محل مخصوص
 بعيد عن السلطان مثلا وليس من ذوى الشوكة من شوكته بغيره كالقاضي الأكبر (قوله فاسقا أو مقلدا)
 وكذا غيرهما ممن فقد الشروط ماعدا الكافر قال شيخنا ومحل اشتراط الشوكة في الفاسق والمقلد وجود
 عدل ومجهتد والافلا ولمل هذا وجه اقتصار المصنف عليهما وذكر الثعتر فيهما فتأمل ولواجتمع علم فاسق
 وعلم عدل قدم الأول ان كان فسقه بحق الله والا كرشوة قدم الثاني وراجع العلماء (فتفيه) يحرم على
 الامام تولية غير أهل مع وجود أهل ويحرم القبول أيضا ولا تنفذ توليته (قوله للضرورة) قال شيخنا
 ويشترط في قاضي الضرورة أن يذكر مستنده في سائر أحكامه والافلا وذكره شيخنا الرمي أيضا ولو زالت
 شوكة من ولاه انزل ويسترد منه ما أخذ من الأوقاف والجوامك ونحوها لأن الضرورة في نفوذ أحكامه
 والضرورة تقتدر بقدرها (قوله لم يستخلف) أي مطلقا لا في نحو سماع بيعة أو تحليف ما لم ينه عن ذلك
 بخصوصه (قوله فيما لا يقدر الخ) أي إن انحدر محل فلو لاه في محلين متباعدين فله اختيار أحدهما به
 ينزل عن الآخر بخلاف تولية مدرس في مدرستين متباعدتين فله الاستئابة في أحدهما قال شيخنا الرمي
 (قوله استخلف) ولو أصله وفرعه (قوله فيما لا يقدر عليه) سواء حال التولية أو بعدها ما لم يعلم نهي عنه
 (قوله قطع ابن كعب الخ) هو المعتمد من حيث الحكم وغيره المعتمد من حيث الخلاف (قوله قطع
 القفال بجوازه) هو المعتمد كما مر ما لم ينه عن خصوصه كاتقدم (فتفيه) خرج بالاستخلاف ما لو فوض
 اليه الأمر في الاستخلاف شخص فليس له تعيين أصله أو فرعه ولو فوض الولاية لانياس وهو في غير محل

[قول المتن لغة ونحوها] الأول للمفردات والثاني للركبات [قول المتن فان تعذر الخ] قضيته أنه مع عدم التعذر
 لا ينفذ قضاؤه اذا ولاه وقضية العلم النفوذ. (فائدة) قال ابن السمعاني في التواطع وهذا الذي ينفذ
 للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة ظاهرا لا باطنا. (فتفيه) لو علم من نفسه الفسق وخفي
 حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولايته من ذى الشوكة ولا غيره قال الزركشي وقاضى القضاة اذا
 دلى من ليس أهلا من الفسقة وغيرهم لا تصح توليته [قوله المتن له شوكة] مثله غيره فيما يظهر لأن الفرض
 تعذر الشروط [قوله المتن كالقاضي] قال الرافعي لودعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الأصل

(٣٨) - (قليوبى وعيمره) - (رايح) الرافعي القياس محي الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في
 الاستخلاف العام والاستخلاف في أمر خاص كتعليف وسماع بيعة قطع القفال بجوازه وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى
 الملاقاة أكثرين كذا في الروضة كأصلها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضي) أي كشرطه المتقنم (الا أن يستخلف
 في أمر خاص كسماع بيعة فيمكن علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) ان كان مجتهدا

(الاجتهاد مقلده) يفتح للام (ان كان مقلدا) بكسرهما حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن بشرط عليه خلافة) أي خلاف الحكم بالاجتهاد أو اجتهاد مقلده وقضية ذلك (٢٩٨) أنه لو شرط له صرح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح

ولا يثبت له (ولو حكم) بقصد به الكافي (خصمان رجلا في غير حد لله تعالى جاز مطلقا) على التفصيل الآتي (بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز) مطلقا (وقيل) يجوز (بشرط عدم قاض بالبلد وقيل بخصص الجواز) (بما لا دون قصاص ونكاح ونحوهما) كاللعان وحد القذف وكل من الوجهين مأخوذ من طريقة حاكية لقولين في ذلك والمنع منها داخل فيما قبل والجواز منها زائد عليه فاقصر عليه والتعير فيه بقل صحيح ولا يجزئ التحكيم في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين (ولا ينفذ حكمه) أي الحكم (الاعلى راض به فلا يكفي رضا قاتل) بحكمه (في ضرب دية على عاقلة) بل لا بد من رضاهم به (وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا ينتظر الرضا بعد الحكم في الأنظمة) والثاني بشرط قبيل الحكم (ولو نصب) الامام (قاضيين ببلد وخص كلام منهما) (بمكان) منه (أو زمان أو نوع) كالأموال أو الدماء أو

ولا يثبت له (ولو حكم) بقصد به الكافي (خصمان رجلا في غير حد لله تعالى جاز مطلقا) على التفصيل الآتي (بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز) مطلقا (وقيل) يجوز (بشرط عدم قاض بالبلد وقيل بخصص الجواز) (بما لا دون قصاص ونكاح ونحوهما) كاللعان وحد القذف وكل من الوجهين مأخوذ من طريقة حاكية لقولين في ذلك والمنع منها داخل فيما قبل والجواز منها زائد عليه فاقصر عليه والتعير فيه بقل صحيح ولا يجزئ التحكيم في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين (ولا ينفذ حكمه) أي الحكم (الاعلى راض به فلا يكفي رضا قاتل) بحكمه (في ضرب دية على عاقلة) بل لا بد من رضاهم به (وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا ينتظر الرضا بعد الحكم في الأنظمة) والثاني بشرط قبيل الحكم (ولو نصب) الامام (قاضيين ببلد وخص كلام منهما) (بمكان) منه (أو زمان أو نوع) كالأموال أو الدماء أو

وخرج بذلك المسائل المتفق عليها فيجوز شرط الاجتماع أخذنا من العلة .
(نفيه) يقدم في الطلب الأصل على خليفته ثم الأسبق طلبا ثم يقرع و يقدم في اختيار الخصمين عند التنازع على الحضور لأحد القاضيين صاحب الحق فان تساوى فيه كافي التحالف أجيب طالب الأقرب فان تساوى أقرع.
[قول المتن في غير حد لله] أي بخلاف حدود الله تعالى لأن مناط الحكم رضا المستحق وهو مفقود فيه قال ابن الرفعة ولا يجزئ هنا ما تقدم من ولاية غير أهل للضرورة لفقد العلة وهي ولاية ذي الشوكة [قول المتن جاز] دليله تحاكم عمر وأبي بن كعب إلى زيد بن ثابت وعثمان وطلحة إلى جبير بن مطعم ولم يخلفوا فكان اجبا على رضاهم [قول المتن وفي قول لا يجوز] أي لأنه يؤدي إلى اختلال أمر الحكم وقصور نظرهم والافتيات عليهم [قوله والتعير فيه بقل صحيح] أي لأن المراد به الطريقة غلبة الأمر أن شق المنع منها لما دخل فيما قبله لم يتعرض له [قول المتن وكذا ان لم يخص] قال الشيخ أبو علي والقاضي والامام وإذا أرسلوا لخصم بحاج من سبق داعيه فان جاء آتيا معا أقرع بينهما (فرع) ولا هو لم ينص على تعميم ولا غيره مع وحل على الاستقلال ولا كذلك نظيره من الوصيين والفرق أن الوصيين لو شرط اجتماعهما على العمل صح بخلاف هذا وقضية انفرق أن الوكيلين كالوصيين نعم استشكل بما لو قال للموصي أوصلني إلى من شئت ولم

الفروج (جاء وكذا ان لم يخص) بما ذكر بل عجم ولايتهما مكانا وزمانا وحلدة فانه يجوز (في الأصح) كالحكاملين والوصيين (الا أن بشرط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كالأمام لا يتعدد

يقول

(فصل) اذا (جن قاض أو أغمى عليه أو ذهبت أهلية اجتهدا وضبطه بفتنة أو نسيان لم ينفذ حكمه) في حال مجاذ كرو ونحوه
على الأصح الآتي (وكذا لو فسق) لم ينفذ حكمه (في الأصح) والثاني ينفذ كالامام وفرق الأول بحدوث الفتن في حق الامام دون القاضي
(فان زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته في الأصح) والثاني تعود من غير استئناف تولية (والامام عزل قاض ظهر منه خلل أول يظهر وهناك)
أي في حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كدسكين فتنة (٢٩٩) والافلا) أي وان لم يكن في عزله به

مصلحة فليس له عزله
(لكن ينفذ العزل في
الأصح) لطاعة السلطان
والثاني لا ينفذ لانتهاء
المصلحة فيه وقوله مثله
كذا دونه وقوله وفي عزله
الحق قيد في مثله وهو أنه
الصالحين للقضاء وإن لم
يكن ثم من يصلح للقضاء
غيره لم يجز عزله فلو عزل لم
ينعزل (والذهب أنه
لا ينعزل قبل بلوغه خبر
عزله) وفي قول من
الطريق الثاني أنه ينعزل
كأرجح القولين في الوكيل
والفرق بينهما على الأول
عظم الضرر في تقضي
الأقضية دون تصرفات
الوكيل (واذا كتب الامام
اليه اذ اقرا كتابي فأنت
معزول فقرأه انعزل وكذا
ان قرئ عليه في الأصح)
نظرا الى أن الفرض
اعلامه بصورة الحال
لا قراءته بنفسه والثاني
ينظر الى صورة اللفظ
(وينعزل بموته) أي
القاضي (وانعزاله من أفق
له في شغل معين كبيع مال

(فصل) في انعزال القاضي وعزله وغيرهما **(قوله جن قاض أو أغمى عليه)** وان قصر زمنه **(قوله)** وكذا
لو فسق) أوزاد فسقه بحيث لو عرض على موليه لاي رضاه **(قوله)** هذه الأحوال) ومنها العمى وقيد
شيخنا الرمي بما اذا تحقق زواله والاعادت الولاية بعوده قال بعضهم ولعل مراده أنه يثبت عدم زوالها به فلا
ينافي ما قالوه من أنه لا تعود الولاية بعود الأهلية بعذر زوالها إلا في الأب والجد والحاضنة والناظر بشرط
الواقف **(قوله)** وللإمام عزل قاض ظهر منه خلل) ولو بالظن الغالب وهذا في الخليفة العام عن الامام
ويحرم على الامام عزله بلا سبب وخرج بذلك القاضي فله عزل نوابه مطلقا وأما نحو مدرس وناظر وقيم يتيم
فليس لموليه ولا لغيره عزله ولا ينعزل لوعزله إلا بسبب يقتضيه ولا يكفي فيه غلبة الظن وقال شيخنا
بالاكتفاء ونوزع فيه **(قوله)** لكن ينفذ) أي مع الحرمة والقاضي عزل نفسه مطلقا مالم يتعين **(قوله)**
الصالحين) لاجلته مع المثل **(قوله)** خبر قوله) الذي ثبت به ولايته ونائبه مثله فلا ينعزل من لم يبلغه خبر
العزل منهما ببلوغ الآخر ويصح حكمه قبل بلوغه ولولم علم بعزله على المعتمد **(قوله)** عظم الضرر) أي
غالب **(قوله)** الفرض اعلامه) أي بواسطة القراءة فلا يكفي اخباره بما في الكتاب من غير قراءة قول من عدلين
خلا قال بعضهم وفي نحو بعض الكتاب ما مر في الطلاق ولو كتب عزلك أو أنت معزول انعزل ببلوغ الكتاب
(قوله) والأصح انعزال نائبه) وان لم يبلغه الخبر لمخروجه عن الأهلية وبذلك فارق العزل فيما تقدم **(قوله)** عني
قال بعض مشايخنا أو عني أو عني فراجع **(قوله)** ولا ينعزل قاض) ولو قاضي ضرورة بموت امام لكن عن
غير ذي الشوكة كما مر آتيا ولا وال بذلك ولو بالولاية العامة ولا ناظر وقف أو قيم وأمين بيت المال أو محتسب
أو ناظر جيش كذلك **(قوله)** بحكمه) وخرج شهادته باقرار الخصم عنده فتقبل **(قوله)** بحكم حاكم) ولو قاضي
ضرورة فليس ذكرا جاز الحكم قيدا ولعل ذكروه دفع توهم شمول حاكم الشرطة وفيه نظر **(قوله)** قبالت

يقول عني ولا عنك فانه لا يصح ولم يزلوه على الوصاية عن الموصى كي يصح وفرق بأن الأصل منع
وصاية الوصي حتى يصرح الموصى بأنه يوصي عنه

(فصل : جن قاض الخ) [قول المتن لم ينفذ] عبر بهذا دون الانعزال ليلام حكاية الخلاف في القول
الآتي [قول المتن ظهر منه خلل] عزل النبي ﷺ امام قوم بصرى في القبله وقال لاتصل بهم بعد هذا
أبدا رواه أبو دلود [قوله] لكن ينفذ العزل [أي والامام آثم] **(قوله)** والثاني ينظر الخ] كما في تعليق
الطلاق على قراءة الكتاب وفرق بأن تفاصيل الصفات مراعى في تعليق الطلاق وأمر العزل يراعى فيه
عرفا الاعلام ولو راعى الامام غير الاعلام عدا عابثا وقضية هذا الفرق أنه لو أعلم رجلا بقتل الامام
في هذا انعزل [قول المتن في شغل معين] انظر هل يقال في هذا لا ينعزل إلا ببلوغ الخبر كالامام أم لا
(قوله) ووال] كالأمير والمحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك [قول المتن ولا يقبل
الخ] أي لأنه غير قادر على الانشاء فلا يقدر على الاقرار [قول المتن جاز الحكم] قيل هو تأكيدي

ميت) أو غائب (والأصح انعزال نائبه المطلق) مجاذ كرو (ان لم يؤذن له في استخلاف أو) ان (قيل) له (استخلف عن نفسه وأطلق) له
الاستخلاف (فان قيل) له (استخلف عني فلا) ينعزل الخليفة مجاذ كرو والثاني الانعزال مطلقا والثالث عدمه مطلقا رعاية لمصلحة الناس (ولا ينعزل
قاض) ووال (بموت الامام) وانعزاله للثقة الضرر في تعطيل الحوادث (ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض وانعزاله) للثقة تعطيل أبواب المصالح (ولا
يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكلاما) وانما يثبت حكمه بالبينه (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح) لأنه لا يشهد على فعل نفسه وانما
يقبل اذا لا يجزئ شهادته فعلا نفسه ولا يدفع ضررا (أو بحكم حاكم جاز الحكم قبل في الأصح) والثاني المتع لأه قد ير يدخل نفسه فان بين يديه

قبلت (و يقبل قوله قبل مره حكمت بكذا فان كان في غير محل ولايته فكمعزول) فلا يقبل (ولو اذني شخص على معزوله)
 له ذكر القاضي (انه اخذ ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة كما في الحرر وغيره والراء مثله (أو شهادة عبيدين مثلا) أي لو
 غيرهما من لا تقبل شهادته (٣٠٥) ودفعه الى المذني (أحضر وضلت خصوصتهما وان قال حكم عبيدين ولم يذكر

ملا أحضر وقيل لآخى
 تقوم بينه بدعواه) قال في
 الحرر ورجحه مرجحون
 وفي الشرح انه أصح عند
 البغوي والأول أصح عند
 الرزائي وضبطه وجزم
 أصل الرشوة بتسجيحه
 (فان حضر) على الوجهين
 ولادعي عليه (وأنكر
 صحت بلايين في الأصح)
 لأنه أمين الشرع فيمن
 منصبه عن التحليف
 والابتذال بالمنازعات (قلت
 الأصح يجزئ والله أعلم)
 كالودع وسائر الأمانه اذا
 لدعي عليهم خيانته في الحرر
 والترجح أن الأول أحسن
 على الروضة كالمصالحا أنه
 أصح عند الشيخ أبي عاصم
 والبغوي وأن الثاني أصح
 عند العراقيين والروائي
 (ولو اذني على قاض جور
 في حكم لم يسمع) ذلك لأنه
 أمين شرعا (ويستتر
 بينة) به فلا يحلف فيه
 (وقيل يتعلق ما يدعي به
 عليه (بحكمه حكم بينهما)
 فيه (خليفته أو غيره) أي
 قاض آخر

مالم يعلم المشهود عنده أنه يعني نفسه والا فلا تقبل شهادته (قوله ويقبل) ولو قاضي ضرورة وبين السبب
 كما تقدم (قوله حكمت بكذا) ولو بطلاق نساء قريبته (قوله ولو اذني) أي أخبر كما أشار اليه الشرح
 (قوله على سبيل الرشوة) الاضافة بيانية فالمدعي به هو الرشوة (قوله أو شهادة عبيدين) عطف على
 رشوة فالمال المأخوذ غير الرشوة كما أشار اليه بقوله ودفعه الى المدعي ولعل المراد بدفعه ما يمين أمرا للقاضي
 للمدعي عليه باعطاء المال للمدعي وإنما عبر بدفعه لأجل قول المصنف أخذ ماله الخ (قوله أحضر)
 ولو بوكيه ثم تعاد الدعوى ولا يحضر قبل الاخبار بها لأنه ربما قصد ابتداله (قوله وفصلت
 خصوصتهما) بأن يعيد المدعي عليه الدعوى على القاضي المعزول ويأمره القاضي المدعي عنده بإعادة
 مأخذه بالرشوة وبإعادة ما أخذه المدعي من المدعي عليه (قوله وان قال الخ) المعتمد في المسئلة أنه
 لا يحضره حتى يخبره المدعي بأن معه بينة وأنه لا تشهد البيعة إلا بعد احضاره والدعوى عليه فان حلت
 الإقامة في كلام المصنف على الاخبار فالصحيح الوجه الثاني لو على الشهادة فالصحيح الأول وهذا جمع بين
 الوجهين لكن يلزم عليه إحالة الخلاف فانهم (قوله الأصح يجزئ) بل لو عزل بجور أو فسق حلف قطعا
 قاله الزركشي (قوله وسائر الأمانه) ولو أمانه حتى لو حوسبوا وظهر معهم مال وقالوا أخذناه من
 أجزتنا رجع عليهم بما يز يد على أجرة مثلهم (قوله ولو ادعي على قاض) أي حسن البيرة ظاهر العدة
 حال ولايته في محلها والاحلف (قوله وان لم يتعلق بحكمه) أي ولا يقدح في ولايته كما قاله الزركشي
 (فصل) في آداب القضاء وغيرهما من حيث التولية وغيرها وعلم من ذكر الآداب أنها مندوبة على الأصل أي
 غالبا (قوله ليكتب) أي ندبا وكذا جميع الأفعال الآتية كما علم (قوله الامام) وكذا القاضي خلفاؤه ونوابه
 ويندب أيضا أن يجعل الكاتب عنده نسخة أخرى ليتذكر بها ما يكتبه ومن كتب له وبالف في الوصية بما
 يكتبه وفي مراجعته العلماء فيما يقع له (قوله به الخ) ضمير به عائد الى القضاء وضمير به ضمير اليه عائد ان الى ما


[قول المتن ويقبل قوله] خلافا لما لك حيث قال لا يقبل إلا البيعة لنا لقياس على ولتي البكر وأجاب بالفرق
 برفور الشفقة (فرع) لو ولاه قاض قضاء بلد وولاه آخر قضاء بلد آخر فهل له أن يزوجه امرأة وهو في بلد من
 أهل البلدة الأخرى الظاهر لا لأن مستنيبه في البلد الذي هو فيه عاجز عن ذلك [قول المتن في غير محل ولايته]
 ينبغي أن يكون ضابط ذلك في البلد الوصول الى حد تقصيره الصلاة [قوله أي - على سبيل الرشوة] يقتضي
 أن المذني به نفس الرشوة المأخوذة [قول المتن أحضر] أي ولو وكل كفي [قول المتن بعبيدين] قال ابن
 الرفعة وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أطلبه بالفرم - أقول انظر ذلك مع قول المناجح ولم يذكر كرمالا [قول المتن
 وقيل لا] أي لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء مضيا على الصحة ومنصبه يمان عن الابتذال
 بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا كذلك مسئلة الرشوة لأنه يسهل على المذني إقامة البيعة على الحكم لأنه
 يقع ظاهرا بخلاف أخذ المال مما معنى البيعة اقامتها ليقين الحاكم الحال كي يحضره على بيرة ولا يبنى
 فذلك من اعدتها بعد ذلك [قوله كالودع وسائر الأمانه الخ] ولعموم حديث البيعة على المدعي واليمين
 على من أنكره ولو عزل بفسق وجور حلف قطعا بحته الزركشي رحمه الله تعالى
 (فصل: ليكتب الامام الخ) [قوله أي المكتوب] ولذا قال في التنييه ويشهد على التولية

ببلد كتابه وإنما يحتاج اليه فيه لأنه على الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعته الى اليمن [قول]
 رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي للمكتوب (شاهدين يخرجان معه الى البلد) وجه لوجه
 (يخبران بالحال) من التولية وغيرها

ويكنى اخبارها لمن غير كتاب (وتكنى الاستفاضة) بها (في الأصح) كاجرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية مقدومة العقود لاكتسب بالاستفاضة ثم منهم من أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للقييد كادل عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أى لا يكتفى (على المنهج) وفي وجه من الطريق الثاني المحكى في الوسيط يكتفى بعد الجراءة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والثالثة (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر (٣٠١) فحين يدخل (ويدخل يوم الاثنين) قال في الروضة

قال الأصحاب فان قصر يوم الاثنين فالتيسر والا فالسبب (ويؤجل وسط البلد) بفتح السين ليساوى أهل في القرب منه (ويؤجل أولا في أهل الحبس) لأنه عذاب (فن) قال حديث بحق أدامه (فيه) أو ظلمنا فعلى خصمه حجة) ويصدق الحبوس يمينه ان لم تقم (فان كان) خصمه (غائبا كتب اليه ليحضر) عاجلا فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من الحبوس ينظر في (الأوصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة نبوتها بالينة (وعن حاله وتصرفه فن) وجده مستقيم الحال قويا أقره أو فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بمعين ويتخذ) بالهبة (مركبا) بالزاي للحاجة اليه وسياق شرطه في أواخر الباب

(قوله) ويكنى اخبارها لمن غير كتاب أى بالحال أو التولية والأول الأقرب بل هو المتعين فان كان في البلد ما كملت التولية عنده بشرطها (قوله) لا مجرد كتاب بها) ولا اخباره بنفسه نعم ان صدقوه وجب عليهم طاعته خلافا لابن حجر (قوله) بالرفع) دفعالتوهم عود الضمير على الامام لو نسب (قوله) عن حال الخ) أى ان لم يعرفهم (قوله) يدخل يوم الاثنين) أى صبيحته وعليه عملة سوداء ويقصد المسجد ويصلى فيمركب ويأمر بقراءة العهد الذى معه وينادى من كان له حاجة فليحضر محل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادى من كان له محبوس فليحضر يوم كذا وهكذا فباقي (قوله) وسط البلد) ان لم يكن له موضع معين معروف به (قوله) وينظر أولا) ندبا فيهما كما تقدم خلافا لابن حجر ويقدم على هذا النظر في الشهود وأحوالهم (قوله) أدامه فيه) الى وفاته وأثبت اعساره ومن كان له حد أو تزيير أقامه عليه وأطلقه (قوله) ويصدق الخ) ويطلق بلا كفيل فان رآه غسن (قوله) أطلق) أى بعد حلفه وبحسن أخذ كفيل عليه ومن لم يعرفه خصم نادى عليه فان لم يحصل له خصم بعد ثلاث أطلقه (قوله) في الأوصياء على أيتام) أو غيرهم ويبدأ بمن شاء منهم ثم بعدهم ينظر في أمناء القاضي على الأطفال وله عزلم بلا سبب لأنهم من جهة خلاف الأوصياء ثم في الأوقاف ولو عامة ومتوليها وأهلها وبما زالت اليهم وهل بعضهم ولاية على بعض أولا ثم ينظر في القطة من حيث حفظها أو تملكها وجعلها في بيت المال أو غيره (قوله) وعن حاله) ويجب على من سأله اخباره ولو بما فيه قذف وكذا جميع الباب (قوله) فن وجده) بقينا أو ظنا أو شك فيه على المعتد (قوله) أخذ المال منه) وجوب ان كان باقيا والافعله (قوله) مركبا) المراد به وبما بعده الجنس فلا يكتفى واحد في واحد منها وقييد الجميع بالحاجة يفهم أنهم لم يتخذهم ومحل ندب اتخاذهم ان رزقوا من بيت المال وكذا رزق من يدون السجلات والمحاضر ونحوها منه أيضا فان لم يكن فعلى من أراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر وبحرم اتخاذ صنف منهم لا يقبل غيرهم كما يأتي في الشهود (قوله) مسلما) حوا ذكرا حاسبا فصيحيا (قوله) وكتب حكمية) هى الحجج المعروفة الآن وسياق في كلامه الآخرا (قوله) كالشاهد) يفيد أنه لا يكون أصلا ولا فرعاً للترجم عنه وبه صرح ابن الرفعة (قوله) كفى الخ) هو المعتد وكذا أربع نسوة فيما ثبت بهن (قوله) ويكتفى في الزنا رجلان) هو المعتد

[قول المتن لا مجرد كتاب] ذكر المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب أنه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبر من يثق به أنه خط المذنب أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشى يذنبى أن يحصى ههنا مثله [قول المتن فعلى خصمه حجة] قيل هذا مستكمل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحسبه فكيف يكلف الخصم الحجة [قول المتن وكاتباً] كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعلى ومعاوية رضى الله عنهم أجمعين [قول المتن وسجلات] السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستيثاق [قول المتن ومرتجلاً] أى لحديث أنه  أمر أنسا أن يتعلم العبرانية من أجل مكتبة اليهود قال فتعلمتها في نصف (١)

(وكاتباً) لما ذكر (ويشترط كونه مسلماً عادلاً عارفاً بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها غالباً (ويستحب) فيه (فته) وفور عقل وجودة خط) وضبط للعرف (ومرتجلاً) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرف القاضي لنته من خصم أو شاهد (ويشترط عدالته وحرية وعدده) كالشاهد وان كان الحق مما يجب برجل وامرأتين كفى في ترجمته مثل ذلك واشترط الامام والتهوى رجلين ويكتفى في الزنا رجلان وفي قول بشرط أربعة

(والأصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قسها على الشهادة وفرق الأول بأنها تفسر للفظ لا تحتاج إلى معانة وإشارة بخلاف الشهادة (و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) كالترجم والثاني لا يشترط لأن المسمع لو غيّر أنكر عليه الخصم والحاضرون بخلاف المترجم وهل الثاني يشترط الحرية في الأصح (٣٠٢) وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضا في الأصح وليجوز الخلاف في لفظ

الشهادة والحرية مع ما بعده في المترجم وبشبه أن يكفى بإسماع رجل وامرأتين في المال كافي المترجم وأجاب في الوسيط بالمنع أما إسماع الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لأنه إخبار محض (و) يتخذ درة) بالمهمة (للتأديب وسجنا لأداء حق وتعزير) كما اتخذها عمر رضي الله عنه (و) يستحب كون مجلسه فسيحا) أي واسعا لئلا يتأذى بضيقة الحاضرون (بابزا) أي ظاهرا ليعرفه من يراه (مصونا من أذى سرور) وريح وغبار ودخان (لاقتبال الوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون دارا (للمسجدا) فيكره اتخاذ مجلس الحكم في الأصح صونا له من ارتفاع الأصوات واللفظ الواقفين يجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضاي وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفضلها (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع فخرطين وكل حال يسموه خلقه) فيه كعرض مؤلم

(قوله والأصح جواز أعمى) هو مستثنى من قياسه على الشاهد وحديثه فيأمر القاضي الحاضرين بالسكوت خوف الاحتباء (قوله به صمم) أي تقل سمع كاسر (قوله كالترجم) وقد ينفي عنهم (قوله لفظ الشهادة) هو المعتمد (قوله وبشبه أن يكفى الخ) هو المعتمد وكذا الاكتفاء برجلين في الزنا كاسر (قوله فقال القفال الخ) هو المعتمد قال شيخنا وقيل عدم اشتراط الحرية والله كورية وغيرهما أخذ من الطه (قوله درة) بكسر المهملة أوله وتشديد ثانيه (قوله كما اتخذها) أي الدرة والسجن عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين وكانت درته من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يضرب بها أحدا على معصية وعاد إليها ومنع ابن دقيق العيد الضرب بالدرّة في هذه الأزمنة لقوى الهيات لأنه يعبر به ذرية المضروب وكان سجن عمر رضي الله عنه ولا يلزم القاضي طلب المسجون إذا هرب وإذا حضر سألّه فإن لم يدعذر أعزّه وله قله من سجن إلى آخره خيف هربه ولو طلب صاحب الحق ملازمة غيره بهير حبس أجب لا عكسه وأجرة السجن على المسجون وأجرة السجان على صاحب الحق (قوله كون مجلسه فسيحا) ويندب تعدده بعدد الأجناس من ذكور وخنائ ونساء ويكره اتخاذ حاجب إلا لنحو زوجة وكونه مسموحا لنحو نساء (قوله من صيف وشتاء) ومن الصيف الربيع ومن الشتاء الخريف ويندب كونه دانهة كخضرة في الربيع وذاماء في الصيف وإذا كن في الشتاء ويوضع له فراش على مرتفع ورسادة يتكى عليها لأنه أهيأ وإن كان متواضعا ويركب في مسيره ويسلم على الناس في طريقه ودخوله (قوله أو غيرها) كطر (قوله فلا بأس) لكن مع منع الخصوم من نحو مشاعة فيه ومن الجلوس فيه إن أمكن (قوله ويكره) ولو في غير مسائل الاجتهاد أو كان الضبطه مالم تدع حاجة إلى القضاء (قوله الفقهاء) أي أهل الافتاء العدول ولو عبيدا ونساء (قوله أن لا يشتري الخ) أي لا يعمل مطلقا إلا لأصله وفرعه سواء في ذلك عامل لنفسه أو لغيره (قوله لئلا يجاني) فإن وقعت الحباة حرم العقد وحرم أخذها (قوله فان أهدى) أو أضاف أو وقف على عينه أو فذله أو تصدق عليه ولو صدقة واجبة قال شيخنا غير الزكاة

[قوله جواز أعمى] أي يشترط ذلك هنا وإن كانت شهادة بلفظها لكون المشهود عليه حاضرا بين يدي القاضي والحاجة داعية إلى ذلك فاعتقد ذلك هنا وغلب فيه معنى الرواية وإن كان الغلب على المترجم معنى الشهادة من حيث العدد والحرية ولفظ الشهادة وغير ذلك (فائدة) أجرة الرسول على الطالب إن لم يتمتع المدهى عليه من الحضور والأفعلى المدهى عليه ثم تعيين الرسول والوكيل والكتاب إلى صاحب الحق دون القاضي [قول المتن صمم] أي تقل سمع [قوله مع ما بعده] أي والمتجه اشتراط لفظ الشهادة فيه جزوا ووجه واعلم أن اشتراط الحرية في المسمع يعلم من اشتراط العدد [قول المتن وسجنا] لو كان مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع جسده ولو امتنع الشخص من الأداء وله مال ظاهر فهل يحبس حتى يبيع أم لا وجهان وحكى في الروضة في القنن من الأصحاب التخيير والمرضى والمخضرة وابن السبيل قتل الرافى للجبسون وينمى من التمتع بزوجه إن رآه القاضي وأفتى الغزالي بذلك في محادثة الصديق أيضا (فائدة) أجرة الحبس على المسجون [قوله ولو أنفقت الخ] هو يفهم من التعبير بالانخاذ [قول المتن في حال غضب] أي وينفذ لقصة الزير المشهورة [قول المتن الفقهاء] أي ولو أدون منه بدليل إسفاره على الله عليه وسلم لغيره [قوله ومشاورتهم الخ] روى أبو داود المستشير معان والمستشار مؤمن

[قول]

وخوف من مع (ويندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل معروف) (فان أهدى إليه من له خصومة أو غيره) (لم يهد قبل ولايته حرم قبولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى الليل

إليه وفي الثانية في محل ولايته سببها العمل ظاهرا ولا تحرم في غير محل ولايته كافي الروضة وأصلها (وان كان يهدي) قبل ولايته (ولا خصومة) له (جاز) قبولها اذا كانت (بقدر العادة والأولى أن يثيب عليها) فان زادت على العادة حرم قبولها (ولا ينفذ حكمه) أي القاضي (لنفسه ورقيقه وشريكه في المشترك وكذا أصله وفرعه) ورقيق كل منهما وشريكه في المشترك (على الصحيح) والثاني ينفذ حكمه لهم بالينة ولا ينفذ بعلمه قطعا وينفذ حكمه على المذكورين معه (ويحكم له ولهؤلاء) اذا وقع لكل منهم خصومة (الامام أو قاضي آخر وكذا نائبه على الصحيح) والثاني ينزله منزله (واذا أقر المدعي عليه أو نكل خلف المدعي وسأل القاضي أن يشهد على إقراره عنده أو يمينه) أي المدعي بعد التسكول (أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه) ما ذكر (أو أن يكتب له) في قرطاس أحضره (محضرا بما جرى من غير حكم أو سجلا بمحكم) به

فراجعه أو أبرأه من دين عليه أو وفى عنه ديناً عليه لا يشترط رجوع لكن يصح ما ذكر وإن حرم (فرع) الإهداء للفقير والمعلم ولولقرآن والواعظ يندب قبوله إن كان لمحض وجه الله تعالى والأول عديمه بل يحرم إن لم يعلم أنه عن طيب نفس (قوله اليه) ولو بنائه أو ألى يته أو محجوره أو نحوه (قوله خصومة) ولو ما لا (قوله حرم قبولها) ولا يملكها ويحرم الإهداء ونحوه مما سر على فاعله إلا أجل الحكم بالحق (قوله ولا تحرم الخ) ما لم تكن مقدمة لخصومة كما علم (قوله أن يثيب) أو يرد لها أو يجعلها في بيت المال (قوله حرم قبولها) أي جيعها الآن يمكن فصل الزائد ورد (قوله لنفسه) أما على نفسه فإقرار على المعتمد قال شيخنا الرملي ويصح حكمه لمحجوره وإن كان وصيا عليه قبل القضاء وإن تضمن استيلاءه على المال وكذا بائنايات وقف شرط نظره لقاض وجد وصفه فيه وإن تضمن وضع يده عليه وبائنايات مال بيت المال وإن كان يرزق منه لبا ما أجوه أو مأذونه من وقف على مدرسة هو مدرستها مثلا (قوله وسأل) فالولم يسأل لم يلزمه لأنه يتمتع الحكم له قبل سؤاله (قوله أو يمينه) أو قبول بينة أقامها (قوله لزمه ما ذكر) وكذا لو حلف المدعي عليه ابتداء وسأل القاضي الأشهاد ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى (فتبينه) صيغة الحكم حكمت له بكذا أو قضيت له به أو ألزمت له الحق وأما صح عندي كذا بالينة المأذلة فهو ليس بحكم بالحق بل بتعديل للينة وكذا ثبت عندي كذا ليس بحكم أيضا إلا في نحو وقف على الفقراء (فائدة) الحكم بالموجب يلزمه الصحة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة يتناول الموجودة فقط ولكنه أقوى من حيث استلزامه الملك وقد ذكر الولى العراقي الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب في مؤلف له. ونحن نذكر حاصله لما فيه من الفوائد الجلية ونذكر ما خولف فيه في أثناءه مع زيادة عليه فنقول الآثار المترتبة إن كانت متفقا عليها فأمرها واضح لا حاجة إلى ذكره وأما المتخلف فيها فشرط صحة الحكم بها ومنع الخالف من قضائها أن يكون قد دخل وقتها كالحكم حنفي بموجب التدبير ومن موجه منع بيعه عنده فليس للشافعي أن يأذن في بيعه إذا رفع إليه فإن لم يدخل وقتها حين الحكم فهو افتاء لا حكم منه كالوعلق إنسان طلاق امرأه أجنبية على نكاحه لها وحكم ماله كى بموجبها فإذا عقد ذلك الإنسان عليها كان للشافعي الحكم باستمرار النكاح إذا رفع إليه لأن وقوع الطلاق يعلق على سبب لم يوجد حال الحكم فهو نظير ما لو قال حكمت بصحة بيع هذا العبد أبيع أو يطلق هذه المرأة إذا طلقها زوجها وهذا جهل أوسفه وفي شرح شيخنا اعتماد خلاف هذا والرء على الولى العراقي فيه ولم يرتضه شيخنا وغيره ولى بهم أسوة ومنه ما لو حكم شافعي بموجب الإجارة ثم مات المؤجر فلا حنفي أن يحكم بفسخها لعدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد يستوى الحكم بالصحة والحكم بالموجب كالحكم حنفي بالنكاح بلاولى أو بشفعة الجوار أو بالوقف على النفس وكالحكم شافعي بإجارة الجزء الشائع من دار أو عبد وقد يفتقران كافي مسألة التدبير السابقة فلا شافعي الحكم بصحة بيعه إن حكم الحنفي بالصحة لأن حكم بالموجب وكالحكم الشافعي يبيع دار لها جار فلا حنفي الحكم بصحة الشفعة للجاران حكم الشافعي بالصحة لأن حكم بالموجب لأنه للاستمرار والتوام ومنه ما لو حكم ماله كى في القرض فيمتنع على الشافعي أن يحكم بالرجوع في عيئه إن حكم بالموجب لأن حكم بالصحة ومنه ما لو حكم شافعي في الرهن فللمالك الحكم بفسخه بنحو عتق الرهن مثلا لأن حكم الشافعي بالصحة لأن حكم بالموجب لأن موجه عند الشافعي استمراره ومن أراد المزيد على ذلك فليراجع أصله وغيره من محله

[قوله المان وكذا أصله وفرعه] أى حتى في سماع الدعوى والينة ويجوز لزوجه وصديقه وفي التهذيب يجوز أن يحلف ابنه على خلو ذمته لأنه ليس حكمه [قوله والثاني ينفذ الخ] اعموم أهل القضاء بين الناس ولأنه أمير الينة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولده امتنع أيضا وقيل

(استحب له) وقيل نجيب) كالأشهاد وقرئ الأول بأن الكتابة لا تثبت حقاً بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما هو الآخر)
تختص في ديوان الحكم) ويكتب على رأيه باسم الخصمين (وإذا حكم) القاضي (باجتهاده ثم بان) حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة
لو الاجماع أو قياس جلي أو قننه (٣٠٤) هو وغيره لا قياس (خفي) فلا ينقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على

التأنيف للو الذين في قوله تعالى فلا تلاق لمناصف مجامع الابداء ومن الخفي قياس الأوز على البر في باب الربا بعة الطم (والقضاء) فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهر الأباطنا) فله حكم بشهادة زور بظاهري العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما وما باطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق عليه بين المتعديين بنفذ القضاء فيه باطنا أيضاً وكذا في المختلف فيه فالأصح عند جماعة والثاني لا والثالث بنفذ باطنا لمعتقده دون غيره وعليهما لا يحمل للشافعي الأخذ بحكم الخفي بشبهة الجسور (ولا يقضي) القاضي (بخلاف علمه بالاجماع) كأن علم أن للمدعي برأ المدعي عليه بمالذاته وأقام به بينة أو أن المدعي قتله وقامت به بينة أنه حي فلا يقضي بالبينة فيأذكر (والأظهر أنه يقضي بعلمه) كأن يرى المدعي عليه المقرض من المدعي ملاذمي به أو سمعه يقر به وأنكر هو ذلك فيقضي به عليه مصرحاً بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الا في حدود الله تعالى)

(قوله استحب اجابته) نعم يجب التسجيل جزماً في حكومة لصبي أو مجنون أو غائب لهم أو عليهم ويندب للقاضي إذا أراد الحكم أن يعلم الخصم أن الحكم توجه عليه لأنه أطيب للقلب قال الأذرعى ويجوز الحكم على الميت بأقراره حي على أصح الوجهين (قوله نسختان) انظر قرطاس النسخة الثانية وأجرة كتابتها على من (قوله أو قياس جلي) أو خلاف نص مقلده (قوله قننه) بقوله تقتضيه أو بطلته وهذا المعتمد وقال شيخ الاسلام بأن لا حكم قال بعضهم وهو خلاف لفظي وأبدى بعضهم فوائده منها الزوائد الحاصلة قبل النقض فهمى على النقض الثاني وعلى تعيين البطلان الأول فراجعه وحرره ويندب التسجيل بالنقض إن لم يكن الأول مسجلاً والأوجب (قوله لا باطنا) خلافاً للعنفية (قوله والنكاح) فيحرم الوطء على الزوج المحكوم له (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله وعليهما لا يحمل الخ) وعلى الأول المعتمد يحمل ماذكره الدعوى به وإن لم يعتقد ولا يحتاج إلى تقليد نعم لو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعد مضي أربع سنين والعدة أو نفى خيار مجلس أو نفى بيع العرايا أو منع القصاص في المثل أو صحة بيع أم الولد أو صحة نكاح الشار أو نكاح المتعة أو حرمة الرضاع بعد تحويل أو قتل مسلم بذمى أو توارث بين كافر ومسلم أو باستحسان فاسد استناداً لعادة الناس بلا دليل نقض قضاؤه في ذلك كله قاله شيخنا كوالده (فرع) قال خصمان لقاض حكم بينهما فلان بكذا فاقضه واحكم بينهما بخلافه لم يجبه لأن الاجتهاد لا ينقض بئله (قوله ولا يقضي) أى يحرم ولا ينفذ على الراجح في المجتهد وقطاعاً في غيره (قوله بخلاف علمه) ولو بالظن ولا بعلمه المخالف للبينه فيتوقف (قوله انه يقضى بعلمه) ان كان مجتهداً والا فلا يقضى بعلمه قطعاً بل بالبينه المخالفة له (قوله فيقضى به عليه مصرحاً بأنه يعلم ذلك) فان لم يصرح بذلك لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملى (قوله الا في حدود الله) وكذا تهريراته (قوله شاهدان) أو أكثرهما يبلغوا عدد التوارى على ما قاله بعض مشايخنا يجوز كالبيع [قول المتن نص الكتاب] المراد ما يشمل الظاهر وقوله السنة أى ولو أحاداً [قول المتن أو الاجماع] النقض بمخالفة الاجماع بالاجماع والباقي في معناه كتب عمر إلى أنى موسى لا يمنعك قضاء قضيته بالأسس ثم رجعت في نفسك وهديت لرشدك أن تنقضه فان الحق لا ينقض والرجوع إلى الحق خير من التمسك في الباطل [قول المتن قننه] يجب عليه التسجيل بذلك ان كان قد سجل بالحكم والافيسن [قول المتن لا باطنا] خلافاً لأنى حنيفة حيث نفذ باطنا وأباح للشهود له الوطء [قوله عند جماعة] منهم البغوى ونقله القاضي والامام عن الجمهور وهو قضية قولهم يحل للشافعي الأخذ بشبهة الجوار إذا حكم الخفي لكن وقع للرافعي هنا انه قال ان قلنا المصيب واحد لم ينفذ باطنا والا نفذ (فتبينه) محل النفوذ الاحكام التي لا تنقض أشار اليه الماوردي وابن عبد السلام قال الزركشى لكن قضية اطلاقهم النفوذ سواء الذى ينقض والذى لا ينقض [قول المتن بخلاف علمه] قال الزركشى المراد به هنا اليقين بخلاف ما يأتي في القضاء بعلمه قبل الصواب أن يقول بما يعلم خلافاً لأنه اذا شهدت عنده البينة بشئ لم يعلمه يحكم بها ويصدق أنه قضى بخلاف علمه ورد البلقيني بأنه في هذه انما يقضى بما شهد به الشهود لا بصدقهم فلم ينقض بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافاً للعبارة من مستويان [قوله فلا يقضى الخ] أى ولا يقضى بخلافها [قول المتن انه يقضى بعلمه] توقف جماعة في الفاسق الذى نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله [قول المتن الا في حدود الله] بحث الزركشى استثناء الردة [قول المتن لم يعمل به] أى بخلاف غير مائة يعمل

بالحكم
فيقضى به عليه مصرحاً بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الا في حدود الله تعالى)
لتعدي السر في أسبابها وشمل غير المستثنى القصاص وحد القاذف فيقضى فيهما بعلمه كالسالم وفي قول لا لأن العقوبة يسى في دفعها ولا يبرح فيها (ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد

حتى يتذكر (لا يمكن التزوير ومثابه الخط (وفيها) أي العمل والشهادة (وجه في ورقة مصونة عندهم) أي عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والنونق (وله الخلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه إذا وثق بخطه وأمانته) قلته الروضة كأصلها من الأصحاب وفيها عن الشامل لا يجوز له الخلف على ذلك اعتمادا على خط نفسه حتى يتذكر وسيأتي في كتاب الدعوى جواز الخلف على التظن. وكذا يمتد خطه وأخطأه وفي الروضة كأصلها نحوه (٣٠٥) (والصحيح جواز رواية الحديث بخط

محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء سلفا وخلفا والثاني المنع كالشهادة وفرق الأول بالتوسعة في الرواية

(فصل : ليسق) القاضي

وجوبا وقيل استحبابا

(بين الخصمين في دخول

عليه) بأن يأذن لهما فيه

(وقيام لهما) ونظر إليهما

(واستماع) لكلامهما

(وطلاقة وجهه) لهما

(وجواب سلام) منهما

(وبجلس) بأن يجلسهما

ان كانا شريفيين بين يديه

أو أحدهما عن يمينه والآخر

عن شماله وكذا سائر أنواع

الأكرام فلا يخص أحدهما

بشيء منها (والأصح رفع

مسلم على دمي فيه) أي

الجلس بأن يجلس المسلم

أقرب إلى القاضي كاجلس

على رضى الله عنه بحجب

شريح في خصوصه له مع

يهودى رواه البيهقي والثاني

يسوى بينهما فيه ويشبه

كافي الروضة كأصلها أن

يجرى الخلاف في سائر

وجوه الأكرام وظاهر أنه

يأتى على كل من الوجهين

(قوله حتى يتذكر) ما حكم به أو شهد به ولا يكفي تذكر أنه خطه (قوله مورثه) أو كاتبه أو مأذونه أو وكيله أو شريكه أو غيرهم (قوله وفيها عن الشامل الخ) مرجوح (قوله جواز الخلف على البت) معتمد (قوله جواز رواية الحديث) والعمل بالفتوى (قوله بخط محفوظ) أو أخبار عدل (قوله عنده) أو عند من يثق به وإن لم يتذكر قراءة ولا سماعا ولا اجازة للتوسع في ذلك

(فصل) في بيان كيفية ما يلزم القاضي من التسوية بين الخصمين وما يتبعها (قوله الخصمين) منى خصم بفتح الخاء وسكون المهملة ووجهه خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث قال بعضهم وهو الأصح والخصم بكسر الصاد الشديدة الخصومة والمراد بهما المتخاصمان عند الحاكم ولو بالوكالة لهما أو لأحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه (قوله وقيام لهما) فلو قام لأحدهما لظنه أنه غير مختصم فبان أنه مختصم قام للأخر أو اعترضه أو يقول قصدت القيام لكما ان أمكن (قوله ويشبه الخ) هو المعتمد والوجوب هو المعتمد أيضا فيحرم عليه مخالفته قال ابن قاسم وفي حرمة نحو الحديث وطلاقة الوجه توقفو بسقط جواب السلام من الأول إذا لم يسلم الثاني و يقتطرون الفصل بعد الأول إذا سلم الثاني وإذا كان أحدهما غير مسلم وسلم المسلم أجابه حال تقدم أو تأخر وهل يسقط جواب الكافر فيهما نظرا للرفع المذكور أو يكفي عدم التوقف في الرد على سلامه راجعه (قوله لينكلم المدعى منكما) فان عرفه قاله نكلم (قوله طالب) جوازا قبل طلب خصمه وجوبا ان طلب (قوله فذاك ظاهر) أنه يلزمه ما أقرب به من غير حكم الا في اقرار مختلف فيه فلا بد من الحكم قال شيخنا في شرحه وله الدفع عن أحد الخصمين لعود النفع لهما وله أن يشفع له ان ظن قبوله لاعتنا حياء أو خوف والا أتم (قوله وأن يسكت) وهو أولى إلا ان علم جهله فيجب اعلامه (قوله فله ذلك) ان كان المدعى عليه متصرفا عن نفسه والا كوكيل أو ولي تعينت اليقنة (قوله وأظهر كذبه) أي في الواقع وقد لا يكون كاذبا بل ظن أن نسيان ولذلك لا يعزى خلافا لما يشفعه جهلة القضاة (قوله أوزاد عليه لاحضرة ولا غيبة) أو كلبينة أقيمها زورا وكاذبة فان قال يئتي عبيد أو فسقة ثم أقام بينة كاملة فان مضت مدة استبراء أو عتق أو قال هؤلاء غيرهم واعتذر بنسيانهم أو جهله بهم قبلت والا فلا ولو أنكر ردعية ثم ادعى ردّا أو تلفا قبل (قوله لأنه بم الخ) أي شأنه ذلك فلا يضر اعترافه بعدم نسيان بالحكم مالم يصرح الأول بالانكار [قوله الخلف الخ] احتج ابن دقيق العيد على جواز اليمين بظلة الظن بخلف عمر في شأن ابن صياد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه [قوله عن الشامل الخ] الفرق على هذا أن التذكر يمكن في خط نفسه ولو رأى خط وكيله أو شريكه أو أخبره عدل ووثق به في كل ذلك جاز له الخلف

(فصل : ليسق الخ) [قوله والثاني يسوى بينهما] أي لعموم الأمر بالتسوية في غيره [قول المتن وأن يقول] قال في التنبيه لأن الدعوى تضمن سؤال المدعى طلب الجواب

(٣٩) - (قلوبى وعبره) - رابع) الوجوب والاستحباب السابقان (وإذا جلسا) بين يديه مثلا (فه) أن يسكت) حتى ينكلم (و) له (أن يقول ليتكلم المدعى) منكما (فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر فذاك) ظاهر (وإن أنكر) فله أن يقول للمدعى أنك بينة وأن يسكت فان قال لى بينة وأريد تحليفه فله ذلك) لأنه قد لا يخاف ويقر فيستغنى للمدعى عن إقامة البينة وإن حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب تحليفه غرض (أو) قال (لابينة لى) أوزاد عليه لاحضرة ولا غيبة وظنه (ثم أخضرها قبلت في الأصح) لأنه ربما لم يعرف له بينة

لوقى هم عرف أو ذكر والثاني لا يقبل المناقضة الآن يذكر كلامه تأويلاً بما ذكر من جهل أو نسيان وإن قال لا يثبت له حاضرة وحلته
 ثم أحضرها قبلت جزماً فلعلها حضرت وجزم الغوى في مسألة الكتاب بالقبول وحكى النزالي فيها الوجهين (وإذا ازدحم خصوم) مدعون
 (فهم الأسبق) فالأسبق منهم (٣٠٦) (فإن جهل) الأسبق (أوجأوا معاً أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته هذا إذا

أوجهل (قوله وجزم الغوى الخ) فالمناسب التعبير بالذهب (قوله مدعون) فلا يعتبر المدعى عليهم (قوله قدم
 الأسبق) وحوالاً إلى مجلس الحكم أن حضر خصمه وإلا قدم غيره ويؤخذ مما تقدم تقديم المسلم على غيره
 مطلقاً وجوباً كما قاله البلقيني وهو المعتمد (قوله أقرع) وجوباً (قوله مسافرون) ولورجالاً على مقيمين
 ولونساء بجميع دعاويهم (قوله ونسوة على رجال) استوى السكك سفرًا أو إقامة والخشى كالمراة وتقدم
 شابة على عجوز (قوله مالم يكثروا) أي بحيث يحصل ضرر لغيرهم لا يحتمل عادة (قوله أن لا يفرق الخ) هو
 المعتمد (قوله أنه يستحب) هو المعتمد (قوله وهو الأرجح) وهو المعتمد كما مر والتقيد بالدعوى
 الواحدة فيها إذا كانوا كوراً وافقوا سفرًا أو إقامة أو إنا كذلك وهو المعتمد وكل ذلك في قاض يألوه
 فصل المحسومة والأفله تقديم من شاء (فرع) الإزدحام على المفتي والمدرس والبايع ونحوهم كالقاضي
 سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الأفاء وغيره فرض عين أو كفاية أولاً كما قاله شيخنا الرملي وإليه
 رجع شيخنا الزبدي آخرًا واعتمده (قوله ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) وتقدم أن المزكى
 وغيره كذلك وعلم بقوله لا يقبل غيرهم أنه لا يضر تعيينهم مع قبول غيرهم أخذًا من العلة وله تعيين من يكتب
 الوثائق إن رزق من بيت المال أو كان متبرعًا والافتحرم لأدائه إلى المفاداة في الأجرة ولا يظهر التكبر على
 الشهود ولا الاستهزاء بهم ولا يفتن عليهم في الألفاظ مثلاً (قوله وإذا شهد) أوزكى (قوله عمل بعلمه)
 أن لم يكن قاضي ضرورة (قوله وجب الاستزكاه) وللحاكم الخيلة بعد البيعة وقبل التزكية ولو بشرط
 المدعى أن يراه وللمدعى ملازمته ولو بنائبه ولا ينفذ تصرف أحدهما في مذهبها وللحاكم بعد التزكية أن
 يحكم حالاً والأولى أن يقول قبل المدعى عليه أنك دافع فلوطب الأهل أمهل ثلاثة أيام ولا يجب استيفاء حق
 ولا حجر ولا حبس قبل الحكم (قوله فلا تنجزاً) أي العدالة كما في الدميري وشيخنا الرملي قال لا يبعد
 اختلافها بذلك (قوله من كيا) اثنين ويندب كون البعث سواء وأن لا يعلم أحدهما بالآخر ومع كل ورقة
 محتومة من غير علم صاحبه (قوله يبعث) من المبعوث إليه ويسمى من كيا أيضاً كما عبر به في المحرر وغيره
 [قوله أنسى الخ] لو زاد عدم التمسك بنسيان ولا غلط فالظاهر القبول أيضاً [قوله شدوا الرجال] تفسير
 مستوفزون كما أشار إليه بتضييحه [قول المتن ويحرم اتخاذ شهود] أما تعيين من يكتب الوثائق فجاز في
 أصح الوجهين [قول المتن عمل بعلمه] خالف أبو حنيفة فقال إذا طلب الخصم التزكية وجب وإن علم القاضي
 العدالة وانتهى البلقيني أصله وفرعه فلا يقضى بعلمه في عداتهما فلا يركبهما [قول المتن وجب
 الاستزكاه] أي وإن لم يطلب الخصم [قول المتن من كيا] هو في الحقيقة بجرح ويزكى ولكن وصف بأحسن
 أحواله قال الزركشي من كيا كذا بخط المصنف وصوابه إلى المزكى كما عبر به في المحرر وغيره لأن أصحاب
 المسائل وإن سمو بذلك فالزكى هو المبعوث إليه كما بينه الأصحاب وقول المتن يشافهه المزكى قال أي يشافه
 القاضي لأن المعول عليه شهادة المزكى وإنما أرسل إليه أولاً ليمده الأمر بما كتبه والاعتداء على ما جرى
 آخرًا ثم قل عن الشيخين أنهما مقلان عن جمع من الأصحاب أن المعول على قول أصحاب المسائل خلافاً لأبي
 اسحق وأن ابن الصباغ اعترض عن قبولها وهي شهادة على شهادة والأصل حاضر لمكان الضرورة قال
 الامام ولثلاثي عشر المزكون ويكثر ترددهم ثم قال الرافعي أن ولي صاحب المسئلة الجرح والتعديل لحكم

لم يكن فيهم من ذكر في
 قوله (ويقدم مسافرون
 مستوفزون) شدوا الرجال
 ليخرجوا مع رفقتهم على
 مقيمين (ونسوة) على
 رجال (وإن تأخروا) أي
 المسافرون والنسوة في
 المعنى إلى القاضي (مالم
 يكثروا) ويفسح كاف
 الروضة كإصلها أن
 لا يفرق بين كونهم مدعين
 ومدعى عليهم وتقدمهم
 جاز رخصة وقيل واجب
 واختار في الروضة أنه
 مستحب فإن كثروا أو
 كل الجميع مسافرين أو
 نسوة فالتقديم بالسبق أو
 القرعة كما تقدم (ولا يقدم
 سابق وقارع إلا بدعوى)
 واحدة ثلاث بطول على
 الباقيين ويلحق بهما
 المسافر في احتمال للرافعي
 وكذا المرأة قال ويحتمل
 أن يقدم بجميع دعاويه
 وهو الأرجح في الروضة
 أن لم يضر بالباقيين إضراراً
 بينا وإلا فقدم بواحدة
 (ويحرم اتخاذ شهود
 معينين لا يقبل غيرهم) لما
 فيه من التضييق على الناس
 (وإذا شهد) عنده (شهود
 صرف) فيهم (عدالة أو

فستعمل بعلمه) فيهم فيقبل من عرف عدالتهم ويرد من عرف فسقه (وإلا) أي وإن لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكاه) القاضي
 بأن يكتب ما يجيز به الشاهد والشهود له وعليه) من الأسماء والحرف وغيرها (وكذا قدر الدين) المشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتب لأن
 العدل لا يختص بجهة المال كـ فلا تنجزاً والأوكد قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب المزكى وكثيره أجبر بالاحتياط (ويثبت
 به) بما يكتب (من كيا) يبحث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل يثبت بين الشهود له وأعلى ما يمنع شهادته من قرابة أو عدوة

ويسمى الأولان صاحبي مسألة أيضا (قوله ثم يشافه المزكي) أي يشافه المبعوث الحاكم الذي أرسله بماسمه من المبعوث اليه وقيل يشافه المبعوث إليه بما عمله المبعوث من جهة الحاكم وهذا هو ظاهر عبارة المصنف فالزكي الأول في كلامه هو المبعوث والثاني هو المبعوث اليه وكلام الشارح يوافقه لكن يبعد هذا الوجه الثاني المذكور فتأمله (قوله وشرطه) أي المزكي المبعوث اليه وشرط المبعوث مثله في غير خبرة باطنه (قوله وخبرة باطن الخ) أي أن يكون المبعوث اليه خيرا باطن من يبعده أو يجرحه ولو باستفاضة ممن يجبرها من غيره من الناس وقال ابن الرضا لا حاجة في الجرح إلى خبرة الباطن وهو المتمد (قوله لكذا) راجع إلى غير عدل أي أن يقول هو غير عدل لأنه مجروح بالأمر الفلاني مثلا ولم يقل لكذا لم يقبل ويتوقف ندباني الحكم وقيل وجوبوا يندب تفرقة الشهود واستقصاء شهادتهم والأولى قبل الترتيب ولا يجب عليه وإن سأل الخصم ولا يجب عليهم إجابته (قوله هو عدل) أو مرضي أو موصول القول ولا يكفي لأعلم فيه الأخير أو لأعلم منه ما رده شهادته على المتمد كواقع لمير المؤمنين كإثباتي (قوله على ولي) المعنى أنه ليس به صفة تمنع الشهادة وقال القفال معنى على أنه ليس عدو لي ومعنى لي أنه ليس ولدا لي مثلا وظاهر كلام المصنف أن قائل ما ذكر هو المبعوث اليه بدليل ما مر من اعتبار خبرة الباطنين وظاهر كلام ابن الصلاح أنه راجع للمبعوث لا عذاره عنه من أنه شهادة على شهادة مع حضور الأصلي بالحاجة اليه فإنه لا يلزم المبعوث اليه الحضور وهذا ما مشى عليه شيخنا الرملي وقال شيخنا الزياي إنه راجع لكل منهما فراجع (قوله ويجب ذكر سبب الجرح) كزنا وسرقة وإن كان فقها موافقا للقاضي في مذهبه ولا يجوز ذكر جرح أكبر مع الاكتفاء بدونه ولا يكون بذلك الزنا قاذفا إذا لم يكتف بدونه أو سئل عنه والافهو قاذف قاله شيخنا وفي كلام شيخنا الرملي ما يخالفه وإنما كان الشاهد إذا قصص عن النصاب قاذفا لأنه مندوب إلى السر وأذا لم يذكر سبب الجرح وجب التوقف إلى البحث عنه كما مر الإشارة اليه (قوله الاستفاضة) أي عن يعتمد قولهم وإن لم يبلغوا عدد التواتر ولا يجب ذكر ما يعتمدونه من معانيتها أو غيرها على المتمد (قوله) وتاب منه وأصلح ذكر أصلح تأكيد والمعتبر ذكر التوبة وإن لم يذكر شروطها ولا مدتها خلافا لابن حجر (قوله والأصح أنه لا يكفي الخ) نعم إن قل هو عدل فيما شهد به على قبل وحكم عليه بذلك.

القاضي مبني على قوله ولا يعتبر العدد لأنه ما حكم وإن بحث وشهد فالحكم أيضا مبني عليه لأنه شاهد ولا بد من العدد وإن راجع المزكين فقط فرسول والعمدة على قولهما لأن شهادة الفرع مع حضور الأصل مردودة اه وتبعه النووي رحمه الله تعالى أقول وفي قولهما في حكم القاضي مبني على قوله ما يفيد أن الثبوت يقتل في البلد وإن تجرد عن الحكم الآن يحمل ذلك على ما لو حكم نائب القاضي المذكور بالجرح أو التعديل ثم شافه القاضي ثم رأيت كلاما للشيخين محمله أن نائب القاضي يشافه بالثبوت وإن لم يحكم ويقتفر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي [قوله أيضا من كذا] قال صاحب التصحيح مراده به صاحب المسئلة والمزكي الآتي المبعوث اليه لا المبعوث المذكور [قول المتن وخبرة] بالسكسر والفتح كذا ضبطه المحشي رحمه الله [قوله لكذا] يرجع لقوله أو غير [قوله وقيل لا يشترط] أعلمه الإمام بأننا قبلنا شهادته مع إمكان الوصول إلى الأصول اه وقضيته اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل [قول المتن وقيل يزيد الخ] قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ أبي محمد قلاعن القفال إن معناه ليس عدو لي بل تقبل شهادته على وليس بابن بل تقبل شهادته لي قال ومن أمهاتنا من قال معناه المبالغة في القبول بكل حال وليس به صحيح وینه [قوله وقيل يكفي] أي لأنه اعترف بمالوثت بالبيئة يقضى عليه

(م) يشافه المزكي بما عنده وقيل تكفي كتابته له وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل) أي أسبابهما لأنه يشهد بهما (وخبرة باطن من يعتله) أو يجرحه (الصحة أو جوار أو عامة) ليتأتى له التعديل أو الجرح (والأصح اشتراط لفظ شهادة) منه فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا وقيل لا يشترط لفظها (وأنه يكفي هو عدل) مع لفظها (وقيل يزيد على ولي) وهو على الأول تأكيد (ويجب ذكر سبب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (ويعتمد فيه) أي الجرح (العائنة أو الاستفاضة) ويقدم على التعديل لما فيه من زيادة العلم (فإن قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وأصلح قدم) قوله على قول الجرح (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط) في شهادته على وقيل يكفي في حقه

باب القضاء على الغائب

قد خالف في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقولوا به (قوله بينة) أى علمه الحاكم ولو بعد الدعوى وقبل
القضاء ولو عبر بحجة كان أولى ليدخل اليقين مع الشاهد وسواء كانت الحجة على الحق أو على الإقرار
وخالف شيخنا في هذه ولا يتصور هنا اليقين المردودة إلا أن كان ردّها قبل غيبته لكن في هذه ليست
الدعوى على غائب (قوله فإن قال هو مقر) ولم يقل إنه ممتنع فإن قال هو مقر لكه ممتنع أولئك لا يقبل
أقراره سمعت الدعوى والينة ككلوا أطلقى بالأولى (قوله لم تسمع) نعم إن كان للغائب مال حاضر وأراد
للمدعى إقامة الينة ليوفى له القاضى حقه منه لا يكتب إقاضى بلد الغائب سمعت على المعتمد وإن قال هو
مفروك كذا لو ادعى على غائب وديعة أنلفها بتقصير لأن للقاضى الوفاء من مال الغائب فيها (قوله مخبر بين
النصب وعدمه) المعتمد أنه مستحب قال بعض مشايخنا وأجرت على الغائب فراجعه وجاز أنكار المسخر
وإن كان كاذبا للصلحة (قوله ويجب أن يحلفه) أى وإن كانت حجة يميناً مع شاهد فيجتمع عليه يمينان
ومحل وجوب تحليفه إن لم يكن الغائب نائب حاضر والافلاحيب الإيسو والخروج بالغائب الحاضر فلا يجب
التحليف وإن ارتاب القاضى في الينة وكالغائب المتوارى والمتعزز على المعتمد (قوله بعد الينة) أى
وبعد تعديلها (قوله ثابت) أى مستمر الثبوت وأنه يلزمه أدائه ولا يجب التعرض لصدق شهوده
لكمال الحجة هنا خلافاً لابن حجر وشرح شيخنا كابن حجر ولم يرتضه شيخنا الزبائدى وخروج بالدعوى
بالحق الدعوى باسقاطه كقوله كان له على ألف قضيته أو أبرأتى منه وأخاف مطالبته على حجة بذلك فلا
تسمع الدعوى ولا الينة لعدم المطالبة قال ابن الصلاح والطريقة لسامعهما أن يدعى إنسان أن الغائب أحله
بهو يعترف مر يد الدعوى بالدين والحوالة يدعى الإبراء أو القضاء فسمعت دعواه وبينته بذلك قال شيخنا
الرملى والحاضر في هذا كالأغائب على المعتمد قال في العباب وقائدة ذلك سقوط المطالبة لا البراءة ولا يمين
استظهار في غير الحقوق المالية مما تقبل فيه شهادة الحسبة كطلاق وعق (قوله على صبي أو مجنون)
ومثلها السفه (قوله وإن كان الخ) فلا بد من سؤاله كأم في الغائب ولو جهل السؤال أعلمه الحاكم
بمثله ولو لصبي والمجنون فلو لم يوجد سؤال من هؤلاء جاز للحاكم التحليف ولا يجب ولو سئل الحاكم
ولم يحلف لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملى وفي عكس ما ذكره بأن ادعى على ولويه شيئاً على شخص آخر أو على
وليه وأقام بينة وجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم كالموهم مقتضى كلام الشيخين وهو المعتمد خلافاً
لشيخ الإسلام تبعاً للسبكي وابن عبد السلام نعم لو ادعى المدعى عليه مسقطاً كبراءة ورث الصبي أو استيفائه
أو أ شاهد على رسم القباله لم يعتد دعواه ويؤمر بدفع المال حالا ولا يؤخر إلى كمال الصبي ليحلف كإياى فى
دعوى الوكيل وعلم بما ذكره الله تعالى على الصبي ولو مع حضور وليه وقولهم بعدم صحته عليه محمول على
عدم الينة وقال الخطيب الدعوى على الصبي بمعنى الدعوى على وليه (قوله ليجزهم عن التدارك) صريح
فى أن الصبي والمجنون إذا كلاليس لهما تقضى ما وقع وقال شيخنا الرملى لهما ذلك كافى الغائب إذا حضر
(قوله ولو ادعى وكيل) قال شيخنا عن غائب فوق مسافة العدوى وفيه نظر بل الوجه همه الدعوى من
الوكيل مطلقاً لكن بقيد عدم التحليف يكون الموكل فى تلك المسافة والا فلا بد من حضوره وحلفه ولا يحكم
على الغائب قبله فإن حمل كلام شيخنا على هذا فلم كالأدعى شخص ثم كل وغاب فانه لا يحكم إلا أن حضر

باب القضاء على الغائب الخ

[قول المتن إن كان عليه بينة] لأن الإقرار حقيقة أرحم كما يتعذر فى الغائب [قول المتن بعد الينة] أى
وبعد تعديلها [قول المتن إن الحق ثابت الخ] قال ابن الرفعة لعل المراد استمرار الثبوت والافتاتب قسه

الذى بأتى ضابطه (هو جاز
إن كان عليه) أى الغائب
(بينه) بما يدعى به (وإدعى
المدعى جوده فإن قال هو
مقر لم تسمع بينته) ولت
دعواه (فإن أطلق) أى لم
يتعرض لجوده ولا إقراره
(فالأصح أنها) أى بينته
(تسمع) لأنه قد لا يعلم
جوده ولا إقراره والينة
تسمع على الساكت فتجعل
فيته كسكوتها والثانى نظر
الى أن الينة إنما يحتاج
اليها عند الجود (و) الأصح
(أنه لا يلزم القاضى نصب
مسخر) بفتح الخاء المحجمة
المستددة (ينكر عن
الغائب) لأنه قد لا يكون
منكراً والثانى يلزمه
لتكون الينة على أنكار
منكر وعدم الزوم يصدق
بما قال أبو الحسن العبادى
وغيره إن القاضى مخير بين
النصب وعدمه (ويجب أن
يحلفه) أى المدعى (بعد
الينة أن الحق ثابت فى
فته) احتياطاً للغائب
لأنه لو حضر بما ادعى
ما يبرئه منه (وقيل يستحب
فهرته) وباب تداركه إن
كان هناك دافع غير منقسم
(ويجوز إن) أى الوجهان
(فى دعوى على صبي أو
مجنون) أو ميت ليس له
ورث خلص وإن كان
فيحلف بسؤال الورث والوجوب فيهم أولى المجزهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف)

وحلف لأن غيبته حيلة لاسقاط الدين فلا تعتبر (قوله ويطلى المال) أي بعد الحكم (قوله هناك) أي في ولاية الحاكم والارجاع الى الانتهاء الآتي .

(نفيه) لو اعترف الخصم بوكالة المدعي قبل في اثبات الحق لا في وجوب تسليمه له ولو قال الشخص لآخر أنت وكيل فلان الغائب ولي عليه مال ومعي به بينة فأدعي عليك به وأقيم البينة فانكر الوكالة أو قال لا أعلم أتى وكيل لم تصح الدعوى عليه ولا تصح إقامة بينة عليه أنه وكيل لأن الوكالة حقه ولم يتع بها وإذا ثبت وكالته فله عزل نفسه (قوله ولو حضر الخ) قال شيخنا هي مسألة مستقلة بنفسها وليس لها تعلق بما قبلها وليست من فروع الباب فليراجع (قوله أمر بالتسليم) نعم له تخليفه أنه لا يعلم أن موكله أبرأه مثلا (قوله وإذا ثبت) أي حكم بثبوتها كما يأتي وطلبه المدعي أيضا قاله شيخنا (قوله وله مال) ولو دينا قال شيخنا الرمي ولو جانيا أو مرهونا فيجبر المرتهن والمجني عليه على البيع ويوفى اسكل منهما حقه ويدفع الباقي للمدعي قال بعضهم ولو لم يكن في نحو المرهون فضل فلا بيع وشمل الدفع للرتن مالو كان دينه مؤجلا لكن يتجه في المؤجل أن يجعل ما يدفع له رهنا تحت يده لاستيفاء غرضه (قوله حاضر) أي في محل ولاية القاضي وحضور الدين بحضور من هو عليه (قوله قضاء) أي وجوبا ان طلب كمال (قوله والا الخ) ليس قيدا بل يجوز الانهاء ولو مع وجود المال وحضوره فلو جعل ما بعد الا راجعا للقضاء لكان أولى (قوله أجابه) وجوبا ولو قاضي ضرورة وله انتهاء حكم بعله ان كان مجتهدا (قوله بسماع بينة) ولو شاهدا واحدا ولو قبل تعديله وقيم الشاهد الآخر أو يمثله أو يحلف عند المكتوب اليه ثم يحكم ولا يتقيد الانهاء بقاضي بلد الغائب ويتقيد الوفاء بمن المال في ولايته كما تقدم (قوله أن يشهد عدلين) ويكتفي حضورهما ويكتفي في نحو هلال رمضان عدل واحد (قوله يؤديان الخ) ولا بد من تعديلهما بعد ذلك الأداء عند القاضي الآخر ولا يكتفي تعديل الأول لهما لأنه قبل الأداء ولا بد أن يقول لهما أشهد كما أتى كتبت لفلان ما في هذا أو بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكتفي أشهد كما أن هذا خطي مثلا ولو ضاع الكتاب أو أدمى عمل بقولهما (قوله ويستحب كتاب به الخ) ويستحب نسخة ثانية معها بلا تخم ليطلبها (قوله ويختمه) فوق نحو شمع (قوله ويحمل) أي عمله من يوصله الى القاضي من الشاهدين أو غيرهما (قوله ان أنكر الخصم المحضر للقاضي) فلا بد من حضوره خلافا لبعض فقهاء الدين ولا بد من حكم ثان من ذلك القاضي لكن بلا دعوى ولا حلف (قوله صدق بيمينه) ارم

لو كان حاضرا وطلب هذا مع البينة لا يجاب [قول المتن ولو حضر الخ] قال العراقي هي مسألة مستقلة ليست من تمام التي قبلها ولا هي في الحقيقة من فروع هذا الباب قال رهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعتبرة في القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلدرجج البلقيني الثاني [قول المتن وله مال] لو كان مرهونا أو جانيا فهل للقاضي أن يطلب صاحب الدين أن يلزمه المرتن والمجني عليه بأخذ حقهما بطريقه ليدفع الفاضل لرب الدين قال البلقيني هذا موضع نظر والأرجح له ذلك اهـ . أقول ولو كان مال الغائب دينا فالظاهر أن القاضي يقضى منه [قول المتن والا الخ] بوجه أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويجب بأن الغالب أن طلب الانتهاء عند تعدد المال [قول المتن بسماع بينة] قال الزركشي الدرجات ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضي الحكم قال ومراد النهاج هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها . أقول ليس في قوله ليحكم دليل فالبارة شهادة للقسامين بل لا بد [قول المتن عدلين] لو كان المكتوب به هلال رمضان كفي القاضي أن يشهد على نفسه واحدا قاله الرازي

عليه هناك مال (ولو حضر المدعي عليه وقال لو كبل المدعي أبرأني موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤثر الحق الى أن يحضر الموكل والا لا يجزى الأمر الى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وإذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب وله مال) حاضر (قضاء الحاكم منه) لبيته (والا) أي وان لم يكن له مال حاضر (فان سأل المدعي انتهاء الحال) في ذلك (الى قاضي بلد الغائب أجابه فينبى) اليه (بسماع بينة ليحكم بها) ثم يستوفى المال (أو) ينهى اليه (حكما) إن حكم (ليستوفى) المال (والانتهاء أن يشهد عدلين بذلك) يؤديانه عند القاضي الآخر (ويستحب كتاب به ذكر فيه ما يميز به المحكوم عليه) والمحكوم له (ويختمه) ويحمل الى قاضي بلد الغائب ويخرج اليه العدلان ويقف على ما فيه (ويشهدان) عنده (عليه) أي على الحاكم به (ان أنكر) الخصم المحضر للقاضي أن المال المذكور فيه عليه (فان قال) لت المسمى في الكتاب صدق بيمينه

هناك مشارك له في الاسم والصفت) ولا يبالى بقوله (فان كان) هناك مشارك له فيها ذكر (أحضر فان اعترف بالحق طوب وترك الأول والابث الى) الحاكم (الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولوحضر قاضي بلد الغائب يبلد الحاكم فشافهه بحكمه في أمضائه اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعله) وقد قسم (ولو ناداه) كاثنين (في طرفي ولايتهما أمضاه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسميا ان لم يعدلها والا) أى وان عدلها (فالأصح جواز ترك التسمية) هو المفهوم من كلام النبوى وغيره وقال الامام والفضالى لا يجوز وعبر في الحرر بالأشبه وقال في الشرح يجوز أن يقدر فيه خلاف (والكتاب بالحكم مضمي مع قرب المسافة) كبعدها (وسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي كاسياتى مافوق مسافة العدوى التي يرجع منها مبكرا الى موضعه لئلا وقيل هي مسافة القصر

يكن معروفا بذلك الاسم والا فلا يبالى بقوله (قوله وعلى المدعى بينة) ويكتفى فيها مستورا العدالة ولا يبالغ الحاكم في البحث عنها (قوله أحضر) أى أحضره المدعى عليه ولا يلزم صاحب الحق احضاره بل له الزام المدعى عليه بتوفية حقه قاله العلامة البرلى قال ويؤخذ مما هنا أن الوثائق الشاهدة باقرار فلان بن فلان مثلا ما اذا أنكر ذلك كلف باحضار مشارك (قوله والا) بأن لم يعترف بالحق وكذا لومات وكان معاصرا له يمكن معاملته له (قوله بعث) الحاكم المكتوب اليه (قوله زيادة صفة تميزه) فان لم توجد زيادة فوق الأمر حتى ينكشف قال شيخنا الرملى ولا بد بعد الزيادة من تجديد حكم وان كان الحاكم عالما بتلك الزيادة قبل طلبها ولا يحتاج في هذا الحكم الى دعوى ولا حلف (قوله ولوحضر الخ) المراد ولوشافه القاضي الذى حكم وهو في محل ولايته قاضيا آخر سواء كان هو المكتوب اليه أولا وسواء كان في محل ولايته أولا قال شيخنا كشيخنا الرملى والمراد بالقاضي في كل منهما من يتوقف تخليص الحق عليه ولو عرفا كعض الشرطة (قوله بحكمه) أى لا يسمع البينة (قوله وقد تقدم) أى أنه من القضاء بالعلم فلا يجوز الا من المجتهد كذا قاله شيخنا بقا غيره كاسر فانظره مع ما قبله من أن المراد بالقاضي الحاكم العرفى (قوله ولو ناداه) أى بالحكم كاسر (قوله أمضاه) وان لم يحضر الخصم وهى أمضاه نفذه اذا كان في عمله وهو يحتاج الى صيغة كنفذته أو أمضيته قال بعض مشايخنا لا يحتاج فراجع وخروج بالحكم المشافهة بسماع الحجبة فلا يقضى بها ان تبسرت شهادة الحجبة والا فلا قضاء (قوله وان اقتصر) أى في الانتهاء السابق (قوله ان لم يعدلها) بحث الأذمى وجوب تعديلها ان لم يكن في بلد المنتهى اليه من عدلها ويجوز للمدعى عليه تجريجها (قوله جواز ترك التسمية) هو العتد وخروج بالبينة الشاهد مع البين والبين المردودة والاقرار فلا بد من بيانها (قوله والكتاب بالحكم) أى الانتهاء به ولو بلا كتاب (قوله مضمي مع قرب المسافة كبعدها) قال شيخ الاسلام كثيره والمراد بالمسافة هنا ما بين القاضين في هذا وما بعده في سماع البينة وانما لم يعتبر البعد في الحكم لأنه قد تم ولم يبق الا استيفاء الحق وأما البينة فلا نه مع القرب يسهل احضارها للحاكم الآخر وأما المحكوم عليه فقبل الحكم يشترط أن يكون بينه وبين من يحكم عليه من القاضين دون الآخر فوق مسافة العدوى وبعد الحكم لا يعتبره مسافة مطلقا أمل نعم لو عسر احضار البينة مع القرب لنحو مرض قبل الانتهاء مطلقا كذا ذكره في المطلب (فصل في الدعوى بالعين الثابتة امامن البلد أو عن المجلس كاسياتى (قوله ادعى عينا) خرج بالعين

[قول المتن وعلى المدعى بينة] هذه البينة يكتفى فيها بالعدالة الظاهرة ولا يبالغ فيها بالبحث والاستزكاء كما أشار اليه الرافى في الشهادات [قول المتن لزمه الحكم الخ] يؤخذ من هذا أن الوثائق الشاهدة باقرار فلان ابن فلان اذا وجد شخص ببلد النسبة يقضى عليه الآن بحضور من يشاركه في الاسم والنسب المذكور أى فهو المكلف بذلك لاصحاب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتنبه لذلك [قول المتن بحكمه] قال الزركشى احتز عن المشافهة بسماع البينة لأنه لا يقضى بها مثل هذا قطعاً لأن احضارها لا يحصل علما بخلاف الحكم فيسلك بذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية [قول المتن في طرفي ولايتهما] الشرط أن يكون الحاكم الذى أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر .

(تنبيه) احتز بالحكم عن سماع البينة فانه لا يكتفى فيه المنادة المذكورة كما يفيد ذلك أيضا قول التهاج الآتى وسماع البينة الخ [قول المتن جواز ترك التسمية] جزم القاضي بوجوب التسمية وحكى اجاع الأصحاب عليه وقواه ابن أبى الدم وقال هو متعين ليتأني للخصم القدر فيه .

(فصل : ادعى عينا الخ)

القاضي (يقينه وحكم بها وكتب الى قاضي بلد المال ليسلمه للمدعي ويعتمد في العقار حدوده) الأربعة (أولا يؤمن) اشتباها كغير المعروف من العبيد والوداد (فالأظهر سماع البيعة) فيها اعتمادا على الصفات والثاني قال الصفات تشابه (و) على الأول (يبالغ المدعي في الوصف) ما أمكنه (ويذكر) معه (القيمة) في المتقوم وغيره (و) الأظهر (أنه لا يحكم بها) أي بالبيعة لخطر الاشتباه ومقابله ما ينظر الى ذلك (بل يكتب الى قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذه ويبعته الى الكاتب ليشهدوا على عينه والأظهر) في طريقه (أنه يسلمه الى المدعي بكفيل بيده) والثاني بكفيل باليمن (فان شهدوا بعينه كتب براءة الكفيل وإلا فعل المدعي مؤنة الرد أو غرامة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تسمع شهادة بصفة) وما لا يمكن احضاره كالعقار يحده المدعي ويقم البيعة عليه تلك الحدود ولو كان

ماليس عينا مالا يوصف باحضار ولا عدمه كدين ونكاح وطلاق ووكالة ووصاية ونسب ونفي واثبات وغيرها (قوله غائبة عن البلد) ولو في محل ولاية القاضي والمدعي عليه في البلد (قوله فيه تغليب الخ) هو اعتراض وجواب على أحد طريقين (قوله حدوده الأربعة) فان عرف ببعضها اكتفى به أو بالكلية أو السكة فكذا يكتفى بها وإلا وجب ذكر الجميع (قوله ويبالغ المدعي في الوصف) بقدر ما يدفع الاشتباه وان زاد على صفات السلم وذكر الوصف في المثلي واجب وذكر القيمة فيه مندوب والمتقوم بنفسه وهذا لا يخالف ما ذكره في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها مثلية كانت أو متقومة لأنه في عين حاضرة بالبلد يسهل حضورها مجلس الحكم وأما البيعة هنا فانها لا تشهد إلا بالصفات كما اقتصر عليه الشارح كغيره (قوله في طريقه) أي في كيفية البعث (قوله الى المدعي) ان كان مليا ثقة ومع نحو محرم ان كان أمة تحل له وإلا فعلى أمين ثقة ويندب الختم عليها بختم لازم ثلاث تبدل ويلبس الأمر على الشهود فان كان حيوانا جعل في نحو عنقه قلادة وختم عليها (قوله بكفيل) وجوبا بشرط كونه مليا ثقة قادرا (قوله والثاني بكفيل باليمن) قال شيخنا معناه أنه يبيع العين المدعاة للمدعي ويأخذ منه كفيلا بمنها وصح البيع للضرورة وإذا ثبتت المدعى تبين بطلان البيع فراجعه واستفيد من كلامه أن الخلاف في كيفية البعث لافيه كما أشار اليه الشارح قوله (قوله كتب براءة الكفيل) ولو أحضر الخصم عينا أخرى مشاركة لها في الاسم والصفة فكما مر في المحكوم عليه (قوله مؤنة الرد) وكذا مؤنة الاحضار وكذا نفقة نحو ورق في سبب السفر وكذا أجرة مدة الحيلولة لأجرة الخصم المدعى عليه وفي شرح شيخنا كابن حجر أن نفقة المدعى به مدة الخصومة في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (قوله لا البلد) نعم الغائبة عن البلد في دون مسافة العدو كالتى في البلد (قوله ما يمكن) أي ما يسهل احضاره بلا مشقة لا تحتمل عادة نعم ان كان مشهورا لئلا لم يحتاج لاحضاره فان عرفه القاضي بنى على أنه هل يقضى بعلمه (قوله يحده المدعي) أو يصفه وتشهد البيعة بصفاته أو يحضره القاضي أو نائبه ويتعين هذا فيما لا يعرفه الشهود إلا بالعين وتعتمد الشهود الصفات وقت التحمل ويحكم القاضي هنا بالتحديد أو الشهادة بالصفة بخلاف الغائب عن البلد كما تقدم

[قول المتن ويعتمد في العقار] قال الشيخ في المنهج أى الذى لم يشتهر [قول المتن حدوده] ويذكر أيضا الحارة والسكة وهل هو في صدرها أو عينيها أو غير ذلك [قول المتن يشهدوا الخ] ففائدة الإقامة الأولى نقل العين المذكورة [قول المتن بيده] أى وجوبا والضمير في بيده يرجع للمدعى من قوله المدعى [قوله باليمن] بأن يدهله ويطلب منه كفيلا باليمن ثم ان سلمت العين له تبين بطلان البيع والإثنين الصحة ويتولى القاضي ذلك للضرورة [قول المتن مؤنة الرد] أى والاحضار وكذا نفقة العبد لكن الزائدة بسبب السفر وكذا أجرة تلك المدة [قوله بصفة] لأنها انما جازت عند الغيبة عن المدعى الحاجة وهي منتفية هنا ومن كلام الشيخ رحمه الله تعلم أن الدعوى تعتمد الصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك [قوله وما لا يمكن] عبارة شرح الارشاد والتقييد بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يصعب لكونه قليلا فالأول كالعقار بحدوده ويقم البيعة بتلك الحدود فان قال الشهود نعرفه بعينه ولا نعرف الحدود بعث القاضي من يسمعها على عينه ولو كان العقار مشهورا فلا حاجة إلى التحديد وأما الثاني وهو الذى يتعسر فيصفه المدعي فدعوله ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً [قول المتن واذا وجب احضار] أى بأن كانت العين من شأنها أن يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب

مشهورا لا يشتهر فلا حاجة الى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس يدي عين بصفة الصفة صدق بيعة ثم) بعد حلفه (للمدعي)

دهوى القيمة فان نكل) عن الميمن (خلف المدعى أو أقام بيته) حين أنكر (كلف الاحضار وحبس عليه ولا يطلق إلا بحضور لودوى
تلف) فتؤخذ منه القيمة (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها) أى العين (فقال غصب منى كذا فان بقي لزمه رده)
الى (والا قيمته سمعت دعواه) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقبل لا) تسمع (بل بدعيها) أى العين (ويحلف ثم يدعى
القيمة) ويحلف (ويجربان) (٣١٢) فيمن دفع ثوبه لدلال لبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن أم أنفقه

فقيمته أم هو باقى فيطلبه)
أى يدعى ذلك في دعوى
أولى ثلاث دعوى ويحلف
الخصم على الأول يميناً
واحدة أنه لا يلزم رد الثوب
ولا ثمنه ولا قيمته وعلى
الثاني ثلاث أيمان (وحيث
أوجبنا الاحضار) للمدعى
(ثبت للمدعى استقرت
مؤته على المدعى عليه
والا) أى وان لم يثبت
للمدعى (فهى) أى مؤنة
الاحضار (ومؤنة الرد على
المدعى)

(فصل الغائب الذى تسمع
اليقنة عليه ويحكم) بها (عليه
من بمسافة بعيدة وهى التى
لا يرجع منها مبكراً الى
موضعه ليلاً وقيل) هى
(مسافة قصر ومن قريبة)

وهى دون البعيدة بوجهها
(كحاضر فلا تسمع بيته
ولا يحكم) عليه (بغير
حضوره الا لتواريه أو
تعززه) فسمع اليقنة
ويحكم عليه بغير حضوره
(والأظهر جواز القضاء
على غائب فى قصاص وحده
قذف ومنعه فى حد الله
تعالى) كحد الزنا والشرب

(قوله دعوى القيمة) أى فى المقوم أو المثل فى المثل (قوله أو دعوى تلف) أى مع الحلف أو اليقنة (قوله
والا قيمته) الأولى بدله هنا وفيما يأتى (قوله لبيعه) قيده ابن الرضا بأكثر من ثمن مثله قال شيخنا ولا
وجه له (قوله فى دعوى) أى على الأصح أو فى ثلاث على مقابله (قوله) ويحلف الخصم الخ) فان رد الميمن
على المدعى حلف مترددا كما دعى قال شيخنا ويطلب مترددا أيضاً (قوله أو مؤنة الاحضار) ومؤنة الرد
على المدعى قال شيخنا الرملى وكذا أجرة مدة الاحضار وخالفه شيخنا فى هذه تبع الشيخ الاسلام بخلاف
الغائب كالمس ولو تلفت العين فى مدة الاحضار فلا ضمان فيها (فرع) قال شيخنا الرملى للحاكم الأمين
استخلاص مال الغائب من عين أو دين حيث خيف فوته يهرب أو عسار أو وحيد والا فالعين لا الدين .
(فصل) فى بيان من يحكم عليه فى غيبته وما يذكر معه (قوله منها) متعلق بمبكر الى موضعه متعلق
بلا يرجع فلا اعتراض والمراد بالمبكر عرفا وقيل من الفجر وبالليل قبيله وهذه المسافة فوق مسافة العدوى
ولم يذكر المصنف ولا غيره لها غاية وحيث قد تكون أهم من مسافة القصر وذكر عن بعضهم أن غايتها الى
أول مسافة القصر فراجعها وأمادون هذه فهى المسافة بمسافة العدوى كما تقدم وسيأتى ضبطها بضد هذه
واعتبار المسافة يقتضى أنه لا يعتبر محل ولاية القاضى ونقل عن شيخنا أن من ليس فى محل ولايته كالغائب
البعيد فراجعها (قوله ولا يحكم عليه) أى على من فى المسافة القريبة بغير حضوره ولو فى الواقع فلو حكم
فتبين أنه فيها تبين بطلان الحكم قال شيخنا الرملى وكذا كل تصرف من الحاكم تبين فى الواقع ما يوجب
عدم محته تحكمه على صبي أو مجنون أو سفیه تبين كماله (قوله ويحكم عليه بغير حضوره) أى بعد تبين
الاستظهار كالمس لأنه كالغائب (قوله فى حد الله) لو قال عقوبة الله كان أولى ليشمل التعزير قال شيخنا
وصورتها أن يدعى عليه بها فى حضوره ثم يقرأ ويقام عليه اليقنة فيهرب قبل الحكم والا فدعوى الحسبة
لا تسمع على الغائب (قوله حد الزنا) والشرب وأما نحو حد السرقة بمضافه الحقان فيحكم فيه بحق الأدعى
دون حق الله تعالى فيحكم فى السرقة بالمال دون القطع (قوله ولو عزل) أو انعزل (قوله بعد سماع بيته)
أى ولم يحكم بقبولها أو الالاتعاد (قوله وجبت الاستعادة) قال ابن الرضا محله ان تبسرت اعادتها والا فلا

[قوله عن الميمن] أى المأخوذة من قول المتن صدق بيمينه [قول المتن أو دعوى تلف] أى فيقبل منه
ذلك وان ناقضها بالانكار أو بالضرورة الا لا يتخذ عليه الحبس مع احتمال صدقه [قول المتن ولو شك
المدعى الخ] يشمل المشتري وغيره [قول المتن أو جينا الاحضار] أى فى البلد الا لا يتكرر مع الذى سلف
رأس الصفحة يعنى قوله أو غائب عن المجلس الخ [قوله فهى مؤنة] أى ولا تجب الأجرة بخلاف العين الغائبة
عن البلد لسهولة الأمر هنا ولو تلفت العين فى الطريق بانهدام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرضا
لأنها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرتها أيضاً [قول المتن ومؤنة الرد]
قال الزركشى كذلك تجب مؤنة الرد فى الأولى الى دار المدعى اذا كانت العين مضمونة .

(فصل الغائب الخ) [قول المتن وقيل الخ] هو كالخلاف فيمن دعى لأداء الشهادة (قائدة) لو كان دون مسافة
العدوى ولكنه خارج عن محل ولاية القاضى فهو كالبعيد لأنه لا يجب حضوره لو طلب [قوله بغير حضوره]
قال ابن القصاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب [قوله يوم الشهادة] كذلك قبلها اذا لم تض مدة

الاستبراء

والفرق أن حق الله تعالى مبنى على المساهلة بخلاف حق الأدعى والثانى

النوع مطلقاً لأن العقوبة لا يوسع بابها والثالث الجواز مطلقاً كالمال فيكتب القاضى الى قاضى بلد المشهود عليه ليأخذه بالعقوبة
(ولو سمع بيته على غائب تقدم قبل الحكم لم يستمدها) أى لم يجب استمدها (بل يجزئ) بالحال (ويمكنه من جرح)
اليقنة والقائم بعد الحكم على حجته بالأداء والبراء والجرح يوم الشهادة (ولو عزل بعد سماع بيته ثم ولى وجبت الاستعادة)

حاجة للاطاعة ومال شيخنا الرملى الى خلافه (قوله واذا استعدى) يقال أعداء الحاكم أراد عدوه (قوله أحضره) ولو يهوديا في يوم السبت أو نصرانيا في يوم الأحد وجوابهم ان علم القاضي كذب الطالب أو كان المطلوب مكثري على عمل يعطل بحضوره أو كان في وقت خطبة لم يحضره وفي كلام شيخنا الرملى أنه يحضره في صورة الاكتفاء وان تعطل العمل ولم يوافقه شيخنا . (فرع) لو طلب شخص حضور شخص لحاكم بنيرطلبه وجب الحضور إن كان عليه حق يتوقف ثبوته على حضوره والاوجب الوفاء أو الحضور وان لم يثبت الحق (قوله بدفع ختم طين رطب أو غيره) أى كسمع مختوم عليه (قوله وليكن مكتوبا الخ) قال شيخنا وهذا قد هجر في هذه الأعصار وصار المعتمد عليه الآن الكاغد المعروف (قوله أو برتب) هى للتفريع لأن المعتمد الترتيب بين الختم والرتب قال شيخنا والترتيب مستحب (قوله ومؤنته) أى الرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كاهو الفرض سواء قلنا بالتخير أو الترتيب فان ذهب به بعد امتناعه في الختم فؤنته على المطلوب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخير أو الترتيب وحيفئذ فلا يظهر فرق بين التخير والترتيب وقول شيخ الاسلام المؤنة على الطالب على قول التخير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظير فتأمل ومحل وجوب مؤنة الرتب ان لم يرزق من بيت المال قال بعضهم وينبئ أن يجرى هناما سرفى احضار العين أنه اذا لم يثبت الحق فالمؤنة على الطالب مطلقا ولم يرتضه شيخنا (قوله فان امتنع) ويثبت امتناعه بقول الرتب ان كان معه والافبعدين ومحل تعديه بالامتناع ان كان مع الطالب أو الرتب أمر القاضي والا فلا ولا يقبل قول الرتب أمرنى القاضي باحضارك ولا يلزمه الحضور معه من غير طلب خصمه والافكار (قوله بلاعذر) من أعذار الجماعة ولو يقول العون (قوله أحضره بأعوان السلطان) ولا يلزمه الحضور الا ان كان مع العون أمر كأمروا اذا امتنع من الحضور مع العون لاختفائه بهرب مثلا نوذى على بابه أنه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فان لم يحضر بعدها أجيب الخصم لماطلبه منهما لكن محلها ان لم يكن في البيت غيره ويؤمر بالخروج منه مستعير لا مستأجر ومحل التسمير ان كان الباب ملكه والقاضى أن يهجم عليه بنحو مسح ان كان في البيت نساء قال ابن القاص ويبحث مع الذى يهجم عدلين يقفان قريبا منه قال ولاهجم في حد الله ولا فى قطع طريق ولو لم يحضر بعد ما ذكر حكم القاضي عليه بالبيعة لكن بعد النداء على بابه أن القاضي يريد الحكم عليه بالسكول (قوله وان امتنع لعذر) أى عما تقدم (قوله وكل من يخاصم عنه الخ) عبارة شيخنا الرملى والمعدور يرسل اليه القاضي من يسمع الدعوى بينه وبين خصمه أو يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالبيعة كالغائب انتهى ولم يوافق على ما ذكره الأسنوى (قوله فليس له احضاره) أى يحرم عليه ولو في دون مسافة العدوى (قوله نائب) أو مصلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (قوله لم يحضره) أى يحرم احضاره (قوله بل يسمع الخ) أى ان كان فوق مسافة العدوى لأن الكتاب بسماع البيعة لا يقبل فيها (قوله اليه) أى الى نائبه أو المصلح ليتوسط بينهما فى الصلح .

الاستبرام [قول المتن واذا استعدى] يقال أعداء الحاكم أزال العدوان كاشكاه بمعنى أزال شكواه [قول المتن أو برتب] يريد أن ذلك راجع لنظر القاضي بحسب ما يراه من خصم أو مرتب [قول المتن فان امتنع] لا يثبت الامتناع الا بشاهدين قال الماوردى والروباى اذا كان المبعوث الخصم فان كان العون كفى قوله لأن من بلب الاخبار أى فيتقيد بالثقة [قول المتن فليس له احضاره] هذا يؤخذ منه أن له القضاء عليه ولو كان في مسافة العدوى [قول المتن له هناك الخ] أنظر هل يلحق بهذا ما لو كانت البلد متسعة ولها قضاة وطلب شخص لقاض فى طرفها وهو بالطرف الآخر ظاهر كلامهم وجوب الاجابة ولا نظر الى وجود قاضى

للبينة (واذا استعدى على حاضر بالبلد) أى طلب من القاضى احضاره (أحضره بدفع ختم طين رطب أو غيره) لادعى يعرضه على الخصم وليكن مكتوبا عليه أجب القاضى فلانا (أو برتب لذلك) من الأعوان يباب القاضى ومؤنته على الطالب (فان امتنع) المطلوب (بلاعذر أحضره بأعوان السلطان وعززه) بما يراه والمؤنة عليه وان امتنع لعذر كرض وكل من يخاصم عنه فان وجب تحليفه يثبت القاضى اليه من يحلفه (أو) على (غائب فى غير) محل (ولايته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته) عليه (ويكتب اليه) بذلك (أو لانا) له هناك

(قوله فالأصح بحضره) أى بعد البحث عن صحة الدعوى ولزومها التلقيب بما لا يصح نحو دعوى ذمى على مسلم بخمر ألقها وهذا واجب فى النائب بخلاف الحاضر لقلة المشقة (قوله من مسافة العدوى) هو المتمدن (قوله وهى التى يرجع إلخ) هذا غايتها فادونه منها وأبداؤها من محل تبكيره ولو غير بلده ولعل ابتداءها فى البلدى محل جواز قصر الصلاة للسافر منه فراجعه (فرع) قال شيخ شيخنا البرلسى لو كان فى البلد الواحدة قضاء وطلب شخص لقاض وهما طرفيها وجبت الاجابة ولا نظر لقاضى طرف المدعى عليه انتهى فراجعه (قوله المخدرة) أى ابتداء أو دواما ويعتبر فيها مدة توبة الفاسق وخرج بها البرزة لكنها لا تخضع من خروج البلد الا مع محرم ونحوه وبثبت التخدير بينة وكذا بقولها ان كانت من قوم عادتهم التخدير (قوله مجلس الحكم) ولو لتحليف بخلاف حضور الجامع لحلف اقتضاء الحاكم فتحضر اليه (قوله بل توكل) أو يحضر القاضى اليها ويجزى فيها ما فى المذخور على ماسبق واذا حضر اليها القاضى مثلا أجابته من وراء ستر ويكفى فى كونها هى اعتراف الخصم أو شهادة اثنين من محارمها والا تلفقت بنحو ملحفة وخرجت من السراية (قوله وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) أى من لا تخرج لمعاودة (باب القسمة)

بكسر القاف وسكون السين قال شيخ الاسلام وغيره وهى تمييز الحصص بعضها من بعض وظاهره أن هذا معناها لغة وشرعا فراجعه (قوله أو منصوب بهم) أى بغير تحكيم والافسك منصوب الحاكم ولو طلب الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجز له اجابتهم كقوله العلامة السبائلى وتقدم فى باب الفلوس ترجيحه عن شيخنا أولم تجب عليه كقوله العراقى حتى يقيموا بينة غير شاهد وبين ثبت بهاملكم وان لم يكن لهم منازع وسعت البينة مع عدم الدعوى للحاجة اليها (قوله ذكر حر عدل) ضابط سمع بصير وغير ذلك من شروط الشهادة وكذا ضعف عن الطمع لأنه لا يجوز للحاكم أخذ أجرة من صاحب الحكم لأنه حق الله والقول بجواز الأخذ كافى الروضة محمول على غير هذا من الأعمال (قوله يعلم المساحة) وهى علم يعرف به مقادير الأسطحة (قوله والحساب) وهو علم يعرف به مقادير الأعداد ويندب كونه عارفا بقيم المتقومات على المعتد (قوله ولا يشترط فى منصوبهم العدالة) نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترطت وعليه يحمل ما قاله شيخنا فى شرحه (قوله والحرية) أى ولا يشترط فى منصوبهم الحرية ولا غيرها ما عدا التكليف ولو وكل بعضهم واحدا منهم ليقسم مع قبيلتهم فان ضم حصته مع حصته موكله صح والا فلا

طرفها وهو متجه لظهور الفرق بين الحاضر والنائب [قول المتن فالأصح بحضره] أى ولكن بهه تحرير دعواه ومعرفتها بخلاف الحاضر فى البلد [قوله والأصح أن المخدرة إلخ] من جهة أدلته حديث واغد بأفيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجعها قالوا إنها كانت مخدرة وقوله لا تخضع أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التخدير فعليا البينة [قول المتن وهى من لا يكثر إلخ] قال ابن أبى الدم الأولى فى ذلك رده الى العرف والعادة .

(باب القسمة إلخ)

[قول المتن أو منصوب بهم] هو شامل للحكم [قول المتن ذكر] انظر كيف يصح حل الخبر على المبتدأ [قول المتن يعلم المساحة] مصدر مسحت أى ذرعت ولا يشترط علم المساحة والحساب للقاضى بخلاف هذا لأن هذا هنا بمنزلة الفقه المشترط للقاضى لا حثابه إليه [قوله بالاقرام] أى بالقرعة يحصل الازام بخلاف ما لو نسبوا انساوا ولو فى قسمة التعديل والافراز فانه لا بد من رضاهم بعد القرعة أيضا فلا يحصل الازام بالقرعة ولو كان ذلك على وجه التحكيم بينهم لم يهرأيت بعد كتابته هذه الحاشية فى شرح الروض ما يخالفها فى مسئلة التحكيم

(فالأصح بحضره من مسافة العدوى فقط وهى التهور جمع منها مبكرا ليلا الى موضعه والثانى من دون مسافة القصر والثالث من أى مسافة قربت أو بعثت لكن له أن يبعث الى بلده من يحكم بينهما (و) الأصح (أن المخدرة لا تخضع) أى لا تكلف حضور مجلس الحكم بل توكل والثانى تخضع كغيرها (وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) كشراء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها بأن لم تخرج أصلا للضرورة أولم تخرج الا قليلا لحاجة ومنها العزائم والزيارات والحام (باب القسمة)

(قد قسم) المشترك (الشركاء) أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حر عدل يعلم المساحة بكسر الميم (والحساب) ولا يشترط فى منصوبهم العدالة والحرية لأنه وكيل عنهم ومنصوب الامام ملزم بالاقرار (فان كان فيها

تقويم واجب فليسان) لاشتراط العدد في التقويم (وإلا فقسام وفي قول) من طريق (اثنان) بناء للقولين على أن منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام في منصوب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جزر قطعا (والامام جعل القاسم ما كما في التقويم فيعمل فيه بعدلين وبقسم) بنفسه (٣١٥) (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت

المال فان لم يكن) فيه مال (قوله جاز) وان كان فيها تقويم لأن الرجوع لما اتفقوا عليه (قوله بعدلين) أو بعلمه كما في الروضة (قوله ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) وجوبا وحيثا يجب نصبه ولولم يكف واحد وجبت الزيادة (قوله كما في المحرر) ولوا ببق كلام المصنف على اطلاقه لكان أولى ليشمل ما لو كان غيره أهم أو مضع ظاهرا ولا يبعد أن المصنف أراد ذلك (قوله فأجرته) أي ان استأجروه فالقصد من ذكره في كونها على بيت المال ولولم توجد اجارة فلا شيء له (قوله فان استأجروه) أي كلهم معا أو صرنا ولو بأوليائهم فان استأجروه بعضهم فعليه وحده وعلى الولي طلب القسمة ان كان فيها مصلحة لموليه وللولي بذل الأجرة من مال موليه مع الشركاء وان لم يكن فيها حظ لموليه (قوله على الحصص) أي المأخوذة لا الأصلية في قسمة التعديل (قوله وان لم يبطل نفعه) فلا يضر قصه (قوله بخلاف ما يبطل نفعه) أي بالسكية بحيث لا يفتقع به بوجه فيمنعهم الحاكم وجوبا واذا تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهابة ولكل الرجوع متى شاء أو أجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على اجارته ان أمكن وإلا فعلى الانتفاع به مهابة (قوله حكماء) وهو محل الاستعانة لامع نحو مستوفد (قوله وطاحونة) وهي محل دوران الدواب حول الحجر لامع نحو دار الدواب (قوله فان أمكن الخ) هذا مما لا يعظم ضرره وإنما قدمه لضرورة المفهوم (قوله دار) أي مثلا (قوله لآخر) واحدا أو أكثر وطلب كل القسمة وخت الدارعن نحو بناء وشجر وإلا لم يجب أحد للقسمة (قوله متعنت) فلو كان بجانب الدار ملك له أو نحو موات أوجب للقسمة وتضم حصته بجانب ملكه كما قاله شيخنا الرمي لعدم تعنته حيث ذكرنا يقال في الآخر (قوله ووجه الرجوع) وهو مقابل الأصح وهو عدم اجابة صاحب الأول واجباره بطلب صاحبه في الثانية ومقتضى تعليقه اجبار صاحب الأول في الأولى وإجبارهما معاً في الثانية قال بعضهم ولعل هذا وجه عدول الشارح عن أن يقول والثاني الخ فراجع (قوله أنواع) أي ثلاثة لأنه ان تساوت الأنصبة صورة وقيمة فهو الأول والا فان لم يحتج الى شيء آخر من خارج فالثاني وإلا فالثالث وبذلك علم وجه تقديم بعضها على بعض (قوله بالأجزاء) وتسمى قسمة التماسيات (قوله متفقة الأبنية) بأن لا يكون فيها بناء غير سورها أو بأن يكون في كل جانب منها مثل ما في الآخر من الأبنية وكذا من غيرها (قوله وأرض مشبهة بالأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها نحو زرع تقسم وحدها ولو اجبارا فان كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمتها معاً نعم ان كان

وليس كما قال [قول المتن تقويم] لو كان فيها خوص قال الامام فالقياس أن يكون كذلك لكن قال النووي في تصحيح التنبيه الصحيح الأكفاء بواحد [قوله الى واحد بالتراضي] قال الماوردي والروائي ولا يقبل قول هذا الواحد لأنه غير نائب القاضي وكذا لا تقبل شهادته لأنه شاهد على فعل نفسه [قول المتن فيعمل فيه الخ] قال الزركشي هو كالمتسنى من شرط العدد [قوله وزوجي خف] قال ابن الأثير العامة تخطف بطن أن الزوج اثنان وليس ذلك في السنة العرب إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج موحد بل يقولون عندي زوجا حمام قال الزركشي الحاصل أن الواحد هو الفرد فان ضم إليه غيره من جنسه سمي كل واحد منهما زوجا [قول المتن ولا يمنعهم] استئناف [قول المتن كيف يكسر] مثالا لا يمنعهم منه [قول المتن صيرين] قال هذا لأن الحمام مذكر

هكذا) أي لا يجبر صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق أن صاحب العشر متعنت في طلبه والآخر معذور ووجه الرجوع في الأولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تميز ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالأجزاء كسكني) من حبوب ودرهم وطحن وغيرها (ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء

فيجب المتع) عليها الاضطرار عليها (فتصل السهام كيلا) في المكيل (أو وزنة) في الموزون (أو ذراعا) في المذروع والأرض (بعد
 لأصحاب الستون) كالأثلاث لزبد وعمره وبكر (ويكتب في كل رقعة اسم شريك أوجز بمزج أوجه) مثلا (وتدرج في ينادق
 مستوية) وزنا وشكلا من طين بحفف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج بعد جعلها في حجر مثلا (رقعة على
 الجزء الأول ان كتب الأسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء) فيعطى ذلك الجزء. وبفعل كذلك في الرقعة الثانية
 فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتعين الثالثة للباقي ان كانت اثلاثا وتعين من يبتدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم
 (فان اختلفت الأنصاء كنصف (٣١٦) وثلاث سدس) في أرض (جزئت الأرض على أقل السهام) وهو السدس فتكون ستة

أجزاء (وقسمت كما سبق
 ويحترز عن تفرق في حصة
 واحد) وهو في غير الأقل في
 كتابة الأجزاء في ستر قاع
 إنفاذي بصاحب السدس
 وخرج على اسمه الجزء
 الثاني أو الخامس فيفرق
 حصة غيره فيبدأ بمن له
 النصف مثلا فان خرج على
 اسمه الجزء الأول أو الثاني
 أعطيهما والثالث ويغني
 بصاحب الثلث فان خرج
 على اسمه الجزء الرابع
 أعطيه والخامس وتعين
 السادس لصاحب السدس
 وفي كتابة الأسماء زيد
 وعمره وبكر في ثلاث رقاع
 أو ستة ان خرج اسم بكر
 صاحب السدس على الجزء
 الأول أخذ من خرج على
 الجزء الثاني اسم عمرو
 صاحب الثلث أخذه مع
 الثلث وتعين الثلاثة
 الباقيين بصاحب النصف
 ولا يخفى الحكم لو خرج اسم
 زيد قبل اسم عمرو أو

قبلا لم يبد صلاحه جازت قسمتهما معا بالتراضي وتجوز قسمة الكتان بعد تقض رءوسه ومعياره الوزن
 قاله شيخنا وتصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرما ولومنصفا ولا يصح قسمة غيرها وشملت
 الأرض شركة الوقف ولومسجدا فتجوز قسمتهما مع في هذا النوع دون غيره على المعتد (قوله فيجب
 المتع) ولو في شركة الوقف (قوله ويكتب) مثلا فنحو عصا وحصى كذلك (قوله مستوية) ندبا
 (قوله من لم يحضرها) والأولى كونه ميبا لبعده التهمة وله كغيره البداءة بأى نصيب أو شريك شاء كما
 سب ذكره (قوله ويحترز) أى وجوبا (قوله وهو) أى التفرق يحصل في البداءة بصاحب الأقل
 (قوله أعطيهما والثالث) ويخرج بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضا
 وأفرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيه والذين قبله وتعين الأول لصاحب السدس
 والأخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضا وتعين الأخير لصاحب
 السدس والآخر الأولان كذا في شرح الروض واعترضه الأسنوى واعتبر كثيره نظر القاسم فيما يضم
 في الصورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف مانع منه فخرج على اسمه الثاني أو الخامس لم يعطه
 وتعاد القسمة أو غيرها أعطيه وعمل في الآخرين بقياس مامر (قوله أعطيه) أى الرابع وأعطى معه
 الخامس ولا يعطى معه الثالث لزوم التفرق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من
 مراعاة القبلة أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع نظر القاسم فان ظهر له اعطاء السادس معه أعطيه
 وأفرع بين الباقيين وهكذا (قوله وفي كتابة الأسماء) وهي الأولى لأنه ليس فيها اجتناب شئ (قوله
 أوست) منها ثلاثة باسم زيد واثان باسم عمرو (قوله بحسب قوة انبات وقرب ماء) أو في جانب منها عنب وفي
 الآخر نخل أو فيه بر وفي الآخر شجر ولم تستو القيمة في ذلك (قوله ويجبر الممتنع الخ) ولا يمنع من الاجبار
 الاشتراك في نحو الممر ولا في نحو سطح بين سفلى وعلاء ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده فلا جبار
 (قوله بحسب المأخوذة) هو المعتد كما تقدم (قوله فلا جبار الخ) أى ولا قسمة أيضا فان تراضيا بها فهي

[قول المتن مستوية] لأنها لو اختلفت لما سبقت الكبيرة الى اليد فغلب ترجيح لصاحبها [قول المتن
 على أقل السهام] أى لأنه يتأذى به القليل والكثير [قوله فان خرج الخ] لو خرج على اسمه الجزء الرابع
 مثلا فقد يقع نزاع فيما يضم اليه هل هو الخامس والسادس أو الثالث والثاني [قوله أوست] أى باسم صاحب
 النصف ثلاث وباسم صاحب الثلث اثنان وقائدة هدمسرة اخراج نصيهما [قول المتن فلا جبار]
 قال الماوردي ولو تراضيا بذلك لم تكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما محقه من إحدى

أحدهما أولا وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفرق لمصنعا في ذلك (الثاني) من الأنواع القسمة (بالتعديل) بأن الدارين
 فتصل السهام بالقيمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبات وقرب ماء) فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها المشتمل على
 ملكة كقيمة ثلثها الخالي من ذلك جعل الثلث سهمها والثلثان سهمها وأفرع بكتابة الاسمين أو الجزءين نحو ما تقدم فن خرج له جزء أخذه
 (وجبر) المتع (عليها في الأظهر) الحالف للساوي في القيمة بالساوي في الأجزاء والثاني لا يجبر لاختلاف الأغراض والمنافع وعلى الأول
 أجبر بالقاسم بحسب المأخوذ وقبل بحسب الشرك في الأصل (ولو استوت قيمتهما في أوجاتين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما
 (لواحد فلا جبار) في ذلك تجاور ملكة أو تباعد لثمة لاختلاف الأغراض باختلاف المحلل والأبنية (أو) قيمة (هي) أو

من نوع أجبر (المتنع لاختلاف الأغراض فيها) (أونومين) كعبد بن بركي وهندي وثوبين أبرهيم وكتان (قال) أجبر في ملكه (الثالث) من الأنواع القسمية (بالرد بأن يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بأرض سحر لا يمكن قسمته فبرد من يأخذه) بالقسمية بأن خرج له بالقرعة (قسط قيمته) فإن كانت أقاله النصف رد خمسمائة (ولا أجبار (٣١٧) فيه وهو بيع) وقيل فيما يقابل

الردود وفيما سواه الخلاف في قسمة التعديل (وكذا التعديل) بيع (على المذهب) وقيل فيها الخلاف في قسمة الأجزاء (وقسمة الأجزاء افراز في الأظهر) والثاني بيع ودخول الاجبار فيها للحاجة اليه ومعنى أن القسمة افراز أنها تين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلا هو القى ملكه ووجه أنها بيع أنها لما انفرد بها كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما كأنه باع كل منهما ما كان له مما انفرد به صاحبه بما كان لصاحبه مما انفرد هو به ولا يشترط فيها لفظ البيع (و يشترط في) قسمة (الرد الرضا بعد خروج القرعة) كما في الابتداء (ولوزا بقسمة مالا إجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الأصح كقولهما رضيا بهذه القسمة أو بما أخرجته القرعة) اعترض قوله لا إجبار فيه بأن صوابه عكسه كما في المحرر القسمة التي يجبر عليها إذا جرت بالتراضي إلى آخره

يع كما قاله الماوردي (قوله من نوع أجبر المتنع) أى ان زالت الشركة ومنه نحو دكا كين صغار متلاصقة وان اختلفت قيمتها ومنه منفعة أرض استحقها جماعة ولم يرضوا بالمهاياة ومنه شجر في أرض ملك دون أرضه وليس لهم منفعة الأرض والا فلا إجبار (فرع) يصح قسمة المنافع المملوكة ولو بوصية مهاياة ولو مسانحة ولا إجبار فيها ولا نصح بغير المهاياة فإن اتفقوا عليها وتنازعوا في البداية أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لزمه أجره ملازدا على قدر حصته من الزا - وان استعوا من المهاياة أجزا الحكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح قسمة الدين في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يختص به كذا اقلوا هنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدهى المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح قسمة وقف بين أربابه نعم ان كان على سبيلين جاز (قوله لا يمكن قسمته) أى وليس في الجانب الآخر ما يعادله (قوله وهو بيع) فتثبت فيه أحكامه من شفعة وخيار وغيرها (قوله وفيما سواه الخ) أى ففيه طرق وفي ذلك اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف في القسمين (قوله بيع) أى في غير مادته الاجبار منها كالمس (قوله ولا يشترط فيها) أى في القسمة بأنواعها لفظ البيع (قوله الرضا) أى باللفظ كما يأتي (قوله بعد خروج القرعة) ولا يعتبر له مجلس ولو تراضوا بالقرعة كأن رضى واحد بأحد الجانبين وواحد بجانب آخر أو رضى واحد بأخذ النفيس والآخر بالنفيس أو نحو ذلك لم يحتج إلى رضا أصلا (قوله مما هو محله) وهو قسمة التعديل والافراز (قوله أصرح الخ) أى لا يهامه اجتماع التراضي والاجبار وهو فاسد وهو أصرح من عبارة الروضة المذكورة أيضا (قوله قسمة الاجبار) أى القسمة التي وقعت بالاجبار بالفعل (قوله وإذا تراضيا) أى بالقسمة بقاسم يقسم بينهما فيما هو محل الاجبار (قوله أظهرهما الاشتراط) أى اشتراط الرضا باللفظ بعد القرعة وهو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (تنبية) حيث قلنا القسمة بيع

المدارين بحصته من الأخرى [قول المتن لا يمكن قسمته] قال الزركشى لابد أن يز يد على هذا وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شيء آخر من خارج [قوله فيما يقابل الردود] أى وهو نصف البئر مثلا القى قول بل للمال القى أخذ من سلت له البئر ورد إلى شريكه [قوله بيع] أى ولا ينافيه الاجبار كما في المحل كما يبيع مال المتنع قهرا [قول المتن في الأظهر] قال الرافعي محل الخلاف إذا لم يقسما بأنفسهما متفاضلا والا فهو بيع قطعا [قوله ولا يشترط فيها] أى في القسمة مطلقا [قول المتن ويشترط الخ] أى ولو قسم بينهم المحاكم (تنبية) هل خيارهم على الفور أم يمتد امتداد المجلس وجهان [قول المتن بعد خروج القرعة] ثم قوله الآتي أيضا بعد خروج القرعة [يفيدك أنهم لما واقعا بالتراضي من غير قرعة لا يتوقف على تصريح برضا الآخر وبذلك صرح في شرح المنهج [قوله أصرح في المراد] وذلك لأن عبارة المحرر تصدق بما لو تراضا لقتضى من رضائهما وسأله أن يقسم بينهما قسمة افراز أو تعديل قسم بينهما وأقرع فإن اقراءه الزام لهما لا يتوقف على رضا بعد ذلك كما أشار إليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة التهاج باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهري وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم

ويجاب بأن المراد ما اتفق فيه الاجبار بما هو محله وهو أصرح في المراد مما في المحرر وفي الروضة كإصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضي لا عند اخراج القرعة ولا بعدها وإذا تراضيا بقاسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضا بعد خروج القرعة أم يكفي الرضا الأول قوله ان أظهرهما للاشتراط

اشترط فيها شروط البيع كالقبض في المجلس للربوي وامتناع قسمة الرطب منها بفتح المراء وغير ذلك كتحيار المجلس والشروط (قوله بينة) وهي هنا ذكران عدلان ومثلها اقرار ومين رد وعلم قاض (قوله وادعاء) أي وعين قدرا (قوله فله تحليف شريك) أي لا تحليف القاسم ولا الدعوى عليه وبحث البلقيني سماع الدعوى عليه ان كان المراد رد الأجرة وغرمه رجاء أن يثبت فيرد ويرم (قوله بأنفسهما) أو بمصوب الحاكم بتراضيهما (قوله وقلنا هي بيع) أي على الأصح في التعديل والرد وعلى المرجوح في الافراز (قوله فلا فائدة لهذه الدعوى) الا ان كانت قسمة ربوي وعلم الغلط (قوله بطلت) ولو زرع أو بنى أو غرس قبل ظهور فسادها فكذا لو بان فساد البيع لكن لا يلزم الشريك هنا من نحو أرض القلع الا بقدر حصة شريكه .

(كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها وتقدم أنها اخبار بحق الخبر على الغير بلفظ أشهد وقال بعضهم هي اخبار عن شيء بلفظ خاص فهو أولى لشموله لنحو الشهادة بالهلل ولعل اختيار الأول لأجل قولهم والافراز اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى وعلم بما ذكر أن أركانها خمسة (قوله شرط الشاهد) ومثله المذكر في جميع ما يأتي (قوله أصدادهم) ومنه السفية لأنه غير عدل وقيل الامام أحد شهادة الرقيق وقيل الامام مالك شهادة الصبيان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجراحات (قوله وسكت عن النطق) المعبر عنه بالصيغة وهو الركن الخامس فلا بد فيها من وجوده وهو لفظ أشهد فقط لا غيره وان أدى معناه لأنه لا تجوز الشهادة بالمعنى ولا يكفي أشهد بما شهد به هذا ولو بعد تقدم شهادته ولا بما وضعت به خطي ولا بنم في جواب تشهد بكذا مثلا ولو أخبر عدل شاهدا بما يأتي شهادته وظن صدقه اعتمده وامتنعت عليه الشهادة أوحا كما يرجع

[قول المتن أوجب] وذلك لأن القاضي اذا ثبت عليه بالبينة أنه جار في حكمه ينقض في حد أو غيره [قوله ورضيا بعد القسمة] أما اذا قلنا لا يعتبر الرضا بعد القسمة فتكون كقسمة الاجبار (فتبينه) لو قسم القاضي بينهما قسمة رد اشترط الرضا بعد أيضا [قول المتن لا أثر للغلط] لأنه لما وقع الرضا بعد القسمة فكانت رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئا بدين ولا أثر عنده لدعوى الغبن في البيع والشراء [قوله إن قامت بينة إلخ] وجهه في الكفاية عدم سماع البينة بأنه يجوز أن يكون قد رضى بدون حقه لمصدر منه الرضا آخر نعم لو كان المقسوم بوي لمن جنس واحد تقضت [قول المتن تقضت] أي لأن الافراز لا ينحقق مع التفاوت بخلاف البيع [قوله ففي قول تبطل إلخ] هذه طريقة والثانية القطع بالطلان وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور ونسبها في المطلب للنص وجزم بها القاضي أبو الطيب وغيره ووجهها أن ما شرع له القسمة من التمييز لم يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع [قول المتن بقيت] وفيه وجه أنها تبطل نظرا للتفريق قال في البسيط وله التفات الى تفريق الصفقة قال الزركشي وهو منتهج على القول به في المسئلة قبلها .

(كتاب الشهادات)

[قول المتن شرط الشاهد] أي فلا بد من تأويل في المبدأ أو الخبر [قول المتن مسلم] خرج الكافر لقوله تعالى ذوى عدل منكم واشترط الحرية لأن مخاطب بالآية الأحرار بدليل اذا تدايتم وقوله تعالى بمن ترضون من الشهداء وانما يرضى الأحرار وأيضا نفوذ القول على الغير نوع ولاية وخالف أحد قائل شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره وأما الصبي فلائنه لا يقبل اقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم مالم يتفرقوا [قول المتن ذو صرورة]

تحليف شريكه) فان نكل وحلف المدهي تقضت القسمة (ولو ادعاء في قسمة تراض) بأن نصبا قاسما أو اقتسما بأنفسهما ورضيا بعد القسمة (وقلنا هي بيع) فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا فائدة لهذه الدعوى والثاني له أثر لأنها تراضيا لا اعتقادها أنها قسمة عدل فتقضى القسمة إن قامت بينة بالغلط وبخلف الشريك ان لم يتم (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا افراز تقضت ان ثبت الغلط) والا فيحلف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم غالبا كالثلاث (بطلت) فيمضى في الباقي خلاف تفريق الصفقة) ففي قول يبطل فيه أيضا والأظهر يصح ويثبت التحيار (أو من النصيبين معين سواء) بالنصب (بقيت) أي القسمة في الباقي (والا) أي وان كان المعين من أحدهما أكثر من المعين من الآخر (بطلت) تلك القسمة لأن ما بقي لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما الى الرجوع على الآخر وتعود الإلحاح والله أعلم .

(كتاب الشهادات) جمع شهادة وتحقق بشاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود هي وتأتي الأربعة وما ينطق بها (شرط الشاهد مسلم حر مكلف عدل ذو صرورة غير متهم) فلا تقبل شهادة أصدادهم وسكت عن النطق لأن

(الاصرار على صغيرة)
فبارتكاب كبيرة أو اصرار
على صغيرة من نوع أو أنواع
تنتفى العدالة إلا أن تغلب
طاعات المصر على ما أصر
عليه فلا تنتفى العدالة عنه
ومن الكبائر القتل والزنا
واللواط وشرب الخمر القدر
المسكر وغيره والسرقه
والقذف وشهادة الزور
ومن الصفات النظر الى
مالا يجوزوالنساء والسكوت
عليها والكذب القبيح لا حد
فيه ولا ضرر والاشراف
على بيوت الناس وهجر
المسلم فوق ثلاث والجلوس
مع القساق ايناسا لم
(ويحرم اللعب بالقرد على
الصحيح) لحديث أبى
داود من لعب بالقرد فقد
عصى الله ورسوله وفى
حديث مسلم فكأنما
غمس يده فى لحم خنزير
ودمه أى وذلك حرام
والثانى يكره كالشطرنج
(ويكره) اللعب (بشطرنج)
بكسر أوله المجهم والمهمل
وفتحه لأنه صرف العمر
الى ما لا يجدى (فان شرط
فيه مال من الجانبين) أى
ان من غلب من اللاعبين
كان له على الآخر كذا
(قمار) محرم فقد به
الشهادة بخلاف ما اذا شرط
من جانب أحد اللاعبين
أى ان غلب بضم أوله بفتح

الشاهد فكذلك ومن شهد باقرار مع علمه بخلافه باطنا وجب عليه الاخبار به (قوله وشرط
العدالة) أى حالة الأداء مطلقا الا فى النكاح فإلّا العقد أيضا وهى ملكه راسخة فى النفس تمنع صاحبها
من ارتكاب ما يبطلها وتحقق أى تظهر تلك الملكة بما ذكره المصنف كما أشار اليه الشارح (قوله
واجتناب الاصرار على صغيرة) بأن يزم على الترك فترك العزم عليه اصرار والعزم على الكبيرة
صغيرة نعم ان غلبت طاعات المصر على معاصيه لم تردّ شهادته ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من
غير نظر الى المضاعفة قاله شيخنا وفيه بحث بقول ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت
وحداته على عشراته فتأمل وراجع (قوله من نوع أو أنواع) راجع للكبيرة والصغيرة (قوله
ومن الكبائر) أشار الى عدم حصرها فيما ذكره وقد اختلف فى عددها وفى حدها وكل منظور
فيه قليل فى عددها سبعون وقليل سبعمائة وقليل غير ذلك وقليل فى حدها إنها ما توجب الحد وقليل
ما فيها وعيد شديد وقليل غير ذلك ومنها تقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها عنه بنزع عذر وقال بعضهم
ان هذه من الصفات ومنها ترك تعلم فرض عيني فى بيع أو تجارة أو صلاة وان صحت باعتقاده بأن
لا يعتقد بفرض قفلا أو وضوء كذلك وغير ذلك فتد شهادته حيث قصر فيه (قوله القتل) أى العمد
ولو لكافر أو لنفسه ولو مهدرا كالزاني المحسن (قوله واللواط) وكذا اتيان البهائم على المعتمد
(قوله القدر المسكر وغيره) أو القدر المسكر من غير الخمر (قوله والسرقه) أى لما يقطع به ودونه صغيرة
ومثلها النصب وقال شيخنا إنه كبيرة مطلقا كالمس (قوله والقذف) ولولعير محسن خلافا للحليمي نعم
قال ابن عبد السلام قذف المحسن فى خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنفاه
المفسدة اهـ وحديث ففى من الصفات وعليه فيمكن فيه الاستغفار لأنها لم تبلغ صاحبها فراجع (قوله
وشهادة الزور) ولو باتبات فليس أوفيه ان كانت عند حاكم والا ففى كونها كبيرة تردّد والتزوير كذلك
وهو حكاية الخط والنميمة كبيرة مطلقا وهى نقل الكلام بين الناس ولو كفارا لا فساد مع العلم بأنه لا فساد
وان لم يقصد به الافساد والبيان الفاجرة كبيرة ان كان فيها اقتطاع مال وان قل كالمس والافصيرة وقطعة
الرحم وعقوق الوالدين وضرب المسلم بغير حق ونسيان القرآن (قوله والنسبة) بكسر أولها وهى ذكر
الشخص المسلم بما يكره وان كان فيه وهى فى أهل العلم والقرآن العاملين بهما والا فصغيرة (قوله
والاشراف الخ) وان لم يوجد نظر قال شيخنا وهذا من الصفات كالذى بعده (قوله وهجر المسلم) أى
بلاسبب شرعى والا فيجوز ولو فى جميع الدهر (قوله ويحرم اللعب بالرد) أى ومن الصفات كالذى
بعده مما باتى والرد هو المعروف الآن بالطولة أو الطولة بفتح أوله المهمل فهما وألحق بها كل ما يعتمد
الخارج كلعب الطاب المعروف وتحرم المنقلة التى معه قاله شيخنا الرملى وسأبقى عنه خلاف هذا ففعل
هذا مرجوح عنه عنده (قوله ويكره اللعب بشطرنج) ان كان مع من يعتقد حله والاحرم لاعاته
على محرم لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حرمه الكلام مع المالكى فى وقت خطبة الجمعة (قوله
وفتحه) أى أوله المجهم والمهمل (قوله لا يجدى) أى لا يتنع (قوله قمار محرم) قال شيخنا الرملى والمحرم
العقد وأخذ المال لأنه غصب من الجانبين أو أحدهما وأما اللعب فهو باق على كراهته وانما عزر عليه
الحاكم المعتدل لحرمة عملا باعتقاده لكن تقدم عنه حرمه المنقلة مع الطاب وهو يخالف هذا فراجع

هى الاستقامة [قول المتن وشرط العدالة] أى فهى الملكة وهذه شروط تحققها [قوله فلا تنتفى
العدالة عنه] قال بعضهم بشرط أن يؤمن أتباعه لهواه عند النصب [قول المتن ويحرم اللعب الخ]
وهو صغيرة [قول المتن ويكره الخ] ذهب الأئمة الثلاثة الى التحريم [قوله فلا ترد به الشهادة] ظاهره

للاخر وان غلب أمسكه فليس بقمار فلا ترد به الشهادة لكنه عقد مسابقة على غير آله قتله

(قوله فلا يصح) أى وهو حرام وأخذ المال فيه كبيرة كالمسح ويحرم اللبس بكل ما عليه صورة محترمة وبكل ما فيه إخراج صلاة عن وقتها أو اقترن بفحش (قوله ويباح الحذاء) بضم أوله الميم وكسره مع المد وقبل الألف دال مهملة وقال النووي هو مندوب وهو المعتمد (قوله من رجز) بجمع قبلها مهملة وبعدها مجمعة نوع من الشعر وقيل الحذاء تحسين الصوت بالشعر (قوله ولا يكره القضاء) بكسر أوله والمد فان قصر فهو ضد الفقروان مذكور مع الفتح فهو بمعنى النفع وحمل كراهة الأول ما لم يخف منه فتنة كالمسح والافحش والتخفى بالقرآن حرام قال الماوردي مطلقا لخرجه عن نهجه القويم وقيد غير بما اذا وصل به الى حلقه يقل به أحد من القراء (قوله بلا آلة) أمابها فيحرم وقال شيخنا الرملى كالركشى بحرمة الآلة دونه على قياس ما سار عنه (قوله وسماعه) أى استماعه فلا يحرم بلا قصد (قوله كظنور) بضم أوله ومثله الربابة المعروفة وقطع الصيني ونحو الفناجين ونحو ذلك (قوله وصنح) بفتح أوله ويقارله الصفاقتين وهما من صفر أى نحاس تضرب إحداهما على الأخرى وقيل من صفر عليه أوتار يضرب بها وما قيل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات المطربة لما فيها من النشاط على الذكر أو غير ذلك فهو من تهوهم وضلالهم فلا يعقل عليه نعم يجوز لنحو مرض بقول طيب عدل (قوله ومنمار عراقى) بكسر الميم أوله وبعدها زاي مجمعة ساكنة وهو ماله بوق والغالب أنه يوجد مع الأوتار ولومن حشيش رطب كالبرسيم ونحوه (قوله لا يراعى) بتحتية مفتوحة فراء مهملة ثم ألف ثم عين مهملة (قوله قلت الأصح تحريمه) وكذا استماعه (قوله ويقال لها الشبابة) وهى مائيس لما بوق ومنها المأصول المشهور والسفارة ونحوها (قوله ويجوز دف) بل يندب على المعتمد ولومع الجلالجل وهو بضم الدال أنصح من فتحها وتشديد الفاء واستماعه مثله (قوله جلاجل) جمع جلاجل كقفذ والمراد بها الحلق التى تجعل داخل دائرة الدف والقطع العراض التى تؤخذ من صفر وتوضع فى خروق دائرته (قوله وقيل لا يباح الخ) فى ذكر هذا الوجه اعتراض على المصنف حيث لم يذكر ما يدل عليه على قاعدة رجوع الخلاف لما بعد كذا واليه أشار الشارح بقوله ومقابل الأصح فى الثالث وقيد بالخالى عنها لأنه محل انفراده عن الأولين لجواز الخالى فيهما جزم لا يقال يلزم على ذلك أن الوجه الثالث يقول بحرمة الخالى عن الجلاجل ويحل غير الخالى عنها لأننا نقول يحتمل أن القائل به هو بعض القائلين بالوجه الثانى فهو محرم مطلقا وإنما قيد بالخالى لأنه محل تفرده عنهم ويحتمل أنه ثبت عنده أن الدف الوارد كان فيه الجلاجل فقيده بالحل به لوروده ومنع الخالى رجوعا الى أصل المنع فى آلات الملاهى فتأمل (قوله الكوبة) بضم الكاف وسكون الواو قبل الموحدة (قوله واسع الطرفين) أو أحدهما (قوله المختنون) بكسر النون فى الأشهر وفتحها على الأنصح أى المختشون بحركات النساء كاسياً فى بعده (قوله لا الرقص) فلا يحرم ولا يكره (قوله فيحرم) أى على الرجال والنساء وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترها حتى تنظر الى الحبشة وهم يلعبون ويرفنون والزنى بالزنى الجملة والفاء الرقص محمول على أنه كان بغير تكسر وما قيل عن بعض الصوفية بجواز مع التكسر فهو كذب محض وخيال باطل أو محمول على ما

ولو بالمرأة الواحدة فتكون كبيرة وصرح فى شرح المنهج بأنه صغيرة [قول المتن وصنح] وهو الذى يتخذ من صفر يضرب إحدى الصنجات على الأخرى [قول المتن قلت الأصح تحريمه] لأنه يطرب بانفراده [قول المتن لا الرقص] قال ابن أنى الدم لورفع رجلا وقعد على الأخرى فرحا بنعمة الله تعالى عليه اذا حاج به شئ أخرجه وأزجه عن مكانه فوثب مرارا من غير مراعاة تزين فلا بأس به

[قول]

كفعل المختن بكسر النون وبالتثنية فيحرم (ويباح قول

شعر) أى انشأه كفى المحرم وغيره

لما فيه من تشييعها للسبيل وإيقاظ النوام (ويكره القضاء) بكسر الفين والمد (بلا آلة وسماعه) لما فيه من اللهو (ويحرم استعمال آلة من شعار الشرية) للخمر (كظنور وعود وصنح ومنمار عراقى واستماعها) لأنها تطرب (لا يراعى فى الأصح) لأنه ينشط على السبيل فى السفر (قلت الأصح تحريمه والله أعلم) قال فى الروضة بعد تصحيحه أيضا وهو هذه الزمارة التى يقال لها الشبابة (ويجوز دف لعرس وختان وكذا غيرها) مما هو سبب لظهور السرور (فى الأصح) وان كان فيه جلاجل فى واحد من الثلاثة وقيل لا يباح ما هو فيه فى واحد منها ومقابل الأصح فى الثالث لا يجوز الخالى عنها فيه (ويحرم ضرب الكوب بوقه طبل طويل ضيق الوسط) واسع الطرفين لحديث أن الله حرم الخمر والميسر والكوبة رواه أبو داود وابن حبان والمعنى فيه التشبه بمن يعتاد ضربهما وهم المختنون قاله الامام (لا الرقص) لأن يكون فيه تكسر

والشبهة واسماه **(الآن يهجو)** فيه ولو علموا صدق فيه **(أو يفحش)** فيه بضم الياء وكسر الحاء **(أو يهز)** وفي شهر وفيه
بضم فيه **(بمراة معينة)** أو غلام معين فيحرم وترد به الشهادة بخلاف المبهين لأن القسيب صنعة وغرض الشاعر تحسين الكلام
لا تحقيق المذكور **(المروءة)** للشخص **(تخلق بخلق أمثاله)** في زمانه ومكانه فلا كل في سوق **(والشرب فيها ليس سوق)** إلا إذا غلب على العطش
ومتناه الجوع **(والثشي)** فيها **(مكشوف الرأس)** أو اليبين غير العورة بمن **(٣٢١)** لا يليق بمثله **(وقبله زوجة)**

له **(بحضرة الناس)** واكثر
حكايات مضحكة **(بينهم)**
(وليس فتيه قباء) وقلنوة
(حيث) أي في بلد **(لا يستند)**
للفقيه **(واكتب على لب)**
(الشرخ أو) على **(غناء أو)**
سماعه وإدانة رقص
بمسقطها **(أي المروءة)**
(والأمر فيه) أي في
مسقطها **(يختلف بالأشخاص)**
(والأحوال والاماكن)
فيستحب من شخص
دون آخر وفي حال دون
حال وفي بلد دون آخر كاعلم
بما تقدم **(وحرفة دنيئة)**
بالمز **(كحجامة وكفن)**
ودفع عما لا يليق به
بالفوقانية **(بمسقطها)**
لأشعارها بالخسة **(فإن)**
اعتادها وكانت حرفة أيه
فلا **(تسقطها)** **(في الأصح)**
والثاني نعم لما تقدم قال في
الروضة لم يتعرض الجمهور
لهذا القيد وينبغي أن
لا يتقيد بصنعة آباءه أي
المذكور في الشرح بل
ينظر هل يليق به هو أم لا
(والتهمة) بضم التاء وفتح
الحاء في الشخص **(أن)**
يجرأ عليه **(بشهادته)** **(تعالى)**

ليس بالاختيار **(قوله)** إلا أن يهجو **(هذا وما بعده)** مقيد بنبر جري ومرند **(قوله)** **(بمراة)** أي غير
حليته فلا يحرم فيها إلا أن تأت به وتسقط مروه به بذكر ما يندب أخفاؤه منها **(قوله)** **(أوغلام)** أي أمره
(قوله) فيحرم وترد به الشهادة راجع للهجو وما بعده **(قوله)** **(المبهين)** أي المرأة والأمرد على المعتمد
فيه والمراد بالاهام عدم معرفته ولو بقرينة حالية أو مقالية **(قوله)** **(المروءة)** وهي لغة الاستقامة مطلقا وعرفا
مذكوره **(قوله)** **(تخلق بخلق أمثاله)** أي الأخلاق المباحة غير المزرية وبحرم تعاطي مسقط للشهادة لمن عنده
شهادة وقصد اسقاطها والأفلا حرمه كذا قاله شيخنا وفيه بحث يعلم بما يأتي **(قوله)** **(والثشي)** أي مثلا
فكشفت الرأس كاف **(قوله)** **(وقبله الخ)** أي لا لأكرام وخلاص ذنابة أوربية ولا يرد تقبيل ابن هجر رضى
لغة عنه أمته التي وقعت في سببه بحضرة الناس لما قال الزركشي أن ذلك كان لأجل صورة الاستحسان
أولأنه ظن أنه ليس هناك من ينظر إليه أولأن المرأة الواحدة لا تسقط المروءة كائن على انتهى والوجه
أن يقال إنه فعل ذلك لأجل التشريع لأنه قصد به إجماع الصحابة عليه ولذلك صار جائزا كاذ كرفي محله
(قوله) **(حكايات مضحكة)** أي فعلها نصفا لاطعها والمراد كثر تعارفا فلا يرد ما ذكر عن بعض الصحابة
وغيرهم **(قوله)** **(قباه)** هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن
المفتوح من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ونحوهم **(قوله)** **(إكباب)** أي مداومة عرفا **(قوله)** **(أوغناء)**
منه أو عنه كاتخاذ امرأة تنفي للناس **(قوله)** **(وحرفة)** سميت بذلك لانحراف الشخص إليها لتكسب وهي
أهم من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها **(قوله)** **(دنيئة)** فالهزئة أولى كالسكاهن والعزاف والمصور
ويطحن بها حل نحو طعام إلى نحو بينه والتفتن في نحو أكل ولبس لا يقصد الاقتداء بالسلف **(قوله)**
(بمسقطها) وإن قرره فيها حكم مثلا **(قوله)** **(فإن اعتادها)** بأن تلبس بهامة بحكم العرف بكونها صارت
حرفة له **(قوله)** **(وينبغي أن لا يقيد الخ)** هو المعتمد **(فرع)** تندب التوبة من مسقطات المروءة وهل يعتبر
فيها مضي سنة كغيرها بما يأتي أو يكفي مضي زمن يقضى العرف بنفيها عنه أولا يعتبر ذلك راجعه **(قوله)**
(أن يجر الخ) أي أن يظهر حاله الشهادة أن فيها جرفه له فشهادته لأخ له ابن حالة الشهادة مقبولة وإن مات
الابن بعدها **(قوله)** **(وغيره)** أي غير المأذون له فهو إشارة لسكون عبارة المصنف أولى **(قوله)** **(وغيره)** لم يمت
أوعليه حمجر فلس **(أي أن يشهد بحال عين أودين كقوله ابن هجر)** وشيخنا واعتمده لمدونه الميث أولديونه
المحجور عليه بالفلس وإن لم تستغرق الديون تركه الميث أو مال المحجور لأنه لما تعلق حقه بالمال فيها فكأنه
يشهد لنفسه ور بما يظهر غريم آخر لم يمت أو المحجور وخرج بذلك غريمه الموسر أو المعسر قبل موته
تعلق حقه بالذمة **(قوله)** **(وبما هو وكيل فيه)** لأنه ثبت لنفسه ولاية على الشهود به نعم أن شهد به بعد

[قول المتن الآن يهجو] عليه حل حديث لأن يمتلىء جوف أحدكم الحديث **[قول المتن أو يفحش]** أي
يجمع الناس ويظهر بهم متجاوزا الحد في ذلك **[قول المتن قباه]** سمي بذلك لاجتماع طرفيه وكل شئ يقبونه
قد جعت طرفيه **[قول المتن وبما هو وكيل فيه]** لو عزل فان كان قد خاصم لم تقبل شهادته والأقبلت

(٤١) - (قليوبي وعجيرة) - رابع

يدفع عنه بها **(ضرر افتد شهادته)** المأذون له كافي الحر وغيره **(ومكاتبه)**
وهو لم يمت أوعليه حمجر فلس **(وبما هو وكيل فيه)** ببراءة من ضمه **(هو)** **(وبمجرأه مورثه)** غير أصله وفرعه قبل انضمامه إليه لو لم
كان لأبيه **(ولو شهد لمورثه)** مريض أو جريح بحال قبل الاندمال وهو غير أصل وفرعه **(قبلت)** شهادته **(في الأصح)** والثاني قال لا
كلما حجة لثمة وفرق الأول بأن الجراحة سبب للموت انقل للمحق اليه بخلاف المالو بعد الاندمال تقبل قطعا لا تنفاه التهمة **(وترد)** شهادة

عاقلة بفسق عهود قتل) يحملونه من خطأ أو شبه عمد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود مملوذين كرهذه المسائل منافع قسمها في كتب
 هوى الهم لا يعد تكرار لأنه لتمثيل (و) ترد شهادة (غرماء مطلق بفسق شهود دين آخر) لأنهم يدفعون باضرار المراجعة (ولو شهد)
 أى الشاهدان (لاثنين بوصية) من تركه (فنهذا) أى الاثنان (لشاهدين بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان في الأصح) والثاني
 لعدم لاحتمال الملوطة ويدفع بأن (٣٣٢) الأصل عدمه ما مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة لأصل

عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت فان كان خاصم قبله لم تقبل قال شيخنا الرملي وكذا بعده قال بعضهم ولعله أراد
 بالمخاصمة المنازعة وليس مراداً بل إنما المراد بها الدعوى منه أو عليه فتأمله ويجرى هنا ما جرى في شهادة
 الحاكم بحكمه بعد عزله (فرع) تقبل شهادة أصل الوكيل وفرعه له بالوكالة (ففيه) الوصى والقيم
 كالوكيل لكن بنظر ماصورة الوصى راجعه (قوله عاقلة) ولو فقراء (قوله مطلق) أى محجور فليس وإن كان
 عند الغرماء وهون نفى بدوهم لاحتمال ظهور غرماء غيرهم (قوله بوصية) أو اقرار أو دين (قوله لأصل ولا
 فرع) ولو برشد أو تركية أو على بعض له آخر نعم إن لم يكن الحق للشهود له قبلت كامام ادعى شيئاً ليت
 المال أو ناظر ادعى شيئاً للوقف أو لى ادعى شيئاً لمولى أو وكيل ادعى شيئاً لموكله فشهد لواحد منهم أصله
 أو فرعه بذلك (قوله وتقبل منه) أى حيث لا عداوة (قوله بطلاق) أى بائن وكذا راجى قطعاً وعمله مالم
 تكن الأم وهى المتبعة (قوله لفرع الخ) المراد ما لوجع في شهادته بين من تقبل له ومن لا تقبل سواء قدم
 الأول على الثانى أو عكسه (قوله من الزوجين) وعليه نعم لا تقبل شهادته عليهما بانهما مع ثلاثة غيره ولا لها
 بأن فلا تقذفها (قوله من عدو لشخص عليه) قال شيخنا الرملي ومنه شهادة عدو الوارث بدين على ميتة ولا
 تنقيد العداوة بزمان فلا بالغ في مخاصمة شخص عند اعادة الشهادة عليه مثلاً فرده على لم تقبل شهادته عليه
 وإن لم يرد عليه قبلت ولا تنقيد بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل أحد يخرج بالشهادة عليه الشهادة
 له فقبولة (قوله بتنى زوال نعمته) أى مطلقاً فان تبنى زوالها الى نفسه فهو الحسد (فرع) قال ابن
 عبد السلام لو شهد لأصل أو فرع أو على عدو أو شهد فاسق بحق بعهده والحاكم كجهل ذلك فالتحار جوازه قال
 بعضهم بل يجب اذا تعين طريقاً لا اتصال الحق (قوله أى غير سنى) وهو من يخالف ما عليه الامامان أبو الحسن
 الأشعري وأبو منصور الماترى بدى بضم المثناة الفوقية لأنهما على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه (قوله كمنكرى صفات الله) ولو الذاتية (قوله لما قام عندهم) أى من التأويل قبلت شهادتهم وإن
 استجلاوا دماء أو أموالاً لعذرهم فيما لم يعلم بحجى الرسول به ضرورة فتقبل شهادة الداعية على المعتمد كروايته
 وهو من يدعو الناس الى بدعته ولا تقبل شهادة الخطا فى مثله ان لم يذ كر فعل نفسه كرايته فعل كذا أو سمعته
 قاله فان ذكره أو شهد لغيره قبلت وهو المنسوب الى أبى خطاب الأسدى الكوفى كان يقول بألوهية جعفر
 الصادق فلما مات جعفر ادعى الألوهية لنفسه وهم يعتقدون أن أصحابهم لا يكذبون (قوله لا يضبط) أى دائماً
 أو غالباً ما لم يبين السبب ويندب للحاكم استقصاء فيه (قوله ولا مبادر) ولو فى مال يتيم أو زكاة أو كفارة

[قوله والثانى المنع] لو حكم بشهادة الأولين ثم شهد الآخرون فالظاهر اختصاص الرد بالتأخر على هذا [قول
 المتن لأصل] لو ادعت المرأة الطلاق فشهد لها ابنها لم تقبل ولو شهد احسبه من غير دعوى قبلت عروضة
 (فرع) لو شهد على الميت وهو عدو الوارث فوجهان [قول المتن وتقبل لكل من الزوجين] لأن شهادة
 الأخ تقبل مع وجود النسب فمع وجود السبب أولى [قول المتن الحسبة] سميت بذلك لأن صاحبها يحسبها
 عند الله لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر الأخرى ثم بخير الشهود الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها وقصة

ومبتدع) أى غير سنى (وتقبل شهادة مبتدع لا نكفره) يبدعته كمنكرى صفات الله وخلقه الشهود
 أهل عيبه وجوارز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصيبون فى ذلك لما قام عندهم بخلاف من نكفره يبدعته كمنكرى حدوث العالم
 والبعث والخشع للأجسام وعلم الله بالمعدوم والجزيئات لا نكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لا مغفل لا يضبط
 ولا مبادر) بالشهادة قبل أن يسألها فكل منهما منهم ويستثنى من الثانى ما ذكر فى قوله (وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى)

كالحللة والركبة والصوم بان يشهد بتركها (وفعاله فيه حتى يؤكد كطلاق وعق وعتق عن فصال وبقاء عتق وانقضائها) بان يشهد بما ذكر لينج من مخالفة ما يترتب عليه (وحذله) تعالى بأن يشهد (٣٣٣) بموجبه والأفضل فيه الشر كذا

الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا النسب على الصحيح) لأن في وصلة حقايقه تعالى والثاني قال هو حق لأدعى حقه كالتصاص وحد القذف والبيع والافرار لا تقبل فيه شهادة الحسبة وصورتها مثلاً أن يقول الشهود ابتداء للقاضي ننهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فان ابتدءوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة وانما نسمع عند الحاجة اليها فلنشهد اثنان أن فلانا اتفق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها وما تقبل فيه هل تسمع في الدعوى قبل لا اكتماء بالينة وقيل نعم لأن الينة قد لا تساعد وبره استخراج الحق باقرار المدعى عليه (ومنى حكم) القاضي (بشاهدين فبانا كافرين أو عبيدين أو صبيين نقضه هو وغيره) لتيقن الخطأ فيه (وكذا فاسقان في الأظهر) كما في المسائل المذكورة والثاني لا ينقض لأن قبولهما بالاجتهاد وقبول يئنة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد

أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدهى ثم يطلب الينة ولا يحتاج إلى حضور خصم ولو أعدم المبادر شهادته قبلت (فتبينه) علم محامرائه لا يشترط في الشاهد معرفته بفروض الصلاة والوضوء مثلاً اذا لم يقصر في التعم وأنه لا يضرب وقفه فيها اذا ادعاهما جاز ما به ولا غير ذلك من غير ما تقدم (قوله كالحللة) وكالحج ولو عن ميت ونحوه (قوله كالطلاق) ولو في خلع لافي ماله (قوله بقاء عدة وانقضائها) واستيلاء اسلام وبلوغ وسفه ووقف ووصية لالمين فيهما ونحوه رضاء ومصاهرة والثابت في الوقف أصله لاشروطها مالم يتركها الشاهد (قوله مثلاً) هو راجع الى لفظ نشهد وإلى ابتداء وإلى فاحضره وبكى أشهد وأنا شاهد أو عندى شهادة أو معى شهادة ولا يضرب تقدم دعوى فاسدة كعبدین ادعى أن سيدهما اتفق أحدهما ولا يضرب السكوت عن فاحضره مع أنه لا يحتاج إلى احضاره الا ان كان بمسافة لا يحكم فيها على غائب والافقيه مافى القضاء على الغائب وعليه يحمل مافى شرح شيخنا بعالين محرر (قوله فهم قذفة) أى مالم يصلوه بقولهم فاحضره الخ (قوله وقيل نعم الخ) وهو المعتمد الا فى محض حدود الله تعالى (قوله فبانا) أى ظهر اولو بينة أنهما كانا وقت الحكم على ما ذكر بخلاف مالوكا ناقبله أو صار ابعده ولا يضرب طرقة موت أو جنون أو انما أو عمى أو خرس (قوله نقضه) قال شيخنا بمعنى أن بطلانه لا يتوقف على صفة نقض ولا غيره (قوله ولا كذا فاسقان) ولا بدنى شهادة بينة الفسق من ذكر التاريخ لاحتمال طرقة بعد الحكم (قوله لأن قبولهما بالاجتهاد الخ) قبل المعنى أن القاضي اجتهد في ثبوت عدالة الشاهدين ليرتب الحكم عليهما واجتهد في رد عدالة الشاهدين بالفسق ولا ينقض اجتهاد اجتهاد وقيل المعنى أن شرط العدالة فى الشاهدين ثابت بالاجتهاد مطلقاً وقيل غير ذلك (قوله بنقض بخبر الواحد) خبر الاثنين كما هنا أولى (قوله ولو شهد كافر) أى ليس محضاً كفره والا فلا يقبل بقاء التهمة (قوله أو عبداً أو صبي) أو أعمى أو أخرس (قوله بعد كاله) باسلام وحرية وبلوغ وابصار ونطق ومثله مبادرة كافر (قوله أو فاسق ناب) بعد شهادته ثم أعادها فلا تقبل ومثله شهادة عدو أو سيد أو خاتم مروءة وقيد شيخنا الفسق بالخلفى والاقبلت حالا وكذا من تدأسلم (قوله وتقبل شهادته) أى الفاسق فى غيرها ومثله خاتم المروءة (قوله بئنة) أى تقر بئنة على الأوجه نعم يكفى فى غيبة بصغيرة لم تبلغ صاحبها استغفار ولو بلغته بعد الاستغفار

الشهود على المغيرة بن شعبة (فرع) لافرق في المشهود عليه بين كونه حاضراً أو غائباً (فرع) أكل رجلان في آخر رمضان ثم جاء وشهدا أنه يوم العیدة لبعضهم بنجعه عدم القبول لأن لهما في ذلك غرضاً [قول المتن كطلاق] يدل على أن الغلب في حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه وإن راضى عليه الزوجان (فرع) لا تقبل في التدمير وتعليق العتق أو الطلاق (فرع) العتق الضمنى لا تقبل فيه شهادة الحسبة لأن النرض فيه الملك ثم يتبعه العتق بخلاف الخلع [قول المتن وبقاء عدة] كذلك البلوغ لما يترتب عليه من التكاييف [قول المتن فبانا] أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلنشهدا فسقهما ولم يؤثر خا لم ينقض الحكم لاحتمال الطريان [قول المتن نقضه هو وغيره] قضيته توقف الأمر على النقض قال فى البحر وهو المذهب لكن الامام والغزالي فلا المعنى بالنقض تبين عدم النفذ فان القضاء لا يغير الحكم عندنا وانما هو اظهار خلافه لا فى حنيفة [قوله لتيقن الخطأ فيه] قضية هذا أن محل النقض اذا لم يكن الحاكم يرى ذلك والا فلا نقض الا أن يكون ذلك مخالفاً لدليل من قياس جلى أو غيره [قول المتن وكذا فاسقان] لوقال أكرهنى السلطان على الحكم بقولهما وكنت أعلم فسقهما قبل من غير بينة [قوله وقيل تقدر بئنة أشهر] الذى فى تعليق البغوى خسون يوماً

بالاجتهاد وعورض بأن الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد (ولو شهد كافر أو عبداً أو صبي ثم أعادها بعد كاله قبلت أو فاسق ناب) بعد ما أو أعادها (فلا) قبل من لا يثبتهم في ذلك بخلافهم (وتقبل شهادته فى غيرها بشرط اختباره بعد التوبة بمدة يظن بهما صدق توبته وقدرها الأكترون بئنة) وكيل تقدر بئنة أشهر وقيل لا تقدر بمدة ويختلف الظن بالأشخاص ولم يزل الصدق (و يشترط فى توبة مصيبة قولية القول

بالحق وأنا أعلم عليها ولا أعود إليها (قلت) أخذا من الرافعي في الشرح (في العصبية) غيب القولية كلزنا والشرب والسرقة (يشترط) في التوبة منها (اقلاع) عنها (وندم) عليها (وعزم أن لا يعود) إليها (هبة) على سلامة آدمي إن تفلت به وانه أعلم من مال وغيره فيؤدي الزكاة المستحقة ويرد المصوب إن بقي وبه إن تفلت المستحق ويمكن مستحق التصاص وحده القذف من الاستيفاء وما هو حقه تعالى كلزنا والشرب إن لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقر به ليقام عليه الحد وله أن يستر على نفسه وهو الأفضل وإن ظهر فضعات السرفياتي الامام ويقر به ليقم عليه الحد

(فصل: لا يحكم بشاهد واحد) (إلا في هلال رمضان) فيحكم به فيه (في الأظهر) كما قسم في كتاب الصيام وذكره هنا في الحصر فلا يمتد تكرارا (ويشترط لزنا أربعة رجال) قال تعالى والذين يرمون المحصنات فهم ياتوا بأربعة شهداء الآية (ولا يقبلون به اثنين)

قالوجه بقاؤها (قوله فيقول) أي عند القاضي إن وصلت إليه نعم لا بشرط القول في نحو ياخزير يا ملعون (قوله في التوبة منها) أي ومن القولية أيضا (قوله وعزم أن لا يعود) وعدم وصوله إلى حالة الغرغرة وعدم طلوع الشمس من مفرها (قوله من مال) بعينه أو ببدله أو بالعزم على رده إذا قسر ورده مستحقة أو أوارنه أو لحاكم حقه والا فبالعزم إذا عرفه (فرع) تجب التوبة فوراً من كل ذنب ولو صغيرة وإن أتى بمكفر لأن هذا بالنسبة للأخرة وتصح من ذنب دون آخر وتنكسر بشكره لا بتذكرة وإذا تلب في قتل قبل تسليم نفسه صحت في حق الله دون حق آدمي وإسلام المرتد أو الكافر توبة من الكفر بشرط التدم عليه وكذا قتلة تركها (فصل) في بيان أنواع المشهود به وتعدد الشهود وحاصل كل منها خمسة أنواع لأن الشهود إما أربعة من الرجال أو رجلان فقط أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة واليمين مع الرجل مؤكد والأول في نحو الزنا والثاني فيما يطلع عليه الرجال والثالث في نحو هلال رمضان والرابع فيما يقصد منه المال والخامس فيما يطلع عليه النساء غالباً كإسباتي (قوله فيحكم به فيه) بوجوب الصوم على الصوم فهو حكم حقيقة بلا خلاف ولا يجوز زقهه ويفرعه على من ادعى أن هذا ثبت لا حكم لأنه إنما يكون على معين وتقديم في الصوم زيادة على ما هنا فراجع (قوله للحصر فيه) أي الحصر الحقيقي من حيث أنه حكم كإسباتي فلا يرد قبول الواحد في الحرم وفي القسم وفي ثبوت الإسلام كإفادات الصلاة عليه وتوابعها وفي أخبار العون للحاكم باستناع الخصم لأجل تعزيره وفي محبة الأحرام بالحج بعد إيدأى هلال شوال وفي محبة صوم شهر نذر صومه بذلك وفي محبة الوقوف بعرفة كذلك وغير ذلك خلافاً لمن خالف في بعض ذلك (قوله لزنا) أي لا يثبت وإن لم يجب فيه حد كالنية وكذا اللواط وإتيان البهائم وخرج بانباته رد الشهادة به فيكفي اثنان لأنه تجزئ بآن شهدا بفسقة وفسرهم بالزنا لكن بشرط أن يقولوا انهما اعتادا كراهة التجريح وبذلك فارق ما لو شهد دون أربعة زنا (قوله في فرجها) أي فلانة إن غابت أو هذه فلا بد من تعيينها باسمها ونسبها ولا يشترط ذكر زمان أو مكان إلا أن ذكره أهدم فيجب سؤال باقهم لاحتال تناقضهم فلا حد (قوله ولما)

أخذنا من قصة المتخلفين في تبوك وأما عدم التقدير الثاني هو الثالث صححه القاضي وغيرهما قال الامام وكيف يطمع في التقدير وهو لا يثبت إلا بتوقيف [قول المتن قلت الخ] هذه الثلاثة مشترطة في العصبية القولية أيضا [قول المتن اقلاع عنها] أي بعدم التلبس بالفعل حالا وبعدم التلبس بالعزم على الفعل حالا فهو متعلق بالفعل والندم بالماض والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم وقالوا لم يصروا على ما فعلوا الأول الندم والثاني العزم على أن لا يعود [قول المتن رد ظلامة] روى مسلم من كان لأخيه عنده مظلمة في عرض أو مال فليستطه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فإن كان له عمل أخذ منه بقدرة ظلمت وإلا أخذ من ممتلكات صاحبه وطرح عليه (قاعدة) لو تلف عنده وهو فليس وجب عليه أن يكتسب لو فاته ولو أقطع خبر المظالم ولم يعرف له وارث دفعه للامام العادل وإلا تصدق به على قصد الغرم لوعلمه

(فصل: لا يحكم الخ) [قول المتن إلا في هلال رمضان] قد سلف أن آخر قول الشافعي اعتبار الاثنين (فرع) لو شهد مسلم أن هذا النصراني أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناء على التوالي على القولين في هلال رمضان حكاه عنه في شرح المهذب وأقره [قول المتن اثنان] لأنه ليس كالشهادة على نفس الزنا لتسكن المقر من الرجوع قال البند نجعي وهذه المسئلة تصور في موضع واحد وهو إذا قذف رجل رجلاً ادعى القاذف على المذوق بأنه أقر بالزنا وأنكر وقضيت عدم سماعها بالقرار ابتداء (قاعدة) قد تقرر ثلاثة على وجه ذلك في العام: إيصافه الزكاة وفي الإفلاس وفي حصة الورثة [قول المتن وعقد مالي]

كفيه (ولو قول أربعة) كخفه ولا يثبت اللواط وإتيان البهيمة إلا بأربعة وفي وجه من طريقين بآيتين (ولما) وقد طعن عليه في الشهادة بآيتين من ذكره مفسراً فيقولون رأيناه أدخل ذكره أو قدرا الحشفة منه في فرجها على سبيل الزنا (ولما) وقد طعن

كبيح وإقالة وحلالة وضمان وحق مالي تكبير وأجل رجلان أو رجل وامرأتان (عموم قوله تعالى واستشهدوا أي لما بلغ لكم هودين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال الخارج منه ما يشترط فيه الأربعة وما لا يقتضي فيه الرجل والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كحد الشرب وقطع الطريق والقتل بالردة (أو لآدمي) كالقتصاص في النفس أو الطرف وحده القذف (وما يطلع عليه رجال غالباً كنسكاح وطلاق ورجعة (٣٢٥) وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت

واعسار ووكله ووصاية وشهادة على شاهد رجلان)

روى مالك عن الزهري

مضت السنة أنه لا يجوز شهادة

النساء في المهود ولا في

النكاح والطلاق وقبس

على الثلاثة باقي المذكورات

بجامع أنها ليست بمال ولا

يقصد منها مال أو القصد من

الوكالة والوصاية والراجعتين

إلى المال الولاية والخلافة

لأئمال (وما يختص بغيره

النساء أولاً برجال غالباً

كبكرة وولادة وحض

ورضاع وعيوب تحت

القباب (كبرس ودرج

وقرن (يثبت بما سبق

وبأربع نسوة) روى مالك

عن الزهري مضت السنة

أنه يجوز شهادة النساء فيها

لاطلاع عليه غيره من

ولادة النساء وعيوبهن

وقبس بما ذكر باقي

المذكورات واحتراز بقوله

تحت القباب عما لا

ينبغي للعيب في وجه المرأة

وكيف لا يثبت الإبرجلين

وفي وجه الأمة وما يبدو

عند الهنة يثبت برجل

أي ويشترط بمعنى يقبل رجلان أو رجل وامرأتان وكذا رجل ويمين كإيا في المال وعقد مالي أي أو فسخه ومنه الإقالة وغنيل المصنف بهما للمقد مبنى على مرجوح (قوله وضمان) وإبراء وقرض ووقف وصلاح وشفعة ورد عيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نسكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل حر عبداً ومسلم ذمياً أو والدولة وسرقة لا قطع فيها (قوله وحق مالي) ومنه رهن وقبض مال ولو في كتابة ومن حقوق العقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافر لسلبه وإزمان صيد لملكه ومجز مكاتب وأفلاس ورجوع ميت عن تدبير وأما الشركة والقراض والكفالة فكل وكالة الآتية (قوله تكبير المجلس) أو شرط أو عيب (قوله فعموم الأشخاص) في قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا (قوله) ولغير ذلك أي المذكور من هلال رمضان والزنا وما يقصد منه المال أي ويشترط رجلان لغير ما ذكر (قوله كحد الشرب الخ) أي بأن شهدوا بأنه استحق الجلد بذلك (قوله وحد القذف) والتعزير (قوله) ووكله) وكذا الشركة والقراض والكفالة كما مر ثم إن أراد في الشركة والقراض حصته من الربح فكلال ومنه دعوى المرأة النكاح لاثبات ارتكاف المهر كما تقدم وكذا عتق وبلوغ وإبلاء وظهار وفسخ نسكاح ورضاع محرم ومقدمات نسكاح وإقرار ولومن النساء وولاء واحسان وحكم وقضاء عدة بأشهر وخلع من جانب المرأة ودعوى الرقيق التدبير والاستيلاء والسكناء بخلاف دعوى السيد شيئاً من الثلاثة فإنه من قسم المال المتقتم (قوله وما يختص) أي يشترط بمعنى يكفي شهادة أربع نسوة لما الخ (قوله ورضاع) أي من الثدي أو أن اللبن منه أما الرضاع من إناة مثلاً فلا بد من رجلين (قوله لا يثبت الإبرجلين) وهو المعتدوان قلنا بحرمة نظر ذلك ثم إن قصد منه المال فكلال (قوله وما يبدو) أي من الأمة (قوله) يثبت برجل وامرأتين) وكذا برجل ويمين نعم إن لم يكن القصد المال فلا بد من رجلين كلفي شرح شيخنا (قوله) ونحوها بالنصب) أي عطفاً على عيوب كالحيض والجل فطم أنه لا يستثنى من عيوب النساء ما في وجه المرأة وكيفية ما يبدو عند المهنتمن الأمة فلا يثبتان بالنساء المنفردات ولا بد في الأول من رجلين ويكفي في الثاني رجلان أو رجل وامرأتان (قوله فلا يثبت برجل ويمين) إن لم يقصد منه المال ولا فكلال (تنبيه) علم بما ذكر أن المرأتين واليمين لا يثبت بهما شيء وقال الإمام مالك ثبت بهما

أي أو فسخه ومنه الإقالة نعم القراض والشركة كالوكالة [قول المتن كبيع] كذا الإجارة والوقف والصلح والفرقة والمهر والوصية والجنابات الموجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشرط رهن وطاعة الزوجة [قول المتن تكبير] أي مجلس أو شرط أو عيب أو مجز مكاتب أو أفلاس ونحوه [قوله قوله تعالى واستشهدوا] قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذلك في الديون وقسنا عليها غيرها والمعنى في ذلك كثرتها وعموم البلوى بها [قوله روى مالك الخ] هو مرسل ولكنه اعتضد فيها بظهر [قول المتن كبكرة] وثبوتية [قول المتن وحض] للنساء طرق في معرفته [قول المتن وعيوب] وكذا الحل [قوله روى الخ] أي أو أما اعتبار الأربع فلا نكل امرأتين برجل قال الماوردي ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن

وامرأتين (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين ومائت بهم ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين (الاحيوط النساء ونحوها) بالنصب فلا يثبت برجل ويمين لخطرهما (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) لعدم وروده وقيامها مقام رجل في غير ذلك لوروده (و) في الشاهد واليمين (أي ما يحلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعدليه ويذكر) ويجوز (في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله إن شاهدي لصديق وإلى مستحق لكذا قال الإمام ولو قدمه كراهي وأخره تصدقني بالشهادة

فلا يأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليقين والشهادة المختلفي الجنس (فان ترك) المدي (الحلف) بعد شهادة الشاهد (وطلب بين خصمه فله ذلك) لأنه قد يتورع عن اليقين ويحين الخصم تسقط الدعوى (فان نكل) عن اليقين (فله) أي المدي (أن يحلف) (٣٣٦) بين الرد في الأظهر) والثاني المنع لأنه ترك الحلف فلا يعود اليه وعلى

هذا يحبس المدي عليه حتى يحلف أو يقر وعلى الأول لو لم يحلف المدي سقط حقه من اليقين وليس له مطالبة الخصم كسابق في كتاب الدعوى (ولو كان يده أمة وولدها) يسترقهما (فقال رجل هذه مستولدي هلقت بهذا في ملكي وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الاستيلاء) لأن حكم للمستولدة حكم المال فسلم اليه وإذا مات حكم بعقما باقراره (لا نسب الولد وسريته في الأظهر) لأنها لا يثبتان بهذه الحجة فيبقى الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدي بالاقرار ما ذكر في باب والثاني يثبتان تبعاً لها فينزح الولد من المدي عليه ويكون حراً نسباً باقرار المدي (ولو كان يده غلام) يسترقه (فقال رجل كان لي وأعنته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (فالذهب انتزاعه ومصيره حراً) كما نص عليه ومنهم من خرج قولاً

من مسئلة الاستيلاء بنى ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح في أصل الروضة والفرق أن المدي هنا يدعي ملكاً وحجته تصلح لإبانه والعق يترب عليه باقراره (ولو ادعت وريثة مالا لمورثهم وأقاموا شاهداً حلف معه بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه) كما نص عليه (ويطل حق من لم يحلف بنكوله أن حضر وهو كامل فان كان غائباً أو صيماً أو مجنوناً فالذهب أنه لا يقبض نصيبه قلنا زال عذره حلف وأخذ

الأموال وأن محض النساء لا يثبت بهن مال ولا ما يطلع عليه الرجال وإن الرجل والمرأتين أو اليقين لا يثبت بهن ما يطلع عليه الرجال وإن نحو الزنا لا يثبت بدون أربع من الرجال (فرع) يشترط في كل شاهد أن يكون عارفاً بما يتعلق به ففي عيوب النساء يكون علماً بالطلب (قوله فلا بأس) هو المعتمد (قوله) وطلب بين خصمه (فلولم يطلبه فلا خصم أن يقول له احلف أو حلفني وخلصني (قوله) وبين الخصم (أي لا يطلب اليقين قبل الحلف فلا يسقط الطلب ولا الدعوى خلافاً لما رجحه الشيخان كإقيل ولعل الشيخين ببناء على مرجوح إذ لو سقط ذلك بالطلب لما احتجج إلى نكول بعده ولا إلى رد بين فتأمل (قوله تسقط الدعوى) أي فلامطالبة أصلاً وقال شيخ شيخنا عمدة أنه أي بدعي في مجلس آخر ويقم البيعة ولو شاهداً وبينما فرجحه (قوله بين الرد) هو صريح في أن شهادة الشاهد سقط اعتبارها (قوله سقط حقه من اليقين) أي في هذا المجلس وله تجديد الدعوى ويحلف وظاهر ما في شرح شيخنا كان حجر سقوط الدعوى مطلقاً (قوله في ملكي) أي مني بدليل ما بعده (قوله لأن حكم المستولدة الخ) فيه إشارة إلى أن الثابت بالبيعة هو المالية فيها والاستيلاء تابع له بإقراره كذا ذكره الشارح بعده وكذا يقال في لبوت النسب والحرية على القول الثاني فالحكم بالتبعية فيه نظراً لا قراره فأسلكه بعضهم هنا بما يخالف ذلك فيه نظر فتأمل (قوله فيبقى الولد في يد صاحب اليد) أي على سبيل الملك فلا أسند دعواه إلى زمن يمكن فيه حدوث الولد تبع الولد أمه وللمدي الزوائد من حينئذ (قوله ما ذكر في باب) وهو أنه إن كان صغيراً لم يثبت نسبه من استلحقه الابينة أو كبيراً ثبت تصديقه له (قوله وهو الراجح في أصل الروضة) ولعل عذره في عدم حمل كلام المصنف عليه مراعاة النص الموافق له (قوله مالا) عينا أو ديناً ومنفعة (قوله) وحلف معه بعضهم (وحلفه على الجميع إن ادعاه وان ادعى قدر حصته فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكفي حلف واحد منهم من غيره ولا يأخذ الأقدار حصته مطلقاً (قوله ولا يشارك فيه) لا يلزم ثبوت ملك لشخص بين غيره (قوله) ويطل حق الخ (أي من اليقين فقط ولا يحلف وارثه بعد موت مورثه (قوله بنكوله) خرج امتناعه بل أنكول فلا يطل حقه (قوله إن حضر) أي وعلم بالخصومة قال شيخنا والغائب كالحاضر إذا علم ونكل كلني شرح شيخنا (قوله إن حضر) أي وعلم بالخصومة وتوشرع فيها والافك الغائب (قوله حلف) أي على الجميع على

يذكروا أنهم شاهدوها من غير تعمد نظر (فرع) الذي تقبل فيه شهادة الفسوة وشهدن فيه على الاقرار لم يقبلن فيه [قول المتن فان نكل الخ] سكت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك [قول المتن لا نسب الولد الخ] عبارة المحرر وهل يحكمه بالولد وينزع من المدي عليه قولاً قال الزركشي لكن يلزم منه ما قاله المصنف رحمه الله اه . أقول عبارة المحرر أحسن ومنها تعمل أن قول الشارح رحمه الله الآتي والثاني يثبتان تبعاً الفرض منه ثبوت الانتزاع كما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآتي فينزح الولد وبهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول الشارح رحمه الله والثاني يثبتان تبعاً بقول بعد ذلك أن النسب والحرية يثبتان بالاقرار والله تعالى أعلم (قوله ما ذكر في باب) فان كان صغيراً لم يثبت محافظة على حق الولد للسيد وإن كان كبيراً وصدقه ثبت [قول المتن فالذهب أنه لا يقبض الخ] ويمكن من في يده من التصرف فيه

[قول]

ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح

في أصل الروضة والفرق أن المدي هنا يدعي ملكاً وحجته تصلح لإبانه والعق يترب عليه باقراره (ولو ادعت وريثة مالا لمورثهم وأقاموا شاهداً حلف معه بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه) كما نص عليه (ويطل حق من لم يحلف بنكوله أن حضر وهو كامل فان كان غائباً أو صيماً أو مجنوناً فالذهب أنه لا يقبض نصيبه قلنا زال عذره حلف وأخذ

بغير إعادة شهادة) وقيل في قول يقبض نصيبه ويرقب ولوتير حال الشاهد قبل الحلف لم يقبض في أحد وجهين (ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف وولادة) ورضاع (إلا بالبصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والأقوال كعقد) وفسخ وأقرار بهما (يشترط سماعها وإبصار قائلها) فلا (٣٣٧) تقبل فيها شهادة أصم لا يسمع شيئاً (ولا يقبل أعمى) حل

شهادة في مبصر (إلا أن يقبل) رجل (في أذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (في تتعلق به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سداً للباب (ولو حلها بصير ثم عي شهد إن كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب) بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذاً من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فإن عرف عنه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فإن جهلها لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بالنون قبل التاء من انتقبت كما في الصحاح (اعتماداً على صوتهما) فإن الأصوات تشابه (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها منتقبة

ما مر (قوله بغير إعادة شهادة) أي إن كان السابق ادعى الجميع والإفتعاد جزءاً كالعدوى (قوله لم يقبض) المعتمد خلافه فلا بد من شاهد غير الغير من حلف ولاتعاد العدوى إن كان ادعى من قبله بالجميع (قوله إلا بالبصار) صريحه أنه لا تصح شهادة الأعمى وإن مس الذكريد في الفرج والمعتمد جوازها أن مسكهما إلى أن حضروا بين يدي القاضي وإن لم يستمر الذكريد في الفرج ويجوز النظر لفرج الزانين لتحمل الشهادة لأنهما هتكاً حرمتهما أنفسهما ولا تبطل شهادتهما لو تعدوا النظر لغير الشهادة لأنه صغيرة (قوله فلا يقبل فيها) أي الأقوال فهو مفهوم شرط السماع وذكر الأعمى هو مفهوم إبصار فاعلها لكنه مقيد بالمبصرات كما أشار إليه الشارح بقوله في مبصر وبذلك صح الاستثناء لقيام الفعل مقام البصر (قوله في أذنه) أي مثلاً فتحو وضع يده على فمها أو كونهما في محل ليس فيه غيرهما والاستفاضة كذلك (قوله وعند غيبته) قال شيخ الإسلام إلى فوق مسافة العدوى وقال الشيخ عميرة المراد الغيبة عن مجلس القاضي ولو في مسافة العدوى قال ولا أعلم لشيخنا يعني شيخ الإسلام سلفاً فما ذكره انتهى وفي كلام شيخنا الرملي موافقة شيخ الإسلام واعتمد شيخنا الزياي كلام شيخه البرلسي المذكور (قوله وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر) هو المعتمد إن لم يعرف بالآخر وإلا كفي وحده ولا ينبش بعد دفنه وإن اشتدت الحاجة إليه خلافاً للزالي (قوله بعينها) برؤية سابقة تعين أنها هي أو باستفاضة كذلك أو باسمها ونسبها وأخبر عدلان أنها هي فيجوز أن يشهد على شهادتهما (قوله جاز التحمل عليها منتقبة) ولا تجوز رؤيتها (قوله عدل أو عدلين) ولو في الشهادة ولو من أقر بها

[قول المتن بغير إعادة شهادة] وذلك لأن الشهادة تتعاقب بأمر الميراث وإثبات ملك الميث وذلك في حكم الحصة الواحدة فلذا تعدى حكمها الشكل بخلاف اليمين فإنها قاصرة على الحالف لا يتجاوزها أثرها وأما العدوى فإنها وإن فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يساع فيها ولا ينظر إليها نعم ينبني أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول بالجميع لا بقدر نصيبه فقط وإلا فلا بد من إعادة الشهادة كذا بحثه الزركشي رحمه الله [قول المتن بالبصار] أي فيجوز رؤية الزنا إذا كان لفرض التحمل [قول المتن على الصحيح] وذلك لأنه لو امتنع ذلك لزم أن لا تجوز شهادة البصير على النائب والميث [قول المتن إشارة] اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه وقوله ونسبه لو اقتصر على اسمه وإضافته لمعتقه كفلان عتيق السلطان فينبغي الاكتفاء بذلك إذا لم يلبس [قول المتن وعند غيبته] الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المنهج فوق العدوى ولا أعلم فيه سلفاً [قول المتن فإن جهلها الخ] قال ابن أبي السرم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتماداً على حليته وصفته كما يفعله كثير من جهلة الشهود ثم يؤذيها في غيبته أو موته فلا تجوز قولاً واحداً ولا عرف فيه خلافاً أقول نعم صرح الرافعي بأنه إذا جهلها ولكن استفاض بين الناس من بعد أنه فلان بن فلان سأل أن يشهد ثم ما قاله في المنهاج مع ما قاله ابن أبي السرم يعرفك فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يؤذون في الغيبة معولين في النسب على أخبار المشهود وعليه وذلك باطل وإن وصفوا حليته فلينبه لذلك [قوله منتقبة] كان صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي منتقبة أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك [قوله وقيل يجوز بتعريف عدل] وحيث تدعى أنه

(ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها وموتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان (على الأشهر) المعبر به في الحرر وفي الروضة كأصلها عند الأكرهين وقيل يجوز بتعريف عدل لأنه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما والأول معنى على اشتراط السماع من جمع يؤمن نواظروهم

من الكذب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو التعميل بما ذكر وفي ذكر العمل به المزيد على الروض وأصلها شارقال المبل اليه (و)
قامت حجة على عينه بحق فطلب (٣٢٨) المدهى التسجيل سجل القاضى بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يثبتا ولا يكتفى فيهما

قول المدهى ولا أفراد من
قامت عليه اليقنة لأن نسب
الشخص لا يثبت باقراره
ويثبت بيينة حسبة على
الصحيح فإذا قامت عند
القاضى بنفسه سجل به
(وله الشهادة بالتسامع على
نسب) لم ذكر أو أمي (من
أب وقيقة وكذا أم في
الأصح) كالأب والثاني
المنع لاسكان رؤية الولادة
(وموت على المذهب)
وفي وجه من طريق المنع
لأنه يمكن فيه المعاينة لا عتق
قولا ووقف ونكاح
ملك في الأصح) لأن
مشاهدة أسبابها متيسرة
وعبارة المحرر فيها رجح
للمنع (قلت الأصح عند
المحققين والأكثرين في
الجميع الجواز والله أعلم)
لأن مدتها تطول فتعسر
للمانة اليقنة على ابتدائها
فتعسر الحاجة الى اثباتها
بالتسامع والرافى في الشرح
قل في غير الملك المنع عن
طائفة والجواز عن أخرى
زاد في الروضة الجواز أقوى
وأصح وهو المختار وسكت
فيها على قول الرافى في
الملك أقرب الوجهين الى
طلاق الأكثرين الجواز

(قوله والعمل على خلافه) أي حمل الشهود والناس لاعمل الأصحاب كما قاله البلقيني (قوله) اشترط على المبل
اليه) واعتمده بعض التأخرين ونقل عن شيخنا الرملى أنه فعله وأقر عليه في تزويج بنته (قوله سجل
القاضى) أي جوازا (قوله لا بالاسم والنسب) أي من غير انضمام الحلية اليهما (قوله لأن نسب الشخص
لا يثبت باقراره) فإخذه الآن بعض الشهود من جهلهم (قوله ويثبت بيينة حسبة على الصحيح)
هو المعتمد وكذا حمل القاضى (قوله سجل به) فيقول حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان وحليته كذا
وكذا وهذا واضح ان كان المراد التذ كرفان كان المراد الكتابة به الى بلد آخر فقيه نظر فرأجه (قوله وله
الشهادة بالتسامع) أي ما لم يعارضه بانكار المنسوب اليه مثلا أو باخبار من يورث خبره ريبة بأن لم يقطع
بكذبه (قوله وعبارة المحرر فيها رجح المنع) فليس فيه جرم بالمنع كما في التهاج فالجزم فيه معترض (قوله
الأصح في الجميع الجواز) وهي المسائل الخمس المذكورة وهي الرق والولاء والوقف والنكاح والملك كافي النسب
والموت قبلها والمراد بالنسب من الأب لامن الأم قاله الخطيب والمعتمد خلافه والمراد بالوقف ثبوت أصله
وأما تفاصيله وشروطه فلا تثبت بذلك ابن الصلاح نعم ان ذكرها الشاهد في شهادته تثبت على ما ذكره
واذا لم تثبت فقال النووي ان كان الوقف على جماعة قسم بينهم بالسوية أو على جهات فكذلك والارجح
الى رأى الناظر والمراد بالملك أمه وأما حدود نحو العقار فلا تثبت بذلك أيضا قاله شيخنا وألحق بما ذكر
ولاية القاضى وعزله ونقضه والزوجة واستحقاق الزكاة والتصدق والرضاع والولادة والحمل والوثن وقدم العيب
والسفه والرشد والعدة والجرح والتعديل والكفر والاسلام والوصية والارث والقسامة والنسب والصدائق
والأشربة والعسر والافلاس لجملة ذلك مع ما ذكره المصنف اثنان وثلاثون مسئلة وبعضهم نظم عليها
(قوله وسكت فيها الخ) هو اعتراض على المصنف لمخافة كلامه (قوله والظاهر أنه لا يجوز) وهو مرجوح
كما تقدم (ففيه) صورة الشهادة بالتسامع ان يقول أشهد أن هذا ولد فلان أو أنه ملكه أو أنه وقفه أو أنه
عتيقه أو مولا أو أنها زوجته ولا يشهد بالأسباب الا في الارث ولا بالأفعال كأن يقول ان فلانة توفيت فلانا وان

على هذا لا يشترط على الشهادة [قول المتن والعمل الخ] قال البلقيني يريد حمل بعض البلدان لاعمل
الأصحاب وحيث قد فاعلم به [قول المتن سجل القاضى الخ] أي فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن
فلان ومن حليته كذا قال ابن أبي الدم ان كان الغرض منها التذكير عند حضورها بعد ذلك
فصحيح وان كان الغرض الكتابة بالصفة الى بلد آخر اذا غاب المدهى عليه ليقابل حليته ما في الكتاب
ويعمل بمقتضى ذلك ان أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا ان كان الغرض الاعتماد على الحلية عند
الاحتياج الى الثبوت والحكم ثانيا ولا أحسب أحدا يقول قال وتزيل كلامهم على الحالة الأولى بأباه جعلهم
الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلفك عنه قريبا على قول المنهاج فان جهلها
الخ لن الحلية لا تسوغ الشهادة في الغيبة بلا خلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب [قول المتن
بالحلية] انظر لقوله لو قامت بيينة على عينه فانه يهديك الى دفع ما قلنا عن ابن أبي الدم في القولة التي قبل هذه
[قول المتن وموت على المذهب] الحق الصيرى والمأوردى بالتسامع فيه ان يمر بباب التفتيل فيسمع النوح
في داره والناس جلوس للتزينة فيخبره واحد بموته [قول المتن وملك] لو انضم الى الملك اليد والتصرف
جار بالتسامع قطعا [قول المتن سماعه الخ] هل يشترط التكرار وطول المدة خلاف [قول المتن
وقيل يكتفى الخ] وجهه أن القاضى يعتمد على فكذا الشاهد (فرع) لو جزم الشاهد بالشهادة

والظاهر أنه لا يجوز الى آخره (وشرط التسامع) في استناد الشهادة اليه (سماعه) أي للشهود به (من جمع
من نواظروهم على الكذب) لكثرةهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم (وقيل يكتفى) سماعه (من عدلين) وعلى الأقل

لا يشترط العدالة ولا الحرية ولا الكور في الروضة كما صلاها في الثلاثة ينفى (ولا يجوز الشهادة على ملك بمجريد) أو تصرف (ولا يحد
وتصرف في مدة قصيرة ويجوز في طو يلة في الأصح) والثاني قال قد يوجب جدان من غاصب ووكيل ومستأجر ومرجع الطول والقصر العرف **وقيل**
أقل الطويلة سنة (وشرطه) أي التصرف المنظم إلى البلد (تصرف ملك) (٣٣٩) في العقار (من سكنى وحلم

وبناء ويبيع) وفسخ بعده
(ورهن) ولا يصح
التصرف مرة واحدة لأنه
لا يحصل ظنا (وتبني شهادة
الاعسار على قرآن ومخايل
الضرر والاضافة) مصدر
أضاف الرجل ذهب ماله
والضيق بالكسر والفتح
مصدر ضاق الشيء وبالفتح
جمع الضيقة وهي الفقر
وسوء الحال والضرر بالفتح
خلاف النفع والضم
المزال وسوء الحال وهو
المناسب هنا ومخايل جمع
مخيلة من خال بمعنى ظن
أي ما يظن بها ما ذكر بأن
يراقب الشاهد المشهود له
في خلواته وذاك طريق
لخبرة بطلنه التي ذكر فيها
التفليس وشرط شاهده
أي اعسار شخص خبرة
باطنه

﴿فصل: تحمل الشهادة
فرض كفاية في التكاح
وكذا الاقرار والتصرف
المالي وكتابة الصك في
الأصح﴾ أما فرضية
التحمل في التكاح فتوقف
الانقضاء عليه وفي الاقرار
وتاليه الحاجة إلى اثباتهما
عند التنازع والثاني قال

فلا توقف كذا أو اشتراء أو تزوج فلانة وهكذا لأنه كذب محض لما مر أنه يشترط في الشهادة بالفعل الابصار
وبالقول السماع والابصار وإذا ذكر الشاهد مستنده كالاستصحاب بطلت شهادته إذا ذكره على وجه
الريبة والافلا (قوله لا تشترط العدالة والحرية ولا الذكورة) وهو المعتمد وكذا لا يشترط الاسلام
بنوا عدد التوار لأنه يفيد العلم الضروري (قوله في مدة قصيرة) نعم إن استفيض بين الناس نسبة الملك
إليه كفى (قوله ونجوز في طوية) نعم لا يكفي في الرق إلا ان انضم إليها استفاضة أو شيوخ بين الناس
(قوله في العقار) ذكره لمناسبة ما بعده لا للتقييد به (قوله مرة واحدة) فلا بد من التكرار بنوع أو
أنواع وفي شرح شيخنا أن الواو في كلام المصنف بمعنى أو فراجعه .

﴿فصل: في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك﴾ قد مر أن الشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى
تحملت وعلى أدائها وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهو مصدر بمعنى
للمفعول والمعنى تحمل حفظه أو الاطاعة به (قوله فرض كفاية) أي في حق من هم أهل لثبوتها وإن
زادوا على النصاب على ما يأتي (قوله وكتابة الصك) أي في حق من طلبت منهم الشهادة (قوله والفرضية
فيها) أي كتابة الصك (قوله دونها) أي أضعف منها فيما قبلها الذي هو الاقرار والتصرف المالي
المعبر فيه أي فيما قبلها بالصحيح لأن مقابله لما كان وإيجابا فكانه انقضى بالحكم فهو أقوى من المعبر
فيه بالأصح لقوة مقابله (قوله من طلب منه يلزمه) ظاهره وان زاد على النصاب وكان بحضرة غيره وهو
غير بعيد لأن المطلوب منه الاضفاء فقط وهو لا كفاية فيه عليه حتى إن كل من سمع ولو بلا طلب صار متحملا
فليس معنى لزوم الاعداء التشاغل عن السماع تأمل (قوله فان دعي للتحمل) بأن لم يكن بحضرة
الحمل (قوله فالأصح عدم وجوب الاجابة) أي لا عيننا ولا كفاية لأن الحمل لا عذر له فهو أولى بطلب

ثم قال مستندى السماع قال السبكي لا يضر بل قال بعضهم لو ذكر السماع في الشهادة لاعلى وجه التردد
والتهري ل يضر وجعل ذلك جمعا بين ما وقع للشيخين في موضع من أن التصريح بأن المسند السماع لا يضر
وفي موضع بأنه يضر [قول المتن ونجوز في طوية] استثنى الزركشي نقلا عن الروضة الشهادة بالرق قال
وكان وجه الاحتياط للحرية [قوله وفسخ بعده] لا بد منه والافاليعز بل الملك فكيف يشهد له بالملك
﴿فصل: تحمل الشهادة الخ﴾ [قول المتن الشهادة] قال الزركشي تطلق بمعنى الأداء وبمعنى التحمل وبمعنى
المشهود به وهو المراء . أقول بل المراد الأول لأنه لا معنى لتحمل المشهود به إلا بتأويل حفظه أو أدائه قال
و يدل على وجوب التحمل والأداء قوله تعالى ولا ياب الشهادة إذا ما دعوا دل على وجوب التحمل وبالمعنى
على الأداء إلا أن التحمل إنما وجب الأداء بعد وجوبها فكونه أدلت باللفظ على التحمل دون الأداء محل
توقف بل جعلها الشارح دليلا للأداء ولم يذكرها في التحمل [قوله فلائها لا يستغنى عنها الخ] قال القاضي
قوله تعالى ولا يشار كاتب ولا شهيدان كان المخاطب بها المكتوب له لم يجب وإن كان الكاتب وجبت [قوله
يلزمه] ظاهره لزوم عين فان كان هذا مراده فيجب أن يكون قوله الآتي والثاني قاس على ما إذا دعيا
للتحمل بقيا على ظاهره وهو الشق الثاني هنا لكن في الزركشي ما قد يخالفه ثم رأيت في شرح
المنهج ما هو صريح في أن محل فرض الكفاية عن حضور التحمل أو غيبته مع العزاه وهو ظاهر .

(٤٢) - (قلوبى وعبره) - رابع) لا تنوق محتمما واستيفاء مقاصدهما عليه وقال هو مندوب وأما فرضية كتابة

الصك فلائها لا يستغنى عنها في حفظ الحق والمال ولما أثر ظاهر في التذكري والثاني قال هي مندوب والفرضية فيها دونها فبالحال المعبر فيه في
الروضة بالصحيح لأن الحجة بالشاهد لا بها في التغيير بالأصح في الثلاث فطلب الثالثة ثم على فرضية التحمل من طلب منه يلزمه إذا حضره
الحمل فن دعي التحمل فالأصح عدم وجوب الاجابة لأن يكون الحمل مريضا أو مجبوسا أو امرأة مخدرة أو ضايعا يشهد على أمر ثبت عنده

تأثمه الاجابة (واذا لم يكن في القضية الاثنان) بأن لم يتحمل سواهما أومات غيرهما أوجن أوفسق أو غاب (لزمهما الأداء) اذ ادعاه قال تعالى ولا يلزم التهمة اذ ادعوا (٣٣٠) (فلأدى واحدا ومنع الآخر وقال) لدمي (احلف معه عصي) لأن من مقامه

الشهاد التورع من اليمين (ولن كان) في القضية (شهود) كأربع (فالأداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الأصح) والا لأفضى الى التواكل والثاني قاس على ما اذا دعيا للتحميل لا تأزمهما الاجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الأداء (ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الأداء الامن تحمل قصدا لا اتفاقا) والأصح يلزم الآخر (ولو جوب الأداء شروط أن يدعى من مسافة العدوى) فأقل وهي كما تقدم التورع منها مبكرا ليلا الى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على الأول بما بين السافتين فان دعى من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للأداء لبعدها (وان يكون عدلا فان دعى ذوفسق مجمع عليه) كشارب الخمر (قبل أو مختلف فيه) كشارب التبذ (لم يجب) عليه الأداء والأصح في الثاني وجوب الأداء وان عهده من

الحضور عند المتحمل (قوله فتأزمه) أى تازم من دعى الاجابة لأجل عذر المحمل بعد قدرته على الحضور عند المتحمل حسا أو شرعا ولا يجوز للدعوى أن تمتنع وان كان مم غيرة خشية التواكل نعم ان زاد على النصاب وحضر قدر النصاب كفى عن غيره بل لو حضر نصاب غير المدعو كفى على الوجه الوجه ولادعوى حيث طلب أجرة ان كان كافة وأجرة ركوب وان لم يركب وإذا دعى من مسافة فوق العدوى فله طلب ما شاء وان كثروا الامتناع لأخذه قاله شيخنا وهذا التقرير الذى سلكناه هو صريح كلام الشارح وهو واضح لا غبار عليه وما قل من شرح شيخنا وغيره مما يخالفه غير مستقيم ولعله نشأ من اشتباه التحمل المذكور بالأداء الآتى فراجع وتأمله (قوله واذا لم يكن الخ) هذا شروع فيما يلزم المتحمل بعد التحمل سواء وقع اتفاقا أولا (قوله لزمهما الأداء) أى عينا فورا وكذا الواحد فيما ثبت به مع اليمين والفساء كالرجال فيما ثبت بهن ولو مع غيرهن وفى طلب الأجرة ما تقدم (قوله عصي) وان كان امتناعه لنحو حياء من المشهود هليه وبامتناعه يخرج عن أهلية الشهادة وليس للقاضى طلب احضاره لعدم صحة شهادته فلا بد من ثبوته الا ان أراد التأخير الى وقت آخر فتقبل شهادته حالا (قوله فرض كفاية) أى قبل الطلب وكذا بعده ان زاد المطلوب عن النصاب حالا (قوله من اثنين) أو من واحد (قوله والفرق ظاهر) وهو أنهما هنا يؤدين أمانة التزاما بخلاف التحمل وهذا صريح فيما قدمناه (قوله بشاهد ويمين) أى عند الحاكم والمراد به هنا كل من يمكن خلاص الحق على يديه وان لم يكن من جانب الشرع قاله شيخنا (قوله والأصح الخ) هو المتقدم فى كلام المصنف (قوله من مسافة العدوى فأقل) أى أقل من آخرها اذ لا أقل لها (قوله لم يجب عليه الحضور) وان كان الطالب الامام الأعظم (قوله والأصح في الثاني الوجوب) هو المعتمد لأن الشاهد أن يتحمل شهادة على ما يخالف معتقدهم يؤدي عند حاكم يراها (قوله لأنه قد يتغير اجتهاده) خرج به المقلد فلا يجب على الشاهد أن يشهد عند من يعلم أنه بخالف اعتقاد مقلده (قوله ونحوه) من بقية أعداء الجمعة (قوله أشهد على شهادته) أى يجب عليه ذلك ان طلب منه قال ابن حجر أو خيف ضياع الحق لو لم يشهد غيره قال بعضهم بالوجوب مطلقا نظرا لطلب الشهادة منه (قوله وكان فى صلاة الخ) ضبط ذلك بما فى الرد بالعيب . (فرع) يجوز الشهادة على المكسوس لأجل رد الحقوق الى أربابها ولو لم تقبل الشهادة عند قاض وطلب الشهادة لقاض آخر تقبل شهادته عنده وجب حضوره اليه .

[قول المتن عصي] مثله من يدعى رد الوديعة ويطلب الشهادة بذلك مع تمكن من اليمين قاله الزركشى [قول المتن ان كان فيما ثبت الخ] لا يقال هلا قال ان كان القاضى يرى ذلك لأنا نقول ذكر الثبوت ينشئ عنه لأنه يفهم منه [قول المتن لاتفاقا] لأنه لم يلزم وأجاب الأصح بأن ذلك نظير الثبوت تلقية الرمح فى داره يجب عليه الخروج من عهدها وقرب من هذا كراهة المشمس ولو بنفسه وسجود التلاوة وان لم يستمع (فرع) لو كان ذلك مما تقبل فيه شهادة الحسبة كالطلاق يبنى أن يجب قطعا اذا تحمل اتفاقا وهو ظاهر [قول المتن أن يدعى الخ] لو كان المشهود به حسبة من نسب أو طلاق ونحوهما فيبنى أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما ما فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب فيها كثيرا لا مكان الشهادة على الشهادة لكن يبنى أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يطلب على ظنه أنه يتوجه [قوله فأقل الخ] صريح في أن الأقل المذكور ليس من مسمى مسافة العدوى وفيه نظر .

(اضل) القاضى رد الشهادة لأنه قد يتغير اجتهاده (وان لا يكون معنورا بمرض ونحوه) كتخدير المرأة (فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضى من يسميها) واذا اجتمعت الشروط وكان فى صلاة أو جام أو على طعام فله التأخير الى أن يخرج

(فصل : قبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة) كمال وعقد وفسخ وطلاق وعتي وولادة ورضاع ووقف مسجد وزكاة وجهة مائة (وفي عقوبة الآدمي على المذهب) كقصاص وحد قذف بخلاف عقوبة الله تعالى كحد الزنا والشرب على الأظهر ومنه خرج قول في عقوبة الآدمي بناء على أن علمه أن العقوبة لا يوسع بها ودفع التخرج بأن العلم أن حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي فلذلك عبر المصنف فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخرج والتجميع ذكره الرافعي في الشرح في القضاء على الغائب والكتب إلى قاضي بلده ليبنى عليه وأحال هنا عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على تصحيح القول في الشق الأول (٣٣١) والمنع في الثاني وتبعه في الاقتصار في

الروضة وعبر بالمذهب خلاف تعبيره في المنهاج في القضاء بالأظهر (وتحملها بأن يستريحه) الأصل (فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك) على شهادتي (أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاضي) ان لفلان على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وان لم يسترعه (أو) يسمعه (يقول أشهد أن فلان على فلان ألفا عن ثمن مبيع أو غيره) كقرض فتجوز الشهادة على شهادته وان لم يشهد عند قاضي (وفي هذا وجه بالمنع) لاحتمال التوسع فيه فلا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندي شهادة بكذا لأن الناس قد يساءلون في إطلاق ذلك على عدة ونحوها (وليبيّن الفرع عند الأداء جهة النحل) فان استرعه الأصل قال أشهد أن فلانا شهد أن فلان على فلان

(فصل : في تحمل الشهادة على الشهادة (قوله بخلاف عقوبة لله) أي اثباتها ما رفعها كأن كانا شاهدين بأنه أقيم عليه الحد فيصح التحمل عنهما (قوله كحد الزنا) ومثله الاحسان وان ثبت الزنا بإقراره خلافا للبقيني (قوله عبر المصنف فيه بالمذهب) نظرا لدفع التخرج فانه قاطع (قوله في الشق الأول) وهو عقوبة الآدمي (قوله خلاف تعبيره الخ) فكان حقه هناك التعبير بالمذهب كما هنا إلا أن يقال أنه لم يعتبر رد التخرج (قوله بأن يستريحه) أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها حقيقة أو حكما فمن سمعه يستريحه غيره كذلك (قوله الأصل) قال بعضهم ليس قيذا بل الفرع أن يستريحه غيره وهكذا لكن عليه هل يكفي تسمية الفرع الذي قبله أولاد من تسمية الشاهد الأصلي وحده أو مع ما بعده مراحجه (قوله أنا شاهد بكذا) أي أنا شاهد بأن فلان على فلان كذا كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لا يحتاج إلى بيان السبب فراحجه (قوله عند قاضي) وكذا يحكم أو غيره عن يراى بالشهادة عنده الالتزام كما س (قوله وفي هذا وجه) وحل على ما إذا قلت القرائن القطعية على تساهل الشاهد (قوله بعلمه) أي بمعرفة الشاهد بجهة التحمل (قوله وكان الشاهد موافقا للقاضي) نعم يندب استقصاؤه (قوله لا ماشه به الأصل) منه يعلم أنه لو تحمل فرع واحد عن أصل فيما ثبت بشاهد ويمن فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم يجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد ويمن وأنه لو شهد فرعان على أصل واحد فله الحلف معهما (قوله لأنه) أي ذلك (قوله ولو حدث) أي قبل شهادة الفرع أو بعدها وقبل الحكم ولا يضر حدوث ذلك بعد الحكم (قوله أو عداوة) أي بين المشهود عليه والأصل (قوله منعت شهادة الفرع) لأنها لا تهجم غالباً بدفعة فتورث رية فيما مضى وليس لمدتها الماضية ضبط فتتعطف على حالة التحمل فيبطل ذلك التحمل حتى لو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل جديد وبذلك يلغى ويقال لنا شخص قبلت شهادته وامتنع الحكم بها لفسق غيره (فرع) قال شيخنا الرملي وتكذيب الأصل للفرع كقوله نسبت مانع من قبول الفرع قبل الحكم أيضا (قوله وجنونه) أي حالة الشهادة والحكم وإن أفاق بعده فلا فرق بين الجنون المطبق والمتقطع وفي شرح شيخنا تقييده بالمطبق وحله شيخنا على أن المراد باطباقة وجوده حالة الشهادة ودوامه إلى تمام الحكم فراحجه

(فصل : قبل الشهادة الخ) [قول المتن يستريحه] أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها [قوله بكذا] يرجع لقوله على شهادة فلان [قول المتن ولا تحمل النسوة] [فرع] لو تحمل فرع واحد عن أصل فيما ثبت بشاهد ويمن فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم يجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد ويمن ولو شهد على أصل واحد فرعان فله الحلف معهما [قول المتن كونه على الصحيح] لأنه لا يوقعه في رية [قوله قبلت شهادته] أي كأصله لو كان كذلك

كذا وأشهدني على شهادته وان لم يسترعه يمين أنه شهد عند القاضي أو أنه أسند المشهود به إلى سببه (فان لم يبين) جهة التحمل (ووفق القاضي بعلمه فلا بأس) في ذلك كأن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) كفاسيق ورقيق وعمد (ولا تحمل النسوة) وان كانت الأصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة الأصل لا ماشه به الأصل (فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم ينج) ذلك (شهادة الفرع) لأن عملها كإسياني بشرطه وذكر هنا توطئة لما بعده (وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه) أي الأصل (كونه على الصحيح) والتلفي كنفقه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع ظني أو عبد) أو صبي (فأذى وهو كامل قبلت) شهادة

الاستيفاء (لم بنقض) أى
القبول (وقالوا نعمدنا) فيها
ثم رجون وقيل يقتلون بالـ

[قول المتن على الشاهدين] أى على كل واحد منهما [قول المتن تعذر أو تعسر] وذلك لأن باب الشهادة برأى فيه الأقوى بحسب الامكان ومن الأعدا كون المرأة مختفراً خوفاً خروج من ظالم ونحوه [قول المتن أو مرض أو غيبة] يرجع كل منهما إلى قوله أو تعسر [قوله وقيل لمسافة قصر] لا يقال أى حاجة لفظ مسافة لأننا نقول لما سقطت عن هذا التقدير فسد المعنى لوجوب تقدير القرينة حينئذ [قول المتن ولو شهدوا الخ] قال الزركشى إنما أخرجه عن مسألة التزكية ليفيد أن تزكية الفروع للأصول وإن جازت فلا بد من تعيينهم للاسـم ولو قدمها لم يكن صريحاً في ذلك (تمه) شهد فرح أن الأرض التي حدودها كذا فلان ولا يعرف عين الأرض والأصل يعرفها قال الروائي يـحتمل أن يصح كما روى الراوى وإن لم يشهد الثاني النبي صلى الله عليه وسلم (فصل : رجعوا الخ) [قوله وأدية مظلة] قال الرافي وقياس مشاركة الشهود في الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا إلانصفها وأبطله ابن الرفعة بأنه يلزم على كلام الرافي أن الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم النصف

الاحتياط (لم ينقض) أى الحكم (فإن كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجم زناً أو جلده ومات) وإن
 القتل (مطلوباً) (تعمداً) شهادة الزور (فعلهم قصاص أو دية منقطة) موزعة على عدد رموسهم ويحسدون في شهادة الزنا حد القذف
 ثم رجون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضي) (راجع دون الشهود) (قصاص) أو دية منقطة

(من قال تعمدت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعل الجميع قصاص) أو دية منقطة (ان قالوا صدقنا فانوا اخطأوا أو على حاله) فعليه نصف دية وعليهم نصف) منها (ولو رجع مزكاة فلا يصح أنه يضمن) ويتعلق به قصاص لأنه بالزكية يلجئ القاضي الى الحكم القاضي الى القتل والثاني المنع لأنه كالمسك مع القاتل (أو) رجع (ولي) دم (وحده فعليه قصاص أو دية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده ما ذكر لأنه المباشر وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم فثلث الدية عليه وثلث (٣٣٣) على الولي وثلث على الشهود

وكان المصنف أخذ ترجيح الأول من بداية الرافعي به الناقل في الشرح ترجيحه عن الامام وترجيح الثاني عن البغوي وقال في الحرر لكتنه في الروضة زاد الأصح الأول (ولو شهدا بطلاقه بآن أو رضاء) محرم (أو لعان وفرق القاضي) في المسائل الثلاث (فرجها) عن الشهادة (دام الفراق) وقولها المحتمل لا يرد به القضاء (وعليهم) هو أخصر من عليهما (مهر مثل وفي قول نصفه ان كان) الفراق (قبل وطء) لأنه التي فات على الزوج والأول نظرا الى بدل البضع المفقوت ولو رجعا عن الشهادة بطلاق رجعي فلا غرم اذ لم يفوتا شيئا فان لم يراجع حتى انقضت العدة التحق بالبين ووجب الغرم وقيل لا لتفسيره بترك الرجعة (ولو شهدا بطلاق) بأن (وفرقت فرجها فقامت بينة أنه كان

(قوله ان قال تعمدت) ويعتبر لوجوب القصاص أن يقول وعلمت أنه يقتل يحكمي (قوله فعلى الجميع القصاص) بشرطه السابق (قوله وعليهم نصف) ويوزع على رؤسهم (قوله أنه يضمن) أي وحده سواء قال علمت صدق الشهود أو كذبهم وسواء رجعوا معه أو لا وسواء رجع القاضي أيضا أو لا وقول شيخنا الرمي لأنه يلزم الزكينة قدر ما يلزم الشهود اذ رجعوا معهم مبنى على مرجوح ولو رجع فرع مع أصله اختص الضمان بالفرع كذا قاله شيخنا فانظره (قوله أو رجع ولي الخ) قال البلقيني ولا عبرة برجوع الولي في قطع الطريق واعتمده شيخنا الرمي (قوله أو مع الشهود) أو مع القاضي والمزكى أيضا أخذنا من الدالة وما يأتي بعده (قوله ولو رجع القاضي الخ) هو مبنى على مرجوح (قوله وفرق القاضي) كأن يقول فرقت بينكما أو حكمت بالفراق أو حكمت بالتحريم (قوله دام الفراق) قال شيخنا والديومقي البائن ما لم يوجد سبب يخالفه (قوله وعليهم) ان كان الزوج حيا والا فلا غرم اذ لا تقويت (قوله مهر مثل) وان أبرأته الزوجة منه قبل أخذها منه وهو المطلب ان كان أهلا والا فوليها فان كان رقيقا فهو لسيده أو مبعوضا سقط (قوله ووجب الغرم) وهو المعتمد كالوجع شاة غيره وترك صاحبها بذبحها فعلى الجارح قيمتها (قوله فلا غرم) ويستردان ما غرماء قبل البينة ولو شهدا أنه تزوجها بألف ودخل بها ثم بعد الحكم رجعا غرما ما نقص عن مهر المثل على المعتمد أو أنه طلقها بألف ومهرها ألفان غرما ألفا أو أنه أعتق أمته بألف وقيمتها ألفان غرما كل القيمة لأن الرقيق يؤدي من كسبه وهو لسيده كالرجع عن الشهادة بالكتابة أو بعق رقيق ولو أم ولد غرما كل القيمة والغرم في المدبر للحيولة فيستردان بعد الموت ما خرج من ثلث المال والغرم في المعلق بصفة عند وجودها وفي أم الولد بعد موت سيدها اذا شهد بتعلق العتق أو الأيلاد (قوله اذ لم يفوتا) فلا رجع شهود الرضاء اختص الغرم بهم (قوله ودفعه) أي المال فقبل دفعه لا غرم على الشهود وهل الإبراء كالدفع راجعه (قوله حصول الحيولة) صريح في أن المغموم القيمة ولو في المثل واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا كالمتهج خلافه وفيه نظر لأن يدعى أن الحيولة هنا كالثلث لكن يرد قول الشارح وقد يصدق الخ والمعتبر في القيمة وقت الحكم لا وقت الشهادة (قوله بشهادتهم) أي مع

وأن القاضي اذ رجع وحده لا يطالب ببقاء النصاب فالوجه أن الشهود والقاضي كالشركاء ولو انفرد أحدهما اختص بالغرم بخلاف جهة الشهود فانهم كالقاتل الواحد [قوله لكنه في الروضة زاد الخ] وقضية جعله من الزيادة عدم أخذها من كلام الرازي وان لا يمكن زيادة هذا وجه الايمان بل لكن [قول المتن فلا غرم] أي فلا كانوا غرموا قبل إقامة البينة رجعوا به (فرع) لو رجع شهود الرضاء أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لأنهم فوتوا ما لزم الأولين ورجوعهم بعد الحكم لا يفيد [قوله والثاني المنع] لأن الضمان باليد أو الاتلاف ولم يوجد واحد منهما [قوله كن حبس] هو تنظير [قوله المفقوت] يرجع لقوله الجميع [قوله لقسطه] الضمير فيه يرجع لقوله كل

بينهما رضاء محرم (فلا غرم) اذ لم يفوتا (ولو رجع شهود مال) عين أو دين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الأظهر) للشهود عليه لحصول الحيولة بشهادتهم والثاني المنع وان أتوا بما يفضي الى الفوات كن حبس المالك عن ما شئته حتى ضاعت وقد يصدق المشهوده الشهود في الرجوع فيلزمه رد المال (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقى) منهم (نصاب فلا غرم) على الرجاء لتقييم الجهة بمن بقي (وقيل يغرم قسطه) لوقوع الحكم بشهادة الجميع المفقوت كل منهم لقسطه (وان نقص النصاب ولم يزد الشهود عليه قسط) يغرمه الرجاء وهو النصف في أحد اثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجع منهم اثنين وقسط

من النصاب وقيل من الصدد) يفرمه من رجع فيرمان النصف على الاول والثلاثين على الثاني (وان شهد رجل وامرأتان) ورجعوا (نصف) نصف وهما نصف أو) هو (أربع) (٣٣٤) من النساء (في رضاع) ورجعوا (فعله ثلثوهن ثلثان فان رجع هو أو ثلثان

فلا غرم) على من رجع (في الأصح) لبقاء الحجة والثاني عليه وأعليهما الثلث لما تقدم (وان شهد هو وأربع بمال) ورجعوا (فعله ثلث) وعليهن ثلثان (والأصح هو نصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وحدهن) لأنه نصف الحجة وهن معه كذلك اذ لا يثبت المال بالنساء وحدهن بخلاف الرضاع (وان رجع ثلثان) منهن (فالأصح لا غرم) عليهما لبقاء الحجة والثاني عليهما رجع بناء على الأصح فيها قبلها (و) (الأصح أن) شهود احسان أو صفة مع شهود تعليق طلاق وعتي) اذا رجعوا (لا يفرمون) لأن ما شهدوا به لا يرتب عليه الرجم والطلاق والعتي والثاني ينظر الى توقفها عليه فيفرم شهود الصفة النصف وشهود الاحسان الثلث وقيل النصف

كتاب الدعوى والبيئات

الدعوى اسم للادعاء تتعلق بمدعى باختلاف تختلف البيئة لجمعت (تشرط الدعوى عند قاض في عقوبة) لآدمي

(كقصاص و) حد (قذف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع الى القاضي لخطرها والاحتياط في اثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عيناً) عند آخر

الترم كاسر (قوله في رضاع) ومثله كل ما يثبت بمحض النساء (قوله لبقاء الحجة) فان رجع النسوة لأربع أو الرجل وامرأتان فعلى الراجع نصف لبقاء نصف الحجة (قوله لما تقدم) بقوله لوقوع الحكم بشهادة الجميع (قوله لا يفرمون) أى شهود الاحسان والصفة سواء رجعوا فقط أو مع غيرهم وسواء شهدوا قبل شهود الزنا والتعليق أو بعدهم والضمان يتعلق بشهود الزنا والتعليق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعتي في رجوع شهود الصفة فقط وفي عدم غرمهم في هذه نظر واهل هذا منشأ قول الأسوي المعروف أنهم يفرمون وقول البلقيني انه الأزرع ويقال مثل ذلك في شهود الاحسان فراجع (قوله لا يرتب عليه الرجم) لأنه كالشرط مع السبب فيها وفي الاحسان صفة كمال (قوله الى توقفها عليه) فهو كالزى مع الشاهد ورد بما ذكره بأن الزكى معين للشاهد على ثبوت المشهود به (فرع) لو شهد أربع بأربعة براءة ثم رجع واحد من مائة وآخر عن مائتين وآخر عن ثلاثمائة وآخر عن الأربع براءة غرم الكل مائة أو بأعوا غرم الثلاثة نصف مائة لبقاء نصف الحجة فيها وغرم المائتين الباقيتين لبقاء الحجة فيهما قال شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث والوجه أن يقال لا غرم على الأولين ويغرم الثالث نصف الأربع براءة وحده ويغرم هو والرابع نصفها الآخر فتأمل

كتاب الدعوى والبيئات

جمع الدعوى دعاوى بفتح الواو وكسرهما قال بعضهم مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والنسكول والبيئة وقد ذكرها المصنف كذلك (قوله اسم للادعاء) أى الطلب وهو معناها لغة وأما شرعا فهي اخبار بحق له على غيره عند حاكم (قوله بمدعى) أصله مدعى به فدخله الحذف والايصال (قوله تختلف البيئة) يكونها شاهداً أو شاهدين أو أربعة من الرجال أو من النساء وسمى الشهود بيئة لأن بهم يتبين الحق (قوله تشرط الدعوى) أى فيما لا نسمع فيه شهادة الحسبة والافهى كافية عن الدعوى وتسمع فيها الدعوى على المعتمد الا فى محض حد لله كما تقدم (قوله عند قاض) وكذا المحكم وغيره بمن رضى الخلاص على يده (قوله في عقوبة لآدمي) لو قال في غير عين ودين كان أولى لدخول نحو نكاح ورجعة وإبلاء فلا تضرب المدة لنفسها لتفسخ بعدها وهى كذلك ولو لمع فلا يستقل به أحد الزوجين أو هما ولا تسمع الدعوى في عقوبة الله وان توقفت على الحاكم وكذا التعزير لحق الله الا ان تعلق به مصلحة عامة كإخراج حجارة بطريقى وليس للفقراء استقلال بأخذ أموال الله كزكاة وان عزلها مالكها ونوى الزكاة وعلموا به وانعصروا قاله شيخنا الرملى لكن لو أخذوها حينئذ اعتد به لوجوب النية وان حرم عليهم وأما العين والدين ففيهما تفصيل يأتي (قوله فلا يأخذها) أى يحرم عليه ذلك فلا يستقل به فان كان قصاصاً وقع الموقع مطلقاً

[قول الماتن من النصاب وقيل من العدد] الخلاف مبنى على الوجهين فيها اذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان قلنا لا غرم وهو الأصح وزع الترم هنا على العدد المعبر وهو النصاب وحصه من نقص من العدد المعبر توزع عليه بالسوية وان قلنا بالترم هناك وزع هنا على جميع الشهود [قوله بناء على الأصح] رجع لقول الماتن والأصح هو نصف الخ [قول الماتن لا يفرمون] استشكل مسألة الاحسان بتفريم شهود الزكية

كتاب الدعوى والبيئات

[قول الماتن عند قاض] مثله المحكم والسيد [قوله فلا يأخذها] أى لا يجوز أخذها وان كان يقع الموقع في بعض أفرادها كالقصاص فليجعل الاشتراط في عبارة المنهاج للجواز واعلم أن عقوبة الله تعالى لا بد فيها من الرفع الى القاضي أيضاً غاية الأمر أنها لا يدعى فيها

[قول]

(فه أخلها) بدون رفع الى القاضي (ان لم يخف فتنة والاوجب الرفع الى قاض) محرزا عنها (أودينا على غير مجتمع من الأداء طلبه راجع
أخصه على ما هو على منكر ولا يئنه) له (أخذ جنس حقه من ماله) ان ظفرو به (وكذا) (٣٣٥) غير جنسه ان فقدته هي المذهب

للفرورة وفي قول من
طريق المنع لأنه لا يمكن
من تملكه (أو على مرقع
ومنكره يئنه فكذلك)
أى له أخذ حقه استقلالاً
(وقيل يجب الرفع الى
قاض) والأول قال فيه مؤنة
ومشفقة وتضييع زمان (واذا
جاز الأخذ فله كسر باب
وتجب جدار لا يصل للمال
الا به) ولا يضمن ما فوته
(ثم المأخوذ من جنسه) أى
الحق (بتملكه ومن غيره
يبعه) استقلالاً (وقيل يجب
رفعه الى قاض يبيعه) وفي
المحرر رجح كلاهما
طائفة بدافيه بالأول وقوة
كلام الشرح تعطى ترجيحه
وفي أصل الروضة أمهما
عند الجمهور الاستقلال ثم
بيع القاضي بعد إقامة اليئنه
على استحقاق المال
(والمأخوذ مضمون عليه)
أى الأخذ (في الأصح
فيضمنه ان تلف قبل تملكه
وبيعه) لأنه أخذه لفرض
نفسه كالاستام والثاني قال
أخذه للتوقى والتوصل به
الى الحق كالترهن واذن
الشرع في الأخذ يقوم
مقام اذن المالك عليهما
(ولا يأخذ) المستحق (فوق
حقه ان أمكن الاقتصا)

أو غيره فكذلك ان عجز عن رفع الى قاض أو عن اثباتها عنده أو لم يجد (قوله فله أخذها الخ) أى ان كانت
تحت بدعية والا كودية فلا بد من اعلامه خوف الارهاب مع محض الأمانة (قوله لم يخف) أى لم يظن
(قوله الى قاض) تقدم المراد به (قوله ولا يجل) فيحرم ولا يملكه ويجب رده ويضمنه ان تلف (قوله
أودينا) ومنه بقية تزوجو بلحق به نفقة نحو القريب كإبائى والنفقة كإبائى ان وردت على عين و يستوفيا
بنفسه وكالدين ان وردت على الذمة فيستوفيا بما يأخذه من ماله (قوله على منكر) ومثله من لا يقبل
اقراره كسبي (قوله ولا يئنه) أوله يئنه أو امتنع أو طلبت مالا أو طلب الحاكم رشوة (قوله على مرقع) (قوله
ولو ضمنا أو قبل رفع لقاض ومثل المتع من يدعى اعسارا وان أقام به يئنه أو صدق بجينه وهو يعرف
كذبه أو يدعى تأجيلا كذبا أو يدعى اعسارا بنفقة قريب كذبا أو يحدد قرابته (قوله فله) بنفسه
لا بوكيله (قوله كسر باب الخ) ولا يحتاج الى اذن الحاكم على المعتد ومحل الكسر ونحوه ان كان المالك
لدينه ولم يتعلق به حق وليس محجور عليه والا كزوج ومهر ومهر من محجور فليس فلا (قوله للمال)
وكذا الاختصاص (قوله بتملكه) أى بلفظ ان كان دون صفة حقه نحو مكسر عن صحيح و يملكه بلا لفظ
ان كان بصفة حقه فان كان بصفة أعلى كصاح عن مكسرة فهو كغير الجنس فيما يأتى (قوله يبيعه) أى
بنقد البلد وان لم يكن جنس حقه ثم يشتري به صفة حقه و يملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا
الرولى أن الذى بصفة حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد أخذه كاتقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال
شيخنا ويجب أن يقدم فى الأخذ النقد على غيره وغير الأمانة عليها قال البلقينى ولو كان مدبته محجور اعليه
فليس لم يجزله أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة (قوله استقلالاً) أى ان لم يكن له حجة من يئنه أو علم
قاض والا فلا بد من الرفع اليه (قوله ثم بيع القاضي) على الوجه المرجوح (قوله مضمون) أصلا
وزوائد ويجب رد الزوائد (قوله قبل تملكه وبيعه) وكذا بعد بيعه حتى يملكه أو يملكه على ما صر
(قوله كالاستام) من حيث كونه مضمونا لكونه أخذه لفرض نفسه والا فالضمان هنا بأقصى القيم وفي
الاستام بقيمة يوم التلف (قوله فى الأصح اعذرته) هو المعتد (تنبيه) لوجاه المدبون بوفاء دبتة فقال

[قول المتن فله أخذها] ان كانت تحت بدعية والا فليس سبيله الا الطلب منه [قول المتن ان لم يخف] ظاهره
الاكتفاء بمجرد الخوف والوجه تخصيصه بما اذا غلب الخوف أو استوى الأمران [قول المتن الى قاض] مثله
أمر ونحوه ممن يرجى الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال [قول المتن على غير مجتمع الخ] هو مخرج
للمسكرو لغير المجتمع [قول المتن أو على منكر ولا يئنه] قال الماوردى وغيره بلحق به ما لو كان يئنه ولكنه يجز
لقوة سلطان المستحق قال فى الكافي وكذلك لو كان باب الحاكم فاسدا [قول المتن وكذا غير جنسه] لا إطلاق
قصة هند رضى الله عنها مع أن حقوقها مختلفة من دهن ومشط وأدم وحجب وكسوة وغير ذلك [قول المتن
فكذلك] أى لقصة هند رضى الله عنها [قول المتن وقيل يجب] لأنه متمكن فى الجله وعلى هذا القول جماعة
كثيرون ولما اعتبر الزركشى التعبير فيه بقيل أقول لا وجه للاعتراض لاحتمال أن يريد أن يقابل الأصح
لا الصحيح [قوله ولا يضمن الخ] أى كدفع الصائل [قول المتن يبيعه] أى بعد ثبوت الحق باليئنه وقيل بواطئ
رجلا يقر له الحق ويمتنع من الدفع و يقره بالأخذ بالمال وضمف كل بأن الأول يجز الى تسكين اليئنه والثاني
كذب فلذا رجح الاستقلال [قوله واذن الشرع الخ] ايضاح لجعله كالاستام كالمرهون فان فيها اذا

عليه فان لم يمكنه بأن لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة فى الأصح اعذرته و باع منه بقدر حقه ان أمكن
بتجزئة والاباع السكل وأخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بهية ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو
مدين وصبرو على بكر مثله لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك

وهو عمرو وأقرار بكره ولا حدود بكر استحقاق زيد على عمرو وكذا في الروضة كمالها ويؤخذ منه علم الترمذي بالأخذ وتزويل مالك
 مفردة الأولى والأظهر أن المدي من (٣٣٦) يخالف قوله الظاهر والمدي عليه من بوافقه ذكرنا لتعلق الدعوى بهما والثاني أن

المدي من لو سكنت خلى ولم
 يطالب بشئ والمدي عليه
 من لا يخلى ولا يكفيه السكون
 فإذا طالب زيد عمرا بدين
 في ذمته أو عين في يده فأنكر
 فزيد لو سكنت ترك
 ويخالف قوله الظاهر من
 راءة عمرو وعمرو لا يترك
 ويرافق قوله الظاهر فهو
 مدي عليه وزيد مدع
 على القولين ولا يختلف
 موجهما غالبا وقد يختلف
 منه قوله (فالذا أسلم زوجان
 قبل وطء فقال الزوج
 أسلما معا فالنكاح باق
 وقالت أسلما مرتبا)
 فلانكاح (فهو) على
 الأظهر (مدع) لأن ما قاله
 خلاف الظاهر وهي مدي
 عليها وعلى الثاني هي
 مدعية وهو مدي عليها لأنها
 لو سكنت تركت وهو لا يترك
 لو سكنت لزعمها انقاسخ
 النكاح فلي الأول تخلف
 المرافعة يرتفع النكاح وعلى
 الثاني يخلف الزوج ويستمر
 النكاح (ومنى ادعى نقدا
 اشترط بيان جنس ونوع
 وقهر وصحة وتكسر ان
 اختلفت بهما قيمة) كأنه
 درهم فضة ظاهرة صحاح
 أو مكسرة واشترط ذلك

الشيخان لا يأخذ منه ولا يردله شيئا كان بعد تملكه لأن تملكه كدفع المدين له نعم متجه أنه لو خشي من
 رده ضررا فله أخذه الآن ثم رده عليه بوجه حيلة (قوله رد عمرو) أي منع عمرو زيدا عن الأخذ من مال
 بكر (قوله واقرار بكره) أي لعمره بدينه قال شيخنا نعم لما في المنهج ولا بد من جحد بكر مال عمرو
 أو امتناعه من دفعه ونظر فيه بأن امتناع عمرو من زيد كاف في جواز الأخذ أخذنا من التزويل المذكور
 بعده لكن لا بد من مجز زيد عن مال عمرو (قوله يؤخذ الخ) أي لأن منع عمرو زيدا عن الأخذ من
 بكر فرع من علمه بأرادة أخذه وظاهر كلامه أن هذا شرط لجواز الاقدام وهو ما يفيد شرح شيخنا
 آخر وفي كلامه أولا ما يفيد الجواز وأن الواجب أن يعلم زيد عمرا أنه أخذ من مال بكر لئلا يؤخذ منه ثانيا
 ظلما (قوله وتزويل الخ) يفيد أن زيد كسر باب بكر وقب جداره وشرح شيخنا كالشارح وفي شرح
 الخطيب المنع (فرع) لو كان لكل من اثنين على الآخر دين وجحد أحدهما فلا خزان بمجرد قدر دينه
 ليقع التقاض وإن لم يكونا من التقود واختلف الجنس للضرورة (قوله ذكرنا) بألف التنبيه للمدي
 والمدي عليه وبدونها لدفع توهم أنه لا حاجة لذلك المدي عليه إذ ليس الكلام فيه وتقدم شروطهما
 في باب القسامة (قوله تخلف المرأة) المستند أن الذي يخلف هو الزوج على هذا أيضا كالثاني كارجحنا في
 أنسكة الكفار لقوة جانبه باستمرار النكاح وفي عكس ما ذكره بصدق الزوج أيضا (قوله نقدا) أودينا
 مثليا أو متقومنا بمجب في السلم ذكر صفاته وإن لم يختلف بهاقبة على العتد (قوله ظاهرة) نسبة إلى
 السلطان الظاهر (قوله هينا) أي من غير التفتين وفيها يد كرقبة أحدهما بالآخر (قوله وجب ذكر
 القيمة) أي مع الجنس كافي العباب ويسن ذكر الوصف (قوله حيكى) أي يجب الضبط بالصفات مع
 ذكر الجنس وينبذ ذكر القيمة وعلم بما ذكرنا الدعوى لا تسمع بالمجهول نعم قد استثنى من ذلك مسائل
 نسمع فيها الدعوى بالمجهول للضرورة كوصية واقرار ودية وغرة وفرض مهر ومنفعة وحكمه ورضخ وثقة
 وكسوة وحتى إجراء المأوى أرض جددت (قوله ادعى نكاحا) خرج ما لو ادعى زوجية امرأة فلا يحتاج إلى
 تفصيل فله شيخنا عميرة ولو ادعت زوجية رجل فأنكر وحلفت اليمين المردودة ثبتت زوجيتها ووجب
 مؤنتها وحله وطؤها ظاهر أو كذا بلنا أن كان كاذبا في أنكاره (قوله لم يكف الاطلاق) كأن يقول
 هذه زوجتي ولومن فقيه علف كما اقتضاء اطلاقهم نعم يكفي في أنسكة الكفار ما لم يذكر واستمراره بعد
 الاسلام (قوله مرشد) أي عدل فإن كان يصح عقده مع نفسه قال بولي يصح عقده (قوله وشاهدى عدل)

من المالك بخلاف هذا ولكن إذن الشرع كاذنهما [قوله بالأخذ] فلا يحل الأخذ عند الجهل لأن بكرا
 ينضرر بالأخذ منه ثانيا وأما قوله وتزويل الخ فالظاهر أن غرضه من جواز الأخذ تعويلا على امتناع عمرو
 ولا نظر إلى اقدار بكر لأنها نجعل ماله هو مال عمرو ولكن اعتمد الأذمى خلاف ذلك [قوله لأنها لو سكنت
 تركت] نوزع في هذا بأن الزوج يدعى دوام التمسكين بمقتضى استمرار النكاح فلا يخلى لو سكنت ثم الظاهر
 أن الكلام مفروض فيها لو ابتدأت بدعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب والافلازوج لو ابتدأ لكان يترك
 وسكوته لو سكنت فقيه المعين قال الزركشى [قول المتن معها] قال الزركشى مستدرك لأن من اعتبر
 القيمة اكتفى بهما من الصفات [قول المتن وجب ذكر القيمة] قال الزركشى مع الجنس فيما يظهر
 [قول المتن لم يكف الاطلاق الخ] وجهه الاحتياط في أنسكة وكثرة اختلاف الأئمة في شروطه .

المفيد لعلمه تصح الدعوى به (أو) ادعى (هينا تنضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وحبوب وثياب [قول]
 (وصفها بصفة السلم وقبل يجب معاذ ذكر القيمة) هذا إن بقيت (فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة) لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب
 ويمكن الضبط بالصفات (أو) ادعى (نكاحا لم يكف الاطلاق على الأصح بل يقول نكحتها بولي مرشد وشاهدى عدل ورضاها

ان كان يشترط (أن كانت غير مجبرة والثاني يكفي الاطلاق فيه كالمال) فان كانت أمة فالأصح وجوب ذكر العهر من طول) أي مهر الحرة (وخوف عنت) أي زنا المشتري في جواز نكاح الأمة والثاني لا يجب (٣٣٧) ذكرهما (أو) ادعى (عقدا ماليا كبيع

وهبة كفي الاطلاق في الأصح) والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع تعاقدا فحين معلوم ونحن جاز التصرف وتفرقا عن تراض (ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له تحليف المدعى) على استحقاقه لأنه كملن في الشهود (فان ادعى أداء) له (أو أبرأ) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها وإقباضها) منه (حلفه) أي خصمه (على نفيه) وهو أنه ما أتى منه الحق ولا أبرأه منه ولا باعه العين ولا وهبه إياها (وكذا لو ادعى علمه بفسق شاعده أو كذبه) فانه يحلفه على نفيه (في الأصح) فانه لو أقر بذلك بطلت الشهادة والثاني لا يحلفه ويكتفي بظاهر العدالة وتعديل الزكينة (واذا استمهل) من قامت عليه البينة (ليأتى بدافع أهل ثلاثة أيام) وقيل يوما فقط (ولو ادعى رق بالغ فقال أنا حر) بالأصله (فالقول قوله) وعلى المدعى البينة وان استخدمه قبل انكاره وجري عليه البيع مرارا وتداوله الأيدي (أو رق صغير ليس في يده لم يقبل الا بينة أو في يده حكم له بان لم يعرف استفادها

ولا يشترط تعيينهما (قوله وخوف عنت) واسلامهما ان كان مسلما ويقول زوجنيها من له ولاية نكاحها من مالك أو غيره (قوله عقدا ماليا) أي غير السلم كالمس (قوله كفي الاطلاق) ولا بد من وصف الصحة لأنه مشروط في كل عقد (نفيه) بحث الأذرى أن الدعوى بنحو ريع وقف تكون على الناظر لا على المستحق وان حضر الا في وقف على جماعة معينين سواء شرط النظر لكن في حصته أو للقاضي المدعى عنده والدعوى عليهم ان حضروا أو على الحاضر منهم لكن لا يحكم عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا القبيل الدعوى على الورثة أو بعضهم (نفيه) قال شيخنا والذي استقر عليه رأي السبكي أن الحاكم ولو حنفا لا يتوجه عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال أو نحو يقيم أو محجور تحت نظره أو وقف كذلك بل ينصب الحاكم مدعيًا ومدعى عليه عنده أو عند غيره فراجع وتأمله (قوله فان ادعى أداء الخ) سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه كالمال اليه شيخنا الرمي حيث أمكن سبق مادعاؤه على وقت الدعوى عليه (قوله حلفه) أي أن لم يكن حلف بين الاستظهار أو مع شاعده (قوله وهو أنه ما أتى ذلك الخ) فان نكل في هذه المسائل حلف المدعى عليه وطلت الشهادة قاله شيخنا الرمي (قوله علم بفسق شاعده) أي مثلاً حال شهادته لا بعده لأنه لا يؤثر كالمس ومثل هذا المواقف بينه بأعصار مدين فلدائه تحليفه لاحتمال مال باطن والمواقف بينة بعين وقالت لا تعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه أنها ما خرجت عن ملكه لأنه محتمل خروجها بغير ما ذكر وانما لم يكن التحليف في هذه المسائل لعناني الشهود لأنه في دعوى مستقلة حكما (قوله من قامت عليه البينة) وهو المدعى عليه (قوله ليأتى بدافع) ولا بد من ذكر الدافع من العامى لاحتمال أن يعتقد مالبس بدافع دافعا (قوله أهل وجوبا) بكفيل أو ترسيم ان خيف هربه (قوله ثلاثة أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزداد عليها وان كانت بينته بعيدة بل يؤمر بدفع الحق ثم يأتى بالدافع بعد ذلك ولو عاد بعد الثلاث وطلب بين خصمه على نحو إبراء أو أجيب أو أقام بعض البينة أو كلها وطلب الامهال للتعديل أو التكميل أمهل ثلاثا أيضا ولو وفى الحق ابتداء ثم أتى بينته ولو قبل الثلاث سمعت (قوله بالغ) عاقل رشيد (قوله بالأصالة) قيد لقبوله بجميعه ففي غيرها لا بد من بينة ومحل تصديقه مالم يسبق منه اقرار بالرق (قوله وجرى عليه البيع) ويرجع مشتريه على بائعه بغيره وان كان أقر له بالملكية عنده (قوله صغير) أو مجنون (قوله حكم له) ان خلف (قوله وهو مجرم) أو بعد بلوغه أو المجنون بعد افاقة (قوله فانكاره لنور) ظاهره وان ادعى عذرا (قوله وجل) أي كله وتسمع بالحال كله أو بعضه وان ادعى بكماله ليس له الحال قال البقيني وكذا لو كان كله مؤجلا وقصد بدعواه تصحيح عقد وقع فيه . (فرع) لا تسمع الدعوى بدين على مفسر ليطالبه اذا أيسر .

[قول المتن ان كل يشترط] خرج ما لو كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من أب أو جد قاله الزركشي (فرع) لو ادعى أنها زوجته لم يحتج للتفصيل ومسئلة الكتاب فبالو ادعى أنه نكحها [قوله والثاني يشترط الخ] قال الشيخ عز الدين بل هو أولى بالاحتياط لأن الناس يتساهلون فيها بخلاف النكحة [قوله والثاني لا يحلفه] لأنه لم يدع عليه حقا [قول المتن أمهل ثلاثة أيام] لو قال لي بينة في المسكن القلاني والأمر يزبد على الثلاثة ففهوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت ولو حضر الشهود بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أمهل ثلاثة أيام أيضا [قول المتن فالقول قوله] أي لأن الأصل في الناس الحرية [قول المتن ولا تسمع دعوى دين الخ] لو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمعت

(٤٣) - (قلوبى وعميره) - رابع) الى التقاط) كما تقدم في كتاب القبط فان عرف استفادها اليه لم يقبل الا بينة في الأظهر (فلو أنكر الصغير وهو مجرم) في صورة عدم الاستناد (فانكاره لنور وقيل) هو (كبالغ) فلا يحكم برفقه الا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح) اذ لا يتعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع لفرض الثبوت والثالث ان كان له بينة تسمع لفرض التسجيل وان لم تكن له بينة لم تسمع

(فصل) فما أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كمنكر ناكل فترد اليمين على المدعى وعلى المتكلم (فان ادعى عليه عشرة فقال لا ترضى العشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لأن مدعى العشرة متع لكل جزء منها فاشترط مطابقة الانكار واليمين دعواه (فان (٣٣٨) حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل) مما دون العشرة (فيحلف

(فصل) فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (قوله أصر المدعى عليه على السكوت) لا الدهشة ولا النبارة والواجب على القاضي أن يشرح له الحال وكذا لو نكل ولم يعرف ما يترتب على التسكوت يجب الشرح له أيضا وسكوت الأصر قبل علمه بالحال ليس ذكولا بخلاف عدم الإشارة من الأخرس بعد سماعه (قوله جعل كمنكر ناكل) أي ان حكم القاضي بنسكو له أو قال للمدعى احلف أو نحو ذلك (قوله فيحلف) أي من غير تجديد دعوى الا ان اقتصر في الجواب على العشرة وحلفه القاضي عليها ثم أراد تخليفه على مادونها فلا بد من تجديد دعوى نعم ان استند موجب العشرة لعقد كبيع فيكفيه نفي العقد نحو ما بهت بعشرة ولو قال المدعى عليه عند طلب اليمين أنا أدفع المال ولا أحلف لم يلزم المدعى قبوله بغير اقرار وله تخليفه لعدم أمنه منه بعد ذلك أن يدعى عليه بما دفعه له وكذا لو قال ذلك عند اعادة حلف المدعى عين الرديف لزمه الحاكم أن يقر والا قال للمدعى احلف (قوله بجزء) وان لم يتحمل لصحة الدعوى به على المعتمد (قوله لنفي الجهة) أي السبب فلو تعرض لنفيه جاز لكن لو أقام المدعى بينة به لم تسمع بينة المدعى عليه بعد ذلك بأداء مثلاتها ثبت الحق وقد نفاها أولا ومن هذا ما لو ادعت عليه نفقة أو كسوة فيكفيه الجواب المطلق نحو لا يلزمي لها شيء وان علم تمكنه لاحتال مسقط خفي قاله شيخنا واعتمده ولو ادعى عليه ووديعه لم يكفه الجواب بلا يلزمي التسليم لأنه انما يلزمه التخليف فيجب بلا يلزمي شيء أو ردتها أو تلفت ونحو ذلك كلا يلزمي التخليف (قوله بيده مرهون أو مكري) أي في الواقع (قوله أولا) بتسديد الواو وهو متعلق بجزء أو اعترف لا يخاف اذا لمعنى له قاله العراقي (قوله بسكون الحاء) لافادة أنه مصدر معمول لخاف وأن ضميره عائد على المدعى لا بفتحها المقضي أنه فعل جواب للشرط وأن ضميره عائد للمدعى به (قوله خيلته الخ) فلا يكتفي في الجواب في هذا وغيره أن يقول ثبت ما يدعيه لاحتال علمه أنه للمدعى وهو عاجز عن الابتناء (قوله فاذا كره لأجيب) وعكس هذه مثلها كأن يدعى المرتهن على الراهن بدينه وخاف الراهن أن يجحد المرتهن الرهن ان اعترف له بالدين خيلته في الجواب أن يقول ان ادعت ألفا لارهن بها فلا يلزمي أو به رهن فاذا كره لأجيب ولا يكون بالكل واستشكل بأنه ان لم يقل يلزمه التسليم الى لم تسمع وان قاله لم يصح وان فصل فهما دعوتان .

(فصل : أصر المدعى الخ) [قول المتن بجزء] أي وان قل لأن المدعى عليه ناكل عن كل مادون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتحمل وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى [قول المتن فان أجاب] لو أجاب بالنفي المطلق كان له الحلف على نفي السبب (فرع) حلف على نفي السبب فأقام المدعى بينة به فأراد المدعى عليه أن يقيم بينة بالقضاء أو الابرأ لم تسمع لأنها ثبت الحق وقد نفاها أولا [قوله والثاني يقبل قوله] أي بالنسبة الى ثبوت الاجارة والدين فإنه لم يقل به أحد قاله العراقي [قوله أولا] قال العراقي الأحسن تقديمه عقب عنها أو تأخيرها عن اعتراف فان تعلقه بالخوف لا معنى له [قول المتن خيلته الخ] قال العراقي هذا يلزمه الجاء المدعى الى تعيين أحد القسمين وهو يتصور بذلك لأن البينة قد تساعده على اقرار الخصم بألف مطلقا ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه اثلا يلزمه ما ليس يلزم لو عين الجهة وجب الاكتفاء باطلاق المدعى وعدم الجأته الى التعيين خوفا مما ذكر .

المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء. وبأخذه وإذا ادعى مالا مضافا الى سبب كما قرضتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق بالفوقانية (على شيئا أو) ادعى (شفعة كفاه) في الجواب (لا تستحق على شيئا أو لا تستحق تسلم النقص) وذلك لأن المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوبى بالبينة وقد يجهز عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكلف التعرض لنفي الجهة (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق) كالأجابه به والأول راعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان بيده مرهون أو مكري وادعاه ماله كره كفاه) في الجواب (لا يلزمي تسليمه) ولا يجب التعرض لذلك (فلو اعترف بالملك وادعى الرهن والاجارة فالصحيح أنه لا يقبل الا بينة) والثاني يقبل قوله

بهونها (فان عجز عنها) على الأول (وخاف أولا ان اعترف بالملك للمدعى (جعهده) بسكون الحاء (الرهن والاجارة خيلته أن يقول) في الجواب (ان ادعت ملكا مطلقا فلا يلزمي تسليم) لمدعائك (وان ادعت مرهونا فاذا كره لأجيب) وكذا يقال في المؤجر (وإذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منقولا (فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لأبني الطفل

أو وقف على القراء أو مسجد كذا فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه (ولا (٣٣٩) تنزع) العين (منه بل يحلفه للمدعى

أنه لا يلزمه التسليم) للعين (ان لم تكن بينة) بها والثاني تنصرف عنه وينزع الحاكم العين من يده فان أقام المدعى بينة على استحقاقها أخذها والا حفظها الى أن يظهر مالها في وجه في الأوليين تسلم العين للمدعى اذ لا مضاحمة له (وان أقرب به) أي بالمدكور (للعين حاضر يمكن خصامته وتحليفه مثل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر) كما تقدم تصحيحه في كتاب الاقرار (وقيل يسلم الى المدعى وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) به (وان أقرب له) نائب فالأصح انصرف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يتم النائب فان كان للمدعى بينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف معها (وقيل على حاضر) إذ الخصومة معه فلا يحلف معها ومصححه في الروضة كأصلها وان لم يكن للمدعى بينة فله تحليف المدعى عليه أنه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل حلف المدعى وأخذه واذا عاد النائب وصدق المقر رد إليه بلا حجة لأن اليد له باقرار صاحب

أحدهما بما يذكره مقر التردد مع الحاجة (قوله) أو وقف على القراء أو مسجد كذا) أي وهو ناظر عليه فيهما وإلا انصرفت عنه الخصومة الى ناظره ونزعت العين منه اليه (قوله) ولا تنزع العين منه) حتى لو ادعاه بعد ذلك لنفسه سمعت دعواه كما قاله القاضي مجلى وابن أبي عصرون (قوله) بل يحلفه المدعى) فان أقر أو نكل وحلف المدعى ثبتت له العين في الأولين والبدل للحيلولة في البقية وانما يلزمه البدل لاحتال صدقه في اقراره وعدم انزعاع العين منه لاحتال أن له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك له (قوله) إن لم تكن بينة) ليس قيداً بل له التحليف ولو كان له بينة (قوله) (للعين) مفهومه الجهول وقدره وحاضر مفهومه النائب وسبأني وتمكن خصامته لا مفهوم له وانما هو لمناسبة ما بعده إذ المحجور كذلك وولي مقامه (قوله) ترك في يد المقر) ولا تنصرف الخصومة عنه من بينة حيث الحلف على مثل ما مر (قوله) قضى بها) نعم ان أقام ذواليد بينة أنها الغائب قدمت لقوتها باقرار ذي اليد لو انصرفت الخصومة عنه واندفعت تهمة كذبه ثم ان أثبت أنه وكيل عنه فهي تحت يده بالوكالة وأنها مؤجرة معه فيده عليها بالاجارة والإفيدة عليها بالاستصحاب (قوله) قضاء على غائب) فيتقيد بمسافة السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى (قوله) فيحلف معها) هو المعتمد (قوله) ومصححه في الروضة كأصلها) قال شيخنا الرملى هو سبق نظر من الشارح لأن التصحيح فيها على مقابل الأصح المرجوح وقال بعضهم لعل النسخة الواقعة للشارح قد سقط منها المقابل فظن أن التفرع والتصحيح على الوجه الصحيح وهو محتمل (قوله) وإن لم يكن للمدعى بينة) هو مراعاة لكلام المصنف والاقتدر من أنه التحليف وان كان معه بينة (قوله) فان نكل الخ) هو تفرع على ما في الروضة ومعنى أخذه على هذا أخذ بدله كما مر ولا تنزع العين منه (قوله) كعقوبة) لأدعى كقود وحد قذف وتزوير وكدين تجارة مأذون أماعقوبة الله تعالى فلا تسمع الدعوى فيها كأن تقدم (قوله) كأرض) لعبوضمان متلف (قوله) فطلى السيد) قال في التهذيب فان ادعى على العبد سمعت واعتمده شيخنا الرملى نعم تكون الدعوى والجواب عليه في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل لو شمع أنه لا يقبل اقراره به لأن الولي يقسم وتعلق اليد به برقبته وقد يكونان عليهما معا كافي في نكاح العبد ونكاح المسكاتب فإنه انما ثبت باقرارهما .

[قول المتن ان لم تكن بينة] قضيت عدم مشروعية التحليف مع وجودها وبعبارة المحرر يقيم البينة أو يحلفه [قوله فان أقام المدعى الخ] تفرع على قوله والثاني ينصرف عنه الخ [قوله ترك في يد المقر] أي فتق الخصومة معه [قول المتن وقيل يسلم الى المدعى] أي يمينه قال الامام هو باطل لأنه اعطاء بمجرد الدعوى [قول المتن لظهور مالك له] أي كلال الضائع قال في الروضة في موضع وهذا أقوى الوجوه [قول المتن فالأصح انصرف الخصومة] أي بالنسبة الى قيمة العين وإلا فله تحليفه جاء أن يقر فينرم البدل للحيلولة وبعبارة الزركشى حكاية مقابل الأصح والثاني لا تنصرف بل يحلف أنها لغيره لنزع الملك من يده بالعين مردودة لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى اسقاط الدعوى [قوله ومصححه الخ] هذا وكذا قوله الآتي فان نكل حلف المدعى وأخذه وانما هو مفرع في الروضة وأصلها على مقابل الأصح القائل بأن الخصومة لا تنصرف وأما على الأصح وهو انصرافها فالذي رأيت في الروضة ترجيح أنه قضاء على غائب كافي المنهاج ثم قال بعد ذلك وحيث قلنا بانصراف الخصومة فله التحليف لتغريم البدل لعل نسخة الشارح رحه الله من الروضة واذا قلنا ينصرف باسقاط لا أعنى عند التفرع على الوجه الضعيف فيكون منشأ ذكره هنا سقم النسخة التي وقف عليها فجعل التفرع على الضعيف بسبب ذلك تفرعاً على الصحيح .

اليد ثم يستأف للمدعى الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره به (كأرض فطلى السيد) للدعوى به وجوابها لأن الرقبة التي هي متعلقة حتى السيد

وإسلامه حتى يولد له وصاية
ووكالة وفي مال يبلغ نصاب
زكاة) عشرين مثقالا
ذهباً أو ما شئ درهم فضة ولا
تقليط فيها فونه إلا أن يراه
القاضي لجرأة في الحالف
فهو ذلك بناء على الأصح
أن التقليط لا ينفذ على
طلب الخصم (وسبق بيان
التقليط في) كتاب
(اللعان) بزمان وهو بعد
عصر جمة ومكان كعد
منبر الجامع فبأنى هنا
والتقليط بهما مستحب
وكذا بزيادة الأسماء
والصفات المذكورة هنا
كذلك كأن يقول والله
الذى لا إله إلا هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم
الذى يعلم من السر ما يعلم
من العلانية فلما قصر على
قوله والله كفى (ويحلف
على البت في فعله) اثباتاً
كان أو نفياً لأنه يعلم حال
نفسه (وكذا فعل غيره)
أى على البت (إن كان
لثباتاً) لأنه يسهل الوقوف
عليه (وإن كان نفياً فعلى
نفي العلم) أى لأنه لا يعلمه
لأنه يسهل الوقوف عليه
(ولو ادعى ديناً لم يورثه فقال
أبرأتى حلف على نفي العلم
بالبراءة) وهو حلف على
نفي فعل غيره (ولو قال جنى

(فصل) في كيفية الحالف وضابط الحالف (قوله تظلم بين) ندبا وإن أسقطه المدعى أو المدعى عليه
وان امتنع منه فهو ناكل (قوله فيما ليس بمال) وليس بنجس لأنه لا تقليط فيه (قوله كدعوى دم)
أى حمد لأن غيره كالمال (قوله وعنتى) فتنظ على العبد - طاقاً وعلى السيدان بلغت قيمة العبد نصاباً وفى
طلاق وكذا في خلع ان بلغ عوضه نصاباً مطلقاً ولا نفلى الحالف منهما ان كان المدعى الزوجة فان كان المدعى
الزوج فلا تقليط عليهما (قوله ووصاية) كأن يحلف على إثبات كونه وصياً على من أنكرها (قوله
ووكالة) على من أنكرها ولو فى درهم (قوله عشرين مثقالاً الخ) دفع به توهم أن يراد بالنصاب من
الحيو ان أو النبات لأنها وغيرها تعتبر بما يساوى نصاب النقد المذكور ويعتبر بالنصاب بدعوى الخصمين فلو
اختلفا في شئ فقال أحدهما عشرون مثقالاً والآخر تسعة عشر مثقالاً فلا تقليط لعدم اتفاقهما على النصاب
(نفيه) دعوى حق المال كأجل وخيار تابعة للمال الذى هو فيه (قوله فله ذلك) أى التقليط
وكذا في النجس اذا رأى ذلك (قوله بزمان ومكان) أى لاجتماع وتكرير ألفاظ (قوله بعد عصر
جمة) أى فى المسلم وفى الكافر بغيره (قوله كعد منبر الجامع) أى فى المسلم ولو أتى وإن كانت
مخدرة وإن لم تحضر مجلس الحكم للدعوى كامر (قوله معهما) أى الزمان والمكان (قوله كأن
يقول والله الخ) أى فى المسلم أما اليهودى فبالله الذى أنزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق والنصرانى
فبالله الذى أنزل الانجيل على عيسى والمجوسى والوثنى فبالله الذى خلقه وصوره ويحرم على القاضي أن
يحلف بطلاق أو عنتى أو نذرو يجب عزله قال شيخنا ومحل فى قاض لا يرى مقلده ذلك ولا يحرم على غير
القاضى التحليف بما ذكر نعم المحكم كالقاضى (قوله الرحمن الرحيم) ووجد فى كلام الشيخين زيادة
الطالب الطالب المدرك المهلك وهو مبنى على رأى الضعيف المرجوح من أن أسماء الله ليست توقيفية قال
فى الروضة ويندب وضع المصحف فى حجر الحالف به وأن يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهدة الله الآية وأن
يعطه قال بعضهم ويندب تحليفه قائماً (قوله فى فعله) المراد به ما ليس فعل غيره فيشمل نحو تعليق نحو طلاق
بطلوع الشمس وظهور عيب مبيع وما وقع منه حاله جنونه (قوله لأنه يعلم حال نفسه) أى شأنه ذلك (قوله
وان كان نفياً) أى مطلقاً فان كان نفياً مقيداً حلف على البت أيضاً (قوله فعلى نفي العلم) أى ان ادعى عليه
العلم وان لم يعلم المدعى علم المدعى عليه بذلك والافتقار لشيخنا يحلف على البت ونوزع فيه (قوله جنى عبدك)
أى المميز والافهوك كالبهيمة فيه القطع كما يأتى والاضافة فيه للإبادة لأن المراد من هو تحت يده ولو معاراً أو

(فصل: تظلم اليمين الخ) [قول المتن تظلم بين الخ] وذلك لأن اليمين موضوعة لمزج فشرع التقليط مبادنة
اختص بما هو متأكد فى نظر الشرع [قوله عشرين مثقالاً الخ] أى فليس المراد أى نصاب حتى من الابل
مثلاً [قوله مستحب] بخلاف الجمع لا يأتى هنا [قوله لأنه يعلم سر] أى وبديل ما روى أبو داود وأن حضر ميا دعى
على كندى أرضاً بأن أباه اغتصبها منه فأنكر الكندى فقال له الحضرمي تحلف بالله أنك ما تعلم أن أباك
اغتصبها فتبها الكندى لليمين ولم ينكر النسي صلى الله عليه وسلم ذلك (فرع) لو حلف فى هذا على البت اعتد
به ويحمل على نفي العلم لأن الاحاطة به غير ممكنة كقولنا الشاهد أشهد أنه وارثه ولا وارث له سواء كان هذا النفي
محمول على نفي العلم قال الزركشى ولو كان نفياً محصوراً فينبى أن يحلف على البت كما تجوز الشهادة ومنتج بالنفي
المطلق واعلم أيضاً ان اليمين على نفي العلم إنما توجه إذا تعرض المدعى لأنه يعلم المدعى به بل لا نسمع دعوى
المدعى الا بد كذا فى شئ لو علق بامر طائر مثلاً وطلب يمينه فى على البت وليس ذلك فعله ولا فعل غيره
بل هو كحقق شئ فيحلف ان هذا الطائر غراب فالخالف أن اليمين على البت لا على نفي فعل الغير [قول المتن
أبرأتى] أى وأنت تعلم ذلك اذ لا بد من هذا فى مثل هذه الدعوى [قول المتن فالأصح] قال الرافى ان قلنا

يتعلق

عبدك على بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) لأن عبده ماله وفعله
كفعله والثانى ينظر الى أنه فعل غيره (قلت) أخذنا من الرافى فى الشرح (ولو قال جنت بهيمنتك حلف على

(بأن مؤكدا بتمد خطه
أوخط أيه) وتقسم في
كتاب القضاء جوار الحلف
اعتمادا على خط مورثه
أذا وثق بخطه وأمانته وقل
الشيعين عن الشامل أنه
لا يجوز له الحلف اعتمادا
على خطه حتى يتذكر
(وتفسير بنية القاضي
المستحلف) للخصم (فلا
ورثي أو تأول خلافها أو
استثنى بحيث لا يسمع
القاضي لردفع) ذلك (إم
اليمين الفاجرة) وفي ذلك
حديث مسلم اليمين على نية
المستحلف حل على القاضي
قال في الروضة إذا حلف
الإنسان ابتداء أو حلفه
غير القاضي من قاهر أو
خصم أو غيرهما فلا اعتبار
بنية الحالف وتنفع التورية
(ومن توجهت عليه بين)
في دعوى وفي الحرر
والروضة وأصلها بدل بين
دعوى (أو أقر بمطالبة لزمه
فإن أنكر حلف) لحديث
البينة على المدعي واليمين
على من أنكر رواه البيهقي
وفي الصحيحين حديث
اليمين على المدعي عليه
(ولا يحلف قاض على تركه
الظلم في حكمه ولا شاهد
أنه لم يكذب) في شهادته
لأن منصبهما بأبي ذك
(ولو قل مدعى عليه لا
سوى) وهو محتمل (لحلف
موقوف) الأمر (حتى يبلغ) فيدعى عليه (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا براءة فلا حلفه ثم أقام بينة) بمقتضا (حكم بها)

مضموها وكذا البينة الآتية لأن الدعوى على من مجبها (قوله ويجوز البتة) هو المعتمد (قوله
جواز) فاعل تقدم وقل مصدر عطف عليه واعتمد شيخنا الرمي إطلاق ما هنا ضعف ما في الشامل وقال
الموردى ولا يجوز الحلف عليه لا تجوز الدعوى به وله المطالبة به (قوله بنية القاضي) ومنه كل من له
ولاية التحليف (قوله المستحلف) أى الطالب للحلف فلا بد من طلبه وطلب الخصم وموالاته اليمين
وكونها مما يجوز الحلف به ممن يجوز له التحليف (قوله بحيث لا يسمع القاضي) فإن سده عزه وأعاد
اليمين عليه وجوباً فإن وصلها بكلام لم يفهمه القاضي نهاه عنه وأعادها أيضاً فإن قال كنت أذكر كرامة قال
له ليس هذا موضع ذلك قال بعض مشايخنا والمراد بسماعه علمه بذلك ولو أخبر عدل أو الخصم أن
اعتقد صدقه فراجع (قوله وفي ذلك) عائد لذكر من التورية وما معها (قوله الفاجرة) فيه إيماء إلى
أنه لو كان الحالف محققاً الواقع فنفعه التورية لأنها حينئذ غير فاجرة كالأخذ من ماله بنحو ظفر قادمي
عليه أنه أخذ من ماله بغير إذنه وطلب تحليفه على ذلك لحلف ونوى بشراً مستحقاً لم يكن آثماً ولم تكن يمينه
فاجرة كما قاله البيهقي وهو المعتمد (قوله أو حلفه غير القاضي) أو القاضي بنحو طلاق أو عتق أو نحوه كالمس
(قوله أو خصم) خلافاً لابن عبد السلام (قوله وتنفع التورية) وإن حرمت حيث يبطل بها حق مستحق
فنفعها من حيث عدم انعقاد اليمين (قوله في دعوى) قيده ليوافق أصله كالروضة وأصلها والوجه عدم
التقييد وأما مراد المصنف كما قاله شيخ الإسلام ليشمل طلب القاذف بين المقدوف أو وارثه على أنه مازن
وقال الرافعي لو أدت زوجة وقوع الفرقة بينها وبين زوجها حلف على نفسها ولو علق الطلاق بفعل من أفعالها
فرزعت وأنكر فطلبت يمينه لم يحلف قال بعضهم هذا مشكل فليراجع (قوله أو أقر الخ) خرج به نائب
المالك كوكيل ووصى وقيم فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (قوله البينة على المدعي واليمين
على من أنكر) قالوا والمعنى فيه أن جانب المدعي ضعيف لمخالفته للأصل فكأن الحجة القوية وجانب
المدعي عليه قوى لموافقته للأصل فاكنتي منه بالحجة الضعيفة (قوله اليمين على المدعي عليه) هر
بيان لمن أنكر في الرواية قبله (تنبيه) يستثنى من هذه القاعدة التي ذكرها المصنف مسائل تطلب من
المطولات (قائمة) لا يجوز عندنا أخذ مال على ترك اليمين (قوله ولا يحلف قاض) أى قبل عزله
كما تقدم (قوله أناسي) أوسفيه محجور (قوله لم يحلف) نعم لو كان كافراً مسياً أثبت وادعى تحجيره
حلف لسقوط القتل عنه والحكم برقه لوجود علامة البلوغ مع حق الدم فإن أنكر قتل (قوله
لإبراء) أى في غير نحو الوديعة إذا حلف الوديع على عدم استحقاق المودع مثلاً (قوله
أقام بينة) ولو شاهداً ويميناً (قوله حكم بها) ولا يعز الحالف خلافاً لما يفعله جهة القضاء لاحتال
يتعلق الأرض بالرقبة فعلى البتة أو بها بالدية معافى نفي العلم لأن العبد ذمة وتكون الرقبة كالمترهنة بما ثبتت
في الذمة [قول المتن قطعا] أى لأنه لازمة لها [قوله أنه لا يجوز الخ] قد يقال لا يجعل الظن المؤكد المذكور
هناك المنهاج إلا بالتذكير [قول المتن فلوروى أو تأول] قال الزركشى التورية قصد ما يخالف ظاهر إفظه
والتأويل اعتقاد خلافه لتبعية كالحلف في شعبة الجوار [قول المتن بحيث لا يسمع] أى أطوعه
فلا يستد باليمين وتعاد [قوله في دعوى] هذا صحيح للعبارة لكن مع ذلك لا يلائم قوله الآتي فأنكر إلا
أن يؤول بمعنى صمم على الانكار. نعم قيل عبارة للمهاج تشمل ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه
مازنى أقول هذه دعوى فهمي عن في دعوى ثم هذا الضابط يرد عليه اليمين المردودة [قول المتن ولا يحلف
قاض] هذا خارج عن الضابط إن أراد توجيه الدعوى لأنها هنا غير مسموعة وإن مشينا على ظاهر
المهاج في تعبيره باليمين فهذا يستثنى من الضابط [قول المتن أناسي] لو قسم المال بين الغرماء فظهر
شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف [قول المتن ثم أقام بينة] أى ولو شاهداً مع بين

(قليل حلف أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك (في الأصح) لأن ما قاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع إذ لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلف على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر ولا يفصل . وأجيب بعدم سماع ذلك من المدعى لثلاث بتسلسل (واذا نكل) المدعى عليه عن الحلف المطلوب منه (حلف المدعى) لتعمول الحلف اليه (وقضى له ولا يقضى) له (بنكوله) أي المدعى عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد (والنكول أن يقول أنا نكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) فتقوله هذا نكول (فان سكت حكم القاضي بنكوله) إذا لم يظهر كون سكوته لهشة وغباوة ونحوهما (وقوله) أي القاضي (للدعي احلف حكم بنكوله) أي المدعى عليه في سكوته وفي الروضة كما أصلها نازل منزلة الحكم به (واليمين المردودة) وهي يمين للدعي بعد نكول المدعى عليه بردها هو أو القاضي (في قول كينة

نسيانه (قوله لما ذكر) وهو علم البراءة الشاهد له حديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه (قوله عند قاض) أو أطلق وسواء عين القاضي أو أطلقه فان قال للقاضي المدعى بين يديه حلفني عندك فان ذكر لم يحلفه والاحلفه ولا عبرة باقامة ينة أنه حلفه حيث لم يتذكر (قوله مكن من ذلك) فإذا حلف طالبه بالحلف وقول الروضة طالبه بالمال سبق فلم فان أقام بينة بأنه حلفه فكما لو حلف ويجهل لاقامتها ثلاثة بطله وإذا لم يقمها وعاد إلى الحلف مكن منه وان نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وانقضت الخصومة والدعوى ولا تسقط يمين الأصل الابدعوى أخرى لأنهما الآن في غير الدعوى الأولى (قوله وإذا نكل) هذا شروع في النكول ولذلك عبر عنه شيخ الإسلام بفصل من زيادته (قوله حلف المدعى) أي بعد طلب اليمين منه وهذا في الحكم للعين وسيأتي مقابلة كالفقراء وإذا حلف ثبت حقه وإن لم يقض له القاضي به على الأصح فان قضى ثبت قطعا وهذه المذكورة في كلامه بقوله وقضى له لعدم ذكره الخلاف فيها (قوله ولا يقضى له بنكوله) خلافا لآبي حنيفة وأحمد رضي الله عنهما (قوله والنكول الخ) هذا بيان لقوله نكل المتقدم (قوله أو يقول) أي بعد عرض اليمين عليه ويندب تكبرير العرض عليه ثلاثا (قوله احلف) خرج ما لو قال له أتخلف بالاستفهام فتقوله بعده لأحلف ليس بنكولا (قوله فتقوله هذا نكول) فيه إيماء إلى الاعتراض على عبارة المصنف ومن النكول عدوله عما ذكره له القاضي من الأسماء كقوله قل والله فقال والرجن أو عكسه لأن للقاضي أن يحلف بالرجن على المعتمد خلافا للبقيني وكذا امتناعه من التلظيز باللفظ أو الزمان أو المكان نكول على المعتمد بخلاف ما امتنع عن الصلة كقوله قل والله فقال بأنه أو تالله أو عكسه فليس بنكولا على المعتمد (قوله حكم القاضي بنكوله) فيقول حكمت بنكولك أو بأنك ناكل ونحو ذلك فلا يكون بسكوته ناكلا قبل الحكم به بخلاف ما تقدم قبله (قوله إذا لم يظهر الخ) ليس قيد الصحة الحكم بنكوله لأنه صحيح وان ظهر له ذلك لتقصير المدعى عليه غالبا بعدم تعلمه مثلا وأما هو قيد لعدم وجوب التنبيه على القاضي لأنه إذا ظهر له منه ما ذكر وجب تنبيهه على المعتمد كما يجب عليه أن يبين للجاهل ما يترتب على النكول وحكمه أن يقول ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخذ منك الحق وإذا حكم بلا قول فقد حكمه أيضا (قوله نازل منزلة الحكم به) وكذا اقبال القاضي على المدعى ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بنكوله أيضا والدعي عليه أن يعود إلى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزولا ولادعي أن يعود إلى طلب اليمين منه مطلقا وإذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود إلى يمين الرد لأنه أبطل حقه برضاه ملصقه ولو طلب بعد إقامة شاهد تخليف المدعى عليه فله ذلك ولا ينفعه بعد ذلك إلا الينة لتقصيره ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحالف على المدعى (قوله وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه) هو المعتمد فيجب بفرأها الحق كما مر (قوله لم تسمع) هو المعتمد

[قول المتن حكم القاضي] أي لا بد من الحكم في حالة السكوت كأن يقول جعلتك ناكلا أو يقول للدعي احلف بخلاف التصريح بالنكول فإنه رد اليمين معه من غير توقف على الحكم وحيث حكم بالنكول فليس للدعي عليه أن يطلب العود إلى اليمين إلا برضا المدعى فلو رضى فلم يحلف لم يكن للدعي أن يعود إلى الحلف لأنه أبطل حقه برضاه بيمين المدعى عليه قاله في الروضة [قول المتن كينة] أي تقليبا لجانب المدعى فتجعل يمينه بمنزلة بينة يمينها والثاني غلب جانب المدعى عليه تزولا لنكوله منزلة إقراره [قول المتن لم تسمع] قد خالف الشيخان ذلك في موضع آخر وقالوا بالسماع لأنه إقرار تقديرى وصوبه الزركشي

[قول]

وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه فلا أقام المدعى عليه بعدها ينة بأداء أو إبراء لم تسمع على الثاني لتكذيبه لما باقرره وتسمع على الأول (فان لم يحلف المدعى ولم

يتعلل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقيم اليانة (وان تعلل باقامة يانة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا) لأن اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبيانة وفرق الأول بأن البيانة (٣٤٣) قد لا تساعد ولا تنحصر واليمين اليه

(وان استمهل المدعى عليه حين استحلف لينظر حسابه لم يمهّل) إلا أن يرضى المدعى لأنه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى (وقيل) يمهّل (ثلاثة) كالمدعى (ولو استمهل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب (أمهل الى آخر المجلس) قال في الروضة كأصلها ان شاء أى المدعى (ومن طوب بركة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلط خالص والزمناء اليمين) على وجه (فشكل وتعذر رد اليمين) بأن لم ينحصر المستحقون في البلد ولارد على السلطان والساعي (فالأصح أنها تؤخذ منه) لأنه لم يأت بدافع والثاني لا إذ لم تقم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو أظهر ردت اليمين عليهم ويتعذر الرد على السلطان والساعي وان قلنا باستحباب اليمين وهو الأصح المتقدم في باب زكاة النبات لم يطالب بشئ (ولو ادعى ولى صبي نيابة) على شخص (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولى)

سواء في العين والدين (قوله سقط حقه من اليمين) ولو في مجلس آخر وان لم يحكم القاضي بنكول خصمه (قوله وليس له مطالبة الخصم) ولو في مجلس آخر أيضا ولا ينفعه الاقامة البيانة ولو شاهدا وبينا (قوله وان تعلل) الأولى أبدى عذرا لأن التعلل للهوى والاشتغال (قوله أمهل) وجوباً كالمس (قوله ثلاثة أيام) غير بومى الامهال والعود ولا يزداد عليها كاتقدم ولو أقام شاهدا وطلب الامهال لانعام السنة أمهل ثلاثة أياما وكذا التعليل (قوله لينظر حسابه) خرج استمهاله لاقامة بيانة فيمهّل ثلاثا كاتقدم وتقدم أنه لو كانت بيانة بعيدة أمر بدفع الحق ولا يترك لاحضارها وله بعد ذلك أن يأتي بالدافع (قوله أى المدعى) هو من تصرف الشارح وهو مرجوح لأن امهال المدعى لا يتوقف على زمان فالعتمد أن الضمير عائد الى القاضي والمراد بالمجلس الى آخر النهار (فرع) لو نكل مدعى عليه بنحو وقف عام أو مسجد أو مال ميت بلا وارث أو على وارث بوصية من تركته ميتة حبس المدعى عليه الى أن يقر أو يحلف وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله على وجه) أى مرجوح كالمس في باب (قوله فالأصح) أى على الوجه المرجوح المذكور وكذا ما بعده (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله لم يطالب بشئ) وان انحصر المستحقون وأنكروا الدفع (فرع) من طوب بجزية فادعى مسقطا فان أمكن كأن ادعى أنه أسلم قبل مضى الحول وكان غائبا وحلف لم يطالب فان لم يمكن أو أمكن ولم يحلف أخذت منه وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله ولى صبي) وتقدم أن الوكيل والوصى والقيم وكذا الساعي كالولى وكالصبي المجنون (قوله لم يحلف الولى) خرج بالحلف اقامة البيانة فيغيرها فان ادعى مسقطا كإداء أخرا الى السكالم ويحلفه (قوله حلف) محل الخلاف اذا حلف على ثبوت الدين أما اذا أراد اثبات تصرفه فله الحلف قطعا ويثبت المال تبعاً (فصل) في تعارض البينتين (قوله أى كل الح) فيه دفع توهم أن العين مشتركة بينهما وأن كل واحد يدعى بحصة منها فتأمل (قوله أنكرهما) فان أقر لأحدهما ولو بعد اقامة البيانة عمل باقراره .

[قول المتن سقط حقه أى في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضي بنكوله [قول المتن لينظر حسابه] خرج ما لو طلب الامهال لاقامة بيانة بأداء أو إبراء فانه يمهّل ثلاثة أيام قاله الزركشى ولو زعم أنها غائبة فالظاهر أنه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض في السلام على بيانة الداخل والخارج [قول المتن فالأصح الح] هذا كالمستثنى من قوله لا يحكم بالنكول بل باليمين والتحقيق أنه لاحكم فيها بالنكول بل بالحكم مستند للأصل لأن الحكم بالنكول ليس في مذهبننا [قول المتن لم يحلف الولى] قال في القوت كالا يحلف الساعي والوكيل انتهى فليتنبه لمسئلة الوكيل فيما يباشر فيه فانه لا يحلف كالولى والبلوى تم بها [قول المتن وقيل يحلف الى آخره] هو مرجوحه في الصداق حيث قال يتحالف ولى الصغير مع الزوجة فيه .

[خاتمة] من وجب عليه يمين نقل المصنف عن البويطى جواز اقتداء بها بالمال والمذهب المنع فان ذلك من قول البويطى لامن قول الشافعى رضى الله عنهما قال شريح في روضه لا يجوز عندنا خلافاً للمالك .

[فصل : ادعاء عينا الح] [قول المتن سقطنا] لأنهما متعارضا الموجب فأشبهها الدليلين اذا تعارضا [قول المتن وفي قول تستعملان] أى صيانة عن الاسقاط بقدر الامكان وقوله في قول استدل بحديث شخصين اختصاصاً بشئ وأقام كل بيانة فجعل بينهما واستدل الثاني بحديث روى بمعناه والثالث بالقياس على

لأن اثبات الحق انير الخلاف بعيد (وقيل يحلف) لأنه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف (فصل) اذا ادعى أى كل من اثنين (عينا في يد ثالث) أنكرهما (وأقام كل منهما بيانة) بها (سقطنا) فيصار الى التحليف فيحلف لكل منهما يميناً (وفي قول تستعملان) فتزعم العين منه وعلى هذا (ففي قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يفرع

بينهما فيأخذها من خرجت قرنته (و) في (قول بوقف الأمر حتى يبين أو يسطلها) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدها وأقاما بينتين ببيت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجيء الوقف وفي القرعة وجهان (٣٤٤) (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بهاينة وهو بينة قدم صاحب اليد) ترجيعا

(قوله وسكت في الروضة الخ) وقضية كلام الجمهور ترجيح الثالث لأنه أعدل (قوله في يدهما) أولاً فيبدأ أحد (قوله ببيت في يدهما) إن لم يكن مرجح لأحدهما ومنه اليد الآتية وظاهر أن مقيم البينة أولاً في الذي بيدهما يحتاج إلى إقامتها ثانياً للنصف الذي بيده لتقع بعد بينة الخارج ولو أقام كل منهما بينة بما في يدهما الآخر حكم له به وببيت في يدهما وكذا لو لم تكن بينة سواء حلف كل منهما أو نكلا (قوله بيدهما وحده) أي لا عن التقاط والافهوى كالعدم (قوله ترجيعا لبيتها) أي باليد وأن كانت بينته شاهداً ويعينا والأخرى شاهدين ومن المرجح ما لو شهدت أحدهما بنصب والأخرى بشراء فتقدم هذه لصحة نقلها ولو شهدت بينة الخارج أقر له بالملك قدمت ما لم تشهد الأخرى بانتقاله من المقر والافتقار وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو ملكه على من قالت وهو في يده وتقدم من قالت وهو في يده على من قالت وتسلمه منه وليس من المرجح بينة وقف ولا بينة مع حكم فلا وأقامت بت من وقف وفقاً ولو مع حكم به بينة أن أباه باعه لها أو ملكه لها قبل وقفه سمعت وطل الوقف قاله شيخنا الرملي وترجع الحكم بالصحة أو المطلق للحمل عليها على الحكم بالموجب (قوله بعد بينة المدعى) ولو قبل تعديلها نعم إن كان في إقامة بينة الداخل أولاً دفع ضرر كدفع نعمة سرفقة سمعت ولا يحتاج لأعادتها بعد بينة الخارج قاله شيخنا الرملي (قوله مستند الخ) لا بد من ذكره في الدعوى وفي الشهادة والا فلا تسمع (قوله واعتذر الخ) ليس بقيد إلا إن ظهر ما يخالفه على المعتمد كما قاله الولوي العراقي المشهور بالولي العراقي (قوله بما قاله) خرج ما لو شهدت كل بينة بأنه اشتراه من صاحبه فتقدم بينة ذي اليد (قوله الآن يذكر انتقالاً) قال شيخنا الرملي ولا بد من ذكر سبب الانتقال في هذا وفي نظائره كإقرار أو هبة أو شراء فلا وأقام بينة أنه أقر له بها والآخر بينة بأنها ملكه قدمت الأولى لذكر السبب (قوله مؤاخذه له بإقراره) ولو حكما كاليمين المردودة (قوله لم يشترط ذكر الانتقال) قال شيخنا ولا يشترط ذكر السبب هنا مطلقاً كما قاله الجمهور بخلاف ما تقدم بأن ذاك في دعوى واحدة بخلافه هنا (فرع) لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بلزوم الحبس لجواز اعتقاده لزومها بالعقد (فتبينه) واختلف زوجان أو أرتانها أو أحدهما ووارث الآخر في أمتعة دار وإن صلحت لأحدهما فقط ولا يمين ولا اختصاص بيد فلعل تحليف الآخر فإن حلها جعلت بينهما وإن حلف أحدهما قضى له شيخنا الرملي (قوله رجل وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يقبلن فيه (قوله شاهدو يمين) أي وليس معه يد ولا رجح (قوله رجح الشاهدان) وكذا الرجل والمرأتان وكذا

ليفتها بها (ولا تسمع بينة الأبعد بينة المدعى) لأنه وقت إقامتها (ولو أزيلت يده بينة تم أقام بينة بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالة يدهما احتقر بنية شهوده سمعت وقدمت) لأنها إنما أزيلت لعدم الحاجة وقد ظهرت فينقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي لشترته منك فقال بل ملكي وأقاما بينتين) بما قاله (قدم الخارج) لزيادة علم بينته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعى لم تسمع) دعواه (الا أن يذكر انتقالاً) منه لأنه مؤاخذه بإقراره ويستصحب إلى الانتقال (ومن أخذ منه مال بينة تم ادعاء لم يشترط ذكر الانتقال في الأصح) لأنه قد يكون له بينة بملكه فرجع باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح) لكمال الحاجة في الطرفين وفي قول من طريق ترجح لأن القلب إلى الزائد أميل (وكذالو

مالوز وجهاً وليان ونسئ أسبقهما [قوله فيأخذها من خرجت قرنته] أي مع اليمين بناء على أن الحكم بدعواه مع القرعة فإن قلنا باليمين فلا وحكي الأول في البحر عن النص وعامة الأصحاب [قوله عن ترجيح واحد الخ] ورجح الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت اليمينتان في نسب سقطت الأقوال الثلاثة وليس هناك إلا القيافة [قول المتن ومن أخذ الخ] هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو أزيلت يده بينة وإنما أخرها إلى هنا لبيان الفرق بين ما استحق بالإقرار وما أزيل باليمين لكن قد سلف أن بينة الداخل تحتاج أن تضيف إلى ما قبل الإزالة وحينئذ فلا وجه لما قبل الأصح فلي تأمل [قوله لأن القلب الخ] وكنظيره من الرواية وقرق الأول بأن الشهادة نص فينبع [قوله ترجيح إلى آخره] جواب عن قول الزركشي إن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق القطع [قوله لأنها الخ] وأيضاً فالخلاف

صدق

كلن لأحدهما رجلان ولا آخر رجل وامرأتان لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق

برجحان لزيادة الوثوق بقولهما وترجح طريق انقطع في المستثنين في أصل الروضة (فإن كان الآخر شاهد وعين رجح الشاهدان في الأخير) لأنها حاجتها بالإجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني بتعادلان لأن كلامهما حاجة كافية في المال (ولو شهدت بينة لأحدهما

ملك من سنة) الى الآن (و) بينة (لاخر) ملك (من أكثر) من سنة الى الآن كسنتين والعين في يد غيرها (فالأظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجح به لأن مناط الشهادة الملك في الحال وقد استوفاه (ولصاحبها) أي ينفق كالمثل ترجيحها (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة على الثاني فيها (٣٤٥)

تعارض اليتيم أي من القسمة والافراق والوقت حتى بين الأمر أو بصلحا (ولو أطلقت بينة وأرخت بينة فالذهب أنهما سواء) وقيل كافي أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول لكنها لاتنفى وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة وقطع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ يد قدم على صاحب متقدمة التاريخ وقبل العكس وقيل ينساويان لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدم التاريخ قدم قطعا (وأنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أولا نعلم من بلا له) وفي قول تسمع من غيرها القول ويثبت بها الملك أمس ويستحب ومنهم من قطع بالأول (ونجوز الشهادة بملكه الآن استحصالا لما سبق من ارث وشراء

الأربع نسوة فما قبلن فيه (قوله بملك) أي من غير استناد لسبب (قوله والعين في يد غيرها) أخذه الشارح من كلام المصنف سابقا ولاحقا ومنه لو كانت يدهما أولا يدا أحد (قوله ترجيح الأكثر) وإن شهدا بوقف أو أحدهما به (والأخرى بملك) (قوله لا تعارضها فيه) أي الأكثر فيسقط ما تعارض فيه ويبقى أصل استمرار الملك السابق (قوله الأجرة) نعم لو كان المدعى به صداقا أو ميعا قبل قبضهما فلا أجرة على الزوج أو البائع ولو بالتفويت كافر في بابهما (قوله فالذهب أنهما سواء) هو المعتمد سواء كان يدهما أو يدها غيرها أولا يدها أحد نعم لو شهدت أحدهما بالحق والأخرى بالإبراء قدمت بينة الإبراء وحمل الاستواء ما لم يوجد مرجح والا ككونه يد أحدهما أو كانت بينته غير شاهد وعين أو أسندت بينته لسبب كنتج في ملكه أو غيره أو حمل فيه أو ورثه من أبيه فتقدم بينته ولا أثر قولها بفت دابته من غير تعرض للملكها (فرع) قال الأذرى لنجوز الشهادة بالارث أو الشراء أو نحوه ذلك حتى يعلم الشاهد ملكه المتقل عنه (قوله بدقدم) وإن كانت شاهدة بوقف ما لم تكن اليد عادية كغصب وبيع من أهل وقت بلا موجب وبه يعلم أنه لو أقيم بينة بعين في يد غيره أنه اشتراها من زيد منفستين وأقام ذواليد بينة أنه اشتراها من زيد المذكور منذ سنة فتقدم بينة الخارج لأنه ثبت بها أن يد الداخل عادية ولا نظرا لاحتمال زوال ملكه وهو أنه خلاف الأصل ولاليد الصورية وكذا لو تنازع في شيء اشتراه من أمين بيت المال فتقدم سابقة التاريخ على المعتمد (قوله ثلاثة أوجه) هو إشارة إلى أن تغيير المصنف فيه بالمذهب تطلب لما قبله عليه (قوله لانتم من بلا) ولا يكتفى لاندري زوال ملكه أولا لمافيه من الرية (قوله وفي قول الخ) اعتراض على المصنف (قوله) ومنهم من قطع بالأول) كالأدعي رقي شخص بيده وأقام آخر بينة أنه كان ملكه أمس وأنه اعتقه فإنه تسمع بينته وقرق بأن المقصود هنا اثبات العتق وذكر الملك وقع نعا (قوله فوجهان) حل الأول منهما على ما إذا ذكره لاعلى وجه الرية والثاني على ما إذا ذكره على وجه الرية (قوله ولو شهدت بينة باقراره) هذا مرجح لنقولنا البينة الشاهدة بالملك أمس فانها لا تقبل كما مر حتى تقول ولا نعلم من بلا كاتقدم أو تبين سبب ملكه كأن تقول اشتراه منه أو أقبله به فلا قرار في كلام المصنف يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرضة ابن قلنا القضاء يستند إلى الشاهد واليمين أو إلى اليمين والشاهد عاضده قدم الشاهدان والاتعادلان العدد لا ينظر إليه [قوله الى الآن] أي أما الشهادة بالملك فها مضى من غير تعرض للحال فانها لا تسمع [قول المتن ولا آخر من أكثر] ولولم تبين وقتا [قوله في يد غيرها] زاد الزركشي أو في يدهما زاد شيخنا لا ولا يدا أحد [قول المتن فالأظهر] لو فرض مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعا لأن الانتقال يطلب في المال دون النكاح [قوله وقيل ينساويان] وحكي ابن الصباغ طريقة فاطمة بالأول وزركشي [قوله وانها لو شهدت الخ] شمل اطلاقه ما لو شهدوا بأنه ورث هذه البار فلا قبل حتى يتعرضوا لماله المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل الريع والمزني واحتج بسماح البينة على الشراء من مالكها فانه يحكم له قال والميراث أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم قل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها قتلا قال ويحتمل التوقف لأن الحكم بها لغير مستند حاضرا بل اعتمادا على استحباب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله [قوله لا تقبل] أي بخلاف ما لو شهدت

(٤٤) - (قليوبى ومعه) - رابع)

وغيرهما) وإن احتمل ذواله ولو صرح في شهادته باعتماد الاستصحاب فوجهان قال القاضي حسين قبل لأنا نعلم أنه لا مستند له سواء وقال النزالي قال الأصحاب لا تقبل كالانقباض شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وحركة الحقوم (ولو شهدت) بينة (باقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي للمدعى (استديم) الاقرار وإن لم تصرح البينة

مثال (قوله موجودة) أي ظاهرة لأن غيرها تابعة كما في البيع لأنها كالحل المذكور (قوله إذ يكفي الخ) فيد أن اليانة مطلقة وأنها أقيمت عقب الدعوى فان أرخت أو تأخرت عن وقت الدعوى فلها زيادة من وقت التاريخ أو الدعوى وسواء تأخرت اليانة بتمامها أو أحد عقبيها لأن الحكم مفسوب إلى الشقين على الأصح (قوله لاحتمال كونه الخ) ورد بأن الأصل عدم ذلك (قوله فأخذته) أي بهد قبضه لأنه قبضه كالأقفة يرجع بالخلاف (قوله بحجة) أي عن إقراره أو تصديقه أو يمينه المردودة وإلا فلا يرجع نعم إن ظهر في ذلك كأن جهل كونه بمنع الرجوع رجع لغيره كالأقفة من أقر بره كماله لظاهر اليد ثم ثبت أنه حر الأصل فانه يرجع (قوله مطلق) قيد محل الخلاف لأنه إذا قيدت بحال العقد أو بعده رجع قطعا (تنبيه) زوائد المبيع المشتري وإن رجع بالثمن وإن تعجب منه الغزالي (قوله على بالعه) لا على بالعه لأنه لم يتلق الملك عنه (قوله لم يضر ما زادوه) أي ولا يكون مرجعا لعدم ذكره في الدعوى فلا يستحق به الزوائد لو كانت فان أعاد الدعوى وذكره فيها وذكره في شهادتهم كان مرجعا كما مر واستحق الزوائد إن كانت (قوله للتناقض بين الدعوى والشهادة) خرج به التناقض في الملك فلا يضر كالأقفة بالثمن من ثمن عبد فشهدوا باستحقاقه من ثمن داره فانه ثبت له الألف (فرع) له عليه عشرة دفعه له منها خمسة وجهه الخمسة فصفة اليانة أن قول نشهد أن له خمسة من جهة عشرة ولا نشهد بالكل ولا بالباقي (فصل) في اختلاف المتداعين (قوله تعارضا) إن اتفقا على أنه ليجر إلا عقد واحد مطلقا أو اطلقتا أو أحدهما أو اتفقا تاريخهما فان اختلف عمل الأسبق منهما فان كانت هي الشاهدة بالكلية لفت الأخرى أو البعض عمل الأخرى في الباقي وقول الرافعي بمثل ذلك عند عدم اتحاد التاريخ مرجوح وأجاب عنه شيخنا في شرحه بأن حجر فراجع (قوله ويقول الخ) أي إن القول بالتعارض الذي هو الأصح يقول قد تقدم أنه يجري قولان أحدهما سقوط البينتين وهو الأصح وعليه فيتعاقبان ثم يرجعان إلى فسخ العقد منهما أو أحدهما أو أحاطا وكقول الثاني يستعملان وعليه يجري هنا قول واحد من الأقوال الثلاثة السابقة وهو القرعة (قوله تعاقبا) ثم يفسخ العقد هو المعتمد (قوله ونجى) القرعة على الصحيح دون القسمة والوقف بالمالك أمس وقالت عقبه ولا نعلم له مزيلا فانها تقبل كالكسف لأنها استصحاب تابع [قوله بالملك في الحال] بخلاف الشهادة بالملك كالكسف والفرق أن اليانة هنا شهدت بأمر يقين فاستصحب وهناك ملك وهو أمر تخميني فضعف الاستصحاب قاله الامام [قول المتن رجع على بالعه] هذا كالمتن من مسألة الشجرة حيث أكتفى بتقدير الملك فيها قبيل اليانة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضا فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدهي فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلان عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال الغزالي الهب كيف يترك في يده نتائج حصل قبيل اليانة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الحنفية يعلل بأنه بالبيع الأول كان البائع ضمن له العهدة في الثمن [قول المتن لم يضر] اقتصاره على نفي الضرر بما يبدل على أن السبب الذي شهد به لا يكون مرجعا عند المعارضة لأنها شهدت به قبل دعواه (فصل : قال أجرتك الخ) [قول المتن تعارضا] لو كانت إحداهما أسبق تاريخا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني أنها ناسخة ووجه الأول أنه إن سبق العقد على الدار صرخ ولما لتأخر وإن سبق على البيت صح وبطل الذي يده فيه وفي الباقي قول آخر في الصفقة فكانت السابقة في التاريخ راجعة بذلك لأنها صحيحة بكل حال وللمصاحب التعريب موضع القولين في مسألة سبق التاريخ إذا لم يتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد فان اتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد فهي مسألة تعارض البينتين قال الرافعي عقب هذا ولك أن

فصل في اليانة سبقه بلحظة الطلقة (ولا ولدا منضلا ويستحق خلاف الأصح) تباعا هو الثاني لا يستحق لاحتمال كونه لغير مالك الأم بوضعية (ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة مطلقة رجع على بالعه بالثمن وقبل لا يرجع (إلا إذا دعي في ملك سابق على الشراء) لاحتمال انتقال الملك من المشتري إلى المدهي ودفع بأن الأصل عدم هذا الاحتمال فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء (ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا له) به (مع سببه لم يضر) ما زادوه (وإن ذكر حيا وهم سببا آخر ضرر) ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وإن لم يذكرها السبب قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالتصديق والتناقض (فصل) إذا قال أجرتك هذا (البيت) شهر كذا (بغير فقال بل) أجرتي (جميع الدار) المشتملة عليه (بالشجرة وأقفا بيتين) بمالاه (تعارضوا في قول يقدم المستأجر) لما في يمينته من زيادة غير البيت والأول يبنى الترجيح بذلك ويقول على قول السقوط يفسخ العقد ثم يفسخ العقد لو يفسخ على ما سبق

فوق القسمة والوقف فن خرجت فرعة عمل بقوله (ولو ادعى) أى كل من اثنين (شيئا في بد لك) أنكروا وطلبوا كونهما
 ينة له (فغراه) منه (ووزن له منه فان اختلف تاريخ حكم للأسبق) تاريخا (والا بأن أحد) التاريخ (تعارضا) فعل
 قول السقوط يحلف لكل منهما يمينا أنه ماله ولا تعارض في الثنتين فيلزمه (٣٤٧) وقيل نعم فيحلف عليهما وعلى

القرعة من خرجت له سلم
 إليه الثنى واسترد الآخر
 عنه وعلى القسمة لكل
 منهما نصف شئ بنصف
 الآخر وعلى الوقف يتزع
 الثنى والثمان من الخمص
 ووقف الجميع (ولو قال
 كل منهما بشك بكذا
 وألقاهما) أى اليتيم
 بمالاد وطالب بالفنسين
 (فان اتحد تاريخهما
 تعارضا) فيحلف على
 قول السقوط يمينين ولا
 يلزمه شئ من الثنتين وعلى
 القرعة من خرجت له قضى
 له بئنه ولا آخر تحليف
 الخمص على بئنه وعلى
 القسمة لكل نصف بئنه
 وكانها ماله بئنين متقين
 أو مختلفين وعلى الوقف
 يؤخذ المبيع والثمان على
 وزان ما قسم ووقف
 الجميع (وان اختلف)
 تاريخهما (لزمه الثمان)
 لا مكان البيع بالتقالى للمدعى
 من المشتري إلى البائع الثاني
 بأن يسع ما بين التاريخين
 (وحكنا) يلزمه الثمان
 (ان أطلقا أو) أطلقت
 (أحدهما) وأزخت
 الأخرى (في الأسبق)
 لا مكان البيع والثاني قول

وهما القولان السابقان من الأقوال الثلاثة التى تقدم أنها مفرعة على استعمال اليتيمين فعمل على عبارة
 الشارح سقطا كما يصرح به كلام الزركشى وإنما لم تأت القسمة والوقف لأن العقد لا يقسم ولا يوقف
 (قوله ووزن له منه) وكذا لو سكتاه عنه فلو ذكرته إحداهما قدمت وإن تأخرت (قوله بأن أحد التاريخ)
 لوقف بأن لم يختلف التاريخ كان أولى لأنه مفهوم كلام المصنف ويشمل ما لو أطلقا أو أحدهما إلا أن
 يحصل اتحاد التاريخ ولو احتملا فيشمل ما ذكر (قوله تعارضا) نعم إن قيدت إحداهما بمالك البائع وقت
 العقد دون الأخرى قدمت وإن تأخرت (قوله فعلى قول السقوط) الذى هو المصنف من أحد القولين عند
 التعارض يحلف لكل منهما يمينا أنسابه وحيث فلا يبيع (قوله ولا تعارض في الثنتين) لا تخاف اليتيمين
 على وزنه وإنما التعارض في الثنى (قوله فيلزمه) نعم إن تعرضت إحداهما لقبض المبيع دون الأخرى
 قدمت ولا رجوع باليمن (قوله وقيل نعم) أى إن العارض في الثنتين أيضا فيحلف على عدم أخذها ولا
 يلزمه (قوله وعلى القرعة) لو قال وعلى القول الثاني بعدم السقوط تجب الأقوال الثلاثة فعلى القرعة الخ
 لكان واضحا ويجرى مثل ذلك فيما بقى (قوله بنصف الثمن) الذى وزنه وان اختلف منهما (قوله ولو
 قال الخ) هذه عكس التى قبلها (قوله بشك) ولا بد أن يقول وهو ملكى والالم نسمع دعواه (قوله بما
 قاله) أى من البيع ومثله الشهادة بالانقرار به (قوله يمينين) ولا يلزمه شئ من الثنتين (قوله وعلى القرعة)
 فيما تقدم من التأويل (قوله بأن يسع) فان لم يسع حلف لكل يمينا ولا يلزمه شئ كلاهما التاريخ (قوله
 ولومات الخ) هذه الأحكام بالنسبة للتركة أنجهن والصلاة عليه فواجبة وله إطلاق الدعاء والنية (قوله
 فان عرف أنه كان نصرانيا) لاجابة لهذا لأنه لازم لكفر الولد (قوله كقولهم) الكاف لثالث والقول

قوله يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين والثنتين إحداهما مطلقة ما إذا افتقار إلى أنه
 يجوز الاعتقاد واحد والأفلاقتان بين اليتيمين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحيث ثبت أكثر الزيادة
 بالينة الزائدة [قوله دون القسمة] أى لأن المتنازع فيه العقد وهو لا يقسم وأما الوقف فلأن العقود عندنا
 لا توقف وأيضا تفوت للمنافع بالتأخير [قوله بأن اتحد التاريخ] مثله ما لو أطلقا أو أطلقا إحداهما [قول
 الذى تعارضا] وشهدت إحداهما مع ذلك بأن البائع مالك لما باعه وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت
 [قوله ولا تعارض في الثنتين] يعنى أن اليتيمين تعارضا من وجه واحد من وجه آخر [قوله أى اليتيمين
 الخ] الذى صورها الشافعى رضى الله عنه وعزاه الرافعى لا كثيرين أن يقول المدعى وهو ملكى ونشهد
 البينة بذلك وان كانت ليست في ملكه الآن قال الماوردى لأن صحة البيع تنوقف على الملك فلا بد من
 قبوته [قوله فيحلف] أى ولا يلزمه شئ من الثنتين [قوله ولا خراج] اقتضى هذا أن يخرج القرعة مانع
 من العمل بالينة الأخرى [قوله نصف عنه] أى فإذا كان ثمن هذا مائة وثمان مائة وخمسة فلا قول خمسون
 والثاني خمسة وعشرون ولا ثمن لما غبر ذلك هذا معنى كلامه فيما يظهر [قوله لا مكان البيع] أى خلاف
 المسئلة السابقة فله بالبيع الأول يطل البيع الثاني [قوله لا مكان البيع] أى ويترك القيمة السابقة
 بأن التصديق عين واحدة تصبى عن حقها والتصدق بالاثمان والتمعة متعة لها [قوله بتعارضهما]
 أى كتحدى التاريخ [قوله كقولهم ثالث ثلاثة] أى لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادتين ما بين ماله

بتعارضهما فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شئ من الثنتين وعلى الأقوال الثلاثة ما تقدم (ولومات عن ابنين مسلم ونصراني قال كل
 منهما مات على ديني فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء كفره (فان أضافا يمينين مطلقين) بمالاد (فهم
 المسلم) لأن مع ينة زيادة علم وهو اتفق من النصرانية (ولم يثبت) أحدهما (أن آخر كلامه اسلام وعكس الأخرى) كقولهم ذلك

قوله تعارضاً وكذا ان قيدت بينة النصراني فقط على قول السقوط بصدق النصراني يمينه وعلى القرعة من خرجت فرقة من التركة وعلى القسمة بقسم بينهما نصين وعلى الوقف بوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بينه أنه مات على دينه تعارضاً) أطلقنا أو قيدنا بمثل ما ذكرنا أو قيدت بينة النصراني فقط فيه ما تقدم على الأقوال الأربعة (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فليراث بيننا وقال النصراني (٣٤٨) بل قبله) فلا ترثه (صدق المسلم بيمينه) لأن الأصل بقاؤه على دينه (وان أقامهما

لا بد منه ولا بد من تفسير كلمة الاسلام وكلمة النصر خصوصاً ممن لا يعرف ما به الكفر والاسلام ولو قالت بينة علمنا تنصرهم اسلامه قدمت قطعاً **(قوله تعارضاً)** قال البلقيني ان بيننا عنده الى موته والا فلا **(قوله وان لم يعرف دينه)** انظر كيف يجهل دينه مع كفر أحد ولديه فان قيل كفره الآن محتمل لاحتمال اسلامه قلنا يلزم علم كفره فيستحب عليه وان قيل برده قلنا يلزم أن ماله في الاستحقاق واحد، منهما وقد يقال يحتمل أن ولده المسلم أسلم بعد بلوغه ولا يلزم بقاء الأب على الكفر وفيه ما فيه **(قوله على الأقوال الأربعة)** هو صريح في أن النصراني يصدق بيمينه على قول السقوط والذي اعتمده شيخنا الرملي وصرخ به شيخ الاسلام ان كلامهما يحلف الآخر يميناً ويقسم المال بينهما وان كان في بدا أحدهما أو في بدغيرهما ولم يقده **(قوله صدق المسلم بيمينه)** سواء اتفقا على وقت موت الأب أم لا **(قوله قدم النصراني)** أي يفته نعم ان قالت بينة المسلم علمنا تنصر الوالد بعد موت أبيه تعارضاً فيحلف المسلم **(قوله والأخرى مستسحبة للعبادة)** نعم ان قالت رأيناه حياً في شوال تعارضاً فيحلف النصراني وذكر في المنهج هنا كلاماً مكرراً مع ما قبله **(قوله ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين)** وفي عكس هذه في المنهج كلام غير محرر وقال شيخنا انه ان عرف للأبوين كفر سابقاً وقالاً أسلمنا قبل بلوغه أو بلغ وأسلم بعد اسلامنا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابنان لأن الأصل بقاء الكفر وان لم يعرف للأبوين كفر واتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الأبوان عملاً بالظاهر في الأولى وبأصل بقاء الصبا في الثانية **(فرع)** مات عن مال وأولاد فوضوا أيديهم على المال ومات أحدهم عن ولد صغير ثم بعد كماله ادعى بمال أبيه وبارث أبيه من جده فقالوا ان أباك مات في حياة أبيه فان كانت بينة عمل بها والا فان اتفق معهم على وقت موت أحدهما واختلف في الآخر صدق من ادعى البعدي والاصدق هو في مال أبيهم وم في مال أبيهم ولا يرث بينهما وان نكلا جعل مال أبيه ومال أبيهم لهم **(قوله أنه أعتق)** أي بلا تعليق لأحدهما على الآخر كما مر في القرائض **(قوله الذي هو أحد القولين)** من الطريق الحاكية **(قوله جعابن الينتين)** ولا يفرع لاحتمال ارقاق حر وتحرير رقيق أي كامل واحتمل مثل ذلك في النصف لأنه أسهل الاسلام ففيه وجهان **[قول المتن تعارضاً]** أي بالنظر الى الارث ولكن يسلو على عليه ويدفن وبنوى في الصلاة ان كان مسلماً **[قوله أو قيدت]** عبارة الروضة أطلقنا أو قيدنا **[قوله ما تقدم]** اقضى ضيقه انه على السقوط بصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كالأول اتفقت بينهما فيحلف كل منهما الا تزوج ويحل المال بينهما سواء كان في بدما أو في بدا أحدهما **[قول المتن ولومات]** أي شخص **[قول المتن وفي قول الخ]** قال في الروضة هو أرجح دليلاً ولكن الأصحاب على الأول **[قول المتن قدم الأسبق]** أي لأن التصرفات المنجز في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول **[قول المتن قيل فرع]** أي لاحتمال المعية ووجه ما قبله أن القرع عر بما تفضي الى ارقاق الحر وعكسه واعلم أن القول بالتصنيف مشكل فانه ان كانت المعية فلا وجه سوى الأقواع وان كان الترتيب فلا وجه للتصنيف السابق **[قوله الذي هو أحد القولين]** **[قائده]** ذكر هذا التفتيه على أن المذهب عبر هنا عن أحد القولين من الطريقة الحاكية وليس المراد طريقة طائفة بذلك

أي الينتين بما قاله **(قدم النصراني)** لأن مع يمينه زيادة علم بالانتقال الى الاسلام قبل موت الأب فيقال في الثانية والأخرى مستسحبة لدينه (فلا اتفاقاً على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني) لأن الأصل بقاء الحياة (وتقدم بينة المسلم على يمينه) اذا أقامهما بما قاله لأنها تأتي من الحياة الى الموت والأخرى مستسحبة للحياة (ولومات هبن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من القريتين (مات على ديننا صدق الأبوان باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعاً لهنا فيستحب حتى يعلم خلافه (وفي قول بوقف الأمر حتى يبين أو يسطلحو) والتجعية نزول بالبلوغ وفي وجه صدق الابنان باليمين لأن ظاهر القرائن الاسلام (ولو شهدت) بينة (أنه

أعتق في مرضه سالماً وأخرى) أنه أعتق (غائماً وكل واحد) منهما (ثلاث ماله فان اختلف تاريخ) الينتين (قدم وحل الاصح) تاريخاً (وان أعتق) التاريخ (أفرع) بينهما (وان أطلقنا) أو أحدهما (فيل فرع بينهما) انصر عليه البتوى (وقيل في قول يفتي من كل نصفه) ذكره جماعة منهم الامام (قلت للمذهب يعتق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كافي الروضة كاصلهما من غير تصريح **(فرع آخر)** جعابن الينتين (ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتي سلم وهو ثلثه) أي من ثلث ماله (وولرثان

حازن أنه رجع عن ذلك ووصى بعتي غانم وهو ثلثه ثبنت) أي الوصية (لغانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع عنه بذكر بدل يساويه (فإن كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الأجنبيين (ومن غانم ثلث ماله) أي القوصى أي قدر ثلث ماله (بعد سالم) بإقرار الوارثين الذي تضمنته (٣٤٩) شهادتهما له وهو ثلثاه وكان سالما هلك

أو فصب من التركة ولو كان الوارثان غير حازرين عتق من غانم قدر ثلث حصتها (فصل) في القاتل الملحق للقتل عند الاشتباه ما خصه الله به من علم ذلك (شرط القاتل) ليعمل بقوله فيما ذكر (مسلم عدل) (محرر) بأن يمرض عليه ولدى نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة آخر كذلك ثم في نسوة رابع فيهن أمه ويصيب في الكل والأصح الحاق الأب بالأم في عرض الواسعة في رجال ومنهم من اكتفى بالعرض صمة وقال الإمام العبرة بظلة الظن وقد تحصل بدون ثلاث (والأصح اشتراط حرّ ذكر) كالتأني والتأني لا كالتقي (لا عدد) كالتأني والثاني يشترط كالزكي (ولا كونه مدلياً) أي من بني مدلي فيجوز كونه من سائر العرب ومن الجهم والمشرط وقف مع ماورد في الحديث وهو ماورد الشيخان من عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم مسروراً فقال

(قوله بدل يساويه) أي في القيمة ولا نظر لحرفة ونحوها فإن لم يساوه لم يقبل في الزائد وفي الباقي خلاف لبعض الشهادة فإن قلنا به وهو المعتد كما تقدم عتق كل غانم ونصف سالم لإعتق الأول كله وقدر نصيب الورثة من الثاني (قوله وهو ثلثاه) أي غانم وهما ثلث الثلثين الباقيين (قوله وعتق من غانم) أي مع عتق سالم كله (فصل: في القاتل) من القيافة أي التي هي من خواص العرب وهو لغة المنع للآثار والشبه وشرعا ما ذكره موجهة كبايع وباعة والحاكمة حكم بعد دعوى فذلك ذكرهنا (قوله عدل) أي في الرواية وإلا لم ينجح لما بعده (قوله والأصح الحاق الأب بالأم) وكذا سائر العصبة والأقارب على المعتد (قوله وقال الإمام الخ) هو المعتد فثاقيل من أنه يعرض في كل مرة مما تقدم ولد واحدة منه من محمول على الأكل (قوله حرّ ذكر) وكذا بقية شروط الشاهد إلا السمع على المعتد ولا بد من عدم تهمة وعداوة فلو كان ابناً لأحد المتداعيين قبل الحاقه بنسبته أو كان عدواً له فبالعكس (قوله مسروراً) سبب سروره أن أسامة وزيدا كانا محبوبيه عليه السلام وكان قد تبنى زيدا أباه وكان أسامة أسود طويلاً أقوى الأتق وزيد أبيض قصير أخف الأتق وكان الكفار يطعنون في نسبهما اغتاله عليه السلام فلما وقع من المدلي ما ذكره أقره عليه السلام عليه وفرح به وهو لا يقرّ على خطأ (قوله مجهولاً) أي غير مميز كسبي ومجنون وسكران قال البقعي وأنهم لم يوافقوه (قوله لحقه) ولا عبرة بانكاره بعد كاله ويعرض بعد البلوغ مالم ينسب بعد الموت مالم يدفن ولا ينشئ لودفن وعن أبي حنيفة الحاق الولد بالمتنازعين معا (قوله في وطء) وكذا استدخال النكاح كالوطء (قوله بشبهة) قال شيخنا ولا بد في ثبوت وطء الشبهة من بينة أو تصديق الولد المكلف والالحاق بالزوج ولا يعرض ولا يكتفى اتفاق الزوجين والواطي عليه فراجع

وحل الشارح على ذلك الموافقة لما في الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعني أنها في الروضة وأصلها حكيا الطرفين من غير تصريح بتصريح [قول المتن حازن] قبل هذا ذكره توطئة للسئلة الآتية ولا مفهوم له هنا [قوله وارتفعت التهمة] أي لا يقدح فيها ما بطن من طلب الكسب ونحوه كالحرفة في العبد ونظر إلى ذلك ماله فنع وهذا قد يؤيد بما لو شهد أجنبيان أنه وصى لزيد بدينهم وشهد وارثان أنه رجع عن ذلك ووصى به لغيره فأنهما لا يقبلان في الرجوع جزأ [قوله وهو ثلثاه] أي ثلثا غانم (فصل: شرط القاتل) ذكرهنا لأنه دعوى في الأنساب [قول المتن القاتل] هو منبج الآثار والنظائر من قولهم قتيته إذا قتلت أثره [قول المتن مسلم] لو قال سلام كان آيين [قول المتن محراب] كما لا يولى القضاء إلا بعد معرفته بالأحكام فلو ادعى عليه بها لم يقبل حتى يحرب [قول المتن حرّ ذكر] لأن قول النساء لا يقبل في الأنساب ثم الحرية مفهومه من العدالة ولكن صرح بها للخلاف فيها [قوله لحقه] أي ولا ينقص إلا بينة فلا يبلغ وانفس لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تطلب أن القاتل يرجع إليه بعد البلوغ أيضاً ويعرض أيضاً على القاتل بعد الموت فإن دفن فلا ينشئ قال الرافعي لو كان لأحدهما عليه يد قدم كذا أطلقه الغزالي والقتال والأشبه أن كانت يد النكاح لم يؤثر إلا فيقدم أن سبق دعواه وإلا فجهان أحدهما يستويان فيعرض على القاتل [قول المتن وتنازعا] كذلك لو ادعاه أحدهما فقط والآخر ساكت أو منكر لأن

لم ترى أن يجوز المدلي دخل على - فرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وقد بدت أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضها من بعض (فلذا تداعيا مجهولاً) لقيطاً أو غيره (عرض عليه) أي القاتل فمن ألحقه به لحقه كما تقدم في كتب القبط (وكذا الواشركا في وطء) لامرأة (فولدت) تمسكنا منهما وتنازعا بأن وطئا بشبهة) كأن وجدها كل بفراشه فظنها زوجته أو أمته (أو) وطئا مشتركاً لهما ولو وطئ زوجته وطئ فوطئها آخر بشبهة

يستبقى واحد منهما
وكذا لو وطئ (بشبهة
(منكحوه) ووطئت
مكنا منه ومن زوجها
عوض على القالب (في
الأنس) والثاني يلحق
الزوج لأنها فرائس (فإذا
وطئت الموطوءة في المسائل
الله كورة) (لما بين سنة
أشهر وأربع سنين من
وطئها) ولما (واحد
مرض عليه) أي القالب
فيالحق من العتقة منها
(فإن تخلف بين وطئها
سبعة أشهر) (أول) (الا
أن يكون الأول زنا في
نكاح صحيح) والثاني
ولا يشبه أولي نكاح
فسد فلا يقطع تلقى الأول
لأن إمكان الوطء مع فرائس
النكاح قائم مقام فسد
الوطء والإمكان حاصل بعد
الحيضة وإن كان الأول
قواما في نكاح فسد
انقطع تحقق الأظهر لأن
المرأة لا تصير محررا في
النكاح الفاسد الإجماع
الوطء (وسواء فيهما) أي
المتزوجين فلا ذكر (انقضاء
اسلاما وحرية أم لا)
كذلك وفي حر وعبد كما
قدم في كتاب القبط
(كتاب العتيق)
يعني العتاق (انما يصح
من مطلق التصرف) فلا
يصح من مبي وبغنون ومغبة ويصح من ذي وحري

(قوله أول نكاح فسد) هو من عطف الخاص وخرج به النكاح الصحيح فالاولاخره حيث يمكن
وان أمكن من غيره (قوله منكحوه) أي نكاحا صحيحا والتعميم هنا لصحة الاستثناء (قوله لأن
إمكان الوطء الخ) يفيد أنه لا يعتبر الوطء بالفعل (قوله والامكان قائم مع الحيضة) فمع عدم الحيضة الأول
فالاولاخر في النكاح الصحيح بالزوج مطلقا متى أسكن منه كما تقدم وحيث فلا فائدة في العرض على
القالب فيه فزوجه (قوله يوطئ) ويقع في النسب لافي الدين وبالبينة يقع فيها معا (قوله وعبد)
ولا يصح بركة الولد لاختلال حرية أمه
(كتاب العتيق)
هو لغة الاستقلال والاطلاق من قولهم عتق الفرس وعتق الفرج إذا طار وشرع عازا الفرج من الأدنى وهو
من السلم حرية مطلقا وأما طبقه فحرية إن كان تجربة كان ملتبس كذا فأتى حر والاطلاق ولو قال إن
حافظت على الصلاة فأنت حر اعتبر بحفاظته سنة قال شيخنا الرمي وخرج بالأدنى البهيم والظير فلا يصح
عتقهما وهو حرام نعم إن أرسل سكرانا فلا يقصد إبعاده لمن يأخذه جاز ولا أخذه أسكاه فقط (قوله يعني
الاعتاق) أي فهو لهم مصدر لا عتق لاسد رافق مطلوبه بقوله عتق بضم عيم يصح إليه قال ابن درستويه
الامة تقول عتقوه هو خطأ وانما يقال عتقه وفي الحديث عن الشيخين أيا رجل أعتق أمرا مسلما استفد
الله بكل مضمونه عضوانه من النار حتى الفرج والفرج وانما خص الفرج الذي كرا لا خلاف ذكره وقوا نونة
أولهم جرحه بارتبا ولا ترد الردة لأنه لا عتق فيها وقد كرا الرجل والمسلم للقالب فلا مفهوم لهما (فائدة)
أعتق النبي ﷺ ثلاثا وستين رقبة بقدر عمره وأعتق عائشة نسما وستين رقبة بقدر عمرها
وأعتق عبد الله بن بن عوف ثلاثا ألفا وأعتق عبد الله بن جراحا وأعتق حكيم بن حزام مائة رقبة مطوقة
بالذهب وأعتق ذوالكراع الجعري في يوم نمانية آلاف رقبة (قوله انما يصح الخ) أي شرط محتمل أن
يكون العتق مطلق التصرف فالتعديرك من أركان الثلاثة وانما الصيغة سيد كرها وتلك العتق ويضم
من كلامه أن شرطه أن لا يتلقى به ما يمنع بيعه فبر العتق كره من على تفصيل فيه بخلاف ما يمنع بيعه كاجرة
أو مائة وهو عتق كسبيلاد وكتابة (قوله من مطلق التصرف) ولو كافر أحرى يا ويثبت له الولاء على
عتقه ولو مسلما وهذا إذا أراد العتق المنجز من نفسه فخرج العتق والعتيق من التبر وسيايان والمزاد
بالمطلق التصرف فهو تصرف فيه في ذاته وإن توقف على مبي فدخل عتق المشتري قبل قبضه وعتق الراهن
للموسر وعتق الزاير للموسر في الحركة وعتق الامام من بيت المال وخرج محجورا للنفس ونحوه (قوله فلا
يصح من مبي) خرج الاعتاق عنه من وليه عن كفاة قوله فصحيح (قوله يوسف) أي عن نفسه كما سراما
عن غيره بأنه فصحيح ولا من مكاتب لعدم اطلاق تصرفه أيضا ولا من مكاتبك إلا يعني كراها لما كرم
قوله حقاق الأقسام بل ولو أنكر أو ما عا له الزكشي رحمه الله ونبه بعد ذلك على أن وطء الشبهة لا يثبت إلا
بينة فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة إلا أن صدقهما الزاد المكاتب وعند أبي حنيفة يلحق بالمتزوجين
معا وخالفه أصحابنا لأنه لا يلحق من المأين وأنما تصد اعيا مسلم وكافر لا يلحق بهما اتفاقا [قول المتن الآن
يكون الخ] اعلم أنه يكفي في هذا الحكم إمكان الوطء في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطء بالفعل
(كتاب العتيق)
[قول المتن العتيق] علمته لغة مدبر على معنى السراح والاستقلال ومنه عتق الفرج إذا طار واستقل
وشرع ارفع ملك الأدنين عن أدنى مطلقا تقربا إلى الله تعالى وخرج بمطلقا الوقت فانه رفع من
الرقبة دون المنافع قال ابن درستويه والامة قول عتقه وهو خطأ وانما هو أعتقه [قول المتن من
مطلق التصرف] حل للامام أن يعتيق من بيت المال قال الزكشي الأغلب نعم بالصلحة

وجهاً أو سوراً أو سوراً وفيه
(وصريحه نحو يروا عتقك
وكذا أكثر بنية في الأصح)
أو روده في القرآن والثاني
هو كناية لاستعماله في غير
العتق وظاهر أن المراد الصريح
المنشئة على المشتقات من
هذه الألفاظ نحو أنت حر
أو محرراً أو حراً أو عتق
أو عتق أو أعتقتك أو فكتك
الرقبة إلى آخره (ولا يحتاج)
الصريح (إلى نية) ويحتاج
إليها كناية وهي لا ملكتك
عليك (لا سلطان) أي لي
عليك (لا سبيل) أي لي
عليك (لا خدمة) أي لي عليك
(أنت) ففتح التاء (سأبنة
أنت مولاي) لا شراك
بين العتيق والعتق (وكذا)
كل صريح أو كناية
للاطلاق أي كناية عنها فيها
هو صالح فيه بخلاف قوله
لعبد اعتد أو استعز
رحك ونوى العتيق إقائه
لا ينفذ (وقوله لعبده أنت
حر) ولأمة أنت حر
صريح (ولا أرى الخطأ في
التذكير والتأنيث) (ولو قال
عتقتك إليك أو خيرتك
ونوى خروص العتيق إليه
فاعتق نفسه في المجلس
عتق) وفي الروضة كأمليها
الحال بدل المجلس (أو)
قال (أعتقتك على ألف
أوامت حر على ألف قبلها)
في الحال كافي الروضة

من العتيق بشرط العتيق عليه واكرهه على العتيق على العتيق من كفارة قتل العمد وشبهه لوجوب الفور فيه
بخلاف العتق الذي زاد بعضهم في الحر كونه أملاً لولا ما يخرج البعض فيها لك بعبثه الحر (قوله أو يصح تعليقه)
أي من صحيح العبارة وإن لم يكن مطلقاً التصرف كصفه وراهن معسر ومفلس وممرئ وسواء علمت الصفه
المعلق عليها أو لا ولا يصح الرجوع عن التطبيق بالقول و يصح بالفعل كبيع ونحوه ما تأتت فلا يمنع من توفده
ويطو التانيث (قوله أو اضافته إلى جزء) وكذا إلى الله تعالى نحو أعتقتك الله وهو كناية (قوله فيحق كاه) أن
كان المبشر للمالك أو غيره بانه لا كوكيل أجنبي فلا يعتق إلا ما اعتقه فقط أن كان ما اعتقه جزأياً ما شاء
حيثما كنفه ولا كأن أعتق بعبثه أو شيئاً منه أو يده فلا يعتق شيء منه وفي هذا شك وجوابه في شرح
هذه المراجع (قوله وجهاً) أي هما السراية (قوله وصريحه) ولو بنى السراية (قوله على المشتقات
من هذه الألفاظ) الثلاثة وأما المصدر فكنايات (قوله نحو أنت حر) أو حر أو هذا حر فإن قاله خوف من
مكس عتي ظاهر أو كذا يعتق ظاهر أي نحو أفرغ من عتقك وأنت حر أو لن زاحه في طريق تأخر يا حر فإن
عبداً أو أخرى بأجرة فبانت أمته وقال الخطيب لا يقع العتيق فيما يوجب به قال شيخنا بعبثه ما يبيع شيخنا البراسي
تبعاً للرافعي ولو قال أنت حر مثل هذا العبد أو مثل هذا عتيق الأول فيها وكذا الثاني في الثانية كاستوفيه
النوى وما أنت ابني أو بنى أو أبى أو أمي أو هذا ابني أو أبى أو هذه أمي أو بنى فيعتق ظاهر أو باطن ولو في
خوف من مكس بشرط إمكانه حساوان عرف بنسبه وقال شيخنا إن أراد بذلك الملاطفة فلا يعتق صريحاً
بل هو كناية فومله يابني وبأني فمن اسمها حر الطلاق وهو أنه أن كان اسمها حره حال النداء لم يعتق
إلا أن قصد عتقها أو قبله وهجر وقصد النداء وحده لم يعتق ولا يعتق (قوله لا يحتاج إلى نية) الاكتفاء
فيكفي معرفة معنى اللفظ (قوله ويحتاج إليها كناية) وبأني في اقترانها بكل اللفظ أو جزئه ملحق بالطلاق
وهو جزء منه ومنه أنت ونحوه على المعتد (قوله وهي الخ) المراد بالمصر فيها ذكر هنا والاضابطها
كل ما أتى عن فرقة أو زوال ملك (قوله لا ملكتك لي) أو لبد أو لأمر أو لإمرة أو لإمرة أو لأمر أو لأمر أو لأمر
قدرة (قوله بفتح التاء) ليس قيداً للحن لا يضر وسيأتي (قوله أنت مولاي) أو أنت سيدي أو بآسدي
وقال السبكي هذه لغو ومن الكناية أنت عتيق الله أو أعتقتك الله كاسم (قوله لالاق) أو الظاهر
صريح أو كناية فيها هو صالح فليس منه ملو قال لعبده أو أمة أعتقتك حر فهو لغو هنا بخلاف نظيره في
الطلاق (قوله عتقتك إليك) أو أعتقتك (قوله ونوى) أي في خيرتك قال خيرتك إليك أو خيرتك
في اعتناقك لم يحتاج إلى نية ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتيق عتيق ولا يحتاج إلى قبول ولو نوى
العتيق أو قال ملكتك نفسك عتيق أن قبل فوراً فيها فإن قبله بغيره فيه ما لم يلحق فلو كان
فقد اعتق ولو لم يقيمه ذكر كما كان أو أتى ولو أوصى به بوسية اعتباراً لقبول بعد الموت (قوله في المجلس)
المراد منه الفورية كما في الخلع (قوله على ألف) فلو قال ولي عليك ألف عتيق مجانا كما في الطلاق

[قول المتن ويصح تعليقه] أي قياساً على التدبير [قول المتن في الأصح] مدرك الخلاف وروده
من القرآن وعدم تكرره فيه [قوله في غير العتيق] أي كالكف من الأسر [قول المتن ولا يحتاج] هو
كذلك ولا بد من قصد اللفظ لحناء كمنظيره في الطلاق فلو رأى أمة في الطريق فقال تأخرى بأجرة
فأذا هي أمته لم يعتق [قوله أيضاً ولا يصح] هذا شأن الصريح وإنما ذكره نطوة لما بعده نعم قال الزركشي
المكره يحتاج في عدم الوقوع إلى عدم نية العتيق [قول المتن لا ملكتك] الأحنس نحو لا ملكتك [قول المتن أنت
مولاي] بخلاف أنت سيدي لأنه خطاب تلميح ولا إشعاره بالعتق [قول المتن ونوى] يرجع قوله أو خيرتك
[قول المتن عتيق في الثلاث] أي كالخلع وأولى تشوف الشارع إلى العتيق (فرع) قال أعتقتك ولي عليك
ألف قبل عتي مجانا كمنظيره في الطلاق [قول المتن ولو قال بعتك نفسك بلغ] أو قال بعتك نصفك مثلاً

كأصلها (أو قال له العبد أعتقني على ألف فأجابه عتيق في الحال فله الألف) في الثلاث (ولو قال بعتك نفسك بألف فله

(قوله في الحال) مستدرك (قوله ولزمه الألف) أي وإن لم تكن معينة والألزامه قيمته ولو قال إن أعطيتني ألفا فأتى حر لم يشرط الفور كما في الطلاق لأنه لا يملك ولو قال أعتقتك على أن تخدمني وإن لم يقل شهر مثلا عتق بجمته وإن قال شهرا من الآن عتق بما ألزمت (قوله نفسك) فإن قال بعتك نصفك صح وسرى (قوله بألف) أي غير معينة كحصر فإن قال بهذه الألف بطل البيع (قوله فيه طريقان) والمعبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكية (قوله ولو قال لحال) ولو قبل تمام انفصاله أو انفصل بعد موتها (قوله عتقا) نعم إن كان ذلك في مرض موته وثلاثين بالأم فقط عتق فقط (قوله لأنه كالجزء منها) فعتقه بالتبعية لها وإن استتاه (قوله ولو أعتقه أي الحل عتق دونها) أي وإن كان قد نفخت فيه الروح كما سيذكره وانفصل حيا فإن انفصل ميتا ولو بجناية لم يعتق والواجب فيه ما في الأرقاء لا غرة (قوله والحال لآخر) كوصية أو غيرها كأن باعها غلقت عند المشتري ثم ردها فإن الحل يبق له لأنه زيادة ولو كان الحل مضى أو علقه وقال أعتقت مضى أو علقته أو حلك لم يعتق ولو قال مضى هذه الأمة أو علقها حرة فهو أقرار بانقضاء الولد حرا فإن قال علقته بها في ملكي متى صارت أم ولد أو ابنا أو ابلا (قوله فأعتق أحدهما) ولو مسلما مع كافر أو عكسه (قوله بقي الباقي لشريكه) ولا يلزم المهر قص حصة شريكه لو نكحت قيمتها وللرأد بشريكه الجنس فلا كانوا ثلاثة مثلا وأعتق واحدا لزمه قيمة حصص الآخرين ولو أعتق اثنان حصتهما معا وأحدهما ماهر لزم المهر حصة شريكه الذي لم يعتق ولو كانا موسرين لزمهما قيمة حصة شريكهما الذي لم يعتق على عدد الردوس وإن تفاوتا في قدر المالك (قوله والا) بأن كان موسرا يزاد على ما يترك للفلس سواء قدر حصة شريكه أو بعضها وقت الاعتاق سواء كان عليه دين أولا (قوله سري إليه) أي سري إلى ما يسره به من حصة شريكه كلها أو بعضها وإن تعلق به حق لازم غير استيلاء وغير وقف وغير كتابة كما سيأتي في الكتابة أنهما لو كاتبا عبدهما ثم أعتق أحدهما نصيبه لم يسر حتى يجهز (قوله قيمة ذلك) أي نصيب شريكه وهذا صريح فانه يلزمه قيمة النصف لانصف القيمة وهو ما في الرض وغيره وفي الروضة عكسه وبه قال البلقيني وهو نظير ما رجعه في المهر في باب نعم قد يسرى ولا قيمة كأن وهب أصل لفرعه بعض عبد ثم أعتق الأصل ما بقي منه فلا يسرى إلى ما أعطاه لولده ولا شيء عليه ثم نكح ما لو باع بعض عبد ثم جهر على المشتري بالفلس وأعتق الباقي ما بقي له فانه يسرى عليه ولا فرق عليه لأنه صادف ما كان له أن يرجع فيه (قوله وفي قول بأداء القيمة) وعلى هذا ينبغي منع شريكه من التصرف في حصته وللشريك مطالبة المقتني بالقيمة على كل قول فإن لم يطالب طالبه العبد فإن لم يطالب طالبه القاضي وتوخذ من تركته لوملت قبل

صح وسرى إن قلنا الولاء للسيد والافلا يسرى قاله البغوي في فتاويه [قول المتن فالمذهب صحة البيع] أي كالكتابة [قول المتن والولاء لسيد] أي كولو كاتبه [قول المتن ولو قال لحال الخ] لو كانت المسئلة في مرض الموت والثالث لا يبي الإلزام فيعتمد عتقه دونه كولو قال أعتقت سالما وغانما وكان الأول ثلث ماله [قول المتن عتق دونها] لو انفصل ميتا بجناية بحث الزركشي عدم عتقه ولا تورث عنه الغرة [قول المتن ولو كانت لرجل الخ] أما في عتق الولد فلا لأنه إذا لم يستنج الأم وهي في ملك المقتني في الأجنبي أولى وأما في عكسه فلا خلاف المالك [قول المتن فأعتق أحدهما] أي ولو كافرا والشريك مسلم [قول المتن يوم الاعتاق] أي فإن كان باللفظ فروقه ومثله القول بالوقف وإن قلنا بالأداء فكذلك المعتبر فيه يوم الاعتاق على الأصح [قول المتن وتقع السراية بنفس الاعتاق] وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الحدود وإن كانت القيمة لم تدفع بعد [قول المتن وفي قول بأداء القيمة] ولا يفي الإبراء ودليله حديث أن كل موسرا يقوم عليه ثم يعتق ورده بأن هذا يدل على اعتبار التوقيم لا الدفع [قول المتن وفي قول إن دفعها الخ] وذلك لأن القول الأول يراهي العبد والثاني يراهي الشريك وهذا يراهي الجاهلين [قول المتن لم يدفعها] أي بأن ماهر مثلا

البيع و يعتق في الحال وعليه أقواله لسيد) وقلل الريع قولاً أبنته بعض دون بعض أنه لا يصح فيه طريقان (ولو قال لحال أعتقتك أو أعتقتك دون حلك عتقا) لأنه كالجزء منها وقوة العتق لم يبطل في الثانية بخلاف البيع فيها كما تقدم (ولو أعتقه) أي الحل (عتق دونها) ولو أعتقها عتقا بخلاف البيع في المستثنين فيبطل كما تقدم (ولو كانت لرجل والحال لآخر لم يعتق أحدهما يعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في فتاوى القاضي حسين أنه لو قال لرجل يته وجعلها مضى أعتقت مضى كان لفوا لأن اعتاق ما لم ينفع فيه الروح لا يصح (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما سكه أو نصيبه عتق نصيبه فإن كان موسرا بقي الباقي لشريكه وإلا سري إليه لو إلى ما يسره به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق وتقع السراية بنفس الاعتاق وفي قول بأداء القيمة وفي قول إن دفعها فإن أعتق بالاعتاق وإن لم يدفعها أبان أنه لم يعتق لأصل في ذلك حديث

بلغ ثمن العبد قيمته عدل فأعطى شركاه حصصهم وعق عليه العبد والاقتضى منه ما عتق ويقام للموسر ببعض البلاء على
الموسر بكافى السراية الموقبل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث (واستلذا أحد الشرى يكن الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب
شريكه وحصة من مهر مثل ونجى الأقوال في حصول وقت السراية فعلى الأول والثالث لا تجب قيمة حصة من الولد) وعلى الثاني تجب
(ولا يسر تدبير) من أحدهما نصيبه إلى الباقي (ولا يمنع السراية دين مستغرق في الأظهر) لنفوذ تصرف المدين فيما يملكه المالك له والثاني
يقول هو في الحقيقة غير موسر (ولو قال لشريكه الموسر أعنت نصيبك فعليك قيمة نصيبه) فأنكر صدق عيینه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب
المدعى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى إلى نصيب المنكر) ولا يعتق على (٣٥٣) القولين الآخرين (ولو قال لشريكه

ان أعنت نصيبك فخصي
حر بعد نصيبك فأعتق
الشريك وهو موسر يسرى
إلى نصيب الأول ان قلنا
السراية بالاعتاق وعليه
قيمتها) وفي الروضة وأصلها
وان قلنا بالتين فكذلك
الحكم اذا أدبت القيمة
وان قلنا بالأداء فنصيب
المعلق عمن يعتق فيه
وجهان أحدهما عتق والثاني
عن العتق وعليه قيمته
وبني على الوجهين فيما اذا
أعتق أحدهما نصيبه بعد
اعتاق الأول قبل الأداء
فقرى على قوله أحدهما
يعتق عنه والأصح عن
الأول وعليه قيمته وقوله
وهو موسر اختزبه عن
المعسر فلا يسرى عليه وعق
على المعلق نصيبه (ولو قال)
لشريكه ان أعنت نصيبك
(فخصي) حرقه فأعتق
الشريك فان كان المعلق
موسرا عتق نصيب كل عنه

أدائها قال البقنى والرضا بدمته كالأداء على القولين الآخرين (قوله يبلغ ثمن العبد) أى قيمة حصص
شركائه فيه في الحديث مضاف أى ثمن باقى العبد (قوله قيمة عدل) أى لا حيف فيها (قوله واستلذا أحد
الشرى يكن الموسر يسرى) ولو غير مطلق التصرف نحو مجنون وار كان لا ينفذ عتقه لأن الفعل أقوى (قوله
من مهر مثل) أى مهر مثل ثيب ان تأخر الانزال عن مفيب الحشفة والا فلا وعليه أيضا أرش بكرة ان كانت
بكرا ان تأخر الانزال عن زوالها أيضا وقال شيخنا مطلقا فراجعه (قوله لا تجب الخ) لان عقاد الولد حرا على
الأول وتزيل استحقاق السراية منزلة حصول الملك على الثالث (قوله وعلى الثاني تجب) وفي انعقاد الولد
حرا كله أو نصفه وجهان أحدهما الأول وانما وجبت قيمته لتوقف الحكم بحر يته على دفع قيمة أم تأمل
(قوله ولا يمنع السراية دين) أى بلا حجر والافيمع ولو حال وجود الصفة فقط (قوله صدق عيینه) فان رد
اليين على المدعى حلف واستحقاق القيمة ويعتق نصيب المنكر عنه لأن رده اليين كالقرار خلاف بعضهم
والسراية عليه لأنه لم يشئ عتقا (قوله ويعتق نصيب المدعى) أى عن نفسه وان أخذ القيمة بحلفه فراجعه
وعليه فالولاء في نصيب كل عن نفسه (قوله ولا يسرى إلى نصيب المنكر) وان كان موسرا (قوله بعد نصيبك)
وكذا لو أطلق (قوله يسرى الخ) وقدمت السراية على التعليق لأنها أقوى بكونها قهرية (قوله والثاني) هو
الصحيح على المرجوح (قوله على قوله) أى الأداء (قوله دور لفظي) أى مرجعه إلى اللفظ لا حقيقى
مرجعه إلى العقل (قوله والأصح يعتق عن كل نصيبه) هو المعتمد كالتبعية ويبطل الدور (قوله بكسر
الخاء) من حيث كونه ضبط المصنف لامن حيث الحكم (قوله بالثنية) أو بالأفراد لأنه مضاف (قوله بان
علق الخ) أو فرغا من الصيغة معا (قوله وهما موسران) فان أسرا أحدهما يسرى عليه الكل (قوله لأن
سبيلها) أى السراية سبيل الاتلاف فوزعت على الموسر وهو المعتمد (قوله كفى نظيره في الشفعة) رد
بتعليق الأول المذكور وبأن الشفعة مراعى في الأخذ بها فائدة الملك (قوله اعناقه) أى إجماد العتق منه منجزا

[قول الملق لا تجب قيمة الخ] أى لأن جعلناها أم وادسا لا فيكون الوضع في ملكه [قوله وعلى الثاني الخ] عليه
هل أفقد جميع أولد حرا أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان [قوله ولا يعتق على القولين الخ] هذا اذا
حلف المدعى عليه أموال داليمين خلف المدعى واستحقاق القيمة فقالوا انه لا يعتق أيضا [قوله والأصح
عن الأول] قضية البناء أن المسئلة المبنية يقع العتق فيها عن العتق لاعتق المعلق فتدبر والمراد انه يقع عن
العتق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعى [قوله لأن سبيلها الخ] أى وكان ذلك كالموجبه معلوما وقد ألتى
بعضهم جزءا وآخر جزأين من التجاسة [قول الملق وشرط السراية الخ] برد عليه ما وصى له ببعض

(٤٥) - (قلىوبى وعميره) - رابع) والولاء لهما وكذا ان كان موسرا وأبنا للدور) وهو الأصح (والا) أى وان صحته
(فلا يعتق شئ) لأنه لو عتق نصيب المجز لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتيب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المنجز فيلزم من
القول بعتقه عدم عتقه وفما ذ كر دور وهو ترقب الشئ على ما يتوقف عليه وهو دور لفظى ولو قال في المسئلة فنصيبى حرم مع عتق نصيبك فأعتقه
وقلنا السراية بالاعتاق ففي وجه يعتق على المنجز عيمه ويلغو ذ كر مع لأن المعلق يتأخر عن المعلق عليه والأصح يعتق على كل نصيبه نظر الاعتبار
المعية المانع للسراية (ولو كان عبدا لجل نصفه ولا خولته ولا خرسده فأعتق الآخرون) بكسر الخاء (نصيبهما) بالثنية (معا) بأن علة العتق
بشرط واحد أو كلا من أعتقه مادفعه وهما موسران (فالقيمة) للنصف الذى سرى اليه العتق (عليهما انصافا على المذهب) لأن سبيلها حيل
ضمن الملتف يهدد الموسر وفي قول من الطريق الثاني القيمة عليهما على قدر الملكين كفى نظيره في الشفعة (وشرط السراية اعني

بأختياره فلو ورت بعض ولده لم يصر) عتقه عليه الى باقيه (والمرضى مصر الا في ثلث ماله) فاذا عتق أحد الشرطيين نصيبه في مرض الموت ولم يخرج (٣٥٤) من الثلث الانصبيه فلاسراية عليه (والميت مصر فلو أوصى يمتق نصيبه) من جهه

فأعتق بدمونه (لم يصر) وان خرج كله من الثلث لا تنقل المال غير الموصى به بالموت الى الوارث
(فصل: اذا ملك أهل تبرع أصله أو فرعه عتق) عليه قال صلى الله عليه وسلم لن يجرى له ولله إلا أن يجده علقوا كافيشره فيعتقه أى بالشراء واهم مسلم وقال تعالى وقالوا اتخذوا الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون دل على نفي اجتماع الولدية والعبدية وسواء في الأصل انه كروا لأبي وان علوا وفي الفرع كذلك وان سفلا وسواء الملك الاختيارى بالشراء ونحوه واقهرى بالارت ولا يمتق غير الأصل والفرع من الأقارب وقوله أهل تبرع لم يقصد له مفهوم لما ساقى من العتق على الصبي والمجنون وليس من أهل التبرع (ولا يشتري لطفل قريبه) الذى يمتق عليه أى لا يصح اشتراؤه (ولو وهبه أو وصى له) به (فان كان كاسبا فعلى الولي قبوله يمتق) على الطفل (وينفق من كسبه والا) أى وان لم يكن القريب كاسبا (فان كان الصبي مصرا وجب) على الولي

أو مطلقا وكونه بأختياره حقيقة كالمشتري بعض قريبه أو تزويلا ليدخل ماله وهب لعبد بعض قريبه سيدة لأن فعل عبده كفعله ومال الوصى شخص ببعض قريبه وقبل وارثه بدمونه فانه يصرى أيضا على الميت (قوله ولم يخرج من الثلث) الانصبيه فلاسراية) فان وسع الثلث بعض نصيب شرى به عتق بغيره أو كله عتق كله وفارق كون استيلاده من رأس المال لأنه أقوى وخرج بالموسر المصر فلا يصرى استيلاده فم ان كان المستولد أصلا اشترى به سرى اليه قال شيخنا الرملى وهذا في عتق التبرع فلو عتق المريض عن كفارة عليه بعض رقبة يفتنها سرى ولا يتوقف على الثلث لأنها تقع كلها عن كفارته .
(فصل: في العتق بالبعضية بمعنى الأصلية والفرعية) (قوله أهل تبرع) المراد بالحر الكامل أخذا عما ساقى ليخرج المكاتب وكذا البعض قاله شيخنا الرملى ونوزع بأن المنع في البعض لكونه لبس أهلا للولاء لا لضعف ملكه ولذلك تعتق أم ولده عنه بدمونه لا تقطاع الرق بموته مع وجود شاة الحرية فيه (قوله أصله أو فرعه) أى من النسب فهم مالو حلا أو اختلافا دينيا أو منفيا بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق كلها وفهم من كلام المصنف أن الملك مقدم على العتق على المذهب قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لمن ملك بعضه أهتقه عني على ألف ففعل لم يمتق فراجع (قوله ولا يشتري لطفل) ومثله المجنون والصبي (قوله قريبه) سواء كله أو جزؤه لأنه يمتق عليه (قوله ولو وهبه له) أى لو حصل له ملكه بلا عوض (قوله قريبه) أى كل قريبه أما جزء قريبه فيمتنع قبوله مطلقا ولا يصح لضرره لأنه يصرى ويغرم القيمة (قوله كاسبا) المراد أنه لا تلزمه نفقته (قوله فعلى الولي قبوله) فان لم يقبل في هذه والتي بعدها قبل الحاكم فان لم يقبل فله أن يقبل بعد كاله في الوصية (قوله في بيت المال) تبرعا في السلم وقرضا في الكافر على المعتمد كذا ذكره في أحد موضعين (قوله حرم القبول) ولا يصح (قوله وقيل من رأس المال) هو المعتمد (قوله ولا يبرث) أى حيث قلنا يمتق من الثلث أخذا من العلة بخلاف ما إذا عتق ابنه فأت وقبل الوصية أخوه عتق الشخص على الميت وسرى الى باقيه ان وفى به الثلث .

(فصل: اذا ملك الخ) [قول المتن اذا ملك الخ] اقتضت عبارته حصول الملك أولا ثم يترتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو اسحق يحصلان معا واستشكل في المطلب الأول بأن البعضية تنافي الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه ولذا قال ابن الحداد لا ملك القريب الحرفى بالقهر وقيل العتق مقرب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار أبو اسحق وفى آخر النهاية جواز الشراء ذريعة الى تخليصه من الرق وقال النزالي المختار ان من اشترى قريبه اندفع ملكه بالعق لأنه حصل ثم انقطع قال الزركشى وهو قضية قولهم بعدم وجوب القصاص على قاتل ولده وعدم ثبوت المهر على العبد للسيد [قول المتن أو فرعه] لو كان منفيا بلعان ففيه وجهان فالواستحلفه بعد ذلك قال الزركشى ثبت العتق . (فرع) لو كاله في شراء من يمتق على الوكيل لم يمتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء (فرع) في فتاوى القاضى لو قال لمن ملك بعضه أهتقه عني على ألف ففعل لم يمتق قال البغوى ويحتمل أن يحكم بمتقته . (فرع) اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحمل يمتق فلو اطلع على عيب امتنع الرد فيما يظهر [قول المتن فان كان كاسبا] ولكن وهبه بعضه امتنع القبول لحذور السراية [قول المتن ونفقته في بيت المال] أى ان كان مسلما فان كان كافرا فكذلك لكن قرضا [قول المتن من ثلثه] علل بأنه دخل في ملكه وخروج بلا مقابل ثم على هذا لا يبرث ثلاثا يجمع بين الوصية والارث وعلى مقابله يبرث (فرع) حاول الزركشى ان يكون من هذا القبيل ماله بعمارة غير محضة كالصداق وعوض الخلع [قول المتن ولا يبرث] هو عائد الى الصورتين

(القبول ونفقته في بيت المال أو مصرا حرم) القبول ثلاثا يتضرر الصبي بالاتفاق عليه (ولو ملك في مرض موته قريبه بلا عوض) كأن ورثه أو وهبه له (عتق) عليه (من ثلثه وقيل من رأس المال) لحصوله بلا مقابل وهو فيه في الروضة بالأصح أخذا من قول الرافى إنه أولى بالترجيح (أو يعوض بلا علة فن ثلثه) يمتق (ولا يبرث) (قوله)

لأن عتقه من الثلث وصية ولا يجمع بينها وبين الإرث (فإن كان عليه دين قيل لا يصح الفداء) لأنه لا يترتب عليه العتق (والأصح عتقه) لا لا
 خل فيه (ولا يمتنع بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمحابة فقدرها كعبه) فتكون من الثلث وقيل من رأس المال كما تقدم (والباقي
 من الثلث ولو ذهب لغير بعض قريب سيده فقبل وقيل لا يستقل به) أي بالقبول وهو الأصح المذكور في باب معاملات العبيد (عتق وسرى وعطى
 سيده قيمة باقية) لأن المبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه فهدا كالإرث وفيها
 كما صلتها في كتاب السكناة قبل الحكم الرابع تصحيحه وحكاية الأول وجهها في الوسيط وفرض المستوفى إذا لم يتعلق بالسيد لزوم النفقة انتهى
 والأول جزم به البغوي في التهذيب هنا وشيخه القاضي الحسين في كتاب القبط (٣٥٥) (فصل) إذا (اعتق في مرض موهوم

عبدا لا يملك غيره عتق
 قتته) لأن العتق تبرع معتبر
 من الثلث كما تقدم في كتاب
 الوصايا (فإن كان عليه دين
 مستغرق لم يعتق شيء منه)
 لأن العتق وصية والدين
 مقدم عليها (ولو أعتق ثلاثة
 لا يملك غيرهم قيمتهم سواء)
 دفعة كقوله أعتقتكم
 (عتق أحدهم بقرعة وكذا
 لو قال أعتقت ثلثكم أو
 ثلثكم حر ولو قال أعتقت
 ثلث كل عبد منكم
 (أفرع) بينهم لأن اعتناق
 بعض العبد كاعتناق كله
 فيكون كالوفاة أعتقتكم
 (وقيل يعتق من كل قتته)
 فقط فلا أفرع (والقرعة
 أن يؤخذ ثلاث رقع
 متساوية يكتب في ثنتين
 منها (رق وفي واحدة عتق
 وتخرج في بندق كالسهم)
 في باب القسمة (وتخرج
 واحدة باسم أحدهم فإن
 خرج العتق عتق ورق
 الآخران بفتح الخاء (أو
 الرق ورق وأخرجت أخرى

من رأس المال وهو الأصح في الأولى فبرث (قوله لأن عتقه من الثلث وصية ولا يجمع بينها وبين الإرث)
 أي لا يلزم الدور المعبر عنه بقولهم لأن لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيبطل لاعتد إجازته لتوقفها
 على إرثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر (قوله دين مستغرق)
 هو في بعض النسخ ولا حاجة إليه (قوله بل يباع للدين) أن لم يسقط بأداء أو غيرهما لا يعتق كله أو بعضه بحسب
 المال أو ما إجازته الوارث (قوله أو بمحابة) أي من البائع له (قوله وقيل من رأس المال) تقدم أنه المعتمد
 (قوله لغيره) أي غير مكاتب ولا مبعض لأن المكاتب له ملك فإذا قبل بعض سيده لا يعتق على سيده وإن
 عجز بعد ذلك ولو تهبج السيد والمبعض في نو بته لا يعتق وفي نو به سيده كالتن وإن لم تكن مهايأة فضا
 يتقابل الرق كالتن (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله وسرى) هو مرجوح وعدم السراية المذكور عن
 الروضة هو المعتمد (قوله لزوم النفقة) أي فإن لم يضمن له سيده لم يصح القبول جزمنا وإن أذن له السيد فيه كما قاله شيخنا
 (فصل) في الاعتناق في مرض الموت وبيان القرعة (قوله إذا اعتق) أي تبرعا لا عن نذر وقع في محنته ولا
 عن كفر أو الاعتق كله عنهما وسرى لو عتق جزؤه كامر (قوله عتق ثلثه) أي إن تأخر موته عن موت
 سيده والامات وبقا كله على المعتمد من أوجه ثلاثة (قوله مستغرق) فإن لم يستغرق عتق ثلث ما بقي
 بعده ما لم تجز الورثة ولو سقط الدين بأداء فكالم لم يكن دين (قوله عتق أحدهم بقرعة) أي تبين عتقه بها وإن
 كان مات قبل القرعة وبقعه كسبطه وكان وورث عنه وليس من القرعة ما لو قيل إن طار غراب مثلا فقلان
 حر أو أن وضع صبي يده على رأسه فهو حر ونحو ذلك (قوله لأن اعتناق الخ) هذا إذا كان في الحياة فإن قال بعد
 موتي تبين الوجه الثاني لأنه لا سراية بعد الموت (قوله ثلاث رقع) قال شيخنا الرمي ويجوز رقعتان وتعدادان
 خرج الرق أولا (قوله ويجوز الخ) قال القاضي وهو أولى وأصوب من الأول لعدم تعدد الإخراج فيه ولأنه
 أقرب إلى فصل الأمر (قوله على الحرية) أو على الرق والأول أولى لما سر (قوله بسهمي رق وسهم عتق)

[قوله لأنه الخ] عبارة فخره لأنه عقد عتاقة فإذا لم يترتب عليه العتق وجب أن يبطل [قوله فتكون الخ] هذا
 يعرفك أن المراد المحابة لا منه واثقة أعلم [قوله كالإرث] أي كإرث البعض من أصله وأفرعه السابق قبيل الفصل
 (فصل: أعتق الخ) [قول الملقن عتق ثلثه] لومات قبل موت الموصي فهل يعوت كله رقيقا أو حرًا أو ثلثه
 حرًا أوجه أمعها عند السيد لأن الأول لأن ما يعتق يجب أن يبقى للورثة مثله وقلنا في الوصايا عن ابن الاستاذ
 تصحيح الثاني وقال في البحر إن الثالث هو ظاهر المذهب [قول الملقن يكتب في ثنتين الخ] لأن الرق ضعف
 الحرية ثم قيل هذا واجب وقيل احتياط فلو كتب واحدة للرق وأخرى للحرية كفي ثمن أن خرجت التي
 للحرية فافضل الأمر والا احتياج إلى إدراج القرعة في البندقة ثانيا قال الامام والأوجه أنها احتياط [قول
 الملقن ويجوز] فيه اشعار بأن الكيفية الأولى أولى لكن مؤيد القاضي والامام وغيرهما الثانية لأن

بسم آخر) فإن خرج العتق ورق والثالث وان خرج الرق ورق وعتق الثالث (و يجوز أن تكتب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعته على
 الحرية فنخرج اسمه عتق ورقا) أي الباقيان (وإن كانوا ثلاثة قيمة واحدة مائة وآخر مائتان وآخر ثلثه أفرع) بينهم (بسهمي رق وسهم
 عتق) فيكتب في رقعتين رق وفي واحدة عتق إلى آخر ما تقدم (فإن خرج العتق لدى المائتين عتق ورقا) أي الباقيان (والتالث عتق
 ثلثه) ورق باقية الآخران أولاهما عتق (ثم يفرع بين الآخرين بسهم رق وسهم عتق) في رقعتين (فنخرج) العتق على اسمه منهما (ثم منه
 الثلث) فإن كان في المائتين عتق نصفه أو في الثلثة عتق ثلثه ورق الباقي والآخر وان كتب في الرقاع أسماؤهم فإن خرج على الحرية اسم
 في المائة عتق ونعم الثلث بمن خرج اسمه بعده إلى آخر ما تقدم (وإن كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء

(كسنة قيمتهم سواء حلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين منهم جزء وصنع كاسبق في الثلاثة المتساوية القيمة (لواقيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) وأقرع بينهم كما تقدم وفي عتق الاثنين ان خرج رافق ثلث العدد ثلث القيمة فنقله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابلته للثبته في جميع الأجزاء ولا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعذر بالقيمة) مع العدد (كأربعة قيمتهم سواء في قول يجوزون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (وواحد) جزء (واثنان) جزء (فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لتسيم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا كما صرح به في التهذيب فمن خرج له سهم العتق عتق (٣٥٦) ثلثه (أو) خرج العتق (للاثنين رقة الآخران ثم أقرع بينهما) أى

أوبكتابة الأسماء كما سيذكره (قوله كسنة قيمتهم سواء) أوقيمة ثلاثة منهم مائة مائة وثلاثة وخسون
 خسون فيضم خمسين الى نفيس (قوله) ولا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة) أى بحيث تكون ثلاثة
 أجزاء كل جزء قدر الثلث قيمة وعددا ما فلا يتأني ما في الروضة من تمثيله بالسة المذكورة للاستواء في العدد
 دون القيمة لأنه باعتبار قطع النظر عن القيمة كأن المصنف قطع النظر عن العدد (قوله) كما صرح به في
 التهذيب (ودل عليه كلام الشيخين وبه رد على من أبى الاثنين على الماهما ورد فيها أخرجهما لهماهل
 يعنى من كل سدسه أو يقرع ثانيا الى غير ذلك (قوله) وثلث الثاني) أى الذى يخرج اسمه ثانيا (قوله) في
 استحباب) هو المصنف (فتبينه) لو أعتق عبدا مرثيا قدم الأول فالأول الى تمام الثلث ولا أقراع (قوله)
 من يوم الاعتاق) أى وقته وهو متعلق بقوله عتقوا وبقوله لهم كسبهم ويتبين فساد تصرف الوارث فيهم ولو
 وقفا وتروى ويثبت أن عليهم تمام حصة نحو زنا وكالسكب الولد وأرض الجانية وفارق ما هنا كسب الموصى
 بعقبة بعده ثم قبل عتقه لأنه ملك للوارث قبله (قوله) ولا يرجع الوارث بما أتفق) وهم لا يرجعون عليه
 بخدمتهم ان خدموا بغير استخدامه والارجعوا عليه (قوله) فيما ذاعتق من الثلاثة واحد) قيد بهذا المثال
 لأجل قول المصنف عتقا والافالحكم لا يتقيد بذلك لكن ذال عتق أو لأبعد وبعض عددهم ظهر مال هل
 يكمل بقية العبد من غير قرعته أو يقرع بينه وبين غيره والذي مال اليه شيخنا الأول حذر من زيادة التشقيص
 (قوله) قوم يوم الموت) ان لم تزد قيمته على وقت الاعتاق لأن المعتبر أقل قيمة من وقت الاعتاق الى وقت
 قبض الوارث التركة (قوله) ضعف ما عتق) لأنه اذا سقط من كسبه خمسة وعشرون بقي منه خمسة وسبعون
 وهى مع قيمة العبد الثلاثة ثلثا فهو خمسة وسبعون ثلثاها مائتان وخسون للورثة وثلثها مائة وخمسة وعشرون

الاخراج فيها يكون مرة واحدة فهى أقرب الى الفصل الأمر (قوله) قوله الخ] اعلم أن الزركشى اعترض
 المتن بأن المثال غير مطابق من جهة أن السنة لهائث صحيح فالنوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال
 وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصول عبارة الكتاب وان أمكن بالعدد
 دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذى سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه
 تصحيح لكلام المتن رضى الله عنهم أجمعين (قوله) لثبث] يرجع قول المتن وان كانوا فوق ثلاثة الخ
 (قوله) بين الاثنين] يرجع لقول المتن للاثنين (قوله) المتن أظهرهما الأول] لأنه أشبه بما ورد في الحديث
 قاله الشافعي رضى الله عنه (قول المتن في استحباب] أى لأن المقصود حاصل بكل وجه الوجوب
 مراعاة ظاهر ماورد (قول المتن عتقوا] أى بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمه
 لاتباع في الحرية بطل نكاحها (قول المتن ولا يرجع الوارث الخ] أى كالأول ففى من ظن أنها زوجته ثم بان
 فساد النكاح وكالاتاق على المشتري شراء فسادا بخلاف ما أتفق على البتونة بنية الحل ثم يتبين عدم

بين الاثنين (فيبقى من خرج له العتق وثلث الآخر
 وفي قول يكتب اسم كل عبد
 في رقعة) ويخرج على
 الطريقة رقعة ثم أخرى
 (فيبقى من خرج أولا
 وثلث الثاني قلت) كما قال
 الرافعي في الشرح (أظهرهما
 الأول والله أعلم والقولان
 في استحباب وقيل إيجاب)
 قال في الروضة كما أصلها
 وهو مقتضى كلام
 الأكثرين والأصل في
 القرعة ما روى مسلم عن
 عمران بن الحصين أن رجلا
 من الأنصار أعتق سنة
 أعبد يملكه عند موته
 لم يكن له مال غيرهم
 فدعاهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فجزأهم
 أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق
 اثنين وأرق أربعة
 والظاهر تساوى الأثلاث
 في القيمة (واذا أعتقنا
 بعضهم بقرعة فظهر مال
 وخرج كلهم من الثلث
 عتقوا ولهم كسبهم من يوم

الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أتفق عليهم) ادلا ماوجب الرجوع به (وان خرج بمظهر عبد آخر) فيما ذاعتق من ثلاثة واحد (فصل)
 (أقرع) بين الباقيين فمن خرج له العتق عتق (ومن عتق بقرعة حكم بعقبة من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذوله كسبه من يومئذ غير محسوب
 من الثلث ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت للاحداث بعده) لأنه ملك الوارث (فلأعتق ثلاثة
 لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العتق لكسب عتق وله المائة وان خرج
 لغيره عتق ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرجت) القرعة (لغيره عتق ثلثه) لضميمة مائة الكسب (وان خرجت) القرعة (له) أى
 لكاسب (عتق) ربه ويصير مع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخسون ضعف ما عتق وذ كرى للمهر

من الكتب المنقولة

من الثلث ففى لاورث
ثلثمائة سوى شيئين
تعديل مثل ما اعتقنا وهو
مائة وشئ فثلاثة مائتين
وشيطان وذلك يقابل ثلثمائة
سوى شيئين فتجبر وتقابل
فمائتان وأربعة أشياء
تقابل ثلثمائة تسقط المائتين
بالمائتين فيبقى أربعة أشياء
في مقابلة مائة فالثلث خمسة
وعشرون فعلنا أن الذى
عق من الصدر به وتبعه
من الكسب وبه غير
محسوب من الثلث .

(فصل) في الولاء (من)
عق عليه رقيق باعتاق أو
كتابة تدبر واستيلا وقرابة
وسراية فلا زوله) أما بالاعتاق
فلا حديث الشيخين إنما الولاء
لمن أعتق وأما بغيره فبالقياس
عليه (ثم لصيته) الأقرب
فالأقرب لحديث الولاء لغة
كلحمة النسب رواه ابن
حبان وابن خزيمة والحاكم
وقال صحيح الاسناد ويرتّب
على الولاء الارث فقد صرح
به في المهرود (ولا ترتّب
امراه بولاء الاسن حقيقها
وأولاد مو عتقانه) وقد تقدم
ذلك في كتاب الفرائض
فان عتق عليها أبوها ثم أعتق
عبدا فان بعد موت الأب
بلا وارث فخله البنت) لأنه
عتيق عتيقها (والولاء لأعلى
العصبان) كابن العتق مع
ابن ابنه (ومن سه رق فلا
ولاء عليه لا محقق وعصب)
به (ولو نكح عبد محقة

العتق (قوله طريقة الجبر والمقابلة) وهي أن يسأل عتق من العبد الثاني شئ وتبعه من كسبه شئ مثله
يبنى للورثة ثلاثة ألاثين تعدل مثل ما عتق وهو مائة وشئ ومثله مائتان وشيطان وذلك يعدل
لثلاثة ألاثين فتجبر وتقابل فائتان وأربعة أشياء تعدل ثلاثة ألاثين تسقط منها المائتين يبقى مائة
تعدل أربعة أشياء فالثاني خمسة وعشرون فسلم أن الذي عتق من العبد زبده وتبعه ربع كسبه .
(فصل : في الولاء) وهو بالمد وفنح الواو لمة القرابة مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة وشرعا
عصوبة سببها نعمة العتق على رقيق أو يقال سببها زوال الملك عن رقيق بالحرية (قوله من عتق عليه
رقيق) المراد من وقع عنه عتق رقيق وإن اختلفا دينا إن لم يرثة سواء من نفسه أو من غيره بوكالة أو ولاية
أو من أجنبي بإذنه بعوض أو دونه أو بغير إذنه ومحمناه كافي أصل الروضة وهو المصنف خلافا للخطيب في
جعل ولائهم للملك فخرج بذلك من أقر بحرته واشتراه فإنه يعتق وولاؤه موقوف ومن طرأ له الرق بعد
ولاؤه كعتق كافر التحق بدار الحرب واسترق ثم ملكه غير سيده الأول وأعفته فولأؤه في هذا للثاني
لا للأول ولا بينهما ومنه لو أعتق الإمام عبد بيت المال فولأؤه للمسلمين لاله (قوله ثم لمصنعه) أي من حيث
الارث به لأنه انتقل لأنه ثابت لهم ولو في حياة المعتق على الراجح والولاء لأعلى العصبان فالو خلف المعتق
ابن فولأؤه لهما فلو مات أحد هما من ابن فولأؤه لهما وإن كان هو الوارث لأبيه فلو مات الآخر عن نسعة
بنين فولأؤه بينهم على العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق بأب معتقه فأسكن الولاء على الآخر ولو أعتق أجنبي
أختين فاشتريا أباهما يعتق عليهما فليس لاحداهما ولأولاه على الآخر ولو أعتق كافر مسلما وله ابنان مسلم
وكافر فان مات العتيق في حياة معتقه فإرثه لبيت المال أو بعد موته فولأؤه للمسلم فقط فان أسلم الآخر قبل
موته فولأؤه لهما (قوله لمة) بضم اللام وفتحها بمعنى الاختلاط أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم بالقرابة
بعيد (قوله ويترتب على الولاء الارث) هو إشارة للراد بالترتيب في كلام المصنف كجبر وكالارث ولاية
الترويح بحمل اليد وصلاة الجنازة فهي أربعة أحكام (قوله بلوارث) للعبد والأب (قوله لمة لينة)
إن لم يكن لبيت عتبة نسب كآخ وأبن هو الأخت له ولا شئ لها وقد غلط في هذه المسئلة أربعمائة قاض غير
المتقدم لكن حقور بعضهم مسئلة القضاء بغير هذه كإحدى الفرائض (قوله ولو نكح عبد معتقه) يخرج الزنا

(فصل : من عتق عليه رقيق الخ) [قول المتن باعتاق] منه شراء العبد نفسه ثم أورد ما لو أقر بحرية
عبد ثم اشتراه فإنه يعتق ويكون الولاء موقفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين
والاختلاف فيه (فرع) أعتق شخصا كافرا ثم التحق بدار الحرب فاسترقه آخر وأعتقه حكى ابن
القطان والدارمي ثلاثة أوجه للأول للثاني بينهما والراجح الثاني فقد قال ابن اللبان إنه قول الشافعي ومالك
[قول المتن ثم لمصنعه] أعلم أن الذي ينتقل اليه الارث به لا نفسه كالنفس سواء قال المتولى ووجه ذلك أن
ثبوت الولاء للمعتق إنما هو لئلا عليه من النعمة وهي ليست لورثته حتى يثبت لهم ولأولاه (تنبيه) قوله ثم لمصنعه
يقضي أنه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك بدليل ارث المسلم من العتيق المسلم في حياة المعتق الكافر
[قول المتن ولا يرث امرأة] لأنها ليست بعصبة ومن ثم تعلم أن المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه [قول المتن
الامن عتيقها] أي لا حديث وأما أولاده وعتقاؤه فلا نعمة العتق سررت اليهم نعمة [قول المتن بلوارث] من
جهة هذا الوارث المنفي عصبة الأب ولو بعدت فانها مقدمة على البنات وهذه المسئلة هي التي غلط فيها أربعمائة
قاض حيث قالوا إن البنات هي الوارثة وغفوا عن كون المتقدم المعتق ثم عصبة ثم معتق المقت وصورها الامام
بأنه وأختان اشتريا أباهما فعتق ثم أعتق عبدا ومات بعد موت الأب فاليراث للأخ (قوله لأنه عتيق عتيقها)
لأنها بنت معتقه [قول المتن ومن مسه رق] أي فعتق فلا ولأولاه عليه أي فيكون هذا مستثنى من استرسال
الولاء على أولاد العتيق وأخاذه واستثنى الرافعي معها من أبوه حوالا فلأولاد عليه الولاء لوال
أمه (قوله فلا ولأولاه عليه) وذلك لأن نعمة معتقه مقدمة على النعمة التي على أصوله فلا تتناول به

فلا ولأولاه عليه لمعتق أحسن أصوله وصورته أن تلد رقيقة ورقيقا من رقيق أو مسرا وأعتق الولد لو أعتق أبواه أو

كانت برهانه لا تؤمنون إلا أنه عتيق بعتقها (فان أعتق الأب العبر) الولاء (الى مواليه ولومات الأبريقا وعتق الجد العبر الى مواليه فان
أعتق الجد العبر قريبا (عبر) (٣٥٨) الى مواليه أيضا (فان أعتق الأب بعدهم) من موالى الجد (الى موالى العقب) لا ينجر

الى موالى الجد بل (يقى
لولى الأم حرموت الأب
فمنجر الى موالى الجد ولو
ملك هذا الولد أباه من ولاد
إخوته لأبيه) من موالى الأم
(أبيه وكذا ولاد نفسه في
الأصح) كالمو أعتق الأب
غيره ثم سقط وبصر كمر
لاولاد عليه (قلت) كالمو
الرافعى الى المرح (الأصح
للمنصوص لا يجزى والله
أهل إلا لا يمكن أن يكون
له على نفسه ولاد.

(كتاب التديير)

هو تطبيق عتيق بالموت
الذى هو دبر الحياة
(صريحه أنت حر بعد
موتى وإذا مات أومنى مت
فأنت حر أو أعتقتك بعد
موتى وكذا دبرك أو أنت
مدبر على المذهب المنصوص
لاشتمار على معناه وفي قول
من طريق ثان مخرج من
الكتابة هو كناية لخلوه
عن لفظ العتيق والحريه
(وبصيح بكناية عتيق مع
نية تكتلت سبيلك بعد
موتى) بنية العتيق (ويجوز)
التديير (مقبدا كان
مت في ذا الشهر والمرض
فأنت حر) فان مات على
الصفة المذكورة عتيق والا
فلا (ومطابقا كان دخلت)
المدار (فأنت حر بعد موتى

أى حقيقة تنفرد فولاد ولا دخلت أيبهم وخرج بالعبد الحر فأولادهم منها أحرار أصالة لا ولا عليهم لأحدوان
طرا لأبريقا ثم عتيقوا على الراجح وخرج بالعتيق الحر فإذا نكحها العبد فأولادهم منها أحرار لا ولا عليهم
لأعتقادهم ببقا فإذا عتيق ثبت الولاد لمواليه (قوله) العبر الولاد الى مواليه) ولا يعود الى موالى الأم ولأن عدم
موالى الأب بل هو لبيت المال على الراجح (قوله) حر ولا إخوته لأبيه) ولومع أمه (قوله) لا يجزى بل يقى
لموالى أمه قال شيخنا عمر بن قيس على هذا لومات إخوته ورثهم موالى أمه لأن لهم الولاد على هذا الولد الذى له
الولاد على إخوته بعتق أيبه (قوله) لا لأنه لا يمكن الخ) ولهذا إذا اشترى العبد نفسه من سيده أو كاتبه سيده
وعتيق بأدائها فمن أو التجوم كان ولاد له سيده لأن نفسه كالعالم عامر (كتاب التديير)

هو لغة النظر في العواقب وشرعا ما ذكره (قوله) بالموت الذى هو دبر الحياة) أى فسمى تدييرا لذلك وقيل سمي
به لأن السيد دبر أمر نفسه في الله يابا يستخدا منه وفي الآخرة بعتقه ورده الرافعى بأن التديير فى الأمور مأخوذ
من لفظ الدبر وعورض بأنه مأخوذ من النظر في العواقب كما سركو كان معروفا للجاهلية فأقره الشرع وأشهر
بقوله بالموت إلى أنه ليس وصية كسبائى والمراد موت السيد وحده أو مع صفة قبله لامعه ولا بعده كإبائى (قوله)
أنت حر) وكذا اعرضه نحو يذك حر أو يركك أو رأسك ويكون مدبر أجيحه على المصنف خلافا للخطيب
لأن كل تصرف قبل التطبيق تصح اضافته الى بعض محله وهل هو من السراية أو من التعبير ببعض عن
الكل ويظهر الثانى كبر شداله ما بعده وأما الجزء الشائع فالمدبر ما ذكره فقط نحو نصفك أو ربك
فان قال بصفك صح ويرجع لما بينه هو أو وارثه ولا يضر اللحن بكسر التاء في مذكر أو عكسه أو فتح
الكاف فى مؤنث أو عكسه (قوله) مخرج من الكتابة) وسأأتى مع الفرق بينهما فان التديير مشهور فى
معناه والكتابة لا يعرفها إلا الخواص (قوله) وبصيح بكناية عتيق) وكذا اصريح وقف نحو حبستك بعد
موتى (قوله) مقبدا) أى يمكن لا ينحصر ألف سنة فانه لا يصح وكذا لو قيد بشئ وزال قبل موته كقوله إذا مات
في هذا الشهر فأنت حر فإذا مضى الشهر قبل موته زال التديير (فرع) لو قال لعبد ان قرأت قرأت قرأت
فأنت حر قرأت شيئا من القرآن ثم مات السيد عتيق بموته وكذا ان قال ان قرأت القرآن بالمدبر فان ذكر
القرآن ببرهم لم يعتق إلا ان قرأ أجيحه قبل موته كذا قلله البغوى عن الامام الشافعى فراجعه (قوله)
ويشترط الدخول) لا الفورية وهذه الصورة من التديير كما علم مما تقدم (قوله) ثم دخلت الخ) وهذه
السورة والى بعدها ليست من التديير بل هي من تطبيق العتيق بصفة (قوله) وهو على التراخى) أى لا يشترط

[قول المتن فان أعتق الجد] أى أبو الأب [قول المتن وقيل يقى الخ] هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما أو سلم
الجد الأب كافر وله أطفال هل يحكم بإسلامهم أم لا [قوله] ثم يسقط [هذا الوجه] زيه الامام بأن الولاد إذا ثبت
لا يسقط [قول المتن قلت الأصح الخ] لو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الأم خاصة فهل يرثونهم من
حيث ان لهم الولاد على هذا الولد الذى له الولاد على إخوته من حيث اعتناق الأب الظاهر نعم فلي تأمل [قوله]
لأنه لا يمكن الخ] أى يقى لموالى أمه (كتاب التديير الخ) [قول المتن أنت حر] لو قال لعبد أنت حر كان
أحسن [قوله من الكتابة] أى فى قولك كاتبك على كذا ولم يقل فإذا أدبت فأنت حر والمذهب تقرير
النصين والفرق أن الكتابة تحتل المراسلة والخارجة بخلاف التديير [قول المتن ومطابقا] قال الزركشى
لأنه إمومية أو عتيق على صفة وكل منهما قبل التطبيق [قول المتن ثم دخلت] لو أتى بالواو بدل ثم فتقلا
عن البغوى اشتراط الدخول بعد الموت أيضا وصوب الزركشى خلافه وقال ان هذا وجه أشار فى التهمة
الى أنه مفرع على أن الواو للترتيب وقال ان الشيخين جزما فى نظيره من الطلاق بأنه لا فرق بين التقسم
والتأخروا ان هذا وجه مفرع على ما قاله [قول المتن وهو على التراخى] أى فى كل من السورتين

[قول]

فان وجهت الصفة ولمن عتيق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد) فى

حصول العتيق (فان قال ان مت ثم دخلت) المدار (فأنت حر اشتراط دخول بعد الموت) فى حصول العتيق (وهو على التراخى

وليس للوارث يعة قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذا مت ومضى شهر فانت حر فلو ارث استخدام في الشهر لا يبعه) حتى الميت (ولو قال ان شئت فانت مدبر لو انت حر بعد موتك ان شئت اشترطت المشيئة متعة) أي على الفور (فان قال متى شئت) بدل ان شئت (فقد راعى) وقت شرط المشيئة في الصورين قبل موت السيد (ولو قال لبعدهما اذا متا فانت حر لم يعنى حتى يموتا) معاً أو مرتباً (فان مات أحدهما فليس لورثته بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معاً قبل عتق تدير والصحيح للتعلم بموتين فهو عتق بحصول الصفة وفي موتهما مرتباً قبل لا تدير والصحيح أنه يموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبراً أو نصيب الميت (٣٥٩) لا يكون مدبراً (ولا يصح تدير مكره

ومجنون وصبي لا يبيع وكذا يميز في الأظهر) والثاني قال لا تضيق فيه (ويصح من سفية) أي محجور عليه بسفه لصحة عبارته (وكافر أصلي) حرى أو ذمي (وتدير المرتد يني على اقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح ووقفه وهو الأظهر إن أسلم بان محته وان مات مرتداً بان فساده (ولو دبرم ارتد لم يطل) تديره (على المذهب) والطريق الثاني يطل والثالث يني على اقوال ملكه بان يطل أو زال بطل أو وقف وقف وجه الطريق الأول الصيانة لحق العبد عن الضياع فيعتق اذا مات السيد مرتداً وجه الطريق الثاني بأنه لو بقي التدير لفتد العتق به من الثلث وشرط ما ينفذ من الثلث بقاء الثلثين للورثة ومال المرتد فيء لا وارث ودفع بأن الشرط سلامة الثلثين المستحقين من ورثة أو غيرهم (ولو ارتد المدبر لم

فيه الفورية فتحوز ولو عبر بالفاء اشترط الفورية ولو عبر بالوار جاز الدخول قبله وبعده مع الفور وعدمه فان أراد شيئاً اتبع قاله الأسنوي واعتمد شيخنا الرمي تبعاً للشيخين اشترط الترتيب فيها مثل ثم الان أراد القلبية (قوله) وليس للوارث يعة) ولا غيره مما يزيل الملك ومال شيخنا الزياي إلى منع وطئها وان لم تحيل حسماً للباب كالرhone نعم ان أسره الوارث بالدخول فاستنع جازله يبعه قطعاً وليس له رهنه لعدم فائده وليس له تنجيزه عتقه ان خرج من الثلث لما فيه من ابطال الولاء لميت وهو مقصوده وعلى هذا ليس له تنجيزه ما يخرج من الثلث مطلقاً والأولى للوارث في غير ما يخرج منه الاجازة لا للتنجيز فتأمل (قوله) وله كسبه) ولو باجارة رهل تبطل بدخوله وهو محتمل فان لم تبطل عتق مسلوب المنفعة مدتها والأجرة للوارث وان بطلت ملك منفعة نفسه وقياس أم الولد البطلان وما ذكرهنا يخرج في المسئلة بعدها (قوله ان شئت) فان لم يخاطب فهو مثل متى ولا عبرة بعدم المشيئة بعد وجودها ولا عكسها اذا شرطنا الفور (قوله قبل موت السيد) ما لم يصرح بأنها بعده (قوله والصحيح لا) هو المعتمد فيهما (قوله يصير نصيب الآخر مدبراً) فله يبعه ويبطل تديره (قوله ونصيب الميت لا يكون مدبراً) بل باق على تعليقه وليس للوارث تصرف فيه فاذا مات الثاني عتق وليس تديره وفي الخطيب ان عتق نصيب الميت الثاني بالتدير (قوله ومجنون) أي حال جنونه فلا يضر طروه (قوله والثاني الخ) ورد بالفاء عبارته (قوله ويصح من سفية) وللولى ابطاله بالبيع اذ ارآه مصلحة ويصح من محجور فليس ومن بعض لامن مكاتب ولو باذن سيده كانتم (قوله لم يبطل) وان التحق بدار الحرب (قوله ولو ارتد المدبر لم يطل تديره) ولا يرق لوسى لبقائه على ملك سيده فلو مات سيده جاز رقه ان كان عتق ذمي لان كان عتق مسلم (قوله ولحر في حل مدبره لدار الحرب) وكذا أم ولده ومكاتبه كتابة فاسدة (قوله بخلاف مكاتبه) أي كتابة صحيحة وبخلاف المنتقل من دين إلى آخر بخلاف المرتد بعد تديره أو كتابته فليس له حلهم وصورته في المرتد أن يسلم ثم يرتد بعد ما ذكر (قوله وبيع عليه) هو من عطف السب لأن يبعه نقض ولا يحتاج إلى نقض قبله (قوله بالقول) لوجه على البيع

[قول المتن وليس للوارث] أي وان كان مورثه كان له الابطال ونظيره الوصية [قول المتن يبعه] لو نجز عتقه فالظاهر النفوذ [قول المتن متعة] لأنه يشبه التملك ولأن الخطاب يقتضى جواباً وكفى نظيره من الطلاق [قوله قبل موت السيد] انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو قال اذا مت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت [قول المتن ولو قال الخ] أي قال كل منهما الصيغة المذكورة [قوله والثاني قال الخ] عبارة غيره وذلك لأن الحجر لمصلحة والمصلحة هنا جواز له لأنه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم الفارقي وقال وأما قولهم انه ليس من أهل العقود فانه يبطل بالسفيه ثم الخلاف جار في وصيته واعلم أن تعليق الصبي باطل قطعاً والخلاف جار هنا وان قلنا هو متعلق لأنه في معنى الوصية من حيث اضافته لمبايعة الموت [قول المتن على المذهب] لأنها لا تؤثر في العقود الماضية [قول المتن ولحر في] صورته أن يكون قد دخل دارنا بأمان [قول المتن نقض وبيع] لو بيع من أول

يبطل) تديره فلو مات السيد قبل موته عتق (وطر في حل مدبره) الكافر الكاش في دار الاسلام (إلى دارهم) بخلاف مكاتبه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان لكافر عبد مسلم فديره نقض) تديره أي يبطل (وبيع عليه) لأنه مأمور بإزالة الملك عنه وهي لا تحصل بالتدير كما ذكره الرافعي في الشرح في كتابة الذمي في أثناء تغليل ولم يذكر المسئلة هنا ولا هي في الروضة (ولو دبر كافر كافر فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدير) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به الآتي (نزع) العبد (من يد سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل منه (وصرف كسبه إليه) أي إلى سيده وهو باق على تديره لا يباع (وفي قول يباع) عليه ويبطل التدير دفعا لاذلاله ورجع الأول

بوقع الحرية وان رجع السيد في التدبير بالقول وجوز الرجوع به بيع عليه جزا وظهر ان البيع عليه حيث لم يزل ملكه بيعه أو غيره (وله)
 أي السيد (بيع المدبر) لأنه صلى الله عليه وسلم باع مديرا رجلا من الأنصار رواه الشيخان (والتدبير تعليق عتي بصفة وفي قول وصية) للعبد
 بعتة (فلو باعه) السيد (ثم ملكه لم يعد) (٣٩٠) التدبير على المذهب) وفي قول على قول التعليق يعود على قول عود الخ

كان أولى كما ذكره بعده ولعل الحامل للشارح على ذلك لفظ الرجوع دون لفظ الإزالة (قوله بتوقع الحرية) التي ينظر في الشرع لها بتوقع الولاء للسيد (قوله أي للسيد) بنفسه أو بولي في السفه (قوله بيع المدبر) أوهته أو نحوها بما يزل الملك (قوله رواه الشيخان) وفي الرواية أن يبعه كان في دين عليه ولكنه ليس قيد الماورد أن عائشة باعت مديرة لها ولم ينكر عليها أحد من الصحابة (قوله تعليق عتي بصفة) لعدم احتياجه إلى فعل أو قبول بعد الموت (قوله وفي قول الخ) أنار الشارح إلى أنه ليس في المسئلة طرف وأنه لا خلاف في عدم العود على قول الوصية كذا قبل وهو في الثاني مسلم وفي الأول ممنوع إذا اختلف المبنى على خلاف آخر واشتمل على قطع يسمى طرقا كما يعلم من سبكلام الشارح في مواضع كثيرة وهو هنا كذلك إذا المعنى أنا إذا قلنا بعدم عود الخ لثبوتنا فلنا يعود الخ لثبوتنا فيه هنا قولان فتأمل (قوله العتي بالتدبير) أي أن احتمله لثبوت العتي منه بقدرة والباقي بوجود الوصية نعم أن قال أنت حر قبل موتك بالمرض يوم أو قبل مرضي الذي أموت فيه يوم عتي كله بموته من رأس المال ولا سبيل لاحد عليه وهذه حيلة في عتي المدبر من رأس المال (قوله بطل تدبيره) أو قال بطل تدبيرها لكان أنسب (قوله ويصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر) وصح تعليق كل منهما بصفة فيكون مديرا مكاتبامعلقا ويعتق بالاسبق من الثلاثة وفيه ما يأتي (قوله قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة الخ) قال بعضهم ويجمع بين الكلامين بحمل البطلان على أنه لا يطالب بالنجوم وحل عدم البطلان على أنه يتبعه كسبه ولده كذا ذكره ابن الصلاح وظهر أنه لو لم يسمعه اثلث عتي منه بقدرة ويتوقف باقيه على الأداء وعلى هذا هل يتوقف عتي باقيه على أداء جميع النجوم أو على قدر ما يقابل الباقي منها يظهر الآن لاحتمال الثاني فليراجع (فصل) في حكم حل المدبر والمطقة وما يتبع ذلك (قوله والثاني ثبت) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله بجامع العتي

في الميم) ولو رجع عنه بقول كأبطلته فسخته قضته رجعت فيه صح أن قلنا وصية والأفلا يصح (ولو هل عتي مدبر بصفة صح) تعليقه (وعتي بالأسبق من الموت والوصية) ففي سبقي الموت العتي بالتدبير (وله وطه مدبرته ولا يكون رجوعا) عن التدبير (فإن أولها بطل تدبيره) لأن الاستيلاء أقوى منه (ولا يصح تدبير أم ولد) إذا لا فائدة فيه (ويصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر) فيكفر كل منهما مديرا مكاتبامعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك في الثاني مبنى على الظاهر أن التدبير تعليق عتي بصفة فإن قلنا وصية بطل بالكتابة ويطل أيضا إذا أدبت النجوم قبل موت السيد فإن مات قبل أدائها ففي المسئلة الأولى ومثلها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة وكذا قال الشيخ في التنبية وفي التهذيب لرفضت وقال ابن الصباغ لا تبطل كالأعتق السيد

الأمرك في تحصيل القرض المذكور [قول المثنى تعليق عتي بصفة] وذلك لأنه لا يحتاج إلى فعل ولا إنشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول الدار [قول المثنى وفي قول وصية] لا اعتباره من الثلث [قول المثنى وكتابة مدبر] لأن كلامهما لا ينافي مقصود الآخر [قوله من موت السيد الخ] وإدابات السيد أولا وخرج بعضه من الثلث فقط عتي ذلك البعض ويصير باقيه متوقفا على دفع قسطه قاله الرافعي (قوله وفي التهذيب ارتفعت) أعلم أن المكاتب إذا أولدها السيد ثم مات قبل مجزها تعتق عن الكتابة ويتبعها كسبها وولدها كاتلة في الشرح الصغير عن البخوي وأقره فلي نظر الفرق بين المكاتبين وعبرة الرافعي وأن مات السيد قبل الأداء عتي بالتدبير أن احتمله الثلث حينئذ فمن الشيخ أي حامدا أنها تبطل الكتابة قاله ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن يتبعه ولده وكسبه كالأعتق مكاتبه قبل الأداء فكما لا يملك إبطال الكتابة بالاعتاق وجب أن لا يملك بالتدبير قال ويحتمل أن يريد بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال في الخادم وهذا الاحتمال الثاني جزم به الروايات فلو خرج من الثلث بعض العبد عتي ذلك البعض ويبقى باقيه مكاتب يعتق بأداء قسطه كما نقله الرافعي عن النص وأي حامد وغيره [قوله لا تبطل] أي بل يعتق بالموت عنها فيتبعه ولده وكسبه [قوله عن الكتابة] لأنه متضمن للإبراء عن النجوم (فصل: ولدت مديرة الخ) [قول المثنى لا يثبت] لم يقل لا يسرى لأن السراية لا تكون إلا في الأشخاص ولا تكون في الأشخاص [قوله والثاني الخ] به قال الأئمة الثلاثة [قول المثنى ولو دبر حاملا] لو استثناء صح

مكاتبه قبل الأداء فيتبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكونان للسيد ويحجب بأن العتي في المقبس بخلاف عليه عن الكتابة والكلام هنا في العتي بالتدبير (فصل) إذا (ولدت مديرة من نكاح أوزنا) ولما حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير في الظاهر) كالأثبت للولد الرهونة حكم الرهن بجامع أن كلامهما يقبل الرفع والثاني يثبت كما يثبت للولد المستولدة حكم أمه بجامع العتي بموت السيد ولو كانت حاملا عند موت السيد تبعها الحمل قطعا (ولو دبر حاملا

ثبت أي المحمل (حكم التديير على المذهب) وفي قول من الطريق الثاني مبنى على أن الحمل لا يعلم ولا يثبت وعلى التثبت (فإن مات) في حياته السيد بعد اتصال الحمل (أو رجوع في تدييرها) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به (دام تدييره) أي الحمل المنفصل والتصل (وقيل اندرج وهو متصل فلا) يدوم تدييره بل يتبعها في الرجوع (ولو دبر خلاص) تدييره (فإن مات) السيد (عنت) الحمل (دون الأموان) أيها (صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أي عن تدييره الحمل (ولو ولدت العلق عنتها) (٣٦٩) بصفه وانما من زنا أو نكاح حدث

بمطلقه وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعتق الولد) وفي قول ان عنت بالصفة (عنت) وهما كقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عنت الحمل قطعا وظاهر أن الحامل عند التعليق كالحمل عند التديير فيجبها الحمل على الأصح في تصحيح التنيه (ولا يتبع مدبرا ولده) المولود لسيد ما يتبع الأم في الرق والحرية (وجانبة) أي المدبر (كجناية فن) فإن قتل بها فأت التديير أو بيع فيها بطل التديير فداء السيد بقي التديير والجناية عليه كالجناية على من كان كانت بالقتل وأخذ السيد قيمته لا يلزمه أن يشتري بها عبدا يدبره (ويعتق بالموت) أي موت السيد (من التث كنه أو بعضه بعد الدين) فلو استغرق الدين التركة لم يعتق منه شيء أو نصفها وهي هو فقط بيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن دين ولا مال سواء

(الخ) ورد بجواز بيع المدبرة (قوله ثبت له حكم التديير) أي ان كان ملكه ولم يستثنه والإفلا يثبت له حكمه فإن مات في الثانية وهي حامل تبعا (قوله بالقول) قيد به لأنه إذا باعها حاملا تبعا في البيع حيث كان متصلا وبطل تدييره (قوله بل يتبعها في الرجوع) أي كما يتبعها في التديير وفرق بأن للعتق قوة (قوله فيجبها) نعم ان مات الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف ولد المدبرة (قوله بطل التديير) أي فيما بيع من كنه أو بعضه (قوله بقي التديير) فإن مات السيد قبل البيع والفداء لم يفسد التركة ان أمكن وعنت كنه فان لم تكن تركا بطل تدييره ان استغرقه الأرض والاعتق منه ثلث ما بقي بعده (قوله لا يلزمه أن يشتري الخ) لأنه باق على ملكه وبذلك فارق الأصحية والوقف (قوله من التث) نعم ان عنت عتقه بزمان قبل موته وعاش بقدره فأكثر بعد التعليق كأن قال أنت حر قبل موتي بيوم ومات بعد يوم بلامرض أو قال قبل مرض موتي بيوم عنت من رأس المال كسر (قوله وان لم يكن دين) أو سقط ببراء مثلا (قوله فوجدت في المرض فن رأس المال) وكذا ان وجدت في حجر الفليس أو في الجوارح أو الفسفه وليس في هذين خلاف لعدم تعلق الحق بالغير (قوله نعم الخ) هو المعتقد (قوله فليس رجوع) هو المعتقد (قوله بل يحلف الخ) فإن رد العيين حلف العبد وبنت تدييره .

بخلاف ما لو قال اعتقتك دون حلاك نعم بشرط في استثناء حمل المدبرة أن تلده قبل الموت (فرع) ولده فوق ستة أشهر من وطء الزوج بعد التديير فله حكم الحادث بعده بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها وولدت له من ستة أشهر من الوطء (قوله بل يتبعها الخ) كما يتبعها في التديير وفرق الأول بتغليب الحرية في التديير (فرع) وهب ولده جارية حاملا ثم رجع فيها هل يثبت في الحر أيضا ظاهر كلامهم نعم والرد ظاهر [قول المتن] وكان رجوعا عنه أي سواء قصد به الرجوع أم لا [قول المتن] لم يعتق الولد أي لأنه عقد يلحقه الفسخ فلم يتعد إلى الولد الحادث كالأهنة والتديير وقول الشارح رحمه الله وهما كقولين الخ بوجه أنه على القول الثاني إذا مات الأم قبل وجود الصفة بقي حكمها في الولد كولد المدبرة والذي عليه الجمهور أنه إذا مات السيد أو مات بطل حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة إذا مات في حياة السيد بقي حكمه على القول المذكور [قوله عنت الحمل قطعا] أي بخلاف التديير فإن في دخوله خلافا وقوله وظاهر الخ هو كذلك ولكن لو مات الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد المدبرة هذا هو الظاهر خلافا لما في شرح التمهيد [قوله لم يعتق منه شيء] لو فرض بعد ذلك إبراء من الدين مثلا فذا عنت وحاول ابن الرقة يخرج وجه بعدم النفوذ كعتق الرأهن إذا ردتم انك الرهن ورد بأن العتق هنالما تأخر عن اللفظ لتوقفه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تنجيز الرأهن لأنه لما رد لغايم إذا حصل الإبراء هل يقضى به من الآن أم يقول بقيت العتق من حين الموت تردد للإمام قال والأظهر الأول [قول المتن] فوجدت في المرض لو وجدت في حال جنون السيد أو فسفه فهي معتبرة قطعا بخلاف ما لو وجدت في المرض لو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق الحق بالتبر [قول المتن] فليس رجوع أي كأن جمود الرد لا يكون اسلا ما وجد الطلاق لا يكون رجعة

(٤٦) - (قليوبى وعميرة) - (رابع) عنت ثلثه وان خرج من الثلث عنت كله وسواء في اعتبار التديير من الثلث وقع في الصحة أم في المرض (ولو عنت عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) البار (في مرض موتي فأت عنت من الثلث) عند وجود الصفة (وان احتملت) الصفة (الصحة) والمرض بأن لم يقيد به (فوجدت في المرض فن رأس المال) يعتق (في الأظهر) اعتبار ابوقت التطبيق والثاني من الثلث اعتبار ابوقت وجود الصفة يرجع الأول بأنه حين التطبيق لم يكن منهما باطل حق الورثة نعم ان وجدت الصفة بختيار السيد عنت من الثلث جوما (ولو ادعى عبده التديير فأنكر فليس رجوع) بناء على جواز الرجوع بالقول (بل يحلف) أنه ملوكه

وله اسقاط الأمين من نفسه بأن يقول ان كنت دبرته فقد رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدير ماله قتال كسبه بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدير بيمينه) لأن اليد له (وان أقالا يمتنن) بمالاه (قدمت يمينته) للملك (كتاب الكتابة) يعلم المراد بها (٣٦٢) من صيغتها الآية والأصل فيها قوله تعالى والذين يمتنون الكتاب مما ملكت

(قوله وله اسقاط الأمين) وله رفع التدبير بالبيع (قوله صدق المدير بيمينه) ان أمكن (قوله لأن اليد الخ) وبذلك فارق قوله المدبرة أو المستولمة اذا ادعاه الوراث قبل الموت أو الاستيلاء فان الوارث يصدق وقدم يمينه المدير على الوارث لو أقالا يمتنن (كتاب الكتابة)

يكسر الكاف وحكى فتحها ونظها اسلامي وسيت بذلك لجران العادة بكتبها في كتاب وهي لفظة انضم والجمع وغيره عاقد عقد بلفظها بعوض منجم بنجمين فأكثر وهي خارجة عن القواعد لأن العبد وكسبه للسيد فكأنه ماع ماله بماله لكن قام الاجماع على جوازها قال الباقين رحمه الله ليس لنا عقد يتوقف على صيغة مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة وقدم ذلك في مواضعه (قوله يعلم المراد بها الخ) أي يعلم تعريفها وأركانها وهي أربعة ماله ورقيق وصيغة وموض والصيغة الآن مشتقة عليها فأثبت عن ذكرها وغير ذلك (قوله وبها) أي الكسب والأمانة (قوله لأنه قد يضيع الخ) أشار إلى أن هذا المراد من الأمانة لا نحو عبادة وصلاة (قوله ولا تتركه بحال) فهي مباحة أي من حيث ذاتها ولا تفقد نكره لعرض كأن ظن كسبه بمجرد مو بحرم ان علم ذلك كفجور وقد تجب كاي علم مما سرى ثقة الرقيق اذا توقفت نفقته على بيت المال المتوقف على كتابته مثلا فراجعها فتعزيرها الأحكام الخمسة (قوله لبطل الخ) وبذلك فارق بناء البناء في الآية على الوجوب (قوله اذا أدبته) أو رثت منه أو فرغت منه ولا بد من ذلك ليفارق المخارجه (قوله وبين) أي وجوبه لأنه جزء من الصيغة (قوله ويكنى ذكر نجسين) فالمراد من الجمع مازاد على الواحد ابتداء وهلمن العقود لا يشترط فيها طول زمان فيكنى نحو ساعتين لا مكان نحو الاقراض ويرجع في النية إليه وتصح بتقديم قبول العبد كغيرها من العقود (قوله جاز) أي في الكتابة الصحيحة ولا بد من ذكره في الفاسدة لأنها تعليق والنية لا تخلصه (قوله ولا يكنى الخ) فالكتابة بنبر ذلك باطلة فتقوله بلا تعليق أي بلا لفظ به بأن عدم لفظه وينته معا (قوله مخترج) أي من التدبير كما (قوله ويقول المكاتب) فورا بنفسه لا بوكيله أو اجنبى (قوله أي المكاتب والمكاتب) بكسر الفوقية في أحدهما وفتحها في الآخر (قوله مختارين) فلا تصح من مكره ولله فقول النهج ان الاختيار من ز يادته فيه نظر لكنه تبع فيه ما في التصحيح.

(كتاب الكتابة الخ) [قول المتن عن كسب] أي بحيث تنفي بالتجوم (قوله الخبر في الآية الخ) اعلم أن الخبر يطلق بمعنى المال كافي قوله سبحانه وتعالى والله لعب الخبر لشدة بدو معنى الدين كافي قوله سبحانه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (فائدة) حكى ابن الصباغ عن الشافعي رحمه الله أنه استدلل على عدم الوجوب بأن الأمر في الآية وارد بعد النهي وهو أن يبيع الانسان ماله بماله محظور فيكون الأمر بعد فيه للإباحة وثبت الاستصحاب من محل آخر وقال الاصطخري الصارف قوله سبحانه ان علمتم فهم خيرا حين وكل ذلك الى اجتهاد السادات [قوله اذا أدبته الخ] ليس تعليقاً معضواً وإنما هو تعبير عن مقصود الكتابة وما لها بدليل حصول العتق الا براه ونحوه [قول المتن وبين الخ] وجه ذلك أنه عقد معاوضة فلا بد فيه من البيان كالبيع [قوله وهو الوقت] سمى بذلك لأن العرب كانت تعرف الأوقات بالنجوم فسمى الوقت نجما [قول المتن جاز] لم يجزوا في ذلك خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظرا لجانب العتق [قول المتن بلا تعليق] قاله الامام [قول المتن ولانية] لوقال كاتبك فقط لم يكف قطعا [قول المتن والملاق] قال الزركشي هو يفتى عن التكليف

لإيمانكم فكتبوهم ان علمتم فهم خيرا (هي مستحبة ان طلبها رقيق أمين قوي على كسب) وبها فسر الشافعي رضى الله عنه الخبر في الآية (قيل لو غير قوي) على الكسب فقرأ الى أن الأمين بمان بالصدقات ليعتق والأول قال لا يورق بذلك وقيل يستحب لقوى غير أمين كما فسره ابن عباس وغيره الخبر بالقدرة على الكسب والشافعي ضم اليها الأمانة لأنه قد يضيع ما يكسبه فلا يمتنن (ولا تتركه بحال) لأنها عند فقد الوصفين قد تفضى الى العتق ولا يجب اذا طلبها العبد الموصوف بهما والابطال أثر الملك واحكم المالك على المالكين (وصيغتها كاتبتك على كذا) كأنه منجم انما لو يته فأنتم حرد بين عدد النجوم وقسط كل نجمة) وهو الوقت المضروب ذكره الجوهري ويطلق على المال المؤدنى فيه ويكنى ذكر نجمين (ولو ترك لفظ التعليق) أي اذا الى آخره

(قوله) بقوله كاتبتك على كذا الى آخره (جاز ولا يكنى لفظ كتابة بلا تعليق).

ولانية على المذهب) النصوص وفي قول من طريق ثمان مخترج يكنى كتدبير وقرق الأول بأن التدبير مشهور في معناه بخلاف الكتابة لا يعرف معناها الا نحوها (ويقول المكاتب قبلت) وبه تم الصيغة يؤخذ منها أن معنى الكتابة عقد عتق بلفظها بعوض مؤجل بوقتين فأكثر (وشرطهما) أي المكاتب والمكاتب (تسكيف) بأن يكونا باليمين عاقلين (والملاق) بأن يكونا عاقلين

والسيد غير محجور عليه بسفه والعبد غير مرهون ومؤجر ولا تصح كتابة ولي المحجور عليه أيا كان أو غيره لأجمع (وكتبة المرض) مرض الموت (من الثلث فان كان له) عند الموت (مثلا) أي العبد بأن كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة كل من لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمته مائة عتيق) لأنه يبنى

(٣٦٣)

(وان أدى مائة حتى قلته)

ويبقى الورثة ثلثه والمائة

والمؤدى في المستثنى هو

المكاتب عليه وان لم يؤده

شيئا قبل موته السيد قلته

مكاتب فإذا أدى حصته

من النجوم حتى (ولو كانت

مرتبتي على أقوال المالك)

فعل قول بقائه يصح وزوجه

لا يصح (فان وقفناه) وهو

الأظهر (بطلت على

الجديد) في وقت العقود

وعلى القديم ان أسلم بأن

صحتها وان مات مرتبها بأن

بطلتها وتصح صكتها

الكافر غير مرتب ولا تصح

كتابة مرهون) لأنه

معرض للبيع (ومكرى)

لأنه مستحق للمنفعة فلا

يتفرغ لاكتساب لنفسه

(وشرط العوض كونه دينيا

مؤجلا) ليحصله ويؤديه

(ولو منفعة) كبناء (ومنجما

بنجمين فأكثر) كاجرى

عليه الصحابة فن يهدم

(وقيل ان ملك) السيد

(بسفه وباقيه حر لا يشترط

أجل وتنجيم) في كتابه

لأنه قد يملك بيضه الحر

ما يؤديه فقتضى هذه

السورة على هذا الوجه

والأصح لا تستثنى ومن

التنجيم بنجمين في المنفعة ان يكتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معلومين وبشرط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها

في الحال كالخدمة أن تصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمنية فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه

بده اقتضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

(قوله) والسيد غير محجور عليه بسفه بخلاف السفينة المهمل فيصح منه ولا يصح من محجور فليس ولا من مكاتب لعبد ولو باذن السيد ولا من أذن الحاكم بصرف أمواله في الدين ولا من موصى له بالمنفعة ولا من مبعض لأنه ليس أهلا للولاية ويمكن شمول كلام المصنف لذلك كله يجعل الاطلاق عدم وجود مانع لمخافا يحتاج لزاجتها أهلية الولاء كافي في المنهاج (قوله) والعبد غير مرهون ولا مؤجر) ذكرهما هنا لبيان معنى الاطلاق في العبد فلا ينافي ذكر المصنف لهما بذلك ومثلها موصى بمنفعته ومنسوب بمجوز من خلاصه (قوله) وكتابة المرض من الثلث ولو باضعاف قيمته (قوله) فإذا أدى) بعد موت السيد (قوله) حسنة) أي الثلث (قوله) عتيق) ذلك الثلث الذي بقيت فيه الكتابة كدأ ذكره فراجع (قوله) ولو كاتب مرتد) أي حال رده بطلت ولم يصح فلما ردت بعد هالم تبطل جزا وان التحق بدار الحرب بعته بما أخذ من النجوم ويدفع العبد ما بقي منها لهما كرو يعتق فان طلب التجيز تجزأ لهما كرو لا يبطل هذا التجيز بعود السيد ولو مسلما وكتابة العبد المرتد صحيحة ويعتق بالأداء فان مات على رده بطلت (قوله) على الجديد في وقت العقود الواقعة من المرتد فقبل التعليق منها وبطلتها قبل الاقبل التعليق منها والكتابة من ذلك ولعلها انحلت كتابة العبد المرتد كإسراءه لانه لا مال له لان كسبه للسيد وهو مستثنى لأجل تشوف الشارع العتيق (قوله) وتصح كتابة الكافر) هو مصدر مضاف لفاعله ومنفعوله وكون ظاهر كلام الشرح الأول لا ينافيه وشمل الكافر الحر في وغيره فدخل ما لو كاتلح بين نعم لو قهر أحدهما الآخر بطلت وظاهر أنه لا يصح أن يكتب الكافر مسلما لأنه مأمور بإزالة ملكه عنه حالا (قوله) غير المرتد) هو قيدي السيد لا في العبد كاسر (قوله) ولا يصح كتابة مرهون) ظاهره لو لم يسم سيده مرسر وهو يخالف عقده إلا أن يقال لبقاء الملك فيه فلم يحصل ما تشوف اليه الشارع من العتيق التاجر فتأمله (قوله) كونه دينيا) وعلم من كونه عوضا أنه ماله وأنه معلوم قدره وجنس ووصفة بصفات السلم الاعزة الوجود نعم لو كاتب كافر كافر على خرفان ترافعا ليان قبل قبضه أبطناها أو بعده حصل العتيق لكن يرجع السيد على العبد بقيمته ان وقع القبض قبل استلامها (قوله) مؤجلا) أي مستتلا على أجل يشمل المنفعة المتعلقة بالعين (قوله) ليحصله) أي بحسب الأصل فلا بد للبعض أولاً أنه عبداً (فتبين) ذكر أجل بعد الدين من ذكر القيد بعد القيد وهو من محاسن الخطابات والبلاغة والاعتراض بالاكتهاف بالمؤجل عن الدين والاعتذار بكونه من دلالة الالتزام أو التضمن أو التصريح بما علم غير مستقيم لاتمام إنتاجه لو قسم للمؤجل فتأمل (قوله) موصوفتين الخ) هو تصريح بأن ذلك في المنفعة المتعلقة بالخدمة بخلاف ما بعده وعلم بقوله في وقتين عدم اتصالهما والافهما وقت واحد كإسباتي (قوله) وبشرط في المنفعة

[قوله والعبد الخ] دفع لما قال كونه مطلقا التصرف قيدي السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة [قوله ليحصله] هذا التعليق قد يتخلف في البعض فلا أولى التعليق بأنها خارجة عن القيد فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وإن كان في الحلول تجهيل العتيق [قول المتن] ولو منفعة [كلا يجوز أن نجعل المنافع أجرة قال الزركشي] غيره تقتضى أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل ان كانت منفعة عين اعتبر فيها التجهيل واشترط اتصالها بالعقد وان كانت في النعمة جاز التجهيل والتأجيل الثاني الاكتهاف بها وحدها والفتور أنه ان كانت منفعة عين حالة فلا بد من اتصالها بدينار مثلا لان التنجيم شرط [قوله والأصح لا تستثنى]

التنجيم بنجمين في المنفعة ان يكتبه على بناء دارين موصوفتين في وقتين معلومين وبشرط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة أن تصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمنية فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه بده اقتضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

لم يصح ولو انصرف على خمسة الشهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح أيضا لأنهما نجم واحد ولا ضميمة (ولو كاتب على خمسة شهر) من الآن (ودينار عند اقتضائه) (٣٦٤) أو في أثنائه كبعد العقد يوم (صحت) في المشتتين وقيل لا لاتحاد النجم

وكضم الدينار ضم خياطة
نوبع موصوف (أو) كاتب
النجم (على أن يبيع كذا)
كثوب بألف (فست)
لأن شرط عقدا في عقد
(ولو قال كاتبك وبنتك
هذا الثوب بألف ونجم
الآن) بنجمين مثلاً فقال
أكثر كل شهر نصفه (وعلى
طريقة بأدائه) وقبل العبد
(فالمذهب صحة الكتابة
مع البيع) فيبطل وعلى
قوله بطل الكتابة أيضا
وهما قولان تفريق الصفة
هذه الطريقة الراجعة
والطريق الثاني فيهما قول
بالصحة وقول بالبطلان
وهما قولان الجع بين عقدين
فتلقى الحكم ووجه
تجميع القطع بطلان
البيع تقدم أحدهما على
سبيل العبد من أهل مبايعة
السيد وعلى صحة الكتابة
فقط يوزع الألف على
فريق العبد والثوب فما
خص العبد يؤديه في
النجمين مثلاً (ولو كاتب
هيذا) كثلثة صفقة
(على عوض منجم)
بنجمين مثلاً (وعلى
هتتم بأدائه فالنص
معتنا وبوزع) للمسي
كاتب (على قيمتهم يوم
الكتابة فن أدى حصة

أي المتعلقة بالعين أخذ من المثال وهذه توطئة لما في كلام المصنف وإشارته إلى أن الضميمة إما بحد فراع من
المنفعة أو في أثنائه والأول لا خلاف فيه وهو ما ذكره الشارح والثاني فيه خلاف وهو ما ذكره المصنف فافهم
وتأمل (قوله لم يصح) أي لعدم اتصال المنفعة بالعقد مع ذلكها بالعين (قوله عند اقتضائه) أي مع فراغه أو
قيل فراع فغط في أثنائه مغاير أو علم (قوله كبعد العقد يوم) قال شيخنا فيه إشارة إلى أنه لا بد من
تعيين وقت أدائه وفيه نظر لأن بعد العقد يوم شامل لجميع قية الشهر فليس المراد الانصرام بكونه في
الشهر لا قبله ولا بعده حتى لو قال ودينار تؤديه في ذلك الشهر كان صحيحا ويبدله ما سمي في المسئلة السابقة من
التصريح بكون الدينار بعد مدة الشهر ولم يقيد لأدائه زمانا فتأمل (فيها) لا يشترط بيان الخدمة ويرجع
فيها للعرف كافي الاجارة (قوله وكضم الدينار الخ) فيه تصريح بأن الحذف للمنفعة بكونها متعلقة
بالنمة والبعين كاف في تعدد النجوم وحيث يلزم أن يكون خياطة الثوب متأخرة عن الشهر لأن مناقضه
فيه مسترفة بخدمة السيد الآن قال إن السيد قد يأذن له فيه أو يكون في وقت خال من الخدمة وكلام
الشارح شامل له (فيها) قول المنهج ولا تخلو النعمة في قيمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها
تجديد فالأجل فيها شرط في الجملة أنه أشار به إلى أنه يصح كون العوض كله منفعة وأن نجومها متعددة
وأن التأجيل فيها موجود بالانزاع لأنه إذا كاتبه على بناء دارين مثلا في وقتين معلومين فاما أن يتأخر
الوقت عن العقد فالتأجيل واقع فيها معا فالعوض كله مؤجل واما أن يصل الأول منها بالعقد فيلزم
تأجيل الآخر فالتأجيل واقع في جملة العوض وبذلك علم أنه لو أسقط لفظ شرط أو أبطله بموجود لكان
واصفوا أنه لا حاجة لما ذكره بعضهم هنا مما لا يخلو عن نظر أو فساد فراجع (قوله وبنتك هذا الثوب
بألف) قال شيخنا خرج المسلم فيصح لكن فيه نظر بتعليه السابق بقوله لأنه شرط عقدا في عقد فقامه
(قوله هذه الطريقة الراجعة) وفيها القطع بطلان البيع لاتفاق القولين عليه وانما الخلاف في الكتابة
فصح ما سمي بقوله ووجه تجميع القطع الخ (قوله من أهل مبايعة السيد) قال البيهقي يؤخذ منه أنه
لو كان بمصاصح البيع قطعا قاله شيخنا وهو ظاهر (قوله فافحص العبد الخ) أي وما خص الثوب يسقط
من الألف وهل على هذا يسقط من كل نجم من النجمين قدر نصف ما يخص الثوب لو اتفق النجمان قدما
أو يسقط من كل نجم قدر نصف ما يخصه بالنسبة لو اختلفا أو يسقط كله من نجم واحد وما بقي منه يؤدي
فيه والآخر بحاله وهل يكون الاسقاط من النجم الأول أو الثاني وهل إذا استغرق على هذا جميع ما في
النجم يسقط واجبه ويبقى الآخر أو يوزع ما في الآخر عليهما وعلى التوزيع هل تعتبر النسبة أو بحسب
مراد السيد والعبد راجع ذلك وحوره (قوله فن أدى حصته عتق) فيه تصريح بأنه ليس عتق بعضهم
مطلقا بأداء غيره فقوله وعلى عتقهم بأدائه أي العوض منزل على معنى أن كل واحد معلق عتقه بأداء
ما يخصه فسقط ما قل عن بعضهم هنا فتأمل (قوله فعلى الأول سدس المسمى) أي موزع على النجمين مثلا
ففيه في كل نجم سدس ما فيه تساوي أو تفاوت وكذا يقال في الثلث والنصف هكذا يجب أن يفهم فتأمل وراجع

قال الزركشي لأنه تعبد قال نعم لوجعل مال الكتابة عينا من الأعيان التي ملكها مبيعته الحرف يشبه القطع
بالصحة قال ولم يذكره [قول المتن صحت] لأن الخدمة مستحقة من الآن ولدينار في الوقت المعين له ولو اختلف
اختلف وقت الاستحقاق حصل التجيم قال الزركشي رحمه الله وكأنه لما كان استيفاء الخدمة تجديدا لا يحصل
الافق المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول التصديق وهو الاتفاق بالتأخير [قول المتن على أن
يبع كذا] لوجه على ابتاع كذا كان أولى لبشمل الطرفين [قوله وفي قول الخ] منه ثم أن طريقة القطع
ببطلان البيع راجحة كإني عليه الشارح رحمه الله بعد [قوله يوزع] وفي قول يصح في العبد بالجميع (نزع) فلما

حق ومن عمن منهم (رق) فلما كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين
لينة الثلث ثلاثة على الأول سدس للمسي وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه ومقابل النص

فلما

قول خرج بطلان كتابهم (و صرح كتابه من باقيه من فلو كاتبه مع (٣٦٥) في الرق في الاظهر) من قولهم

الصفحة وبطل في الآخر
(ولو كاتب بعض رقيق
فسدت ان كان باقيه لغيره
ولم ياذن) في كتابه (وكذا
ان اذن) فيها (او كان له على
المنصب) لأن العبد لا يستقل
فيها بالقرعة لا ككتاب
النجوم وفي قولهم
كاعتاقه والطريق الثاني
القطع بالاول وهو الراجح
في الثانية وحكامه الاولى
الرافعي وليس في الروضة
(ولو كتابه معاً أو كلاهما)
كاتبه أو وكل أحدهما الآخر
فكاتبه (صح) ذلك (ان
اتفقت النجوم) قال في
الروضة كأصلها جنس
وأجلاً وعدداً وفي هذا
الطلاق النجم على المؤدى
(وجعل المال على نسبة
ملكهما) صرح به وأطلق
(فلو جيز) العبد (فجيزه
أحدهما) وفسخ الكتابة
(وأراد الآخر إقائه) فيها
وانظاره (فكأنه عقد)
فلا يجوز بغير اذن الآخر
ولا بآذنه على الاظهر (وقيل
يجوز) بالاذن قطعاً لأن
الدوام أقوى من الابتداء
(ولو أبرأ) أحد المكاتبين
مع العبد (من نصيبه) من
النجوم (أو أعتقه) أي
نصيبه من العبد (حتى
نصيبه) منه (وقوم الباني)
وعتق عليه (ان كان
موسراً) والعبد عاجز عالة
الى الرق فان لم يكن كذلك

(قوله قول خرج) أي من بيع عبيد جمع فمن فاته باطل ورد باعاً للمالك هنا كذا قالوا وفيه نظر لا يقتضيه
صحة بيع عبده لجماعة فمن واحد فواجبه وقد ينقسم الصفحة في ذلك ويوزع الملك فيه على عدد موهب كالنجم
(قوله من باقيه) أو موقوف على جهة عامة وفي الأرض خلافه (قوله فلو كاتب كله) ولو مع عليه بحرية
باقية (قوله صح في الرق وبطل في الآخر) أي ويسقط ما يقابل من المسمى بنسبة القيمة فإذا أدى قسط الرق
حتى (قوله فسدت) أي فهمى من الكتابة الفاسدة فإذا لم يفسخها السيد وأدى النجوم حتى وصى إلى
باقيه ان كان له مطلقاً أو لا يسره من حصته غيره أو كلها فيخرمه ما زمه ويرجع العبد على سيده بما دفعه له
ويكرم السيد قسط القدر المكاتب من القيمة نعم استثنى من ابطال كتابة البعض ثلاث مسائل الأولى وهي
بكتابه رقيق ولم يخرج من الثلث والابنه لم تجز الورثة فصح كتابة ذلك القدر ولو أوصى بكتابه بعض
رقيق ولو كاتب في مرض موته بعض رقيق وهو نكاحه والمعتد في الأولى المسحة وفي الآخر بطلان
لأن فيه ما التبعض ابتداء (قوله وهو الراجح في الثانية) أي طريق القطع بالبطلان هو الراجح فيها إذا كان
البعض الباقي من الرقيق للسيد (قوله جنساً وأجلاً وعدداً) وكذا صفة أيضاً فالجنس والصفة لئلا والأجل
والعدد لئلا من فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة ومكسرة أو فضة صحاح فذهب
واحد أو في نجمين واحد النجمين لأحد هاشهر ولآخر شهران أو أن لهذا النجمين ولا آخر ثلاثة وقال
شيخنا الماراد بالمدنى الدفعا كأن بشرط أن يدفع لأحد هاشم النجم الواحد ثلاث دفعات ولا آخر دفعتين
وفيه نظر مع قولهم ان الاتفاق في قدر المال لا يشترط فلو جعل في النجم الواحد واحد خمسة ولا آخر عشرة
لم يضر فراجحه (قوله صرح به وأطلق) فان شرط اختلاف النسبة فسدت أيضاً وحيث فسدت فبأنى
ما تقدم (قوله فلا يجوز بغير اذن الخ) أي يحرم على الآخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه نهج العبد
وفسخها ليعود نصيبه الى الرق فلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه (قوله ولو أبرأ أحد المكاتب الخ)
خرج بالبراءة والاعتاق ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتدبيره أن ليس للعبد تخصيص أحدهما
بالقبض وما أخذه لا يختص به فقرأ عليه (قوله والعبد عاجز عالة الى الرق) جهة حالية متعينة لصحة الحكم بما
قبلها من التقديم والعق المرتين على اليسار الذى نشأ عنه السراية دفع بها ما اقتضاه كلام المصنف من
وجودهما مع اليسار قبل فسخ السيد الآخر الذى يعود به العبد للرق وهو فاسد (قوله فان لم يكن كذلك)
ظاهره مع ما بهدأ من ضمير يكن عائد للعبد أى فان لم يكن العبد عالة الى الرق ويحتمل أن ضميره عائد الى
القيدين قبله وهما اليسار والعود للرق وهو أفيد والمعنى فان لم يكن الأمر كذلك بأن كان المبرئ معسراً
وان عاد العبد للرق أو لم يعد العبد للرق وان كان المبرئ موسراً فلا سراية فيهما ثم ينظر فان أدى الشريك
حصته من النجوم حتى نصيبه عن الكتابة وصار الولاء لهما وان عجز قبل الأداء علة ما تقدم من عتقه
على الشريك المبرئ ان كان موسراً وقت التجيز والا فلا هكذا يجب أن يفهم هذا التقرير في هذا المقام
الذى قد تراجعت فيه الأفهام واختلفت فيه العقول والأوهام والله ولى التوفيق والاهتمام

فلنا بضادها لم يعتق حتى يؤدى الجميع ثم يراجعان [قوله ببطلان كتابهم] كالمبيع عبيد جمع فمن [قول
الان فسدت] أى فان أدى عتق ويتراجعان وحينئذ فهو أحسن من قول المحرر بطلت [قوله وهو الراجح]
يرجع لقوله والثاني القطع الخ [قول الملقى ولو أبرأ أو أعتقه] خرج به ما لو أدى له نصيبه بغير اذن الآخر
فانه لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح فيه عليه الزكشى وقال قد وقع في ذلك اضطراب
للمعاوى الصنبر [قوله عتق نصيبه الخ] أى وقت الهجز لا وقت الاعتاق والبراء صرح بذلك الرافعي
وسه الله تعالى [قوله كما تقدم] أى فيها إذا أبرأ أو أعتق والحال أن العبد عاجز عالة الى الرق والمحال
أن تلك كان الهجز فيها موجوداً وهذه طراً بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت الهجز قاله الشيخان

فان أدى نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه من العبد من الكتابة وان عجز عاد الى الرق حتى نصيبه على العبد من الاول بالقيمة كما تقدم

(فصل : بقرم السيد أن يصاحبه) أي العبد (جزء من المال) المكاتب عليه (أو يملكه إليه) بدخضه و يقوم مقامه غير من جسد مال تعالى
آتوهم من ماله الذي آتاكم فسر (٣٦٦) الايتاء بما ذكر لأن القصد منه الاغاثة على العتق (والخط أولى) من الدفع لما ذكر

(وفي النجم الأخير التي)
لا تمسح الي العتق
(والأصح أنه يكفي ما يقع
عليه الاسم) أي اسم المال
(ولا يختلف بحسب المال)
فلا وكثرة والثاني لا يكفي
ما ذكر ويختلف بحسب
المال فيجب ما يليق بالمال
فإن لم يتفقا على ذي قدره
الحاكم اجتهاده (و) الأصح
(أن وقت وجوبه قبل
العتق) يستعين به عليه
والثاني بعدم لينها في موضع
الأول يتعين في النجم
الأخير يجوز من أول عقد
الكتابة وبعد الأداء
والعتق قضاء (و) يستحب
الرابع (والأفاسع) روى
النسائي والبيهقي عن علي
كرم الله وجهه بخط عن
المكاتب قدر ربح كتابته
وروى عنه رفعه إلى النبي
صلى الله عليه وسلم وروى
مالك في الموطأ عن ابن عمر
رضي الله عنهما أنه كاتب
عبده على خمسة وثلاثين
ألفاً ووضع منها خمسة آلاف
وفك في آخر نجومه وخمسة
سبع وخمسة وثلاثين (و) يحرم
على السيد (وطه مكاتبته)
لاختلال ملكه فيها (ولا
حقه) لبقاء ملكه فيها
ويزول علم تحريره

(فصل) فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يستلزمه وحكم ربه المكتوبة وغير ذلك (قوله يلزم) خلافاً
للإمام مالك والامام أبي حنيفة (قوله السيد) وكذا وأرشدنا على مؤنة التعجير ولو صدق السيد وجب
الخط على كل منهم أو تعدد الرقيق وجب الخط لكل منهم نعم يستثنى السيد المريض إذا لم يزد المكاتب على
ثلاث ماله لأنه يلزم على الإيتاء عدم عتقه كما لعدم خروج من الثلث (قوله أن يحط) أي في الكتابة الصحيحة
على غير منقطة فقط (قوله جزء من المال) أن يزداد على قدر ما يحط (قوله المالك كاتب عليه) فلا يصح من غيره
قبل قبضه (قوله ويقوم مقامه) أي المقبوض غير من جسده وكذا من غير مان رضي العبد به والدفع بدلي
عن الخط والآية ثمانية لهما والخط ايتاموز بانه لأنه محقق (قوله التي) أي أنسب لأنه أفضل (قوله ما يقع
عليه اسم المال) وهو أقل معمول على العتد (قوله يجوز من أول عقد الكتابة) في الخط مطلقاً وفي دفع
بشرطه السابق آتاه من أنه فيما أخذ منه الخ فهو واجب موع كقوله البغوي (قوله يجوز يستحب ربح) وأوجبه
الإمام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق المتصرف عن نفسه أما الولي فيتعين عليه
الأقل مراعاة للمصلحة (قوله ويحرم وطه مكاتبته) وشرطه في العتد فسدسه عندنا وقال الإمام مالك بفساد
الشرط فقط وقال الإمام أحمد بصحتها وغير الوطه مثلاً لأنها كالخرج مثلاً المبخنة وكذا أممكتان به يلزم
باجلها قيمتها (قوله لا اختلال ملكه) يفيد أنه في الكتابة الصحيحة فيجوز الوطه في الفاسدة (قوله
ويجب به مهر) واحد وإن تعدد الوطه مالم يزد قبل وطه آخر ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل نجم قبله وقع
التصاص بشرطه (قوله منه) هو قيد لكونه حرّاً أنسيا (قوله في الأظهر) هو المتمدن وإن كان من عبدها
(قوله مع قول آخر) وعلى هذا لا قيمة قطعاً فصح التميز بالذهب (قوله وصارت) قال الزركشي يجوز في
الصبر ورة في المكتوبة أي لأن الكتابة باسقة وقد يقال الصبر ورة باعتبار انضمام الوصفين (قوله فإن عجزت
عتقت بموته) أي عن الأبلاد وتبعها أولادها فإن مات السيد قبل عجزها أو أدت النجوم أو عجزت عتقتها عتقت
عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها (قوله وولدها) أي الحادث قبل الاستيلاء وقبل الكتابة (قوله من
نكاح أوزنا مكاتب) أي له حكم المكاتب تبعاً لها ويجوز للسيد مكاتبته استقلالاً ويعتق بالأسبق من أعتقه

(فصل : يلزم السيد الخ) [قول المتن أن يحط عنه] لو حط من غير النجوم لم يصح لأنه لا إغاثة فيه على العتق
[قوله قال تعالى وآتوهم الخ] ذهب الحسن البصري إلى أن المراد الإيتاء من مال الزكاة ورد أن الضمير
لسادات وعن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب واختاره الروياني قال لا تلزمه ولو جرت له نكاحاً [قول المتن أنه
يكني الخ] لا إطلاق للإيتاء في الآية الكريمة والثاني استنبط منها معنى خصصها وأعلم أن هذا الحكم خالف المصلحة
لأن آيتها تعرضت للتقديم حيث قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متابعاً للمعروف [قول المتن وإن وقت
وجوبه] يحتمل أمرين وجوباً من حين العقد وجوباً باموسعاً ويتضيق عند العقد قال البغوي الثاني أن
يدخل في العقد وقت الجواز لأنه سبب في الإيتاء كدخول رمضان لجواز دفع زكاة الفطرة [قوله المتن
ويستحب] ذهب أحمد إلى وجوبه لأنهم ورد والقاعدة حل المطلق على المقيّد قول المتن ويحرم [لو شرط
ذلك في عقد الكتابة فسد العقد وقال مالك فسد الشرط فقط وقال أحمد يصحان (فرع) يجوز الوطه في
الكتابة الفاسدة [قول المتن ولا يجب قيمته الخ] قال الزركشي لو تأخر الوضع إلى بعض العتق لم تجب القيمة
قطاً [قول المتن يتبعها] مع النجعة هنا كونه تابعاً في العتق بسبب الكتابة حتى لو عجز عنها قبل الأداء
عتقت عن الكتابة وتبعها ولو ماتت بطلت قيمته لأنه عقد معاوضة فيوقف حكم الوطه فيه على العاقد

وكذلك هي (و) يجب به (مهر) لها وإن طارعت (والولد) منه (حر) لأنها عتقت به في ملكه (ولا تجب قيمته على المذهب)

وفي قوله لها قيمته بناء على قول أبي أي إن حق المالك في ولدها من غيره لها والأول معنى على مقابلة الظاهر أن حق المالك فيه السيد مع قول
أخيه المالك (و) وصارت (الوطه) مستوفى مكتوبة فإن عجزت عتقت بموته أي السيد (و) ولدها من نكاح أولئك المكاتب في الأظهر بقبحهارة أو عتقا

وليس عليه شيء) السيد والثاني هو مملوك للسيد ينصرف فيه بالبيع وغيره كونه المرهونة (و) على الأول (الحق) أي حق الملك (فيه السيد
 وفي قولهما قتل قيمته لدى الحق) منهما (والذهب أن أرض جانبته عليه) أي على الولد (وكسبه ومهره ينفق منهما عليه وما فضل منها
 وقسطن حتى فله والا فليسيد) وفي وجه لا يوقف بل يصرف إلى السيد هذا كله على قول أن حق الملك فيه السيد وعلى قول إنه مملوك
 ملك من الأرض وغيره لها (ولا يفتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع) أي (٣٦٧) جميع المال المكاتب عليه لخدمته
 المكاتب عبد مابقي عليه

درهم رواه أبو داود وغيره
 ووصفه في الروضة بأنه حسن
 (ولو أتى) للمكاتب (يعمل)
 فقال السيد هذا حرام
 أي ليس ملكه (ولا يئنه) له
 بذلك (حلف المكاتب أنه
 حلال) أي ملكه (ويقال
 للسيد تأخذه أو تبرئه عنه)
 أي عن قدره (فإن أبي
 قبضه القاضي) وإن كان
 قدير المكاتب عليه حتى
 العبد (فإن نكل المكاتب)
 عن الحلف (حلف السيد)
 لنرض امتناعه من الحرام
 ولو كان له يئنه - مع ذلك
 (ولو خرج المؤدى مستحقا
 رجع السيد بيده) وهو
 مستحقه (فإن كان في التجم
 الأخبار بأن العتق لم يقع
 وإن كان) السيد (قاله)
 أخذه أنتحر) لأنه بناء
 على ظاهر الحال من جهة
 الأداء وقد بان عدم صحته
 (وإن خرج معيا فله رده
 وأخذ بدله) وله أن يرضى
 به (ولا يتزوج) المكاتب
 (الا باذن سيده) لبقائه
 على الرق (ولا يترى
 باذنه على المذهب) خوفا

وعتق أمه والسيد وطؤ ولو كان أنى ولم يكاتبها وله استخدام ما راد اعتق تبعالاه لا يرجع بما أداه من النجوم
 كغيره وكذا لو نجز السيد عتقه ولو مات أمه قبل السيد بطلت كتابته كما هو لو عتقت بغير الكتابة لا يبيعها
 أيضا (قوله ينفق) يفتح القاء مبني للجهد أي ينفق عليه السيد بموته منهما فإن لم تكن قوته على السيد
 (قوله حتى يؤدي الجميع) ولو القدر الواجب حله فيتوقف عتقه على حله أو أدائه وفي معنى الأداء الإبراء
 والحالة بها لا عليها (قوله أي ليس ملكه) يفيد أن حرمة لا توصفه فيه يخرج ما لو جاء به بلحج فقال السيد أنه
 ميتة فيحلف السيد إلا أن ادعى المكاتب أنه ذكاه بنفسه فالصدق المكاتب لأنه أخبر عن فعل نفسه
 (قوله حلف المكاتب) فإن رد المبيع على السيد حلف ولا يأخذه كما يأتي (قوله تأخذه أو تبرئه) مما يعني
 الأمر وبالتخير سقط ما قيل كيف يؤمر السيد بأن يأخذه مع دعواه أنه حرام (قوله ولو خرج المؤدى)
 ولو بعد موت السيد أو العبد (قوله وهو مستحقه) فيه إشارة إلى أن في البدلية أو نكاح عجز (قوله لأنه
 بناء الخ) يفيد أنه لم يقصد الانشاء والاعتق قاله شيخنا وقال شيخنا الرمي إنه يعتق في الإطلاق أيضا تعالين
 صهر ويصدق السيد في عدم قصد الانشاء أو عدم الإطلاق إذا ادعاه العبد وأنكر وفهم من بأن أن لا يعتق
 أن المدفوع على ملك ماله فرواؤه له (قوله أخذ بدله) لم يقل هنا وهو مستحقه كما مر أمالعلم به من ذلك
 ولأنه الرضا به هنا إذا رده بأن أن لا يعتق وإنما يعتق بأخذ البديل فإن رضى به عتق من وقت الرضا وظاهر
 ذلك أن الزوائد للعبد لمدم ملك السيد لا أخذه وقال شيخنا إنه في الرضا يفتق عتقه من القبض وعليه فالزوائد
 للسيد قال وهذا كله في قصص الصفة فإن قصص عينه كوزن لم يعتق بالأخذ ولا بالرضا إلا أن أبراه من النقص
 (قوله ولو لا يتزوج المكاتب) ذكرنا كان أو أتى بغير إذن (قوله ولا ينسرى) مطلقا لا يبطأ ولو بغير نكاح يشير
 إليه كلام الشارع (قوله خروا الخ) أي مع ضعف الملك هنا فلا ينافي امتناعه مع الإذن وحينئذ فقياسه على
 الرهن لا يصح وإنما ذكره لأنه محل طر يق القطع المقابل لها قول الشيخ أبي محمد الذي هو الطر يق الحاكبة
 وردده ولده وقطع بالنكح أيضا وكلامهما فيمن لا تنجبل (قوله في الثاني) وهو نكاحهم يعني العبد (قوله أن في
 نسرى المكاتب) الشامل لمن تجبل فالتميز بالمذهب فيها صحيح كالتي قبلها في كلام الشيخ أبي محمد (قوله وما
 هنا أرجح) أي المنع هنا مطلقا والراجع المعتمد خلافا لما يقتضيه التنييه من جوازه بالإذن ووجه الرجحان
 أن الثقة قد تسترقا كسابه فيفوت مقصود العتق ولا كذلك التبرع (قوله أي جاريته) فيه إشارة إلى
 أن لأم الجوارى للجنس وأن الوطء بعد الشراء (قوله أي قبل عتق أيه) هو تفسير للظرفية وقد دخل المعية فيها
 بخلاف التدير والاستيلاء [قول المتن وليس عليه شيء] لأنه لم يجرمه عقدا ولم يصدر منه قبول [قوله كونه
 المرهونة] أي بجماع أن كلا عقد يقبل الرفع [قول المتن وفي قول لها] أي لأنه لو كان للسيد الحق بعقدها ورد
 بأنه كامة ثم القولان مفرعان على أنه يثبت له حكم الكتابة والافهؤ ملك للسيد قطعاً له ببيع [قول المتن ولا
 فليسيد] منه أن تموت قبل عتقه [قوله حديث المكاتب الخ] ولأنه إن كان المذهب المعاوضة فلا يجب تسليمه
 الإقبض كل العرض وإن كان المطلب التعليق فلا بد من وجود تمام الصفة قال الاصطخري ولو فضلت جبة لم
 يعتق [قوله وله أن يرضى به] أي يقع العتق من غير توقف على إبراء من قدر قصص العين بخلاف ما لو خرج

من هلاك الجارية في الطلق فتمه من الوطء كنخ الراهن من وطء المرهونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبعد إجراء الوجهين في وطء الراهن
 من يؤمن حبلا هنا وفي الروضة في باب معاملات العبيد ونكاحهم كأصلها في الثاني أن في نسرى المكاتب باذن سيده قولين
 كتبرعه وماعنا لرجوع (وله شراء الجوارى لتجارة فإن وطئها) أي جاريته على خلاف منعنا (فلاحد) عليه لشبهة المقتضى ولا مهر
 لأنه لو ثبت ثبته (والولد) من وطئه (نسب فإن ولدته في الكتابة) أي قبل عتق أيه (أو بعد عتقه فموت سنة أشهر) منه

(بغير روضة) وهو مملوك لأبيه يتمتع بيه ولا يمتنع عليه لمصنعه (ولا يصير مستولفاً في الأظهر) لأنها عقلت بمملوكه والثاني صحاح
 في حاجته من الحرية بكتابه على أبيه وامتناع بيه فيثبت لها حرمة الاستيلاء (ولو ولته بعد العتق فوق سنة أشهر) منه وفي الروضة
 وأصلها السنة أشهر فأكثر (وكان (٣٨) يطؤها فهو حر وهي أم ولد) وإن احتمل أن العلق قبل العتق تقليداً للحرية

وإن لم يطأها بعد العتق
 فاستيلاهما على الخلاف
 (ولو عجل) المكاتب (النجوم)
 قبل عجلها (لم يجبر السيد
 على القبول إن كان له في
 الامتناع) من قبضها
 (غرض كونه حفظه)
 أي المال النجوم إلى عجله
 (أو خوف عليه) كأن عجل
 في زمن نهب (والا) أي وإن
 لم يكن له في الامتناع غرض
 (فيجبر) على قبضه (فإن
 أبي قبضه القاضي) عنه
 وعتق المكاتب (ولو عجل
 بعضها) أي النجوم (ليعنه
 من الباقي فأبرأ) مع الأخذ
 (لم يصح الدفع ولا الإبراء)
 وعلى السيد المأخوذ ولا
 عتق (ولا يصح بيع النجوم
 ولا الاعتياض عنها) لأنها
 غير مستقرة (فلو باع)
 السيد (وأدى) المكاتب
 (إلى المشتري) النجوم (لم
 يعتق في الأظهر وبطلان
 السيد المكاتب) بها
 (والمكاتب المشتري بها
 أخذ منه) والثاني يعتق
 لأن السيد سلب المشتري
 على قبضها منه فأشبهه الوكيل
 وقرئ الأول بأن المشتري
 يقبض لنفسه بخلاف
 الوكيل وعم الثاني بأن
 ما أخذه المشتري يملكه
 السيد لأنه جعل كوكبه

بعده أو ملحقه (قوله بغير روضة) فإن لم يعتق أبوه رق وصار مملوكاً كالسيد (قوله يتمتع بيه) وهل يتمتع
 استخدامه أيضاً راجعه (قوله فيثبت لها حرمة الاستيلاء) ورد بأن ثبوت حق الحرية من ملك أبيه لا من
 الأبدان كذا قيل فتأمل (قوله فوق صالح) لزوم على هذه اللفظة تدافع كلامه في السنة أشهر وهي ملحقة بما
 فوقها أخذنا بغيرهم كلامه السابق وهو العتق كذا ذكره عن الروضة والمراد سنة غير لحظة الوطء (قوله منه)
 أي من العتق (قوله وكان يطؤها) أي مع العتق أو بعده ولو لم يوطأ يمكن كون الولد منه (قوله بعد العتق)
 أومعه كاتقدم (قوله على الخلاف) والأظهر أنها لا تصير أم ولد والحاصل أنه إن حلت بالولد قبل العتق بقيت أم
 فهو مملوك ولا تصير أم ولد إلا فهو حر وهي أم ولد (قوله عمل النجوم) كالأول بعضها (قوله غرض) أي صحيح
 (قوله أي المال النجوم) إشارة إلى أن الأنسب تأنيث الضمير (قوله أو خوف عليه) أي من شيء يرجح زواله
 عند الحل والالزيم القبول قطعاً (قوله في زمن نهب) وإن وقعت الكتابة فيه ومن الغرض مالو كان يخاف
 تعلق الزكاة أو أحضره في غير محل التسليم كفى السلم (قوله فيجبر على قبضه) أي أو على الإبراء وظرف تعيين
 القبض في السلم لأن المقصود هنا العتق (قوله فإن أبي) أي وعجز القاضي عن إجباره أو تعذر (فتبينه)
 المكان هنا كزمان كما مرث الإشارة إليه (قوله لم يصح) أي إن لم يعلم فساد الدفع والبراء وعتق وسواء
 كان الاتمسك من العبد أو السيد وخرج بقوله ليعنه ما لو عجل ذلك البعض بغير شرط فأخذه منه وأبرأه مما
 بقي أو ادعى العجز عن الباقي فأبرأه منه وأعتقه فانه يصح الإبراء والعتق في جميع ذلك وخرج بقوله عجل مالو
 جاء به في الحل ولو بعد الشرط فانه يبطل الشرط ويصح القبض والبراء والعتق (قوله ولا الاعتياض عنها)
 وهذا ما حرمه في الروضة وأصلها هنا جزم في الشفعة بصحته وقال الأسنوي نص الشافعي عليه في الأم
 وغيرها وحل الجورجى الأول على الاعتياض من الأجنبي والثاني على الاعتياض من السيد والذي اعتمدته
 شيخنا تبعاً لشيخنا الرمي عدم الصحة مطلقاً لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه (قوله فلو باع السيد) أي
 على المروجع (قوله يملكه السيد) أي يلزمه إعطاؤه له لفساد قبضه لنفسه (قوله ولا يصح بيع رقبته) ولو
 بشرط العتق أي لأجنبي بغير رضاه فإن رضى فهو تجميع لنفسه أو باعه لنفسه صح وكان فسخاً للكتابة فيهما
 فعقته في الثانية ليس من الكتابة فلا يبعه كسبه ولا ولده فله شيخنا كابن حجر واعتمدوه عن شيخنا الرمي
 خلافه (قوله فلو باع) أي على المروجع (قوله أظهرهما المنع) نعم لو علم المشتري كالسيد بعدم صحة البيع
 وأذن له السيد في قبضها صح وعتق لأنه حينئذ وكيل محض عن السيد (قوله هو به كبيع) فبطلان كانت
 لأجنبي بغير رضاه على نظير ما مر وبطل الوصية به أيضاً (قوله لأنه مع كالأجنبي) منه يعلم أن غير هذه الثلاثة
 ناقصة جزاء (قوله فيجبر على قبضه) أي بخلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فإن في ذلك قولين ولو أدى
 هكذا والسيد غائب ولا ضرر قبضه القاضي بخلاف غيره من الديون لأن يكون بهار من نظرها لفساد كاتفر
 هناك الرقبة (قوله المثلث فإن أبي قبضه القاضي) قبل هذا لا يلزم الجبر. وأجيب بأن القاضي مخير بين جبره
 والقبض [قول المثلث لم يصح الدفع ولا الإبراء] أي سواء كان الاتمسك من العبد أو من السيد وذلك لأن
 الإبراء المعلق بشرط باطل والتجهيل على شرط غير صحيح لأنه يشترط بالجاهلية فانه كما لو كان يدور في الحق
 ليزاد في الأجل ومثله أبرأتك بشرط أن تجهل أو إذا عجلت فقد أبرأتك [قوله أظهرهما المنع] والثاني يعتق
 لكن قد سبق أن عليه العتق هناك لأن السيد سلب المشتري على قبض النجوم وهذا يقال التسلط إنما
 هو على الرقبة إشارة إليه القاضي [قوله وفي القديم الخ] احتج به بقصة بريرة وأجيب بأنها مجزئة نفسها قبل

(ولا يصح بيع رقبته في الجديد فلو باع) السيد (فأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري في عتقه القولان) شراء
 أظهرهما المنع وفي القديم يصح بيعه كبيع المطلق عتقه بصفة ويملكه المشتري مكاتباً يعتق بإداء النجوم فيقول له (وهبته كبيع) فبالا
 (فليس له) أي السيد (بيع ما في يد المكاتب واعتاق عبده وتزويجه أمته) لأنه مع كالأجنبي (ولو قال لرجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل

عن قوله ما التزمه) وهو افتدائه منه (فصل: الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسسخها الآن بهجز) المكاتب (عن الأداء) عنفلحلى
لنجم لو بضمه فليسيد الفسخ في ذلك وفيما اذا امتنع من الأداء مع القصة عليه كافي الروضة كأصلها أو غلب وقته كإسائتي (وجائزة للمكاتب
فله ترك الأداء وان كان معه وفاة فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز عن كتابتي (٣٦٩) مع تركه الأداء (فليسيد الصبر)

عليه (والفسخ) الكتابة
(بنفسه وان شاء بالحاكم)
وليس على الفور (وللمكاتب
الفسخ) لها أيضا (في
الأصح) والثاني قال لا ضرر
عليه في بقائها (ولو استعمل
المكاتب) السيد (عند
حلول النجم استعجب) له
(امهاله فان أمهل) السيد
(ثم أراد الفسخ) لسبب
بما تقدم (فله) ذلك (وان
كان معه عروض أمهاله)
لزوما (ليبيعها فان عرض
كساد فله أن لا يزيد في
المهلة على ثلاثة أيام) كافي
الروضة كأصلها من البغوى
لا يلزم أكثر منها وسكتا
على ذلك (وان كان ماله
غائبا أمهاله الى الاحضار
كان دون مرحلتين والام)
بأن كان مرحلتين أو أكثر
(فلا) يهل للسيد الفسخ
وفي الروضة كأصلها ذكر
هذا التفصيل عن ابن
الصباغ والبنوي وغيرهما
وحل اطلاق الامام والغزالي
أن للسيد الفسخ عليه
(ولو حل النجم وهو) أي
المكاتب (غائب) أو غلب
بعد حلوله بغير إذن السيد
كافي الروضة كأصلها

مثلها في المنع من التصرف كالمهبة والتصدق وغير ذلك (قوله عتق) أي عن السيد وولاؤه له مطلقا
(قوله ولزمه) أي الملتزم (قوله ما التزمه) مالم يقل أعفته عنى أو عانا والا فلا شئ عليه في الأولى
وكذا في الثانية تظليبا لجانب السيد ولأن الزوم على خلاف الأصل فراجع .
(فصل) في لزوم الكتابة وجوازها وحكم تصرفات المكاتب وغير ذلك (قوله الكتابة) أي الصحيحة لأن
القاعدة جائزة لهما (قوله أو بضمه) أي غير الواجب في الإتياء . والمكاتب الرفع للحاكم يلزم السيد بحظه قال
شيخ الاسلام ولا يحصل التقاص لأن للسيد أن يؤديه من غيره اليه وفيه نظر لما مر أنه لا يجوز الاعطاء من
غير مال الكتابة ولأن جواز الاعطاء من غيره لا يمنع من جواز التقاص فراجع (قوله أو غاب) أي بغير إذن
السيد والافليس له الفسخ (قوله وجائزة للمكاتب) خلافا لآي حنيفه فرضى الله عنه (قوله أي قال أنا عاجز)
أي مثلا اذا الدار على الامتناع من الأداء (قوله والمكاتب الفسخ لها) أي تعاطيه بنفسه وفي فسخ السيد
بنفسه والمكاتب لا يحتاج الى ثبوت عجز بقرار أو بيعة وفي فسخ الحاكم يحتاج لذلك مع ثبوت الكتابة
وحلول النجم الأخير (قوله استعجب له امهاله) نعم يلزمه الامهال لقضاء حاجة ووزن ماله وأكل ونحو ذلك
من كل ضروري (قوله أمهاله لزوما) ولا يلزمه أن يزبد على ثلاثة أيام كإسائتي (قوله وسكتا على ذلك) وهو
للعتمد (قوله أمهاله الى الاحضار) أي وجوده باعلى المعتمد قال شيخنا الى ثلاثة أيام كإسائتي في الكساد وقال
شيخنا الرملي وان زادت المدة على الثلاث وفرق بما يعلم عدم جدواه بمراجعته (قوله فلا يهل) أي لا يجب
امهاله (قوله وهو غائب) ولولم ومن مسافة القصر وفي شرح شيخنا الى مسافة القصر أو العدوى (قوله بغير
إذن السيد) في المستثنى قال شيخنا الرملي ومثل اذنه انظاره قبل السفر (قوله فليس للقاضي الخ) وان كان
مضطورا في غيبته لنحو مرض أو خوف (قوله ولا تنفسح بجنون المكاتب) ولا بجنون السيد ولا بموته (قوله
ويؤدى القاضي عنه) أي بعد ما مر في جواز الفسخ عنده (قوله بضمه) أي يفسد حاله (قوله لم يؤد) أي
شراء عائشة رضى الله عنهما وبأن عمل المنع اذا لم يرض المكاتب به وهذه قد رويت بجزم بذلك
القاضي قال الزركشى وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه رضى أو سخط ممنوع .
(فصل : الكتابة لازمة الخ) [قول المتن ليس له الخ] تصریح باللازم ونوطئة لما بعده [قوله في ذلك]
كأن البيع عند افلاس المشتري بالتمن ومن ثم تعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التجهيز لنفسه
وساوى ذلك صريحا [قوله وفيما اذا امتنع الخ] أي فليس ما أباده الاستثناء من الحصر مرادا [قول المتن]
فليسيد الصبر] بسكونه الباء وكسرها [قول المتن بنفسه] أي لأنه فسخ يجمع عليه فلم يحتج الى الحاكم نعم
ان كان في يده وفانيه هو مع ذلك بهجز نفسه قد جزم الماوردي بمنع استقلال السيد بالفسخ لكونه مختلفا
فيه فقال لا بد من الحاكم [قول المتن والمكاتب الفسخ] أي كالمرتهن [قول المتن في الأصح] استشكل
حكايمة الخلاف مع الجزم بجوازها من جهته وأجيب بأن معنى جوازها تمككه من تجهيز نفسه لانشاء الفسخ
[قوله وهذا أجسن] قال الزايفي لكنه قليل الجدوى مع قولنا ان السيد اذا وجد له ما يستقل بأخذه الآن
يقال بمنه الحاكم والحالة ما ذكر قال الزركشى ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضا لأنه اذا منعه الحاكم فسخ
ويجوده المال [قوله مكن السيد من الفسخ] قال الزركشى لا يمكن هنا الا بعد الرفع الى القاضي .

(٤٧) - (قليوبى وعميرة) - رابع (فليسيد الفسخ) ان شاء بنفسه وان شاء بالحاكم (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي
الأداء منه) ويمكن السيد من الفسخ لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضرا ولم يؤد المال (ولا تنفسخ) الكتابة (بجنون المكاتب ويؤدى
القاضي) منه (ولن وجد له مالا) قال الغزالي زيادة على الجمهور ورأى له مصلحة في الحرية وان رأى أنه يضيع اذا فاق لم يؤد وهذا أحسن
ولن يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قتاله وعليه فقهه فان افاق ظهر له مال كأن حله قبل الفسخ دفعه الى السيد

وحكم بقتله وقضى التجهيز (ولا) تنسخ الكتاب (بجنون السيد يدفع) وجوب المكاتب المال (الاوليه ولا يتفق بالدفع اليه) أى الى السيد لأن قبضه فاسد ولو تلف في يده فلا ضمان لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شيء آخر يؤديه فلولي تجهيزه ولا تنسخ أيضا باغما السيد والحجر عليه بسفه ولا باغما العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فلوارثه قصاص فان صفا على دية أو قتل) المكاتب (خطأ) أخله) أى أخذ الوارث الدية (مما معه) لأنه سمع كأجنبي وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى للوارث (تجهيزه) (٣٧٠) في الأصح) والثاني المنع لأنه اذا عجزه سقط مال الجناية لأن السيد لا يثبت له

على عبده دين فلا فائدة التجهيز ودفع بأنه يستفيد بالرد إلى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقتصاصه والدية) للطرف (كاسبق) في قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (فضا على مال أو كان ماله) (خطأ أخذ) المستحق (مما معه) وما سيكسبه الأقل من قيمته والأرض وفي قول ان كان الأرض أكثر من القيمة أخذه وفي إطلاقه على دية النفس تغليب وذكر في الروضة كإصلها مسئلة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى في هذه وهو يقتضى ترجيح أقل الأمرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شيء وسأل المستحق تجهيزه عجزه القاضى) السؤل (وبيع) منه (بقدر الأرض) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة) فاذا

ولا يمنع سيده من الأخذ بنفسه وان أدى الى ضياعه فله شيخنا كوالد شيخنا الرملى وفي شرحه تبعا لابن حجر خلافة (قوله وحكم بقتله) ويرجع السيد بما أفقه عليه ان لم يقصد التبرع ولم يعلم بالمال وانفق باذن الحاكم أو أشهد ولو أقام العبد بعد إفاقة بينة أنه كان أدى التجوم للسيد قبل جنونه حكم بقتله ولا رجوع للسيد عليه وما ذكرنا يأتي بعد زوال الحجر الآتي (قوله وجوبا) هو من حيث عدم صحة الدفع لغير الولي والأفلمكاتب تجهيز نفسه وفسخ الكتابة كما مر (قوله ولا تنسخ أيضا باغما السيد) وانظر على هذا هل ينتظر إفاقة كافية الأوباب أو قبض عنه الحاكم أو غيره راجعه وحرره (قوله والحجر عليه) أى السيد بسفه ويقوم وليه مقامه كما مر في الجنون ومثله حجر الفليس لكن قبض بنفسه (قوله ولا باغما العبد) وحينئذ هل يأتي فيه ما مر في جنونه راجعه وسكت عن حجر السفه فيه وذكره شيخ الاسلام في المنهج ويأتي فيه ما مر في جنونه (فتفيه) صفة الفسخ من السيد فسخت الكتابة تقضتها أو بطلتها رفعتها عجزته ونحو ذلك ولا تعود بالقرار بل لا بد من انشاء عقد (قوله مما معه) وما يكسبه (قوله وفي قول الخ) ورد بأن الواجب هنا يتعلق بذمته فتلزمه الدية بالغة ما بلغت وبذلك فارق الأجنبي (قوله كاسبق في قتله) فيلزمه الأرض بالغام بالغ المار (قوله الأقل من قيمته والأرض) نعم ان أعقته السيد أخذ المستحق بمأمله الأرض بالغام بالغ فان لم ينف مأمعه به فداء السيد على ماسيأتي (قوله وهو يقتضى الخ) تقدم أنه مرجوح (قوله عجزه القاضى) أى عجز مئة بقدر الأرض ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التجهيز وفارق الموهون بنسوف الشارع للعق هنا كذا قال شيخنا وهو في الحقيقة لا يترتب عليه فائدة فتأمل (قوله عتق) ولا يسرى على باقيه ولا على من اشتراه (قوله وللسيد فداؤه) وله تجهيزه بطلب المستحق وبيعه كالحاكم (فتفيه) قال الزركشى لو تضرع ببيع بضعة بيع كله (قوله ولو أعقته بعد الجناية أو أبرأه) خرج ما لو أدى النجوم للسيد فانه يعتق ولا يلزم السيد فداؤه (قوله عتق) أى ان كان السيد موصرا ولا لم يصح عتقه ولا أبرأؤه لثلاث فوات حق المجنى عليه (قوله ولزمه الفداء الخ) بأقل الأمرين كما مر (قوله ومات رقيقا) وترق أولاده كما مر (قوله ولو قتل) خرج ما لو قطع طرفه مثلا فيلزم ضمانه وليس لئامن لا يضمن كله بالقتل ويضمن بضعة بالقطع الا هذا (قوله كالبيع الخ) أى بلا محاباة في ذلك (قوله كالبيع نسيئة) وكل ما يحسب من الثلث لو وقع في الرض (قول المتن ولا يجنون السيد) أى ولا يموت (قول المتن كاسبق في قتله) فيكون الواجب الأرض بالغام بالغ قال الماوردى والغزالي لأن حق السيد لا يتعلق برقبته لأنها ملكه وما يتعلق بذمته فيلزمه وفاءه بالغام بالغ كدين المعاملة بخلاف ما اذا كان المستحق أجنبيا فان حقه يتعلق بالرقبة فلا يجوز أن يزداد عليها (قوله وهو يقتضى الخ) قال بعضهم هو قضية قولهم انه معه في الجناية كالأجنبي قال الزركشى نعم صرح الرافى بعد هذا فيما لو أدى النجوم فتعتق بأن الواجب في الجناية على السيد لا يتعلق برقبة المكاتب بل هو في ذمته بعد العتق (قوله كالبيع الخ) انظر هل له التدبير ولو بغير إذن السيد .

[قول

لحق حسنة من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وإيقاؤه مكاتب) وعلى المستحق

قبوله في الفداء وهو بأقل الأمرين (ولو أعقته بعد الجناية أو أبرأه) من النجوم (عتق ولزمه الفداء) لأنه فوت متعلق حق المجنى عليه كالموت (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا) لغوات محلها (وللسيد قصاص على قتله) العامد (المسكافى) له (والا فالقيمة) له ليقبض على ملكه ولو قتله فليس عليه الا البكفارة قاله في المهور (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والابارة (والا فلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نسبة والقرض فلا يستقل به

(و يصح بغير سنده في الأظهر) لأن الحق فيه لا يحدوهما والثاني نظر إلى أنه يفوت فرض العتق (ولو اشترى من يمتنع على مبدع) والملك فيه للمكاتب (فإن عجز وصار لسيدته عتق) عليه (أو من يعتق) عليه يصح بلا إذن وبإذن فيه القولان) أظهرهما الصحة (فإن صح فمكاتب عليه) فيقبه رقا وعتقا (ولا يصح اعتاقه وكتابته بإذن على المذهب) لأنهما (٣٧١) يعقبان الولاء والمكاتب فيص

أهله وفي قول يصح ويرقق الولاء والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني إن أعتق المكاتب كان الولاء له وإن مات بغيره كان لسيدته

(فصل: الكتابة الفاسدة بشرط) فسد كشرط أن يبيع كذا (أو عوض) فسد كشر (أو أجل فسد) كنجم (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب وأخذ أرض الجناية عليه ومهر شبهة في الأمة (وفي أنه يعتق بالأداء ويتبعه كسبه (والتعليق) بصفة (في أنه لا يعتق ببراء) ولا بأداء النير عنه تبرعا (وتبطل) كتابته (بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المطلق عليه في المسائل الثلاث (وتصح الوصية برقته ولا يصرف إليه من تشبه المكاتبين) بخلافهما في الصحيحة (وتخالفهما) أي تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن السيد فسخها) وهو بنفسه أو بالحاكم (وأنه

كذلك نعم ما صدق به عليه من نحو لهم وخبر مما جرت العادة بأكله وعدم بيعه يجوز له أهداؤه كغيره كافي نص الأم ولا يكفر بالمال ولا يدبر عبده كما تقدم (قوله بإذن سيده) وكذا بقبول سيده ما تبرع به العبد عليه أو على مكاتبه آخر بأداء ما عليه السيد (قوله من يعتق على سيده) سواء اشترى جيبه أو جزأه (قوله عتق عليه) ولا يسرى في صورة الجزء وإن اختار تجهيزه للمامر (قوله عليه) أي العبد (قوله أظهرهما الصحة) معتمد (قوله فكاتب عليه) أي على العبد فيقبه رقا وعتقا (قوله ولا يصح اعتاقه وكتابته) ووطؤه وتديره لعبده كما تقدم فإن أعتق عن سيده أو أجني بإذن سيده صح وولاؤه لمن وقع العتق عنه (فصل) في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما يتبع ذلك والباطلة ما اختل فيها ركن والفاسدة ما اختل فيها شرط والباطلة لمغاة الإلحاق تعليق معتبر بأن تقع مما يصح تعليقه كان أعطيتي هذا اللهم فانت حر واعلم أن الباطل والفاسد عندنا سواء إلا في مواضع منها الحج والمارية والخلع والكتابة وقال الأسنوي يجري ذلك في سائر الأبواب وقد مر في محله (قوله في استقلاله بالكسب) فله معاملة سيده لكن المعتمد خلافه (قوله ومهر شبهة) لو أسقط لفظ شبهة كان أخصروا عم (قوله وفي أنه يعتق بالأداء) قال البند نيجي وليس لنا عقد فاسد بملك به كالصحيح إلا هذا أي لأنه حصل المعلق عليه وهو العتق (قوله فأنه يقبه كسبه) وكذا ولده في مكاتب عليه وأنه لا يلزم السيد نفقته وإن لم يمت فطرته (قوله تبرعا) ولو بوكالة (قوله وتبطل بموت سيده) نعم إن كان قال إن أدت إلى أو إلى وارف لم تبطل بموته (قوله وتصح الوصية برقته) ويصح عتقه عن الكفار أو يصح تملكه ويجوز وطء الأمة ويمنعه من السفرة وتلزم فطرته ولا يعتق بتجهيل النجوم (قوله وتخالفهما في أن للسيد فسخها) وكذا للعبد لجوازها من الجانبين بقول أو فصل كالتبع (قوله متقوما) أي له قيمة كما أشار إليه (قوله بخلاف غيره كالنحر) فلا يرجع العبد على السيد بشئ إن تلف قوله الرجوع بمحترم لم يلف ويرجع السيد على العبد بقيمة العبد راجعه وفي حاشية شيخنا ما يصرح برجوعه (قوله غالب نقد البلد) قيد لوقوع التجانس فيهما وكونهما من القود لأن القصاص خاص بهما على المعتمد (قوله سقوط أحد الدينين بالآخر) بشرط كونهما قدين حالين لا مؤجلين أو

[قول المتن ويصح بإذن سيده الخ] لو تبرع على السيد صح وإن تقدم الإيجاب كغيبه من بيع الرهن للرهن [قول المتن عتق] أي من حين الفسخ [قوله القطع بالأول] أي لأنه قد يستفيد من أكسبه ما يمينه (فصل: الكتابة الفاسدة الخ) [قول المتن في استقلاله] منه نعم أنه يسوغ له معاملة السيد ونسقيدها بضامن هناما يصرح به من تبعية الكسب قال الزركشي لكن أقوى الوجهين في الرافعي أنه لا يعمل سيده [قول المتن وأخذ أرض الجناية ومهر شبهة] وذلك لأنهما في معنى الكسب [قول المتن بالأداء] أي إلى السيد في وقت المحل وذلك لوجود الصفة والمراد أداء المسمى فلا يفتي الإبراء كما سيأتي ولا الأداء لنير السيد كالوارث قيل وإذا تأملت وجدت ذلك في الحقيقة من أحوال افتراقهما لامن أحوال استوائهما بخلاف تبعية الكسب [قول المتن ويتبعه كسبه] وأولاده كذا قاله الأصحاب ونازعهم صاحب الانتصار من حيث أنه تعليق عتق بصفة والكسب والأولاد لا يتبعان فيه [قول المتن إن كان متقوما] أي له قيمة

لا يملك ما يأخذه بل يرجع المكاتب به إن كان متقوما بخلاف غيره كالنحر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أي يرجع السيد (عليه بقيمة يوم العتق) وإن تلف ما أخذ السيد يرجع عليه بمثل أو قيمته وعلى القيمة (فإن تجانسا) أي وأجبا السيد والعبد أي كأمان جنس واحد أي غالب نقد البلد (فأقول التماس) فيه فلي القول به الأصح الآتي سقوط الدينين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخذا من الرافعي في الشرح (أصح أقوال التماس سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانبين (بالرضا) إذ لا حاجة له (والثاني برضاها) كالحليل والمعتقل

(والثالث برضا أحدهما) لوجود القضاء منه باذله القضاء من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وإن رضيا (واحدة أعلم) لأنه مع وجوده
وهو منهي عنه ظاهراً أخذ أحدهما من الآخر ثم دفع إليه المأخوذ عن دونه ليسلم من التهيى ويحجب بأنه في بيع الدين لغير من عليه (فإن فسحها)
أي الفاسدة (السيد فليشهد) بالنسخ خوف النزاع فيه (فلو أدى) المكاتب فيها (المال فقال السيد كشت فسخت فأكره صدق العبد)
للمكر (يمينه) وعلى السيد اليانة (والأصح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانغمائه والظهور عليه) بسفه (لا بجنون العبد) وانغمائه لأنها
تخرج فيؤثر فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيها جوازها من الطرفين كالوكالة ووجه عدمه أن الغلب فيها التعليق وهو
لا يبطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كتابة فأنكر سيده أو وارثه صدق) باليمين (ويحلف الورث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو
اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أي المال (أرصدتها) وفي الروضة كأصلها أو جلسها أو وعددها أو قدر الأجل ولا ينة
(تحالفا) على الكيفية السابقة في (٣٧٢) البيع (م) بعد التحالف (إن لم يكن) السيد (قبض ما يدهيه لم تنفسخ الكتابة

في الأصح بل إن لم يتفقا)
على شيء (فسخ القاضي)
الكتابة والثاني تنفسخ
بالتحالف وعلى الأول إن
اتفقا على ما قاله أحدهما
فظاهر بقاء الكتابة وفي
الروضة كأصلها هل
تنفسخ الكتابة أو يفسخها
الحاكم إن لم يراضيا على
شيء فيه لم يسبق في البيع
وسبق فيه أن الحاكم يفسخ
وكذلك حالان أو أحدهما
في الأصح وفي البيان هل
يتولى النسخ الحاكم أو كل
واحد منهما فيه وجهان كما
في التبايعين (وإن كان)
السيد (قبضه) أي ما يدهيه
(وقال المكاتب بعض
المقبوض) وهو الزائد على
ما اعترف به في العقد

أحدهما ولا متقويين ولا متلين نعم يقع التقاض في الثلاثين هنا لتسوف الشارع للعق (قوله فبيع الدين
لغير من عليه) بناء على المرجوح (قوله فإن فسحها السيد) أو العبد فليشهد الفاسخ منهما ندبا (قوله
بسفه) لا بفلس (قوله لا بجنون العبد وانغمائه) ولا بحرفه عليه كافي التهج (قوله ولو ادعى العبد الخ)
وفي عكس ذلك إذا أنكر العبد فأنكره تخرج لنفسه إن كان عاذا علما فإن اعترف السيد بقبض النجوم
عنى العبد لا قرار (قوله في قدر النجوم) أي أو جلسها أو وعددها غير المفسد وإلا كدعوى نجم أو نجمين
صدق مدعى الصحة (قوله تحالفا) ويبدأ بالسيد (قوله على شيء) أي عما قاله أحدهما (قوله في الأصح) هو
العهد (قوله صدق السيد) أي مع أنه مدع للفساد لأن الحق له ما وبذلك فارق ما لو زوج ابنته ثم ادعى الفاسد
حيث لا يقبل لتعلق الحق بذلك (قوله النجوم الآخر) قال بعضهم وهو أكثر من الأول ليكون للاختلاف
قائدة وفيه نظر واضح إذ اختلاف وقت المطالبة وقت حصول العتق فائدة أي فائدة (قوله فإن أعنى
أحدهما) أو أبرا (قوله فالأصح في المحرر) مرجوح وكان الوجه التمييز بالأظهر أخذ ما بعده (قوله وإن عجز
قوم) فإن كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فلا يعتق منه شيء لبطلان الكتابة بالهجز (قوله بل الأظهر العتق) أي
ولاسراية مما إن عتق نصيب الآخر باعتاق أو أداء أو أبرأه فالولاء لغيره وإن عجز عجزه بالآخر وعاد نصيبه رقيقا
(قوله إن أعنته) إلا أن عتق بأداء أو أبرأه فلا سراية (قوله فالذهب) هو العهد (قوله يقوم عليه الياق)

[قول المتن والثالث الخ] وجهه غير الشارح بأن ذلك نظير المثل المشترك يجبر أحد الشريرين على قسمته
بطلب الآخر [قول المتن لم يفسخ] أي كافي البيع ووجه مقابله أن العقد إذا انتهى إلى النزاع فكان له لم
يكن قولهما [قوله عتق المكاتب] أي لا اتفاقهما على العتق على كل تقدير [قول المتن على العتق] قال
الزركشي احتراز عما إذا كان أحدهما أبرأه عن نصيبه فإنه لا يعتق منه شيء بالهجز لأن الكتابة تبطل به والعق
في غير الكتابة لا يفسخ بالأبرأ [قول المتن بل الأظهر العتق] كما لو ناعدا واعتق أحدهما نصيبه وعلى
العتق فالولاء لغيره ولا سراية لأن الميت مفسر [قول المتن فإن أعنته] خرج ما لو عتق نصيب المصدق قبضه

(ودبحة) لي عند السيد (عتق) المكاتب (ورجع هو بما أدى والسيد بقيمته وقد يتقاصن) في تلف المزدى بأن النجوم
كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا جنون أو محجور على فأنكر العبد) الجنون أو المحجور (صدق السيد
إن عرف سبق ما دعه والافاعبد) ومعلوم أن تصديق كل منهما يمينه وصرح به في المحرر في السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجوم الأول
أوقال البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجوم (الأخبار والكل) أي كل النجوم (صدق السيد) يمينه كافي الروضة
كأصلها (ولومات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كما قال أنكره صدق) يمينه على نفي العلم بكتابة الأب كافي الروضة كأصلها (وإن صدقه)
أو ظنت بكتابه ينة (لمكاتب فإن أعنى أحدهما نصيبه فالأصح) في المحرر (لا يعتق بل يوقف فإن أدى نصيب الآخر عتق كله ولا ولا نسوان
عجز قوم على العتق) الباقي (أن كان موسرا) وعتق كله ولاؤه له وبطلت كتابة الأب (والا) أي وإن كان معسرا (فنصيبه حر والباقي
لا خرق) أخف من الرافعي في الشرح في مقابلة تصحيح المحرر كالبحر في قول عدم العتق (بل الأظهر العتق والله أعلم وإن صدقه أحدهما
فنصيبه مكاتب ونصيب المكاتب فن) يمينه على نفي العلم بكتابة أبيه (فإن أعنته المصدق) أي أعنى نصيبه (فالذهب أنه يقوم عليه) الباقي

أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وإن خالفهم غيرهم وخرج بقوله فيها صورة خفية ما لو قالوا لو بقيت
تصورت فلا يثبت بها الاستيلاء ولا عتق ولا يجب فيها غرة لكن تنقضي بها العدة ويقال لهنه مسئلة النصوص
لهذه الأحكام المذكورة (قوله عتقت) كلا أو بضاً لا انعقاد ولدها في ملكه حراً كله في غير البعض
بالاجتماع وفيه على الراجح المتمد (قوله بموت السيد) ولو قتلها له واسترقاقه كونه وتنسخ اجازتها لو
كانت مؤجرة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارق ما لو أجره مسيده مدة ثم مات السيد في أثناءها أو
أعتقه ثم لو أجره بعد إيجارها ثم مات لم تنسخ الاجارة كالعبد (قوله لو أمة غيره بنكاح) خرج استدخال
المنى فينقذه فيه الولد حراً وعليه قيمته لسيدته ولا يثبت الاستيلاء لعدم ملكها وإن ملكها بعد حملها به
(قوله لا غرور فيه) سيد كرمه وفيه احتراز عن تكرار الشبهة في كلام المصنف (قوله عتق عليه
الولد) قال العلامة البرلسي وله ردها بالعيب على تردد (قوله ومعلوم الخ) دفع به عودة الرق بإجبال السيد
الذي أومعه كلام المصنف (قوله أو بشبهة) أي من الواطئ كما يؤخذ من الأمثلة فنرجع بها شبهة الاكراه
وشبهة الطريق كالحكم بصحة نكاح الموسر الأمة فالولد رقيق فيها (قوله وكالشبهة الخ) ومثله ما لو
استدخلت أمة ذكر نائم حر فإن الولد ينقذ حراً لأنه ليس زانماً وعليه قيمته لسيدته ويحتمل أنه يرجع
عليها بما بعد عتقها قاله البغوي (قوله وله وطء أم الولد) الا لما منع كرده وتزوج وإسلامها مع كل فرلكن
يحال بينهما ولا يجبر على عتقها خرج بها بنتها فيحرم وطؤها وإن ثبت الاستيلاء به إذا حبلت كإس (قوله
واجازتها) لا لنفسها وفارق البيع بأدائه إلى العتق قال شيخنا الرمي وأجازتها كإجازتها وقال الشمس
الخطيب بجواز إجازتها لنفسها وهو وجه جيد لأنه كاستعارة الحر نفسه ممن استأجره وإذا مات السيد
انقضت الاجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاء (قوله وقيمتها إذا قتل) أي للسيد لموتها على الرق
نعم لو أقت بعد غصبها فترم الغاصب قيمتها ثم مات السيد أو أعتقها رجع الغاصب بما غرمه ومثلها العبد
النصوب إذا أعتقه .

(فرع) لو رجع شهود عتقها غرموا قيمتها لفوات ملكها أو شهود اقرار السيد بأمية الولد لا يفرمون
لبقاء ملكها والفات عليه سلطنة لا قيمة لها وإذا مات السيد وجب عليهم قيمتها لو ارثه لفوات ملكها عليه
(قوله وكذا تزويجها بغير اذنها) وفارقت المسكينة ملك السيد منافعتها (قوله وهما في الروضة كأصلها
قولان ثانيهما قديم) فيه اعتراض على المصنف في تصيره بالأصح (قوله ويحرم بيعها) أي ولا يصح
ولو لم يعتق عليه وتقدم محبة كتابتها نعم يصح بيعها من نفسها كإس بناء على أنه عقد عتاقه وهو
الأصح وينبغي عليه أنه لو باعها بضعها صح وسرى إلى باقيها لأنه لا يصح بيعها من سيدتها البعض (قوله
وهبتها) أي لا يصح ولو لنفسها كما هو ظاهر إطلاقهم هنا (قوله فلا يصح شيء من ذلك) أشار إلى قاعدة
الحرمة في المذكورات نعم يصح بيع مستولدة المملوك والراهن ومالك الجانية العسرين كإس وكذا مستولدة
حر في استرق أو استرق أو قهرها حر في آخر وتقدم في هذه أنه لا ينفذ الاستيلاء فيها ومهرها ولو ملكها بعد

وعن البغوي وأبي اسحق الشيرازي وهو مشكل لأن الاستيلاء أقوى من التدبير فكيف يكون
التدبير هادماً لأحكام الكتابة بالموت ولا يكون الاستيلاء هادماً لها . لا يقال لعل سببه كون
العتق في مسئلة المدبر من الثلث فيكون الكسب تركه ليعين على خروجه من الثلث . لأننا نقول
في المسئلة المذكورة إن خرج العبد من الثلث فلا إشكال وينبغي أن يبقعه كسبه وولده إبقاء لحكم
الكتابة وإن لم يخرج من الثلث عتق منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي ملكاً وجب كسبه
له تؤدي منه النجوم عن باقيه قاله ابن الصباغ والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

مولى ابن ماجه وغيره
حديث أجماعة ولدت من
سيدها فهي حرة عن دبر
منه وقال الحاكم صحيح
الاسناد (أو) أحبل (أمة)
غيره بنكاح) لا غرور فيه
بحريتها أو زنا (فالولد رقيق)
تبعاً لأمة (ولا تصير أم ولد)
له (إذا ملكها) لا تتفاه
العاقب بجمرة ولو ملكها
حاملًا من نكاحه عتق
عليه الولد كما قاله في الحرر
ومعلوم أن ولد المالك انعقد
حرًا (أو بشبهة) كأن ظننا
أمتها أو زوجته الحرة (فالولد
حر) لظنه وعليه قيمته
لسيدها (ولا تصير أم ولد)
له (إذا ملكها في الأظهر)
والثاني تصير له عاقبًا بجمرة
والأول نظر إلى اتفاه بملكه
حينئذ وكالشبهة المذكورة
فيها ذكر نكاح أمة غر
بحريتها ولو ظن بالشبهة أنها
زوجه المملوك فالولد
رقيق ولا استيلاء إذا
ملكها جرمًا (وله) أي
لسيد (وطء أم الولد) منه
(واستغلامها وإجازتها
وأرض جانباً عليها) وقيمتها
لذا قتل كما قاله في الحرر
(وكذا تزويجها بغير اذنها
في الأصح) كالقنة والثاني
يشترط رضاها كالمسكينة
وهما في الروضة كأصلها
قولان ثانيهما قديم (ويحرم

البيع وتصح حبة غير المهرونة والجانية (فرع) الوقف والوصية والتدبير كالمبة (قوله ولو ولدت
أى المستولمة (قوله من زوج أوزنا) أو شبهة ليس فيها غش الحرية والأفهور (قوله تبعاً لها في
حق الحرية) أشار بذلك إلى مفاد التشبيه في كلام المصنف ومنه يعلم منع بيعه وهبته ورهنه ووقفه
وتدبيره والوصية به وجواز إجارتها وأعارته وتزويجه واستخدامه وغيره مما أمر به بحرم وطء الولد الأثني
ولذا لو طعها صارت أم ولد كما هو لا يجرى الولد الذي كره على التزويج ولا يتزوج هو بغير إذن سيدها ويطلب حكم
الولد بما ذكر إذا ماتت أمه في حياة السيد وحكم أولادها والأناث حكم أولادها بخلاف الذكور ودخل في
ذلك ما لو حلت من زوج أوزنا بعد بيعها في نحو من ثم ملكها حاملاً فانه يتبعها في حكمها أيضاً على المقتصد عند
شيخنا الرملي (قوله وأولادها قبل الاستيلاء) ولو بدعوى السيد أو وارثه فإن كلا منهما هو المصدق
لنظرته فيه كما أنه يصدق أيضاً فيما لو أنكر الحمل أو الولادة أو الاسقاط أو تصوير السقط ويحرم عليها
كغيرها اسقاط ما فغشت فيه الروح ويكره قبله ويكره العزل ونفقت الشهوة ويحرم قطع النسل ولو بدواء
(قوله وعق المستولمة) وكذا أولادها المتقدم ولو قال ولولدها حكمها لشمل ذلك وسلم من جزا الضمير بالكاف
الذي هو شاذ وولدها له حكمها إن كان من الأناث لأنه يتبع أمه بخلافه من الذكور قاله الشمس الحطيط
بما فرجه لأنه شامل لتعدد الطبقات وإن سفلت (قوله من رأس المال) وإن أوصى به من الثلث
ونفق وصيته بذلك (قوله زل) أى الاستيلاء (قوله منزلة استهلاك المال بانقائه في الذات) فلا
تؤثر فيه الوصية بدون الثلث ولذلك يكون قربة إذا قصد به الولد أو العتق كبقية المباحات وبما ذكره فارق
حصة الوصية بحجة الإسلام من الثلث كذا ذكره وفيه بحث ذكرناه في غير هذا المحل (فروع) لو أوصى
بعق أمه بعد موته بمدة كعشرين سنة مثلاً توقف عتقها على مضي تلك المدة وأولادها في تلك المدة يعتقون
من رأس المال ويمتنع على الوارث التصرف فيهم بخلافه بل المالك فلهم حكم ولد المستولمة كما قاله الشيخان
ولو تزوج حر جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح فيهما والولد
رقيق ولا استيلاء فيهما (فائدة) في ذكر أحكام الأولاد في أبواب الفقه الشامل لها ترجمة المصنف
السابقة واقتصراره على العتق لأنه المقصود بالتبويب قوله المستولمة قد علم حكمه هنا وولد المكاتبة
تقدم في الباب المتعلق لهذا وهو أنه يتبعها عتقا ورقا فيعود رقيقاً بموتها على الرق وولد المدبرة والمعلقة
تقدم أيضاً لأنها لا يتبعها في العتق وولد المدبرة العتق وولد الأنحمة والمنذورة والهدى له
حكمها إلا في جواز أكله على ما فصل في محله وولد الموصى بمنفعتها كأمة وولد المؤجرة والمطاعة
لا يمتدى حكمهما إليه وكذا ولد المهرونة والمضمونة والمنصوبة والوديعة والجانية والمستأجرة
والموقوفة وأمة القراض ولذلك قال الزركشي إن ضابط ما يتعدى حكمه إلى ولده هو كل ما لا يقبل
حكمه الرفع والأفلا وولد العتق تصح شهادته على عتق أصله وولد الكافر كافر وولد من في
أصوله مسلم محكوم بإسلامه وولد المرتدين مرتد والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ولو ولدت من زوج أوزنا)
فالولد للسيد يعتق بموته
كهي (تبعاً لها في حق
الحرية) (وأولادها قبل
الاستيلاء من زنا أو زوج
لا يعتقون بموت السيد وله
بيعه) لأنهم حدثوا قبل
ثبوت حق الحرية للأمة
(وعق المستولمة من
رأس المال) وإن كان
الاستيلاء في مرض الموت
زل منزلة استهلاك المال
بانقائه في الذات والشهوات
ويقدم عتقها على الديون
والله أعلم .
في بعض النسخ مانصه
قال مؤلفه رحمه الله تعالى :
ثم هذا الربع في ثالث
ربيع الآخر في سنة ستين
وثمانمائة انتهى .



تقريظ

وجد على طرة النسخة الأصلية هذه الأبيات تقریظا لكتاب «المنهاج»
فأهتتناها هنا محافظة على الأصل :

قد صنف العلماء واختصروا فلم يأتوا بما اختصروه كالمنهاج
جمع الصحيح مع الصحيح وفاق بالتسريع عند تلاطم الأمواج
لم لا وفيه مع النواوي الرافعي جران بل بحر ان كالعجاج
من قاسه بسواء مان وذاك من خسف ومن غبن وسوء مناج



بمحمداق قد تم طبع :
« حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى
على منهاج الطالبين للنووي »
مصححا بمعرفة لجنة التصحيح
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
[١٤٨ / ١٠ / ٢٠٠٠ / ١٩٥٦]

٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ هـ
٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م } القاهرة في

فهرس

الشيخ السراج

من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين للنووي

صفحة	
٢	(كتاب الرجعة)
٨	(كتاب الايلاء)
١٢	فصل في أحكام الايلاء
١٤	(كتاب الظهار)
١٧	فصل في أحكام الظهار المترتبة على وجوده وصحته من قائله
٢٠	(كتاب الكفارة)
٢٧	(كتاب اللعان)
٣٢	فصل في قذف الزوج زوجته
٣٣	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمرته وأركانه
٣٨	فصل فيما يقرب على اللعان وحكمه
٣٩	(كتاب العدد)
٤٣	فصل في انقضاء العدة بالجل ومأمعه
٤٦	فصل في تداخل العدين وعدمه
٤٧	فصل في حكم معاشره المعتدة
٤٩	فصل في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها
٥٤	فصل في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك
٥٨	باب الاستبراء
٦٢	(كتاب الرضاع)
٦٦	فصل في طرر الرضاع على النكاح وغيره
٦٧	فصل في الاقرار بالرضاع ومأمعه
٦٩	(كتاب النفقات)
٧٧	فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

- ٨١ فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
 ٨٤ فصل في مؤنة القريب وقدرها ونحو ذلك
 ٨٨ فصل في الحضانة
 ٩٢ فصل في مؤنة المملوك وما معها
 ٩٥ (كتاب الجراح)
 ١٠٣ فصل في الجنابة من اثنين وما معها
 ١٠٤ فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاة في القتل وغير ذلك
 ١١٠ فصل في تبر حال المجرور وما معه
 ١١٢ فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والماعى وما معها
 ١١٦ باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه
 ١٢٠ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني
 ١٢١ فصل في مستحق القود ومستوفيه
 ١٢٦ فصل في موجب العمد
 ١٢٩ (كتاب الديات)
 ١٣٣ فصل في حكم واجب مادون النفس في المسلم وغيره
 ١٤٣ فصل في الجنابة التي لا يتقدر أرشها وفي الجنابة على الرقيق
 ١٤٥ باب موجبات الدية
 ١٥٠ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما ينبع
 ١٥٤ فصل في بيان العاقلة وكيفية تحملهم
 ١٥٧ فصل في جناية الرقيق
 ١٥٩ فصل في الغرة
 ١٦٢ فصل في كفارة القتل
 ١٦٣ (كتاب دعوى الدم والقسامة)
 ١٦٨ فصل فيما يثبت به موجب القود أو المال
 ١٧٠ (كتاب البغاة)
 ١٧٣ فصل في شروط الامام الأعظم وما معه
 ١٧٤ (كتاب الردة)
 ١٧٨ (كتاب الزنا)
 ١٨٤ (كتاب بيان حد القذف)
 ١٨٥ (كتاب قطع السرقة)
 ١٩٣ فصل فيما ينعم القطع وما لا ينعمه وما يكون حوزا لشخص دون آخر
 ١٩٦ فصل فيما ثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به وغيرها
 ١٩٨ باب قاطع الطريق

- ٢٠١ فصل في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الأدب أو لهما
 ٢٠٢ (كتاب الأسرة)
 ٢٠٥ فصل في التعزير
 ٢٠٦ (كتاب الصيال)
 ٢١١ فصل في بيان حكم ما تنلفه البواب
 ٢١٣ (كتاب السير)
 ٢١٧ فصل فيما يكره من الغزو ومن يكره له وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم
 ٢٢٠ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب
 ٢٢٥ فصل في الأمان مع الكفار
 ٢٢٨ (كتاب الجزية)
 ٢٣١ فصل في مقدار مال الجزية وما يتبعه
 ٢٣٤ فصل في بقية أحكام عقد الجزية
 ٢٣٧ باب الهدنة
 ٢٣٩ كتاب الصيد والنباهج
 ٢٤٣ فصل في الركن الرابع من أركان الذبح
 ٢٤٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه
 ٢٤٩ (كتاب الأنحية)
 ٢٥٥ فصل في العقبة
 ٢٥٧ (كتاب الأطعمة)
 ٢٦٤ (كتاب المسابقة والمناضلة)
 ٢٧٠ (كتاب الإيمان)
 ٢٧٤ فصل في صفة كفارة اليمين
 ٢٧٦ فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها
 ٢٧٩ فصل في الحلف على الأكل والشرب وما يقتل به بعض المأكولات وغير ذلك
 ٢٨٢ فصل في المسائل المنتورة
 ٢٨٦ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا
 ٢٨٨ (كتاب النذر)
 ٢٩٢ فصل في نذر آتيان الحرم المكي أو غيره وغير ذلك
 ٢٩٥ (كتاب القضاء)
 ٢٩٩ فصل في انزال القاضي وهزله وغيرها
 ٣٠٠ فصل في آداب القضاء وغيرها
 ٣٠٥ فصل في بيان كيفية ما يلزم القاضي من التسوية بين الخصمين وما يتبعها
 ٣٠٨ باب القضاء على الغائب

- ٣١٠ فصل في الدعوى بالعين الغائبة
 ٣١٢ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر معه
 ٣١٤ باب القسمة
 ٣١٨ (كتاب الشهادات)
 ٣٢٤ فصل في بيان أنواع الشهود به وتعدد الشهود
 ٣٢٩ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك
 ٣٣١ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة
 ٣٣٢ فصل في رجوع الشهود ومأمعه
 ٣٣٤ (كتاب الدعوى واليقات)
 ٣٣٨ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه
 ٣٤٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
 ٣٤٣ فصل في تعارض اليقتين
 ٣٤٦ فصل في اختلاف المتداعين
 ٣٤٩ فصل في القائف
 ٣٥٠ (كتاب العتق)
 ٣٥٤ فصل في العتق بالبعضية
 ٣٥٥ فصل في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة
 ٣٥٧ فصل في الولاء
 ٣٥٨ (كتاب التدبير)
 ٣٦٠ فصل في حكم حل المدبرة والمعلقة وما يتبع ذلك
 ٣٦٢ (كتاب الكتابة)
 ٣٦٦ فصل فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسن له وحكم ولد المكاتب وغير ذلك
 ٣٦٩ فصل في لزوم الكتابة وجوازها وحكم تصرفات المكاتب وغير ذلك
 ٣٧١ فصل في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما يتبع ذلك
 ٣٧٣ (كتاب أهات الأولاد)